





فصل الحبض ٤٠	فصل المسح على الخفين ١٨	فصل التبسم ١٦	كتاب الطهارة ٥
فصل شروط الصلوة ٤٤	فصل الاذان ٤٠	كتاب الصلوة ٤٨	فصل يظهر الشيء عن نجس ٤٤
فصل يفدها ٤٧	فصل مصل سبعة ٤٦	فصل يحبر الامام ٤١	فصل فرضها ٤٥
فصل فرض الترتيب ٥٧	فصل من شرع ٥٦	فصل عند الكسوف ٥٥	فصل الوتر ٥١
فصل صلوة المافر ٦٤	فصل صلوة المرضى ٦١	فصل سجود التلاوة ٦٠	فصل سجود السهر ٥٧
فصل الشهيد ٧٤	فصل في الجنائز ٦٩	فصل صلوة العبد بن ٦٨	فصل صلوة الجمعة ٦٥
فصل وينصب العاشر ٧٩	كتاب الزكوة ٧٤	فصل صلوة الكعبة ٧٤	فصل صلوة الخوف ٧٤
فصل موجب الافساد ٨٩	كتاب الصوم ٨٩	فصل الفطرة ٨٥	فصل معرف الزكوة ٨٤
فصل الجنائز ١٠٤	فصل القرآن والتمتع ١٠٤	كتاب الحج ٩٤	فصل الاغتلاف ٩٤



فصل الاحصار ١٠٧	كتاب النكاح ١٠٨	فصل الولي والنكح ١١٤	فصل المهر ١١٦
فصل نكاح الغن والكاثر ١١٨	كتاب الرضاع ١٢١	كتاب الطلاق ١٢٤	فصل نفويض طلاقها اليها ١٢٦
فصل شرط صحة التعلق ١٢٨	فصل طلاق المريض ١٤٠	فصل نصح الرجعة ١٤٠	فصل الايلاء ١٤٢
فصل المناع ١٤٤	فصل الظهار ١٤٤	فصل اللعان ١٤٥	فصل العنين ١٤٧
فصل العدة ١٤٨	فصل الحضانة ١٤١	فصل اقل مدة الحمل ١٤١	فصل تحب النفقة ١٤٢
كتاب العناق ١٤٧	فصل عتق البعض ١٤٨	فصل الخلف بالعتق ١٤٨	فصل في الولاء ١٥١
كتاب المكانت ١٥٢	كتاب الايمان ١٥٤	فصل حلف الفعل ١٥٧	فصل حلف القول ١٦٤
كتاب البيوع ١٦٧	فصل الخيار ١٦٩	فصل بيع الفاسد ١٧٤	فصل الاتالة ١٧٧
فصل التولية ١٧٧	فصل الربا ١٧٨	فصل الحقوق ١٨٠	فصل نصح السلم ١٨٢

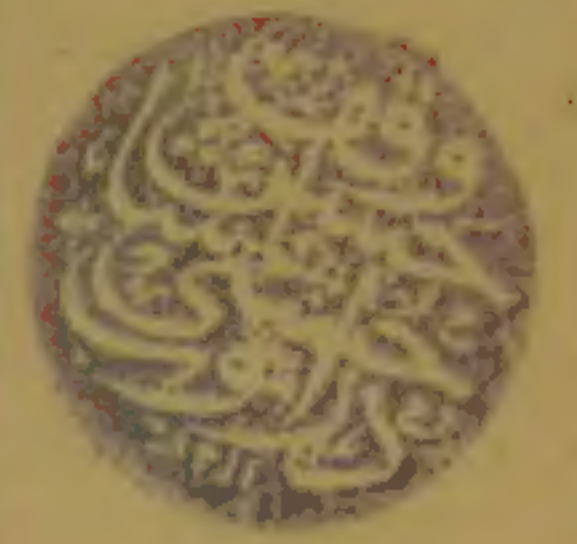
مباين ١٨٤	فصل الصرف ١٨٤	كتاب الشفعة ١٨٥	كتاب القضمة ١٨٨
كتاب الرهينة ١٩٠	كتاب الاجارة ١٩٤	فصل بفدها ١٩٥	فصل الاجبر ١٩٧
فصل فسخ الاجارة ١٩٨	كتاب العارية ٢٠٠	كتاب الوديعة ٢٠١	كتاب الفصب ٢٠٤
كتاب الرهين ٢٠٥	فصل لا يصح رهين المشاع ٢٠٧	فصل وقف بيع الرمان ٢٠٨	كتاب الكفالة ٢١٠
كتاب الحوالة ٢١٤	كتاب الوكالة ٢١٥	فصل لا يصح بيع الوكيل ٢١٧	فصل الوكيل بالخصومة ٢١٨
كتاب الشركة ٢٢٠	كتاب المضاربة ٢٢٤	كتاب المزارعة ٢٢٦	فصل المباينة ٢٢٨
كتاب احياء النوات ٢٢٨	فصل الشراب ٢٤٠	كتاب الوقف ٢٤١	كتاب الكراهية ٢٤٤
كتاب الاشربة ٢٤١	كتاب الذبايح ٢٤٤	كتاب الاضحية ٢٤٦	كتاب الصيد ٢٥٠
كتاب اللقط واللفظ والبون ٢٥١	كتاب المفقود ٢٥٤	كتاب القضاء ٢٥٥	كتاب الشهادة ٢٥٤



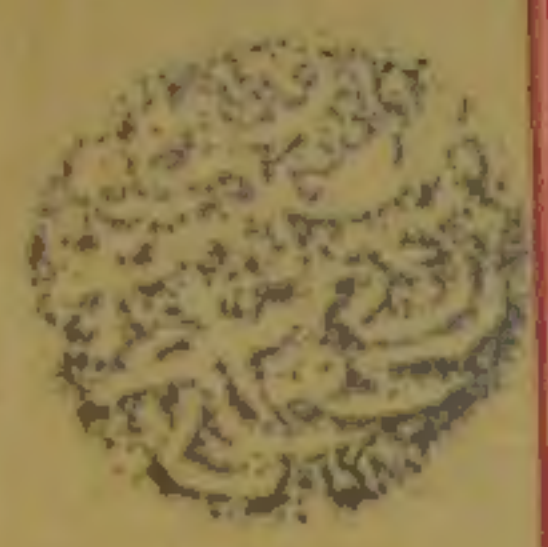
فصل ويغفل الشهادة ٤٦٤	فصل لا رجوع عنها ٤٦٨	كتاب الأقارب ٤٦٨	كتاب الدعوى ٤٧١
فصل التخالف ٤٧٥	فصل دعوى النسب ٤٧٨	كتاب الصلح ٤٧٨	كتاب الحدود ٤٨٤
فصل حد القذف ٤٨٨	كتاب السرقه ٤٨٨	كتاب الجهاد ٤٩٤	كتاب المغنم وقسمته ٤٩٥
فصل استيلاء الكفار ٤٩٧	كتاب الجنايات ٥٠٤	كتاب الديات ٥٠٧	فصل ما يحدث في الطريق ٥١٠
فصل جنابة الرهينة وعليها ٥١٤	فصل جنابة الرفيق وعليه ٥١٤	فصل القائمة ٥١٤	فصل العاقل ٥١٦
كتاب الأكراه ٥١٧	كتاب الحج ٥١٨	كتاب الأذن ٥٢١	كتاب الوصايا ٥٢٤
فصل الوصية للأقارب والجيران ٥٢٨	فصل الوصي ٥٢٩	كتاب الختنى ٥٤١	كتاب مستحق ٥٤٤



بسم الله الرحمن الرحيم  
 تفسير الشريعة فرق بين اللوا والراية الغرا البياض افضل الالوان  
 يجوز وصف الوصف بالوصف ببدل البدل من البدل بقدم الصفة على البدل  
 معنى الصلوات الصلاة لم يكتب الواو له عليه الصلاة والسلام الغرض  
 اشرف اسماء عليه السلام رسول نبي آل نعرف الاقراء تعرفوا هذه  
 ابو حنيفة رضي الله عنه من التابعين هم رجال ونحن رجال الذي ان لا يغفل الصلابة  
 لا اسم للمؤمن اشرف منه تاج مسعود رباني بحسنه صفهم العمل والفعل  
 البرهان واشتقاقه حق دين الاسماء تنزل من السماء صدر الشريعة  
 ابن ارجل تعليقه واتب وصول النفس الى المعنى كتاب تعريف الرواية  
 مسائل زمان مع تعريف الهمزة تحقيق على اسم وفعل تعريف العجدة  
 فرق بين الزمان والوقت **طرية** فرض وضوء مفهوم الخليفة  
 تفسير الفصل مسح سنة حكم سنة الهدى كالواجب مستيقظ سواك الكلام  
 لو زاد على الثلث للسنة ان توضح لغة الى او البرد كيفية مسح الرأس نية  
 ناقض الوضوء ما انقطعت غير ناقض في اعمال المصدر المعروف عند الخليل بسبويه بكرة الصلاة  
 تعريف النوم نوم الانبياء اعني عشى جنون وطول البهيمه والميتة مع بلوغ النوب  
**عمل** فرض الغسل قرع نية الغسل سنة نقل البدل من عضو صغيرة  
 الغسل مستحب عقيب الجنابة لا نصير المرأة بفأخرج الولد معنى كلمة لا التربة  
 كل الماء نازل من السماء مياه دلالة المفهوم غير قطعية تحقيق بالاسماء المستعمل  
 احباب مفهوم الخليفة آثار اسرار توصف النكرة بما وصف به في السبق  
 تفسير التيمم وجابة بكرة المرأة سور الجبل سبع حكم المكروه التيمم كالسوء  
 نيم ميل وترسخ خطوه ذراع كيفية التيمم صعيد نية التيمم



غلوه المسح على الخفين اعراب الفصل مسح الجيرة حيف من الاز والصف  
 القوم الداخل والخارج استحاضه داء ابس وحده ثلثة نصب على الظرفية  
 السنة الشريعة من مناقب الامام رضي الله النكرة في الاشارة في الصفة في التربة الالوان  
 احكام الجفص وشبابها بوطى الى نصف الميزم شئ قراءة القرآن وماثبه لفظ المصحف  
 الفقه معنى القرآن لا بأس من الصبي المحدث تقاسم نوام سقط الاله اصلها  
 المتبداة بالفتح استحاضه احكام الاغدار نظير الانجاس التيمم الخفيفة واحكامها  
 بيان قدر الدرهم رؤس البر المسك حال كيفية الصلاة على الفيا التيمم المتنجسة  
 سرقين الاستنجاسة كيفية الاستنجاء بالاستنجاء استنجاء الاستنجاء كاشف العورة  
 القراءة في الخلاء فيه في كمصنف **صلاة** اوقات الفجر يرسل تحت الصبح من الصلوات  
 تعريف الظل في اضافة لا ملائمة تحقيق بمعنى تعريف القنوت فاقدر فيها  
 وقت صلاة ضحى الاسفار يفرغ تعريف الترتيل تغيير الشمس بوجه تعريف الشفاء  
 مفهوم الخليفة الجمع بين الوقطين لا تنفي الحال الجواز خلاف الحرام شدة الشك  
 تقديم الخليفة على اوقات مكروهه كان اطلاقا في الوقت اذان شبيه  
 تفسير الخليفة في الاذان اذان المولود يجعله احكام الاذان وتفسير الظفر  
 يؤذن للفضاء في البيت اذان الجنب اذن الكافر يحكم باسائه قارعة الطريق  
 الاحسن الاثنان بهما يقوم الامام والقوم عندى على الصلاة دخل مسجد اعند الاقامة  
 شروط الصلاة سر العورة الاله كالحمل جهنم القنوت يعرف عورة الرجل من دائره  
 النظر الى الاجنبية صلى مع النجس تحرى التيمم في الاقضاء مع اللفظ افضل  
 التيمم المطلقة والمقيدة الاداء بنية القضاء والعكس نوى خساو صلى فرضها التيمم وتعرفها  
 تعريف الاية تفسير الركوع خروج بضعه واجبها تفسير الواجب اختلاف في وجوب  
 بدل القنوت تعديل الاركان الشروع في الصلاة في كيفية كبر التيمم تفسير التعظيم





تحقيق الفارسية بلاد الفرس لسنا اصل الجنية العربية والفارسية الدرية كيفية الوضع  
تفسير الشاء وفيه وجوه مسبوقة مدرك لاحق نجب التسمية من الفاتحة ام لا  
امين بضمن الفعل لام العهد ابو طبع نكبة الامام سمع مجاز من قبل لبنه بخار ما في الفرس  
قام عليه السلام الاثارة بالسبابة تشهدان بوامام بوامين احكام النصيحة  
ثم بالغ بلبها بشر ملك في عدد الملكة البنية في التسليم اذ الصلاة بحمد الامام  
تغريف الامام اذا ام واحد الاثنين صلاة للجمعة والعبدان لا غير حد الجهر  
هل يجوز للامام والمنفرد حد المأخوذة تعريف النطق عجزه مجاز مرسل الاسخا نال باثر  
يعقوبنا صار فيها تكرر السورة انصاخ الخطبة الجماعة سنة التسفل الجماعة  
عقوبة تارك الجماعة اولى بالامة اقامة الجماعة في البيوت فرق بين الاربعة اعلى اعلى  
من العرب فاسق مبتدع اقامة الشافعي وحده اقتداء بالناس بارجال  
وسط ثابته عجز حديث عابنه من يقضى اليه اقامة الاحد من لاله  
اقي حد التطويل بعدم الامام على الاثنين صفوف محاربة الامر المراهق  
سبق حدث كيفية الاستخفاف احكامه خارج نصب على الزرع الامور الثمانية  
مسائل اثني عشرية منها بالضم والتشديد عند مقدها تحقيق الكلام تعريف الحرف  
ابن تاوه اوه اف فرق البكا بالمد والقصر مثل الفتح الدعاء في الاركان  
عمل كثير تقبل المصلي والمصلحة ولورجته حل بعد المشي الخشوع التفات  
رفعه احتصار مسح الجبهة من فوق الصلاة مع العمامة سد الثوب طالع الحرام  
صورة مثل التمثال مكروها الصلاة فيه لزوم اعادة صلاة لا تقبل شهادة بايع  
جدانصب المصدر صلاة التسبيح غلونا المسجد مسج القوارع تفسير الشوارع  
مسجد البيت ترتيب المسجد كبريت افر في فته جنة بيضاء جنبه من كتابات الجنب  
دكان ستره وتره دعا القنوت ببيت التسبيح بواقل سنة الفجر فاة بعض السور  
داوانه اثني عشره

اي سنة افضل افضلية الاشتغال بالسنة صلاة الضحى او امين نهجد  
نجمة المسجد ملوان قضاء ما نزع <sup>افضل من التسليم</sup> الوصل في الركعة التنفل اكب التنفل فاعدا  
عبادك المعذورين تراويح واحكامها لبنة القدر كسوف قول الفلاسفة  
كول العالم فرادى والفرد خسوف استسقاء سائر الاقارع صلاة القنوت <sup>والمنزل والاشغال</sup>  
اوراك الفرائض بام تارك السن ترتيب تسلي صلاة قضاء فوائت  
سجود السهو ركن الشئ جزائيه نرك الواجب سجدة العذر استغفر في عليه الرحمة  
زه في الوقاية مشهور الشك العربي ظن سجود الندوة لاماتج والكتابة  
والسجدة كفاهه فيه تكرر اسم نبي من الانبياء يوم صلاة المريض حد الامام  
ساعة حذف الموصول مفروق الصلاة في الفلك معني عليه مجنون مسافر  
بلد مسافر لا قصر السن صحرا جنالي تسمية البلدة دارا تعريف الرخصة  
جمع مصر قنا سلطان شرطي خطبه عبيد ممنية صلاة باجوره  
اصحى ثم بلها اجمع العبدان مختصر من كان افر كلامه بقادر ومع الميت  
الصدر محل العلم والراس معدن العقل متابع المتقديون الامام <sup>والايمان</sup> فعل المجتهد مرتبة الميت  
لايقام للجنزة تابوت نقل الميت مات في السفينة فطر الايطار على القبر زيارة القبور  
شهاد الصبي القنول استسقاء صلاة الحوف الصلوة في الكعبة زكوة حوجب الاصلية  
دين المهر واجب ابل بقر شاة وتغريفة ورس وتغريفة دينار قيمته دينه تغريفة  
منقال قضه درهم تبر البعير نجيب عرمان عاشر سياه عاليه  
معدن وهو ثلاثة لؤلؤ صدف غبرية افعال كثر مناع ثمار لا يتي في ثمر  
والفقه تحقيق القرب واللون جمع المؤنثة انهار عجم حراج ارض حراجه بلاد العرب بحران  
عبادان عذيب حلوان سواد البلد فراها عراق بلخ وسعد سمرقند بخارا  
خراسان موات حراج مفاسمه موطف مقاطعه جريب كرم بستان



أَفْ سَاوِيَةِ أَوْ أَرْضِيهِ عَظَمًا مَالِكًا مَصْرَفٌ فَقِيرٌ مَكِينٌ فَرْقٌ بَيْنَ الْعَمَلِ وَالْفِعْلِ  
صَدَقَهُ بِقُوَّةِ الصِّدْقَةِ مَقْطَعٌ حَاجٌ الْمَوْلَةَ نَذَرَ فِطْرَهُ مَنَاءٌ صَوْمٌ  
وَقْتُ الْأَسَاكِ وَقْتُ الْأَفْطَارِ نَهَارٌ عَرَفِي شَرَعِي زَوَالٌ يَوْمُ الشُّكِّ هَذَا  
مَرَقْنٌ اخْتِلَافُ الْمَطَالَعِ مَقَطَرَاتٌ غَدَا مِنْ أَكْلِ شَهْرَةٍ مَسَامُ الْكَلِّ يَوْمٌ عَاشُورَاءُ  
مَا وَرَدَ بِمَقْطَعِ الْأَطْعَامِ أَعْدَادُ الْأَفْطَارِ قَدْرُهُ صَلَاةٌ عِبَادَةٌ غَيْرُهُ كَفَّارَةٌ بِغَيْرِ مَقْطَعٍ  
وَالْأَدَاءُ وَالْإِتْقَانُ  
الْأَيَّامُ الْمُنَهِيَّةُ كَثِيرَةٌ فِيهِ يَزِمُ النُّفْلُ بِصَرْفِ ابْنِ عَشْرٍ سَنِينَ لَوْ دَوَّجَ أَجْوَابُهُ تَأْخِيرُ السَّحْرِ تَعْجِيلُ  
دَعَاءِ الْأَفْطَارِ اعْتِكَافُ الصَّوْمِ بِقِرْبَةٍ حَجٌّ عِيَالٌ قَوْرٌ تَرَاضَى أَحْرَامُ  
عَرَفَاتٌ طَوَافُ زِيَارَةِ جِبَارِ صَدْرِ آفَاقِي دِي الْحِجَةِ اسْتِثْقَاءُ شَوَاكِلِ عَمْرَةٍ  
مَيْتَقَاتُ عَرَاقٍ مَوْجِبٌ شَأْنِي تَجَدُّ حَلُّ جَوَانِبِ الْحَرَمِ أَزَارُ رَدَاءِ  
الْقَدَمِ لِبَيْكِ الْخُطْبَابُ لَانْتِزَاعُ كَلَامٍ وَاحِدٍ رَفَثٌ فَسُوفٌ جَدَالٌ اسْتِحْصَامٌ مَائِيَانُ  
الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ الْبَيْتُ الْحَرَامُ الْحَجْرُ الْأَسْوَدُ آسَاءُ طَوَافُ قُدُومِ الْبَابِ مِنَ السَّجَاعِ حَطِيمٌ  
رُكْنٌ يَمَانِي يَمَانِي مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ بَيْنَ اللَّيْلَيْنِ مَنَاسِكُ الْحَجِّ عَرَفَاتٌ مَنَاءُ يَوْمِ الزُّوَّةِ  
يَوْمُ النَّحْرِ بَطْنُ عَرَنَ مَزْدَلِفَةُ جَبَلُ رَوْحِ حِمْرَةُ عَقَبَةٍ لَا تَبْقَى الْأَحْصَاءُ مِنْ كَيْفِيَّةِ الرِّيِّ  
يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ الشُّبْرِيقِ مَسْجِدُ خَيْفٍ قَدْرُ الْوَقُوفِ مَحْصَبٌ زَرْعٌ وَأَحْكَامُهَا أَحْكَامُ النَّسَاءِ  
مَلْتَمِزٌ تَشَبُّهُهُ بِالْأَسْتَارِ فِي الْمَرْكَبِ الْهَدْيُ مَحْظُورَاتٌ تَسْكُ بِيَامُ أَخْذِ حَجْرٍ  
أَوْ تَرَابٍ مِنْ تَرَابِ اللَّزْزِكِ أَنْوَاعُ الْفَرَاخِ عَيْنُ الْعَقْرِبِ عَقَبٌ لَا يَضُرُّ كَلْبٌ أَحْصَاءُ  
جَعَلَ ثَوْبَ الْعِبَادَةِ نِكَاحًا إِيْجَابٌ وَفُتُولٌ وَلِي مَحْرَمَاتٍ صَبِيئَةٍ الْآبِ أَصْلُ  
الْمَحْرَمَاتِ بِالْمَصَاهِرَةِ أَضَافَةٌ كُلُّ لَوَائِي فِي دَبْرِهِ الْمَسْأَلُ لِلتَّحْقِيقِ لَوْ نَظَرْنَا إِلَى الدَّبْرِ لَمْ يَثْبُتْ  
حَدُّ الشَّهْوَةِ فِي الشَّيْخِ اسْتِثْنَاءُ النَّسَاءِ قَبْلَهُ بِقَبِيلِ الْعَمِّ مَحْرَمٌ صَغِيرَةٌ دُونَ رَسْمِ سَنِينَ  
نَظَرْنَا إِلَى فَرْجِ حَرَمَةِ الْمَصَاهِرَةِ ثَبَتَ لَا يَجْلُ وَطَى الْكَافِرَةُ طَوْلُ الْحُرَّةِ نِكَاحُ الصَّابِنَةِ  
صَبِيئَةٍ بِالْأَفْزَارِ وَالْأَنْزَالِ

لَا يَصْنَعُ نِكَاحَ الْمُغْتَلَةِ وَلَا الْإِنْفِئَةِ الْأَحْسَنُ تَزْوِجَ مَنَعَةٍ مَوْتٌ نَفْذُ كِتَابِ عَمْرَةٍ  
تَزْوِجُ الْجَنِينَةِ فِي الْكُفُولَاتِ بَكْرٌ وَلَا يَجِيرُ وَلَا يُلْغِي بِجَاءِ نَيْبٍ بَحْثٌ لَوْ  
لَدَوْنَا نِكَاحَ الصَّغِيرَةِ رَدُّ طَيْفٍ عَلَى الْفَتَايَا سَكُونُ الْبَكْرِ بِمَقْتِ الْبَيْتِ نَفْذُ الْفَقْدِ  
الشَّهَادَةُ عَلَى النَّفْسِ أَوَّلِيَا نَفْسِي الْعَصْبَةِ حَقِيقُ قَوْلِهِمْ الْأَرْبُ مَشْهُورٌ غَيْبُهُ لِمَقْطَعَةٍ  
كِفَاةٌ فَرْشٌ وَوَجْهٌ نَسْمَةٌ دِيَانَةُ حَرْفَةٍ أَحْسَنُ الْحَرْفَةِ قَادِمُ الْفَلْظَةِ نِكَاحُ الْفَقْدِ تَحْقِيقُ  
مَهْرٌ تَحْقِيقُهُ مَنَعَةٌ خُلُوعٌ عَلَى شَرْطِيَّةٍ شَرْطُ الْبِكَارَةِ وَوَجْهُ الْمَهْرِ فِي النِّكَاحِ  
مَهْرٌ مَثَلٌ فِيهِ يَصْدُقُ تَعْرِيفُ الْعَقْلِ مَهْرٌ مَثَلُ الْأَمَةِ صَحْ ضَمَانُ الْمَهْرِ مَهْرٌ مَعْمُولٌ وَالْمَوْجِلُ  
عَرَفَ خُرُوجَهَا بِأَدْنَى أَوْ بَعِيدَ أَذْنِ نَقْلُهَا وَالسَّفَرُهَا اخْتِلَافُهَا بِمَقْتِ الْبَيْتِ  
نِكَاحُ الْفَقْدِ وَتَحْقِيقُهُ تَعْرِيفُ الْأَمَةِ مَسْأَلُ الْمَالِ عَرْلُ أَحْرَامُ مَا فِي الْبَطْنِ  
دَعْوَةُ الْكَافِرِ لَا تَصِحُّ دَعْوَةُ وَلَدٍ مَكَانَتُهُ وَامْ وَلَدُهُ أَصْلُ الدَّعْوَةِ أَنْتَ وَمَالُكَ لَيْبِكَ  
طِفْلُ الْطِفْلِ يَنْبَغُ قَالَ السَّهَوْدَةُ خَيْرٌ الْجَوْسِيُّ شَرٌّ مِنَ الْكَنْزِ تَحْقِيقُ الْجَوْسِيِّ اسْمُ الْمَرْجُو  
بُحُورُ نِكَاحِ الْمُعْتَدَةِ عَنْ كَافِرِ النِّكَاحِ سَنَةٌ أَدَمُ اسْمُ زَوْجِ الْجَوْسِيَةِ ارْتِدَادُ كُلِّ مَنْهَا مَنَاسِكُ  
تَجْرِ الْمَرْتَدَةِ عَلَى النِّكَاحِ لَا يَجِيرُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ قَسَمٌ عَقُوبَةُ حَالِ قَسَمِ قَرَعَهُ رَضَاعٌ  
لَبْنُ الْفَحْلِ طَلَاقٌ زَالُ عَقْدِهِ بِالْبَيْعِ سَنَى بَدْعِي صَرْحِيَّةٌ طَالِقٌ صِغَرُ سَبَةِ  
أَحْكَامُ الرَّجْعِيِّ الرَّجْعِيُّ كَالْقَطْعِ رَجْعِيَّةٌ اسْمُ الْخَبْسِ لَا يَطْلُقُ تَعْرِيفُ الصَّرْفِ فِي الطَّلَاقِ  
نَقِضُ الْبَيِّنَاتِ وَالْبَيِّنَاتُ كَالْقَطْعِ عَلَى الْأَسْنَانِ  
أَبْدَاءُ الْغَايَةِ لَا يَدْخُلُ فِي الْحَكْمِ مَا بَيْنَ سَنَيْنِ إِلَى تَجْرِ فِي مَعْنَى إِذَا مَثَرَكِ بَيْنَ  
فِي الْيَوْمِ لَفَتْ عَرَفَ نَهَارٌ فَعَلٌ مَمْتَدٌ غَيْرُ مَمْتَدٍ تَحْقِيقُ مَعْنَى الْفَاءِ عُلُقٌ وَقَدْرُ الشَّرْطِ  
وَأَوَّلُ الشَّرْطِ كُنَايَةُ تَقْوِيضٍ فِي الدَّرَجَاتِ مَعْلُومٌ كَلَامُ شَتَّى كَيْفِيَّتُهُ تَعْلِيلُ  
مَلِكٌ كَيْفِيَّةُ تَزْوِجِ الْخَالِفِ الْفَظُ الشَّرْطُ كَلَامٌ مَرَّةً طَرَفٌ كَمَا لِلشَّرْطِ زَوَالُ الْمَلِكِ  
جَبَلٌ مَشْهُورٌ لَعْدَمُ تَجْرِ فَاءُ التَّعْلِيلِ طَلَاقُ الرِّضِ حَدُّ مَرَضِ الْمَوْتِ اسْمُ التَّنْفِصِيلِ  
رَجْعَةٌ يَشْتَرُطُ لِلرَّجْعَةِ شَرْطُ الرَّجْعَةِ بَعْدَ الثَّلَاثِ تَحْلِيلُ مَالِكٌ كَالنَّكِيَّةِ لَا يَحْتَاجُ حَقِيقَةً  
صَرْحُ الطَّلَاقِ



الماء كل حل على حرام خلع بسقط الخلع المبارك خلع صلبه ظهار للمرأة المكففة  
غدا عتاء لعان عفيفه كلام على صبي الزينة عتدين خضى ومجبوب  
سنة قرب شمس عديته عدة لا عدة على ذمته الا ان حداد نفقة الزينة  
خطبه ونفرض حضانه مدة لكل نفقة مدة الكسوة سنة تصديق العفار بعد  
كسوة سكنى نفقة البار عسار بحث لاهم جدا نفقة الاستدانة مسكن شرعي  
لتمنعها نفقة الاصول عرض عفار باع الاب عرض اغراض من فتح على المصدا  
اغراق عتق حر الفقهاء لا يعتبرون قال الفنون بابا الكفار ارفاد في  
عتق البعض تحقيق العانة موثر الثابت بالضرورة عتق بالنظر المملوك كالآلة  
يومئذ تدبر تحقيقه محرورة قيمة الدبر مدبر مفيد استبداد ام الولد  
ولاء مولاة لا ولاء للنفاء فيه نبات للعنق **كتاب** رقبه نفقة الحال والمنجم  
نجم عفر اخذ الزكوة **ابان** وجه التسمية بمين غوس اضافة الجنس لغو منعقد  
حتت سهو ونيان دحول خطا ضم حق **الى النوع** والانواع منها عهده  
ميتاؤه لعن لام تسمية من تسمية كفاره بدن سر وبل بنان نذر مطلق  
ومعلق لا يدخل بيتا بيت نصفه كاشانه خانه منزل حجره بيعه كنيته  
دهليز ظله سرى اسم لدار **سابط** في البيت تفصيل دابة استطاعة حقيقه  
على ثلاث الا ان بمين الفور نفقة ابوية برذون فاكته قفا المعذب في القبر  
غدا غدوه بكره عتاء سحر لا يصح التخصيص مسد الكوز مسد المساء  
زيت بنهرجه سنوثة ربحان ورد باسمين بنفسيه **كتاب** كحل مشيخ  
ضرب الولد حين زمان دهر المسائل التي توقف فيها ايام رأس الشهر  
غرة سلخ اول الشهر واخره شرى فرق بين امات وامها **مبنى الكلام** وعن  
البمين على نية **بيع** نفقة المال قيمة الشئ خيار القبول خلاف فرق بين مطلق  
المنعوم

الصفة مجاز جبار الشطر خيار النفقة لواجبة البائع للبايرد فتح شرعا لم يره مسائل  
شاة الفينة شاة اللحم الذينة من الاسماء **عليه** خانه صورة النكيل صورة الرمال  
في دعاوى العيوب معدن العقل كبقية دعوى العيب **مبنى** فقط نفقة الصفة  
الابرار على العيوب لطيفة الامام بيوع باطله جاز بيع المدبر المفيد بيع المدبر المطلق  
منقوم بالكسر بيع فرس ونور من خرف بيوع فاسده بيع المسجد المالحز بيع الغر  
مرامه علامه بيع المراءى بيع النخل بيع اجزاء الاداء بيع العلو بيع الشرى  
بيع الطريق بيع حق المرور بيع المسيل اجل انواع نوروز مهران صوم النصارى  
قطر اليهود حكم البيع القاد لكل ادل واحد منخ المال نوعان خب المال بيوع مكره  
بحش السوا على سوم الغير تعلق الجلب نفقة الصغير بيع من يزيد بيع ماسا  
اقالة نفقة الفسخ تولية مراجه فاعده في التمس بفضل البيع باعتبار قصاره  
باج ربا وخفيقه الاستفاعة من الرهن معيار شرعى كبل وزنى الماكيل او ورنى  
شكر الربا كافر ردى اراد دفع البر الى الجارة سويق يستوفى الخبز لا يجوز بيع  
تاجيل الدين والفرق بينهما مشتملا الفعل ظله بيت منزل دار خانه شرعى  
طريق الدار بيع فضولى سلم وخفيقه رفعه سنى حسن استصناع تفصيل  
مسائل شتى بيع الكلب فرد قبل الذوق في البيع نشر الدرهم مهمات من سائر  
صرف **شفعة** مزارع عام خاص طريق عام خاص سكة نفقة المقتدر مقلو  
للتشفيع نفق المسجد وبش البيت لا شفعة في بيع الوفاء ما قبله شفعة ما يطلها حبل  
الحيلة في دفع الربا انما جوزه ابو يوسف **فسمه** رزق بيت المال  
ومنع وجوب **فسمه** رزق بيت المال  
للقاضي الصبغة **فسمه** جمع **فسمه** نفقة الجور هل يقسم طريق **فسمه**  
دعوى الغلط مهاباة **باب** هبة الطاعة الهبة مرغوب يحجب على المؤمن  
ان يعلم ولده



هيئة المشاع الرجوع عنها ومع خرقه عزمي رضى صدقه هي على افضل  
 اجاره تحقيق النفع كون الدار كمعدة اصحاب المطر اللين وكان البناء في الدار  
 بنى من تراب الدار معده اجار المثل مدتها من الالهة حمام نيت احكامها  
 طر منى عن ارضاع الارضاع بغير الطبع بعد اللين استيجار امتناع البا  
 حيله وازاجاره الميسر اول من نام استيجار نحت استيجار لكتب كتب النجاشي  
 كرام الله من ريادة رضى بالالف قفيز طين وفروعهها شرط صحيحها  
 اجير شريك خاص ووجد مزيد في العمل لا يساويه الا طعام عبد قسحا  
 اعدار بالموت تفنن وبموت العقود عليه اخرج والا فلا جرة صح اربعة عشر عقدا  
 فرق بين الاضافة صح تفويض القضاء والامارة عارية تملك استعاره امة الغير  
 الكسرة فصاع الحام من سرق متعار وقايح كثيرة مهم من الضمان استعاره الدرم لشوية  
 خلف الوعد النضر بالمؤمن حرام حصا وديعة فرق بين الامانة والوديعة  
 لحامى ابن اضع تحقيق العيل عرق عرق الموت مجهدا مية شتى صور  
 اخذ بعض الوديعة لا تدفع الى امرائك ضمن اياك غضب منع حب الماشية  
 في يد ثمان ديرة ضرب ثلث ثمان على غصب العقاضا طريق موفة حكم الغصب  
 الغصب من الكافر حصونة الدانة اشد رج الغصب والامانة غير الغصب الى المالك عن  
 لا يستخلص الغاصب كسيرة الداهم ما يوجب النقصا معرفة غير الغصب اجير الا لواء  
 رواتد الغصب منافع الغصب غصب الكسيرة دنان الخمر على فديعة امر عبد  
 ضمان سعى مهنا رضى قاعة فقهية لم تشهر حرم الانتفاع الانفاق رضى  
 عارين ومالا اعيا مضمونة الرهن عند بيع الرهن النضر في الرهن كالعقود انك الرهن  
 غريم استعمال الرهن بالاذن كسكنى الدار استعار ليرهن الجنية فيه نما الرهن تبدل  
 والاكل من البستان

هلاك الرهن بعد الهبة رضى ثم ظهر كفاية تحقيق الذمة نهائى مست الحجة في  
 المديون اذ اراد المديون ان كان الموانع الرهنية كغالب المال درك يصح بامره  
 ملازمة لا يجلس الا بوان لا يصح تعليق البراءة عنها ومالا يصح الكفالة فيها مهنا تحقيق  
 ضمان خراج ونواب ضمان درك حواله مطلق مقبده سقني وكالة توكيلهم  
 مخدرة واحكامها جيلة الوصول الى دين بيع الوكيل غيب فاش نصف احد الوكيلين  
 امر المفهوم اكثرى مهنا طعام دابة العرف في العقود للوكيل بالخصوص الغيبض  
 ظهر المكرو الحجة في الوكلاء صح ازار الوكيل عزل الوكيل مطبق الاصل اشرك المعطوفين  
 شركة اختيارية جبرية اشتقاق المريد عنان الاسم يعمل بمعنى مقاضة ركن  
 شرقة شركة الصانع شركة الوجوه مالا شركة فيه جوالق صاحب العدة اجزل  
 الرجح في العدة ينظر بالموت لم يترك احدهما مال مضاربة اول قصاره  
 ممنوعات مصار المضاربة ينظر بمواحدتها لا ينظر حتى يعلم فليج عرضها وكلا بيع  
 سمار فزارعة ان قسما فالخارج وينظر بمواحدتها وتفنيح دين نفقة الذرع عليها  
 فليجب ان يعلم حلال طيب فليست للمزارع مسافة رطبة بدر اعطى المالك  
 قضاء اجراء مونا شرب وقف كتب الوفية بالانقضاء شرطه الخاص  
 صورة المرافقة لا يشترط المرافقة متولى فيه وقف المشاع استبدال الوقف يجوز دفع شئ  
 بيع عند غدر فسخ بطلية فسمي المشاع عاره كراهية حرام مكره  
 بدعه فصل بين الكرايين ترك سنة مباح من اخذ او اتي به فقا نقش خاتمة دم  
 نقش خاتمة خلفاء الراشدين نقش خاتمة ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد يشب التخم بعقيق  
 احبال الوان ما ينظر اليه من يكون انما يدخل العبد الفلانون جوار الشهادة  
 انبساط تحت العورة على سيده تلاه بسمع صوته



للحق النظر كشاف الخد النظر وفوق الوقاع <sup>الاولى ان لا ينظر</sup> فاحل نظره حلته  
 الى العورة في الحمام <sup>الى عورة نفسه</sup>  
 نطلبه عورة غيره <sup>مس تحت الارار</sup> استبرأ سببه وعلمته وشرطه وحكمته طريق  
 انواعه يقبل الرجل التفسير مصانف وتعرفها وانواعها القيام للغير بيع العذر  
 خصا البهائم كبر حامل مات في بطنها اسقاط الولد <sup>فبذ</sup> ثقب اذن الطفل لعالم الجراحات  
 قطع الاصبع سفر الامه وام الولد <sup>بيع العصير</sup> فاما استخدام الخصى اقرض النقا <sup>الشرط</sup>  
 نرد تعريف الفقا ما يفعله المنصوف <sup>في الوجد</sup> منها من كل نوع ذكر مقفل الحسين رص  
 كان الميسر من انواع الدوام جدا <sup>صبر النوبة</sup> ضرب في حاتم صولجا منق  
 ما يكره من الواعظ الغل في غيب التفسير <sup>احتكار</sup> قوة البشرهائم معنى اللعن  
 معاملة هيمنة قبل قول فرد شرط العدل <sup>هي على فمين</sup> عبادا صلاة زكوة  
 فزجرت فزجة قتل النفس <sup>فزع اخذ المال</sup> فزجة منكسر فزجة سلب العرض  
 فزجة خلع البضة وفي خبر الفاسق <sup>التي منعد</sup> التي في المذهب قولنا تعلم العلم والنجوم  
 كالبغزلة الكتب اذا خرجت عن الاستفاعة <sup>اخذ الفاسق المصحف</sup> فزع لطلب العلم ليس كان  
 اجابة الدعوة تقليم الاظفار والفصل والخلق <sup>مها</sup> الجلس للصبي زبارة القبور  
 اشرب <sup>حرمة</sup> حرمة بومعه <sup>شدة العرق</sup> اسمي الاثرية جهوري حمدي بوسى  
 تفسير النبذ <sup>بج</sup> اقبون وقعت فاره ذبايح <sup>مالا</sup> لاجل اكله سبع انواع الطيور  
 لا تسلم المسخ <sup>الثقة</sup> لو حلت من كلب اضحية <sup>البيل</sup> تابع لنهار تقبل المقصدين  
 عوام صيد <sup>المقادير</sup> يعرف لفظه <sup>ابق</sup> ابق <sup>ج</sup> ج <sup>م</sup> م ابق  
 حكم الضال <sup>مفقود</sup> القاضى في الغلب <sup>قضا</sup> شروط الابلية <sup>تفسير</sup> القضا  
 رشوة انواعها لا تملك لو اصدق امره <sup>تغريب</sup> الاجزاء وبيان مجتهد استمع ابو حنيفة  
 ابا محمد رماه ديوان اول من وضعه <sup>السلطان</sup> عزله حتى غله دخلت الهدية فزج  
 الامانة

دينار عظيم <sup>السلطان</sup> وحضره المجلس احكامه من مجلس ومن لا اجرة السجدة المجلس  
 اول من احدث لا يجلس الا بين والمدين حكمت قضيت ابطلت حكمي امتنع عن  
 كتاب سجل محضر توقيع <sup>لم</sup> كتابة التاريخ معنى فاضى القضاة لا ينزل الكتاب  
 القضاة على خلافه <sup>مها</sup> سنة تغريب الاجماع <sup>الاجماع</sup> المتأخر ارفع للحل المتقدم  
 وان كان نفس القضاة <sup>مختلفة</sup> ولو بشهادة زور القضاة على القاب لا يقضى على غاب  
 اقر ثم غاب <sup>اقيم</sup> البينة ثم غاب <sup>نوجه</sup> عليه الحكم ثم اخطى <sup>تغريب</sup> خبر حيلة لدفع دعوى  
 تحكيم لا يصح القضاة <sup>وصح</sup> الا ايضا لا التوكيل <sup>شرط</sup> خبر عدل او مسنون من لعل التوكيل  
 لا يصح التوكيل وقيل قول فاض قضيت ان القضاة قد افدوا <sup>من قبول</sup> اقوال القضاة  
 شهادة <sup>الشهادة</sup> على امانت <sup>شهادة</sup> المعلم في صبيان المكتب <sup>تغريب</sup> العدالة  
 تركبة السراخ <sup>فلا</sup> شهد علينا <sup>الشهادة</sup> بالخط <sup>تسامع</sup> شهادته <sup>من قبل</sup>  
 اهل الاهواء القائل بخلق القرآن <sup>مفل</sup> مائة حسنة ونحوه حين صغره عدل وقت الختان  
 من لا يقبل شهادته <sup>مها</sup> صجنة الارزل والحرف الدينية <sup>تغريب</sup> الطغف والسب  
 فاقول <sup>الشحن</sup> لم يقض <sup>شم</sup> لاهل المالك لا تقبل شهادة <sup>ان</sup> لا تقبل شهادة حتى  
 من لا يقبل شهادته <sup>مها</sup> جرح مجرد موافقة الشهادة <sup>لدعوى</sup> اخلا بغيرها <sup>لم</sup> الجرح  
 الشهادة على الشهادة <sup>مجت</sup> التعديل <sup>شهود</sup> روز الرجوع عنها <sup>انكار</sup> تجود  
 خط الجمع للرباعي <sup>متر</sup> بن <sup>تميز</sup> كذا قد يكون مجورا <sup>محمد</sup> عليه الرحم كان يتلقى جوابه  
 الاقرار بالكل تخليف لقوله استثنى اثنان استثنى الكل من الكل <sup>حب</sup> ربانك  
 اقرار الدين المرض اقراره لوارثه <sup>نظام</sup> الدين عاد <sup>مقر</sup> بالنسب <sup>شهادة</sup>  
 اقراره اني ميت <sup>دعوى</sup> صححي وواضحه <sup>في</sup> العفارة لا بد من الحي <sup>تخليف</sup>  
 السكوت كقول حكمي اولي <sup>لا</sup> خلف في صورة <sup>لا</sup> خلف العاد بارنا <sup>قال</sup> له بنية خافرة

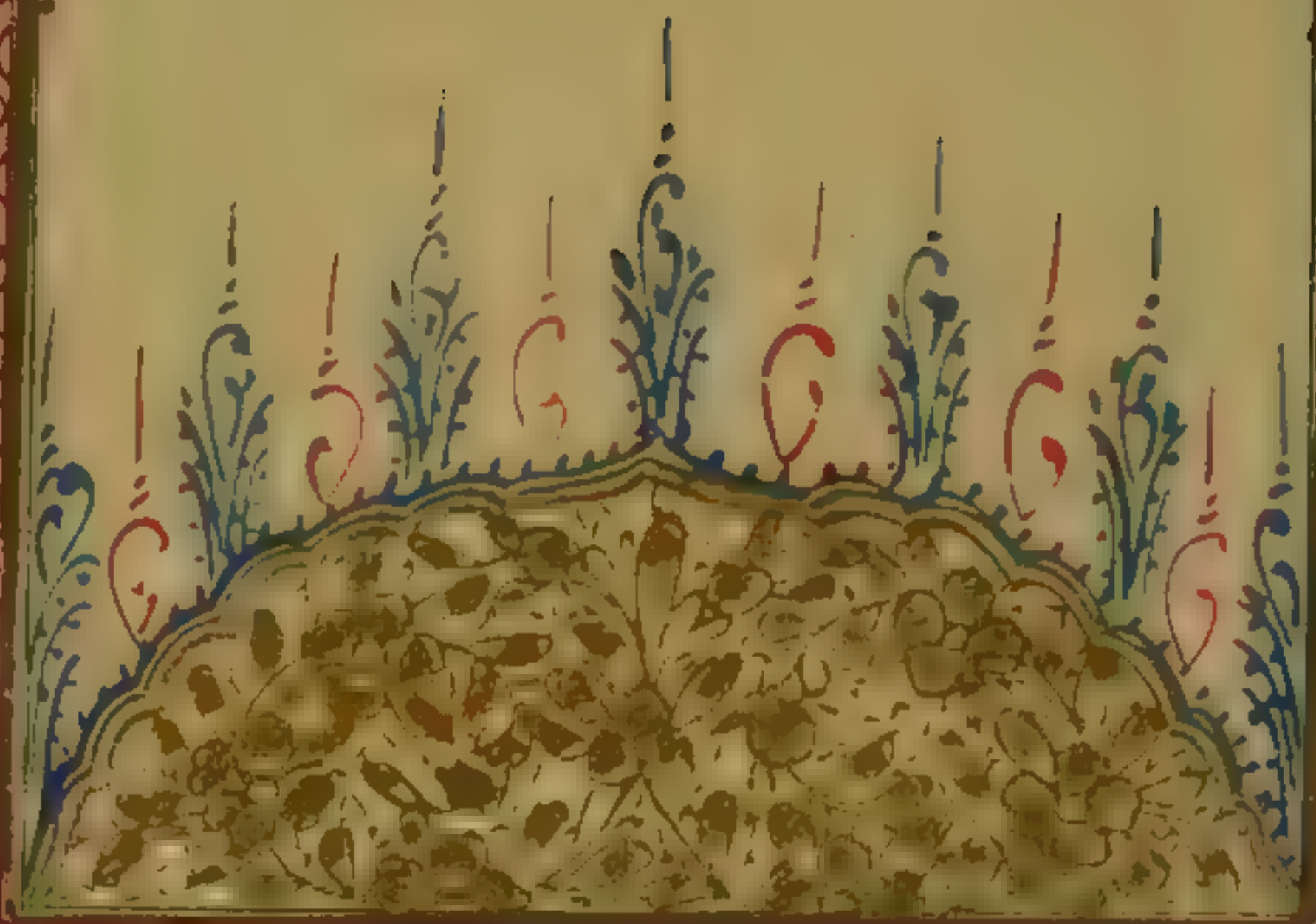


كيفية التحلف على الخلف هل يحلف بالطلاق تغليظ لا بالزنا والكا على الحال على السب  
 مما على العلم في الورثة على التنازل في الخلف والصلح عنه مخالف اختلاف في قدر الثمن  
 النكول حجة في دعوى الاموال اختلاف الزوجا مائة اربعة مسائل من الدفع دعوى حلف  
 تاريخ في الدفع وتاريخ الخصوم من ترجيح البينة لا ترجيح كثرة الشهادة فضايرك قضاء  
 نتائج ذوالبدن انصافا بوجوه لا اعتبار بوضع جالس السب ذوبت من دار دعوى النسب  
 صريح مما هل للفاضي ان يباشر الصلح فان الامام الصلح عن الكار يجوز بطل بمواحد  
 معنى بطلان الامراء الصلح عن دعوى التعذير صلح فضلو من البرة حدود تعريف  
 عن دعوى الاعباء تعريف حوائله تعالى وحق العبد من اللواط الحد الزنا شروط وطول الاخر بشرط في  
 او الذي بوطي الذميمة تجد تقادم تحصن رأسه يغسل الحد في زمن عمر ورضاه  
 سببه شبهه واتواعها حد فوف حد ضرب شهد بحد متفاد تغير  
 سرقة حكاية عصام بقطع يمين السارق للامام فتل السارق قطاع الطريق  
 جهاد دار الاسلام والحرب تقسيم غنائم اسير ذمة اهل الذمة رد مد  
 تنقيح استبلاء الكفار ارقا جزية تقية الجزية صائبي دني عجمي متدع  
 فقير عني عربي زنديق على واحكامهم الجزية سقط بالموهبة من المخرج مرتد  
 تبرى بغاة جناب الفلح المحرم انواع عرق بالما القليل اعرق بالنار  
 دفع سكين الى صبي من كثر سواد فوم فهو منهم شهر على مسلم عاقبة الغزو شجرة فضائل  
 لا تقاد الا بعد بر يسقط بموا انقال في العفو فوائد يقبل جمع فوفد لو اعانوا عليه  
 بقاد عبد او فوفد رمي فوفد الى افر ديات حكومت عدل عم الصبي والنجون الفقهاء جنين  
 مدة نفخ الروح اسقاط الولد اخذ في طريق العانة وتغيبه ميراث دكا طريق  
 مما لا ان يشجوعا حائط عال جناية الدابة اغرا الكلب كلب اكل عنكبوت  
 او غني

دابة افسد رزعا فقي عين دابة جناية العبد عصب صبا عرا فجا دمي صاعقة  
 انصاف صبي قسامة حلة تغيب خطه السوط السوط وجدة فاض عاقلة ديوان  
 عطاء رزق قبيلة سنين بن اكرام من كرامات محمد امير السطان محمد  
 بلوع الغلام ما دون اهلية النصف عهده احكام الصبي وصايا مد للبل  
 استثناء المنقطع حيلة الوصية للوارث عين مرض شيا ينقل به المريض مقعد مقبول  
 اصل مسئلة اجتماع الوصايا قدم الوارث ولا يصير الوصي له تعريف ضرب المصطلح  
 صورة المجاب وراهم مراسلة بمنزل نصيب ابنه الجيرانه تولد زبد  
 وصية اليهودي والنصراني وصاياه هل سيدل القاضي وصي الاب نصراني الوص  
 حاشي العلماء متورعون عن التكلم في الاحكام بلا دليل شرعي سفر المراتب للمحنين غير جابر

الشعبي من اساندة ابي حنيفة رضي الله عنه





### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضّلنا بتعليم اصول مبسوط الجامع الكبير من الاحكام . وكرّمنا بتفهمه  
الى ان نقله على اوضح زيادات الجامع الصغير من الاعلام . والصلاة على رسول محمد مجتبط  
الاسرار وجمع العلوم وافضل الانبياء عليهم السلام . وعلى اله واصحابهم خلاصة الاسرار  
وزبدة الكرام . تحفة دائمة الى يوم القيام . اما بعد فليكن نظم منشور الفتاوى من انفع الامور  
وجمع منشور النوازل من اهم المهمات . قام بذلك حلال المشكلات . ذو التفتيح والتوضيح للمهمات  
تغيد الميزان لتقويم الدعاوى والبيّنات . صدر الشريعة والملة والدين والاسلام . اجل الله  
من فضل دار المقام . مؤلفا لمختصر حاو لتفريق الوافات . جامع بالنصر والاشارة لجميع  
المضمرات . قد شرّحه واحد من العلما الفضليين . وكشف عن حقايقه المنطوية جم غفير من  
العلماء . الا ان كثرة قد غاب عن فطن الاكثرين . ومنه ما لا يحوم حوله احد من المتبحرين  
فان في كل كلمة منه كنز من جواهر الفرائد . وفي كل كلام منه فصول احكام من نفائس الفوائد  
فاروت تبين مكنونه من كل حكم وغامض . ومحفولة من كل حلو وغامض . لكنه قد جرى  
على صحف كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان . ما يطول عرضه من البيّنات الصورية  
والمعنوية الرافعة للامان . الناجية من الفرقه الذين فرقوا بينهم وكانوا شيعا .  
فبحن في صدرى شئ منهم وان اعترلت كاني قلت لهم هدا . ومع ذلك شرعت فيه  
منوكلما عليه سائلا بخي منهم ومن معي من المؤمنين . فاستجاب مسئلتى وجعلنا مختفيا  
من القوم الظالمين . ثم وقفت لسواد جامع الرموز في سنتين ونصف من الاعوام  
مع التفرد عن المعين والظهير من الخواص والعوام . لكن قد طرحت فيما لا يوصل اليه الا  
بالنفيض . فان خوف مجومهم قد منعني عن ذلك فكيف يوجد النفيض . وهكذا استمر على

جميع هذه الامان . وقد نضبو بالخط رماحا من العدوان . الى ان اطل علينا منصور رب  
العالمين . ناصر الاسلام والمسلمين . قانع الاعين لافضل اصحاب سبب الاخبار . قانع  
السائين لائمة المجتهدين البارز . مخلص الجزين من ايدي الاشرار . معراج المعومين من هجوم  
الكفار . رافع اعلام العلم والصالحين . حافظ رايات الجهاد الطالحين . بادم اساس الكفر  
والاجواء . بانه مباني الشريعة الفراء . نظام المشين من اهل السنة والجماعة . شتات المنظفين  
من اهل اللغة والبدعة . فانه الجامع بين الفضيلتين . الحاوي للرايستين . العالم بالعلوم  
النافعة . والفارس في مضمار الدافعة . المستنير المستعان السلطان ابن السلطان . ابو  
الغازي عبده خان . لا زال مجتهدا في نشر الامن والامان . ارجوان يكون بغايته تكا مشينا  
فيه واحدا من جميع الافات والافران . فصرنا امنين من الكباد . ثم اشرع في تبيض ذلك  
السواد . ارجوان يكون بغايته تكا مشينا فيه تحقيق اللغات . وتحليل التركيبات . مسهلا  
في بؤنكم وايدى بكم . مظهرا فيه كنوز تستخفونها يوم ظعنكم ويوم اقامتكم . مضمنا لصحى  
من المتداولات نخلونها في حوركم واكامكم . مورد افيه جل اقوال علمائنا المتفدين والمتأخرين  
معرضه عن اقوال غيرهم فانه الواجب المستور في خزانه المكنين في ضمن عبارات موضحة .  
انبت حدائق ذات بهجة . واشارات موفقة اثبت احكاما صالحة لمحة . اسأل الله تعالى  
ان ينفع به كما باصده الطالبيين . ويتقبل مني جهدي في دينه فانه اكرم الاكرمين . اعلم ان المعصوم  
قد افتتح باسم الله وهاب . وفاقا لكتاب هو ناسخ لكل كتاب . واقفا لسنة من هو خير  
اولى الباب . واقفا بالمشايخ والاصحاب . مع اشارة الى اداء بعض ما عليه من محمد  
الكريم فقال بسم الله الرحمن الرحيم اي باسم مختصر بذات توصف بالكمال من الصفات منها  
الاحسان الكثير وارادة الخيرات وفيه اشعار بان له تعالى اسما منها ما يختص به ومنها ما لا يختص  
ومنها للذات ومنها للصفات فمن المختص للذات والصفة الجمالة والرحمن ومن غير المختص  
بالذات المشبهة بالصفة في الجملة والرحيم والظرف مستقرا في ابتداء او ابتداء باسم الله فهو  
ما جملته اسمية كقول البصريه او فعلية كالكوفيه وهو المشهور الا ان الرخصي وما بعده  
قدروا الفعل مؤخر والسبب اما ساكنة وهو المشهور فان اصله اسم بكسر الهمزة او ضمها  
والسين اما مكسورة او منصوبة فان سما بالكسر والضم لغة فيه والكل من السمو على  
الاصح بمعنى الرفع وفي العرف لفظ عين لمعنى ولو مركبا وانما ذكره للتعليم لا لدفع  
اليمن فان فيه خلافا كما بان في واسم الله للذات من حيث هي عند الجمهور وقال بعضهم  
للذات والصفة معا واختلف انه عربي او مشتق والحق ر عند الفقهاء . وبعض ائمة  
العربية انه عربي غير مشتق والصفان من الرحمة اي رقة للقلب تقضي الانعام و  
لم يستعمل الا في المعنى المجازي وهو المنعم الحقيقي وفيها مبالغة من حيث الامتلاء  
وفي الثانية من حيث التكرار فان بنا فعلا لمبالغة الفعل وفعل للفاعل وقيل  
الحق ان الاول علم اتفاقي كالجملات اذ لم يستعمل صفة ولا مجردا عن اللام الا اذا كان



مضافا فهي بدل والرحيم صفة ويجوز ان يكونا مرفوعين او منصوبين على المدح ولما  
ذكر الحمد بطريق الاشارة استأنف بالتصريح مع رغبته براعة الاستعمال فقال الحمد  
الشأن العظيم فالعظم على محذور وعرفا ما يشترع بتعظيم من الشكر واما العرف فيضرب  
جميع القوى لما خلق له كصرف النظر الى مصنوعاته وانما اثر الحمد عليه لانه مشعر بتحققه  
له بالانعام عليه فهو ادخل في الاخلاص واللام للعهد اي حمده تلكا او حمد مدح او الاستغفار  
والجنس الا ان الاول اول لما نقرر في الاصول ان العهد مقدم على الاستغفار و  
هو مبتدأ خبره لله واللام للاختصاص وقيل للباقي اي الحمد لا يليق الا لله تعالى وانما  
عدل عن الفعلية ليدل على ان المعلوم ثابت له بلا شبهة احتمال الكذب ولا يبعد  
ان يكون اللام للنعوتية فالحمد صفة للجملة مقطوعة او مجرورة والمعنى باسم الحمد  
او الحمد وفي الاظهار في مقام الاضمار ما لا يخفى من الفائدة رافع اعلام الشريعة  
اي المعنى المشرف للعلوم الشرعية او المعلومات الشرعية كعلم التفسير والقراءة والحديث  
واصوله والفقه والنسب والادب او اهل هذه الشريعة وهم الصالحة ومن  
بعدهم فالاضافة كاللام للعهد او لعل الشرايع فيها للاستغفار او الجنس الا ان  
الاول اولي فالرفع الاذاعة والتشريف عما ذكره الراغب والشريعة مورد الابل الى  
الماء الجاري ثم استعير لكل طريقة موضوعة بوضع الهي ثابت من نبي من الانبياء  
او الشارع فيها يظهر من الانام ويروي بمعرفة الملك العلام ولا يخفى انها صلة  
لاصول والفروع وغيرهما الا انه كثيرا ما يقال على الاحكام الجزئية وبه يشعر ما في القر  
من ان كل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فهو شريعة وملة ويفرق بينهما ان الشريعة  
نضاف الى الله والنبي والامة والملة لانضاف الى النبي كما في المبسر والمفاتيح والفرد  
وما قال الفاضل التفاز في انها نضاف الى الامة لم يوجد والاعلام جمع العلم اما بالكم  
كما لبشر فله وكثرة على ارادة الحاصل بالمصدر واسم المفعول والفاعل واما بفتحين في  
الاصل بمعنى الجبل او الطريق او الرأية كما في المعاييس واللواء كما في الصحيح وهما  
يكونان مجازا مرسلان واستعارة مصرحة او شبه الشريعة بسلطان له اصحاب قتل  
لهم اللواء والرأية ويفرق بينهما ان اللواء العلم الكبير ينصب عند السلطان ويدار معه  
ولا يكون معه الا واحد والرأية علم صغير لاصحاب القتال ويكون متعدد اللون الاول  
ابيض والثاني اسود لانه ابيض عند الغبار كما ذكره الامام الحسن بن علي بن فضال الموصوف  
مكنية واشبات الاعلام تخيير والرفع تزيين وفيه تلخيص الى قوله تعالى يرفع الله الذين  
امنوا منكم والذين امنوا العلم درجات القرآن اي افضل العلوم والعلوم فانها  
مؤنث الاغراي الابيض والبياض افضل الالوان شرعا وكذا عند العرب وفيه تلخيص  
الى ما رواه شيخ الاسلام في المبسوط ان احب الاديان الى الله تعالى السمية الحبيبة  
وشريعنا كذلك كما في الحديث ويجوز ان يفسر بالفاضلة على التقدير جاعلها اي مهيبة

الشريعة وهو كرافع صفة الله فان الامر المختص ولو نكرة يصلح ان يكون وصفا  
لمعرفة كما في التشديد للعلامة السفانة ولا يبعد ان يجعل رافع كمن ثم بوصف  
بما عمل على انه يجوز الوصف بالوصف على الصحيح كما في المعنى وان يجعل جاعل بدل  
من رافع هو صفة او بدل وبديل البدل من البدل كما في المواضع من الكسوف  
والكواسي وغيرها فمفعول الفاضل التفاز في ليس كما ينبغي وما قيل ان جاعلا كرافع  
بدل من الله او صفة له ولم يعطف هذه القرينة على الاولى لما بينهما من كمال  
الاتصال ففي كل منهما نظر اما الاول فلانه يحتمل ان يكونا صفتين او بدليين او الاول  
صفة والثاني بدلا وبالعكس وهذا يجوز لوجوب تقديم الصفة عند اجتماعها واما  
الثاني فلان كمال الاتصال المانع من العطف مخصوص بالحمد التي لا محل لها من الاعراب  
كما نقرر ولا يخفى ما في اضافة الصفتين من الدلالة على تحقق الفعلين شجرة اي  
كشجرة واحدة الشجر وهو كل نبات له ساق وانما اختار الوحدة اشارة الى قوتها  
وعظمتها فان الارض قد وهنت بكثرة الاشجار فضعفت اشجارها وحذفت اداة  
التشبيه للبالغة وفرعها اي رؤس اغصانها او اغصانها فان الاضافة للاستغفار  
في السماء اي ثابت في هذه المظلة فثمرتها طيبة باقية للبعد عن العفونات وغضب  
الفاصدين فالمعنى انه جعل الشريعة بحيث لا يميل عاقل الى ما يمكن من الابطال وفيه  
اشارة الى ان الشريعة اصولا خافية وفروعا ظاهرة وهذا بالنسبة الى الاصول في  
نفس الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الحزن والالتزام باطل  
كما بين وجهه في الكلام ورمز الى النسب والحب لا امام الانام اي حبيفة عليه الرحمة  
على الدوام فان اسم اصله وابيه ثابت كما ان اصله وفرعه ثابت ولذا قيل ما رجع  
عن الاحكام بخلاف غيره من الانام وتلخيص الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة  
طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء فلا تجلو عن تلويح ما الى ما هو سنة الخطبة من ايراد  
التشديد كما في الكشف دليله ما قل دم كل خطبة ليس فيها تشديد فهي كالبدن الجزاء ولما  
ورد في الحديث برواية ابي موسى المدني ان كل كلام لا يبدأ فيه بالصلاة على فهو  
اقطع لمحق من كل بركة قال والصلوة بالرفع بالابتداء على المشهور ويجوز  
الجر بالعطف على الاسم اي بالصلوة على رسوله والابتداء غير مانع عن الجمع بينهما و  
بين التسمية والحمد اذا الظاهر ان المراد من الاحاديث الواردة في هذا الباب  
ان كل امر مشروع لم يذكر قبله هذه الامور الثلاثة فليس فيه بركة وخير كثير والصلوة اسم  
من التسمية وكلاهما مستعملان بخلاف الصلوة بمعنى اداء الاركان فان مصدره  
لم يستعمل عما ذكره الجوهري وغيره والفرا مبدلة من الواو ولم يكتب بها في غير القرآن  
كما قاله ابن درستويه معناها الشاء الكامل الا ان ذلك ليس في نسخنا فامرنا ان نكل  
ذلك اليه تعالى كما في شرح التاويبات وافضل العبارات على قول المزدني اللهم صل على



محمد وعلى بن محمد وقيل هو العظيم فالمعنى اللهم عظّم في الدنيا بأعلاء ذكره وانفاذ  
شريعته وفي الآخرة بتضعيف أجره وتضعيفه في أمته كما قال ابن الأثير وفي المعنى  
أنه العطف لكن بالنسبة إليه تكا الرحمة وإلى الملك الاستغفار وإلى المؤمنين  
الدعاء والجهود على أنه في الدعاء حقيقة وفي غيره مجاز وفي الاكتفاء إيما إلى أن  
ترك السلام الذي هو اسم من التسليم أي جعل الله إياه سالما عن كل مكروه ليس  
بمكروه وقد رد على النووي ما ظنه من الكراهة ولو أثر الجيب على الرسول  
لكان اسم من الاستدراك **محمد** أشهر أسمائه الشريفة وهي ألف عند بعضهم  
وقيل ثمانية وقيل تسعة وتسعون وإنما سمي به للألغام بذلك والمعنى ذات  
كثرة خصاها المحمودة أو كثر الحمد له في الأرض والسماء أو كثر حمده تعالى أفضل  
الرسول والأنبياء صفة لأنه مختص لم يوجد في غيره وليس بمضاف حقيقة فأنكر  
كلمة من لا شتم المضاف إليه على خلاف الجنس فإن المعنى أفضل من المجموع من  
جست المجموع من الملكة وأفاضل الناس جميعين لقربة المقام على أن مقتضى  
الإضافة التفضيل على كل فرد فإنه يوم خلاف ما ذكر وكل نبى مفضل على كل  
فرد من الملكة وإن كانوا من جست المجموع أفضل من كل نبى سوى نبينا صلى الله  
كأنه قال علماؤنا راجع فالرسول من بعثه الله لتبليغ الأحكام ملكا كان أو أدبيا وكذا  
النبى لأنه مختص بالرسول على الأشهر فخصيصه لدفع توهم أن يراد بالرسول الملكة  
ويجوز مضافة أن يختص الرسول ههنا بالادعى وجبته يكون الصفة مضافة معرفة  
كما هو مذهب سبويه وهما إمامتا بيان كما هو الظاهر من كلامه فالرسول من جاء بشيء  
مبنداً والنبى من لم يأت به وإن أرباباً بلاغ كما في شرح التاويلات وهو الظاهر من  
قوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى فليكون كل منهما في غيره مجازاً أو  
مترادفان على ما هو العادة في الخطبة فكل منهما من بعث لتبليغ كما في الشفا  
أو الرسول أخص قدم للسمع فيكون موافقاً لما بعد وخاص بعد العام فالرسول  
من أنزل عليه كتاب بخلاف النبى فإنه أعم كما في الكشف وغيره وفيه أن كثيراً  
من الرسلين بلا كتاب كلوط وأسماء عجل ويونس وغيرهم فالأولى أن يقال أن  
النبى أخص فإنه مأثور بالبلاغ بلا أنزال كتاب والرسول بضمين والسكون جمع  
رسول فقول مبالة مفعول بالفتح بمعنى ذى رسالة اسم من الأرسال فهو ما يجب  
به المنجى من الكلام والفعل هكذا لم يأت الأناورا والنبى من النبأ وهو خبر ذو  
فائدة عظيمة يحصل به علم أو غلبة ظن وحققه أن يتعري عن الكذب فغير معنى  
فأعلن من المهور كما قال المحققون منهم سبويه وهو الحق كما قال الزمخشري والرضي  
وغيرهما من النبوة أي الرفعة كما قيل وإنما جمع على أنبياء وإن كان صحيح اللام  
يجمع فعلاً كقولنا لأنه لزوم التخفيف صار مفعول اللام كاصفيا وليس بمعنى مفعول

كما قال الرغب وغيره لأن بابه جرحي ولأنه لا ينبغي أن يجمع على النبيين لا شتماً عدم استواء الذكر  
والمؤث فيه ولما علم أن الصلوة عليه كانت لم يوجد بلا ذكر الأول حيث بين صلى الله عليه كصفة الصلوة  
عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح التاويلات قال وعلى آل الله أي على أمته من المؤمنين  
كما في هذا الشرح أو الفقهاء العالمين فلا يقال إلا على المسلمين كما في المفردات والأول مختار  
المحققين في الأصل اسم جمع لذوى القربى الصفة مبدلة عن الهمزة المبدلة عن الهاء عند البصريين  
وعن واو عند الكوفيين والأول هو الحق كما في صرف المفتاح والأولى أن يضاف إلى الظاهر كما في  
ما مر من الحديث ولأنه كلما يضاف إلى المضمركا قال ابن مالك وغيره ثم خفض منهم بالذكر مشرفين  
بفضيلة مالا يوازي لحظة عمل من صجنة أفضل الخلايق فقال وعلى أصحبه أي الذين آمنوا مع  
الصجنة ولو لحظة كما قال عامة المحدثين وإنما أورد على ما ذهب إليه الأصوليون من اشتراط مائة  
سنة أشهر فضاء البشير كل صاحب والفاعل يجمع على أفعال كما صرح به سبويه ومثل صاحب  
وأصحب وأرتضاه الزمخشري والرضي فالقول بأنه جمع صحيح بالسكون اسم جمع أو بالکسر مخفف  
صاحب إنما نشأ من عدم تفتح الكتاب **بجود** الأفتداء والاهتداء أي كل واحد من الأصحاب مثل  
جميع الجود في صلاحية الأفتداء والاهتداء يعني كما أنه يصح أن يعلم الجود ثم يعلم بها الطريق الحسنى و  
بشرع فيه كذلك يصح أن يعلم بالحكام يستنبطها كل أحد منهم ثم يعمل بها فالنجم الكوكب الطالع  
والإضافة للاستغراق المقتضى لتمام المباغة والأفتداء الأتقان بمثل فعل الغير لكونه فعل الغير ويجوز  
أن يراد به الجوى على طريقهم في أخذ الحكم من الكتاب والسنة كما قال الإمام السرخسى والاهتداء  
وجدان ما يوصل إلى المطلوب وفيه توجع إلى ما رواه رزين عن عمر بن الخطاب عن النبى ثم صحى  
كالنجوم بإيهم اقتديتم اهتديتم ورد لما ذهب إليه الثالث فغنى من أن قول الأصحاب ليس بحجة وكون  
الخطاب للقوم الذين في عصرهم على ما قالوا في غاية البعد وإيما إلى أن الخبر مقدم على الأثر وفي  
تقديمه على القياس تردد وإلى الكليات الإمام عاتاناً عن رسول الله صلى الله على الرأس والعين وما  
أنا عن الصحابة فتأخذ نارة ونزك أخرى وعاتاناً من التابعين فهم رجال ونحن رجال فإنه  
من التابعين رأى الشن بن مالك كما قال الفتح الجزرى في أسماء الرجال الفرائد من أباهم كما في  
كشف الكشاف في سورة النور ولا يضره ما في جامع الأصول أن ذلك مما لا يثبت فإنه قال  
في آخر كلامه أن أصحبه أعلم بجاه من غيرهم فالرجوع إلى ما نقلوه عنه أولى من غيرهم وأعلم أن  
المذهب أن لا يثبت الصحابة والتابعين إلا بوجيفة فإن عيسى لم حين نزل من السماء حكم  
بمذهبه كما في الفصول الستة ولما فرغ من الخطبة التي في العرف طائفة من الفاظ مشتملة على  
اليسلمة والحمدلة والصلوة شرع في الديباجة التي هي مشتملة على اسم المصطفى سبب التأليف  
وغيره على وجه يشعر بالاهتمام التام فقال **وبعد** بالضم أو الرفع أي واحضر بعد الخطبة ما  
سبقت فلو لا استيفاء أو لعطف الأثناء على مثله أو على جرح على قوله تعالى ولشعر الذين  
أمنوا الآية والظرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المصل يقول **فإن** العبد الفاضل للتفصيل  
وإن التحقيق كما في قولهم اعبد ربك فإن العبادة حتى أي لأن أعبد الله فاللام للعبد وهو



في الاصل صفة بمعنى الموهوب ثم استعمل استعمال الاسماء على ما قال سيبويه وانما اثره على غيره  
لانه لا اسم للمؤمن اشرف منه فانه منبني عن كمال التذلل الذي هو المقصود وانما قلنا بالذكو  
لان ما في المشهور من الضعف مما لا يخفى فان تقديره ما شرط بان يكون ما بعد الفاء امر او  
نهيما نصبا لما قبلها او مفسرا له كما في الرضى واما توهم اما فلم يعتبره احد من النحويين المتوسل  
اي المتقرب الى الله لا غير بقرينة المقام بالقوى الذرية الذي هو الايمان ولا يخفى ما في هذا  
التخصيص من هضم النفس وفيه تلميح الى قوله تعالى ومن كفر باطاعت و يؤمن بالله فقد  
استمك بالعودة الوثقى والذرية الوسيلة فان الفعيلة تجي بمعنى الالة وهي ما يتقرب  
به الى شئ من قرابة او صفة او غيرهما ثم استعمل لما يتوسل به الى الله من فعل الطاعات  
وترك المنكرات واللام للاستغراق لعدم العهد فلا حاجة الى جمعة المضاف اليه للقوى او  
كونه اسما مطلقا على انه يجوز ان يكون للزيادة المطلقة ومن قال يجوز كونه بمعنى القوى  
فقد عدل عن مذهب المحققين بلا ضرورة فانهم منعوه قياسا بما تجرد عن كلمة من واللام  
والاضافة عبيد الله عطف بيان للعبد فيكون منصوبا ويجوز رفعه جملا على المحل بلا مضي  
الخبر ولا يخفى ما في ذكر العبد المكيثم العبد المصغر من التزقي الى ما هو الحال ولقبه صدر الشريعة  
بن مسعود بن تاج الشريعة عمرو بن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد الجبوري روح  
الله ارواحهم فان تاج بمعنى المزين على ان يكون مجازا مرسل ويجوز تشبيه الشريعة بساطن  
ذي قدر فهو مكينة والنبات التاج له تجليل سعد بفتح السين وكسر العين من السعادة  
خلاف الشقاوة او فتحها من السعد بمعنى اليمن كما في الصحاح ويجوز ضم السين  
وكسر العين من السعد بمعنى الاسعاد فصدره السعادة وهذا غير سديد لانه  
لازم جنس على انهم اختلفوا في هذه اللغة فيسبويه وسائر المحققين انكروها واما  
قوله تعالى واما الذين سعدوا بضم السين فقد قالوا انها خارجة عن القياس والسعد  
يجوز ان يكون مثل احبه الله فهو محبوب كما قال البيهقي وغيره جده اما بكسر الجيم  
بمعنى الاجتهاد او فتحها بمعنى الخط او السعادة او اب الاب والام والمعنى انه كان  
اجتهاده في تأليف هذا الكتاب او خطه منه او سعادته او ابوابه مسعودا او سعادا  
ويمين اى دام ذلك وانما خص اب الاب اذ اب الام سبذكرة الا ان فيه اظهرا  
في مقام اضممار المرام وانما اخر عن الباقيات لانها اولى بالمقام مع انه يجتمعا لاهما  
ولا يخفى ما فيه من احتمال الاسناد للحقوقي والي زكى والمكنى والتخيل الفتح اما بفتح  
الهمزة بمعنى صار ذا فتح وظهر المطلوب او ضمها من اجتمعت حاجته بمعنى قضيت  
جده بالفتح او الكسر يقول ذلك العبد والمجته خبران قد الف من التأليف وهو جمع  
الاشياء المتناسبة الا ان التنظيم فوقه فان فيه براعى مع المناسبة الجنسية فالاحسن  
نظم جدي اب الام المسمى بالمحمود مولاي صفة لجدي كابعده والمعنى سبدي او ناصر  
في الامور الدينية او مالكي بسبب تعظيمي ابي وفيه تلميح الى قول علي رضي الله عنه انا عبد من عبيد

حرمانا بابع وان شاء اعنى والى قول ما وقع احد القراء السبعة انا عبد من قرأت عليه السلام  
من العلم الذي هو ادراك الشئ بحقيقته كما قال الراغب الرباني قبل رباني الا انه فلم يوجد  
في كلامهم وقيل منسوب الى الربان كربان وقيل الى الرب الذي هو الله الشئ حاله في الاله  
التمام ولا يقال مطلقا الا عليه فالف والنون فيه كما في ربان للمبالغة مثل المشدة في الامر  
وفي العالم انه الفقيه المعلم وقال ابن الاثير العالم الراشح في العلم والدين وقيل العالم العالم المعلم  
فعلى هذا يكون ذكر العالم مع الرباني للملاحظة ما يتعارف انه فلم يفرق عنه في الذكر والعالم  
بعلم ما هو من الانبياء والمرسلين على ما سياتي في بحثي في صف جسيمهم فان في الفتحات كل  
عامل بامر مشروع فان كان من نفس عن نبينا وغيره من الانبياء وهم فهو محشور في صفهم خلف  
نبينا وخلف كل نبى هو شرع له ولو كان امانة الف وبرى نفسه في امكن على عدمه مع العلم بانه  
هو لا غيره وان كان من نفس عن نبينا لا غير فهو خلفه لا غير وان كان من اجتهاد مجتهده فان اصاب  
واقف الانبياء وانبيا واحد فيحشر خلف ذلك المجتهد وخلف الموافقة من النبى وم وان اخطأ  
والمخطين صف فيحشر في ذلك الصف والعلة كل فعل يكون من الحيوان بقصد وهو اخص من الفعل  
لانه قد ينسب الى الحيوات الصمد انى منسوب الى الصمدى المدعو المسؤل الذي يصمد اليه اى  
يقصد بقضاء الحاجج وفيه اشارة الى انه لا يقصد في مطابقتها الالهية كما يؤيده الرباويان  
برهان الشريعة اى اولاد لنها وهو الذي يقتضى صدقها ابدافا من البرية وهي المدة  
وقيل بيان الحق كما في المفردات وهذا مشير الى ان نونه زائدة يؤيده ما في الاساس يقال  
ابره فلان اى جاء بالبرهان وبرهن مولده لكن بخلافه الجبوري وابن الاعرابي فالابرهن  
عليه اى اقام الحق والبرهان عند اهل الميزان قياس مركب من مقدمات يقينية تركيبا  
صحيحا ضرورية كانت او نظرية ولا يخفى ما في وصفه بنفس البرهان من المبالغة وبرهان  
الحق وهو في الاصل الموافقة ويقال على اعتقاد بطلان نفس الامر وعلى الموجد للشئ  
بحسب ما يقتضيه الحكمة وعلى الموجد لذلك وهو الواجب لذاته اى الذي لا يفتقر في  
وجوده الى غيره كما في المفردات والمراد اما احد من الثلثة والفائدة ما في ذكر الخاص بعد  
العام او الشريعة والغرض التاكيد ويؤيده والدين اصله الطاعة ويقال بمعنى الشريعة  
وبضاف الى الشارع والنبى واحاد الامة وارث الانبياء والمرسلين اى الاخذ منهم  
علم الدين سوى ما هو المنسوخ بقرينة المقام واللام للاستغراق ويدخل فيهم المجتهدون  
تبعا فانه ترك الاضافة اليهم وفائدة الاضافة التحقيق وفيه اشارة بان اسانده  
علمه لمخضبين لوجهه تعالى كما ساندتهم كما هو شأن العلماء الماضين محمود اسم وفيه  
ايماء الى ان الناس قد دواله لكثرة فضائله الصورية والمعنوية فان الاسماء تنزل من  
السماء بن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد الجبوري في الاصل صدر اهل الشريعة  
من قولهم صدر القوم اى اجلهم واكبرهم في الرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانبياء  
كانه لكثرة ممارسته العلوم الشرعية صار خرا شرفا للشريعة فغيبه مكنية وتجييل وان يكون



المعنى شريفة صادرة فان الصدر اسم من الصدر بالتركيب وهو مجموع المسافر من مقصده جراه  
 اسم على ما يقع هذا الكتاب على أي من قبل وعن سائر المسلمين بالهجرة الأصلية بمعنى الباقي  
 أو بالمسندة عن الباء بمعنى السمع والاول اشهر في الاستعمال وانبت من ائمة اللغة واطار  
 في الاشتقاق كما ذكره الفاضل الشافعي لكن ذكر ابو علي ان كونه من السور بمعنى البقية  
 يقتضي ان الباقي الاول والسائر الاكثر ولذا ذهب الامام منصور الجواليقي وغيره من النحويين  
 الى الثاني كما مال اليه الجوهري فلا يراد منه مفرد فيه وهو ليس بمن يقبل منه ما نفرد به وانما اثر  
 الاسلام على الايمان لانه النسب بالهجرة لان الاسلام في الاعمال الظاهرة اكثر استعمالا من الايمان  
 واحال الجراء اليه إشارة الى ان اداء حقوق فوائده تليق بما لا يدخل تحت قدرة المسلمين  
 غير الجراء مصدر لاجل حفظ طرف الف بفتح الهزة وكسرة وسكون الجيم مصدر لاجل شرا  
 اي اجتناء ثم استعمل في تقليل الجنيات ثم في كل فعليل واعلم ان اول مراتب وصول  
 النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وفوف النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي  
 بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه يقال له حفظ كتاب وقاية الرواية فيه تنازع الف وحفظه  
 فالتحفظ فاعلم ان معنى المفعول او مصدر هو تصور اللفظ بحروف هي اية وكما يسمى بالصيغة يسمى  
 المكتوب اي المفوظ وان كان الشيء مراداً ثم يلفظ ثم يكتب والاضافة لامية وتعمل ان يكون  
 بياينة والوقاية بالكسرة والفتح لغة حفظ الشيء على بصره والرواية النقل وعرفا ما ينقل من  
 المسئلة الفرعية عن الفقيه سواء كان من السلف والخلف وقد يخص بالسلف اذا فوف عن الخلف  
 والكل او وقاية الرواية بعد ان يجعل بمعنى المفعول او الفاعل على الاشهر علم جنسي لانه كفي  
 شامل لما يفظ او ملك زيد وعمر مثلاً والباعث عليه من الضرورة ان لا يعهد في اللغة  
 نقل التركيب الى السلف فاحفظه فانه نافع في بيان جميع مسائل الهداية حال من العلم والمسائل الهرة  
 الاصلية جمع المسئلة بالتحقيق وقد حفظ لغة السؤال او السؤال او مكان السؤال وعرفا قضية  
 نظرية في الاغلب تنوقف على بصورات اطرافها وهي مباديها النظرية وعلى مقدمات تنالها  
 منها مجتمعات وهي مباديها التصديقية وقد يكون ضرورة في محتاجة الى تبينه وامام لا لا خفاء فيه فليس  
 من المسئلة في شيء والمراد من القضية الكلية التي تستل بالقدرة على احكام تتعلق بخصايص  
 موضوعها والهداية اسم كتاب معروف في الاصل يتعدي الى الثاني بنفسه والحروف  
 في الكرماني يقال بهذه الطريق وله واليه اذا ذهب الى المقصد واصل الى راس  
 الطريق واعلم ان الطريق في ناحية كذا فافا لا وان لا يستدان بالحقيقة الا الية وهو  
 اي الوقاية او كتاب الوقاية حال اخرى وانما لم يؤنث لانه صار بعد النقل كما ذكره كاصول الفقه كتابا  
 لم يتخل عن الزمان بقاءه اي لم ترع عن جميع الاءر تباينها لهذا الكتاب يقال ما التفت عيني بك اي  
 ما رايتك كما في الاساس غالباً للتعدية وقيل المعنى لم يترنن اولم يفر عني غالباً لا لاصناف  
 او السببية وفيه انه عدول الى مجاز غير مشهور بلا ضرورة والزمان يقع على جميع الدجرو  
 بعضها كما في النهاية وهو هنا مجاز عن امله بلا حذف فانه مبدل ويجوز ان يشبه ببعض ذي  
 بصيرة مكنية وانبات العين بخيل والاحتياط في ترشيح وعلى هذا الاضافة في زكي اني الاستناد في

في الصور بين حقيقة والاد ان يقال بفتح المعاني فانه ليس بمعلوماً باعتبار الحال لاقتضائاً  
 الاقل ولا باعتبار التفسير لعدم سماع ثاني واحد بل ثالث اثنين الى العاشرة كما ذهب اليه  
 سيبويه في وجازة الفاظ طرف الثاني والوجازة بالفتح مصدر وج الكلام بالضم اي حفظ  
 طوله والمراد منه الى اصل بالمصدر يستقيم المعنى عند استعماله في الطرف الثاني وانما اثره على الجواز  
 ليس له حال خارج التكلف لكمال قدرة المؤلف واللفظ مصدر لفظ اللقمة فم فيه ثم  
 استعمل في الصنوف المكيف كيفية مخصوصة وانما صرح به لافادة الاستغراق فليس فيه  
 مساواة ولا اطلاق ولا تطويل ولا تنويع اشار الى ثبوت المعاني بلا اخلال فقال مع  
 صتبط معانيه اي وقت مصاحبة فان مع بالفتح ظرف بلا اطلاق وسكونه لغة ظرف  
 وجازة وقبل حال من الالفاظ وفيه انه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد حدوث الوجازة  
 والضبط الحفظ مع الحزم وينبغي ان يكون من المبني للمفعول لواقفة الوجازة والمفعول الضبط  
 وعرفا ما دل عليه اللفظ غامض في ذهنه ناعنه كنه من المحققين واعلم ان المقصود من  
 هذا الكلام ان ذلك الكتاب موضوع بوصف يختص به وليس له مشاركة فيه وهذا انما  
 الالفاظ والمعاني الى غيره ولم يطلق وجه الشبهة كما هو حقه ثم يقول ذلك الجيد اني لما  
 وجدت اي اصبحت وظارفت زمان عند الاكثر مركب من لم وما النافية عند بعض من  
 يستعمل حرف الشرط مضى الى الجدة والاولى معمول للناشئة فتصور بهم كسيرة الهاء وفتح  
 الميم جمع يه بكسرة الهاء او فتحها في اللغة القصيدة الى وجود الشيء او عدمه وتكون  
 وفي العرف والاستعمال القصيدة لاجازة المراتب العلوية والقصود مصدر قصرت عن الشيء عزت  
 عنه ولم يلفظ بعض المحصلين الى اكثر المبدئين لان مجموع اللفظ فاللام للمعتمد والمحصل  
 في اللغة الجمع وفي العرف جمع العلم مطلقاً والابعد عن الاختلاف في نتائج الاضافات ان  
 يقال فتصور بهم بعض المحصلين غير حقيقة اي كتاب الوقاية اتخذت منه جواب لما يوافاه  
 وقيل اخر بها كما في بعض النسخ والنافية اصلية او مبدلة غير الهزة على ما توجه للجوهري  
 بفتح المارة الى المتخذ الذي سمي المختصر اوالى ما في الذهن حقيقة على ما في اعالى ابن الجيب  
 نوحى زكماً هو المشهور او وصفه بلا اشارة ثم بعد الفواغ اشار الى السراج في نسخ الكتاب  
 وانما سمي به دون المتخذ لان الاختصار لغة حذف طول الكلام وعرفا تغيب المعاني مع البقاء  
 المعاني او حذف عرض الكلام كما في الاشارات وهو الماردون الاول بقرينة ما بعده ورعاية  
 كمال الادب مع استناد لانه اشار به الى ان الوقاية ايجازه بحيث لا يتصور التقصير في عبارته وانما  
 ينصير في اية بعض مسائل الضرورية مستمداً على ما لا بد منه حال من المختصر مقارنة او معذرة الى  
 حال كونه لا يتجوز على يحتاج اليه الناس من مسائل مذكورة في الاصل فلا يفسد كونه عما يحتاج اليه  
 من غير الاصل وزاد القاري وغيره مما لم يكن فيه والبدع الوافق ومنه خبر لا الضمير لما وفي  
 بعض النسخ لا مندوحة اي لاسعة ولا عني الامر في الدين عن كمن احب واراد اختصاره الى  
 المختصر الى ما في الهدية تعبئة بحفظ اي فيلزم حفظ الوقاية فيختار اسم مفضل وان كان في اصل حروف



ضمير الغائب والناظر كونه ضمير المطلب ويكون مفعول منسوباً ويكثر زيادة الباقية لتقوية العمل  
كما قال الرضي وفيه ان الباقية وليست بزيادة فان المعنى يستلزم به كما في شرح المعنى  
فعلى له معنيان واللام للعهد لا يدل من المضاف اليه اي وقاية الرواية وكجوز حذف خبر العلم  
عند الاخر من الالكس كما يجوز دخول اللام عليه كونه مصدر او صفة وفي العجدة التي هي  
على العجدة وهي تحكي الشيء قبل اوانه والوقت اخضر من الزمان اذ هو الزمان المفعول لأم كما  
في المفردات والاسناد اليه محارز وكجوز تشبيهه بمكلف بفعل قبل اوانه فهي مكينة والاشبات  
الاعمال تجيل قلبه لا حفظ هذا المختصر المذكور وانما اشر الظاهر لزيادة التوفير واسم الآلة  
لتبنيته اكل تبنيته كمال العناية به عنان العناية هي القصد والعنان ما وصل بحمام القوس وهي  
مكينة لتبنيته العناية بها واثبات العنان تجيل والعرف تشرح والى صل ان من ضائق وقته  
ولا يفي زمانه بحفظ الوقاية فلحفظ المختصر انه اي لانه تم فان للتفصيل والمفصل بجواب اللام  
المحذوف وهو مختصره وكجوز ان يكون لجعل غير السائل كالسائل واظهار كمال العناية اذ هو  
مناط المتكلم بالكلام كقوله انهم مغفون وربنا اننا امناء ونشهد انك لرسول الله وكجوز  
ان يكون الضمير المختصر او المصمم مع لطف الابهام والى الهداية هو خبر يتولى امر واحد والهداية ما يغني  
التقوى اي انه نعم متول لان جعل المحصل مجر حفظ المختصر عالماً بالرفع اذ هو حاد على  
خلقه محيط بزيادة فصار مغنياً عن الوقاية بل عن الهداية وغيرها او بمعنى ذلك الكتاب المشهور  
اي انه نعم متول لان جعله يحفظ ضابطاً للسائل الهداية وقس عليه ضمير المختصر والمصمم وما  
فعله ضم الدباجة على الهداية ثم شرع في بيان طهارة هي شرط صلوة تتقدم عند الفقيه على  
غيرها من العبادات فقال **كتاب الطهارة في الاصل** بالسكون لانه غير مركب حرك  
بالكسر لا تنفاد او بالفتح لانه حركة الهمزة وكجوز الضم على الحذف علم جنس لطيفة من الالفاظ  
واله على مسائل مخصوصة من جنس احد كنهه في الغالب اما ابواب دالة على الانواع منها  
وعضول على الاصناف واما غير او قد يستعمل كل من الابواب والفصول مكان الاخر وقد يفتي  
بالفصول كما في هذا الكتاب والكل علم جنس والطهارة بالضم اسم لما ينظرونه من الماء والفق  
مصدر طهر حركات الباء والفتح اضح النزهة عن الاناس لشيء كالنجاس وفي الحكمة مجاز  
بينه وبين الحقيقة جمع الشريعة واللام للعهد وما قبل انها للجنس والاستغراق فقه انه  
مقدم على الاستغراق وهو على الجنس كما تقرر في الاصول والاصناف مجاز والمعنى كتاب  
احكام الطهارة فان قلت الموضوع فعل المكلف فينبغي ان يكون كتاب التطهير قلت  
من انجنا قد اضرزوا عما هو الغالب على الفلاسفة على انه لا يبعد ان يتضمن الطهارة  
التطهير وكيفية ما يتضمن اللازم المتعدي والغاية التنبه على ان الطهارة لا توقف على  
النية ثم بدأ بالوضوء لانه اكثر احتياجاً فقال قرض الوضوء لغة التقدير ونشر عامته برب  
قطعي يذم تاركه او فاعله مطلقاً بلا عذر الا ان القطعي يقال على ما يقطع الاحتمال اصله  
ثبت بحكم الكتاب ومثوانه السنة ويسمى بالقرض القطعي ويقال له الواجب وعلى ما يقطع في

وهو على العبد الذي

الاحتمال الذي غير دليل مثل تعدد الوضع كما ثبت بالظاهر والنص المشهور وتسمى بالظني  
وهو ضربان ما هو لازم في رجم المجهول كقوله المسح وتسمى بالقرض الظني وما هو دون  
القرض وفوق السنة كالفتحة وتسمى بالواجب وقبل القرض حكم ثبت بدليل لا شبهة  
فيه وفيه انه لا يشمل بعضاً من الظني ويحل بعض المندوب والمباح على رأي الاثر  
الى قوله تعالى واغسلوا رجلكم واكلوا واشربوا واما اضاف القرض اضافة عمدية ليشتمل القطعي  
والظني بخلاف الشيء القرض فانه الاول من القطعي لا غير فالمدام لا بد منه للوضوء وهو  
في اللغة اسم من الوضوء وبالفتح مأوّه وقد عده سبباً من المصادر وفي الشريعة نظافة  
مخصوصة واللام كما استغرق فيشمّل الوضوء القرض والادب كما بعد النوم والغيبة وانما  
الشعر والعنفقة وغيرهما كما في قاضي خان غسل الوجه اي اجاء الماء على بشرة وجهه  
رم الى انه لو بل الوجه بلا اسالة الماء لم يكن كمال بل سائر الاعضاء المغسولة وعمران يوسف  
انه جازي وهذا على ظاهره عند الجليلي وقال الفقيه ابو جعفر انه جائز في الصيف لكن في الشتاء  
يشترط الاسالة كما في النظم وقال خفاف بن ايوب ان سأل الماء قطرة او قطرتين بل انك  
فقد جازوا الاطلاق كما في الذخيرة لا يقال فعل هذا الواضبة المطر مثلاً مع الجمان ينبغي ان لا يكون  
مجزئاً وقد اتفقوا انه اجزاء لانا نقول الغسل والاجزاء اعم من الحقيقي والحكمي على انه قد دفعه على  
ما بان من التعيس والى انه لو ادين ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدسومة مانعة عن قبوله  
كما في الحزانة والى انه لو استعان بغيره في اعمال الوضوء اجزاه وان كان الادب ان لا يفعل  
كما في المحيط والى ان الوجه لو اجد بحيث لم يصبه الماء لم يكن كما في منية الفقهاء وهذا كله  
لان مفهوم المخالفة كمفهوم الموافقة معتبر في الرواية لما خلاص كما ذكره المصنف في النكاح  
لكن في اجارة الزاهدي انه غير معتبر والمعنى انه معتبر الا انه اكثر في الاكل كما في حدود النهاية  
وغيرها واما حمل الغسل على القرض وحقه العكس لانه بحث في الفن عن افعال المكلفين  
لما امر انهم اضرزوا عما هو داب الفلاسفة والغسل بالضم اسم للماء والفعل قال الله  
بعضهم انه بالفتح مصدر غسل وبالضم اسم من اغتسل والسكن فيه ساكنة وكجوز ضمها  
والوجه المواجهة كالبجج من التبرج وهو لغة وشعر عامر الشعر بفتحين والسكون اي  
شعر ثبت بين الزعنين سمي بالناسبة فاللام للعهد فلما بد انه صدق على جانب القفا  
ولما لم ان يغسل موضع الصلعة وهو الاصح كما في الخاصة وفي البداية به استعار بوجوب  
اجاء الماء من فوق كما في الزاهدي ولعله اراد الوجوب الاحتجائي لان الزاهدي نفسه  
ذكر في القنية انه سنة وقد تقرر ان لا وجوب في الوضوء الى الاذن بضمين وسكون  
الذال فلو ترك غسل ما بينه وبين اللحية لم يكره عمر بن يوسف رحمه الله سقط بالالتقاء و  
الفنوى على الاول كما في السراجية واسفل الذقن بفتحين مجتمع اللجين والام حدة  
عند البعض واقتضى ما يبرر للمواجهة عند الاكثرين فاسفل في الوجهين غير داخل في الوضوء  
فلما غسل كما في حاشية الهداية الشيخ الاسلام والدين عصام وظاهره ان داخل العين



ليس في الوجه فلا يغسل ويغمر بعضهم انها لو غمضت سنة يد المجر وقيل لو رمضت ذات  
 رمد وجب اتصال الماء تحتها كما في الذخيرة وان الشفة داخل فيه منها مقدار ما ظهر عند  
 الانضمام الطبيعي لا غير على الصحيح كما في الخلاصة واعلم انه كناية للوجه على وجه كناية  
 العقار فلا يجب ذكر الخد الرابع ولا يدخل الخد في المجد وكما هو مذهب ابي حنيفة ومحمد  
 على انه جازان بقدر على تحتي الاذن فقوله من الشعر خبر مبتدأ محذوف هو ضمير الوجه لا يعلق  
 بالغسل والافق غسل غسل يديه اي يدي ذى الوجه فلو غسل الى السخ او لالم يلم يلم  
 الاعادة ثانيا والاصح عند الخلو في انها تلمز منه لانه كان سنة فكلما تنوب عن الغرض و  
 هذا من كل لان التطهير الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى للاعادة كما في الذخيرة غسل  
 رجليه اي ذى الوجه وفي الكلام استعارة لانه لا يغسل ثنتان من جانب من اليد والرجل  
 نعم اذا بطش وشي بها فغسلان كما لا يصح الزائدة والتأويل كما في الزايد وفيه ما يؤيد  
 الاصابع الى الابط واصل الخد في المغرب وقال القوشى في شرحه ان اليد شتر كنبه وفي  
 رؤس الاصابع الى الرسغ اشترى كالفظ وفي المحيط انها تقع على الذراعين مع الفضل  
 في الاوى ذراعيه وقد مر مع مرقية بكسر الميم وفيه الفاء والعكس اخذ موصلا للعضد  
 كما في المغرب ومع كعبه اي المرتفعين من العظم عند مفق الساق والقدم فكل رجل كعب  
 واحد كما قال اهل الشيخ الا انه لم يعتد به اذ العدة في نفسه لا لفظ قول اهل العربية وهم  
 قالوا ان لكل قدم كعبين كما في حاشية الهداية وذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان الكعب  
 عظم مبرج في مقدم الرجل عند مفصلها فغسلان والعظامان الثابتان عند ابي يوسف رحمه  
 فغسلان واعلم انه قال المطري في وار حاكم بالمرح والصب وظاهر الامة منه وكذا الاجماع  
 والسنة المتواترة ويؤيده ما في شرح البخاري لابن حجر والبداية لابن حجر ان في قوله  
 الاخبار في غسل الرجل ومسح راسه من موضع الكعب والرجل فغسل الرجل او بالرجل  
 جزء من اربعة اجزاء من الناحية والقدر والقودين والمسح لغة امر شئ بشئ كما في القاموس  
 وكذا في الشريعة الا ان الامر شامل للحكمي كما ان الشئ المبطل وغيره البقاء في وسطه  
 مبتدأ على الراس والخلف او اصابع المطر او ادخل في اناه لاجل المسح كما جعل الرب  
 في كعبه فاصاب ذراعيه كذا في المندوحة في قال المصنف ان المسح اصابة اليد المبطل فلا يخلو عن  
 شئ كما في الشيوخ انه لمس بباطن الكعب فان قلت ظاهر ما ذكره يقتضي ان يجرى عنه  
 اصابة الراس بشئ غير مبطل قلت نعم الا ان الظاهر ان المعنى مسح بشئ مبطل فها ما خوذ  
 للمسح بغيره ما ياتي في مسح الاذن فلا يمسح ببطل باق في الالة بعد مسح عضوا وعنده  
 فيه خلاف ولا بد من خوذ من عضو كما في الزايد وكلامه مشبه لانه لو مسح على الوفاية  
 لم يجر وان وصل اليد الى الشعر كما قال بعضهم وفي النظم انها وصلت فخرها عند العانة  
 والى ان النبوة لم تستطع فيه والى ان ابي موضع منه يمسح ففقد جاز الا ان في السنة اليد  
 من مقدم الراس كما في الخلاصة وعبر الائمة الثلاثة انه يمسح ثلث راسه كما في النظم وذكر

س

ن

في التحفة ان مقدار رابع اصابع كوح جاز وهو ظاهر الرواية ولعل الماد اصغر اصابع اليد  
 كما في السراجية ومسح كل باسرة البسرة اي لبشرة الوجه من ظاهر الجلد فان باطنه الاذن من جميع  
 اجزاء الوجه فان المقدار المعروف اذا وقع مضافا اليه فهو كسوخا في اجزاء الوجه كسوخا في باطنه  
 الذفن او عليه وعلى الخدين معا على الخلاف كما في الاشارات فيمسح على ما في الذفن لا غير  
 على ما روى عن محمد وما على الخدين لا غير على ما روى عن ابي حنيفة رحمه الله وبه اخذ ابو اليسر كما في مسند  
 المسعودي والاول اولى من حيث انها على الناحية التي تجاز او ما عليه وعلى الخدين على ما روى عن  
 الائمة الثلاثة وهو حسن الاقوال سيما في المحيط وعليه الفتوى كما في الظهيرية وفي حاشية الهداية  
 انه لا يفيض عنهما ولا يحتمل ان يكون المعنى مسح ربيع الكحل كما في الكافي مع قرب  
 المعطوف عليه وفي الزايد الصحيح امر الما على ظاهر ما روى عن ابي حنيفة رحمه الله سيما سنة  
 وكلامه مشبه لان البسرة تغسل اذا كانت مربة والى ان الاصل غسل البسرة ولذا لم يكتف  
 بذكر الناحية والى ان الشارب والمغضب يغسلان بل اتصال الماء الى ما تحتها وفي الاوى  
 يوصل الى ما تحت الشارب كما في الحاشية والى ان يغسل العارضين على الاول وما على الذفن  
 على الثاني والى انه يغسل المنسرجل منه وقد قالوا انه لم يغسل عنده وسنة لغة العادة و  
 شريعة مشتركة بين ما صدر عن النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم قول او فعل او تقرير وبين ما واظبه عليه  
 النبي بما امر وجوب وهي نوعان سنة مبدى ويقال لها السنة المؤكدة كالاذان والاقامة  
 والسنن الرواتب والمصنعة والاستنشا في على راي وحكمه كالواجب المطالبة في الدنيا  
 الى ان تاركها يعاقب وتاركها يعاقب وسنن الزوائد كاذان المنفرد والسواك والافعال  
 المعهودة في الصلاة ومن خارجها وتاركها يعاقب والاضافة لادنى ملابسة فان لكل  
 غير مختص البداية الصواب العبرة كما في المغرب بالتسمية اي تعظيم بسم الله الرحمن الرحيم ومختار  
 المشايخ بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول الفضل وان جمع بينهما  
 فحسن لورود الاثار فيهما كما في الكشف وجم الوبري يتقوذا ثم يسجل كما في الزايد وفي  
 ادب في ظاهر الرواية لكن الصحيح ما ذكره في الظهيرية واما الاستسجاء والبسملة فبعد او بعده  
 فيسجد في اخر الكتاب والبداية يغسل يديه الى راسه بضمين والسكون موصلا للكف الى  
 الساعد والغاية داخله فيها سا على المرفق وانما اعيد اليها لاشعار بحال المفارقة بينه  
 وبين التسمية فلاننا بالف مكتوبة في الغسل او المرات لم يبق بفتح القاف وان اشتر  
 كسرة الموافقة لظن ذلك ولان هذا النص بعد الكتابة لا يخلو عن شئ وظاهره انه سنة في حق من  
 اتبعه من النوم لا غير ويحتمل ان يكون اتفاقا كما في المنصفى ولا فائدة بمجرد في الاصل فيأخذ  
 الاثنا الصغير بشماله ويصوب على يمينه فلاننا ثم يعكس ويدخل في الكبير اليسرى بالاكف والاكف  
 الما كما في الظهيرية لكن في الحاشية لم يستعمل ما دخل اليك بداهة لا غراف ولو كانت اليد اليمنى ام  
 غيره بالتصديق فان لم يوجد اغترف باليمين وعلى اليد وان لم يوجد رفع الما بقبه وان لم  
 يملكه يمسح كما في شرح الفاضل عبد الرحمن البينالي وسنة السواك اي الاستسجاء كما في

على انه اسر زمان اي في زمان الانبياء  
 واخذت قوله عليه السلام اذا استيقظ  
 احكم من شامه ومواقفة بناء على  
 ان كلمة او الظرفية مشبهة  
 والمعنى اخص الف زمان الاستسجاء  
 او عنده او في زمانه فاعلم على ان  
 او ان رتبة الاستسجاء على الاول اسم  
 وعلى ان في مصدر محله



المقابس وغيره فلا حذف والمراعاة المسوك طولاً على ظاهره وضل السان اليمنى اعلى ثم اسفل  
ثم اليسرى كذلك ثم على وجه اللسان بعد ما يجعل ابهام اليمنى وضمة تحت المسوك والبواقي  
قوة ولا يقبض القبضة عليه فانه يورث البواسير ولا يستاك بطرف المسوك ولا يقبض لانه يورث  
الحمى فاذا استاك بغسل والا فاستاك بستانك به ولا يوضع عرضاً بل ينصب بالخطوط  
وموضع مسوكه صلتهم من اذنه موضع القدم من اذن الكعب واسوكه الصمى به خلف الزانم  
كما قال الحكم الترمذي وكان بعضهم يضعه في طي الحامة ولم يخص بالوضوء كما قبل من سنة على حدة  
على ما في ظاهر الرواية كما في صلاة المسعودي لكن في المشرع وهو المصحح كما في الاختيار وفي حاشية  
الهداية انه يستحب في جميع الاوقات وبناكده استحبابه عند قصد الوضوء فغسل او سجد عند كل  
صلاة كما عند غيره وبويده ما في الصحيحين انه قال صلح لولا ان اسن على اليمنى لما تم بالمسوك  
عند كل صلاة وقد صح من غير طريقين للمخيم ركعتان بمسوك افضل من سبعين ركعة بلا مسوك  
رواه الترمذي باسناد كل حاله نقاة فبستانك حاله الموضوعة كما في النهاية واصلة من الزنود  
قال منه مسوك لانبيا كما في البناء او من خشب الموضع والنوت او اصل الشوك وذكر  
في المحيط ينبغي ان يكون من شجر حر في غلط الخضر وطول الشبر وفيه دلالة على انه يجوز ان يكون  
اقصر من الشبر كما صرح به في كتب الشافعي وقال الحكم الترمذي لا يزداد على الشبر والافان ليطا  
ركب عليه وفي الكلام اشارة الى استواء الرجل والمأة فيه الا انهم قالوا ان العنق في حقه فام  
مقامه في حقه والى ان الابهام في المسبحة لا يفيقون مقامه كما في باب اليد امام الوضوء  
لكنهم قالوا بالقيام عند الفخذان وغسل ثم ثلث مرات بمياه اي بثلاث غرات جمع ماء  
بالضرة المبدلة من المياه وقد قصر وقد يستعمل على الاصل كما في اي مثل غسل ثلثا بمياه  
ولعله بيان السنة والاجاز ان يخصص ببعض كفة ثم يستنشق بالباقي كما في الظهيرة و  
ان يخصص بكف ثلثا ولو قبل بالاضافة الاستوائية لا فاد المباشرة المستوية بان يفرغ  
وقبل كثير الماء حتى يملأ الغم ويستنشق وقبل يجذب حتى يصعد والاطلاق دال على ان الغسلين  
لم يقيد باليد اليمنى او اليسرى وقد قال شيخ الاسلام ان كليهما باليسرى وقبل الاول باليمنى  
والثاني باليسرى والاكتفاء منسوخ لان اليد اصل اصبعه في فقهنا فانه كما قال بعضهم والاولى  
ان يدخل كما قال الزندوليسى الكل في المحيط واعلم ان الزاهدي ذكر انهما سنن مؤكيدتان  
تاركهما آثم ولو كان الماء كافياً للوضوء مرة معهما وثلاثا به وثماناً وضوءة معهما وكحل جنة  
اي ادخال الاصابع في ضلال ما على الذفن من اسفل يكون ظهر الكف الى عنقه بعد ثلث غسل  
الوجه كما في العمارة وهو سنة عندنا كما في النظم لكن في المصنفات انه سنة عندنا في يوسف رجب  
واما عندنا فمستحب وفي الاختيار انه جائز عندنا وتجب الاصابع الى ادخال الاصابع  
فيما بين الاصابع بان يشبك اصابع احدى اليدين في الاخرى ويدخل خنصر اليسرى بمسند ارج  
خنصر رجل اليمنى الى اليسرى كما في حاشية الهداية ووقته عندنا كما في شرحنا الى مع لفظ  
ويستحب ان يجلس من اسفل ولذا قضى الامام الهمام صلاة عشرة من سنة بالجلوس فوفى وتكلمت

في حاشية  
الهداية

الفصل

الفصل في نصيب غسل الوجه واليد والرجل مرة ثالثة بان يغسل مرتين اخى بين غير الغسل فان بينه  
والثالثة سنة كما في الزاهدي وقبل ان الثانية سنة والثالثة اكمال السنة وقبل ان الثالثة سنة  
والثالثة دونها في الفضيلة كما في الاختيار وعمر أبي بكر الاسكاف ان الثلث فرض كما في  
المنية وبكره الزيادة على الثلث كما في الزبدة وفي النظم لو زاد على الثلث ونوى وضوءا  
جازو الا فان غسل للوضوء فهو آثم وفي المحيط لو توضع مرة لمرأة الماء او البارد او الحار  
لا باثم ولا فائده وقبل ان اعتاد بكرة والافان وسح كل الرأس اي ارجائه مرة اي في جرة  
واحدة اجزاء الزمان للاختار عن ماري عنه انه اذا غسل ثلثا فقد مسح ثلثا واذا غسل  
مرة مرة مسح مرة كما في النظم وعنه انه مسح ثلثا لكل ماء جديد وقال شيخ الاسلام انه بدعة  
وكيفية ان يغسل اليد ثم يضع الاصابع سوى الابهام والمستحبة من كل يد على مقدم راسه  
ويجاني كفة ويجدها الى فقهه ثم يضع كفيه فقط ويمسح على فؤده كما قال عامة المشايخ وعنه  
وعمر محمد رحمه الله انه يبدأ من راسه فيمسح بهما الى مقدم جبهته ثم الى فقهه وذكر الامام الصفا انه  
يبدأ بمقدم الرأس ويكرها الى موحه ثم يعيد بهما الى مقدمه ولا يكون الاعادة استعمال  
المستعمل لان اليد مادام العوض لا يصير الماء مستعمل كذا في المحيط وفي الكافي انه يضع اصابع  
يديه على مقدم راسه وكفيه على فؤده فيمسح بهما الى فقهه ومسح الاذنين اي باطنهما باطن  
السبطين وظاهرهما باطن الابهامين والاكتفاء مشرب لان ادخال الاصابع في الصمى  
ليس سنة والمشور انه ادب بماء اي بما قد ذلح الرأس فلا يؤخذ ما جديد كما في المحيط  
لكن في الخلاصة ان اخذه فحس فضعف ما في الاصل انه مسح داخلها مع الوجه وخارجها  
مع الرأس والنية بالتشديد وقد تحذف لغة الغرم ونشرها القصد الى الفصل له وجهه و  
اريد به هنا قصد جواز الصلاة له نه واستشبهه الى جوازها عندنا بوضوء غيره منوكر لكن في  
الاصحاحات انها لم تجز به وفي المحيط قال الكوفي انه اذا لم ينو فخذ اخطا واسا وقال اكثر  
المقدمين انه لا يثبت بهذا الوضوء ومحلها قبل سائله السن كما في الخفة فلان عندنا قبل  
غسل الوجه كما توضع عند الشافعي وانما اخذت لرعاية التناسل فان في خزانة الفقه وتخصيص  
القدوري والاختيار وغيره انها كالسنتين بعد استحبة والتزيب اي غسل كل من هذه الا  
في زمان يلبس به فيبدأ باليد الى الرسغ ثم بالقدم ثم بالانف ثم بالوجه ثم باليد الى المرفق ثم بالاراك  
والاذن ثم بالرجل كما في المحيط والاولا بالكسرة لغة المتابعة ونشرها متابعة فصل بفعل بحيث  
لا يكف العضو الاول عند اعتدال الهواء فلو جفت الوجه واليد بالمزيد من غسل الرجل لم يترك  
الاولا بخلاف ما في الخفة والاختيار والمصنف من ان لا يشتغل بين الافعال بغير فائده على هذا  
لوجف لتركه ولذا منع عنه المشايخ كما في الزاهدي وسجي مصدر استكون موافقا قبل ويجعل  
ان يكون صفة والاستحباب كالندب والنطق والنقل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مرة وثمرة اخرى فيكون  
دون السن الزوائد لانتشارها الموطنة وانما سمي بالاختيار لانتشارها اباه على المباح و  
دعائه اليه وكونه غير واجب وزيادته على غيره الكل في مقدمته الزهري وقد يطلق على كون

في حاشية



الفعل مطلوب بالجم أو بفعل الجرم فيمثل الفرض والسنة والندب وعلى كونه غير لازم فيمثل الآخر  
فقط التباين في الأصل أخذ جانب اليمين كما قال المصنف والمعاد هنا غسل اليد اليمنى أو لا  
وكذا الرجل والاذنان والأذنان قد فُتحتان وأما حُضٌّ لانه عام في لبس الثوب والخف ودخول  
المسجد والسواك والاحتفال وتقليم الأظفار وقصر الشارب ومسح الشعر ونسف المابط وحلق  
الرأس والمزج من اللحاء والاكل والشرب وغير ما ذكر في كتب الصالحين متفقاً وسبح الرقية  
بظاهريه كفيها في النظم المبسَّط بالماء الحار كفيها في المسحة وليس في أصله رواية عن المتقدمين فقال  
بعض المتأخرين انه ادب وهو الصحيح كما في الخاصة وعنده الاكثر من سنة كما في المحيط وليس سنة  
لا ادب كما في قاضي خال وفي الاكتفاء اشعار بان مسح الخدود ليس بابد وفي النهاية انه بدعة  
ولما خرج من كيفية الوضوء شرح فيها ما فيه فقال وناقضه اي يخرج الوضوء عما هو المطلوب منه  
وان كان اصرفك تاليف لم يخرج اي طريق بنفسه او بالاجازة من حيث هو خارج فلا حاجة  
الى حذف المخرج وهو الانتقال من الباطن الى الظاهر من السبيلين الى الفعل واليد سواء  
كان معتاداً او غير معتاد كالدودة والريح الخارجتين منها وفي غير المعتاد اختلاف المتأخرين  
كذا قال المصنف والتفصيل ان الخارج اما من اليد او الطبق اما الاول فهو ناقض معتاداً  
او غير معتاد عيناً او رجلاً او جوارحاً او اجزاءاً او اقلها في المعتاد من حيث بالجماع واما غير  
المعتاد فليس كحدث عند العامة وغيره انه حدث واليه ذهب اكثر المتأخرين كما في الزايد  
وعليه الفتوى كما في الغنابة فلا تسأل في التعميم كما قيل فيه انه لو افطر في احد  
وهنا لم يعدم ينقض وضوءه بخلاف ما لو احتضن كما في قاضي خال وفيه اشعار بان اذ ظهر  
شيء من البول والغائط على رأس السبيلين ينقض بطلان ما قبله فانه خارج او ما خرج  
او بالاجازة من غير اي غير ذلك السبيلين فاجري الضمير في اسم الإشارة ان كان الخارج  
من الغير كجاء بالفتح عند الفقهاء عن النجاسة وعند الفتوى مصدر نجس فوجه نجس  
بالكسر فيها واما قولهم شي نجس بالفتح فهو وصف بالمصدر كما في الكشاف والاساس وعنه  
محمد انه لو خرج الريح من الخافق لم ينقض كما في الترمذي في مسأله كذا في النجس بان لا يفصل  
كما في النجاس وبنيده ما في المقائس ان تركبته يدل على جريان امتداد الى ما يطهر من  
التطهير او التطهر اي موضع ينظف في الوضوء والغسل واخر يقول نجس كذا في الدع  
واللبس والعرق وينبغي ان يستثنى منه عرف المار فانه نجس فيكون ناقضاً على ما في قوله  
مسأل عالم بتي وزعم موضع كذا اذا شئت الدم ثم خرج ثم شئت نائبا ثم وهم وهو حال لو  
تركه لا يسيل في غالب الظن او عض شياً او دخل سناناً او ادخل اصبعه في الفم فرائ انه  
الدم على شئ منها او استنشخ من الدم العلق من الفم او غرس شوكة او ابرة فظهر الدم وصار  
أكبر من رأس الخرج بلا سبيل فان شئاً منها غير ناقض للوضوء كذا في المحيط واما اذا تجاوز ولو  
بالاجازة كان ناقضاً كما في الخاصة والكافي وهو الصحيح في الرواية واشبه بالصواب كما في  
المحيط وما قيل في الكلام اشارة الى انه لو اخرج لم ينقض ففاسد لزم منه ان لو اخرج

الريح او الغائط او غيرهما السبيلين كان غير ناقض ويقوله الى ما يطهر عما اذا خرج شئ في جانب  
العين فسأل منه الى جانب اخ او نزل الدم الى الالف فشهد ما لان منه حتى لا ينزل منه او تورم  
رأس الخرج فظهر بفتح او نحوه ولم يتجاوز الورم فانه لا ينقض وعنه الحسن ان ماء النقطة غير ناقض  
قال الخليل في قوله توسعة لم يرد بوجه او جردى او مجل كذا في الزايد في قوله سنده بالرباط فان نفذ  
السبل الى الخارج ينقض كما في شرح الطحاوي وكذا كونه من منابت الاسنان دم رقيق احمر كما  
في المحيط واعلم ان ما ذكره ينقض بما اذا انفاط دم كثير مثلاً من روم او مما صلب من الالف او  
من العين فانه ناقض ولم يسئل الى ما يطهر لعدم كفاية الامتداد بالنسبة الى ما يطهر في يتعلق  
لجاء بقوله يسأل كما ظن ولما بقوله خرج ليعتد السبلان جنيته ولا سنده كقوله يسأل في  
العبارة ناقضه خرج النجس ثم لما كان بعض انواع النواقض التي رده من غير ما فيه بفضيل  
بالذكر فقال وناقضه لقي كالتسبي وزنا مصدر قائما اكل يعني اذا الفاه وما مفعول به له  
وان كان معقاً باللام فان اعماله يجوز عند الحسن وسيبويه كذا ذكره الرضي وجعل حاله في النجس  
بمعنى اللام خلاف الاصل لما احتج الى حذف المخرج على ما روى والمبطل الى المجرى والتكلف في  
عامل الحال بلا ضرورة رقيقاً اي سائلاً ان اخرج به البراق لعاب الغم بان غلب الدم عليه وكان  
نازلاً من الرأس او صاعداً من المعدة مثل الغم او لا وهذا عنده واما عند محمد فان صاعداً  
مثل الغم ينقض والا فلا وقول ابى يوسف مضطرب كما في المحيط لا اي غير ناقض هذا القبي  
ان اصغر البراق به بان غلب على الدم واما ذكره مع الحسن فانه يفتقر اشعاراً بان لو  
نسا وبالنقض كما قال الجمهور ولم ينقض في رواية الحسن كما في حاشية الهداية و  
الاول هو الحسن وقال المبدئي اني اراه باعادة الوضوء احتياطاً وهو باق على الوضوء  
الاول كما في المحيط وناقضه القبي عنه اي غير الدم الرقيق سواء كان ماء او طعاماً او دماً او  
او سوداً او حمرة ان ملأه غير الغم بان يخرج عن الامساك وقيل غير الكلام وقيل من غطته الغم  
كما في الزايد وقيل ان يعلم الناظر ان فيه شياً وقيل بقول من لا يرى صاحبه والاول هو  
الصحيح وهذا اذا قام مرة فان مراراً لم يذكر في ظاهر الرواية وفي النوادر ان جمع محمد ان احد  
الغنيان وابو يوسف المجلس وابو علي الدقاق مطلقاً كما في المحيط والاول اصح كما في المظن  
وعنه الحسن ان تناول طعاماً او ماء ثم قاخ ساعة لم ينقض لانه ظاهر كما في الزايد وفي المسنة اذا  
قاوددة كبيرة لم ينقض لما اي غير ناقض القبي بقا واما نفى مع انه علم من قوله نجس او غير ناقض اصلاً  
سواء كان صاعداً او نازلاً ما لا الغم او لا لانه ناقض عند ابى يوسف واليه ذهب الطحاوي  
حتى قال بكراهة ان يؤخذ البلغم بطرف الثوب فيصلى معه ومنهم من اسقط الخلاف كقولهم  
النازل وقوله على الصاعد ومنهم من ائتمنه في الصاعد وهو الصحيح كما في المحيط وهذا اذا احتج  
فان قاخ محتضناً دماً او طعاماً او بلغماً مثل الغم فالعبرة للغالب ولو استوى اعترض كل على حدة كما  
في الزايد ثم لما ذكر ان بعض الخارج من غير ناقض وبعضه لا وقد بين حكم الاول دون الثاني  
بئنه فقال وما ليس من ذلك الخارج كحدث ناقض لقلته اشارة الى ان الحدث قد يطلق على

كان



النقص وان كان في الأصل عندهم النقص لكن ليس بنقص بالفتح ولم يكن الكسر وان كان هو الزيادة  
بفتح غير ظاهر لانه يلزم منه انه ليس بنقص بالفتح لاستلزام نفي العام نفي الخاص وهذا عند  
النسبيين واما عند محمد فهو بنقص والاول هو الصحيح كما في المضمرات والاولى ما ليس بنقص  
بقرينة زيادة الباء فلا بد من الراجح في الحديث واصحاب الاعتذار لان استغناء النقص عن نقص  
بوقت خاص وناقضه نوم متين متجاني المقعد عن الارض ام لا الى ما لو ازيل لسط ذلك  
المتكى وهذه الكلية عند الطحاوي وفي رواية اخرى في حقه وعندنا في الصحيح انه لا ينقصه  
اذا استقر مقعده على الارض والنوم يستقر فادعاء عصاب الدماغ برطوبة الحار الصالح له  
الاتكاء اعم واستناد والاعتماد بالظن على شيء متغير يعلى دون الى فاجى حجه ولم يمتنع  
الميل والى لا تنقص كجهد الميل الى ذلك ولا يحكي فافيه على ان التضمن يتوقف على السماع  
في الكلام اشارة الى ان لغاس المتكى غير ناقض فان لغاس المضطجع كذلك على ما قال الخليلي  
وقال ابو علي الدقاق وابو علي الرازي ان كان لا يغيم عامة ما يقال حوله كان ناقضا وان  
كان ليس هو عرف او عرفين فلا كما في الزاهدى والى ان نوم الواضع رائسه على ركبته لم ينقص  
كما قال بعضهم والى انه لو نام قاعا انسطعا الا انه انبته قبل ان يصل الى الارض وعندنا لا ينافي  
بما فضل لم ينقص كما روى عن ابي حنيفة رحمه وعليه الفتوى كما في الحاشية والى ان نوم واقعه  
الواضع البتة على عقبه وقد صار شبه المكتب على الوجه واصحابه بطنة على حذبه غير ناقض  
عند محمد لانه يشترط الاتكاء على الغير خلا لابي يوسف في التعميم والى ان نوم القاعد المتأمل  
الزائل المقعد غير ناقض كما في ظاهر المذهب وكذا ان نوم المذموم كما في الزاهدى والى ان نوم  
القائم والراكي والساجد مصليا غير ناقض كذا في المحيط ولا تنقصا من الانبياء للمحتاج  
في هذا الكتاب الى ان يقال ان نومهم غير ناقض وناقضه الاعمال الضعيف القوى اختلفت الدلائل  
فبعض في الغنى بالضم والسكون يعطل القوى المحركة والحسنة الضعيف القلب من الجوع او  
الوجع او فيه وكذا السكر فانه حالة عاجزة لنور العقل وحده عند بعض المشايخ ان لا يعرف الرجل  
عن المرأة وهو اختيار الصدر الشهيد والصحيح ما نقل عن الامام الخليلي ان يدخل في بعض شبهة  
ما ذكره في المضمرات والجنون صاحب سلب العقل بخلاف الاغماء فانه مضروب ولا اطلاق  
والى ان الغسل من كل منهما ناقض لانه فوق النوم مضطجعا كما في الزاهدى فلا اكتفاء عنهما  
بما روى في حقته بالغ سواء كان باقظا او نائما عامدا او ناسيا مغسلا او غيره وقال بعض المشايخ  
انها من النائم والناسي والمغسل غير ناقضة كذا في المحيط فلا يجب فيه البعثان لاخراج النائم  
والغفلة الضحك وهو ان يقول فقه كما ذكره الجوهري وظاهره مشعر بالثبوت الا ان اكثرهم  
على انها ما يكون مسموعا وليفه وهو ما يكون مسموعا فقط فعلى هذا انه غير ناقض وقال بعضهم  
ان النوم المسموع ناقض وان قل كذا في المحيط واشار الى ان النسيم وهو الريح واليه نسبة  
بما صوته غير ناقض والى انها من الصبي غير ناقضة كما قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر  
فيها لغة لانه من الاحكام المشتركة في صلاة صفة اي فقهه بالغ واقعة في صلاة مكتوبة او

نافع في المهر وغيره ولو ركب كما قالوا واما عنده ففى الن فله في المهر لم ينقص لانه ليس الصلاة  
فاحترز بها عما وقع في مثل ذلك وفي ركوع وسجود للتلاوة مطلقة اي حقيقية او غير حقيقية  
فخرج بها صلوة التلاوة كسجدة التلاوة كما ظن والمبشرة الفاحشة في الشريعة كما سأل احد  
الفرجين منها الاخر مجربين مع لانه انتشار بل انتشارا للحنانين من المبسوط والمضيق ومنهم  
من لم يشترط غسل الوجهين بل التجرد والانتشار كما في الحقايق وينقص طهارتها وان لم يشتر  
الله ولا يكون المبشرة بين الرجلين والمرأين عند اكثرهم كما في المنية وهذا عند الشنخيين  
واما عند محمد فغير ناقض وهو حسن كما في النظم وغيره وهو القيس والاول استحسانا كما  
في المحيط وهو الصحيح كما في الحاشية وغير اصحابنا انها غير ناقضة بلا ظهور في الصحيح كما  
في الحقايق وفي الاكتفاء اشعار بان وطى البهية والمنية غير ناقض للصوم بل انزاله عنه لم يلزم  
الاعمال المذكورة في صوم النظم والباشرة في اللغة من باشر الرجل المرأة اذا افضى بشرة الى بشرة  
فهي بمعنى الملاسة ولذا قال شرف الائمة المتكى الملاسة الفاحشة مما يقع في القول والافعال  
لا اي غير ناقض مس بشرة المرأة بشرة الرجل او بالعكس سواء كانت محرما او لا بشرة او لا  
وسواء كان الا لمس يد او غيره والمس اذراك بظاهر البشارة كاللمس والمرأة مؤنث المرأة  
اي الرجل وبي اسم للمبالغة كمنه والذكر كراى لامس الرجل ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا او  
كبيرا ولو باطن الكف والاولى بالذكر الفرج فان مس الفرج ناقض عند الشافعي على انه يوم  
ان ينقص مس غيره وفي النظم ان مس المرأة والذكر مكروه والمنية درضاقة النقص في  
المذكورات انه ليس سببا لوجوب الوضوء كما قيل بل هو ارادة الصلوة على ما قال الجمهور  
كذا في النهاية فرض الغسل بضمين والسكون اسم من الغسل بالفتح كما في الصحيح والمقال  
او من الاغتسال وهو تمام غسل الجسد كما في المغرب وكان لا غتال مطاوع للغسل  
ان لم يستعمل الا في الغسل كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي والراغب وغيره  
ان الاغتسال غسل كل البدن على ان الحكم بالمطاعة مقتصور بالسماح غسل في الله  
بالتحصيل فانما غير داخلين في البدن مع المبالغة في نظائرها فان المبالغة فيها منة وقيل  
واجبة على غير الصائم كما في المنية وفيه اشعار بان له لشرب الماء على وجه السنة لم يكن كافيه  
وبانه لا يشترط الصب كما قال بعضهم وذكرنا ان طغى انه شرط وهو لا حوط كما في الحاشية ولو كان  
سنة جوفاقه في طعام او كان في الفقه دون رطب لم يمنع كجفاف اليابس كما في الزاهدى  
ولكونه بعد فرض مطلق الغسل لم يذكر تحصيل اللحية الواجبة في الجنابة وغسل ظاهر كل البدن  
الى جميع اجزائه فلا يغسل العين ولو لم تحمله بالاحل النجس كما في حاشية الهداية وما كنت  
اظهار الصرام والصباع والعيان والطيان يمنع وقيل لا يمنع ولا يجوز الحائض الضيق على  
ما روى عن الائمة الثلثة كما في فاضل البيان ويجوز القطر وان لم يكن في الاذن لا يكلف في الياس  
وبعض الاصابع في السرة والماء في القلفة وان ترك جاز في النوادر لا يجوز كما في الزاهدى  
وفي الغسل اشعار بان التمسيل فرض كما قال ابو حنيفة ومحمد وغيره الى يوسف ان اصابه



بلا اسالة ارجاه كما في شرح الطحاوي وفي الكفا اشارة الى ان الله لم يسل بشرا الا في ربه  
عنه الى يوسف كما قال في الزاهد ولعل الرأس والعنق واليد والرجل بالتعبئة واحدة في  
الكل وان كانت خارجة لغة فان البدن من المنكبة الى الالبته في المغرب والمقابس وغيرها  
والله يشهد في عدة المحيط والذخيرة وسنة الغسل يدته الى الرسغ فلانا وفرجه اي ثم فرجه  
بان يغسل الماء بیده اليمنى عليه فيغسل باليسرى حتى ينفق الفرج قبل الرجل والماء في يده  
على اليد اليمنى كما قال المطرزي ويبرز عن كل موضع من بدنه النجاسة الى نجاسة حبيبة ان كانت  
وطنة اما معطوفة على الفعلية فيسن الازالة بعد الفرج كما هو ظاهر الهداية والكا في او حوضه  
فلما سئل بل يغسل كما في الجلاي واليه اشار الفاضل في شرحه الى مع حيث قال سئل فيه تقدم  
الوضوء بغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ على كونه ما قلنا وذكر الجلاي ان الازالة النجاسة  
فرض ثم ان يتوضأ اي يتم بها اعمال الوضوء المستحبة والسنة والواضوء كما في  
الغسل ويسمى ويسمى على الصحيح كما هو ظاهر الرواية وعنه انه لم يمسح كما في المحيط وقته في  
ان نية الغسل سنة كما في الجلاي الا غسل عليه لا يغسل في المستنقع لما سأل في وقت شعاع  
بانه لو لم يكن في المستنقع كما اذا كان على لوح او حجر تقدم الغسل وقبل تقدم مطلقا والاول  
اصح كما في الزاهد ولعل وجهه ان الماء ليس مستعمل فلا حاجة الى الغسل ثانيا ثم يغسل  
اي يصب الماء اي جزء الماء المعهود في الشرع للوضوء والغسل وهو ثمانية ارطال وثلث عشرة  
رطلان للوضوء والاول اصح والتقديم ليس بلام حتى جاز التقصان والزيادة بلا اسلاف  
كما في المضمرات وذكر في الجواهر ان الاسلاف في الماء الى راي جازيه لانه غير متصبع على بدنه لانا  
فنبهنا بمنكبه الالبته فلانا ثم بالابسر ثم الرأس وسائر الجسد كذلك في الالبته ثم الرأس  
ثم الابسر وقبل الرأس والاول اصح كما في الزاهد وفي حاشية انه يغسل الفرج برطلان  
واليد برطلان والرجل والرأس وسائر الجسد بحسبة ارطال كما في شرح الطحاوي واعلم ان  
غسل اليدين بوضوء عند ارسال الماء يجوز في الغسل كما في الوضوء ويجوز تغسل من عضو اليدين  
في كلهما كما في الحران ثم يغسل جليته في مكان اخر ظاهر لاني المكان المستنقع بالفتح اي  
المجتمعة للماء المستعمل فيما ذكر استغار بانه لو اغتسل في الماء الجاري جاز في الغسل لكنه ترك  
السنة فلو كانت فيه ساعة فاسبغ الوضوء والغسل لكل السنة كما في الزاهد ويبلغ لذلك  
اي لامرأة ذات الشعر الضيقة الى المنسوج فهي في الغسل يغسل بمعنى مفعول والتا لبيان  
او الغسل الى الذوايب ان يغسل اصحابها اي يبلغ الماء اصول شعره وعنه انه لا يكفي كما في المحيط  
فغسل المسترسل وهو الصحيح كما في الزاهد والاول المختار كما في الخاصة وفيه رخصة في  
لا يكفي لذي الضيقة فينفضها ويغسل يديه وفي البقال الصحيح انه يجب غسلها وكذا لا يكفي لذي  
اذا انقضت كما في الزاهد والي انه لا يكفي لذي اللحية لعدم طرحها في الذخيرة واعلم انه  
اذا غسل الرأس تركه وقبل مسح ولا يمنع نفسه من غسلها عز وجل كما في المنية وموسم بالشم  
اي شرطه وقبل سببه وقال الجمهور ان سببه ارادة الصلاة الا ان الغسل مستحب لثبته

الذوات

والا فربما يغسل البدن فتذكر في الملازمة كما في الشفاء انزال مني اي خروج من القبل كما قال السبكي  
وانما انزله على الخروج بتركه بعبارة مستكملة في المبسوط والمنى بكسر النون مستند او قد يستكن  
مخففا هو ما خلق منه حيوان كما في المفردات والمجل وغيرهما وفي بعض النظم ان الجبل لا يكون  
الا من الماين كما في الصحاح والنهاية انه ما درج فليس لتفصيل كقولهم انه ماء ابيض يتكسر الذكر فليس  
مختصا بالرجال واليه ذهب المحققون من الحكماء والاشراة الى ان المرأة لو احتلمت ببلوغه في  
الي فوج طالح لم يجب الغسل وهذا هو الرواية وعليه الفتوى في وقته اي سبلان بغيره كما في المفردات  
وليس مختصا بما درج الرجل كما ظن قال من خلق من ماء وافق يخرج من بين الصلب والزاوية في  
شهوة اي لذة وان كانت في الاصل قبل الغسل لا ما يبرده في الوضوء مجازا والوصفان  
مثلا زمان لزيادة التوضيح فاذا حصل شيئا او ضرب على ظهره فخرج بلا شهوة لم يغسل عند الحاجة  
لعيسى بن ابيان فان غلبت نجاسة على حاله كما في المحيط عند الانفصال عن الظهر والرجلين  
ظرف الشهوة فلو جامع فيما دون الفرج او استمنى بكفه ونظر الى امرأة بشهوة او احتلم فانفصل  
عن مكانه في هذه الصور فاحده احده حتى سكت شهوته ثم خرج المنى او اغتسل بعد الوضوء بالانوم  
وبول ثم امنى بكم الغسل وهذا عند ما خلا لابي يوسف كما في الزاهد وغيره ولفظ وبه  
ناخذكم في النوازل وذكر في النظم انه لم يجب عند محمد وزفر خلافا للشيخين ولو بالانوم او منى  
ثم اغتسل ثم خرج ببقية المنى لم يجب النفاق وغيبته تمام حشفة فراس الذكر الى المقطع وهو غير  
واضح في مفهومها والغيبه بالفتح مصدر رغاب عن العين اذا استتر في قبل او دبر او راحة  
وسكونين والغسل خلاف الدبر المذكور الانثى ولعل المراد مقدار الحشفة حتى لو قطعت وغاب  
من مقدار لم يجب الغسل والكلام مشير الى انه لو غاب فيه اقل منها لم يجب كما في النجس لكن في  
الحران ان الغسل لا يلزم في الدبر موجب وفي الثاني انه غير موجب خلافا الى انهما في الغسل لو  
غاب وجب كما في قاضي خاين والي انها لو لغت بنوب او غيره لم يجب كما في الجلاي والي انها لو لغت  
في السرة مثلا لم يجب الا ترى انها لا تفسد في خروج الوضوء كما صرح به في الخاصة على الفاعل  
الواطي خلاف موجب فلا ضرورة الى الحذف والمفعول المحصول الموطوء وفي الكلام استغار بانه اذا  
التكليف فلو كانا او احدهما غير مكلف كالصغير والمجنون لم يجب كما في الجلاي وكذا المراهق والمراهقة  
والكاخر اذا اسلم كما في المجمل ولا يردوا على البيه لان حكمها باني واعلم ان الشعر الحلق في هو الاثر  
وغيبته الحشفة تقوم مقامه فلما لم يجب الغسل موجب الوضوء وروية المستنقذ او لوصيا  
وفي خلاف والاحزاب في الوجوب وكذا حكم الصبية اذا بلغت بالحيض كما في المحيط المنى اي شئ  
ينقض منى سواء كان من ذكر الاحلام او لا وكان الفقيه ابو جعفر يقول هذا عند الحشفة ومحمد  
واما عند ابي يوسف فلا غسل عليه اذا لم يذكر الاحلام كما في شرح الطحاوي او المذكي اي سببا  
ينسب اليه منى او مذكرا الاحلام او لا وهذا عند ابي يوسف اذا ذكر الاحلام  
واما اذا لم يذكر الاحلام فلا غسل وفي العيون وغيره انه واجب غنقه فلعن عنه رواين كما  
في الحقائق وانما قلنا بلام العهد والمذكي المشكوك لانا لا نوجب الغسل بالمذكي اصلا بل بالمذكي لانه

الذوات



فدبرق باطالة الزمان فانه ما يكون صورته صورة المذكي المشكوك لاحقيقة كما في الحقيقة  
 وغيرهما وفي الكلام استعارية لوتيقن بالمذكي لم يجب تذكر الاضمار ام لا وهذا عندهم على ما في  
 المصنف في المختلفات لكن في المحيط وغيره انه واجب حينئذ وبان لا دخل للاستدلال بالمثل  
 النوم وفي النوادر عمنهم انها لو انشئت قبل بلانته كذا احتكام لم يجب الغسل الا اذا اتيقن انه  
 منى وقال المولى انه مما لا بد من حفظه كما في المحيط والزاهد وغيرهما فنعى ما قرنا لا قصور في  
 القائل به والروية لا بصارو العمى هذا غير واجب التوضؤ وكونها بمعنى العلم مع حذف احد المتعينين  
 غير مجوز عند الجمهور ويحصل في المستيقظ المستيقظ تبعا فانها كالرجل على ما ذكرنا واخر يقول  
 روية المستيقظ المذكي عز روية المصنف الصافي المذكي بعد الاغتسال والسكر فانه غير واجب لكن  
 روية المني موجبة كما في الخلاصة وبغية المني والمذكي في الودي فانه غير موجبة عندهم وان ذكر  
 الاحتكام كما في المختلف المذكي والودي بالسكنين وقبل الشد بد فالاول يخرج عند الملاعبة  
 والثاني بعد البول كما في الصحيح وذكر في التلخيص وغيره انه لو جامع ثم بال فغسل ثم خرج منه شيء  
 لم يخرج منه وودي وانقطاع الجنب على انقطاع العادة او البنية الى التسعة وقد يقع في احوال  
 مفارقة الحكم على الاغتسال والتخبر بان بدون ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا في حق المسلم واماني  
 الكنية فامعتبر نفس الانقطاع كما على انقطاع العشرة في حق الكفار في مسوطين الاسلام  
 وفيه اشارة الى انه لو انقطع دم البنت دون العشرة توفي الثلثة وجب الغسل ولم يجب ثابعا عند  
 العشرة كما قال بعض المتأخرين وادرج بعضهم وتوقف احوال في المنية والى ان الشوط والسبب  
 كما ذكرنا نفس الانقطاع وفي شبه الكرماني انه نفس الجنب الا ان الغسل غير مفيد فوجه الى انقطاع  
 وانقطاع النفاس كالجنب فيما فصلنا وقبلة استعار بان لو ولدت ولم تدلم لم يجب الغسل كما  
 قال ابو يوسف وبه اخذ بعض المتأخرين لكن وجب عند ابي حنيفة وبه اخذ اكثرهم وجب الوضوء  
 انما قال في المحيط لا اى غير موجب له وحيث بهمة بالهزة اى جاءها وان كان في الاصل الدوس  
 بالقدم والبهمة بالانطق لانه في المفردات بلا انزال اى غير خروج المني فالباعل في لا تزال على  
 الاصح ولا البهية بمعنى غير ذكره السبب في البهية كالبهية الا انه لم يذكر بالظهور ما وسى اى دونه  
 عليه لا اعتبار بكونه من سنن الزوائد ويحتمل ان يكون غير المستحب فيوافق ما يأتي في البيعة  
 وقد صرح به في الجلباني لكنه بخلاف المحيط للجمعة اى اليوم للجمعة كما هو الظاهر ويحتمل لصداقتها كما  
 قال ابو يوسف لانها افضل الصلوات وهو الصحيح كما في الكافي وعنه انه لما جمعا كما في  
 شرح الطحاوى والاول قول الحسن ورواية عن الصادق فانها افضل الايام وفيه اشعار  
 بانها لو اغتسل بعد الصلاة لعل بالبهية وفيه اختلاف بين الحسن وابي يوسف كما في التبعة  
 غير ما لكن في جمعة المحيط وفاضى خان انه لا يعتبر بالاجماع وفي الجلباني عن اصحابنا انه لو اغتسل  
 يوم الخميس او ليلة الجمعة لعل به لانه حصل دفع الراحة المقصود منه والعبد من الى الذين  
 اليومين وفيه اختلاف الحسن وابي يوسف كما في التبعة وسبب في تمامه في فصله والاحكام في  
 للاحكام وعند زائدة وبوم عفة بهذا المطلق في المحيط واكثر الكتب لكن في المنافع انه سنة

بوفات واليه اشار في المضمرات واعلم انه ينبغي غسل الصبي بالمحزون اذا بلغ وافاق كما في التبعة  
 كما غسل الحائض وليلة البراءة والعذر وعفة والكافة اذا استمر ما تجلب فواجب كما في خزائن الفقه  
 ثم سرح في الماء وهو على نوعين مطلق غير محتاج الى قيد كما في البحار ومفيد محتاج الى قيد كما  
 الثمار والاول بيزل النجس وبين والثاني النجاسة للنفقة وقال الفقيه وغيره انه لا ينزل للنفقة  
 غير البدن والاول هو الصحيح واما ما اختلط طبع به فان قلبه لم يفسد والآخر مقتضى سرح  
 الطحاوى وبه لا يحمل ما فصل بقوله وبوضوء بالضة اى يطهر اعضاء الوضوء بما السهاى بما  
 نزل في هذه المظلة او السجاسم كان في الهواء او سكا على وجه الارض او جارا في جوف  
 بالشيء الا اذا انفطر وغير الصادق ان بوضوءه والاول هو الصحيح كما هو في الظهيرة وما  
 الارض اى ما يكون في اعناق الارض كما الاراء او على وجهها جارا كما لا نهار او سكا كما في  
 فلم يصح ما قال بعض اصحابنا انه لا يتوضأ بالراكدة ولو كان اكثر من عشرة في عشرة كما في المحيط وانما  
 خص التوضؤ مع انه من مطلق الحدث وكذا الثلثة لكثرة الاحتياج وملاحظة المقام ولا يخفى ان الكل  
 منازل من السماء فلو اتفق به كفى وان تغير اى حال كون تغير ذلك المائتين لو ناورجا وطحا بالكلت كما  
 الميم القائمة كما ذكره ابن مالك وفيه اشارة الى انه لو غفل التغير بالنجاسة لم يتوضأ به كما في المحيط  
 فيه اشارة بان لا بأس بظن التغير بالكلت الا انه خلاف اشعار المتن واخذنا به بالظن او غيره طاهر  
 سواء كان من جنس الارض او لا وسواء كان قصد به النظافة او لا كالزجاج والتم والصابون وورق  
 الشجر الا اذا اخرج الى بوضوء بذلك الماء المخلوط بهذه الطاهر في جميع الاوقات الا وقت اخراج الطاهر  
 الماء عن طبع جنس الماء اى من صفته الاصلية التي هي الرقة فلا يتوضأ بها السبل او غيره اذا كان نجسا  
 وفيه اشعار بان اعم الغلبة فحيث الاجزاء كما قال ابو يوسف وفي رواية عن محمد وروى عن ابي يوسف  
 واشهر قول محمد ان المعقبة هو اللون والاول هو الصحيح لنقدم الجز على الوصف في الاعتبار  
 كما في حاشية الهداية لكن في الزاهد وغيره ان خلاف الماء لو ناك للدين والعصير والحلى وما  
 الزعفران فالعرة الغلبة الماء وان نوافقا لو نوافقا ونافقا على ما بالظن والظاهر والاشارة  
 فالعرة الغلبة الطعم وان نوافقا لو نوافقا وطحا كما الكرم فلعنة الاجزاء فالاعتراف والاللون ثم الطعم  
 ثم الاجزاء او اذا عده طحا اى غير طبع الطاهر الماء لا كل والشرب او التداوى او غيره وبهوى والحال  
 ان ذلك الطاهر مما لا يقصد به النظافة كالمرق وما الباقى المطبوخ وفيه اشارة الى ان اخذنا به  
 فيما طبع من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء او اللون والى انه لو طبع الآس والسر والاشنان  
 في الماء وتغير لونه بوضوءه اذا كان رقيقا كما في المحيط ودلالة المقنوم ليست خطبة كالم والحكم  
 مشعر بانها لو غير الاوصاف الثلاثة بلا اخراج وتغير كورين كان طهورا وما في الهداية من ذكر احد  
 الاوصاف ليس لتقييد كما في الزاهد واليه يشير في المضمرات فلا مخالفة بين المتن والهداية كما ظن  
 وان اخطأ به الى ذلك الماء النجس بالفتح فان كان الماء جارا في جوف الناس وقيل هو ما يجمل  
 شيئا وان قل وقيل ما يذهب ببنية وتجل ما لم ينقطع به بوضوءه كما ذكره الزاهد وغيره الى  
 يوسف بالاعتراف والصحيح هو الاول كما في التبعة ويحصل في الجارى ماء الشجر اذا جرى على طرف

نظرة الطاهر



فيه نجاسة تقتل واختلفت بحيث لا يرى لونها ولا رائحة كما في الحصى وكذا ما لم يطهر حتى يجرى  
لواصبا الشوب بعده ما وقع على سطح فيه عذرات لم نجس الا اذا غر وكذا ما لم يجرى لو ادخل فيه  
يده وعليه ما قدز لم نجس قبل هذا على ظاهره للضرورة وقال عامة المتأخرين ان ادخل الماء في  
الاسنوب والاغراف من ارك لم نجس وعليه الفتوى كما في المحيط ونفسه الاغراف المذكرك ان  
لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرفين كما في الزاهدي او كان وجه الماء غمر اباسكون والثابت في  
التميز الذراع كما في شرب الكرماني او ان يثبته كما في المنسوب في غمر اي مضروب فيه فيكون دوره اربعين  
ذراعا وهذا اكثر الاقاويل وبه نأخذ كما في النوازل وعليه الفتوى وقبل خمسة عشر في خمسة عشر قبل  
اشي عشر في اثني عشر وقبل ثمان في ثمان ومثله غير محدد كما في شرح الطحاوي ومنه غير الى يوسف  
وقبل سبعة في سبع كما في الزاهدي ومثله غير محدد كما في النظم وهذا في المربع واما في المدور فيسقط  
ان يكون دوره ثانيا واربعين ذراعا وقبل اربع واربعين والاول احوط كما في الكرماني وقبل  
سنة وثلثين وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في الظهيرية وفي الاولين تحقق الخوض  
المربع داخل المدور وفي الثالث ما يساويه واختلف في الذراع ففي المحيط الاصح ذراع كل مكان  
وزمان وفي قاضي خان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات واصبع قايمة في كل مرة كما في  
الاولوي وفي المرة السابعة كما في الكرماني او اصبع موضوعة في كل مرة كما في سائر المضطرب وفي الزهانية  
الصحيح ذراع الكرماني وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكرماني فلو كان  
وجه الماء ثانيا في ثمان بذراع زمانا ثانيا في قبضات وثلث اصابع لكان عشر في عشر على هذا  
القول والاطلاق مشعر بان لو اتصل في الارض ذراع او في الخوض طحلب او كان فيه قطع شيب  
او وجد تحريك يترك الماء جاز فيه الوضوء كما في الزاهدي لا نجس اي لا يكتشف ارضه اي ارض  
الماء الذي يكون عشر في عشر والاضافة للعهد بالوقت اي برفع الماء بالكفين والجلد نصفه عشر  
في عشر وهذا قول بعض المتأخرين في تقدير العمق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقبل اربع اصابع  
منقوعة وقبل ما يبلغ الكعب وقبل شبر وقبل ذراع وقبل فراسان وقبل مفض الى النظم  
كما في حاشية الهداية والعشر في العشر اعم من اللغوي والكلمي فيدخل فيه ما له طول بلا عرض بحيث  
لوضم اليه صا عشر في عشر فانه في حكمه على الصحيح كما في الاختيار وغيره وكذا يبرهن في ما فيها  
عشر في الاصح وروى ان الماء في البئر اذا كان بعد ما الخوض اكبر لم نجس كما في المنية وهو على  
اختاره من المقدارين والعمق الذي هو خمس اصابع ثوبيا ثلثة الاف وثلثمائة واثني عشر من  
في الماء الصافي وسبع ذلك في تقدير كل ضلع منه طول او عرضا وعرضا ذراعا وثلثة اربع ذراع  
ونصف اصبع ثوبيا كل ذراع اربعة وعشرون اصبع لا نجس ولا يغير عما عليه في الظهور ذلك  
الماء الذي كان جاريا او عشر في عشر وفيه اشارة الى جواز الوضوء بقية عذرة في هذا الماء الذي  
كما في قاضي خان والى جوازه في جميع جوانب الوقوع وفي موضع الوقوع ايضا وعليه الفتوى و  
الى جوازه في الخوض الصغير اذا دخل الى جانب وجوه من جانب سواء كان اربع في اربع او اكثر  
وعليه الفتوى كما في الزاهدي وكذلك لو كان عينا في سبع او خمس في خمس ينجس

الماء وعليه الفتوى كما في السنة وغيره الا اذا غمر اي يكون مطهر في جميع الاوقات الا وقت نفيه ذلك  
النجس طعمه اي طعم ذلك الماء الذي كان جاريا او عشر في عشر والطعم يقع الطاء ما يودي به ذوق  
اشي من حلاوة او مرارة او غير اولونه او ركه فانه نجس الا اذا خرج منه شي نوره والماء عليه  
قبل خرج من قبل ثلثة امثاله وقبل دخل بلا وجوه وقال الزهاني به يعني كما في الزاهدي و  
الاول اصح بتيسر لمن كان في الجواهر واعلم ان ما في المحيط عام للخوض والماء الجاري كما في عامة  
المتداولات كالمحيط والذخيرة والمقامات وقاضي خان وغيره على خمسة زيرة وجري الماء تحتها  
وفوقها لم نجس الا اذا غمره وعليه الفتوى كما في المضطرب من النصاب هذا لكن في الاصحاح  
اختلف الروايات في اصحابنا في تحريم الكبر فالتاثير غير محدد انه عشر في عشر والصحيح على ما  
انه موكول في غلبة الظن فانها كاللغوين في وجوب العمل به ومحمد رجع الى قوله وخرج الى يوسف ان  
الركوك كالماء في النجس الا بالغير وان لم يكن الماء المختلط بالنجس جاريا ولا في حكمه نجس ولو لم يخرج  
الا اذا دخل فيه ما ظهر فان فيه اختلافات مذكرة في عشر في عشر كما في الظهيرية ولا يخفى انه لو غمر  
هذا الحكم الى المفهوم لكان اخيرا واعلم انه اذا رأى رجلا يتوضأ بما نجس اختلفوا في وجوب اخراجه  
عليه كما في المنية ولا بأس اي لا كمال سنة عليك وفيه دلالة على ان ما يتعلق به تركه اولى لانه انما يغير  
الى نفيه في مضارنا ولذا قبل في لا بأس اي باس قليل وهذا الكثر لانه قد يستعمل فيما يكون الغسل  
اولي بل واجبا كما في صوم النهاية بموت ما في الدولة اي ما يكون توالده ومثواه في الماء فالتاثير  
الذي لا يعيش في الماء وله دم سائل نجس اجماعا سواء مات في الماء او غيره فاذا عاش في الماء  
وتوالده في غيره فلم نجس كالماء والاوز والحية كما في شرح الطحاوي لكن في المحيط ان موت طير الماء  
في غير الماء نجس وكذا في الماء صغير الكبر العدم الدم والاطلاق من غير الماء لومات ذلك في في الماء  
او ما عداه غير نجس وان تقطع وهذا الصحيح في المبسوط لكن في المحيط ان موت الماء غير نجس في  
ظاهر الرواية واما في غيره فالسك كذا اجماعا واما غيره كالضفدع والكلب المائي والسرطان ففيه  
خلاف ولان اس بموت فليس له دم سائل سواء مات في الماء او ما عداه وسواء كان نجسا بطهر  
الماء صغيره كما في المحيط او به كالحمار او الدباب والزنبور والعقرب والقمل والبعوض والبق  
سواء مص الدم او لا والاصح في العلق انه اذا مص الدم نجس كما في الزاهدي واما في السائل  
لان المعينة عدم السيلان لا عدم اصد حتى لو وجد حيوان له دم جلد غير سائل لم يكن موته في الماء  
منجبا كما في حاشية الهداية وغيره لكن في المبسوط ان هذه الحيوانات ليس لها دم اصلا  
لان ما ظهر منها يبيض بالشمس والدم يتسود ولا يخفى ان هذا الكلام مغيب عن الاولى والقول  
بان ذكره لم يرد التوضيح لا يبين بهذا الكتاب ولا في غيره من الما المطلق وما يتعلق به وفي بعض  
اقسام الماء المقيد شرع في الباقي وما في حكمه وقال ولا يتوضأ عطف على توضأ بما اعتصر الى  
استخرج الماء بالعصر او غيره بان دق دقا عاما ثم استخرج منه الماء او دق وطبخ بالماء ثم استخرج  
والرواية بقصر ما قل وجهه انه النسب بقى التوضي في شجر اي نبات فينبأ اول اللسان نحو  
الرياس وورق الهند او تمر فرع نبات فيشمل نحو الورد وسائر الازهار والاعتصار اعم من



لطيفي والكلمة في هذا في الربيع من ماء الكرم وعرجاني يوسف انه يتوضأ به وينبغي ان يكون على هذا  
الطاف ماء الدابة والبطيخ بالاسحاج وفيه اسعار بانه لا يتوضأ به في النحر وان لم يجد الماء  
انه يتوضأ به جيفة وعنه انه يجمع بين التيمم وبين التيمم به اخذ محمد وعنه الرجوع الى التيمم به اخذ  
ابو يوسف كما في التيمم ناسي وهو الصحيح كما في حاشية الهداية ولا يتوضأ بها استعمال في غسل شيء  
من الاعضاء وان كان ما يلا في البشارة اقل ففاله العضد ونحوه لم يستعمل في قال كثير من المتأخرين  
الا اذا كان مغسلا كما في المخطط وهو الصحيح كما في الحاشية وكذا اعلم في الحاشية كالتقديرات والعضد  
والنار وانما يصير مستعملا عند محمد لانه فقط الى الطلب ثواب يحصل من نحو الصلاة وان كانت في  
الاصول ما يتقرب به الى الصلوة وعنه بها لغوية او رفع اليك اي استعمال في غير التيمم مما لم يرد منه رفع  
بحاشية حكمة بغيره العطف فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحدث لا يكون الا في التيمم فاذا توضأ حدث  
ناو باله يكون مستعملا اتفاقا كما اذا توضأ ثانيا وعسل اليد حاشية او غير قبل الطعام وبعده واذ  
غسل المحدثات الاغصا للبر يكون مستعملا عند محمد فقط الا انه قال ابو عبد الله الجرجاني ان ازاله  
لحدث بوجوب استعمال الماء بل خلاف فان ازال العين او العينين لا يصير مستعملا اتفاقا كما في الزاهد  
وانما قال لا يتوضأ ولم يذكر انه طاهر لم يمسس نجاسة ظاهر الرواية وروى ابو يوسف ومحمد عن ابي حنيفة  
انه طاهر غير طهور به اخذ محمد وابو يوسف عنه انه نجاسة خفيفة به اخذ والحنابلة غليظة  
وبه اخذ والي هذا الخلاف قال من ينجس بغير ما ينجس بالافاق فقالوا انه طاهر غير طهور بل خلاف بين  
اصحابنا وهو مختار المحققين من ينجس بغير ما ينجس بالافاق وهو التيمم فلو وقع في الماء  
يتوضأ به الا اذا غلب قبل لا يتوضأ وان قل والاول هو الصحيح كما في الخفة والغوى على قول  
محمد كما في المخطط وغيره وفي نفي التوضي اشارة الى انه يجوز ازاله للنجاسة به وبكره مشرب ولا يجوز ولا ينجس  
كما في الزاهد وفي استعمال لفظ الماضي دلالة على انه مادام على العضو لم يستعمل في غسله  
كما في التيمم ناسي وفي اطلاق الاستعمال زعم الى انه لو غسل اعضائه لوقية الف مرة قالوا بالآخر كالا  
عندنا واما عند من ينفرد في عدالتهم غير مستعمل كما في النظم والروضة والي ان لا يتوضأ بالصبي  
مستعملا وقبل لا يستعمل والاول نجاسة اذا كان عاقلا كما في المخطط والي ان غلب النجاسة كالمستوضي  
وفيه خلاف كما في الزبدة ويشتر العبدان الى انه لو غسل الغنى والنجاسة وغيرهما مما ليس من الاعضاء  
الوضوء ليس مستعملا وهو الصحيح وكذا لو غسل الحاشية كالانواب والقدر والقضبان والظفار  
استعمل في الحاشية وفي الاكف اسعار بانه اذا ازال غير العضو مستعملا وهو الصحيح كما في الهداية  
والحاشية وهذا مذهب اصحابنا وعلم المتأخرين وذهب ابيهم النخعي الى انه اذا استقر  
في مكان وهو اختيار الطحاوي وبعض المتأخرين في المذهبين في المخطط وهو المختار  
كما في الحاشية وذكر التيمم ناسي ان لو تيمم في العضو لا يوجب له ما ذكره الاستعمال بالاجماع ثم ذكر  
على سبيل الاستعانة ما هو مطهر في الجملة وان كان استعمل في غسله نظير الاستحباب وكل باب بالنكس الى  
جلد غير مدبوع كما في عامة الكتب كالتبابة والمغرب والصحاح وغيره في الدابة وهي ما حقه  
بازالة النش والوطوبى بالادوية او حكمة بالترتيب والتشميس واللقاء في الربيع طهر ولا يعود

نج بالانطلاق في الخفة اتفاقا وفي الحكم على الصحيح كما في المخطرات وهذا لم يرد في الماء  
المنية البس وكذا جلد كذا في الحاشية ولو دبر من المنية وجعل فيها اللبن او اللبن جاز  
وكذا الكرش وعرجاني يوسف انه لم يقبل الاصلاح مثل التيمم كما في الزبدة وفي تنكير الارب اشعار  
بان كل فرد اخذ به طهر باليد الا انه يوجب ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما دبر طهر الاجل اي  
قصر بدن الطهر برفاهه لم يطهر باليد وقبل لم يقبل كما في المخطرات وعرجاني يوسف انه يطهر في الاكف  
رمز الى ان الكلب يطهر به خلاف للصاحبين فلو كان نجس العين خلاف كما في الزاهد والاول  
الصحيح كما في الخفة والي ان جلد الحية والقر يطهر به وفيه خلاف كما في الحاشية ووجد الادعي الى  
الشخص المنسوب الى ادم بان يكون من اولاده عم ولو كافر افان لا يطهر به لئلا يستعمل بغيره  
في الحاشية انه طهر طهر في الحقيقة الا انه لا يجوز الاستغناء به لاحكامه وفي الزاهد انه لا يقبل  
الدابة وما الى حيوان طهر جلد باليد طهر ذلك الحيوان جلد به وطه ونحوه وجميع اجزاء كذا في نفي  
الطحاوي وقبل لا يطهر الاجل والاول الصحيح كما في الخفة وذكر في النهاية ان جلد لا يطهر عند بعضهم  
اذا كان سورة نجس بالذكاة الشرعية الذي من الابل مع التسمية فلو ذبح حمار مجوس لم يطهر الا  
ان الصحيح انه يطهر ولو ذبحه مسلم ولم يمسس عدل لم يطهر على الصحيح كما في المنية وظاهره يدل على  
شموله الاختيارية بين الالبه والحيين والضرورة لم يوضع الفوق واليه شار كلام القنية ولا  
بشكل طهارة الحيوان بما سبق نجس من اجزاء الحيوان كالفضلات في الامعاء وبما لم يفسد الذكاة  
في طهارته اصلها كالشعور والعظام كما في حاشية الهداية فان الفضل ليس من اجزاء  
الحيوان والذكاة مطهرة له سومة الشعور والعظام كما ياتي وكذا مثل جلد في الطهارة بالذكاة  
لحم الى لم الحيوان فانه لو كان للحل لزم انتشار الضمير وان لم يوجب طهر وانما خصص بعد التيمم فان  
في لحم السبع خلافا حتى انه في الخلاصة المختارة نجس وهو الصحيح كما في الكافي وما لا يطهر  
جلده باليد طهر ذلك الحيوان بالذكاة قبل من زائد لان مفهوم الحي لغة وان لم يكن معتبرا  
في النص الا انه معتبر في الرواية وقيل ان المفهوم معتبر في النص العقوبة كذا انهم غيرهم ويؤيد المذهب  
كما في حدود النهاية وانما في الرواية فاكثر كما هو مشعر المنية مثل الضو والوبر والريش و  
المنية ما زال روحه بلان ذلك وعظمها من القرن والظف والظلف وعصيرها مثل السن على راي  
والعصب اطباء المفاصل طاهر ذلك النكتة فاجرى الضمير مجرى اسم اشارة والاطباء في مشير  
الى ان شعر الكلب وعظم طاهر وعنه الحسن نجس وكذا عظم الفيل وعنه محمد نجس كما في الزاهد  
في الاضافة اشعار بان هذه الاشياء طهر بالطريق الاولى ومع هذا لو ترك المنية كان اولى و  
الاشياء مقبولة باليسوء بلادسومة والافحمة كما في قاضي خاں وغيره ولما كان حكم الانسان مخالفا  
للحيوانات في الاكثر افراده بالذكاة فقال وكذا الشعر والعظم والعصب للانسان الميت طاهر وعنه  
محمد لم يجد الصلاة مع شعره اذا كان اكثر من قدر الدرهم والفتوى على انه طاهر وعظمه طهر ما  
حتى لو اظن في دقيق لم يوجب كل واحد من مفاصل انه يوجب وفي تخصيص الانسان ابا الى ان النكتة  
للمختر بغير نجس وعنه المائنة النكتة ان شعره طاهر كما في الزاهد بغيره وفيها نجس بالفتح



كالبول والظفر ولو قطرة والعذرة ووجه الدجاجة رطباً كان أو يابساً قبل كان أو كثيره إلا أنه لو كان  
 صلباً لم يجر الابل والغنم في ظاهرها روايته لم نجس بالقبيل استحساناً رطباً كان أو يابساً حياً  
 كان أو منكسراً على الصحيح ونجس بالكثير قبل موتها ومحمد ما يأخذ ريع الماء وقيل كله  
 كما في النخلة والصحيح أنه ما استكمله الناس كما في الكافي وأما الروث فنجس خلافه لا ينجس  
 في اليابس للضرورة قبل هو الأصح وأطلق البير بدل على أن أبار القوي والأصغار والفلوات  
 فيها سواء وهو الأصح كما في الزاهد وأحضر به عما إذا وقع فيها مخاط أو براق فإنه لم نجس  
 لكنه بركة كما في الزبد أو مات فيها أو في غير ما وقع فيها حيوان غير ما في المولود له دم سائل  
 لم يسق وبصره في الشارع وأطلقه منير إلى أن صغيره وكبيره سواء استغنى أي تورم وغير  
 صفة حيوان وتوصف النكرة بما ينصف به في المستقبل كما ذكره ابن مالك وقيل في  
 تقطع وفيه إشارة إلى أنه لو وقع فيها ذب الفارة أو قطعة ثم الميتة ينزع كل ما رتبها كما في  
 قاضي خان وغيره أو مات مثل أدي أو سفة أي مات أحدهما أو مثله في الجنة فوقع  
 فيها سقط ينزع كل الماء وعنه إلى القاسم الصغار إذا وقع الإنسان الميت فيها لا نجس ولو  
 قبل الغسل كما في المحيط وعنه إلى حنيفة أن الحدى كالنساء وعنه أنه والسحاة كالدجاج كما  
 في الزاهد ينزع كل ما رتبها خبره والأحسن الاكتفاء بالنزع فإنه استنفاء ماء البير سواء كان  
 مسنداً إلى نفسه أو ما رتبها كما في المغرب على أن ليس في الأساس والصحيح الأول  
 ولأن تعريف المضاف إليه يقتضي نزع كل جزء من أجزاء الماء وسبب خلافه وفي الكلام  
 دلالة على أنه يخرج النجس أو لا ثم ينزع وفي الزاهد لو وقع فيها عظم منقطع باليأسه ونحوه  
 أو أجه يطهر بالنزع وكان غسل العظم في الجواهر لو وقع عصفور كصخرة وسام أبيض  
 فيها فنجس فزكت مدة يعلم أنه استعمال وصار حجة وقبل مدة أشهر وفي الاكتفاء أشعار بياض  
 النزع مطهر للبشر كلها وللدواب والرشاد يتعاقب هذا في حق هذه البير وما في حق غيرها فلا كذا في  
 ذكره في المفتي وقيل ينزع جاراتها وقيل يطهر بدونه وبه نأخذ كما في الزبد وذكر الموت دليل على  
 أنه لو خرج جازم لم ينزع كل ما رتبها إلا الخنزير وإن كان آدمياً لم ينزع كل شيء كما إذا كان عصفوراً أو  
 دجاجة أو فارة أو سورا استحساناً كما في المحيط وهذا إذا لم يكن على المخرج أو غير ما يجاسه ولم  
 يصل فيه إلى الماء فإن نيقن باليأسه نجس وبوصول الفم إليه صار كصورة مما في النخلة في  
 المكروه وعنه إلى حنيفة خمس دلاء أو سطر وقبل عشرة ونفي الشكوك ينزع الكل كما في الزاهد  
 وهذا كله إذا لم يكن ماء البير بقدر ما الخوض الكبير والأفلاج نجس كما في الزبد والقيمة وعن  
 الشيخين أنها لم نجس كما في رأي كما في الحزانة ومثله في الزاهد وفيه غير محمد اجمعت  
 أنا وأبو يوسف على أنها كالجاري ومثله في المحيط إلا أنه روى عنه أنه قال كان هذا أقواساً  
 نزعها بالنار أن كل من النزع بسد منبع الماء مثلاً وغاية النزع أن يقل بحيث لا يمتلئ الدلو منه أو  
 الكفة فلو غار الماء قبل النزع بقدر عشرة بن طهر في الباقي وإن غار ثم عاد فنجس محمد بن نعيم بن  
 شداده طهر كما في الزاهد وهو الصحيح كما في الحزانة ولو نزع عشرة بن ثم غار ثم عاد لم ينزع الباقي

ذكر صدر الشريعة  
 محاسب

في نزع النجس  
 في نزع النجس  
 في نزع النجس

سنة

ولو زاد قبل النزع قبل نزع كل وقيل مقدار وقت الوقوع واختلفوا في التوالى والمختار أنه لم  
 كما في الزبد فلو نزع بعضه ثم ازداد في الغد قبل نزع كل وقيل مقدار الباقي وهو الصحيح  
 كما في الخلاء وأنه لا يمكن نزع كل الماء بأن ينزع منها مقدار ما فيها ينزع أو في نزع قدره يقول  
 بصارته نزع الواو والبلاء أي يقول رجلين صاحب معرفة بقدر الماء وهذا قول نصير بن محمد  
 وهو الأصح كما في المبسوط وفي بعض النسخ ذي بصارة فيكفي رجل واحد كما في الزاد وغيره الخفيف  
 بقوله إلى رأي المستبلى به وعنه أنه ولو وعنه إلى يوسف بن محمد حنيفة بقدر ما فيها ينزع كما  
 في الزاهد وعنه إلى حنيفة بسج عرق البير وعنه بالاشبار ثم يفيض العرق في العوض ثم  
 ينزع كل شيء ولو أن كان في الزبد وعنه ما ينال ولو وعنه ما ينال وعنه ما ينال أو  
 ثلثه كما في المحيط وعنه محمد ثلثه وبه يعني كما في النصاب وفي الكلام استعارة بأن الماء  
 قبل النزع نجس واختلف أن النجس ما ينزع لا غير أو الجميع إلا أنه يطهر نزع البعض كما في  
 التمر ناشي وهو عليه ظنة ثم خفت بعد النزع كما في المحيط فلو صب الدلو الأول مما نزع منها  
 عشرون في آخرى نزع منها عشرون والباقي تسعة عشر كما في الخلاء وأنه وقال الكرخي أن الدلو  
 الآخر كالاول كما في المبسوط فلو انفصل عن وجه الماء ولم يخرج منها طهر كما قال محمد خلافاً  
 يوسف كما في المحيط وفي موت نحو دجاجة في الجنة كالسور والفاخنة بلانغير نزع أرجو  
 دلو بطريق الإيجاب وفيه أنه الفقه حنسون إلى سبب بطريق الاستيجاب وفي ظاهر الرواية  
 إلى حنبن كما في المحيط وعنه إلى حنيفة في السور ينزع كل الماء كما في الزاهد الدجاجة بالبيع  
 والكسر لحنه والآن للوحدة فيطلق على الذكر أيضاً وفيه عصفور كصخرة وسام أبيض  
 والفارة نصف ذلك أي عشرون إلى ثلثين وعنه إلى يوسف بن محمد ذلك لا الأربع وفيه  
 لخمس أربعون وفي العشر كله كما في الزاهد وهذه المراتب الثلاث ظاهراً للرواية وعنه إلى  
 حنيفة أن في نحو الجمل والفاقة الصغرى للجنة عشر دلاء وفي نحو الحمامة الثلثين كما في  
 المحيط فالمراتب خمس دلاء أو سطر بخمسة أربعون وستين ونصف الدلو المعقل  
 المستعمل للبار في البلاد وقيل ولو تلك البير وعنه إلى حنيفة ولو يسع صاعاً كما في المحيط  
 وقيل يسع خمسة أمنا وقيل منون والدلو المنقح كالمصحح إلا إذا صب منه نصف الماء  
 فصاعداً كما في الزاهد وفيه استعارة بأن ما ينجس قبل النزع واختلفوا أن النجس ما ينزع  
 لا غير أو الجميع إلا أنه يطهر نزع البعض كما في التمر ناشي وعنه أي غير الوسط فإن الدلو مما  
 يذكره بنون نجس به أي بعينه ذلك الوسط ويجعل في حاسبه في فضل صغيره وما زاد كبيره  
 فإن كان الميتة عصفوراً مثلاً هناك دلو عظيم يسع عشرون دلاء أو سطر ثم نزع مرة كما  
 كفاية قال القدوري هو اجت إلى وقال زفر ولسن أنه لم يجر كما في المحيط ونجس البير من  
 وقت الوقوع أي ووقع الميتة فيها كما في الشارع ونزع الطيوى أن علم أو ظن ذلك الوقت  
 بلا خلاف ولا يعلم فقد قال أبو حنيفة أن لم ينتفع لمدة أي مدة نجسها يوم وليس هو  
 بمعنى جميع المدة وأن النزع لمدة أي مدة نجسها ليلة أو أيام ولياليها الثلثة وقال

أربعون في الكبير  
 في الصغيرة كما في التمر  
 وقيل بسائر النجس وعنه  
 يوسف بن



اي يوسف ومحمد من اى اول تلك المدة زمان وجد ويتفق هذا الوقوع سواء كان الواقع مستقيما او  
 والاطلاق مشير الى ان حكم ما نحن به وعمل حكم الوضوء والغسل سواء في القولين ويتفق ركن  
 الاية بقوله فيما يتعلق بالصلاة وبقولها فيما سواه وانما قيد باليه لان الثوب لم يتجسس عندهم  
 الا عند الوضوء وعند بعد صلاة يوم وليلة وعند في الطريق يوم وليلة وفي اليابس ثلثة  
 ايام وبالمسنة لانه لو وقع فيها من ثلثة ايام فلا بد من ميا من ثلثة ايام عند صلاة ثلثة  
 ايام عند السجدة والافضلة يوم وليلة عند الى حنيفة ولم يعد شي عند ابي يوسف الكافي الزاهدي  
 وسور الادنى ولو صغير او صافيا احكاما وكذا استويار لم يفرق في ابي عليه ساقا وكسفتيه  
 بل سانه ولعابه فقد ظهر كما في الكبري لكن في المضطرب لو طال شارب لم يظهر وان شرب بعد ساعات  
 وفي الزاهدي بكرة لثلاثة سور الرسل وله سوراء وهو بقبعة الماء التي تتركها الشارب في اللاناء او الوضوء  
 ثم استعمل بقية الطعام وغيره كما في المغرب وسور القوس طاهر في روايته عنه وعند النوضي  
 بغيره اجب وعند ان سوراء مكروهه وعند انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الخط  
 وسور كل ما كوله في الطيور والاناام يستثنى للجان التي لا تاكل الا الحيف مع ان سوراء  
 مكروهه كما في الزاهدي وغيره لانها غير مأكولة بدون الجبس فكانها غير مأكولة طاهر ذلك الاسار و  
 غير متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهورة وسور سباع البهائم في الاسد والنعتب والفضل  
 وغيره تجس لم يتوضا به وعنه ابي يوسف انه كقول الحليم وقال الحنفية لو ان في مفت بطهارة  
 سور الكلب والخنزير كما قال مالك لاجزاء كذا في التمشي والسبع ما خذ من السبع وهو القهر سمي به  
 كل حيوان سالب قتال والبهيمة قدمت وسور الهرة مكروهه كراهية تنزيه او تحريم كما في حنيفة  
 الهداية والاصح انه كراهية تنزيه عندهما ولم يكرهه عند ابي يوسف ومثله عن محمد لكن اذا اكلت  
 الفكرة ففتربت فتوجب بالاجماع والاولى شرب بعد ساعته لم تجس عند ابي حنيفة كما في الزاهدي  
 والمواحدة الهرة الالهية كما هو المتبادر فان سور الحشية تجس كما في الكشف والاحتش  
 بالذكر مع انها داخل في سواكن البيوت لانه لا خلاف ان سوراء مختلف فيه وسور الدجاجة  
 المحلاة بالتشديد فانها تغتسل بالاجناس وفيه اشارة الى انها لو كانت مجبوبة لم يكره وانف  
 انها لو كانت ان تجلس في فقص والعلف خارجة فلم يكرهها في سواكن البيوت او في بيت العلف  
 فيه فانها لم تجس تجاس غير ما ولا يجوز في نجاستها والاول الحق لانها وان لم تاكل تنقط  
 الحب من بينها والاحسن ترك الدجاجة فيشمل البقر والحمير والابل وسور سباع الطير جميع الطيور  
 في الضيق والغرس والحداة وغيره مكروهه كراهية تنزيه او تحريم كما في حنيفة وقيل اذا يقف عن  
 تجس منقار لم يكره وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله يعني المتناجون كما في المحيط وقيل  
 لا يكره سور ما في ابدى الصبا دين كما في الزاهدي وسور سواكن البيوت من الخراف كالحنة والعاة  
 والعقرب والعنفذ مكروهه بالانفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه سور الهرة كما في المحيط  
 والاصح انه مكروهه كراهية تنزيه كما في الزهدة فلا يجوز التيمم عند وجوده والتسوكن جمع كنه كنه  
 جمع بالكنة اي طائفة تلك او جمع ساكن فانه صفة غير الغافل كما لموضي جمع الماضى مكروهه ذلك

في قوله وسور الدجاجة المحلاة بالتشديد فانها تغتسل بالاجناس وفيه اشارة الى انها لو كانت مجبوبة لم يكره وانف انها لو كانت ان تجلس في فقص والعلف خارجة فلم يكرهها في سواكن البيوت او في بيت العلف فيه فانها لم تجس تجاس غير ما ولا يجوز في نجاستها والاول الحق لانها وان لم تاكل تنقط الحب من بينها والاحسن ترك الدجاجة فيشمل البقر والحمير والابل وسور سباع الطير جميع الطيور في الضيق والغرس والحداة وغيره مكروهه كراهية تنزيه او تحريم كما في حنيفة وقيل اذا يقف عن تجس منقار لم يكره وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله يعني المتناجون كما في المحيط وقيل لا يكره سور ما في ابدى الصبا دين كما في الزاهدي وسور سواكن البيوت من الخراف كالحنة والعاة والعقرب والعنفذ مكروهه بالانفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه سور الهرة كما في المحيط والاصح انه مكروهه كراهية تنزيه كما في الزهدة فلا يجوز التيمم عند وجوده والتسوكن جمع كنه كنه جمع بالكنة اي طائفة تلك او جمع ساكن فانه صفة غير الغافل كما لموضي جمع الماضى مكروهه ذلك

الاسار وحكمه انما كرهه كراهية تنزيه او تحريم مع وجود الماء المطلق كما في فاضلي خان وسور  
 الالهية بقوله في قوله وسور الدجاجة المحلاة بالتشديد فانها تغتسل بالاجناس وفيه اشارة الى انها لو كانت مجبوبة لم يكره وانف انها لو كانت ان تجلس في فقص والعلف خارجة فلم يكرهها في سواكن البيوت او في بيت العلف فيه فانها لم تجس تجاس غير ما ولا يجوز في نجاستها والاول الحق لانها وان لم تاكل تنقط الحب من بينها والاحسن ترك الدجاجة فيشمل البقر والحمير والابل وسور سباع الطير جميع الطيور في الضيق والغرس والحداة وغيره مكروهه كراهية تنزيه او تحريم كما في حنيفة وقيل اذا يقف عن تجس منقار لم يكره وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله يعني المتناجون كما في المحيط وقيل لا يكره سور ما في ابدى الصبا دين كما في الزاهدي وسور سواكن البيوت من الخراف كالحنة والعاة والعقرب والعنفذ مكروهه بالانفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه سور الهرة كما في المحيط والاصح انه مكروهه كراهية تنزيه كما في الزهدة فلا يجوز التيمم عند وجوده والتسوكن جمع كنه كنه جمع بالكنة اي طائفة تلك او جمع ساكن فانه صفة غير الغافل كما لموضي جمع الماضى مكروهه ذلك

في قوله وسور الدجاجة المحلاة بالتشديد فانها تغتسل بالاجناس وفيه اشارة الى انها لو كانت مجبوبة لم يكره وانف انها لو كانت ان تجلس في فقص والعلف خارجة فلم يكرهها في سواكن البيوت او في بيت العلف فيه فانها لم تجس تجاس غير ما ولا يجوز في نجاستها والاول الحق لانها وان لم تاكل تنقط الحب من بينها والاحسن ترك الدجاجة فيشمل البقر والحمير والابل وسور سباع الطير جميع الطيور في الضيق والغرس والحداة وغيره مكروهه كراهية تنزيه او تحريم كما في حنيفة وقيل اذا يقف عن تجس منقار لم يكره وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله يعني المتناجون كما في المحيط وقيل لا يكره سور ما في ابدى الصبا دين كما في الزاهدي وسور سواكن البيوت من الخراف كالحنة والعاة والعقرب والعنفذ مكروهه بالانفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه سور الهرة كما في المحيط والاصح انه مكروهه كراهية تنزيه كما في الزهدة فلا يجوز التيمم عند وجوده والتسوكن جمع كنه كنه جمع بالكنة اي طائفة تلك او جمع ساكن فانه صفة غير الغافل كما لموضي جمع الماضى مكروهه ذلك



والاول يسر بالنظر الى المبدأ فان الخطوة ذراع ونصف والذراع اربعة وعشرون اصبعاً بعد  
وفد لاله الامام محمد رسول الله كما قالوا ان المشهور اعتد بالخطوة وهذا كله عندنا  
حينئذ وفي رواية عن محمد وقال لا تخلف الا على رأس مبلين وقال الحسن هذا اذا كان الماء  
بين يديه والا فالمعبر المبل وغيره الى يوسف ان المعبر غيبة القافله غير بصيرة وهذا حسن جداً  
في النضرة وغيره من رمية سهم كما في التمرناشي والمبل هو المخنار كما في الصلاة والتعقيب بالبحر  
بدل على ان لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء والظاهر انه يجوز لسجدة السجدة كما في الصلاة وهو  
المخنار كما في المخنار لما لم يظهر من محمود واهلنا في مسير الاستواء بالمقيم ولم يفر في ذلك  
وهو الاصح كما في الخفة وقبل ان البعد في المقيم فرسخ وقبل مبلان وقبل مبل وقبل بلوغه صغراً  
يقصر فيه المسافة وقبل موضعاً لا يسمع الاذان وقبل صوت الناس كما في المحيط والتعقيب بالمبل  
بدل على ان الاقل لم يتيمم وان خاف وجع الوقت كما في شرح الآثار ولكن في النوازل انه يتيمم حينئذ  
او لم يصح اي خوف حدوث عرض وضعف كان او يكون او زيادة او اشتداد او امتداد او  
وجدان وجعل له او ايدائه ايدائه بسبب احتمال الماء او لعله كما في موضع الزاهدي و  
الاطلاق دال على ان المبل يتيمم ولو وجد الموضي ح كان او عبد او في الاول خلاف الصحابين  
وفي الثاني خلاف المشايخ على قوله فقد اللفظ محتمل لعشرين مسألة فصاعداً او خوف برد  
معرض او متلف للنفس او العضو في السفر والاقامة وقال لم يتيمم المقيم وغيره الخواني لا يتيمم  
المحدث المقيم اجماعاً قبل هذا الاختلاف في ديارهم واما في ديارنا فلاباح التيمم اجماعاً وخصيص  
ابره من قبل الاكتفاء فان المبل يتيمم الكل في الزاهدي او عدو سواء كان او مبالاً  
غيره فان منع الكفار التيمم عن الوضوء والصلاة التيمم وادعى الا انه بعيد وكذا المفيد والمجوس  
الا اذا كان خارج المصرفان عنه لا يعبد كذا في المحيط ولا يعبد بالسبع بالانفاق كذا في المضمر  
او عطش له او غيره بالفصل او بالقوة فلا يتوضأ بما يحتاج اليه لطخ التمساح كما في الغيبة ولا بما  
موضوع في الغلاة في الجب او غيره فانه لا يشرب الا اذا كان كثره يستدل على انه له ولتوضي جميعاً  
كما في النوازل وغيره الى علي ومحمد بن الفضل ان ما للوضوء يشرب وما للشرب لا يتوضأ به كما في  
المحيط او عدمه كذا لو وجب ومنديل وكذا فلو وجد منديل او جرد مع الازدوب او ما تحت  
الجرد مع الازدوب لا يتيمم وقبل يتيمم كما في المنية والمندار ان يكون الماء منصرفاً فيها فان كان  
مع رفقة ولو ليس عليه ان يسأل وان سأل فقال انظر حتى تستفي فاستحي عنه ان ينظر  
اذا الوقت حلكا فاما كما في الزاهدي او خوف قوت ما بقوت من الصلاة الى خلف فيجوز  
والسكون حال من الصلاة اي غير منتهية الى ما يقوم مقامها فانها ثلثة انواع ما يخشى على  
فواتها ويقتضي ما اصداها كالجمعة فانها تقوت الى خلف الفرض الاصل عندنا وهو الظاهر على  
المخنار او بدله كما كمنوبات فانها تقوت الى خلف وهو القضاء وما لا يخشى على فواتها لعدم  
فوقها كالتواضع فاحترز بالعبد من غير هذين النوعين وما يخشى اصل الصلاة العبد فانها تقوت  
بما خلف فيخلف التيمم لاجلها ابتداء اي قبل الشروع او مقول له كقولنا او بناء اي بعده من قولهم

بني على صلاة اي وصل بها اياداً وتفصيل انه ان سبقه حدث في المصل قبل الصلاة فان رجاءه ان  
شيئاً منها بعد الوضوء يتوضأ ولا يتيمم وان شيعه فان خاف زوال الشمس يتيمم بالاجماع والا  
فان رجاءه ان لا يتيمم والا فان شيعه به فيتم اجماعاً وان شيعه بالوضوء فكذا عليه خلافاً  
لما قبل الخلاف في ديارنا لا يجوز ابتداء ولا نساء لا حاطة الماء بمصلياً كما في الخاصة وغيره  
وكصلاة الجنابة بالفتح الى المبت على السرير لغير الوالي اي يخلف التيمم لاجل صلاة الجنابة لغير  
والي صلاتها وفي كانت حقاله وهذا اذا كان لا يبر جواردها شي من التكبير والافتواض كما  
وقبه اشعاراً به لم يتيمم في الصلاة سلطاناً كان او قابضاً او اماماً لم يأت او غيره كما ياتي وهذا في  
ظاهر الرواية لكن الصحيح انه يتيمم ثم وقت التيمم عند حضور الجنابة فلو حضرت اخي بعد ما كن  
من الوضوء اعادة التيمم والا فلا وعند محمد بعد بكل حال والفتوى على الاول كما في المضمر ولا  
ينبغي ان يجعل القيد كصفة لصلاة الجنابة او حالاً والعامل معنى المشبهة على انه جازان يجعل  
للمصلين في الزاهدي وغيره ان ليس امام ولا للوالي ولا للوالي ان يتيمم لاجل الصلواتين و  
قبل للوالي التيمم فيها وهو ضرورة بطن كفة او بطنها مع ظهرها والاول اولى فاذا ضرب قبل  
بها وادبر ثم نفضها من عند اليوسف ومرة عند محمد وقبل الاول محمول على كثرة الصلوات  
التراب والثلث على قلته كما في المحيط مسح وجهه اي لاجل ان مسح وجهه وفيه اشعار بان مسح  
الغدار شرطاً في الزاهدي ولو احدث قبل المسح لم يعد الضرب على الاصح كما في المضمر وضربة  
اخي كيدية اي مسح بديه مع رفقة واما لم يذكر الوضوء مكان الضربة وان ذكر في الأصل  
لانه افضل والاطلاق منبر الى ان يديه لو يثبت عليها ما يستلزم ما لا بد من غسل يديه بها بل  
وضع خفة عليها كما في المنية وينبغي ان يكون كذلك كمن يضرب الماء وفي الاكتفاء اشعار بان  
الغبار لو لم يرض بين الاصابع لم ينجح الى ضربة ثالثة للتخليل وغيره ان يحتاج اليها كما في  
المحيط لكن في مانعة الاكتشاف ان الاستيعاب بالتراب ليس بشرط بالاجماع والمندار ان يكون  
الضارب هو التيمم فلو يمسح بغيره بغير ثلثا الوجه واليمنى واليسرى كما في النعمان وان لا ينكر  
المسح فانه مكرهه بالاجماع كما في الاكتشاف وان الاستيعاب بالمسح شرط وهو ظاهر الرواية وهو  
الصحيح حتى لو ترك شيئاً قبل المسح لم ينجح الى الجامع للفاضي فلو ترك مسح شعرة لا ينجح كما في الحران  
وعنه اصحابنا اذا لم يمسح الا في الربع يجوز وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر وغيره الى حينئذ رجح  
اذا مسح الاكثر بجزءه وينبغي ان يحفظ هذه الرواية جداً الكثرة البدوي كما قال الخواني وكيفية  
ان يمسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن  
كفة اليسرى بباطن ذراعها اليمنى الى الرسغ فيمسح بباطن يده اليسرى على ظاهر ابرام يده اليمنى  
ثم يمسح بباطن يده اليسرى كذلك لكن في المحيط والخافي ان يضع بطن كفة اليسرى على ظهر كفة اليمنى  
ويمسح بثلثة اصابع اصغرها يده اليمنى الى المرفق ثم يمسح بباطن ابرامه والمسحة الى  
رؤس الاصابع ثم يمسح باليسرى كذلك لكن في الجامع للفاضي ان الكف لا يمسح على الفم  
على كل ظاهر نعم لم يخلو عن مسح والعبارة على ظاهره كمال فانه لا يجوز التيمم بارض صارت



بجانبه ذهب انه اورد هذا الظاهر الرواية واما صحاحنا فيكون كما في المحيط والمتبادر ان يتعلق الجار بغيره  
الاخره الا انه لم يذكر اطلاق الاولي فالاولى ان يكون متارعا فيه فبشر الى ان الجلب لعرض على طاهر  
لوجه ثم ضرب عليه للميد لا جاز لان المستعمل هو اليد المستعمل في الوجه واليد كما في الخطا من جنس  
الارض الى محال لا يحرف بالناقصه ماد او يتطوع كما في المضمرات فيتميم بالباقيوت والزرزير والرجا  
لا بالزجاج والمادسج والعالى والميد كما في الحزانه وغيره لكن في الزاهدي يتميم بالثنية الاخره  
والرصاص والخاس عند الى حنفه رجم ومحمد وفي الحزانه يتميم بارض رضى الماء عليها وفي فيها رة  
واختف في التيمم بالطين الا اذا لم يظن بشئ حتى يحف ولا يتم بالزباد بالاجماع وفي المضمرات يتميم به  
عند الى القاسم الصغار وفي الحزانه انه لا يتم به الا اذا كان كمن يحجر كما في بعض بلاد تركستان فانه  
حطيمه وفي الظاهرية التراب المحلوط بالبرس من جنس الارض رضى العقه للعلية ولو كان ذلك  
الظاهر بلا يقع اي بغير اعتبار يجوز بالحق المفسول وهذا عنده وعند الى يوسف رجم لا يجوز وعنه  
محمد روايتان والاول هو الصحيح كما في المحيط وهو ضرب عليه اي على النقع الطاهر فلا يتم  
بغير التوب الخس كما في الحزانه ولو قام في هدم واصاب الغبار وجهه وبه مسح جاز ولو كان  
لوجه كرائسه بنيت فالنقط وجود الفصل منه كما في الزاهدي مع العدة على الصعيد اي مع  
وجود الصعيد الطاهر كما قال اخلافه الى يوسف ثم رجع الى ان لا يتم على الغبار فالصحيح قوله  
كما في المحيط والصعيد وجه الارض ترابا او غيره فلا يتم سلب الاستدراك ومنع ظرف فيه به  
كقوله بنيت اداء الصلاة او غيرها ممن يحتاج الى التيمم سواء كان صحيحا او مريضا بغيره  
كما في المنية وفيه دلالة على انه لو يتم لقراءة القرآن او شئ المصحف لا يصلي به عند عامة العلماء  
الا عند الى بكر بن سعيد السنجي ولو يتم لصلاة الجنازة او حجة النذارة صلى به وفيه دليل على  
جواز التيمم لسجدة السجدة وذكر الضرورة في شرحه انه لا يجوز كما في المحيط وفي شرح الاصل انه  
يجوز في السفر لا للضرورة والضرورة واما التيمم للقراءة فان كان محدثا لا يصلي به وان كان جنبا  
بصلي لان القراءة يجوز في الاول بدون التيمم بخلاف الثاني فيتحقق فيه الضرورة وفي المحيط  
الى حنفية انه ينوي الطهارة وفي الكلام اشعار بانه لا يشترط بنيت الحذات او الحنانية وقال  
ابو بكر الرازي لا بد من التيمم والصحيح هو الاول كما في الكرماني واعلم ان سنة التيمم التيمم ثم  
الاقبال ثم الادبار ثم التقبض ثم مسح الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى كما في الزاهدي ولجميع التيمم  
قبل دخول اصل الوقت وسبغ الوقت المستحب ويقع قبل الطلب اي طلب الماء والآلة في الرق  
اي رقيقة الذي مع الماء او الآلة وان ظن الاطباء كما قال ابو حنيفة رة خلافا الى يوسف كما في  
التحريم وذكر في بحر المحيط ان طهارة وجب الطلب والافلا وقال الحسن لا يطلب في الخافين وغيره الى  
نظم الصغار انما وجب اذا لم يكن الماء غزرا ثم لو صلى بلا طلب اعاد بعد الاطباء بخلاف ما لو الى  
فصل فانه لا يعيد كما في الزاهدي وبصلي بواحد من التيمم مائة من الوجات والنوافل اداء قضاء  
ويستغفر الى التيمم ناقض الوضوء كما ومنه حنفية ايضا قد رآه على كاف لظنه اي لغرض الوضوء  
والغسل وقبل للوضوء والسنة كما في الزاهدي وفيه إشارة الى انه لو رآه في الصلاة ما في يد رجل

فانها لم تطلب فاعطى لم يعيد كما في الزاهدي وذكر في المحيط انه لو اتمها بعد التردد في الاعطاء عا  
ان اعطى بلا اياه ومنه محمد ان ظن الاطباء بطلت والى انه لو تيمم على راس الميل ثم سار  
الى الماء واستقصى قبل من المسافة ينبغي ان ينقص تيممه لانه قد رعى الماء حكما وبوجه ما  
قال الزاهدي قبل باب قضاء الفواتي ان عدم الماء شرط لانه لا يشترط البقاء و  
الى ان زوال المرض المبيح ينقص تيمم في النظم لا ينقصه ردة اسم من الارض اذا اراد  
المس المنيمن فله ان يصلي به اذا سلم وفيه اشعار بانه لو تيمم فيه بغير السلام لم يحصل به الا  
تيممه غير صحيح خلافا الى يوسف كما في التيمم ناشي او مذاب واستحب وعنه الشيخين وجب  
لرجاءه اي لظان الماء صلواته بالتيمم او الوقت اي في اخر الوقت المستحب فلا يؤخر العصر  
الى وقت الكروية واما المغرب فلا يؤخر عن اوله ولا يأس به عند كثرة المناسج الى الشفق وهذا اذا  
بعد الماء واما اذا كان دون ميل فلا يتم وان خاف الفوت وفي التقيد إشارة الى انه بدون  
الرجاء لا يؤخر وفي الاصل لم يعيد والاول هو الصحيح كما في المحيط وغيره وقد يستدل به على ان  
الصلاة اول الوقت افضل عندنا وسيأتي وجب ويفرض عليه في الصلاة مائة او ثمانية او قد  
كما في التيمم ناشي قد رة بالفتح ثلثمائة ذراع الى اربعائة وقيل ميسرا وقيل قد رة ميسرا كما في  
التيمم ناشي ان طهارة بالاجزاء او غيره في سبأ واما قيد بالظن لانه واجب العمل في العكس اجماعا  
بالحالات الشك فانه لا يبنى عليه حكم وفاقا كما في حاشية الهداية واذا ذكره الى الماء في الوقت بعده  
حال كونه في الرض اي حله لا يعيد الصلاة المودة بالتيمم ولو وضعه بنفسه وقال ابو يوسف  
يعيد وقيل لو وضعه غيره بلا علم لا يعيد اتفاقا وكذا اذا علق الادوة في عنق الدابة وقيل فيه  
الطائف ايضا ولو علف من مؤنة الكاف وهو ركب او من مقدمه وهو ياتي لا يعيد وفي العكس  
يعيد كما في المحيط **فصل** في التيمم من مؤنة الكاف وهو ركب او من مقدمه وهو ياتي لا يعيد وفي العكس  
الصفة مبتدأ والخارجة المسح قدم والماء بالمسح بيده بقية الامام على الخفين وغيره كالجيرة  
ولم يذكره شعرا واما ناشي اشعار بان المسح لا يجوز على خف واحد بلا عذر وهو مشرعا ما يستمر  
الى الكعب واما في السفر كما في المحيط او مشي به فمشرعا وما فوفد كما في حاشية الهداية جازية  
نابت بانار قربة من التواتر وقالوا على قياس قول الى يوسف كيف جازية لذلك كما في المحيط  
وفي فتاوى قاضي خان من انكره من الصحابة رضي الله عنهم رجع قبل موته وفي الخففة انه نابت  
بالاجماع وقال ابن حجر انه ثبت بالتواتر رواه اكثر من الثمانين منهم العنزة واما قال جازية للتيمم  
بين المسح والغسل فمما في الكرماني وذكر في الذخيرة ان المسح اولى لظاهر الاعتقاد ودفع نهضة اليد  
والعمل برة الجركن في المضمرات وغيره ان الغسل افضل وهو الصحيح كما في الزاهدي قال قلت  
كيف يكون افضل وفي الاصول ان المسح رخصة اسقاط اي رخصة مسقطه للغير ثم قصم  
المسح قلت انه رخصة اسقاط حال المحقق للمخفف واما الوضوء الماء في الخف فله الغسل  
ينبغي ان يصير اما لكن اذا نزع الخف نصير العزيمة مشروعة بل متعينة بنال الاجازة لزيادة حفة  
وليس في رخصة الترفية في شئ اذا المعنى رخصة مخففة يجوز التأخر عن وقت العذر وان

لا عزيمة



كان الافضل ان لا يؤخذ كلف المسح فلو كان منها لزم ان يكون غسل المتخفف افضل من مسح  
لا يخفى فانه هذا في المقام الكلام الواجب تحقيقه في الهداية والكافي فمن قال ان المسح رخصه  
تدبره عند ما فقد دل كلامه على ابعده من فقه كلام القول كما دل على قصر اطلاعه في علم الاصول  
خلف جانيه وفيه اشعار بان المسح لا يجوز لمجرد الوضوء الا ان يقال لما حصل له العزيمة  
بذلك صار كأنه تحدث حال كونه دون من عليه الغسل في الجنب والمأخوذ والنفاء قيل انه  
صفة للمحدث وفيه انه يلزم منه حذف الموصول مع بعض الصلوة قبل هذا المقام ففيه اشارة الى  
صورة وفيه ان النفي الشرعي لا بد له من اثبات عقلي وصوري ان يغيب في الماء منكسرا الى عجيبة  
ثم مسح او يفسد فيه واضعاجه مكانا رقيقا لا يصل اليه الماء وعجزه لا يفي ان لا مسح الحلف بل  
يكرى الماء على ظاهره بعد ان شدد فوق الكعبين وهما السكبان لان صاحب الميسر على بيان  
النية الزمنية غسل جميع البدن ومع الحلف لا يتأتى ذلك وفيه اشارة الى جواز غسل الجنب  
والعبد وكذا ما ينبغي ان لا يجوز على ما في المبسوط ولا بعد ان جعل في حكمه فلا تسون دون الغسل  
وقد شرطه حاصله عن مله الاصابع وفيه دلالة على فرضية الخطوط كما في غير ظاهر الاصول قال  
الاصحاب في شرحه ان اظهار الخطوط ليس بشرط في ظاهر الرواية وقال الطحاوي المسح على الخفين  
خطوط بالاصابع وفيه استغنى انها سنة وفي حاشية الهداية مستحبة واشارة الى عدم تكرار  
المسح وقال عطاء المسح ثلاثا كالفصل كما في الكرماني قدر ثلاث اصابع البعد اصغر من اليد الى بكر  
الرازي وفي رواية عن ابي حنيفة رج وقدر ثلاث اصابع الرجل عند الكرماني كما في المحيط وعنه  
الظاهر الحلف ومثله عن ابي يوسف وعنه ربع ظاهره كما في الزاهدي والاول ذكره محمد والاصح  
كما في الاختيار في اسفل جال في مشكل فانه مقيد بظاهر العزم فلو مسح على فض من راس خفه  
مقدار ثلث اصابع لم يجز سواء كان مقطوع الاصابع او لا كما في النخبة ولذلك لومح على غسل  
القدم والعقب او جوانبها كما في شرح الطحاوي وفيه رفر الى انه لو مسح على ما فوق الكعب لم يجز  
والى ان يجوز المسح بالظهر لكن المستحب بالبطن والى انه لو بداهه عرض الحلف او فبالا في جاز  
لكن السنة ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه اليمين واليسرى على الالبسة او يضع الكف  
مع الاصابع عليه ويمدها الى الساق قال محمد بن الحسن وقال الطحاوي الحسن ان مسح جميع  
اليد ولو خاض الماء فاصاب ظاهر خفه جاز في المسح وكذا الوضوء في الشبث فاقبل من الماء  
او المطر وكذا من الطل على الصحيح الكل في المحيط ويجوز المسح على الجبهتين من الكاينين من الابدان  
وكونه سواء كانا ملبوسين منقذين او فوق الحلف لكن بشرط كونهما ملبوسين قبل الحدث فلو  
لبسا بعده قبل المسح على الخفين او بعده لم يجز المسح عليهما وان مسح ثم نزعهما اعاد المسح  
على الخفين وان نزع احداهما مسح على الاخر وعلى الحلف جميعا واما اذا كان من الكرويس وكونه فلا  
يمسح اذ ليس وحده وكذا اذا لبس فوق الخفين الا اذا كان رقيقا بحيث يصل السلة الى  
ما تحته الكل في المحيط لم يوق بالضم ما لبس فوق الحلف لحفظه من الطين او غيره على المشهور  
لكن في المجموع انه الحلف الصغير ويجوز على ما يستر الكعب والقدم من شتر او لباد وجعل رقيق

وكذا يمكن بالسفر النهر على كما هو المتعارف ويدل عليه كلام المحيط وبخالفه كلام حاشية الهداية  
كما مر ويض على عموم ما اذا كان من كرويس او صوف لكن في المحيط ان لا يجوز المسح عليه كيف  
كان وفي الخف لا خلاف ان الجوز اذ لم يكن نجسا لم يجز المسح عليه وسنط في جواز المسح  
على الخفين او غيرهما كونهما ملبوسين في اللبس بالضم فان الكسرة اسم له على طمر نام طرف ملبوس  
او الثبوت المستفاد منه واحترابه عما اذا لبسها المتيم او المتوضي بينه وبينه فانه لا يمسح  
اصلا وصاحب العزم مع العزم فانه لم يمسح خارج الوقت وقت الحدث اي قبل وقته لا وقت  
اللبس ولا وقت المسح ظرف الزمان او الملبوسين او الثبوت فلو لبس المحض خفه ثم خاض  
الماء فاقبل قدماه مع الكعبين ثم اكمل الوضوء ثم احدث مثل ان يستنجي على وجه السنة جاز له  
ان يمسح كما في الزاهدي واما شرط ذلك لانه لو كان ناقصا لم يلح الحدث بالقدم بخلاف ما اذا كان  
كامله وهذه العارة احسن من قولهم اذا لبسها على طهارة كاملة لان الاتم يدل على الدوام والآخر  
والفعل يدل على الحدوث فيلزم من قولهم اشترط حدوث اللبس قبيل وقت الحدث لا بقائه  
كما ذكره المصنف قبل فيه نظر لان وقت الحدث ظرف كاملة فالمعنى على طهارة تكون كما لا يتقبل  
هذا الوقت على ان اطلاق اللبس على بقائه بصيغة الفعل واقع وفيه انه لا يدفع ما ذكره من  
ان حدوث اللبس على الصفة المذكورة ليس بشرط ولم يستعمل بمعنى البقاء الا بقرينة نعم لا بد  
الاسم بالوضع الا على الثبوت والدوام واستمرار معنى مجازي له على انه غير محتاج اليه بل هو  
مصر كالحديث ويكفي الثبوت لما عني وفي الاكتفاء اشعار بان لا يشترط النية في مسح  
الحلف كما في المحيط وتشرط في بعض الروايات كما في الزاهدي لا يشترط الطهر المذكور في  
مسح الجبهة سواء كان المسح واجبا او جائزا فانه لو ضرها فان ضرسها جاز كما انفا  
وان لم يضر عن طهرها ينبغي ان يجب الغسل وان ضرها ترك المسح عنده ووجب المسح  
عندها ولو لم يضر الحلق فان لم يضر غسل ما تحته وجب الغسل اتفاقا وان ضرها لم يضر  
مسح ينبغي ان يكون على الخلاف كما في حاشية الهداية والصحيح ان مسح الجبهة ليس  
بغرض عنده وان لم يضره كما في المحيط وذكر في الزاد انها مسح اذا خاف زيادة المرض  
ويجوز مسح ما زاد عما فوق الجراحة اذا ضر الحلق والغسل والا يغسل ما حولها وسحت وان  
لم يضر الا المسح مسح ما عليها وغسل الباقي وفي المحيط انه مسح ما زاد على الجراحة وكذلك في حق المفضض  
وفي الذخيرة الاصح انه يكفي مسح العجوة التي بين القدمين وكيفية ما يبرط من العود وكونه على العضو  
حل الكسرة وكونه وفي الكلام اشارة الى ان الاستنجاب شرط والفنوى على ان مسح الاكبر يكفي  
والى ان النية لم تسترط وذلك بخلاف والى انه يكفي مرة واحدة وقبل بالثبوت الا في جراحة  
الراس والاول هو الصحيح كما في المحيط ولا بأس عليك بسقوطه ولا بنقص المسح بسقوط الجفيرة  
عن شئ الا عريه بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند غيره اي سبب صحة العضو فان السقوط بهذا  
السبب ناقض كما لو مسح ولم يستغسل فان كان في الصلاة يستأنف بهذا السبب لقدرته  
على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل ولا يمسح سائر غير الرجل الا بهي الى لا يجوز مسح



عضو مستور بشي غير الرجل المستور بالية كما في جميع الرأس والوجه واليد والصبي المستور  
بالعشوة والبرقع والعقازين وهو ما يتخذ الصابغ من الجلد وغيره ولوجعل الرأس في شقان  
الرجل امرأه عليه ولم يمسح وبغل اذا سقط عن برء كما في المحيط ومدة الاضافة للعهد الى  
مدة مسح الخف لا الجبة فان مسحها غير موقت بزمان فلا ينقض الا بالحدث كما في الزاهدي  
وغيره للمقيم يوم وليلة من وقت الحدث حذف للوقت فالمقيم قد لا يتمكن الا من اربع صلوات  
كما اذا لبس الخف على الطمارة قبل الفجر فلما اطلع صلبا وقعد قد شهد فاحث فاحث فاحث  
فانه لا يمكن ان يصلي حذو الغدا لعارض الحدث او صلواته وقد يصلي خمسا وستة كما اذا  
الظهر الى اذ الوقت ثم احدث فبصل بالمسح فيه ثم صلى الظهر حذو الغدا في اوله ولما فرغ ثلثة  
من الابام واللبالي على قياس ما ذكرنا من وقت حدث الى مبدئه حذو وقت فانه صفة للثلثة  
ولذا قدم الجرم وناقضه اي ناقض مسح الخف والجبة ناقض الوضوء من الحدث الاضيق والاكبر  
فاذا وضأ مسحا واذ انزع غسل وناقضه اي ناقض مسح الخف مضي المدة المعهودة الا اذا  
وهو في الصلاة بلاما فانه يمضي على صلواته بلا يتم على الاصح اذ لو قطع نيم ولا خط عنه لرجلين  
وقبل نفس صلواته كما في فاضل خان وغيره وناقضه خروج اكثر العقب الى الساق اي ساق الخف  
كما روى عنه وبه قال ابو يوسف وكثير من ائمة القدم بعد اقلية ثلثة فان في هذه المدة والاكبر  
كالمسوط والمخط وغيره ان خروج القدم ناقض بل خلاف وامامه وجكره انما يصفها او كل  
العقب او بعضها او قدر ثلث اصابع من ظهر القدم او قدر ما سواه مما يمسح فيه خلاف  
والصحيح هو الاول كما في الكافي واكثر المتأخرين على الاصح وهذا كله اذا بدل ان يمسح الخف فخره  
بنية واما اذا زال السعة او غيرهما فلا ينقض بالاجماع كما في الزهابة وغيره فاطلاق المتن منسك  
وفي الاكتفاء استعانة لو وصل الماء الى رص واحد منه لم ينقض وان بلغ الركبة كما هو عليه  
ابو بكر العباسي وعلى الانتفاض كنه الخف واليه مال اول العصل وهو الاصح كما في الظاهر وكفيل  
ان يكون فيه روايتان فان اخلافهم في الغالب مبني على اخلاف الروايات كما في التمهيد ومن  
النواقض الخلق كما سباني وبعد احد هذين الى المضي والمازج كبعد طروق بلوغ الماء الى الرجل  
بج غسل رجليه فقط فلا يجب غسل الوجه واليد ومسح الرأس خلافا للمنفذ عنه لا يجب غسلها  
وهذا اذا لم يمنع مانع من السج والافحور المسح وان طال المدة كما اذا جف ذاب الرجل من البرد  
كما في الخلاصة ومبني على المسح الحالى والاستغفار كما ينقض الماضي حذو في أسفل الساق في الخف  
سواء كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي الخرافة غير بعضهم ان الخلق لا يمنع بدون زوال اسم  
الخف وبدونه اي يظهر من ذلك الخلق في حالة المشي لا الوضوء حتى لو انفع حوزة بحيث يدخل فيه  
ثلاث اصابع لكن لا يرى لكونه صلبا لا يمنع كما في المحيط قدر ثلث اصابع الرجل بجلها واليه مال  
المجمل الى وهو الاصح وقبل ثلث انا مل واليه مال الحسن وعنه اي جنبه ثلث اصابع اليد كما في  
المحيط واما اطلاق الاصابع لان في اعتبارها مصنوعة او منقوشة خلافا وقيل انما قدر بالاصابع اذا  
كان الخلق كجذاتها واما اذا كان كجذات القدم والعقب فالمعبر كنه ما وفي الكلام شعرا بان ظهور

البطانة بلا ظهور القدم غير مانع وهو الاصح كما في الزاهدي اصغر بادل في اصابع فلا يغني الابهام  
وجازاته وقبل نعم وهو الاصح كما في التمهيد ويجمع حذو كل منها سبع مسئلة او اكبر لا الاستغفار  
فخره واحد على الاصح كما في الزاهدي وعنه اي يوسف لا يجمع حذو كما في الخرافة ومثله عن  
علي الرازي كما في المسئلة لا يجمع حذو حذو حذو خلافا للزفر وفي سنة الشخص المقيم قبل الحدث او  
بعده وقبل المسح او بعده وقبل يوم وليلة يعتبر الاخر الى السنة فانه كان مقيما لم يمسح ساقه فمسح  
ثلثة ايام وليلتها من وقت الحدث وفي عكسه اي اقام المسح قبل مضي يوم وليلة يعتبر الاخر  
اي الاقامة فمسح يوما وليلة وفي سنة المقيم وعكسه وبعدهما اي يوم وليلة يبرز الخف  
فبغل الا ان يمنع مانع من البرد وغيره فانه يتم حينئذ كما في الخف **فصل في الحيض**  
يكون ثلاثا والصبي والحقات كما ذكره الى حذو وفي اللغة مصدر حاضت الانثى وهي الحيض  
وحاضته اي خروج الدم من قبلها ثم انشأ الى المعنى النهر من تايها لانه السلف في تساق منهم  
فقال دم اي خروج دم حقيقي او حكمي فشم الخف المتخلل ولا بد ان العمل النهرية معان دون  
الاعيان وتنبه على هذا المعنى قال بعضه اي بسقطه الى الفرج الخارج وان كان النقص في  
الاصول كيك الشئ بسقطا عليه من عا غبار او غيره فلو نزل الدم الى الفرج الداخل لبس كخس في  
ظاهر الرواية وعنه محمد بن حبيب وكذا النفاس وبالأدلى يعني ولا يثبت الاستحاضة الا بالنزول  
الى الخارج بلا خلاف وهو ما يميزه ما بين النفث والسق والداخل بتميزه السن وجوف الفم كما في  
المحيط رجم امرأة بالغة اي منبت الولد ووعاوه في البطن والبالغة ما بلغت سن الوفاة  
ببلوغها فيه صدقت وهو تسع سنين على الاصح كما في الزاهدي ولذا الوراث بهذا المذهب وما  
يكون نصا بكان حضا بالاجماع كما ان بنت خمس سنين لو رثت لم يكن حضا بالاجماع و  
في الست والسبع والثمان اختلاف المشايخ في منبر الطحاوي وغيره ثم قوله ثم يخرج الدم خارج  
من اللانف والراحات والى ما في فانه لبس من الرحم لا سند او رجمه اذا حدث وكذا غيره من دم  
الاستحاضة سواء كان من الكثرة او الصغرة لانه من عرق بالاتفاق كما في استحاضة الكافي وما  
قال الحكم انه من الرحم فلم يعتبره الشارع وكذا يخرج الدم من البر فانه لبس كخس ويستحب ان يغسل  
عند الطهارة النظافة وان يمسك الزوج عن الايمان بها حينئذ كما في المحيط لكن لا ينعى الصلاة  
والصوم وقراءة القرآن كما في السرجية والاضافة لافادة التخصيص بالانسان وانما قال في اللغة  
يخرج حتى خرج الدم من رجمه والمضي من ذكره فانه في حكم الذكر كما في الظهيرة لا دأبها الى لا يكون  
بالبالغة علته هي سبب للدم والدا عنه واولا منه بخره واحترزه عن النفاس لانه علته  
حتى لا يعتبر قصرها بها الا بالثالث كما في الكشف لم ينعى وغيرهما فان قلت النفاس في  
الاكثر يكون امرأته قبله ان لا ينفذ نصرها بعد الطلق في اكثر من الثلث واذ خلاف ما في  
المشايخ كالمحيط والخاصة والفصول وغيره انه لا ينفذ في حال الطلق وينفذ بعده قلت  
ان ما ينفذ نصره من الثلث على المختار ما يكون الغالب منه الموت كما في بيته الذخيرة والنجاة  
عند انفصال الولد وبعده يكون وجعا شديدا ولا يجلو عما منه اذ فعل المرء ان لا يعتبر نصره



في هذا الوقت فقط وان عدت مريضه في سائر الاوقات اذ الرواية مختلفة ولا يابس لها في الا  
 بكمها الشرح منقطعة الرجا، عروية الدم وفي المذهب اليابس انقطاع الرجا واما الايال  
 في مصدر الالبسة في الجفص فهو في الاصل اتياس على افعال خذفت منه الالفه التي هي عين  
 الكل تحذفوا واختلف في حد الالبسة والمختار في زماننا على ما في الزايد حسون سنة  
 وفي الخاصة خمس وحسوك وفي النهاية وعلى الاعمال واليه مال كثير المتأخرين وفي المحيط هو عدل  
 الاقوال فلو رأت بعد ذلك وما اختلف المتأخرين فيكون جفصا وقيل هذا اذا اخضر واصفر  
 واما اذا احمر او اسود فحيف والاول مختار المصنف ولذا صرح بنفيه مع ان الرجا يخرج له وهو الصحيح  
 كما في المضمرات وفي الاكتفاء اشعار بان القضا ليس بشرط في كونها البسة كما في المنية  
 واقدم اي اقل الجفص او مدة اقل او اقل المدة في الجفص على طريق الاستخدام ثلثة ايام بالنصب على  
 الطرفية على الاول والرفع على الثانية على غير ذلك بالبيان المقدرة بالثنتين وسبعين ساعة على ما  
 قال اهل النجوم فان الساعة عند المندشرة في وقت الزمان وان قل فلو رأت المبتداه الدم حين  
 طلع نصف فخص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طلع رجا كان استخاضه حتى طلع نصفه  
 فحينئذ يكون جفصا والمعاداة بحسب مثلا حين طلع نصفه وانقطع في الحادي عشر حين طلع  
 ثلثه فالزائد على ثلثه استخاضه لانه زاد على العشرة بقدر السدس وكان ابو اسحق لما فظفوا  
 هذا في اقل الجفص و اقل الطهر واما فيما سواهما فاذا اخبرت المضي انها طهرت في الحادي عشر اخذها  
 بعشر وفي العاشرة تسعة وما كان يتوضأ على الفتنى كما في حاشية البداية لكن قد  
 اطلق المحيط اما لو استقصيت في الساعات فيما سواها التسعة ايام عليها وهذا كله ظاهر الرواية  
 وعنه ان حشفه ان اقل ثلثة ايام مع المتخلل من الليالي وعنه ان يوسف بومان واكثر الناس  
 واكثره عشرة من الايام والليالي المقدرة بالساعات كما قرنا فلو شكك ان العاشرة والحادي عشر  
 فان رأت الدم في انقض وان لم تكن فذلك ان كان لها ظن بها في المنية و اقل الطهر الفاصل بين في  
 الجفص ثلثة عشر يوما مع لياليها ولا حد لاكثره اي الطهر فمراثة نصلي ونصوم وان استمر في غير  
 وقته رما الى انه لو استمر به الدم لم يكن له غاية فلو رأت المبتداه الدم عشرة ايام والطهر ستة ثم انقهر  
 الدم ثم طلقت انقضت عدتها بثلاث سنين وثلثين يوما كما قال ابو عبيد فكل العاشرة قالوا  
 بالتقدم فالجاء الشبه بالكثر شهران وعليه الفتوى لانه ايسر كما في النهاية والزعم اني سبعة  
 عشر ون يوما والدفان سبعة وحسوك قال الزايد هو الاطهر والطهر الذي هو الدم المتكفي  
 المتخلل بين الدمين اي المحاط بها حال كونها واقعين في مدة الاقل والكثر والي بينهما  
 فالطهر الذي احاط الدم به لم يفصل وكان جفصا اذا وقع في مدته سواء كان نصيبا او لا  
 وسواء كان الطهر يوما او اكثر الى ثمان ونقصيل هذا المجل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل  
 من ثلثة لا يفصل مطلقا واذا كان اكثر من اربعة عشر يفصل مطلقا واختلفوا فيما اذا بلغ ثلثة  
 ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر على سنة اقوال احدها ان الطهر لا يفصل اذا كان الدمان المحيطان  
 به في المدة لمن رأت يوما وما وثمانية طهر او يوما وما وبه اخذ الهذوري ورواه محمد بن حنفية

وثانها

وثانها ان لا يفصل اذا بلغ نصيبا في مدته مجتمعا او متفرقا فلو رأت يوما وثلثة يوما واربعه يوما  
 وبه اخذ زفر وروى ابن المبارك عنه كما في المبسوط وثانها ان لا يفصل اذا كان الدم نصيبا سواء  
 كان في مدته او لا كبريات يوما وثلثة يوما وبه اخذ ابن المبارك كما روى عنه كما في المنسارع  
 ورابعها ان لا يفصل اذا كان الطهر اقل من الدمين او مساويا لهما كبريات ثلثة واربعه وثلثة  
 او يوما وثلثة ويومين وهذا في الطهر المعنوي ثلثة ايام فصاعدا فلو اجتمع طهران معتبران  
 محيطا بكل منهما دمان لا يعتبر الطهران معا بل يجعل احد الطهرين المداوي للدمين وما لم يتعدى  
 حكمه الى الاخر عند ابى زيد الكبير البخاري وابى علي الدقاق ولا يتعدى عند ابى سهل كبريات يومين  
 وثلثة يوما وثلثة يوما فالعشرة جفص عندهما والسنة المتقدمة عنده والاول اصح عند  
 من يخاف به اخذ محمد كما روى عنه وعليه الفتوى كما في المبسوط وخامسها ان لا يفصل مطلقا  
 فيجوز ضم الجفص وبداية كلاهما او احدهما بالطهر كلاهما في المعادة والحنم في المنية كبريات  
 قبل العادة بيوم يوما وعشرة يوما ولا يتصور ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان الطهر مع  
 الدمين عشرة او اقل وبه اخذ ابو يوسف رجا كما روى عنه وهذا اجماع وبه افنى صدر الامام  
 وصدر الشهد كما في المحيط وسادسها ان لا يفصل مطلقا وبه اخذ الحسن كما روى عنه كبريات يوما  
 وثلثة او اكثر وبومام اذا كان فاصلا فالدمان ان يبلغ شئ منهما نصيبا كان اكل استخاضه  
 وان بلغ احدهما فهو جفص والاخر استخاضه واعلم انما ذكرناه من الروايات من جملة منافي امام  
 الانام فانه تكلم باقوال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس ابصارهم وانما لم يذكر هذه  
 المسئلة في النفاس فانها مستوية في الحكم فالطهر المتخلل في الاربعين لا يفصل مطلقا  
 وهذا عنده واما عندهما فيفضل اذا كان خمسة عشر فصاعدا فلو رأت بعد الولادة يوما  
 وثمانية وثلثين وبوما كان الكل نفاسا عنده واليوم الاول لا غير عندهما كما في المحيط ومارت  
 من لون من الاولون للدم فيها في مدته وفي بيان الموصوف وقائده مفعول محذوف سوى  
 البياض الخالص او الغالب فانه ليس بجفص اتفاقا وهذا اذا كان طرا فلو صار صغرا صغرا  
 ففي حكم البياض وانما صح الاستثناء من لون وهو مكررة في الاثبات تخص لانه نعم بالنصف على  
 ما في الاصول جفص خبر الموصوف واما خبر الطهر محذوف وفي عموم الموصوف إشارة الى  
 انها صارت حائضا بكل لون من السنة الحرة والسواد والصفرة اي صفرة الفوا واليدين او  
 او السن على الاختلاف بلا خلاف والكثرة اي ما هو كالماء المكدر وهو جفص مطلقا عندهما  
 وكذا عند ابى يوسف ان تأخرت غير الجفص والخضرة قيل فيه الاختلاف المذكور وقيل ان  
 كانت خذوات الاخر فحيف والثرية يفتح التاء وكسر الراء وتشديد الباء او تحفيفها هي  
 بين الصفرة والكثرة وقيل على لون الرية مشتقة منها وقيل اللفظ الترية معنوية الى التربة  
 فانها على لونه جفص على قول العامة الكل في المحيط وفي حكم الجفص انه يمنع الصلاة اي اذا وكل  
 صلاة وقضا باقينا والواجب السنة وفيه إشارة الى انها يجب عليها الا انها سقطت  
 عنها للحرج كما قال بعض المتأخرين منهم القاضي ابو زيد الا ان الجهور قالوا ان في اثبات نفاس

وانما لم يذكر هذه المسئلة في النفاس فانها مستوية في الحكم



الوجوب بل وجوب الاداء من باب اللغو والى ان المبتدأ ترك الصلاة كما رآه وهو قول اصحابنا  
وتأخذ وعنه الى حنفية روى لان ترك ما لم يستمر به الدم ثلثة ايام وخرج الى يوسف روى  
بعد ثلثة ايام ثم تصوم ونفلي سبعة ايام بالشك ولا يقربها الزوج ثم تغسل بعد تمام العشرة  
وتفلي صيام السبعة احتياطاً وكذا المعتادة ترك الصلاة فاذا كان عادتها في الحيض  
ثلاثة ايام في اليوم السادس نومه بالاعتقال والصلاة عند مناجاة بل وقال صاحب السيرة  
لا تقوم الا بالاعتقال وقال محمد المدياني لا تقوم بها كذا في المحيط والى انه لا يمنع التمسك والتسليم  
بل سحر ان تؤصا في وقت الصلاة وتجلس في مسجد بيتها وتغسل بها فانه روى  
انه يكتب لها ثواب حسن صلاة تفلي على انه لا تزول حنفية عنها عادة العبادة كما في المنيعة  
والصوم اي كل صوم يجب عليها ولذا وجب نيته القضاء بالاضاف والمبتدأ والمعتادة  
فيه كالصلاة على انشرها ويقضي الصوم وان حاضت بعد الزوال هو تأكيد للصحة فلا يعجز  
العطف لا تقضي هي اي الصلاة ولو ظهرت بعد اول الوقت فلو نمت في صلاة السجدة  
او صومه ثم حاضت وجب قضاءها بها اذ وجوبها بالشروع بخلاف الغيبة فانها لا تجب  
بالشروع ولو وجبت عليها في غير ايام الحيض فحاضت فيها وجب القضاء بخلاف ما اذا  
اوجبت في ايام الحيض فانه لا يلزمها شئ ولو انقطع الدم على ما دون العشرة او الاربعين  
في وقت غيبه في الغسل والتحريم وجب قضاءها واداء صوم الغد ولو لم يسع ثم  
الا اذا انقطع على العشرة او الاربعين فانه يجب كما في شرح الطحاوي وفي الزاهد ان طهر  
قبل العشرة تجبره فدر الغسل والتحريم والصحيح انه يعتبر معها لبس الثياب والاصح ان  
التحريم لم يعتبر في حق الصوم ودخول المسجد اي موضع العبادة المعهودة فيشمل الكعبة  
دون مسجد البيت فلا بد منه لا يمنع مسجده وفيه اشارة الى انما لا تدخل طهارة ولا طهارة  
كما في الزاهد وكذا لا يجوز التحني والتغوط عليه كما في ايمان النهاية والى ان لا بد من طهارة  
نجاسة والى ان الطهارة لا يمنع من الدخول كما ذكره ابو اليسر لان الجمهور قالوا انها مانعة  
الى ان المحدث يدخله كما في التحفة والخاصة وغيرهما لكن في النصاب لا يعني به وفي النهاية  
يكروه وفي النهاية اذا قضا في المسجد لم يبرعهم به باس وقال بعضهم اذا احتاج اليه كخرج  
منه وهو الاصح والطواف من خارج المسجد او داخله للحج او العمرة لانه صلاة فلا يجوز معه  
كما في الزاهد واستمناح ما حلت الا زار اي استغفار الزوج منها بما يشمله الا زار من السيرة  
الى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالجماع او التفخيذ او التمسك وهذا عند ما قال  
انه لا يمنع الا الاستمناح من الفرج ويهون في شرج النواويل وبالاول يعني كما في المصنف  
فلو قالت حضت وكذا في الزوج حم وطهها واختلف في كم المستحل وان وطهها فلا شئ  
عليه الا التوبة وقيل ان كان في اول الحيض سحر ان ينصف في بدنها وفي اخيه ينصف  
كما في الزاهد والى ان لا تقبل الا شئ من القوان عند الكرخي وانه تامة عند الطحاوي و  
الاول هو الصحيح كما في المصنف ولذا حذف المفعول لكن في المحل حنفية الصحيح ان لا يكون

للمنع وهذا اذا قصت القراءة والالا يمنع في اصح الروايات وينبغي المحلة ان تقول كل كلمة  
او نصف اية على القولين كما في المحيط كجبت فانه لا يبرأ وعنه الى حنفية انه لو تمضمض فلا  
باس به وبما فني كجبت الائمة البخاري كما في الزاهد لان الطهارة تفلي التحريم فيها ورواه  
الصلاة وفيه اختلاف المصنف كما في الجواهر وفي رواية يجوز ان يغتسل في الماء انه وفيه سبعة  
بانه يغتسل في الكعب السماوية لانهم حرموا كما في المحيط لكنه مكروه كما في المصنف ومثل  
تفليها لانه او الاول ان يقول ولا تقبل ككف ولا تجب اذا احكام الثمانية  
منه كنه بين الحيض والنفاس كما في النهاية وغيره بخلاف المحدث غيرهما فانه يجوز فانه  
على ظهر القلب وان كان المستحب ان يغتسل الطهارة ولا يمس بفتح الميم وضربها والفصح الاول  
كما ذكره الجوهري الى يكره ان يمس به الا الى المايض والنفس والمحدث في صحيحه من الميم  
والاصل الضم والمعنى ما جمع فيه القوان كما في الطهارة ولا يسعد كل البعد ان يكون المعنى ما جمع فيه  
الصحيح كما في الصحيح فيتناول سائر الكتب السماوية وكتب العلوم الشرعية كما في الخازن ولا يغسل  
به فحق الى حنفية روى انه لا باس بلبس المصنف كما في المحيط وفي رواية يجوز للجنب اخذ المصحف  
ويكره من الكتب الشرعية كما ذكره ابو اليسر وذكر البغلي انه لا يكره كما في الخازن وذكر في الجواهر  
ان كان في كتب الفقه ايات لا يجوز للمحدث حملها واخذها بالثياب والمختر عن بعض انه ان  
كان ذكر في حال الاخذ ما فيه الامانة فلا يجوز لان الفقه وان كان معنى القوان كنهه ليس به ان  
وفي الكلام اشارة الى ان يجوز له مس كتب العربية والاشعار والى انه يكره من البياض كس السوداء  
وقيل لا يكره من البياض وهذا اقبس والاول اقرب من التعظيم كما في التحفة والى انه لا يمس  
بعضه الطهارة لا يمس بغيره بما عسل من الاعضاء قبل اكاله وقيل يجوز للمس بغيره الاول  
اصح كما في الزاهد في الخلاف اي مع خلاف مخاف اي من فصل ككف بطنه والجبد الغير المشتر فلا  
يمس للجبد المتصل به وهو الصحيح كما في التحفة وذكر في المحيط الاصح انه لا باس بمسه وكروه لولا  
الاربعة من المصحف بالكم والدليل على الصحيح كما في النهاية ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط  
وفي اشعار بانه لا يكره لهم مس الكتب الشرعية بالكم وبعض الثياب كما في الذخيرة ولا يمس بمولا  
فريها اولوها كتب فيه سورة او آية تامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو كتب ما دون الآية لم  
يكروه منه الا بصره نضم الصاد والتشديد اي مع كنهه وفيه اشارة الى انه لا يكره النظر في القوان  
من الخائض او الجلب والى انه لا يكره من كتب فيه ذكر الله تعالى غير القوان كما قال عامة المشايخ  
الى انه يكره ان يعطى الصبي المحدث مصحفاً ولو حافيه اية لانه وان لم يكلف الا ان ولمه خطب  
كما في الوافي لبس الحر به وهذا قول بعض المشايخ لكن المختار ان لا باس بذلك لان كل المس اخف  
من اللبس على ان فيه حفظ الدين كما في النهاية وحل لكن لا يجب لانها كالجلب لم تغسل كما في  
المحيط وطعن من كانت زوجة لواط او مملوكة له حائضاً او فاسقة او مسافرة قطع دمه  
حنفية او كما كره جاوز دمه لانه مدة الحيض اي بعد انقضاء الكثرة كما في الصحيح او عنده كما  
في سورة في او وقته كما في سورة ليات او مستقبله كما في سورة الطلاق او قطعاً خفصاً



بالنفس كما سورة الاواقي في الكشاف او كثر النفس قبل الفصل حقيقة او كما بان بمضي الوقت الذي  
دون من قطع دمها الى حل وطبها قبل الفصل متجاوزا وطى من قطع لافل من اي جزء الى بعض  
او النفس فانه لم يجل قبل الفصل الا اذا مضى وقت هو اوج من اوج او وقت الصلوة  
ذلك الوقت الفصل اي غسلا واجبا عليها وهذا في مخصصة الوقت كما ذكرنا فاسلام  
للعهد كما في قوله والحرمة هي التي عند الي حنيفة والتدبير عند الي يوسف والغنى على  
الاول كما في المصنفات فانه حل وطبها سواء كانت مبتدئة مضي عليها ثلثة ايام او معتادة  
قطع دمها على العادة او فوقها او دونها بعد ثلثة ايام لكن في الصورة الاخيرة بكرة وطبها  
واعلم ان في هذه الصورة تأخير الاغتسال الى اخر الوقت المستحب وقال ابو جعفر باسحق  
التأخير كعادون العشرة وباجابة ينادون العادة كما في المحيط والنفس مصدر نفس المرأة  
بضم النون وفتحها اي ولدت في نفسا ومن نفسا من النفس الدم كما في المغرب والولد  
منفوس كما في الصحاح ومنه يجمع دم على فباس لبعض اي خروج دم حقيقي او حكمي من بعض اعضاء  
المتخيل من مدته ونفسا من ولدت ولم تدما وهذا قول الي حنيفة وبه اخذ كثر المشايخ وقال  
ابو يوسف انما لم يضر نفسا وبه اخذ بعض المشايخ كما في المحيط وذكر الزاهد انها صارت  
نفسا عندهما وفي البلجينة هذا عنده واما عندهما فطاهرة وفي المصنفات قال الدفاني ان  
عليها الفصل وبه اخذ يعقوب بالضم اي يتبع الولد اي ولد ارضا خارجة القبل سواء كان صحيحا  
او منقطعاً فلو خرج اقل لم يضر نفسا بخلاف ما اذا خرج اكثر وهذا عند الي حنيفة ومن  
الشيخين بعض الولد وعمر محمد الرأس ونصف الولد البدن او الرجلان او اكثر من النصف  
وعنه جميع البدن كما في المحيط ولو خرج من السرة لم يضر نفسا وان سال منها الدم ولا حد لانه  
كما في المحيط وغيره لكن في السرجينة ان اقله ما وجد ولو ساعة وعليه الغنى وفي المشايخ  
انه ساعة عند محمد ومن الكرماني ان الذي ذكره المشايخ ان اقله عند الي حنيفة خمسة عشر يوما  
يوما وعند الي يوسف واحد عشر فانما هو تقدير اقل ما صدق فيه النساء اذا كانت معتدة  
فاذا اقرت بانقضاء عذر ما صدق في خمسة وثلاثين يوما عنده فجعل نفاسها خمسة وعشرين  
واطبارا خمسة واربعين وجبها خمسة عشر واكثر الى اكثر النفاس ربيعون يوما وهو اي ابتداء  
النفاس يعتبر لام التوأمين بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهمزة ثلثة ايام لو لم يسم ولد اذا  
كان معتدا في بطن واحد اي يكون بينهما اقل من سنة اشهر كما في الزاهد وغيره لكن في  
المحيط لو ولدت اولاد بين كل ولد من اقل من سنة اشهر وبين الاول والثالث كثر جعل بعضهم  
في بطن واحد منهم ابو علي الدفاني من التوام الاول فترك الصلاة والصوم مثلا فلو كان بينهما  
اقل من اربعين فقد تم النفاس بالولد الاخير حتى ان مارت من الدم بعد الاخير قبل نصاب الطهر كان  
استحاضة ولو كان اكثر من الاربعين تم النفاس به ثم لا بد من الطهر فلو طهرت على عادتها او طهرت  
مستدرة عشرين يوما ثم رأت نصاب الدم قبل ولادة الاخير جعل بعضهم استحاضة لانه لا يتجدد النفاس  
والحيض للحامل وبعضهم جذا لان الحامل انما لا يحض لانسد الرحم وقد وجد ههنا ما يدل على

الانقطاع فعلى هذا يجمع الحيض والنفاس مع الحيض ولو تم طهره عند ولادة الاخير ثم رأت الدم جعل  
بعضهم نفاسا آت لان النفاس كالحيض فلا بأس بتكرره عند تحلل الطهر وبعضهم جذا لان النفاس  
طهر صحيح ولا يكون لبطن واحد اكثر من نفاس واحد كذا في شرح المبسوط وغيره الي حنيفة وان لا  
يكون بينهما ربيعون وان كان فلان نفاس كما في الحقايق وبه اكله عندهما وعليه الغنى كما في  
المصنفات خلافا لمحمد وزفر فانه عندهما من الاخير فضلي ونصوم حتى يمد الاخير وانقضت العدة  
من الولد الاخير اجماعا فلو طلقها زوجها او مات عنها فولدت الاول لانسقضي عدتها لم تدل الاخير  
وسقطت كرات السنين وانكسر اكثر وهو ما سقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية وغيره فمكت  
اللفظ فلما حاض الى قوله يرى بعض حلقه اي اعضائه كالشعر والظفر والاصبع ولو واحدة ولو  
يام في الحكم لافي نفس الامر فان الولد بعد ما مضى اربعة اشهر ينفع فيه الروح وبعد ثمانية  
في شهرين فتصير المرأة نفاسا ويحكم بكونها حامل من سنة اشهر وقال الدفاني منذ اربعة اشهر  
وهو الاصح لانه المنقضي كالسنة في الولد التام كما في الفقيه وتصير المرأة خلاف الحرة اصبها اموة  
فلو اوالها الفائم حذفت لان النكاح كسكن ثم عوضت التام ولد ان ادعاه المولى كما في شرح  
الطحاوي وتصح المعنى اي كل ما على من الطلاق والعنف وغيرهما بالولد اي بولادته بان قال  
ان ولدت فانت طالق او حرة ونقض العدة اي عدة الحامل كانت اوامة مطلقة او  
متوفى عنها زوجها به اي وجب هذه الافعال بسبب هذا السقط فتوفر قبل المشايخ فيه  
وما نقص من الدم غير اقل للحيض او دم ما نقص من الزمان غير اقل مدته او ما زاد على اكثر للحيض  
المبتدئة بفتح الدال هي المدة التي لم تبلغ قبل وهو اي حيض المبتدئة عشرة ايام عشرة  
ايام ولانها في كل شهر اذا استمر دمها كما قال الطرافان واما عنده فتولد الصلوة والصوم  
ثلثة ايام ولقضاءه والربان عشرة كما في النظر او زاد على نفاسها اي نفاس المبتدئة و  
هي البالغة التي لم تلد قبل وهو اي نفاس المبتدئة ربيعون يوما وليدة او زاد على العادة  
سواء كانت اقل او اكثر او ما بينهما فيهما اي في الحيض والنفاس وجاوز عطف على زاد الى  
جاوز ما زاد عليها اكثر اي اكثر للحيض والنفاس وفي الاكفاء اشارة الى انه لو بلغ الاقل  
او زاد عليه ولم يبلغ الاكثر او زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر او بلغه ولم يخجل او كان الكل  
حيضا او نفاسا كما في شرح الطحاوي وغيره وبعض منها لا يخلو عن تكرار كما لا يخفى واعلم ان  
المدة تصير عادة عند الطرفين بمرتين لانها مشتقة من العود وعنده بكرة وعليه الغنى كما هو  
المشهور اذا المدة اذا رأت مرة واحدة صارت عادة لهما بالاجماع فلو رأت مرتين او اكثر  
ثم استمر بها الدم ردت الى العادة المتكررة عندهما والى امارات عنده ولا تخفى له عارنان  
عند اكثر المشايخ وقبل ثبت كبر اعتادات خمسة ايام في شهر وستة في شهر كما في المنية ومارات  
من دم قبل او كثر عطف على الموصول حامل اي ذات حمل لفظا مذكروا في صفها الاناث وقد يقال  
حامل استحاضة خبر هذا الموصول ولما اول محذوف وهي لغة مصدرة تخيفت المرأة على الحمل  
الى آخرها الدم وشربة دم او خروج دم من موضع مخصوص غير حيض ونفاس وانواعها على ما ذكره

الدم



هناهم كما نبت ومهادم الالبسة والربضة كما امر الله بها من صلاة وصوما  
فرضا ونهيا وانما لا تكفوا الى ان لا تمنع الصلاة من المصطفى ودخول المسجد والطواف اذا  
امنت من الموت كما في الخبر انه لا بأس بالركن لان ما بعده مستغن عن ذكره ما به يعلم الصوم لانه لا يافى  
بالفصل ووطئها فلا تمنع التعبد وغيره من الدواعي وقد لم يحسن عليه مبتدأه بتوضيح الالى وقت  
صلاة فرض آخر غير كونه العبد والضمي فانه لا يجوز له ان يصلي الظهر بوضوئها على الصحيح كما في  
المحيط الا انه قد حدث حال من قدر ان لم يمض ذلك فمضاه في حاله الا في حال دوام حدثه متعينة  
او حكمية كما اذا ابتلى به عند الصلاة ودعا بالانقطاع او عند الوضوء ودعا بالانقطاع فلا اعتبار  
لما ابتلى به في غير هذين حتى انما اذا انقضت فدخل وقت العصر ودعا سائلا فانقطع ثم توضأ  
على الانقطاع فلم يمسك ركعتين من العصر غرت الشمس فانها تضي على صلاتها وفيه اشارة الى  
انه لو منع الدم من السبلان خرجت زمان يكون صاحب العذر ذكره في الصغرى وفي موضع منه  
انها لا يخرج ويغني ان يغيب الجرح ويبربطا فليس بالثبوت ولو ترك التعصيب فلا بأس به كما في  
المحيط لكن في الزايد انه يجب منع السبلان باطوا وحشوا وجلس في الصلاة او اجماع فلم يعلم ما  
القدرة عليه وصلى مع السبلان لم يخرج واذا فاته الحدث للعذر الذي ابتلى به فلو اعترض  
حدث او بتوضئه لا للوقت حتى اذا سال من اخره بدم فتوضأ ثم احتبس دمه وسال من المني  
الا ان انقض وضوءه بلا وجع الوقت وكذا لو كان به دما سبيل او جردى منها سائلا ومنه ما  
فتوضأ ثم سال غير السائل انقض وضوءه والجدي في وجع كما في المحيط واعلم ان ذكره ليعا صاحب  
العذر على ما ذكرنا من انه لا يشترط ثبوت دوام الحدث او ما حقيقا لا حكميا لان حكم البقاء  
اسهل من البقاء فيمنه ان لا يجد في وقت صلاة كامل ساعته خالية يتمكن من الوضوء والصلاة  
فيها فلو سال الدم وقت صلاة فتوضأ وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة والدم من اوله  
الى اخر الصلاة فانه اوى على الدم من اوله الى اخره فانه جاز لك الصلاة لو جاز ان الاستبراء وقت  
صلاة كامل بخلاف ما اذا دخل على الانقطاع فانه توضأ واعاد تلك الصلاة لعدم الاستبراء  
هذا ما قال للجمهور خلافا لابي القاسم الصفار فانه يشترط ان يجد من بين او اكثر دون الدوام كذا  
في المتن بهر كالمحيط وغيره من اصحابه بيان حدثه فمضاه على المشهور او جرحه مبتدأه وقت  
او عاف بالضم اي دم خارج من الانف او كونهما من دم جرح او انقضاء ربح او استطاف  
بطن او سلس بول او دمع عين فيها رمد كما في الزايد واختلف في الذي كان موضع القصد  
منه فمضاه في حكم المستحاضة او لا كما في القينة بتوضئه وان اعترضه الدم مثلا الوقت لم يضر  
فلو استحيضت فدخل وقت العصر والدم ينقطع فتوضأت وصليت العصر ثم سال الدم في هذا  
الوقت لم ينقض وضوءه ويغني ان ينظر الى الوقت ثم يتوضأ كما في المحيط ويصلي به الى  
ذلك الوضوء في اي في ذلك الوقت ما شاء فوضأ او اذ وقضاه وتعلل سنة وندبا وبهضه الى  
وضوء صاحب العذر وجع الوقت اي وقت الصلاة لطلوع الشمس اذا توضأ قبله وفي الكفا  
اشعار بان دمه ليس بنافض للوضوء فلم يكن يجب حكما فليس عليه غسل دم اصابه به لان

ليس كدم البدر كخاف ابن سلمة ووجب ابن مغفل الى انه غسل الثوب عند كل صفة كما  
في المصنفات لا ينقضه وقوله اي الوقت كالزوال اي زوال الشمس او انوضأ قبله وهذا عند  
خلاف لابي يوسف فان عنده كلاهما ناقض وفي المحيط ولو توضأ للظهر في وقتها ثم توضأ  
وضوءا او للعصر في وقت الظهر ثم دخل وقت العصر خفف المشايخ في انقضاء طهارته  
**فصل** يطهر النسي المعبود وجسمه يمكن له صفة الطهارة غير المانع من خروج النجس  
العين والماء واللبس وغيرهما فان طهرته اما باجابه مع جنبه طاهرا لمخاطبه كما  
روي عن محمد بن في التيمم في الماء او اذا جعله الدهن في الخبيث ثم صب فيه ماء  
مثله وحرك ثم ترك حتى يعلو فاخذ الدهن او ثقب اسفلهما حتى يخرج الماء هكذا فعل ثلثا فانه  
يطهر حشفة كما في الزايد او الدبس والعسل في قدر فصب فيه الماء وطبخ حتى يعود الى مقتضى  
الاول هكذا فعل ثلث مرات فيطهر كما في كنه المنة اولات الا انهم لم يذكره وامرهم الماء من  
قد وجدت تحت بعض الثقات من اهل الاقواء ان المنون كافيان لعشرة امساء لان في بعض  
الروايات قد اقره الماء وهذا كله عند الشيخين واما عنده فلا يطهر اذ غير نجس بالفتح مري  
اي ذي جرم سواء كان له لون او لا كما في الصغرى وغيره ببول غيبه اي ذاته بزوال الطهر لانه  
وان بقي انه اي ربح ولو كثر اليسق رواله بان يحتاج الى شئ اخر غير الماء كالصابون في سلبط  
شيخ الاسلام ان النجاسة انما كانت بالنسب والعين لا اللون وفي الخبر انه كل نجس  
يزول طهره وريحه طهره وفي الكلام اشعار بان زوال النجاسة ولو بالفضل مرة وهذا ظاهر الرواية  
وقيل يغسل بعد مرة وقيل مرتين وقيل ثلثا كما في الكافي فاذا غسل اليد او الثوب المصبوغ بجمع  
نجس بحيث يسيل منه ما يبض فغسله وغسل بعد مرة وقيل مرتين وقيل ثلثا كما في النهاية  
وعلى هذا الخلاف اذا دهن جلد نجس نجس بالماء الطاهر طرف الزوال وبكل ما يجمع الى سائلك  
وهذا شامل للماء المستعمل ايضا ولذا اعاد الماء المستعمل في الملبات وهذا عند محمد ورواية عن  
ابي حنيفة وعلمه الغنوي وقال ابو يوسف ان النجاسة الخلقة زالت به لكن نجاسة الماء  
باقية فيه وقيل اذا غسل النجاسة ببول او كل نجس فكذلك والاصح انه لا يطهر بالنجس كما في  
الزايد من قبل اي قاله منعصر بالعصر مثل الماء المقيد كالماء واخر به عمالا ينعصر بالعصر كالدون  
والدين وغيرهما فانه لا يزيل به النجاسة بالاجماع كما في الحقايق لكن في الزايد من غير ابي يوسف  
اذا ذهب ان الدم غير الثوب بالدين او الزيت جاز لكن لم يجر في البدن ويطهر النسي عالم لم  
اي غير نجس لاجرم له سواء كان له لون او لا كما في الصغرى يغسل بالماء وبكل ما يجمع من قبل  
وعصره اي قبله بمقدار قوة العاصر لو كان المعصور ثوبا او الا بمقدار قوته ولو بقي فيه ماء  
بعد العصر فغسله باليس كفي الصلاة المسعوبة فلو لم يبلغ لصيانة الثوب لم يجر  
كما في قاضي خال ثلثا من مصدر العسل والعصر جميعا وهذا ظاهر الرواية واما في غيره فيبقى  
العصر مرة والاول احوط وان في ارفق وعنه ابي يوسف يطهر بالغسل مرة بقاء  
عنه انه بالصب او الغسل والعصر مرة يطهر وقيل لا يشترط العصر على قوله الا اذا كانت

بالماء



النجاسة يابسة وغير محرمة ان العصر في المرة الثالثة يفي ويبلغ في ان الله يحكي لوعصر لاس  
منه الماء فانه لو لم يبلغ حتى سال منه الماء بالعصر فابعد الثوب والماء كلها نجس ولا يغسل  
في ثلث اجابات وعصر في كل مرة فقد ظهر الثوب وفي الاجابة الثالثة خلاف والماء نجس  
وكذا اذا غسل العضو فيها عند مجاء اما عند ابي يوسف فلا يظهر الا نجس الماء عليه واختلف  
المشايخ على قوله في اشراط النجس في فصل النجس كفا في المحيط واعلم انه يغير غسل  
الثوب النجس ثلاث مرات كما في النظم ان امكن العصر وهو غمر الخفيف والمكفي فان التواتر اقيم  
مقام العصر في اليد فطهارتها ان غسل ثلاث مرات متواليات كما في الذخيرة والاكمل في العضو  
يغسل ويترك من زمان القطر الى زمان عدم القطر ان بالغ فيه وذاك بالندوة ان البس كفا  
في المحيط وغيره فالاولى الى التخييف فيعيد القيد من جميعا يغسل ويترك ثم يغسل ويترك  
والاخر ثلثا وقبل لا يشترط التمسك بالثوب الا في المبالغة كما في الزاهد وذكروا في المحيط ان لم يصبر  
اجى الماء عليه حتى قال ابو حنيفة ان غسل في البدن ثلاث مرات متواليات فقد طهر  
وقال ابو الليث ان غسل ما نجس في خف غسل بطن الخف وذلك باليد ثم ملأ ثلثا فغسله  
وفي الكلام اشارة الى ان ثوب النجاسة وعدمه سواء كما قال ابو يوسف وعليه الفتوى كما  
في شرح مجمع البحرين واما عند محمد فلا يظهر ابداء مثل كوز ثوب نجاسة واجا او خيشة  
او حصير او جلد دبع بها كفا في المحيط والى ان لا يشترط زوال الريح كما في المنية او غسل الثوب  
في ثلثا ثلثا زوال الريح فقد طهر وقبل لا يظهر اذا غسل النطق واضر الغسل فمسيح كفا  
مبلولة ثلثا طهر وطهر الشيء غير المتين الى الصل كما هو المنية في غسله الى زوال غيبه وان  
بقي انه يشق زواله وانما ذكره مع انه علم مما قبل انه في مقام التفصيل او كفا يابسة اي غمره  
بيده وحكيه حتى تغتسل وقيل بقاء الى انه لو احتفظ ببول على راسه الذكر او بمدى لم يظهر به كما  
قال عامة المشايخ وقال الفقيه ابو جعفر ان شاكنا لم يغيره لانه صار متعا للمني والى ان منى  
المراة يظهر به كما في الزاهد والى ان غمر المنى لا يظهر به وهو الصحيح كما في الغيبة لكن اطلق الزاهد  
ان الثوب يظهر به الدم الخفيف بالفرك وقال ابو يوسف انه يظهر به العذرة الغليظة فب  
على المنى كما في النوازل والمضارع يدل على ان نجاسة المصائب لا تعود بالانكسار وهو  
المختار كما في الخلاصة لكن في المحيط انه يعود في ظاهر الرواية على ما قال القذوري وهو الصحيح  
كما في فاضل خان وقال في شرح الجامع انها لا تعود عند مجاءه الى خيشة روايتان الاظهر انها  
تعود ويصح ان يؤخذ بالاول لانه ايسر المنى من المنى كل حيوان فينبغي ان يظهر به والظاهر  
متناول الثوب والعضو كما قال الكرخي وغيره الى خيشة ان العضو لا يظهر الا بالغسل كما في المحيط  
وللطابق الاعلى والاسفل وهو الصحيح كما في الزاهد ويظهر الخف وكفه كالقوة وغير نجس  
ذي يوم كعذره جف اي ببس ولو غير شمس بالغسل او باليد كذا لارض عند الشيخين وهو  
الصحيح وقال محمد الغسل لا غير وروى جوعه كفا في المحيط ويصح ان يذكر ذوات النجاسة كفا في  
مخضع القذوري ولعل التمسك لا يعتمد على السابق وغيره اي غير ذي يوم جف بان لا يكون

له يوم رطبا كان او يابسا كما في البول او يكون لكن رطبا بالغسل اي بصب الماء والتمسك به  
القطران ثلثا فان الدماء للعهد وقبل يغسل ثلثا بدفعة والاول هو المني رقا وغسل الخف  
للناس في الذي صرعه موشى بالغسل حتى صار لعمركه لا يجوز الصلوة فيه كفا في المحيط لقطاي  
انه ولا يجوز الغسل الى ذلك وفي الزاهد ان اصاب ببول او خمر فمسي على الثوب  
ولزم به وجف قميصه بالارض طهر عند ابي حنيفة وعنه ابي يوسف واذ اصاب بالزباد الغسل  
مبا لغسله وعليه الفتوى للبلوى ويظهر السيف غير نجس كالعذرة والبول والدم رطب و  
يابس وكفه مما لم يكن خشنا كالسكين والمرأة والزجاج ولبنة الخضراء والخشب الطافي  
بالمسح بالزباد او الحرق الطاهرة كما يظهر بالغسل كذا ذكره الكرخي لكن في التمرناشي ان في طهارته  
بالمسح روايتين وفي الاصل انه لا يظهر عنه كذا البول الا بالغسل وكذا في العذرة الرطبة عند  
محمد وان نشرب ماء نجس فيه موه بما وطأه ثلثا عند ابي يوسف وقيل اكر اشعار بان يظهر  
بالنار فلو جعل الطين النجس قد افطخ طهر كفا في الخلاصة ويظهر البساط بالكسرة اي بايسط  
للمسح وما في حكمه كاللبنة والثوب الكبير وكفه كفا في اي جرد ثوب الماء عليه اي على ذلك البساط  
ليدرك في الخلاصة والمرأنة وغيرهما وتجهل ان يرد الدليل مع بولها كفا في المحيط والكافي و  
هكذا في بعض النسخ وغيره عن الامامة ملينا واستار الى ان التخييف لبس بشرط فلو جوى الماء  
على حصير فم يردى منها طهر بلا جفاف كما في المنية والى ان ذلك لا يشترط وهذا اذا كان النجاسة  
رطبة والا فبشرط التخصيص ليس بلا ضرورة للاعتماد على السابق فيغسل الحصير الذي في  
البردى ثلثا ويوضع عليه شيء تغسل حتى يخرج الماء منه وقبل كحفي في كل مرة وقبل عند ابي يوسف  
ولو جعل الحصير الغصن يغسل بلا خلاف كفا في المحيط وذكر في العذرة لو اصابته النجاسة البنية  
ولا يمكن عصره يغسل ثلثا ويجفف كل مرة ويظهر الارض الى الثوب وما في حكمه كالحصى والحصى  
والاج واللين وكذا ما هي موضوعة فيها بخلاف ما عليها فانها لا يظهر الا بالغسل وما الفصل  
من غير ما بها اي الارض من النباتات سواء كان في بناء او لا كالحصى باضم سرة السطح الغصن  
والخشب وان كان في الاصل بيت يعمل منها كفا في النهاية والكلاء ما به عاده الدواب رطبا  
كان او يابسا ذكره في الثوب وظاهره انه لا يقع على الشجر اذ كل دابة لا ياكل كل شجرة فاما ثلثا  
للشجر وغيره بالبس الشمس غير الاحسن بالجفاف اي ذباب الندوة فانه المنسوط دون البس  
كما دل عليه عبارات الفقهاء وذات لانه اي الريح كما هو التخصيص كما سابق فلو صب  
على الارض من الماء مقدار ما يغسل به ثوب نجس ثلاث مرات فقد طهر كما روى محمد وكذا لو  
صب عليها الماء ثم يدلك وينشف ذلك بصف او خذ في المضارع دلالة على ان نجاسة  
الارض لا تعود بالانكسار وهو الاصح كما في الكرخي والزاهد لكن في الخلاصة المختار انها تعود للصلاة  
ظرف يظهر لا يظهر للشمس في الاصح كما في الزاهد وهو ظاهر الرواية كفا في النخبة وقد ذكرنا رتبة  
ابن كاس واعلم ان ما يظهر به نجس عشره ذكرها صريحا الا الاوافق فانه في اشارة و  
يصح في طهارة الرماد والا فتغيره كخصارت خلافا فانه سنده في الاشارة ويعني غطف



على ظهره وهذا شروع في تحريك النخس الخفيف الثابت بطنى والغشاء الثابت بطني وكان الاولى  
تقديم على بيان الطهارة ما دون رجع النوب كما قال الطهارة واختلاف المشايخ فيه انه رجع طرف  
النوب كالنوب والكم او رجع الى النوب كالنوب او رجع جميع النوب المصاحب كما في المحيط و  
رجع جميع النوب والبدن والاصح هو الاول كما في الزاهدى وعليه فتوى اكثر المشايخ كما في الكرواني  
وعنه الشيخين ان بعضي شبر في شبر وعنه ابى يوسف ذراع في ذراع وعنه محمد قدر القدمين كما  
في الزاهدى ولا يبعد ان يقال ان النوب لم يمتثل فانه قد عفي ما دون رجع العضو والخف  
وغيرها على اشبه اليه في الخاصة وعنه محمد بن الحسن بالفتح بيان ما تحت صفة نخس ولا يظهر  
اثره في الماء فان منه ما لا يعفى فيه قطرة كما في النجاسات الا انه محتمل في الماء في ما لا يمتثل فيه من  
لم يمتثل فيه ما قد ورد ما قبل ان غلبت كافي المنية وبول لا يمتثل فيه عند الشيخين واما عند محمد بن طاهر  
والفتوى على الاول كما في المضمرات لكن في المصاحح ان بول ما اكل غليظا عنده خفيف عند ابى يوسف طاهر  
عنه محمد والفتوى في الماء على الاول وفي النوب على النوب على الثاني وفي الكدر على الثاني وهو  
طاهر اي غليظا بالضم كما في الصحيح والكسر كما في المحققين والفتح والهمزة دون الواو كما في المنزب  
والطاهر طاهر لا يمتثل فيه طاهر عند محمد بن الحسن عند الزاهدى والهمزة وغيره عند الشيخين واما عند محمد بن طاهر  
الكاظمي لكن في المحيط انه طاهر عند محمد بن الحسن عند الزاهدى وهو اصح كما في النهاية واما طاهر يمتثل فيه طاهر  
طاهر عند محمد بن الحسن عند الزاهدى اي في الامانة راجحة كونه كالباطل والاول فانه نخس عند ابى يوسف كما في  
الجلابي لكن في شرح النظم الطحاوي في الدجاج والباطل وكذا ذلك الطهور الكبار المنية طاهرة  
خفيفة نخس بالانفاق فانه اي في الدجاج غليظا باضاف كسائه ما خرج من الخرجين اي كالباطل  
من النجاسة الاربعه الخارج من القبل والدم فانه غليظا كالمني والمذي والودي واما اكل ما لم  
يؤكل وبوله من غير الطهارة كالفارة والدة والضفدع البرى وودود القرو وغيره وفي المحيط بول الفارة خفيف  
وقيل طاهر وبول الدة على القولين كما في فاضل خان وقيل بول الضفدع البرى خفيف وبول  
البرغوث لم يمنع الصلاة كما في القينة وفي الفارة لا يغيب الدمين والمنطقة المطهرة ما لم يتغير طعمها  
وقيل ابو البيث بن اخاذ كما في المحيط والروت والنتى وبع الابل والغنم غليظة عنده خفيفة عند  
وفي الخزانة ان محمد بن ارجح عما قال في الاصل واسقط نجاسة السرقتين اصلها لكن في النظم لا  
ناخذ به واعلم ان حرارة كل شئ كسوله كما في الاخبار وجرة البعير كقشره كما في النجس والدم لم  
سائل وفيه خارج من جميع ابدان الحيوانات فان ذلك غليظا قدم سمسك ليس بنجس كدم البق  
والغمل والبرغوث والذباب كما في فاضل خان وللمر فانه غليظا اجماعا واما ما سواه من الاشياء المحرمة  
فغليظة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولها كما يأتي في الاشارة ان شاء الله تعالى فالاولى تركه  
فلا اعرف النجس الغليظ اشبه الى حكمه فقال تبعي منه اي الغليظ قدر الدم المعبر في هذا المقام و  
اضافة كافي فضته وفيه اشعار بان جميع النجاسة المتفرقة تجعل الخفيفة غليظة اذا كانت نصفا  
او اقل من الغليظة كما في المنية والمغبر وقت الاصابة على المختار فلو زاد على دم نجس بعد الاصابة  
لم ينجس كما في النظم وبه يفتى ويضم تحت القدمين وكذا ما على البدن مع النوب على الاحوط و

كسرة قينة

لا ينجس

ولا ينجس ما على البدن مع ما على المكان كما في القينة ولا ما تحت اليدين ولا الركبتين ولا ما احت  
جانب نوب من اقل من الدرهم مع ما تحت الى جانب او فصار اكثر منه بخلاف ما اذا كان ذا  
طاقتين كما في شرح الطحاوي فلو اصاب قدر ما يبرى من النجاسة انما باعامة ومقتضا وسرا  
مثلا منع الصلاة اذا جمع وصار اكثر من قدر الدرهم واما فسر محمد بن قدر الدرهم في النوادر بما  
يكون قدر عرض الكف وفي كتاب الصلاة بالمتن قال فوفى القينة ابو جعفر بان المراد بالعرض  
تقديره بالاجم له وبالمشغال بالاجم واما خاتمة المشايخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره  
بتعريف المصنف وقال وهو اي الدرهم ههنا غير الدرهم في الركاة فان المراد منه متقال في النجس  
الكثيف اي بالاجم وقد عرض مقعد الكف كما قبله المصنف لكن اطلق في المحيط وخففة  
وغيرها من عامة الكتب في النجس الرقيق اي بالاجم له لكن في البيع الفاسد من النهاية صلى  
ومعه شعر للزبير وهو زائد على قدر الدرهم وزنا عند بعضهم وبسطا عند اخرين لم يكر  
عند ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد بن وهب فتاوى الديلمي قال الامام خواهر زاده طاهر منع  
الصلاة وان قلت بخلاف سابقه النجاسة هذا وفي الكرواني الدرهم المقدس به اكبر ما يكون  
من النقد الموجود في ابدى الناس في كل زمان لان هذا اوسع وايسر فيختلف دراهم النجاسة  
باختلاف اعتبار اهل الزمان وبول استخرج بالي الممثلة او الممجة كما في الصحيح اي شئ شئ  
منل رؤس الابر بالكرس وفتح الباء جمع ابرة ليس بشئ كجسلة الامة ان وقع في الماء  
نخس على الاصح وهذا اذا لم يبر على النوب والاوجب غسله اذا صار بالجمع اكثر من قدر الدرهم  
كذا في الكرواني وفيه اشارة الى ان النجاسة اذا كانت بحيث ترى تجمع وان قلت كما  
وفي الترمذي ان استبان اثره على النوب بان يدركه العين او على الماء بان يتفرق او  
يتحرك فلا عبرة به وعنه الشيخين انه معتبر ورؤس الابر تمتثل للنفيل كما في الطهارة ولذا قال  
المتن في غير القينة الى جعفر ان غير الرأس كالرأس في انه ليس بشئ كما في النهاية وذكرني  
الخاصة انه ليس بشئ في الخف ان كان باسبا وما قبل ورد على نخس بالفتح ويجوز  
الكسر مثل نخس غليظا حكما وانما الواصا ببول لا يظهر الا بالنفيل ثلثا كما قال الامام الكشي  
وفي رد لما قال الشافعي ان الماء طاهر خفته واشارة الى ان المياه متحدة كما قال الامام  
ابو يوسف رحمه الله بخلافه كما قال محمد بن فقي الهرة الاولى بظهر ثلاث وفي الثانية بنين  
وفي الثالثة برة وقيل بالاولى بنين وفي الثانية برة وفي الثالثة بصر والاول اصح في المحيط  
والزاهدى ككسره اي نخس ورد على ماء قليل فانه نخس اتفاقا فيكون كالدليل على  
السابق وراد الفهر ككسر القاف وضربها الى نخس ولو عذرة طاهر عند الطرفين خلافا  
لابى يوسف رحمه الله وعلى هذا الخلاف موضع الدم من راس الشاة اذا جف والتور اذا  
رشد بما نخس او مسح بخرفه نخسة رطبة كما في الجلابي وعليه الدمين النجس اذا اخذ منه  
الصابون كما اذا مات في الملاحة وصار على كافي المحيط وفي حكمه الحشرير والفتوى على  
الطهارة كما في الخاصة وبه يفتى ان يكون المسك على هذا الخلاف في فاضل خان انه

وبل



طاهر او كان

حلال فانه نجس وصار كرماء القدر ويصلي على طهارة ثوب طاهر لا يخلو عن رمل الى كيفية الصلاة  
 على القبا و نحوه و هي ان يصلي على طهارة قبا على قفاه ساجدا على ذم كافي في الخلاصة و  
 غير باطنه نجسة ولو طهارة اكثر من قدر الدرهم وهذا عند محمد وقال ابو يوسف ربه لا يصلي  
 عليه قبل جوابه في مخطط غير مضرب وجواب ابو يوسف ربه في مضرب وقال الخليلي ان الضم  
 بالمناطة غير معتبر عنده فيكون مضمين ومعتبر عند ابو يوسف ربه فيكون ثوب كافي في المحيط  
 وعلى هذا الخلاف ما يمكن شقها كالخشب والاجا اذا كان فوقه طاهر طاهر او اسفلها  
 نجس طاهر الصافي بالارض فان الصلاة جازية في قولهم كافي في الجلال وغيره بلا ذكر الكراهية  
 وينبغي ان يكره الصلاة لكرامتها على سطح الاصطبل وغيره كافي في الجلال ويصلي على طرف  
 بساط طاهر طرفه او منه لتأكيد الالف المذكرة المعتادة غير الاولى بحسب كراهية صاحب  
 طرف الا ان اولها وانما الطرف على موضع اشاره الى ان هذا حكم البساط الصغير فصيل على  
 طرف الكبر الطرقي الاولى كما قال بعض المشايخ وبداخذ الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم ان كان  
 البساط كبير يجوز والافدا كما في المحيط والفوق بينهما ان طرفا منه ان كرك برزق القام يابه  
 مقدار اربعة اصبغ والافدا كافي في الترتيب وفي ذكر البساط اشعار بانه لا يصلي على طرف  
 ثوب كرك كركته وفي رواية يصلي كافي في الزاهد في ذكر الجلال انه ان كان حصل جاز  
 ذلك اذا لم يكن في موضع قيامه او سجوده ويصلي على الاصح في ثوب بابس ظهر فيه نجس  
 ارضا كان او ترابا او غيره ندوة بضمين وتشد بد الو او اى رطوبة بان لف نجس فيه  
 او وضع عليه نجس لا يقطر منه اى الثوب شئ من الماء ان عصر الثوب وعمره اربعين يوم  
 لو ان حمارا يقول في الماء فيصب من الرسل ثوبا بالبطر وهو ما حتى يتبين انه بول قال  
 الفقيه به نأخذ لكن عن محمد بن الفضل لو ان في ساق رجليه سرفق ومشي على الماء فاقصا  
 ثوبا نجسه سوا كان الماء جاريا او ركدا وانما في ثوب في الثوب لانه اذا وضع الرجل يده  
 على اللبد او الارض نجسة الرطبة فظهر فيها الندوة نجس الرجل بخلاف ما اذا كان الرجل  
 رطبة واللد او الارض يابسة وهو لم يقف عليه فانها لم نجس الرجل في المحيط وفي الكلام  
 اشعار بان الريح لو هبت على ثوب نجس فاصاب ثوبا بمبلو لا لم نجس على ما قاله العامة  
 كما لو نسا المستنج بالماء بلا مسح المندبل كافي في الخلاصة او ثوب وضع حال كونه رطبا على  
 طين فخر جدا او غيره بطين فيه سرفق شامل لكل القلي كل بهيم وهو كبر السبب لا بالفتح لانه  
 ليس في الكلام فعيل كما قال الجوهري وقبل بالفتح وقال له السرحين نجس كائنا بين  
 القاف والجميم كما قال ابن حجر وبسبب ذلك الطين فانه طهارة كنه فلو شغل النجس  
 النجس في الطين فان كان يرى مكانه فهو نجس ولو يس حكم بطهارة فلو صاب الماء  
 فعل الروابن كافي في المحيط وقية اشاره الى ان الطين لا نجس نجاسة الماء والثراب  
 او غيره وقبل النجس للماء وقبل للثراب وقبل للطين وغيره فانه طاهر ولو نجس كافي  
 في الخزانة فعلى هذا يكون طين الشارع ومواطي الكلاب طاهرا الا اذا راي عين النجاسة

وهو الصحيح كما في المسنة او ثوب نسي محل النجاسة اى نجاسة فعل طرف منه فانه طاهر على المختار  
 كافي في الخلاصة وفي الاكتفاء اشاره الى ان النجس ليس بشئ طاهر في خزانة المغنين وغيره لكن  
 قال السجاني انه شرط فلو طهر بعد الصلاة انها في طرف او بعيد خطه فطهر بالاوراق  
 عليها خم بضمين والكون جمع حارندوس اى نوطى ذلك لم يبق فيها سبيل تلك الخطه  
 فخطا بغيره ففعل بعضها بلا حرقه صارت نجاسة مستوكا فيها او هو بغيره بالام وقية  
 ايماء الى انه لو صدق او قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال ابو جعفر لا يطهر الا بغير الكل وقال  
 ابو جعفر انها طاهرة للبلى ومثلها الى البسبب الى فظا وعنه الحكم التمدى عن صاحبنا انه لا يطهر  
 الا اذا كان في مستنقع باخذه العين ويحيط به العلم كافي في المضطرب الاستحسان منه اخره سنة و  
 هو صحيح موضع النجس اى ما خرج من البطن وهو في الاصل اعم منه وخبر عن كافي في الثوب من كل  
 حدث اى ناقص للوضوء خارج من السبلين ملوث اما بقية المفاهيم وقية اشعار بانه ليس  
 على المستحاضة استسبا لكل صلاة بل اول وغايها كافي في النوارى غير النوم والرج ونحوهما كما  
 هو غير الخارج المذكور كالاغما والسكر والفصد والخارج من فرج السبلين وانما استثنى ذلك هو  
 غير محتاج اليه لمبالغة المنع عنه ذلك فان الاستنجاء منه بدعي يخرج من المذرة والثراب الخشب  
 والرماد والغفل والحرق واللد وغيره طاهرة كافي في الكرماني لكن في النظم ينبغي ان يستنجى  
 بنكتة امدار فان لم يجد فيها النجاس وان لم يجد فيكف من الثراب ولا يستنجى بما سوى الثلثة لانه  
 يورث الفقه كما قال صلعم حتى ينقسه اى يطهر نحو حجر موضع النجس فيقوم فيسبب اعدوا هو اقرب  
 وقية اشاره الى ان عدد الثلث ليس لازما والمقصود هو التنقية فلو حصل بالواحد كفاه  
 ولو لم يحصل بالثلاثة زاد الى ان النجاسة بعد الاستئصال بالعود الا ان الاصح العود والى انه  
 بفعل على وجه يحصل المقصود وليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقبل كيفية في المقعد  
 في الصيف للرجل اذ بارح الاول والثاني والثالث واقتال الثاني والثالث بالثلاث وبالعكس وهذا فعلت  
 المرأة في الزمان كافي في المحيط ولكيفيات اخ في النظم والظلمية وغيرهما وفي الذكر ان باخذه  
 بشماله وبكره على حجر او صدارا ومدر كافي في الزاهد سنة مؤكدة كافي في النهاية لا يستنجى وبكره  
 بعظم اى بنحو عظم وروى اى سرفق فانه هو عند الفقهاء واما لغة فهو لكل ذي حافة كالقوس  
 والطار فلما يستنجى بالعدو وحجر استنجى غيره الا اذا كان له اذ في خوف وخوف وخوف وشئ له قيمة او  
 حرمه كالخطه والشعر والحزيرة والكافد ولو بفضاء كافي في المضطرب وغيره وذكر في المذهب كافي في  
 لا يستنجى بما كلف عليه علم مختم كالنجس واحترز بالخرم عن غير كالحكيات مثل المنطق ويمكن  
 للشرف الا اذا اتعد فامسك باليمين ولم يكره كافي في الزاهد في قوله شئ سقط الاستحسان  
 كافي في المحيط ثم غسل بماء حتى اطمان العكس او ثلثا او سبعا او تسعا او عشرة او ثلثا  
 في الاصل وجب في المقعد كافي في الكرماني وفي ثم اشاره الى انه يستبرئ وهو واجب و  
 كيفية ان يضر الرجل على الارض مع التنجيح ولف الرجل اليمنى على اليسرى والنزول في الصلوة  
 الى المبطو او بنام على شفة الابس او يمشى اربعائة خطوة او ثلثا او اربعين او عشرة



على الخلاف والصحيح انه اطلاق قبله استخى كما في المفردات والاطلاق مشعر بحراز غسل القوم عند  
النه كمال مشايخ بخاري خلافا للعلماء في كتاب الطهارة ادب لانه حكم كاصح به رضى عنهم  
فقدرة ونكره اخى كما في الكرماني وقبل سنة كما في الكرماني وغيره وفيه ان السنة لا يتحقق بحد  
مواظبة صلتكم واصحابه روى فكيف يكون سنة وفي الكلام إشارة الى ان الغسل بالمال او لا  
ليس سنة وفي الحديث انه كالمسح سنة بل هو افضل ان امكن بل كشف العورة وفيه قاضي خال  
من كشفها صار فاسقا كما قالوا وفيه اشعار بان لا يصير فاسقا عند بعضهم كما روى جاور  
الحديث الصحيح الى خارج البول والغناط حال كونه ان من قدر درهم فواجب وفرض غسل كما  
قال محمد روى وفي رواية عن ابي يوسف روى واما عندهما فيخوز ان ينفي بالاجار كما في الحديث وفيه  
اشعار بان واجب وفيه إشارة الى ان نجاسة غير المخرج ولو زادت على الدرهم فاستخى بالحج  
والقاه جاز وهو الاصح والى ان المجاوز لو كان اقل من قدر الدرهم او مع المخرج اكثر لم يجب كما قال  
وهو مذهب محمد الى الوجوب كما في الحديث لكن قال الزاهدي واجب في الدرهم وسنة فيما دونه  
وسحب فيما اذا لم يتجاوز الاصيل وادب في البصر كما في الزاهدي وفيه اشكال وهو ان الاشياء  
والادب بمعنى عرفان غسل الى الحديث الذي على الدرهم من الغسل عنده وبالعكس عندهما والفنوى  
على الاول كما في الترمذي والاطلاق مشعر بحراز الاستنجاء في جياض على طريق السكين وفيه  
الحديث المعتبر انه لا يستنجى فيها لانه يثني للشرب لكن يتوضأ ويغسل فيها بطلون الاصابع  
من يده اليسرى كما في فلا يغسل نظيره ولا يبرئها لانه يورث الباسور كما في الظهير وفيه  
إشارة الى انها لا تدخل الاصابع الفرج احراز اعني الكاح باليد وغيره محمد روى انها تدخلها قول  
محمد بن مخنف انها تدخلها وهذا ليس بشئ كما في شرح الطحاوي وذكر في الكرماني انها تستنجى  
بوسطها وقبل برؤسها فانه لا يمكن التطهير في الجفص والحجامة الا بها والى ان يجوز ان يغسل  
بالاصابع جملة لكن في النظم وغيره ان الرجل يصعد الوسطى قليلا ويغسل موضع ثم ينفضه  
ثم ينفضه ثم سبابة ويغسل حتى يطمئن وهو الاصح وقبل حتى يجش والماء تصعد بصره  
ووسطها او لا ثم يغسل كما فعل وقبل يكفيها ان يغسل ما وقع منه فخرجها على راحتها كما في  
الزاهدي وبما في الشناك انه وهذا اذا كان الماء باردا والابستنجى فيه كما في الصيف لكن  
نوابه دون ثواب استنجى بالبارد كما في المضمات بعد غسل اليدين حال كون الغاسل رجلا  
محرمة بمبالغة الى يدي كل الارض حتى يطهر ما دخل فيه من النجاسة الا اذا صام فانه  
له في رواية ولله ان يرضى عن النفس والقيام بالسنن بخفة كما في الحديث وغيره ثم يغسل اليد  
الى اليدين وانشاء ثم الى انه يستنجى وهو ان يمسح موضع الاستنجاء بعد الوضوء من الغسل ثم  
طاهرة وقبل ان يدفع الزاوية الكريمة عن راحته كما في مقدمة الفقيه وظاهر الكلام دال  
على ان غسل اليد قبل الاستنجاء وجب كما في النظم ويحتمل ان يكون سنة قبل اوجده  
على الخلاف والاصح ان يغسل مرتين والاكتفاء منبه الى انه لا يستنجى التسمية وقبل ان يمسح  
قبله وقبل بعده والاصح ان يسمى مرتين كما في قاضي خال وكره استقبال القبلة بالفرج

في البيان والصحارى كما كره استقبال القبر وكذا استد بانه في الخلا بالمد الى موضع البول  
والنفوس وفي رواية لا يكره ان وجبه إشارة الى انه يجلس على وجه يكون يده نحو القبلة وفيه  
صلاة المسعودي وصف اليد اليسرى وقال هذا عند ابي حنيفة روى والى انه لا يدعوى في الخلا  
ولا يفرق الزمان خلافا لابي الفضل الكرماني والى ان الافضل ان لا يدخل فيه وفيه من تصحيف  
الاذا اضطر ومنه جواز ان لا ياتم بلا اضطرار كما في المنية واعلم ان من منه محضات الكلام رعاية  
ما يلقن بالاختتام وقد راعى المصنف في كل كتاب كما ترى ههنا في ايراد اللفظ الاستدبار لما في  
من الدير وهو اوجه الشئ واسد اعلم كتاب **الصلوة** اوردها بعد الطهارة لرعاية  
الشريعة وهي اسم لمصدر غير مستعمل وهو الصلوة في الاصل من الصلوا وهو العظم الذي عليه  
الابنات او الدعاء فعلى الاول في الاسماء المنقولة الزائدة المعنى وعلى الثاني في المعنى المنقولة  
المعنى بالكلية كما في الكرماني وغيره الا انه ينبغي ان يكون من المنقولة بلا خلاف على ما في الاصول  
انه ما غلب في غير الموضوع له لعلاقة وقت الحج اي وقت صلاة الصبح فالجواز من غسل  
فانه من الصبح ثم يسمى بالوقت كما قال المطرزي وفيه ضم السقط اول اليوم ثم الفجر ثم الصباح  
ثم الغداة ثم الكتوة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الاجرة ثم الظهيرة ثم الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الليل  
ثم العشاء الاولى ثم العشاء الاخرة عند مغيب الشفق واما ابتداء الوقت لكونه سبعا عند  
اكثر المشايخ وقبل هو الخطاب والتحقيق ان الوجوب كل ما مور به سبعا حقيقيا وظاهريا و  
كذا الوجوب ادائه ووجوده فلما اول ايجاب القدم والوقت ولنا في خلق الطلب بالفعل  
واللفظ الدال عليه ولنا في خلق الله واستطاعة العبد اي قدرته المؤثرة المستجبة  
لجميع شرائط التائيد والفرق بين الاولين ان الاول لزوم ان يقع الفعل في زمان ما بعد وجود  
السبب والثاني لزومه في زمان خاص هذا تلوح الى تنقيح ما في الاصول من ابتداء اول الصبح  
عند بعض المشايخ وانتشاره عند غيره كما في الحديث وهذا وسع اليه مال كثر العلماء الا ان الاول  
احوط كما في الحاشية والصبح بياض يخفى الله في الوقت المخصوص ابتداء وليس من تائيد الشمس  
ولا من جنس نور كما في التفسير الكبير في قوله في الثاني الا صبح واليه اشير في شرح الشاويك  
المعترض الى المنسحق في الاقنعة وبسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لانه اصدق في ظهوره  
من المستطيل المحرر عنه وهو المسمى بالصبح الاول لانه اول نور يظهر ويثبت التبرهان لدقته  
واستطالته ولان الضوء في اعلاه دون اسفله وبالصبح الكاذب لانه يعقب ظلمة كما في زيادة  
الادراك لكن نوقش في النخبة ان الاول لا ينبغي بل يكفي لغلبة الضوء الشدة الى الطلوع الى  
المنتهى الى وقت طلوع شئ من نجوم الشمس وفي النظم الى ان يرى الراعي موضع نبل وفيه  
اخره خلاف كما في اوله فمن قال بعدم الخلاف فمن عدم التنقيح وغايته لانه دخل تحت المغيا  
كغاية البوابة وكلامه مشير الى ان كل جزء سبب على طريق الانتقال الا اذا انفصل به الاداء  
انقضى الوقت فانه ينقضي السبب عليه او على الكل والى ان السبب ليس بالاول فقط فيكون  
في اخر الوقت قضاء كما قبل ولا يلزم الا في فقط في الاول فصل منسقط للفرض كما قبل و



السبب هو ان المقارن للمشرق عند الكثر من وتمام الكشف في الاصل ووقت الظهور من الزوال  
عقبا بعد انقضاء اليوم الوفي وبعد ذلك نجيبا بحدوث الظل او بزيادة في بعض البلاد او  
بميل الظل عن خط نصف النهار في كل ما استخرج وحكما المسلمين طرف فيه اشهر ما ذكره المصنف  
من الزاوية الهندية الا انها لا تخلو عن عسر حيث الالة والعمل به يد ابد اليسر وينسخ النسخ  
فاحصنا الى قال الفقهاء ان ينصب على سطح مستو مقباس فقبل القاعدة على قوائم ثم  
يطبق الظل فاذا انما فضل الشمس لا تبلغ المنتصف واذا وقف فقد بلغت فجعل علامة على رأس  
الظل المسمى بقدر الزوال وفيه والظل الاصل وهذا الوقت بالزوال ووقته واذا اخذت الزيادة  
فقد دخل الظل واذا ازداد الى ان يبلغ من العلامة من المقاس او من قدر دخل العصر والية اشار  
بقوله الى بلوغ ظل كل شئ الى وصوله والظل ما يحصل من الهواء المعنى بالذات كالشمس او بالغمر  
كالقمر وعلى قياس الصحيح ينبغي ان يكون بياضا خاصا بخلافه تعالى ابتداء وانما هذا من المقاس  
لشمس مثل القامة وهي سبعة اقدام او ستة ونصف بقدومه وبالاول قال العامة وانما البقاء  
الى الطبع بان يعتبر الاول من سمت الساق والثاني من طرف الابهام كما في الزاهد من مثله الى  
منه من ذلك الشئ سوى في الزوال ان لم يكن الشمس مسامنة للرأس في الجهة بان مالت  
الى الجنوب او الشمال فيكون في هذا الوقت كبناء ظل في جانب الشمال والجنوب واما اذا كانت  
مسامنة فلا ظل لها كما في مكة والمدينة في اطول ايام السنة وانما اطلق لانه بعد بيان  
الظلم في بلاد ما وراء النهر وخراسان وكرمان والقي كالشئ وهو ما نسخ الشمس من الظل و  
ذلك بالعنى وضافته الى الزوال لادنى ملازمة فان المراد ظل الاشياء في هذا الوقت وفيه  
مجازان وفي رواية عنه وعند من يماثله سوى القى وفيه اشارة الى ان الاول في ظاهر الرواية و  
عنه انه اذا بلغ مثله خرج الظلم بلا دخول العصر لان يصير مثله وعنه اذا صار اقل من قمتين  
خرج الظلم بلا دخوله وهو الاصح كما قال ابو الحسن كذا في المحيط الا انه رواية شاذة لا يعمل بها كما في  
الحلالي وفي تقدم مثله اشعار الى انها المعنى بها لكن في الحران ان الوقت المذكور في الظلم  
ان يدخل في حد الاختلاف ووقت العصر منه الى بلوغ الظل مثله او مثله سوى القى في  
الواقع في احوال الظلم جارية في اول العصر كما في الزاهد وذكر في المحيط ان اول العصر  
اذا صار الظل قامة مع زيادة وعمر الى يوسف رة انه لم يعتبر الزيادة وفي النهاية الاحكام ان  
لا يصلي العصر حتى يصير ظل كل شئ مثله سوى القى الى وقت الغروب اي وقت غيبة جرم  
الشمس كله اذا ظهر الغروب والاقالى وقت اقبال الظلم من المشرق كما في النخبة وبؤيده للحد  
الصحيح الا اقبل الليل من هنا فقد افطر الصيام وما في الخلاصة انه لا يفطر على رأس منار  
الاسكندرية وقد رأى الشمس ويفطر بالاسكندرية وقد غابت عنه وفي الكلام انما الى ان  
ما قبل الغروب من وقت اقبال الشمس من وقت العصر خلا للشمس وبنه كما في النظم ووقت  
المغرب منه اي من الغروب الى غيبة الشفق بالغنى اي غيبته وهو الى الشفق عند هلاله و  
عنده البياض المغيبان والى الاول ذهب الخليل وغيره والى الثاني المبرد وغيره فيكون المشرق

والاصول وفي الزاهد من الى غيبته رة انه لم يعتبر غيبته العامة الواقعة قبل غيبة البياض في  
الصحيح من اصحابنا وفيه اشعار بان رجوع الى قولهما كما في المنتقى الا ان الاول احوط كما في النهاية  
والثاني اليسر واليه اشار بقوله وبه يقتضى اي بان الشفق هو الحرة كما في المنتقى لا بغية يقال شفق  
فاذا في كذا والفقوى هو الجواب عما اشكل من الاحكام كما في المفردات وينبغي ان يكون هذا حكم  
حكم ديارنا في التجنب من بعض المباح في حق دياره انه ينبغي ان يؤخذ في الصيف بقوله  
لفطر البياض وبقا البياض الى ثلث الليل او نصفه وفي الشتاء بقوله اطول الليل وعدم بقا  
البياض الى ثلث وفي المحيط والزاهد وغيرهما ان العت ساقطة عنه في بعض البلاد الشمالية  
كالبلخار مما يطعن في فيها قبل غيبة الشفق وبما ذكرنا سقط استبعاد بقا البياض الى  
ثلث الليل او نصفه ووقت الوقت بالكم من اي من غيبة الشفق والتذكير بان الغيب او  
لكونه مؤثرا غير حقيقي ووقت الوقت بعد اي بعد العشاء اي بعد ان يصلي الصلاة المخصوصة  
في احوال الليل الى وقت العشاء الى العشاء والوقت فاقه وقت العشاء والوقت واحد لكن  
اول وقت الوقت بعد العشاء الا انها ستمها وهذا عند ما اعند فوقته العشاء الا انه ما مور  
بتقدمها ونحوه الخلاف فظهر فيها اذا اصلها ثم اعلم انه صلى العشاء فاسدة من جهة الوضوء او غيره  
وفيها اذا صلى الوقت على ظن انه صلى العشاء ثم ظهر انه لم يصل فعند ما يعيد الوقت لا عند كما في  
الحقايق واما اخبارها فنقولها مع ان المختار قوله كما سيأتي اشارة الى بيان وقت بعض  
الموقفة فان وقت بعضها بعد الغرض الى احوال الوقت ووقت بعضها قبله وهذا اذا ادى الى الوقت  
واما اذا ادى فاجبة منقطع وجميع الاوقات وفتة كما في النخبة وغيره واما وقت صلاة الضحى  
فان الضحى اي من الساعة التي يباع فيها الصلاة الى نصف النهار كما في ايمان الايضاح وجب  
ويجوز ان لا يجل في وقت ويجوز ان يتعلق بقوله البداية اي بداية صلاة سفر اي ضحى  
يعال سفر الصبح اذا اضاء كما قال المطرزي وكونه في سفر بالبحر اي صلاة بالاسفار والباء  
للتعديتكلف على ان حذف الصلاة في صيغة الفاعل لم يوجد قياسا واعلم ان ما ذكره ظاهر  
الرواية وقال الطحاوي ببدء بالتغلبس ويحتم بالاسفار بحيث يمكنه ان يربط رجليه في غيبته  
في كل عشرة اية سوى الفاتحة كما في المحيط والافضل ان يبدأ في وسط الوقت ويقرأ  
في الاولى ستين اية وحسين وفي الثانية نصف ذلك كما في النظم والترتيب بين الحروف  
واستيفاء الحروف من غير اشتباع ثم الاعادة للصلاة مع الوضوء والغسل ان صلى جنبا  
والمبدأ من القراءة في الصلاة بين ما هو مسنون فيها منها كما في الزاهد في الاعادة كما في  
الاصول ان يفضل ثانيا في وقت الاداء في الاول وجنبه لا حاجة الى قوله ان ظهر فاد  
وصوته او صلواته بعد الفراغ من الصلاة وفي الظلمية قال بعض المشايخ حد الاسفار ان يؤخر  
بحيث لو وقع حدث لم يمكنه البناء لان الحدث امر موهوم والصحيح الممنون كما في الكرماني وسيأتي  
في الحج ان التغلبس كذا في النخبة افضل ويستحب تأخير ظلم الصيف اي اذا ادى في احوال الوقت  
كما في النظم والنخبة وذكر في نخبة المسترشد ان الاخبار تأخير الى ان يسكن الجو والماء



بالصيف زمان استند الدوام كما في قاضي خان وبؤيده ما في الحديث ابرءوا باقظ  
فان شدة الحر من فيج جنهم وفي الكلام اشعار يستحب تعجيل ظهر الربيع وكما في كرامة  
اليه في التيمم وقصر في تيمم المستضي ان الصلاة في اول الوقت افضل عندنا الا اذا تضمن  
التأخير فضيلة واما ظهر الشتاء فباني ويستحب تأخير العصر في جميع الاوقات ما لم يتغير ضوء  
الشمس كما قال الحاكم الشهيد وابرهم بن النخعي او قصرها كما روى عن الائمة الثالثة وتكلموا في  
تغيره انه بحيث يمكن احاطة النظر اليه او يقوم للغروب اقل من رجب او يبدو للناظر الى ما في  
طشت كما في المحيط او يراه الى الس في ارض مستوية بل ارفع الاس كما في النظم والصحيح الاول  
كما في الخزانة وغيره فيسحب اذا واد كان الشمس بيضاء بفتحة عند الغروب والاصح اكره  
التأخير كرامة التيمم كما في المنية واما حكم الاداء فباني ويستحب تأخير العشاء في جميع الاوقات  
الى ثلث الليل الشرعي كما هو الظاهر المتبادر لكن في الهداية ومختصر القذوري الى ما قبل الثلث  
وقيل المنع عليه ممكن لكنه مذكور في المحيط وغيره وعنه القذوري الى نصف الليل وفي النظم  
الى النصف مكرهه بلا اثم وبعده مكرهه مع الائم واليه اشار في الغيبة حيث قال انها  
مكرهه كرامة التيمم وفي التحفة ان هذا كله في الشتاء واما في الصيف فالتعجيل افضل  
ويستحب تأخير الوتر في جميع الاوقات الى وقت يسعها من احوه الى الليل الشرعي لمن ينوي  
بالانبياء اي لم يعتمد على استيفاء طم واما اذا لم ينوي فالتعجيل افضل كما في قاضي خان وفي  
الكلام اشعار بانه يستحب التأخير في الايام اصلا ويستحب تعجيل ظهر الشتاء اي ادائه في  
اول الوقت كما في النظم والتحفة والشتاء زمان استند الدوام كما في قاضي خان  
وهذا الكلام غير مستدرك بما قيل من قوله تأخير الظلم لان مفهوم المعنى لغة ليس بكل يوم  
لم لا يجوز ان يستوى فيه التعجيل والتأخير ويستحب تعجيل المغرب في كل الاوقات وفيه  
اشعار بانه لا يكره التأخير عن اول الوقت وعليه اكثر العلماء كما في الخزانة لكن في الغيبة انه  
رواه الحسن عنه والاصح انه يكره الاخر عند كمال السوء او يكون التأخير قليلا او الى اشتداد  
النجوم يكره كرامة التيمم وفي التأخير تطويل القراءة خلاف واعلم ان كلامه كقوله دال على  
ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في المنية عن النوباعي سمعت مشايخنا يقولون  
الافضل للمرأة ان تضيئ الفجر بنفس لان اقرب الى السوء وفي سائر الصلوات تنظر حتى  
يقرب الرجال عن الجماعة ومن شرف الائمة الملكي الافضل في الصلوات كلها ان تنظر حتى يفرغوا  
عنها ويستحب يوم غيم اي غيب تعجل فاعل يستحب لتتم بل منهلة المصدر وانما الصلوات  
الى ان يعجل العصر والعشاء اي تعجلا بان يصليا في اول الوقت لكن في المحيط اراد به  
ان يؤدى قبل الوقت المكره من غير الشمس وبعد الثلث او النصف ويستحب يوم غيم ان  
يؤخر عن هامة الفجر والظهر والمغرب مخافة الاداء قبل الوقت ولذا روى عنه تأخير الكل  
بحسن الجمع فعلا لتكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء كما في الزاهد  
فعلى هذا لا يحسن الجمع بين العشاء والعصر لعدم الاحتراز عن الكرامة ولا يجوز صلاة الى

التبليس

التبليس بشي من كبره الصلوات كالغايض والواجبات الفانية والمنذورات في هذه الاوقات  
الثلاثة فيجوز فيها التوافل مع الكرامة كما في المبسوطا شرح الطحاوي والمحيط والكافي والتحفة  
والخفاني والخزانة وغيره ولا ينافي ما في الخلاصة وقاضي خان انها لا يجوز فاسياني انه  
يعبر عن الكرامة بعدم الجواز على ان في موضع من الخلاصة انها يجوز واليه يشير في توافل  
الوضوء في قاضي خان وفي النظم انها تكره كرامة التيمم واختلاف العبارات يجوز ان  
يكون لاختلاف الروايات وكلمة لا وان كانت لغوي المستفيل الا انها قد تكون لغوي الحال  
كما نحن فيه صرح به في الموصل والجواز خلاف المرام ولا يجوز سجدة تلاوة الى التبليس بشي  
من كبره من سجدها فلا ينافي في هذه الاوقات بواجبه منها في غير ما واما الواجبة فيها في ائمة  
فيها الا ان في غيرنا افضل كما في المحيط لكن في الخلاصة وفيه اختلاف الرواية والظاهر انها  
لا يجوز وفيه اشارة الى جواز سجدة غير التلاوة في الغيبة لا يكره سجدة الشكر بعد صلاة لا  
يكره فيه النقل لكن في المحيط لا يجوز سجدة السهو فلو اطلق السجدة لكان احسن وصلاة جارية  
اي لا يجوز فيه التبليس بشي من كبره من الجانات وهو ما حضر في غيرنا واما ما حضرت فيها فمكره  
كما في الكرماني والتحفة ولم يوجد فيها انها غير مكرهه كما ظن وفيه اشعار بجوازها في غير هذه  
الاوقات الا انها لو حضرت بعد صلاة المغرب والجمعة قدمت على سنتها وقيل اخذت و  
قدمت على خطبة العيد والقباس يقتضي التقديم على الصلاة كما في المنية وغيره عند طلوعها  
اي ظهور شئ من جرم الشمس في الاقنى الى ان ترفع اقل من رجب او ان ينظر الى قرصها او  
ان يحمر او يصفر على الاختلاف كما في المحيط وعند قيامها الى لا يجوز تبليس بشي من تلك  
الثلاثة عند انقضاء النهار الشرعي كما ذهب اليه ائمة ما وراء النهر ويجوز ان يكون من  
انقضاء النهار الشرعي وهو الضحوة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه ائمة خوارزم كما في  
العنان وعند عروبها اي من وقت تغربها الى ان يغيب جرمها الا عصر يومه اي يوم المصلي  
فانها جازية بلكرامة كما قال اصحابنا كما في الايضاح وذكر في التحفة ان الاداء مكرهه  
وفي اشعار بان الوقت لو خرج في ضلال الوقتية لم تغد وهو الاصح وهو اداء لا فضا  
وهو الاصح كما قصنا الزاهدي ويستثنى من ذلك خروج وقت الفجر فانه مفقود كما ذكره  
تحريما اذا خرج الامام من محله للخطبة الى الواغ من الصلاة الفعل الى السروع في صلاة  
النفل وسباني في تحله حكم ما اذا شرع قبله والخطبة شاملة للجمعة والعدين والانسفا  
والكسوف كما في النظم وقاضي خان وللخاصة لكن سباني ان خطبة الكسوف ليست  
مشروعة عندنا وعلل مشير الى رواية عننا الاولى ان يقول ويكره عند الخطبة النقل  
بشملة خطبة الكسوف والخطبة الثلاث في الموسم فان الاجتماع واجب فيها كما في الزاهدي  
والكلام مشيلا ان مجرد المخرج بوجوب الكرامة وهذا عنده كما سباني والى ان الكرامة  
لا يزول لعدم نفاذ الخطبة وفي المنية اذا لم يسمع يجوز ان يصلي السنة وقت الخطبة في داره  
الغريبة من المسجد حضره والى انه لا يكره عند الاذان من يوم الجمعة لكن في النظم مكرهه حفظ



فلا يكره الغائب وصلاة النازلة وسجدة السجدة وهذا لا ينافي ما في الجملة انه يكره الصلاة كما قلنا  
لان المدا النفل بهذه القربة ويكره النفل فقط بعد الصبح الى الطلوع الا سنة الى سنة الصبح  
فلا يكره شي من الغائب واخبرها بالمنذرة لكن في المحيط انها غير جازية وفي التحفة ان ما وجب  
باجاب العبد المنذور وقضاء نفل فسد وكذا ذلك مكره فيه في ظاهر الرواية وغيره الى ان يوف  
انه غير مكره والصحيح ظاهر الرواية وفي القنية عنه الى حنفية انه يصلي تحية المسجد بعد الصبح  
وهذا حكم النفل المستند واما حكم ما اذا شرع فيه قبل قيامه ويكره النفل فقط بعد اذا العصر  
الى اداء المغرب الى بعد الاذان الى التغير وبعد الغروب الى الاداء فلا يشغل وقت التغير كما قلنا لان  
السابق قربة له فبكره النفل في الوقتين دون الغائب وما وجب باجباب استدراك سجدة  
السجدة وغيره واما الواجب باجباب العبد بالمنذرة فلا يجوز كما في المحيط لكن في التحفة ان ما وجب  
باجباب العبد بكره في الاول في ظاهر الرواية والنفل وغيره يكره في الثاني لان فيه تاخير المغرب عن  
وقتها وفي الكلام استعارة بانه لو ادى العصر في وقت الظهر كما في الحج كرهه النفل بعده كما في حج  
القنية وسيجي ان النفل مكره بعد الظهر اذا جمع بينه وبين العصر في عرفة ومن هو اهل فرض  
الى سجن اداء كما يصلي اذا لم يجز او المعنى عليه اذا افاق او الكافر اذا اسلم او الى بعض  
او النفل اذا ظهرت في آخر وقت اي زمان يسع التحية فقط كما قال المحققون منهم من علم بانها  
الا اذا ظهرت من الجبض او النفاس فانه يشترط فيه زمان الغسل ايضا بخلاف الكافر والجب  
على الصحيح واخره به عما قال زفر وتابعه كالقدوري انه شرط للوجوب زمان لسع الوقت  
كما في المحيط والظهيرية والظرف متعلق باهل يقضيه الى ذلك الغرض فقط لا الغرض المقدم  
واخره به عما قال الشافعي روافد عنده اذا وجب العصر وجب الظهر ايضا كما قلنا  
لا يقضيه بالاجماع من حاضرت او غابت او جن فيه اي في آخر وقت كما لو حاضرت في  
اول وقت لان الاعتبار في السببية احوال الوقت ولما كانت من عطف حكمه على حكمه لم يرد ان  
السوق يقتضي قيد فقط **مسألة** الاذان كالكلام اسم من التاذين ويطلق على  
هذه الكلمات الخمس عشرة المشهورة واسبقا عند ابى يوسف روى في رواية عن محمد ورواية  
الحسن بن كريمة عن ابيه اوله فيكون حينئذ ثلاث عشرة كلمة كما في الزاهد في فلا يزداد عليها  
ولا ينقص عنها كما في الكشف والترتيب بين الكلمات مسنون فلو قدم بعض كان الاعادة  
افضل كما في التحفة واعلم انه لم يذكر الفاظ الاذان لشهرتها فيما بين المسلمين وكان في  
الاصول ما ذكرناه الا انه صلح جعل من اذان العجم ما تكلم مرة بل اذن الصلاة خير من النوم  
كما هو المشهور سنة مؤكدة ثابتة بالاجماع ولذا يقال الا امام محلة تركه وسببه انه صلح  
حين اسرى به الى المسجد الاقصى وجمع له النبيون عليهم الصلاة صلى بهم بتأذين ملك  
اقامته والاشهر ان السبب روي بجمع من الصحابة رضي الله عنهم في ليلة واحدة واخر  
بالسنة عما قال بعض المتأخرين من روى وعمار روى عن محمد من فضل الكفاية ولا يكره  
الصلاة بدونه عند من قال بالوجوب كما في الجلابي والاول هو الصحيح وعليه العادة كما في

المحيط للابن اي وابطى الرجال في المشهورة والجمعة فلا تسن الصلاة للنازلة والطلوع  
ولفت احدثين فاما ان اذن انسان كما في المحيط فقط للتاكيد في وقتها اي وقت اداء الوابض  
فلا يجنب من السنة لو اذن قبله وكذا في الوقت بعد الاذان فوقت للغير بعد طلوعه وللغير في  
النساء بعد زوال الشمس وفي الصيف بعد ان يبرده للعصر لم يحف تغير الشمس ولم يبر بعد  
غيبه الشمس ولعل بعد ذهاب البياض قبل كما قال ابو حنيفة كما في الزاهد في ولعل المراد  
بيان الاستحباب والا فوقت الجواز جميع الوقت وبعد الاذان في الوقت لو اذن قبل اي قبل  
الوقت واما ذكره مع الاشعاره قيل نعم لما في غير ظاهر الرواية مما روى عن ابى يوسف انه  
يجوز بعد نصف الليل كما في التحفة وذكر في المفيد انه بعد عند ابى حنيفة رحمه خلافا لما وبالاول  
يفني وفي الكلام استعارة بوجوب علم باوقات الصلاة ولو لم يكن عالما بها لم يستحق ثواب المؤذن  
كما في المحيط بمرسل به مستأنفة والبيان للظرفية كما دل عليه كلام الاساس وغيره والمعنى يحمل  
في الاذان ويفصل بين الكلمتين والجمع بينهما فانه سنة كما في شرح الطحاوي ويقتضي ان يحمل  
فيلتزم الاقالات كما في القنية وذكر في التحفة ان التوالي بين كلمات سنة فان ترك السنة  
ان يعاد وفي الاطلاق استعارة بانه يضم الراء في استدراكه على الظهيرية وبسكن جماعة منهم لم يرد  
ثم يفصحون لك كين او ينقلون فتحه النقرة اليه والاول الصواب كما في معنى اللبيب واختار  
الانباري النفل كما في المصنفات مستقبلا في غير المصنفات فلو ترك الاستقبال كرهه في السنة  
كما في العدة لكن في المحيط الاستقبال مستحب وهذا بلا ضرورة فتؤذن المسافر راكبا حيث  
كان وجهه واصبعه اي انامله بعلاقة للبرنية في اذنيه خبر المستند والمجمل في الاحوال المتقدمة  
وفي بعض نسخ بلا واد و قد جوزه الماندلسي وقال ابن مالك ان لافراد الصلح مزية على افراد الو  
والجوز في مواضع من الكشاف والمحيط في محطى اصبطوا بعضكم لبعض عدو واعلم ان الاذان  
بهذا الوصف احسن فلو ترك فهو حسن لانه ليس في السن الاصلية كما في النهاية وان جعل  
يديه على اذنيه حسن وكذا احدي يديه على راسه كما في التحفة وفي الاكفاء اشعار بانه لا يكره  
قاعدا وهذا اذا اذن لنفسه والا فله كما في السراجية وذكر في المحيط ان القيام تحت لارا كما  
ولو معاكس في المحيط انه مكره في حقه في ظاهر الرواية وغيره الى يوسف لا بأس به ولما نسبنا  
كما روى عن محمد روى كما في الظهيرية ولا يلحق من التلحين او اللحن اي لا يغير الكلمة عن موضعها  
بزيادة حرف او حكمة او مدة او غيرا في الاوائل او الاواخر فانه مكره وغيره الى ان هذا في غير  
المصنفين كما في الزاهد وغيره ولا يرجع الى بكرة الرجوع وهو ان يخفض صوته بالشهادتين  
بالاولى مرتين وبالثانية مرتين ثم يرفع صوته بها كذلك وكحول في الاذان وجهه لاصدره  
ولو في اذان المولود وهو الصحيح لانه سنة الاذان وقال القائل الى اذا اذن لنفسه لا يحول كما  
في المحيط في وقت المصنفين تحفئة للتحفة وهي ان يقول حي على الصلاة ذكره البيهقي وغيره  
وفي المقدمة جعل اي قال حي على الصلاة في الظاهر انها تكون مشرقة وفي جعل المشرك  
مثنى باعتبار المعنيين مختلفين مقال والمعنى للاول اسرعا الى الصلاة ولثاني الى ما فيه



وذكر علي الفارسي في موهبته حديث  
سبح الجنين بباطن الغنى السباغين  
بعد تقيدهما عند سماع قول المؤمن أشهد  
أن محمدا رسول الله أكذب ذكره الطبري  
في الفردوس من حديث أبي هريرة  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل ذك فقد قتل  
عليه شعاعه قال السخاوي لا يضره  
وذكره الشيخ أحمد الرواد في كتابه  
موجبات الزكوة بسند صحيح

و انقضی و من انقضی هم و کل ما یروى فی هذا فلا یصح رفعه البتة قلت رفعه علی الصدیق فیکفی لعل به لقوله و من علیکم بسنتی و سنته و خلفاء الراشدين  
و قال لا یصل ولا یسبی و غایبه لا یخفی علی ذوی النہی انتهى کلامه و ذکر فی حمل الاحادیث انه و من دخل المسجد فی کثرة الخوام و جلس علیه اسطوانة حذاء ابی بکر  
فقام حال مرضی فان علیا بلغ الشہد ان محمدا رسول الله قبل ان یؤکد نظری ایهامه و وضع علی عینیه فقال قرء عینی یک یا رسول الله و لما فرغ ابی بکر و الشہد  
عن الامام ان توبته لا یبرئ من محال من نفس مثل ما فعلت یا ابا بکر خفف الله و توبه کما فی فردوس الاجار رجب اقدی علی الطريقة

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book, with visible stitching or staples. The overall tone is a warm, off-white or light beige.



واما اذان الجماعة فعبه خلاف كما في النظم وكره تركها معاني جماعة الرجال المقيمين المصلين في  
المسجد الى مسجد المحلة او قاعة الطريق كما في النظم ولا يعتبر المعنوم ههنا كما ظن لانه ليس  
بكل كافر لا يكره ويجوز بل انما تركها معاني بيته في مصر الى فيما يتعلق ببلد دار الكرم وغيره  
لان ما في المصر يكفي كما في الخزانة وغيره لكن عمل في الروضة والزاهد وغيرهما بان الاذان  
لا اجتماع الناس والاقامة للاعلام بالشروع وبما موجودان ههنا فينبغي ان لا يكره تركها  
في السمع وجماعة المسجد عند الاجتماع والاعلام والاحسن ان ياتي بها فانه يقضى به ما  
الافق من الملايكة ولو اقام من معه من ملكين كما في المحيط ويقوم الامام والقوم عند حي  
على الصلاة اي قبيله لكن في الاخبار اذا قال حي على الصلاة وفي الاصل وغيره الاحب ان  
يقوموا في الصف اذا قال المؤذن وهذا قول العلماء الشنن وهو الصحيح وقال الحسن وزفر  
اذا قال قد قامت الصلاة مرة كما في المحيط وذكر في المنية انه اذا اقام والامام لم يصل يعني  
الغير لا يجب الاعادة بعد اذانه وفي الكلام اجماعا حتى الى انه لو دخل المسجد احد عند الاقامة فقد  
تكرهت الغيام والانتظار كما في المضمرات والى قوله لو كان الامام مؤذنا لم يقيم القوم الا عند  
الفرغ وهذا اذا اقام في المسجد والافقه قاموا اذا دخل كما في المحيط ويسرع في الصلاة  
ذلك الامام والقوم ويكمل ان يكون الوحدة للشعار بوقت شروع الامام دون المقتدى فانه  
له وقت وسيع الى ادراك الركعة عند قد قامت الصلاة اي قبيله وفي الاصل بعده والاول  
قول الطرفين والثاني قول الى يوسف رح والخلاف في الافضلية والصحيح الاول كما في  
المحيط والاصح الثاني كما في الخلاصة والسداد علم **فصل شروط الصلاة** واحدا شرط  
بالسكون وهو عاخر خارج يتوقف عليه شئ بل انما فيه اشارة الى انها اكثر من عشرة منها  
التحية والوقت والقعدة الاخيرة فانه شرط التمام في رأي والقعدة فانها وتكون في نفسها  
لكنها شرط صحة غير ما الاثر انها توجد في جميع الصلاة فعدمها وهذا لا يستلزم الفار  
امنا في الاخير من كما في الكرماني ومنها تقدم القعدة على الركوع والركوع على السجود ومعاودة  
المقام الامام والمقتدى وعدم تذكر الغائبة في حق صاحب الترتيب وعدم محاراة المارة  
في صلاة مشتركة كما في النهاية ومنها جعل المريض رأسه خارج النطاق كما في الزاهد الى انه  
استعمل حجازا في سنة كما في النظم او حنيفة على ان الطهارة عن الحدث والحلب واحدة كما في  
شرح الطحاوي وغيره ظهر ظاهره بن المصلي في حديثه وبحث الى نجاسة حكمته وحقيقة زاد  
على المعنوم الغنيمة والخليفة وظهر نوبه في حديثه فلو وقع على رأسه طرف نجس لنوب  
معلق عند صلواته فسد صلواته بخلاف مجرد المس ورض بعض المشايخ الصلاة في النوب  
النجس بلا عذر كما في الخزانة وكذلك ظهر مكانه اي موضع قدمه فلو كان موضع قدمه نجسا  
لم يجز الصلاة الا اذا اقام على رجل موضوعه على طاهر ولو نقل الى موضع نجس ثم الى طاهر  
يجوز الا اذا طال ولو فرش ثيابه على نجس وقام عليه جاز ولو لبسها لم يجز ولو فرش الاخر  
النجس بالبول بالزب ولم يطين جاز استحسانا وفي الكلام اجماعا الى انه لو وضع يديه ورثته

في

على نجس جاز عذبه كما لو وجد عليه جاز عذبه الكل في النية والمكان شامل للمسح فلو كان عليه مثل  
الدم فسدت صلواته كما في الواقعات لكن في الخزانة انها لم تفد كما لو وقع نوبه على نجس بابس  
حين سجد وسعة عذبه ولو بالمال او ورق الشجر او الطين كما في المنية وليس لستر الظلم اعتبار كما  
كما في الزاهد والاطلاق يدل على اشتراط الستر عن نفسه وغيره الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا  
ستره نفه ستره كما في الكرماني واعلم ان المسنون للرجل ثوبان ازار ومقبص ويكفي بالستر  
عامة جسده فلو صلى في سراويل كره وللمرة ثلثة خمار ومقبص وسراويل ويكفي درع صفيق ومغف  
والامة كالرجل كما في الجلابي واستقبال القبلة لغة للنية وعرفا ما يصل الى كونه الارض السابعة  
الى السماء البتة مما يجازي الكعبة وهي قبلة لاهل المسجد والمسجد لاهل مكة ومكة لاهل الحرام  
والحرم لافاق على ما قال بعض المشايخ توسعة على الكس كما في المغاينة وقال الزندوستي ان  
المغرب قبل لاهل المشرق وبالعكس والجنوب لاهل الشمال وبالعكس فالجبهة قبله كما العين  
وللمكة تقوى بالليل كالمجاريب القدسية المنصوبة باجماع الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم  
فانهم جعلوا قبلة العواقي بين المشرق والمغرب وقبله خراسان ما بين المغربين وكما استأثر  
عن اهل ذلك الموضع وكووا صداقا سقا اذا اطلق صدقه وعند يمين النجوم على ما حكى ابن المبارك  
انا نجعل اليد خلف الاذن اليمنى في استقبال القبلة كما في الكرماني وعنه وغيره الى مطيع وغيره الى  
معاذ وغيرهم ان قبلة حيث تقب كواكب المغرب كما في قاضي خان ولا بأس بالاحواف الخرافا  
لايزول المقابلة بالكلية بان يفي شئ من سطح الوجه مساندا للكعبة وعند فقد هذه الامور التي  
كما ياتي ومنهم من بناه على بعض العلوم الحكيمة الا ان العلامة البخاري قال في بحث القياس  
من الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه وبه ينفع كلام قاضي خاں والنية الى نية الصلاة لا الكعبة  
فانها لا شرط على الصحيح كما في الخلاصة ثم اشار الى تفصيل ما يحتاج اليه منها فقال وعورة  
الرجل من دائرة في طهارة ليدن عصابة مارة بعضها على بعض تحت ستره المعهودة مما يقطع  
القائمة الى دائرتين مارة بعضها على بعض تحت ركبته اي ركبته فالركبة عورة بخلاف  
السرة وعورة الامة اي الفنة والمذبة وام الولد والمكاتبه هذا اي تحت سترها الى تحت  
ركبتها مع ظهرها وبطنها وخمير محمد بن مفضل انها كالرجل وعورة المرأة لحافة بدنها جميعا الا الوجه  
وعنه عايشة رضي الله عنها احدى عيبتها نجس لانه باق في الضرورة كما في الزاهد والكف  
من الرسغ الى الاصابع والاطلاق مشعر بان بطن الكف كظهره ليس بعورة كما في النظم لكن في  
الكرماني وغيره ان قيمة اشارة الى ان ظهر الكف عورة لان الكف عند الاطلاق البطن لا النظم  
والقدم تحت الكعب الى الاصابع والاطلاق مدخل للبطن والظهر كما في النظم لكن في الخلاصة  
اختلف الروايات في بطن القدم وفي الاكتفاء اشعار بان الساعد عورة لكن في الظهيرة الاحم  
انه ليس بعورة وفي الزاهد غير الشيخين ان الذراع لا يمنع جوار الصلاة لكن يكره كشف ككشف  
القدم واقلم ان ما ذكره ههنا مذكور في كتاب الكرامية فينبغي ان يجعل اليه حذر عن التكرار  
وكشف ريع العضو الذي هو عورة من الرجل والمرأة يمنع صحة الصلاة عندهما وهو الصحيح



وعند أبي يوسف روافد النصف وعنه في النصف روايات والعلنية والحقيقة سواء كما  
في المحيط وفي اختيار الكشف إشارة إلى أنه لو انكشف بفعله فسدت صلاته في الحال بخلاف  
كما في المنية فلو انكشف فسدت من غير مكث جاز بالاجماع بخلاف إذا أدى ركعتين ثم ستره فانه مفيد  
بالاعتاق ولو لم يؤد شيئا لكنه مكث فدرما يمكنه إذا ركن ثم ستره فسدت عند أبي يوسف روافد خلافا  
لمحمد روافد روافد فيه عن أبي حنيفة روافد كما في الطهارة وأما في غير ذلك إلى أن الانكشاف المتوقف كج  
كان نجاسة كما في الطهارة وتعل في التشبه اشعار بان قدر الانكشاف كقدر النجاسة كما هو في  
الزاهد لويغ المتوقف من الشتم والفخذ والساق روافد واحد منها فسدت ولو صغر ثم نشأ  
لتحقيق الربع إلى بيان العضو فقال والساق من أسفل الركبة إلى أعلى الكعب عضو تام فلو  
يمنع كالنحو فانه عضو تام بنفسه عند بعض المشايخ أو مع الركبة عند بعض والعجيب كما في  
الكرمان والذكر أي كالدرك منقودا عند بعض المشايخ ومع الانبياء عند بعض والصحيح هو الأول  
كما في الكرماني ولذا قال منقودا ومنشأ الانبياء أي الخصيتين فانه معا عضو واحد على الصحيح  
فان المشايخ اختلفوا ان الذم والالتصان ثلثة اعضاء او عضو واحد ونرى المرافقة منع  
للمصدر بخلاف البالغة وكل اذن عضو كما في الظهيرة والوجه ان ما يلي الظهر والبطن من  
الجانب منع له كما في المنية ومنشأ منع من رأس المرأة فانه عضو تام على الصحيح لان في جوار  
النظر إلى طرف صدى الاجنبية واطراف ذوايها من الغنمة ما لا يخفى وقال للولائي انه ليس  
بعورة وانما قيد بالبرول لان ما يوازي المنبت عورة بالاجماع وعضو ما يغلب اولاه من غير  
الادنى لا يجوز بيعه ومما فرغ من من الجس الحقيقي عن ثوبه حقيقة او كما بان كيد المزل  
لم يقرر على استعماله لانه كالعطش والعدو صلى فرضا ونظما مع الخس وان كان اكثر  
من قدر الدرهم ولم بعد الصلاة اذا وجد المزل وان بقي الوقت والتعبد بان لا المضم  
اشترط طهارتها ما يستبرأ العورة وان لم يملك شيئا في النظم وغيره وبالطريق لا يخرج الحكمي فان  
صاحبه لم يصلي كما في اول التيمم ولم يجز صلاته حال كونه عاريا بالاجماع ورجوع ثوبه او اكثر منه  
ظاهر حال شدة الحاجة او متردفة لكن في النظم لو كان نصفه نجسا لم يصلي عاريا وفي طهارة اهل  
من الربيع بان يكون شيئا منه طاهر الا افضل ان يصلي معه الى الثوب ويجوز ان يصلي عاريا فانما  
بابا وهذا عندنا وقال محمد وزفره لزم ان يصلي معه كما في الكافي وعاد التوب حقيقة  
او كما بان لم يجد ثوبا شيئا منه طاهر او ورق شجر كما في جواز صلاته اي عادم التوب عاريا فانما  
بركوع وسجود وتندب صلاة العادم قاعدا مومنا ويجوز ان يصلي مع الخس فانما بركوع وسجود  
كما في النظم لكن في المحيط انه غير عندنا في ذلك ولزم ان يصلي معه عند محمد روافد في الزاهد في  
الوادة وحدا ما يتبعه من فان صلوات الجماعة يتوسطهم الامام ويسلك كل واحد رجليه كوالقبلة  
ويضع يديه بين فخذي يمينه وان صلى قائما بالامام او قاعدا بركوع وسجود حاز وقبلة  
خائف الاستقبال من عدو او مرض او غيره جهة قدرته فبصلي اليها وان عدم من يعلم القبلة  
من العلم او الاعلام او التعليم بان يكون في مخافة وصده او في صحتها تحرك فبصلي الى جهة التحرك

ماشا في الفرائض والنوافل وعنه الى يوسف روافد ان الضيف تحرك للنطوع ليل كما في المحيط والتحرك  
الطلب وشرع طلب شيئا من العبادات بغالب الراي عند تعذر الوقوف على حقيقة وانما قيد  
بالعبادات لانهم كانوا التحرك فيها قالوا التوحي في المعاملات كما في المبسوط وفي الانكشاف  
اشارة الى انه لو تحرك ولم يفيض بشي فبصلي الى جهة كانت حائزه ولو اخطأ فيه وقبل ان لم  
يقع تحركه على شيئا من الصلاة وقبل بصلي الى الجهات الاربع كما في الظهيرة ولم بعد صلاة تحرك  
في التحرك سواء علم بذلك او ظن او لم يبين حاله بعد الصلاة وفيه اشعار بان ما أدى اليه تحركه  
من الجهة ليس قبل حقيقة في حقه كما قال بعض اصحابنا لان فيه قولان كل مجتهد مصيب  
ولا نقول به بل مصيب في اجتهاده ابتداء ثم قد يصيب المطلوب وقد يخطئ وهذا ما نقل عن أبي  
حنيفة روافد ان كل مجتهد مصيب فان الحق في موضع الخلاف واحد كما في المبسوط بل بعد مصيب  
لم يتحرك كما اذا افتخ مع الشك بلا تحرك ثم علم او ظن في الصلاة انه اصاب فانه بعيد وكذلك لو افتخ  
بلا شك ولا تحرك بعد عند محمد بن الفضل ولا بعيد عند محمد بن الحامد وهو الاصح بخلاف ما اذا علم  
او ظن او لم يبين بعد الصلاة انه اصاب فانه لا بعيد بخلاف كما في المبسوط فلو علم او ظن  
انه اخطأ بعيد بخلاف كما في التماسي ولا بعيد ان يكون معنى قوله لم يتحرك لم يعمل تحركه كما اذا  
شك وتحرك واغرض عن جهته فانا لا تحرك في ظاهر رواية اصحابنا وعنه الى يوسف روافد انما  
تحرك كما في المحيط وان تحول وتغير رايه الاول فصاعدا جهة الجهة التي هو فيها الى اخرى حال كونه  
مصليا اي في الصلاة استدرا اي انتقل اليها منها ولا يستأنفها اذا اجتهاد لا ينقص  
بجمله فحجوز ان يصلي اربع ركعات الى اربع جهات كما روي عن محمد روافد ولا يمنع من الزيادة على ذلك  
كما في النقل وفيه اشارة الى انه لو تحرك رايه الى جهة ثم تحول الى اخرى فاستدرا ثم تحول الى الاولى  
استدرا وقبل استأنف على خلاف بين المشايخ كما في المحيط ولا يصح المقدى المحركي حمله  
جهة توجه امامه التحرك ولا بعد صلاته به حتى يعيد اذا علم المقدى انه اي الامام ليس خلفه  
فيظه اذا علم انه خلفه ولو بعد سلامه كما في شرح الطحاوي بل يضره تقدمه عندنا خلافا لابي يوسف  
كما في الجلبابي او علم محله اي المقدى الامام في الجهة بان توجه الى جهة والامام الى اخرى وهذا  
اذا علم في الصلاة واما بعدة فلا يضره كما في شرح الطحاوي فالحاصل انه يضره علم تقدمه على امامه  
ومحله الفقه له في الجهة فالاحسن ان يقتصر عليه ولا يخفى ان مجرد التقدم بلا علم به لا يضره كما ظن  
وانما لم يتعصر للظن في الموضوع لان كالعلم في حق العمل فببغني به عنه ثم شرع في كيفية  
النية فقال ويقصد المقدى او الامام صلاته وادناه ان يجيب عنها في الحال وفيه اشارة  
الى انه لو قصد الظهر وتلفظ بالعصر سهوا اجزاه كما في القنية وتحقق النية قدر في الوضوء  
ويقصد اقتداءه اي متابعه امامه ان اقتدى الا في الجملة فانه غير محتاج اليه عند بعضهم لان  
الجمعة لم تكن الامام وفيه اشعار بانه لو نوى صلاة الامام لا تحركي لكن لو نوى الشروع في  
صلاة الامام تحركي على الصحيح كما في المضمرات منصل مصدر بالتحريك فلا يصح بالنية المتقدمة  
والمتأخرة عن تحريكه كل منهما اما الاول في النظم لا يجوز التقدم في ظاهر الرواية وعنه الى يوسف



او انوى عند الوضوء جاز اذا لم يتكلم بعده وفي المحيط ان الشروع في الصلاة وسائر العبادات صحيح  
بالنية المنقذة عند تحريكه اذا لم يتكلم بعد ما يعمل لا يلقى به وعند ابي يوسف رم لا يصح الا بالصوم و  
في الجلال قال محمد بن مغاضل لا اعلم خلافا من علمائنا في صحة العبادة بالنية المنقذة واما الثاني ففي الزيادة  
لا يجوز ان يخرى في ظاهر الرواية وعند الكرخي يجوز قبل الاشارة وقبل لا ما بعده وقبل الى الفتحه وقبل  
الى الركوع وقبل ما بعد الركوع وقبل الى القعود ولا يبعد ان يقال ان ما ذكره من التفصيل معنى ما خرج  
من قوله منصرفا بخبره لكان العطف واما ما ذكره في النتيجة ان لا يصح تعدي نية اقدمه على تحريكه  
الامام ويغض ان يكون بعد كما قال بعض ائمة بخاري وقيل بنوي بعد قول الامام الله قبل  
قوله كبر وقال عامة العلماء انه بنوي حين وقف الامام موقف الامامة وهذا اجماع كما في الظن  
والاول هو الصحيح كما في الكرماني والاشعري منبر الى انه لا يستمر نية الامامة حتى انه لو نوى ان  
لا يؤم فلانا كان له ان يقضى به وقال الكرخي وابو حفص بانشرطها وعزالي حفص ان يؤم الامام  
لو ام بالنية الامام نفس صلاة مأموه كما في الزاهدي والى ان حضور القلب في التكبير مع  
الاستقبال بسنن او غيره في سائر الاركان كاف في تمامه صلته حتى لا يستحب المعادة وقال  
طهير الدين المرعشي لا يبعد وقال القفال لم ينقص اوجه اذا لم يكن بتفصيل منه وفي صلاة فاني  
الغضاة المتكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في كل ركعة ولا يواخذ بالسهو لانه  
معفو عنه لكن لم يستحب بانها في الغنية وبؤيد الاول ما في المنقط والخزانة والسراجية  
ان قول بعض الزيادة من لم يكن قلبه في الصلاة مع الصلاة لا فنية لصلاته ليس بشي ومع  
اللفظ الدال على قصد افضل فاللفظ وحده لا يجزئ لكن في الجمع ان نية القلب ليس شرط  
كما في الخزانة والمختار استحباب التكلم كما في المنية وبقي لغرض والواجب من السن عند  
العامة والنوافل عند الكل نية مطلق الصلاة اي قصد الصلاة بلا قبل سنة ونفل او  
عدد فكيف نية الصلاة في النفل عند الكل وفي السن عند الجمهور الا ان الاحتياط ان بنوي  
فيها متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الذخيرة وغيره ولو نوى عدد اكبر لم يلزمه اكثر من اثنين  
على المشهور من قول اصحابنا كما في الجلالي وفيه اشارة الى انه لو نوى الغرض في كل ركعة كان  
اينه بها كما في الظهيرية والى انه لو نوى سنة الظهر وصلاة التسبيح اجزائه سنة الظهر  
ولا شك ان يقال ثواب التسبيحات كما في الجواهر فلا يشترط فيه الاجتناب للصلاة وانما الى الغرض  
والواجب كصلاة للزيادة والونه شرط للصحة التعيين بالرفع الى قصد جزئي حقيقي  
لنوع الصلاة مثل الظهر كما في الكافي وجعل لا يجوز نية الظهر والاول هو الصحيح فلا يجوز نية  
الصلاة ولا الغرض ويجوز فرض الوقت الا للجمعة للخلاف الذي كما في الخزانة والظهيرية و  
غيرهما وظهر يومه ليس بكل فيحصي احصاء الكل في فرد كما ظن ولو شك في وجوب الوقت بنوي  
صلاة عليه وينبغي ان بنوي ظهر يومه كما في الغنابي وانما اكتفى به اشارة الى ان الاداء بنية الغض  
وبالعكس جائز وهو الصحيح كما في الخزانة والى انه لا يشترط في الغض بنية اول صلاة عليه  
او اخر صلاة عليه وهو الاصح كما في المنية وغيره لا يشترط لهما العدد اي نية عدد الركعات

فلونوي الظهر وصلى اربعاً جاز كما في النخبة وينبغي ان يكون النية بلفظ الماضي ولو قاربا  
لانه الاغلب في الاشارات ويصح بلفظ الحال في المتأخر والراهمي وغيرهما ان كيفية  
النية للغيرين الدم الى اريد الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنية ونفسها مني وغيرهما  
الدم الى اريد الظهر او الصلاة للميت او الوتر وراوا المعندي متابعا لامام **فصل**  
**فرض** اي فرض الصلاة اعم من القطعي والظني والركن والشرط فالاحسن ركعتا ولعله  
نية على خلاف المنبر اليه وهذه النسخة احسن مما صدر بقوله صفة الصلاة اي تفصيلها  
كقولهم صفة الايمان كذا وهي في الاصل كالوصف مصدر وفوق المتكلمون في اصحابنا ما راي  
صفة الموصوف وانه كلام الواصف ليس هنا لا يراد وجه التحريم من التحريم وهو جعل الشيء  
محرم ما تم جعل بمعنى الفاعل فنقل الى التكبيرة الاولى فانها بحرم الاشياء المباحة وان لم يباح  
وهي سنة عند الاكثرين كما في المستصفى ولذا ليس الطهارة شرطاً لها حتى لو كبر لم يحدث نفس  
في الماد ثم رفع رأسه وصلى جاز كما جاز بنا الغرض على التحريم والنفل وعكسه والقضاء على  
الاداء كما في الكفاية والقيام اي قيام واحد في كل ركعة من الغرض دون النفل فالامام للبعد  
هو لفظة الانتصاب ونشر عا استواء الشق الاسفل والاعلى فالركن اصل القيام لا امتداده  
لانني ان الامام لو لم يطول القيام في الشفع الثاني اجزاه لانه لا فائدة فيه كما في جمعة الميسر  
وذكر في الاسرار ان الامتداد انما يجب لتحصيل القراءة التي هي بمنزلة وبالاقدم يسقط القراءة  
فلا يجب الامتداد كما ادرك في الركوع لكن في التمهيد اني اخلفوا ان القيام في حق الاخير هل هو  
مقدر بقدر القراءة وفي الامي لا بد فيها من مقدار ثلاث ايات والاطلاق دليل على انه لو صلى  
قائماً على صانع رجليه او عقيبها لا يجوز وقبل لا يجوز كما في الغنية وعنده فائدة ان في القرآن  
المنزل عليه صلى الله عليه وسلم تغلوا متواتر كما في كتب الاصول والكلام والقراءة حتى قال في فتح  
الوصيد القراءات السبع متواترة وما عداها غير ثابت نواتها فلا يكفر جاحده ولو جاز من  
طريق موقوف به التحق بسائر الاحاديث المروية عنه صلى الله عليه وسلم فلا يقع الشواذ فيها كما في التمهيد  
السالمى لانها نفس عنده والاصح انه اذا قرأها في مصحف ابن مسعود واتى لنفسه لكن  
لا يعتد من القراءة بخلاف التورية والابجيل فانه يعتد به ان كان معناه في القرآن ولا يجوز  
بالحديث القدسي كما في الخزانة والآية العلامة ونشر عامين اولى واخره توفيقاً من طائفة  
من كلامه تعالى بلا اسم وجنين في الكلام دلالة على انه لو قرأ ما كانت كلمات او كلمتين نحو فنقل  
كيف قدر ثم نظر جاز وهذا بخلاف وعلى انه لو قرأ ما كانت كلمة او حرفاً كمد يمان  
وق لم يجر وهو الصحيح كما في الظهيرية الا اذا حكم به حاكم فيجوز كما في قضاء الخزانة وعلى انه  
لو قرأ نصف آية مرتين او اكثر كلمة حتى يبلغ آية لم يجر وعلى انه لو قرأ آية الكرسي في ركعتين  
لم يجر وهو الصحيح عند بعض كما في الظهيرية وجاز على الصحيح كما في المصنف وبسنتي منه  
الاخرس فانها ساقطة عنه وكذا امي اجتهداً بالليل والنهار بما فذره على العلم وكذا  
من لا يمكنه اداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض اهل الهند والترك كما في الجلال في كل اى كل



ركعة من ركعتي الفرض الثاني والثالث والرابع وفيه إشارة الى انها في الاولين والاخرين و  
المتوسطين والاولى والاخرى والاولى والثانية والثالثة والرابعة جميعا سواء كانت في  
الخاصة والمضرات والظهيرية وغيرهما من المداوات وهذا قول بعض المشايخ والصحيح من عند  
اصحابنا انها فرض في الاولين حتى لو لم يكن فيها وفاء في الاخيرين كان فرضا كما في التحفة و  
قراءة آية في كل ركعة من الوتر والنفل اي من الواجب والسنة والنفل والمستأجر اكله ان  
يؤاخره في كل ركعة آية غير آية قراءة في الاخرى وفي القنية قال نجم الآيتة لا يجوز ان يؤاخر الثانية  
من الفرض ما في الاولى وغيره الى يوسف رجب رجب السهو وفي النوافل يجوز بلا سهو وبكره  
والمكسفي بها الى آية واحدة في ركعة مسي أي مستحقة لعقوبة بالنار ولعل فيه خلافا فان  
النهاية قابل بالكرامة والاساءة دون الكرامة كما في الكشف وغيره وعندهما عطف على  
المقدر قراءة آية طويلة اي غير قصيرة عزلت فصار كما في الكرماني او ثلاث آيات فصار  
في كل ركعة منها والمكسفي بها مسي للعطف والقصار بالكسر جمع القصير بلحاظ الثاني  
للحمل على فاعل بمعنى مفعول والركوع الى الاخذ وشعره الخناء الظاهر ولو قيل فان في  
كامل ففداه كما في الخاصة وهذا ظاهر الرواية وعنده انه ان كان الى الركوع اقرب يجوز  
وان كان الى القيام اقرب لا يجوز فالطائفة لم يفرض خلافا لابي يوسف رجب رجب  
ما يدل على ان قوله مثل قول ابي يوسف رجب رجب ذكره المشايخ مع ابي حنيفة رجب كما في المحيط  
والسجود اي السجود فان اسم الجنس يدل على العدد عند آية العربية الا انه خلاف ما عليه  
علمائنا كما في الاصول وهو لغة للضوض وشعره وضع الجبهة او الالف على الارض وغيره  
واراد به للضوض بالجبهة بان يضع عليها كل الجبهة او اكثر كما في النهاية لكن في الزاهد انه في  
وضع شيء منها والالف هو اسم لما صلب فلا يكتفي بوضع مال من الارض كما في المحيط  
لكن في الكشف كما في الخاصة ان الفرض يتم بذلك وحاصله ان السجود يتبادر عنده بحمد  
وضع كل من الجبهة والالف وليس معناه ان وضع الالف عند وضع الجبهة فرض كما ظن  
به اي بان السجود يتبادر بكل منهما يعني كما فهم من الوقاية لكن ذكر المص ان الفتوى على قولها  
وهو انه وضع الجبهة فقط وعنده من في الخاصة كره الاختصار على حد ما عذر ومقدار  
الركن منه ادنى ما يطلق عليه اسم السجدة وفي الاكتفاء اشعار بان السجدة على الذن او الحذر  
اجماعا كما في الخاصة وبان وضع اليد ليس بفرض وكذا وضع الركبة وهذا اختيار اكثر  
المشايخ كما في الحرانية وعليه الفتوى كما في المحيط وكذا رؤس اصابع القدمين وفيه اختلاف  
المشايخ قيل انه سنة وذكر الزاهد رويين والصحيح ان رفع القدمين مفيد كما  
في القنية والقعدة الاخرة على المشهور وفي النظم انها لا فرض عند بعضهم بلا واجبة كما  
في التحفة واول الكشف وسهو الكفاية وكذا ذكره المص قدر التشهد اي قدر ما يتمكن منه  
وقبل مقدار الشهادتين وقبل ادنى ما يطلق عليه اسم الركوع كما في الحرانية والاول  
هو الاصح كما في الكافي وغيره والمخرج عن الصلاة والتحريم بصنعة اي بفعله الاختباري

المنافى للصلاة كالقعدة كما في بحر الفتاوى وهذا عنده كما ذكره ابو سعيد البرقي واما عندهم فليس  
بفرض وغيره الخلاف في المسائل الاثني عشر في الآيتة لكن قال الكوفي ليس بفرض عندهم وعليه  
المحققون من اصحابنا كما في الزاهد ولا يلزم عليه ذكر الترتيب بين التيمم والقعدة وان ذكره في  
الشرح كما ظن فان المحض ليس محيطا بجميع الروايات الا ترى انه يفرض من الاشتغال من ركن الى  
ركن عند ابي حنيفة رجب على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجود عند محمد رجب وفي رواية عنه و  
المؤمن المشهورة خالصة عنه على ان قوله فرضها القعدة الاخرة لا يخرج إشارة الى ذلك عند  
المص وواجبها اي واجب الصلاة المطلقة وهو ما ثبت بدليل ظني فسد الصلاة بتركه ثم  
قراءة خصوص الفاتحة فانها فرض من حيث كونها فرائدا وفي بيع النظم وروى المحيط وغيرهما  
انه اذا قرأ كل القرآن صار المجموع فرضا وفيه اشعار بوجوب كل الفاتحة وهذا عنده واما  
عندهما فافكره ولذا لا يجب السهو بنسب ان الباقي كما في الزاهد وضم مقدار سورة من آية  
طويلة او ثلاث فصار وفي الكلام إشارة الى انه يجب تأخير السورة عن الفاتحة والى انه يجب  
ان تؤاخره كما في المحيط والى انها اوجب ولذا كان تأخيرها يوم بالعادة كما في القنية والى ان  
نفس السورة واجبة ايضا كما قال القاضي في الجامع وعنده انها مستحقة كما في التمهيد والاكشاف  
منه الى ان تسمية الفاتحة كالسورة غير واجبة والاولى واجبة على الصحيح والثانية عند ابن النجاشي  
والى ان اخفاء التسمية لا يجب وفي اجماع الكشف انهم اجمعوا على وجوبه ورجاية الترتيب بين  
اركان كل ركعة فوجب ان يكون كل سورة متتلفة غير اخري والركوع بعد القيام والقعدة و  
السجود بعد الركوع والسجدة الثانية بعد الاولى والاخر متفق عليه واما البواقي فالظاهر انها  
مختلف فيها في سهو المحيط والذخيرة والكافي ان تقديم القعدة على الركوع والركوع على السجود واجب  
عند اصحابنا الثلثة وفي التمهيد اختلفوا في وجوب الترتيب في السور والصحيح ان تركه  
مكروه وفي سجرات شرح الطحاوي ان تقديم القعدة على الركوع فرض وفي سجرات شرح المبسوط  
والمحيط والظهيرية وحديث النهاية والكافي وغيره ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود  
فرض وهذه الخلاف مبني على اختلاف الرواية في التسوية شرح محقق الجامع ان الترتيب بين السجدين  
ليس بشرط واما بين غيرهما فشرط كما قاله وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فانه في ما ظن من  
الثاني بين الكلامين والقعدة الاولى قدر التشهد في الواض والواجب والسنة في ظاهر  
الرواية كما في الكافي والقياس ان يكون سنة والترك مكروه كما في الظهيرية وذكر في النظم  
انها لو تركت في النفل تعد قياسا لا استحسانا وفي المنقولات لا تغيب عن الشيخين خلافا  
لمحمد وزفر رجب والتشهاد ان اي التشهد في القعدة بين عند عامة المشايخ كما في التحفة وعليه المحققون  
من اصحابنا وهو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الزاهد وقال بعضهم انه في القعدة الاولى  
سنة كما في الكافي وذكر في النظم انه في القعدة الثانية فرض عند بعضهم وفي الاكتفاء اشعار  
بان صلواته صلواتهم ليست بواجبة وفي حرانته المغنين انها واجبة في الاخرة ولغظ السلام  
اي لفظ هذا السلام الاول يعني السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ونقصان فلو خرج



بلفظة اخر السهو وقيل لم يلزم لانه سنة كما في المحيط وغيره ولا بعد ان يراد لفظ السلام في  
النوازل وغيره انه لو اذن بعد ان يقول الامام السلام قبل ان يقول عليكم لا يصير دخلا في  
صلاته وفي التحفة يخرج من الصلاة بتسليمه عند عامة العلماء وقيل بتسليمين ولا يلزم سلام  
للتأذنة الذي هو سنة كما في الزاهد فان الكلام في مطلق الصلاة وقصوت الوتر اي دعاء الوتر  
من الادعية المأثورة فلا تؤثر فيه كما في الخلاصة ووقت المحيط زمانه بمقدار سورة الاشفا  
وفي التحفة به او بمقدار سورة البروج وفي روايته بجليلها والاول هو الصحيح ولعله مخصوص  
بمن عرفه والافقي كثير منه الكتب المغيرة ان لم يبعده يقول بارت ثلثا وكثيرت صلاة  
العديد الزايدات على نفسها وفيه اشعار بانها لاجب لفظ التكبير في تكبيرة الافتتاح ولا  
تكبير الركوع فيها وفي المستصفى وغيره انها واجبان وفي الاضافة اشعار بانها لاجب تكبير  
القفوت وهو واجب كما هو هو الزاهد وتعين الركعتين الاوليين من الوتر الثاني و  
الرباعي للقرآن اي قراءة القرآن والحسن الفراء في الاوليين وقدمه لخلافه تعبد بالاركان  
لغة التسوية وشرفا لتكبير الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلوس فربما يجهل ويظن  
على كل فانه صار كاسم للجنس والماد الاطمينان في الاوليين فانه واجب على كل من يركع  
دون يخرج الجرائي فانه على ذلك سنة مكرهه الترك واما الاطمينان في الآخرين فانه على كل من  
جسعا وعز الى يوسف انه في الكل فرض والظاهر الاول ظاهر الرواية الكل في الخلق من مبسوط  
شبه الاسلام لكن في المحيط والكافي وغيرهما انه في الاوليين واجب عند الطرفين وفي غيرها  
سنة والكل فرض عنده ورواية شاذة ما في الغيبة انه قال صدر الاسلام انه في الكل واجب عند  
الطرفين فبان ترك سهوا بسجود وعدا يكره استكرامه ويلزم الاعادة ولم يدل كلام المصنف  
وشرح المصنف على انه في الكل واجب كما ظن فاحفظه فانه وسابغ من مواضع يزل فيها كثير من  
لواصل العظام فيفضل ويصل كنية احرم العوام وظهر والافقاء اي حرم الامام واخفاؤه بؤينة  
الفصل الثاني وحكم المنفرد بسجدة فيما جهر من الصلوات الابنية وفيما يخفي من غير الاطلاق من  
منع بانها لا يقيدان بما يجوز به الصلاة على الخلاف وهذا ظاهر الرواية وروي انه لا يسجد الا  
اذا خفي فيما جهر المقدار المذكور كما في الجامع الثاني وعنه انه اذا جهر او اخفي آية سجدة وسجدة  
اكثر الفاتحة كما في الزاهد والاكثاف ميسر الى ان الانصات غير واجب وهو واجب عند  
قراءته وكذا متابعة الامام واجبة وان وجده فيها لا يجسب من الصلاة كما في المحيط وذكر في  
الكافي انه فرض وفي الترمذي انها شرط وفي المنية انها شرط في الافعال دون الاذكار وسن  
على المشهور احتراز عما ذكرناه من الغرض والواجبات فلا ينقص بشئ منها كما ظن غيرهما  
الغرض والواجب او ندب غيرهما كما في السنة وهي للواجب وهو للفرض ثم شرع في كيفية  
كل من افعال الصلاة على النقص فقال فاذا اراد المصلح الشروع في الصلاة المطلقة ولا يخفى  
ما في اختياره اذ اعلى غيره من اللطافة كتر اي قال بقدر كبره وانما يصير رعا بالتكبير حال القيام  
او فيها هو اقرب اليه من الركوع كما في الزاهد وما ياتي من قوله كل قيام لا تجوز عن اشد ما ليه

بلازمة الفاتحة اي جملة الجلالة وكبره فانه فيها مفرد وفي الخلاصة كما في المضطرب كبره وانما انه الفاتحة على  
الالف وهي اسم سجدت لان الالف مشتركة بين هذين وبلازمة الباء اي بابه كبره فانه مفرد كما  
في عامة الكتب وعمر بن الخطاب في المساجد انه جهر مفرد كما في المنية وفي التخصيص استعار بجواز مد الام  
والياء والراء لما جزم الا ان الثاني خطأ والثالث مفرد كما في المحيط فالاولى ترك المصنف اليه  
بل المضاف اليها كسرها بقوله كبر كما لا يخفى والاطلاق دال على انه يرفع الجلالة ولا تجزم وكذا  
اكره وجوز فيه لزم كما في المضطرب ما ساءد كما باللمس حال مترادفة على وجه بابها فيه  
اي بطرفها تحتى اذنه اي مالا ان من اسفلها لكن في النظم عن ابي حنيفة ان محاذاة الالف  
الشخية مستنونة وفي ظاهر الاصول محاذاة البد الاذن وكبره النجاء وزعمها كالرفع الى  
المستكين كما في خزائن الفقه والمسلم لم يذكر في المنية اولات الثاني قاضي بنان والطبرية و  
القول بانها لتحقيق المحاذاة ليس بشئ وفيه اشارة الى ان البد يرفع اولا ثم يكبر كما روي عنه و  
قيل يرفع مع الله ويرسل مع كبره وعليه الفتوى كما في النظم والى انه يخرج البد من التكبير  
فانه ادب كما في المحيط وذكر في المفيد ان ترك الاخراج بدعة في حق الرجال سنة في حق النساء  
والى انه لا يسجد ترك توجب الاصل مع كما قال ابو بكر السرخسي بل يرفع ويستر ويجعل الكف الى القبلة  
كما قال العامة كذا في النظم وعليه الاعتماد وعنه بعض المشايخ الصواب ان يضم اصابعه في التكبيرة  
ثم يسقط وقت التكبير كما في المحيط وهذه احكام مشتركة بين المصلين فالمتخص بالمفدى  
ان يجازي تكبيرة تكبيرة فانه افضل عنده وهو قول زفره عند ما يوصل تكبيرة مثل ان  
يوصل الفاتحة بركعة كبره وقال الامام الشريفي ان الافعال على هذا الخلاف وانشأ شيخ الاسلام  
الى ان محاذاة فيها افضل بالاجماع وقال ان قوله ادق واجود وقولها ارفق واحوط وفي عون  
المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الافاضة قولها واعلم انه لا يدرك فضيلة التبرئة  
عنده الا بالمحاذاة وعندهما الى وقت التنا الكل في المقامين وقيل يدرك الى نصف الفاتحة وقيل  
الى اخرها في النظم وقيل الى الفاتحة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل بالركعة الاولى وهو الصحيح كما  
في المضطرب وقيل بالناسف على قوت التكبير ولم يدرك بدونه وان كبره كما في الروضة والم  
رفع يدها حذرا من تكبيرها اي مقابلها على رواية ابن مغاضل عن اصحابنا وعن ابي حنيفة روى انها  
كالركل وبه اخذ المشايخ وقيل حذرا صديقا والاول اصح كما في المحيط وقيل لانه كما روي كما  
في الزاهد ويجوز الشروع فيها والمأصني احسن فانه عطف على كبر كل ما دل على التعظيم  
اي الترفع عن الانقياد والمخلوق من الاسماء الحسنی وغيره اشارة الى ان الاولى ان يشرع  
بقوله الله اكبر وبعض المشايخ قالوا على قوله بالكرامة بما سواه وهو الاصح ولم يخرج عن ابي يوسف  
امه الا بانه كبر مع فاء او منكرا او الكبر او التكبير او كبره الا اذا لم يحسنه وعنه محمد بن كلثوم بن  
الرحمن كبر او الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله والى ان يشرع بالآدم وفيه خلاف المشايخ  
ولا يلزم عدم الحسن انه يشرع به والاول ظاهر الرواية فانه يعبر فيه الذات مع الوصف كما في  
المحيط وغيره ولا ينوب حال من الشوب وهو المحط بالقاء اي طلب النسي على نحو غائب العسل



بالما وكما في الالاسس وليس مما يتعدى بالباء كما توهم فان مفعوله محذوف والمعنى لا يجوز  
 به حال كونه خالط الال على التعظيم بالال على السؤل نحو الالام اعطى وارزقنى او استغفر  
 ولو كان الال عليه بالفارسية الى يجوز ذلك على تقدير كون الال بالعربية والفارسية  
 نحو خذ الى بزرگست وبنام خذ الى بزرگ فيكون الواو عاطفة على مقدر وليست للحال  
 عن فاعل يجوز اول والالزم ان لا يجوز بل يفظ على كما تقرر من تقيد الحال وفيه اشارة الى  
 انه لا يجوز بلغة التركية والتركية والنسبية مثلما والى انه لا يجوز سائر اذكار الصلاة  
 وغير بالفارسية وقد جاز الكل عنده ويكن الجواب كما باني ولا ينسب اليه العربية خلافا  
 لما كان في الظاهرية وغيره ولا خلاف ان سميت الذبيحة وتلبس الاحرام بجوز بالفارسية كما في  
 النهاية وهي منسوبة الى الفارس بكسر الراء كما في انساب السمعاني وهي بلاد الفرس كسفرمان  
 وري وهرمان وبنامند واذيجان لكن في الازاهير ان الفارسية لغة جورم بلاد فارس  
 والمرد العجمية فنى اولى بالذكر لا يجوز الفداء فيها اي بالفارسية الابعدر وهو الال ابعدر على  
 العربية وهذا عندنا وفي رواية عنه كما في الكشف في قوله طعام الانيم واما عنده فنجوز  
 مطلقا لكنه مكرره بلا عذر سواء كان على نظم القرآن كما في معبته ضنكا اي تنكها وجراؤ  
 جدهم اي سزاى وي دوزخ اول وسواها كان ثناء او قصصا وقيل اذا لم يكن على نظم القرآن  
 لا يجوز وقيل اذا كان من الفصل بعد صلواته والصحيح الاول وذكر شيخ الاسلام وغيره انه  
 رجع الى قولنا كما في المحيط وهو الصحيح وعليه المفعول واما خفض الفارسية بالكتفى لينفى غير ما نظر  
 الاولى لقربها بالعربية في الحديث لسان اهل الجنة العربية او الفارسية الدرية بتدبير الله  
 كما في الكرماني وغيره وبه اي جدم الجواز يعني الحاقه وعليه الاعقاد وفي الكشف ان في  
 كلام العرب خصوصاً في القرآن من لطائف المعاني ما لا ينقل بآدانه لسان واذا كبر يصح  
 بمبته على شماله كما في الاصل ثم اختلف المتأخر فيه فقبل انه يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر  
 الشمال وقيل على الذراع وقال الاكثرون على المفصل وغير الصابحين يفيض الرسغ باليد  
 اليمنى كما في المحيط لكن في الجلابي قال يضع وسط الكف على الرسغ قابضا وقال باطن  
 الاصابع طولاً والاول اولى وقال ابو حفص يفيض بالابهام والخنصر والبنصر وفي الكرماني  
 استحسن كثير منهم ان يقبض بالاولين تحت سريته لانه من سنن الرسل وفي الانكشاف اشارة  
 بان المرأة في ذلك كالرجل لكن في المضمرات وغيره انها تضع على صدرها ولا يجد ان يشار بتدبير  
 الضمير الى مخالفة الحكم في كل قيام فيه ذكر شامل للقرآن مسنون مشروع فلا يرسل بعد التكبير  
 بل يضع في التنا والقنوت وصلاة الجنازة وقبل عنده يرسل في القنوت وهو قول ابى  
 يوسف رحمه واختلف متأخر ما وراء النهر في صلاة الجنازة وقال محمد رحمه ان الوضع سنة  
 قيام فيه قراءة كما في المحيط وغيره الى حين يفرج عنه التعوذ وعنده اذا كبر  
 ارسل ثم يضع كما في التلويح والصحيح المنع كما في المضمرات واعلم ان الاولى ان يكون بين قذبة  
 قدر اربع اصابع في القيام كما في حرانته المضمرات ويرسل عند الجهور ويضع عند اصحاب

في

الفضل للمخالفات الشبهة في قوله الركوع وتكبيرات العيد وفيه مع النظر الى السابق دلالة  
 على ان ليس فيها ذكر مسنون كما في ترك التعريض على قبضه وكل رواية كما سباني ثم بنى اي يقول  
 سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا انت سبحانك عجب الانك يا الله سبحانك وبحمدك واشتغلت بحمدك لا اله  
 لعطف المفرد والجملة ويجوز ان تكون للحال اي وقد اشتغلت بحمدك فانه روي بحمدك بحمدك و  
 لا ينبغي ان يقال بزيادة الواو لانها ليست بقباس وتبارك استحك اي دام خبره ونعالي جدك  
 اي تجاوز عظمك عن ذك انما منا ولم ينقل في المتأخر وجل ثناؤك ولا اله غيرك بعفها  
 ورفعها ورفع الاول ورفع الثاني وبالعكس كما في المحيط ووجه الكل ظاهر على واقف الضم و  
 انما لم يخلل الوسايط المصودة ولا يوجه عطف على كبر او ثم بنى فلا يوجه قبل التكبير ولا  
 بعده ولا بعد التثنية لافي الفوايض ولا في غير ما لكن في التلويح لا يوجه في الفوايض في الاصول و  
 عن ابى يوسف رواه بوجه بعد التثنية ويوجه في النوافل بعد التثنية في الاتفاق وسبحك النوجب  
 قبل التكبير عند المتأخرين كما في الحاقين وهو ان يقول اتي وجهت وجهي الى قوله المسلمين و  
 اختلف في ان يقول سبحانك وقوله انما المسلمين اصبح من قوله انا اول المسلمين لانه كثر عند  
 للصلاة عند بعض كما في المحيط وينعقد اي يقول سنة اعود باليد من شيطان الرجيم  
 وهو المختار في الالفاظ والمتبادر منه ان بنى ثم يتعوذ وهو الاصح كما في المضمرات للتم اوة  
 في الركعة الاولى لا غير بقرينة قوله لا تبعها للتثنية وهذا عند محمد رحمه خلافا لابي يوسف رحمه  
 عنده للتثنية ثم اشار الى ثمة الخلاف بقوله في قوله اي التعوذ المسبوق في اول ما فات  
 عنه عند محمد رحمه ولا يقول عنه ابى يوسف رحمه وفي رواية عن محمد وقال صدر السلام انه اصح  
 كما في المحيط وغيره والمسبوق هو الذي لم يدرك بالجماعة اول الصلاة فقط لا بقوله المؤمن  
 اي المقترى سواء كان مدركا او لم يدرك الكل بالجماعة اول الصلاة مع قول  
 بعض وبوجه الامام عن تكبيرات العيد عند محمد رحمه وبقرينة عليه عند ابى يوسف رحمه  
 لم اذكر الامام مع محمد كما ذكره الكفا في وغيره لان في المحيط لم يوجد ذكره معه في شيء من الكتب  
 وفي المنظومة ونسب وجهها الى ليس عنه فيه رواية وبسمي اي يقول سنة بسم الله الرحمن الرحيم  
 قبل الفاتحة وهي سنة فيها في كل ركعة في قول اصحابنا على قول الدقاق او في قول ابى  
 يوسف رحمه انه يسمى الا في التلبية كما في المحيط والاول قول ابى يوسف رحمه في التلويح وهو قول محمد  
 وهو المختار كما في المضمرات وفيه اشارة الى انها ليست من الفاتحة واكثر المتأخرين على انها آية  
 منها كما في المحيط والذخيرة والخلاصة والزايد وغيره واما لا ينسب لانها من القرآن ام لا  
 لان كونها منه ليس ينص عليه المتقدمين كما في الابيضاح والمحيط والكشف وغيره قال الكرماني  
 لا يعرف بها النصح عن منقذ اصحابنا والامم بالاختلاف دليل على انها من القرآن وفي الزاهد  
 انها آية على الصحيح وذكر ابو بكر ان الاصح انها آية في حرمة المتس لافي جواز الصلاة ولم يوجد  
 ما في حواش الكشف والتلويح انها ليست من القرآن في المشهور من هذه المسئلة  
 وبسر تهن من الاسرار اي يحفي التثنية والتسمية فانه سنة تكبر وضه فاجهر مكرره

وعنده في الركعة الاولى والاول احكام كما في المحيط  
 وعليه الفتوى في المضمرات لا يركع في الركعة الاولى  
 بين الفاتحة والسورة ولا يركع في الركعة الاولى  
 ارتفع وعنده انه يجزى



[illegible]

بالنسبة الى التسع لانه على التغليب ولا على اذا المضاف اليه الموصوف لاسم التفضيل لكونه كناية  
عن اسم الجنس والاطلاق مشير الى ان الامام كغيره في ذلك وفي المحيط انه يقول ارجا ليمكن  
القوم من الثلاث والى انه لا يطول لادراك الجاني فانه مكرره وقبل مفرد وكلم وقبل جائز ان  
كان فقيرا وقبل مجاور ان اراد القربة كما في الزاهد ثم يسمع من التسميع اى يقول سمع الله  
لمن هذه اى استمع اليه كما هي في الرضى وقال الترخشي انه مجاز عن قبل والامام بمعنى من وفي  
المعصيات ان الظاهر وقف بلا اشباع واعلم ان اخفاه سنة كما في المحيط ولعل تركه لانه من  
الاذكار وست اخفاه كما في الكشف رافعا راسه فكما ان نفس التسميع سنة كان هو  
في هذه الحالة سنة كما في الجلالى ولذا الوثرك حتى استوى قابلا لانيابي به كما لو لم يكبر حال  
الخطاط حتى رجع او تجدد كما في الغيبة لكن في المبسوط والمحيط انه رفع راسه من الركوع ثم  
يسمع واعلم ان المتن كعادة المندوات مشير الى ان ليس في هذا الرفع تكبير والعلم مطر  
به لكن في سبب المحيط يكبر اذ رفع راسه من الركوع وعليه يدل حديث البخارى وفي شرح الآنا  
ان الاوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل به بعده صلعم الى يومنا  
هذا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع ويكتفى به اى بالتسميع الامام فلا يجمع بينه وبين التمجيد  
وهذا عنده خلافا لما وعليه الطحاوى وجماعة من المتأخرين ويكتفى بالتكبير اللهم ربنا  
لك الحمد اوربنا لك الحمد اوربنا ولك الحمد اللهم ربنا ولك الحمد والاول افضل كما  
في المحيط والثاني المشهور في كتب الحديث كما في الكرماني وهو الصحيح كما في الغيبة و  
يقول ذلك عند تسميع الامام المؤمن فلا يجمع بينهما بلا خلاف وجمع المنفرد بينهما اى  
بين التسميع والتكبير عندهما واما الى يوسف يكتفى بالتكبير وهو الصحيح من عند به على  
ما ذكره شيخ الاسلام واختلف مشايخنا في قول الى خيفة روى الاصح الجمع كما في المحيط  
واشار في الاصل والجامع الصغير انه لا يجمع قبل هو الصحيح وعليه المنهج لانه لو جمع لوقع  
التكبير بعد تمام الانصباء ومحل الذكر حالة الانتقال كما في الكرماني لكن في شرح  
الحلو اني انه حمد حالة الاستواء في الجواب الظاهر وهو الصحيح وقبل حالة الارتفاع وقبل  
حالة الخطاط كما في المنية واعلم ان ما قرع الوض والواجب سنة وما ياتي غيرهما ادب  
الا الحرف عند السلام فانه سنة كما في خزائن المفتين ويقوم مستويا هو للتاكيد فان  
مطلق القيام انما يكون باستواء الشقيين كما هو وانما كد لغفلة الاكثرين عنه فليس  
بمستدرك كما ظن ثم يكبر خافضا كما في المحيط والتخفة وغيرهما وفي الابضاح اذا اطمان قايما  
كبر وفسا جدا ولعل ثم للاستعارة بالاطمينان ويسجد فيضع على الارض ركبته اى ركبته  
اليمنى والبسرى كما في وقار الروضة والفاء لعطف المفصل على الجمل كقوله نه ونادى  
نوح ربه فقال رب ان ابني اياه ثم يضع يده اى يده اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون ابهاماه  
حذاء اذنيه كما في الكرماني وذكر في السنف ان وضع الايدي حذاء المتكئين ادب وفي  
المنية بكبره وضع اليد ثم الركبة الا اذا كان داخل كما في الحقائق وقبه دلالة على ان هذا



الترتيب سنة كما في الجلالى صا ما اصابعه اي مضافا جانب بعضها بجانب بعض فان الاصابع  
تترك على العادة فيما عدا الركوع والسجود كما في الكافي وغيره ولو قيل بالغلب لكان احسن  
فان ضم الركبتين سنة ايضا كما في الجلالى ثم يضع وجهه بان يضع انفه ثم جبهته فان الامل  
ان يضع اولها مكان اقرب الى الارض كما في المضمرات وغيره لكن التحفة يضع الجبهة ثم الانف  
وقبل يضعهما معا مبديا بالياء اي يظهر اضبعه بفتح المعجمة وسكون الباء او رفعها كما ذكره  
شيخ الاسلام وهو العنصر وضل وسطه وباطنه كما في المغرب وفيه تغليب فان المعنى بعد  
عصده عن جبهته وذراع عن الارض لان كلمتها سنة كما في الجلالى الا اذا كان المصلي في الصف  
فانه لا يبدى عصده كيلا يوذى احد الجا فاما بعد الباطن عن مخدنه موجه اصابع رجله اي رؤس  
اصابعها بان يضع صدر القدم مع بطون الاصابع على الارض وفي بعض النسخ ويدير رؤس  
اصابعها بان يضع الراحة على الارض نحو القبلة فان انحرف اصابعها عن القبلة مكرهه كما  
في خزائن المفتين فتوجهها نحو سنة كما في الجلالى وسبح اي يقول تسبح سبحان  
ربي الا على ظننا وهو ادناه كما هو يجوز السجود على كل شئ يجد الساجد حجة اي شدة  
ذلك الشئ كما في الطلبة وسنة جبهته تقبيلها عليه من الجملة اي يكون بحيث لو بايع لا  
ينسفل راسه اليه منه فلو سجد على الجا ورس والفظن وكوهم لم يكر بخلاف ما لو سجد على  
نحو الخنطة كما في الخزائن ويجوز على ظم من يصلي صلته اي صلاة الجيزة وهذا اذا كان ركبة  
على الارض والا فلا يجزى وقيل لا يجزى الا اذا سجد الثاني على الارض وقال صدر القضاة  
يجزى وان كان سجود الثاني على ظم الثالث في جمعة الكفارة في وقت الزحام اي مدقة  
بعض بعضا في المضيق بسبب كثرة المصلين بالجماعة وفي الكلام اشارة الى ان السجود  
هو التاخير حتى ينزل الزحام كما في الجلالى والى ان لا يجوز على غير الظاهر لكن في الزاهدي يجوز  
على الفخزين والكنين بعذر على المختار وعلى البدين والكنين مطلقا والى ان لا يجوز على  
ظم غير المصلي كما قال الحسن لكن في الاصل انه يجوز في الزحام كما في المحيط وفي نيم الزاهدي  
يجوز على ظم كل كقول والى انه لو وجد فرجة وسجد على ظم رجل لم يكر كما في قاضي خال و  
الى انه يجوز ان يكون موضع السجدة ارفع من موضع القدم باكثر من نصف ذراع في الزحام  
ولا يجوز في غيره ففي عامة المتداولات انه لا يجوز ان يكون موضعها ارفع منه باكثر من  
لبنتين منصوبتين واربع لبنين بخاري وهي قدر ربع ذراع كما في المنية والمائة حرة وامة  
تخفض اي توقع خفض المعهود فلما نصب اصابع القدمين ولان يدي الضعيفين و  
تغترش الذراعين وتلطف بالزوا والصادقة بطنها بفتحها لانها اقرب الى السر ويرفع راسه  
من السجدة فانه يفرض ان يرفع مقدار ما يسجد رفا كما روى عنه ابو يوسف روى عنه محمد  
ما يجزى فيه الرجوع عنه الى ان يصير اقرب من الجلوس والاول اصح كما في الجلالى والآخر اصح  
كما في الهداية مكبر او مجلس اي يقع الجلوس المعهود في الرجل والمائة كما في معتمد  
ذلك خفض سكتا وجوبا والاكتفاء ميسر الى ان ليس فيه ذكر منقوش وعرض بن الى مطيع

انه يقول سبحان الله وحده تنفخ الله كما في الطهارة ويكره خافضا وسجدة اي وقع السجود  
المعهود فيضع ركبة الى ان يسجد ثانيا وهذه السجدة فرض بالاجماع مطبوع وكبير وهو يرجع  
راسه او على مذهب من جواز الوالوم يرفع يديه ثم ركبتيه فيرفع اولها مكان اقرب الى السما  
على عكس الخفض ويقوم على صدره وقدميه بلا اعتماد وانحاء اليد على الارض فانه مكرهه  
الا اذا كان سني كبير كما قال علي رضي الله عنه وقال عامة العلماء لا راس به مطلقا كما في الزاهدي  
ولا يعود لانه عليه الصلاة والسلام قام كانه على الرضفة اي الحجرة المحاة وقال الامام الحلبي  
لوقوع حرجه خفضه فلا يمس به كما في النهاية والركعة الثانية كالاولى فيما ذكره الاعمال  
لكن لانشاء فيها ولا يعود فيسمى قبل الفاتحة ولا يرفع يده للتكبير فيها اي في الركعة الثانية  
او في الصلاة وكجمل ان يكون حيلة مستغلة والضمير للصلاة بقية فيكون نقيا القول في  
انه يرفع اليد عند الركوع ويجزى جميع فان ذلك مكرهه عندنا وعندنا انه مفتر كما في المحيط  
وغیره وهو الاصح كما في الجواهر واذا انتهت اي الثانية اقرئ اي بسط على الارض رجلا  
اليسرى الى الكعب وما تحته منها وجلس عليها اي على ذلك الرجل ناصبا يمناه من الرجل  
موجه اصابعه اي اصابع الرجل اليمنى فان العهد مقدم على الاستغفار كما في المسوط  
وشرح الطحاوي والخاصة وذكر في الكافي والتحفة اصابع رجله فيوجه رجله اليسرى  
الى اليمنى واصابعها نحو القبلة بقدر استطاعة فان توجهه لغيرها لا يخلو عن نفسه وهذا  
في الغرض اما في النقل فيقع كيف يشاء كما لم يصر كما في الزاهدي واصابع يديه اي كفها  
على مخدنه اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى كما روى عن محمد بن غير رواية الاصول  
وعنه ينبغي ان يكون اطراف الاصابع عند الركبة وفي الطحاوي يضع يديه على ركبتيه كما في الركوع  
الكل في الزاهدي ولا يأخذ الركبة على الاصح كما في خزائن المفتين وفي الكلام اشعار بان  
المائة تضع اليد على مخدنها واذ بالاضلاف كما في المسعودية موجه اصابعه اي اصابع يديه  
نحو القبلة مبسوطة غير مقبوضة كما في لم الفناوي موقفة كما في شرح الطحاوي والمائة مجلس  
على اليمنى بالفتح لا بالكسر كما في الصحاح اليسرى مخرجة رجلها الى الجانب الايمن كما في الكافي  
لكن في التحفة انه رواية النوادر على ما ذكره ابن تيمية ذكر محمد بن انها تجمع رجلها من جانب  
وفي الاكتفاء اشعار بان لا يشبه ولا يقعد وهذا ظاهر اصول اصحابنا كما في الزاهدي وعليه  
الفتوى كما في المضمرات والولواحي والخاصة وغيره وعمر اصحابنا جميعا انه سنة فيخلق  
ابهام اليمنى ووسطا مضافا راسها براسها ويشير بالسبابة عند اشهد ان لا اله الا الله  
وعمر الخلواني يرفع عند الله ويضع عند الله ليكون كالقفي والاثبات ويعقد العنصر والخصر  
كما قال الفقيه ابو جعفر وقال غيره من اصحابنا انه يعقد عقد ثلثة وخمس كما في الزاهدي  
فيقول على مقتضى علم العقدا نامل الوسطى والبنصر والخصر من اصولها للثلثة ويقدم السبابة  
ويضم الابهام مع الكف محاذيا للسبابة للخمسين ويشهد اي يقرأ التحيات ثم يقرأ  
على الشهادتين كما بن مسعود اي مثل تشهد قراءة عبد الله بن مسعود واوراه كما في البخاري

ع







ان الاول الخروج ونحوه لما خرج من البيت ففعل ما كان عليه من غير ان يرجع اليه فسلم  
عليهم وانما لم يسلّم على الجواب عليهم لانه انما يسلّم اذا لم يوجد ما يقوم مقامه وقد وجد  
وهو التسليم عليه من صاحبه كما في الكافي وفيه اشكال فانه يلزم منه ان يسلّم على الجواب  
عليهم ان سلّموا قبله ولم يسلّموا اصلا ولان المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض فليز  
الجواب على السامعين منهم عندهم وانما قدم البشر لان في اصل البشر واساطة افضل  
من خواص الملك واساطة عند اكثر المشايخ والمؤمن ينوي الامام حال كون المؤمن  
واقفا في جانبه اى جانب من جانبه فينوي في السلام الاول ان كان في الجانب الايسر  
وفي الثاني في الايمن وينوي الامام فيهما اى في الجانبين عند محمد رحمه الله وفي رواية عنه  
وفي يمينه فقط عند ابي يوسف رحمه الله ان حاداه اى الامام والمنفرد ينوي في الجانبين عند  
بعض المشايخ الملك فقط فلا ينوي البشر وفي الجامع الصغير ينوي رجال العالم وشاه  
وقال ابو القاسم ينبغي للمصلي ان ينوي في التسليمتين جميع اهل التوحيد وفي  
تخصيص المنفرد بالقبلة اشعار بان المؤمن ينوي البشر والملك ايضا في الجواب و  
اعلم ان جميع ما ذكره سوى الفرض والواجب سنن للصلاة بذكره كما في الجليلي و  
اما اذ ابرأ فكتبتة كقيام الامام والقوم بعد الميعتين وارجح الكف في الكف عن  
التكبير والنظر في القيام الى المسجد وفي الركوع الى اصابع الرجل وفي السجود الى الارنية  
وفي القعود الى الجحور وكظم النفس عند التناوب ورفع السعال عن نفسه وفتح الجبهة  
بعد السلام كما في خزائن المفتين وترك اللعب وترك النظر بمنته وبسرة ومقبل  
تسوية الصفوف وقيل تسوية الرجلين بلاميل الى جانب كما في النظم واستد علم  
**فصل في جهر الامام** اى يرفع صوته بالقرآن افتداء بحبيب الرحمن  
فانه جهر في الصلوات ابتداء ثم انتسخ في الظهر والعصر صيانة للقرآن عن لغو الكثرة و  
الامام من يعتدي به واحدا او اكثر صبيبا او بالغا وفيه دلالة على انه جهر ولو كان المنفرد  
واحدا او اثنين وفي القاعدة لوجه فيها كفى وهو يؤتم واحدا لا يسبى لانه ليس بامام  
مطلق لانه لا جماعة معه الا ترى انه لا يتقدم على مومنه ولو كان يؤتم اثنين ففيه  
خلاف ابي يوسف وظاهره مشعر بفضيلة الجهر لان الاخبار عنه المجتهد كالاخبار  
عن الشارع كما في قراءة الكافي وشروح الهداية واخاره اكد من امره كما في التوضيح والكرام  
وغيرهما لانه يجوز اعتماده على ما في الجملة والعديد لانه اقامها بالمدينة عند  
ضعف المشركين وفي القاعدة لو خافت الامام في العيد من لم يجب السهو  
لان جهر فيها وراى الغايض الا ان الجهر افضل وفي القح ووليبي العثاين بفتح الباء  
الاولى وكسر الاخرى والنسبة في حكم المعطوف والمعطوف عليه فالمعنى في الركعتين  
الاوليين في العثاين الاولى والاخرة لانهم مشغولون بالاكل في المغرب وبالنوم في  
الفجر والعثاين ففي هذه الصيغة اشعار بان الامام لو خافت ببعض الفاخرة

او كلها

او كلها او المنفرد ثم اعتدى به رجل اعاد جهر كما في الخلاصة وقبل لم يجد وجهه فيها يعني من  
بعض الفاخرة او السورة كلها او بعضها كما في المنية والاختلاف انه لو جهر بكثر الفاخرة  
بينهما فافته كما في الزاهد وفي الكلام اشارة الى انه لو ترك القراءة في الاوليين خاف  
بها في الاخرين لكن في الجليلي انه جهر بها كما لو ترك الفاخرة جهر بها واما لو ترك السورة  
جهر بها وبالفاخرة معا وهو الاصح كما في الكافي اداء وقضاء هو قيد للثالث الاخرة  
بدليل إعادة الجهر لا غير وان كثر وقوعه في كلام المصنفين الا انه لم يفسر في المعنى على  
ان المعنوم مغن والمعنى لا قراءة غير الجهر ولا يؤخر الجهر ويجوز نفي الجهر عن غير هذه  
الصلوات فيفيد ان يخاف في الظهر والعصر وكذا في التراويح والوتر والكسوف  
عنده على ما في القاعدة من ان لا يجهر في غير الغايض الا ان الاصح ان يجهر فيها كما في  
المتداولات واما نوافل النهار فبكره الجهر فيها ولا بأس به في نوافل الليل كما في  
المحيط واعلم ان ما وضع للاعلام جهر به الامام وما لا فلا كما في الجليلي والمنفرد جهر  
بين الجهر والمخافة ان ادى هذه الصلوات وفيه اشارة الى انه لا يسمع نفسه  
وغيره كما في النهاية لكن في سهو المبسوط والكرواني وغيرهما ان جهر المنفرد يسمع نفسه  
وفي المحيط انه لا يسمع غيره كما في عامة الروايات والى انه لا يجهر في غير هذه الصلوات  
والافان كان عن محمد فقد اساء وخبره في السجدة روايتان كما في التمهيد  
والمنفرد خاف حتما اى اياها عند بعض المشايخ ان قضى هذه الصلوات وقال  
بعضهم انه يجهر للجهر افضل وهو الاصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية وفي  
الكلام اشعار بان الامام والمنفرد ان يرفع الصوت زائدا على الحاجة وهذا افضل  
الا اذا جهر نفسه او اذى غيره كما روى عن ابي جعفر كما في الزاهد وفي كشف  
الاصول ان الامام اذا جهر فوق حاجته المقتدى فقد اساء كما اذا جهر المقتدى والمنفرد  
بالاذاكار وادنى الجهر اى اخفض الاصوات بالقرآن جواز في حق الامام فان في حق المنفرد  
اسماع ظهر النفس جهر كما مر اسماع غيره اى اسماع احد سواه فان الغير بمعنى المخاير  
ولذا قال السبكي انه لا يسمع بالاضافة فلو اسمع اثنين كان من اعلى الجهر كما في الدرر  
انه لو سمع بعض القوم تكفي لكن في صلاة المسجوي ان جهر الامام اسماع الصف الاول  
وفي الخلاصة والزاهد وغيرهما انه اسماع الكل فلو سمع رجالان في السرية لم يكن جهر  
الا ان كلنا الروايتين لا تخلو عن شيء لانه يلزم منه ان لو كان القوم كثر اجبت لم يسمع  
الكل لكان مخافة وادنى المخافة اى المخافة فانه لا ينقسم على الصحيح الى الادنى  
والاعلى كالجهر وانما في لفظ الادنى لما سذكر من الاشارة اسماع نفسه فقط وهذا  
لحدان قول الفضلي والهندواني والحسني وبه اخذ عامة المشايخ وفيه اشعار  
بان اعلى المخافة كصهيل الجوف فقط اذا قراءة فعل اللسان وذلك باقائه لحاف  
لا يسمع اسماع اسماع السامع وهذا قول الكرخي وابي بكر الاشمس كما في المحيط ومضى



عن محمد بن وهب بن خالد بن الزاهد بن محمد بن الحسن النوفلي كما في صلاة المسعودي وعن  
ابي نصر بن سلام كما في العادي فمن الظن ان الاول ترك المادي لانه زاد اشارة الى ان قول  
هو لاء الائمة غير ساقط عن اعتبار اصله صرح بما عليه الفتوى فقال هو ان يكون الخاتمة  
اسماع النفس الصحيح وقال الامام المكي ان الاصح انه لا يجزى ما لم يسمع اذنه او اذن من غيره كما  
في المحيط وكذا اي مثل الجهر والمخافتة في القراءة للجم والمخافتة في كل ما يتعلق بالنطق وهو في  
التعارف اصوات مقطعة يظهر باللسان وتحتها الاذان والابحار يقال الامامان كالطائر  
والعناق فانه لو طلق امره او غنى عبده بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح واستثنى  
في الطلاق والعناق واليمين وغيره فلو طلق امرأة او خالعا فاستثنى في نفسه لم يصح  
في القضاء كما في العادي وغيره كسنة الذبيحة والابار والبيع وغيره وفي المحيط قال القاضي  
علاء الدين العمري ان اسماع النفس كاف في بعض التصرفات دون بعض الماتر كالتكليف  
البايع لو اسمع نفسه بلا اسماع لمتري لم يكن كافيا وسنة القراءة اي مقدار القراءة  
المستوية الى الثانية بالسنة في جميع الصلوات للامام والمنفرد في وقت السفر على مقتضى  
مجاز من اجل الملازمة ومصدر جني اي وقت السرعة والاضطرار من الخوف وغيره فيكون  
مصدر جني وقبل حل وفيه ان المصدر لا يقع حالا بلا اسماع وانما يدرأه الاحوال المار به ذلك  
افتراء بمجرد في الاصل الفاتحة اي سورة الفاتحة فان السورة جزء العلم في الكل وجوزي بوجه  
ان يكون المضاف اليه على مع اي سورة في القصار كانت كالكونه والاطلاص وفي السفر  
احتمل اي وقت الفجر والاطمئنان كسورة البروج على التفصيل الثاني في مع الفاتحة بقرآن  
في الفجر والظهر ودونها في العصر والعشاء والقصار جدا في المغرب كما في المحيط وذكر في مع  
المبسوط انه في الفجر والظهر الطارف والشمس وفيما عداها كالاخلاص وفي المحضر  
الاقامة في الاختيار استحسنوا الى غير المتبادر حسن طوال المفصل طاهر الاستغراق و  
الماد فراهة اثنين ثمانين من السور الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر  
اعتمادا على الظهور والكلام دال على ان هذه القراءة مستحبة وفي المحيط والخاصة وغيرها انها  
مستوية وهذا على ما ظن ان معنى الاحتسان ما ذكرنا والفعلة معطوفة على التسمية وهو غير  
مستحسن ومع ذلك يلزم ان يكون القراءة في الضرورة مقيدة بالاحتسان والاحسن ان يثبت  
في المحضر على في السفر والطوال قبل السنة فيفيد سنة القراءة والفعلة معترضة او حارة  
لنا كبد فان في هذا المقام اختلاف الروايات كما سنذكر والمعنى على ما بينا بالاحتسان  
هو اربعة منها الاحتسان بالاثار وهو المأد والاثار حديث عمر رضي الله عنه فانه كتب الى ابي موسى  
الاستعوي رضي الله عنه على ما ذكره المصنف كما صرح به في المبسوط وغيره في فهمه خلاف السنة  
فلعل الخطية عما في الاصول والطوال بالكسرة جمع الطويلة كالصباح والصبيحة والمفصل سبع  
الاخير من القرآن سمي به لكثرة الفصل بين سورة بالسبعة في الفجر والظهر روايات مختلفة الاولى  
ما ذكره والبواقي مع التوفيق ان القوم ان كانوا ممن يربعون في العبادة بقرآنية كما في رتبة

الحسين في كل ركعة خمسين وان كانوا كسالى بقرآن اربعين كما في الاصل وان كانوا ما بين ذلك  
بقرآن خمسين كما في الجامع الصغير وقبل ان يامنيته على كثرة الاستغفار القوم وقلته وقبل على  
طول اللبالي وقضا وقبل على خفة النفس ونفها وقبل على حسن الصوت ونحوه والمحصل  
انه يجزى عما ينفع القوم كسلي يؤدي الى تفصيل الجماعة كما في المحيط والخاصة والكافي وغيره او  
سنة او ساط اي قرآن سورة تامة بين الطوال والقصار في المفصل او عشرة ون اية في  
العصر وقبل فيه خمسة عشر غير الفاتحة وفي الوقت وقصارة كالمعوضين او ست ايات في  
المغرب ثم اشار الى بيان المفصل مع اف امه بقوله وفي الطلوات نصيب من اية مبتدأ منها كما في  
الكرواني وغيره لكن في المسئلة قال الاكثر ان سورة البروج في من البروج او ساط الى سورة لم يكن  
قبل من الخيم وقبل من الفصح سور طوال الى سورة البروج ثم من البروج او ساط الى سورة لم يكن  
وقبل الى البلد كما في الكرواني ثم لم يكن قصارا الى الاخرى اخر الزمان وفي النهاية في الطلوات  
الى عيسى ثم التكميل الى والضحى ثم لم ينسج الى الاخر ولا شك ان الغاية الاخيرة داخلية في الغاية  
ويجب ان يكون الاول بيان ذلك كمنها خارجا كما في الكافي وغيره وما ذكره في المبدأ المستثنى  
في الكل يوافق المحيط والظهير به والمحرر انه غير فاعلى المص بطن القاصر في التسعة انه خلاف  
ما راى وفي المحضر في الضرورة والاضطرار خوف خروج الوقت بقرآن بقدر الحال والوقت ولذا  
اكتفى ابو يوسف رحمه حين اقتدى به ابو حنيفة رحمه في ضبط العشر بانيات من الفاتحة ثم  
قال ابو حنيفة رحمه يعقوبنا صار فضيها وكره تعين سورة اي الملازمة على قراءة سورة  
معينة سوى الفاتحة لصلاة فرضا او غيره فلما تأسس به في بعض الاوقات وقبل هذا  
اذ لم يجوز غير فلو قرأ السنة او اليسر فلا بأس به وفيه اشارة الى انه لا يكره الجمع بين  
السورين ولو بينهما سورة وقبل لا يكره ان طالت وهذا في الركعتين واماني ركعة فكرهه و  
الى انه يكره تقديم سورة لانه الحس من التعيين وهذا حكم الالية في الجميع وهذا كله في القم النص واما  
في السن فلا يكره وهذا في حال الاختيار واماني حالة العذر والسنان فلا بأس به الكل في  
المحيط والى انه لا يكره تكرار في ركعتين كما في الزاهد وفي سهوه انه يكره في الفرض وينصت من  
الانصات الى يسكت الموم سواء كان مديرا او لاحفا او مسبقا وفيه اشارة الى انه يكره  
القراءة خلف الامام وعن الطرقيين لا بأس به والاول اصح فانه يعرف الصلاة عند عامة من  
الصحابه كما في الزاهد والظهير وعمر ابن مسعود مولى فوه نوابا وعمر الشعبي اذ ركعتين  
يدركهما على انه لا يقرأ خلف الامام كما في الكرواني وكذا انصت الى المص للخطبة في اثناء  
الخطبة وهي ذكر الله تعالى ورسوله والخفاء والانتفاء والمواظاة واما ما عداه من ذكر  
الظلمة فيخرج عن الخطبة اليه اشار في الكشاف ولذا قال في المضمرات لا بأس بالكلام اذا  
اخذ الامام في مدح الظلمة وفي المحيط ان الساعد من الامام اولى عند كثير من العلماء كسلي  
بسمع مدح الظلمة والصحيح ان الدنو افضل والخطبة شاملة لخطبة التكبير والموم وغيرهما  
كما هو في الكلام اشارة الى انه يستمع من اول الخطبة الى اخرها كما قال عامة المتابعين وقال



الطرفان انه سيجع عند ذكر اسمه ورسوله والى انه لا يكره الكلام وقت الحجة كما قال بعض  
ومنه من قال انه مكره والى انه لا ينس بالاشارة بالرأس واليد والعين عند رويته الشكر  
وهو الصحيح كما في المحيط الا اذا قرأ قوله تعالى صلوا عليه فبصلوا مع حبسه وجوباً الى  
في نفسه بان يسمع نفسه او يصح الحروف فانهم فيه به وعمر الى يوسف رحمه الله بصلوا قلباً  
ايثار الام الانصات والصلوة عليه صلتم كما في الكرماني وفي اسناد الفعل الى السامع  
اشعار بان لا ينصت اذا بعد عن الامام ولا رويته فيه كما في المحيط وقد خفف فيه والامر  
هو السكوت كما في الكافي وانما ترك حكم الاسلام لان الاكثر من يقسمونه بالانقياد لكن  
في مبسوط شيخ الاسلام عن ابي يوسف روي الطحاوي انه سيجب الانصات الى قوله  
صلوا عليه وسلموا تسليماً ان يصلوا بسم لكن في المصنف ان الاصح الانصات اذا قرأ صلوا  
عليه لانه حالة الصلاة والجماعة فرقة يجمعون والمراد صلاة الامام مع غيره ولو صلياً بفعل  
ففي مجازاً وحقيقة عرفته سنة للفرق وما في حكمه كالموت والتزويج دون النقل فانها لا تكون  
سنة فيها لكنها جائزة مع الكراهة ان صلوا على سبيل التعدي وبدونها اذا صلوا في ناحية  
وقال فيكون ان اقتدى به ثلثة لا يكره بالانفاق وان اقتدى اربعة فالاصح انه يكره  
كما في الخلاصة مؤكدة بالفتح اي قربة من الواجب فلو ان اهل مصر تركوا لقولوا عليها و  
اذا ترك واحد ضرب وجس كافي للجلاي ولا تكون واجبة لقوله لم الجماعة في سنن المدي  
فتكون سنة مؤكدة كما في الكرماني فكانه لم يبلغ الزاهد والام بفعل ان الظاهر انهم اردوا  
بالتكيد الوجوب لا استدلالهم بالخبر الواردة بالوجوب الشديد ترك الجماعة وفي الجلاي ان  
سنة الجماعة المذكورة سنة الفجر وفي المنية قبل واجبة بانهم تركوها بلا عذر وقبل انما يات  
اذا اعتدلت تركها وقبل فرض كفارة به اخذ الطحاوي والكرخي وغيرهما صحتها انها  
فرض عين والاكتمال شبه الى انها لم تنقذ في المسجد ولذا قالوا ان اقامتها في البيت  
كافاً منها في المسجد في الفضيلة على الاصح كما في القنية والاولى اي الاصح بالامانة اي بهذا  
الفعل المخصوص الاعلم بالسنة اي بالشرعية كما في الكرماني وغيره وظاهرة منعه بان شرط  
العلم بجميع ابواب الفقه بل غير من العلوم لكن في الخلاصة لا يشترط الاعلم بالصلاة  
واما قدم الاعلم لانه اذا قدر على ما يجوز به الصلاة من القارة واجتناب عن الفواحش  
الظاهرة كما في المحيط وغيره ولم يحظر بالبال الا الشرط الاول فينبغي ان يذكر الثاني ثم الى  
بعد استناده في العلم الاقر اي الاعلم بالقارة وكيفيته اداء الحروف والوقوف وما يتعلق  
بها كما في الكرماني وغيره الى حفص ان حريقاً فليحذر الاصح احب الى من الفاسق الفاري  
ثم الاورع اي الاشده احترازاً عن النسبة بخلاف الاتقي فانه عن المأمم بعد كما في الكرماني  
وذكر في الزاهد اي الاورع ثم الاقر او في الخلاصة لو استوفى في الفقه والصلاح واحدهما  
اقر فقد توافقه لاساؤا ولم ياتوا ام الحسن الذي لم يتغير عقله في الروضة بكرة امانة  
المفند الذي ينسب الى الحرف وفي تحضر الكرماني الحسن ثم الاورع وفي السيرة الحسن

ثم الارضي عند القوم وفي الخلاصة الحسن ثم الاصح وجهها والانسب فان اجتمع هذه الخصال  
في رجلين يقع او يجتاز القوم فلو اختلفوا فالعبرة بما ذكره وفي الاجناس الباني اولى بالامانة  
والا فان لم يولد وعشيرته في المنية لودخل في المسجد فهو اولى بالامانة فامام المجد اولى  
فان ام بعد سواء كان معقفاً او غيره كما في الخلاصة او اعلى منسوب الا عاب لا واحد له  
في لفظه وليس جميعاً العرب كما في الصحيح لكن في الرضي الظاهر انه جمع له وقال الراغب  
في الاصل اولاد اسمعيل عزم يجمع وصاروا لسكان البادية وفي نهاية الحديث العرب  
من اقام بالبادية او المدن والمنسوب اعلى او على لكن في المغرب العربي واحد العرب اسم  
جمع وهم الذين استوطنوا المدن والقرى العربية والاعراب اهل البدو واختلف في  
سنتهم والاصح انهم نسبوا الى عتبة بن ربيعة لان اباهم اسمعيل نسبوا اليها  
والمراد البدوي الجلي بل بالسنة فلا يكره امانة العالم منه كما في الجلاي وفيه اشعار بان يكره  
امانة البدوي وفي الكرماني انه يكره او فاسق من الفسوق وهو لغة المروج عن انتقامه  
وشريعة المروج عن طاعة الدنيا بارتكاب كبيرة وينبغي ان يزاها بابل او بل والافيشكل  
باباً على يكره امانة التمام كما في الروضة وامانة الماني والمنصنع ومنهم باجدة كما في الجلاي او  
انهم ان كان البصر افضل منه والافوا اولى كما في الكرماني او مبني من ابداع الام اذا  
احدته وشريعة مخالفة اهل السنة اعتقاداً كما في الشيعة وحكمه في الدنيا الا بالانصاف  
وبغيره وفي الاخرة على ما في الكلام حكم الفاسق وعلى ما في الفقه حكم بعضهم حكم الكافر كمنكر  
الروية والمسح على الثغين وغيرهما كما في الخلاصة فالمراد به مبني لا يعتقد شيئاً بوجوب  
الكفر فلا يجوز امانة المكفر منهم ويكره امانة من فضل علياً على العز بن رضى الله عنهم او ولد  
رنا اي ولد يحصل من وطئ حرام لعنة كرهة ذلك كراهية تنزيه لسقوط المرتبة عند الناس  
والجمل وعدم توفى النجاسة والاشفاق عادة ولو عدم ذلك لا يكره امانة وفي الاخبار  
لو كانوا افضل من صندهم فالحكم بالصد والاكتمال منسب الى انه لا يكره امانة الشافعي لكن  
في الزاهد اي انما يكرهه ومنه وفيه النهاية انها حرة كما قال صدر الاسلام فلا حوط ان لا  
يصل خلفه كما في الجواهر وهذا علم بالاحراز عن مواضع الخلاف فلو شك في الاحراز  
لم يجز الا فتداء مطلقاً كما في المنظم فلا بأس به اذا لم يشك في امانته ولم يتعصب الى من يفض  
لخفي ولم يكن صلياً ولم يوصى به بما يستعمل او يحس عندنا وسمع ربيع الراس وتوضاً مما  
وقع من غير السيلين وطهر من المنى وعمل النجس الغير المكنى لانا وكذا اليد والغير بعد كل الضب  
وكونه وحفظ الترتيب بين الصلوات ولم يصل هذه الصلاة مرة ولم يكشف الركبة  
ولم يجاوز المغرب في القبلة ولم يجاوز امرأة ولم يجز في الفان ولم ينكح فيها الكل في بحر  
الغناوي في عتبة النساء جمع نسوة اسم جمع واحد من حال او مصدر كما هو راي البصر  
او ظرف كراي الكوفة والمعنى كافتدائهن بامانة فانه مكره وفيه اشعار بان لا يكره  
جماعتهن في صلاة الجنائز وكذا افتدائهن بالرجل وهذا اذا لم يكن في الخوة والا فبكره



وان كان محرم الكحل كذا في النهاية فان فعلنا اي اقتدينا بامارة تقف الامام منهن وسطين  
لانه منعت جماعتين كذلك كما في النهاية والظاهر منه وجوب هذا الوقوف لكن في خزانة  
المقنن ان جاز تقديم امامتهن والوسط بالتحريك اسم لمنزل من كثر الدائرة ظرف منصوب و  
باسكون اسم لداخلها وكلاهما محتمل ههنا الا ان الاول اولى لانه بكرة او لم يعدل حرفه  
كما في الزاهدى وغيره وكصور السابعة اى كره حضورها بحركتها كل جماعة اى كل فرد منها  
بشارية او لينة وان تبالقند بر لغة في تسع عشرة الى ثلاث وثلاثين وستة عاشر  
خمس عشرة الى تسع وعشرين وكصور العجوز اسم لموت غير لازم التاكيد كما في الرضى وذكر  
في القاموس الافعال عجزه او لغة ردية لغة في احدى وحسن الى آخره وشعر عامر  
حسب الظلم والعصر فلما ذكره حضور العجز والموت والعنف وكذا الجمعة والعيد للصلوة  
في روايته عنه لتكثير السواد فيمن في ناحية في رواية واما عند جماعات حضوره في  
الكحل كما في الكسوف والاستسقاء كما في المحيط وهذه اى زمانهم واما في زماننا فيكون حضوره  
كل جماعة وهو المختار كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى ان حضور الواسطة اعني  
الكلمة مكرهه في زماننا وينبغي ان يكون كذلك في زمانهم في المحيط قالت عارضة رضى الله عنها  
لكن حين تكون البهاجة عمر رضى الله عنه لخصم من خارج الى المسجد لعلم  
النبي عليه الصلاة والسلام ما علم ما اذن لكن الى المروج ويقعدى المتوضى اى يصلي اقتداء  
به وضع وضوءه صبيحا عنده بالتكليم اى بمن وقع تيممه صبيحا فلا يقعدى من توضأ على  
ان الماء طاهر بكنه تيمم على ظن انه يحس لان امامه يحدث على رعيه كما في النظم ولا يقعدى  
بالتيمم متوضى معه ما وهذا عند الشيخين وقال محمد بن احمد انه يقعدى به مطلقا وقال  
زفر انه لا يقعدى مطلقا كما في الزاهدى ويدخل فيه مصلى الجنازة ولا خلاف فيه كما في  
الخلاصة ويقعدى العاقل للرجل او غير بالاسم على الخف او الجلبة والقيام بالاعادة  
عند ما خلا في المحمد بن ويستثنى منه التراب والوجه فانها صحيحة بلا خلاف على الصحيح وقيل  
باستحباب القيام عند ما والقعود عنده والكلام منبر الى انه يقعدى التيمم والاسم  
والقيام بمنزلة والقيام بالركع كما في المحيط والانتفاء منبر الى جواز امامته الاحد وان  
لم يغير قيامه عن ركوعه وبه اخذ عامة العلماء كما في النظم والمومى بالمومى يشمل ما اذا كانا  
قائمين او قاعدين او مستلقين او مضطجعين او مختلفين واختلف في المومى قاعدا  
بالمومى مضطجعا والاصح الجازم في النهاية وفيه اشعار بان لو اقتدى باليس بموم  
قائما او قاعدا بموم لم يكره كما في المحيط والمنفل بالمفترض فيسقط عن المنفل القراءة و  
فرضية القعدة الاولى وفيه اشارة الى انه لا يكره جماعة النقل اذا ادى الامام الفوض و  
المقعدى النقل وانما المكره ما اذا ادى الكل نقله الى انه لا يقعدى المفترض بالمنفل  
كما يجب لا يقعدى رجل بامارة بالغين فلا يقعدى ختنه منسكلا بختنه ولا بامارة لاجتماع  
كونه رجلا كما في الزاهدى او صبي اى لا يقعدى رجل وامرأة بصبي غير بالغ في الفوض

والنفل عند اى يوسف واما عند محمد بن فضال في النفل والاول المختار كما في البداية فلا يقعدى  
به في صلاة الجنازة التراب على الصحيح وان قال بلواز كثر الاسانيد كما في المحيط والكلام  
منبر الى انه لا يقعدى به في صلاة الجنازة كما في جامع الصغار والى انه يقعدى الصبي بصبي  
كما في الخلاصة والى انه يقعدى ببالغ غير ملتح كما اشار اليه الكافي ولا يخفى انه مستدر كباياتي  
من انه لا يقعدى مفترض بمنفل ولا يقعدى طاهر صحيح بمعدور صاحب حج سائل كالمبطون  
والمتخاضة وغيرهما يقعدى صحيح بغير حج ومعدور بمعدور كما في المحيط وذكر في الزاهدى  
انه لا يقعدى سخيضة بمسخرضة وضالة بضالة وفي المنية يقعدى صحيح بمعدور عند اى يوسف  
واختلف المشايخ فيه وقارى ذكره لا يصل به من القرآن باى بذكره فان صلواتها فاسدة  
ما عدا الانباء كما قال الطحاوى او من اوان القراءة كما ذهب اليه الكرخى وفيه اشعار بان لا يقعدى  
اخرى او امى باى كما في المحيط ولا يقعدى ناطق او امى باخرى كما في الروضة والامى في  
الاصل من لا يكتب ولا يقرأ في المغرب ومن لا يجس للخط كما في الكرماني منسوب الى الامام في ذلك  
التا كما يقره كالعاصم اى على قاعدة العامة وعادة الامم ولا يس بغير يقعدى عارضا كما في  
المحيط وغير موم الى قائم او قاعدا بركوع او سجود بموم الى قائم او قاعدا بالسجود ويقعدى لكس  
بعار وغير موم بموم عند زفر والاصل في جنس هذه المسائل ان حال الامام ان كان مثل حال  
المقعدى او فوفه جاز صلاة الكل وان كان دونه جاز صلاة الامام فقط كما في المحيط ولا مفترض  
ولو كان ذلك الفرض من قبل نفسه كما اذا نذر بمنفل في جميع الافعال كما هو المتبادر فيقعدى كنه  
ينفل في بعض الافعال كما اذا استخالف الامام بعد الركوع في جارسا عند سجدة سجدتين  
فانما ينفل في حق المنيعة فرض في حق المقعدى وكما اذا اقتدى المنفل في الشفع الاخر في الفوض  
فان القراءة فرض في حق المقعدى نقل في حق الامام لكن العامة قالوا بان السجدة صارت فرضية  
بسبب الخفاة والقراءة نفل بسبب الاقتداء قال ابن النفل اخذ حكم الفوض ولا عليه اربع ركعات  
فلا يقعدى مفترض بمنفل لافى جميع الافعال ولا في بعضها وفيه اشعار بان لا يقعدى المنفل  
بالممنفل كصلى ركعتي العشاء بالتراب والى ان ركعتي الظهر بارج قبل الكل في المحيط ولا يقعدى مفترض  
كمصلى العصر او ظهر اليوم او الاربعاء بمفترض كالظهر او ظهر الامس او الاربعاء ويدخل فيه  
مقعدى في تطلع بمفترض ثم اقتدى واقعدى بمفترض كما في النظم وكما في اقتدى بعد غروب الشمس  
في العصر بمقيم شرع فيه في الوقت كما في الزاهدى وفيه اشارة الى انه يقعدى في العصر بمقيم  
مقيم بعد الغروب وان كان صلاة فضاء لان الصلاة واحدة كما في الطهارة والى انه يقعدى  
لاحق بلا حق لكنه لا يقعدى بالاجماع والى انه يقعدى بسبوق بسبوق لكنه لا يقعدى على المنذور  
وفي الكبرى انه المختار لان الاقتداء في موضع الاقتداء مفترض ولعل غير مفترض عند جماعات الكلام  
القاعدي لا يخلو عن اشارة اليه فرضا آخر لزيادة الايضاح فان التكرار اذا اجتمعت تركة كانت  
غير الاولى واعلم ان في نفي الاقتداء في هذه المواضع زعم الى انه يصح رعا في صلاة نفل فيسقط  
وضوءه بالغيره ويجب القضاء لانه باق بعد ذلك وقال بعضهم لا يصح شرعا والاصح ان لا يصح

الاهل في حجب  
الاعتناء



روايتين والصحيح الثاني كما في المصنفات والامام لا يطيلها اي لا ينبغي له ويكره ان يطيل الصلاة  
بالقراءة والتسبيحات والدعوات ويحتمل ان يكون الضمير للقراءة ويدل عليه قوله ولا يطيل الامام  
قراءة الركعة الاولى على الثانية الا في الجهر فان الاطالة فيها سنة بقدر نصف الثانية و  
قبل بقدر ثلثها وقبل بقدر ثلثها فان كانت مقارنته من حيث الاتي فيها والافعية الكلمات والاف  
ولا بأس بان يقرأ في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلاثا كما في المحيط وقال محمد بن ابي طيلى  
في جميع الصلوات وعليه الفتوى كما في الزاهد وغيره والكلام مشير الى ان المنفرد يطيلها و  
ذكرنا انما سألنا انه افضل والى ان الثانية لا يطيل على الاولى شيئا لكن في عامة المنزوات  
ان اطالة آية او اثنين لا يكره بخلاف ما فقهنا فانه يكره بالاجماع لكن قال شرف الائمة المكي  
وغيره لو قرأ في الاولى العصر وهي ثلاث آيات وفي الثانية النقرة وهي تسع لم يكره وقال كثر  
الائمة الصباغى انه يكره لكثرة الزيادة فان الست في القصر ضعف الاصل بخلاف ما اذا قرأ  
في الاولى الاعلى وهي تسع عشرة وفي الثانية الفاشية وهي ست وعشرون فان في الطول  
لا يكره السبع فانها اقل من النصف كما في المنية والى ان المنفرد يطيل الاولى فان له ان يقرأ  
ما شاء والى ان ما ذكره محققون بالغ البص فان الاطالة في السن والنطق لم يكره وعمر بن الخطاب  
انه يكره لانها سواها كما في النهاية ويقوم الموم رجل او صلبا الواحد محاذيا له على يمينه لا في  
كما في الجلابي وفيه دلالة على عدم جواز التقدم عليه والتأخير عنه والقيام خلفه لكن في بعض  
فانه قيل لو تقدم قدمه على الامام لم يكره صلاة ترك الغرض والعبرة بالتقدم وقيل انها جائزة  
باب في المحاذاة في شئ من القدم والاصح ان العبرة بالكنة كما في المنية ولو اختلف قدمها في  
الصغر والكبر فالعبرة بالكعب على الاصح وقالوا لو تافه كان مسبا على الاصح لما نظرت السنة  
وعمر محمد بن يونس ان يكون اصابعه عند كعب الامام وقيل انما طمعه عند عقبه ولو قام  
خلفه ففي كراهته او اسائه خلاف والظاهر منه انه حكم غير المومى والعبرة في المومى للرأس  
حتى لو كان رأسه خلف امامه ورجلاه قدام رجله صح وعلى العكس الاصح كما في الزاهد  
وغيره واعلم ان ما ذكره من الحكم يشمل ما اذا اقتدت امرأة بامرأة فانه مشترك ويقوم المومى  
الزاهد على الواحد اثنين كان او اكثر خلفه في المسجد في اى موضع شاء وفي الصلوات فما اذا  
لم يكن بينهما فاصلة كثيرة وقد رآه بعضهم بسبعة اذرع وبعضهم بمقدار نصف كما في حقه  
المشترين فان قام الامام على يمينه الصف او يساره او وسطه قسمي كما في المبسوط  
وعمر بن يوسف بن يوسف الامام بين اثنين كما في الكافي وفيه اشارة الى ان الواحد يتأخر عن اثنين  
الخلف اذا جاء احدهما في الجلابي والاحسن ان يقال ويتأخر الزائد فان كبريته ان تعقد احداهما  
بحدائه والاخر يمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاز ثالث وقف على يسار الامام الاول  
عمر يمين الثاني والى مس غرسا ثالث هكذا ولو كان احد الصفين ناقضا لخصي باقدهما  
ولو استويا قام عمر يمينه والقيوب من الامام افضل كالعالم في الصف الاول من الثاني ولم يكره الامام  
كما في التمرناشي وبصف الرجال اى يحيطون على خط مستقيم بحيث يكون منكم من يصف

الصبيان بالكسر على المشهور والضم لغة ثم الثاني بالضم والكسر جمع للثني وهو ماله الرجل و  
السناء والماء المشكل منه ثم النفس ثم الصبيات كما في الزاهد ولم يذكره امام انفا وفيه  
اشارة الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان معها مائة فقام على يمينه فان كان  
اثنين يقومان خلفه والمرأة خلفها كما في الجلابي والى ان هذا الترتيب واجب فان قدم الصبي  
على الرجل في الصف فقد صلاته الا ان الجهور على انه غير معتد بخلاف ما اذا قامت المومنة  
امام المومى وبينهما فجة قد استوطنت فانه مفترق عند الجهور وقبل غير مفترق كما ذكره الزاهد  
والى تعديل تأخير النساء اشار بقوله فان صادته اى استوت قدم المرأة شيئا من اعضائها  
الرجل فان القدم مأخوذة في معنوها على ملحق غير المطرزي فاستواء غير قدمها بعضه غير معتد  
ويدخل في الرجل والمرأة الصبي والصبيبة المشتركان فلا يفتد محاذاة غير المستبين ولا  
محاذاة الامم المراهق للرجل وحده كما في النهاية واشترط في المحاذاة صفة  
الوجه والاطلاق مشير الى ان قبل المحاذاة مفترقا كما قال ابو يوسف روى اما عند محمد  
فبشرط مفترق ركن والى ان المحرم كالام كالاجنبية والمباذ ان يكونا في مكان مستويا  
بلا حائل فلا يفتد ان كانت على الارض والرجل على دكان قدر قامته وكذا اذا كان بينهما  
حائط او سترة او قصبه قدر ذراع او فجة يسعها رجل كما في الزاهد وغيره في صلاة  
فريضة او واجبة او سنة او تطوع او فريضة في حق الامام تطوع في حق المقتدين وفيه  
اشارة الى ان محاذاة المرأة لم تعد في صلاة الجنازة وكذا محاذاة المجنونة لان صلاتها  
ليست بصلاة حقيقة ولذا لم تعد عليها بالمحاذاة صلاة من لا يقعد في الصحيح كما في  
النهاية لكنه خلاف ما قرأه الاشارة مشتركة بحرية بالنصب اى مشتركة بحرية بان افتد  
المرأة وحده او مع الذكر ولو في غير صلاة الامام واحترز به عما نحا اذى المنفردة المنفردة فيه  
فانه وان لم يكن مفترقا الا انه يورث الكراهة او الاساءة كما في التمرناشي فدخل فيه المدرك  
واللاحق والمسبق فاخرجه بقوله ومشتري اداء بان التزم كل الصلوة مع الامام سواء  
اقتدت وحده او مع شخص ولا يخفى انه يخرج بصورة الاثنا فلا حاجة الى قيد الحرية والقبال  
ان يقول باستدراك الاء ايضا فان مشتركة على ما في البناء والذرة الزاهدة ان يقعد  
المرأة وحده او مع الرجل فاول صلوة الامام قدت صلوة لا صلواتها لانه المأمور  
بتأخيرها ولم يأت ففتد ترك الغرض فلو اشار الى تأخيرها ولم تأخر قدت صلواتها لاصلوة  
لانه المأمورة بالتأخر كما في المحيط غير مشايخ الحوان وفيه اشارة الى انها لو كبرت مع الامام  
محاذية له انعقد تحرمة لان المفترق المحاذاة في صلاة مشتركة وما لم يعقد التحريم لم يخف  
هذه المحاذاة وهو الصحيح كما ذكره الحلواني كذا في الثانية ان نوى الامام امامتها سواء كانت  
حاضرة وقت النية او لا وسواء كانت النية قبل الشروع لا بعده كما في المنية وتعلل تخصيص  
مشير الى ما في المتن من صحة النية بعد الشروع عند بعضهم وفيه رخصة الى اشارة النية  
في جميع الصلوات والاصح انها لم تنشر طاف في الجعة والعبدان كما في الخلاصة والى ان لم ينو







فانهم قالوا ان كان بين يديه حامل لم تغد الا اذا جاوزته كما في المحيط خارجة الى خارج المسجد  
 في خارجة فانه لا ينصب على الظرفية كما نزل عليه سبويه وفيه اشعار بان البنية كالصلاة لكن  
 الاصح انه كالسجدة ولذا يجوز الا فتد فيه بل اتصال الصفوف كما في المنيعة وفي الكلام اي ان المنيعة  
 تغد صلواته في المسجد او الصلوة بالخروج عن موضع سجوده في الجانب الرابع كما في المحيط فظهر طهره الى  
 علم في صورتين انه لم يحدث بطلت الصلاة فيكون استيفاء في هذه الصور الثمانية ولو لم يخرج  
 الامام او المقتدى من المسجد ولم يجاوز الصفوف خارجة بغير اي اوصل باق في الصلاة كما صلى واعلم  
 ان هذه المسئلة تستفاد من المضمون فلو كنفي به كان احسن وبعد مقدار التشديد قبل السلام  
 ان عمل على المعلوم اي عمل المصلي بايقاظه في الحديث والعمقة العمدة والعمل اعظم في الحقيقة فينبغي  
 ما اذا جاز او اعني عليه تمت الصلاة بالخروج بالصنع في الكل وان علم الامام تغد صلوة المنيعة  
 اي يسوق لم تغد ركعة بالسجدة لانه لم يتأكد انقضاء حنثه وعندها لم تغد كما اذا قيد بما لم  
 يغد صلوة المديرك بلا خلاف وفي صلاة الاحق روايتان كما في الخبايق وان وجد هنا اي بعد  
 مقدار التشديد قبل السلام سواء كان في سجود السجود او بعده قال بنا بالضم والتشديد فترده الزيادة  
 روية المشيئة الى وجدانه ونحوه المائل الاثني عشرية وغيره كخروج الرجل عن خلف المنيعة ونحو  
 المدة وسقوط الجبهة عن زوال العذر ونيل العاري ثوبا وقدره المومي على الاركان وعلم  
 الامي سورة واختلاف القاري وتذكر الفاتحة وفيه وجوه وقت الخرج والجمعة ودخول وقت الظهر  
 عند قضا الفجر وتغير الشمس عند قضا الظهر ووجوب ما يصل النجاسة الكثرة فسدت اي بطلت  
 اصل الصلاة عند اي حثيفة روية في رواية ويجوز في عين الحركات الا ان الكثرة افصح لفرضية  
 الخرج بصلته اي بصل صدره المصلي فصد لان الصلوة عبارة عما تحرك وتجلس فلا يخرج عنها الا  
 بذلك الفصل كالج ولم يوجد فقد كما قال بعض اصحابنا الا ان الصحيح الذي عليه المحققون من ان  
 اصل الصلوة لم تغد عنده كما ان الخرج بالصنع ليس بفرض عنده والافضل ادى الفرض بخروج  
 العذر وانما وجب الاعادة عنده لان هذه الامور مغيرة للفرض الى النفل في حال الصلوة فكذلك في الارج  
 كنية الاقامة وليست بقاطعة كالكلام بخلاف اذا وقعت بعد تسليمة فانها تمت لانها لم تقع في الحال  
 لانقطاع الخرج كما اشار اليه المبسوط وغيره لان تغد عندها لعدم فرضية **فصل في**  
 اي يبطل الصلوة على ما يأتي في السبع الكلام في الاصل شامل طرف فخرج في المباني والمعاني والاكثرة  
 منها واشتد في خوف اهل اللغة في المركب من الطرفين فصار هو لم ادى في الجلال ان ادنى ما يقع  
 اسم الكلام عليه المركب من الطرفين وفيه اشعار بما هو المشهور ان طرف هو الصلوة المكيفة لكن في المحيط  
 ان الصلوة وطرف كل منها شرط الكلام اذا حصل الاقحام الا بها كما قال الجمهور وذهب الكرخي وخرج  
 تابعه مثل شيخ الاسلام الى ان الصلوة ليس بشرط في حصول الكلام فلو صح الخوف بما اشاع لم يغد الا  
 عند الكرخي وناجيه مطلقا اي ساها او ناسيا فليس او كثره خاطبا او قاصدا ولو لا اصلاح كما اذا  
 قال فقد عند قيام الامام كما في المحيط والسلام سواء خاطب به اننا او لا وقبل الفضا اذا  
 خاطبه به كما في الزاهد والى وانما لم يكتف عنه بالكلام لانه في حكم الذكر كما احتجوا او حكيما فبشمل

من السجود وهو اذا وقع في اصل الصلوة كما اذا سلم على الركعتين طائفا انما العجز فانه مفد بخلاف  
 قسم اخر منه وهو اذا وقع في وصف الصلوة كما اذا سلم عليها طائفا انما في اربعة الظاهر فانه غير  
 مفد كما في سبوه المحيط فلو سلم المسبوق مع الامام ذكرها عليه تغد ولو سلم المصلي فانما طائفا  
 انه اتم صلوة ثم علم انه لم يتم لم تغد لكن في المنيعة انما تغد والظاهر ان المفد مجرد السلام  
 بلا عليكم في المحيط لو قال السلام سهوا ثم علم فسكت فدت صلوة ورده اي رد السلام سواء  
 كان باللفظ او اشارة الرأس او اليد كما في مجموع النوازل لكن في المحيط انما غير مفدين والابن  
 وكجه كالتأوه والتأفف فالابن ان يقول آه بالمد وكسر الهاء والتأوه ان يقول آه بفتح الهمزة  
 وسكون الواو وكسر الهاء وفيه لغات متجاوزة في العشرة ويقال كلاهما عند الشكاية والتوجع و  
 ان تأفف ان يقول آه بضم الهمزة وكسر الفاء المتددة بالتشديد وبدونه ولغاته اكثر في العشرة الكل  
 في الرضى مما لا صوت سواء كان معصوف او لم يكن فالنسخ المسموع اي ما لم يسمع من صبي كاف و  
 بف ونف مفد كما هو رأي الطرفين وكذا غير المسموع على ما قال شيخ الاسلام كما في المحيط  
 وذكر في الزاهد لو ساق حمارا او واقفه او استعطفه كلها او تهره ما بعد الرضا فيكون  
 من مجرد صوت بلا حروف معية لم تغد لكنه مكرره كما في الجلالى والبكاه وهو سبلان الدمع  
 الحان بعد اذا كان القهقري اغلب ويقصر اذا كان الحان اغلب كما في المودات لكن في الصحيح  
 انه بالفصحة خروج الدمع وبالله هو مع الصلوة وقال البيهقي كلاهما خروج الدمع فحان الحنا عنده ولا  
 قال بصوت والاحسن بحرف فان المفد ما رفع به صوته وحصل به الحرف كما في الخاصة وفيه اشعار  
 بانه لو خرج الدمع بلا صوت لم تغد بلا خلاف والكلام منسحب الى ان الضحك غير مفد وهذا اذا كان  
 بسبب كالتبسم وان سمع مفد لانه كلام كما في الجلالى الا انه لا حرفة اي حثيفة الصلوة فان ذلك غير  
 مفد بل حسن وفي الكرخي ان ان ناوه بحرفين كاه على دح وهو نوح العجم فغير مفد وبالله كاهوه  
 مفد ولو لام الاجرة وفي الجلالى ان الابن من المنيعة غير مفد مطلقا عند اي يوسف وكل اعند محمد  
 ان لم يكلم والبكاه عند ما غير مفد مطلقا والتخنج ان يقول اح اح الا بعدد وهو ان لا يطبع  
 الامتناع عنه بان يجمع الزاقي في صفة وانما تغد لانه حصل من الحروف وقبل انه غير مفد لانه  
 ليس بكلام وقيل انه مكرره بغير سبب وغير مكرره بسبب كحشونة في صفة او الاعلام بانه في  
 الصلوة كما في التماسي والاصح انه لم يغد اتفاقا فلا بأس به لتمام ما لم يكن وان كثر فغيره افضل الا  
 اذا كان منه كاه وفيه اشعار بان السعال غير مفد وهذا بلا خلاف كما في الزاهد لكن في الجلالى انه  
 ان ظهر الحروف به بلا ضرورة فمفد وتسميت العاطس ان يقول المصلي له يحكم اسد بالله عند  
 ابي العباس وبالله عند ابي عبيد وقال ابو يوسف انه غير مفد وفيه اشارة الى انه لو قال  
 المنيعة او العاطس لم يغد كما قال بعضهم وغير الشيخين ان العاطس يحكم في نفسه  
 كما في المحيط وعنه ابي يوسف ولا يثبت بعدد ولا يثبت بغيره يثبت كما في الظهيرية وجواب الكلام اي  
 خبره او يحجب او يسوؤه او غيره ولو كان بالكره يقال للمد او لاله الاسد او اناسد واناسد  
 راجعون ويدخل فيه ما سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فمفد عليه وسقط عنه سبب فبشمل او دعا لاصد عليه

ان كان نحيبا لم يكلم



فقال امين ولا يفد الكل عند ابي يوسف روي الصحيح فويلها لان الكلام مبني على قصد التكلم وتكمل  
ما اذا امتثل امر غيره فلو قال للمصلي تقدم فتقدم او دخل فوجه الصفح فمتى ان المصلي يتوجه  
لم يستد صلوة فينبغي ان يكتم ساعته ثم يقدم برأيه الكل في الزايد والفتح الالامامه الى النعم  
بالفتح الالامامه في المقدمة ففتح على الامام كله واذا دام راجع نماز ومنه في الاساس والمعنى  
فتح المصلي القراءة على غير امامه فيمصل يصلي صلوة او غيره او غير مصل اذا اضطر في القراءة سواء  
كان قبل ان يقرأ ما يجوز به الصلوة او بعده وقبل التحول الى اية اخرى او بعده وقبل اشارة الى  
انه لو نوى السجدة دون التعليم لم يفسد بالاضواء الى ان الفتح على الامام غير مفيد للصلوة  
والصلوة الفاضح وقبل نفس صلواتها والصحيح انها لا تفيد بكل حال كما في الكافي والى ان الثاني شرط  
تكرار الفتح لنفسه وفي الاصل انه يشترط الاول الصحيح كما في النهاية ولو اخذ الامام غير المقدي او  
غير المقدي بتلخيص الغير تفيد صلواتها كما في الزايد وعنه ابي يوسف روي لو لم يسمع الامام في الاعراب  
ففتح لاساء ولا ينبغي له ان يلجى القوم الى الفتح فيركب ان فخر المخرج والاشغال الى اية اخرى وفي  
الرواية الفتح غير الى جيفة رويان كما في الترمذي والفتح في مصحف فليسا او كثيرا وهذا ظاهر  
الرواية وقبل مقدار المخرج وقبل مقدار الفاضح كما في الترمذي وقال انه غير مفيد لكنه مكره وفي  
الاطلاق مشير الى ان الى فظ وغيره سواء وقبل خلاف فمن لم يحفظ فلو حفظ فسد عندهم وقبل  
بالعكس كما في الزايد والى انه لو نظر الى المصحف وقم له لا تفيد ولا خلاف فيه وكذا لو نظر  
الى غيره وقم فانه غير مفيد على الصحيح والى انه لا يفيد الحكم بغيره بين الامام وغيره كما في النهاية  
وسجد اى وضع الوجه والقدمين على سجس لانه ما موبدوام التطهير في جميع الاركان و  
هنا عندهما واما عند ابي يوسف فيجوز السجدة لا الصلوة لجواز ان يسجد بعده على الظاهر كما في  
السنن لكن في المحيط لو سجد على الدم لا يجزى عن السجدة روي خلقا قالوا فلو وضع يديه او ركبتيه  
لا يجزى انفا فلكن في النظم لو وضع ركبتيه لا يجوز في ظاهر الاصول والدعاء في كل ركن مما يسأل  
اى لا يستجيب سوا له عز الناس كما لم يجرى في القرآن او المأثور كما في الظهير فلو قال اللهم اغفر لى او  
لاخى لم يفسد ولو قال لا اى نفس لانه ليس في القرآن وكذا لو قال اللهم ارزقنى بقدرها وقومها  
عند سبها ولو قال جز بقدرها وقومها لا تفيد ولو قال اعطنى دراهم تفيد ولو قال بالاكثير لم  
تفد لانه لم يجرى في عاداتهم كما في الترمذي والكلام مشير الى ان الدعاء بما لا يسأل عنهم مشروع  
في كل ركن وفي الجلالى جاز الدعاء في موضع التسبيح والثناء كما في الركوع والقعود لكن في موضع  
في المحيط انه لم يشرع الدعاء في وسطها بل في اواخرها واخره وحده التقدم يكون القول عند القول  
والفعل عند الفعل لان تقدم السجدة عليه وانما بالنظر الى ما في المحيط والاكل ان يوصل الى خوف  
ما يتباني فيه الموضع مضطرا ولا والشرب ان يوصل اليه ما لا يتباني فيه ذلك كما في الاضيق وفيه اشعار  
بان عمده وسهوه سواء وكذا قيل وكثير الا اذا اتبع ما بين اسنانه فان قليلا غير مفيد كما في شيخ  
الطحاوى فالفعل يادون المحصة وقبل ما دون ملا الغم وفي الكتاب انه غير مفيد لا يخص كما في  
فاضى خان ولو اتبع ما بين اسنانه لا يفيد ما لم يكن هذا الغم كما في المحيط وكذا اذا اتبع ما بقي في غيره بعد الشروع

فلو اتبع

فلو اتبع عن آخره كسر قبل الشروع ثم اتبع صلاة بعد كما في الخلاصة والعمل الكثير في تعينه  
طواف اشار الى ثلثة منه اى ما يحتاج في الواقع الى اليدين وان عمل سجد واحدة فلو سجد الارار  
او تم تفيد صلوة ولو حل او نقص باليدين لم يفسد الا اذا تكرر وقبل الاعتناء بالعمل فانعكس  
لكم في الصورتين وبعضهم اعتبر العمل بالرجلين بالعمل باليدين فلو جاز رجليه فسد بخلاف ما لو  
حرك رجلا لا على الارض وقبل ان يحرك رجليه فليسا لا تفيد كما في الذخيرة وغيره واما السجدة  
بهذا النفس لانه قول ابي يوسف روي على ما قيل في الزايد وهو مختار الفضل كما في الخلاصة لكنه  
غير شامل لكثير من الاعمال كالمشي والحك والمض مع خروج العين والتقبيل والنظر بشهوة  
وغيره فاشار الى تعينه فانه اذا هوشا من الحكم وامر الى قول ابي جيفة رويانه لم يفسد في مثل  
بل فوض الى راي المبني به فقال او ما يستكره المصلي في الفعل ثم ذكر ما رواه الشيخ عن اصحابنا كما  
في المحيط وهو اختيار عامة المشايخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في الصغرى وهو الصواب كما في  
المضمرات فقال ووطن وقيل يفيض كما في الزايد وذكر في النعمة يقضى السجدة لا الفكر ان  
عالم غير مفضل ففعل غير مفيد الا انه يشترط ما اذا قبل المصيبة فانه غير مفيد وقال ابو جعفر  
ان كان بشهوة فسد كما في الزايد وقيل الكثير ما يستعمل على عدد الثلاث فلو حرك في ركن واحد  
مرتين لم يفسد كما لو حرك مرارا بين كل مرتين فوجه بخلاف ما اذا حرك مرارا متواليات كما في المحيط  
وهذا اذا رفع يديه في كل مرة والا فلا تفيد لانه حكم واحد كما في الخلاصة وقيل الكثير ما يكون  
مقصود المصلي ان يفعله مجلس على حد كما اذا استس زوجته بشهوة فانه مفيد ويعدل في  
الاخيرين ما اذا مشى فانه مفيد ومنهم من قال انه غير مفيد حالة العز عالم يستعمل العقل استحسانا  
وقيل ان حالة الغزو والمخ وغيرهما في سفر يكون عبادة كما في المحيط وكره في الصلوة كراهية تحريم او  
نهي فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او ما في حكمه سنة الهدى وكذا فان ترك  
كراهية تحريم وان كان سنة زائدة او ما في حكمه من الادب وكذا فتنه به ومنه كل سنة يكون فيها  
ترك طسوع اى التواضع كالانقياض والتواضع والتشيك والسدل وقيل المحصى والتعطي  
والعبث والالتفات وتعطية العم والفقة والاختصار فان التواضع في كل ما ادب ومن  
الطسوع استعمال الادب كما في الكشف وذكر في الجلالى ان الطسوع الامور يتعلق بالقدر الركن  
والعين واليد والرجل فهو حضور القلب وسكين الجوارح والمحافظة على الاركان ففعل ما ذكره  
المصنف تفصيل المحل فالاولى ذكره الفاضل كما كان الواو واعلم ان الالتفات المكره ان يولى عنقه  
حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما في الترمذي وفي قاضى خان انه لا يعطى فاه ولا انظر الا اذا  
غلب التواضع فحينئذ يضع يده على كتفه وفي الزايد يضع يده اليمنى في القيام واليسرى في غيره والقرعة  
غير الاصل بها وما حتى تصوت ويكره خارج الصلاة عند الاكثرين والاختصار وضع اليد على  
الخاصة او الالكاء على عصابة ويدخل فيه الاتقاء الى القعود على عقبه او جمع الركبة الى الركبة الصدر  
او هو مع اعتقاد اليد على الارض وفي سناد الفعل الى كل ما عطف عليه اشعار بان المكره نفس  
هذه الافعال لا الصلوة لكن في الجلالى انها مكره بسبب هذه الافعال وكذا قلب المحصى الى تسوية الجوار

فان تركه يفسد



الصفار ليسجد الى بكنة السجود لا غيره فانه مكره مطلقا الا مرة او مرتين كما في المحيط ومسح به  
 من الزاب والشمس لاجل العرق والاطلاق مشعر بكونه المسح مع ايداء التراب وفي الحديث  
 انه غير مكره فان لم يوده فتركه جبرها اي في صلاتها فلا بأس به بعد ما قد قرئ الشهادتين  
 الحسن ان لا بأس به مطلقا والصحيح ظاهر الرواية كما في التحفة وغيره ما ذكرنا ظاهرا في الطرف  
 والاكتفاء منه الى انه لو ظهر من انفسه ما يكره وفي المنية ان المسح اولى من ان يقتر  
 والسجود على كور عاتية بالكرسي دورا وفيه إشارة الى ان السجدة متحققة مع الكوريات وحدها  
 الارض فان منع الكور عنه لم يكر كما في المضمر والى انه ينبغي ان يصلي مع الجماعة في الخبز الصلوة  
 مع الجماعة جبره سبعين صلوة في غير عامة كما في المنية واهم اسرار عية الى الفاء على الارض  
 الذراع من المرفق الى اطراف الاصابع وعقب شعره اي لف ذوائبه حول رأسه او جمع على وسط  
 رأسه وسده بالصمغ او غيره او على النفا مع السجدة بحيط او غيره والعقب في الاصل السجدة كما في  
 المحيط وسدل الثوب اي ارساله حتى يصيب الارض او وضعه على رأسه او كنفه وارسل  
 اطرافه من جوانبه فالاحراز عن السدل ان يدخل اليد في الكم ويشد الوسط بالمنطقة وغيره الى جمع لو  
 لم يشد لاسا كما في الزاهد وذكر في العتباتي لو شدد لكره لانه يصنع اهل الكتاب وفي الخلاصة  
 اذا لم يدخل اليد في كم الفرج المنحاز لانه لا يكره وفي المنية كان يحل الائمة الحكيم يرسل الكم لان في  
 الامساك كف الثوب فكان غير من المنع بحسب كونه وهو لا حوطا وكف اي ضم الثوب ورضه من  
 بين يديه او خلفه عند السجود كما في الكرماني وقيل لا بأس به للصوت غير الترتيب كما في الزاهد  
 وتخصيص الامام اي انواده بمكان اما بان يكون مكانه اعلى واسفل من مكان القوم بمقدار ما يقع به  
 الامتياز وقبل بمقدار الذراع وعليه الاعتقاد كما في الحاشية واما بان يكون في صفه وهم في وسط  
 الدار مثلا كما في الجواهر واما بان يقوموا في المسجد والامام في طاق يتخذ في المحراب في الكرماني  
 انهم يتخذون طافات في المحراب واما يكره التخصيص لانه تشبيه باهل الكتاب كما قال بعضهم  
 ويشبه حال الامام على القوم كما قال اخرون فعلى الاول يكره الصورة مطلقا واما على الثاني فلا  
 يكره عند عدم التشبه والاول اوجه كما في المحيط لا يكره ان قام الامام في المسجد بالفتح اي في موضع  
 صلوة يعني في المحراب وتجد في الطاق اي طاق يتخذ في المحراب كما انشبه به في الكرماني لكن في  
 النهاية اراد بالمسجد المعهود وبالطاق المحراب كما ذكرنا من المحيط من غير ما في الكرماني حيث  
 قال ان كان المحراب شيكا وقام الامام في الطاق لم يكره لعدم التشبه وكذا موضع اوجه منه  
 حيث قال لو قال اقتربت بالامام القائم المحراب الذي هو عتبة الله فاذا هو جعفر جاز وكذا باب صلاة  
 الكعبة من الاختيار حيث قال ان قام الامام في الكعبة وصلح المصنفون حولها جاز اذا كان الباب  
 مفتوحا لانه كقباه في المحراب في غيره من المساجد وفيه دلالة على ان المحراب كالطاق في المسجد واما  
 فصل بينهما لانه لم يتعد الصلوة في الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم وعاب بالاختلاف  
 في ذلك الامر الصواب فنقد تحت هذا المعاب كما في الكرماني والضرورة مستثناة فاضاف المسجد  
 على القوم لم يكره قيامه في الطاق كما في الكفاية والقيام اي قيام القوم الواحد والآخر خلف صفه

كما في النهاية والظاهر بان في هذه الصورة  
 اذا كان يقف القوم مع الامام لم يكره  
 على ما قال بعضهم لبعضهم

في

فحة فان لم يكن فيه فحة لم يكره كما في التحفة لكن في الخبر انه يكره فلو جاز احد الصف كان  
 اولى كما في المحيط والاصح انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاحد رجل او دخل في الصف  
 قلت القيام وحده اولى في زماننا لعلنا لعلنا فان جرد تصد صلوة وفي توصيف الصف  
 اشعار بان لو وجد في الصف الاول فحة دون الثاني بخلاف لانه لا حجة له لم ينقصه هم حيث  
 لم يسهو الاول الكل في المنية والوجه بضم الفاء وفتحها دخل بين المصلين في الصف كما قال  
 ابن الاثير وصورة الكبر وحجم جعل شكل حيوان فلا يكره صورة الجراد كالشجر وفيه اشعار بان  
 لم يكره صورة الرأس وفيه خلاف كما في اتخاذ الكذا في المحيط والصورة اعم من ذي الروح  
 بخلاف النمل فانه مخضص به كما في المغرب فالاحضار ان يقال ونمائل في توبه اي المصلي فلو  
 كانت في يده او قائمه فلا بأس به كما لو كانت على وسادة او ساط واستعمل وان كره  
 اتخاذها كما في الخلاصة وفي نسخة سواء كان توبا او غيره فهو بالفتح موقع لطيفة من الارض  
 مسي اكان او غيره فيكون مبنيا على المضارع لعدم الاختصاص بمكان بخلاف ما اذا كان  
 بالكنس فانه اسم بالفتح فله السجود بشرط ان يكون مبنيا على هيئة مخصوصة وفي جدار او ثوب  
 في جهة من الجهات الست غير خلف وكنت اي تحت قدمه فبكره امامه وفوق رأسه وبمنية  
 وبساره ولا يكره خلفه وتحت كما في النهاية لكن في الكافي وغيره ان اشدا كراهية ان يكون  
 امام المصلي ثم فوقه ثم يديه ثم خلفه وفي النهاية ثم تحت وبكره اتخاذ الصورة في البيوت  
 كما يكره الدخول فيها والزبارة والجملوس لان في ذلك نهو الجاهل والابكره بيع ثوبه ولا يكره  
 شادة بابعه وناسجه ولا اجر للمصور والاطلاق منه بانه يكره ذلك في اي موضع كان في  
 البيت او المسجد وقيل لا يكره صورة الطير والسيطان القبيح كما في الترمذي واما حصل الصورة  
 لانه لا يكره في جهة الظهر الاصح انه اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلوة الى شعبان وقع  
 بصره عليه كما في جنات المصطفى لا يكره الصلوة اليها وكذا اتخاذها ان صغرت الصورة  
 في المواضع المذكورة جدا بحيث لا يبد وللناظر لا يتبين بطنه كما في الكرماني ولا يبد له من  
 بعيد كما في المحيط لكن في الخبر انه ان كانت الصورة مقدار طير يكره وان كانت اصغر فلا  
 وقوله صا بالكنس مصدر اي صغرا بفتح الواو ان محي رأسها بحيث لا يبقى له اثر اصلا ما بالقطع  
 او بطلا شي عليه او بجناطة خيط عليه فلو خيط ما بين الرأس والقدم لم يرفع الكراهية كما في  
 المحيط وفي الخلاصة ان محو الوجه كالرأس وبكره الصلوة في نياح البذلة بالكنس ما ليس في  
 البيت ولا يذهب بها الى الكبر والنياب فالاضافة مثل كل الدراهم وحسب رأس  
 الى كنفه وهو يكره ما يشبهه لانه لا لا وضوءا فانه لا بأس به بل هو حسن وبكره كاسلا و  
 شعرا كما في المحيط وذكر في الخبر انه يكره مطلقا وعدا ما يوافقه الا في السجود بالاصابع وهذا  
 عنه خلافا لما وقيل الخلاف في المكتوبة وقيل في السجود وقال ابو جعفر عن اصحابنا انه يكره فيها  
 كما في المحيط واما العهد في صلوة السجود وهي صلوة مكتوبة مباركة فيها منافع كثيرة فلم يكره  
 ضرورة واختلف السلف في عدائها خارج الصلوة فمنهم من قال يكره ذلك كما في النهاية وقيل بغيره



كما في الكافي وقيل العاد كالمان على ربه كما في الزاهد والاكفاء منبه الى انها اذا اديت مع الكرامة  
لم يجب اعادة ما كن في التماسي لوصل في توبه صورة وجب الاعادة وقال ابو اليسر هذا هو  
الحكم في كل صلوة اديت مع الكرامة انتهى وفيه اشعار بان كرامته التزوية لا توجب وجوب  
الاعادة وكذا كرامته التيمم عند غير ابى اليسر بل الاولى ان تعاد عند هم في المضطرب اذا دخل فيها  
نقصان او كرامته فالاولى الاعادة ومثله في المحيط والمنية ونوادير الفتاوى والمغيب وبيده ما  
في الكشف انه اذا اتى بالمأمور به على وجه الكرامة او الحاشية يخرج عن العادة على القول الاصح وكذا  
عاما في المنية انه قال ابو بصير اذا لم يتم ركوعه وسجوده يوم بالاعادة في الوقت لا بعده وقال ابو  
يوسف التماسي ان الاعادة اولى في طالبين ورايت بخط بعض النفاة ان الكرامة اذا كانت  
في ركن فالاعادة مستحبة وفي جميع الاركان واجبة وهذا حسن جدا فان الكلمة مع دلالة على  
ذلك كما لا يخفى وعلى باب المسجد اي علاقته لانه شبه المنع عن الصلوة وهو جام ولا كان السلف  
الصالح كبرهون عند العقد على المصاحف وعلى صناديقها وخطايتها اخر ازاعم صورة  
المنع عن القراءة وقال مشايخنا هذا على وفي زمانهم الغالب على اهل الصلاح واما في زماننا  
الفساد فله فلا يمس بذلك بل يجب صيانة لافيه والحكم يختلف باختلاف الزمان كذا في  
الكرامات والتدبير في ذلك الى اهل المحلة فانه صار لهم منزلة باجماعهم وقيل هذا اذا تعاد  
الزمان كالعصر والمغرب والعشاء واما اذا تعاد كما بعد العشاء والطلوع فيعقل في كافي النهاية  
والعلق بالسكون اسم من الاطلاق كما في الصحاح ويضمين بمعنى المعلق واما فيضمين بمعنى  
ما يعلق الباب ويفتح بالمفتاح مما ذكر في كافي الاساس والوطى والحدث كالبول وغيره مما  
خرج من السبلين فوجه الى المسجد واما تعرض له والعرضه والبناء والعشاء في حكمه الا انه  
يصح اقتداءه على كان على باب المسجد فمفهومه كافي المحيط وغيره لان دفع التوهم عنه البين  
من غيره في العادة وفي الاضافه رفر الى ان المسجد لصلاة الجنازة والعيد ليس له حكم المسجد  
وهو المختار الذي جاز الاقتداء به الاتصال الصفوف كما في النهاية وغيره واختلف في مسجد  
الدار والمكان والرباط انه مسجد جماعة كما في التماسي وينبغي ان يكون مسجد القوارع كذلك  
وذكر في الكرامات ان المصلي العيد في حكم المسجد على الاصح ولذلك خرج من ملك بابيه ويدخل  
فيه الدابة خشية الضياع والحكام منعه بان لا يكره الصعود على سطح المسجد لكن في المقيد  
انه مكره الا اذا ضاق وبانه يجوز ادخال الدابة فيه بعذر فانه عليه السلام طاف البيت  
على ناقته لانه اصاب رجله كما في الكرامات واعلم ان اعظم المباح حرمه المسجد لانه في مسجد  
مدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم الشوارع كما في المنية وهي التي  
بنيت في الصحارى ما ليس له امام ومؤذن راتبان كما في الجلالى لا يكره فوق بيت وفي مسجد  
الى لا بأس بالوطى والحدث فوق مسجد البيت اي موضع احد البنين والنوافل بان تختل  
محراب وينظف ويطلب كما امر به صلعم فمنه مندوب لكل مسلم كما في الكرامات وغيره ولا  
يخفى ان الفوق ههنا مثله ثم قلنا كبره في العرضه والعشاء والبناء له وقيل كبره فيه ما يكره في

المسجد والاول الصحيح كما في التماسي فيدخل فيه الجنب ويحجر المبيع ولا يكره الجماعة والبول  
فيه ولا تيمم بالجنب والساج وما لا يذهب وجبه ذلك وفيه اشارة الى انه لا ينافى بغيره  
ان يجوز اسبا برأس كما قال التماسي وهو الاصح كما في المحيط وقيل ينافى لافيه من كبره الجماعة  
الا انه لو لم يكن في طيب ماله لم يوثق به نعم كما في الكرامات وقد نصب سليمان م على رأس فيه  
مسجد بيت المقدس كبره بناجر نخل الغزالات بضمويه في مسافة اثني عشر ميلا والى ان  
القبيل والكثير في الحراب او غيره من وبان وقيل النفس الغليل لم يكره وقيل انه على الحراب  
يكره كما في التماسي والى انه يصرف اليه مال الوقت وهذا اذا كان فاضلا عن العارة والاضيق  
الصارف كما في النهاية ولا صلوة اي ان يصلي متوجها الى ظهر من لا يصلي ولو قاعد او نائما  
او متكئا لكن قال بعضهم انه يكره اذا صلى وتوجه احداهما لاروى من النبي وناوله لانه يرفع صوته  
بحيث يخاف غلط المصلي ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجهه بينهما ثالث ظهره اليه ويخرج ما اذا  
كان مواجها لانه صار كالمعظم له الكل في التماسي ولا قيل الجنب جنبه ايضا فمنه مستحبة  
او غير جنبه سوداء تشبه مدونة لقوله وم اقتلوا الاسودين الى العيوب والنية ولا يخفى  
انه يدل على اباحة قتل الجنبه وغيره كما في الكافي وغيره وليس فيه منافاة كما ظن وقيل لا يحل  
قتل الجنبه والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر لا يباح قتل الجنبه فيها كما في غير الا اذا قيل حتى  
طرق المسلمين وذكر صدر الاسلام الصحيح انه يحتاط في قتلها فانهم يؤذون كثره وان الى ابا ابي  
سنان من قتل جنبه كبيرة بسيف فصره الجنب حتى جعله بحيث لا يتحرك رجلاه فربما في شهر ثم  
عالجناه بارضاء الجنب فمكوه وزال ما به كذا في النهاية وذكر في شرح الن ويات انه ضعف  
عن الانسان حتى لا يقتل على اطلاق احد من الناس ولا على سلب اموالهم وافتاد طعناهم  
وشتر ابيهم والاطلاق دال على ان النفس غير مفترق وان احتاج الى ضربات متواليات كما قال  
الامام التماسي وغيره وذهب بعضهم الى انه مفترق اذا احتاج اليها كما في الكرامات والاول  
اظهر وهذا اذا خشي ان تودبه والا فليكره قتلها كما في التماسي ولا قيل العقوب وبها اي  
في الصلوة ظرف قتل واختلف في الفساد كما مر وشار به كرامات الى ان قتل غيرهما الموديات  
مباح والى ان لا ينافى بالاولى ان لا يتوضض بها بلا اية او منها كما في الجواهر وبان المكلف  
بالم ورفاته امام المصلي الى المصل في موضع ينبغي ان يصلي فيه حتى لو قام مصليا او  
قاده من الصف موضع خال لم يأنم الداخل بالم وربع يديه لانه اسقط حرمته فقه كما في  
الغنية في اتي موضع من مسجد ظرف المصلي والمورد وينبغي ان يدخل فيه الدار والبيت صغير  
هو اقل من ستين ذراعا وقيل من اربعين وهو المختار كما اشار اليه في الجواهر واما في غيره  
اي غير المسجد الصغير من الكبير او الصحراء او الدكان فغنى بنى اليه بصره اي قيام بالم وقيام  
المصلي في موضع او الموضع الذي ينشئ الى ذلك الموضع روية المصلي ناظر الى مسجد  
بالفتح ان صلى في المسجد الكبير او الصحراء بقرينه الا في وهذا قول ابي جعفر وهو الاصح كما  
في المبسوط وهو الصحيح كما هو خلاصته وقيل المسجد الكبير كالصغير كما في الكافي وقيل في



الصحيح انه باخر في مقدار نصفين او ثلثه وقبل ثلثه افرج وقبل خمسة وقبل اربعين كما في النسخة  
وقبل خمس كما في المحيط وقبل في موضع سجدة وهو الصحيح كما في النسخة وهو الاصح وهو  
المختار عند اكثر المشايخ كما في الكرواني وبما حاذى الاعضاء التي يتولى فيها جميع اعضاء المار  
الاعضاء التي اعضاء المصلي كلها كما قال بعضهم او اكثر كما قال الخ وون كما في الكرواني وفيه شعار  
بانه لو حاذت اقلها او نصفها لم يكره وفي الزايدة ان يكره اذا حاذى النصف الاسفل النصف  
الاعلى من المصلي كما اذا كان المار على فرس ان صلى على دكان اي على موضع مرتفع اقل من قامة  
الرجل كالسطح والسير وغيرهما فان لم يجز ان كان على دكان كالقائمة لم يابى والدكان بالضم  
التشديد في الاصل فارسي معرب كما في الصحيح او على من دكنت المتاع اذا انضدت بعقل  
فوق بعض كما في المقائس ان لم يكن في الصور الثلث شرط جاز ان يعلو عليه قوله باخر ستره  
بالضم هو في الاصل استتره كما ينبغي ان كان ثم غلبت على ينصب قدام المصلي اليه اشار  
قوله الى نصب مثلا فيدخل فيه ما انصب كاشان قائما او قاعدا ودكان مثل قائمته او  
اسطوانة وقالوا ان حيلة الركب ان ينزل فيمروا الدابة ولو قرع حلال متحاذيان فالأول لمن يلي  
المصلي كما في النهاية وفيه شعار بان البئر والخوض والنهر الصغير من لم يكن ستره وهو الاصح كما  
في التمهيد وكد الكبر ان منها كالطريق كما في المنية بمقدار ذراع طولا وفي الاعتداد بالافضل  
اختلاف المشايخ ولا خلاف في الاكثر كما في المحيط وغلظ اصبع بنو سوط لان مادونه لا يبدو  
للساخر فيعيد كما في المحيط يعز معلوم او مجهول صفة اي ادخل في الارض واثبت والمجلد اولى  
لان نصبها يجوز في غيرهما وفيه إشارة الى انه ان تعذر الخرز لم يوضع الا ان عانه المشايخ  
قالوا بالوضع لتغريب الامر من السنة كما في الكرواني والى انه لا يحط كما روى عن محمد وعنه خطا  
وعنه الى يوسف بوضع طولا وقبل عرضا وعنه بطرح السوط بين يديه كما في التمهيد في هذا  
احد حاجيه اي الايسر او الامين وهو افضل بقرينة الى المصلي ولذا اكره ان يصلي في صحن  
المسجد ولا يقرب الى السنة كما في المقصد ويكفي ستره الامام للمؤمن وان كان مسبقا وجاز  
تركها قال ستره مسجحة كما في المحيط عند عدم ظن المومنين ترك محمد غير مرة في طريق مكة وعدم  
الطريق وبدا اي يدفع المار بالنسبة كما قبل او بالارة بالرأس والعين او اليد كما قال الخ  
لورود النص وقبل لو ترك كما كان اولى كما في الكافي وفيه إشارة الى انه لا يجمع بينهما فانه مكره  
والى انه لا يدرى باخذ الثوب ولا بالعرض الوجه كما قبل به كذا في التمهيد في ذكر في المحيط  
ان عندنا لا يزداد على الاشارة ان عدم ستره اي في الصور الثلاث وقبل ان عمدت حفاظا  
وقبل عرضا وقبل مدورا كما تحاب كما في التمهيد في ان امر بينه الى المصلي وبينها اي السرة  
او في غير هذه الصور فلما يرد انه غير محتاج اليه لكن قال بعضهم باخر بالمرويهما اذا كان بين  
المصلي والمار اقل من مقدار الصفيين والافلا يكره كما في المحيط **فصل في الوتر**  
يكبر الوتر ويختار وسكون التاء وكسرها والاول من كل منهما هو المشهور خلاف الشفع سميت  
به لانها ثلاث ركعات يصح ان يجمع ركعة بالسكون وحكي ان الثلاث تجمع عليه كانه اراد

اجماعا ثبت بحر الواحد وول المشهور والمنواته والالم يكن للاجتهاد فيه مساع وقد قيل كعة  
الى ثلاث عشرة وجب عنده مستأنفة او خيرة وعنه انه فرض اي عملا لا علما وعنه انه سنة  
اي ثابت وجوبها بالسنة وبظاهره اخذ الصاحبان وقالوا انه كذا في الاثر قالوا لعدم  
جوازه على الدابة وبوجوب قضائه ولو تذكر بعد مائة سنة كما في النظم وغيره وعنه ان القضاء  
غير واجب كما هو قضية الفاس فان القضاء اسقاط الواجب والسنة لم تضر واجبة الا  
انهم تركوا بالجهر سلام واحد متعلق بوجوب او خيرة وقبل ركوع الركعة الثالثة اي السنة  
الثلاث اشار به الى انه لا يقف في غير الثلاث الثالثة معاملة القيام انما يصغر قبل  
اشارته الى ان الفاتت سهوا في الاولى او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يشرع مكررا  
والى ان تارك القراءة او الفاتحة لا يعيد الفتوة بعد العود في الركوع للقاء بل الركوع فقط  
كما في المحيط وغيره وفيه رد على النافعي حيث يقف بعد الركوع ابد اكبر رافعا يديه قائما  
التكبير بخلاف لا ينداد الرفع وهو كما تكبير واجب وقد تم يقف اي يقول دعاء الفتوة بعد  
استقبال باطن الكعبين الى القبلة ومحاذاة الابهامين تخني الاذنين وشبه الاصابع خفض  
اليدين والرفع واثبات الفاء موضع ثم لم يستحسن كما ظن والفتوة الدعاء فالأصناف للبيان  
القديم انما استعنتك واستعقك وتؤمن بك وتوكل عليك ونسني عليك الجهر تشكره و  
لا تكلمك وتخلع وتزك فربك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسبح ونحضر جوا  
رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق فاجله مصدر ولا تكلمك اي لا تكلم فنعلمك  
ونحلمك اي نطرح ويتوجه الفعلان الى الموصول ويجزى اي يخالفك وتحذرك بكسر اي عمل  
لك لا تجزى وطمح بالكسر بمعنى لاحق كما في الكرواني وذكر في المغرب ان وتشكر وان اوى على  
السنة العامة ليس بمثبت في الرواية لكنه مذكور في المفردات وخزانة المفردات وغيرهما  
وواو انها اثنتا عشرة الا انه جاز تركها سوى وتفقك ولا تكلمك وتزك واليك ونخشى  
عذابك كما في كثر العباد وغيره وليس فيه دعاء موفت غيره والتفق الصلابة على قراءة والاولى  
ان يزداد عليه اللهم اهدنا في هذا ما نريد وعافنا فيما عافيت وتوينا فيما توليت وبارك  
لنا فيما اعطيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تبارك  
ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علوا كبيرا او الكلام مشير الى انه يقف الامام والمفتي  
والى انها لا يجزى ان وقبل باستحسان الجهر من الامام في ديار الحج وحينئذ لا يقف المفتي  
عند محمد كذا في الكرواني وتنمة الكلام في الواجبات فيه اي في الوتر ابد اي في جميع السنة  
والأبد المدة ولذا لم يثن ولم يجمع والأباد قيل موله كما في المفردات دون غيره اي غير الوتر  
واما ذكر هذه الظروف مباينة في الرد على النافعي فانه سجد عنده في النصف الاخر من  
رمضان وفي الفجر ابد اي في كل ركعة منه الفاتحة وسورة بلاتعين وفي الكرواني انه  
صليتم كان في الاصل والاكافون والاخلاص وبلغ المفتي الخفي في الفتوة الامام  
النافعي الفاتت بعد ركوع الوتر وكذا يتبع الساجد قبل السلام والزائد في تكبير العبد



ما لم يخرج من احوال الصحابة كما في الكواشي وفي الاكتفاء بالقنوت اشعار بان لا يتابعه في السلام  
اذا سلم في الركعتين بل يتم صلوة كما في الفتنه لا يتبع المفسد في الشافعي القانت بعد الركوع  
في العجز بل الاولى ان لا يقدر في كماله المفسد بل يسكت فاما على الصحيح كما في النهاية وقبل  
يقعد منتظرا لسجود الامام اذا ساكت شريك الداعي وقال جلوتي الاصح انه يقصها على  
وجله فساد وهو قول اكثر المشايخ لان القنوت في العجز بدعة فليفت بغيره كما في الكواشي  
وهذا كله عندنا واما عند ابى يوسف في القنوت في العجز وعلى هذا الخلاف اذا كان  
في صلوة الجنازة والاصح ان يسكت ويسلم مع الامام كما في النهاية واحصل المتن على ما في  
النظم ان الاضلاف اذا وقع في موضع اتيان الركن يتابع المفسد امامه واذا وقع في اتيانه  
لم يتابعه وسن قبل فرض العجز سنة مؤكدة اقوى من غيرا حتى لم يجر لها لم صار جمعا للركعتين  
في المفسد كما في النهاية وقيل انها واجبة ويصلي بقرب القنوت وقبل يسبح في اول الوقت  
كما في المنيته ونحو الكافون والاخلاص والاشراج والفيل لدفع ضرر العدو ومحب وسن  
بعد فرض الظهر والمغرب والافضل الظاهر في المغرب كما قال الجلالى ودعيت الطلوي الى العكس  
فانه صلته لم يربح المغرب في سقوطه ولا حضر ويجعل ان يشير الواو الى استوائها وهو الاصح  
كما في الترمذى وغيره وتعد العشر ركعتان وذكر الكرخى انها بعد اربع تسليمة وجرت  
العادت على الاول كما في شرح الطحاوى وتأخير ما يدل على خطأ طاهنا الا ان الطحاوى  
قال انها بعد البني بعد الظهر والجلالى بعد البني قبل الظهر ويمكن ان يشير الواو الى مساواتها  
لكنين قبلها كما قيل والاصح انها دونها كما في الترمذى وسن قبل فرض الظهر لا بعد ان  
يشير الى انها دون العشر كما قال الطحاوى لكن في الترمذى الاصح انها اقوى من غير العشر  
فالتأخير لا خضار ولذا قيل ان الاشتغال بها افضل من التعلم كما في الجوهر وقبل انها تسعة  
في حق من يصلي الظهر جماعة كما في الزاهدى وقبل للجمعة اربع لا طم بلا خلاف وبعد الى الجمعة  
اربع تسليمة فلو صلى تسليمتين لم بعد من السنة وذهب ابو يوسف الى ان التي بعد است  
كما في المتن بهر وذكر في النظم انها اربع عنده وست عند الصائين ولم يذكر في الاصل انه  
سبب الاربعة او الركعتين وفي المحيط يتقدم الاربعة عنده من المشايخ وقال الطحاوى انه افضل  
وعز الفضلى الا افضل ان يصلي مرة اربعاً ومرة ستاً جمعا بينهما والكلام يجعل ان يكون فيها  
من الاعلى الى الادنى فالتي قبل اقوى مما بعد كما قيل وان يكون مثيرة الى استوائها كما قيل  
وذكر بعضهم ان التي بعد اقوى كما في الترمذى فيكون من قيام الادنى الى الاعلى وحسب  
الاربعة او الاثنان قبل العصر لا خلاف لان الاربع كما في النهاية وفيه اشعار بان الشغل  
افضل منها لكنها افضل من كذا تعلم كما في الجوهر والاربعة لا غير قبل العشاء وفي ان آخر اشعار  
بانها احط رتبة مما قبل العصر كما في الجلالى وحسب الاربعة بعد العشاء قبل عصر  
اربعا وهو افضل كما في الكاظمي وقبل اربعا عنده وركعتين عندهما والاحسن ان يصلي  
ست اربعا ثم ركعتين كما في المصنفات وذكر في قوت القلوب يصلي اربعا ثم ركعتين ثم اربعا

واما اربع او اربعون منها عند بعضهم فقام الادنى الى الاعلى والضابط فيه ان التي بعد الفرض  
مطلقا اقوى من التي قبلها كما في الترمذى والاسن انما السن الموقفة بذكر صلوة الضحى اربع  
ركعات قبل الضحوة الكبرى والمستحبات بذكر اربع في الصلوات احدا اربع بعد الظهر والثانية  
ست بعد المغرب وتسمى بصلوة الاوابين قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم  
يشكك بينهن بشئ عدلن له بها عبادة ثنتي عشرة سنة كما في الاختيار والثالثة ثمان ركعات  
تسليمة او تسليمتين للتبجيل وقبل له ركعتان سنة وقبل فرض في المحيط والاربعة ركعتان  
او اربع وهي افضل لجمعة المسج اذا دخل فيه بعد العجر او العصر فانه يسبح ويصل ويصلي عليه  
صلته فانه حينئذ يؤدي حق المسجد كما دخل لكتوته فانه غير مأثور بها حينئذ كما في الترمذى  
وكره مع الجواز من النفل الى الزيادة ويجعل مصدرا لازما واسم المفعول بمعنى النفل المزمع على اربع  
من الركعات تسليمة واحدة منها اربعة فزيد غير الى حينئذ لا يكره ان يربط عليها مات كما في  
النظم وكره المزمع على ان يسليمة لئلا لان السنة به وردت فبصلي ركعتين او اربعا او ستا  
او ثمانا والاصح انه لا يكره الزيادة عليه لان فيه وصلا للعبادة وذلك افضل كما في الترمذى  
غيره وغير الى حينئذ لا يكره الزيادة اذا فقد على كل ركعتين كما في الجلالى وسباني تفصيل في فقه  
النفل والثمان كجذب الياء فجعل الاعراب على النون كما في الحديث صلى ثمان ركعات يفتح النون  
كما في الرضى لكن في المشكاة وغيره ثمان ركعات بالياء وقال المحطاري غير الاصح ان الحذف خطأ  
ولا يستعمل حالة الاختيار والياء والالف فيه كالباء والاربعة تسليمة افضل في الملوك عنده  
وكذا في النهار عندهما واما في الليل فالمنشئ افضل وعليه الفتوى كما في الحاقي والمدة ان يقتصر  
على الليل والنهار ثمانية الملى بالعصر في الاصل امتدادها كما في المختصرات المفردات ولزم فرض النفل  
اي انما ركعتين منه وان نوى اكثر فان الاصل ركعتان زيدا في الحضر واخر في السفر بالشروع  
الى الشروع على اي وجه وفي اي وقت وفيه اشعار بان لا يشرع في سنة من السن كالتراوية لا يشرع  
الا انما كما لا يلزم القضا عند العشاء على ما قال نجم الائمة وغيره كما في المنيته او يلزمه انما تلك  
السنة كالأربع قبل الظهر والعشاء واذ لا خلاف على ما ذكره ابو جعفر كما في المحيط وفيه دلالة  
على ان المستحبات الموقفة لم يدخل في النفل المطلق الا شرعا بظن انه الى الشروع واجب عليه  
كما اذا شرع في الظاهر مثلا بطل انه لم يصل فذكر انه صلاه فانه لا يلزمه الا انما ولا القضا عند  
كما اذا شرع في الوتر بطل انه شرع اوج لكن لو اراد الا انما ضم اليه رابعة وفي الزاهدى ان الا انما اولى  
في مثل ذلك لا خلاف فلو اختار الا انما ثم افسد لزم القضا وقضى ركعتين الى لزم قضا  
ركعتين ولو شرع في اكثر منها فالفضل الصوري عطف على الاسم عن النفل لو نقص ذلك النفل بطل  
بنا فيه في الشفع الاول والثاني اي في خلال الركعتين الاولين او ان يتبين وذلك لان سبب  
الوجوب هو الشروع لا التنية على ما قال اصحابنا وغير ابى يوسف لزم قضا ما نوى في اربع او اكثر  
لو اطلق التنية قضى الركعتان بالاتفاق والشفع ضم شئ الى مثله وقد يطلق على الركعتين التنية  
المسائل الثمانية بالمقام قال وشرك الوادة بالكلية في ركعتي الشفع الاول في النفل بطل العجز عن



خفيفة بخلاف الرك في ركعة منه فانه لا يعد الاداء وهذا اعدل الاقوال واصحابنا لا يقدمون بطلانها  
عند محمد في ركعة منه لان التخييم تنعقد هذه الافعال ولم يوجد الكل في الشفع الاول فلم يتحقق الشروع  
في الثاني كما اذا ترك الفداء في ركعتي الفجر او احدهما ولا يبطلها عندنا يوسف اصل سواء كان في  
ركعتي الشفع الاول او في ركعة منه لان الفداء ركعة زائدة عن جاز الشفع الثاني في الفرض دونها  
فتركها لا يعد التخييم بل يعد الاداء لانها شرط فيشروع في الثاني ثم ينزع في فروع هذا الاصل و  
قال فيقضي المنفل اربعاً عندنا في حنفية فيما ترك الفداء فيه من المستلزم في احدى الشفع الاول  
سواء كانت اولي منه او ثانياً مع كل الشفع الثاني او بعضه وحاصله انه يقضي اربع ركعات  
عنده في مستلزم منها احدها ما ترك الفداء في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني وثانيتها ما  
ترك في ركعة منه مع بعضه الا ان ابا يوسف قال لمحمد حين عرض عليه للمع رويت لك في الامام  
قضاء ركعتين في هذه المسئلة فانكر محمد وقال رويت في قضاء اربع وقيل ما روى فاسد ما قال  
استحسن وهو مقدم على القياس لا فيسلاً ولذا ذكره ويقضي اربعاً عندنا في يوسف في اربع ركعات  
بوجد ترك فيها في الشفعين كلا او بعضاً منها المستلزم السابقان ومنها عكس الاولى منها  
والاربعة ما ترك في الرابع ويقضي في الباقي من المسائل الثمانية فترست عند الامام واربع عندنا في يوسف  
وهي ما ترك في الشفع الاول فقط او الثاني فقط او الركعة الاولى فقط او الرابعة فقط ركعتين  
وعند محمد ركعتين في الكل اي كل المسائل الثمانية واعلم ان المسائل الخمسة عشرة وبطلانها  
مصوراً في جدول وهو هذه الصورة وان لم يعد في الوسط بالركعة اذا السكون نادر التصرف و  
المعنى فيما بين كل اربع ركعات من النفل او ان توى اربعاً وان التين فلا يلزم سعي عليه ثم وجو  
القضاء في صورتين اما في الاولى فلان فقرة الاولى في النفل لا تكون في مضاعفهم ولذا وصلي  
الف ركعة من النفل غير قاعدة الا في الاجم لم يعد كما في صفة الصلوة في الكافي وكذا في الوفاة في الثالثة  
بلا فقرة لم يعد على قول الشيخان ومحمد في المشهور والقياس ان فقرة كما قال زفر وروى محمد  
كذا في الجلالى واما الثانية فلان المعنى هو الشروع بالنية والخس ان يكنى عنه بقوله ولزم النفل  
بالشروع وقضي ركعتين واعلم ان اداء النفل بعد التذرع افضل منه بدونه ولذا قيل لو ارد ان يشغل  
نفسه او لا يتم صلاحاً في النية وينفل ركبا الى ان يصلي على الدابة بلا ضرورة ولم يقدره لان  
مواضع الضرورة تستثنى من قواعد الشروع وفيه شعار رتبة لا يجوز المكتوبة عليها كصلة الجازة والوجه  
كالوتر عده خلافها والمندورة وسحة السلاوة الا اذا صارنا واجتنبنا عليه كما في الجلالى و  
الى حنفية انه نزل سنة الفجر قال ابن شجاع يجوز ان يريد ان الاول هو النزول وانما قلنا بلا ضرورة  
لان كل ما يجوز معها منها الخوف على النفل او الحال من اللبس او السبع وكون الدابة جموداً وصلي  
شبح ولم يوجد المعين وخيبة الخافلة كما في المحيط ومنها المرض وطين المكان بخفيفه  
وجهه فيه فان كانت الارض منبلة صلي هناك وهذا اسارت فان سيرا الرك لا يجوز النفل  
والنفل كما في الخلاصة وانما لم يعد به لانه داخل في العمل الكثير بن ذكره واذ لم تسر لا يتيسر  
بموجة الصلوة الى الوقت الثاني كما في النية وفي الكلام اشارة الى انه يصلي فداوا استحسن

محمد اذا قرب دابته فداها ما لم يلو كانا في محل واحد في شق واحد يجوز وكذا في شفعين عند بعضهم اذا  
ربط احدهما بالآخر وقيل يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة والاطلاق منسحب الى ان كان  
الركاب وموضع الجلوس غير مائة وقبل مائة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم لكل في المحيط اموي  
بجعل السجود اخفض من الركوع ولا يجوز ذلك اذا قدر على بقائه خارج المصحة خارج وفيه اشارة  
الى انه ينفل بجذ المجاوزة عن العمان وهو الصحيح وقيل اذا جاوز منبلاً وقيل في شقين او ثلثتين  
والى انه يتم خارجاً فلو دخل فيه قبل الفراغ انما نازل عند كثر اصحابنا وقيل انها ركبا لم  
يبلغ منزله واهله والى انه لا ينفل بالمسافر وهو الصحيح وغيره الشيخين انه مخصوص به والى انه  
لا ينفل في العمان عنده ويكره عند محمد ويجوز عندنا في يوسف الكل في المحيط وذكر في النظم انه يجوز  
المنطوع ما شيا في العمان عندنا في يوسف انما توجه الى غير القبلة فلا يشترط استقبال في الابداء  
والبقاء وغيره الناس من اشترط في الابداء واصحابنا لم يأخذوا به كما في المحيط وفي شفيته  
ان الركبة اذا سار دابته نحو القبلة فاعرض عنها لم يجز والكلام دال على جوازها اذا سار الدابة سواء  
قدر على البقاء او لا كما في الخلاصة لكن في عامة الروايات انما لم يجز اذا قدر على البقاء كما في النهاية  
وينفل فاعداً لكن ينبغي ان يقوم حين اراد ان يركع فقرة آيات فركع كما في الزاهد وفيه اشارة  
الى انه لا يجوز المكتوبة والواجبة والمندورة وسنة الفجر بلا حذر وكذا التزويج والصحيح انه يجوز كما  
في المحيط واختلفوا في كيفية القعود ففي التتمة انه يقعد حالة العذر وغيره كما في التتمة بالاجماع  
وعلى حنفية انه اجنبى او نرجع او يقعد كالشديد واخذ ابو يوسف بالاول ومحمد بالثاني  
وزفر بالثالث وعليه الفتوى والمبادئ ان النفل قائم افضل ولذا كان اجاز المنطوع القاعد على  
نصف القائم وهذا اذا كان بلا عذر فان اجز صفة القاعد بجذ لساوى القائم بالاجماع الكل في  
النهاية لكن في الزاهد ان صلوة المومني افضل من غيره على ما قالوا لكن في الكشف انه قال الشيخ  
ابو المعين النسخي جميع عبادات صاحب الاغفار كالمومني وغيره يقوم مقام العبادات الكاملة في  
حق ازالة الخاتم في حق احرار الفضيلة مع قدرة قيامه تركه اولى كنهه في الركبة مع قدرة نزوله  
اذا اطلناه مستغن عن ذلك كما اطلناه عنه وكرة القعود بقا بان افترج النفل قائماً وانما فاعداً  
بلا عذر كنهه جاز عنده استحساناً ولا يجوز عندهما فباساً وفيه اشعار بان الخلاف كما يكون في  
القعود في الركعة الثانية يكون في القعود في الاولى وبدل عليه قوله تعالى سئل عن الابداء واعلم  
انه لو اعني المنطوع قائماً فلا بأس بان ينوكا على عصا او حائط وكذا بقية عذر عنده كما في الزاهد  
وان افترج ركبا ونزل في اي اوصل ما بقي الى ما صلي بركوع وسجود وهذا في رواية الاصل واما  
في رواية الحسن بن علي بن فضال في الجلالى وروى عن ابي يوسف كما في النهاية و  
كذا عن محمد اذا نزل بعد ما صلي ركعة والاول هو الاصل ويجوز بان افترج على الارض وركب  
فسد لان الركوب عمل كغيره بخلاف النزول ولم يقوم صلوة القاعد على الركبة لانه اراد ان يذكر  
الخاتمة ثم انكره به ثم القاسدة وسن التزويج على الصحيح للرجال والنساء جميعاً سنة مؤكدة  
باجماع الصحابة ومن بعدهم من الائمة منكر ما مبتدع ضال مردود والشهادة كما في المفترت وقال

في المحيط



الشيء صلح ان الله سبحانه لم يقامه فيكون سنة الله ومريضه وصل مع الصلاة اربع ليل كافي  
البحاري وانما ترك الموطنة عليها خيرة الاخرى اقل عينا وصلوا بعده في ادى الى ايام عمر بن الخطاب  
ثم تقاعدوا عنها فجمعهم على بن كعب بن مالك من احد وهي جمع ثم وجبة ايجال الراحة مرة واحدة  
ثم سمي بها كل اربع من عشرين ركعة في سنة واحدة او لانه يعقب راحة على ما قالوا ولان نفسها  
يوصل الراحة حيث ارتحل بها الوساوس الشيطانية والخواطر النكثانية وانما يذكر عدد  
العشرين لانهما به بين المسلمين وذكر في المحيط انه يجب ان يصلي ستة عشرة ركعة بعد التراويح  
بلا جماعة قبل الوتر يصلي فيكون حكمة مستقلة منبر الى ان وقتها بعد العشاء حتى اذا صلى العشاء الايام  
العشاء والآخر التراويح ثم ظهر ان الاول كان محمدا اعادة العشاء والتراويح واذا دخل في المسجد  
والامام في التراويح يصلي العشاء اولاً ثم يتابعه وتر سنة على الصبح كما في الزاهد او بعده الى  
الوتر الى طلوع الفجر والكلام منبر الى ان بعد الغروب ليس بوقت له كما قال جماعة من ائمة بخاري ولا  
بين العشاء والوتر كما قال اكثرهم وهو الصحيح كما في الخلاصة تكن في المضمرات ان الاول هو الصحيح  
المختار فلو صلى قبل العشاء لا يكون من التراويح على الصحيح كما في فاضل خان والافضل استيعاب  
اكثر الدليل بالصلة ولو اخار قوم تخفيف واخا الى احوال البيل لم يكره على الصحيح كما في الخلاصة  
وغيره او على رأس كل تر وجة اى كل فوج او اذ التروية وتيجيا في الصدر منه ان يستحب الجوس  
قبل التروية الاولى وتركة بعد الاخرة فالاولى بعد كل تر وجة اى اربع ركعات بتسليمتين و  
يجوز بسلام واحد على الصحيح وقال بعض المتقدمين انه لا يجوز الا على تسليمة فلو صلى كلها بسلام  
واحد جازع عشرة تسليمتين على الصحيح وهذا اذا اعتد في وسط كل اربع فانه لو صلى اربعاً بلا  
قعدة لا يجوز الا على تسليمة اخذ بالقيس عليه الفتوى كما في المحيط لكن في طرأته انه لو نذر ذلك  
يكره على الصحيح **صلية** استجابا بفتح الجيم والاولى انكر فان لكل ان يسبح او يهلل كما لا يمكن  
كما في المحيط بقدر اى التروية فقال ثلاث مرات سبحان ذى الملك والمكوت سبحان ذى العزة  
والعظمة والقدرة والكبرياء والجلوت سبحان الملك على الذى لا يموت سبحان قدوس رب  
الملائكة والروح لاله الا الله تسعف الله تسلك الجنة وتعود بك النار كما في مناجاة العباد  
لا بأس عند كثير منهم بالصلة عليه في الصلوات اتمها وحسن ذلك عند بعضهم وكرهت عند بعض  
واهل الحرمين يطوفون اسبوعاً ويصلون اربع ركعات كما في المحيط فيجوز ان يصلي في ادى ويسبوح  
فيه الامام وغيره كما في فاضل خان وسن الختم في التراويح مرة في كل ركعة عشرة ايات لان  
الركعات ستماية والايات ستة آلاف كما في الكرماني ولما جعلوا المصاحف معلومة بعشر الايات  
وفيه اشعار بان الافضل تعديل التروية في كل ركعة ولا يبطل اولى الشفع الا عند محمد وهو المختار  
كما في فاضل خان وقبل تر عشرين الى ثلثين فتجتمعت مرتين وهو فضيلة وثلاث مرات وهو افضل  
ويستحب ان يجتمعت في الليل السابع والعشرين عند منسج بخاري كقصة الاخبار انها ليلة القدر كما  
في المحيط ولما جعلوا القرآن على خمماية واربعين ركعة على كما في فاضل خان ولو ختم التراويح في  
ليلة ثم لم يصلي التراويح جاز بلا كراهة لانه ما شرع التراويح الا للقرأة كما في المحيط وكونه سنة بدل

على جواز تركه بلا عذر وجنبه يوافيها كما في المذهب كما قال بعضهم وقيل ان ابن متوسطين وقيل  
ابن طولة او ثلث تضار وهذا حسن وهذا في المناجاة كما في الزاهد وقيل سورة الاخلاص  
وقيل من سورة الفيل الى الاخرة من هذا حسن كما في المضمرات والافضل في زماننا ان يقول  
مالا يؤدى الى تنقية القوم من الجماعة كما في الاخبار ولا يترك الختم فكسل القوم فكر تغير الكسل وهو  
الشاغل عما لا ينبغي ان يتشغل عنه ولذا كان قد موما كما في الموقدات وانما اسند الفصل الى الختم  
اشارة الى انه يترك الدعوات مع الصلوات للتشافي والقوم اعلم ان يكونوا امام واحد او اكثر  
حتى جازان يكون لكل تر وجة امامان كقصة مكرهه عند عامة المشايخ وينبغي ان يكون لكل تر وجة امام  
كما في المحيط وفي الكلام دلالة على انه ينبغي ان يصلي الجماعة فانها سنة وقيل واجبة كما في طرأته  
واكثرهم على انها سنة الكفاية وعمر بن ابي يوسف ان من قدر ان يصلي في بيته بغير الجماعة كما يصلي  
مع الامام احب الى ان يصلي في بيته والصحيح ان الجماعة فضيلة احدى كما في المحيط واعلم  
ان كونها سنة يقتضي ان لا يقضى بالغت وقيل يقتضي ما لم يدخل تراويح اخرى وقيل ما لم يدخل  
رمضان والاول اصح لانها دون سنة العشاء وهي لا يقضى كما في فاضل خان ولا يوتر الى  
ولا يصلي الوتر جماعة خارج شهر رمضان وفيه اشارة الى انه يجوز الجماعة فيه في غير رمضان الا  
انها مكروهة والى انه يجوز في رمضان والمختار انه يصلي في بيته كما في الزاهد والصحيح ان  
الجماعة افضل كما في فاضل خان والى انه يجوز ان يصلي الوتر جماعة وان لم يصلي شتاء التراويح  
مع الامام او صلى مع غيره وهو الصحيح لكنه اذا لم يصلي الفرض معه لا يتبعه في الوتر كما في المنية  
**فصل في الكسوف** الكسوف كسوف الشمس فان لم يمسح فانه كسوف وقال الجوهري  
هو اوجود الكلام وقال ابن الاثير ان هذا هو الكسوف المعروف في اللغة وان ما وقع في الحديث من  
كسوفها وحسوها فلان تغيب وقيل بالكاف في الابداء والبالا في الانتهاء وقيل بالكاف لانه  
جميع الضوء والبالا لتقصه وقيل بالطاء لانه تاب كل اللون وبالكاف لتغيره والكل من اية الارادة  
القديمة وقيل الفاعل المختار فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب وما قال  
الفلاسفة انه امر عادي لا يتقدم ولا يتأخر سبب جيلولة القمر او الارض فمخالفة لظاهر الشيع  
وكون العالم كرى الشكل ممنوع كما قال ابن حجر في شرح البخاري الا انهم قالوا الوماز زيد وقت  
الطلوع من اول رمضان مثلاً بالصبي كان تركه لاجنه عمر ووقرات فيه بجم فند مع انها لو  
ما ما مع علم برب احد جماعة الا كما نقر يصلي في الجامع او مصلى العيد او مسجد اخر والاول افضل  
كما في تحفة امام طائفة اى امام له دخل في اقامة صلاة الجمعة مثل السلطان او القاضي او  
ما مورا سلطان او غيره مما له اقامة نحو الجمعة كما في شرح الطحاوى وهذا ظاهر الرواية وغيره في نسخة  
ان لكل امام مسجد ان يصلي في مسجده فلا يشترط السلطان والمصير كما في المبسوط وذكر في  
المضمرات ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام طائفة كما في المنابر ركعتين بالناس  
نحو اى سنة كما روي عن ابن جنيته وقال بعض المشايخ انها واجبة وهو مختار صاحب الاسرار  
كما في النهاية وفيه اشعار بان لا يشترط فيها الاذان والاقامة وتؤدى في الوقت المنسج لا المكروه



ولا يخطب بعد ما عذنا فيها بل اختلف كما في النخفة والمحيط والكماني والهدية ونحوهما لكن  
في النظم يخطب بعد الصلوة بالانفاق وكذا في الخلاصة وقاضي خان مخفاه ان عذره جاهر  
عندهما وفي النخفة عن محمد بن رواينان والاول الصحيح كما في المضمرات مطولا فانه فيها ان ركعتين  
فيكون مثل البقرة وال عمران كما في النخفة والاطلاق دال على انه يؤاها احب في سائر الصلوات  
كما في المحيط ثم يدعوا الامام جالسا او قائما مستقبل القبلة والاحسن ان يؤمن الناس مستقبلين  
ولو قام مستقبل على عصا او قوس كحال غسانا كما في المحيط وذكر في الجلال في حنفية انه يصلي  
سلام ركعتين او اكثر فطول او خفف فلا يزال يصلي حتى يخلى اي ينكشف الشمس وان لم ينكشف  
الامام صلوا في مساجدهم ركعتين او اربعا وهو افضل كما في المبسوط فادى منونا او غير متون  
جمع فو على خلاف القياس كما في الصحاح والهدية هو الذي لا يجتنب طبعه فهو اعم من الوتر وخص  
من الواحد كما في المفردات وفي المحيط قال الامام الحلبي حاز الامام جهم ان يصلي في مساجدهم  
بام الامام كالخوف اي صلوة مثل صلوة الخوف في كونها ركعتين بلا جماعة الا ان عند الخوف  
يصلون في منازلهم كما في النخفة والجلال وقبل الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بسنة كما في  
الزاهد والخطبة فيه بالاجماع كما في النهاية ونسخت الصلوة وحدانا في جميع الافراج كالمركب الشريف  
والظلمة والمطر الدائم والخوف من البرد والزلزلة وغير ذلك كما في النخفة المستفاد لغة طلبت في  
واعطاء ما يشربه والاسم السقيا بالضم ونسخت عا طلت انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة  
بان تجلس المطر عنهم ولم يكن لهم اودية وانما اوابار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزرعهم  
او كان ذلك الا انه لا يكتفي فاذا كان كما فيها لم يستسفي كما في المحيط ثم اشار الى كيفية  
اجال او قل دعاء اي استسفي المطر عن سيدنا واستغفار مستقبل بان يخرج الامام مع الناس  
او بهم بامه استجابا الى الصلوات ثلثة ايام ولما ثبت في ثياب خلق بعد ما بقى من  
الصدقة في كل يوم ثم يثيرون على سيد ورسوله مستقبلين ثم يستغفرون فيقولون استغفر الله الذي  
لا اله الا هو على القيوم والنوب اليه ثم يدعوا الامام او غيره بعد ذلك بطلب المطر يقول كما قال صلى  
الله عليه وسلم عبادك وبنا نك واستمر حجتك الى غير ذلك من الدعوات وهم يؤمنون كما في النخفة  
وغيره وانما استغفار نظر الى ما هو المقصود فان صلواته ادى جاز ولا يقبل بالتخفيف  
والتشديد الردا ثوب لا ذيل له ولا كم كالقنطرة فالتعليق ليس بسنة وهو الصحيح فلو ثبت جعل  
للانبياء الذين من على الالبسة وبالعكس وهذا في الدور وانما في المربع فجعل الاسفل الاعلى لتغير الحال  
وهذا كله عذره وانما عذره بما يخرج الامام ويصلي بهم جماعة ركعتين بلا اذان واقامة جاهر  
بالغداة والافضل سورة الاعلى والغاسية ثم يستقبل الناس لعودا خاطبا على الارض خطبة او  
خطبتين قائما مكثبا على قوس وعند صد الخطبة قبله لا يقوم وبعد الخطبة يدعوا قايما وهم يثيرون  
مستقبلين كما في النخفة ولا يخفى في اي لا ينبغي حضور معا هدم الكفار مع المسلمين فادعاء الكافر  
الا في ضلال وانما لم يذكر النوافل بطريق الاشارة الى كونهما منها صلوة الفضل اذا انبسط  
ببسيح ان يصلي ركعتين يستغفر بعد ما فو ثوبه ليكون الصلوة والاستغفار آخر اعماله

ومنها الصلوة او انزل منزلا فسبح ان لا يفعد حتى يصلي ركعتين كما في السب الكبير وكذا اذا اراد  
او رجع عنه يصلي ركعتين ومنها صلوة الاستغفار لمعصية وقتعت عنه حتى يركع الى كبر ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بعد بدين ذنبا فتوضأ وكس الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر  
الله الاغفر له كما في الجلال **فصل من** في موضع يصلي بطيعة في صلوة  
فرض من الله تعالى كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه لو افتتح في منزله ثم سمع الاقامة في المسجد  
لا يقطع والى ان الشارع في المنصورة وقضا الفوائت لا يقطع وكذا الشارع في الفصل على المختار  
سجد او لا كما في الخلاصة وذكر في المحيط انه لا يقطع بالاجماع الا اذا اتم شفعا فلا يزد عليه لانه  
كابتداء الفصل بعد الاقامة فيكون كما في الجلال وكذا الشارع في السنة وقبل ان يقطع على الشفع  
والاول الصحيح كما في الظهيرية لكن في الروضة الافضل ان يقطعها بام سجد فاذا سجد قطع على  
الشفع فاقبعت تلك الصلوة لغرض كما في النخفة وغيره او الاقامة كما في المضمرات وغيره وبديل عليه  
بعد وان اقيمت وليس في اقامته ضمير الاقامة مقام الفاعل بدون الوصف اشكال لانها مقفولة اذا  
هي اسم للكلمات المعروفة على ان يسبويه اجاز اقامته ضمير المصدر المتوكل مقامه كما في الباب ان لم يسجد  
الشارع للركعة الاولى والثانية او الثلاث او الرباعي او سجد لها للثانية سواء قام بها او ركع وهو  
في غير الرباعي من ثنائى او ثنائى كلها خلاف القياس فانها منسوبة الى الاربع والثنيتين والتمسك بالشك  
قطع بالسلام او غيره سواء كان قائما او ركعا او ساجدا وقبل لو كان قائما لم يسجد وقبل بيمين  
وقبل يبعده ويثنيه وقبل لا يشهد ثم يسلم في الصورين وقال المبدى ان لو كان في قيام الاولى و  
ركوعها يحمي على صلوة وقبل يصلي ادى ويجفف والاضح القطع كما في التمامي وذلك لانه اذا لم يقيد الركعة  
الثانية بالسجدة فهو في الاولى يقدر على امرار فضيل الجماعة كما في المضمرات واقتدى بالامام وقبل فظفر  
ان يكونا وما لا يقتضيه الحكم مشير الى انه لو قيد الثانية بالسجدة انها لم يقيد متفق على سبيل في  
الاشارة وكذا اني قطع فيما لم يسجد سوى او سجد وهو فيه الى في الرباعي بعد ضم ما يتم شفعاه نحو ركعة  
اخرى الى ادى وفيه دلالة على انه لا يقطع بعد ما فقد قد تشهد وان صلى بلا اذان بعد السجدة فان لانه  
منه الى الرباعي بجمه الى الرباعي وفيه اشارة الى انه لو قام الى الثالثة بلا تسديد بالسجدة قطع على تفصيل  
المذكور وقبل لو لم يقيد فسد صلوة والى انه لا يدرى طبيعة لا يتقبل كجدة مثل ان لا يفعد  
على الرابعة ويصير باستقامته في المحيط ومن ان يصلي الرابعة قاعدا ليشهد فقال لان الامام فرض كما في  
المسنة ثم يفتدي شفعا اي بعد الاتمام الافضل ان يدخل في صلوة الامام متطوعا لانه به امر صلى الله  
في العصر فان التسفل بعده مكروه وهذا منه مجرد تنبيه فانه مشير الى انه ينبغي بالجماعة بعد كل رباعي  
سوى العصر كما اشار اليه في اول الكتاب والحكام مشير الى انه لا يتقبل مع الامام بعد الفجر كما اشار اليه فيه و  
فيما بعد ولا بعد المغرب بثلاث ركعات وهذا ظاهر الرواية وحج الى يوسف انه يقتضى في المغرب تسلم  
معه وعند الحسن ان يضم الرابعة بعد فراغ الامام وعندنا لو اقتضى فيه فصل كما روى في يوسف  
كما في المحيط وهذا الجمل من الاشعار بان كرايته التسفل بالثلاث كرايته تزيده وذكر في المضمرات انه  
لو اقتضى فيه لاسد وبما ذكرنا اندفع ما قبل عليه انه ترك حكم الفجر والمغرب بعد الاتمام وكذا وجب من

فصل من



لم يصل وهو متوضي في سجدة اوله سواء اقيم فيه او لا وسواء كان مسجدا او لا وسواء صلى فيه  
او لم يصل وهذا ظاهر في مسجده واما في غيره فبعضه تفصيل للمحيط لو صلى اهل مسجده لم يخرج و  
لو لم يصل قبل جواز ان يخرج ليصل فيه والافضل ان يصلي في ذلك المسجد وقيل لا يكره الخروج  
لو عند الاقامة لا لمص جماعة اخرى مثل الامام والمؤذن والذي ينفق او ينفق جماعة بجنته كما  
في الكرواني ولا يكره الخروج لمن صلى الظهر والعشاء لان الاذان دعاء لمن لم يصل الا عند الاقامة  
فانه يكره الخروج حينئذ اذ النفل بعدهما مشروع وفي غيرهما الفجر والعصر والمغرب يخرج من صلاته  
وان اقيمت الاقامة اذ النفل بعد الاولين كالنفل بالثلثات مكرهه وبكره سنة الفجر جازا  
اذا اقيمت صلواته ويقضى من لم يركعه اي من غفل عن ركعة الفجر جمع ان اداه الى السنة لان تركها  
ايهون من تركه وغير الزجر في لو خاف فوت الفجر صلى السنة بثلثا وتعود مختصرا على انه واحد  
وكذا في سنة الظهر ولو شرع في سنة الفجر ثم اقيمت ثم القاخته كما في المنية وهذا لا يخلو عن ركعتي  
انه لا يركب الجماعة لا يستقل بالجمعة بالجملة وهي ان يفتي السنة ثم يقطعها حتى يركبها القضا  
اما قبل الطلوع او بعده على الخلاف الذي لم يدخل في صلوة الامام وذلك لانه لم يستحسن الافتتاح  
على قصد عدم الاقام كما في الترمذي والاحسن ان يشرع فيها ثم يركب للفجر بلا سلام فيصير مستقلا  
من النفل الى الفرض كما في المحيط واما بقضي قبل الطلوع لانه يلزم بالشروع الا ان الواجب بالشروع  
ليس اقوى من الواجب بالنذر وقد نص محمد ان المنذور لا يؤدى بهنا على ما قال الامام الترمذي  
كما في النهاية ومن ادرك ركعة اي ظن ادركها منه اي الفجر صلاتها خارج المسجد او خلف اسطوانة  
وكره خلف الصف بلا حائل واشهد بركايتها ان يصلي في الصف والكلام مشير الى انه اذا انتهى  
الى الامام وهو يومه لا يفتي في الامامة لا يترك السنة ومنهم من قال يترك ويقضى لما حرر فضيلة  
بكره الافتتاح وفضيلة الجماعة كذا في المحيط والى انه لو ادرك الامام في الركوع ولم يدركه الاول  
او الثاني يترك السنة وكذا لو ظن انه ادرك التسبيح وهذا ظاهر المذهب كما في الخلاصة وقيل  
هذا قياس قول محمد واما قياس قول الشيباني فيجب ان يصلي السنة ثم يقضى والى ان قل  
ما يكون به مدر كالفضيلة للجماعة ركعة كما في الجلالى تكن في الحديث من ادرك الامام جالس قبل ان  
يقعد ادرك فضيلة الجماعة ولانه حينئذ اجابا بادر كالفقرة من حذف ان يصلي للجماعة كما في الترمذي  
ولا يقضيها اي سنة الفجر الاحال كونه بغيره اي القضا فرض الفجر او المصلي عند اتم  
الزوال او بعده على خلاف المنع كما في الترمذي وقيل يقضي بغيره اجماعا والكلام دال على انه اذا  
كانت واحدة لا يقضي وهذا عند جماهيرنا واما عند محمد فيقضيها الى الزوال استخانا وخلاف فيه  
فان عنده لو لم يقض فلا شيء عليه واما عند جماهيرنا فلو قضى لكان حسنا وقيل الخلاف في انه لو قضى كان حسنا  
عند جماهيرنا عند كما في الكافي وبكره سنة الظهر ولو كان قد صل في سنة الجمعة فبعضه على الخلاف  
في سنة الظهر في حالين الى حال ادرك الظهر وعنده اذا ادناه ويقضى ثم يقضيها اي بعد الفجر  
من صلوة الامام يقضي تلك السنة قبل شفعه اي ركعتي الظهر على المختار كما قال ابو يوسف وعنده  
كما قال محمد على ما في الخاقاني وقيل الخلاف على العكس كما في الكافي وقيل الاول قول محمد والثاني قول

الشيخ كما في الترمذي والظاهر ان الاولى سنة وقيل فصل كما في المحيط وقيل الاول قول محمد  
في الكلام اشارة الى انه يؤدى القضا كما قيل والاولى ان ينوي السنة كما في الخاقاني والى انه لا  
يقضى بعد الوقت وقيل يقضى بغيره كالمؤخر كما في البداية وغيرهما الى ان ينسحب لا يقضى في  
ظاهر الرواية اصلا الى الاصل ولا ينال في الوقت ولا بعده وكان ابو جعفر يقول انه يقضى سنة  
المغرب كما في المحيط وذكر الجلالى ان ما سوى الفجر من السن اذا فات بدون الفرض لا يقضى عندها  
واما اذا فات مع الفرض فلا روية فيه واختلف المتأخرون في اصحابنا فعند اهل العراق يقضى  
وعند اهل الحجاز ولا يقضى ولا يقضى وبما ذكره السن على الصحيح **فصل**  
**في ترتيب** عند الاقامة الثانية ولو حالاه وعجز الحسن عنه انه لو لم يعلم به لم يجب عليه وفيه اخذ  
الاكثر من كما في الترمذي بين الفروض ثم يدخل فيه الجمعة لانه سبب في الظهر على ما هو المختار عند  
المصنف ولما ذكره فيها ان عليه الفجر مثلا وفي الوقت تسعة فست الجمعة على قولهم كما في فاضل خال  
والوقت فانه لو تذكر فيه انه لم يصلي العشاء فست الوتة كما لو تذكر في الفجر انه لم يوتر فست الفجر وهذا  
لانه واجب خلافهما لانه سنة فاني حال من الفروض والوتر والما انه على ما كان لا ينبغي ان يقصر  
في صلاة الصلوة وهذا لا يبين به حال مسلم كلما الى الصلوات الست فيقضي الثانية الاولى قالوا  
الى ان ينتهي ثم يؤدى الوقتية او فاني بعضها باقية بعضها فيقضي فاني ثم يؤدى الباقية والظاهر  
مشير الى انه يرعى الترتيب في صلوة العشر وقيل في صلوة سنة وقيل في صلوة شهر كما في الترمذي  
الاكتفى بالمفيد المفعول اي فرض الترتيب في جميع الاوقات الا اذا ضاق في ظل الشراج الوقت  
عجز قضا الثانية واداء الوقتية جميعا فانه لا يفرق بين الترتيب حينئذ لابين نفس القوانت ولا  
بينها وبين الوقتية كما في الكافي فلو وسع الوقت الوقتية مع بعض القوانت جاز الوقتية على  
الصحيح وفيه اشارة الى انه لو شرع في الوقتية وفي الوقت سنة والحال العادة حتى ضاق الوقت  
لم يجز المؤدى الا ان يقطع ويشرع فيه بانها في ضيق الوقت كما في الكرواني والى انه لو ظن سبعة  
الوقت ثم تبين خلافه لم يجز الوقتية وقيل جاز والى انه لو ظن ضيق وقت الفجر فركع العشاء فصل  
الفجر وفي الوقت سنة جاز الفجر لانها موقوفة فاذا شرع في العشاء قال طلعت قبل الفجر صح والى  
لم يجز فخره والى انه يرعى الترتيب وان لم يؤد الوقتية على الوجه الافضل فان لم يمكنه اداء الوقتية  
الاصح التحفيف في فم القراءة والافعال بترتيب وبعضه على ان يركب الصلوة والى انه لو شرع في  
الوقتية عند الضيق ثم فرغ الوقت في ضلالت لم يقدر وهو الاصح والاشبه بمذهبهم انه مؤد  
لاقض اذ الحكم على المبني عليه كما في الترمذي والى ان العبرة لاصل الوقت وقيل للوقت المستحب  
الذي لا كراهية فيه والاول قياس قولهما والثاني قياس قول محمد فلو شرع في العصر وهو  
ناس للظهر ثم تذكره في وقت مكرهه لقطع العصر على الاول وصلى الظهر ثم العصر ولم يقطع  
على الثاني ثم صلى العصر بعد المغرب كما في الذخيرة ونسي الثانية بحيث لا تذكر الا بعد اداء  
الوقتية حينئذ لم يفرق بين الترتيب فصح قضاء الثانية بلا عار الوقتية لان النبي صلى الله عليه وسلم  
ذات يوم صلوة العصر وصلى المغرب بجماعة ثم قال لا صحابه هبل رايتهم يصلون العصر



فقال لا فصلي العصر ولم بعد المغرب كما في الكرماني فلو تذكر في الصلوة وفي الوقت سعة الاتمام  
والغائبة والوقتية جميعا المتها وان لم يسح الا الغائبة والوقتية قطعها فتشيع في الغائبة ثم  
في الوقتية كما في بيان الاحكام والاطلاق منبر الى انه لو كان المتخلف الايام كثيرا جاز الوقتية مع  
تذكر الغائبة كما قال محمد وفي رواية عن ابي يوسف وقال في الاسلام غير متتابع انما لم يجر  
الفتوى على الاول كما في المحيط او فاقته من الغائبة ست بدخول السابعة وعمر محمد خمس  
بدخول السادسة وعمر بعضهم سبع والاولى مع كما في المصنفات فظاهر الرواية كما في الكرماني  
وجنبته لا يفيض الزنب فصح الوقتية مع تذكرها والكلام منبر الى ان الفتاوى الحديثة  
والقديمه سواء في اسقاط الزنب اما الاول فامر اجمع عليه المتقدمون والمتأخرون في الصحابة  
ومن بعدهم واما الثاني ففيه خلاف فانه لو فاتت صلاة شهر ثم اقبل على الوقتات قبل فضايلها  
ففاتت صلاة منها ثم صلى اخرى ذكر الغائبة انفا فقد قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه  
الصلوة زجر الزمير التهاون وقيل يجوز والافناء به في زماننا اولي لان التهاون فاش في العباد  
كما في الكرماني وعليه الفتوى فلو قضى ثلثين مجرا ثم ظهر ثم ونم يصح الكل والى انه اذا قلت الفتاوى  
بعد الكثرة لا يعود الزنب كما اذا قضى صلاة شهر الاصلوة يوم ثم ادى الوقتية ذكرها فانه  
يجوز وعليه الفتوى والى انه لو قضى الكل لا يعود الزنب لكن ذكره المصنف وغيره انه عاد الزنب  
عند الكل والفتاوى الست اعلم ان تكون حقيقة او حكما لان الزنب كما يسقط بكثرة الفتاوى  
بسقط بكثرة المؤدى ولذا لو فاتت صلاة واحدة ثم صلى بعد خمس صلوات ذكر الغائبة كما  
للمس فاسدة فسادا موقوفا حتى انه اذا صلى السادسة قبل الغائبة انقضت الخمس جائزة  
واذا قضى الغائبة قبل السادسة وجب اعادة واحدة فصح حجت وواحدة تصح حجت على  
ما قال ابو حنيفة كما في المبسوط وغيره واختار في الاسلام في شرح المبسوط ان الف لا في  
كل الست عنده ليس ينقض فيما ادى بل هو شئ يقضي به في الوقت حتى يعيد ثانيا في الوقت  
فاذا خرج الوقت ينقلب الموادة فصح حجة واما عند هذا فتدبر في المسألة فانه لا يخل  
حال والفتوى على قوله والاطلاق دال على ان قضاء الصلوات على التراخي كما قال محمد وعند  
ابي يوسف على الفور وغير الامام روايان وقيل ان الاول الغافي وقيل على وهو لا يصح  
ثم على الثاني قبل الاستغفار بالواجب مباح واما لا يباح عند النواص والصحيح خلافه كما في التمهيد  
وهذا كله اذا كان صحيحا فاذا مضى قضى الغائبة كما لو قضى وقتها باذا كان بره الصحيح  
كما في مرض الزاهدي واذا قضى صارا اذا ادى في حق الزالة المأمور لاني حق احرار الفضل  
كما في الكشف **فصل في سجود السهو** في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في النخبة  
لكن في المحيط انه عند الكرماني وبس عند غيره بعد سلام يسمى بالصلوة واحدة وهو  
الصواب وعليه الجمهور كما في الكرماني وغيره وهو الصحيح كما في الكرماني وقال في الاسلام  
سنة تلقاد وجهه وقال صدر الاسلام السلام الواحد بدعة كما في النهاية وذكر الحسن  
وغيره تسليمين وهو الصحيح كما في البداية وذكر شيخ الاسلام انه لا يليق بالسجدة جنبته

كما في الكرماني وظاهره منبر الى انه لو سجد قبل السلام لم يعيده كما في رواية النوادر واما في  
رواية الاصول فجزئية والى انه يشترط ان لا يوجد بعده تطاول المدة ولا الفعل المتأخر في  
للصلوة كالقيام والاكل والكلام والمزج من المسجد كما في الجلباب وانما لم يأت به عند العامة  
اذا استند به القبلة كما في المحيط وانما لم يعيد بما وراء الاوقات الثلثة لانه اذا فات في اوقات  
الصلوة الى انه لا يفعل سجدتان بل انكسر فانه يجوز بل انكسر عند الحاكم الجليل الى الفصل  
وهو الكرماني الى انه لا يجوز سجدة في سهو الغفلة فيكسر بعد سلام ويجز ساجدا وسجدة في سجدة  
ثم يفعل ثانيا كذلك وتشهد خلفا للحسن فانه لا تشهد فيه عنه كما في الجلباب وسلام  
يسمى بالسجدة فانه واجب كما في الكرماني لكن في الكرماني انه سنة عندنا والاكتفاء منبر الى  
ان الفقرة فريضة لكن في الكرماني انه لو لم يفعله لم يفسد صلوة وينبغي ان تكون واجبة لان  
دون الافعال كما في النهاية وغيره والى ان هذه السجدة لم ترفع التشديد والسلام قبلها كما لم ترفع  
الفقرة في رواية كما في الكفائية والى ان لا يصلي فيها ولا يدعوا فيفعلها في الفقرة قبل السلام خلافا  
لمحمد وهو الصحيح كما في الكرماني وذكر الطحاوي انه يفعل في الفقرة في هذه الحوط كما في قاضي خان  
اذا قدم المصلي ركن او غيره فركن الشئ في ركنها بينه فركن الصلوة القيام والقراءة او  
الركوع او السجود واما الفقرة فشروط الصحة للركوع او اجرة الى ركنه ركن او غيره وانما لا يكفي  
بالقديم ليشير الى ان كلامه القديم والتاخير بوجوب السهو على ما ظن مع ان تقديم ركن تحقق بلا  
تاخير ركن كما اذا سجد في الفقرة او تكبى في الركعة في الركوع بالى في الركوع او بعد الركوع  
فانه يضي على صلوة كما في المنار والجلالى وتاخير ركن لا تقدم ركن كما اذا ذكر التشديد الاول  
فانه يوجب تاخير القيام والكل بوجوب السهو كما في المحيط لكن في عامة الكتب انه لو سجد في سجدة  
ثم تذكر بعد ما فعلت تشهد افا والفقرة والا فخر بطل صلوة وفيه اشارة الى ان التاخير مقداره  
زمان حرف موجب للسهو وفي الزاهدي انه قد ركن وفي النسخي انه مقدار كلام تام مثل اللهم  
صل على محمد وقال ابو الحسن الماتريدي قد كلام كثر الكلمات اللهم صل على محمد وعلى آل محمد او  
لمره الى الركن وفيه اشعار بأنه لو كرر واجبا لم يجب السهو لكن في طرأته وغيره ان تكرار الفاتحة  
في الاوليين بوجوب السهو يمكن ان يقال ان التكرار لم يوجب بل تكرار السورة فانه يجب  
ان تلي الفاتحة وينبغي ان يعيد ذلك بالقرآن لان تكرار الفاتحة في التوافل لم يكره كما في فائدة  
الخرائفة او غيره واجبا كما اذا زبر او نقص تكبيرة عن تكبيرة العبد ولا يحتاج الزيادة و  
النقصان الى قيد في ذاته وصفته كما لا يحتاج الى تقديم الركن وتاخير ولو قيل ان الواجب  
اعم من الفرض والواجب كان معناه حينئذ غيره باعتبار الزيادة او النقصان او المحل و  
جنبته يكون مستغنا عما سبق وبذلك فيه ما اذا قرأ آية في الركوع او السجود او القعود وهي  
موجبة للسهو فان محل القراءة القيام او تركه الى الواجب سببا حال من فاعل الاصل المستند  
على التنارع واخبر به عما اذا فعل عامه فانه موجب للتوبة والاستغفار لانه ذنب عظيم لا  
يرفعه السجدة بخلاف السهو فانه ذنب حفيف ويستثنى من ذلك مستثنان ترك الفقرة الاولى



وانفكر في بعض الافعال بعد الشك حتى شغل عن ركعتي فانما مع العذر بوجوب سجدة العذر  
الكل في الزيادة وكلية او في هذه المواضع منع الخلو فلو سجد على الكلي كفاة السجدة بان اما على  
الداخل ولانه لم يكب الا بالسجود الاول على اختلاف المشايخ فلو سجد في السجود لم يلزم السجود  
كما في سجد العقبى واعلم ان ما ذكره قول الاكثرين وفي البداية ان الموجب تأخير الركوع او الوقوف  
او تركه وقبل ان يركع الاربعين فلا بد ان يركع بغير ما ذكره ثم شرع في الامثلة الافعال الخمسة  
على الترتيب وقال كركع قبل القراءة اي قراءة الفاتحة او السورة وقبل فيه تسابعا فان الشك  
للمركن المعظم لا للتقدم وفيه ان الركوع بالمعنى المصدري اي ايقاع هذا الركوع والكلام منسب  
الى ان بالقراءة لم يرفع الركوع وقد اختلفوا في ذلك ان لم يرفع فسد صلوة  
كما في المحيط ومن تأخر الركعة الثالثة بزيادة على التسبيح ولو جاز فانه الصلوة وقال انه غير  
موجب للسجود ولو زاد الصلوة كلها كما في الخزانة وفيه افي بعض اهل زماننا كما في الروضة  
واستفاد محمد السجود لاجل الصلوة عليه وسلم كما في المحيط ونعم ما قال روح الله رحمه الله في  
المضمرات ان الغنوي على قوله ومن ركع عن متواليين او ثلاث سجرات او تكبيرتين  
لتجزيه بان شك فيها فاعادها ثم تذكر ان في بها فانها توجب السجود كما في المحيط واختلف  
ان المعتمد هو الركوع الاول او الثاني كما في المشايخ وينبغي ان يكون البواقي على هذا الخلاف  
ومثل ظهر اي حرم الامام القراءة فيما حافت من الصلوة فانه بوجوب السجود لانه غير الوجوب  
فهو مثال تغية على ما هو الظاهر لكنه ليس في التغية في شيء فان الواجب نفس المخافة وهي  
لم تغير لترك الجهر فهو مثال لترك الواجب والمباذير ان يكون هذا في صورة ينسب ان  
عليه المخافة فيجوز قصد او اما اذا علم ان عليه المخافة فيجوز لتبني الكلي فليس عليه شيء  
الاطلاق دال على ان قلب الجهر وكثيره سواء بخلاف المخافة فان الموجب للسجود فانه ما يكون الصلوة  
وقال ابو علي السجدة ان المخافة كالجهر في الاصح فيجب السجود في المخافة كمن فيه سنة فانما يصح  
التفصيل المذكور على ما قاله الصدوق في حاشية الروايات غير ان حاشية انه اذا جهر او  
خافت بآية فعلية السجود واختلفت الروايات في الخوف والكلمة واللام منسب الى ان المنفرد  
في الصورتين لم يسجد وهذا ظاهر الرواية وقبل هذا اذا قرأ بين الجهر والمخافة واما اذا قرأ  
كما يقرأ الامام ويسمع منه الناس فيسجد وهذا اذا صلى في الوقت واما في خارجة فعلية المخافة  
في جميع الصلوات فيسجد لوجه الكل في سجد العقبى فتقدم بعض ما يتعلق بالمقام وتقبل  
العود الاول دون الثاني فانه مفيد وقال صدر السلام انه بول اي يرجع الكل اي جميع الوجوه  
للمس الى ترك الواجب فان تقدم القراءة على الركوع والركوع على السجود والثالثة على الصلوة  
على النبي عم والسجدة على الركوع الثاني واجب كالمخافة في العود الاول وقبل هذا الجمع  
ما قيل فيه وبما ذكرنا من الاجمال والتفصيل انرفع كثير من الاعتراضات ولا يجب السجدة  
على المؤمن واما ما بسجد المؤمن لم يقضي او لم يحكم باللاحق بل يجب عليه ما بسجد ما عليه ان يسجد  
الامام والافضل سجد على الموت والاطلاق دال على ان الجمعة والعيد كالمنقطع والمكتوبة في

في السجود لكن قال من يخاف ان لا يسجد معها فيها لتابع الناس في الغنوة كما في المضمر  
والمسبوق يسجد مع امامه بان يترسل في التسبيح حتى فرغ عنه عند سلام امامه وهو الصحيح كما  
في الخلاصة واحترزه عما قيل انه يسكت او يكرر الشهادة او يصلي عليه ثم كما في الروضة  
غيره وفيه اشارة الى انه لو قام بعد فراغ امامه غير التسبيح فقد اساء فلو قام قبله فلو اولى بالسلام  
ورفض القيام فان لم يرض فان قبل ركعة بالسجدة قبل فراغه بطل صلوة كما في الجلالى و  
يستثنى منه ما اذا قام بصلو الوقت او خوف الموردين بدينه فانه غير مكره كما في الظهيرية  
كذا ما اذا قام فوفا ان يخرج وقت المسح او وقت الجهر او الجمعة او العبد كما في الخلاصة والى ان  
اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لاجريه وعليه الاعادة في اخر صلوة كما في المحيط ثم يقضى اي بعد فراغ  
امامه غير الصلوة والتوجه الى القوم والقيام الى النفل بقوم المسبوق الى قضاء ما سبق  
بتكبيره وبسجدة عنه وتكون ايضا عند سجدة به اخذ العقبى كما في الروضة فهو قاض لا اول  
صلوة في حق القراءة كما قال الشيخان ولا خلاف في حق التسبيح اتفاقا فاذا ادرك ركعة من  
المغرب مثلا فقصى ركعة مع القراءة وقعد ثم ركعة كذلك كما في الجلالى والكلام منسب الى ان  
يبدأ بصلوة الامام ويكره ان يبدأ بما فات لانه خلاف السنة وقبل بفساد صلوة وهو الاصح  
لانه عمل بالمنسوخ كما في الظهيرية والى انه لا يسجد مع امامه ولا بعده فان لم يعبده فعليه السجود  
على المختار لانه منسوخ كما في المضمرات واعلم ان القضاء هو تسليم مثل الواجب وقد يطلق  
على تسليم عينه مجازا كما في حاشية واذا لم يقعد في ذوات الاربع او الثلاث فقد انشأ ذنبا  
او التسبيح وهو الاظهر كما في المحيط او لا مصدر او ظرف وهو الى المصلي الباقى الى القعود  
اقر ب او المعنى وهو احسن القعود الى المصلي اقر بان لم يكن مستوى النصف الاصل  
سواء كان رافع المالة والركبة او احدهما على دال عليه الكافي فالأقرب بمعنى الغيب كونه عاريا  
حرم اللام والاضافة ومنعه ولا يسجد عليه اي لا يجب عليه سجدة سجد وقبل يجب لان بالقضاء  
وان قيل بوجوه القعدة الواجبة والاول الصحيح كما في انكر ما في كفن في المضمرات لو قام على ركبة  
كان عليه السجود وعليه الاعتماد والابن اقر بان كان مستوى النصف الاسفل دون الاعلى  
قام واتم الباقى على ما في الامالى حاشية رواية الى يوسف اما على ظاهر الرواية فهو ان مستوى  
فانما لا يعود والاعادة في الخالين بسجدة لانه بالتحرك للقيام غير نظم الصلوة فيلزم السجود  
واما عدل المصنوع لان من يخاف استسوارا واية على ما قال تميم المانة كما في المحيط  
والكلام منسب الى انه اذا قام لا يعود فلو عاد خطيا قبل تسبيح لتقصه القيام والصحيح  
انه لا يتشهد ويقوم ولا ينتفض قيامه بعود لم يؤمر به كما في الزايدى وان لم يقعد في  
القيام اخيرا احسن اخرا فقام بالسجدة للحيمة مثلا ويسجد للسجود وفيه اشعار بان  
قام ساجدا فلا حاجة الى التخرج به كما ظن وان سجد لحيمة متحولا فانه فعل اي قد  
الغرضية لترك ما هو الغرض من القعدة اللاحقة وبقي اصل الصلوة فان لغرض جهتين و  
قال محمد ان له جهة واحدة فاذا قصد التحرك فلم يجز لغيره فاما الفاد عنه برفع الجبهة



وعليه الفتوى وعنده الى يوسف بوضعه فاذا احدث فيه لا يسنى عنده وبني عند محمد لان الرفع لما  
كان بلا وضوء لم يعاينها فلم يقبل الفرض وهذه المسئلة تسمى بسئلة زه بالزاد المكسورة والى  
وهي كلمة يقول الاجام عند اخسان شئ وقد سئل في التكم كما يقال في الساعات ومنه  
قول الى يوسف عند بلوغ قول محمد زه صلاة فسدت بصلتها الحث والاكثاف مشير الى الاكثاف  
عليه وهو الاصح كما في النهاية وضم ركعة سادسة مثل فيشمل الفجر والمغرب وصلاة المسافر في  
المحيط ضم ركعة في الفجر عند بعض المشايخ فان الشروع بها قصد وينبغي ان يكون غير الفجر على هذا  
للتخاف وانما صور في الرابع لانه بلا خلاف ان شاء فله القطع بلا سني لانه طان فيها وضعم  
لكونه من دونها كما في الكافي والاحسن بدل ندبا والاكثاف مشير الى انه لا سهو عليه وذلك لانه  
تحول الى الفرض وان فعله الاخرة ثم قام ساجدا عاد الى الفعدة ما لم يسجد للثامنة مثل فيشمل  
التشهد حينئذ عند الناطق وقبل لا يعبد كما في الزاهدي وسلم لما سجد للسهو كما يظهر لكن  
في الزاهدي وخلفه المسند بن انه سجد ويمكن ان يقال انه مفيد كما في قوله وسجد للسهو  
وان سجد بها ثم قرأه اذ ليس عليه الا السلام والحكام لا تجوز عن شعاره بان اقام الامام يتبعونه  
فان عادوا معه وان مضى في الثالثة يتبعونه والصحيح انه لا يتبعونه فان عاد قبل سجود يتبعونه  
في السلام وان سجد بملكون في الحال كما في النهاية وضم سادسة مثل فيشمل الثلاثي والثاني فانه  
على الخلاف المذكور وسجد للسهو اما النقص في النفل بركعة فخرجه فيها اول نقص في الفرض ترك  
السلام والاول قول الى يوسف او قولها والثاني قول محمد وسباني فيهما والكلام مشير الى ان الضم  
واجب كما في المحيط لكن في بعض النسخ فيه بالمنسبة ويؤيده ما في المصنف من المسبوط اخبر الى ان  
يشفع الخامسة والى انه لو لم يضم لم يسجد كما في قاضي خان والركعتان المعوذتان نفل جزا اول الترتيب  
عمر سنة الظهر مثل فيشمل المغرب وصلاة المسافر والعشاء وقبل ترتيبه والاول الصحيح وهو  
قوله على ما قال القسري وغيره والثاني قولها على ما قال الخوالي وغيره كما في الكرواني وخرق في قوله الى الامام  
فيها اي في احدى تاين الركعتين صلاهما اي وجب عليه الركعتان كما قال ابو يوسف دون الست  
وهو قول محمد على ما ذكرناه وليس السجدة والثاني افس وعليه الفتوى كما في الكافي وذكر في النهاية  
ان الاول قول الشيخين وان افسد المقتدى اباها فمقتضىهما وجوبها عند ابو يوسف ولم يقضهما  
عند محمد كما في الكافي والمحيط والهداية وفيه دلالة على ان الفرض من الامام كما في المنظومة وشرحهما  
فلا ينبغي في النهاية ان حقه ان يقول عند الشيخين كما في الثانية وانما خاض الاداء والقضاء ما اذا فقد  
في الرابعة لانه اذا لم يقعد فعند الاقدار يصلي ساجدا اذا افسد كما في المحيط واذا سجد للسهو  
في النفل لا يسنى اي اذا نفل بربع ركعات او ركعتين ثم ما زاد ركعتين وقد سئل في الشفع  
الاول لا ينبغي ان يسجد للسهو الا بعد الشفع الثاني او السجدة في خلال الصلاة لم يشرع فلو  
سلم على الركعتين وسجد للسهو لا ينبغي له ان يسنى عليه الثاني وان سني صح البناء اذا خرج بآقية  
على ما قال ابو جعفر وذكر انه ودوى والشعرى انه لا يصح البناء والاكثاف دال على انه لا يسجد  
اخرى والمختار ان يسجد كما في الكرواني وان سلم بنية القطع او السهو من وجب عليه

السهو فهو يكون في الصلاة ان يسجد للسهو والاسجد لا يكون فيها اي فالسلام بركعة من  
الصلاة وله صلاحية العود بالسجدة وقال محمد لا يجزئ اصل هذا اصل المذكور في عامة الكتب  
يقضي فروع كثيرة لكن لم يوجد الا فرغ هو انه لو افسد به احد بعد سلامه صح الاقدار عنده  
وبقيت على السجدة عندها واما سواه من انه لو فسد اولوى بالاقامة انقص وضوءه ونحوه  
فرضه اربعاً عنده خلافا للشيخين فان القمقمة قاطعة للخبر وفي اعتبار النية البطلان  
لانها في وسط الصلاة فليس في فروع في شئ الا اذا سقط الشرطيان وفي الوقاية ههنا  
سهو مشهور ولا عيب لانسان في السهول في الخطا فلا عيب لمن قال ان ما في الوقاية مخالف  
لما في شرحه للمدابة فان الشرح اخذ عمر بن عبد الله بركعة شك شكاً اول مرة اي ليس بجادة  
له وقبل لا يقع منه فونت البلوغ الاخرة وقبل لا يقع في هذه الصلاة الاخرة فالاول استنبط  
كما في المحيط واكثر المشايخ على الثاني كما في الزاهدي ولا يرد بالشك ما هو العموم في ذلك  
النفق من بل الفتوى في خلاف اليقين كما في الصحيح بقرينة الا ان من قبل الخلف والاصح  
اي في انه وقبل خلاف اجري مجرى المفعول به وفيه انه مخصوص بالظرف المنصرف كما ذكره الرضوي  
لأنه ليس منه كم ركعة صلى في الثانية ركعة او ركعتين او من الرابعة كذلك او ثلثا او  
اربعا استأنف الصلاة بالسلام وهو اولى من الكلام ومجوز النية بل لا يمكن لم يقف في القطع  
كما في المحلة مشير الى ان الاستيناف واجب كما في النهاية وعمر ابي حنيفة انه سني في هذه الصورة  
على الاقل كما في الزاهدي والى ان هذا الشك وقع في خلال الصلاة فلو وقع الشك بعد السجدة  
او السلام لم يعتبر وحمل على ان تمام الصلاة كما لو شك بعد الوقت واما لو شك في الوقت  
لزمه ان يصلي كما في المحيط وان كثر اي صار الشك المذكور عادة او زاد على مرة في صلاة  
واحدة او في عمره او في سنة كما في الزاهدي اخذ احمد النخعي وعليه الظن بقالب الظن قائما و  
سجد للسهو والظن الاغفار الرابع وكثير ما يعجز الظن بقالب الظن تنبيهها على ان الغيبة اي الرجاء  
ماخوذة في ما هيته وفيه اسما يوجب الاخذ بالظن على انه لو ظن انها رابعة مثلاً فقام بها وقعد  
وضم اليها اخرى وقعد احبها كان مسناً كما في المنية وان لم يقف طنة على سني فالاول  
اي فقد اخذ بما هو الاول من الركعات المتروكة فيها فلو شك انها ركعة او ركعتان اخذ بركعة  
لكن في المحيط عن محمد ان لم يكن له في ذلك راي اعاد صلاته ويقعد حتما حيث يؤيده  
اي ظن ذلك المحل اخر صلاته لان الفعدة الاخرة فرض كما قرأ ثم يقوم ويصلي بها ما يتم  
ثم يتشهد ويسجد للسهو وفيه دلالة على انه لا يقعد على الثانية والثالثة وذكر في المصنفات انه  
الصحيح لانه مضطرب بين ترك الواجب واثبات البدعة والاول اولى من الثاني

**سجدة التلاوة** يجب سجدة اي وضعه للجبته على الارض عند الى يوسف او مع رفع الرأس  
عند محمد فتواحدث فيها اعادها عنده خلافا لابي يوسف بين تكبيرين احدهما عند الاخطا  
والاخرى عند الارتفاع على المشهور عن اصحابنا وعنه انه لا تكبر اصلاً وعنه انه تكبر عند  
الاخطا كما في الجلابي والمختار هو الاول كما في المصنفات والاكثاف مشير الى ان التكبير ليس



بعض ولا واجب فاما سنة كما في النهاية او ندب كما في الكافي وعنه ان الثاني ركن كما في الزاهد  
ولم يوجد ان كلهما ركن وليس بظاهر من كلامه كما ظن بسقوط الصلاة من النية عند التكبير  
القبلة وسنة العورة والطهارين والوقت كما في الجلال والمسدود وفيه اشعار بان اذا خرج  
وقت الصلاة يكون قضاء فهو على الفور كما قال ابو يوسف لكنه ليس على الفور عند الجميع ففته  
سوى المكروه كما في كتيب الاصول والفروع والتأخير ليس بكروه وذكر الطحاوي انه مكروه وهو  
الاصح كما في التجميع وسحب القيام قبلها وبعدا وليس فيها تقدم الامام كما في المصنف وتصلح  
الحركة له فيسجد تقدم الثاني ولا يفعله اذ هو سجد في المنية بل يرفع يديه في التكبير ولا يستند ولا  
سلام فيها اتي في السجدة سجدة السجود كما في الجلال والاعلى ثلاثا وهو ادناه واستحسنوا ان  
يقول سجدة ربنا ان كان وعذرنا لمفوضا وان لم تكن شيا بجزء كما في المحيط وقالوا بدونها  
ما يلقى بابتها فلو قرأ آية حرم قال اللهم اجعلني من عبادك المنعم عليهم المهيئين الساجدين  
لك الباكين عند تلاوة آية تك كما في التفسير والمختار الاول كما في الخزانة والواو للعطف او  
الاخر ارض او الابد او السجدة بالسجدة بالسكون السجدة كما في المفردات على ان لا ينج او كتب  
آية تامة او اكثر او نصفها مع كلمة السجدة على الثلاث وقبل كلمة السجدة كما في الترمذي في اربع  
عشرة آية مستحسنة مبين موضعها بقوله التي في اخر الاعراف فالتى مع الصلوات عطف بيان  
لاربعة عشرة او بدل الكل منه وذكر العاطف ويبدأ بالتابع والمتنوع معا وانما قيد بالآخر لان ما في  
اوله غير موجب للسجدة انفاقا والآخر بمعنى النصف الاخر كما قالوا في الامامان فلا يكون الشئ  
خلاف النصف والاعراف علم للسورة ظاهرا او قد جوزه بسببه كما جوزه وهو وعنه ان العلم سورة  
الاعراف وحذف الحاء لا ان يابس وعلى هذا قياس بواقي السور وفي الرعد والنحل وبنى اسرائيل  
وحرم وفي الاباب اولى الحج اي النصف الاول والآخر على كذا ارجح مطهرة فلهذا عطف  
على التي حتى يلزم الفصل بالاجنبي بين المعطوفات كما ظن وانما قيد بالاول لان ما في الاخرى  
للسجدة عندنا والفرقان والنحل والسم السجدة وحسن كتيب هكذا اصابا اذا اصل في  
كل لفظ ان يكتب بحروف بحاية ولعل وجهه سعة انتقال الهمز الى المسماة الى السورة المحصورة  
وحسن عند قوله لا يسامون لا قوله يعبدون وانما اطلق لانه يجوز ان يكون الاول موضع السجدة  
الا ان التخيير اولى اذ يخرج عن العمدة بغيرها كما في الظاهرة السجدة عطف بيان ثم لان  
كلامها علم في قول كالم السجدة في الاخر السجدين والنج والشفقة وافر اهلان لها بين  
السورين فالختم فيها مقطوعة كما تفر والاولى الانتفاق والعلق او من سمعها ولو خرج  
كافرا او مجنون او صبي او حائض او نكث او نائم او طير او اصح انه لا يجب بالسجدة في نائم  
وقبل لا يجب بالسجدة في طير كالسماء في صداد وفي كلمة التكليف دلالة على انه لا يجب على المنية  
الاول فلا يجب الاعلى في عليه الصلاة فوجب على اللب والمحدث والمنساور انها لا يجب الا اذا  
علم انها آية السجدة ولو بالاضمار وان كلاً من السجدة والسجدة سبب والصحيحة السجدة والسجدة  
السجدة بشرط علمها في حق غير انما في قولهم يسمع بسبب النوم والشفقة غل بامر لم يجب على الاصح

ايانك ط

الحل في المحيط واذا اتم الامام آية في ركعة فمن سمعها ولم يسجد ثم اقتدى به في ركعة اخرى غير الاولى  
يسجد المقتدى بعد الصلوة كما في الكافي وغيره لكن في شرح الطحاوي وغيره ان اقتدى السامع  
قبل سجدة الامام يسجد معه وان اقتدى بعد سقطا عنه اذ بالاقعدة اذ صارت صلواته فلا يتوب  
بعد ما والاطلاق مشعر بان ياتي بالسجدة في العبد والمجته وقال المحمدي قال شيخنا انه لا ياتي فيها  
للتعذر ويكره ان يوافقه آية السجدة فيها كما في صلوة يجاهد فيها كما في المحيط كصلي اماما كان  
او مقتدى باسمع من ليس معه مصليا كان او لا فانه يسجد بعد الصلوة لا فيها ولا انفسد والاصح  
انه غير مفيد بخلاف زيادة القيام والركوع والعقود فانه غير مفيد بالاجماع كما في الزاهد  
فمن سمع من الامام المذكور ولم يسجد ثم اقتدى به في آخر تلك الركعة التي تلاها بعد سجود الامام  
للتلاوة لا يسجد لها في الصلوة ولا بعد ما وفي الخاصة من سمع قبل الاقعدة سجدة بعد الصلوة  
مطلقا ومن اقتدى به في تلك الركعة بعد التلاوة قبل اي قبل سجود الامام يسجد معه وان لم يسمع  
منه قبل الاقعدة لا يسجد له ولا يسجد له اذ هو صم وان تلا المومن خلف الامام وسمع هو والقوم وخارجي  
لا يسجد واحد منهم الا سماع خارج ليس بامام ولا مقتدى فانه يسجد على الصحيح كما في المصنف واما  
غيره فلا يسجد في غير الصلوة عند الشك في وفي الصلوة انفاقا كما في المحيط والسجدة الصلوية  
لحن والصلوب الصلوية التي وجب على الامام او غيره اذ اتم في الصلوة ولم يذبح بالركوع والسجود  
بان قرأ ثلاث آيات بعد العنق خارجا اي خارج الصلوة وان اساء بركها وما ذكرنا نخل  
الاشكال وهو ان السجدة تتأدلا بالركوع والسجود فلا يمكن ان تعصى وظاهر من آية ان هذا الحكم  
مفيد بما اذا كان الصلوة صحيحة غير فاسدة والاصار السجدة خارجة كما في الجواهر والى ان  
وجوبها في الصلوة على الفور كما في الزاهد والركوع اي ركوع الصلوة او ركوع على هذا كما روى  
عنه فانه ورد الاثر بكل الا ان الاول اول تقدم العهد بل ان وقتا فاصلة بينه وبين قراءة آيةها  
وهي ايمان كما في المحيط او ثلاث الا اذا كانت في اخر سورة وقبل اكثر من ثلاث كما في الزاهد بسبب  
الركوع عنه اي عن سجود التلاوة وذكر الجلال ان الركوع وسجدة الصلوة معا يتوب عنه عنده  
والكلام من غير ان السجدة تنوب مع التوقف والى ان النية لم تشترط وهذا صحيح في سجدة التلاوة  
وكذا في سجدة الصلوة عند الاكثرين واما الركوع فلا يتوب بدونها الا في المحيط وعنه محمد انه  
يتوب بدونها كما في الجلال واختلفوا ان نية الامام كافية كما في الكامل فلو لم يتوب المقتدى لا يتوب على راي  
فيسجد بعد سلام الامام مأم وعبد القعدة الاخيرة كما في المنية وان كرر سماع آية او تلاوتها فوجد  
او منع في مجلس واحد عفا او شرع حقيقيا او حكما ولهذا التعميم ترك في اكثر النسخ قوله  
او في صلوة يعني سجدة واحدة ففي الواحد الحقيقي كالبيت والدار والكرم واللوح المندى الاطراف  
والسجدة كفى واحدة وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبريا كالمسيح والامام وقيل خلافه و  
كلاهما في المسجد الاصل ثم اعلا في الخارج فواحدة كما قيل في الجامع ودار السلطان عند اي موقف خلافا  
لمحمد كذا في الزاهد واما في الصلوة فيسجد سجدة اذ قرب المكان كما اذا مشى ثلاث خطوات  
وقال محمد ان كان نحو عرض المسجد وطوله فقرب واما الواحد الحكمي فهو ما مضى فيه فصل غير قاطع



لحكي كما اذا اكل لقمه او شرب شربة او عمل سيرة او نام فاعاد اذا اكل او شرب او عمل كثير او نام  
مضطجعا او اخذ في غفلة كسبح ثم تلازم سجدة اخرى ولو كثر في ركعة كفي واحدة وكذا الواعدا  
في اخرى عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولو كثر على الدابة في ركعة او غير ذلك في واحدة وقبل ان يركع  
على الخراف بينهما كما في المحيط واستار بلفظ التكرار الى انه لو خفف الا في مجلس لا يفي  
واحدة وباطلاق الكفاية الى انه لو سجد لا ولى ثم تلا كفي واحدة وقبل لا يفي واعلم ان تكرار  
اسم النبي في الانبياء عليهم السلام في حكم الصلوة عليه من تكرار الاله في السجدة في هذا الخلاف لكن  
رواية في الصلوة ولا خلاف في وجوب التعظيم لذكره تعالى في كل مرة كما في الزاهد لكن في النظم يكفي  
مرة في كل مجلس ويعبر في التكرار للسمع مجلس دون مجلس التالي فلو تبدل مجلس السامع لا التلا  
لم يكف واحدة لكن في المحيط لو كرر المصلي على الدابة فعلى السابق واحدة ولو تبدل مجلس التالي  
لا السامع يكفي واحدة وعليه الفتوى كما في المضمرات لكن في الكافي انه لا يكفي واحدة وهو الصحيح  
واسد الثوب اي شئ سواه وما مد منه بان يعز في الارض خشبات ثم يحيى بونه يسوع  
انزل يسدي السدي والانتقال جرحن بالضم ما تشعب عن ساق الشجر دفانها وغلافها  
والصغيرة بها كما في القاموس الى غصن اخر سواء كان قريبا او بعيدا تبدل فلا يكفي سجدة  
وقبل على المسدي سجدة الا اذا اخرج في غزله فرجع الى الوصل فعليه سجدة بان حينئذ كان في الروضة  
وقبل على المنقلب جرحن سجدة اذا عبر منه الى آخر القربا والصحيح الاولان وعلى هذا الخلاف  
دائرة الكدرس ورحا الطحن والسباحة في الماء كما في الزاهد ويكره في الصلوة وغير ذلك  
ايه السجدة وحدها لانه شبه الخريف وفيه اشعار بانه يكره ترك كلمة السجدة بالطريق الاولى  
وفي المحيط ان السكس من ذكره ذلك خارج الصلوة لافنها وبهذا خلاف الرواية لا يكره تركه  
اي قراءة ايه السجدة وحدها في غير الصلوة حتى قبل في قراءة الا الى السجدة كلها في مجلس سجدة  
لكل كفاية السجدة ما اجمعه كما في الكافي والكرمانى ونزب ضم غير اليها فانه او كثر قبلها او  
بعدها لانه المبلغ في اظهار الاعجاز كما في المحيط وهذا مثل حالة الصلوة وغيره كما لا يخفى و  
الحسن في الصلوة وغيره اخفا واعلم السامع اي سامع محدث ظل التالي انه لا يسجد ويبقى  
عليه الآية للخر غيرنا ثم المسلم فلو كان السامع بخلاف ذلك ينبغي ان يكره جفا على الطاعة وفيه  
اشعار بانه لو كان التالي منفردا قرأ كيف شاء واخمس ترك السجدة لان الاخفاء مندوب  
كالضم الكل في المحيط **فصل في صلوة المريض** ان عذر القيام بان لا يقوم اصل  
للابوة نفسه ولان الاعتماد على شئ والافلا كيزيد الا ذلك وفيه اشعار بانه لو قدر على بعض القيام  
يؤخر به فاذا اجزعه كما في التمر تاشي وقال فليعلم الدين الم غنيا في لو قدر على ثبته لا فتاح فاما خط  
قاعدة كما في المنية لم يصل اي خوف زيادته او امتداده كما في الكرماني او دوران الرأس كما في النهاية او  
وجع الشقيقة كما في المنية او وجع الظهر والرد وهو مثال في حكم الخوف من السبع وغيره وكونه  
في الحب او الكلبة اذا كان في خارج طين او بقر او حمار وغير ذلك كما في الزاهد والاسن ان  
يغال لضرر فانه حاو لكل كما في التمر تاشي حدث ذلك المرض قبل الصلوة او فيها صلى فاعاد كما في

42  
حال التشدد كما هو وفيه اشعار بانه لا يسبح له النافذ كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال لا يبرحي  
زواله في الوقت ففي الزاهد وغيره ان المريض النافذ بالصلوة قائما يؤخر حتى اذا لم يبرحي  
البر بركع ويسجد ان قدر وان عذر اي الركوع والسجود مع عذر القيام لم يصل فيها او ما يبر  
اي يسجد الى الركوع والسجود وهو ميموز لا غير كما في الكرماني وغيره لكن في التندب فيقول العذر  
اوحي براسه فاعاد ابوة نفسه او غيرهما كما ان قدر على القعود وان عذر لا يبرحي اي مع عذر  
القيام اي ان عجز عن تمام العذرة على القيام فتوى الالام بالراس اليها فاعاد **الحب منه**  
قائما لانه اسبه بالسجود وذكر التمر تاشي اوحي فاعاد وفيه اشارة الى ان كلهما يقع في حال القعود  
وذكر ابو بكر بن بومي للركوع قائما وللسجود قاعدا وان عكس لم يكر على الصحيح كما في الزاهد والى  
انه لو قدر على الركوع فقط لا بومي فاعاد وذكر الكرماني ان ذكر الركوع اتقاني فان عذر السجود  
كاف لسقوط القيام كما ذكره الطوسي والسر حسي وفي المنية ان عجز عن السجود لا يلزم الركوع و  
حد الالام ان المومي جعل سجدة مخصوص به اخفض من ركوعه وفيه دلالة على انه لا يلزم  
تقريب الجبهة الى الارض بقدر الامكان كما في الزاهد لكن قال صاحب المنية ان ذلك يلزمه و  
لا يرفع اليه شئ الى لا بدني صاحب المرض من جهته جرا او عودا او غيرهما ليس عليه سجدة  
يخفض راسه ويضع جبهته على ذلك الشئ فانه مكرره وفيه اشارة الى انه لو لم يخفض راسه  
ولكن وضع شئ على جهته لا يجوز فانه اجابا وقبل يجوز فانه سجود والاول اصح كما في المحيط والى انه  
لو سجد على شئ مرفوع موصوع على الارض لم يكره ولو سجد على دكان او على صدره كذا الصحيح  
لكن لو زاد يومى ولا يسجد عليه كما في الزاهد والاباء فاعاد المرض قبلها او فيها على  
جبهته الايمن يضطج متوجها الى القبلة او على ظهره يستلقي كذا متوجها ووضع وسادة  
تحت راسه حتى يكون شبه القاع لا يتكسر من الالام وجعل رجليه الى القبلة كما في النهاية وقبل  
ينبغي للمستلقي ان ينصب ركبته ان قدر حتى لا يدرج رجليه الى القبلة كما في الزاهد ودا اي  
الاستلقاء اولى من الاضطجاع كما هو المشهور عن اصحابنا وفيه اشارة بان الاضطجاع جائز وفي  
المنية الاظهر انه لا يجوز وفي التمر تاشي لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه متوجها وعجز عن جعل وجهه اليها  
ورجله نحو يسارا او يمنة والاباء المعتمد المرض ما يكون بالراس وان عذر ذلك اخرجت  
الصلوة فسقطت الى القضاء وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح وقبل لا يفسد  
ان كان اكثر منها والى قضاء اقل وهو الصحيح كما في المضمرات والكثيره باب ثمانية عشر في  
وما عند محمد في ذلك الوقت حتى لو عجز قبل الزوال الى ما بعده لم يقص خلافا له الا اذا امتد الى العصر  
كما في التمر تاشي فان مات بلا قضاء قضى عنه وارثه كما في المحيط لكن في الاجتياز لاشئ عليه ولو لم  
لم يقص اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح والكلام منبر الى انه لو عجز عن الالام بالراس لم يعتبر العجز  
وعز الى يوسف انه معتبر وشك فيه محمد واعتبه الحسن كما اعتبره الحاجب والفتي زفر بن يحيى  
ثم العن ثم الفتى كما في الروضة وغيره وموم بالراس صح اي قدر على الركوع والسجود فاعاد  
في الصلوة استأنف الصلوة عندهم وقاعد بركع وسجد وصح اي قدر على القيام فيها شئ عليها



قائم عند الشيخين واستأنف عند محمد صلى الله عليه وسلم على حذف الموصوف كما هو المذهب الرابع الكوفي بقرينة  
المراد عنى صحاح أي من صلي الفريضة فاعذر من كونه وسجد في تلك الماني محلة جاز لا عذر في مانع  
من القيام كدوران الرأس وسواد العين مع عدة أشخاص ولا يصح عندهما قياسا وفي كلام  
إشارة إلى أنه لا يصح أن يصلي فيه بالأيام بل أعذر ولو نافذة وهذا الاتفاق وصح فاه عدم العذر  
اجتماعا وينبغي أن يتوجه إلى القبلة كلما دار السجدة كما في الافتتاح ويستحب أن يصلي فيها أو خارجها  
الفلك فان الصلوة على الأرض كحل وفي الفلك لم يوطأ في حرف الجوارح لا يصح أن يصلي فيها أو  
في حرف جبالها وما في النجاة فان حركته الريح فليس كذلك والافعل للظان وقيل في الأولين  
خلاف أيضا الكحل مستفاد من النهاية وأعلم أنه لو خرف والماء يقر به قبل أن وجد حشيش يعلني يقدر  
ما يصلي بالأيام لا يصح له التأخر وإن لم يوجد صباح وتيسر لا يصح حتى لو خرج الوقت بلا صلوة فأتى  
صار الصلوة دينا عليه كما في الروضة حتى أي من جن أو على عليه يوما وليد أو أقل كما في المبسوط  
والمحيط والخاصة وغيره لكن في القدوري خمس صلوات قضى في الصلوة بالأيام كان التامة و  
في المرض في التفصيل ما فات خمس أو أقل في الصلوات وإن زاد الجنون أو الغما عطلها  
ساعة بالنصب على الظن أي في جرح الزمان وكجزو الرفع على الفاعلية والمعنى زاد عليها  
ساعة لا يقضى ما فات من الصلوات الخمس أو أكثر في الساعات بزيادة ساعة في وقت صلوة  
أخرى وقال محمد إن زاد وقت صلوة لا يقضى شي من الصلوات الست أو أكثر في الساعات  
بزيادة ساعة من وقت السابعة وهو الأصح والمبادر أن يكون اليوم والسبيل مستوعبان للأغما  
فلو فات ساعة قضى ما فات وإن دام كما في الزاهد وإن لا يكون الأغما من صفة كالمريض و  
للوف من آدمي وغيره فلو شرب الخمر أو البهجة أو الدوا حتى ذهب عقله أكثر من يوم وسبب قضى  
فات خلافا لمحمد كما في الخاصة ولا يخفى أن المرض شامل للجنون والأغما مفهوما وحكما ذكرنا  
فلما ينبغي أن يتوضأ بها خصوصا ولو لم يضر ذلك فيه كان التقديم أولى فان تأخره استلزم  
**فصل في صلاة المسافر** المسافة وهي معنى السفر مع المبالغة كما ذكره بعض الفقهاء  
وقال الزغب إن المعاملة بمجانا باعتبار أنه سفر في المكان وهو عنه وما في البصاح المفصل  
أنه لم يكن منه فعل ثلاثي بمعناه فقد رده كلام الجوهري والبيهقي وذكر الكرماني أن السفر  
المراد به المدد وشريعة فصل المسافة المخصوصة ولا يخفى أن مجرد قصد لا يكفي ولذا قال في  
النبوه أنه لا يخرج عن غمرانات الوطن على قصد سبيل تلك المسافة سيرا لابل والرجل وفيه مجرد  
سير لابل لا يكفي على المختار كما يأتي ثم أشار إلى المعنى الشرعي فقال من فارق على نحو ما قال الزغب  
في سافر وجهه تنبيه على أن مجرد قصد لا يفعل ليس بشي كما في المحيط وغيره بيوت بلدة جمع بيت  
ماوى الإنسان من حجر أو صوف وكونها أخص بالمسكن انه على اللبائت كما في المفردات و  
البلد اسم للعلم أن ما يحيطه الرض من الابنية والدور ولم يذكر القربة لأنها تابعة على استئناسي  
وليس تغليب كالموطن لأن المجاز محتمل في التعريف والبيوت أعم من أن تكون خربة فلا يقصر لها  
بالخروج عنها على الشبه وفي ذكرنا اشعار بأنه إذا اتصل القرى بالبرقض بقصر بالخروج منه و

قبل لا يقصر إلا بحاجة وزه القرى ولو بلغ أربعين ميلا ان يكون بينها انفصال وحده سبعة افرع واما  
فروع او قدر غلوة وقبل لا يقصر الا بالانسان وحده حد الانفصال او فناء المصفر فربما قيل حد  
الثلاثة غلوة وهو الأصح الكل في الزاهد والصحيح أنه يترخص بغيره العمان الا اذا انفصل  
بالبرقض فترتبه فانه على ما ذكرنا من الخراف والاضافة للعبد أي بيوت جانب المفارقة فلم يعتبر  
جانب آخر وإن عاذه كما في المحيط وكذا اضافة البلد على ما نفرد الا أنه بشكل موطن الإقامة فاحده أي  
مزيد الرادة معتبرة في الشرح على سبيل الحزم من ثلثة ايام ولبايتها الثلثة المعتدلة في الطول  
والقصر كزمان كون الشمس في الحمل والميزان في شرح العلي أي أن بعض مشايخنا قدروه بأقصر  
ثلثة ايام من السنة ونحوه في الترمذى لاني المحيط كما ظن وهذا ظاهر الرواية وعنه من سافر يومين  
وأكثر الثالث وفي القصد إشارة إلى أنه لا يقصر الصبي والنصراني إذا قطع مسافة يومين مع  
القصد صار مكلفين قال الأكثرون إن الغم النهر في يقصر لصحة القصد والى أنه لا يصح قصد  
للجنس والقائده والزوجه والأجير والتلميذ والعبد مع مشيوع ولو لم يعلم التابع قصد وكان  
مسافر على الأصح كما في الجلابي وغيره والى أنه لو سار جميع البلاد بلا قصده لم يترخص كما لو طاف سطا  
في ولايته وذبح صاحب جنس لطلب عذو بلا علم بزمان أدراكه أو مكنت في موضع والى أنه  
لو كان للبدلة طريقان أحدهما مسافة يوم والآخر ثلثة ايام يترخص في لاني الأول كما في المحيط  
والثاني البعد ويكفي استغماها في البعيد وكلاهما صحيح ههنا السوف بالفتح التتم فان  
الدليل في الفتاوى يستعمل التراب ليعلم أنه على طريق أو لا كما في الفاموس والأولى ترك الدبالي  
وإن ذكرت في كثير من المدة أو لانت فأنها لاستراحة ولذا لو سار أحد كل يوم منها إلى الزوال  
فبلغ المقصد قصر لا ظهر به اليوم إذ السبر في بعض النهار كاف كما في الظهيرية والمحيط وغيره  
سبر وسطادون السريع والبطي إلى رحيل عن العادة وهو في السهل بأسر لابل إلى سبر  
البغير فامصدرية والام اسم للرجل إلى الجنس وجنينة بوافق قوله والرجل أي الماشي سيرا  
معتدلا ولم يذكره اعتمادا على ما يله من اعتدال الريح فلو سار مسافرا في السهل تلك المسافة في يوم  
برخص وبعضها منها في ثلاث لم يترخص كما في الجلابي وغيره وإنما خص سبرهما بالذكر لئلا يكتفى  
عن العبر وهو مذکور في شرح العلي أي وغيره الا أنه ترك العبر اقتداء بما في الجامع الصغير وفي البحر  
ماسار الفلك أو اعتدلت الريح بين السريعة والبطون فلو سار يوما برخص وثلثا لم يترخص كما ذكرنا  
وفي الجبل ما يبق من سبرها سيرة معتدلة لا بقرينة السابق بالجبل لابل السهل فظن اغنا حكم السهل عنه  
سهل وهذا ظاهر الرواية وعنه مسافة ثلثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ أو خمسة وثلاث أو  
سته أو سبعة على الخراف وعنه أن أمكنه أن يسير كل يوم فرسخا لوعده فاطلة للثمة فرسخ كما في الترمذى  
وكلامه شرع بان لا جرة بالفراخ وهو الصحيح كما في الهداية لكن في الزاهد أي قد اعتبر الأكثرون بأحد  
وعشرين فرسخا كأنهم قدروا كل يوم بمرحلة سبعة فراسخ وقبل ثمة عشرة لانه قدر خمسة و  
بعضي أكثر أمة خوارزم وقبل ثمانية عشرة لانه المتوسط بين الأكثر والأقل وهو المختار وقبل  
أشئ عشر فرسخا فيقصر ما فرغ من الرابح المفروض على المقدم فان صلوة في الاصل ركعتان



روى عن ابن عمر ان صلوة المسافر ركعتان تمام غير قصر على ان يسكن ويقيم وعنه ابن عباس انه قال  
لا تقولوا قصر ان الذي فرضها في السفر ركعتان كما في شرح الطحاوي  
وعنه ابن عمر صلوة المسافر ركعتان من خاتمة السنة كغيره من صلوات السنة في السفر اربع ركعات  
في السفر ركعتين وعنه ابن عمر قال صلتم ثم الصلوة في السفر كما لم يصرف في السفر كما في الكسوف  
وعنه صلتم انها صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة الله كما في الكرماني قال تمام لا يجوز  
وسباني والكلام منبر الى ان لا قصر في الشك في الشك في السن الا ان الافضل فيها  
الفعل ثوبا وقبل الركوع تحضوا وقبل الفعل نزول ولا والركوع سيرا كما في المحيط والمختار ان الفضل  
امن والركوع خوف كما في المختار ويستثنى منه سنة الفجر عند البعض وقبل سنة المغرب ايضا كما  
في الزاهد الى ان يرضى بطله الاصل الى بيوتة بقرينة السابق ويحتمل ان يكون ان اشبه القصر  
الى الركعتين فالقصر لا يصح الا عند البلوغ الى الركعتين فان الانتماء كالانتماء في الحلال والمكروه كما  
في الترتيب وغيره والاطلاق دال على ان الركعتين اعم من ان يكون لاقامة او لفعل الحاجة وان  
يكون حقيقيا او حكما كما اذا بدله ان يعود الى بلد بل لا سيما في السفر فانه انما يخاف ما اذا سار  
المسافر ثم بدله العود فانه لم يتم كما في الجلال او بنو اي يريد على سبيل الجرم او الظن كما في كذا في  
المختار اقامة نصف شهر وهو ستة عشر يوما او الشهر ثلثون يوما عند العرب والعجم كما في المختار  
فلا يشك ان الشهر تسعة وعشرون بل يشك ما في المحيط انه اذا عزم على ان يقيم في السبالي  
بأحد الموضعين ويخرج في الشهر الى اخر مدينته لم يصح ما اذا دخل او لا الموضع الذي عزم الاقامة  
فيه بالسر لان موضع الاقامة ما ثبت فيه ببلدة دخل فيها فان مجرد النية غير مؤثرة في ذلك  
فالاقامة كالسفر كما في الكرماني وغيره وفي زيادة التماسها رتبة لو لم يول الاقامة نصف شهر  
في موضعين نحو مكة ومنا لم يصح ما في المحيط او فية اسم للقرآن كالبلد واحدة صفة  
لوقتة والمفارقة عام في البلدة وقصر الى ان يسكنها دارا وهو جاني الى والى ان السبالي  
مستسكن في مفارقتها كالاعراب والآنك والكراد والترك والركعة والركعة الطوافه على الارض فانه  
لا يقصر ويتم كما قال بعض المناخين لانه ينقل من مدينته الى مدينته وقيل يقصر ههنا ايضا لانه يسكن  
موضع الاقامة والاول اصح كما في الكرماني وعليه الفتوى كما في المختار والمختار وفيه اشعار  
بانه يقصر النواوي بالصحة غير الجاني سواء كان في محضر الجاني او لا كما اذا قصد كسرنا  
موضعا واختبئهم معهم وكذا النواوي بصحة دار الحرب كما في المحيط والاسن ان يقال  
او صحا وهو قضاء واسع لانبات فيه والدار المنزل باعتبار دوران الخابط ثم سمي به البلدة  
لأحاطتها بأهلها والجاني بالكنيسة الى الجنا بالعمرة المنقبة عن البناء فيه ووصف لا  
شعر على عود بل او ثلثة وما على كنهها فثبت كما ذكره الجوهرى والكلام منبر الى ان نية الوالد  
الاقامة لم تصح الا في هذه المواضع الثلاثة لا غير وهو ظاهر الرواية وفيه دلالة على انه لا خلاف  
وكذا في الكافي لان نية النية في المفارقة اذا سار اقل من ثلثة ايام على ما قالوا وحاصل الكلام  
ان الاقامة ينوقف على ستة شروط النية واستقلال الرأي والمدة وترك السير وانما الموضع

وصلاجه كما في الجلال لا يقصر الرباعي الا ان ينوبها بدار الحرب محاصره اي ببلد اهل الفتن الكفار  
ولما ان النواوي في محاصره يقيم المسلمين فانه يقصر حينئذ لجواز ان يخرج ساعة بعد ساعة  
خلافا لابي يوسف اذا غلبوا عليهم ونزلوا بانيهم وفيه اشعار بان اذا دخلها بابل لم يقصر  
كما في المحيط او دار اهل البغداد اي الذين يخرجون طاعة الامام الحق بطن انهم على الحق لا هو  
منسكين بناو بن فاسد والاحكام حكم الاصول محاصره اي النواوي في المسلمين الذين يجلبونهم  
في حصن فان دارهم كدار الحرب فيقصر من طاعة اي قصر القصر طاعة الله في موضع الاقامة  
بلانية لها وفيه اشعار بان لو دخل بالملك مقدار مدة الاقامة قصر ولم يجم وفيه خلاف تمام  
ولو اتم الرباعي بان يأتي جميع افعاله وافعاله كالمدة كما هو المتبادر ومدة القعدة الاولى مقدار  
الشهر ثم فرضه الركعتان وبما يدل عليه كلامه كما ذكرنا في موضع ما قيل ان عليه ان يقول لو اتم  
قراني الاولين فانه لو ترك القعدة فيها او في احد مدينتي صلوة الا اذا نوى الاقامة قبل  
التسليم او بعد قيامه الى الثالثة بلا تعبد بالنية فان فرضه حينئذ يصير اربع فتيمة وقال محمد  
فست مطلقا ترك القعدة كما في المختار وقال ابو بكر الرازي لو نوى المسافر اربع ايام حتى  
يفتحها بنية ركعتين كما في الجلال والشرط مشعر بانه ليس به بل عام فصح قوله  
واساء اي اتم واستحق النار لانه خلط النقل بالفرض قصد وهذا الاجل كما في رخصته  
الكسفين وغيرهما واجه السلام الواجب وترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النقل كما في الزاهد  
فقد اشكل ما في التلويح انه يجوز ان يكون الاتمام اكثر نوايا باعتبار كثرة القعدة والادكار وان  
كان هو والقصر مستويين في الثواب الحاصل باداء الفرض على انه قد نوى ان المنى عند كنه  
في الامور وما زاد من الركعتين نقل بل تنوب عنه سنة الظهر وان لم يقعد الا بطل  
فرضه بالاتفاق الا اذا اقتضى بغيره كما باني او نوى الاقامة كما هو وهذا منه نصح بما اشار  
اليه كما لا يخفى واشارة الى انه ينقل نقلًا بترك القعدة وقال محمد بطل الصلاة به كما مر في  
الرباعي ولو قبل السلام مقيم في الوقت ولو قدر التحريم على الاصح ثم اربع ايام وجوب الحكم الابعة  
حتى لو اقتضاها هو او امامه فرضي ركعتين فقط لزوال ما وجبه من المتابعة وقيل لا يتم كما في  
الزاهد وفيه اشعار بان لو اراد نية العدد نوى ركعتين والاطلاق منبر الى انه لو لم يقعد  
الاولى لم يبطل فرضه كما في السراجية وبعده اي بعد الوقت لا يومه اي لا نصح امامته لانه لا يتغير  
فرضه حينئذ فيؤدي الى اقتضاء المفترض بالمنفصل في حق القعدة وفي ذلك اي في صورة ان  
يكون مقيم امامه في الوقت او بعده اتم المقيم صلوة بقرائة وهو الاضيق كما قال الجلال  
ومحمد ان لا يقرأ او يقرأ بعض المباح وهو الاصح لانه لا حق كما في المحيط وقصر الامام المسافر  
كما مقتضى المسافر سلم فاقبل المقيم ندبا مصداقتموا صلواتكم بصيغة الجمع للترك بما قاله صلتم في عام  
حجة الوداع لا يهل كنهه فاني ما قر بالقاء لتعجيل وان الرخ تزداد غير السجدة بنية على  
انه ينبغي له ان يعلم بكونه مسافرا ولو لم يغير القول فانه نفس صلوة من اقتدى بخبر كان ظاهر  
حاله الاقامة وهو لم يبق كما اذا اتم رجل في المص لاني خارجة اذا الظاهر انه مقيم سلم على الركعتين وهو



كما في المنية وغيره وبطلان الوطن الاصل بالانصب مثل ما ذكره حتى اذا سئل عن الاول دخل  
فيه لا يصير مضافا الى المنية والاطلاق من غير ان يشترط ان يكون منها ما في السفر ولا خلاف  
في ذلك كما في المحيط والوطن الاصل المسمى بالابن ووطن الفطرة والقرآن يكون موطن  
وما هو موطن في المصنات وهذا الحسن كما في المحيط وغيره من الاختصاص على الاول يكون  
ابعد من الخلاف ففي الظاهرية قبل لرجل من ان قال في البصرة عند ابني حنيفة ومن الكوفة عند  
ابني يوسف فانه تولد بالبصرة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر بالتولد وابو يوسف النخعي ومثل الاصل  
وهو ما انتقل اليه باهله ومناحه ولو في عفار في الاول قبل في اصلها واليه اشار محمد في الكتاب  
وهو المختار عند الزاهدي وذكر صاحب المشرح انه لم يبق اصليا وبنيده ما روي هشام  
محمد انه قال اني اري القصر فيه ان نوى تركه الا ان ابني يوسف كان يتم بها لكنه حمل على ان لم يكن  
تركه كما في الزاهدي في المحيط كما ظن وفيه انه لو تأمل بموضعين كانا اصليين وفي القبة  
انتم اختلفوا في صورة المسافر مقبلا بنفس الزوج ولا خلاف في صورة المسافر مقبلة  
بذلك لا يبطل الاصل السفر اي وطن سفر المسمى بوطن الاقامة والوطن المستعار والموت  
ايضا فخرج عنه الى الاول صار مقبلا في الدخول فيه وانما لم يذكر السفر مع انه لا يبطل الاصل  
ايضا لانه معلوم مما سبق من قوله ان يبطل بلده ووطن سفر ما خرج اليه بينه اقامة نصف شهر  
سواء كان بينه وبين الاصل مسيرة السفر او لا وهذا رواية ابن سماعة عن محمد وعنه ان المسافر  
شترط كما في الجليل وغيره والاول هو المختار عند الاكثر من منهم المص كما اشار اليه اطلاقه وبطلان  
وطن الاقامة من غير ان يكون مسافرا مسافرا ولا كما اذا خرج الى اسكنى المنوط بجدا  
وطن اقامة الى القصر بينهما مسيرة ليبتين ونوى فيه الاقامة فيجوز بطلان بطنه بجدا  
فلو خرج منه الى الكوفة بينهما مسيرة ليبتين ايضا لا اقامة ثم خرج منها الى بغداد ثم الصلوة  
في هذه المدة لان القصر صار وطن اقامة ولم يوجد ما ينقضه من الوطن الاصل ووطن الاقامة  
وانشاء السفر كما في المحيط وبطلان السفر اي انشاء سفر ثلثة ايام كما في الجليل وغيره وكذا يبطل  
الوطن الاصل كما اذا نزل بمنا المنوط بكنة ووطن اقامة وفي الاكتفاء اشارة الى ان لم يعتبر  
وطن السكنى وهو ما بنى الاقامة اقل من نصف شهر واعتبره بعض المتأخرين وقالوا انه ينقض  
بكنة وبالوطنين والسفر والاول هو الصحيح عند المحققين منهم لان حكم السفر فيه باق فلم يعتبر  
وطنا فلا يثبت عليه حكم الانقضاء كما في المحيط وما ذكر في هذا المقام كلام هو لا الفقهاء  
الكرام انهم ما ظن بعض حجة الحكم وهو ان لا فائدة الا في ذكر الاوسط من الافام اذ  
لا يثبت عليه حكم من الاحكام والسفر وحده الحكم وهو احسن لا يغير ان الغاية في السفر ركعتان  
في الحضر وله اربع في السفر فالاعتبار بوقت الفوت لا القضاء وسفر المعصية كباقي العبد  
والخروج على الامام وحج المرأة في غير حرم كغيره اي سفر الطاعة مثل طلب العلم وزيارة الابوين  
والحج في الرخص كالسكنى من المسح وسقوط العبد للجمعة والرفض بطم الرا وفتح الخاء  
جمع حصته في اللغة اليسرى في الشريعة ما بنى على اعداء العباد وهو على ضربين رخصته في

كحيف وتيسر كالافطار ورخصته اسقاط الى اسقاط ما هو الغلبة اصلها كالفصل وقامه في  
الاصول **فصل صلة** بشرط الوجوب للبيعة اي انفس وجوب صلواتها على  
حذف المضاف يكون الميم اسم من الاجتماع عند اهل الدل كما في الكرماني وقال الزحني انها  
بمعنى المفعول الى الفصح المجمع وبفتحها بمعنى الفاعل اي الوقت الجامع وبضمها تنقيح للسكون  
وقال ابن حجر ان الكسرة في الجيم والوجوب بشرط ان لا يسهل الا على الكافر الا  
الايان الاقامة اي اقامة نصف شهر او اكثر في مصر فلا تجب على المسافر وان علم ان يمكث  
فيه يوم للبيعة بخلاف القوي العازم فانه كما هل المصر وفيه اشارة الى انها واجبة على المقيم  
بالقوى وهذا اذا انفصل بالريض على ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الزاهدي وغيره لكن فيه  
روايات والمختار انها على كل حال على قدر فرسخ منه وقال الصدر الشهيد انها على سماع هذا المنار  
ما على صوت على الصحيح وقال بعض المتأخرين انها فرضة على اهل مصر واجبة على اهل اوطان سنة  
على اهل القوي القوية شجرة لشتر بطحا كما في المصنات والصحة فلا على المريض وكفه كالشيخ  
العاجز عن السعي والمبني للجس والمطر الشد كما في الخلاصة وفيه اشارة الى ان لا تجب  
على الاصح على معهود المريض اذ اصابه بخرجه والى ان تجب على الصحيح على حرمه كما لانه  
كالماشي كما في المنية والى ان لا تجب على المجنون فان العقل شرط داخل في الصحة فخرج  
للمجنون واصعب امراض النفوس جنونها كما في الكرماني والحرية فلا على الفص والمأذون والكتاب  
ومعنى البعض والذي مع مولاه باب المسح في حفظ دابة وفيه اشعار بانها على المنار  
لكن للموجر ولاية المنع عنها كما في خزائن المصنفين والذكورة فلا على المرأة للنهي عن الخروج سيما  
الى مجمع الرجال كما في الكرماني والغلب بانها مشغولة بخدمة الزوج شكل فانها مودعة بان عليها  
شعور للبيعة اذ لم يكن لها زوج والبلوغ ولا على الصبي فهو كالعقل والاسلام شرط الوجوب  
بلا خلاف كما في المحيط والخفة وغيرهما ولا يخفى ان الوجوب في الصدر مفعول عنه كما اعني عن ذكر  
الاسلام وسلامة العين فلا على الاعمي والوجود الفقايد وعشرة الاف درهم كما في النظم  
وقال الزاهدي واجبة عليه اذ وجد فايد وفيه اشعار بان الامام للمجنون في واجبة على كل احد  
عينيه وسلامة الرجل اي كل رجل فلا تجب على المقعد اجماعا لانه لا يقدر عليه اصلا بخلاف الاعمي  
فانه قادر عليه لكن لا يبرئ من كفاي المحيط فلا ينبغي ان يكون في المقعد خلاف الاعمي كما ظن  
وانما صرح بسلامة العين وقد اشار الى ان شتر اطها بان شتر الصبي رد المذهب الصاحبين  
ثم ذكر سلامة الرجل اشارة الى شتر اطها كما ان المشي في غير شقة كما في الجليل فانه شرط الاقامة  
حتمه مصرحة والعامة ثلثة واحدها مصرحة اشارة الى اعتبار الباقي ايضا ونفع للبيعة  
فرضا للوقت ان صليها فافداي عادم هذه الشروط الاربعة او بعضها للاضافة العبدية  
فيجعل القوي والمسافر والمكوث والمريض دون الكافر والمجنون والصبي والحكام خبر  
الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه مأمور باسقاط باء الجملة حتما  
المعذور رخصته والوقت ان الاول بان يترك للبيعة لانها فرض عليه بخلاف شتر فانها رخصته في



حقه كما في النسخة وغيره فليس بشئ فضلا عن التحقيق ما روي في حال التحقيق ان شر وطه حرمها  
ما ذكرنا وحضور الجماعة فانه اذا حضر المعذور وجب عليه والى ان يقع فرضا في الفصبات  
والقوى الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القاسم هذا خلاف اذا اذن الوالي او القاضي بينا  
المسجد للامم واداء الجمعة لان هذا اجتمع فيه فاذ الفصل به فليصبر صابرا عليه واما اذا لم ياذل  
ففيه خلاف قبل يصلي الجمعة بلا شك وقبل يصلي الفرض ثم الجمعة احتياطا وقبل يصلي الجمعة اولاً ثم  
السنة اربعاً ثم الظهر وقبل يصلي الفرض في بيته او في المسجد ثم الجمعة فلو جاز الجمعة صار الفرض  
نظراً وينبغي ان يقرأ الفاتحة والسورة في ركعات الظهر احتياطاً والصحيح المختار عندنا ان يصلي  
بعد الجمعة السنة اربعاً ثم الظهر ثم ركعتين سنة الوقت الكلي في المصنات والمختار عند الامام في  
الدين ان يصلي الظهر قبل الجمعة وهو اختيار النجاشي والفقه فيه ان وقعت الجمعة جازية برفع  
الظهر وان لم يقع فالفرض هو الظهر فلما يودي الى تكرار الفرض على التدينين وهو منقضي بالحيث  
كما في الجواهر وعلى الامام الفضلي بانه لو صلى بعد الاشارة الظن بالمسلمين بان ما صلوا من الجمعة  
فوق فاسد وفي القنية ايها قدّم جاز في الرستاق الذي لا يجب الجمعة فيه بالاتفاق وفيما  
ذكرنا اشارة الى ان لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض ومنه وخطيب كما في المصنات  
والظاهر انه اريد به الكرامة لكرامة النقل بالجماعة الا يري ان في الجواهر لو صلوا في القى لزمهم  
اداء الظهر وهذا لم ينص به حكم فان في الدنيا اذ انى مسجد في الرستاق بامر الامام  
فوقام بالجمعة اتفاقاً على ما قاله الشافعي وشروط الاداء اي لو حوت اداء الجمعة في موضع  
واحد او اكثر على الخلاف وفي التمهيد في الموضعين المصنات المصنوع الى الحدود  
فان المصنوع كما في المفردات او قنطرة بالكرامة امام البيت وقبل ما عند جواربه كما  
في المغرب وفي المحيط قبل الجوز خارج المصنوع اشار الى ما عليه اكثر الفقهاء من معنى المصنوع  
الشرعي كما في الزايد وقال وما لا يسع من موضع الكبر مساجد المدينة لصلوة المسلمين  
اهل اي اهل ذلك الموضع مما وجب عليه الجمعة مصر واحترمه عن اصحاب الاعتذار مثل النساء  
والصبيان والمسافرين الا انهم قالوا ان هذا الحديث صحيح عند المحققين والمصلحة المعول  
عليه انه كل مدينة تنفذ فيها الاحكام وتقام الحدود كما في الجواهر وظاهر المذهب انه ما كنه  
جماعة الناس وجامع واسواق ومفت وسلمان او قاض يعين الحدود وينفذ الاحكام وقرب  
منه ما في المصنات وفيه انه الاصح وقبل انه ما يجمع من اهل الدين والدينا او يعين فيه كل صا  
سنة بلا حول الى احدى او يكون سكانه عشرة الاف او يسمى مصر عند التعداد كنجاري ولا يظهر  
فيه نقصان بموت وزيادة بولادة او يكتم دفع عدد ولا استعانة او بمصر الامام وان صغر  
وقل اهل كما في التمهيد او بولاد انسان وموت كل يوم ولا بعد اهل الا بمسقة او يكون فيه الف  
رجل او عشرة الاف معاً على الخلاف كما في المصنات ثم اشار الى انه يجوز عندنا في حقه وزيد  
انسان خلافاً لما في المحيط ثم اشار الى ما هو المختار عند المحيط والمطامير وغيرهما في وقت القنطرة  
نشره واول الفصل في المواضع التي بالمصر محدداً منها المصالح جمع مصالحة فيقيد فيها بالاحتياج

اليه المصنوع ركض الليل وجمع العاكر والمزوج للرجى وصلوة للزيارة قنطرة علوة بك  
بزياب او ميل او ميلان او فرسخ او فرسخان او منتهى حد الصلوة في المصر والاصح الاول  
والسلطان الى الخليفة اي الوالي الذي ليس فوقه وال عادل كان او جازياً وقبل يصلي  
العدالة كما في قاضي خان والاطلاق مشعر بان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا امكن استنبط  
والافا سلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على رجل وصلوا اجاز كما في الخلاص وغيره والسطح  
ما يذكر ويثبت في الاصل الوالي مستحق من السلطة اي التمكن من القوة وقبل من السلطة الى  
الدين الذي يستصا به وقبل هو كقوله ان وقطع جمع سبط اي فصله للسان وقبل هو المحل  
ثم سمي به لانه حجة في حجج المدينتا وتونه زائدة على كل حال كما في الازاهير او تايبه الاحسن ثم  
تايبه لان امانة الجمعة حق الخليفة الا انه لم يقدر على ذلك في كل الامصار فيقيم غيره نيابة والى  
في هذه النيابة في كل دولة الامير الذي ولي على تلك الدولة ثم الشرطي اي الذي يسمى بالفارسي  
بدار وانه ثم قاضي القضاة ثم الذي ولده ذلك القاضي وقال الخوالي هذا في عرفهم واما في عرفنا  
فالقاضي لا يولي كما في المحيط والاضافة تشير الى كل مصر فيه وال حجة كافر جازية اقامته  
بالجمعة والعبد كما في الخزانة ووقت الظهر فلو خرج في ضلال الصلوة بغير فرضها عند  
الشحن واصحابه عند محمد فلو خرج بعد القعدة نعت عندنا في حقه خلافاً لما وفيه اشارة  
الى ان الواجب هو الظاهر الا انه ما مور باسقاطه غير ذمته بالجمعة وفي رواية الجمعة الا ان لا اسقاطها  
بالظهر وفي رواية احد منها بالجمعة كذا وفي رواية ما يفر عليه فعل كما في الصلوة وعن اصحابنا  
ان الواجب كلاهما كما في الظهيرية والخطبة فعلة بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو  
في الاصل كلام بين اثنين كما في الازاهير والاطلاق دال على انه لو خطب فحده جاز كما روي  
عنه وعلى ان السماع غير مشروط كما روي عن ابي يوسف وعنه محمد انه لم يجز الا بحضرة الرجل  
كما في الخزانة لكن في التمهيد ان شهود الغيرة والسماع شرط عندنا بما نحو سبعة تخمعة  
وتخيلة وتكبير وغيره الا ان الاذكار الا ان المكتفي به بلا عذر مسمى بخطب السنة كما في الاخبار  
فالمسحب ما في الاذكار ما سمي بالخطبة عادة من التمجيد والصلوة والدعاء والتمنياد القصص  
حتى لو محمد غاط لم يجز وعنه انه يجوز كما في التمهيد في الوقت اي وقت الظهر فلو خطب  
قبل الزوال وصلى بعده لم يجز به استدلال بعض مشايخنا ان الخطبة تقوم مقام الركعتين الا  
ان الصحيح خلافه لانه لا يستلزم فيه الطهارة والاستقبال ونحوها والجماعة في ركعة واحدة عند  
ووقت الشروع عندهما وفي جميع الصلوة عند زفر كما في المحيط ان ثلثة رجال ولو معذورين  
كالعبد وفيه اشعار بان نصاب الجماعة لا يتم بالثلاث والصبيان ولا يعقد بهم ولا برجلين  
وعنه ابي يوسف انه يتم باثنين كما في المحيط لكن في النظم انه ثلثة عنده واثنتان عندهما  
سوى الامام وفيه اشعار بان الامام شرط من شروط الاداء كالجماعة كما صرح به في الكافي  
فان شرع القوم ثم نفوا الى جوارحه المسجد من النية وهو المزوج بعد سجدة ولو لا انها  
الجمعة عند الثلثة اذ الركعة في حكم الصلوة فتصح التفرع على الجماعة وان نفوا قبل الى السجود

بق



بدأ بالظهور ولو بعد الشروع لان ما دون الركعة غير معتبر وهذا عنده وعند غيره واما عندنا فما كان  
 كمن في التيمم ناسي لو افتتح وهم حضور فليكن قراءته اية عنده وقراءة ثلث عندنا في يوف  
 تمام الركوع عند محمد صحيح للجمعة ولو كبروا بعده لم ينجح والاذن العام بالصلوة بان يفتح  
 باب الجامع او دار السلطان بل ما منع لاحد من الدخول فيه حتى لو اجتمع جماعة في الجامع  
 او السلطان ونسبهم في داره واغلقوا الباب لا يجوز الصلوة لان صحة صلوة السلطان  
 وغيره مشروطة بالاذن العام كما في المحيط وكره يوم الجمعة كراهية تحريم في المصنفين في القوي اذ  
 هذا اليوم في حقه كسائر الايام كما في المحيط ظهر المعذور الذي لا يجب عليه السجدة كالمريض  
 والمسافر والعبد وغيره الذي عليه السجدة جماعة وغير محمد انها حسنة من المضي كما في الكافي  
 والاطلاق مشير الى ان المعذور يصلي الظاهر منه وما اذا كان واقفاً لكن في القدر وروى انه يصلي  
 بغيرهما كما في المحيط والى انه يكره الجماعة اذ انكر للجمعة مانع لكن في المضمرات انهم يصلون  
 وحداناً استحبوا ما كرهه وجاز عند الشيخين ولم يجر عند محمد على اختلاف الاصل ظهر غير المعذور  
 قبل اداء الجمعة فلما يكره ظلم المعذور قبلها الا انه يستحب له التاخير الى ان يفرغ الامام من  
 الجمعة كما في المحيط وقبل الى ان يعلم انها لا تذكر وقبل التعجيل والتاخير سواء والاولى شبهة  
 كما في التيمم ناسي وسجدة اى سعى في كسلي الظاهر في بيته الى الصلوة والامام فيها الى الجمعة يبطل  
 اى يبطل وصف فضيلة الظاهر لا اصله وفي الكلام اشارة الى انه لا يبطل الذباب بلا سعة  
 والظاهر انه يبطل واليه يشير في شرح التاويلات والى انه لو صلى الظاهر في المسجد وقت  
 للظلمة ولم يتابع الامام في الجمعة لا يبطل ظلمه وعمر الامام الحلو الى انه لا يبطل اذا كان بيته  
 واسعا لم يتجاوز العتبة كما في النهاية وقبل ما لم يحط خطوتين وقبل انه تبطل اذا مشى  
 كما في التيمم ناسي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يبطل بالاجماع كما لو فرغ الامام حين خرج  
 من بيته كما في المحيط لكن في التيمم ناسي لو سعى في داره ففرغ الامام قبل خروجه منها لم يبطل  
 بالانفاق وان لم يدركها بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه او بعده بلا اضرار في  
 سلم الامام وقالوا سعيه في الصلوة لا يبطله كما في المحيط وعندهم انه غير مبطل بدون  
 انما هو غير اسد وان اتى بها ومدرها اى مدرك للجمعة في التشهد الاول او سجود  
 السهو يتيمم الى الجمعة وهذا عند الشيخين واما عند محمد فلا يتيمم الا اذا ادرك ركعة كاملة  
 كما في المحيط او اكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع فان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما فرغ  
 رأسه من الركوع يصليها اربعاً وفيه اشعار بان جمعة خروجه وظهر خروجه كما في النهاية لكن  
 في المبسوط انه جمعة ولذا الزمة القراءة وعليه الفقرة الاولى كما في الامام على روى الطحاوي  
 بخلاف ما روى المعلى لكن قال ابو حفص قلت لمحمد بن ابي الظاهر سجدة للجمعة قال ما صنع  
 وقد جئت به الاثار وقوله في سجود السهو مشير الى ان للجمعة كسائر الصلوات في وجوب  
 اداء السجدة وقدم خلاف المساجد والى انه لو ادركها بعد السجدة قبل التشهد او في حال  
 التشهد او بعد التشهد قبل السلام يتم الجمعة عندنا خلافاً لما لمحمد بن محمد في عيد المحيط والظاهر

وفيها ان الحكم رسل في المنسقي وقال اذا ادركت المساء فامام للجمعة في التشهد صلى اربعاً بالنكس  
 الذي دخل فيه معه واذ اذن الاول الى اول اذان بعد الزوال سواء كان على المنارة وعند  
 الخطبة وقال الحسن المعيرة على المنارة وفي النوازل ما عند الخطبة والصحيح الاول كما ذكره اللؤلؤ  
 والشمس كما في المحيط وذكر ابو اليسر الصحيح ان كلا الاذنين معتبر كما في التيمم ناسي وفيه اشعار  
 بتجوير تكرار الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتنبيه على غلبة اهل الاسلام واظهار  
 احكام الاحكام كما في المضمرات ثم كوا كراهية السبع جالبين او فائمين واقفين وكذا كل ما  
 يستلزم حضور الصلوة من اعمال الدنيا الى الفواح منها واما حاض السبع لانه اكثر ما يفتل به الناس  
 وفيه اشعار بان ما لم يجب عليه للجمعة من نحو النساء مستثنى من حكم وسعوا الى مشيئتهما سواء  
 دون العدة وفيه اشارة الى وجوب الفعل بوصف الاسراع على ما قال بعضهم كما اشار اليه  
 كلام النهاية وذكر في شرح التاويلات ان هذا الحمل الا ان العقيدة اجماعاً على انه مبني  
 الى الجمعة على السنة والى انه لا يركب في الذباب فان المنسقي مسح واختف في الرجوع كما في  
 المنية وادرج الامام من مكانه للخطبة ثم الصلوة اى الشروع في الفعل بغيره الا اذا نفل  
 شريع قبل الخطبة ثم وفيه اشعار بان يصلي السنة وقت الخطبة كما قال السيد ابو جراح  
 وقبل يصلي ان كان بعيداً ولا ينتظر الى الفراغ من الصلوة كما في المضمرات لكن في الخلاصة  
 ويكره الصلوة في هذا الوقت بالاجماع واما انه الامام على الخطبة اشارة الى انه لا ينبغي  
 ان يكون الامام غير الخطيب لان الصلوة والخطبة كسنة واحدة معنى كما في الكافي والكلام الى  
 كلام الدنيا مباحاً والاجرة كالقوان والتسبيح والتكبير والصلوة على النبي ع ومعه اذا  
 سمع للخطبة والافضة اختلاف والسكوت افضل كما في المضمرات ثم يرد به اذا صعد المنبر هذا  
 عنده واما عندنا فما فلا ناسي بالكلام قبل الخطبة واطلاق مشير الى انه لا يجب المسح والاعطس  
 وغيره الى يوسف انه يجب والى انه لا يدرس الفقه وقبل لا ناسي به اذا بعد وقبل انما لم يسكن  
 في زمانه صلعم واما في زماننا فغير لازم كما في المحيط وكما منع الكلام منع الاكل والشرب و  
 العيب والالتفات والتخطي وغيره مما يمنع في الصلوة كما في الجلبابي واما تحصي الكلام لانه اكثر  
 ابتلاء والكلام ليس مستدرك بما مر من الكراهية والافاضات لانه مفلس كما لا يخفى حتى يتم  
 الخطبة فيه اشارة الى انها جازمان عند الجلسنة للتحفة وقدم الخلاف ولا جرم ان بعد الخطبة  
 وهذا عندنا واما عندنا فجزمان كما في المضمرات لكن في الخلاصة يكره الصلوة في هذا الوقت  
 اجماعاً وكانه اختار قوله قبل الخطبة وقوله بعد تعظيماً للذكر بعد قوله ورسوله وخلفه  
 لذكر الوالي والدعاة بالنسبة اليه واذ اجلس الامام على المنبر تكبیر الميم ما يرفع مما يستعمل  
 على الدرجات في المنبر الرفع وبسبب ان يصنع يسار القبلة اذن اذا تانا انما الا ان اصحابنا  
 لم نقل لانه الاذان فانه في زمانه صلعم وزمان السجدة من رضى الله عنه لانهم يتكبرون  
 للجمعة وزيد الاول في زمن عثمان رضي الله عنه كثره الناس تجاً في الجلبابي واما اليوم فقالوا  
 بالاول للاعلام وبما قبل السنة والخطبة لاجل الاحكام كما في المضمرات وقبل السنة

كلامه مشير الى ان الخطبة بوجوبها  
 كما في الكافي والمحيط وغيره جازمان في  
 حكم المضمرات



الحاج كما في الكفاية وقال الحسن ما يكون عند خروج الامام وقبل ركعت وفي وصدة الفعل إشارة الى ان  
المؤمن ان كان اكثر من واحد او اذ كانوا واحد ولا يجتمعون كما في الجلالى والتمتاشى واليه اشار  
ما في الهداية وغيره انهم يؤذون دل عليه كلام شارحه بين يديه الى بين المؤمنين المسنين  
بمعنى المنبر والامام وبساره في بيانه ووسطها بالكون فيسئل ما اذا اذن في زاوية فانه او  
حادة او منفرجة حادة من خطين خارجين من زاوية للمؤمنين ولا بأس بشموله كسب المفهوم  
ما اذا كان ظهر المؤمن الى وجهه ما يضاف اليه اليدين فان قرينة الاذان تدل على ان وجهه يكون  
اليه لكن بشكل ما اذا كان ظهره الى ظهر المضاف اليه الا اذا قيل بما جاهد بقرينة قوله واستقبلوا  
سنة عند الخطبة بوجوههم سواء كانوا في امامة او بمنية او بساره على قال الطوائى لكن اكرس  
الآن انهم يستقبلون القبلة والايوم دون تركه لما يخدمهم من الحج بنسوبة الصفوف بعد الخطبة  
على ما قال الشافعى وهذا احسن من الاول كما في المحيط واطلاقه منسب الى انه يجوز ان يكون خفي  
مخنيا او متربعا وغيره مما يفسر له لانه ليس بصلوة حقيقة كما في المضطرب يجوز ان يفهم في  
المسعى كيف يشاء كما في الزاهدى **ستمع** اذا الاستماع فرض كما في المحيط او واجب كما في  
صلوة المسعودى سنة وفيه اشعار بان النوم عند الخطبة مكروه الا اذا غلب عليه كما في  
الزاهدى ويحيط منقلبه بالسيف في كل يد في عتوة كلكه وغير منقلبه في غيره كالمدينة كما في الضم  
خطبتين حقيقة بقدر سورة من طول الفصل وزيادة التطويل مكرهه مستقبل القوم  
فيما بوجهه وكبر الخطبة الثانية لا كالأولى فيبدأ بالتعوذ سر ثم يجرد يديه ثم ياتي بالشهادتين  
ثم يصلي عليه صلعم ثم يخط الناس ثم يقول ثلاث آيات سورة العصر ولا يستوي اصحاب  
النار واصحاب الجنة او نادوا بابائكم فان لم يفرأتمنى كما في الجلالى بينهما حجة خفيفة  
مقدرا بمس موضع جكوه المنبر عند الطحاوى او مقدار قراءة ثلاث آيات في الظاهر كما في  
الحراني وتاركها منسب على الاصح كما في المنية لانه سنة ثم يسبح في الخطبة الثانية في اظهره  
الشهادة ثم الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل ما في الخطبتين سنة كما في الجلالى لكنها  
صارت فريضة كالقراءة فالمفروض ما ذكره من كونه سنة كما في المبسوط ثم يستحسن الشاء على  
الخطباء الراشدين كما في الزاهدى ثم على سائر الصحابة اجمعين ثم يدعو لسلطان الزمان بالعدل  
والاحسان مجتنبيا في مدحه عما قالوا انه كفر وخسران كما في الترتيب وغيره فاما غير منسب على عصا او  
فوس فانه مكروه كما في المحيط وغيره لكن في عبده ان اخذ العصا سنة كالقيام كما في الجلالى ظاهر  
من الحديث والافكير لانه سنة او لم يذكر على ما قال ابو يوسف كما في الجلالى واذا تمت الخطبة فقامت  
اي اوقفت الاقامة بحيث ينصل اول الاقامة بالخطبة وينتهي الاقامة بصلية مقام الخطبة  
الصلوة وصلى الامام باعادة المعرف تاكيد الامام من ابتغاء اتحاد الخطيب والامام ركعتين بقراءة  
فيهما الحمد الفاتحة سورة الجمعة والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكره كما في شرح الطحاوى وذكر الزاهدى  
انه بقراءة سورة الاعلى والفاطمة وفي حديث سلمان انه قال قال النبي صلعم لا يغسل رجل  
يوم الجمعة ولا ينظر ما استطاع من ظهره وبدنه من غير دهنه وبمس من طيب بنية ثم يخرج فلا يوق

بين اثنين ثم يصلي كالمس لم يمتعت اذا تكلم الامام الا غفلة ما بينه وبين الجمعة الاخرى **صلوة العيد**  
**صلوة العيد** من نذر عند بعضهم الا انه عد في السابق الفصل من السنة وفيه من التعقيب قالوا في  
مستحب على ما قال بعضهم الا ان الصحيح ان الكل سنة كما ذكره الزاهدى فيجوز ان يمتنع على هذا  
حيث قدم لفظا يودي السنة على النذر والاطلاق دال على ان سنة كل امرأة مع الرجل في الاكثر الا  
ان الزاهدى وغيره خصوا به يوم الفطر اي بعد صبح هذا اليوم والفطر بكسر اسم من الافطار ترك  
الصوم ويوم الفطر كعيد الفطر اسم لليوم الاول من شوال كما لا يخفى على المتبحر وليس من حروف  
العيد في شئ كما ظن وفيه إشارة الى ان التكبير الى سرعة الانقباض مستحب كما في المنية ان ياكل  
شبا كما في الفاتح لم يكن في الزاهدى ياكل حلوا او في حديث السن ياكل تمرات فلا يتم ترك الاكل  
قبل الصلوة لكن بالترك في اليوم بعينه وبشارة لانه مندوب اليه في سائر الصلوات كما في  
الاختار **وتعقل** للصلوة على مقتضى كلامه وسما في الخلاف وينطبق اي بمس طيبا  
وبمس حسن ثبابة للبدية او العبدية او الخلال كما في المسعودية ويودي فطرته التي وجبت  
عليه ولم يذكر مذهب من نحو صلوة العداة في مسعى حبه لاشتماله واما النظم فلانه مخصوص  
بذئ سلطان كما سباني ثم انه يخرج من مكانه الى المصلى نحو ط في الفناء ومنه اليه فخر في احو  
على الوفا مع غض البصر عما لا ينبغي وفيه إشارة الى انه يندب المشي وهذا الشبان واما  
للمشاي فالركوب والى ان المارح اليه يندب وان كان الجامع بسعهم فله وجوب ليس بواجب  
ولا انفس فيه كما ظن فان في كلمة ثم دلالة على ان هذه الامور مندوبة قبل الصلوة ومن  
ادبها لانه ادب اليوم كما في الجلالى لكن في الحفة ان في غسل اختلاف للجمعة والاكثاف منسوع  
بان نية العيد قبل العدمنا ومنكم لا اصل له وهي مكرهه ومن فعل الاعاجم كما روي عنه  
صلعم وعن الحسن والاوزاعي ان ثلثتهم بالدهاء بدعة بخلاف السلام وفي الدرر يجوز  
تعمية العيد كما في الزاهدى ولا ينقل اي يكره التنقل عند العامة قبل الصلوة اي صلوة  
يوم الفطر في المصلى وغيره وهو المختار وقال ابن مقاتل انها لا يكره في بيته او ناحية المسج كما  
في المضمرات ولا يكره مطلقا عند بعضهم ولا بأس للمرأة ان تصلي الضحى قبل صلوة عند ابن  
مقاتل وتصلي بعدا عند العامة كما في المحيط والكلام يدل على انه ينقل بعد الا ان مناجنا  
قالوا يستحب ان يصلي اربعين في بيته كميل يظن ظان انه سنة كما في المضمرات واعلم ان صلوة العيد  
فائتة مقام الضحى فاذا قامت بعد استحب ان يصلي ركعتين او اربعاء هو افضل وبقا فيها  
سورة الاعلى والشمس والبدر والضحى كما في المحيط وفي رواية الا خلاص ثلاث مرات اعطى له  
نواب وجود كل ما ثبت في هذه السنة كما في المسعودية وشروطها اي الصلوة شرط للجمعة وجوب  
واداء تعمية طلبة اي شروط وجوب للجمعة وجوب ادائها في الاقامة والمصر فلا يصلي اهل القرى  
والبوادي كما في الجلالى وقال شرف الائمة والفاضل انها في الراشدين مكرهه كراهية كرم واليه  
مال كلام شيخ الاسلام وعنه عين الائمة انها فحيت كما في الزاهدى وظاهره منسوع بان هذه  
شروط وجوب صلوة وعليه عامة المشايخ كما في المحيط وهو الاصح كما في الزخيرة وهو المختار



والا فيشكل

كما في النواصب وقيل انها فرض كفاية كما في الجلاي ويحتمل ان يكون شرط سبقتها وفي الزاهدي  
انها سنة مؤكدة على الصحيح وهو الاظهر كما في البسوط والظنية فانها غير مشروطة فيه وان  
كان التارك سببا لان تعليم الفطر والاضحية واجب على الامام كما في الجلاي والاطلاق دال  
على جواز تقديم الظنية على الصلوة الا انه مكره فان التأخير سنة كما في الخبر وعلم ان الكلام لا  
يكبر فيه كما يكبر في الجمعة كذا في المنية ووقتها اي وقت صلوة في ارتفاع الشمس قدر ربح  
او محين كما في النواصب او وقت يحل الصلوة فيه كما في المضمرات ولعل فيه استعارة ايام من  
الاختلاف في اول الكتاب الى زوالها الى ما قبل زوال الشمس والفاية غير داخل في المغايرة  
ما من ان الصلوة الواجبة لم تجز عند قيامها ولا بشكل فضاوا على ما بان في لانه كالوتر ورد فيه  
الحديث وفيه استعارة بان لو صلى في اليوم الثاني كان قضاء ويكبر في الصلوة ثلاثا في تكبيرات  
الزوائد او اربع او خمس والاول المختار الا ان القوم تابعوه لانه روي عن الصادق عليه السلام  
والاكتفاء الى ان ليس بين التكبيرات ذكر مسنون ولا يجب لكن ينبغي التكبير بين كل تكبيرتين  
مقدار ثلث سبحات وقيل باختلاف الكثرة الزحام وقيل كما في الزاهدي وغيره عن الامية ان  
التسبيح بينهما او في كما في المنية رافعا يديه كل مرة ولا يرفع عندي يوسف وقدم الخلاف في الوضع  
والارسال وهو مختار شيخ الاسلام كما في الظنية بعد الشاء ظرف بكبر وعنه في حنيفة وزفر قبل  
الشاء وعنه في يوسف بعده قبل التعود كما في المحيط ويكره ثلثا رافعا يديه في الكوفة الثانية بعد  
الاقامة الى الفاتحة وسورة الاعلى والغاسية استجاءا ويصلي اي يقضي صلوة كما اشار اليه  
الكرمانى والجلاي والهداية وغيره او يودي كما في الحنيفة ولعله مبني على اختلاف الروايات  
ويؤيده ما في زكوة النظم ان الصلوة يوما واحدا في الاصول وبومين في مختصر الكرخي وذكر  
الزاهدي انه يقضي عندي يوسف ولا يقضي اصلا عند ابي حنيفة وهو مختار عند ابن شجاع  
كما في الخبر انه عدا ارتفاع الشمس الى زوالها بعد حدث في ذلك الوقت كما اذا غم الهلال وشهدوا  
برؤيته عند الزوال وفيه اشارة الى انها لو تركت في الاول بغير عذر سقطت كما في الخبر  
الى انها لو تركت من العذر لم تنقض بعده كما في المحيط واذا صلى الامام صلوة مع بعض القوم لا يقضي  
من فات تلك الصلوة عنه لاني اليوم الاول ولا من العذر فاذا فات عن الامام ايضا بغير عذر كما  
في الكرماني وقدره والاصح بمعنى التضحية على ان يستر اليه في اول اضحية الهداية فيوافق يوم  
الخروف الفطر او بمعنى شاة يقضي فيه ويسمى يوم الاضحية كما في الصحيح وعنه حذف اليوم لاجل  
الالبس والمعنى صلوة يوم الضحية كما لفطر كصلوة يوم الفطر في الاداب والشرط المذكورة  
فلا يشك بصدقة الفطر ولا بانها في الزاهدي انه ينبغي ان يختار قرب الامام ويكون خروجه بعد  
ارتفاع الشمس قدر ربح حتى لا يحتاج الى انتظار القوم ولا بانها في النواصب انه ينبغي تعجيل صلوة  
وتأخير الاضحية وفي المنية يجب تعجيل صلوة العبد بن لكن يذب وقيل سن مطلقا وقيل سن لانه  
يضيء دون غيره وفيه الامساك عما بان في الصوم من صبحه الى ان يصلي فانه قد نواته لا جوارحه  
الصحيبة رضي الله عنهم في منع الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحية كما في

الزاهدي

الزاهدي وفيه رمز الى ان ترك الامساك لم يكبر وهو مختار كما في المضمرات والى ان هذا الامساك  
ليس بصوم ولذا لم ينسب اليه والى انه مندوب في حق المصيرين خاصة كما في تقسيم الامور  
هذه المكشف ويكبر سنة فيه جهة في الطريق اي طريق المصلي بخلاف وفيه اشارة الى انه  
يقطعه اذا انتهى اليه وفي رواية يكره الى ان يفتح الامام صلوته والى ان لا يكبر في الفطر جهرا  
في الطريق وفي رواية عنه انه يكبر وهو فوه كما في المحيط وقال الطحاوي ان الجهر به في الطريق  
سنة عند اصحابنا جميعا وهو الصحيح على ما قال الرازي كما في الجلاي وعنه انه يكبر خفية كما  
في الزاهدي والمختار عند اكثر المشايخ ان يكبر فيها خفية وبها فائدة كما في المضمرات بخلافه في الجهر بالذكر  
ومدار الامر ان الفصل متى حان حول السنة والبدعة معا كان تركه اولى من اتيانه كما في الكرماني واعلم  
انه ذكر ابو بكر الرازي قال في كتابه ان التكبير جهرا في غير هذه الايام لا يبسن الا بازاء العذر او للمصوم  
تجيبا لهم وقيل وكذا في التحريق والمخاوف كلها وكذا اكلها في جها او على شرف او بهط او دابكا  
في الزاهدي ويصلي به اي يودي صلوته كما في الحنيفة لكن في الفصل الثالث في اضحية المحيط  
انها في اليوم الاول اداء وفي الباقي قضاء ولعل فيه اختلاف الرواية ولذا اطلق ثلثة ايام لاجل  
بعذر وبغيره الا انه اساء في التأخير عن اليوم الاول بغير عذر كما في شرح الطحاوي وعنه انه  
تصلي في اليوم الثاني لا الثالث كاللفظ وهذه الرواية غير صحيحة كما في الجلاي ويعلم في  
خطبة اي الاضحية تكبير الشريفي اي تكبير ايام التسبيح وانما اضيف اليه لان اكثر هذه التكبيرات  
في هذه الايام عندها وكلها فريضة منها عنده ولعل الاضحية بضم الهمزة وتكرار كسر ما مضى  
به ويعلم ثم اي في خطبة الفطر فانه بلايا للبعيد احكام الفطر حتى يغسل به ثم لم يعمل الجمل وفيه  
استعارة بوجوب السكت والاحتياج لخطبة العبد بن كما في النفا فيكبر فيها الكلام كمن في المضمرات  
اذا كبره الامام في الخطبة يكبر وامعه وفي القنية لا يكبر فيها الكلام كما يكبر في خطبة الجمعة  
يعمل في خطبة ما في خطبة الجمعة من الافعال والافعال المسنونة الا انه يكبر فيها ايضا لكن في  
الاصح كثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر للخطبة وليس له عدد في ظاهر الرواية كما في فاضل  
وفيه استعارة برواية النوادر ونسبها اليها في الزاهدي انه ينبغي وقبل سن افتتاح الخطبة  
الاولى بتسبيح تكبيرات ثلثة والثانية تسبيح وفي النصف يكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشرة مرة ولا  
الاحتياج اي لا يعتبر شرعا ان يجمع الناس بعد الزوال في مساجدهم والكرين يوم عرفة اي تاسع  
ذي الحجة تنسبها بالوافقين بعرفات لانه لم يرو عنه وعن الخطباء الراشد بن ابي عبد الله عليه السلام  
فكان محدثا والمحدث من شئ الامور وقيل انه نفى كونه واجبا او سنة واما في استحبابه فلا لانه  
دعاء وسبج وذكر وذكر الحسن ان اول من فعله ذلك ابن عباس بالبيعة كما في الكرماني والتعجيل فيه  
الى انهم لو اجتمعوا لشد ذلك اليوم لالتسببه جاز كما في الترمذي وسبج قبل سنة والاول اصح  
كما في الزاهدي وقال اللؤلؤي سبج بالاجماع وفي الحنيفة انه من اطلاق السنة علم الواجب وقد  
جاز لانها طريفة مرضية قوله اسد اكبر اسد اكبر لاله الا اسد واسد اكبر اسد اكبر والله الحمد  
ست عشرة كلمة عندنا فيتمثل مرة بين اربع تكبيرات ثم يجرد مرة وهكذا قال الشافعي الا انه



زاد تكسرة في الاول كما في الحقايق وغيره ومن علمنا لم يوجد التثنية كما ظن وانما زيد القول بشاره  
الى ان الامر واجب وقيل سنة كما في الكافي وهو محل الخلاف بينه وبينهما كما في الحقايق وغيره  
من خبر عرفة في ظاهر الرواية وهو قول عمر وعلي رضي الله عنهما ومنه الى يوسف بن عمار  
هو قول ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم كما في المحيط فكتب كل فرض اي بعد كل فرد  
من افراد الصلوة المفروضة ولو جعته والعقب ظف بجب فان ابى، لا يشايخ اصله عقب  
بكره العاقب والمبادر منه ان يكون محله بعد السلام قبل ان يعقل ما ينشأ في الصلوة كاستعداد  
القبلة والكلام والحديث العهد وان لا يكبر بعد الواجبة والمستنونة والمندوبة وغير بعضهم  
يكبر بعد كما في الكرماني والشيخون يكبرون بعد العبد لانه كالجمعة كما في الترمذي الذي كل في هذه  
الاوليات فلو قضى صلواتها في غير ما لم يكبر كما لو قضى صلواتها فيها من قابل وعنه الى يوسف بن  
يكبر منه والاصل فيها من تلك السنة يكبر فلو قضى صلوة غير ما لم يكبر وعنه الى يوسف  
انه يكبر كما في المحيط بحجاجة نسخة اي غير مكرهه وبها يكون الكل او البعض رجالا فلا يكبر  
النساء المصليين وحدهن بحجاجة على المقيم بمصر ظرف اخر وفيه روى الى انه لا يجب على المرأة  
ولا على المني فر على الاصح كما في المصنفات والى انه لا يشترط الحرية وهو الاصح كما في الترمذي  
والمبادر ان يكون ذلك المقيم صحيحا فاذا صلى المني بحجاجة لم يكبر وكما في الجلالى وعلى امارة  
بلا رفع الصوت مقفلة مقيمة كانت او مارة برجل موصوف بالصفات المذكورة ولم  
يذكره لظهوره ولو اضمح كان اظهر ومنه مقفلة مقيمة موصوف بها وقوى ومنه مقفلة  
بذلك المقيم الى عصر العبد فيكبر بعد ثمانى صلوات على ما في ابن مسعود كما ذهب اليه ابو حنيفة  
والعبد من العود السور العاين كما في الكشاف وذكر في المفردات انه ما عاوده مرة بعد اخرى  
وقص في الشريعة بيوم الفطر والخروج من كل يوم فيه مسرة ولا قبل عيد وعيد وعيد  
صحن مجتمعة وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة فلو اجتمع لم يلزم الاصلوة اصدحا وقبل الاولى  
صلوة الجمعة وقبل الاولى صلوة العيد كما في الترمذي وقال انه يجب بعد الفرض اعصره ايام النشر  
اذكروا السور في ايام معدودات حادى عشر وثاني عشر وثالث عشر فيكبر بعد ثلث وعشرين  
صلوة وانما سمي بذلك لان النشر في تقديدهم وفيه بعد دهم الاضاحى بالشمس وفيه  
استعار بانها لم ينشأ الا لكونه بعد الفرض في هذه الايام فلم ينشأ طالاقا والذكورة والصحة  
والحصص والجماعة كما نشأ كما في المحيط وغيره فحينئذ يكون الحلق معطوفه على قوله يجب وبها يقول  
الصاحبين يفتى ولا يدعه اي لا يترك التكبير المؤتمر ولو ترك امامه التكبير عدا او سبوا فلا يجب  
المنابعة بل يستحب فينظر امامه الى ان يقوم او يتكلم كما في الترمذي **فصل**  
**في الجنازة** يستحب من المصنف رفع الصناديق الى الدار التي في الموت ان يوجه الى القبلة مضطجعا  
على يمينه وهذا اذا لم ينشأ عليه ولا ترك على حال وجعل رجلاه الى القبلة ويستحب من المرحوم  
فانه لم يوجه كما في الجلالى واحتمل في بلادنا الاستيفاء على تقاضائه لانه يسير خروج الروح الا  
ان الاول هو السنة وبلص الى بعضهم الشهادة فوجب على اخوانه واصدقائه ان يقولوا

عنه كلمة الشهادة ولا يقولوا له فل كيتا يابى عنه كما في شرح الطحاوى والكرماني فلو قال  
تلك الكلمة فيها كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة فاذا قال الله كفاه ولا تكبر عليه  
عالم يتكلم بعده اذ الفضل في السلفين ان يكون آخر كلامه تلك الكلمة كما في الزاهدى واثار  
في الكافي والمصنفات الى ان المراد من الشهادة استئذان لاله الا الله واستئذان محمد عبده  
ورسوله وفي السلف انه يقرأ عنه يسين ويحضر عنده الطيب ويخرج من عنده الى بيض النفس  
والجنب وانما حض السلفين بالمحضر لان نفس الميت لم يجر عند الائمة الثلثة وغيرهم  
اصحابنا وعليه فتوى ائمتنا بلج ونجاري كما في الجوابه لكن قال الامام الصغار في التخصيص انه  
مشروع لانه تغادر روحه وعقله وبغيم ما يلص وقال صاحب الغباني الى سمعت اسنادى  
قاضي خان بكى عن الامام ظهير الدين انه لقن بعض الائمة او صاى بنفسيه فلقنته فيجوز  
في الجوابه انه لما سئل القاضي محمد الكرماني عنه قال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن و  
روى في ذلك حديثين وصفه علي في الحقايق ان يقول بافلان بن فلان اذكر دينك الذي  
كنت عليه رضيت بالله ربنا وبمحمد رسولا وبما جاء به من نبينا واذا مات المتخضر  
لجناه بالفتح تنحية الى اي عظم عليه الاسنان وبعض عنه في التخصيص اي يطبق اجفانه  
ثم يمد اعضاؤه ويوضع سيف على بطنه ليلا ينتفخ ولا يقرأ عنه القرآن الى ان يرتفع الى  
المغسل كما في السنف ويعلم به جيرانه واقربائه ويسرع في جهازه كما في شرح الطحاوى  
بجمره الاجار او التجير وهو اكثر اي يطيب تحته الى الذي يغسل عليه بان يارحوله الجمر  
وهو ما يوفد فيه العود وبجمر كنه قبل ان يدرج فيه كما في البداية ونه الى الجمر تحت و  
الكفن ثلاثا او خمسا او سبعا ولا يزد عليه كما في شرح الطحاوى وقال اسمعيل التكم  
اراد بالتحف الجنازة وقال الزاهدى ان التجير في زماننا مقصور على الكفن وبغسل  
اي يوضع عليه كفاية وقبل يجب وقبل يس سنة مؤكدة للحديث وقبل نجاسة حادثة  
بالموت كما في الترمذي وذلك بان يجر دية الشاة سوى العورة الغنطة في ظاهر الرواية  
وفي النوادر سوى العورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح والاطلاق دال على ان يوضع على  
التحت كما تبصر وقبل يوضع طولا وقبل عرضا والاول اصح كما في المحيط والمبادر ان يكون  
المغسول مسلما تاما البدن او كنه وفي حكمه النصف مع الرأس فلا يغسل الكافر والنصف لا  
رأس وان يكون الغسل كلى النظر الى المغسول فلو مات امرأة في السجدة بماء ذو رحم محرم  
منها وان لم يوجد لها جنبى على يده فقه ثم يتمها وان ماتت بيمينها جنبى بغير ثوب وكذا  
لومات رجل بن النساء يتمه ذات رحم محرم منها وامنه بغير ثوب وغير ثوب ولومات  
بغير شتمى او مشتماة غسل الرجل والمرأة وعنه الى يوسف بن الرضيفة بغيرها ذو الرحم  
وكره غيره ولا يغسل زوجته ونفس زوجها الا اذا ارتفع الزوجية بوجه ويستحب ان يكون  
الغسل اقرب الى الميت فان لم يعلم الغسل فاهل الورع والامانة وفي الاكشاف اشعار  
بانه لا يشترط غسل الفاس ولا وضوءه ولو جنبا او حائضا او كافرا او لانية الغسل والاطلاق



وال على انه لو وجد في الماء غسل وعنه محمد بن عبد الله فان التلث سنة الكل في الزاهدي  
 بلا غسل يدا ولا ولا مصفة ومستحق وقبل جعل الغسل على اصبعيه خفة  
 ويمسح بها اسنانه ولسانه وشفتيه ومخزيه وسننه وعليه الناس اليوم كما قال  
 للولائي ولا يمسح راسه ولا يوجع غسل رجليه ويستحب بان يغسل السوءة خفة على يده  
 خلافا للابن يوسف والسنة ان يصحبه على شفة الاسبير ورجلاه الى العقبلة فيغسل بالماء الطار  
 الى الصلح ثم على شفة اليمين بالمال وورق السدر ثم بسده اليه ويمسح بطنه مسحا رقيقا فان  
 خرج منه شيء غسله ولم يبعده ثم على شفة الاسبير بالماء والكافور كما في المحيط وغيره ويصلى الماء عند  
 كل اضياع ثلاث مرات كما في الزاهدي ولا فم ظفر اي قطعه ولو اخذ منكسره فلا بأس  
 به كما في المحيط وتسبح شعراى تخلص بعضه عن بعض وقبل تحصيله بالمسح وقبل شطه  
 كما في الكرماني فلو قطع ظفره او شعره ادرج معه في الكفن كما في العتابي وجعل الخوطة  
 بالفتح وهو عظم مركب من اشياء طيبة لتطيب الموتى خاصة كما في الكرماني ولا بأس بباية  
 الطيب فيه غير الزعفران والورس للرجل ولا بأس بذلك للمرأة كما في الجلالى على راسه وحينه  
 بعد ان يوضع على الارض كما في المنسوط والكافور صمغ شجر عظيم بالعند والصين على مساجده  
 اي مواضع سجوده خجسته وانفه ويديه وركبته وقدميه كما في الكرماني وسنة الكفن  
 اي كفته المسنون فان الشك في فرض كفاية كما في المحيط وما في النخفة انه سنة فالحمد ما ثبت  
 بها فانه قال بعده كفته من ماله والا فلي من عليه نفقته والا فلي بيت المال له ازاره  
 الرأس الى القدم على المشهور وفي الاختيار من المنكبين ويمسح من اصل العنق الى  
 القدم لكن بلا حبيب ولا مكن ولا دخر يص ولا كف اطراف كما في المحيط فيكون المصطب  
 لكن قال للولائي الصحح ان يضرب كما في التماسي ولقائه بالكسرة ويسمي بالرداء ايضا  
 من الرأس الى القدم والسنة على الصحيح العامة بالكسرة فيعبر بمينا ويذب ويلف فيه  
 على كوره من قبل يمينه وقبل يذنب على وجهه كما في التماسي قبل هذا اذا كان من الاشرف  
 وقبل اذا لم يكن في الورثة صغيره وقبل لا يعبر بكل حال كما في المحيط والاصح لا ان يكون العامة  
 كما في الزاهدي والظاهر من الضمير استواء جنس المذكور في الحكم وفي الجلالى لو كفن الصغير  
 ازاره ولقائه اذ اه وقال محمد لا يجزئ ان ينقص من خفين وطاهر كلامه ان يوزر اولا  
 فانه نائب عن السر ويل فيعطف في اليسار ثم اليمين ثم يغمص وجهه هذا ظاهر الرواية ومحمد  
 العكس والاصح بسط الازار طولا لا عرضا كما في الزاهدي ونه اذ لها على ازاره ويمسح ولقائه  
 الحار من ثوب ستره راسها وفي الهداية بدل الغنص البرج وخرق بينهما ان شقة الى الصدر  
 والغنص الى المنكب وقالوا بالبرادف فيغصص ويجعل شعرا صغيرين على صدرها فوق  
 الغنص ثم الحار فوقه ثم الازار كما في التماسي وانه يربط ثوبا بها لئلا ينشر الاكفان و  
 خذ من تربط تحتها ثوبا تضطرب والاوى ان يكون بحيث يصل الى الموضعين لانه استر لها  
 كما في المحيط والظاهر من الضمير استواء الموتى وهو احسن حجاز للصغيرة ثوبان كما

ميسرة

في التماسي وكفاية اي الكفن له ازار ولقائه ونه اذ لها الحار كما في الهداية لكن في التماسي  
 بدل الازار الغنص بها فيكفره الا تضار له على ثوب ولها على ثوبين الا عند الضرورة كما في  
 الكرماني فالكفن ثلثة كفن السنة والكفاية والضرورة وهو ما وجد فان حرة رخصه حينئذ  
 غطي راسه بكساء وقدمه بالاذخر كما في الكرماني والاوى كفن السنة عند كثرة المال فلي  
 الورثة والكفاية عند غيرهما كما في التماسي ويستحب البصير وسنوى الجدي والظفر المغسول  
 وغير الصدوق ان الحلى اولى بالجدي ويكفن بالكتان والعطن والبرد والغصب وغير محمد ربا  
 الاسبير والحريه والمصنعة والمزعة كما في الجلالى وقالوا له ما يلبس في العيد ولها ما في زيارة  
 الابوين كما في الزاهدي ويعقدان جفت انتشاره صونا عن الكشف واعلم انه لم يذكر في بعض  
 النسخ والذكر اولى للابناني في قوله ويجعل العقدة وصلوة فرض كفاية عند العامة وقبل سنة كما  
 في النظم وسبب الوجوب الميت المسلم كما في الخاصة وسنطها استقبال المصلى وصد الميت  
 كما في التماسي وسن غورتهما وطهارة ثوبهما وبدنهما ومكانهما ونية كما في الزاهدي وكونه  
 على الارض او الابدى قبرهما كما في المحيط ووقتها وقت حضوره ولذا قدمت على سنة  
 المغرب كما في الجزالة واعلم ان الصلوة على الكبيرة افضل في الصلوة على الصغيرة كما في المصنفات وهي  
 ان يكبر ويشي اي يقول الامام او المومئ او المنفد وسمي تلك اللهم لا وفي ظاهر الرواية انه يكبر  
 كما في المحيط والاول رواية الحسن عنه كما في الاخبار ثم يكبر وفيه استعارة بانه لا يركع او لا يكبر  
 كما في قاضي خان ويصل على النبي صلعم بما يحضره كما في الجلالى او امام في الصلوة كما في  
 المنصفي ثم يكبر ويدعوله اي للميت او لكل مسلم ولو جبا وسن في الدعاء المعروف  
 اللهم اغفر طيبنا الى قوله على الامان والغرض الاستعجاب فالمعنى اغفر للمسلمين كلهم  
 فلا يشكل باستغفار الصغير نظر الى مجرد المقدرات ونصب يدعوا اللهم اجعل لنا فرطا و  
 ذواتنا فرقا مشغوا ومن لم يحسن دعاء ما في اخر الصلوة اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات  
 اذ لا توقفت فيه ولا يجهر بها لانها اذكار وقال البيهقي سن ان ليس صف بعد ذكر صف  
 قبل وعنه ابى يوسف انه بين الجهر والاضفاء كما في المحيط ثم يكبر ويسلم من يمين وشمال يمينه  
 من ثمة الميت غير رافع صوته مثل سائر الصلوات وسن خفض الثانية ولا يقوم داعيا  
 له وفيه اسنارة الى ان ليس بعد الرابعة ذكر وقبل هو ما في الفقرة وقبل ربنا لا نزع قلوبنا  
 وقبل سبحان ربك رب العزة كما في المحيط وفي الكلام رخصه الى ان الركن هو التكبيرة الرابعة  
 فالاربعة الباقية سنة كما في الجلالى والى ان الحاجة لم تستطع ولم يكن الامام امرأة سقط  
 الفرض كما في المنية ولا يرفع اليد الا في التكبير الاول وقال البيهقي في الكل وقدم الوضع والآثار  
 ويصوم الامام بخذ الصدر لانه محل العلم ونور الامان كما في الكرماني وغيره وهذا ظاهر الرواية  
 وعنه يعقوب بخذ وسطها وعنه ابى يوسف بخذ وسطها ورأسه لانه معدن العقل  
 كما في المحيط والاول المختار كما في الجزالة وفيه استعارة بان القيام ركن كما ياتي ذكره الحاذق  
 الى جوفه الميت كما في النخفة والاكتفاء دال على ان البعد عن الامام غير مفيد وفيه خلاف

فمن كان في النكاح  
 فليكن في النكاح  
 فليكن في النكاح



كما في البعد بالنسبة كما في المنية واللاحق اي الاولى بالامانة السطحا اي الخليفة ثم الولي ثم الحق  
او الحاكم ثم امام الحق وقال كثير من بني اهل البيت بعد الخليفة امام المصطفى الفاضل ثم صاحب  
الشرط ثم صلوة الخليفة الولي ثم خليفة الفاضل ثم امام الحق كما في المخطط في طاهر الرواية السطحا  
ثم امام الحق والاول المختار كما في الخاصة ثم الولي كما في الطرافان وعنه اي يوسف الاول الولي  
بكل حال والكلام يشير الى وجوب تقديم السلطان ثم وسم وقال ابن شجاع ان تقديم امام الحق  
سنة كما يشير في الزايد وغيره كما وقع في العصب في الزيد فالبسوة ثم الابوة ثم الاخوة  
ثم العمومة كما في الكافي وذكر محمد بن ابي فاضل انه قوله وذلك قول الى حنيفة واما قول  
اي يوسف فالولاية لها الامانة قدم الاب امامه وقبل انه مقدم عند الكل في الجنازة وفي الكلام  
رعا الى ان اللاحق في الاقرب الغائب ولذا لو كانت ان اسنانا لكانت البصلي عليه فلو بعد  
واحدة الغيبة ههنا ان يكون مكان يفتي الصلوة اذا حضره الى ان ابن العبد واما اخفى  
المولى وهو الحق والى ان المستويين كاخوين لابل ولم يلاهما ولي وليس الولي الا الاكبر سنا  
منهما كما في المخطط والى ان الصغير منه ولي وليس كذلك والى ان لا ولاية للنفاء ولا للزوج الا  
انه الحق في الاجنبي كما ان جاره اخفى من غيره كما في المنية ويصح الاذن اي اذن ولي الصلوة بغيره  
بالصلوة ويحتمل اذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فانه لا ينبغي ان ينصرف على الاباذنه  
فان صلى غيرهم ممن ليس بقدر بعد الولي اي من اي حقه اي الاحق بالصلوة مع من صلى او  
لم يصل كما في النظر فاسلطان اذا صلى بلا اذن الخليفة بعد كما في النهاية وغيره فليس فان  
صلى غير الاحق بعد انشا الاعادة كما في الهداية وفيه اشعار بان صلوة غير الاحق جائزة لكن  
في التامع والراد ما يدل على انها جائزة فيجوز ان يكون صلى  
غيره اي غير الولي واللاحق سواء كان من اهل الولاية او لا بعد الى بعد صلوة الولي واللاحق  
قال الله تعالى وفي الذين امنوا الى احقهم كما في كشف البيان وفيه اشعار بان لا يصل  
على ميت الامم واعلم ان الافضل ان يكون الصلوة ثلثة حتى لو كانوا سبعة اصطفت ثلثة  
ثم انسان ثم واحد قال في اصطفت عليه ثلثة صفوف من المسلمين غير كما في المضمرات وفضلها  
الصف الاخر بخلاف سائر الصلوة كما في كفاية الشيعي ومن لم يصل عليه دفن صلى عليه ما لم  
يكن يفسد اي ينفق اجزائه وقبل لم يضمن ثلثة ايام وقبل عشرة ايام وقبل شهر كما في الزايد  
والاول الصحيح وفيه اشارة الى ان التراب اهل عليه وحينئذ يصل عليه وان لم يصل والا  
افرج من القبر فغسل ان لم يغسل ثم صلى عليه كما في المضمرات والمخطط والى انه لو شك  
في التمسك لم يصل كما في التمامي ولم يجز ركبنا او قاعا الا بعد وكرهت كراهية التمسك  
وقبل كراهية التمسك في مسجد جماعة اي مسجد الجامع او المحلة فتجوز فجابني بها وفي الدور  
والكبرم كما في المنية وهذا اعني انكر اياه اذا كان الميت والامام والقوم في المسجد  
بقية قوله ولو وضع الميت وجهه او مع الامام او القوم كل او بعضا خارجا الى خارج  
المسجد والباقي داخله اختلف المشايخ في كراهية الصلوة بناء على اختلاف العلماء ثبوت المسجد

او بناؤه للمكسوة وعنه اي يوسف روايات لا يكره اذا وضع الميت وجهه خارجا ولا يكره  
مطلقا كما في المخطط وغيره لكن في الجنازة او كان الميت مع الامام وبعض القوم خارجا لم يكره  
اجماعا كما لو كان بعد من مطر وكثر داخل لم يكره اتفاقا كما في فاضل حان والكلام يشير الى انه  
لو كان الميت وجهه في المسجد والباقي خارجا لم يكره في المخطط وفيه اختلاف في  
العدول من الخلاف فنبه على ان لكل من طائفتين دليل فانه قول بل لا يثبت الخلاف لا اختلاف  
لعمل ما ذهب اليه كل منهما والشيخ باياد فانها جميع المصنفين الميم والثاني اما مكسوة مع  
سكون الباء او مكسوة مع فتحها وهي اسم جمع فان الاشياء والشيء جمع المصنفين في حبس او  
احدى وخمسين او احدى وستين وقد يعبر به عما يكره عليه ككثرة تجاربه ومعارفه والمعاد  
المتأخرون من علمائنا غير المتقدمين من الامام وعلامته وستين في حمل الجنازة اربعة من الرجال  
بقية تذكير العدد فيكره ان يكون الخاسل اقل من ذلك او الخاسل دابة كما في المخطط والامام المعتمد  
اي جنازة الكبير فلو كان صغيرا جاز حمل الواحد كما في المصنفين ولجنازة سنة كما في الجليلي  
واما الخليل والدفن ففرض كفاية ولذا لا يجوز الاستنجاء للحمل او يغنيه الله كما في المضمرات والجنازة  
بالفتح والكسرة لم يكره كما قال ابن الاثير وفي المغرب انها بفتح الميت والكسرة السريروني  
الصحيح ان العامة قالوا بالفتح وهي الميت على السريروني لم يكن عليه فهو سريروني ونفسه  
ان الصلوة انت يا ابا يوسف خاطبة به ابو حنيفة فعلمنا فزواه محمد علي سنة ثم غيره هكذا تكرر  
بعبارة مقدمها على منك وهو سريروني والميت ثم تضع مؤخره على منك ثم كذا الصلوة  
مع مقدمها ثم مؤخره على سارك حاسل في كل وضع من الاوضاع الاربعة عشر خطوات او  
اكثر فميت الميت من حمل جنازة اربعين خطوة كبرت له اربعين كبره ويسرعون في الاسراع بها  
اي في سير الجنازة او اليه كما في الاساس وغيره لا حجب بفتحتين وهو اول عدد والنفس  
وكلمة لا اما لفتح المضارع او للتعبير به بمعنى غير جليل يكون حالا او مصدرا او شيا خافيا  
احب وافضل فلا ينس بالمشي ما بها وبمبناها وب راء وكره ابو يوسف ان يتقدمها منقطع  
غير القوم وعنه رابث ابا حنيفة راكب يتقدم ما بها ثم يقف حتى يات بها وهذا دليل على ان لا بأس  
بالركوب كما في المخطط وهذا دليل على ان فعل المحدث كقولهم والاكثاف مشعر بان لا بأس بالمشيع  
الجنازة بالجر بالفران والذكر وقيل انه مكروه كراهية التحريم كما في المنية وكذا لا بأس بكبرية  
الميت شعر او غيره كما في الجليلي وذكر فاضل حان انه كره قول الناسي استغفر له عفو الله  
لكن وكره الجلس اي جلوس مشيع الجنازة قبل وضعها فلا بأس بالجلوس بعد وضعها كما في  
الكافي وفيه اشعار بان القيام اولى قال الجليلي ان القيام سجد حتى يدفن ولا يقوم للجنازة  
اذا مرت به الا اذا اراد ان يسجد قال محمد بن ابي نوح لا اصل له كما قال ابو حنيفة وفي المخطط  
اذا كان القوم في المصلي في الجنازة يقومون لها اذا راوا وقبل وضعها عند وضع بعض الناس  
والصحيح انهم لا يقومون فعل ما في فاضل حان وغيره انه يكره القيام محمول على احد من الذين يجر القبر  
محمدا او حمدا اي جفر في جانب القبلة من القبلة تسمى بالمحمد اسم مفعول كما في المفردات و



وبالحمد يفتح اللام ونحوها وسكون اللام كما ذكره الجوهري وغيره وبفتح اللام صاحب المذهب والقبر  
 مقول الميت طول على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طول وعظمته الى السرة وقيل الى الخ  
 كما في المقبريات وان زاد عليه نحو افضل فلو كان على قدر قامة فواحد والآخر ستة ويكره الشق  
 وهو ان يحفر وسط القبر ويقعق وهذا اذا احل الارض واما اذا صنعت فاشق واصح  
 كثير من الصحابة رضي الله عنهم ان يشعروا في الرأب من غير طر ولا شق وبوفى الوجه من الرأب  
 بطينين او ثلثات كما في المحيط واما ان يكون فغن الجنا البقال انه يكره وعنه الى كبر محمد بن الفضل  
 لاباس به في ديارنا ولو لم يكن ليدلر فافواه ارضنا الا ان السنة ان يفسق فيه الرأب ويجعل  
 اللين الخفيف غير ميسر الميت ويساره ويطين الطبقة الاعلى مما يلي الميت ليصير كالحجر كما في  
 الزاهد والتمبا در عطف الوادى والاحب ان يدفن الميت او القبر في مقابر قوم كما  
 في بلدهم وان نفل ميلا او ميلين او غيره فلا بأس به كما في الجلالى وهذا قبل الدفن واما بعده  
 فان غلب عليه الماء ففي نقله خلاف ولا ينفصل بالانفاق الا اذا دفن في ارض عصبته كما في  
 المضمرات او شققت كما في فاضى جان واعلم انه اذا مات في السفينة يغسل ويكفن ويرعى في  
 البحر لعنه الدفن كما في المحيط ويصل الميت فيه اي في القبر مما يلي القبلة بان يوضع الجنازة في  
 في جانب القبلة من القبر ويجعل منه الميت الى اللحد وفي احوال الفاعل اشارة الى انه لا بد من الميت  
 او الاكبر في القبر ولا بأس به عند الضرورة فحينئذ يقدم الافضل والرجل ويجعل بينهما حجرة  
 من الصعيد وفي الاكتفاء اشعار بان لا بد في القبر من الميت فانه مكره خلافه  
 كما في المحيط قال الطحاوي لا يجوز القاء المضمرات كما في الملائكة وذكر في الزاهد انه مكره خلافه لا يهل  
 للحجاز وفي الجلالى لا رواية في ذلك الظاهر انه لا يفعل في المضمرات لاباس به وهذا اذا لم يكن  
 منحنى كما قال فاضى جان ويقول واصنع استحبابا بسم الله وعلى من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وعليه سلماتك وفي رواية بسم الله وبالله وفي الله وعلى من رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا  
 وهو وضع الميت في القبر من قبل بسم الله وبالله وفي الله وعلى من رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا  
 رغبتا ونحن في ذلك كله على ملته ودينه كما في الكرماني وفي لفظ الواضع اشعار بان الشفع  
 غير لازم وذو الرحم المحرم اولى بالمرأة ويكره ادخال الاجنبى والزوجه كما في الجلالى وعند  
 الحرم النبوي ثم الثمان الصلحى كما في الخلاصة وتوجه الى القبلة على شقة اليمين ويجعل العقدة  
 التي على الكفن بقول اللهم لا تحرمنا اجره ولا تقربنا بعده كما في الجلالى ويسوى على اللين  
 بالفتح والكسرة الفارسي شنت والقصب غير المعمول فان المعمول الذي بالفارسي يوربا يافته  
 مكرهه عند بعضهم وكلمة الواو تشير الى اباحة طلع كما في الجامع الصغير لكن في الاصل كلمة  
 او كما في المحيط وسجي قبر الى سيرة المرأة بثوب حتى يسوى اللين كما في الكافي لكن في المحيط  
 اذا وضعت النساء في اللحد يستغنى عن التسمية ولا يسجي قبر الرجل عندنا الا بالدفع الى الماء او النجس او  
 المطر غير واضع وفي الجلالى عبارة اصحابنا في شجرة قبره مختلفة منها بل على الجواز ومنها على  
 الكرامة وكره الاجرة وكسب الكرامة ستر اللحد بهما وبالجملة والجص كما في الجلالى وقيل ان الاجر

لم يكره الا للزينة وقيل اشعار بكرامة التابوت من التثقب كما في المحيط وبهال الرأب اي يرسى  
 ترابا في حفر القبر اليه فلا يزداد عليه من تراب غيره وعنه لاباس به شق الماء عليه وخر الى بطن  
 انه مكره كما في الزاهد وبسم الله يرسى القبر استحبابا غير مسطح قد شبر في ظاهر الرواية كما في  
 الكرماني وفيه اشعار باباحة الزيادة على قد شبر في رواية وفي الترمذي لاباس بالاجرة الملائكة  
 وفي الملائكة انه لاباس بان يوضع حجارة على رأس القبر ويكتب عليه شي وفي الشافعي كره ان يكتب  
 عليه اسم صاحبه وان يبنى عليه وينقش ويصنع ويرفع ويحصى وفي المضمرات عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه قال صفق الرباع وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه ونهى عن الاكطيل  
 التخصيص والمختار ان المططين غير مكرهه وكان خصام بن يوسف يطوف حول المدينة و  
 يعبر القبور الحرة واعلم انه اذا دفن في حفرة ورجع الناس فليست قوا ويشتغلوا بامورهم وهو  
 بامره ويكره اجباهم عنده للتعزية وزيادة القبور مستحبة للرجال وكذا النساء على الاصح  
 فيقرب من القبور ويجعل مثل ما في الجبوة وقيل الدعاء قائلا اولى فيقوم بجذاه وجهه وقيل لاباس  
 بان يطأ القبور وهو قول القائل اوسج او يدعوا له وعنه لا يطأ الا ضرورة كما في الملائكة واعلم  
**فصل التسمية** في الشهود اي الحضور او في الشهادة اي الحضور مع الميت  
 بالبصر او بالبصيرة ثم سمي به من قبل في سبيل الله اما الحضور الملائكة اياه تنزل عليه الملائكة واما  
 الحضور روحه عند الله والشهادة عند ربهم كما في المفردات فهو على الاول بمعنى المفعول الثاني  
 بمعنى الفاعل ولما اطلق التسمية بطريق الانشاء على الفقيه والحريق والمبطون والمطعون  
 والغريب والعاسق وذات الطلق وذوي ذات الجنب وغيرهم مما كان لهم في المقبولين  
 كما انشبه اليه في المسبوط وغيره فتم شهادته في احكام الاخرة بين التسمية الحقيقية ستر عا وهو  
 التسمية في احكام الدنيا فقال سلم بن جبش فلا يجز به غير شئ وقيل اخر اخر الكافر فيفعل  
 وفيه انه لا يجز غسل كافر اصله وانما يباح غسل كافر غير جزى له وفي سلم كما في الجلالى طاهر اي  
 ليس به جناية ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع دم احد هما كما هو المشهور فاذا استشهد  
 الجنب يغسل وهذا عنده خلافا لما اذا انقطع الحيض والنفاس فاستشهد فعلى هذا  
 الخلاف واذا استشهد قبل الانقطاع يغسل على اصح الروايتين عنه كما في المضمرات وفيه  
 اشعار بان الحيض والنفاس موجبان للغسل كما في الكرماني وهذا خلافا لما في غيره فاذا  
 قتل صبي يغسل عنه اذا الشهادة صفة مخرج يستحق الانسان بعقله ولا عقل له بعينه فاذا  
 قتل المجنون يغسل عنه ايضا خلافا لما في الحصر فعلى هذا يخرج المجنون ايضا بقوله بالغ  
 فلا حاجة الى قيد عاقل كما ظن الا انه لا يخلو عن اشعار بان غير الطاهر والبالغ غير شبيه عند  
 في احكام الاخرة وفي المحيط ان الغسل ساقط عن البالغ لانه يحاصم من قبله فيبقى عليه ان  
 ليكون شاهدا بخلاف الصبي فانه لا يحاصم بنفسه بل استدعى حاصم عنه فلا حاجة الى ايقاع  
 الا انه قتل فتلا خطبا بان يغسل اهل الحرب والبعي او قطع الطريق قاتلا ذابا عن نفسه او ماله  
 او اهله او مسلم او ذمي وان يغسل المكابرون عليه في المصر ليس بسلاح او غيره او نهرا



سلاح او خارج سلاح او غيره كما في شرح الطحاوي فاذا قتل في قتال بغير سلاح او بغير  
القتل اليه وهذا عند الطحاوي فيمنع ان يضاف القتل اليه ولو بالتسليم ولو  
قتل مسلح بالوفج في حقهم من غير ما او باطلاء دابة منفصلة منهم بالركب او سائق او قاتل  
عنده خلافها ولو اوطئت وعليها ركب لم يفسد خلاف كما في المحيط وانما قال قتل لانه اذا  
مات ولو في المعركة غسل فلو خرج الدم من موضع غير معناه كالاذن والعين لم يغسل وانما قال ظلم  
لانه لو قتل برجم او فصاص او تعزير او اقراس سبع او سقوط بناء او عرق او طلق او نحو  
غسل بخلاف كماله لو قتل لشي او قطع طريق او عصبية ولم يجب على القاتل او عاقبته به ان يفسد  
ذلك القتل مال اى دينه فلا يضره الدية الواجبة بالصلى او صيانة الدم عن الهلاك كما اذا قتل احد الاولاد  
ابنه اذ يجب فيها الفصاص الا اذا سقط الصلح وحرمة الابوة مثلا على ان في شهادة روايتين كما  
في الكافي وفيه ايها الى ان متى وجب الفصاص فهو شهيد والدية فلا فاذا قتل عبد كما اذا اختلف  
بالسلاح فقتل اوجب الفصاص بالاجماع واذا قتل شهيد العمد او لظن او لغيره كما اذا  
ضربه بالعصا او رمى غرضا فاصابه او سقطا فاصابه فذلك يجب الدية بالاجماع ولم يثبت اى  
لم يخلق قتل حرث خلق كما في الكافي فيمنع عنه اى غير هذا المقتول غير نوبة الى التوب كخص به مما هو  
من جنس الكف فخير عنه السلاح والفرق والخف والشنو ونحوه لانه يكره التكفير بها ابتداء  
فكره بقاوا لكشف ان لا يرفع السر او بل ويراد عليه ما شاء او اخرجته وينقص عنه ذلك في المحيط  
فيل معناه يزداد توب جديد بركبالة وينقص ما شاؤا وان كان ما عليه يبلغ السنة وقبل يزداد  
ينقص اذا قل وكذا حتى يبلغ السنة وهذا النسب يقول لم يفسد اى يصير على وفى السنة  
يجعلون ان شاؤا ولا يغسل القتل الا بحاسة ويصلى عليه كغيره ويدفن بدمه الذى على يده  
ونوبه ويكره ازالته وفيه اشعار بطهارة دمهم وهذا اذا كان عليه واما اذا بان منه لم يظهر  
كما في الظهيرية وغسل القاتل لوجوب المال من وجه مجهول مفعوله التالى قيل لما يوجب في ازالة  
الروح وان كان حيا في مصر او قرية سواء كان في مواضع الفاقة كالحلج والارواك كالنصارى  
وللجامع وما ذكره المصنف انه لا يغسل القاتل فيها فهو بدليل ذكره في محل ولا يجب فيه بل في الخطا  
وانما قال في مصر لانه لو وجد خارج غير الفناء لا يغسل ان لم يكن مملوكا لم يعلم قاتله فان علم قاتل  
سواء كان القاتل بكربة او حرا او عسكرا كبير او صغير امكن في الذخيرة ان قتل بقطعة صغيرة غسل  
انفاقا لوجوب المال وبالجملة والعصا الكبيرة يغسل عنه خلافا لغيره في المال والفصاص  
وهذا انما يخالف البدنية من قتل بكربة ظلم لم يغسل فان قوله ظلمي معناه وقد علم قاتله ولو لم يعلم  
جاء ان يكون متعذرا فلا يكون القاتل ظلم كما في الكرامى وغيره وخرج وارثه اى صار خلفا بان  
نام ذلك المجرم او اكل او شرب او احتجب او اهلكه حية اى انه ليه بها من الاولاد او الولي وهو  
متعذرا بالي وبغضه وانك بعضهم كونه متعذرا يغتفر وقال اللازم يرى انها لغة فصحة كما ذكره ابن  
الناشر او يغسل للندوى من المعركة بفتح الراء جاتا نزع فيه او اه ونقل المعركة ذكرت على العادة  
والا فالا نسب يغسل من كان له بل ترك منه وكذا اقام منه كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط

انه اذا قتل ليل بطاه للبول فليس يارثه وقال الحاكم اذا قتل القتال بحاله لم يثبت او يفي في  
المعركة عاقلا وقت صلوة كامل كما روى عن ابى يوسف وظاهر الرواية يوم او ليلة كما في  
التمناشى وقال الزاهد اى اريد ابو يوسف وقت ما صار الصلوة دينا عليه وفي المحيط ان يفي جبا  
يوما واكثر وهم في القتال لم يثبت وان كلمهم وفي النخبة ان يفي جبا اقل من يوم وسيله لم يثبت عند  
محمد او اوصى بنسى عند ابى يوسف خلافا لمحمد وقبل جوابه في الدين وجواب ابى يوسف في الدين  
كما في التمناشى وعنه اى جعفر انما ارثت اذا زاد الوصية على كاتبت كما في الظاهر للمفاتيح وقيل  
هذا اذا نكح كنية امه الدنيا كالبيع فان قل فلم يثبت كما في الذخيرة والماصل انه اذا جرى عليه  
شي من الاحكام او استغنى بنسى من الدنيا فقد ارثت كما في النخبة واعلم ان الميراث لم يثبت له نواب الشهاد  
وان غسل كالغريق كما في الكافي وصلى عليه عطف على غسل وليس يترك منع الميراث منه بين  
الغسل والصلوة وان قتل ببيع او قطع طريق غسل في رواية ولا يغسل عليه في ظاهر الرواية  
وعنه اى حنيفة لا يغسل عليه وقت الحرب ويغسل بغيره في رواية وعنه اى حنيفة في الصلوة على المصلو  
روايتان كما في الظهيرية وفيه اشعار بان اذا قتل نفسه خطا يغسل عليه وهذا بخلاف و  
اما اذا تعذره فقد صلي عند الطرفين والاصح عند السفدى ان لا يغسل عليه لانه لا توبة له وعند  
الحلوى بعكس كما في النهاية **فصل في الحرف** اذا استند خوف العدو بحيث يمكن الضر منه ولو  
سبحا والاشهاد مشروط بعد بعضهم ولذا ذكر في العزورى والكافي الا ان العامة لم تستطعوا  
ولذا لم يذكر في المبسوط والمحيط والنخبة وغيره وقبل حفرة العدو وكافية كما في النهاية والعدو  
يفتح على الواحد ويجمع جعل الامام اى الخليفة او السلطان او نائبه ائمة بالضم اى جماعة من السيرة  
كحو العدو اظهاري موضع الاخبار وصلى الامام باجى من الامة ركعة فقطع ينظر في الشئائى  
اى صلوة الجهر والمساخر واللمعة والعيد وصلى ركعتين فقطع ينظر في غيره من الظهور والغشا  
وجبة اشعار بان لو صلي بامة ركعة وباجى ما بقي طنائان المعينة فسمت القراءة قد صلوة غير  
الامام لا تخاف في غير اوانه كما في المحيط ومضت هذه الامة بعد السجدة الثانية في الشئائى و  
بعد التشهد في غيره اليه اى الى العدو ووقفت بازائه ولو مستدبر القتل وجاءت تلك الامة التي  
جعلهم كونه وصلى الامام بهم تفتن بعد الفاء او ما بقي من ركعة الشئائى وركعتي غيره وسلم الامام  
وصدق ومضت هذه الامة المسبوبة في غير سلام اليه بغير سلامه ووقفت بازائه وجاءت الامة الاخرى  
الاخفة والتمت صلواتها بلا فاء ثم مضت اليه وجاءت الامة الاخرى المسبوبة وتمت الصلوة بها  
اى بقاؤه ولا يخفى ان هذا اذا كان الكل مسافرين او مضامين او الامام مقيما واما اذا كان الامام  
مسافرا او القوم مقيمين او بعضهم او مسافرين فغيره في غير الشئائى يصلى الامام ركعة بكل ائمة  
كأهم فاذا سلم الامام جاءت الاولى فصل المسافر ركعة بلا فاء والمقيم ثلاث ركعات بغيره  
في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الاخرين الفاتحة واما الامة الثانية فيصلى بقاؤه  
المسافر ركعة والمقيم ثلاثا لانهما سبوقا والكلام مبني على ان الاصل والافضل او لم ينافر  
في الصلوة مع الامام ان يجعل الامام ائمة منهم كحو العدو ويصلى باجى فيجعلهم كونه فنجى الاولى

بين

ففي غير



فياخذ احداهما ان يصلي بغير الكلي في المحيط والى صلوة اللوف مشروعة في زماننا خلافا لما في  
 لما في المشي واستدبار القبلة كما في البداية والنهاية وغيرهما من المذاهب فكل انما فضل  
 التفاضل الى لم يتبع كتبنا المذاهب حق التصحیح والام بقل في شرح الكشاف ان خلافا لم اجد  
 في كتب الفقهاء في التفاضل وان زوال اللوف استلزامه لم يفسر لم يزول عن الدواب صلوا  
 ركبا تاجع راكب وهو ان اخضع في التعارف بمن على ظهر البعير لكن في الاصل اعم من ادى اذا كانت  
 واقفة او سائرة بنفسها ولا يجوز للجماعة الا اذا كان المقصد على دابة الامام كما في المحيط وهذا  
 ظاهر الرواية وختم محمد ان الجماعة جائزة كما في شرح الطحاوي بابا للركوع والسجود الى اى جهة قدروا  
 فسقط التوجه ضرورة وفيه القتل غيرا وفيه اشعار بانهم يأخذون السلاح في الصلوة وذلك  
 لانه مستحب كما في الكافي والمشي فيها بارها من العدو فيؤخذ الصلوة حينئذ الى مكان الوقوف و  
 يغير الركوب فيها اذا ابتدأ على الارض وهذا كله اذا قرأوا بواحد العدو واما اذا اجمعوا فلا يجوز ان  
 يظنوا عدوا بان لو اشبهوا او غابوا فصولا فان كان كما ظنوا فيها والافتقار عاودا كما في التحفة  
**فصل في صلوة في الكعبة** صح في الكعبة الى في البيت الحرام سمي بها لارتفاعها او تسميها  
 او تكونها بنا منقودا اولان طولها كعب الثلثة وبعدها وعشرون ذراعا في الازمير وعمل ذلك  
 من الاعلام الغالبة ولذلك يعرف باللام الغرض والنقل ولو كان ظاهرا الى ظاهرا وفيه اشعار بعتقة  
 للجماعة في صلوة النقل وفيه تعريض ذكرناه لا يجوز لمن ظهروا الى وجهه اى الامام فيجوز اذا كان وجهه  
 الى وجه امامه لكنه مكروه لما فيه من استقبال الصورة كما في الزاهدى وينبغي ان يجعل بينه وبين  
 الامام سترة بان يخلق نطعا او ثوبا كما في الجلالى وكرو الصلوة فوقها ترك التعظيم وجاز  
 على حدارها اذا كان وجهه الى سطحها والافلا كما في المحيط وان افتدوا في الغرض او النقل جازها  
 الى حول الكعبة من المسمى الحرام وبعضهم قرب اليها من امامهم صح لا فتدوا فيها فضع الصلوة ان  
 لم يكن ذلك البعض في جانبها الى الجانب الذي يكون امامه فيه بل في جانب اخر كما اذا كان اماما  
 في الجانب الشمالى والمقصدى الا قرب الى الكعبة في الجانب الغربى وفيه اشعار بان الامام خارج  
 البيت فان كان داخل صح لا فتدوا اذا فتح الباب وفق استدلال تمام العمر في جانبها من البيت  
 الحرام كما وقفه لانام الكتاب مورد اللفظ الجانب في اخره طس الاختتام **كتاب**  
**الزكوة** ذكر بعد الصلوة لانها افضل العبادات بعد كما تقرر وهي اسم التزكية وكلها  
 مستعمل في المفردات انها في اللغة النمو الى اصل من بركة العدو وفي الشريعة القدر الذي يخرج الى  
 الفقير وفي الكرماني انها في القدر حجاز شرعا فانها ابتداء ذلك القدر وعليه المحققون كما في المفردات وهو  
 القابل للعدوان وبما يشترك قال الزمخشري وابن الاثير وانما ترك في العنوان العشرة وغيره لذكر فيه  
 لانه داخل فيه تغيبا او تبعا واعلم ان سببها المال وله شروط كما تكلف فصرح ببيان شروطه اولا  
 فقال لا تجب اى لا يفيض فرضا قطيعا الا على حرقه في كالمسلم او حكمي كالزمني فان لما اخذ منه  
 الزكوة كما في التحفة وغيره واحترز به عن الخلق فان الكفار كلهم ارقا كما في عتق المستصفي  
 وسير الزاهدى وما اخذ منه عوض عما اخذ منا او حيا به ما في يده كما في المحيط ولا يخفى ان ما ذكرنا من

غير قيد مسلم ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهره ان الحرية والسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط  
 البقاء ايضا حتى لو ارتد عبدا باسقاط الزكوة الواجبة كما في الزاهدى مكلف اى عاقل  
 بالغ فتجب على المعنوه والمعنى عليه ولو استوعب حولا كما في فاضل خان ولا تجب على المجنون  
 والصبي وظاهره ان العقل شرط في جميع الحلول كالبلوغ حتى انه اذا افاق في بعضه سبقت  
 الحلول من وقت الافاقة كما روى عنه وقبل هذا في الذي يمنع مجونا ثم افاق واما اذا كان  
 مقيفا في اول الحلول ثم جن فعنه ان استغرق جنونه الحلول سقطت عنه الزكوة والا وجبت  
 من ثلوه وعنه انها تجب بالافاقة في الحلول قل او كنه كذا في الزاهدى وهذا قول ابي حنيفة كما في  
 الكافي وبه اخذ محمد وهو رواية عن ابي يوسف وعنه الافاقة في اكثر الحلول كما في المحيط ثم  
 اشار الى شرط المال بقوله مالك اى قادر على التصرف على وجه لا يتعلق بذلك تنفع في الدنيا  
 والاخراته في العقبى كما في الكرماني ملكا مثلث مصدر كما في القاموس لكن في المفاسد  
 انه بالكلية سم تاما اى كاملا بان يكون في يده او رايته كالمضارب او بدغيرهما كالمستقر  
 الحق وكحه كما في النظم ولو فسر التام ببد ورفقة طرح عنه بعض ما ذكرناه ولا يعني هذا القيد  
 فيد للحرية كما ظن لانه يخرج للمحرى وقيد مسلم لم يذكره الطائفة لئلا يصاب في اللغة الاصل وفي  
 الشريعة ما لا يجب فيما دونه زكوة من المال كما في الكرماني وفيه اشكال واللام للمعقوبة فانه معقول  
 مالك ولا يجوز اختصاصه وحينئذ لا يحتاج الى قوله ملكا تاما وفيه اشعار بان لو كان صاحب  
 بين اثنين او اكثر فلا زكوة فيه كما اذا كان لرجلين اربعون شاة كما في المحيط والمتبادر  
 ان يكون النصاب مالا حلالا فان كان مالا حراما كان له حكم حرام فواجب الرد والام  
 فواجب التصديق الى الفقير ولا يحل له منه شئ كما في المنتف ومثله في المنية فلا زكوة في  
 المعصية والمملوك شرعا فاسد كما في النظم تام اى زائد يقال غايبي غدا ونحوه ونحوه اذا زاد  
 ونحوه كما في النجاشي اما بالنسبة الى يكونه ثمنا وهو في اللغة ما هو عوض عن شئ وفي الشريعة  
 ما لم يبيع وان لم يبدل تحت نفوذ مفهوم والمرد ما خلق في الاصل لان يقابل المبيع به كالكلام  
 والفضة لكن في الذخيرة ان طلب الثمن في الاثمان غير مشروط لوجوب الزكوة او السوم اى  
 الرعي يقال سامت الماشية سوما اذا رعت او نية التجارة الى الفصد الحرام او الغالب منه  
 للتجارة كما في المحيط وهي التصرف في راس المال طلبا للربح قبل البيع في كلامهم تاء بعد اجيم  
 غير انما في المفردات مع الحلول اى صاحب كل من الثمينة واخوها الدوران الشمس المطالع  
 والمغارب من موضع الى العود اليه اذ اصله الدور كما ذكره الراغب وفيه اشعار بان العبرة  
 في الزكوة للثمة التسمية كما اشار اليه الكافي والكرماني والى الخلاف اشارا في المنية  
 ان الم غنى الى اغبية الثمينة والتحقيق ان الشرع يبريد اليه فنجبته الثمن الا انه اعم من قيمته  
 الثمينة في الجبرن والسوم في السوام والنية في مال التجارة حولا مقام الثمن او يدبر الحكم على  
 ذلك ولذلك لو امسك رجل حولا ما في درهم لامل له غيرهما كان عليه الزكوة كما في المحيط  
 والذخيرة واليه اشير في التحفة فغلب هذا ينبغي ان يجب الزكوة على من ليس له غير السائمة او

حق

قبل كما في ان نجاه شدة في كلامهم  
 وكذا التجارب والنجابة والتجارب  
 قال في القاموس التجارب التجارب  
 ما اوجب مرة من محاربة الحق وتدهن  
 فيه منها والقطعة تجارة والتجارب  
 الحظ من الحق في بحر المحدث استها  
 محرم



مال التجارة بنى واسام او نوى التجارة حولها والظاهر ان كون النصاب والسوم شرط في كل  
للول والنصاب لم يشترط الا في طائفة والسوم في اكثره كما سبقت في فاضل صفة نصاب  
الاصدية اي عابدين عن الملاك تحفيها او نقدية كطعام او اهل وكسوتها والمكسوط  
والكرب والته المحترق فان هذه الاموال ليست بنائية فلم يجب فيه شي كما في الهدية وغيره فقول  
نام حاصل لمونة هذا القيد على انه يخرج لما ذكرناه من المحيط وغيره ثم لا يخفى ان الدين داخل تحت الحاجة  
الاصدية الا انه لما كان فيه تفصيل خص بالذكر فقال وقاضل عزمدين حادث في اللول او بعده  
فان كل ما منها مانع لوجوب الزكوة والثاني لا يسقط زكوة اللول عند الائمة الثالثة خلافا لزمه كما في  
المسرح والدين سائل لدين استحقا كدين العشر والمزاج وقيل ان كان يحن يمنع والا فلا وكذا في الزكوة  
فانه يمنع في البنية وكذا في غير عند الطرفين سواء كان ذلك في العين بان كان قابلا او في الذمة  
بان كان مستحقا وعند ابى يوسف في العين يمنع لاني غيره وعند زفر لا يمنع اصلا وشايل الدين  
العباد كالتمن واللاجرة والمهر فانه مانع وقيل ان كان بنية الزوج اداؤه من طائفة يمنع والا فلا كما  
في المحيط وقبل منع المعجل دون المؤجل كما في الاختار وذكر في المعنى ان دين العباد يمنع ولو جاز  
وغير الصدقة لشد لا روية فيه ولمنع وعدمه وجه كما في الكافي والصحيح انه غير مانع كما في الجواهر  
مطالب ولو باجره وليس طلبا واقعا بعد هو اما الايام في الاموال الظاهرة اي السوام  
او المالك في الاموال الباطنة اي العوض والمجرب او الدين في دين العبد واكثره عزمدين  
النذور والكفارة وصدة الفطر والصدقة وغيره مما لا يجبر على اداؤه ولا يجب لاجله كما في شرح الطحاوي  
والاطلاق دال على ان وجوب الزكوة على التراضي وكان جميع العرف وقت كما روى عن اصحابنا  
وفي المتن ان على الفور عندهما وغيره لا يقبل شهادة من اخر كما في المحيط وذكر القم ناسي في تحفة  
التلاوة انها عند ابى يوسف على الفور وعند محمد على التراضي وفي حاشية رواية ابن وهب في المحلى  
عن النبي ان التاخير مكروه فلا يجب الزكوة على مكانة تكونه عند غيره مالك باق على درهم  
ولا يجب على مالك بعد الوصول اي وصول المال اليه لا بام كان ذلك المال فيها مالا اختارا بالملك  
مخفي صفة من الاختار الاخفاء وشرا مال زائد اليد غير مرجو الوصول غالبا وانما لا يجب  
الزكوة فيه عندهم لان كلامه الملك والى فيه مفسود كمفسود اي كعبد مفسود وابى وضال  
او مال مدفون في بئر بنى مكانة بخلاف ما اذا نسي في داره او حانوته او بينة فانه يتركها  
مضى لا مكان الوصول بالحرف الممكن واما المدفون في ارضه او كرمه ففيه اختلاف المتأخر  
كما في المحيط وكما في حجة خلاصة لاسر بلا حجة اي بينة او علم القاضي وقيل ان نسي ان له  
حجة ثم علم فلا زكوة عليه لاميضي بخلاف ما اذا علم ابتداء فانه يتركها ويحتمل ان يكون المعنى بلا  
اقامة حجة كقول محمد دينة سنيين وله حجة الا انه لم يقم ثم اقام لما يتركها لاميضي كما قال البعض  
وغير محمد ان لا زكوة فيه وان كان له بينة عادلة كما في المحيط ويحصل فيه ما على وال مقر لا  
يعطيه ولذا لا يتركها والكلام منير الى انه يتركها لاميضي في دين المقر ولو معسر وهذا اذا  
قبض والملك بدل على التجارة واما اذا لم يكن بدلا عن مال كالوصية والميراث والمهر والدية

وبدل المكتبة فلا يتركها لاميضي واما ما يدل على ان مال التجارة كعبد للذمة ففيه خلاف وقال  
انه يترك في كل ما قبض الا للذمة والبذل كما في الزايدى ومالك ما حوذا اخذ السلطان او غيره  
مصادرة اي تحليفها قال البيهقي المصادرة كسرى راسخ كجركون والمتبادر ان يشترط دوام  
النضار الى زمان الوصول فلو حدثت بعد مضى اللول لزم ذلك للول كما في التوبة وسطر البنية  
في الزكوة وقت الاداء الى المقر عند ابى يوسف او وقت العمل اي اقرار الزكوة عند محمد كما في  
الكرمانى ومالك الطحاوي الى الاول وثبت بخلافها كما في الحنفية وعند محمد لو قال ما تصدقت  
الى امة السنة فمن الزكوة ثم تصدق بملانية ارجوان بحرية كما في المحيط لكن في العيون عنه خلافا  
وفي الروضة لو دفع الى فقير بملانية ثم نوى جاز ان كان في يده وظاهر كلامه انه لو سمي بنية ونوى  
الزكوة اجراه كما لو دفع الى محترم وسماه فضا ونوى الزكوة اذ العبرة باللفظ كما في البنية لكن في  
الزايدى عن اصحابنا انه اذا لم يعلم انه من الزكوة لم يحرك الا اذا تصدق على الفقير بان لا يحيط بالمال  
ولا النقل بالكل الى جميع النصاب فحينئذ لم يشترط البنية وفيه اشعار بانه لو نوى النقل لم يسقط  
الزكوة كما في الكرماني وهذا رواية غير محمد لكنها تسقط كما في شرح الطحاوي وجميع التفاريق وفي  
التقيد بالكل روى الى انه لو تصدق بالبعض لم يسقط زكوة كله كما قال ابو يوسف خلافا ل محمد وهو  
رواية عنه وهذا السببه كما في الزايدى ومالك عن ابى يوسف كما في الحاشية والبيهة كالتصدق  
فكروا به الكل من مدونه سقط زكوة وان لم ينو اما لم نوى زكوة عين حذره او دين له على اخر  
فلا يسقط ولو وهب منه بعضه سقط زكوة عند محمد خلافا لابي يوسف كما في المحيط واما ابنة  
محمد في الاصل بركة الاصل اقتداء به صلعم على انها هي المال عند العرب بنوع المص فقال  
وجب في كل خمس بالفتح اي كل خمس افراده الى عشر من الاصل السائمة ثمة متوسطة فلو  
كانت للتجارة ففيها زكوة التجارة كما في الخاصة والاطلاق دال على ان العجاء والممضة سواء  
في الزكوة فيدخل فيه العجاء كما في الظاهر وكذا العجاء لا مقطوع القوائم وكذا الذكور والاناث  
ولا ينافي في تجرد الخمس عن ان كانا ظن فان ما فوق الاثنين لم يستعمل بالاصل اذا كان بمنزلة  
اسم جمع يقع على الذكر والانثى كالابل كما في شرح التسهيل وهي شاملة للمعوى والنجني الى  
المستولد بين العوي والفاج وهو ذوالسنامين يحمل في السند للمعنى في الاصل منسوبا الى كنهه  
كما في النهاية وانما ابتداء الخمس اشارة الى ان لا زكوة فيها فبادونه كما في التنف واعلم ان  
المدار في زكوتها على الخمس والعشر والثلثين كما لا يخفى ثم يجب في خمس وعشرين  
الى خمس وثلثين اجماعا ثبت مخاض متوسطة لغة ما اه في عليه حلالا وشرا بغير حول واحد كما في  
شرح الطحاوي وكذا في جامع الاصول انها نافذة ثم لاسنة الى تمام سنين لان اعمارها ذات مخاض  
الى حمل وفي المغرب المنحاض وجع الولادة والنوق الحوامل واحد خلفه ككلمة وفي لاساس كلها  
محار حفيضة اضطراب شي طالع في وعانه وفي قوله خمس اشعار بان ما زاد على عشرين عفو  
في النظم قال ابو مطيع البلخي ان في خمس وعشرين خمس شبيهة فاذا صارت ستا وعشرين  
ففيها بنت مخاض كما جاء عن علي بن ابي حمزة وفي ست وثلثين الى خمس واربعين بنت لبون



لغة ما في عليه ثلث سنين وشريعة سنان وفي ست واربعين الى ستين حقه بالكسرة ما في عليه  
اربع سنين وشريعة ثلث وفي احدى وستين الى خمس وسبعين حقه بصحتين ما في عليه  
خمس سنين وشريعة اربع الحقل في شرح الطحاوي يكن في عامة الكتب الفقه واللغة ان ثبت لبون  
ما تم بها سنان الى تمام ثلاث لان اعدادات لبون بولاد وثلثة ثلاث الى تمام اربع لانهما تحت  
الركوب والحقل والجزعة اربع الى تمام خمس لانهما شابة واصل للخرج الشاب كما قال ابن الاثير  
وفي ثابت هذه الاسامي استعار بالانصاف الواجب الاثنية ولا يجوز الذكر ان الاطريق  
القيمة كما في النهاية وغير الى يوسف ان لم يوجد ثبت محاض فابن لبون كما في شرح الطحاوي وفي  
ست وسبعين الى تسعين لبون واحد وتسعين حقان الى مائة وعشرين الحسن  
تقدم فان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا ثم يجب في كل خمس زيادة على ثمانية وعشرين شاة  
مع الواجب السابق ففي مائة وخمس وعشرين حقان وشاة وفي خمس وعشرين زيادة على  
الى مائة وتسعة واربعين بنت محاض مع السابق عليه فالواجب هي مع حقين وفي مائة  
وحسين حقان باسقاط بنت البون من البين وهو الفارق بين ما قبله وما بعده ثم  
الى بعد مائة وحسين يستأنف النصاب او الواجب كالاول في النصاب او الواجب فلو  
في كل ست واربعين الى خمسين حقه اي في كل خمس زيادة على مائة وحسين شاة وفي خمس  
وعشرين بنت محاض وفي ست وثلثين بنت لبون مع ثلاث حقان في كل فاذا بلغ  
النصاب الى مائتين بان زيادة ست واربعين الى خمسين فالواجب اربع حقان ويجوز فيه  
بنت لبون من كل اربع واحدة ثم في كل خمس زيادة على المائتين شاة مع الحاق الرابع وفي خمس  
وعشرين بنت محاض وفي ست وثلثين بنت لبون وفي ست واربعين الى خمسين حقه  
فيصير النصاب خمسين ومائتين والواجب خمس حقان وبذلك ابدوا وجب في ثلثين بنت  
بم اثناسيا صبي او مضياعا او غيره وهو كالبقرة اسم جنس يقع على الذكر والانثى  
فان اختلفا او اختلفا ثبت وفي المستحق انها لثلاثين وللموسى يقع منه الاثني ان النصاب  
يكمل به لكن لا بد منه عرفا والمطلق ينصرف اليه كما في الهادي والمباشر منه البق الا بهلي  
فالجنسي والمتولد منه وبين الا بهلي لا يعتبر في النصاب كما في الزاهدي لكن في المحيط  
الا اعتبار فيه بلام فان كانت اهلية نكح والافلا وفي الافلاج بالثلاثين استعار بانه لا  
زكوة فيها دونه كما في النصف ببيع اي ذكره اولاد البقرة التي عليه سنة او ببيعة اي انثى منه  
فيجوز كون الواجب مذكرا او مؤنثا وفي اربعين بقرا من او سنة بضم الميم وكسر السين وهو  
دخل في السنة الثالثة ما خوذ من الاسنان وهو طلع السن في هذه السنة لا الكبر كما قال ابن  
الاثير لكن قال المظري انه المستحق في السن وهو الاسنان وهو في الدواب ان ثبت السن  
التي بها يصير صاحبها مستاكبير او فيما زاد على الاربعين كحسب الى ان يحسب الى حساب  
ما تقدم فيكون حاقا على كسب فلم يظن انه لا يصفو عمر سنون والاقبل فيه تسع بالمعدي  
خير من ان تزداد الى ستين فقيه ببيعان وفي كل واحدة زادت جازم ثلثين جازم قيمة ببيع

ثلاث

في كل ست واربعين الى خمسين حقه اي في كل خمس زيادة على مائة وحسين شاة وفي خمس وعشرين بنت محاض وفي ست وثلثين بنت لبون مع ثلاث حقان في كل فاذا بلغ النصاب الى مائتين بان زيادة ست واربعين الى خمسين فالواجب اربع حقان ويجوز فيه بنت لبون من كل اربع واحدة ثم في كل خمس زيادة على المائتين شاة مع الحاق الرابع وفي خمس وعشرين بنت محاض وفي ست وثلثين بنت لبون وفي ست واربعين الى خمسين حقه فيصير النصاب خمسين ومائتين والواجب خمس حقان وبذلك ابدوا وجب في ثلثين بنت بم اثناسيا صبي او مضياعا او غيره وهو كالبقرة اسم جنس يقع على الذكر والانثى فان اختلفا او اختلفا ثبت وفي المستحق انها لثلاثين وللموسى يقع منه الاثني ان النصاب يكمل به لكن لا بد منه عرفا والمطلق ينصرف اليه كما في الهادي والمباشر منه البق الا بهلي فالجنسي والمتولد منه وبين الا بهلي لا يعتبر في النصاب كما في الزاهدي لكن في المحيط الا اعتبار فيه بلام فان كانت اهلية نكح والافلا وفي الافلاج بالثلاثين استعار بانه لا زكوة فيها دونه كما في النصف ببيع اي ذكره اولاد البقرة التي عليه سنة او ببيعة اي انثى منه فيجوز كون الواجب مذكرا او مؤنثا وفي اربعين بقرا من او سنة بضم الميم وكسر السين وهو دخل في السنة الثالثة ما خوذ من الاسنان وهو طلع السن في هذه السنة لا الكبر كما قال ابن الاثير لكن قال المظري انه المستحق في السن وهو الاسنان وهو في الدواب ان ثبت السن التي بها يصير صاحبها مستاكبير او فيما زاد على الاربعين كحسب الى ان يحسب الى حساب ما تقدم فيكون حاقا على كسب فلم يظن انه لا يصفو عمر سنون والاقبل فيه تسع بالمعدي خير من ان تزداد الى ستين فقيه ببيعان وفي كل واحدة زادت جازم ثلثين جازم قيمة ببيع

او في اربعين حقه قيمة سنة كما في الشارح وغيره او سنة وهذا رواية عنه وعنه لاشي الى ازيد  
حقة فقيه سنة وعنه لاشي الى خمسين فقيه سنة وربع سنة ثم لاشي الى  
ستين وهو قولها فقيه ببيعان كما ذكرنا في المحيط ثم اي بعد الستين في كل ثلثين حقه  
والاولى الى ما زاد على الستين ببيع او ببيعة وفي كل اربعين سنة او مستق وببيعة الواجب  
بكل عشرة عشرة ففي سبعين ببيع ومائة لثلاثين والاربعين وفي ثمانين مستان و  
في تسعين ثلثة اثنية وفي مائة ببيعان ومائة ففي مائة مائة الحساب على الشايات  
والاربعيات وانما يذكر السنة والبيعة والمسن في هذه المواضع التحال على السابق ويجب  
في اربعين لا ينادونه الى عشرين ومائة ضانا او مع اسكون الزهر والعين وفيها جمع ضاين  
وما عدا في الفاموس والكشاف وغيرهما لكن اري انه على مذهب الاخص فان عنده كل  
ما افاد معنى للجمع وكان على وزن فعل واحد فاعلا فجمع فاعل كضرب وصاحب والجمع  
ما ذهب اليه سيبويه من ان كلا منهما اسم جنس يقع على الفيل والكنزة والذكر والانثى كما تقرر  
في موضعه فالضان ما كان من ذوات الصوف والمغزاة النمر والاحسن غنما فانه اخضر وحض  
بالكبار كالابل والبق كما في المضمرات شاة اسم جنس تادوا لا فرد يقع على الضان والمغز  
الا ان العوف يخصها بالضان كما في التنوير وغيره وفي الفاموس الشاة واحدة من الغنم للذكر  
والانثى او من الضان والمغزاة والبق والبقرة والغمام وحمير الجوس والمراة وفي المحيط ثلثا  
الصغير فالاحسن واحدة من الغنم فان المراد ما لم له سنة لانه لا يجوز في الزكوة الا ذكرا وعنه انه  
يجوز من الضان ما في عليه اكثر السنة وهو قولها والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في  
الاختيار وفي مائة تاخر يا حسن واحد وعشرين الى مائتين ثمان وفي مائتين وواحدة  
الى تسعة وتسعين وثلثمائة ثلث شياه بالكسرة جمع شاة فان اصلها شوهة قلب الواو  
الفاء وحذف الهمزة وذا وفي اربعين الى ما زاد من تسعة وتسعين اربع من الشياه ثم في  
كل مائة شاة ففي خمسمائة خمس وبذلك ابدوا وجب في كل خمس زيادة على مائة من الاناث المحدة  
في رواية والاناث والذكور المختطة بملك في رواية ففي رواية لاشي في الفرس اصلا الى  
للخجارة وهو الماخوذ عندهما وعليه الفتوى وفيه اشارة الى انه لا نصاب للفرس وهو  
الصحيح كما في المضمرات وقبل ثلاث وقبل خمس كما في الكافي والى انه لاشي اصلا في الذكور  
وهو الاصح كما في الاختيار والى ان الفرس اسم جنس يقع على الذكر والانثى وبيع العربي وغيره  
وغیر محمد انها تخص العربي كما في المغرب لكن في الذخيرة وشروط الطهيرة وغيرهما انها تخص  
فالجس اسم اولى بالذكر كما في اكثر المبداء اولات ويمكن ان يقال انه منسب الى قالوا ان يتخبر  
الانثى في العربي لفظه التفاوت وقيمة كل اربعين دراهم غالبا واماني اخر اسنا فالتفاوت  
فا حش فيقوم دينار او عشرة دراهم كما في النصف وغيره والدينار من دراهم اي اشرف  
اصله دينار بالتشديد فابدل من النون الاولى باء وقبله انه معرب دين راي جازم به الشريعة  
في الاصل اسم لمضروب مدور من الذهب وفي الشريعة اسم لشغال من ذلك المضروب او ربع حشر



يضم الاول منها وسكون الشئ او ضم اي حصة درهم قيمتها الى في الفوس فانها تزداد ثلث و  
قيمة الشئ عبارة عن قدر ماليتها بالدرهم او الزنانية بتقوم المقوم وهي ما يولد بخلاف الثمن  
فانه يكون ناقصا وزايدا كما في الاثر بغير نصاب حال من قيمتها المضاف اليه كقولهم وانبع ملته  
اي درهم جنفا ولا يجب في اللوات ان لا في السائمة عادة من الابل والبقر والغنم والخيول فلا يجب  
في الخمر والبعول لانهما غير سائمة عادة ثم ضم من السائمة شرا فقال اي المكسفة بالبرقي  
بالكسر اسم ما يوصل من العلف ويجوز الفقه على المصدرية في اكثر الجمل فلما اريد الاعلاف او الاستعمال  
بلا فضل فقيمة الزكوة كما لو اعلف او سئل نصف للول ثم اسام الى غايته لم يجب شي كان في الخرافة  
وقال عيسى الانيمة لو عمل بالابل اربعة اشهر ثم اسامها في الباقى فلا شئ فيه كما في المنية وفيه رمز  
الى انه لو استبدت قبل للول بغيرها استوفت حول اخر وكذا لو استبدت بخلاف جنسها  
الا انه مكرره عند محمد اذا فرغ الوجوب خلافا لابي يوسف كما في المزارع وهو الاصح فلو باع  
قبل للول للنفقة لم يكره اجماعا كما لو احوال لا سقط الواجب بكونه اجماعا كما في الزاهدى ولا  
يجب في الصغار بالكسر اي صفار السويم التي لم يتم عليها للول جمع الصغرة الفصل والعجل و  
للحل فان الزكوة لم يجب الا على الكبار التي تم للول عليها من الابل والبقر والغنم والخيول وبهذا عند  
الطرفين خلافا لابي يوسف فلو ملك البقرة او البنية او غيرها مما حلت وعشرين فصلا او ثلثين  
عجلا او اربعين حملا ثم حال للول عليه لم يجب شي عندهما ووجب واحد منه عنده وعنه واما  
اخرى التي تماشى فلا خلاف في انعقاد النصاب على الصغار وقبل في بقائه كما اذا ولدت  
السوائم قبل للول فملكته ثم للول على الصغار فلا شئ عندهما خلافا له والصحيح قولهما كما في  
التحفة وينبغي ان لا زكوة عندهم في المهر الا بشا الكبار اي الكبر في السائمة التي تامة للول  
فيجعلون الصغار تابعة للكبير في انعقاد النصاب دون تأدية الزكوة ولذا لو كان له سنة  
وشعنة وثلثون حملا فعليه المسنة عندهم الا اذا ملكته فان الزكوة سقطت عن الباقى  
عندهما اذ الوجوب باعتبار ما ووجب جزء اربعين جزءا من سنة عنده لانه جعل الكل مسنة  
بعد هذا كما اذا ملك لثلاثين وفي السنة عندهم كما في المحيط وغيره وينبغي ان يجب الزكوة  
عنده في المهر بتبعه الفوس ثم صرح بما اشار اليه بقوله ولا يجب الا في السائمة فقال ولا  
يجب فيما يعمل اي بعد من الابل والبقر والخيول والاشغال واثارة الارض والركوب وغيرها  
والواجب في السائمة الوسط الى ما يتوسط بين الاعلى والادنى لكن في الكافي لو كان له خمس  
من الابل العجاف نظر الى بنت حمض متوسطة لانها المعبرة في انعقاد السبب وما فصل عنه  
في السن عفو الى قيمة الضحايا ونقص في الشاة الوسط بذلك السنة فان كانت قيمة  
بنت حمض وسط مائة وقيمة الافضل خمسون فالنفاوت بينهما بالنصف ففرضا  
ان الواجب في العجاف شاة تساوى نصف قيمة شاة وسط وكذا لو كان له ثلثون بعرا  
من العجاف نظر الى قيمة تبع ومسنة وسط وان لم يوجد الوسط ياخذ العامل اي اخذ  
الصدقات الادنى من السوائم مع الفصل على الادنى حتى يصير الماخوذ وسطا وقيمة اشارة

الى ان الوجوب لم يعلق باعتبار ما وان يجوز اخذ الصغرة والمربضة والعجاف والعجاف والاكابر  
كما في المزارع وان الاختيار للعامل للمالك كما في المناقعة وغيره والصحيح ان يختار له لا للعامل  
كما في الاختيار وغيره او ياخذ الاعلى منها ويرد الى المالك الفصل على الوسط وفيه اشعار  
بانه يجوز ان ياخذ النقي في بطنها ولد والتي تسمى بالكل والعجل وفي المناقعة لا ياخذ واحدة منها  
ولا يخل الى الانسب تقدم هذا البحث على مسئلة زكوة الفوس الا انه اوجه اختصارا ولا يخرج  
من ذكر حكم الناطق الفاضل شرع في الصامت المفضول فقال ونصاب الذهب اي المحرم  
الرزق من مضر وما كان او غيره وانما سمي به لكونه ذاهبا بلا بقا عشرون اي مقدار عشرين مثقالا  
هو لفته ما يوزن به فقبل كان او كثر او عفا ما يكون موزونه قطعة ذهب بقدر عشرين  
في اطارها وطاهر كلام الجوهري انه معناه لغة والفقهاء جعلت شعيرات متوسطة غير مقنونة  
مقطوعة ما امتدح طرفها بالمنقال مائة شعيرة وهذا على راي المناقذين وبسجة اهل  
الحجاز واكثر البلاد واما على راي المتقدمين وبسجة اهل سمرقند والمنقال سنة دوايق وولد  
اربع طسوج والطسوج جنان والنبية شعيراتان فالمنقال شعيرة وشعيرة عشره فاطا  
فالنفاوت بين القولين اربع شعيرات على ما في التكميل فلا يصح ان المنقال لم يكن في  
لها هبة والاطام ونصاب الفضة اي المحرم الابيض الرزق ولو غير مضر وبانما سمي بالزكوة  
الكرية بغير ما كان من الفض وهو الفوق مائتا درهم بفتح الهاء وكسرها ورجا قالوا درهم لغة  
اسم المصروب مدور من الفضة والمشهور ان تدويره في خلافة الفاروق وكان قبله على  
شبه النواة بل انفس ثم نقض في زمان ابن الزبير على طرف بجله في الله وعلى اوجه بالبركة ثم  
غيره للحاج فنقض بسورة الاخلاص وقبل باسمه وقبل بغير ذلك واحلف في وزنه على عمده صلعم  
انه وزن عشرة او تسعة او سنة او خمسة اي كل عشرة خمسة مثاقيل وهو الاصح ثم انتقل  
على عهد عمر رضي الله عنه الى وزن سبعة كل عشرة منها سبعة مثاقيل فكل درهم سبعة اعشار  
مثقال اي اربعة عشر في اطارها وسبعون شعيرة فمائتا درهم مائة واربعون مثقالا كل درهم  
نصف مثقال وخمس مثقال وفيه اشعار بان المعبرة في الزكوة وزن مائة في الدنيا ودرهم  
كما قال الترمذاني وفيه اشكال الا ان اثاره في الدنيا فلو ملك ثمانية عشر دينارا او ثلثي دينار بوزن  
بلدنا فقيمة الزكوة لانه وزن عشرين دينارا بوزن مكة كما في الترمذاني وفي اقرار الزاهدى ان  
الوزن الشرعي في جميع الاحكام وزن سبعة وفي التنازل وجمع بحكم الانيمة ان المعبرة في الزكوة  
والعقود والاقارات وزن كل بلد فلو ملك مائتي درهم في زمانا فقيمة الزكوة وان لم يبلغ  
وزن مائة مثقال ولا قيمتها اثني عشر دينارا كما في المنية وفي اعتبار المنقال دفر الى انه لا  
يعبر بقيمة حتى اذا كان له ابرق ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او مائة درهم وقيمته  
لصباغة عشرة او مائتا درهم لم يجب فيه شئ بالاجماع كما في المحاقين فبحر ربع العشرة وهو  
مثقال في نصاب الذهب وخمسة دراهم في الفضة معمولا كان ذلك النصاب كالدينار  
والدرهم وحلية المصحف والحوائط والاسورة والسيف والسرير والاواني او ثبرا

في



بالكسر هو الجوزان قبل الضرب فاذا ضرب بسبع بالغير وقد يطلق على هذا المعدنات كالنحاس  
والحديد الا انه بالذهب اكثر اختصاصا وقبل فيه خففة وفي غيره مجاز كما قال ابن الاثير ويجب  
حسب نصف دينار او درهم في كل خمس بالضم هو اربعة دنائير او اربعون درهما زاد على النصاب  
اي نصابها بحسب اى النقص وفيه اشعار بان لا شيء فيما زاد من الخلف في النقص وهذا عنده  
هو الصحيح كما في الخففة واما عندهما فقد وجب بحسب فلوز او دينار وجب جزء واحد وعشرين  
جزء من نصف دينار ولوز او درهم وجب جزء اربعين جزءا درهم وهكذا وغير الغالب  
اي الزايد على النصف في الجوزين والعش فان غلب الذهب او الفضة فالمنصوص دينار  
او درهم ففيه الزكوة وفيه اشعار بعدم الوجوب اذا تساوى الفضة والعش كما قال بعض  
المؤلفين وقبل فيه خمسة دراهم وقبل درهمان ونصف كما في المضمرات واما الذهب فمضطرب  
على ما في الزايد وان غلب عليها العش بالكسر اي النحاس والفضة وغيرهما اسم العش بالفتح  
في الاصل اضمار على خلاف الاظهار يقوم اي ان نوى التجارة لانه بمنزلة العروض حيث ان يبلغ  
نصابا ففيه الزكوة والا فلا وان لم ينو فلا شيء فيه وهذا اذا لم يخلص منه فضة تبلغ نصابا و  
الا ففيه الزكوة كما لا يخفى فيه كما في النهاية وفي الجواهر اذا كان مقدار ثلثة دراهم من كل عشرة  
فضة واربعة نحاس والعشرون لوان الفضة بحيث لا يغير به والابام فلا شيء فيه ولا  
يجب في غير ما من نصاب السوائم والمجوزين كالحيوانات والذريات والعديدات والكميات و  
الموزونات كالماء في الاحباب والذهب والفضة كالحجارة التي جارية للتجارة ونحوها  
ان اصحاب رجاها فلا شيء فيه وكذا لو اشترى جوالق بعشرة آلاف درهم لم يوجبها من النحاس و  
ان نوى ان يبيعها الا انه اشترى للعلنة لا للتجارة وكذا ابل المالحين وحمل الكارن وظاهره  
شامل للعقار فلو اشترى ارضا عشرة او اربعة فتمت ما يناديهم وجب فيها الزكوة الا  
انها لا يجمع مع العشم والمزاج فلا يجب الزكوة فيها ومن محمد انها تجب مع العشرة الكل في المحيط  
عند محكم تنكح اي تلك المالك ذلك الغير فلو ملك عوضا من نوى التجارة ليس فيه شيء حتى يغير  
فيه بغير الارث اي بسبب اختياره فلو ملك حال التجارة بالارث ونوى التجارة وقت مولد المورث  
لا يصير للتجارة بلا تصرف والكلام مشعر بان اذا ملك بالبيع كالبنت والصدقة والوصية والملاح  
ونوى التجارة عنده يصير للتجارة كما قال ابو يوسف خلاف للطرفين على ما قبل ولا يعمل المنة في  
العوض على الاصح كما في المحيط اذا بلغ طرفه من المستفاد من الاستثناء ثم ان ذلك النقصان  
حاصل من احد هما فلا يلزم ان يبلغ من كل نصابا ويقوم بما يبلغ نصابا الفع للقصير مثلا  
صفة للنصاب جارية تجري التعديل اي لكونه انفع له فلو بلغ بالتقوم كل منهما نصابا قوم بما  
هو انفع واجا وان تساوبا فالملك تجزى عن ابى يوسف يقوم بما اشترى به وغير محمد يقوم  
بالنقد الغالب في ذلك البلد ولا ينظر الى موضع الشراء ولا موضع المالك وقت حلول اللؤلؤ  
وفي الاصل يقوم المالك بالدرهم والدينار واما اخص القيمة اشعار بان لو اشترى عبد للتجارة  
بفضة وزنها ما يناديهم وحال اللؤلؤ عليه وهو لا يساوي ما في درهم من فضة فلا زكوة فيه لخل

في المحيط ويجوز دفع القيمة في الزكوة اي يجب جزء من النصاب سواء كان سائما او غيرا لكن للمالك  
ولاية نفق قيمته يوم الاداء عندهما ويوم الوجوب عنده على ما قال بعضهم وقال آخرون في السائما  
العين ويجوز قيمته يوم الاداء وفي غيره العين او قيمته يوم الوجوب وبالعقل ينبغي ففي  
ما في قفزة من الخففة فيمنها ما يناديهم يوم الوجوب خمسة افقة بلا خلاف ويجوز عنده قيمته يوم  
الاداء عنده خمسة دراهم وان تغير السعر بعد الحل واما عندهما فان زاد بعد القيمة الى اربعة  
فخمس دراهم وان نقص الى اربعة درهمان ونصف وفي خمس وعشرين في الاصل بنت حتى ض  
بلا خلاف ويجوز عنده خمسة دراهم في قول اذا كان فيمنها يوم الوجوب ما بين وان تغير السعر  
واما عندهما وفي قول عنده عشرة دراهم او درهمان ونصف لتغير القيمة يوم الاداء كما استفاد  
من المحيط قال لا يختصار ويجوز دفع القيمة اي قيمة المنصوص عليه من ثوبه نصف ضاع  
في العطرة اي صدقة الفطر والكفارة اي كفارة رمضان والظهار والصدقة واليمين والعشر  
والمزاج والنذر كما اذا نذر بالتصدق بضاعه فتصدق بقيمته لكن في النظم اذا نذر بغيره شائين  
يوم النذر فخر شاة سمينة يبلغ قيمتها قيمة شائين وسطين لا يجوز كما لو نذر باهرا شائين و  
اعتاق عشرين وفي وصية قاضي حال ان اوصى بالدرهم فاعطى حنطة ففي جواره خلاف واعلم  
ان القيمة فيما ذكر ليس بديل عن الواجب كما ظن والالا يجوز مع وجود المنصوص عليه كما في المحيط  
وغيره والملك اي هلاك النصاب وبعضه بعد الحل وان تمكن من الاداء سقط الزكوة بخلاف  
الملك وان كان بعد طلب العامل وقبل لم يسقط بعده والاول اصح كما في الكرماني فلو هلك من  
ثلثين وما بينه من النقص ما سوى الاربعين كان الواجب شاة والكلام مشعر الى انه لو هلك قبل  
الحل ثم وجد مثله استوف منه الحل والى انه لو استهلك بعده لم يسقط وقبل سقط ما استبدل  
غيره من استهلك كما في الظهيرية واما استبدلها قبل الحل فيغير بمطل الحل كما في المحيط والزكوة  
واجبة في حبل النصاب بلا خلاف لا العفو لغة الزايد على النفقة وشرا عما زاد على النصاب  
فلا شيء فيه استخسانا كما قال النجاشي ان المالك يصرف الى الزايد على النصاب الاول ولو  
نصابا والى العفو او النصاب فضا عند ابى يوسف وفي الكل قياسا كما قال محمد وزفر واما  
سمى عفو الا انه يجب بدونه كما في المحيط وغيره ثم اشار الى توضيح الكلين السابقين فقال  
فيجب بنت مخاض اذا هلك بعد الحل خمسة عشر اربعين بغيره يصرف المالك ما سوى خمس  
وعشرين بغيره لان الزايد اربعة عفو واحد عشره نصاب بلبه ست وثلثين ففيه خمس وعشرين  
فيجب بنت مخاض وهذا عنده واما عند غيره فيجب خمسة وعشرون جزءا ما في ست وثلثين  
كما قال ابو يوسف او اربعين كما قال محمد وزفر فان المالك يصرف او لا الى اربعة عفو ثم الى  
ما يليه من النصاب واليهما معا فان دفع ما ظن ان الاولى عشرة من خمس وثلثين والبقية اسم  
جنس يقع على الذكر والانثى ويطلق على الجنين والجنين وهو ان يكون ابوه حيا واهله غيره كما  
في العادي ويقيم المستفاد اي الزايد على النصاب لبنة او توليد او بنة او وصية او ميراث  
او غيره وسط الحل بالكون فيضم الحادث ولو قبل آخر الحل لانه قبل وقت الوجوب الى







وارشاه على عاشر لم يعثرنا بنا وهذا اذا علم انهم لم يباذروا منا او لم يعلم اما اذا علم انهم يباذرون  
فيعتبر كما قال شيخ الاسلام واعلم انه لو لم تاج على عاشر بمقتضى واجبه انهم وى وطن العاشر  
هروى واراد فتحه فان كان في القبح ضرر على التاجر صديق مع الصديقين والافيق الكل في  
المحيط خمس معدن ذهب اى اخذ خمس من معدنه وجوبا وان قل وفيه اشعار بان في خمس  
لا يشترط النصاب ولا المثل ولا سائر شئ وطا الزكوة لانه في حكم الغنيمة كما انبش عليه في النخعة و  
اضافه ككل درهم لانه جواهر او معدن تخرج في الارض يوم خلقها وهو منقسم على ثلثة منطبق  
كالذهب والفضة والرصاص والنفاس والحديد والبرص والفضة والنفط واللبان والشمع  
منها كاللؤلؤ والغيرونج والكحل والزجاج وغيره كما في المبسوط والنخعة وغيره ما كان المطر في حصة  
بالبحر والظاير انه في الاصل اسم كل شئ او معدن كونه في الانطباع كالفضة وجعل في  
ارض حراج او عشرة الاخرى في ارضها سواء كانت جبالا او سهلا او موانى او مكلوا وخرز  
به حذراره وارضه وارض لرب وباقية من اربعة احاسه للوحدان لم يملك الارض كما اذا وجد  
في موانى والاكن غير مملوكة فلما انكها الى فالباني لملك الارض سواء كانت دار او غيرها وهذا  
عندما كان في شجر الطماوى واما عنده فضة تفصل اشار اليه فقال ولا شئ في خمس وغيره  
غيره لاجد فيه اى المعدن ان وجد في داره وما حكمها كاللؤلؤ والظاير وفي ارضه كراما او غيره  
روايات في الاصل لاشئ فيه وفي الجامع خمس ولا شئ في لؤلؤ هو جوهري معنى بخلق الله تعالى  
من مطر الربيع الواقع في الصدق الذي قبل ان يحو الى جنس السبك بخلق الله تعالى  
كما في الكرماني ولا في غيره عند محمد انه في البحر بمنزلة الشمس في البر وقيل صمغ شجر وقيل زبد البحر  
وقيل خشي البحر الجوى وقيل روث غيره كما في الكرماني وقيل في دابة وقال ابن سينا ان الكحل  
يوجد والحق انه ما يخرج من عين في البحر ويطفو ويرى بالساحل كما في حل الموج واما خصصها  
بالذكر ولا شئ في شئ مما استخرج من البحر ولودها او فضة كما في المحيط لانها خمس عند  
ابن يوسف كما في التنف لكن في الكافي ان هذا الخلاف جار في كل حصة شئ من البحر فالاولى  
ان يقال وما في البحر كاللؤلؤ وغيره وغيره ويزج وياقوت وزاج وغيره مما وجد في جبل فلما ينجس شئ  
يستخرج من ارض بلا علاج نار قليل او كثر او جوده مسلم او كافر كما في التنف واما فيه بالبحر  
كما فيه بالجبل لانه نجس ما وجد منها في حراين الكفار كما في النجاسة وغيره ذكر في النظم ان الربيع خمس  
عنده خلاف لابي يوسف ولا شئ في الجامع بخلاف كالنفط كثر في ارضها هو في الاصل مال  
وفيه انسان في ارض فيه سعة الاسلام اى علامته مثل اية من القرآن او كلمة الصلوة او اسم  
ملك من ملك الاسلام والسمة مصدر وسمه اى انه فيه كى فان عوض عن الواو ذكره  
ابن الاثير كالنقطة في اليعرف على احوال المساجد والاسواق زمانا بطن ان صاحبه يبط فيه  
فان لم يوجد صاحبه فله ان تصدقه على نفسه فقيرا او على غيره غنيا بشرط الضمان والنقطة بضم  
اللام وفتح القاف ما وجد من مال غير حيوان مطروح على الارض وتمام الكلام بانى وما فيه سعة الكفر  
من الكثرة كالنظم خمس وباقية لودها او صمغ او عذرا او ذميا ويسر من لؤلؤ المستامن الا اذا

عمل باذن الامام وشروط ان لم يملك الارض اى ان كان الارض غير مملوكة كالجبل والمفارقة ونحوهما وهذا  
قديم ما فيه سعة الاسلام والكفر جميعا كما صرح به في المحيط وغيره فمن بعض الظن انه قيد ما يليه  
والاكن الارض اى ارض خمس ما فيه غير مملوكة فللمخططة اى الباني خمس الخمس لصاحب الخططة  
والخططة بالكتابة من تحتها انسان بان يخط عليها يعلم انه قد اخذ ارضه بالكتابة فيها كما  
في الصحاح ثم اشار الى المراد بقوله اى المالك لهذه الارض ثم قبل الامام اول القبح اى في اول  
زمان فتح الاسلام تلك البنية ان كان المالك حيا والافلورثته ثم ومم وبيع المخططة لا يبطل  
ملكته الكثرة وان تداولته لا بدى كما في المحيط وان لم يوف المخططة ولا وارثه فقد وضع في بيت  
المال ثم ذكره ابو اليسر ويصرف الى اقصى ملك يوف له في الاسلام وهذا كله عندهما واما عند ابي  
يوسف فالباني للوحدان وهذا اذا انصافا انه كثر فلو قال صاحبه انا وضعتة فالقول لانه  
في يده كما في الزاهدى ولم يذكر البس له سعة اصل افضل انه في حكم سعة الاسلام وقيل سعة الكفر  
كما في الاخبار وركاز صحرا دار الحرب اى معدن ذهب ونحوه في ارض غير مملوكة لاحد في دار الحرب  
كالخافزة فان الركاز اسم للمعدن حقيقة ولكنه مجاز كما في المحيط والكافي وغيرهما فلا ينبغي ان  
يزيد الكثرة على ان قال شيخ الاسلام اذا وجد المستامن كثر اى صحاحهم يلزمه الرد عليهم لان في  
اخذة غير الكثرة كما في شرح الطحاوى لكن فيه من القدرى ان الكثرة والمعدن في هذا المقام وبان  
في حكم وفي المبسوط ان الركاز يتنا واما وكلام المغرب يجعل المبسوط والمحيط جميعا فلا يجد  
ان يرد بالركاز ما في الصحاح من المال بوضع الدنيا ووضع انسان كلمة مستامن اى مسلم  
دخل دارهم بامان وجده اى وجد ذلك المستامن من الركاز الناسل للمعدن والكثرة في ذكر  
المستامن اشعار بان لود دخل متخلص دارهم ووجد في صحاحهم ركازا من لود بالاطراف الا ان  
كما اشار اليه في النخعة وان وجد المستامن الركاز في داره اى ارض مملوكة لاحد في دار الحرب  
رده الى الركاز على ملكها اى الدار ولولم يردده واوجه الى دارنا كان ملكا خبيثا كما في النخعة  
وهذا قول الطرفين واما عنده فنجس كما في التنف واما اسند الوجدان الى المستامن لانه لو جده  
متخلص فلوله كما في الزاهدى وان وجد في دار اسلام بغيره السابق ركازا بالرفع ومن الظن  
ان فاعله صمغ المستامن لان ما وجدته من الكثرة في صحاحهم لا نجس بل اضاف متاعهم باجر  
على الاضافة بيان للمعنى المجازى كاضافة المتاع بيان السمة الكفر والمتاع لغة كل ما ينفع به  
من عروض الدنيا فليدركه بذكره ابن الاثير فيكون ما سوى البحر من متاعا وعرفا كل ما يلبس الناس  
وبسطة كما في العبادى واختلف المشايخ في نفسه هنا والضمير الى الماد هو المعنى الدعوى كما  
اشار اليه في الكرماني في ارض لم تملك كالمفارقة خمس وباقية كى للوحدان واما في ارض  
تملك فللمخططة وهذه المسئلة وان تمت مما سبق الا انه ذكر بانها للمدانية ليصحح ان  
في وجوب الخمس لانتفاع المتاع وغيره بخلاف الزكوة فانها لا تجب في المتاع لغير التجارة وما  
استترك الزكوة والعشر في تطهير المالك غير الانام واطلق عليه الزكوة في لسان ابي الانام  
شئ فيه بعد الفرج منها وقال وفي غسل ارض ولو مفارقة والغسل لعاب النحل وفي حكمه الموضع



على الشوك الاضطر في قول كما في الظاهرية والظرف خبر مبتدأ متناهي هو عشر عشرة لاخر اجبة اذا لم يجمع  
العشر والظرف في ارض واحدة او عشر جيل عشر في اجزاء في الحزاة ان لاشي في الجبل في رواية  
والا لاشي في الارض فانها جرم مقابل للسماء وعمره اى عمر الشجر في ارض وجبل عشرى وبدره في  
الفطن لان الشجر شئ متغير من اصل يصلح لكل والكس كى كما في الكرماني وذكر في القاموس ان اسم  
طبل الشجر وقال ابن الاثير انه ما يتجه اليه كمن المشهور ما في المفردات انه اسم كل ما يسطع من  
احمال الشجر وفيه إشارة الى ان لاشي في عمر شجر في دار رجل فانها ليست عشرة وان كان البدة عشرة  
كما في المحيط وكذا في بستان الدار لانه تابع لها كما في قاضي خال والكلام دال على وجوب العشر  
ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالج احد كما قال اسدي بن عمر ولكن قال الحسن لعشره فيه وهو اوجب عند  
ابن ابي البنت كما في المحيط لكن قال الترمذى ان كان الامام نجبه ففقه العشر والا فلا وهو ان يوف  
ولحسن لعشره فيه لانه بان على الاباحه وانما لم يكتف عنها بما بعد تنبيهها على ان دفع الخارج مملوك  
في الحكم وما خرج من الارض العشرية مما يستنبطه الناس عادة من اصناف اللبوب والبقول و  
الرياحين والاوراد والفواكه وقصب السكر والادوية والبذور وفيه رخصة الى انه لا يدفع مؤن الرياح  
كما صرح به والى انه عشر ما اكل كما قال ابو حنيفة وذهب ابو يوسف الى انه عشر ما اكل سوى كفاية  
الرجل وعياله وقال محمد ان ما اكل حسب عليه في تسعة اعشاره كما في المحيط وذكر الترمذى انه لا  
يسعد اكل شئ منه حتى يودي عشره او قيل هذا اذا غرم ان لا يودي فان غرم فلا يباس باكل تسعة  
اعشاره والكف احوط وخبر ابى حنيفة ان كل قنبل بالمعروف فلا شئ عليه قال القصب به نأخذ  
كما في المضمرات والى انه لا يشترط كون الارض ملكا ولا رج معا لافقونيت في ارض غير مملوكة عشر  
وترتفع في اى ان يجب في ارض الوقف والصبي والمجنون والمكاتب والمأذون والمديون  
كما في الحزاة فالدين لا يمنع الوجوب كما في ظاهير الرواية على ما في المبسوط والمتبادر ان يكون  
العشر على المالك سواء كان مزارعا او دافعا الى مزارع او مورا وهذا عنده وقال انه على الدفاع  
والخراج جميعا وعلى المستاجر ولا خلاف انه على المستجر كما في التسف وان قد ذلك العمل  
والشم والخراج فلا يشترط له نصاب كما قال ابو حنيفة وزفر وهو اولى كما في الكرماني وهو الصحيح  
كما في الخفة واما عندهما فان كان للرجل مال لا يبقى سنة فلا شئ فيه مثل الخوخ والكمثرى و  
التفاح والشمش والنوم والبصل وان كان ما يبقى فان كان ما يكتفى يوسف وبكال كالتنم  
والعب والروان والبنين والخطبة والشجرة والذرة فلا شئ فيه الا اذا بلغ الفا ومانى متناول  
كان مما لا يوسق كالقطن والزعفران والسكر فنصابه عند ابى يوسف فية ما ذكره ادنى ما يكون  
من نحو الدخ وعنده محمد خمسة من اعلى ما يعذر به نوعه فنصاب القطن خمسة اجمال كل حمل ثمانية  
والزعفران وكحة خمسة امانا فانه قدر بالاوقية والرجل والمثل وبالدرهم والاستار والامان  
عشر واجب ذكره وفيه في اللبوب ظهور عنده ووقت الحصاة عند ابى يوسف ووقت النصفية  
في الخطبة عند محمد فبعض على الخلاف لو استهلك الحب بعد هذه الاوقات كما في التجسس وظاهر  
مشبه الى انه لا يجزى قبل الزرع وهذا لا خلاف وكذا قبل البنت وهذا عند الطرفين خلافا لابي يوسف

مجموع

التعجيل بعده اتفاقا كما في المبسوط والى انه لو اجمع انواعه فبجس يودي من كل حصته وهذا عنده  
واما عند محمد فمن الوسط كما في المحيط والاطلاق دال على ان وقت الاداء جميع العمر فهو على التراجي  
كما قال محمد وذهب ابو يوسف الى انه على الفور وعلم الى حنيفة روايتان كما في سبعة ثمانية التراجي  
ان سقاه اى ذلك العمل والشم والخراج سق اى ما جاز كالانهار والادوية في اكثر السنة قال  
سقاه في النصف او الاقل ففي الخارج نصف العشر كما في الاخبار او مطر او نخل او غيره وقال الشيخ  
اشمل الا في نحو حطب في عدم استغلال البنيين والاراضى به عادة فيفضل فيه القصب  
الفارسي والحشيش والسعف والنس وكذا فلو اخذنا من حنيفة او من حنيفة او من حنيفة  
ففيه العشر وبما اجمع وان في نصف عشر عنده كما قال في نصابه ان سقى الخارج اكثر الحول  
بغرب اى دلو عظيم يديره البقاود البنية اى ما يديره البقر وهى جذع طويل يركب تركب مديان  
الارز وفي راسه منقوشة كبيرة كما ذكره المطرزي يزارع مؤن الزرع بضم الميم وفتح الهمزة جمع  
المؤنة عكس على قوله على الاصح وهى الثقل والمعنى يزارع ما صرف له من نفقة الحال و  
البقر وكري الانهار وفيه بقره بقره باعلا ضمتا كما في قوله وما السماء اى ما الانهار والبحار  
والامطار وما العيون الواقعة في ارض عشرية وما البئر المحفورة فيها عشرى اى منسوبة  
الى العشر فانه حصل منه فما كان منها في ارض اخرى فاجبة اخرى فلو انقطع عمر الارض لمخر اجبة  
ماء الخارج ثم سقطت بماء العشر صارت عشرية ولو انعكس صارت اجبة لان الماء مؤن  
في تغييره والظيفة كما في المحيط او لو سقطت مرة بالعشرى ومرة بالاجى ففيه العشر لان فيه معنى  
العبادة كما في الترمذى وما ابرار جمع نهر بالسكون او الفع مجرى الماء حقا فانه مال الخارج العجم  
اسم جمع والام للعهد اى بعض ملوكهم كشد ادبلن وكيا بيان واسكانيان وساسانيان  
واخرهم يزيد والمقتول في خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه حراجه وان كان اصل بعضه من  
ماء فيه خلاف كنه الملك فان كسرى حفره من الفرات على طابق الكوفة ثم بغداد ومنها مرقم  
يزيد والراجح منسوب الى الخارج وهو في الاصل ما حصل من ربع الارض او كرايتها او اجرة ظلام  
او كونه اسم سمي به ما يخذله السلطان فيقع على الضربة واللبية ومال الغنى كما في الازاهير وفي  
الغالب يخص بضرية الارض كما في المفردات والاصل ان كل نهر يحتاج الى العارة فعشرى والا  
فراجي وكذا اى مثل ما انهار العجم في الخراجية الانهار اى ما الانهار الاربعة جيجون نهر بلخ او  
نهر سند وسجون محمد او الترك او الهند ودجلة نهر بغداد والفرات نهر كوفة او عراق عند ابى  
يوسف وفي رواية عنه لا عند محمد وذكر شيخنا ابي اسلم عن محمد بن ابراهيم عن ابى حنيفة في المحيط والادوية  
الانهار الخمسة فان النيل على هذا الخلاف كنه ينشق عن هذه الانهار وارض العرب بلادها كوه  
رعاة وحجاز ومكة واليمن وطائفة وثمان والبحرين ثمانية البحر اسم اقليم مشهور مشتمل على  
مدن كثيرة كما في قاضي خال لكن في النجوم ان مكة من رعاة وقيل من الخراج واما مدنته فانه  
قبل من محمد وذكره لزيادة الايضاح والافق جاز الكفاية عنه بقوله وما اسم اهل من بلادها  
بلا قتال ولادعوة الى الاسلام او كرايتهم اهل عليه في الصورى مثل مكة كما في التسف

مرور وديان



او ما في غنوة اي قدر بالسيف سواد اسم اهل اول والعنوة بالفتح اسم من الغنوة بالضم وهو  
التي في الذل والخصوع كما ذكره المطرزي وقد قسم بين جنتي المسلمين واحترز به عما اذا قسم  
بين قوم كافر بين غير اهل فانه خارج كما في النصف ولو قال بيننا لكان شاملا لما اذا قسم بين  
قوم مسلمين غير جنتنا فانه عسري لان الخارج لا يوظف على المسلم ابتداء وشاملا لما اذا قسم بين  
والكفر فانه اربعانية عند ابن حنيفة وعمر بن الخطاب اربعة آلاف كما في قاضي خان والبقعة عشرة اناقا  
والقياس ان يكون خارجة عند ابن يوسف لانه يوجب ارض الخارج لانه ذكر القياس بالجماع  
الصحة والسواد اي سواد العروق طول الامم حديثه الموصلة قربة الى عبادان بالفتح والتشديد  
حصن على شط البحر وعرضه العزيب ما قريب من كوفة الى حوالا بالضم بل وسواد البلد  
قرا كما في القاموس والاسم بـ طرفة اشجاره وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم البصرة والكوفة  
وبغداد ونواحيها وذكره كذا في ارض العرب لانه ارجح تحت قوله وما في غنوة واخر اهل عليه لما  
اسلمهم فان السواد فتح غنوة واما لم يسلموا وضع عمر الخارج عليهم ولم يسقط عنهم حين اسلموا  
او صالحهم اي ما صالح الامام اهل على بني امية قبل الغلبة في اجبة منه ما صالح اصليهم على  
ان ماخذ من اراضي بني حنيفة وفي رواية الف ومانى حله وصالح عمره على ان ياخذ  
من اراضي بني تغلب العشرة مضاعفة وجعل هذا بمنزلة الخارج لا يتبعه كما في شرح الطحاوي و  
منه ما وسعد سمقند واما بخاري فخر فتح غنوة باقر اهل فاني خارجة الا اذا سال فانه  
عسري وكذا اسم في الا انها حفظ النفور جعلت عشرة كما في السريعة وينبغي ان يكون  
مرو صليحية في اجبة كراهة قال امر ما صالح ابن عامر على الف درهم ثم صالحه امير مرو  
على الف درهم وما يناديهم كما ذكره ابن الاثير في الكامل يكتفي في النصف ان الصليحية عشرة  
فان الامام ان صالح المسلمين على مال صوم فظاهرا انها عشرة وكذا ان صالح الكافرين لم  
اسلموا فان كان بدل الصليحية في الصوريين اقل من العشرة فاقضي مرفعه الى الفقراء ومواب  
احيا اي ارض غير صالحة للزراعة بالفضل جعلت صالحة لذلك بعين العشرة والخارجية  
بغيره اي قرب الموات فان قرب الموات من الارض العشرة فخرت به وخارجية فخرت بها كما  
في المحيط وذكر في شرح الطحاوي ان كل ارض تستفي من عين او فتاة او تهر يستنبط من  
بيت المال خارجة والخارج اي خارج الاراضي المذكورة اما خارجة بالاضافة وهو جزء  
معين من الخارج بوضع الامام عليه كما ثبت بامره صلعم كما استلزم بقوله كما يوضع ربع من  
الخارج او كونه كالنصف وفيه اشارة الى ان هذا الخارج يتعلق بالخارج فلو عطل الارض وقد تمكن  
من الزراعة لم يجب عليه شيء كما في الظهيرية لكن لو عمل واذا خرج ارضه ستة او ستمين جاز لان  
سببه ارض نامية والى انه يتكرر بتكرار الخارج كما في المحيط والى ان الخارج بكل اكل قبل اداء الخارج  
وقيل لا بكل والى انه يسقط بذلك الخارج ولو بعد الحصاد كما في التمهاتشي ويرفع مؤن الزرع  
ثم يؤدى الخارج كما في المحيط والى ان الدين غير مانع لوجوبه كما في المنية والى ان وجوبه على التام  
وفيه خلاف العشرة وقد ذكره الخارج بقدر طاقة الارض كما اشار اليه بقوله ونصف الخارج

غاية الطاقة فلانه اد عليه لان النصف عين الانصاف وعمر محمد اخذ منه الا يخرج الارض  
وما يقوت نفسه وعالم الى قابيل كما في المحيط واما خارج مواظف بالاضافة ويجوز ان يكون  
وصفا ويسمى جزاء الوظيفة والمقا طعة ايضا وهو من معنى من النفاذ والطعام بوضع الامام  
عليه كما ثبت بامره عمر رضي الله عنه كما اشار بقوله كما وضع عمر احواله بامره على السواد فانه بحث اليه  
عثمان بن حنيفة وجعل الخديجة مشرفا بسمه وبلغ سنه وسنين الف وربع ثم وضع  
بامره لكل حرب بالفتح وهو ستون ذراعا في سنين بذراع الملك سبع قبضات كما قال محمد  
الناظم بقضه لانه قال شيخ الاسلام انه يقر بربع اراضيهم بذراع ملك زمانهم واما جريب  
سائر الاراضي فمنها ما في المحيط فكل في المضمار اربعة ايام بالملك ونسب وان وسبع  
قبضات تلك السبع مع زيادة ايام موضوعة في كل قبضة وفي المنية قبل ان القبضات غير  
منصوبة الا ايام وفي المغرب ان ذراع الجريب ست قبضات كل قبضة اربع اصابع وفي  
الزاهد في الجريب ما سبع فيه ستون مناهل لخطه وقيل خمسون واربعين بالجريب بقية ما  
ياتي ما يخرج فيه مثل الخطه ويذكر فيه ما اذا كان مشجرة اشجارا غير مشجرة كما يدخل ما كان اطراف  
الجريب اشجارا ولو مشجرة كما في قاضي خان وغيره ببلغ الماء اي جنس الماء وان كان العبد  
اصلا فلو لم يبلغه ما للخارج عاما او عامين والسما تسفيه لم يسقط للخارج لانه بمنزلة ما  
النهر وفي ذكر الماء اشعار باصالة حتى لو بلغ الارض السجدة وجب للخارج لانها تول بالماء  
كذا في المحيط صاع كائنا في عمده صلعم مقدرا فيه باربعة الامداد وتامة في القطعة من  
تبر وشعر كمثل ان يكون منيرة الى ان خارجة منها والى انه ما يخرج فيه فيشغل الزرة والخن  
وغيرهما وهو الصحيح وفي رواية منيرة كما في الزاهد وغيره ودرهم بوزن سبعة فيشير الى  
ان الماد ووزن مكنه وجريب الرطبة بالفتح الاسفست الرطبة خمسة دراهم وفيه اشعار  
بان لا شيء في اليابس وينبغي ان يجب فيه الخارج ايضا لانه عطل الارض الخارجة والجريب الكرم  
اي ارض يحيط بها حائطها اشجار العنب والجريب الحبل وغيره من الاشجار المثمرة منصلة  
تلك الاشجار التي للعنب والنم وغيرهما بحيث لا يمكن ان يخرج ما بينهما منقطع اي ذلك وهو  
لما فيها من الثمار فلو كانت لا تخرج بعدها فخرج الزرع كما في قاضي خان ولما سواه من  
اصناف الاجرة كجريب الزعفران والقطن والبستان وغيره فاستدرك قوله والبنان  
اي ارض يحيط بها حائطها اشجار منقوفة ممكنة الزراعة كما في الكافي وغيره ولعله دفع  
توهم انه داخل في الكرم بدليل اطلاق النكس ويشكل بما ذكرناه من مشجرة غير مثمرة ما يطبق  
من الثلث والربع وغيرهما وقالوا غاية الطاقة نصف الخارج كما في المضمار فلو كان الارض  
لا يطبق ثلثه ثم لعله الربع جاز النقصان عنه بالاجماع واما الزيادة عليه لكونه الربع  
فلا يجوز بالاجماع كما لا يجوز ان بكل وظيفة الموظف الى المقاسمة وبالعكس ولو زاد  
الامام عليه ابتداء جاز عند محمد وعمر الى يوسف روايتان لا يجوز عند ابن حنيفة على الصحيح  
والكلام منيرة الى انه لم يتكرر بتكرار الخارج والى ان الدين لم يمنع والى انه واجب على



الصغير والمكاتب والمأذون والمأذنة والكافر ولو تصدق قبل طلب سلطان جاز لا بعده و  
جاز ان يجعل للمالك حلقا فالحق الكل في المحيط واكمل الخراج في الخلق والمأذنة كما في المقاسمة على  
ما في التمر ناسي والى ان لا يجوز ان يوظفوا في الاراضي كلها شيئا من الدراهم وفي الكافي انهم  
وظفوا بكن في ديارنا لان التقدير يجب ان يكون بقدر الطاقة فلا يبالي بكونه في الجبل و  
لا جاز لو انقطع في اثناء الزراعة الماء غير ارضه الى ارض الخراج وما تقرر ان المضمون  
بكل لا يصح دعوى الكسندر كمنه فله لا يبلغه الماء اصل او غلب الماء عليه بحيث لا يمكن  
من الزراعة كما اذا صار ذائرا واصاب الزرع افة سماوية لا يمكن النحر عنه كالجحمة والبرد  
والخرف والغرق او ارضية ممكنة النحر كاكل الدواب والاصح انه اذا اصابته افة ارضية  
لا يسقط الخراج وفيه ريم الى انه اذا غلب الماء ثم نصب او اصاب الزرع افة في بعض الجول  
وقد كان في الزرع فعليه الخراج واختلفوا ان المعبر من الخطة او السهم او اى زرع كان كما  
في المحيط والى انه لم يسقط بالموت لانه دين وقيل يسقط كما في التمر ناسي ويجب الخراج ان عطل  
اي عطل الارض الصالحة للزراعة ما لكها بعد القدرة فان لم يقدر بدفعها الامام الى غيره اجاز  
ثم باخذ الخراج من الاجرة ويدفع الباقي الى رب الارض وان لم يجد يدفعه من ارضه على هذا الوجه  
وان لم يجد يدفع الى من يقوم عليها ويؤدي الخراج وان لم يجد يدفعه الى من يملكها  
ويدفع الباقي الى رب الارض كما في المحيط ويبقى الخراج على الارض ان اسلم المالك فان اهل  
السواد اسلموا ولم يوضع الخراج عنهم فلا تجوز شي ما ذكرنا من حكم الارض الصالحة في النفق  
او شئ الا اى اصح ارض الخراج مسلم في ذمتي او لم في ذمة المشتري اذا مضى فان لم  
يقضها او قبض لكن بمنع ان كان في الزراعة فعلى الباقي كما في المحيط وفيه اشعار بان  
على المشتري اذا بقي من السنة ما يزرع فيه وهو ثلثه اشهر على المختار وكذا على المشتري اذا  
باعها ومنه ما يزرع لم ينفق حبه والافى كالبضاعة كما في المضمرات وان شئ الكافر الذي  
ارضا عنه به مسلم وضع الخراج عليه بعد القبض وبطل العتق حينئذ وعند ابي يوسف  
صنع عنه ما وصفت الى مصرف الخراج وعند محمد عليه عنه واخذ مصرفه في رواية مصرف  
الخراج وفي ابي مصرف الزكوة **فصل** مصرف الزكوة الى مسلم يصح في النعمة  
صرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان والزكوة ثمانية عشر وصدقة الفطرة والكفارة  
والنذر وغير ذلك في الصدقات الواجبة واسرار الى ذلك ما بعده من قوله جاز غير اليه وصرح  
به في الاخبار وغيره ويستثنى منه ما اخذه العاشر من الذمى وغيره من الكفارة لئلا يسلب ما  
بأبي جهماد في مصرف الخراج والخمس وانما اخبر هذا الاسم لئلا يشعار بان لا يجوز له اخذ  
الزكوة بغير علم المالك ولا المطالبة ولو اخذ ضمن قضاءه واماد يانه فيرجى ان يجعل له ذلك  
اذا لم يكن من قرائنه فهو اوج منه كما في المنية الفقير من فقر مقدر فانه لم يقبل الا فقير  
فوق فقير ذكره ابن الاثير وغيره فهو صاحب الفقر وكذا جنة وشريعة على الصحيح ما نسب  
اليه بقوله اى انه مال دون النصاب اى غير ما يبلغ نصابا قدر مالي درهم او قيمتها

فصاحبا فاضلا غير حاجته الاصلية سواء كان تاميا او لا فاللام للبعد والاطل لال  
على ان الصحيح والاكساب غير مانعين للدفع اليه كما في الاختيار والمكاتب من السكون  
فكانه ساكن في الجبل غير محرك فهو مفعول يستوي فيه المذكور الموت وقدره قال مسكتهم  
فمنعناه الشرح والوحي فقال اى من لاشئ له من المال وعنه ان الفقير يسأل المسكين  
منه لا يسأل وقيل هو الزم من المحتاج وهو الصحيح المحتاج كما في الزاهد وقيل هو من ادنى  
شيء وهو من لاشئ له وقيل هو من كان له ولعنه الموت يوم او قدر على الكسب لها وهو  
من ليس له شئ ولم يقدر على الكسب كما في المضمرات وقيل كل ما يعني كما في النظم وفائدة  
الاختلاف في الوصف الوصية وعامل الصدقة من العاشر وغيره والعمل فعل في الاثبات  
يقصد من اختصاص الفصل ولذا لم يستعمل في الحيوانات كما في المفردات والصدقة من الصدقة  
وسمى بها عطية بزيادة الثوبة لا النكرمة لان بها يظهر صدقة في العبودية كما في الكرماني وذكر  
في الازاهير ان تركه يدل على قوة في الشئ فلو لا وفاء وسمى بها ما يتصدق به لان بقوته  
البلاء وقيل لان اول عامل بعينه صكهم طبع الزكوة رجل من بني صدق بكسر الدال وهم قوم  
من كفارة النسبة اليهم صدق بالفتح فاشتق الصدقة من اسمهم وقيل لانهم كانوا يؤدون  
الزكوة في الجاهلية فيعطى ما في يده من مال الصدقة بقدر عمله فوضع ذلك المال لم يعطه  
شيء ولو ادى الى الامام لم يستحق شيئا كما في المضمرات والاطلاق مشعر بان غناء غيره فخرج  
وكذا كونه مستمرا وقيل لا يحل له كما في الكافي وذكر في المستفيضة لو عمل فيها واعطى من  
غيره فلا بأس به وقوله بقدر عمله موافق لمختصر الضروري وفيه اشعار بان يعطى اج عمله لئلا  
يبلغ لا يقدر احتياجه لكن في المحيط وغيره انه يعطى ما يكفيه وعمله واعوانه في ذابهم و  
جسيم ولو ثلثة ارباع العشر والمكاتب اى مكاتب غيره ولو غنيا فلو جرح حل ما اخذ كما في المضمرات  
وقال ابو الليث ولا الى مكاتب غني والاول هو الصحيح وقالوا لا يجوز دفعها الى مكاتب غني  
كما في الاختيار فيعان في فك رقبته اى يخلصها من الرق وفيه اشعار بان ينبغي ان يعطى ما  
يجز عنه فتؤدي الى عتقه والرقبة يعبر بها عن الجلالة ويجعل اسما للمملوك فاضافة كما في كل  
الدراهم او مديون تقدر على الفقير اولى من حيث انه اولى منه بالدفع والمدا في عليه الدين  
من اى جنة كان وقيل من حصل له دين من غنائه في اصلاح ذات البين كما في الزاهد و  
قيل المصرف الذين الذي لا يصل يده الى مديونية فانه الغارم كما في الذخيرة لا يملك نصيبا فاعطاه  
من دينه اى عما يحتاج اليه فيدخل فيه من مصرف بلا خلاف من مديون ملك قوت شهر  
يساوى قيمة نصيبا فاضلا عن دينه كما سيأتي في الفطرة والذين في سبيل الله الى  
منقطع المحرمات الا اى الذين يخرجوا عن الحقوق بحسب الاسلام لفقيرهم فيجعل لهم الصدقة  
وان كانوا كاسين اذ الكسب يقدرهم على الجهاد فالغداة جمع الغازی وهو اوى مواضع  
لباني والمنقطع بفتح الطاء من قوائم القطع بالماء فيضم القاف وباء التقدير بمعنى عجز  
عن السوف لملك السفينة او الدابة او غيره فاصلة منقطع بالغداة فحذف الجار واستعمل لفظ



المحصل وعنه عبد الله بن يوسف وفي رواية عن محمد وهو الصحيح لأن سبيل الله وان علم كل طاعة  
 الا انه خص بالغزو اذا اطلق كما في المضرات ومنقطع لظاهره الى ما في الحديث من ان يكون فانه ربما  
 يطلق على الحج وان كان في الاصل معدا كما قال ابن الاثير على انه يوافق ما قبل في الاداء وان كان  
 الاصل الاول اذ عنده محمد وقبلهم فمما حمله القرآن وقيل طلبة العلم كما في المضرات وغيره  
 وابن السبيل المذكور في السبيل به طلبة العلم اي من له مال لا معه من اهل البيت  
 الغني رتبة الفقير بغيره الزكوة لا الاداء وله اخذ الصدقة كما في الزايد والفقير الذي له  
 مال في غير طلبة فينبغي ان يكون بمنزلة ابن السبيل ولله الذي يدونه مفر كنهه مفسر فهو  
 كالمسكين في المحيط وفيه ان التوضيح له خبره في قبول الصدقة وفي المنية اذ كان له ما يكفي  
 الى وطنه لا يجوز ان يدفع اليه وكذا اذا كان كسوبا على ما روي عن اصحابنا كما في الكرماني هذا هو  
 المصروف المذكور في النص واما المولفة فلو بهم اي طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة و  
 اتباع كنهه منهم مسلم ومنهم كافر فلهذا الصدقة تفرق وتخصيصا وتوقفا فمستوفى باجماع  
 الصحابة او باجماعهم كما في شرح النوازل ولا يشترط للنسخ زمانه صلعم على ما قال  
 بعض المتأخرين كما في النهاية فيصرف الزكوة الى الكل اي كل من المصارف السبعة او بعضها منهم  
 كالمسكين يملكها اي صرف يملكها فلا يصرف الى بيتا مسرى وخطرة وكفن ميت وقضاء دينه  
 وان اراد صرف الى هذه الوجوه صرف الى الفقير ثم ياتي بالصدق اليها فينتاب المسكين والفقير  
 وفيه اشارة الى انه لا يصرف الى مجنون وصبي غير مراهق الا اذا قبض لها من كبره فتنصبه  
 كالأب والوصي وغيرهما ويصرف الى المراهق يعقل الاخذ كما في المحيط وقد جازى الصرف الى طفل  
 الفقير كما سبقت اليه وفي المضرات يصرف الصدقة الواجبة الى صبيان اقراره للعبد والفقير  
 الى ان لا يجوز صرف الاباحة كما قال محمد خلافا لابن يوسف فلو اكل مع من في عياله نأى الزكوة  
 او العطرة جاز عنه خلافا لمحمد كما في النظم وعليه الفتوى كما في المزارعة وينبغي ان يكون العشر  
 والنذر على هذا الخلاف ويستثنى منه اباحة الكفارة على ما ياتي في كتابي لا ياتي في كتابي  
 مصدر على اي لا يصرف الى الوالد وان علا الى الولد وان سفل سوا كان بالنكاح او سفاح  
 وزوجية فلا يصرف الزوج الى الزوجة ولو معتدة من بائن او ثلاث وكذا العكس عنه  
 خلافا لما ومملوكه فاما وعنه وعبد عتق بعضه خلافا لما وعنه عتق عامل ومكانه ياتي  
 سبيل وهذا الفرض بما علم ضمنا فان المتبادر من الغني خلاف الفقير كما في العكس فوجوه  
 له نصاب فلا يرد ما في الاختيار ان الغني ثلثه صحيح كما سب قار على قوت يومه وما لك  
 نصاب موجب للعطية والاشحى الزكوة وما لك نصاب موجب لكل وقد جازى الفقر  
 الى الاول بلا خلاف وفيه شعاع بان لا يوصف نأى الى سلطان زمانا لم يسقط عنه ولذا  
 افنى كثير من ائمة الحج بالاعادة ديانة لكن الاصح انه يسقط كما في المبسوط لكن في المضرات لو  
 علم انه لم يصرف الى مصرفه اعاد على المختار وقيل لو نوى عند صرفه للبيات جاز الزكوة  
 لانه فقير حقيقة والمختار الاعادة وسوق الكلام مبني على جواز صرف صدقة التطوع الى الغني

كما في المضرات ولا الى مملوك اي مملوك الغني غير المالك وخبر الى يوسف انه لو كان مولا له غنيا  
 غنيا جاز الصرف اليه وكذا لو كان عبدا من العبيد في عياله كما في المحيط وطول الى الغني فله  
 الى ابي الفتح ولو ذكر محبي وقال بعضهم انه قولهما واما في قوله فيصرف الى ولد الغني ولو صغير  
 وقيل لا يصرف الى بالغه الغني واهله وقيل يصرف اليها كما في المحيط ولا يخفى ان في الاضافة  
 اشارة الى جواز الصرف الى طفل الفقير وقدمه يعني باسمه من العشم وهو كسرى الشئ الرخو  
 وسمى به عمر بن عبد مناف جده فمستعمل لانه اول من سمي الشريد لما بهل الملم والطلاق  
 بنبيه ليس كما ينبغي لان له اربعة بنين انقطع نسل الكل الا نسل عبد المطلب وله اثني عشر  
 ابنا يصرف الزكوة الى اولاد كل مسلمين ففرا الا اولاد عيسى وحارث واولاد بني طالب  
 فله على وجوه وعقيل فانه لا يصرف اليهم وسوقه مشبه الى الصرف النطوع اليهم وكذا صرف  
 بعضهم الى بعض عنه خلافا لابن يوسف كما في المضرات وفي شرح الانوار لا يصرف النطوع  
 اليهم عند جوارحه الى حنيفة روايتان وبالجواز اخذ لان الحرمة تخص من يمانية فمستعمل ومو اليهم  
 اي معننى بنى باسمه ويخبر الى يوسف لا يصرف غيره بنى باسم اليهم كما في المحيط ولا الى ذي يلم  
 بالصرف الى فخرنا فلا يصرف الى المولى والمرتب وينبغي ان لا يصرف الى من يملك من المبتدعة وجاز  
 غيره ما في قبيل الاستخدام اي غير الزكوة من العطرة والكفارة والنذر والنطوع البهائم الذي  
 عنه بما خلافا لابن يوسف وان دفع الزكوة الى من طعمه مصرفا فله ان يملكه اي فنه او مكانه  
 او غيره بعد ما وفي الزايد في العبد الغني اجراه عنه خلافا لابن يوسف وان طعمه موانع  
 اخر من كونه استميا او غنيا او والدا او ولدا او كافرا او غيرا لا يعيد عنه بما خلافا لابن يوسف  
 وعنه الى حنيفة في الكافر وقدره الولد والزوجة لا يجزى وهذا اذا تجزى اما اذا اشك فم تجزى  
 او تجزى فظن انه ليس بمصرف فم تجزى ولو علم انه فقير اجراه على الصحيح ولو لم يحط بانه  
 انه غني او فقير جاز ولا يستر عنه لظاهره عبد او حرة وفي الباسمي روايتان وكذا نذر  
 في الولد والغني وهل يطيب له فيه خلاف واما اذا لم يطيب قبل يقصد وقيل يرد على المعطى  
 الكل في الزايد ويذهب دفع مقدار ما يغنيه اي المدفوع اليه من السؤال بوالا ان المقصود  
 هو الاغناء من السؤال ولذا قال ما يخافه اراد ان يقصد بذرهم ينبغي فقير واحد ويعطيه  
 ولا يشترى فلو ساء وبوقها على المساكين كما في المحيط وفيه انصار يجوز السؤال اذا لم يكن  
 قوت يوم وقيل يجوز للمكاسب والمالك من بين درهما كما في قاضي حان وكره عنه الا انه ثلثة  
 دفع النصاب فصاعدا الى فقير غير مدون وغير معيل وقال زفر لا يجوز وعنه الى يوسف يجوز  
 دفع نصاب واحد فقط كما في المحيط وذكر في الزايد انه لا يجوز فوق النصاب برفع  
 الا ان يجزه الفقير من ملكه وفي المنعني يجوز اكثر من النصاب برفع اذا كان المجلس واحدا  
 ولا ينبغي ان يعطيه وقد علم انه ينقصه في سرف او معصية وقال ابو حفص انه لا يصرف الى  
 من لا يصلي الا احيا ناوان اجراه اذ صرف والتصدق على الفقير العالم افضل من الجاهل وكره  
 نقلها من بلد الى بلد وان كان المولى فيه فالمعتمد مكان المالك لا المالك والمكاتب في الضم

الهمم كسر الهمم الياسين بار هم التهم  
 امر ترويه واية ضربت وانه سمي باسم  
 ابن عبد شافعه واسمه عمرو محمدا راجع



انه لا يكره النفل قبل الحل كما روي عنه كما في المحيط الا الى قريبه او شخص اخرج من اهل بيته  
فانه لا يكره النفل حينئذ وهذا اذا لم يكن فقير غير بلده او ربح او انفق بتعليم الشرايع وتعليم  
والا فلا يكره كما في النهاية وعمر الى حيفه انه لا يخرج لقرينه ولا لغيره والا فذا ساء كما في  
المحيط ويبدا في الصدقات من الاقارب ثم الموالي ثم الجيران وقال ابو حفص اكبر النفل  
صدقة وقرينه ثم اخوانه حتى يبداء بهم كما في المضمرات والافضل اخوته واخوانه ثم اولادها  
ثم اعمامه واخواته ثم اخوانه وخالاته ثم ذوارحهم ثم جيرانهم ثم اهل بيته ثم اهل بيته  
في النظم **فصل** الفطرة كحد المضاف ومنه الملققة وزنا ومعنى فالمد صدقة  
انسان مخلوق فيقول الى قوله زكاة الرأس فانه السبب عند المصور من عين الى حافة وعين  
ما يخرج منه الى البرزخ كالمسولين والدينين والحق لانه قد ينفذ في المفقودة وفي الذخيرة ان  
الدينين قبل اعتبار القيمة وكذا الخبز على الاصح وفي التمر تاشي قبل اعتبار العين وقبل اعتبار  
القيمة فليس في قيمته بل كما ظن وانما قد مر انه ما قبل ان ينفذ لانه بعد من الخلف وقيل  
هذا في الشدة واما في السعة فالقيمة وعمر الى يوسف الدرهم ثم الدينين ثم اهل بيته كما في التمر  
وعين زبيب عند بعضهم وقال العامة قيمته وهو الاحوط كما في الذخيرة نصف صاع الى  
مقدار نصف ما يكال بالصاع وعند صاع وهو قولها وهذا اختلاف عظم كما في النظم  
والصاع ما يسع ثمة اربعة امداد كل متر طلال وقيل رطل وثلاث واليه ذهب ابو يوسف  
لانه حجازي الا انه صاع النفقات دون صاع الصدقات ولذا مال الطرفان بالاول على انه  
احوط لانه صاع عمر عا في حجازي يسع ثمة ثمانية ارطال مما يستوي كبله ووزنه من كمال المائتين  
كما في اكثر الكتب الا انه انقل من كماله اكر منه فالاحوط ان يقدر بالبر على انه متوسط بين  
المائتين والشعير كما اشار المصنف اليه في الشعر وفي عين ثمة او شعير وما يخرج منه في السوي  
والدينين والحق وفيه خلاف فام صاع مذكور وجاز ربع صاع من بر ونصف صاع من  
شعير او ثمة وكذا النصف منه ونصف شعير كما في النظم ولا يجوز نصف ثمة ثمة ومد من  
بر كما في التمر تاشي وهذا كله اذا صنف بطريق الكيل وهو الاصل واما غيره من الوزن فاشار  
اليه وقال وجاز عنده مئول بر او زيبا واربعة امنا حمة ثم شعير وعمر الى يوسف  
من ثلثة عشر استار او منفال ونصف منفال بر او مئول ونصف مئول ثلثة استار  
ونلثة من قبل شعير او مئول ثلثة المناء كالعصا وجمعة امنا واما المن فلغة ضعيفة  
يجمع على مئول فالمن شعير او عا فابره اربعون استار لكن كل استار شعير عا اربعة مئول  
ونصف منفال وعقاسفة مئول قبل فالمن مئول شعير عا ثمانية امنا واحد عشر استار او ثلثة  
مئول قبل ونصف منفال وقيل مئول ثلثة عشر استار او منفال واربعة مئول زيادة دانق  
في كل استار عا في وعمر الى يوسف ثلثون استار واربعة استار واربعة مئول ولا يجوز  
عند محمد الاكيد وفي ذكر الصاع والمناء اشعار بانه لا يجوز الاباحة في الفطرة كما في الصوم  
قاضي خان وذكر في الزاهد ان يجوز عند الشعبي والحق في ثمة لانه يجوز صدقة جماعة الى

واحد وكذا صدقة واحد الى اثنين عند اكثر من خلاف لغيره كما في المحيط وقيل لا ينبغي ان يوزع و  
قيل لا بأس به وقيل يكره والا ففضل ان يؤدي صدقة نفسه وجباله الى واحد كما فعل ابن  
مسعود كما في التمر تاشي ويجب الفطرة كاللينة واما في الجرد عنه انه سنة بمعنى وجوبه ثبت  
بالسنة على مسلم فتجب على المساك والمجنون والصبي وسباني ولا تجب على العبد والكافر  
وقيل روي الى ان يؤدي حيث هو وان كان من ادى عنه في بلد اخر لان الوجوب عليه وعمر الى  
حيفه حيث هو لان الوجوب بسببه كما في التمر تاشي وذكر في المضمرات اذا وقع التعارض  
في الفطرة بعينه مكان لنفسه وكذا الولد والرفيق عند يوسف وعليه الفتوى ويعتبر مكانها  
عند محمد له النصاب الزكاة اي مما ياتى درهم او قيمتها مثلاً فافضل عن حاجته الاصلية  
كما في الكرماني والاختيار وغيرهما ويعتبر في الغنا ما زاد على دار واحدة وعلى الدسوت الثلثة  
من النصاب للثنا والضيف وعلى فربس الغاري وعلى الواحد من فربس وعمار لغيره و  
على نسخة واحدة من مصنف من كتب الفقه لا يملكها وعلى اثنين من النسخة والحديث وعلى الواحد  
من المصاحف وقيل كل من كتب الطب والنجوم والادب كما في الزاهد وقيل اكثر  
المنهج ان الكتب لا تعتبر ولو قيمتها مائة الف دينار اذا احتاج اليها للمحفظ والدراسة  
وان اشترى ما قيمته نصاب من قوت شهر لا يعتبر بل اضافوا اختلاف في اكثر قوت شهر  
او ستة كما في المضمرات وان اشترى عفا رقيمة نصاب فعنه عند الزعفراني وغيره عند  
الفضل الا اذا كان دخله يكفي له ولعاليه سنة وفضل عنه نصاب كما في النظم لكن في النجدة  
ان من ملك مائتي درهم بلا شئ اخر فهو غني وظاهر كلامه ان الدين مانع لوجوب الصدقة كما  
في شرح الطحاوي والمضمرات وغيرهما وفي حسن الكشف ان الدين الحاصل وقت الوجوب مانع  
دون الحاجز بعده والى لم يتم ذلك النصاب وملك قبل طلوع فجر الفطرة به الى النصاب يحرم  
على ما لكة الصدقة اي الزكاة والعشر والفطرة وغيرها وبه يجب الاصح في ظاهر الرواية وعند  
ان غناء الزكاة والاصح سواء كما في النجدة والذخيرة ونفقة القريب اي ذي الرحم المحرم من  
الاباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة والاخوات واولادهم والاعمام  
والعمات والاحوال والحالات في اي جهة كانوا وفيه اشعار بانه لا يجب نفقة ذي الرحم غير محرم  
كاولاد الاعمام والنافقة المحرم غير ذي الرحم كازواج الابطال ولا الاجنبي ان عا وكما في النظم  
فتجب عليه نفقة وان لم يصم لم يص او سخر او كبر كما في النهاية وقيل روي الى ان السبب هو  
الرأس وطفله فقير في عياله كما هو المناد فلو زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه لم تجب  
عليه كما في المحيط وقيل اشارة الى انه لا يجب لنافقته وكذا لما لكة ويؤدي من ماله كما في التمر تاشي  
والى انه لم يجب لولده الكبير والغني كما صرح به وخادمه علما ما كان او جارية فانه صبيغة  
النسبة ملكا لزيادة التوضيح فان الاضافة تعني عنه ويمكن ان يكون اخر ازارع المغصوب  
المجود فانه لا يؤدي عنه كما في الزاهد ولو كان مديرا او ام ولد او كافرا او جاسعا او  
خطا او ما دون ذلك اذا كان في يد غيره باجارة او اعارة او ودية او رهن كما في المحيط



لا يجب لزوجه وولده الكبير ولو في عياله في ظاهر الرواية لكن لو أدى لها بغيرهما جاز ولا  
يؤدى لغير عياله الا بامه كما في المحيط وغيره محمد ان الكبير المجنون اذا بلغ مجنونا فقطعه على ابيه  
لاستمرار الولاء عليه وان كان مقيما فمجنونا كما في الزايدى ولا تطلق العتي بل يجب عليه  
من ماله اى الصلة المطلقة وهذا عندنا معا فاما محمد وزفر وعلى هذا الخلاف مما يكره كما في المحيط  
وانما اطلق اشارة الى جواز اداء وصى الاب او الجد عند عدمهما او وصى القاصى كما في المضرات  
ومكاتبه ولو حج وعبدته للخافة وعبد له ابى الا بعد عودته فانه يؤدى له فطرة السنين الماضية  
وعبد الخادمة منكر وجارية منكره فلو جازت بولده فاجابه ففعل كل منها له صدقة فانه عند  
ابى يوسف وعليها صدقة واحدة عند محمد واذا كان احد هما ميتا او مريضا فعلى الآخر صدقة فانه  
عندنا كما في المحيط وكذا العبد منكره اى لا يجب له ان يكون له الخدمه على كل حال ولو كان له صدقة صافا  
لما فانه يجب على كل فطرة ما يخصه من الروس لا الاستفاضة حتى اذا كان العبد تسعة عبيدا  
في الثمانية فقط وبطل لا يجب لهم بالايجاع كما في الكرماني ويجب الفطرة بطيوع اى بعد طلوع فجر  
يوم الفطر حتى انه اذا مات بعض اولاده او عبده او افتقر او باع عبده او وهبه وسلم او عطف  
او جرح ذلك قبل الطيوع لا تجب الفطرة عليه وان وقع هذه الامور بعد الطيوع يجب وقدم  
ان الوقت المستحق قبل الصدقة وفيه اشارة الى ان وجوبها على الزايدى كما قال محمد وزفر ابو  
يوسف الى انه على الفور وغيره الى حنفه روايتان والاولى ان يقال واول وقتها صبح الفطر  
وجاز لعشر سنين او اكثر او اقل ففعلها على الصبح وقبل سنة او السنين وهو الصحيح  
كما قال الامام الشافعى كذا في المضرات وقبل جاز ان يؤدى في رمضان وقبل في نصفه وقبل  
في العشرة الاخرة وقبل قبل يوم او يومين ولا بد من عند الحسن كما في الكرماني ولا يسقط الفطرة  
ولو صار فقيرا ان اخر عمره الطيوع ولا بكرة الاخر وان طال كما في الحارثية لكن فيه اشارة كما  
في التمرناشى وعند الحسن يسقط بصلوة العبد كما في الزايدى وبوم الفطر كما في الكرماني  
ولا يخفى ان في قوله اخيرا حسن اداء الكلام كما في الباقي لاداء زكوة العلم بالتمام والله اعلم  
**كتاب الصوم** اشبه الزكوة اشارة الى ما تفرق في اصول القوم من ان  
افضل الاعمال بعد الزكوة الصوم وهو في اللغة الامساك عن الفعل مطعما كان او كلاما او شيا  
كما في المعونات او ترك الاكل كما في المغرب وفي الشريعة ترك الاكل والشرب بالركعة  
والوطى اى كف النفس عن هذه الافعال قصد فلا يشكل بما فعل شيئا كما طعن والمداو على  
الكامل فلا يشمل وطى ميتة او بهيمة بل انزال كما في التظيم على ان التعريف بالاعم جانب ولو  
قال ترك المعطرات لزم الدور اذ هى مفترقات الصوم من اول زمان الصبح الصادق او  
انتشاره على الخلاف وهو اوسع والاول احوط على ما قال الطحاوى كما في المحيط الى المغرب الى  
زمان غروب تمام يوم الشمس بحيث يظهر الظلمة في جهة الشرق كما استبرأ اليه في تحفة المستبرئين  
والتحفة الشاهية وغيرهما في البخارى والاختصار وغيرهما انه قال مستعمل اذا قبل الليل  
من هنا ففطر الصائم اى اذا وجد الظلمة حاصلة في جهة الشرق فقد دخل في وقت الفطر

او صار مضطرا في الحكم لان الليل ليس ظرفا لليوم وانما ادى الامر بصورة الظن في عياله في محيط  
الافطار كما في شرح البارى مع التبعة اى قصد طاعة الله في جوارحه اذ الوقت المعين  
شتر عاظم يؤى اول الليل ثم لم يحظر بانه الصوم الى المغرب يكون صائما بالايجاع كمن لم يتبو  
صوما ولا فطرا وهو يعلم انه من رمضان لم يكن صائما على الاظهر كما في المحيط والكلام مسير  
الى انه لو نوى بعد الغروب ثم رخص فبطل الصبح لم يكن صائما الى ان لو نوى النفل ثم رخص  
فبطل صائما ففطر النفل الى الرخص لكن لو نوى الرخص من الليل ثم النفل بعد الصبح لا يصير  
نافضا كما في التمرناشى والى انه لو نوى الامساك في بعض اليوم ليس بصائم وعليه الاجماع  
كما في الكشف كمن نوى لو صلف ان لا يصوم فاصبح صائما ثم افطر حنث لانه اذا شرع فيه بوجوبه  
ذلك وما زاد عليه تكرار المحلوف عليه لان ما يترك من اجرة متفقة من حيث كان لبعض  
اسم الكل كاملا وفي ايمان المحيط ان صوم ساعة فماتت قبل ان يدرى الى ان النية لا بد  
ان تجرد في كل يوم جميع الصيامات وذا اختلفا في صوم رمضان فانه يصح فيه واحدة  
عند زفر ويصح اداء صوم شهر رمضان فان المجموع علم حذف جزوه للشبهة كما في الكرماني  
بنية واحدة قبل نصف النهار وهو لغة صوم واسع ممتد من الطلوع الى الغروب وعقار زمان  
هذا الصوم فمتصفه وقت الزوال والنهار الشرعى من الصبح الى المغرب فمتصفه الضحية  
الكبرى تجعل الشرع ساعة من الليل مع كسره في اكثر الاوقات داخل في النهار فلو نوى عند الضحوة  
او بعد الصبح على الصحيح كما في المحيط واما قبلها الى المغرب المتقدم فتصح باضافته والفضل  
ان يؤدى مفارضا للصحيح كما في التحفة ويصح صومه بلاضاف بنية نفل ويصح بنية مطلق  
بعادة النية الموصوفة بالاطلاق فافضا ففعلها على ما في بعض مما لا ينبغي مثل نويت الصوم  
ونية واجب اى كالفقار والكفارة والنذر فتعطف على النفل والفصل ليس باجنبي ولو لم  
لم يقدح كما ظن وفيه اشارة الى ان صوم رمضان والقضاء فريض وكذا صوم الكفارات و  
النذر وكما في التحفة لكن في المشايخ ان النذر واجبه وفي الاجتار ان كليهما واجب ال  
في سفر شرعى ومن صرح مسج للفطر حيف زيادته مثلا فانه لا يصح بها عن رمضان بل عما نواه  
من واجب اجوبه انشراح بان المسافر او المريض اذا شغل ففطر من رمضان وعنه كنية  
من المشايخ انه منفل والاول ظاهر الرواية وكذا اذا اطلق وقبل انه منفل والاول الصحيح  
وهذا اكله عنده واما عندنا فمقتضى رمضان وان نوى واجبا اى كما في الكشف وكذا الى  
مثل رمضان النفل والنذر المعين وقنه في صحة الاداء بكل من النيات الثلاث الاول  
فلو قال نذرت صوم يوم الخميس ونواه قبل نصف النهار بنية الفرض او النفل او المطلق  
وصام ففادى النذر وعنه ان المنذور بنية النفل نفل كما في الزايدى والافضل  
اى في الاداء بنية واجب اى فانما لا يؤدى بان بها بل هو يؤدى بها وهذا اذ نوى بالليل كما  
في النهاية واما اذا نوى بالنهار فيؤدى بان بها اذ النفل مشهور واما النذر فقد اشار اليه  
الكفاية اشارة خفية كما قال به المصنف اذا نذر صوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا



أما يقع عن ذلك الواجب فان قول واجبا حال عاقل في قوله في ذلك اليوم وجب لم يرد على  
المعنى شي كما على البداهة هذا الضرب بنادى بنية واجب اذ فانه اراد بانك رتبة رمضان  
كما في الكرماني وغيره وسطر للقضاء اي قضاء رمضان والنذر والنفل الفاسد والكفارة  
اي كفارة رمضان والظهار واليمين والنفل والاحصار والصبر والطلق ومنعرج  
والنذر المطلق غير المعين كالنذر بصوم يوم او شهر وسنة والاخر وسطر للمدين ان  
يجب ان ينوي من الليل ولو عند الطلوع فان كل صوم وجب في الزمان بلا وقت مقدم لم  
يجزئ منه الا من الليل فهو نوى في اليوم كان نطوعا وانما مستحب ولا قضاء بافطاره كما  
في الزاهد وغيره والنبه في الاصل كل فضل فيه نية ليل كما في المفردات والابن  
كلما في هذه الثلاثة فان غير رمضان من الاوقات متعين للنفل وقال بعضهم ان غيره  
جميع الصيامات على الايام وبالوصف يتعين كما في النخبة وفيه اشارة الى ان في صوم المعين  
من رمضان والنفل والنذر المعين لم يشترط النية والتعين كما هو في ان لو نوى  
الكفارة والقضاء جميعا لم يكن صائما غير شئ منها بل هو متفضل كما قال محمد وقال ابو  
يوسف انه قاض كما في الكافي والصوم بنية مطلقة او بنية النفل يوم الشك الى يوم  
لم يعلم انه الثلثون من شعبان او الحادي والثلثون منه بان غم هلاله او الثلثون من شعبان  
او الاول من رمضان بان غم هلاله ولم ير اوراه احد او فاسقان بلا قول فله كما في السماء  
مصححة بلا رتبة فليس من يوم الشك في شئ النفل بالانفاق كما في المحيط لم يوافق  
من الخواص والعوام صوما بعدادة الصوم طينس او الاثنين او ثلثة من اوج الشهر وافضل  
عند العامة الخواص اي العلى كما في التماسي او الذين يعلمون نية وفي ان بقصد التطوع  
بلا قصد رمضان كما في النهاية ويفطر غيرهم الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص  
بعد نصف النهار العرفي وهو وقت الزوال كما في البداهة والكافي والخاصة والوقاية و  
غيره فان قصد بالنسبة ليل بشرى كما ظن وفي المصارح الاصح انه ان صام قبل يومين او  
ثلاثة فالصوم افضل فان اذوه ووافق ما بعداده فذلك والا فالصوم افضل للعالم  
وبقي العامة بالتقدم وفي التماسي قبل ان الافضل الفطر حديث من صام يوم الشك فقد  
عصى ابا القاسم وقيل الصوم ليلت من فانه يوم من رمضان لم يقضيه صيام الله  
كله وقيل بكرة الصوم وبانم وقيل لا بانم واجمعوا على انه لا بانم بالفطر وكذا الصوم ان نوى يوم  
الشك واجبا من رمضان او غيره لكن الثاني في الكراهة دون الاول وفي النفل لو صام  
عن كفارة او نذر لم يكره بلا خلاف وفيه اشعار بان لو اطلق النية لم يكره وفي المحيط انه في حكم  
الواجب فتح الكلام ان يقول بعد قوله وغيره وان اطلق او نوى واجبا فانه موافق لما بعده  
في الحكم الا في سبالي ولا صوم لانه لم ينو نوى ان كان الغد الذي هو يوم الشك واقفا  
من رمضان فانا صائم منه والا يمكن ذلك اليوم منه بل من شعبان فلا اكر صائما اصلا وعن  
محمد بن يحيى ان يعزم بنية الشك انه ان كان الغد من رمضان فهو صائم والا فلا وهو من باب

اصحابنا اجمع ولو قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله تعالى فلا رتبة قبل ان يصام بخا  
وقيل ان اراد التعبد في غير صائمه والا فصائم كما في الزاهد وكذا ان رد بين صوم رمضان  
وصوم غيره واجبا او نفلا او مطلقا بان نوى ان يصوم غدا من رمضان ان كان منه وان  
كان من شعبان فهو صائم قضاء او نفلا او غير مقيد به فان كان يوم الشك الذي نوى  
واجبا او رد بين رمضان وغيره من رمضان يقع عنه لوجود اصل النية والا يمكن من رمضان  
بان كان من شعبان او لم يظهر واحد منهما فنفل لو افطر فلا قضاء عليه لكن عامة المشايخ  
قالوا اذا نوى واجبا او فطره من شعبان فهو نوى في ذلك الواجب كما في المحيط ومن  
راى ولو اقاما هلال صوم اي غرة الصوم وهذا احسن في القاموس السلال غرة الفجر  
او لليلتين او الى ثلث او الى سبع ولليلتين سنت وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك  
فمر او هلال فطر وحده بصوم وقال محمد بن سلمة اذا راى هلال الفطر ولم يقبل قوله فانه  
يمسك بلبانة الصوم وفي قول ان كان اماما باكل جهرا وغيره سر كما في المحيط وفيه اشعار بان  
لوراه رجل ثم دخل مصر او اهل صابون فعليه ان يصوم معهم وان افطر ساء ولا شئ عليه كما  
في الزاهد وان رد قوله اي والحال انه مدد والقول لانه الفسق اذا كانت السماء متغيمة  
ولقد رآه اذا كانت مهيبة وفيه اشارة الى انه سجد عند حاكم والشهادة لازمة ببل النفل بفطر  
الناس اذا كان عدلا ولو محذرة وكذا الفاسق ان علم قبول قوله وفي المنور شبهة الروا  
وان لم يوجد حاكم شهد في المسجد وصاموا بقوله اذا كان عدلا والى انه لو قبل قوله او مكنى  
بالصوم فانظر لزوم الكفارة على ما قال العامة وقال الامام لا يلزم كما في الزاهد والى انه  
لو قبل صام يوم الفطر بالطريق الاولى فان ما قبل من رمضان قطعاً ولذا شرط فيه نصاً  
الشهادة فلا يرد ان المشهور ان الوصلية لا يستعمل الا في موضع يكون للفراد او في نقص  
الشرط فيلزم ان يكون صوم يوم الفطر اولى عند قبول القول وان افطر بعد الرد قضى ولا  
كفارة عليه وفيه اشعار بان اذا افطر قبل الشهادة او الرد يلزمه الكفارة وفيه خلاف  
كما في المحيط والصحاح انه لم يلزم كما في الكافي وقيل خبر عدل واحد وفيه رخص الى انه يقبل خبر واحد  
عن واحد والى انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا اما عنده فقد اشترط الدعوى و  
الى انه يشترط السلام والعقل والبلوغ والى انه لا يقبل قول المستور والصحيح انه يقبل ولا  
الفاسق خلافا للطحاوى كما في المضمرات ولو كان ذلك العدل فانا بالكسرة عفا خلافا للمدبر  
والمكانت فقبل خبرهما بالطريق الاولى ولغة عبد الملك هو وابواه او خالص العبادة ونفاه  
لواحد والجميع كما في القاموس وامارة اولية او محذورة في ذرف تائبا لا يقبل شهادة للصوم  
خلف قس مع نحو عثم اى سحاب كالغبار والرخا وقال الفضلي انما يقبل اذا قال رتبة رتبة  
الصحة او بين ضلال التيمم وخلف شرط النصاب له كما في المحيط وسطر مع نحو عثم للفطر في  
ظاهر الرواية نصاً في الشهادة اي شهادة غير الزنا وهو صان او رجل وامرأتان وفي  
المنقح انه يقبل فيه شهادة واحد وسطر ايضا لفظها اي الشهادة والعدالة اي الاكلام العام

بين



والعقل والبلوغ للشد في الاكتفاء اشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد والامة والمحدود  
في القذف وفي المحيطات انما هي مقبولة منهم لا بشرط الدعوى فيه وفي العدة انه بشرط الاكتفاء  
منه الى ان في الصوم والفطر لا بشرط حكم الحاكم بل يكفي ان ياتم النسيب بالصوم والمطهر الى المص  
كما في العبادية وبلاعيم جمع عظيم غير مقرر في ظاهر الرواية فيما لا يفي بالصوم والفطر لا بشرط  
جمع يقع الظن بغيره كما في الكرماني فلا بشرط علم البعدين الثاني من المتواتر كما انبأ الله في  
المصحات لكن كلام السرخس فيه وفي الزاد الصحيح ان يكونوا اطراف شئ حتى لا يتوهم تطويعهم  
على الكذب وفي الكرماني عز الى حفص اربعة آلاف قليل بخاري وعرف حتمية قليل سيج  
وفي المحيطات عز الى يوسف انه حسن وقال العلي اوى انه يقبل فيها شهادة واحد خارج  
المصر او عز الى ما كتبه وعز الى حنيفة نصاب الشهادة وعنه في الصوم شهادة واحد والاكتفاء  
منه بانه لا بشرط فيها الدعوى والشهادة والعدالة والحلية وفي المحيطات لا بشرط الاخران و  
الظاهر في العبادية ان الصوم والفطر مع الغيم وبلاعيم مستويان في تلك الشروط وفي اختيار  
الرواية اشارة الى ان ما قال اهل النجيم غير معتبر فمن قال انه يرجع في ذلك الى قولهم فقد خالف  
السرخس قال صلح من اني كما هنا او بخي قصد به ما قال فهو كافر بما انزل على محمد وعز الى حنيفة  
ان راي القم قد امسك فليس الماضية وان راه خلفها فليس منقولة ونفس القم ان يكون  
الى المشرق والمغرب لان سيرة السيرة الى المشرق فالقم اذا جاوز الشمس يرى الملاك  
في جهة المشرق والى ان لا علة لرؤية الملاك قبل الزوال ولا بعده والى ليل المستقبل كما قال  
محمد وذهب ابو يوسف الى انه اذا راي قبل الزوال فليأخذ به وعنه الى حنيفة ان غاب قبل  
الشفق فمن هذه السيرة كما في الزاهد والى ان حكم احدى البلدتين بالرؤية لا يلزم الاخرى  
وعنه محمد انه يلزم والصحيح من ذهب اصحابنا انه يلزم اذا استفاض ظهر في البلدة الاخرى وان  
لا علة لا تخاد المطالع واختلافها هذا ظاهر الرواية وقيل يعتبر كما في المظنة وحده على ما في  
الظاهر سيرة شهر فضا عدا اعتبار بقصة سليمان وم فانه قد انتقل كل غد ورواج حرم اقليم  
الى اقليم وبين كل منهما مائة شهر وبعد صوم ثلثين يوما في رمضان بقوله تعالى بعد ثلثين  
صوم او حال او صفة حل الفطر يوم الحادي والثلاثين سواء نعيم السماء في الزمانين  
اولا والاطلاق والى على ان هذا الحكم جاريا فيما اذا نعيم السماء في الصوم والفطر جميعا وهذا  
خلاف او في الصوم فقط وفيه خلاف والصحيح الفطر او في الفطر فقط او اصبحت فيها وفيه خلاف  
ايضا قل الحسن بخارج الصوم والفطر الى شهادة رجلين وان كانت السماء مضجبة الكحل في  
المحيط ولا يلزم منه كذبها لانه لا اتصال الفضا به صار حجة فيما رآه وبعد صوم ثلثين  
بقوله تعالى واحد لا يحل الفطر الا اذا صاموا يوما اخر سواء نعيم السماء في الزمانين اولاً وقال  
محمد لو نعيم السماء فيها حل الفطر قال للموتى لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا اصبحت في الفطر  
كما في الذخيرة والاصح اى هلال يومه من ذي الحجة كالقسط اى كمال يومه من شوال في ظاهر الرواية  
فشرط مع الغيم العدلان لان مع الشهادة وبلاعيم جمع عظيم وعنه كالصوم يقبل مع الغيم خبر

في

عدل وقدم تمام الكلام **فصل في وجوب الاكفاء** ومن جامع من الجاهل وهو اذ خال  
الفرج في الفرج كمن في الحارة ان النفاذ للثابتين موجب للكفارة او جوع في احدى السبيلين  
اي الصبل والذبح في النسيان في فاطم في الذبح موجب للكفارة كما قال وهو الصحيح من مذهبه  
كما في المحيطات لكن في الجواهر ان الرجل اذا اطعم رجل لم يكف وقضى كما لو سحفت المرأة برة و  
انزل ماؤا وفيه اشارة الى انه لو طعم الفجر وهو موقع فاسك لم يكف كما لو جامع ناسيا وعز  
الى يوسف ان يغني بعد الطلوع كمن يغني بعد الزوال ولا عليه القضاء ولو تمت من الزوج الطلوع  
فجعلها الكفارة ولو جامعها ثم مرض ثم يومه سقط الكفارة كما في المحيطات والى انه لو لفت ذكره  
بخرقة ما نفعه لحرارة لم يكف كما في المنية والى ان الرجل يحل المشيمة كمن كالماء بالصبي المجنون  
وفي الصورتين اختلاف الثاني كما في التمر ناسي او اكل او شرب سواء نوى من الليل او النهار  
وفي النوازل اذا نوى من النهار ثم اكل لم يكف والا ولا الصحيح كما في الكشف ولو اصبح غير ناسي  
للصوم ثم اكل لم يكف عنده وكف عند جماع ولو اكل بعد الزوال فلا كفارة عند الكل كما في النظم عدا  
هو اصطلاحا ما يقوم بدل ما يتحمل عن شئ وهو بالحققة الدم وما في الاطلاقات لا بارية وعفا  
وهو لم اذ ما ثبت انه ان يصير البدن كالخطاة والجن والدم وانما عدا ما منه وهو لا يغزو بلبس  
لانه معين الغدا اذ هو جوه ارضية لا بد له من فرق الاعضاء سيما المجاري الضيقة لكن في النظم  
لم يكف باكل اللبوس سوى الخطاة وقيل لم يكف عندهما وفي المحيطات اذا اكل ما يؤكل عادة بكف وما لا افلا  
فاذا استلغ اللوزة الرطبة بكف وبالسنة لا وان مضعا بكف وفي المنية لو استلغ من اذن حبيبه  
على الخفاف وفي الزاهد لو شرب لغيره مع القضاء والغفرير والمذ كما لو زنا لا اختلاف في السبيل  
ودواء وهو يؤثر في البدن بالكيفية فقط كالكا فور وغيره لكن في المحيطات لو اكل ما يشاء في  
قصد او نجا العبرة بكف وما لا افلا وفي السبيل روي ان عدا اى جماعا او اكلا او شربا قصد به  
اخر اذ عدا الاكراه والخطا والسبيل كما في قضى ما افده مما فعل فيه فعل منها وكف عنه وانما  
ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بانه على النجاسات كما قال محمد وقال ابو يوسف  
انه على الفور وعنه الى حنيفة روي ان كان في التمر ناسي وقيل بين رمضان وبينه قال الكرماني و  
الاول الصحيح ولذا لا يكره نفعه كما في الزاهد وانما قدم القضاء اشعارا بانه ينبغي ان يعزى على  
الكفارة كما في الحلية وبسبب النجاسات كما في العبادية كالمظاهير اى تكفير الكفارة بان يعترف بقبضه  
فان لم يستطع فبصوم شهرين ولان اذا فطر يوم استقبل فان لم يستطع فاطعام شهرين  
مسكنا كالقطرة وفيه اشارة الى جواز الاباحة بالتعزية والتعزية اول السجود والعناء  
ليوم كما في السراجية والى ان السلطان وغيره في ذلك سواء لكن في الخافق عن محمد بن سلا  
وفي الحزانة عز نصير بن يحيى انما افنى بالصوم في الجبابة وقال لا تأمرهم بالاعان فانهم  
ربما يفطرون ثم يعقون ويحج والتشبه لم يدان اذا جامع امرأته ليل عامدا او نهارا ساهيا  
في انشاء كفارة الصوم لا ينافي وفي الظاهر سبيل ولا بد ان يحفظ الصوم فان الكفارة  
عند ابراهيم النخعي صوم ثلثة آلاف يوم وعند بعضهم لا يخرج عن العدة وان صام الدهر كله

ع



كما في النظم وهي أي كفارة الصوم بأفاد الصوم شهر رمضان بعضا أو كلها وعلى التقديرين كفارة واحدة فإن الثانية لا يجب أو تسقط على الخلاف وهذا إذا لم يكن فاذكر لما روي في قوله من كفارة واحدة لا يرى فيه استعارة بأنه بأفاد رمضان من كفارة ثمان كما روي عن حماد وقال أكثر المتأخرين كفارة واحدة وهو الصحيح لكنه اختلف وقيل بغيره بل يجب بكفي واحدة الكل في الزاهدي وقال المرحوم في حقه أكل شهرة يوم يغفر له كما في المنية والتميز في الألف وأنه منع في ذلك كما دل عليه ما قبله فمن أحجم فاستغنى مما يؤخذ منه الفقه فافني بفاد الصوم فكل لم يكفره على العامي العمل بقنوى المفتي فهو محذور في ذلك وإن اخطأ المفتي فيه كما في المحيط وغيره لو بلغ حديث فكل لم يكفره لأنه اعتمد على ما هو محجة في الأصل وعنه أبي يوسف كره لأن عليه استغناء فقط لأن الحديث قد ترك ظاهره وينسخ كما في التحفة لا غير أي لا يكفر بأفاد الصوم بغير رمضان وهو قضاءه والكفارة والنذر وغيره ونقض فقط فلا يكفر أن أخطأ خطأ أي ذكر للصوم غير قاصد لا فطار كما في الكرماني فلو تضمن أو استثنى فسقط الماد جوفه وهو ذكر للصوم فبلا كفارة وقيل لم يكفر إلا في الرابعة وقيل في التطوع وقيل في المبالغة مما ألتزم في الفقرة كما في الزاهدي وعنه نصير إذا اغتسل ففضل الماء حلقه لا يغسل إلا إذا أصيب فيه من غير كما في المحيط أو أخطأ مكره فبسطا أو غيره فلو أكره رجلا أو امرأة على الحج مثل فني بالكفا عندهم كما لو طأ وعنه لما في الأبناء كما في النظم وذكر في المحضات لو أكرهت زوجها بكفره أن لكن في الذخيرة عليه وعليه الفتوى أو فعل مثل الأكل بعد الصبح أو قبل الغروب بطن أنه أي وقت هذا الفعل قبل أي قبل الصبح أو بعد الغروب لكن قال القدروري أن في القضاء بالأكلة بعد الصبح رواه ابن الصبح استحباب القضاء وفي لفظ الظن إشارة إلى تجويزه التمسك والافطار بالخير وقبل لا يجزئ في الإفطار وإلى أنه لو شك في الفجر فكل لم يكفر لكن تركه مستحب أو لو شك في الغروب ففي الكفارة خلاف كما في المحيط وإلى أنه لو يقين أنه قبل وكان خلافه لم يقض وفيه القضاء كما في فاضل خان وإلى أنه يتسم بقول عدل وكذا نصير الطبول واختلف في الديك وأما الإفطار فلا يجوز بقول واحد بل بالمشي وظاهر الجواب أنه لا ينسب به إذا كان عدلا صدقه كما في الزاهدي وإلى أنه لو أخطأ أهل الرضا بقضوا الطبل يوم التنبين ظاهرا من أنه يوم العيد وهو غيره لم يكفر كما في المنية أو أن وصل دواء وخوفا مما فيه صلاح البدن إلى جوفه وهو ذكر للصوم ودعا عنه بالكسر فلو افطر في أذنه دهن فسد صومه ونحوه لم يذكر الوصول إلى الدماغ فاختلصوا أنه شرط أم لا حتى إذا غاب الدهن في أذنه وجب القضاء ولو دخل الماء في أذنه لم يكفر بخلاف وقد على الخلاف لو بلغ موضع الغضنة في الاستنجاء وإذا افطر في الأصل لا يغسل وعنه إذا بلغ الجوف يكفر كما يغسل إذا وصل إلى قبل المرأة على الصحيح وفيه إشارة إلى أنه لو وضعت الكرسف في الفرج الداخل وعلقت بها خيطا ضعيفا ليس له قوة الإخراج ويهيئ حكم الخارج لم يكفر كما في الغضنة وظاهره أن الرطب واليابس منه سواء كما هو رأي أكثر المتأخرين فلو لم يصل الرطب إلى الجوف لم يكفر

وأيما شأنا كونه مما فيه صلاح البدن آخر إذا طعن برجح فانه غير مفيد وإن بقي الزنج في فوه لكن إذا نفذ السهم إلى جانب آخر أو دخل حجر إلى جوفه من جانب آخر أو ابتلع حصاة أو غيب خشفة في دبره فمكفر وكذا لو أدخل أصبعه فيه على المختار وأما وسرط ذكر الصوم لأنه لم يكفره في جميع هذه الصور بل ذكره كما إذا فسد أو ضا في الماء الكحل في الزاهدي وجوف الإنسان بطنه من غير الماء فلو وصل شيء منها إلى الجوف لم يكفر بخلاف لكن ينبغي أن يكون مكرها على الخلاف فيما سأل على صلب الماء على البدن كما يأتي وما وصل من خلق مستثنى منه والمسام يقع الأول وتندب الأثر من فقه طه كما في المغرب والصباح والعاموس وغيره فمن خفف المسم وجعل اسم مكان من الصوم بمعنى الممور فمكفر صحف حتى جمع الواحد المقدور والمحقق من المسم بالضم وهو اللقب مثل حاسن وحسن أو ابتلع حصاة ونحوه بالمس في صلاح البدن ولم يرغب الكس في أكله وهو ذكر للصوم سواء كان أقل من المصلحة أو أكثر لكن في النظم لو اعتاد أكل الحصاة والزجاج وجب الكفارة وفي المنية لو ابتلع الحصاة مثلا مسرا لأجل المعصية كفر جازا وعليه الفتوى وفي الزاهدي لو أكل الطين الذي يؤكل نقيا فمكفر للكفارة فيه إلا أن لا يجزئ قالوا بوجوبها استحسانا وعنه أنه كره في الطين مطلقا وعنه أبي يوسف لا كفارة في الطين إلا رمي أيضا ولو ابتلع حبة غيب كره ومع ما يترق به اختلف المتأخرين ولو ابتلع فسقا مسنوق الرأس كره وقيل إن أكله بالبلع والضميق الرطب أو نقيا إلى الفرج ما في جوفه منه بالكل حال كونه مما فيه إلى بحث لا يمكن ضبطه لا يخرج كما في الطهارة وهذا عند الشيخين وأما عند محمد وزفر فقد صومه وإن لم يبل الفم كما في الاختار وذكر في المحيط لو نقيا قبله أقل من ماء الغمر أجمع إذا فعله لعله ولا يجزئ إذا فعل باختياره وفي شرح الجامع نجح عند أبي يوسف إذا كان بعيشا واحد وظاهر كلامه أن البلفح الكثر مفيد كما قال أبو يوسف لكنه غير مفيد عندهما وهذا خلاف ما في الاختار في الطهارة لا يقضي أن عليه الفم أي خرج ما في جوفه بلا تحلف وملا فيه أو أخطأ بلع والأكلة وغيرهما ناسبا أي قاصدا لا فطار غير ذكر للصوم فلو كان أو فضا وقال مالك أنه مفيد القرض لا النقل كما في المنية وقال أبو يوسف أنه يفيد الصوم مطلقا فيقضي كما في النظم وقبل جماع الناسي مفيد والصحيح خلافه كما في التحفة والجمع أن النسيان قبل النية وبعد سواء فلو أكل أو ألتهم لم ينوي في وقت جاز وقيل إنما جاز إذا لم يوجد منافيه ومن رأى صائما يأكل ناسبا بحجة إذا كان شاكرا أو لا كما في الزاهدي والاولى أن يقضي إذا افطر ناسبا كما في الحزانية واحتج إلى أن لو ما خصوص ما في زهارة أو نظيرة أو أكثر إلى امرأة أو حبلى بشهوة أو تفكر فأنزل في الصور أو دخل عيار من الطهارة أو غيرهما كما في الحزانية أو دخل أو ذباب حلقه فلو ابتلع الذباب قصد فسد كما لو وقع نجاسة أو مطرة في فيه وابتلع كما في الزاهدي وفيما ذكر اشعار بان طعم الادوية وريح العطر إذا وجد في حلقه لم يفسد كما في المحيط ولو وطئ بجمعة أي ذات أربع من الحيوانات أو مبتلة أو وطئ في غير ذلك كما إذا أخذ أو قبل أو لمس أي لمس البشرة بلا حائل إن أنزل قضى



بلا كفارة وقيل لا قضاء بوطى البهية وفي كلامه إشارة الى انها لو قبلت او ستم مع انه ان لم  
لم يفد صومه والى انه لو قبل بهيمة او مس فربها فانه لم يفد بغيره خلاف والى ان الرجل والمرأة  
في النضيل والمس سوا والى انه لو خرج بالمس عذى لم يفد وقيل لو خرج ذاد في فسد ولو  
مسها في وراء الثوب فانه لم يفد اذا وجد حارة اعضائها والافلا كما في المحيط والى انه لو  
استمنى بالكف فسد وهذا قول العامة وهل يباح ذلك قالوا القضاء الشهوة لا يقوله صميم  
تأكل اليد مفلون وتسكنها يجرى ان لا يام كما في الكرماني ولا يفد الصوم عند بعض  
بكل اى باسبغ ما استقر بين اسنانه من الغداء والدواحل كونه اقل من قدر خمسة كبر  
على المصلحة ونفع المصلحة المشددة وكسر ما فلو اكل قدر ما او اكثر فسد وقدر ابو نصر الدوسي المفسد  
بما قدر على استلزامه من غير ريق وعجابه محمد اذا كان بين اسنانه شئ فسد في جوفه وهو كاره  
لم يفد كما في الذخيرة الا اذا اخرج من اى الاقل باللسان او اليد او اللسان من فبه ثم اكل فانه  
مفسد بلا خلاف وقال ابو يوسف لم يلزمه الكفارة وفي الكلام رمى الى انه لو ابتلع نعمة كانت  
في فبه قبل الطلوع لم يكف وهذا اذا كانت نعمة غيره والا فان اخرجت فكم ان لم يدرى انما القضاء  
وقيل الكل في الكل وقيل لم يجب الا القضاء في الكل عند الكل كما في النظم والى انه لو قبل خططا  
قبله بغيره ثم ادخله في فبه ثم اخرج لم يفد صومه وان فعل غنم مرات كما في المنية والى انه  
لو اكل ما اخرج من بين اسنانه بالخلال جاز واما باللسان فالاحسن ان ياكله كما في البستان  
لا يفد بكل سمسة واحدة اخرج من الخارج مضغ الا اذا وجد طعمه منفرد وجرى الى القام  
الصغار ان مضغ منفرد مطلقا وفيه إشارة الى انه لو ابتلعها كذلك فسد وجب الكفارة على  
المختر كما في الخاصة والى انه مفسد بكل المسس والعسس والمياورس والازر لكن في  
الزاهدي انه غير مفسد وعود الفى يفد الصوم مع تذكره عند اى يوسف ان كثر اى ما فاه  
ولا يفد عند محمد وهو الصحيح كما في النهاية ويفد عند محمد ان اعبد سوا كان قبل او كثيرا  
ولا يفد عند اى يوسف ان اقل وهو الصحيح كما في النهاية فلا يفد عود الغسيل اتفاقا كما يفد  
اعادة الكنية وهذا اذا ذكر الصوم والافلا يفد كما في التحفة وكبره الذوق اى ذوق مضط  
من عذ او دوا في صوم وقيل في الغرض كما في المحيط وكبره مضغ شئ منه الاطعام صبي او  
زوج او نحوه ضرورة بان لا يجد من مضغ او نحوه ذلك والافكروه وقيل لا يكبره مطلقا وان يكون  
الزوج سى الملقى او يكون خوف غيب في المشرك فانه لا يكبره الذوق والكلام مشير الى ان المضغ  
والاستنشاق لغير الوضوء كبره لا الاستنشاق والاعمال وصب الماء على الرأس والتلفظ بالتو  
المستول وعنه كبره الكل في الزاهدي والى انه يكبره ادخال الماء في الفم ثم اوجه كما في فاضى  
خان وكبره القليل ان خاف الوقوع في الوقوع او الالتهال وفيه رمى الى انه يكبره ان مضغ الشفة  
على ما روى عنه كما في الظهيرية والى انه يكبره المباشرة الفاحشة وكذا المعانفة والمصاحفة على  
ما روى عنه كما في الذخيرة لا يكبره السواك اى استعمال الخشب المخصوص في الوضوء للغرض  
او النفل وغيره سوا كان مبلولا او لا صبا او رواحا وهذا عندنا وقبل كبره في وضوء

النفل كما في الزاهدي وغيره والكل اى استعمال الكل ويجوز ضم الكاف وفيه اشعار بان لا يابس  
للب وضم الصابنات بالاكحال وكذا للرجل بالكل الاسود للندى او دون الزينة كما في الكافي  
وذكر في المضمر انه لا يابس به للجمع يوم عاشوراء على المختار لقوله دم من الكحل يوم عاشوراء  
لم يدر عيناه ابد او قبل لا يجوز لان يزيد الكحل بدم المسكين او به ليقع عينه بالنظر اليه رضى الله عنه  
وعنه ابو يوبه والصلاة والسلام على جده ولعله من مقتضيات الروايات فان الغالى في الفاق  
لم يقع عنه مثل هذه الافعال وشيخ جاوز عنه فبين فان سعى به لغناء قواه او للقب منه  
عجز عن الصوم لزيادة الاضاح فان الشيخ الغالى الذي يجز عنه في الحال بسبب الدم ويزداد كل  
يوم الى ان يموت كما في المحيط والكرماني وفيه وفي حكمه كل من يجز عن الصوم في الحال وينسى في  
الاستقبال او مطر واطعم ثديك او اياحه فان ما ورد بلفظ الاطعام جاز فيه الا باحة والتحكك  
بخلاف ما يلفظ الاداء والائتان فانه لا تحك كافي المضمرات وغيره فبشكل ما في السليح انهم قالوا  
ان مفعوله الثاني اذا ذكر فلتحكك والافلا باحة ويؤيد الاشكال ما في الزاهدي من اى يوسف  
انه اذا عجز او عجزا لم يجز لان الاباحة لا تنبى عن التحكك والغنية منبئية عنه لكل يوم  
افطر فبه سكتا الى مصر فانه المصارف كما انشأ نال اليه كالقطة نصف صاع من زبيب او زبيب او  
صاع من تمر او شجر فلو اطعم مسكين نصف صاع من زبيب يوم جاز عندنا ولو اطعم مسكينا  
صاعا منه من يومين لم يجز عنده وجرى الى يوسف روايتان والاطلاق مشير الى ان له ان يوزن  
اول رمضان فبه كما في المنية وذكر في الزاهدي انه يطعم في كل يوم ولا ينظر مضى الشهر والى  
ان وقت وجوبه كقضاء رمضان كما في الترمذي وشي وبغوى ما افطر والطعم ان قدر على الصوم  
لانه يشترط الجواز للنفط دوام الحجر وحامل اى ذات حمل بالفتح اى ولد في البطن او مضع  
اى ذات ارضاع اى النى بها ولد صبيح خافت كل واحدة الضرر باجتهاد او بقول طبيب جازي  
مسلم على نفسها او ولد بالمخصوص بالموضع الذى اى ام له كما هو الظاهر لكن الارضاع لم يجب  
عليها بل على الاب فالمراد بها الظاهر فانه واجب عليها بعد الاحارة كما في الكرماني وعنه اسمعيل  
المشكك ان الظلمة المستأجرة كالام في اباحة الافطار فعلى هذا لو تعينت الامام للاضاح بان  
لم يوجد غير ما مثله الا باح لها الافطار وفيه إشارة الى انها تشرب الدواء اذا خافت عليه وهو  
يشرب والى ان المختر المحتاج لم يفطر قبل مرض مبيح له فلو خاف للناز ضعفه خبز نصف النهار  
فقط وان لم يكف اوجه فلو تعبت نفع حتى اجبره العطش فافطر وقيل بخلافه كما في المنية  
وذكر في النهاية ان لما الى دم او العبد او له ايم لسد النهر او كبره اذا اشتد الحر وخاف  
الهلاك فله الافطار كبره او امة ضعفت للطح او غسل الثوب ومريض خاف بالاجتهاد او  
الطبيب زيادة مرضه الكاين او امته اده او وجع العين او جاحه او صراع او غيره وبطل فيه  
خوف عود المرض ونقصان العقل فمن له نوبة جمى فافطر حتى فانه الضعف عند اصابتة للمخ في يابس  
به لان الغالب كالكاين وقال محمد الا باحة من اشتد مرضه كبره صومه وفيه رمى الى انه لو زال المرض  
وبقي ضعفه لم يفطر لزوال المبيح الكل في الزاهدي والى انه لو خاف حدوث المرض افطر كما في الاخبار



والسافر الذي قصر الصلوة افطرا الى ايام افطار هؤلاء الاربعة لكنهم سوا فيه الا اذ افطر  
عندهم وقال الناجي بغير صل على الحامل الا افطار في احواله وسج في اوله واطلاق المسافر  
منبر الى ان لو سافر مكانه او حضر في سفره افطر كمنكره وقال المرحوم في لوان السفر بعد  
الصبح لم يقط بخلاف ما لو وصل بعده صبا كما في المنية وعلم ان حيفه لو اصبح المصلي صبا بانه  
صح ثم افطر لم يكره كما في الظهيرية وقصوا ما افطر واقتل رمضان احواله بعدة بلائحة اسم  
الغداة يعني البذل الذي يخلص به عن تكرهه يتوجه اليه كما في الكشف وصوم سفر لا يلزم  
اذا لم يقط عامة رفقاءه والا فلا افطار افضل اذا كانت النفقة مشتركة بينهم وفيه اشعار  
بان الصوم مكره للسافر اذا اجبره كما في قاضي خان وان صح لم يضر للفقير او للكم كالخامس  
المريض والمريض والنفس وغيرهم او اقام المسافر ثم مات الصحيح او المقيم في داره  
ما فات اى وجب عليه ان يودي فدية ما فات عنه من ايام الصيام كالقصة عينها او اجتهاد ان عاين  
بعد اى ان كان حيا بعد الصحة والقامة بقدره اى بقدر ما فات فوفات بالمريض او الصوم  
خمس ايام مثلا وعاش بعده خمسة ايام بلا قضاء ادى وارتد فدية صوم خمس ايام والى  
يعيش بعده بقدره بل اقل ففطرهما الى بقدر بقدر الصحة والقامة لا الفوت فوفات خمس  
وعاش ثلثة فدى ثلثة فقط والطحاوى وهم وقال انه قول محمد واما قولهما فالوصية بخمس والى  
جاء الخلاف هكذا لو عاش اقل ما فات فان صام فيما عاش فلا شئ عندهم وان فطر ولم يصم  
اصلا فكذا عند محمد وقال عليه الوصية بكل ما فات والمتن ظاهر الرواية وهو الصحيح والكلام  
مشعر بان لو كان المريض لم يصح فلا شئ عليه وهذا اذا لم يخف البأس عنه والاصح في الفدية  
لكل يوم من المرض كما هو في الكرماني وقال صاحب المحیط انه شئ يجب حفظه جدا وينبغي ان يستثنى  
الايام المنية مما عاش لا سيما في اداء الواجب لم يكره فيها وسقط لوجوب الفداء  
على الوارث الا بصاحبه بشرط وفقد وجوز الا بصاحبه في التنفيذ من الثلث الى ثلثه ان كان  
له وارث والا فمن الكل والمشاورة في هذا الكلام ان الا بصاحبه واجب عليه ان كان له مال كما في  
المنية وغيره فدية كل صلوة مكنته ولو واجبه كالوتره واول السنة فانه في سعة من ترك  
صوم يوم اى كفديته وقبل فدية صلوة يوم كصومه ان كان معسرا والظاهر خلافه كما في المأنة  
وقال محمد بن مقاتل به بلا قيد الاعسار وعامة المشايخ ما لو الى الاول وعليه الضموني كما في  
الكرماني والقياس ان لا يجوز الفداء في الصلوة واليه ذهب البيهقي كما في قاضي خان والاشعسان  
ان يجوز الفداء عنهما اما في الصوم فلو رد النص واما في الصلوة فليقوم الفضل ولذا قال محمد انه  
يجزى بها ان شاء الله تعالى وفي الكلام من ان لو فطر في اداها باطاعة النفس وضاع السبيلان  
ثم ندب في اخر عمره ووصى بالفداء لم يجزى لكن في دساجة المستصفي دلالة على الاجازة والى انه  
لو لم يوص بفداءها وتبرج وارتد جاز وقال محمد انه اجاز ان شاء الله تعالى وفي الزاهد في قبل انه  
لم يجزى الصوم وفي التحقيق قبل لم يجزى الصلوة ولا خلاف في انه امر شخص بصل ثوابه اليه  
ينبغي ان يفدى قبل الفتن وان جاز بعده وكيفية ان يسقط من عمره اثني عشر سنة وجزء

عمره اثني عشر سنة ثم يدفع الباقي في العمر الى مسكين من تلك دفعة واحدة ان كان الثلث واقبا بالقدرة والا  
في دفع اليه ما ملكه فيقفضه ثم يبيع من الدافع ويقبضه ثم يدفعه الى المسكين ثم يتم الى  
ان ينشئ عمره وان لم يملك ثلثا استغنى وارثه وينبغي ان يقول الدافع للمسكين في كل مرة  
الى ادفعك مال كذا الفدية صوم كذا الفدان في فلان المنوي ويقول المسكين قبلته واطلاق  
كلامه يدل على انه لو دفع الى فقير حلة جاز ولم يشترط العدد ولا المقدار لكن لو دفع اليه ثوبا  
نصف صاع لم يعينه به يعني كما في ايمان الصنوي وعبادة غيره لا تجزى اى صوم الوارث و  
غيره لم يمت وصلواته لا تكفي والاضافة للعهد فلا بد ان الزكاة والحج والكفارة محرمة لا خلاف  
في عصام ومحمد بن سلمة ان غيره صام واطعم عنه احتياطا لان السنة وردت بها ولو لم تأخذ  
بها لضرب من الاجتهاد كما في المحیط وذكر في الزاهد عن عصام وابراهيم بن يوسف يقضي  
غيره صلواته ويلزم النقل اى تمام صوم النقل بالشروع اى بشروع غير مطلقون انه عليه الا  
لا يلزمه كما في الصلوة وفيه اشعار بان افطاره لا يجوز كما ياتي في الايام المنية اى المنى  
الصوم فيها تحلل الايام منية لعلاقة الحلال اى يوم الفطر ويوم الاضحى مع ثلثة من الايام بعد  
اى الاضحى يسمى تلك الثلثة بالنسبة الى الاحسن اى العبد بن والنسبة فان صومها لا  
يلزم بالشروع فيه فبالاقل لا يلزم القضاء وعلم ان يوسف انه يلزم به كما في الكشف و  
ذكر في الزاهد وغيره انه لا يلزم بالشروع عنده خلافا لما اوجبه احتياجا الى التمسك بالايام  
المنية كثيرة وان لم تكن تمثل تلك الايام مناسنة شوال فان الصوم فيها ثمرة مطلقة  
عنده ومنابعه عند ابي يوسف وعمر الحسن لا يكره مطلقا كما قال المنجوق الا انهم اختلفوا  
ان الشايح افضل التوفيق وقال الحلواني سيجب صومها اذا اكل بعد العيد اياها في المضرت  
وذكر في النظم انه سيجب التوفيق في كل اسبوع يوما من اطعم اهل الكتاب ومنها يوم الزينة  
وعرفة وقبل النسي في حق الحاج ومنها الجمعة منه واد هذا عنده خلافا للطهين ومنها يوم المهرجان  
والنيه وزا لم يوافق ما اعتاده والمختار ان صومه غير مكره ومنها صوم الدهر وان افطر  
الايام ثلثة وهذا عند ابي يوسف كما في المحیط ومنها صوم الوصال اى صوم يومين او ثلثة  
بلا افطار كما في المضرت ومنها صوم ايام البيض فانه مكره عند بعض كما في الخلاصة وهي  
الثلاث عشر والرابع عشر والى مس عشر وقبله من الرابع عشر كما في الزاهد وغيره الى يوسف انه  
مستحب كصوم الاثنين والثلثين كما في المحیط وصح النذر فيها اى في هذه الايام المنية بالاحسان  
مثل نذرت ان اصوم يوم النحر او عدا وكان الفدية يوم النحر او بالنبعة مثل ان نذر صوم هذه  
السنة او سنة متتابعة او ابد او عدا عنه انه لا يصح النذر فيها لكن افطر كراثة الصوم وقضى في  
ايام احوال الصوم الا بدفاته اطعم لكل يوم مسكينا كما في الفطرة وعلم محمد اوصى بالطعام وان  
صام صح وخرج عن عهده وفيه اشعار بان لو نذر صوم الاضحى وافطر وقضى يوم الفطر صح كما في  
الزاهد واما لو صام فيها غير واجب اى كالفقضاء والكفارة لم يصح لان ما في الزمة كامل  
اداه ناقصا كما في المضرت وبفطر النقل اباحه بعد صيافة ثم يقضى الفطر سواء كان ضيفا



او مضيقا ذكره المصنف لم يوجد رواية المصنف والضاقة مشقة بان غير البس بعد  
سبح واما هي فمعه انها ليست بحزب وعنها انها عذر كما في الكافي وينبغي ان يقول اني صائم  
وبان ان لا يعطى كما في فناء وفي الحجة والافضل ان يقول اني صائم حتى لا يعلم الناس  
سره وقال ابو العباس ان كان الافطار يسر وسر فمباح والافطار كما في النظم والصحيح انه ان  
تأذى الداعي ترك الافطار يعطى والافطار وقال الحلواني الاحسن انه ان يفتق يفتق الغضا  
يفطر والافطار قال حلف انه لا يفطر وان حلف باطلاق وينبغي ان يكون فيه تفصيل على  
قياس ما قال الحلواني كما في المحيط وفي كلامه إشارة الى ان لا يفطر لما عذر كما روى ابو بكر الرازي  
عن اصحابنا وغير الشيخين ابن ابي عمير واختلاف فيه المتأخرون والاول ما ذكره كما في كتاب الكافي  
والى ان غير النقل لا يفطر كما في المحيط وحزب ابي يوسف ان صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر  
وهذا قبل الزوال واما بعده فلا يباح الا اذا كان في تركه عقوق احد الوالدین كما في الزهري  
ومسك بغيره يومه وجوبا او استحبابا والاول الصحيح حتى الوقت كما في النهاية وصححه يومه فقال  
مسك مما ياتي من قوله مسافر قدم الى حارة السمرقند في يومه في حارة السمرقند وحاصل  
او نفى ظهري بعد الطلوع او معه او قبل على الاقل منها ولم يبق من الليل مقدار العسل و  
التحريم وفي النهاية قبل ناكل الى ابيض سر او قبل هي والمساخر والمريض جبر وصبي او صبيته  
يلغى في بعض اليوم وكافر مرتة او غيره اسلم فيه والاصل فيه ان من صار اهل الاداء في اليوم  
يومه بالامساك من هذا الوقت وفيه اشعار بان مسك بالطريق الاول من افطر متعمدا او  
خطا او مكررا او دخل يوم الشك وظهر مضايقة كما في قاضي خان ولا يفطر ذلك اليوم هذا  
الاخير ان الصبي الذي يبلغ والكافر الذي اسلم ولو عند الصحوة وحزب ابي يوسف انها تضيق اذا صار  
اهل من عندهما وفي الامساك اشعار بانهم مفطرون في بعض النهار فلم يفطروا فيه ونوا الصوم  
في وقتها لم يجز لهم غير رمضان لانعدام الابهلية في اوله الا لما فرغ منه بغيره لا اهلته كما في  
الاخبار فلم يفطروا بعد ذلك الكفارة عليهم بالانفاق وفي القضاء على المسافر والكافر خلاف و  
لا خلاف في قضاء الحائض ولا قضاء على الصبي كما في النظم ويوم الصبي بالصوم اذا لم يقدح كمال  
ابو بكر الرازي وعنه محمد بن ادب جنيده وقال ابو حفص انه يضرب ابن عشر سنين على الصوم  
كما على الصلوة وهو الصحيح فلم يصح لم يصح عليه القضاء كما في الزهري ويتم وينبغي ان لا يفطر  
مقيم صائما سافر بعد الصبح ولو افطر وان كرهه الكفارة عليه الاحسن لم يكفر فان جواب لو ناس  
وخالف الزحني السلف في تحريم الاسمين ويجوز ان يقال ان لو يعني ان وجبته يصح ان يكون  
للأب اسميته بلا فاف كما في المعنى وجوب كل الشهر ما يمكن ابتداء الصوم منه والاحسن جميع الشهر  
مسقط للصوم حتى لو افان بعد الزوال من اليوم الاخير رمضان لا يلزم القضاء على الصحيح  
غير صحيح فيه كما في النهاية لا يسقط جنون البعض فيما ذكرنا فافان قبل الزوال ولو في آخر رمضان  
لزم قضاء الكل ولو افان في ليلة منه لم يلزم قضاءه على الصحيح كما في عامة المذاهب والافطار  
وبغيره من الظن ان في التحقيق افاقته في جزئه بل موجبه للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق

مشقة لم يوفق بين الجنون الاصل والطارى فلم يلزم جنونا ثم افاق في بعض منه لزم قضاء الثاني  
وعنه محمد بن ابي لم يلزم كما في المحيط وذكر في الزهري ان المعنى في الاقامة زوال جميع ما به من الجنون  
وان اعني عليه ابا ما اي ثنتين يوما او بعضها لكن في دلالة الايام عليه قضاء اي قضى  
لك الايام الا يوما نواه في وقتها كما اذا افاق قبل الزوال او اعني عليه قبل غروب الشمس فانه لا  
يفضي الا ذلك اليوم لوجوب النية فيه على ما هو الظاهر في حال كل مؤمن والبناء عليه احب ما لم يعلم  
خلافه فلم يعتد الافطار او سافر لزم القضاء كما في المحيط واعلم انه قال ابن عبد البر ان احاديث  
تجبل الافطار وتأخير السجود صحيح منواته كما في فتح الباري وذكر في الزهري انه قال جسد  
الصوم التسحر وتأخيره وتجبيل الافطار وسحب الافطار قبل الصلوة ومن السنة ان يقول عند  
اللحم لك صحت وبك امننت وعليك توكلت وعلى رزقك افطرت وصوم الغد في شهر رمضان  
نويت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت **فصل الاعتكاف لغة** العكاف لغة العكاف من  
العكف اي التمسك او العكوف اي الاقامة كما في الكرماني وشريعة علي بن سنان وواجب  
وبالامام اشار الى الاول وهو مكث في مسجد بنية عبادة غير واجبة بقرينة قوله سنة مؤكدة  
مطلق وقيل في العكف الاخير رمضان واما في غيره فمستحب كما في بيان الاحكام وقيل سنة  
على الكفاية حتى لو ترك في ليلة لا ساوا وقيل سنة لا ياتم تاركه وقيل مستحب كما في الزهري  
والصحيح الثاني للمواظبة صلته على ذلك وقضائه في شوال حين ترك كما في المفردات والكلام  
يشير الى ان من مدة هذا الاعتكاف ساعة وهذا ظاهر الرواية وعنه انه يوم فعلي الاول لا  
يفضي اذا فطره وعلى الثاني يفضي لان الاعتكاف النقل لازم الا عام والى ان الصوم  
ليس بشرط وهو ظاهر الرواية كما في النهاية والى انه يجوز ان يعكف ليلة كما في النظم والى انه  
يجوز في كل مسجد وعنه ابي يوسف يجوز في غير مسجد جماعة كما في الكافي وفيه ايما الى انه لا يجوز في غير  
الرواية الا في مسجد جماعة كالاوجب ثم اشار الى القسم الثاني من الواجب بقرينة الصوم  
والقضاء وغيرهما من الاحكام الابنية فقال وهو اي الاعتكاف الواجب بالنذر على طريق الا  
التخادم ليست صائما اي قراه وفيه ريم الى انه تعريف اعتكاف الذكر واما تعريف الانثى  
فتباني والى ان الصوم بشرط او كمن كما في التحفة والصوم شمس لغير الفرض ففي المشرع من  
الصوم الواجب ما يجب على نذر الاعتكاف وفي الخبر انه لو قال بغير صوم لزمه مع الصوم والى انه لا  
يجب النذر باعتكاف الليل وعنه ابي يوسف انه يجوز فان عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية اعتكاف ليلة  
وقد امره صلته بايفائه كما في النظم في مسجد جماعة اي يقوم فيه جماعة ولو مرة في يوم كما اشار اليه  
الكرماني وعنه ابي حنيفة انه لا يصح الا فيما يقوم خمس مرات وقبل صبح في الجامع لا جماعة كما في  
المحيط والصحيح انه يصح فيما اذن واقسم فلا يصح عند الحائض ومسجد قواع الطريق كما في الخصاصة  
وينبغي ان لا يصح في مصلى العيد والبنائز وفي المفردات الا فضل في المسجد الحرام ثم مسجد المدينة  
ثم بيت المقدس ثم المساجد التي كثر اهلها بنية اي بنية البيت والاولى ان يكون الضمير لوجوب  
يشتر بان البيت للعبادة لا لغيره وفيه اشعار بان لا يجب بغير الشرع وفيه وعنه ابي حنيفة انه يجب



به كما في الظهيرية وبانه يجب بحمد قصد القلب والنذر ايجاب على النفس بالسعي بالقول  
ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كما في كتب الفروع والاصول كطرائفه والتحقيق وغيرهما واقله الى  
اقل هذه الاعتكاف الواجب اومدة اقله يوم في حامي عامة للمذاهب ولات تكن في بحر المحيط من كثر  
الرؤوس وخواتمه الاكل ان اقله يوم عنده واكثر من نصف يوم عند الزاهدي فيصلي ذلك الاعتكاف  
فلو نذر الاعتكاف قبل الزوال في صيامه لم يصح عنده خلافا لما في الزاهدي فيصلي ذلك الاعتكاف  
الواجب من قطع جبهه الحامي في ذلك اليوم وان لم يقضه فعليه الا بقاء ولا يخرج من يعتكف  
الواجب ليلا او نهارا منه الى من المسجد وسطحه كذا في الحاجة الانسان الى ما فيه ضرورة  
كاداء الشهادة وقضاء الدين وحمل الطعام والنشر اذا لم يكن له خادم كما في النظر وكالحرف  
على النفس والمال واخراج ظالم له كما في المضمرات وكاجابة السطان والبول والغائط و  
الفعل والوضوء والابتناء في المسجد او عنده خلافا لما في الزاهدي ولا بأس بان يدخل  
بينه للوضوء ولا يكت بعد الوضوء كما في المحيط واعلم ان المجتهد في اهم الحجج كما في الكرماني وغيره الا  
انه لما كان فيه تفصيل قال او الا المجتهد في قرب من جامع منزله بعد الزوال وفي بعد منه منزله  
الى معتكفه فوجها يخرج بركها الى المجتهد ويصل الى حال كونها المجتهد وفيها وبعد الحامي  
الاصل او قبلها اربع او ستا سنة وحينئذ كما في المحيط وعنه انه يخرج بفرد ما يصل ركعتين ثم يخرج  
من غير تراخ والعبد ان كان المجتهد كما في الظن والخطام مشير الى انه لا يخرج لعبادة المرفوض ومجلس العلم  
وصلوة الجنائز الا اذا استثنى عن نذره وقبل كرجح اليها اذا لم يكن للمجتهد من يقوم بامه كما في  
الزاهدي ولا يفسد الاعتكاف بكنهه الى المعتكف في جامع اكثر منه الى من وقت يصلي فيه الفرض  
والسنة ولو لم يمسك في ان جرح عند النذر ولو بالنسيان سنة عنده واكثر من نصف يوم  
عندهما وهو ليس للمسلمين كما في الكفاية بلا عذر اي حاجة الانسان فسد اعتكافه وبأجل ويستتر  
وبنام وطيب وديان ويروج ويخج ويبيع ويستري طاحنه الاصلية للفتنة فانه مكره  
قبه الى في المسجد بلا احضار مع فيه فانه مكره على ما في الكفاية والعدلية وفيه اشارة الى انه  
لا بأس به عند بعض والى انه لا بأس باحضار النفس لا يفعل هذه الافعال فيه غيره الى غير المعتكف  
فانه مكره وفي الزاهدي لغير النوم فيه ولو مقبها مضطجها رجلاه الى القبلة ولا يصمت  
اي يكره له ترك التحدث واطالة السكوت لاق الصمت ليس بقرينة في سنة بعينها كما في الكرماني او  
يكره له ان ينوي الصوم مع زيادة ان لا يتكلم وقيل ان ينذر ان لا يتكلم اصلا كما في النهاية ويستحب  
الذكر كما في السراجية ولا يتكلم الا بحوائج الى مال الا كمن فيه فان حرمه التكلم الكثر في وقت الاعتكاف  
استد منه في غيره ويبطله اي الاعتكاف الوطى في القبلة والديه ولو وطى ليلا او ناسيا وفيه  
استفاد بان الاكل ناسيا لم يبطله ويبطله وطينه في غير فخرج من الانسان كالنقطة او قبله او  
مس كلبا بشره ان انزل وفيه رضى الى انه لو نظر فأنزل لم يبطل كما في المحيط والآنزل فلا  
يبطله وان حرم هذا الفعل عليه والحارة تعتكف باذن زوجها لا غير في بينها فان كان فيه  
مسجد والا فبجعل موضعها مسجد الحامي الزاهدي وفيه اشارة الى انها لا تعتكف في مسجد

جماعة وعنه انه مسجد بينها افضل من مسجد غيرها والى انها لا تعتكف في بينها في غير مسجد  
لا يات بها زوجها ولا يخرج منه كالرجل كما في شرح الطحاوي ولو حاضرت زوجته ولا يطرأها الا في  
بنته الشهر الا اذا لم تقض ايام للبيض منصلة بالشهر ولو نذرت اعتكاف عشرة سنين لم يفسد  
الشابح كما في الزاهدي نذر ثلاثين العبادي اعتكاف ايام مفعول نذر والجملة صلوة لوصول حجة  
فان الكوفة جواز واحدة ولا وجه لمنع البصرية عنه كما في الرضى والمعنى من نذر الزم من  
لم يشتره ما يصح النذر الا كون المذنب عبادا فظاهر وكذا اعتكافه ان يشترط ان يكون من جنس  
فرض لانه ثبت في المسجد كما اذا صلى كذا في المحيط والمادة من الفرض ما هو فرض قصد الا يلزم  
النذر بصلوة الجنائز وعبادة المريض لانهما واجبة ولا بالوضوء وقراءة القرآن لانهما لا يفسد  
لا لغيره كما في الكفاية ولا بدعاء كذا اذ برك صلوة عشرة مرات وكذا بالصلوة عليه يوم كل يوم كذا  
وقيل يلزم النذر بها كما في المنية لزم بها لها المتقدمة عليها وكنهه اشعار بان فيه نذر اعتكاف  
ليالي الزمها باجابه المناقاة لان كلامه الايام والليالي يستفاد ما بارأه من الليالي والايام  
بانها في الروايات ولولا اى منابعا وان لم يشترط الولاء وفي نذر اعتكاف يومين بلانية  
ليست بها الزمها بليست بها ولولا وكذا العكس في ظاهر الرواية وعنه الى يوسف في الليالي  
لا يلزمه شي وفي اليومين لزمه الليالي المتوسطة ايضا كما في المحيط وعنه يدخل فيه هذه  
الليلة استحب بالاجابة كما في شرح الطحاوي وعنه لا يدخل الا اليومان كما في ناضي خال وصح  
نذر ايام او يومين جهة نية النهار خاصة لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه رضى الى انه صح في نذر  
ليال او لياليتين نية الليل خاصة لانه نوى الحقيقة الا انه لا يلزم شي والى انه لا يصح نية النهار  
وفي نذر الشهر لانه اسم لثنتين يوما وليدة والى انه صح نذر يوم فيدخل المسجد في الاعتكاف  
قبل طلوع الفجر وفي اعتكاف ما فوزه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد الغروب  
في اليوم الاخر كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة اي خصت نية النهار والفوت من نية الليل خاصة  
وانفراد منها وطلبة حال من النية ويكتمل ان تكون صفة فتكون حالاً من النية لانه النهار كما  
ظن اذ ان ثبت باني عنه ولا يخفى انه يشترط فيه اذ وفراغ باله فبشير الى ما الزم من رعاية حسن  
الاختتام كما في الحديث القدسي على صاحبها الصلوة والسلام **كن**  
قدمه على التكاح انه ليس من العبادات المحضة وليس من اية العبادات كما ظن بل الجاهل كما في شرح  
الاصول فالاولى تقديمه على التكاح والمج لغة القصد الى شي وشربة القصد الى البيت المرام  
بأعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما قالوا والفح والكسرة لغة وقبل الكسرة لغة والفح لغتهم  
وقبل الفح الآثم والكسرة المصدر وقبل العكس كما في فتح الباري وهو نوحان الى الاكبر الى الله  
والمج الاصغر العرة كما في التنف فلم يكن العنوان من التخصيص في شي فرض للمج الاكبر على حر  
مسك مكلف فلا يرض على العبد والكافر والصبي والمجنون ولا بعد ان ترك قيد مسك لان  
المكلف يعني غير صحيح من الامراض فلا يرض على الزمن والمفطوع الرجل وغيرهما عنه وفي  
رواية عنهما واما عندهما وفي رواية عنه يرض على هؤلاء فيلزم الاحتجاج عندهما خلافا لغيرهم

ل



كان صحيحاً ثم صار زمن الزمة الحاج بلا خلاف يصير فلا يفرض عنه على العمى وان وجد قائل  
ويفرض عنه بما في رواية عنه وغيره انه لا يفرض عليه وذكر القدرى ان حمله اذ يفرض  
بالمعين وقد وجد في الوجوب عليه روايتان الكل في المحيط وقاطع كلامه ان الصحة شرط  
لوجوب عنه والمشافح فيه خلاف والصحيح انه شرط الاداء فعلى هذا يلزم على المريض الايضاح  
لا على الاول كما في النهاية ازاد اي نفقة وسط وهو في الاصل الذي الزائد على ما يحتاج اليه  
في الوقت كما في المفردات وراية الى ما يحل وما يحتاج اليه من الطعام وغيره وما يوجبها وهي  
في الاصل المعتبر القوي على الاسفار والاحمال وسوى الزكوة والاشي وانما للمباينة كما قال  
ابن الاثير وفيه اشارة الى انه لو وجد ما يكثر من مرضه ونحوه لم يلزم في المرحلة كما في قاضي خان  
وكذا لو استباح اشياء بعير ثم ركب كل منها فرسخاً كما في الزاهد والى انه يشترط الملك  
او الاستحباب فيما فلا يفرض باياضها ولو كان المبيع قريباله كما في المظنرات والى انه لا يجب  
باللحاح الام لكن لو جرحه جاز لان المعاصي لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يعال انها غير مقبولة  
كما في مكررات صلوة المرأة ولا يخفى ان يدين في حق الافاقى واما غيره فالشرط فيه الزاد  
والقدرة على المشي والمتبادر الى هذه الامور شرطه عند وجوه قاطعة بله فان عكسها  
فبطل فلا يام بصرفه الى حيث شاء كما في شرح الطحاوى والمفردات وغيره ما فضل الى فضل  
الزاد والراية ويحتمل ان يكون مصدر لفضلان عما لا بد منه اي من حاجته الاصلية كما  
في الفطرة وغير نفقة وسط عياله اي الذين عليه اسباب معيشتهم كالزوجات والاولاد  
الصغار والحكم والعبال بالكنس جمع الغنل كالتب والى ان النفقة مستدركة بالالاء  
منه ولعل الذكر لزيادة الاهتمام الى حين عوده الى وطنه من ابداء سفره فلا يشترط  
بقاء نفقة يوم العود خلافاً لابي عبد الله الجاني وعمر ابي يوسف نفقة غيره كما في  
المحيط وقيل في التاج راس مال التجارة وفي المختف الآت حفته وفي صاحب الصبغة  
ما يعش بغنيتها وفي المطا والاكادار لانها من البقر وكوة كما في قاضي خان والكلام شبر  
الى انه لو كان له كروم وعقارات وارض وحائيت يستغنى بها بنفسه وعياله الى العود  
عليها وفيه الزم الماشح في المنية وكذا اذا كان له جواهر او ثياب فله ثبته كما في الجواهر  
مع امن الطريق اي مع ظن مريد الماشح ان طريقه امن من العصبات والفصل وغيره فان  
علم انه لم يامن غالباً يجوز تأخيره كما في الجواهر الا يردى ان ابا بكر الوراق خرج حاجاً فلما ذهب  
مرحلة قال لاصحابه ردوني فقد ارتكب سبعاية كبيرة في مرحلة فزوده وفي واقعات الناطق  
ان قتل بعض الحاج عنده في ترك الماشح وخبر ابي القاسم الصغار يبلغ قال لا اشك في سقوط  
الماشح الشا او انما اشك في الرجال وافنى ابو بكر لمصاحص بعد اذ ان سقط عن الرجال  
ايضا لكثرة الاخطار وبه افنى الوبير والتمه الجاني الصغير يجوز ازم والفضل الكرمالى  
يخرسان كما في الزاهد وقال عبد الله بن علي بن ابي اهل خاسان منذ كذا سنة  
وقال ابو القاسم الصغار لا ارى الماشح فرضاً منذ عشرين سنة والبادية عندى داره

لقرينة بيا

دار الحرب ومثله قال ابو بكر الاسكاف في سنة ست وعشرين وثلاثمائة فكيف في زماننا قبل اتمام  
ذلك لانه لا يتوصل الى الحج الا بالرشوة فيكون سبباً للمعصية ومعنى يؤل الام الى هذا برقع  
الطاعة كما في المظنرات وقاضي خان وغيرهما كمن في المنية لا يمنع من الحج بالكنس فانه لا يخلو فافقه  
عن ذلك فلو سقط الحج بمثل ذلك ارتفع العمل بقوله تعالى وبعد على الناس حج البيت فالا اعتماد على  
قال الفقيه ابو البخت انه ان غلب سلامة الطريق ففرض والافساق وظاهره ان امن الطريق  
شرط الوجوب كما روى عنه وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو الصحيح فافقه الايضاح كما  
في النهاية وما فرغ من الشرط المستدرك شرح فيما يخص بالمرأة فقال والزوج يلزم الى مع الزوج  
ويجوز الرضخ على الاستدواء او الحرم اي الذي هم عليه كحاجاتها ابقاها او رضاع او صهرية  
كما في المشاهير وهذا وان كان محجاً لاحت زوجته وعمتها وخالتها فان حرمها مبيدة  
بالشك كمنه خرج للزوج ايضاً ولو عرف باصل الوطى وهم الشك ابد الرضخ فيه الزوج وان لم  
يكن محجاً اليه في هذا المقام واطلاق بدل على وجوب الحج عليها وان كان الحرم لم يوافقها  
الا بشفقتها وفيه خلاف الروايتين كما في المحيط وفي معنى كلامه رخص الى ان شرط كون الزوج  
والحرم عاقدين بالغين موافقين لما في ذلك بلا اجبار فلا جرة للمصبي والمجنون ولا يجزى الزوج  
والحرم على ذلك كما في شرح الطحاوى والى ان شرط كون الحرم غير فاسق والا فلا يجب عليها كما  
في الحاشية للمرأة الثابتة او العجوز والاكفاء مشير الى ان اذن الزوج لا يشترط لان حفته لا  
يظهر في الفايض والى ان الزوج غير واجب عليها اذا لم يكن لها زوج وينبغي ان يفيد المرأة بالحي  
عن العدة لان شرط الوجوب لظهور العدة اي عدة كانت كما في الزاهد وغيره وظاهر كلامه  
ان الحرم شرط الوجوب ولما فيه خلاف كما في امن الطريق وفي تخصيص المرأة استعارة بوجوبه  
على الامم الصحيح الوجه بلا شرط كون قريب معه لكن لا بد ان يمنع عنه حتى يبرأه ويكره له ذلك  
ان احتج اليه الاب او الام كما في الحاشية ان كان بينهما اي بين مكان المرأة وبين مكانه  
ماخوذة من مكنت العظمى وجبت محبة وكون البيلة للام وسط الارض تسمى بها كما في المفردات  
وانما ذكر المرام لاضمحلال معنى الوصفية بالاسمية مسيرة سفر اي سافة ثلثة ايام وليلاتها و  
فيه اشارة الى انها لا تفر بل بالحرم الا الى ما دون السعة كما في الكافي في العمر يكون الميم ومنها  
اسم لعدة عمارة البدن بالجوهر مرة واحدة اسم طر من الزمان طر اي طر ففرض على الفور في اصح  
الروايتين عن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف وقال محمد بن علي الزاخي كما في المحيط والاول المختار  
كما في السراجية ولذا سقطت عدة النية بتأخيره كما في التمرناشي والفور لغة الغلبان ثم استغفر  
للمسعة ثم سمي به الساعة التي لا يثبت فيها كما في المغرب وقال ابن الاثير فور كل شئ اوله ونشأه  
تجبل الفعل في اول اوقات امكانه والزاخي لغة التباعد ونشأه عاجاز تأخير الفصل في الفعل  
الى ظن الفور فيشمل العمر والمآدم الفور ان يتعين اشهر للمع العام الاول لاداء فبانم  
عند السجدين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا ادعى ولو في اوقته فانه رافع لما في خلاف  
وقد التزم ان لا يتعين هذه الاشهر له فيجوز التأخير عنه محمد لكن بشرط سلامة العاقبة كما نقل



عنه في المبسوط وغيره وفيه اشكال لان العاقبة مستورة غير ظاهرة لشيء الا اني استدل  
سائيل بل جبل التاجر عن هذا العام عند محمد بن بحر للمعنى ان يحرم بالتخصيل والتجريم والصحيح ما  
قال ابو الفضل في اشارات الاسرار انه لا يابن عند محمد بن بحر بالثبوت اذا مات تحت واما اذا امكن  
الموت بالامارات فيأثم بالغوث لان العمل به ليل العقب واجب عند فقدان غيره كذا في الكشف  
لكن في الزايد لو وجب عليه الحج قبل بينه وبينه حتى مات سقط لان وجوبه موسع كما سقط  
عن علي بن فضال في وجوب الوت وقيل لم يسقط لانه على الفور وكذا اذا افتقر بعد السار وان  
قطعت حتى مات مال يسهل ان يستقضى فيجوز وان مات قبل قضاء الغرض يبرح ان لا يوفى  
به اذا عزم على القضاء وفي التماسي عن ابي يوسف لزمه استيفاض ولو حج الفقير لم يستغنى  
لم يحجنا لان شرط الوجوب التمكن من الوصول الى موضع الاداء الا اني ان المال لا يشترط  
في حق المكمل لكن في التوارد ان يحجنا ولو اوجم من ميفات صبي فليج او عبد فعن بعض  
كل منها على احواله وانما اعمالهم لم يود فرضه اى الصبي او العبد لانه منتقل في الامام فلا  
ينقلب فرضا ولو جدد الصبي البالغ قبل الطواف والوقوف اوجبه بان يرجع الى ميفات  
من الموافقة ويجدد التلبية بالتحلف من ذلك الخلد لانه لعدم الاهلية لم يكن اوجبه لاداء  
فلو رجع الى تجديد الامام ادى فرضه لا العبد اى لا يصح تجديد احوال العبد المصنف لانه لا يملك  
الامام كان اوجبه لازما فلا يخرج عنه الا بالامام وقبلة اشعار بان المجنون اذا افلق و  
الكافر اذا اسلم بعد الامام ومضى كل منهما عليه لم يود فرضه ولو جدد الامام اداه كما في  
المضمرات وفرضه اى فرض الحج الا من شرط والركن الامام لغة المنع كما قال ابن الاثير  
وشرعا تحريم اشياء واجاب اشياء كما في تمتع الهداية وهو شرط كما في النهاية وغيره ولا يجد  
ان يكون فيه اختلاف في الركبة فانه كالركبة في الصلوات كما في تمتع الكافي وغيره والوقوف  
اى للصنوع ولو سعة من زوال عرفة الى طلوع فجر النحر يعرفه كوقوفات اسم موضع شر  
من مكة على اثني عشر ميلا منها ثمانية وبنغي ان لا يكون وفي الصحيح انها شبيهة بمكة لكن  
فقد ذكرنا في الاحاديث الصحيحة كالبخاري ومسلم وناسي بها لان اباهم دم وضع  
اسمعيلى واجه مكة ورجع الى الشام ولم يتلقا سكتين ثم انقضا يوم عرفة بوفى وطوف  
الزيارة وبسم طواف يوم النحر وطواف الكرن وطواف الافاضة فالطواف الدوران حول  
النبي والزيارة مصدر زرت فلان اى لقينه بمرورى بالفتح اى قصدت زروه وهو على الصدر  
كما في المفردات والاصناف با دى ملازمة والمعنى الدوران حول البيت في يوم من ايام الحج  
مات فكل ركن لكنه قول الشافعي فان الركن عندنا اربعة والباقي واجب كما في جناب  
المضمرات وفي تأخير الطواف اشعار بان الوقوف فوفى وله الم بغير طواف فوفى وواجب  
اى طواف وهو ما تكرر الدم وقوف جمع اى الوقوف جمع ولو سعة بعد صلوة فجر النحر الى ان يسجد  
وهو كالم دلفه اسم بقعة على سبعة اميال من مكة شرقا وناسي به لانه اجتمع فيه آدم  
وحوا والسعي اى سعي سبع مرات بين اعلى الصفا بالقصر واعلى الحرة فيصير ان صعودها

واجب كما في شرح النوازل والشفق لكن في الكلام اشكال من وجهين احدهما ان لا يجب  
الا المشي لا غير في بطن الوادي والثاني ان يستسعى في بطن الوادي كما سعى وهما  
جبلان من جبال الاول مايل الى جنوب البيت والثاني الى شماله ما بينهما سنة وسبعة  
ذراع والسعي مائة ذراع واثني عشر ذراعا ورمى الجار اى رمى سبعين حجرة في ايام النحر والشرع  
فاطار بالكسرة وهي ثلثة مواضع من منابر من جارا اى صغارا من الحجارة كما في رواية السعي  
بالجار كما باطرات للقول وطواف الصدر وبسم طواف الوداع وطواف اداء العمرة البيت في  
الشفقة سنة فالصدر بفتحين رجوع المسافر من مقصده والشارية من موضعه مودة  
والمعنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه لا في اى الخارج من المواقيت فلم يجب على الحلي والحلي  
والكلى وقال ابو يوسف اني اوجب للمكمل كما في شرح الطحاوى والآفاقى بالحدة منسوب الى الافاق  
جمع افق فالصواب افق كما في الموت والتهذيب وغيرهما والناصر الفقهاء ان يقول لانه ان  
الافاق جمع افق حتى وجب رده في النسبة الى الواحد ففعل بيوبه ان الافعال للواحد وقال بعض  
العرب هو انعام كما في الفائق وغيره ولو سلم ان جمع فلم لا يجوز ان يكون الباء للوحدة كما قالوا  
في روى وكوسم انها للنسبة فالرد غير واجب فانهم ارادوا بالافاق الخارجين وبالا في الخارج  
وهذا معنى قوله لو رد الى الافق لم يفهم منه ذلك فصار كما لا تضارى على ما نقل صاحب الكشف  
عن الركني والمحقق اى قطع شعر الرأس بالموسى وغيره عند الخروج من الامام والاولى ان  
يقال والاخذ بشمل التقصير ايضا والواجب السادس الامم من المنفقات كما في المضمرات  
وذكر النظم للمفردة عشرة فعلا ولتقارن سنة عشر ولتتمتع سبعة عشر ثم قال ان الترتيب  
بين هذه الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضها من اسواط الزيارة واجب وبعضها من غيرها  
الثلاث والواجبات ستن تاركها مسمى وهو التماس في الطواف وتقصيل الحج كما في  
الشفق والرمي في الثلثة الاول من اسواط الطواف والسعي في بطن الوادي وطواف  
القدوم والبيتونة بمنا وجمع والاضطباع وطمع بين الظهر والعصر بوفى باذان واقامتين  
وبين المغرب والعشاء بمكة بوفى باذان واقامة كما في النظم والباقي من الاعمال قبل الوقوف  
والاجتهاد في الدعاء وغير ذلك ادا تاركها غير مسمى كما في شرح الطحاوى واشهره الى الحج  
سؤال وذو القعدة بالكسرة والسكون وعشر ذى الحجة بالكسرة وقال ابو بكر انها بالكسرة الواحدة  
من الشواذ وقال ابن الاثير انها بالفتح المرة الواحدة على القصر الا ان المطرزي قال الفتح  
لم يسمع وظاهره يدل على انه عشر ايام وتسعة ايام كما قال ابو يوسف في المواضع وقال ابو  
عبد الله الحارثي وابو بكر الرازي ان يوم النحر من الشهر الحج وعمرته انه ان اوم يوم النحر في الغد  
لم يكره عند جماكم في الذخيرة ويمكن ان يحل الكلام عليه لانه اذا حذف التيميم جاز التيميم وقبلة  
اشعار بان في قوله اشهره كالحا او محاراج حيث جعل بعض الشهر شهرا وما في الكشف  
وغيره ان اسمع طمع بستره في ما وراء الواحد فخرج للغير لانه خارج عن الشهر من على انه  
قول بر جرح لابن بريق بقصاصة الثوب وانما اضيف الى الحج اشارة الى انه لو ملك الزاد والرحلة



فيل هذه الاشهر فاستمكك لم يجب عليه كما في المحيط وآلي انه لايجل شئ في حال الحج في غير هذه  
الاشهر ولا ينافيه اجاء الاحرام قبلها ولا اجزاء الرمي والطلق وطواف الزبارة وغيره  
لان ذلك محرم فيه وانما سميت بهذه الاسامي لانهم لما تقبلوا اسماء النبوة في اللغة القديمة  
سموا بها بوافي تلك الازمنة فتم تحجرون وبفقدون من الحطب وينقلون عن مواضع يقال  
شال زيد اذا زال عن مكانه واعلم ان ايام طحا وما لا بد منه خمسة يوم عرفه وايام النحر والتشريق  
وكره كراهته تحريم احرامه اي الحرم له اي الحج قبلها اي الاشهر كما اشهر اليه في شرح الطحاوي  
وذكر في الخفة انه مكروه بالاجماع وفي المحيط ان امن الوفوع في محظور الاحرام لا يكره وفي  
النظم عنه يكره الاعتدالي يوسف وفي كلامه اشعار بانه لا يكره الاحرام في اوابل الشهر  
ولا في غيره الا اذا اجبت نفوت الوقوف بوفته كما اذا احرم يوم النحر لانه لا ينعقد الحج القبول  
اقوى اركانها والعمرة اسم من الاعتدال لغة القصد الى مكان عام كما في المغرب او الزبارة التي  
فيها عمارة الود كما في المفردات وشرعها افعال مخصوصة سنة مؤكدة وقيل واجبة كما في  
الخفة وغير بعض اصحابنا انها فرض كفاية كما في الكافي وهي طواف البيت وسعي بين  
الصفا والمروة فليس سواهما ركنا فالاحرام وطلق شرطا كما في الخفة لكن في شرح الطحاوي  
ان الاحرام ركن والسعي والطلق والتقصير واجبان وما سوى ذلك سنن واداب  
ناكر كما سعى وجازت العمرة في كل سنة مرة او اكثر واجتنب فيها ما في طحاوي واذا استلم  
الحجر بقطع التلبية في اصح الروايات واذا صلى خرج من احرامها كما في فاضل خال وكرهت  
العمرة وصحت في يوم عرفه واربعه بعد ايام النحر والتشريق وعنه الي يوسف لا يكره في  
يوم عرفه قبل الزوال وعنه الاولى الناجية من هذه الايام اذا احرم بها في غيرها وما اذا احرم  
فيها في غيرها كما في المحيط ومبقات الحديث اي مبدا احرام اهل المدينة ومن سلك هذا الطريق  
من غيرهم سواء كان مكيا او غيره للحج والعمرة وهكذا في سائر المواقيت لانه مما عينه صلتم  
كما اشار اليه في الاختيار وغيره وقال ابن حجر انه صلتم وفيها لاهل الافاق قبل الفجوة  
لما علم انه يستفتح والمبقات في الاصل الوقت المحدود فلا يستقيم للمكان اي موضع  
الاحرام كما في الكرماني والمدني كالمديني منسوب الى مدينة صلتم كما في شرح مسلم في الخليفة  
على المصنف مكان على اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة فهو ابعد المواقيت اما  
لعظم اجور اهل المدينة واما للرفق باهل سائر الافاق فحال المدينة اقرب الى مكة من غير  
ومبقات العواشي وظهر اساني واهل ما وراء النهر والعراق بالكسرة بلاد يكره ويؤث مع  
ايران شهر وهو موضع الملوك كما في الازهر ذات عرق بالكسرة ارض سجدة على ستة  
واربعين ميلا من مكة وانما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق ومبقات السامي  
والمصري وغيرهما من ارض المغرب بالقصر والبيان والسنة او بالمد والبيان او بالياء  
الواحدة وحذف الاخرى كما في الرضخ الخفة تضم الحريم وسكون الحاء فترية حربة على حسن  
مراصل السنة سمي بها لان قومنا نزلوا فيها فاجتمع لهم السبل الى سنا صلهم واهل مصر تركها

الان الى رابع بالراء والهمزة والغين المعجمة لانه لا ينفصلها احد الاحرام كما في فتح الباري والتجدي  
ومن سلك هذا الطريق والتخذ اسم عشرة مواضع متفرقة بين اليمن والتهامة وهي اعلاها  
والعراق والشام اسفلها واولها من ناحية طحا ذات عرق كما في تقويم البلدان فمن  
بالبحر كونه بالبحر وهو جبل مشرف على عرفات كما في المغرب لكن نقل الغلطي عباس  
ان المتحرك الطريق والكن الجبل وهو على جبلين من مكة كما في فتح الباري واليمن والتهامة  
وغيرهما يعلم بفتح الباء والبيان وسكون الميم ويقال ان اصله الميم بالهمزة والياء سبل  
وصلى بهرم وهو مكان على جبلين من مكة وهذه المواقيت كالخندق فيلزم جنوبا ويقال  
دو الخليفة ومن سرقى ويقال له الخفة واما ذات عرق فتجاذى قرن ولا تجلو بقتة من  
البقاع الا ان تجاذى ميقانا منها كما في فتح الباري وهذا اذا قصد مكة فخر طريق مسلوكة  
واما اذا قصد غيرها فميقانها ما يجاذى ميقانها من هذه المواقيت كما في الاختيار وحرر  
تأخير الاحرام عنها اي من اهل المواقيت من قصد من الافاق والخلي وطحامي والكني لما جيل  
للحج او غيره فدخل مكة للحج او العمرة او التجارة او التوطن او غيرها فان دخل الاحرام فعليه  
حجته او عمرة وكذا في كل مرة وفيه اشعار بانه لو قصد دخول بستان بني عام او غيره من طحلي  
فدخل فيه ثم دخل مكة فلا شيء عليه وعنه الي يوسف انه شرط بنية الاقامة فيه خمسة يوما  
كما في الزاهد وغيره لا يجزم التقدم الى تقديم الاحرام على هذه المواقيت بعد دخول الاشهر  
والافضل من ديرة اهل لان الناجية الى المبقات بطريق التخص وعنه الي حنيفة هذا اذا امن  
ان لا يقع في محظور الاحرام ومن محمد هذا اذا كان اول ما حج وحسن التأخير الى المبقات كما في  
المحيط وصل لاهل داخلها اي داخل هذه المواقيت ويدخل فيها اهلها دخول مكة خاصة لا  
للسنك غير محرم وميقانها اي ميقان اهل داخلها للحج والعمرة لطل الحلال بالكسرة هو ما بين  
المواقيت والحرام للحلل الذي هو خارج المواقيت والمبقات من استقر بمكة وطحامي للحج  
طحامي في زمان مجر مواج دورهم وقال ابو جعفر طحامي من جانب المشرك سنة امسال ومن السحال  
اشي عشر ومن المغرب ثمانية عشر ومن جنوب اربعة وعشرون كذا في الكسرة لكن الاصح انه  
من الشمال ثلثة اميال تقريبا كما في المضمرات او اربعة فانه التسعيم وقيل انه ليس بطرف  
الحلل بل بينهما نحو ميل كما في فتح الباري ولكن يمكن للعمرة للحلل في اي مكان شامنه واخره  
التسعين كما في المحيط ومن ساقط الحاج او المعتمرة احرامه فصر شاربه واطفاره وحاشه ثم نوا  
والفصل للتنظيف حتى يومه بل لا يصح احب وفيه اشعار باستحباب الكل كما في الاختيار و  
لبس ازار بلا عقد حبل عليه فانه مكروه وهو في وسط الانسان وردا من الكنف فيستر به  
الكنف وفي النهاية انه يدخل تحت يده اليمنى ويلقى على كتفه الاربعة ويبقى الايمن مكشوف الا ان  
الاول او الثاني عدة المناسك لصاحب البداية وهذا اذا وجد والافينق سر او بل ونيار  
به او خنيفة ويرتدي به كما في الطهيرة وفيه اشارة الى انه لا يلبس السر ويل والثان وهو  
التقصيص كما في ولا يلبس القبا اذا لم يدخل يديه في كسبه كما في النظم وآلي ان السنة للحاج



ان ليس ثوبين كما في الكرماني فلو ان في جاز كما في الاختيار طاهر من الغسل او  
الجدوة وفي الاختيار ان الثوب الابيض افضل ويطيب اي عمل عيناها راحة طيبة ان  
وجدت استحياءا وخجلا لا يطيب بما سبق انه بعد الاجام والاول الصحيح كما في المحيط وحسب  
في موضع الاقام سقفا فيها ماشاء والا فضل سورة الكافرون والاخلاص كما في الكرماني  
وقال المود اي المحرم بالانتم اصله بالصدق حذف حرف النداء لانه انما يتبع بالعامل تعالى  
استدعا عنه واذا ما عوض عنه من الميم المستدرة تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقدرت ما قال الخ  
ان اصله بالصدق حذف حرف المفعولين وادغم الي اريد الميم الى ان  
الوض بئدي مطلق النية وهذا استحسان وعمل الحسن انه ينادي بنية النفل كما في الزاهد  
والى ان ينية تضع بلفظ الحال وان كان الماضي في الالقاء اعلم والى ان النية مع اللفظ  
افضل لكن يجوز بالقلب والاول افضل كما في الاختيار فسمه في لاني لا اقدر على هذه الالقاء  
اللاتيبيك وتفضل مني كما نصبت في حببيك وحببيك عليها السلام ربنا نقبل منا  
ثم يتي بنوي بها اي قال ليبيك الاحمال كونه ناولا بالنية المحيطة وفيه اشارة الى انه يشترط  
افتران النية بالنية وفرضه بالنية البقية كما في سائر العبادات على ما روي عن محمد كافي  
الزاهد والى انه يتي بعد الصلوة وان استوى على غيره والافتران بها افضل كما في الاختيار  
وهي اي النية لبسك اللهم لبسك اي البس لك البابين اي اجبتك اجابة بعد اجابة  
فحذف الفعل مع الجار ورد المريد الى الثاني ثم اضيف الى ضم الخطاب الداعي هو استدعا  
الرسول صلعم لانه دعاهم الله ورسوله الى الحج والظاهر انه ابراهيم دم لانه بعد فداءه من بنائه  
البنت ام ان يدعوهم الله فدعاهم على اي قبيل فاسمع الله صوته لا ولا ادم ومن  
وفى بالنية مرة ففدج مرة ومن زاد فزاد ومن لم يوفى بها اصلها لم يحج اصلها كما في البسوط  
والمحرمات وغيرهما فان قلت ان الخطاب بكلمة الله هو استدعا فليدزم ان يخاطب انسان  
في كلام واحد وهو غير جائز كما تقرر في موضع قلت فدم حواجزه اذا عطف احداهما على  
الاول وقال الغسوي كحذف العاطف في الكلام القديم كما نفل الرضى وغيره فيجوز ان يكون  
تقديم لبسك والله لبسك تضع للخطاب بالكاف الاول لانه ابراهيم دم وبالباني له تعالى على  
طريق الجواب عن سلام القائب فانه يد الجواب على المسبغ اولاه على ذلك الغائب لانه يحسن  
ابيه بالنسبة والمسبغ بالنسبة ولا يخفى ما في وحدة الجواب عن دعاء ابراهيم وكثرة دعائه تعالى  
مع صيغة الخطاب لا الغيبة من اللطافة لبسك لانه يترك استئناف لبسك ان لم  
يكسر الهمزة على الاستئناف وبفضها على التعديل والاول اصح كما في المحيط وهو اخبار محمد كافي  
في الكرماني والسنة بالنسبة اسم او مصدر بمعنى الانعام منصوبة وهذا الشهر او مرفوعة على  
الابتداء لانه لك خبر ان او خبر المسند المحذوف تقديره ان الحمد والنعمه بينان لك او الحمد لك  
والملك كالنعمه لانه يترك لك استئناف ولا ينقص منها اي هذه الكلمات حتى يكون اوجه  
على وجه السنة وان زاد من المراتب عليها جاز مثل لبسك الله لطف لبسك وسحب رفع

الصفة بها فصار محما بهذه الافعال لكن الركن هو النية مع النية فكل منها لا يجرى عن الا  
كما في النصف وذكر في الاختيار ان النية مرة شرطه الباقي سنة نارك كما مسمى وفي المحيط  
عن الصاحب ان النية كافية وقال الطرفان ان النية لم يشترط بل لفظ ال على التعظيم  
كالنبي والتبليغ ولو بالفارسية لكن في البداية قول الثلثة واذا عرفت ذلك ينبغي ان يكتب  
الرفق ان ما يتبعه من ذكر الطاعة ودواعيه وهو الاصح كما في المفودات وقيل هو ما يقع للواقع  
وبالبيان الموعودة به وبالعين الغيرة كما في المغرب والفسوق لغة طرأ وشرعية الخروج  
عن حدود الشريعة وقيل التماس والتأخير بالالقاء كما في الكرماني وللحال اي سنة للخصام  
ومراجعة الكلام مع الرفقاء والمكارين والزام وما قيل انه مجازية المستر كين في تقديم الحج  
ناجزة فليس بمراد ههنا كما في الكرماني وقيل صيد الله وهو ما يكون قوله في غير الماء فاني الماء  
حل فله ويستثنى من الفواسق الالنية والاشارة في الحظرة اليه اي الى النفل والدلالة  
في الغيبة عليه فينتفي عن اخذ الصبر والاعانة عليه والقلب اي استعمال القلب بحيث يترك  
شي منة بشي اخر بدنه او ثوبه كاستعمال ماء الورد والمسك وغيرهما والدين في معنى القلب  
ويكره ثم القلب والرجحان والتمار الطيبة كما في المحيط وقيل اي قطع الظفر ولو واحد اسوا  
فيلتف او غيره بامره او قاطع غيره الا اذا انكر بحيث لا ينمو فلان ليس به جنبه كما في المحيط  
ويبقى المارجل والمرأة سنة الوض لانه محرم عليهما وايضا الرجل سنة الرأس فلا يجوز للمرأة كشفه  
كما سباني فالاولى رأسه وفيه اشعار بانه لو حمل على رأسه شيئا مما لا يغطي به الرأس  
كالطشت فلا شيء عليه والافعية الجارية كما في المحيط وقيل رأسه بالخطمي والخنزير والزعيت و  
الجينة بالخطمي اي باء امزج به وقيل اريد به الخطمي العاني اذ فيه راحة مستلذة وعمل اي يوفى  
لما ليس به كما في المحرمات وفيه اشعار بانه لو غسل بالصابون او لماض او الماء الفراج  
ليس عليه شيء وذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي وقصها اي قطع اللحية كلها او بعضها و  
فيه رمز الى انه قد يقص في النهاية ان الكاسرة يحلقونها للشجاعة وكذا بعض الغزاة وحلق  
رأسه كلا او بعضها وكذا حلق رأس محمد او حلال فالاولى حلق الرأس وسنوبه ولو بالباط  
والاولى اخذ الشعر فينمى النفس والشعر واخذ الشارب وغيره بلا استدراك وينبغي  
احتراق شعر اليد لغيره كما في المحيط وليس محيط لبس معناه انما اذا دخل اليد في كم القباء او  
القميص او الجينة مثلا فلما ردى بها او انزله اليه او بل لبس عليه شي كما في الكافي واللبس عامة  
فليس ببعض الرأس ممنوع كستر الكل وليس حفين الا بعد قطع الساق منها وهو لم يجد  
المنعدين وانما ثني وليس لطف ممنوع لانه مشعوب باهة المشي به وهو مني والاولى لبس بخط  
او خفين فان المرأة ليس بالمنعدين كما في قاضي خان ولا يخفى ان ذكرهما تخصيص بعد  
عمومهم والمصنوع بطيب اي بشي له راحة مستلذة كانه عوان وللثنا بخلاف الوسمه  
فان فيها ضارا لا بعدد الذي زوال الطيب بل راحة بالغسل او اللطخ او مورا لا بام وعز  
محمد لو لم يبعد صبغة الى غيره جاز لبسه كما في المغرب وعنه لو لم يبتاثر الصنع جاز كما في الكرماني



و اشار في المصنف الى عدم صحة القولين الآخرين واعلم انه لو قال ينبغي الرفق وغيرهما لم يخطئ  
الا حاشا كان احسن لان ما جعل من فضل الجنات لا ينبغي الاستحسان اي الغشال اي ما  
كان كسب كسب لا يزيل الرسخ في المحيط ازالة النفت حرام وهو في الاصل الاشارة الى الجاهل  
كما قال ابن الاثير او دخول كسب كما قال المصنف ولا الاستظلال ببيت مما يجز منه حجر او مد  
او صوف او وبر او الاستظلال بحمل نفع الميم الاول وكسر الثاني او بالعكس الميم الكبير  
وسمى بهمان بالكسر بحمل فيه الدراهم او الذنان من الميم اي المصنف كما في الترمذي في  
حضر بالفخ اي على وسطه والمنطقة كذلك واكثر التبيين اي قال ليكن لها ما استطاع فانها  
سنة من صلى الى كذا فخرج في صلاة ولو نافذة وهذا ظاهر الرواية وقال ابو جعفر في صلاة وفيه  
دون فائنة او نافذة كما في شرح الطحاوي او منى غلاش فافضحت اي مكانا ثم نفعها او ربط  
اي نزل واديا اي حضيضا وهو في الاصل مسيل في الماء او نقي ركبا اي نقي بعض الملح  
بعضا او سواها كانوا مشيين او راكبين كما اشار اليه النهاية والركب في الاصل  
اسم جمع او جمع لراكب الابل او اسحر اي دخل في السحر سدس اخ الليل او امان رأس  
وابنه بالزمام كما في النهاية او كمال استيقظ من منامه كما في المحيط والاصل في ذلك ان  
التبعية كالتركيب في الصلاة فيؤتي بها عند الانتقال من حال الى حال كما في النهاية واذا دخل  
مكانة ليل او سجد بها رابعا منها بالسي لزام من جانب الشرق من باب بني شيبه  
فانه من هذا الباب مستحب كما في الاختيار والشرح في وسط مكة ذراعا مائة الف وعشرون  
وطا فانه سبعة واربعون ومائة واسطواناته اربع وعشرون واربعائة كلها من ممر  
او زحام وابوابه خمسة عشر وحين راي البيت لزام الواقع في وسط المسجد هو علم  
انفا في هذا المكان الشريف زاده الله تعالى من فاه سقطان وعرض السطح ثمانية عشر  
حمت عشرة ذراعا محيطا الى السماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضها ذراعا من حركه الشامي  
الى العوا في اثنتان وعشرون ذراعا ومنه الى البهائي اربعة وعشرون ومنه الى المحمد  
عشرون وشبه كبر اي قال الله اكبر اي من البيت وغيره وهل اي قال لاله الا الله تحذرا  
الوقوف في نوع منرك عظمت ودعائه يستجاب اذا رآه في العدة وصي بعضهم ان يقال  
الدم اجعل لي مستجاب الدعوة بما شئت فان التعبد بذهب رقة القلب ولذا لم يذكر في  
في الاصل للشيء من الدعوات التي في العدة والظهيره وغيرهما من استقبال استجابا بالبحر  
الذي كان يتكلم مضنا بين المشرق والمغرب ثم صار اسود كبحر اهل الدنيا عز زينة  
العقبي والميم منه قدر شبر واربعه اصابع وكبر وهل حال كونه يرفع يديه كالصلاة اي كما  
يرفع اليدين لانه لم يزلها كما في النخبة وذكر في شرح الطحاوي انه يجعل يطن كفيه نحو الميم  
رافعا لهما حذو منكبيه واستند الى مسطح الجباله والقبلة ان قدر على الاستسلام غير مود  
لاحد والايضا عليه غير مود مبتل بالبحر من مضنا من مضنا او غيره في يده ونيل اي الشئ وان  
عجز عن الاستسلام استقبال اي قام بجذالبحر و اشار اليه بباطن كفيه وكبر وهل وجد الله

تعالى وصلى على النبي عم ثم قبل كفيه وطاف ما شيا بلا عذر فلو طاف راكبا او محمولا بغير عذر اعاد  
ان اقام بكته والا فخلبه دم كما في المحيط طواف القدوم وبكال له طواف النخبة وطواف اللقاء و  
طواف اول عهد بالبيت والاطراف دال على انه جاز فيها بكبره فيه الصلوة كما في قاضي خال  
وقد سن هذا الطواف للفاقي اي الخارج كما في المتن اولات لكن في خزانه الغني انه واجب  
على الاصح فلا يسئل للمي اذا قدوم له وسئل لاهل المواقف ودخلها حال كونه اخذ عيمته  
اي بين الطوائف ولا ينبغي ان يجعل الضمير للفاقي النخبة وغيره فانه لو بدا منه الى الركن البهائي  
لم يجز وقال العامة بالجواز كما في المحيط لكنه مكروه وذكر في الرقيات انه لا بعينه كما في الكشف  
عما يلي الباب اي مدخل البيت والاولي مما يلي المذبح فان الولي لغة وعرفا يقتضي عدم الفصل  
كما في المذبات والباب من الساج مضرب بالفضة عرضه اربعة اذرع طوله ستة اذرع و  
عشرة اصابع والكلام مشير الى انه لو لم ياذر عيمته مما يلي المحرر لكن لو اخذ عنه جاز الا ان فيه  
نقصا نافعا واجب الاعادة وذكر في الرقيات لا بعينه كما في الكشف وراي المصنف موضع  
من الركن العوا في الشامي ميزاب له ستة اذرع وشبه من البيت قريب من ربه لانه قد كان  
تلمس ذراعا في ثمانية عشر من المخطم الكسر اما بمعنى مفعول لانه ترك حين رفع البيت بالبناء  
او بمعنى فاعل فان العرب طرحت له نيا باطافوا بها فاطم بالمور والكلام مشير بانه لو طاف  
فيه لم يجز كما في الاختيار وذلك لانه من البيت الا ان فرشا اذجه منه وقت عمارته لعدم  
قدرتهم على النفقة الطيبة كما في فتح الباري سبعة استواط جمع شواط اي طوف في الابل  
جوى مرة الى الغابة يمر مل يضم الميم اي يسرع في المشي ويحرك منكبيه في الثلثة من الطواف  
الاول جمع الاول وفيه رمح الى ان الرمل في كل منها من طر الى المحرر فلو زحمة الناس في رمل فاقم  
بجد مسلحا فيرمل لانه سنة بلا بدل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي انه ان زحمة المشي  
حتى يجرد الرمل والى انه لا يرمل في الاربعة الباقية لكن لو رمل فيها فلا شئ عليه كما لو شئ بهوا  
فيما يرمل ثم ذكر لم يرمل لما شئ كما في الزاهد والاطراف دال على انه يستقر الرمل وان لم  
يسع بعده وفي العدة انه لا يستقر الا اذا سعى بعده مضطجعا اي جاعلا وسط الرمال تحت  
ابطال الامن ومضطجعا فيه على كفة الالبسة من جنس الظهور والصدور كما قال ابن الاثير والاكشاف  
موم الى ان النية لم تنشط في الطواف وانما الشرط ان لا يوشى شيئا اذ كما قال الغضنر واما  
عند الباقين فتشترط طواف بلا نية او بنية التطوع وقت الحج وقطع عن الرض عند الاولين  
ضفا لما حزين ولو طاف طابا لغيره او باريا من عدو لم يقع عنه بلا خلاف لانه نوى شيئا اذ  
والى انه لا ينافي ان في الطواف ولا بأس بذكره كما في المحيط والى انه لا ينافي فيه لانه صلوة  
كما في النظم وكلمة طر لوطاف فعل ما ذكر من نحو الاستقبال والاستسلام والذكر والسلام  
الركن البهائي وهو حسن فلا يسئل في ظاهر الرواية كما في الكافي لكن في المحيط لم يذكر في الاصل  
استلامه وعنه الى حنيفة انه حسن وعنه محمد انه كاستلام الحجر والاكشاف مشير الى انه لا يستلم  
الركن العوا في ولا الشامي كما في الترمذي لان للركن الاول فضيلتين كون الحجر فيه وكونه على



فواعادهم ولثاني الثانية فقط وليس ما بين شي منها اما الاولى فظاهرة واما الثانية  
فلاستقامت بناء الحاج اذ لم ينصرف الا في مرة الجدار والسقف والفوش والباب والعتبة و  
الحراب كما في فتح الباري والاولى ان يقال مس الركن الشمالي بالبدفان لا يفضل كما في الاختيار  
والثاني بالتحفيف والتشديد والالف للعرض او الاشباع والاصل بمنى وضم الطواف اي  
جنبه فيشمل طواف الزيارة والصدور والقار وغيره باستلام الحجر كما في التفصيل ثم  
صلى في وقت صباح فيه الطلوع تنقضا كالاوام الا انه لا يجزئ المكتوبة ويدعو بعد التوسيع  
والمؤمنات كما في الزاهدى بحسب تلك الشفع عند الكافي المحيط وغيره لكن في النظم والشفع  
انما سنة وليلة مستأنفة او صفة شفع القول بعد كل طواف بالفتح ويجوز الكسرة على انه  
جمع طوفة والمعنى كل اسبوع والبعده عاعة فلو طواف اسبوعين فضا هذا ثم صلى لكل  
شفع صح بلا كراهية عند الطرفين سواء انصرف عن شفع او وثر واما عند ابو يوسف فكذا  
اذا انصرف عن شفع كاربعة اسابيع او سنة واما اذا انصرف عن وتر كثلثة اسابيع او  
خمس او سبعة فبكره عنده كما في النظم عند المقام بالفتح اي موضع قيام الليل وم وقت الزوال  
والركوب وهو جوفه انار قدمه على سبعة وخمسين ذراعا ثم طوله عنقه اسبوعا وشر  
سبعة او عشرة في أى المقام من المسجد حيث شاء كما في الكافي لكن في المحيط ان رحمة الله  
من الصلوة في المقام يصلى في المسجد حيث يشاء وهذا بيان الافضلية والافان صلى  
في غير المسجد جاز كما في قاضي خال ثم اي بعد الصلوة عاد الى حجر الاسود واستلم الحجر كما في  
من التفصيل لانه يسعي بعده والسعي كالطواف ولذا لا يعود الى الاستلام بعد طواف  
ليس بعده سعي كما في المحيط وكبر وهلل كما في الكسنة بعد ما ينسب من ما نذر من  
اي باب شاء والاولى من باب بني مخزوم كما فعل صلتم كما في العدة فصعد الصفا حتى  
يرى البيت كما في الكافي والوافيق للمروة في الصفا وان كان في الأساس صعد السطح وفي  
السم واستقبل البيت القبلة اي تحول اليه ومكث فيه قدر ما يقرأ سورة في المفضل كما  
في العدة وان لم يمكث بخبره كما في المحيط وكبر وهلل وسبح كثر كما في الاختيار وصلى عليه  
والاولى وحده اسد وصلى عليه وكبر وهلل كما في المحيط ورفع يديه كالرعا ودعا وطلب  
ما شاء من الدعاء الدينية والدنيوية بشرطه وبني ثم نزل من الصفا وقدم شي نحو المروة  
وقبه استعار بانه لا يركب في هذا الطريق ولا بكل الطواف كما في المحيط ولا بعد ان يكون  
في غيبته اخلاف كما في الطواف ساعيا بقدر ما يقرأ الحمد وعشر من آية من البقرة كما في  
الزاهدى ولا يجوز استعار ما بان المرأة لا تسعي كما سعي بين المبلين الواقعين في  
طرف الوادي الذي كسبه السيول اليوم وبها علامتان للسعي مخونتان عن جدار  
المسجد فضلان به الاخضرين على الغيب فان احدهما احمر كما في النهاية او اصفى كما في  
المضمات وفي كلامه رمز الى انه مشى على الكسنة في جانب المبلين كما في تفصيلها في  
المروة وفعل عليها ما فعل على الصفا من الاستقبال والذكر وغيرهما ثم سعى من المروة الى الصفا

كما فصل فصار سعي الصفا مع سعي المروة اثنين فمجموع السبعين ليس بواحد من السبعين كما قال  
بعضهم فان الصحيح هو الاول كما في شرح الطحاوي يفعل بكثرة اي مثل السبعين في الابتداء  
بالصفا والاختم سبعا ثم المرات اربع منها سعي الصفا وثلاث سعي المروة وقبة إشارة  
الى انه لو صعد في الصفا ثلاث مرات بان يد بالمروة فعليه عادة سعي اذ لا يمكن ذلك لانه  
ومن اصحابنا من يعتمد بالاول الا انه مكروه والصحيح الاول كما في الذخيرة ثم اي بعد السعي  
دخل المسجد وصلى شفعا كما في قاضي خال وسكن مكة ان قدم قبل انام الحج ما يقتضي  
محطور الانام واحترز به عما سعى من قول ابن عباس انه صلى وحل كما في النهاية وطاف سبعة  
اشواط بعد شفع فضا ما شاء وذلك لانه افضل من الصلوة الا في حق المكى وفي الاكتفاء  
استعار بانه لا يسعي بعد هذا الطواف لانه لم يشع الامارة ولا يبر من لانه لا يكون الا مع السعي  
كما في شرح الطحاوي وخطب الامام الى الخليفة او نائبه ثلاث خطب بين كل خطبتين  
فاصل بيوم فخطب خطبة واحدة بلا حجة بعد الظهور سبع ذي الحجة بكثرة وعلم فيها المناسك  
التي تؤدي من عذرة التوبة الى زوال عذره وهي كيفية الخروج الى منى والمكث والصلوة فيها و  
الخروج الى عرفات وغير ذلك والمناسك امور للحج جمع المناسك بفتح السين وكسر تاني  
الاصل المتعبد ويقع على المصدر والزمان والمكان كما قال ابن الاثير لكن في الاساس  
والمغرب انه بمعنى التزج ثم استعمل في كل عبادة ثم خطب خطبتين بينهما حجة معلما للمناسك  
التي من زوال عذرة الى زوال يوم التشريق وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والفرج  
وبغير ذلك التاسع من ذي الحجة بعرفات بالكسرة والتوسيع فانها منصرفه بالاجماع ويجوز  
منع صرفه في الاصل جمع صار اسما لموضع واحد يقال له عرفه كما قال الزجاج في نفسه و  
قبل انهاء الاسماء المرحلة فان عرفة لا تعرف في اسماء الاجناس كسعي كما في الكرماني ثم  
خطب خطبة واحدة بعد الظهور معلما بالبنات والمناسك الذي هو رمي الجمار والنزول بالحصى  
وخبرة الحادي عشر من ذي الحجة بمنى تكبير الميم والياء وقد يكتب بالالف والغالب عليه العرف  
والتي تكثر كما في الكرماني وهي قرية لها ثلاث سكاك فيها ينزج الهدايا والضياع على اربعة  
اميال من مكة شرفها يميل الى الجنوب ويخرج من مكة الامام مع القيس عذرة اي بعد صلوة  
الفجر كما ذكره القدوري او بعد طلوع الشمس كما في المبسوط من يوم التوبة اي الثامن من  
ذي الحجة وسمي بها لان الليل دم راي ليلة كان قاضيا يقول له ان الله تعالى بك نبيك  
بهذا في اصبح روي اي تفكر في ذلك الامام لانه من الله تعالى ام لا ثم عرف في اليوم التاسع  
انه من الله تعالى فسمي عرفه ثم رآه في الليلة العاشرة فتم نحره يومها فسمي يوم النحر كما في الكرماني  
الى منى يوم مسجد الخيف ومكث وبات بها فصلى بهم الظهر والعصر والمغرب والعشا فيها  
لا وقاتها الى ان يصلي صلوة فجر يوم عرفة فجلس في المحيط او في وقتها المعروف كما  
في شرح الطحاوي وهذا سنة فلو بات بمكة ثم خرج منها بعد فجر عرفة ما راحته بمنى الى عرفات  
جاز لانه مسى كما في الاختيار وغيره ثم اي بعد طلوع الشمس وعنه قبله خرج منها الى منى



منى الى عرفات هي سنة اميال منى قريبا وكلها موقف الى جميع مواضع عرفات يصح الاداء  
فرض الوقوف الا للاستثناء المنقطع لان بطن عنقه بضم العين المملة وفتح الراء واد  
جزء عرفات كما في الكرماني وغيره وينبغي ان لا ينزل الطريق لتفتر المارة كما في المحيط فاذا  
رأى الشمس منه خطب الامام خطبتين بينهما جلبة كالجلبة وجمع الامام والناس بين الظهر  
والعصر في اذنه وقت الظهر كما في النظم والاطرافه منبر الى استواء كونهن مفرين او مقبين  
وكون الامام مافرا والقوم مقبين وبالعكس والاكشاف مشعر بان لا يقصر الامام ولا القوم  
للموافقة كما في المحيط باذان واحد بعد جلوس الامام على المنبر وعنه الى يوسف قبله وعنه بعد  
مضي صدر الخطبة كما في شرح الطحاوي وقيل روى انه لا يتطوع بينهما والافئذون ثانيا قبل  
العصر خلافا لمحمد وبكره التطوع كما في قاضي خان وهي سنة سنة الظهر وغيره في الكرماني لكن  
في المحيط لو نفل سوى سنة الظهر يؤذن ثانيا الا في رواية شاذة عن محمد واقامتين  
قبل كل صلاة اقامة وسنة طحاوي طبع الخطبة مع الامام او ثانياه كالفصلي والنشر طحاوي  
في شرح الطحاوي والاحكام بالجمع قبل الزوال في رواية وفيه الصلوة في اذنه كما في الزاهد  
فيها اي في الظهر والعصر والظهر متعلق بالكل فلا يجوز العصر في اذنه وقت الظهر بل في وقتها  
لما قد احدها الى الجماعة والاحكام كصلى الظهر منفردا وكجا عتصموا احدهما مع غير الامام  
وكلان ومحمد بالجمعة اذا ما بالجمع بعد ان يصلي الظهر بالجماعة فيسنة طحاوي حنيفة  
يوم عرفه والاحكام والجماعة والامام وعندهما الاولان فقط والصلتان بتمتة صلوة  
واحدة ولذا الوظف في ذي الظهر مثله ان ادى قبل الوقت او بطا طارة اعبد العصر وان  
ادى في وقته مع الطهارة كما في النهاية ثم اي بعد اداء العدة ذهب الامام مع الناس الى  
الموقف وهو موضع عرفات بقرب جبل ويقال له جبل الرحمة على اربعة فراسخ من مكة  
يسمى بالموقف الاعظم وموقف الامام وفيه اشعار بان جاء ماشيا لكن الافضل ان يكون  
راكبا قريبا من الامام داعيا بعد الحمد والصلوة والتسليم والتكبير كما في المحيط بعقل الى جمع  
بين الصلوتين وذو هب حال كونه مغشيا في وقت الجمع او الذاب فتكون حاله قاعل جمع او  
ذهب والاول في خاتمة المصنفين والثاني في الحاشية سن والاختلاف افضل من الوضوء كما في  
المدنية ويكفي لاداء فرض الوقوف حضور ساعة اي اذني زمان من زوال يوم عرفه الى طلوع فجر  
يوم آخر لانه وقت الوقوف لا غير فلو وقت قبل الزوال او بعد الطلوع لم يترك فرض الوقوف  
والاطلاق مشعر الى انه يصح الوقوف مع الثانية والحيض كما في الخلاصة ولو كان الحرم الاضطر  
في الموقف ثانيا او مغشيا عليه لانه وحده منه الحضور في عرفات ولا يشترط الثانية في كل ركعة  
وكان الحاضر التام او المغمى عليه او اهل اي احرم بالجمعة اي عز ذلك الحاضر رفيقه وان  
لم يأمه وبالاصل قبل العز وقال ان لم يأمه به لا يصح التكبير عليه محروما وشارة الى انه لو اهل  
عنه غير رفيقه لم يصح محرم كما قالوا اما عنده ففيه اختلاف المتأخرين كما في الزمخشري الى ان  
الرفيق ليس بنائب عنه في سائر المناسك الا ان يطيف به ليكون اقرب الى ادائه

لو كان مضيقا كما في النهاية او كان الحرم الحاضر قبل ان ياتي عرفات اي عرفات او الكفا مشعر  
بان احرام الرفيق هنا غير كاف كما قيل وهو اذا غابت الشمس من يوم عرفه الى الامام بالناس  
على السكينة من دلفة بضم الميم وسكون الزاء وفتح المملة وكسر اللام على ثمة اميال من مسجد  
عرفات وهي اسم اجمع لان آدم ثم ازدلف فيها اي ادنى الى حواء وظاهر كلامه ان الناس  
يتابعون الامام فلا يتقدمون عليه الا عند الرحام فانه جائز اذ لم يجاوزوا واحد ودلفة ولا  
ينافون عنه لكن يجوز ان يجزئ القليل للرحام كما في الهداية وكلها موقف اي جميع مواضع  
من دلفة لصالح الاداء الوقوف الواجب الا ان المستحب هو الوقوف وراء الامام بقرب جبل  
يقال له قبة بصرى كما في العدة الا للاستثناء المنقطع فان وادى تحسر بضم الميم وكسر السين  
المشرفة موضع علي بن ابي ربيعة دلفة سمي بذلك لانه لا يقف فيه بل يسير منه سريعا فكانه  
انقلب نفسه والتحسر الانحاب وسجي وقت هذا الوقوف وصلى العتاق بن اي المغرب  
والعتاق فانها تجزئ بمعنى المغرب كما في المفردات فلما حاجر الى التسليم في اول وقت العتاق  
على ما في النظم والمتبادر منه ان تقدم المغرب على العتاق فلو اذ اعاد العتاق مالم يطلع فجر  
كما في الظهيرية وان لا يتطوع بينهما فانه مكروه كما استدل به في قاضي خان والاكشاف مشعر  
الى انه لا يشترط الاحرام والجماعة والامام كما في النهاية لكن في الروضة انه يشترط الامام لا  
الجماعة عنده ويشترط الجماعة لا الامام عندهما باذان واحد واقامة واحدة كلاهما قبل  
المغرب ولا يقرب للعناء الا اذا تطوع بينهما او اشتغل بشئ اخر لا انقطاع حكم الاقامة لاداء  
كما في الاختيار وان ادى المغرب في عرفات او في طريق من دلفة اعاد اي واجب اعادتها  
مالم يطلع فجر الثاني فاذا طلع لاجب الاعادة كما قالوا اما عند اليوسف فلما يجب الاعادة  
اصلا لكنه مسمى ثم اي بعد الطلوع صلى الفجر بغسل يفتحين هو ظلمة الليل المختلطة  
بضوء الصبح كما قال ابن الاثير وفيه اجما الى انه يصلي بعد الصبح ثم وقف بمنزلة وحده وصلى  
وجلس وكبر وكلمة ثم الحمد والتهنيت الذكرى قال وقت هذا الوقوف بعد الصلوة الى ان يسفر  
حد كما في المفردات لكن في الخلاصة ان وقته ما بعد طلوع الفجر لان ما قبله وقت الوقوف بعرفة  
وفي الصلوة اشعار بان يتكفي حضور ساعة فيها كما في الوقوف بعرفة كما في النخبة ودعا وطلب  
حاجته رفعا بديه نحو السماء فانه صلعم فذابغ في ذلك حتى استجب دعاءه في مظالم  
الامة اي في تجاوزها عنهم ان شاء الله تعالى كما في العدة وبزيادة القيد بخل الاشكال المشهور  
في الحديث واذا اسفر اي انما بحيث كادت الشمس تطلع فخرج من مكة اذا احسن بحيث لا يبقى  
الى طلوعها الا مقدار ما يصلي ركعتين كما في المحيط اي منها هو على ثمة اميال من دلفة و  
الظاهر انه ياتي قبل طلوع الشمس وفي البصرة اجبة انه ياتيه عند طلوعها او بعدها وقرب منه  
ما في تحفة القدرى لكن في الهداية انه غلط لانه صلعم اناه قبل طلوعها ورمي الامام  
بالنكس وفي لفظ الرمي اشعار بين بان المسافة بين الرامي والرمي ضيقة ان يكون  
خمسة افرع فصاعدا لان ما دون ذلك وضع فلا يجوز او طرح فحيز لكنه مسمى للحلقة

ي



السنة واطلاقه يدل على جواز رميه ركب وغير ركب حجرة العقبة بفتحين ثلثة ليرات على  
صدني من جهة مكة وليس منى ويقال لها طيرة الكبرى وطيرة الاخرة وفيه رمي الى انه لا يرمى  
طيرة الاولى والوسطى في هذا اليوم والى ان ابتداء وقت المسح في هذا اليوم من حين  
طلوع الشمس واما هذه فقبل الزوال ويجوز بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى ما قبل  
خروج النحر الا انه مكروه وفي الظرفية اشعار بان يفترج حين يرى موضع الحصى وبانه لو  
بعدت الحصى عنها لم يكن كما لو وقع على ظهر رجل او حمل ونبت عليه اما لو سقطا ووقع فيها  
فقد جاز كما لو وقع فيها منها لانه في حكمها من بطن الوادي اى من اسفل الى اعلاه فوق جدار  
الايمن من وجهها الى طيرة جاعلا الكعبة عن يمينه ومن اعز يمينه رافعا يده هذا منكبيه  
سعا من المرات فلورمى سبع حصيات جملة لم يجر الاخر واحدة فذا بفتح ثلثة ليرات وسكون  
الذال المعجنيين مصدر نوعي وهو ان يرمى مثل الحصى وفيه رمي الى انه لا يرمى الا ما كان  
من جنس الارض كالطين والحجر والياقوت ومقداره مقدار النواة او اقل او اكثر لكنه  
غير مستحب وينبغي ان يكون مفسولا ما خذوا من غير طيرة طرية اذ في الاثر انه لا ينبغي الا  
حصاة من لا يقبل حج ولذا لا يجتمع فيها الا قدر حجت اجمال وقد حذف من سبعه آلاف  
سنة آلاف كما في الجواهر والى انه يرمى كيف شاء وهو المختار عند من يجرى وقيل  
هو كيف يشاء ان يضع الحصى على الابهام ويستعين بالمسحة وقيل باخذ بطرف ابهامه و  
سبائه وقيل بخلق سبائه ويضعها على مفصل ابهامه وقيل يرمى الرمية المعروفة الكل  
في المحيط وكبر اى قال الله اكبر وكحه فانه لو سجد مكانه جاز اذا المقصود ذكر الله وهذا يحصل  
به كما في الكافي بكل اى مع كل منها وقطع التلبية باولها اى يرمى الفذ السابق من  
الحصيات السبع على الصحيح كما في قاضي خان وغير الطرفين انه لا يقطع التلبية الا بعد  
الزوال كما في المحيط ثم ذبح الشاة الاولى استحيابا فانه مفرد باجماع فليس عليه دم والاكتفاء  
وال على انه بعد الرمي لا يقف للرداء عند طيرة بل ياتي منزله وذبح ثم حلق راسه او قصر  
اى اخذ من رؤوس شعره قدر اظلمة وحلقه افضل من التقصير كما ان حلق الكل افضل من  
حلق الربع لانه مسمى به لثلاثة السنة واختلفوا ان اجزاء الموسى واجب او مستحب  
كما في النهاية وهذا اذا فذر عليه بان لم يكن على راسه قرحة والافضل بمنزلة من حلق ولم يعذر  
من لم يجد الحلاق او الموسى فاذا مضى ايام النحر فعليه دم كما في المحيط وانما ذكر الضمير اشعار  
بانه من احكام الرجال واما حكم النساء فتجوز وصل له كل شئ من محظورات الاجام بعد احد  
بغيرن الا الشاة اى جملتهن ودواجهن كالقبتة والمس بسنة فانه لم يحل اذا الاخذ  
ان كان بمنزلة السلام الا ان عمل ينأ في حقن الى الطواف ثم طاف للزيارة يوما في ايام  
النحر السنة وفيه رمي الى انه ياتي مكة من منابعد للفق من يومه كما ياتي من الغد وبعد الغد والاول  
عنه كما في المحيط والى ان اول وقت الطواف بعد فجر النحر وآخرة وقت غروب الشمس من  
اجل النحر كما في عامة الكتب لكن في المستصفى ان آخرة ايام التشريق والى ان الطواف

جما من

لم يجرى في التلبية بينهما لانه فعل متعلق بل يوم فزاد به النهار لا غير لكن في الظهيرية وغيره  
انه يجرى فيها فلما بد ان يحل على مطلق الوقت وسباني في تحلل سبعة الاشواط ثم رمل  
بالتحليل وسعى بين الصفا والمروة ان كان سعى قبل الى قبل هذا الطواف بعد طواف القدوم  
وفيه اشعار بان لم يسع رمل وسعى وان رمل وفيه ان الرمل لم يشترط الامة والاكتفاء  
منع بانه يصلي في المقام او غيره بعد هذا الطواف كما في طواف القدوم كما في المحيط واول  
وقته اى وقت طواف الزيارة بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو اليوم الاول لان اليوم الثاني و  
الثالث يكونان النحر والتشرى معا واما اليوم الرابع فهو يوم التشرى ويقال للثاني يوم  
الفر والثالث يوم النحر الاول بالسكون وللرابع النحر الثاني والكلام مشبه الى انه يجوز  
هذا الطواف بعد الفجر قبل رمي الجمار كما سباني وفيه استدراك لا يخفى وهو اى طواف  
الزيارة منه اى في يوم النحر افضل منه في اليومين الاخيرين وصل له الشاة وبه ولو في  
الحقيقة بالحق السابق وفيه اشعار بان وان حل كان له السعي الفاني ليس عليه شئ الا اذا  
رجع الى اهله فعليه دم كما في شرح الطحاوى قال آخرة هذا الطواف عنها اى ايام النحر كره  
عنده كراهته تحريم ومما اتهم به بانه لم يكتف بها في الجنايات وقال وجب عليه دم وقال  
لا يكره ذلك فلا يجب عليه شئ وبعد زوال الشمس من ثاني النحر الى الغروب استحب ما ولى  
اخر الليل جواز رمي الحسن يرمى الجمار الثلاث المعهود وفيه اشعار بان بعد الطواف  
يرجع من مكة الى منى ولا يبيت بمكة ولا بالطريق فان البيوت تكثر وتكثر في غير منى  
ايامه كما في النخبة بيد الرمي بيان لما قبله ولذا لم يعطف عليه مما على مسجد الى  
جمعة فربما من مسجد بنية عارضة رضى الله عنها على ذيل جبل يسمى بمسجد الخيف يقع  
الى الميعة وسكون الباء وهو المكان المرفوع كما في الكرماني ثم يرمى ما عليه اى على ما  
على المسجد مما يقال له طيرة الوسطى وبينها وبين الاولى ثلثمائة ومائة اربع مائة  
اى يرمى حجرة العقبة وبينها وبين الوسطى اربع مائة وسبعة وخمسون ذراعا سبعة  
اى يرمى كلاما الثلاث سبع مرات فلو قال سباج لخارج التكرار على مذبح الكوفة فلو  
رمى من كل حجرة ثلثا اى الاولى باربع واستأنف الباقى ولورمى اربعاً اى كل ما بقي اذ  
لما كره حكم الكل ولو عكس ترعب الجمار جاز الا انه معفوت للسنة كما في المحيط وكبر بكل اى  
مع كل حصاة او رمية ووقف استحيابا في اعلى الوادي مع الكس مستقبل القبلة رافعا  
يده نحو السماء هذا منكبيه كما في الاختيار وقد روي هذا الوقوف بمقدار فداء عشرة اية كما  
في المضمرات بعد كل من الاولين اى على المسجد وما عليه فلا يقف بعد العقبة ودعا اى  
طلب حاجته عنه ثم شامط كاطم والصلاة قبله كما في المحيط ثم غذا اى في ثالث النحر كذلك  
اى بعد زواله الى الخوج اذ الليل رمل ليرات على الترتيب ثم بعد اى بعد الغد وهو يوم  
التشرى كذلك اى بعد زواله الى الغروب لا غير رما على الترتيب والكلام مشبه الى ان في  
هذه الايام قبل زوال الثاني والثالث منها لا يرمى الى لا يجوز رميه كما روي في حقه في المشهور



وعنه انه جاز الا ان بعد الزوال افضل كما في الكافي وعنه ان يوسف اذا نوى اليوم الثالث  
جاز الرمي قبله وان اقام لا يجوز ولورم قبله في يوم التشرع جاز عنده خلافا لما كان في  
شرح الطحاوي ان مكث في اليوم الرابع يعني ولم يرجع الى مكة بعد رمي الجمار وهو المكث  
احب من التفرغ بسقط عند رمي هذا اليوم بقوله بالسجدة والسكون الى مكة بعد رمي الجمار وهو المكث  
طالع في اليوم الرابع وهو يوم التشرع وهذا الظاهر في مقام الاضمار ايها ما بعد التفرغ  
في هذا اليوم وقوله اشعار بان بعد الطلوع لا يجوز له ان يفر عنه بل ارجى واذا نوى في اليوم  
الثاني او الثالث بعد الرمي مع احتمال فانه يكره فقهها الى مكة وهو يبنى لاستغفال القلب  
بها كما في فاضل خان الى مكة للتوديع نزل بالمحصب ولو ساءت وهذا سنة على الاصح  
كما في المبسوط وذكر في المضمرات انه وقف فيه على راحته ويدعو والمحصب يضم الميم في  
الحاء والصاد المشددة المثلثين وادوسيع بين مكة ومني ويقال له الا بطح والبطح  
وصدا في الجبلين الى المقبرة كما في فتح الباري ثم اني مكة وطاف للصدر سبعة بطارسل  
سعي ثم صلى ركعتين وهذا اذا اراد الخروج من مكة بطواف ثم اقام الى العشاء  
قال ابو حنيفة احب ان يطوف طوافا في مكة في المحيط فواتا فادار قبل الزوال في اليوم  
الثاني عشر سقط عنه طواف الصدر ولو اتخذه وجب عليه عندهما واما عند ابو حنيفة  
فان اقام قبل الشروع في الطواف سقط كما في الكافي والاقامة فيها افضل بالاجماع اذا  
قد رعى عنه لانه كالطواف والصدقة وان يكتسب الشكر كاشد الشكر  
حديث العنسي وما لا يجنب في الحديث ان المسنة فيها ايضا غف كالتسبية الى ما ية فلو لم  
يفد كره الاقامة عنده كما في الاختيار ثم شرب استنجا بانه ما زعم وصحب على وجه  
ورائيه وسائر جبهه فانه شفا من كل داء ودواء لكل داء على ما قال ابو حنيفة كذا في الظهير  
وغيره وذلك لقوله ما زعم ما شرب له وهذا حديث رجاله موثق بهم الا انه اختلف  
في وصله وارساله وهو الاصح كما في فتح الباري وسحب الشرب في الشرب ثلاث  
مرات وينظر الى البيت في كل مرة كما في الاختيار وما زعم في المسجد على بعد ثلاث  
ثلثين ذراعا من البيت عرض راسها اربعة اذرع في اربعة وعشرين شعبة وتسعون ذراعا  
سمى به لكثرة ما فيها يقال ما زعم الى كثير وسيل مشقة من الزمة وهي الغمر بالعقب  
في الارض وقيل الى ثم قبل العتبة المرفعة عن الارض ووضع اي ثم وضع وجهه وصد  
ساعة على المنبر فكبّر وحمل وحمد وصلى ودعا كما في فاضل خان والمنبر يضم الميم  
وفتح الزاوية بين الباب والمحراب فانه اربعة اذرع وثبتت بالستار الى ثلثين  
يكسب به البيت من الثوب كما يتعلق بعد ذلك بطرف ثوب لمولى جليل يستعان  
في ام ليس له السبيل ودعا مجتهدا معتقدا لموضع الاجابة ويكفي او يبا في فانه المغبول  
علامة وحسن على ان البيت الكرم المعظم والمكان عز فوايد الحرم المحترم زفنا السد فكا  
قبل حلول الاجل المحترم واعلم ان تأخير هذه الاحكام عن شرب زعم من ذكره في فاضل خان و

والظاهرة وغيرهما فليظن ان التقديم اول على ما في الكفاية ويرجع من المسجد فمضى الى رجوعا  
الى خلف ناظر الى البيت حتى يخرج من المسجد ثم مكة وينزل بوقت منها الى ان يجمع القائل  
ثم يرحلون الى المدينة على قصد زيارة الروضة النبوية على صاحبها افضل النجاة وكيفية  
مع الدعوات في العدة والمراة كما حصل في جميع الاحكام الا انها لا تكشف راسها بل تكشف  
وجهها ولو سدت شيئا عليه اي ارسلته على وجهها وفي بعض النسخ اسدت كما في بعض  
نسخ الهداية وهو لغة كسدل كما في الفهرست فهذا ليس بخطا كما قال المطري في حجابها  
ذلك امرأة فاجى الضمير في اسم الاشارة عنه اي عز وجهها جاز ذلك السدل وفي اشعار راي  
الاولى كشف وجهها كما في شرح الطحاوي لكن في النهاية ان السدل واجب ولا يبنى جبهه الا ان  
صورتها عورة ولا تسعي بين المبدلين ولا تصعد في الصفا والمروة الا ان تحذ خضوة كما في النسخ  
ولا يحق لان حق راسها خلق لحنه بل يقصر الكل وهو افضل من تقصير الربع وتلبس المحيط  
كالقبض ولطف حتى تستر كلاها ولا تقرب لغير في الزحام اي الكثرة لانه ممنوعة من حاسنة  
الرجال فلو وجدت خضوة فربت منه وجبها لا تمنع شيئا من اعمال طوافها الا الطواف  
فطواف من قبل الاوام اعطيت واجزت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والسعي  
ولو حاضت يوم النحر قبل الطواف لم تنف عن نظره وتطوف ولو حاضت بعده سقط عنها  
طواف الصدر كما في فاضل خان وقايت الحج بقوت الوقوف بعرفة لا غير كما في السراج طاف و  
سعى وحمل اي خرج من ايام الحج بالخذ اصلا على قايت الحج وجاها ايامه باجال العدة وفيه  
اشعار بقاء ايامه بعد فوات الحج وهذا قول الطرفين واما عند ابو يوسف فاجاه انقلب  
بايام العدة وقاية للذفاف انه لو اوجم حجة اخرى بعد الفوت وجب رفضا عند ابو حنيفة  
لان الحج بين الايامين بدعة ولم يبع الثانية عند محمد لانه لا يتصور ادا حجتين معا وفي  
فيها عند ابو يوسف لانه محرم بعمرة اضافة الى ايام حجة والصحيح قول ابو حنيفة كما في المحيط  
وقضى الحج القايت بايام جديدة بمبقاته وان اوجم اوله قبل مبقاته من قابل اي في عام مقبل  
وفي اشعار بان لا يقضى العمرة لانه قد اداها في عامه ذلك كما في الظهيرية **فصل في القربان**  
في المكب من الحج والعمرة القربان لغة مصدر قرن بين الحج والعمرة اي جمع بينهما كما في الاساس  
وغيره فلا يظن انه بيان الحكم قبل التعريف افضل من الافراد والتمتع في ذوقه قوله بطلنا  
اي فضل عمر مقيد بواجده وهو غير مقدر بما يستعمل الا فعل به من كلمة والالزم التكرار والظهور  
عنه وفي النظم ان القربان افضل من التمتع عند الطرفين وانها سواء عند ابو يوسف وسواء  
ان الافراد افضل في غير الاقاني وهو اي افضل ايام القربان على طريق الاستخدام ان يسل  
اي يحرم حج وعمرة وانما اشعار بانها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا تجل عن ايامها  
بحر الخلق بعد سعيها بمبقاته او قبل في اشهر الحج او فيها معا اي في زمان واحد او مجتهدين  
والكلام مشر الى انه لو اوجم باصدهما ثم اضاف اليه الا جاز لكنه لو اضاف الى العمرة كان  
مبطلانها فجعل الحج نهاية وان يقول القارن بعد الصلوة الدم في اربعة ايام والحج لا اي



فيسر حاله وحالته ما منى ثم يلي ناويا باياها ولا يخفى انه يخرج باعلم منها وانما قد علمه وان  
جازنا من الموافقة العقل وطاف الحسن ثم يطوف بعد ذلك مكة للعمرة سبعة اشهر  
حال كونه يرمل للثنية الاولى ويسعى بها والاطلاق مشير الى انه لا يكره عمرة القارن في الايام  
الثلاثة المذكورة كعمرة المتتابع كما في النخعة والاكفاء مشعرا به لا يخلق بعد السعي بل يوم النحر  
كالمفرد والافكان جانبيا على ايامين كما في المحيط ثم يحرم في طواف للعمرة سبعة اشهر  
ثم يأتي سبعا في ما يفعل المفرد كما في البدانة والكافي او يقف بعقبات ثم يطوف للزيارة  
سبعة اشهر سعي كما في قاضي خان والظهيرية وفي مكة ثم اشارة الى انه لو طاف للعمرة ثلثة او اقل  
ثم وقف بعقبة استغنى القارن وارفعص العمرة وعليه دم للرفض واختلف في الرفض اذا  
اخذ في السير الى عقبات لكن المختصات لو طاف القارن للعمرة وسعى له ثم وقف بعقبات  
كان ما اتى به للعمرة لاستغنى فيها عن نحره انه لو طاف للعمرة ثم سعى لم يكن سعي له كان للعمرة كما  
في المحيط وخرج اي وجب عليه ذبح الهدى شكر الله تعالى ان يتوفيق الجميع بين العبادتين  
والمتبادر ان يقيد النحر باذا طاف للعمرة في اشهر لا فوطاف لها في رمضان مثلا لم يخرج  
وان كان قارنا كما في المحيط بعد رمي يوم النحر الى يوم من ايام النحر وان نحر عن ذبح الهدى بان لم  
يوجد هو ولا ثلثة صام القارن عشرة ايام بدلا للهدى ثلثة من الايام اذ في يوم عرفة وهذا  
بيان الافضلية فيجوز ان يصوم الثلثة قبلها بعد ما صار قارنا وفيه اشارة الى انه لا يكره  
الصوم بعد عرفة كما سبأ الى والى انه لو وجد الهدى بعد صيامها قبل الطلوع ذبح وبعد الطلوع لا ولو  
في ايام النحر كما في المحيط وصام اياما في سبعة بعد ما فرغ من اعمال حجة لان الصوم  
منى في ايام التشريق وفيه اشعار بان لا يصوم قبل افعال الحج اثنى عشر بمكة او غيره ولا يصوم  
الاطلاق مشير الى انه لا يشترط التتابع في صوم الثلثة والسبعة كما في التنف وان كانت  
الثلثة اي صومها بان يدخل يوم النحر او مات وقد اوصى بالهبة لعين الدم اي دم واجب  
للقارن وفيه اشعار بان لا يصوم السبعة ايضا لان العشرة وجبت بدلا عن التحليل  
وقد كانت بعقبات بعض فوجب دم فان لم يقدر عليه تحلل وعليه دم فان دم للقارن ودم  
للتحليل قبل الهدى كما في الاخبار والتمنع لغة الجميع بين العمرة والحج باجماعين وهو غير  
منه عنه عمر رضي الله عنه كما في المبسوط فان السنن ان يحرم بالحج قبل اشهره ثم اتى بافعال  
العمرة وحصل ثم اجماع بالحج في اشهره كما في شرح الطحاوي افضل من الافراد اي اذ اكل من الحج  
والعمرة كما في ظاهر الرواية وعمر الى حنيفة انه افضل من التمتع وهو اي افضل من التمتع  
ان يحرم بعقبة من المنفقات او قبل في اشهره لا او قبلها ويطوف اربعة او اكثر الى السبعة في  
اشهره لا ويسعى ويحلق او يقصر كالمفرد بالعمرة ويقطع التلبية في اول طوافه اي اذا استلم  
الحجر اول مرة للعمرة ثم يحرم بالحج من الحرم ان كان بمكة او من الخلل ان كان بالمواقيت او من المواقيت  
وقبل ان كان خارج المواقيت يوم النحر وكنى وقبله اي قبل يوم النحر وكنى من اشهر  
الحج افضل لزيادة التعب وحج كالمفرد اي وقف بعقبات يوم عرفة ثم طاف راسلا وسعى

الا اذا طاف للتحية وانما كان هذا افضل لانه لا يجوز ان يحرم بالعمرة يوم النحر والى باجماعهم اجماع  
الحج في يوم ذلك ويحرم الى قبل فاني باجماع الحاج في هذه السنة كما في الذخيرة وفي مكة ثم  
اشارة الى انه لو اتخذ البصرة دارا بعد العمرة ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً قبل هذا الاتفاق  
وهو الظاهر لانه اطلق للخصاص وروى لكم انه عند ابي حنيفة واما عند مالك فيكون متمتعاً  
كما في الكرماني والى انه لو رجع الى اهل طلال وجع بعده كان متمتعاً ولم يكن حجة متمتعاً بل حجة  
وانما الخلاف فيما اذا رجع محمداً الى اهل طلال بالعمرة ولم يحلل او طاف اربعة اشواط قبل  
بأهله ثم رجع الى مكة وجع مكان متمتعاً عند الشيخين صلافاً للحج كما في الكافي وخرج بعد الرواية  
بعض ايام النحر شكر الله التمتع وان نحر عن الذبح صام كالقارن اي صام ثلثة ايام عرفة  
وسبعة بعد حجة اثنى عشر فان كانت الثلثة لعين الدم وان اجماع التمتع يسوق الهدى  
الى مع ان يحل على السيد ما يهدى الى مكة من غنم او بقرة او ابل واحدة هدية ويقال بالثنية  
على فصيل واحدة هدية بمطبة كما في المغرب ولم يذكر تحصيل البقرة والابل ولا تقليمهما ولا تقليم  
الغنم بان يربط على عنقها قطعة فلفل او غيره لانه ليس بشرط بل هو سنة وهو اي يسوق  
الهدى او الايام مع السوق افضل من القود الا ان لا ينفاد او من ايام لأمه كما في الكافي  
لا يحل اي لا يخرج عن ايام العمرة بالخلق للعمرة بل بالخلق للحج في يوم النحر فتوزل الحرم بالسوق  
بأهله ثم حج كان متمتعاً عند الشيخين صلافاً للحج ثم اي بعد افعال العمرة يحرم يوم النحر وقيل  
افضل بالحج ثم يطوف ويسعى كالمفرد والكنى اي غير اهل الاطاف في يوم الحج او العمرة فقط  
فيكون له القارن والتمتع الا اذا فرغ من الكوفة وقبل فاته كان قارنا **فصل الجنبات**  
ان يطيب اي يستعمل طيباً ولو بالسوسو محرم بالغ فالصبي لا يواخذ به عضو كاحل حقيقياً  
كالرأس والليجة والباقي والحنجرة او حكيماً اذا طيب اجماعه منفردة بخلع عضو او لم  
يطيب كل البدن في مجلس كعانة دم وفي مجلس وجب لكل دم عند الشيخين واما عند محمد  
فان اراق للاول يجب اجماعه والا فواحدة كما في شرح الطحاوي وقال بعضهم اذا طيب رجع عضو  
يلزمه دم وقال شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قليلاً والا فلا يغتفر العضو وجوب  
الدم وقال الفقيه ابو جعفر ان كان الطيب بحيث يستكثرونه ليس كغيبين من ماء الورد وكغيبين  
من المسك او الفاليت فهو جنبان والا فلا كما في المحيط او ادم من اي استعمل الدهن في عضو  
كامل سواء كان مطيباً كدهن البنفسج والزيت او غير مطيب وهذا عنده واما عند مالك فان  
كان غير مطيب وغير مطبوخ فغلبه صدقة وكذا ادم من بسم او شحم او لينة لم يجب عليه شيء بالاتفاق  
ولا باس بان يداوى به او يستنشق به شحم الحاربت في ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي  
او ليس بلا ضرورة مخيط كالغيبض والسراويل والقباء والخفين يوماً كاملاً على وجه المعتاد  
كما لو لبسها كان من جنس ما يطلى برأسه او وجهه رجا فضاى او غير ذلك وبسوى  
في ذلك ان يستنفضه او يطبق عليه غيره وهو نائم يوماً كاملاً او ليلة وغيره الى يوسف الكرمي نصف  
يوم او ليلة كما في المحيط او حلق او قصر او تنور ربيع رأسه او اكثر وفي الاصل ثلثة وكذا في الليجة



وغيره اذا سقط احد ما عند التوضي عشر شغوات لزمه دم كما في المحيط او خلوا ونور عضوا  
 كاسا كالرفية والابطا والسعد والصدور والعاية وفي المنفى اذا سقط ثلاث شغوات البطله  
 وهو كثر الشعر فعليه دم كما اذا سقط اكثره وهو قليل الشعر وغيره الى حنيفة لو حلق شاربه لزمه  
 دم وبه اذ بعض اصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام الشريفي كما في المحيط وذكر في النهاية  
 انه لو زال شعر الصدر والباقي بالنورة فعليه الصدقة او فاض اي قطع اظفار ربه واحدة  
 او رجل واحدة او خمسة من يديه او رجله او يد ورجل او الكلى اي يديه ورجليه في مجلس  
 واحد فلو فاض الكل في اربعة مجالس لزمه اربعة دماء وهذا عند الشافعي واما عند محمد فقد  
 لزمه دم واحد الا اذا تخلل بينهما كفارة اخرى فلو فاض اظفار ربه ورجل ثم فاض اظفار ربه  
 اخرى لزمه دمج اقل كما في المحيط او طاف كله او اربعة للوضي اي طواف الزبارة محذرا و  
 الاعادة مستحبة فان عاد ففقد سقط الدم وعنه لو عاد بعد ايام التيمم وجب عليه صدقة وفي  
 كلامه اشعار بان يجب الطهارة للطواف ولا يشترط كما في المحيط وغيره وهو الصحيح وقال  
 ابن سريج انها سنة كما في المبسوط لكن في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في التيمم  
 فالطهارة شرطها او غيره الى غير الفرض وهو طواف القدوم والصدقة والعمرة والنفل جنب  
 اي شخص يجب عليه الفحل فينبيل لما يرض وغيره وهذا اذا لم يعد وان كانت واجبة مادام  
 بكنة فلو عاد سقط الدم ولا يلزم النسوة بين الواجب والسنة والنفل لانها صاروا حيين  
 بالشروع كما في البداية لكن في شرح الطحاوي لو طاف للقدوم جنباً ولم يعد لم يجب عليه شيء  
 لانه لو ترك اصله حكمه كذلك وفيه اشارة الى انه لا شيء على المنفل وان لم يعد ففقد ذلك  
 من اختلاف الرواية او افاض او دفع او رجع من غفاته بحيث خرج من حدوده وقبل غروب  
 الشمس وايضا في الامام فان عاد الى غفاته قبلما سقط الدم وان عاد بعد الغروب  
 او قبله او بعد افاض الامام لا يسقط كما في الاختيار او ترك واجبا مما ذكر ترك رضى  
 جميع الايام والوقوف بغير دفة وغيرهما او ترك اكثره الواجب ترك رضى يوم واحد  
 او يومين منه وترك اكثر طواف الصدر والسعي ويوم بالاعادة في الوقت فاذا عاد بسقط  
 الدم او قدم نسكا بالضم والسكون اي عبادة من عباده في الاصل مصدر بمعنى الذي لا يتق  
 ثم استعمل للتبجئة ثم لكل عبادة كما اشبه الله في المعصية على نفسك اذ طاف في اخر  
 ايام التيمم فحلق او حلق القارن او التمتع ثم فزع وبه اعننه واما عند جماهه فادام عليه  
 في التقديم الا انه سمي واظفانه بشكل بما اذا حلق المفرد ثم فزع فانه غير موجب بشيء  
 بالاجماع كما في شرح الطحاوي او اواف طواف الفرض كله او اكثره غير ايام التيمم عنده خلافا  
 لما حكاه في التقديم وفيه اشارة الى انه لو اواف طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنده  
 والى انه لو اواف طواف الصدر والعمرة لم يجب عليه شيء ويصح ان ينحصر لما ذكر ترك رضى يوم  
 الى يوم اواف وحلق ليج والعمرة من الحلق الى الحلق فان الاول موجب للدم خلافا لما والثاني  
 عند ابى حنيفة ومحمد خلافا للابى يوسف الكل في التيمم الطحاوي او ترك اقله اي اقل طواف

الوضي وهو الثلثة وما دونها وفيه اشعار بان لو ترك اقل طواف العمرة لم يجب عليه دم وهذا اذا لم  
 يرجع الى اهل بيته والافعليه دم كما في الظهيرية فعليه الى الحرم دم اي ارافة دم هدي والثالثة كافيته  
 وهذه الثلثة جازا الكل شرط فيها وبتك كل طواف الفرض اكثره يعني حرما وان رجع الى اهل بيته حتى  
 يطوف اي يقع كل الطواف او اكثره بذلك الاجام لانه ركن فلو تجاوز عنه بدل وفيه اشعار بان لو  
 ترك كل طواف العمرة او اكثره يعني حرما كذلك لانه ركن كما في الظهيرية وان طاف اي كل طواف  
 الفرض او اكثره جنباً بلا اعادة فبذنه واحدة عليه فان عاد في ايام التيمم بسقط عنه الاضاف و  
 الخواف في ان المعصية هو الاول ام الثاني والثالثة جازية كما في المحيط وان عاد بعد افعي وجوب الدم  
 خلافاً كما هو وكذا في تجديد الاجام ان رجع من اهل بيته وهو افضل كما في الكافي والبدنية في اللغة الابل  
 ولو ذكرنا وفي الشريعة الابل والبقرة عند ابى حنيفة واصحابه كما في الكشاف وان حصل التطيب  
 او الادان او التمس او السرة او اللحق او الفحل او الفرض اقل مما ذكر من عضوا يوم اربع راس  
 او يد او رجل او طاف غير الفرض كطواف القدوم وغيره مما ذكرنا محذرا وهو بكنة بلا اعادة وعليه  
 الاعادة وان رجع الى اهل بيته فعليه دم وفي رواية ابى حفص وصدقة في رواية ابى سليمان كما في  
 المحيط وذكر في شرح الطحاوي انه اذا طاف للقدوم محذرا فلا شيء عليه ويصح ان يكون طواف  
 النفل كذلك واقول انه لو طاف اقل محذرا واكثره طاهرا اعاد ما طاف محذرا ونصدق لكل  
 شوطا نصف صاع فخر به الا اذا بلغ دما ولو طاف اقله جنباً وجب عليه الاعادة او الدم كما في  
 الظهيرية او ترك العدد القليل من العدد الواجب اي واجب مذكور بقية اللام ترك ثلثة من  
 طواف الصدر وواحد من طواف الاربع في يوم او حصاة الى الثلاث من حجرة العقبة وما ذكرنا  
 لا يشك في البداية من وجوب الدم بترك ما هو قريب من الربع بان يدخل في الطواف الواجب بين  
 للظهيرية ويرجع الى اهل بيته بلا اعادة او حلق راس غيره مما كان او حلالا لكن في المحيط او حلق  
 راس غيره او اخذ ثرا ربه او قلم اظفاره اطعم ماشا تصدق على مسكين جزءا بشرط نصف  
 صاع فخر به او صاع حرم او شعيرة والاصل ان كل صدقة في الاجام غير مقدرة فهو نصف  
 صاع فخر به الا صدقة قبل الفحل والباقي فان له في ذلك ماشا كما في المحيط وان تطيب بعد  
 كالعمرة او حلق بعد الفحل ومنه للبل والنسيان كما في النصف دمج في الحرام لا غير فلو فزع في غيره  
 لا يجزئ الا اذا تصدق بلح على ستة مسكين لكل قدر نصف صاع كما في شرح الطحاوي ما و  
 تصدق بكنة او غيره وفيه اشارة الى انه لا يجوز الا التيمم كما قال محمد واما عند جماهه فبما في شرح  
 الطحاوي الثلثة اصبح طعام اي به بطريق الغيبة والاصح بفتح الغيبة وسكون الصاد وضم  
 الواو جميع صاع على ستة مسكين مثلا من مصارف الزكاة سواء كانوا احرارا او عبيدا او غنيا او افقرا  
 ان تصدق على فقرا بكنة كما في المحيط او صاع بكنة او غير ثلثة ايام ولو غير متتابعة والتطيب و  
 للحلق بطريق المثال فان جميع المخطورات الاجام اذا كان بعد فقه للبارزات الثلثة كما في المحيط  
 ووطئ اي وطئ الحرم بلح في قبل الا وهي طي وكذا في رواية ولونا بانها او مجنونا قبل وفوق عرفه  
 انسج الى نصفه نقصا ناقصا ولم يطله كما في المضمر وفي ذكر الوطئ اشعار بان ما سواه من



التفخيم والمس والتفصيل والنظر بشبهة لم يفسد لكنه اوجب وما وان لم ينزل كما في النصف  
ومضى على وجوب عليه انما لم يفسد كما الصحيح فيما يفعل ويجنب وزج به باوان الاله الوضوء  
كافية الا اذا وطئ ثانيا قبل الوقوف فانه زج اخرى عند الشئين واما عند محمد فقد كفا  
كفارة واحدة الا اذا كفر الاول ولا خلاف انه يكفيه واحدة اذا وطئ امرين في مجلس واحد  
كما في المحيطة ومضى اي لزم فضا ذلك في قابل كما في المنذر اولات والاولى ان يقال اعاد  
لان جميع العروضة ولم يفسد اي لم يجب افراف الرجل والمرأة وقت الفضا بل هو مستحب اذا  
خاف العود كما في الاخبار ووطئ بعده اي بعد الوقوف لم يفسد ويجب بدنه لفظ البناء  
ووطئ بعد الفضا لم يفسد لكن عليه شاة ووطئ المفرد بالجمعة قبل الطواف افسد ومضى في  
وقضى وبعده لم يفسد وعليه شاة وفي وطئ الفاروق والتمتع تفصيل كما في المحيطة وان قتل  
حرم ولو خطب صيدا ولو غير الحرم وغير مملوك وما كول والمرد صيدا فان صيد الحرم مباح له كما  
عرف لا اولى ان يقول الصيد اول الحرم عليه اي على الصيد فانه الى الصيد يجب جزاؤه اي جزاء  
الصيد بسبب الاجام ولهذا الوقت في الحرم لم يختلف الجزاء وفيه اشعار بوجوبه على الغافل  
الحرم بخلاف الحلال لكنه اذا دل عليه محرم ما في النار وفي عليه نصف قيمته وفي الجامع لا تأني  
عليه عندهما وكلامه لا يجوز في اشارة ما الى انه يشترط لوجوب الجزاء ان يكون الدال حراما عند  
اخذ الدلول الصيد وكون الدلول غير عالم بمكانه ونصده الدال في هذه الدلالة وانما طائفة  
وانتقال الفتل بالدلالة فاذا فسد واحد من هذه الشرط لم يجب عليه الجزاء كما في المحيطة ما في  
بجذف الضمير المحرور والجار متعين اي قيمته قوم بها الصيد عدلان لها بصارة في قيمة  
الصيد ابتاعا للنص وان كان عدل يكفي قياسا وفي كلامه اشارة الى ان نفس  
الصيد يقوم فلا يعتبر كون البازي معلما وانها واجبة بالغلة ما بلغت وهذا في  
الماكول واما في غيره فلا يجاوز ما واني انه يقوم الماكول وغيره وما كان له مثل وغيره وهذا  
عند الشئين وكذا عند محمد فيما لا مثل له كاطامة واما ما له مثل فمثل في النعامة ابل وفي حمار  
الوحشي بغر وفي الطي والصنعة شاة وفي الاربع عناق كذا في المحيطة في مقتله ان كان  
مما يباح فيه كبئر او اقرى مكان منه اي من المقتل ان كان مما لا يباح فيه كالصحرا والمقتل بجمل  
الزمان والمكان وهذا اولى بالنظر الى ما بعده لكن في المحيطة الاصح ان كل احر الزمان والمكان  
معتبر في القيمة لانها مختلفة باعتبارها في شئ القاتل به اي بما تقوم به باي شاة او بوا  
او ابل وفيه اشعار بان لا يشترى الصغار منها الا لا يجوز من الضان الى الجوز العظيم ومن  
غيره الشئ نعم لو تصرف بجم الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا عند الشئين واما عند  
محمد فيجوز الصغار كما في الكافي ومعه ابو يوسف في شرح التاويلات بل يبيح بكنة وان يفسد على  
غير اهل الحرم لا يغيره وان يفسد على اهل الحرم لا يغيره وجه الاطعام كما في هذا الشرح وفي  
كلامه اشارة الى ان محمد الذي بكنة كاف فلو هلك بعد بوجه هذا الوجه سقط الجزاء والى  
انه اذا كان قيمة الدار حيا مساوية لقيمة الصيد حيا يجوز وان انتقص منها قيمة الدار

كما قال ابن ابي عمير في حنيفة عليه قبة ما انتقص بالشرع كما في المحيطة والاكثاف مشعر بان يجوز ان يفسد  
بكله على مسكن او احد كما في الحنيفة او يشترى به طعاما ويصدق به اي بذلك الطعام ولو على غير  
مكنة كالقطة لكل مسكن نصف صاع من بر او صاع من شعير او تمر كما في المثل من مكنة التثنية  
يقضي جواز نصف صاع من زبيب كما يقضي جواز اقل من نصف صاع لمسكن وعدم جواز  
الاباحة كما يقضي قوله يصدق في الاان في شرح التاويلات لا يجوز اكل من نصف صاع لمسكن  
وفي الحنيفة يجوز لباية ايضا او صاع عطف على شئين وان لم يجر عند بعض النجاة عن طعام  
كل مسكن اي بدل كل نصف صاع او صاع ما خذ من القيمة بما وفيه اشعار بان لا يقل جاز  
احد الثلثة وهذا عند الشئين واما عند محمد كما في الجبار للعدلين والاول اصح والاطلاق مشعر الى  
جواز الصوم متتابع ومنه في كافي شرح الطي اوي وما فضل عنه اي ما كان اقل من قيمة هدي او  
طعام مسكن ولم يبلغه فالصير لاهدا بها لا للطعام كما في اطن يصدق به اي ما فضل او صام عنه  
بوما لان الصوم ليس اقل منه ثم بعد الفراغ عن الفتل شرع في التفصيل فقال وان نقص  
بقطع عضو او جرح او شق شعرا او غيرا يجب عليه قيمة ما انتقص من الصيد فيقوم صبيحاً ثم  
نقصا في شئين بما بين الغنمين هديا او بصوم وفي المحيطة ان جرحه وبتر ابع بقائه ان ضمن  
نقصانه وبلا بقائه ليس عليه شئ عند الطرفين وعند من يصدق له لا يصال الام وان اوجبه  
بقطع القوائم او كسر الجناح او تنف الريش او كثر عجزه لا يمنع اي غير ان يكون ممنعا مما ارد  
فاطره وفيه ابي يوسف اذا تنف ريشه او ضرب على عينه فابيضت فعليه صدقة كذا في المحيطة  
وفيها اشعار بان لو صار سائلا في غير التفصيل او عاد الى غير الامتناع لم يجب عليه شئ من  
القيمة عند ادم او كسر البيض اي بوضا غير فاسد والا فلا شئ عليه كما اذا علم ان فيه فضا ميتا  
فكسر واما اذا علم كونه او لم يعلم فعليه قيمة الفرض كما في المحيطة والبيض بالفتح واحدة بغيره قيمته  
اي قيمة الصيد الموصوف او البيض واجبة عليه كقيمة ما قتل فلو اخرج في سلكه كان مناسباً  
وكذا اي عليه قيمته ان ذبح الحلال اي غير الحرم بل الدلالة حرم صيد طرم اي ما يكون فيه بعض بدنه  
ناهما او بعض قوائمه غير ناظم او حله اي الصيد فيجب قيمة بدنه او قطع حرم او حلال يجوز له  
حشيش اي نبات طعم مما لا ساق له رطبا كان او بابا بغيره ما بعده والا فني في اللغة  
البابس منه كما في عامة الكتب واخبر به عن مثل الكفاة فانها ليست نبات بل هي شئ موضع  
في الارض ولهذا يباح اذ اجابها طرم طرمه وقد ربي من ثمره لئلا يترك كما في المحيطة او سحره وهو ما  
كان له ساق من النبات رطبا كان او بابا على بظاير عبارة كتب اللغة وما نقل عن المذاهب انه  
اسم للوطية به بمعنى شئ المضاف الى الحرم الموجب للحرام وشئ الحرم ما كان شئ في اصله في الحرم سواء  
كان اخصا منه او في الخلل فيقطع هذه الاغصان عليه القيمة كما في المحيطة ويبلغ ان يكون حشيش  
لحرم كذا في الاصل هذه الاشياء عما قبل بقوله كذا لانه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد ذبح الحلال  
وجوز الهدى على الصحيح ولا خلاف في جواز الاطعام كما في المحيطة وكذا لا يجوز الصوم عن قيمة شئين  
وجوز الطعام والهدى كما في شرح الطي اوي وذكر في المحيطة انه لا يجوز الهدى عن قيمة الشئين



يوسف انه يجوز العدي الا ان يستثنى المتصل عن حبيته وتجره مع كافي شريح الطحاوي مملوكا  
رطباً منبثاً وهو مالم ينسب اليه النسل بقية الا ان يذوق قطع النبات بنفسه فقله القيمة كما في شريح  
الطحاوي الا انه لو كان مملوكاً فعليه قيمة الملك كما عليه قيمة حمار الشرح كما في المحط او منبثاً في شريح  
ان ينسب اليه النسل رطباً مملوكاً او غير مملوك او جافاً ولو تابنا مملوكاً فانه لم يجب شي بقطع الشرح  
والشيش في هذه الصور الثلاث ولا يبرى الشيش الى يوم ارسال الهبة على شيش اللحم لشرعي  
عند الطرفين لانه لا يقطع وعنده لا يابس به ضرورة الزايرين ولا يقطع حبيته الا اذا  
كسرت العزة وطار وسكون الدال المعجبين وهو ما ينبت في السهل والجبل وذو اصل دقيق و  
عضبان دقاق يطيب ريحه والذي يكنه اجوده يستفول به السيوف بين الثبات ويسدون  
به في القصور للسل بين الثبات كما في فتح الباري ويجب بقتل ثمة واحدة على بدنه او ثمة واحدة على الارض  
والقتل اعم من اللقيع والكم في قبيل الانفا في الشمس وفي ترك الفاعل اشعار بان الام بقتل  
والاشارة اليه كقتل وفي ذكر القتل اشعار بانه لو قتل ثمة ثمة القتل لم يجب عليه شيء وانما قال  
ثمة لان بقتل اثنين او ثلثة قبضة طعام وبقتل اربعة نصف كما في المحيط او جادة واحدة  
صدقة وان قلت تلك الصدقة ككسرة خبز او ثمة فان اهل محض جعلوا يتصدقون بكل جدرها  
فقال عمر رضي الله عنه اريد انكم كنتم تهمكم مرة فمرة جادة كما في الكافي ولا شئ بقتل غراب شريح  
في الفواقي الموعودة وما في حكمها ونكته الغراب منبثاً الى انه لا شئ بقتل جميع انواعها وكلام  
قاضي خاين مشعر بان قول بعضهم وفي المحيط لو قتل الزناخ والعقوق وجب عليه الكفارة وانما  
على ما فتح الباري ثمة العقوق والابقع وهو الذي في ظهره او بطنه بياض والبقراف  
وهو المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان غر يزوج دم وشغل  
بجيفة حين ارساله لخير عز الارض والا عصم وهو الذي في رجليه او جناحه او بطنه بياض  
او حمة والزناخ ويقال له غراب الزرع وهو النوايب الصغيرة الذي ياكل للثب وحدها ككسرة طار  
وفتح الدال والعزة وكل الجادة بالدم مع الناء وبردنها وليست للثابت بل للوحدة كما في  
فتح الباري وهي طائر يأخذ الفارة وعقب للذكر والانثى ويقال عقوب وعقوبة وفتل عيسها  
في ظهرها ولا يضر ميتاً ولا نابها حتى يتحرك كما في فتح الباري وحية ومنها السرطان بخلاف الضب  
كما في قاضي خاين وقارة بسكون العزة ويجوز فيها النسب لهما كما في فتح الباري وظاهر كلامه ان  
الاهلية والبرية سواء وعنه الى حبيته انه يجب القيمة بقتل البر يزوج كما في الكافي وكل عقور  
بالفتح من العقور وهو الخمر والكلب ما يوطئ شدة وايداه كما في الكرماني والاردنية الذئب و  
قبل الذئب ملحق به وعنه الى حبيته ان العقور وغيره والمستأنس وغيره سواء وفي حكم السنو  
كما في الكافي ويعوض اي بقى وقيل صفارة واحدة بعوضه كما قال ابن الاثير وبه عوث و  
زنبور وذباب وكذا النمل المودى وهو السوداء والصفراء كما في البداية وقدرها بالضم يقال  
له بالفارسية كنه وسخافة وقنطرة وغيره من هوام الارض وسبع كالغدر والنم صائلي الى  
قاهر وحاصل على الحرم من الصولة او الصالة بالهزة واحرز به عما اذا لم يصل البيع فقله فانه

واجب القيمة وعنه الى حبيته ان الاسد كما يكل كما في قاضي خاين وله اي الحرم ذبح للجنون الا ان  
كالغدر والذئب والبط الذي في المنازل لا الذي يطير فانه صيد كالحمام الذي على قوائم الربش  
كما في المحيط والمتأدخ الا ان ياكل ما يكون باصل الحفة حتى انه اذا لم يجز به حمة واذا استأنس  
طبي لا ينجح كما استبرأ اليه في البداية ولا ياكل ما في الحلال صاده مما لو كل صلال اخره حاصده  
محرم وسباني ودخ حال كونه ملاذ لا لحم وهذا في رواية وهو المختار وفي رواية ان الصيد  
لا يحرم بالذئب كما في الكافي وفي الكلام اظهره في مقام الاضمار اشارت الى انه لا ياكل للحرم  
اكل ما دل محرم اخر كما في المحيط واهم واثارته فلو وجدوا صيدها لم ياكل اكله ولو حل من اجاره  
كما في المنقعي ومن دخل الحرم صلالاً او محرماً بصيد اي مع صيد سواء كان في يده او فقصه او  
رجله كما اشار اليه اطلاق الميسوط والخفة لكن في الكرماني وغيره انه لو كان في قبضة او رجل  
لم يسل ارساله اي وجب ارساله وطارته ولا يبرى به عز يده حتى انه اذا حل لم يجره في يده  
اخذ فواحي به كما في الكرماني وغيره ويجعل ان يكون المعنى ارساله الى الحلال وصنعه في يده رجل  
وديعه كما في الخفة ورد ببيع اي بيع صيد واقع من محرم او حلال بعد دخول الحرم بذلك  
الصيد ان بقي ذلك الصيد في يد المشتري لانه بيع فاسد او باطل كما في الباقي في يده  
جزى البائع عنه جميع الحرم من المحرم والحلال صيداً اذ لا اوجام او قبل فانه رده ان بقي  
والاجوز وفي كلامه اشعار بان لو كان المتبايعان صالدين وهما في الحرم والصيد في الحلال جاز  
البيع عند الى حبيته خلافاً لما في المحيط ولا يخفى انه احوى بكتاب البيع لا يبرى صيداً ولا  
يجب طارته معاً اي في قبضه او رجل او يده اذا اوجم ولم يدخل في الحرم بعد والا فقد وجب  
ارساله كما في قوله ارسال صيداً كما في يده محرم ان اخذه اي اخذ المحرم ذلك الصيد حال كونه صلالاً  
ضمن ذلك المرسل فبمنه عذره خلافاً لما في فيه اشارة الى انه لو اخذه اي اخذ المحرم ذلك الصيد  
محرم لم يضمن اجماعاً لانه لم يملكه بالاذن والذوالا وارساله بنفسه لم يجره في يده لم يبرى ومنه  
كما في شريح الطحاوي وان قتل محرم او حلال صيد محرم كان في يده وقت الا اوجام او اخذه بعد فكل  
منها جزى جوازاً ما هو جميع القيمة لتعوض كل ورجع بما ضمن اخذه وعنه على ان لا يملك  
الضمان عليه فلو قتل صلال في الحلال صيد محرم لم يجرى كالحرم رجع عليه بما ضمن كما اذا قتل غيره  
مخاطب كالصبي والجنون والكافر كما في شريح الطحاوي ولو قتل صلال صيد حلال اخذه من الحرم  
جزى كل ورجع اخذه على فانه كما في المحيط ولو قتل محرم صيد حلال كان عليه قيمة الملك وقيمة  
الشعر كما في الظهيرية وما يلزم به اي سببه من محظورات الا اوجام كالنطيبة وفتل الصبي وغيرهما  
على المفرد بالجم والعزة دم فعلى الفارن دمان للجم والعزة دمان حمة اوجامين وهذا اذا كان قبل  
الوقوف بعرفة واما بعده ففعل غير الجاه دم على ما ذكره شيخ الاسلام كما في النهاية الجواز الوقت  
اي الميعات كما امر غير محرم بالبيعة او لم يجز حبيته عليه دم لترك حق الوقت الا اذا عاد الى الوقت  
واوجم فانه سقط عنه كما اذا اوجم من مكان وعاد اليه محرم واحد التلبية وان لم يجز  
لا بسقط ولا لا سقط جدره اولاً وتامه في المحيط وينبغي جزاء صيد مملوك وغير مملوك فقله







ضمن الحاج النفقة اي كل نفقة ان جامع قبل وقوفه فوات فلا يضمن شيئا ان جامع بعده كما اذا  
فاته الحج لم يرض او جسد او موت دابة او قرار مكار فانه لم يضمن ان كان ينفق من مال الميت حتى  
يعود الى اهل بيته وعياله نفقة فانه لا يضمن كافي الاختيار وان مات الحاج المأمور في الطريق  
الى طريق الحج غيره وجوبا من منزله الموصى او الوصي او الوارث قياسا اذا اتخذ مكانا او  
المال واثبت به قال لم يكن واقبا ينجح من حيث يمكن وفيه اشارة الى ان الهوى يدفع النفقة الى المأمور  
بالحج فيفني المال او يخرج عنه والى انه لا ينجح من منزل الحاج ولا من منزل الوصي ولا من حيث مات  
اذا اختلف مكانا والمبادر وحده الوطن والمافان كان احدهما اقرب من مكة ينجح عنه بنتل ما  
بقي من المال في ابدى الوتر والمأمور فانه يدفع في بيده شيئا مما وقع اليه لا محالة وهذا عنده واما  
عند ابى يوسف فيج باني في الثلث الاول سواء كان في يد الورثة او المأمور وعند محمد ينجح با  
بقي في يد المأمور فان لم يبق في بيده شي بطل الوصية عنده واما عند ابى يوسف فيج ان يبقى  
شي من الثلث والابطلت وقال ابو حنيفة ينجح من ثلث ما في يده يمين فان كانت الزكاة ثلثة  
الآف درهم فخرج الآف خرج عنه بنتل الالفين ستمائة وستة وستين وثلثين  
وبطلت عند ابى يوسف وان كانت اربعة خرج عنه بنتل ثمانية وثلثين وثلثات وعند  
ابى حنيفة بالثلاث اخرجت مات المأمور وهذا تأكيد لرد مذهب الصاحبين فان عندهما  
يخرج من حيث مات استحقاقا وعلى هذا الخلاف اذا مات المأمور في الطريق او وصى به والاصل  
فيه ان السفر يمل بطل بالموت او لا وهذا اذا لم يبين مكانا ينجح منه والنجح منه بالاجماع  
الكل في المحيط ولا يجوز للهدى سواء كان له المالك او الجير او الا حصار او غير الا حاكبة  
الاصحبة مقدار السن سالت العيوب كما يجي ان شاء الله تعالى وهذا عند الشيعين واما عند محمد  
فيجوز الصغار كما مر والاشارة كافيته في الكل الا اذا طاف طواف الزيارة جنباً او وطى اقبل  
الوقوف فانه لا يكفي فيها الا البدنة كما مر واكمل استنباحا كالاصحبة في هدى تطوع اذا بلغ  
محل وجبة منقعة اسم من التمتع وقدر ان فقط فلا يوجب كل من دم ليل او الا حصار والنذر والتطوع  
اذا لم يبلغ محله بل يجب ان يصدق في ثلثه الا اذا استهلك فانه يصدق بقيمة كافي في شريح  
الطى اوى وحصى الى خض خرج هدى المتعة والقران كالا حكمة ببولم الحظ لا يخص به غيرهما  
من دم ليل او الا حصار والتطوع والا حصار وفيه خلاف الصاحبين كما مر وحض الكل الى جميع  
ما ذكره من الهدايا بالجم فلا يرد بدنة من ذرة لم يتركها بمكة فانه يجوز في اي موضع شئ عنده  
لان المص لم ينعض للمندورة على انها لم تخرج عنده الا بمكة كافي المحيط ويصدق بحبل بالجم  
وهو ما يطرح على ظم الهدى من كركه وكفه وخطاه بالكسر وهو جليل يجعل في عنق البعير و  
يشي في انفه ولا يعطى ارجل لزاراى الداج منه اي ظم الهدى وسخه وجلده وغيره وفيه اشارة  
الى جواز ذبح غيره وان كان الاحسن ان يذبح بنفسه ان احسن وينبغي ان يشهد ان لم يشهد  
بنفسه كافي الاختيار ولا يركب الا بل والنور من الهدى الا ضرره بان لا يغير على المشي  
فان تعطله واجب ولو ركبه فانتقص منه ضمن ما نقص ونصرف به وفيه اشعار بان لا يحمل

عليه فلو نقص من الحمل غرم كافي الاختيار ولا يجب الهدى اذا كان له لبن لانه جزء منه بل يضحض  
بالماء البارد لينقطع لبنه قالوا هذا اذا قرب من وقت الذبح واما اذا بعد عنه فيجب دفن النضر  
ويصدق بمثل او قيمته الا اذا استهلك فانه بالقيمة ولو ولد الهدى ذبح مع الولد وان ثلث  
نصرف به كافي الاختيار وما عطف بالكسر الى الهدى الذي يملك في الطريق او تعطلت يفسد  
مما يملك منه كالعرج والعشى في الواجب ابدله بغيره والمجيبه يفعل به ما شاء وفيه اشارة  
الى انه لا يجب ابدال التطوع بغيره ولا ياكل منه غير الفقهاء كافي في شريح الطحاوى وان شهدوا الى  
شهر جمع من العداول مما جاءوا به من غير الامام قبل وقت الوقوف بوفات بالوقوف الى بان  
الحاج وقفا بوفات قبل وقته او في وقت الوقوف كما اذا شهدوا في اول يوم عرفة انهم وقفوا  
يوم التروية وذلك بان ينعيم السبا ليلته السبا الثلثين فظن الحاج انها اول جدي للجنة وهي  
في نفس الامر من احدى القعدة قبلت هذه الشهادة عند الاكثرين لا مكان التذرك و  
قال الامام للكواري ينبغي للقاضي ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تضييع للنفقة كما  
في الكافي واما قال شهدوا بلفظ طمع اشارة الى انه لا يقبل فيه الا الشهادة جمع عظم فلا  
يقبل شهادة عدلين وقال بعضهم يقبل شهادتها كافي في المحيط وقوله قبل وقته ظرف للقطعتين  
كما استمرنا اليه وفيه اشعار بان لا يقبل شهادتهم بعد وقته كما اذا شهدوا يوم النحر انهم وقفوا  
يوم التروية او شهدوا ان في النحر انهم وقفوا يوم النحر لان التذرك غير ممكن والمصنف كذا  
ذلك بقوله لا يقبل شهادتهم بعد وقت الوقوف بالوقوف لعدة الى بعد وقته والاصل  
ان كل ما قبلت الشهادة فيه لقائ الحجاج على الكل لم يقبل الشهادة فيه وان كثر الشهود  
بخلاف ما اذا فات على البعض فانه لا يقبل كافي في المحيط من جزم يشي فيه مشيا وكونه حالا  
منظور فيه مشي اي وجب عليه المشي من وقت وجبه عن بيته وقيل من وقت الاحرام والا  
اصح وقال ابو جعفر انما يركب اذا بعد المسافة وشق عليه فاذا قربت ولم يشق ينبغي ان لا  
يركب حتى يطوف الوض اى طواف الزيارة وانما وجب المشي لان من جنبه واجبا وهو مشي  
الفقيه الى وفات وفيه اشارة الى ان الحاج ماشيا افضل وانما كرهه ابو حنيفة اذا جمع بينه وبين  
الصوم لانه مشي للفق كافي في الكرواني والى انه لو نذر حرفة مشيا حتى يسعي ولو ركب  
فيها اجزاء لكن يجب عليه دم كافي في المحيط وفي التتم على الوض الدال على القطع في ليلة اشعار  
بما يري في الاختتام كافي في هذه المسئلة الدالة على ان حرم النذر مع القدرة على المشي يكفي  
للقصد الى زيارة البيت الحرام رزق الله تعالى اياه مع نذر زيارته نذر يثبت عليه الصوم والسنن  
**كتاب النكاح** اخوه عما تقدم لانه بالنسبة اليه كالسبط الى المركب  
فانه معاملة من وجبه عبادة من وجبه قال الجمهور انه مستحب وقيل واجب عين وقيل واجب  
كفاية وقيل فرض عين فهو اولى من النكاح لعبادة النفس كافي في النفقة وقيل مباح حال الفجر غير  
غير موجب النكاح مستحب حال الاعتدال وواجب عليه عليه الشهوة والقدرة على وجبه  
ومكرهه خال خوف الجور وهو لغة الوطى وقيل انضم وفيه انه مجاز فيه على الصحيح كافي في الزايد



وشرعا ما اشبه به بقوله يعقد بالاجاب اي يتحقق ويحصل شرعا بسبب اجاب وهو شرعا لفظ مصدر  
غير احد المتعاقدين او لا يسمى به لانه ثبت الجواب على الايجاب نعم اوله قبول هو لفظ مصدر في اللغة ثانيا  
وقد مع الكلام الثاني اشارة الى ان النكاح عقد خاص موضوع على الوطى وفيه اضرار غير نحو البيع  
والهبة فانه وان افلاصل لكنه لم يوضع له والى ان العقد وان كان في الاصل للبيع بين اطراف  
للمسلم لكنه شرعا عبارة عن الاجاب والقبول لكن مع الارشاد الذي اعتبره الشيخ وكونه ام  
اعتبارا بالانبياء ليس هو الى ان الاجاب والقبول انشاء النكاح ثابت اما بالكلام اللفظي  
خلاف ما دل عليه كلامه في التوضيح ان النكاح ثابت بالكلام النفسي فان اللفظي اجار عما في  
الذهن واما بطريق الاقتضاء قال الانشاء انت الشرعية لا تعدل بالكلية في المعالي الاخبارية  
ونعامة في الاصول ويجوز ان يكون الباء ملالة فيفيد ان العقد ارتباط الاجاب بالقبول فيما  
شرط العقد حينئذ كما قال الاكثر من على ما دل عليه الكرماني وغيره والاول المختار عند المصنف كما ذكره  
في الشرح فان قلت ان اجزاء العقد كلمات لا تصور بها قلت نعم الا انه غير قاطع لان حكماني  
والفصح يدعي الحكم على ما قال اكثر الفقهاء والبقاء اسهل من الابداء وذهب بعضهم الى ان بقاء  
ضروري لفسخ العقد لفظيا ما من صفة للايجاب والقبول ومثله الى ان الفارسي كالمعنى  
في المأخوذة الا ترى ان بعده فم وعبد كرم من بين مثل نذرت وعهدت على ما في ايمان الذخيرة  
والى ان النكاح لا ينعقد بالتعاطي فلا ينعقد ان دفع المهر اليها قبلت وقيل لو زوجت منه  
ودفع المهر اليها انفق كما في المنيته والى ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون قابلا مقام الاجاب كما  
سباني كزوجت نفسي بك وتزوجت نفسك او المعنى كقول الرجل او المرأة زوجتك ابائي  
وقال الاخر زوجتك لي وكذا في تزوجت فان كلا منها يصلح للايجاب والقبول من الجانبين كما  
في الزاهد في قوله يشع ما قال البيهقي ان الزوج مردان وزن را ستوى وادى والتزوج  
زن كردن وستوى كردن وكل منهما ينعقد بنفسه وبالباء كما في الاسباس والديوان وغيرهما  
ولا ينعقد من من كان ذلك في كلامهم ولعل ذلك من اقامة حرف مقام حرف كما قال الكوفي  
وذا غير ذلك عند الجمهور كما لا يخفى على المتبحر واما ترك المفعولين فدعا لتوهم الاختصاص على  
انه قد صح التعلق بكل ما يعبر به من جميع البدن كالرأس والرقبة وغيرهما كما في المحيط اوامر يخص  
عندهم بالام بغير اللام فالاولى مضارع فيستعمل الخال كما في بيع المستصفي والمستقب كما في الزهد  
والام بغيره الخال وفي المنيته انه يصح بلسان التوارثية بصيغة الخال بلانية واما المستقب  
فينبغي ان لا ينعقد به الا مع النية وما من كزوجتي بنك مثقال فقال الاب مثل زوجت اياها  
بك وفيه رضى الى ما هو المستحب من تولى الولي العقد بنفسه كما في النكاح والى ان الامر ركن العقد  
كما في المحيط والتحفة وغيرهما قبل ان يغير صحيح لان الماضي هو الاجاب والقبول والام توكيل الا  
انه مبني على استقارة الوجود كما في الكرماني وان لم يعلم الى المتعاقدين معناه اي في لفظهما  
سواء كان خريبا او عجبا وسواء علم انه ما ينعقد به النكاح او لا وهذا في الحكم واما في ما بينه  
وبينه فلا ينعقد ان لم يعلم انه ما ينعقد به كما في قاضي خان لكنه مما اختلف فيه الشيخ كما في

للزانية وذكر في العبدى انه لا يصح عقد من العقود او لم يعلم معناه وقيل يصح للبيع وقبل ان كان  
ما يستوى جوده ويزله يصح كالتكاح والافلا كالبيع وينعقد حكم العرف بسبب قولهما الى قول  
المرأة والرجل وادى برفق بلا يمين متصلة بهما واليمين احوط بعد قوله لما نفس خويس بين  
دادى وبعد قولها له تو نفس مرا برفقني وفي اشارة الى انه لا ينعقد بغير قولها دادى دون قوله  
ببرفقني الا اذا اراد بقوله دادى التحقيق والى انه ينعقد بدون قولها برفقني وقال بعض المشايخ  
انه لا بد منه واختلف في ان دادى استعظام او امر وهو الراجح كما في المحيط كسبح وسنبر  
فانه ينعقد بقولها فزوجت وخبر بلا يمين بعد فزوجني وخبري لا ينعقد على المختار بقولها  
عند الشهود جمع الشاهد مع كفاية الشاهد من كفاية جوبا على العادة في النكاح ولا يخفى ان  
الترك اولى قال الشهادة شرط الكل ما زن ستوىم ونحن زوجان وفيها اختلاف المشايخ  
لكن ان قضى به القاضي فو نافر وهذا ليس على ان القضاء صحيح في المختلف عند المشايخ كما في  
المحيط ولفظ زن عند الاطلاق الزوجة كما في الذخيرة كما ان ستوى تحضف بالزوج ويصح النكاح  
بعد تحقق سائر الشروط بلفظ النكاح والنكاح وتزوج فذكره مرة وما وضعه الى يصح بلفظ موضوع  
تتميمك العين من نحو ملكك وصدة فم كزوج وسنبر على الصحيح فلا يصح بالطلع والاباحة و  
الاقالة والاحارة والقبض والرهن والاعارة والصحة والشركة لكن في السنة الاخرى اختلف  
المشايخ كما في المحيط الا انه لو ترك قوله يصح وقدم هذا القول على قوله لا بقوله لما سلم في النكاح  
حالا ظرف عليك فلو قال او صيت لك بضع امي بالف وقيل الاخر او اضاف الى بعد  
الموت وقيل الاخر لم ينعقد ولو اوصى به في الخال انعقد وقال الحسبي لا ينعقد به  
مطلقا ولو قال جعلت نفسي لك بكذا فقال قبلت صح وخبر الى شيعة انه ينعقد باو وضع تمليك  
الشيء الكل في المحيط واعلم ان ما لا ينعقد به النكاح ينعقد به شجرة حتى يسقط به الخرافة  
وشرط صحة النكاح سماع كل منهما الى المتعاقدين لفظ الاخر فلو لم يسمع الا واحد لم يصح كما في  
سائر العقود الا انه يشكل الاطلاق بنكاح الفضولي وبما اذا ذكر الزوج اسم امرأة غائبة  
كما سيجي وشرطا ايضا حضور شاهدين من عند العقد فلا يصح عند فقيهن ومكانين  
ومدبرين ولا حضور من عند المجازة في الموقوف ولا عند التوكيل كما في المشرع وذكر  
في النظم انه ينعقد بلا شهود عند محمد الا انه لا يطيب او حرمين كما في حكمه ولذا قال  
مكلفين على لفظ المشي المذكور فيصح عند سكرانيين يعفان النكاح وان لم يذكر عند الصحيح ولا يصح  
عند حنبلين ومجتهدين كما في المحيط ولا عند اهل البيت كما في النبايع مسكين في نكاح مسكين  
او مسلم وكفاية بلا خلاف فلو تزوجها عند كتابيين جاز عند النبايع خلافا لمحمد وزعم كما في  
النظم معين معا لفظهما الى لفظ العاقدين حتى انهما لو سمعا متفقين بان يسمع احدهما  
في عقد والاخر في اخر المجلس متحد لم يجر عند عامة العلماء وجاز عند بعضهم وخبر الى يوسف  
فيه روايتان ولو كان العقدان في مجلس لم يجر بالاتفاق كما في النظم وفيه اشارة الى انه  
لا يشترط فهم المعنى كما ذكره البقال والظاهر خلافه وعمر محمد لو استكما ان يعبر ما سمعا جاز



والا فلا والى ان لا يشترط معرفتها للمرأة ولا رتبة وجهها فلو سمع صوتها من بيت لم يكن فيه  
غير اجاز النكاح والا فلا فلو كانت منقصة جاز هو المختار والاحتياط جليل ان يكتفى وجهها  
او يتركها او لا وجد والى ان لا يشترط حضورها لكن لو غابت جاز بذكر الامم بلا معرفتها وهذا المختار  
لخصاف رجلي كثر العلم ممن يقضى به على ما قال الخواري وذكر في الواقيات ان لا يشترط ذكر اسمها  
اسم ابها وجد عند عدم معرفتها الكل في المحيط وفي اشترط الحضور او لا في السماء اشار ما الى  
ان لا يشترط فيه ولذا صح بحضور اصحاب الا ان اشترط الحضور اصح كما في الذخيرة وصح النكاح عند  
فاسقين ولو محدودين في الوقت بلا رتبة ولا يعلم النكاح على الحكم بشهادتها حتى يحكم  
بالمهر وغيره عند الرجعي والكار احد المتعاقدين وصح بعد الطلاق والعناق عند ابنتها الى  
بحضورها وهذا ظاهر الرواية وفي المتن انه لا يصح في قاضي خان او عند ابني احد بها بخلاف  
المضاف فالشئع الشئع انه قد عطف في نصا بنفسه على الظاهر المجرد بلا إعادة الجار وهو  
مذهب كوفي مراد على ان المذهب ان اكثر البصرة اشترطوا اثبات الجار لفظا او تقدير  
ويونس والاضطر وحل الكوفية لم يشترطوا كما في الجعري ولا يقبل شهادة الابنين للزوج  
اي لنفع القريب فان كان الابن من ابنتها لا يقبل لهما وان كانا من ابنتها لا يقبل له وتقبل عليهما  
كما في في القضاء فكلامه لا يخلو عن نوع تكرار النكاح سلم ذمينة كتابية اي كى صح نكاحها عند  
ذمينة عند الشئع خلافا لغيره ولا يقبل شهادتها على المسلم وتقبل على الذمينة كما ياتي في  
الشهادة والوكيل اي الذي وكل بتزويج كبره او صغره برجلت بهد واحد فعنده معاذ  
عند حضور الموكل اي الزوج او الاب وكذا وكيل المرأة بتزويجها برجلت بهد عند حضورها كما  
في المحيط والتمن حامل لها بالتغيب قالوا في اي كى الالب او السيدت بهد للنكاح عند  
حضور المولية اي البنت او الامه حال كونها عاقلة بالغة بخلاف الصغيرة فانه ليس بشاهد  
عند حضورها تكون مباشرة او شهادة المباشرة مردودة بالاجماع سواء بالشرع نفسه او غيره  
وكذا المولى اذا تزوج عبده بامته بهد عند حضوره بخلاف ما اذا كان غائبا او غير عاقل  
لانه ليس بشاهد جليل فام ولو اذن له بالتزويج وهو حاضر قبل لبس بشا بهد لانه  
وكيل في حصة جهته المزوج والصواب انه شاهد اذا اذن ليس بوكالة بل فك كى كما  
في الذخيرة والمولى في الولاية بالكسبة كالمولية على الممية في المقدمة ولى الام حضرا ونزرا كما ارد  
كار را يجوز ان يكون اسم فاعل في التولية اي جعل الشخص والبا وما كالكلام وجم على الم  
اي الرجل كما في الف مؤسس اصله القريب من الام او البعيد من الام والاب وان علت و  
لحمة يجوز ان تفسد بالطلاق والف دلالة لافق بينهما في باب النكاح كما في قاضي خان والنهاية  
والكرواني والمستصفي وغيره لانه لا يصح التوكيل بالنكاح الفاسد ولا طلاق زوجته ولا طهارا  
كذا في المحيط في العبادي انهم اختلفوا في نكاح المحارم انه باطل او فاسد لا يخلو عن اشكال  
وهنا يجوز ان يكون حقيقة او محارزا على اختلاف ان لحمة به تعلق بالاحسان ام لا  
وعلى هذا يكون من اطلاق اسم المحل على المال او في قبيل حذف المضاف الى نكاح اصله

وقرعه البنت وبنت الولد وان سقطت ولو فسر الما بالان كما في الفاكوس لا بعد ان يقال  
ان ذكره لتوهم ان من نكاح البالغة على البالغ لا يستلزم من نكاح الصغيرة عليه مع نوطنة  
قوله وقرع اصل القريب من الاخوات لاب وام او لاحدهما او بناتها وبنت الاخوة وان  
بعدت ولما كان اطلاقها موهما خلية في اصل البعيد مطلقا ازال ذلك فقال وصليبة اصل  
احد البعيد من عماته وخالاته لاب وام او لاحدهما او عماتها او بناتها وان علت وخالاتها  
وخالات احد هما وان علت واطلاقه مشكل فانه ذكر في الشارع وقاضي خان وغيرهما ان عمه  
البحر لاب غير محرم عليه كبنات العم والعمة والحال والمالة واليه اشار بالصلبية بضم الصاد و  
سكون اللام ثم الباء الموحدة ثم الباء للنسبة ثم البناء للثابت ويحتمل ان يكون نفع الصادر  
وكسرة اللام ثم الباء المنشأة الي كنة ثم الباء الموحدة ثم البناء كالمصليبة من كانت من صلب  
الرجال وظهره كما في المغرب وفيه اشعار باصالة الاب في انتساب الولد ولما قرع في المحرمات  
النسبية شجع في السببية فقال وجم ام زوجته بنفس العقد الصحيح كما هو المشار فلان كى  
بجود العقد الفاسد كما في النظم والشف وغيرهما وبنتها اي بنت زوجته حال كون الزوجة  
موطوءة في حال من المضاف اليه على مذهب بعض النحويين كما في البضائع المتقات فلا يرد  
عليه شئ كما ظن والكل ام مبيح الى ان مجرد العقد غير محرم واني ان الموطوءة الصحيحة ليست كالوطوء  
وفيه اختلاف الروايات كما في الطائفة والى ان طمعة البنت بشرط العقد الصحيح منه و  
بين امها وقد ذكر في النظم انه لو وطئها بنكاح فاسد من بنتها وام الزوجة شاملة للجمعة  
وان علت كما ان بنتها لبنت الولد وان سقطت كما في المحيط وزوجه اصله من امه الاب والجد  
وان عل وزوجه قرعه من امه الابن وابن الولد والى سقط وفي اطلاقه رخص الى ان كليهما  
محرمتان بنفس العقد وبلا خلاف كما في النظم وهذه اربعة اصناف من المحرمات المصاهرة  
ومنها ما حرم بالزنا والمس والنظر كما سباني وحكم الكل من كل منهما على اصل الاية وقرعه و  
كل هذه المذكورات من الاصناف الثمانية رضاعا اي للرضاع فيكون مفعولا له وهما  
اشكال لفظا ومعنى الفظا فلان كلا اذا اضيف الى الموعوفة يفيد استعراق الاية او اما معنى  
فلانه يحل اخذ ولده وام احبه واخذه وجده ولده رضاعا ويحكم نسبهما كما في قاضي خان وقرع  
قرعته من بنت امه زنى بها وبنت ابن قرعته وفيه رخص الى ان لو اتاها في دبر لم يحرم عليه قرعها  
كما قال بعض النحويين ويحكم عند بعضهم وبه افتى شمس الاسلام الا وزجدي والاستحلال ان  
يقول موطوءة بلا نكاح فانه يحرم قرع الموطوءة بملك البين وشبهة النكاح والملك كما في  
الشف وغيره وقرع ممسوسة عضو بلا حائل كما هو المشار فان كان بينهما ثوب لا يحرم  
به اارة الممسوس لا يثبت للحمة والافقبت وما سته اذا صدقنا الرجل ان يشهده  
فانه لو كثرها واكثر رايه انه غير شهوة لم يحرم كما في النهاية واطلاقه مشير الى ان مس شجر  
الرأس يثبت به للحمة وان انكره الامام السعدي والمس شامل للتفخيز والتقبيل كما في  
المحيط وقرع منظور الى قرعها الداهل وهو المدور وقيل الى الخارج وهو الطويل كما في



الروضة وقيل الى العانة وقيل الى الشق وعليه الفتوى كما في النظم والفتوى على الاول كما في  
اللزامة وفيه اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت لزامة والى ان لو نظر الى غيره  
لم يثبت خلاف الطرفين والى ان النظر الى ما وراء الزجاج معبر بخلاف النظر الى العكس للآفة  
والماء كما في اللزامة وهذا كله اذا كانت منكبة فان كانت قاعدة مستوية او قائمة لم يثبت  
لزامة على الصحيح وانما ذكر مجرد المس والنظر اشارة الى انه لو امتنع بعد ما لم يثبت لزامة  
لزوال سببها وهو المس والنظر الذي هو سبب الوطى الذي هو سبب اللزامة كما في المحيط  
وقيل يثبت كما في اللزامة والاول هو الصحيح كما في الكافي بشهوة حد في الشاب انتشار  
الالة او زيادته وفي الشيخ والعين ميل القلب او زيادته على ما حكى في اصحابنا كما في المحيط  
فالعلماء انهم يميل اليها بالقلب ويشتمون ان يعانقها وقيل ان يقصدها فقتلها ولا  
يبالي من لزام كما في النظم وهذا في حق الرجال وانما في حق النساء فلا شتماء بالقلب لا غير  
كما قال المصنف وفيه اشارة الى ان شهوة احداهما كافية اذا كان الاخر محل الشهوة كما في المظهر  
والى انه ظرف النظر للمس ويحتمل ان يكون ظرفا لهما وكل رواية في النظم ولو مس  
الاعضاء او عانق او قبل بلا شهوة ثبت لزامة وفي المحيط قال المصنف ان الشبهة في  
المس والنظر لا يفي بالزامة الا اذا ثبت ان شهوة وفي القليلة يعني بها ما لم يثبت ان بها  
شهوة ويسوى ان يقبل الغم والذفن او الحدة او الرأس وقيل ان قبل الغم يعني بها وان  
ادعى انه بلا شهوة وان قبل غيره لا يفي بها الا اذا ثبت الشهوة وحرم اصل من ام  
المرنية والمسوسة والملاسة والمنظور الى الفرج وجده من حراري حمة كانت والكلام منه  
الى انه لو وطى غير المشتبهة يحرم عليه اقرباها وبنتها لكنها غير محرمة عند الطرفين كما في حدود  
المنظومة والى ان فرج المرنية واصلها رضاعا لا يحرم كما في رضاع شرح الطحاوي وسبب  
منه في الرضاع اشارة اليه لكن في النظم وغيره ان يحرم كل من الزاني والمرنية على اصل الاخر  
فرجه طهار رضاءا وما كان غيرهما الصنف دون تسع سنين ليست بمنتهى اى فرجه  
فيها للرجال فبالوطى والدواعي لم يثبت لزامة وفيه رفر الى ان بنت تسع سنين مشتبهة  
وعليه الفتوى والى ان بنت خمس سنين وما دونها ليست بمنتهى وكذا ما فوقها من  
السنة والسبع والثمان الا اذا كانت ضحية كما في اللزامة وغيره يعني ان بنت خمس  
سنين مشتبهة اذا اشتمت مثلها وعمر محمد ان بنت ثمان او تسع مشتبهة اذا كانت  
ضحية كما في المحيط والى ان يكتفى اشتها احد هما فلا يشترط ان يكونا بالغير كما في المظهر وعمر  
صاحب المحيط ولو مس ابن خمس سنين بشهوة لم يثبت لزامة وان مس ابن ست او سبع  
ثبت وعمره من الاية لو نظر الى فرج صبيته كما في العكس ثبت لزامة كما في  
القنية واعلم ان حرمة المصاهرة تثبت بالاقراء وان كان بطريق الزل ولا يصدق في  
كذب نفسه كما في اللزامة ولا يرفع النكاح ولذا لو وطئها زوجها لم يكن زنا وحرمت على  
زوج اخوان معنى عليها ستون كما في العادي وغيره ويحرم بكسر الزنا في نكاح امرأة و

عدها لكل فرد من قبل الرجل في طلاق رجعي او بائن واحد او اكثر في نكاح صحيح او غيره في  
كل وطى صحيح او غيره في عدة وفاة او غيره كما في النفق لكن في مبسوط صدر الاسام وطى  
اذا ماتت الزوجة يجوز لزومها ان تزوج باختها بعد يوم نكاح امارة مفعول يحرم استعمال كل  
واحدة منهما فرقت ذكر الم كل بالنسب او السبب كالرضاع له الى المذكور المفعول الاول  
كما اذا نكح امرأة او كان في عدتها لم ينكح غيرها او خالتها او حمة امها او خالة امها او عمة ابيها  
او خالة ابيها او بنت اجنها او اخنها او بنتها او غير ذلك بخلاف ما اذا نكح امرأة ثم نكح بنت  
زوجها فانه لو فرقت البنت ذكر كان ابن زوجها لكن لو فرقت المرأة ذكر كان اجنبيا فلم  
يحرم كما اذا جمع بين ابنتي العيين او العيين او ابنتي العيين او ابنتي العيين كما في النظم وهذه القنية  
كالنكبات قبلها في بيان المحرمات المؤبدة كما في القنية فلا يبرء ما قبل ان هذه القنية تقتضي  
ان لا يجوز نكاح امته ثم نكاح سيدة لها وقد جاز ذلك كما في الجامع والزيادات فانها موقتة  
بزوال ملك النكاح على انه لا يجوز عند نكاح الائمة البخاري كما في المنية ويحرم نكاح امرأة وعدها  
وطئها اى وطى امارة ايها فرقت ذكر الم كل له الاخرى ملكا بشرة او بهيمة او صدف او  
ميراث او صدفه وصحة او وصية كما اذا نكح امارة او امته فاشترى اخنها فانه لا يجوز وطى المحلوة  
وكذا يحرم وطئها ملكا وطئها اى وطى ملك المارة نكاحا او ملكا كما اذا نكح او اشترى اخت ام  
ولده فان وطئها يحرم وطى اخنها باحد هذين لا يحرم وطئها ملكا نكاحا اى نكاح تلك المرأة  
الاخرى فان نكحها اى نكح تلك المرأة لا يباطل واحدة من المرأة المحلوة والمنكوجة حتى يحرم المرأة الاخرى  
فالممنوعة بالطلاق واللعن والردة مع انقضاء العدة والمملوكة باحد ما ذكرنا كالشبهة او بالثقة  
او التزوج او الكفاية مع الاستبراء وهذا فيما سوى البنات والامهات فان وطى احداهما  
يحرم وطى الاخرى اى اى كان في النفق والكلام مستعمل بالوطى بلا غيره محرم للوطى لا غير وليس  
كذلك فانه لو كان له اثنان اختان فقبلهما بشهوة حرم وطى كل منهما مع الدواعي حتى يحرم الاخرى  
كما في كراهية اللزامة وصح للمسلم نكاح المرأة الكنبانية اى اليهودية والنصرانية ذمية كانت او  
حرة الما انه لو نكح حرة في دار الحرب كرهه فقبل انما كرهه اذا قصد التوطن به وقيل اذا قصد الوطى  
وقيل اذا قصد استيلا د كما في المحيط والكلام منبر الى ان ليس للمسلم ان ينكح كافرة غير ما ولا مسلم  
الكناني وسبي والى ان لا يكل وطى الكافرة ملك البهائم لانه كالوطى بالنكاح كما في النفقة ولو كانت  
تلك الكنبانية امته وصح نكاح الامه لانه لم تكن تحت حرة مع طول الحره اى مع القدرة على مهرها  
لانقضاء الامه مكرهه كما في خزانة الفقه ولعل الكنبانية لتتبريه في المبسوط الاول بان يفعله  
والطول بالفتح في الاصل الفصل ويجوز على والى فطول الحره منسحب فيه بحدف الصلة ثم الاصل  
الى المفعول على ما اشار اليه المظهر وصح نكاح المحرم والمحرمة بالاج او العمة وصح لغير الزاني نكاح  
جلى من زنا عند الطرفين وعليه الفتوى كما في المحيط وفيه اشعار بان لو نكح الزاني صح وذا  
بالاجماع كما في الهداية وسبي ولا يوطأ اى يحرم وطى غير الزاني الطلي من الزنا وكذا ادعى  
ولا يجب النفقة حتى تضع الحبل وفي الفوائد من النوازل انه يحل الوطى عند الكل ويستحق



النفقة عند الكل كما اذا انكح الزاني كما في النهاية وصح نكاح صفت اي جمعت في عقد واحد من  
امارة محملة على امارة محرمة على النكاح بسبب او سبب موجب المسمى للمحملة عنده وقسم على  
مهر مشددا عندهما كما في البداية لا يصح للمولى نكاح امته اي لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من  
وجوب المهر وبقاء النكاح بعد الاعناق ووجوب الطلاق وغيره فيصير نكاحها منسوخا وطبقها  
حواكما لا يخال كونها حرة او معتقة الغير او محلوفا عليها يعتقها وقد حلت الخالف وهذا ليس  
بموجب سبب اذا انزلها الا يرد ولذا كان الامام الشرايفعل ذلك كما في المضمرات والنبات  
ولا للعبد نكاح ما لكتنه اي سببه ولا للمسلم نكاح امارة كافرته غير كفاية كالوثنية والمجوسية  
والمرتدة كما اشار اليه فلا يجوز له الوطى كما ملكه يمينه وفيه اشارة الى انه لا يصح نكاح صابئة  
قوم من المضاري يعطلون الكواكب كنعظم المسلمين الكعبة والى انه لا يصح نكاح صابئة قوم  
يعبدون ربنا لعبادة الكافرين الاوثان والاول قوله والثاني قوله لهما فالحذف بينهما الفعلي كما نرى  
والى انه لا يصح نكاح المعتق لانه كافر عندنا والى انه لا يصح نكاح الشافعية لانها صارت  
كافرة بالاسنك على ما روي عن العنصني ومنهم من قال تنزوي بناتهم الكل في المحيط وتعلل ذلك بنقض  
تخلله اولى فانهم متاولون في ذلك كما بين في محله ولا يصح نكاح امارة اخرى خاصة في عدة  
رابعة وفيه اشعار بان لا يجوز ان ينزوي اكثر من اربعة والا حسن للرجل ان ينزوي امه ان كان فانه  
تقاربا بالمشي كما في المضمرات ولا للعبد نكاح نالته في عدة ثمانية ولا نكاح امه مسلمة او كفاية  
او مرتدة او كفاية او ام ولد او صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة على حرة ولو كانت بنية صغيرة  
مجنونة فلو تزوجها في عقد لم يجر النكاح لانه اوامة في عدتها اي عدة حرة من طلاق باين في قوله  
ويصح في قولها واما من الرجعي فلا يصح في قولهم ولا حاصل ثبت سبب حملها اجماعا كالمسبية  
وعنه الى حنفية انه يصح النكاح ولا يوطى حتى تضع حملها كما في النهاية ولا نكاح المعتقة وصورة  
ان يقول لامارة معتقة بكذا اخر الدرر اجماع عدة ايام او اياما او بلادا ذكر المدة وهذا قد كان  
مباحا من ايام خيرة واما من فتح مكة كما في النصف الا انما صارت منسوخة باجماع الصحابة  
كما في النهاية وغيره وسد حديث علي رضي الله عنه فلو قضى بجواز ذلك كما في العادي ولو اياه  
صار كما في شهادات المضمرات وغيره لكن ليس فيه تغريم ولا حد ولا رجم كما في النصف  
ولا طلاق ولا ايلاء ولا ارث وعنه الى حنفية لو قال انزويك منعة انعقد النكاح ولغي قوله  
منعة كما في فاضي خان وذكر في البداية ومنهم من قال انما صارت مباحا عند مالك لكن في نبوته كلام  
ولا نكاح الموقت وصورة صورة المنعة الا انه لا يكون الا بلفظ التزوج او النكاح مع التوثيق  
كما في الظهيرية والمضمرات والعادي وغيره او غير الى حنفية اذا وقعنا وفنا لا يثبت ان البه كاتبة  
سنة او اكثر يكون صحيحا كما في النهاية واعلم انه لا يجوز المناكحة بين بني ادم وان انما  
والجن كما في السراجية لكن في الفقيه عن الحسن البصري يجوز تزويج البنت بسنود رجلين  
**فصل في الولي والتفوق** نكاح حرة اي صح ذلك مع تزويج الاحكام في الطلاق  
والظهار والتوارث وغيره الا انه يمكن رفعه فانما اعم من الارام وهو ما يكون بحيث لا يمكن

رفعه واخص من المنعقد والصحيح ان نكاح القسوى منعقد صحيح لكنه غير نافذ في عامة في الاطراف  
والحد اعم من البكر والشب وانما جاز بها لان نكاح الامه موقوف على اذن مولاهم النكاح الصغير  
والمجنونة على اذن الولي ولذا قال مالك في نكاحه ولو تزوجت نفسها غير كفوء بغير يمين ونكاح صاف  
وكسر ما مع سكون الفاء كما في النكاح وبسكون الفاء وضما مع الفزة وبسكونها مع الواو  
لغة الظير والمساوي كما في الطلبة فهو صفة كالكفي وشعر عاريل باوي امارة في مورستان  
وفيه اشعار بان لا اعتبار للفقهاء وهذا عنده خلافا لما كما في الظهيرية بلا ولي سباني  
وفيه اشعار بان الولاية بشرط التزويج في الكبيرة وهذا ظاهر رواية عندنا في حنفية والرواية  
عندهما مضطربة في المبسوط والمجيب وغيرهما انها لا بالنوقف على اجازة الولي فالوطى بلا اذن  
وام ولا فيه طلاق وظهار وميراث ثم رجعا الى قوله وفي الظلم روي ابو حفص عن محمد بن كوز  
اذا لم يكن ولي والا موقوف ان اجاز جاز ولا يبطل وروي ابو سليمان انه باطل وقال كات فغني  
فلا ينعقد بغير اذن اصل عنده ويؤيده ما في موضع اخر منه انه لو تزوجت نفسها غير كفوء  
بغير اذن جاز عندهما ولو كبرا ولم يجر عند العامة منهم محمد وفي حرانه الوافعات لو قضى القاضي  
بابطال الطلاق الثلاث لعدم الولي صح على الصحيح ولم يتعد الى حرمة الوطى والولد لانهما  
حنفيان يعتقدان صحة وفي الخلاصة والمضمرات وغيرهما ان الت فغنية لو تزوجت نفسها  
من حنفى ووليها كاره لذلك صح وكذا العكس وله اي لكل من الاولياء اذ لم يرض واحد منهم  
الا عراض اي ولاية المرافعة الى القاضي ليعتق منها اي في تزويجها نفسها غير كفوء  
بما ولي فان رضى واحد منهم ليس لمن في درجة او اسفل اعراض واما الاقرب فله ذلك  
وقال ابو يوسف لبنا في الاعراض مطلقا كما في الاخبار وعنه شرف الائمة لاحد الاولياء المستو  
في الدرجة ان يتزوج بالاعراض اذا سكبت الباقر كما في المنية واطلاقه منير الى ان له  
الاعراض وان ولدت اولادا كما قيل وقال بعضهم لا اعراض ان ولدت ولدا والى انه ثابت  
لكل ولي عصبه او غيره بمحمدا او غيره كما في العادي وذكر فاضي خان انه للعصبية وقال بعض  
المشايخ انه للمحارم والاول الصحيح كما في المحيط وروي عن ابي حنيفة بطلانه بلا كفوء به اخر كثير  
من يحن كما في المحيط وعليه الفتوى كما في فاضي خان ولا يجوز ولي حرة بالغة اي ليس له ولاية  
تزوجها بكفوء وهي ساقطة وغير راضية ولو كانت بكرا لغيره امارة لم تدرم سميت التي لم  
تقبض اعتبارا بالنسبة لغيرها عليها كما في المفردات ومنه عا سم لامارة لم توطا بالنكاح كما  
في المبسوط وقيل لم يجمع بنكاح ولا غيره وهذا قولها والاول قوله والصحيح ان الاول قول  
الكل كما في الظهيرية وذكر في المغرب انه يقع على الذكر الذي لم يدخل بامرأة والكلام منير الى انه  
لا يجزئ البائع بالطريق الاولى لكنه غير محصور فانه لا يجزئ المكاتب والمكاتب ولو صغيران  
كما في الظلم وصحتها اي سكون البكر البالغة وصحتها غير مستنزفة فلو حلت مستنزفة لم يكن  
اذنا على ما في الشرحي كما في المحيط وغير الطرفين ان صح كما ليس باذن وحججه انه اذن كما في  
المشايخ وفيه اشعار بان التسم ليس باذن والصحيح انه اذن كما في النهاية وبكا وبما هو



لزيادة الايضاح فان البكاء بالمد لم يكن بلا صوت اذن النكاح الولي وهو خير للبكاء وقيل لا يثبت  
مخدوف فيكون عطف للجملة ويجوز ان يكون خبر للكل فانه مصدر وبكاء ما معه اي الصوت  
رد جملة معترضة وهذا النقصيل هو المختار كما في الاختيار وعندها ان البكاء ليس باذن  
وغيره اي يوسف اذن كما في الشارع وفيه رضى الى ان لا اعتبار بخبرة والبهودة والعدونة و  
المخوفة للدمع وقيل ان كان باردا اذن وصار ترو وقيل عذبا اذن ومخار كما في النظم حين  
استدانه للبكر بالبالة سواء كان قبل النكاح او بعده والسنة ان يستأذنها قبله ويقول ان  
فلانا نذكر كرك كما قال صلعم لفاطمة رضي الله عنها والصلعم منسب الى ان صحتها اذن اذا كانت  
حاضرة في مجلس العقد وفيه اختلاف المخرج والاول اصح كما في النسبة والظرف متعلق باذن والجملة  
المعترضة غير مانعة عنه وضمة ظاهر المطلق الولي الا ان ما بعده يدل على انه لابد فان سكوتها  
عند استدانه غير مانع من الاول ليس باذن كما انسبه اليه في العمادي وافراد الضمير يدل على اخذ  
الولي فلوزوجها ولبان من رجليه فسكت عند الاستدانه توقف النكاح في روايته وظل  
في احدى كما في المحيط او حين يلوغ لغيره اي خبر النكاح سواء كان المخبر عدلا او غير عدل واحد او  
متعدا فضوليا او غيره وهذا عندهما واما عنده فان اخبر فضولي فلا بد من العدد او العدالة  
كما في الاختيار وغيره وظاهره منسب الى ان الاستدانه والبلوغ امر حتم حتى لا يجوز نكاح البالغة  
ولو نكحها الا باذنها كما في النظم بنسبة تسمية الزوج اي ذكره حال من الاستدانه والبلوغ و  
بما ذكرنا من اخره من طلبة سقط ما ظن ان كذا حين ظرف اذن ورد والباء متعلق بالنسبة  
الاولى من التسميتين وان جعله من باب التنازع وهم لا يشترط تسمية المهر عند المتقين  
وبشرط عند المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الحزانة والصحيح انه ان كان المزوج  
ابا او جدا فلا يشترط الا فيشرط كما في الكفاية ولو استدان البكر بالبالة غير ولي اقرب  
من الولي البعيد كاخيه او الاجنبي فمضاهاة لفظين بالقول اذا غاب الاقرب غيبته منقطعة  
والا فسكوتها رضا كما في قاضي خال وقال الكرخي رضا بالسكرت كالنكاح فانه لو زوجها  
الولي كان رضا بالقول وما يقوم مقامه كالتمكين من المهر وطلب النفقة والمهر وغيره كما في  
المحيط والصلح كالنكاح في ان الرضى بالقول او الفعل كما في قاضي خال والنسب امر اذ  
نزوجت فهايت من بوجه ولا يقال للرجل وغيره انك في رجل نكحت اذا دخل باحوا امر اذ  
نكحت اذا دخل بها من ثاب اذا رجع معها ودنا للخطاب كذا في المغرب واعلم ان كذا لو قد تكون  
بمعنى ان كما ان جوابها قد يكون جملة اسمية مقوونة بالفاء وان كان الاصل ان يكونا ماضوية  
مقوونة باللام كما انسبه اليه في المعنى وغيره فان رفع اشكال قوي عن موارد استعمالها سيما  
كلام الفقهاء والمرأة الراجل بكارتها بزنا بلا اقامة حد عليها كما هو المتبادر وغيره كالموت  
والطهارة والحراة ودرور الدم ومبالغة الاستنجا والتعقبس بالبكر فها ذكره الاحكام  
فصحتها مثل اذن والكلام منسب الى انها لو زنت ثم اقيم عليها الحد او صار الزنا عادة لها او نحو  
بشبهة او نكاح فاسد فرضا بالقول لانها تنكح كما في المبسوطة ولا يخفى ان ما ذكره يصح بما

بما علم ضمنا فان زائل البكارة هذه بكارتها وان لم تكن فزاد كما نص عليه القسبي وقال ابو يوسف  
ان الزنا يل البكارة بالزنا لم تنكح وقولها اي قول البكر بالبالة عند انه عوى ودوت فان النكاح  
عنده الاستدانه او البلوغ اولى بالقول من قوله اي الزوج البكر سكنت بكسبه البناء لان القول  
للمفكر وغيره فحمد ان قوله اولى وقيل بينه اي الزوج على سكوتها وهو في الاصل حتم الشفيعين  
فيكون منبها فلا بد وانها شهادة على النفي على انها مقبولة فيها اذا احاط به علم الشاهد  
لو قال على جازنها او رضائها او اذنها لم يبر دثني الحل في الزنا به ولا يخلف في الخلف  
اي تاكيد لدفع الالتماس ان لم يعم الزوج بينه على سكوتها وهذا لا يخلف فيه عنده  
خلافا لما هو المختار كما في المضمرات فان نكحت يعني عليها بالنكاح وللولى خاصة  
النكاح الصغير اي تزويجه والصفحة ولو كانت ثيبا فلا ينكحها عاقلها ولا الوصي وان وصى  
اليه الاب وعنه لو وصى اليه جاز ولو وكالاب رجلا تزوج صفته فزوجها بغير كفوفيل  
يجوز عنده وقبل لا يجوز كما في جامع الصفار ثم اي بعد كون ولاية النكاح للولى ان زوجها  
الاب او جده بعده من كفوفيل يفتن فافس لزوم النكاح فلا يمكن رفعها ولو بعد البلوغ وهذا  
عنده واما عندهما فلا يجوز النكاح وغيره فانه يجوز وعنه اي يوسف ان التسمية لا يجوز والا  
هو الصحيح كما في الجامع وفي تزويجهما للصغير بن كالموصى والام فتح الصغير بالمرام  
القاضي عند الطرفين خلافا لابي يوسف وفيه اشارة الى ان السلطان او القاضي اذا زوجها  
لم يفتن على ما روي عن الطرفين كما في النخبة والى انه يصح نكاح الصفقة نفسها اذا لم يوجد ولي  
ولا قاض الا انه موقوف على اجازتها بعد البلوغ كما في القينة والى انه يصح تزويج غيرهما بعين  
قاض كما قال بعضهم على ما في الجواهر وبغير كفوفيل كما قال بعضهم على ما في الجامع فلا يصح قول القاض  
انه لا يصح اصلا وكذا تاكيدهم بما في التلويح انه لم يوجد رواية اصل صحة النكاح في ثابن الصور  
فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصغير كما في الجواهر والجامع وغيرهما وهذا يدل على وجود  
الرواية لا على عدمها كما لا يخفى حين بلغا سوا علما بالنكاح قبل البلوغ او عنده او حين علما  
بالنكاح بعده اي بعد البلوغ وسكوت البكر رضا ايضا هنا اي حين بلغا او علما بالنكاح  
بعده ولا يمتد خبره اي البكر الى امة المحبس اي مجلس البلوغ او العلم فاللام للبعد  
فخيارا على الفور حتى لو سلمت على الشهود او سالت عن اسم الزوج او غير المهر بطل خياره كذا  
في المحيط فلو بلغت في البيل بلا شهود قالت نفقت النكاح ثم استهدت بعد الصبح وقالت  
بلغت ساعة كذا واخرت نفسي وهذا رواه غيره وعنه لو قالت عند الشهود او القاضي  
نفقت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الخلف وفي الاكفاء اشارة الى ان الاستدانه ليس  
بشرط لا اختيارا وان شرط ذلك لاسقاط البين كما في العمادي وان جعلت به اي بان الخيار  
ثابت لها وهذا عند الشيخين وقال محمد ان خيارا يمتد الى ان يعلم ان لها خيارا كما في الشف  
بخلاف القنة والمدة والمكاتبه وام الولد المكروهة المعقنة قبل الدخول او بعده فانه يلزمها  
الرضا بالقول والفعل ويمتد خيارا ويحذر بالجل سوا كان زوجها حرا او عبدا وفيه اشعار

ينين



بان خيار العتق لم يثبت للفقهاء كما في فاضل قاضى فان خيار بلوغ الغلام الى الصغير والعتق  
للمرأة او الامة لا يبطل بلارضاه اسم او مصدر صرح كرضيت او دلالة الى الرضا كاعطاء  
المهر وقبوله والتكليف وطلب النفقة كدفع اكل طعامه وحذف منها له والمهر بلا مس ولا يبطل  
بقيامها غير المجلس فجميع العزم وقتة وسقط القضاء ففسخ من بلوغ الغلام والنسب والنيكاح الجارية  
وقية اشارة الى ان هذا فقه بغير طلاق فان دخل بها الرزم المهر والاطل والى انه لا يصح الفسخ  
بغيبته الزوج والالزوم القضاء على العايب وكذا في كل فقه كحتاج الى القضاء والى ان فقه  
المخيرة لا تحتاج اليه فانها طلاق كما في العادى لا يثبت طالق القضاء لفسخ من عتقت فوقع الفقة  
بينها بمجردها اختارت نفسي وقية رضى الى انه لا يثبت طالع الزوج باختيارها نفسها والاختيار  
وقيل لا يصح بل اختاره كما في العادى ولما اجمعت الى فصله فقال والولى لغة المالك وشرا  
وارث مكلف كما في المحيط والتمتة وغيرهما العصبية جميعا عصبات ومفردا عاصبات  
كفجرة وظلمة من العصبية الى الاحاطة حول شئ لغة كقولهم يتصلون باب كذا في الطلبة وغيره  
وقال المطرزي انها انفال للغبية على الواحد والجميع والمذكر والمؤنث وشرا عارضا صنف منها  
التي فرضها النصف والثلاثان البنات وبنات الابن والاخت لاب وام والاخت لاب  
ومنها التي نصبت عصبية مع اخى كالاخت مع البنات ومنها المذكور الانية ومنها مولى  
العقارة وعصبية والمرد الصنفان الاخيران يشهدان بذكر الضمير قوله على من يثبتهم فالولاية  
اولى بالبنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم بالعق كذا في المحيط وغيره وهذا عند الظرفين  
وقال ابو يوسف بنفهم الابوة على البنوة وعنه انها من ابان كما في النظم بشرط حربة  
تخلف اى عقل وبلوغ واسلام فبالولاية للعبد والصبي والمجنون والكافر ولد مسلم  
صفقة ولد فلوزوج كافر ولد له المسلم لم يزدون ولد كافر وفى الانتفاء استعارة بان الديانة  
لم تنته وفى الكرمالى قال من يثبت لولوف سوا اختيار الاب فسفا او جانه لم يزد على حيفه  
وهو الصحيح فالديانة واجبة الذكر والابن والى ان يثبت الولى التام ان  
ان يقال المراد بالولى مالك الكساح بقبضه الفاضل وغيره ثم الام وقال شيخ الاسلام ان  
الاخت لاب وام والاب اولى من الام كما في المحيط وقال الفاضل ببيع الدين ان ام الاب  
اولى من الام كما في المنية ثم ذو الرحم الذى سوى ما ذكر قبل والرحم القربة وفى الاصل وعاء  
الولد الاقرب فالاقرب اى يقدم ذو الرحم الذى لا يكون اقرب منه الى الصغير على جردونه  
ثم الذى لا يكون اقرب منه فذو الرحم فاعل الفعل مخزوف بقبضته المقام والاقرب اسم فضيل  
مستعمل بمن المفردة واصفة والام للعبد والفا بمعنى ثم كما في المعنى وتفصيل الاجمال الى  
بعد الام البنات ثم بنت الابن ثم بنت البنات ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنات ثم  
الاخت لاب وام ثم لاب ثم لام ثم اولادهم ثم العتات ثم الاخوال والى لالت ثم اولادهم  
على هذا الترتيب هذا هو المشهور عن ابي حنيفة وعنه بما وفى رواية عنه ان لا ولاية لغيره  
العصبات وعليه الفقهى كما في المضمرات لكن فى التمهات شئ ان للمولى من قبل الاب كالاخت

والعقود بين الاخ وبنات العم وغيره والاية الزوج حال حضور الام باجماع اصحابنا ثم مولى  
الموالة اى من عاهدت ناعلى انه جنى فارضة عليه وان مات فارضة له ولو امر اثنين وهذا  
عنده وقال انه ليس بولى كما فى التمهات شئ ثم فاضل كسب السلطان فى مشوره ذلك اى تزوج  
الصغار وقية رضى الى انه لو لم يكن فى مشوره لم يزوجهما ثم ان زوجها ثم كسب فيه ثم اذن الفاضل  
جاء على الصحيح كما فى المضمرات والى ان ولاية السلطان بعد مولى الموالة قبل الفاضل كما فى  
المحيط لكن فى النظم ان الفاضل مقدم على الام وفى غيات المعنيين ان الاقرب لو لم يزوج  
زوج الفاضل عند ثبوت الكفو والمنشور ما كسب فيه السلطان اى جعلت فلانا قاضيا  
ببلدة كذا او انما سمي به لال الفاضل نفسه وقت فرانه على المس والولى الابد يزوج الصغير  
مثلا بغيرت الام والولى الاقرب غيبية حقيقة او حكمية كما اذا كان ما يقال من الزوج فانما جاز  
حقيقة لا بعد ان يزوجه بالاتفاق كما فى النظم والغيبية شاملة للاحفاء والى البلدة فلوزوج  
الابعد ثم ظهر الاقرب جازم انه منسب الى انه لو تزوج الابعد وقدره الاقرب توقف على اجازته  
ولهذا لو تحول الولاية بعد النكاح الى الابعد لم يزد الا باجازه بعد التحول كما فى العادى وذكر فى  
المحيط انه لو تزوج الاقرب حيث هو اختلف فيه المشايخ وعنه محمد ان لم يكن للمرأة ولى حاضر  
استحسن ان تولى رجلا فزوجها ثم اشار الى ان المراد من الغيبة الغيبة المنقطعة وان العلماء  
اختلفوا فى مقدارها فقال الفضلى والحشى وغيرهما ان مدتها لم ينظر الكفو الى طبعه  
او جرد المجوز للكل او غير المجوز فلو انظر الى طبع لم ينكح الابعد وهذا اسند بالفتوى كما فى المحرر  
الكرمالى وهو الصحيح وعليه كذا المشايخ وقية استعارة بان لو كان فى السواد لم يزوج الابعد كما  
فى المحيط وعند بعض ابي حنيفة المروزي ومحمد بن معاذ الرازى وغيرهما مدة السفر اى ثلثة  
ايام ولبايتها وهو الصحيح وبه يفتى وعند كذا المشايخ مسبة سنه كما فى الكبرى وهو مولى  
عنه الى حيفه وعنه محمد فى رواية حنيفة وعنه من مولى كذا فى شرح الطحاوى وقيل مدتها  
ان لا يصل اليه القافلة فى سنة الامة يعنى ذبا وجنبا وهو اختيار العزورى وقيل  
ان لا يعرف له انه بان كان جوالا فى البلاد او مفقودا او هو اختار السفرى كما فى الكرمالى  
وبعبارة الكفاة فى وقت النكاح للزوجة او لصحة على الاختلاف والكفاة بالفقه والمراد  
الكفو وهو لغة المساواة وشرا مساواة الرجل للمرأة فى الامور الانية وقية استعارة  
بان نكاح الشريعة الوضعية لازم فلا اعتراض للمولى بخلاف العكس فانه وان كان نافذا  
لكنه غير لازم كما فى شرح الطحاوى وانما اعتبر من جانب الرجل لان المرأة تعتبر باقية اشجودونها  
بخلاف الرجل وانما قلنا بخلاف المصاف لانه اذا لم يبق كفوا بعد النكاح بان صار فاسفا  
مثلا لا يفسخ كما فى النهاية ثم يعتبر فى العوب نسب اى من جهة النسب وهو الاشتهار  
جمعه احد الابوين طول الاو حضا وقد يطلق على ذوى النسب كالمسب فمريس هو زوج ولد نصر  
بن كنانة وعنه على الاشتهار وعنه محمد بن مالك بن نصر على الاكث كما قال ابن حجر ويجوز  
فيه العرف وعدمه على اراوة المولى والقبيلة وهو مصنف القويش تعظيما وهو اكتسب

منه



ولم يكن كما في الصحاح وانما سمي به لانهم يتخذون ويجمعون بكية بعد النون في السبل كما قال الازهر  
بعضهم كفوا لبعض منبه الى انه لا تفضل فيها بينهم من الهاتمي والنوفلي والتميمي والقردوي  
وغيرهم ولهذا زوج علي وهو سمي بنت فاطمة ام كلثوم وعمه وهو عدوي والى انه ليس  
العرب ولا يجمع كفوا لبعض فلا يكون العالم ولا الوجبة كالسطلان كفوا العلوية وهو  
الاصح كما في المضمرات لكن في المحيط وغيره ان العالم كفوا للعلوية اذ شرف العلوية في النسب  
ولذا قيل ان عاتبة افضل من فاطمة رضي الله عنها والوب اي في جمعهم اب وفوق النظر او  
الغنة بعضهم كفوا لبعض منهم لا يجمع الا ان يكون عالما وجبها فانه يكون كفوا لهم كما في  
المضمرات وينبغي ان يستثنى بنو باهلة فانهم ليسوا بكفاء لغيرهم من العرب بل سمي  
في الكرماني وفي الجمع عطف على قولنا في العرب وكلاهما في اسماء بطون كما في ذيل المغرب سما  
اي من جهة اسلام الاب ولابد وفيه اشارة الى انه لا يعتبر الكفاءة فيهم سببا في بعضهم كفوا  
لبعض لانهم ضيعوا انسابهم واما استثنى محمد بن رجل مشهور فذلك لتكظيم الخلفاء او  
شك في الفتنه والى انه لا يعتبر الكفاءة في التوليد والعرب في اي جهة الاخر جهة النسب فلا  
تعتبر اسما كما في المحيط والنهاية وغيرهما ولا ديانة كما في النظم ولا حرفة وفي المضمرات ان  
العرب لا يتخذون هذه الضانج صرافا واما الباني فلم يوجد الظاهر من عباراتهم انه معتبر فذو  
ابوين اي رجل له اب وجد في الاسلام كفوا لذي المرأة التي لها اباء وفيه اي اب واجداد في الاسلام  
ففي اسم اشارة واباء مبتدأ مخذوف لظن وعنه الى يوسف انه ليس بكفوله والصحيح هو الاول  
كما في المضمرات لا يكون ذواب واحده كفوا لها اي لذات ابوين فيه وعنه الى يوسف فيه خلاف  
ولا يكون سمي بغيره دون الاب كفوا له اي لذات اب فيه وعنه الى يوسف ان العالم  
المسلم بغيره كفوا له كما في النهاية وحرية وهي كالاسلام فيما ذكرنا فذو ابوين في الحرية  
كفوا لذات اباء فيها لا ذواب لهما ولا غير للحرية ولا معنى للحرية الاصلية ولا معنوه  
ابوه او جده لهما عندهما خلافا لابي يوسف في الجدة كما في المحيط وعنه ان العالم المتفق كفوا  
للسبب كما في النهاية وديانة اي صلاحا وحسبا ونفيا كما في الكفاءة او عدالة كما في  
الكرماني وفيه استعارة بانه لو كان مبتدعا والمرأة سنية لم يكن كفوا لها كما في النصف ليس  
فاسق ولو غير معلى كفوا بنت رجل صالح وهي صالحة وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت  
صالحة بصلاحه ولا بعد ان يكون البنت وبجمل الصالح على النسب اي ذات صلاح وهذا  
منه حسب مناجيح وعنه الى يوسف انه اذا لم يعلن كفوه والا فلا وعنه محمد بن احمد ان كان محترما  
عنه النسب كما هو ان السطلان فكفوا والا فلا ولم يرد في جيفته شيء في ظاهر الرواية والصحيح  
عنه ان الفسق لا يمنع الكفاءة كما في قاضي خاں ومالا فالعاج يوم التزويج عداؤه المهر المجل  
وقيل عن الموصل الصنا وقيل عن نصف المهر كما في قاضي خاں والاول هو الصحيح كما في المحيط  
وذكر في الزايدى انه اذا انفردت كونه مؤجلا لا يعتبر القدرة عليه وعنه النصفه هكذا  
اطلق في تحفة القدرى وذكر في المحيط انها نفقة سنة وقيل اشهر وذكر الزايدى مشير الى

انه نفقة القدرة عليها وهذا عندهما واما عنده الى يوسف فالج لا يبطل الكفاءة كذا في المطابق والى  
انه لو قدر عليها بالكتاب ولا يقدّر على المهر لم يكن كفوا وهذا عنده عامة المشايخ وعنه الى يوسف  
انه كفوا كما في المضمرات عن كفوا للفقيرة في ظاهر الرواية وهذا اذا كانت صالحة للوطى والا فلا  
بغير القدرة على النفقة كما في المحيط وفيه اشارة الى ان ذلك العاجز غير كفوا للعتبة والى ان العاجز  
عنه احد هما غير كفوا وفي المجتبى العاجز عن المهر دون النفقة كفوا للفقيرة وفي المضمرات  
ان علويا او عالما غير قادر على مهر المثل كفوا للفقيرة الغنية والقادر عليها الى المهر المثل  
والنفقة كفوا لغنية اي امة لها مال زائد عليها وهذا عنده الى يوسف لا عندهما والصحيح  
قوله كما في المطابق وحرفه وهي اسم من الاحراف اي الاكساب وهذا اظهر رواية الصبيح  
واما اظهر روايته ضوارة لا يعتبر الكفاءة حرفة والاول هو المعتمد في زمانه كما في المطابق فهو  
في اختلاف الزمان كما في النخبة في كذا اوجام او كناس او بياض او خلاف او بيطار او خداد  
او صفار ليس بكفوا لبطار ووجهه في البزار والصراف وعليه الفتوى كما في المضمرات والمخالف  
ليس بكفوا للبزار والصراف كما في الكافي واحسن كلام خادم الظلم وان كان ذاملا كنية لانه من  
اكل دماء الناس واموالهم كما في المحيط وفيه اشارة الى خلاف جناب ليس احدهما كفوا  
لاخر لكن افراد كل منهما كفوا بغيره ما به يعني كما في الزايدى والى ان الكفاءة في الجبال والنفقة  
غير معتبرة وكذا التجارة في الاصول كما في النظم والى ان المرض لم يسلب الكفاءة فالمرض كفوا  
للمصحة والمجنون للعاقلة وكذا القروية فالقروية كفوا للبلدية كما في المحيط وان تحت ليرة  
المكلفة كفوا بلواوي باقل من مائة اي مائة مثلهما فلولي الاعتراض الى المرافعة كما في يتم  
اي الى ان يتم النكاح كعمر او يوفى القاضي او يوقع الفرقة بينهما فيفرض معلوم او مجهول من  
الطلاق فيكون ان يكون من التفصيل على التفصيل فيفرضون به بين المهر او زوجه فقبل الدخول لا  
شيء عليه وجده عليه المسمى وفيه اشارة الى ان المسمى اذا كان مسا وبالمهر المثل ليس لولي  
اعتراض كما في شرح الطحاوي وهذا عنده واما عندهما فغير تفصيل قد مر ولا يخفى انه انشبه  
بما قبله ووقف كالح فصولي الى كالح صدر طرفاه بكلام واحد او كلامين من واحد من فصول  
سواء كان فصوليا من الجانبين او من جانب واحد او وليا او وكيل فزوج فزوج الفصول  
غائبة بغائب او بغيره او ابنة او موكلة مثل زوجت فلانة من فلان او زاده عليه فقال و  
قبلت منه ونفس عليه الباني وهذا عنده واما عنده الطرفين فلا ينعقد اذا كان فصوليا من الجانبين  
او من احدهما وليا او اصيلا او وكيل من الاخر قبل الخلاف فيما اذا تكلم بكلام واحد اما بشين  
فينعقد موقوف بلا خلاف كما اذا كان النكاح من الفصوليين كذا في الاختيار والنهاية والكل  
وغير هذا الا ان هذا التعيم ينافي ما ياتي من فصولي فوقف بينهما بان يحمل ما ياتي على مذهبهما  
وما نحن فيه على مذهبهما ويجوز بما اذا عقد الفصوليان وهو يضم العبد بشرطه ليس بوكيل  
كما قال المصنف وفيه انه يصدق على الولي والاصيل ولغة منسوب الى فصول بالضم في  
الاصل جمع فضل هو الزيادة غلب على ما اخبر فيه ونسب في الجالينيه ولذا لم يرد الى الواحد

في



عند النسبة ولا يبعد ان يقع الفاء فيكون مبالغة فاضل في الفصل على الاجازة الى اجازة  
 حذره العقد بالقول او الفعل كطلب المهر والنفقة والتمكين وبعث شئ من المهر الى البالغة والوطى  
 واختلف في اشراط وصوله كما في المداينة او الظنونة بها ولو قبلها او لمساها بشئ كان اجازة  
 لكنه مكره كما في العادي ويؤتى الى ملك طرقي النكاح الى الايجاب والقبول بكلام او كلامين  
 واحد غير مضمون سواء كان وكيل من الجانبين او وليا منها بالوكالة او الملك لمن يزوج ابنته  
 من ابن اخته او بنت اخته من ابنته وبها صغيران او امة من عبده او وكيل من جانب ووليها  
 من جانب كما بين ثم يزوج بنت عمه الصغيرة من موكلة او وكيلها واصيلها ثم يزوج موكلة بنته  
 او وليها واصيلها كما بين ثم يزوج بنت عمه الصغيرة **فصل في المهر** المهر اقل  
 اى اقل ما يصلح ان يكون قيمة للبضع مما يباع بالاشفاق به شرعا في الحال او المنفعة بمثلها  
 او موصلا بالفارسي دست بجان وكا بين عشرة دراهم كفا او قيمة يوم العقد او القبض  
 فلو سمي ثوبا وزنه عشرة وقيمة اقل لزم فضل ما بينهما وعمر محمد لم يلزمه وظاهرة ان المنافع  
 يصلح ان يكون مهر لو قد اختلف اصحابنا في ذلك كما في المحيط وسباني ان الخدمة تصلح مهر  
 فحبب العشرة ان سمي ورنها في العشرة كالشعة وكذا الحال في القيمة حتى لو سمي ثوب بقيمة  
 ثمانية وجب ذلك الثوب ودرهمان وان صار ثمنه عشرة ولا حاجة الى استئنا الامة  
 فان لها مهر الا انه سقط وقيل انه لم يجب اصلها كما في المحيط وان سمي غيره اى غيره ذلك العشرة  
 او اكثر فالمسمى واجب ولا يخلو هذا من اشعار بوحدة المسمى فلو سمي في العداينة اكثر مما في  
 السر فالعداينة عنده والسر عندهما الا اذا استند فالسر عندهم على ما ذكره الحنفى عند موت  
 احدهما الى الزوج والزوجة فان الموت كالوطى في حكم المهر والعدة لا غير كما في الزاهدي او  
 عند طهارة صحت فانها كالوطى في التزويج فنزوح البكر كالنكاح كما في الزاهدي وفي تناكر  
 المسمى ومهر المثل بل اسمية ونبوت النسب ووجوب النفقة والسكنى والعدة جزء من نكاح  
 اخصها او اربع سواء اوجبه الامة عليها ولا تكون كالوطى في الاصلان للزوج الاول و  
 نبوت الاحصان والرجعة والمهر منه كما في المحيط وانما يذكر الوطى لان النكوة مغنية عنه  
 فسقط تكلف عموم المجاز والاشترام كما نظر وهي اى النكوة الصحيحة ان لا يوجد فيها  
 مانع وطى اى متعاضدا او شرعا او طبعيا فالاول لشي كرض لاصد لها يمنع الوطى  
 ويدخل فيه ما اذا طهت من ربه الوطى وكذا اذا كان احد الزوجين صغيرا كما في الشافعي وكذا اذا كان  
 معهما امة من احداهما او امة كذلك الا اذا كان الثالث صغيرا لا يعقل او مغم عليه او مجنونا  
 او اعمى او نابها وكذا اذا كان المكان غير مأمون الاطلاع كالطريق الاعظم او المسجد او  
 الحمام وقال شاذل يصح فيها في الظنونة ولو لم يعرفها اختلف في كونها خلوة ولا تعرف لخلوة  
 الكل في المحيط والثاني مثل صوم رمضان فصوص القضاء والنذر والكفارة والنقل لم يمنع  
 الصحة على الاصح وصلاة فرض فيها احداهما فخلوة النقل لم يمنع وينبغي ان يكون صلو  
 القضاء والنذر كذلك واجام من احداهما حج فرضا او نفلا وحجرة الثالث مع الثاني مثل

حيض ونفاس من دم حقيق او حكم فيشمل الطهر المتخلل والحاصل ان المذكورات مانعة للصحة  
 للخلوة بخلاف جلب بفتح الجيم الى قطع الذكر والاشباح فان طهر مانع عنه خلافا لهما والعنف نعم  
 العين اى عدم القدرة على اتيان النساء وهي اسم من التعيين كما في الصحيح لكنه من دول كما في  
 المغرب وغيره فالاولى لتعنين وللصدا بكسر الصاد والى نزع الخصيتين فانه والعنف لا يمنع  
 لصحتها اتفاقا وجب نصف اى نصف ما سمي من العشرة في العشرة وما دونها او اكثر في غيرهما  
 المحيط وغيره لكن في الخلاصة ان في اقل من العشرة عينا او قيمة وجب نصف بطلاق واقع قبلها  
 اى قبل النكوة الصحيحة ولو قال بكل فرقة من قبل كان مثا المثل ردة وزناه ونفسيل ومما يقع  
 لام امراته او بنتها قبل النكوة كما في النظم وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عا نصفه الى ملكه  
 كحج الطلاق والا فلا يعود الا بقضاء القاضي فان لم يسم لها مهر فالمنعة واجبة بطلاق وكل فرقة  
 من قبلها اى النكوة والمنعة فرع وحار والمنعة بالفارسي جادرو ولا ينقص المنعة من حيث  
 دراهم ولا تزداد على نصف المهر ويعتبر حالها في اليسار والاعار فان كانت من اسفله في اكثر من  
 وخر الوسطى فمن القرو ومنه منعة لخال من لا يرسم وقيل يعتبر حاله والاول اصح كذا في المختار  
 وافضل المنعة خادم كمال النكاح وان لم يسم بغيره المثل بطلاق بعد اى النكوة وكذا الموت اصد هما  
 قبلها كما في النظم ويستحق المنعة بكل فرقة من قبله بعد سمي المهر او لا وبطلاق قبلها مع التسمية  
 كما في المحيط وذكر في الكرماني وغيره انها لا تنجب في هذه الصورة وصح النكاح بلا ذكر مهر اى  
 بغير ان يسمى لها مهر وهذا التصريح بعد بيان حكم ما لم يسم لدفع توهم انه نكاح فاسد ولو طلبة  
 قوله وصح مع ثقبه الى ينسب ان لاهم لها وشئ غير مال منقوض اى صح النكاح بمنفعة وعين سو  
 كان ذلك العين حالا او غيره كخدمة نفقة والزنا وجبة خطبة وتسم وشربة ماء والدم و  
 الميتة والمطر وسباني في البيع ويجوز حبس كدابة او ثوب لم يبين جنس في الخليل والمزق  
 والكتان مثلا وفيه اشعار بجواز اطلاق اللبس عند الفقهاء على الامة العام سواء كان جنس  
 عند الفلاسفة او نوحا وقد يطلق النوع عليهما نظر الى الشئ كما في الالف نية واختلافهما في  
 الذكورة والا نونة وفيه دلالة على ان المتشعبين ينبغي ان لا يلتفتوا الى ما اصطلم الفقهاء  
 عليه كما في الكشف وبجيب في الصور الاربع مهر المثل بالموت او الطلاق بعد النكوة والمنعة  
 قبلها وقيل يجب نصفه ولم يوجد تمام النكاح او يجوز نصفه لاجنب كابل او فرس او امة  
 او ثوب من القطن كما في المبسوط وغيره وفيه نارة الى ان النعم ليس بمجوز لللبس كما نظر  
 فالوسط الى له خيار الوسط من هذا الجنس وفيه اشعار بان له خيار لثمة كما في المحيط او قيمة  
 اى قيمة الوسط يوم العقد او تسليم كما مر وعنه الى حنيفة لوزوجها على كراهة غير موصوفة اجبر  
 على الكفر والكلام مشعر بان لو وصف ليس له ان يعطيها القيمة كما اذا زوجها على عبد يضاف  
 الى نفسه او بنت ربه وكذا اذا زوجها على كراهة مشروطة بشرط السلم وكذا اذا زوج  
 على ثوب طوله وعرضه كذا او هذا رواية عنه وله الخيار في طاهر الرواية كما في المحيط وبجدة الزوج  
 العبد اى بان تزوج عبدا مائة على خدمة سنة مثلا باذن مولاه يجب لخدمته هي لرفع اللبس

في المختار من النكاح كالمهر



وقد اشار الى ان بخدمته حر غير الزوج لاجب الخدمة والصحيح ان قيمتها واجبة كما في الكافي  
والى ان بخدمته الزوج لاجب الخدمة بل هو المثل عند الشيخين وفيه الخدمة عند محمد والى  
ان بخدمته العبد بخدمته وذا لما اختلف كما في المحيط وصح بهذا العبد مثل العبد على  
الابن وام واحد ما اكثر قيمة بخدمته بل ان كان من المثل بينهما بان زاد على الاول وينقص من  
الاكثر والعبد الاكثر الى الاقل فبخدمته بخدمته لو كان المهر دونه الى الاكثر الا ان يرضى الزوج بالالا  
والعبد الاكثر الى الاكثر فبخدمته بخدمته لو كان فوقه الى الاكثر الا ان يرضى المرأة بالاكثر وفيه شعاع  
بان هو المثل ان كان مالا ولا للعبد بخدمته بخدمته لانه المسمى كما في الكافي وغيره فلو كان  
المصوبه كصريح كما ظن وبهذا كله عنده واما عندهما فبخدمته الاكثر في كل ما في العداية تكن في  
النظر ان الخلاف فيما اذا كان بينهما لا غير وان طلق امرأة ومهر واحد من العبدين مثل  
قبل الطلاق الصحيح فنصف للاكثر بخدمته بخدمته وان طلق امرأة بالفرق من الدراهم مثلا على ان  
لا يخرج منها وطنها الى غيره فعدم الاخراج فان على عند الفقهاء للشروط يعني يستعملونه في معنى  
يعلم منه كون ما بعد شرط ما قبلها فافرق في طلاق من بين ان الشرطية عندهم في الذم  
على الشرط والتمسك على هذا قال او ان كان بخدمته بخدمته وبالف ان اخرج منه فان وحي  
في الاول بان لا يخرجها واما في الثانية فالف الى فلو اوجب الف في المستلين والايه  
بان اخرجها ولم يخرج من المثل في المستلين لكن في الثانية لانه زاد على الفين ان زاد عليها لانه  
رضيت به ولا ينقص من الف ان نقص منه لانه رضى به وبهذا عنده واما عندهما فيعتبر النظر  
فبها الا ان اقام والالفان ان اخرج كما اذا اخرج على الفين ان جئت وعلى الف ان فحمت  
بالاخراج والاصل عنده ان الموجب الاصل في التكاح هو المثل واما بدار الى المسمى عنده  
النسبة من كل وجه وعند المسمى واما بدار الى المثل عنده والنسبة من كل وجه كما  
في المحيط وان كان بين العبد واحد فبها العبد فقط ان ساول العبد الى قيمته عشرة  
من الدراهم وان لم يرض بثمانية العشرة وبهذا ظاهر الرواية كما في قاضي خان وعند العبد الى تمام  
مهر المثل وعند العبد لا غير كما قال محمد كافي المحيط وذكر في شرح الطحاوي عن محمد ان لها العبد  
الى تمام مهر المثل ان كان اكثر من العبد والافها العبد وقال ابو يوسف لها العبد وفيه  
للمرؤسا وعلى هذا الخلاف اذا جمع بين طلاق وحرام وان شرط في التكاح البكارة بل زيادة  
شيء لها ووجبت بغير المهر الكل اي جميع مهر المثل بلا تسمية والمسمى بالانقصان فلو قيل  
البكارة بشئ زائد على مهر المثل لزم فلو اعطاه الزوج اباء لم يرج عليها وفي كل منهما اختلف  
الشيخ على ما سببه في الفصولين وفي التكاح الفاسد اي الباطل كالتكاح للممارة الموهبة  
او الموقوفة او بأكراه من جهتها او بغير شهود او بلامه على طرة او في العدة او غير ذلك ان لم يطا  
لم يجب شي من المسمى ومهر المثل والمنفعة والعدة والنفقة وان خلاها وبهذا في الصحيح  
في الفاسد كالفاسد في الصحيح والمنع من الوطى ان يكون في القبل فلو وطئها في الذم  
لم يجب المهر وفي التعميم اشعار بانها لو ساءت بشهوة كان له ان يزوجها بعد المنة كما في

المحنة وان وطئ معترفا به بنت النسب منه لو كانت بولد ستة اشهر من وقت الوطى عند محمد  
وعليه الفتوى ومن التكاح عندهما ولما اختلف الشيخان ان الفاش في التكاح الفاسد عند  
بالقول او بالعقد واما قلنا معترفا به لانه اذا خلا بها لم كانت بولد ستة اشهر فانكر الوطى  
لم يثبت النسب منه ولم يجب المهر والعدة عند زفر وفي رواية عنه وثبت وجب في رواية عن  
الشيخين كما في المحيط ويثبت ايضا مهر المثل لانه قيمة البضع لانه زاد على المسمى فيجب مهر  
المثل ان لم يسم او سمي وهو ماله او المهر او اكثر فلو كان المهر اكثر فالمسمى وبهذا كله عندهم  
واما عند زفر فمهر المثل مفع وفيه اشعار بانها لو اختلف لسقط المهر وهو يسقط كما في  
العادي ثم قسم مهر المثل الشرعي وقال اي مهر امرأة مثله اي قيمة بضع امرأة مماثلة لمهر قوم  
ابيهما نصفه اي لامرأة الا ان القوم مخض بالرجال عند المحققين فالاولى في قرابة ابها اي  
اخواتها لاب وام اولاد وعماها وبناتها وبنات الاطام وعمه ابها وامه كما في النظم وغيره  
ثم بين وجه الشبهة فقال سئل في السن نبوة بشهادة رجلين او رجل وامرأتين فان لم يوجد  
فالفول مع اليقين وهكذا في البواقي كما في الخاصة واما اعتد ذلك التاوي في السن لان  
باختلافه فبخدمته المهر فله فله وكذا في البواقي وفي الشف حدان السن وما يستشبهه في اعتبار  
مهر الام بدل على ان السن لم يعتبر مطلقا كما لا يخفى واما لا وحسب كما في الشف وقيل لا يخفى طلال  
اذا كانت ذات حسب وقال ابو القاسم انما يعتبر حال المراتين في السن والحال حال الزوج  
كما في المحيط ومالا وعقلا هو قوة مميزة بين الامور المسنة والقبيلة او قوة يحصل لادرك  
للقلب ما يشبهها كما للبصر بالشمس او هيئة محدودة ثلاث في مثل حر كانه وسكنانه كما في  
كتب الاصول وهو بهذا المعنى مثل ما شرط في الشف من العلم والادب والتقوى و  
العفة وكما لا يخفى فعلى هذا لا حاجة الى قوله ودينا اي ديانة وصلاصا وبلدا وعصره لم يذكر  
المحيط وبكارة وديانة بالفتح مصدر ثبت ليس كل عام فان لم يوجد منها في شيء منها منهم  
اي في قوم ابها ممن الاجانب منها في هذه الامور والنسب والكفاية كما في طرة والافا  
جميع الاجانب اي البعيد فهو والاجنب بمعنى كافي الصحيح واما قلنا في شيء منها لانه لم يوجد  
كله فالذي يوجد منه لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانهما  
مثلهما كما في الاخبار لا الام وتوحيها كالحالات وبناتها وغيرهما وما عطف فان معا  
على قوم ابها لان الام لم ينص ان تكون مدقولة لكلمة في التبعية وفيه البصر لقوله  
ان لم تكن الام وتوحيها في قوم ابها فان كانت منهم بان تزوج ابنة عمه مثلا فتولد بنت  
فزوجها من رجل بلا مهر ثم يطلقها بعد الخلوة واما مثلهما في هذه الصفات فانه حكم لها بهما  
وبهذا كله اذا لم يرض القاضى في مهر المثل شيئا ولم يرض الزوجان على شيء منه والا فهو  
المهر كما في المشرك وبهذا كله بيان مهر مثل المرأة واما مهر مثل المرأة فتوفر الرغبة فيها وعن  
الاوضاع ثلث قيمتها كما في طرة من صممان ولها نصفه او رسوله مهرها فلهما اخذ منه  
ومن الزوج ثم للولي ان يرجع عليه ان ضمن بامه للفقير او للمكسر لو كانت صغيرة والولي



مطالب بغير ما جئنا به ولو غلبنا واطلاقه مشعر بان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولي مع انها ليست  
الاولى او ابى الاب او القاضى كما فى قاضى خاين وغيره ولما لم يطالب به المطالبة من الباقية بغير  
ما لم تنبه لانيها كما فى الظاهر وغيره والمهر المعجل والمؤجل ان يبين في العقد ان كله او  
بعضه يكون معجلا او مؤجلا فذاك الميسر واجب ادائه على ما بين وقته اشارة الى ان ما قبل  
الكل الى غاية مجمله صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت وقال  
بعض المتأخرين انه غير صحيح والصحيح هو الاول والى انه لو قال نصفه معجل ونصفه مؤجل صحيح  
ووقع الاجل على الطلاق او الموت وقال بعضهم لم يصح ويجب حالها لو كان الاجل ميبها  
مستوجب الرجوع كما في المضمرات والى انه لو اجل المهر لم يملك قبل الاجل فلاجل على حاله كما في  
الموهر والابن بان يسكن عنهما او ينفق الا مطلقا لا متعارف اي ما حكم به الوفا وهو ما استقر  
في النفوس من جهة انها العقل وتلقته الطبع السليمة بالقبول يعني بنظر المسمى  
والمرأة فان حكم بتعجيل بعض ما منه وتاجيل بعض فذاك وهو الصحيح كما في المحققين وانه ان  
حكم بتعجيل الكل وتاجيله فحينئذ ان طلقها رجعا لا يصح معجلا عند العامة فلا تأخذ منه الا  
بعد العدة كما في المنية وقبل اخذ المهر المعجل كذا او بعضا لما منع اي الزوج من الوطى ولكن  
بجوازه له ان يطلب للمهر بقدره عند بعضهم كما في الفصولين والحكام مشر الى انها اذا  
احالت عليه خيرا بما به فلها المنع منه قبل اخذ المهر بغيره وكذا والى انه اذا كان المهر حالا  
فاجلته مدة فلها المنع قبل مضي المدة لان الاجل المتعارف للعقد والطارى عليه سواء  
وهذا على قول الى يوسف استحسانا كما في المحققين والى ان بعد الاخذ ليس لها المنع والى انه  
قبل اخذ الكل موجبا لا يمنع خلافه لاني يوسف استحسانا وبافنى الصمد الشهد كما في  
المقاييس ومن السوفى بان اوجها من طرد الى طرد بينهما ميرة سفة فلما لا اخرج بعد الاخذ كما  
ان له الاخراج من طرد الى طرد بل مسافة وذا بل خلاف من الثلثة وهو الصواب عندكم الا ان  
كما في المنية ولو كان المنع من الوطى والسوفى بعد وطى حقيقة او حكما كالطهارة النضحية  
بعضنا المتعقب شرعا فلا حاجة الى زيادة قيد المكلفة وهذا عنده وقال ليس لها المنع منها  
بعد الوطى واما القاسم الصفار افتى به في قدم المنع من الوطى وبقوله في المنع من السفر  
وبه يعني كما في المقاييس وفيما ذكرنا من ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقا على نفي  
قول ثالث وتغير عن هذا لعدم القابل بالفصل كما قال بعض المتأخرين وقال بعضهم انه  
مخصوص بالصحة رضيا منهم اذ لا يجوز ظن الليل بهم كما ذكره المصنف في التوضيح وكذا له  
منه الى انه ان لم يطبقها او طلقها كارهة او صغيرة او مجنونة فلها المنع منها واما بالاجماع كما  
في المداينة بلا سقوط النفقة اي الطعام او هو مع الكسوة اوهما مع السكنى على ما بين  
من الخلاف في مفهوم النفقة وينبغي ان يكون الكل واجبا وهذا عنده واما عند بعضنا فظن  
بعد الوطى وبه افنى القاسم الصفار وقبل الاخذ لها السفر بشرطه ولا خروج من منزله  
لحاجة الضرورة بل اذ كانت كزبارة احد الابوين وعبادته وتغريته وزبارة المحرم وكونها

قابلة او عالة واخذ طلق واعطائه ولو تعلم المسائل الضرورية ولا يعلم بها زوجها وقته رفر  
الى انها لا يخرج بل اذ كانت بمعاذ من زبارة الاجانب وعبادتهم والوليمة ونحوها فله اذن وجوب  
كانا عاصبين والى انها بعد الاخذ لا يخرج الا باذنه كما اذا قضى حاجتها كذا في المزاينة وبعد  
اخذة الى اخذ المعجل بفسخها الزوج من طرد الى طرد في ظاهر الرواية كما في الكرماني وعليه الفقيه  
كما في العماد وغيره واما صحيح به بعد ما تشر اليه لتفصيل فيه ولذا لم يذكر الوطى وقبل  
اي قال الصفار لا يسافر بها بعد الاخذ واليه مال من غير المتأخرين كما في المزاينة وبه يعني لف  
الزمان واخر الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم مقيد بوجوب  
الاضرار كما دل عليه السياق فلا ينبغي ما قاله الغنياني ان الاخذ بقوله تعالى اخذ يقول الفقيه  
ان بعث الزوج اليها شيئا من المال ثم اختلفا فقالت الزوجة هو منه اي شيء يعطى للمودة  
وقال الزوج هو منه فالقول له اي المعقب في هذه المقام يدفع له او القول المعقب شرعا قوله  
مع كمينه لانه المملك وانما لم يذكر اليمين لانه راد ترك عرفا الا في قلائل من المسائل انما اتى لاصل  
ما يفسد ولا يفسد كاللحم والشرير فان القول لها في ذلك استحسانا وفيه اشارة الى ان فيما يفسد  
كالطعام والذوق والمكسور والعسل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المختار عند الفقيه انه  
ان كان مما يجب على الزوج كالطارد والدرع ومناع البيت فمدينه والافالقول له كالحنف و  
المطلة **فصل في نكاح القربى والكفار** نكاح القربى بالكسرة لغة خالص القنونة الى العبودية  
وبما فنان وهم اثنان على ما قال ابن الاعراب وقال غيره انه لا يثنى ولا يجمع ولا يثبت كما في كاس  
وشريعة على ما في المغرب بعد غير مكاتب ولا صديقه وفيه اشارة الى ان القربى لا يشمل الامه  
عند الفقهاء ولذا كثر في كلامهم قس وفيه من هذه الثلثة امره ذات عبودية بصحة المصاهرة كما  
والمكاتب والمدة بما غير شاعرين لامة بالتغليب كما ظن لانه حجاز لا يرد بل اقر به على جليله  
يستدرك فاعده والامة من هذه الثلثة امره ذات عبودية اصلها اموة كما استمر في المقاس  
وام الولد ذكر بعد الامه لرفع قهرهم تخصيصا بما ذكرنا من الثلثة فانها المذكورة صريحا بل اذن السيد  
الى المتفرقة في السيادة فلا ينتقض بالشريك شركه عنان فانه لا يزوج العبد والامة عندهما  
خلاف لاني يوسف كالمضارب والعبد المأذون ولا بالمفروض فانه وان كان يزوج امه  
ابنه لا عبده وكما لو مضى المفروض كمنه لا يزوج العبد كالمكاتب فانه يزوج امه ولده الصغير لا  
عبده وكما لمكاتب فانه يزوج امه ابنة لا عبده وكما لو مضى فانه يزوج امه ابنته لا عبده كما في  
النظم موقوف نكاح هؤلاء ولذا لو طلق احداهم تلك المرأة كان منازكة ولم ينتقض في عدد  
الطلاق يمكن لو اذن بعد كره له وطبقها بل نكاح الغير كما في المحيط ان اجاز السيد النكاح صريحا  
او دلالة كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعي لانه لا نكاح وقته رفر الى ان سكوت بعد العلم  
ليس باجازة كما في الغنية والى انه لو اذن بالنكاح لم يزوج العبد امره جاز العقد الا انه غير نافذ  
الا اذا اجاز والسيد شامل للوارث والمنشئ حتى ان المولى اذا اجاز فجات او ماء فاجاز  
سيدة الوارث او المنشئ يجوز والا فلا كما استمر اليه في العمادى ولما رد السيد بطل



النكاح لانه عيب واذا اول السيد احد منهم او اجنبا بنكاحه من غير موافقة الزوج والنكاح لا ينعى  
ان لم يوفى السيد اكل ذلك واجب عليه كما في النكاح وفيه اشارة الى ان فتمت اذ كانت فتمت  
عن تلك الحقوق بطلب الفصل غير السيد واذا كانت زائدة فالزائد له والى انه لو تزوج بكثرة ما  
اول له من المهر توقف لكل على اجازة المولى كما في المنية واطلاقه من غير الى انه لو اذن له ان يتزوج  
على رقبته فترجى حرة او مكاتبه او مديرة او ام ولد على رقبته جاز النكاح بغيره كمن في المحيط  
ان النكاح في الاوليين غير جائز والى انه لو اخرج من ملكه بينة او صدقة او مائة ليس له ان يصر  
اليه ان يفسخ النكاح وكان المهر في رقبته العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر والقيمة كما في  
النكاح ولو باعه كان المهر في رقبته وقيل في ثمنه والاول الصحيح كما في المنية ويسمى الاخران النكاح  
والمدبر للمهر والنفقة والسكنى لانه تقدير الاستيفاء من عين الرقبة فيستوى غير المكسب قال  
الخروج المدبر من ملكه كان ضامنا للجميع كما اذا جاز المكاتب فرد الى الرق فانه يكون الكل على  
المولى فان اوفاه والبايع لها كما في النكاح والاول له بالنكاح مطلقا بغير جازة الى النكاح وفاسد  
في حق السيد عنده ويصرف الى الجارية عندهما فيلزم المهر بالسكنى في الحال عنده وبعد العتق عندهما  
ويستثنى الاول من هذا النكاح عنده لانه عندهما فلا يملك التزوج ولو صحى عنه ويملك عندهما كما في المحيط  
ومن تزوج حرا او قننا او مكاتب او مديرة او مائة من ثمنه او مكاتبه او مديرة او ام ولد لا يجب عليه  
التبوت وهو ان يخل بينهما وبين زوجها بغير اذن المولى يقال بوجه من لا يوايه من لا يوايه اذا جاز له كما في  
المغرب وفيه اشعار بان ثوب المولى يتاثر واستحرامها كان له ان يرد الى بنية ويستخرجها  
وكذا لو شرط ذلك للزوج لان الاستحرام حكم الملك وهو باق كما في المحيط ولا نفقة عليه الا لا يجب  
عليه نفقة لها الا بها الى بالتبوت فان رد السيد الى خدمته سقطت الزوج نفقتها وجبت  
على السيد فلو خدمت السيد اليوم والزوج البيل كان نفقة اليوم على السيد والبيل على الزوج  
كما في نفقات القينة ويستثنى من ذلك المكاتبه فانها كاطرة فلا تنحس الى التبوت ولا تنحس  
النفقة ولا يبقى للسيد ولاية ولا استخدام كما في نفقات المحيط وغيره وبطل الزوج منه ان طهر  
بها فليس للسيد ولاية المنع الا قبل اخذ المعجل وله الى السيد النكاح عبده وامته كراياهم اي  
كرايته وبارضا هما وهو المردم الاجبار الواقع في عباراتهم كما في باب الشافعي في الخلق لا  
اكرههما على الايجاب والقبول كما قيل ومنه الى حنفية انه لا يجوز النكاحا ببارضا هما والا فانه  
للعبد فلا يجوز للسيد النكاح المكاتب والمكاتبه ببارضا هما ومنه ان النكاح صحيح  
اجازة السيد نكاح المكاتبه الصغيرة بعد العتق باعتبار الملك وهو الولد ولم يصح قبله مع  
حقيقة الملك وكذا صح اجازة المكاتبه الصغيرة ببارضا قبل العتق وهي حرة يدوم صحى بعد  
وهي حرة يدوم وفيه لانا في الصورين لم يصح نكاحها بعد العتق لصغرهما وقبله الى في  
بابا لانه كما في المحيط وخبر بين اختيار نفسها وزوجها الى اخو المجلس منه ومكاتبه  
كبيرة فانه لا خيار للصغيرة كما عرفت تلك الامة والمكاتبه حال كونها كمن تزوجت ولو  
حكى كما في عدة عن خلاف رجعي وهذه المسئلة مستدركة ما سبق من قوله بخلاف الحقيقة كالمكاتبه

فان الامة من لها كمال الولد والمديرة الدم الا ان يقال انه للقبيلة على النكاح وفيه اشعار بان علم  
الزوج باختيار نفسها ليس بباطل وقيل بغيره فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلا مهر  
لها وبعد الدخول فالمرء كما في العتق ولو اختارت زوجها كان لها المهر للسيد كما في المكرمان وان  
نكحت تلك الامة والمكاتبه بلا اذن من السيد عتقت اي قبل وطى مولانا فان باو طى النفس  
النكاح عند الي يوسف خلافا لما في المحيط فكذا كما في المحيط فكذا كما في العتق كما في التمسك  
الا ان فيه اشكال من وجهين احدهما ان ام الولد اذا عتقت قبل وطى الزوج بطل نكاحها لوجه  
العدة عن المولى والثاني ان المكاتب والمديرة والقبيل كالمكاتب في النكاح وغيره لا خيار  
للعتق لانها رخصت وقد مر ان لا خيار للعتق ومسمى من المهر وان زاد على مهر المثل لم يضر  
بلا سمية للسيد الا قبل الفصل لو وطئت المنكوبة بلا اذن عتقت اي بعد وطى وان عتقت  
او لا تم وطئت فلها ما سمي لانه بدل بضعها حرة والعتق مائة كجب مهر واحد استحسانا  
زوج الامة بطل اي يجوز له ان يتزوج ذكره عن غيرها فيقع الماء خارج الفرج في المفاسد يقال عزل  
عن امراته اذ لم يولد له بلا اذن سيدا ورضاه عنده وبأذنها عندهما على خلاف السلف الصالح  
وفيه اشعار بان السيد العزل وبأذنها خلاف وزوج حرة بعزل بلا خلاف بأذنها وهذا اذا لم  
يجوز عن الولد السوء والفرار والافحوز بلا اذنها وفيه رخص الى جواز اخراج ما في الرحم قبل مضى  
مائة وعشرين يوما وقال بعض المتأخرين انه لا يجوز كما في استحسان المحيط وان وطى الاب لم يمت  
اي فتمت بنية ولو كافرا فولدت هذه الامة ولها اقدارها الى ادعى الاب الولد ثبت نسبها  
ان كونه الابن وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان من ذواته عتقت عنه بغيره  
عندهما وانما قصر الامة بالغة لان دعوة ولد مكاتبه وام ولده ومديرة لم يصح ومنه الى يوجب  
ان دعوة ولد المديرة تصح وعليه قيمته مع العتق وفي الاضافة اشعار بان ثوب المولى له ان يرد  
او امه لم يصح وبأذنها لو كانت مشتركة بين الاب والابن ثبت النسب وعليه العتق والاطلاق  
منعوبان الابن لو وطئها فولدت ولم يدعه بل ابوه ثبت النسب لان موطنه الابن وان لم  
يخل لابن تكن بمنزلة النكاح بغيره وفي الغائبين رخص الى ان يمتد ان تكون الامة في ملك الابن  
من وقت العتق الى وقت الدعوة حتى اذا كانت في ملكه وقت العتق فبارضا هم ردت  
بغير اذن او ادعاه لم يثبت الا اذا صدق الابن الكل في الظهيرة واصل الدعوة ان  
يبيع الشئ اليك بضموم وكلام يكون منك وهي في النسب كغير الدال وقد نفخ كما في  
المفاسد وهي الى الامة حينئذ ام ولده اي الاب ووجب عليه قيمتها الى الامة لاحد  
لانها مشتركة بينهما حينئذ ولا قيمة ولها لانه انطلق حرا او لغيره الصبي الذي لا يدخل في  
طريق النسب اليه ام كالي الاب كالب بعد موته اي موت الاب ولا يمتد كما اذا كان كافرا  
او رقيقا وان نكحها الى الاب امته ابنه صحيح النكاح لانها ملك الغير حقيقة وقوله صلح انت  
وما لك لا يبيك محار حقيقته وهي تبوت الملك لها بتمتة وكذا لا يخرج كما في حدود المتصرف  
ولم تصر الامة ام ولده ووجب عليه مهر النكاح لا قيمتها لعدم الملك والولد لا يصل منها



حرية ابنه أي الابن قال الامة ملك الابن والولد تابع لما يعتق على ابيه والطفل الذي  
لا يعقل الاسلام ولا يصفه فالامام للعهد يبيع جبر الابوين ديناً أي حجة الدين فلوزوج  
نصراني صغيرته في مسلم ثم نجس احد ابويها لم ين عز زوجها وفي الامام اشعار بان الطفل لو  
عقل الاسلام ووصفه صار مسلماً بالاصالة كما في المحيط وغيره والتبني لا يخلو عن شيء لانه قال  
خير في المعنى وفي الخاصة لو قال اليهودية فيه النصرانية كما في ذكر حكم طفل معهما في احد الاربع  
ذكر حكمه بدونهما في احديهما وقال وعند عدهما أي فقد الابوين يبيع الطفل الدار فلوزوج  
مسلم صغيرته في مسلم في دارنا ثم انتقل الزوجان الى دار طرب بابت عنه وجاز بينهما كما لو  
ارتدا ابواهما وكذا يدار طرب لم تبين عنه والمجوسى شرع الكفاي كما بينا في هذا الموضع  
والمجوسى واحد المجوسى موب ميب كوش في الاصل رجل صغير الاذنين وضع ديناً ودعا اليه كما في  
القاموس لكن في اللسان والخل انهم طائفة كان لهم كتاب فقلوه فاصبحوا قدامى قيسوا  
من اهل الكتاب وان اسم الذميان المتزوجان تزوجا بلا شهود وشهودا وتزوجا في وقت  
كانت في عدة كافر معتقدين حال في ضمن المتزوجان ذلك الزوج بلا شهود او في عدة كافر  
اقر اي شرعاً عليه اي على ذلك النكاح ولم يجد وقال زفر في بينهما في الوجه جبين وقال  
لا يوان في الاخر والصحيح قول في حقيقته كما في المضمرات وانفق المشايخ على جواز نكاح  
المعتدة عن كافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعضهم قالوا انها غير واجبة وهو الصحيح  
كما في الكرماني وفي اشارة الى انها لو كانت في عدة مسلم فقد النكاح واذ بالاجماع وفرق  
بالاجماع كما في من تزوجا من كوشى واخته اسلامهما او واحد منهما كما في من تزوجا  
وقع بينهما ثلاث طلاقات كما في الشافعي وفيه رفر الى انها لا تبين بل يتيقن القاضي وفي المنية  
انها تبين والى انها لو لم يسلما بل اترا افع اليها لم يوف في بينهما معتقدين ذلك ويجرى الارث  
بينهما ويقضي بالنفقة ولا يسقط احصانه حتى يجد فاذن وهذا عنه خلافاً لما في كل من  
الاربعة كما في المحيط والى النكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم مثبت للنسب وذلك لان النكاح  
سنة آدم وم فم على سنة بعينه في ذلك وفي الصلح ولدت من النكاح لانه السراح كما في  
التخفة وفي دارنا في قضيه اسلام زوج المرأة المجوسية الاولى غير الكناينة حتى يسلم الذمينة  
والوخت وغيرهما او اسلام امراة الزوج الكافر ولو كتبا بيا عرض من قبل القاضي الاسلام  
على الشخص الاخر المجوسية او الكافر فان اسم الاخر من احداهما في الزوجة المسلمة بعد  
الوصف او قبله له اي للزوج المسلم كذلك والاسم الاخر في بينهما وفي اشارة الى ان الوفاة  
لا يقع بلا قضاء او لمعنى ثلث حيض كما في الشافعي وهو في التفريق طلاق ولو كان الزوج  
صبيها عاقلاً عندهما ونسخ عند أبي يوسف ان الى الزوج من الاسلام ولا امر المجوسية ان  
ابت عنه وفرق في بينهما فان في اتفاق الا للموطوعة منها فان لما كل المهر وفي رهم في الاسلام  
احد الزوجين المذكورين تبين الزوجة من زوجها بمعنى ثلث حيض في ذات حيض وثلثة  
اشهر في غيرهما كما في شرح الطحاوي في الاولى ما في بعض النسخ بمضى العدة اي بمضى مقدار

انهم

عدة الطلاق وهذا ما لم يوضع لطل قبل اسلام الزوج الا في المجوسية او الكافر فلو سلم  
قبل معنى للحيض لم تبين منه وفيه اشارة الى ان الاخر في هذه المسئلة بين الموطوعة و  
غيره والى ان هذه الغرة طلاق وهذا عند جماهير الا لابي يوسف وفي رواية عنهما كما في الخبر  
وغيره وتبين الزوجة عنه ببيان الدارين اي باختلاف دارى الاسلام ولطرب لها حقيقة  
بان يخرج احد الزوجين الكافرين من دار طرب الى دار الاسلام مسلماً او ذمياً او صبيها فلو  
اختلفا حكم بان يخرج احدهما الى احدهما مستأمن لم تبين كما في شرح الطحاوي لا السبي بالفتح  
اي لا تبين بيبهما واسمهما معا فالامام للعهد وارتدا كل منهما اي سبيل اعتقاد الاسلام  
بالكفو لاحدهما حقيقة كما اذا نجس او تنص او حكم كما اذا قال بالاختيار ما هو كفو بالانفاق  
فسخ اي رفع لعقد النكاح بلا خلاف سواء كانت موطوعة او غير عاجل اي في الحال بدون  
القضاء وفي الكلام اشارة الى انها لو ارتدا معا لا يفسخ النكاح وهذا عندنا خلافاً لغيره  
كما في التخفة وغيره والى انه لا ردة للطفل اذا اعتق ادله بخلاف ابائه وقال بعض المشايخ ان  
ردته صحيحة كالبائنة ومنهم من لم يصح احدهما وهذا كله على قول أبي يوسف واما على قولهما  
فردته صحيحة كالبائنة كما في المحيط والى ان ردة المرأة فسخ ومنهم من قال انها لا تكون فسخاً  
لباب المعصية وهي الوصول الى غير الزوج والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح لان حتم بابها  
يحصل بالجماع على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى انقضاء النكاح مع الردة كما في المضمرات وقال  
الفضة انها تجب على النكاح بزوجه الاول وقال ابن النخعي وغيره لكل فاضل ان يجد النكاح  
بينهما بمهر ميسر ولو دينار رضىت او ابت كما في المنية والى ان ردته فسخ ولا تجزئ المرأة على  
النكاح بعد اسلامه وليست بطلاق خلافاً لما في الخاصة ولما كان في المهر لارتداد احدهما  
نفصل لم يعلم في السابق قال في الموطوعة للحقيقة او الحكم كما اذا خلا بها خلوه صحيحة كل  
مهر فخر المسمى ومهر المثل سواء ارتدا او ارتدت ولغيره الى الموطوعة المذكورة نصفه في المهر  
لو ارتد الزوج وهذا اذا كان مسمى والافعلية المنفعة ولو لم يسم في المهر والنفقة سوى  
السكنى المسائل في الخاصة لو ارتدت الزوجة وبقي النكاح بينهما ان ارتدا معا فاسلم معا  
سواء كانا في دارنا او دارهم وفي السراجية ان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد جعل في حكم  
كانهما واحداً معا وكل ما يشر الى انها لو ارتدا ثم اسلم او ارتدا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك  
كما في الظهيرية والنصف وغيرهما والى ما هو مخرج بقوله وقد النكاح ان ارتدا معا ثم اسلم احدهما  
الى المذهبين قبل الاخر لان الاخر على الردة كانت نكاحاً وكل الزوجات من العاقلة والبلغة والبكر  
والماهنة وصندا والمسلمة والكناينة وغيرهن في القسم نفق الفاق وسكون البين وهو  
نقطة قسم المال بين الزكوة وتعيين الضمان ومنه عانسونة الزوج بين الزوجات في  
الماكل والمنسوب والمقبول والبيوتونة لافي الحجة والوطى وهو واجب على الزوج ولو  
مريض او مجرب او غيب او غيبنا او ذمياً او غيرهم وهو ظرف لقوله سواء اي مستوية  
في القسم فلو قضى بالنسوبة في رة فغنت اليه او جعة عقوبة لارتكابه المحذور ولو اقام عند



فانه مشعر بالقرينة مثل كلام المحيط فقط فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهره من ان  
الارضاع الى هذه المدة واجب لكن في اجارة الفاعل انه واجب الى الاستغناء وتسمى  
الى جولين وجانبه الى جولين ونصف والى ان لو فطم في هذه المدة لم يثبت الحرمة  
وان استغنى عن اللبن بالطعام وهذا رواه غير الشيخين والى ان لا يثبت الحرمة على الارضاع  
فيها عنده وفي جولين عندهما ولا يثبت الحرمة وقال كثير من المشايخ انه لا يثبت الحرمة في جولين عند الكل  
فالمطلقة لا تستحق الاجرة بعد جماعها والى ان لو استغنى في جولين عن الارضاع بعد جماعها  
الى نصف ولا يثبت الحرمة عند العامة خلافا لخلف ابن ابوب كما في المحيط والى ان لا يباح شربه بعد هذه  
المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر في المسئلة عن ابى يوسف لا يباح شربه للبالغ امومة الحر  
حتى لو ارضعت صبيا بغيره لم تنزع فطامه عليها كما يجزى والامومة مصدر هو كون الشخص اما  
والمرصعة من لها ولد ترضعه وفيما اشعار بان النكاح قد يجزى بالم يقصد منه طهارة كالحائض كما  
ذكره الرضعي لكن في الصحيح انها هي الموصوفة بالارضاع وابوة زوج ابي كونه ابا وفيه اشعار بان  
رجل الوترى بامرة فولدت وارضعت صبيا جازله ان ينزوجهما في شريح الطحاوي لكن في  
الحق منه انه لم يجز وقد فعل فيه روايتان بينهما منه كما اذا اطلق ذات لبن فترجعت باخر  
بعد العدة ولم تحبل فان لبنها منه بالاجماع وكذا ان حبلت بلا ولادة واما عند ابى يوسف فان  
علم انه في الاول او الثاني فهو منه والاولى من الاول وعنه في الاول مطلقا وعنه في الثاني  
مطلقا وعند محمد منهما واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع وفي كلامه اشعار بان اذا لم يلد  
زوجته فطامه او ببس لبنها ثم نزل لا يجزم رضيعها على ولده من غير النكاح كما يكون في جنة المرأة  
يكون في جنة الزوج وبسبب الفقهاء الذين القفل وهو ما يكون نزول جنته كما في المحيط وبطل  
النازل بالرضا على راي المصنف ظرف المصدر من او الفصل ولم يذكر الرضعة لان هذين  
لكل من الاحكام المستترة واعلم ان الرضاع لا يثبت بشهادة رجل ولا نسأ وحد من  
بل بشهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول فاذا شهدوا في بينهما فقبل الدخول لأمه وبعد  
الافل من المسمى ومنه المثل بل انفق كما في المضمرات فيجرى ما الى المصنعة والزوج مع قومها  
فيه يغيب عليه اي على الرضيع كما نسب اي منته كمنته فيجرى على الرضيع اولادها واولادها  
واولاد المتقدمة والمتأخرة لانهم اخوة واخوات له في قبل الام والاب او احداهما واولادها  
وامهاتها لانهم اجداد وجارات في قبل الام والاب وكذا اخوتها واخوانها لانهم احوال وخال  
وكذا اخوته واخوانه لانهم اعمام وعمات وفي كلامه اشعار بان يحل في الرضاع في يحل من  
النسب كاولاد الاعمام والعمات والافخال والخالات واخوات الاخ كما سباني ويحكم فروع  
اي اولاد الرضيع ذكورا واناثا وكذا فروع الرضعة والزوجان للرضيعين اي زوجة الرضيع  
وزوج الرضعة عليهما اي على المصنعة وزوجها فيجرى ابن الرضيع على المصنعة لانها جده  
وكذا بنته على زوجها لانه جده وكذا زوجته على زوجها لانها زوجته فروع وكذا زوج  
الرضيعة على المصنعة لانها ام زوجته واعلم ان التفرع المذكور وان علم من النكاح الا

المرء

فانه احد ما شهد قبل المصنعة او بعد ايام خاصته اخى ام بالنسوة في المستقبس وما مضى كان  
يهدر والاختيار في مقدار الدور للزوج وكذا في برأيه فله ان يقسم عند امه ثلثة اشبعين  
وعند اخى كذلك كما في قاضي خان والسراجيه وغيرهما وذكر في المسئلة والحرمة الى النسوة  
في الوطى ليست بلارزمنة في ظاهر الرواية وفيه اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان  
الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجز له ان يزوجه اخى كما في الخاصة وغيره لكن في شريح  
النوازل جازله ذلك فان الام في قوله فطام فطام ان لا تعدلوا فواحدة اي الزموا  
محمول على التذلل لاطم وفي لفظ الزوجات اشعار بان لو كان للزوج امه واحدة ليس للبيوتنة  
عند تقديره وفي الخاصة لو صام بالنهار وقام بالليل فاستعدت عليه امه ان  
يبيت عندها ويراعى حقها احسانا ولم يقدر وجهه الى حبيبة لها ليل من اربع ليل وفي المظن  
انه رجوع عن ذلك الا الزوجة المملوكة لا حرم الفقه والمدينة وام الولد والمكاتبه فانها لا  
تستوي لحرمة في البيوتنة لكنها تستوي في المأكول والمشروب والمجوس كما في المضمرات  
ولما نصف الحرمة فيها بومان والمملوكة يوم وفي قاضي خان لو كان له امه وسراى قام  
يومها ولبس كل اربع منها عنده وفي البواقي عند من شاء منهم وعلى هذا لو كان له  
ثلث نسوة افام يوما ولبس كل منهن وبومها ولبس عند من شاء منهن وعلى هذا لو كان له  
بهن في النسوة فله ان يسافر بمن شاء منهن والفرقة بالضم طبة او عجيبة مدورة مثل بروج  
فيها رقة يكتب فيها اسم النسوة والضم في اسم الى صبي يعطى كل امه واحدة منهن او الى  
افضل طبيبها العلويين ويصح من ترك القسم لصاحبين بالمال وبدونه ويصح الرجوع  
عن النكاح وكلامه مشعر الى انها لو جعلت لزوجها مالا او حطة من مهرها لم ينفذ في نفسها كان  
لها الرجوع بما اعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها لم يجعل يومها لغيره ولو اراد ان يستدل  
شأبه بالقدية وطبقت ان كما يسكنها بشرط ان يقسم عند الشابة اياما وعندها يوما جاز كما في  
قاضي خان وفي لفظ الرجوع اشارة الى الشروع والتمام ولا يكفي ان هذا من احسن الاختام  
**الرضاع** اخوة غير النكاح لانه كالفضل في بعضه وهو كالرضاعة  
يقع الرأ وكسره كما في الابوان والطلبة لغة شرب اللبن من الضرع والذى كما في القاموس  
وسنريفة شرب الطفل حبيبة او حكم اللبن خالص او مختلط بالبراء ادمية في وقت  
مخصوص ثبت بمجة اي بشرب اللبن الخارج من ثدى الادمية بسبب المص وهو فعل  
الرضيع او بالاصح وهو فعل المصنعة او غيرهما كما يجزى واما اكتفى بالمص لانه اكثر واشهر  
وفي ذكرنا اشعار بثبوت الحرمة بحصول اللبن الى الحوف ولو فطرة وهذا اذا علم ان  
اللبن وصل اليه والام يثبت الحرمة كما في الخاصة في جولين في وقت الولادة عندهما  
وعليه الفتوى كما في القاموس والطرف لمصه اوصفت لها وجولين ونصف عنده وثلاثة عند  
زفر وقيل خمسة عنده سنة وقيل اربعين سنة وقيل جميع كما في شريح الطحاوي ولفظ  
الحول على ما في الركوة مشعر بالشمسية لكن باني عنه قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا



ان ذكره ههنا بما لا زيادة ضبط ولا انظر فقال از جانب شيرده همه خوش شوند  
واز جانب شير خواره زوجان و فروغ يعني شير دهنده و شوهرش با فرزندان و مدان  
و مادران و برادران و خواهران انسان خوشان شير خواره شوند و شير خواره و زشت  
باشوهرش با فرزندان خوش شير دهنده و شوهرش شوند و بكل اي نيزوج احتاجه  
رضا عالى الا تحت رضا عالى نسا او بالعكس او كلاهما رضا عالى النسيب بان  
كان له اخ لاب واخ لام فلا حرجه لاب ان يزوج اخته لام لانه ليس بينهما نسب  
يوجب الحرامه والاكتفاء مشعر بانهم غير الاخ و قد ذكرنا في النكاح انه حلت كزواج اخته  
اخي وغيرهما رضا عالى كلاهما ثلاث صور كما ذكرنا و الاختلاف في ظاهر الرواية وغيره  
محرم وفيه اشارة الى ان الاقطار في الاذن والاحليل والى بقية والامة لا حرج كما في الاخبار  
والاختلاف حقه كرون ومنه احتقن الرجل بالضم كما ذكره البيهقي فهو متعد و عليه استعمال  
الضماء فانه في ما ذكره المطرزي ان الضم جائز فانه لازم والصواب حقه و لكن الرجل فانه  
ليس بليس حقيقه و ما عطف بطعام من اللبن ولو غلب غير مطبوخ لا حرج لانه سلب قوة  
اللبن وقال لان كان غير مطبوخ واللبن غالب حرم واما المطبوخ فغير حرم بالاجماع كما في الاخبار  
وفي اشارة الى انه لو نفاطر اللبن عنه او حالم حرم وفيه خلاف كما في المحيط و ما خلط بغيره  
اي غير الطعام من اللبن وخلافه كالا والدواء بعينه في التحريم وضده الغلبة عند الشيخين  
وكذا عند محمد وزفر في غير اللبن واما في اللبن فقد ثبت الحرامه منها كما في الاخبار والغلبة  
في اللبن بالاجماع كما في التمهيد كالزاهدي وفي غير لبنه اللون او الطعم على ما روى ابن  
سماعة عنه الى يوسف كما في المحيط وفي الغلبة اشعار بالتحريم اذ انسابا كما في الاخبار هذا  
كمن في النصف انه لا حرج من اللبن الا لصل عنه و حرم الاستعاطا اي صب اللبن في لاف  
كما قال البيهقي وفيه اشعار بان متعد و عليه استعمال الغفاه وفي الصحاح والمغرب انه لازم  
فكانه يتعدى ولا يتعدى ويحرم لبن البكر ولم يجرى الى الزوج و انما لو طلقها قبل الدخول  
كان له ان يزوج رضيعها لان اللبن ليس منه و لكن الميت حتى انه لو صب بعد الموت  
وشرب صبي او ارتضع من ثديها حرم واما قال ميتا لانه مما يستوى فيه المذكور والموت  
كما في الصحاح و آية لام الارض الميتة وان ارضعت امرأة ضرته الى امة زوجها حال  
كونها رضيعه مستدركه بما في السابق حرمنا على الزوج لكونها بنتا و اما وفيه اشعار بان  
لو تزوج صبيتهن ثم ارضعتها امة معا او واحدة بعد اوى منا عليه ولو تزوج  
صغيره ثم طلقها وتزوج بكبره ثم ارضعتها بلسنه او لبن غيره حرم عليه لانه صار ام  
امهاته كما في المحيط و لا حرج لتكبيره ان لم يوطأ اذ الوقت من جملتها بل انما كره له ان يزوج  
الصغيرة حينئذ لانها ربيته بلا دخول بالام كما في المحيط وفيه اشعار بان بعد الوطى  
لما كمال الكره ولا يزوج الصغيرة حينئذ وللرعيه نصفه اي الكره ورجع الزوج على الرعيه  
به اي بذلك النصف ان قصدت الف ذوات لم تقصد بان لم تعلم بالنكاح او الف ذوات

غيره

نصف الكراهية او دفع الخلع عنها فلا شيء عليها والفقول بها في عدم قصد الف كما في النكاح  
وغيره محذور ان يرجع عليها بكل حال وفي كلامه اشعار بان الكبرية لو كانت نائمة او معنوية  
او مجنونة لم يرجع عليها وكذا لو اخذ رجل بشيء من لبنها وصب في ثم الصغيرة لم يرجع عليها  
بل عليه ان قصد الف كما في المحيط ولا يخفى ما في لفظ الف من اصلاح النام وهو الرعا  
لا عليه حسن الاختتام **كتاب الطلاق** اخذ من الرضا عالى لانه في النكاح  
ينوقف عليه الطلاق وهو اسم من التطبيق لغة الارسال ويجوز ان يكون مصدر طلق بالضم  
او الفخ فني طالق وسر عازالة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص واحتج به عن الفخ  
بجواب العنق واما قنا بالتحديد على خلاف المشهور فينبغي ان يفسر الطلاق الرجعي لانه ليس  
منه في النكاح كما صرح به في المبسوط وغيره والى ذلك الثاني انه في النصف والنصف في رفع  
الطلاق في كل مكلف كما كرهه والمجوز الذي بلغ غير رشيد والمجنون والضعف والمجنون والمجنون  
والمدنول والى كل ذلك فلفظ طلاق الصبي ما بهما كان او في المجنون الذي لا يقرب  
اصلا او يقرب في بعض الاوقات والمعنى عليه كما في النظم وفي اشارة الى ان عقله لو زال  
بابنه لم يقع طلاقه وهو الصحيح كما في الكبري والى ان الطلاق مباح لكن عند عدم موافقة  
الاخلاق لانه في الاصل بغض المباحات الى اخوها الى بغض كما في قوله ام الامور ولو كان  
المكلف سكران مغيرة عقله لم يكن بمنزلة ما يقوم به لظناب فانه لو لم يميز كان تصرفه باطلا كما  
في الزاهدي ويذهب فيه البيهقي فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما في الزهانية وكذا في سكران لم يميز  
او التمييز او غيره كما في الكبري ولا يقع طلاق السكران عند الكرخي وكذا السكران ما يميز  
العقل والمجرب خلاف المحمدا وعبد الله بالذكر لعدم نفاذ كرهه فانه لا يقع من سكران الا  
اذا شرط في العقد فقال زوجها منك على ان امر بايدي اطفالها كلى سبنت فقال العبد  
قبلت ولا فائده ولو اجاز بعده واحسنه اي احسن الطلاق وسخه طلاق واحدة فقط لا  
لا يطلق اثنين اذ بين في الظاهر من الاخيرين في المرة واحدة اخرى في طلاقه في الامة وفيه  
رضائي انها تعد خولة في طهر من البيض او النفاس لانه منفق لا و طى فيه لفظ الرجعية بعد الوطى  
في الحسن باربعة اشياء واحدة الطلاق وكونها طاهرة ومدخولة وغيره حاصل بقية ما باني  
والاطلاق شبه الى ان الباش يكون سنيا وهذا عند خلافها كما في النصف وحسنه  
بالاضافة وهو ان الطلاق باعتبار الحسنة والسنة ويجوز ان يجرى الضمير مجرى اسم لشارة  
الى منسوب الى السنة في حذف التاء للسنة كما في قوله وفيه دلالة على ان السنة نوعا  
سنة عبادة وسنة اتباعا كالمطهرين كالطلاق على الوجه المذكور متابعة النبي صلى الله عليه وآله  
على كل مسلم ان يجتهد في اتباع سنة صلى الله عليه وآله في المصبرات طلاق واحدة لغير المدخولة اي  
لغير الموطوءة ولو حكم بغيره لم يكن بينهما خلوة ولو كان الطلاق في حبس رد لافا في  
ان الطلاق في البيض كرهه والموطوءة يوجب الطلقات الثلاث الرجعية في اوائل  
اطمار السنة وقيل في اوائل هور واية غير ان حبيته والاول طهر كما في الرواية وذكر في النصف



لو طلق على امرئ كل حصة واحدة فمكره لا وطني ثم الزوج فزوجت ثم طلقها فمكره  
قال بعضهم كما في المحيط بها الى الاطراف فمن قبض ولو طوطه تزويج الثلث في ثلثة اشهر  
في الصخرة والايته وينبغي ان يطلقها في الشهر حتى يفصل بين كل تطليقتين بشهر بالطلاق  
ولو طلقها في وسط الشهر يفصل بينهما ثلثين يوما عنده وعندهما بكل الاول من الرابع والثاني  
والثالث بالايته كما في النظم وفي ثلثة اشهر في الحامل عند النبي بن وعند محمد وزفر لا يطلق للثلاثة  
الا واحدة كما في النظم ولو طلق هؤلاء النسوة الثلاث بعد الوطى فزوج طلاقا فمكره لثلاثة اشهر  
الوطى وبدرجه اي بدعي الطلاق ووجه نوعان الاول المعنى في الوقت والثاني في العدد قالوا  
طلقه واحدة وقعت في طهر وطئت المرأة فيه او في حبس امرأة موطوءة او فاسها فانها لو طوطا  
فمكره احسن كما هو الثاني ما فوقها اي فوق واحدة من الطليقتين او الطلقات بل درجة  
صحة ما فوقها بينه اي بين ما فوقها من الاعداد في طهر صفة اخرى حاصل ان الطليقتين او  
الثلث بمره او اكثر بل درجة في طهر بدعيه كالطليقتين والطلقات في حبس الموطوءة واعلم  
ان في المصدر الاول اذا رسل الثلث حمله لم يحكم الا بوفوع واحدة الى زمن عمر رضي الله عنه ثم حكم  
بوفوع الثلث سباسة ككثرة بين النكس وتمامه في التماسي ويرجع الى جبر رجوعه على الاصح  
وقيل يستحب كما في البداية ان يطلق المدخولة في الحبس فاذا طهرت عن هذا الحبس طلق ان شاء  
لانه بالرجعة يعود الطهر الذي عقيب هذا الحبس محلا للطلاق السني كما قال ابو حنيفة وزفر وعند  
ابي يوسف لا يعود وقول محمد مضطرب كما في شرح الطحاوي وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحبس  
بدون المراجعة يخرج الطهر المذكور عن ان يكون محلا للطلاق السني كما طاع في حالة الحبس بدون  
المراجعة كما في المحيط وطلاق ثلثة وطلاق الامة اي الفسقة والحكامة او المدمة او ام الولد  
انسان ولو كان زوجا فمكره اي صريح الطلاق ولفظه ظاهر المعنى في طهرها  
ما استعمل لغة او عرفا فلفظها اي الطلاق دون غيره وهذا اعم مما في التحفة وغيره انه ما سبق  
من الطلاق وهو نوعان احدهما مثل ان طلق اي ذات طلاق فهو من النسبة بالصيغة او سني  
ذو طلاق على ما ذهب اليه سيبويه فهو اسما فاعل ولا ذكره وطالفة لغة ومطلقة وكذا ما مطلقه  
نفتح الطاء واللام المشددة واما سكون الطاء ففي حكم الكسابة وطلقك بتدبير الامة في المشي دخل  
مخونه اطلاق او طلاع او طلاك او نكاح بلا فرق بين الجاهل والعالم على ما قال الفضلي وان قال محمد  
نحوه لا يصدق قضاء الا بالاشهاد عليه وكذا انت طالق او طلاق باش او طلاق شيو  
كما في ثلث حصة ويقع به اي بمنزل ما ذكره لا بالصريح ولا بد من فيه النوع الثاني ظاهر اطلاقه رجعة  
لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا رضا المرأة وولي الصغرة وينقلب عدته الى عدة الوفاة لو مات  
فيها ولا ترك الزينة فيها وبعث في بيت واحد ونفقة الامة عدة الحرة اذا اغتقت فيها و  
برئت حتى صدمتها لو مات الا في فيها ويكون مضطرا او مولى لها اذا طهر منها او الى فيها ويجب  
السعال لا الحد بالحدف كخلاف البينة فانها تقضي لها في الكل ولذا قيل الرجعي كالقطع والباين  
كالقتل كما في الشف واعلم ان طلاقا كان صريحا فالسرطية يوجب طلاقا رجعيها كما اذا كان باينا

فباينا كما اذا قارنه في منتصف طلاق القاعدى كفت كرفلان كما كمنه زن يروي طلاق وطلاق  
به يروي حرام وطلاق بيزار سواد لان الصريح اذا طار على البائن يكون باينا كذا اذا قارنه والرجعية  
منسوبة الى الرجعة بالفتح والكسر عود المطلق الى مطلقته كما في القاموس ابد اي فيما اذا نوى  
واحدة او اكثر رجعة او باينة او لم ينو شيئا وعنه انه اذا قال انت طالق ونوى الثلث فثلاث  
كما في شرح الطحاوي ولو نوى الطلاق عز وفاق لم يصدق قضاء وعنه العمل لم يصدق اصل وعنه  
صدق ديانته كما في التحفة ولو نوى الاجبار كذا لم يصدق قضاء كما في المشايخ والحكام مستمع  
بان علم الزوج بمعناه لم يشترط ان يكون لفظه الطلاق بالعبارة فطلقها بلا علم به وقع قضاء كما في  
الطهريته والمنية والثاني ما اشتهر اليه بقوله وان ذكر المصدر المعهود بان قال بالعبارة معناه  
منكر انت طالق او طالق طلاقا او مطلقا او مطلقا او طلاقا او طالق لثلاثة او  
تطليقا لثلاثة كما في الكافي او بالفارسية نو طلاق او نو طلاق طلاقا او نو طلاق وادع او ادع  
طلاق فثلاث من الطلاق وقعت في المرة والثاني في الامة ان نواها اي نوى الزوج بالمصدر  
الثلث لانها واحدة حكيمه والا بنو بالمصدر الثلاث بان لم ينو شيئا او نوى واحدة او اكثر  
رجعة او باينة فمكره اي فواحدة رجعة وقعت لانها مدلوله للخصم ولا بد من القبض بمنزلة طلق  
نفسك حيث جاز فيه ثلثة لان مصدره جعل كالمذكور بخلاف مصدر طالق وطلقك و  
تمام تحقيقه في الشفيع والحكام ملية الى انه لو قال انت طالق الطلاق كله وقع الثلث بل انية  
لان مصدره يؤيد كما في المحيط والى انه لو قال انت طالق الطلاق واربعة بالصفة والمصدر مطلقا  
وقع رجعتان كما في الكافي والى ان اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر الرواية  
كما هو صرح اصنافه الطلاق ونسبه الى كل واحد كلك او جميعك او جميعك طالق وبطل دعوى  
الاستفتاء عنه بقوله انت طالق او الى ما يعبر به اي يعبر العوب به من الخبر عمن الكل اي كل البدن كركب  
فلو قال طلقك راسك واراد الراس فقط لم يعد ان لا يقع كما في المحل عنه وكذا اذا قال الراس منك  
واما لو قال هذا الرأس وقع على الاصح كما في فاضل خان او رقبك او عنقك او راسك او عنقك  
او رقبك او راسك او رقبك او راسك او رقبك او راسك او رقبك او راسك او رقبك او راسك او رقبك او راسك  
الدير وفي الامة والدم خلاف والى جبر استيعابك او نكاحك الى غيرك او جبره الف  
جزء منك لا يصح اصنافه الطلاق الى جزء معين لا يعبر به عن الكل كالعين والنافع والمصدر والبدن  
والرجل الا ان يرد بها جميع البدن ومثل البطن والظهر على الاصح وبعض الطلقة كصفت الطلقة  
ونسبها الى عشرة طلقة كما مله لكن في المحيط لو قال نصف نطقية وثلث نطقية وربع نطقية  
فثلاث على المختار وقيل واحدة ولو كان مكان الربع سدا فثلاث وقيل واحدة وان كان  
مضروبا في اثنين في فوك انت طالق اثنين في اثنين انتان من الطلاق وان لم ينو الضرب فانه  
نقطة للجل وفي لفظه فيه والطلاق لا يصح ان يكون طرفا لنفسه فيلحق الثاني فوقع انتان على اختاره  
العمل الثلثة وذهب زفر الى انه بالمعنى المصطلح اعني نصف احد العددين بخلاف في العدد الامة  
ينفع ثلثة عنه على ما في الاخبار وغيره لكن في الكسفة انه من باب الحسن بن زياد وشبهه زفر بالنسب



المصنف الى كل بقوله وتصح بنية مع او الواو فيقع ثلاث كما يقع واحدة في واحدة او اثنين او  
ثلاث واستاء الغاية الى المسألة المستفاد من كل كلمة من قوله انت طالق من واحدة الى اثنين  
او ثلاث مثلا يدخل في الحكم لا انها وما المستفاد من كل كلمة الى عنده لقولهم حمري خمس سنين الى سبعين  
ويدخلان عند قولهم حمري ما في مائة الى عشرة ولا يدخلان عند قولهم حمري ما في مائة الى عشرة  
الى هذا الطائفة فيقع واحدة في الاول واثنان في الثاني عنده واثنان وثلاث وقيل واحدة  
عندهما ولا يقع شئ عنده كما في المحيط والاصح ان يقع واحدة عنده للقول الثاني كما في النهاية و  
لفظ ما بين كس في الحكم ففي انت طالق ما بين واحدة الى اثنين او ثلاث يقع واحدة واثنان  
وثلاث عندهما ولا يقع شئ او وقع واحدة عند زفر وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة  
الى اخرى وقد حاج ابو حنيفة او الاصمعي زفر وقال كم سنك فقال ما بين سنتين الى سبعين  
فقال انت اذن ابن سبع سنين فيخبر زفر وقوله ما في مائة الى عشرة في الحكم في مائة او مائة مثلا  
تجبر الى الغاء للطلاق في جميع البلاد في الحال والتخيير في الاصل النجاشي من قولهم ناجر بناجر  
اي نغدر بنقدر كما في الطلبة وفي انت طالق في ذلك كله في وقت الدخول او مع الدخول والطلاق  
مع الدخول ويجوز ان يكون في مستعار لان الشبهة فتوحيق فلا تطلق الا بعد الدخول والاول  
اصح وعلى هذا لو قال لا جنبية انت طالق في محاذك او مع محاذك فتكبر لم تطلق بحرف  
ما لو قال انت طالق ان محاذك كما في الكشف ويصح الطلاق عند الفجر اي في اول جزء من الغد  
في قوله انت طالق عدا او في غده ولا يثبت فيه العصر اي صدق قضاء في نية اذ الغد كما  
صدق في غيره من الاجزاء في الثاني اي في الغد عنده ولا يصدق عندهما فقط فلا يصح قضاء في  
الاول اتفاقا كما صدق ديانته في كليهما والوفى لابي حنيفة ان في الموطوعة بقضي الوقوع في  
جزء المقدرة الاستيعاب لانه شبه المفعول به كما في الكشف ويصح الان تصحیح الكلام في  
انت طالق امس ان تجز قبل امس وان تجز بعده فلهذا لا يضاف الطلاق الى غير المحل ويصح  
في الاصح ان العرا قبل مودة او موتها وفي النوادر لا يقع بموتها في قوله انت طالق ان لم يطلق  
قال مات او مات قبل الدخول فلا ميراث وان دخل قبل الميراث حكم الفوار ولا ميراث له منها كما  
في النهاية ويصح حال لانه اسم للوقت في قوله انت طالق متى او منبأ او ما لم اطلقك وقد  
سكت بعده زمانا سيع التطليق فلو قال منصلا انت طالق لم يقع الا به وفي لفظ اذا المنة  
بين الشرط والوقت عند الكوفة المستعمل مكان متى بوي في التنوية اي يقوض الى نية فان نوى  
الاول يقع اذ العرا وان نوى الثاني يقع حالا بلا خلاف قال لم يولد لا الشط ولا الوقت فكان  
الشرطية معنى وحكي مكانا فافاد في العرا عند ابي حنيفة لانه لا شرط له عنده وقع سكت في  
وقوعه فلم تطلق واما عندهما فتوضو للوقت وبسبب الشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصرة  
فتطلق حالا وهذا اقرب الى الصواب كما في مبسوط الى اليسر اليوم موضوع للوقت لئلا  
او غيره وعرفا بطلوع الشمس الى غروبها وشرا بطلوع الفجر الى الغروب كما في الكواشي وغيره  
لكن في المحيط للمعنى العرفي وفي الوقت مجاز وما نقل عنه في النجاشي وغيره انه مشترك بينهما

فلم يوجد فيه سبب عمل بقدرته في النهار اي في النهار رفته ضوئهم من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا  
وسمى ما كالأيوم والعرف قد ادع مع فعل اي اذا كان اليوم تابعا للفعل ومتعلقا به لان يكون  
مضافا اليه كما دل عليه كلمة مع على ان الية كناية المطول تمتد بيمين بقدره بمدة مثل ان يقال  
لبست الثوب يومين بخلاف غير الممتد فانه لا يقال دخلت يوما في الكشف والحامي وغيرهما  
لا بد وما في التلويح انه يسكن بالتحكم فانه مما يقبل التقدير بالمدة وهو غير ممتد لان المراد بالتمتد  
ما يستوعب مثل النهار كما ذكره المصنف ولا يتم انه بقدر مدة النهار عرفا على انه ممتد عند بعض  
المشايخ وهو الظاهر كما في الكشف والاصح في نفسه الممتد ما يتجدد في المرات المتعاقبة من كل وجه  
فكأنه كبرك يوم يقدم زيد اي يحيى من السبق فان كون الامر باليد بقدر المدة المستوعبة  
للنهار فيكون قضا ممتدا لايوم فيه للنهار العرفي فلو قدم ليل لم يكن لها خيار كما لو قدم نهارا  
بلا علمها حتى مضى كما في الحامي فبشبهه طاعها واليوم سبيل للوقت المطلق اي في جزء من  
الزمان ولو قيل مع فعل لا يمتد فحين وهو بخلاف الممتد كانت طالق يوم يقدم زيد فان الطلاق  
لا يقدر بالمدة المستوعبة فتطلق بقدر يوم زيد ولو قيل قال الفاعل عدنان كالمثاليين يدلان على انهم  
اعتبروا في الامتداد وعدمه جانب العاقل لا المضاف اليه سواء كانا متفقين او مختلفين  
وذا لم خلاف على ما هو تحقيق الكشف الا ان بعضهم اعتبروا جانب العاقل في مثل المثال الاول  
وجانب المضاف اليه في نحو يوم تزوجك فانت طالق وان كان المختار جانب العاقل وفي هذه  
الفاء اشعار بانهم جعلوا مثل هذا الظرف بمنزلة الشرط كما ان العامل بمنزلة الجزاء في الحكم كما سبقت  
اليه في الحامي وهذا كله عند عدم التيقن والافانكس الحكم بخوانت طالق يوم يصوم زيد  
وانت في يوم ينكشف الشمس كما في الاصول وان نوى النهار في غير الممتد صدق قضاء وخبر  
ابي يوسف انه لا يصدق كما في النظر واعلم ان ما ذكره المصنف في الشرع قد خالف بعض ائمة  
من التحقيق فلا تفضل عنه وفي انت طالق لا تامة الطلقات لغير الموطوعة بعض تلك  
الاشكال كما يقع اثنان في اثنين وبالعطف اي بان قال لها انت طالق وطالق وطالق  
او طالق او ثم طالق بين تلك الغير بالاول من طالق لا غير لعدم توقف اول الكلام على  
اخره ومنى غير قابلة لغيره وقبيل اشعار بانها تبين بالاول بالطريق الاولى لو قل انت طالق طالق  
طالق كما في المحيط وغيره كما يعلق طلاق تلك وقدم الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت  
طالق وطالق وطالق او طالق فان الاول معلق والثاني لقوعه كمان الكل معلق عندهما  
كما اذا كانت موطوعة عندهم ولو عطف ثم فالاول معلق عندهم والبواقي لغو الا انها تبين  
بالثاني بواحدة في الحال عنده كما ان الموطوعة تبين في الحال بالثاني والثالث والاول معلق عنده  
كما ان الكل عندهما وبلا عطف كالعطف ثم عنده بالاتفاق وفي الموطوعة الاول معلق والباقي  
واقع ويصح بالعطف بالواو والفاء الكل اي ما ذكره الثنيتين او اشراك بلا خلاف بعد الشرط  
ولو قدم موطوعة ان اذ الشرط توقف الاول على الاخر فلو عطف ثم كان حكمه ما كان بلا عطف  
والشرط مقدم ولو كان بلا عطف فالاول واقع والباقي لغو وفي الموطوعة الثالث معلق والباقي



واقع الكل في شرح الطحاوي وفي غير الموطوءة بقوله انت طالق واحدة كانت قبل واحدة او بعد  
واحدة يقع طلقه واحدة لانه انشاء طلاق سب بن باء فبانت بالاول فلا يبقى محلا لغيره  
وفي الموطوءة في اثنين اثنان لانها قابلة لهما وفي الموطوءة وفي غير بقوله انت طالق واحدة  
كائنته قبلها واحدة وواحدة بعد اي بعد واحدة وواحدة معها واحدة وواحدة مع واحدة  
يقع في تلك الصور الاربع اثنان لانه انشاء طلاق سبق عليه طلاق او فحالة انشاء طلقين  
بعبارة واحدة فيقع اثنان ولو غير موطوءة وان ذكر العدد والمه المبهم بان قال انت طالق  
يكفي او اشار الى عدد الطلاق بالاصبع اي ببطونها بان يجعل باطن الكف اليها يعبر عدد  
الاصبع المستورة فيها لاصبع الواحدة واحدة وبالاثنين اثنين وبالثلاث ثلاث وبما قدر  
الشروط لان الاشارة تقتضي ذلك لانه كما لا يخفى نفس الطلاق بدون اللفظ لا يخفى عدده  
بدونه ولذا ذكر في المحيط وغيره انه لو اشبه بل ذكر العدد المبهم لم يقع الا واحدة وان اشار بطونه  
بان يجعل باطن الكف الى نفسه في المضمومة تعبر عدد اظفار المصبرات والاختيار وغيره  
لكن في الكافي وقاضي خان اعني المستورة مطلقا وفي المصبرات ان اشار باصبع فواحدة و  
باصبعين فاثنتان وبثلاث فثلاث ولو نوى الاشارة بالكف وهي واحدة صدق قضاء  
بخلاف ما اذا نوى المعفودتين وان وصف الطلاق بالشيء مثل انت طالق فطليقة  
شديدة او قوية او انشأ الطلاق او اكبه او اعظم او اشده او اطول نحو طليقة طويلا  
او العوض نحو طليقة عريضة او ان شبهه الى الطلاق بما يدل على هذا اي على الوصف بالشيء  
مثل انت طالق مثل الجبل او الالف او مثل الدار او الجلب او بالطول كمثل الرجح او بالعرض  
كسطح الارض فثلاث من الطلقات وقعت ان نوى اي الثلاث والايضا بان نوى اية  
او جمعته او ننتين او لم ينو شيئا فبانت لان في هذه الالفاظ وصفها للطلاق بالشيء  
والبابين الشديد الذي لا يقدر على الرجعة فلو اكتفى بالشيء لم يكن طلاقا ولعله رد لما في  
الاختيار وغيره ان بالمشبه به لم ين عندني يوسف الا اذا ذكر العظم ولا عذر فيه الا اذا  
وصف بالعظم عند السمس فمضى مثل انت طالق مثل رأس الابل او مثل عظم او مثل  
الجبل او مثل عظم يمين بالكل عند الطرفين ولم ين الا بالثاني والرابع عندني يوسف وبالله  
عز وجل وكنا بنة عطف على صريحه والكناية لغة مصدر كني او كناية عن كذا يعني او يكون اذا  
كلم بشيئ يستدل به على غيره او يرد به غيره ويشترط ما استنتج من نفسه معناه للضيق او المجازي  
فان لفظة المجورة كناية كالمجاز غير الغالب استعمالا وكناية الطلاق ما يجمل وغيره الى  
لفظ كجمل الطلاق وغير الطلاق فيسنة المرامنة في نفسه فان البابين مثل ابراد منه المنفصل  
غير وصلة النكاح وفي الدلالة عليه خفاء زال بقرينة وكجوز ان يرد بالكناية ههنا ما ذهب  
اليه البيا بنة مما استعمل في معناه لينتقل الى ملزومه فان البابين مستعمل في معناه  
لينتقل بقرينة الى ملزومه الذي هو الطلاق فنطلق بصفة البيئونة كما ذكره المصنف في  
التوضيح ورد بان معناه للضيق لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن ابن يلزم الطلاق

بصفة البيئونة كما في النجوع واجب وان لم يلزم لكن من خطئه لازمة فصحيح ان يكون المكني عنه  
طول العامة او الوطء انصاف بطول النكاح ولو فرضنا على ان البابين انما يكون كناية عن الطلاق للملزم  
لبيئونة لاستنباعها فثبت الطلاق بصفة البيئونة كالكناية على شرط ان لا يكون هو الاول  
نحو اجمعي واذا جسي وانقل وانطلق وقوم من عندي لاني اطلقك واحركك مثله وانكرى سوال  
الطلاق فيجمل جوابا عن سوال الطلاق ويجمل ردالة نحو نفسي ونحري ويسمي هذا القسم الكتابي  
بمدلولات الطلاق والثاني كونه في حاله من النكاح او طين في صفة على صفة بنية عن  
البينان فعليه في صفة يجب ان يكون في الكافي والكرواني وفي الرضا ان تخفيفه لازم عند سبوت  
والعذر في قبيل وقيل ان التخفيف غير لازم بنية من المودة بالشد بد مصدر بمعنى القطع او صفة  
كما في المقدمة اي مقطوعة بابين من طين اي ذات بين او بيئونة الفقه حرام اي ذات منع ومنوعة  
من غير المحرم صفة كما في المقدمة وغيره او مصدر يد اذ به الصفة كما في الطهية وانما ترك الصلة مني  
وعلى اشارة الى ان صرح استاء البيئونة وطاعة اليها كسباني ونحو انت بري وانت على كذا ونحو  
او غيره مما هو محرم العين فيصحب جوابا ويصح سباني ونحوها ما في عرضها ما يعجب وفيه نقص  
والثالث نحو اعزك اي عدا عليك من الالف او نعم الله تعالى سبوت بكسرة الهزة قبل الباء محكم  
اي طين بنة محكم من الولد لزواج اجمعي وللعلم بعدم الولد انت طالق طليقة واحدة وانت  
منفردة من بين قومك فواحدة مصدر او خبر وجوز كونها وقع بالكل مع النية وقيل انما يقع  
بالكون واما اذا عوبت فان رفعت لم يقع وان نوى وان نصت وقع وان لم ينو العيب الاول  
كما في الكرواني انت حرة غير في النكاح او حرة احاركي لك زوجا ولو باءك اي طلق فبنتاول  
الطلاق وكذا اطلاقك وامر اي برك او مني برك او بيمك او سمالك او فمك او لسالك كما  
في المختار والبد الفقرة سهرك اي ارسلتك عن قيد النكاح او عمل كذا فارقتك عنه فيجمل  
جوابا ولا يخفى ان الرد والسب كما ترى وفي اعادة النكاح استعار بان الفاظ الكناية كثيرة حتى  
ترفع الى اكثر من خمسة وحسن لفظا على ما في النظم والنسب وذكر في الجواهر لو قال نزلت كردم  
او را كردم او دست بازداشتم او نه امشتم لم يخل بانيه في حالة الرضا اي غير الغضب  
المذكورة بنوقف الكل اي الاقسام الثلاثة نافية على النية فلا يقع شيء من البابين والرجعي بانيه  
لا خيال غير الطلاق والقول له في ترك النية وفي حالة الغضب بنوقف القسم الاول اي ما  
يجمل الرد والسب وفي حال مذكورة الطلاق ويجوز سبوا او سوال غير الطلاق بنوقف القسم  
الاول على النية فقط اي لا الاخير والاخير فلم يصدق الزوج في ترك النية قضاء لانيه في  
الغضب والاخير وفي مذكورة الطلاق في الاخير بن فطقت بهذه الالفاظ قضاء اذا قر بالغضب  
والمذكورة وكذا اذا اقامت البيئنة عليها او على اقراره بنية الطلاق اذا اكر ولا يقيم على نفس  
النية كما في المحيط وغيره وذكر الزاهد ان كجمل في ترك النية سواء ادعته او لا وقال ابن سكة  
ان صفتي منته فمك كفي والكلام مشبه الى ان الكنايات غير مؤثرة بدون النية ودلالة الحال  
وانما اعتبر ذلك لانه لا فيها من استنار المراد فان نوى بهذه الالفاظ ونحوها سوى الشبهة



المستندة وسوى اخباري كما في الثلاث من الطلقات تقع الثلاث لانها من نوعي البينونة الزانية عليها  
والا بنوي بآية او رجعية او اثنين او لم يثبتا فبآية واحدة وقعت لانها ادنى ما يدل  
عليه وفيه اشعار بان اذ لم ينو شيئا لم يكن يمين اي ايماء وقيل يمين والاول اخباري كما اشير اليه في  
المحيط وسبق كلامه دال على ان ما توقف على آية من هذه الالفاظ يستلزم ما لم ينو كما لا يخفى وفي اعتدلي  
والسببي رجحان وانت واحدة من الالفاظ الثلاثة يقع بالثبوت واحدة رجعية وان نوى الثلاث او البابين  
لان عدم طلق سودة رضي عنها باعدي وراجع والسبب اذ لا يعتد اذ كان فيه امر بالعودة واحدة  
لم يقع صفة بآية بل اطلاق كما قالوا ويقع الطلاق باسناد البينونة وطرقة اليه اي الزوج كما يقع  
باسنادهما اليها بان قل انا منك باين وعلبك و ام كن بدون الصلح يقع بالاسناد اليها لا  
اليه حتى لو لم يقل عليك ومنك لم يقع وان نوى كما في المحيط وغيره لا يقع باسناد الطلاق اليه  
وان نوى بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه **فصل**  
**نفويض طلاقها اليها** اي نفويض الزوج بطلاق زوجته الى زوجته في الكراهية النفويض  
كأن يسي باذكر استثنى مثل ان يقول لزوجته طلق نفسك واخترتي او امرك بترك  
او غيره فينفيد ذلك النفويض مجلس علمي اي مجلس طنت النفويض فيه بسماع او خبر وان ائمه  
الزمن يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس لا طلاق نفسي وفيه اشعار بان النفويض عليك  
يقضي الطلاق في المجلس كما قال بعضهم لا توكل بقبض ان يكون جميع العمرة كما قل اخرون  
فكلام الفصولين ما دل على الاول وطرقة الى اللاح الا ان يقول الزوج متصل بصيغة النفويض  
كل شئت فانه لا ينفيد بالمجلس ولما توفيق الثلاث قبل التحليل كما سيأتي او يقول متى  
شئت او اذا شئت فان لما ان يطلق نفسها واحدة في مجلس اخر لانها تقيم الاوقات بكون  
ان شئت فانه ينفيد به لانه ليس للتعيم ولا يرجع المفوض عنه الى النفويض وان قيل بالمشية  
ولمذه الغاية اخر الاستثناء وهذا مستوفى بان النفويض عليك لا توكل بقبض ان يرجع  
عنه ونفويض طلاقها الى غير ابى غير زوجته من رجل او صبي او جنون او زوجته الا في ما ينفيد  
بالمجلس ويرجع عنه ان شاء فيكون النفويض الى غير ما توكل الا اذا علق بالمشية فانه عليك  
فينفد بالمجلس ولا يرجع عنه كما في المحيط وغيره لكن في العادي لو قال لاجنبي امرأتى بترك  
كان عليك حتى يغير بالمجلس ولا يرجع عنه ومجلس العلم اي مجلس العلم اي مجلس العلم  
بالقيام اي قيامها عنه ولو كرها فان القيام يعرف الراي وفيه ايماء الى انه لو قامت له عمدة الشهود  
اختلف المجلس وفيه خلاف كما في العادي والى انها لو وقعت في القيام او الاكراه او الاصلح  
او انجات في القعود او ترفعت عن الاحياء لم يكتف كما في الاخبار والذباب الى المجلس  
بغيره عفا فمؤشست من جانب بيت الى جانب اخر منه لم يكتف او الشرع في قول لا يتعلق بما  
مضى كما اذا امرت وكبدا او اجنبا ببيع او بشرا او عمل لا يتعلق بما مضى اي بوقوعه قاطع  
لما كان فيه لا مطلق العمل حتى لو لم يست شاربها من غير قيام او كملت او شربت او قرأت  
او امتت المكتوبة او تكلمت قبل لم يكتف كما في النهاية وفيه اشعار بها لو استغفرت

بنوم او اغتال او امتثا او انضاب او تمكن من الزوج اختلف كما في الكفاية وفلكها  
كبينها فلا يكتف بالمجلس بغير العلم والاولى ان سبب حكم البيت او لا ثم يشبه به و  
يكن ان يقال ان الذباب بيان له على ما ذكرنا وسير دأبها كسيرة فبمختلف المجلس بما  
اذا وقعت ثم سارت بعد النفويض او بالعكس والذابة شاملة للرجل حتى لو كانت  
على عاتقه فاخترت نفسها في خطوانه بآية منه بخلاف ما اذا سبق خطوانه اختيارا  
كما في العادي وفيه وفي قوله لها اخترتي جنية النفويض نية حقيقة او حكمية كما اذا قال  
في الغضب والمذكورة فلا يردانه ليس على اطلاقه اذ قد مر ان في صورتين لاجابة الى  
النية فقالت بتأويل مصدر معطوف على قوله المفتر اي فقولا ومثله غير من في كلام  
العرب فليس في كلامه خرازة كما ظن وانما اخترت الفار اشعارا بالا اختيار في المجلس  
كما في ما يأتي اخرت الاولى زيادة نفسي علمي اي ان يقال ان الفاء دافعة لمؤنثة  
لا يقع الا طلقة بآية فلا يقع ثلاث لانه لا عموم للمفوض ولا رجعة وان نوى لان اختيار  
النفس على الكمال في البابين وشرط وقوع الطلاق وتصد بغيرها في اختيار نفسها ذكر مثل  
النفس في كونه لغزات كالام والاب والاهل في احد هما اي في كلام احد الزوجين او مثل  
قوله اختارة في كونه للصفة كطلقة في قوله اختاري اختارة فنقول بالنصب اي فقولا  
بالج اخرت فيكون قوله معطوفا على النفس وحر احد هما امر ادهمنا لان الاصل استترك  
المعطوف والمعطوف عليه في القيود وانما ذكر احد الزوجين الدالين على البينونة كجدة انبها  
على استعمال المعين لا اختيار فالمعنى لابد في كلام احد هما ما يدل على انها اختارت نفسها  
دون زوجها من الالفاظ المذكورة مثل ان يقول اختاري اختارة او طلقه او امرت فقول  
المرأة اخرت او اختاري فاخترت اختارة مثل كما في المحيط وغيره فلم يخص اختارة  
بكلام الزوج كما ظن ولو كرهنا انما لو قال الزوج كلمة اختاري ثلاث مرات بلا وصف  
عطف فاخترت احد بكم اي قالت في المجلس اخرت الاولى والوسطى والاخرة  
ثلاث من الطلقات وقعت عنده وبآية عندها وفيه اشعار بانها لو قالت اخرت  
اختارة ورفع الثلاث عندهم كما في الهداية ولو قالت بعد قوله اختاري ثلاثا  
طلقت نفسي بتطليقة او اخرت نفسي بتطليقة فبآية وقعت لان الاعتبار طاب  
النفويض وما في الهداية والاخبار انه رجع فليس بصواب كما في الكافي ولو عطف بكلمة  
ثم فقالت اخرت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانيا وثالثا فبثبوت الثلاث  
حينئذ كما في المحيط ولو قال امرك بترك او لسانك او غيره مما ذكرنا بينة النفويض  
فطلقت اي قالت طلقت نفسي فبآية وقعت لان الامر حقيقة للباين وان نوى  
بقوله امرك الطلقات الثلاث فقالت طلقت او اخرت نفسي بقول الطلقات  
الثلاث لان الامر بغير العموم وفي قوله اي في وقت قوله امرك بترك في تطليقة او في  
قوله اختاري تطليقة فاخترت اي قالت اخرت نفسي اي فقولا اخرت نفسي



فالفا عطف كما مر على انفس كمالين رجعية وقعت لا لعدم كسابة بالبرص والفا فيه جزائية  
فان قوله في قوله خلاف لانه مصدر جسي كما اشترنا فيكون شرط في المعنى ويؤيد الفقيه ما ذكرناه  
في بحث امته او الفعل فليس المنعطف الا التاسب الى المنعطف لقصره في الوضعية او الم  
بمنه وانه فيقولون وفي امك بربك اليوم وهذا يدخل في الحكم لليل الواقع بينهما فلما لم يرد في  
الليل حينئذ اذ طلع بالمنعطف كالتثنية وفي اليومين استنسخ الليل وان رد الام بالبيدي  
اليوم المذكور لا يبقى الام بعده الى بعد اليوم او الرد وفي الخبر لانه امر واحد وعنده انه ينبغي في  
البيد لانها لا تكون الرد الاول ظاهر الرواية كما في الحاشي وان قال امك بربك اليوم ووجه  
غير مختلف للكان اي دخول الليل قبل الرد وعدم بقا الام بعده فلا يدخل الليل قبل الرد  
وان رد في الام بعده وفي طلق نفسك ان نوى الزوج ثلثا وطلقت نفسك بغير  
اي الثلاث لانه مختص بغيره افضل فعل الطلاق الدال على الواحد للخصي او الظن والايوة  
بان نوى واحدة او ثلث او بانه او لم ينو شيئا رجعية لانه صريح وفي قوله طلق  
نفسك ثلثا فطلقت واحدة تقع تلك الواحدة لانه في ضمن تلك الثلاث لا تقع  
اصلا في عكس اي في طلق واحدة فطلقت ثلثا لان بينهما مخالفة ضدته وهذا عنده واما  
عندهما فواحدة لغو الزيادة ولو امر لها بالباين او الرجعي كما قال طلق نفسك بانه او رجعي  
فحكمت اي قالت طلقت نفسي واحدة رجعية او بانه يقع ما امرت به البائن او الرجعي  
لا ما عكست لان صغى الواحدة لغو بغيره التوقيض والشروط اي شرط وقوع الطلاق  
في مثل قوله انت طالق ان شئت او هويت او اردت او اعجبك او وافقك مشية  
منها مخيرة اي موقعه في الحال كما قالت في جوابه لما حملت شئت فوقع رجعية او مشية  
معلقة بما اي بامر قد علم وحقق وجوده في الماضي والحال كما قالت شئت ان فسد  
الزمان وهذا لان ف الزمان معلوم لا محالة فكان كالمشية المخيرة لا ما يعلم اي لا مشية  
معلقة بشرط يسجد بعد اي بعد هذا التعليق وفيه سهو النسخ ان كان ما كما قال  
شئت ان شئت فقال شئت فانه لا يقع به شي لان ما فوض اليها مشية مخيرة فيخرج  
الامر من يد بالاشتغال بما لم يفض اليها من الشرط وفي قوله انت طالق او طلق نفسك  
كلما شئت تطلق اي يصح لما تطلبها قبل الخيل ولو بعد تحريم النكاح او زوج او ثلثا  
من الطلقات متوقفة اي في ثلثة محال فلا تطلق نفسك في كل مجلس اكثر من واحدة لان  
كلما العموم لا يوجب ان تطلق ثلثا مجمعة وهذا عنده واما عندنا فمطلق واحدة لا تطلق  
شيئا بعد الثلاث والخيل والعود الى الزوج الثاني لان التوقيض قد انتهى بالتعليق  
ولا يخفى انه مستفاد من اول الفصل وفي قوله انت طالق كيف اي حال شئت من الصفة  
والحد فان بيان كل منها اليه كما في النهاية وكيف في الاصل سوال في الحال ثم سلب عنه  
معنى ان غلام يقع بانه او ثلث ان ثلث الزوج بالمشية احدهما بان قالت شئت  
بانه او ثلثا ولم يخالها اي شيئا يتبعه اي حال كون الزوج ينوي بانه او ثلثا او لم ينو

شئنا والايوة الزوجية على هذه الحال بان لم ينو شيئا ونوى الزوج بانه او رجعية او نوت بانه  
والزوج ثلثا او رجعية او نوت ثلثا والزوج بانه او رجعية او نوت رجعية والزوج ثلثا  
او بانه او انعكس الثلاث الاخيرة او كان غيره من الالفاظ **فصل** في رجعية فعند اتفاقها في البينة  
وقرر ما انفقا عليه مما ذكرنا وعند اختلافهما ما يقتضي صفة طالق من واحدة رجعية فقط  
فلا تطلق الثلثين ولا ثلثا وفي قوله انت طالق او طلق نفسك ما شئت من ثلاث  
تطلق ما دونها اي دون الثلاث من الواحدة والاثنتين الدالة عليها كلمة من التبعيض  
وعندهما تطلق ثلثا لانه لبيان الا ان التبعيض في مثل اشيع **فصل**  
**شرط صحة التعليق** اي شرط ترتيب لفظا على الشرط في باب الطلاق كالعق المالك  
اي القعدة على النكاح في الزوجية بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة  
مع حل العقد فانه لو وجد احدهما والمرأة مدخولة محرمه بالمصاهرة لم يقع التعليق فيه فمن  
بعض الظن نأويل المالك بوجود النكاح والمبتدأ ان المالك لم يشترط صحة النكاح وليس  
كذلك كما لا يخفى وبقي المالك في عدة الرجعي مما لا خلاف فيه واما في عدة البائن ففيه خلاف  
سباني او الاضافة الى التعليق البينة اي المالك او سببه على المصنف المضاف او استخدام فان  
لم يوجد واحد منهما كما اذا قال لا جنبته ان دخلت الدار فان طالق فالتعليق غير صحيح وفي  
الراهبدي قد طلقت برواية غير محمد لانه لو اضاف الى سبب المالك لم يقع التعليق ايضا فالاول  
مثل ان تزوجت عليك بزوجته فانت طالق والثاني ان يمكنك فانت طالق والثالث  
ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في النكاح او تصير حلالا او كل امرأة تزوجها او تزوجها  
غيره لا جلي فاجبه في طالق ثلثا ففي مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا  
زوجها فوضولي فانها لم تطلق كما في المحيط وكذا لو قال كل من تزوجت فلانة او زوجت مني بعد  
فوضولي فانها لم تطلق كما في المحيط وكذا لو قال كل من تزوجت او جرت بقول افضل او كل من تزوجت  
لي او كل امرأة تدخل في النكاح باني مذهب كان في طالق ثلثا فقط فوضولي لاجل اوجه القضي  
التي هي لم تطلق كما في المشية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ ولو خلف بامان على امرأة او بمينا على جميع  
النساء الا في كل ما وكيفيته ان تزوج الخالف امرأة غير افغان الامر الى القاضي فيه على ان زوجها  
وقد ترددت عليه وزعمت انها بالخلف صارت مطلقة فليتمس في القاضي فسخ البين  
فيقول فسخت هذه البين ولا يطلنها وجوزت النكاح كما في المضمرات وعقد الفضولي في رانها  
اولى من الفسخ كما في الكبري كمن في الجواهر ان الفسخ اولى لكونه منفقا عليه الثاني رواية  
عنه اني يوسف ثم ان كان الخالف شابا فافاده عليه افضل من العزوة وان كان شيخا  
فالعزوة اولى والفاضة اي الفاظة الشرط بغيره التعليق ان ولو لم يذكره لانه بمعنى ان  
في استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الفاعل في جوابها عنه ثم كما في الكشف واذا ما يسمى  
بالمسئلة لانه جعلها جازمة ومتى هي ومتى هي ليست وكل هو وكل هو بار على المخار  
وقبل هرگاه وهر زمان ويؤيد الكل ما في الرضى والمغنى وغيرهما ان كلما خلاف معرب



وما موصولة بمعنى الوقت او توقيته او مبني على الفتح وما كان في مضاف اليه مفرد ولا بد  
حينئذ من مضاف اسم زمان ولا يكون راجعة الشرطية ولا لم يكن بعده الا الفعلية المستقبالية  
ولو معنى وهي مقطوعة الوقوع غالباً وعاقله ما في محل الجزاء وذكر في التحقيق والكشف  
غيرهما كتب الاصول انه منصوب على الظرفية ومن ظن انه مفعول مطلق عند الفقهاء  
اذ قولنا معة بمعنى بار فعبه ان معة ظرف كما في المقدمة والكشف في كريمة نزلته اخرى و  
قال الراغب انه اسم جارية الزمان واعلم ان الاولى ذكرته وما كان اكراماً المشايخ فان ما  
يتعلق بهامه المسائل كثيرة كما لا يخفى على واقف الاصول وان الاحسن ذكره فانه للشرط  
على الاصح نحو امرته طالق ثلثاً ان كان كرهه ام كما في طارئة وزوال الملك بانقضاء  
العدة من رجعية او رجعتين او من بابين كذلك على الظاهر عند بعض وقيل ان الزوال بمجرد  
البيونة كما في منقولات ايمان الحسينية وغيره لا يبطله اي لا يعدم التعقيب بالرجعي والباين  
بل بعدمه وجود الشرط فان قال لزوجته ان دخلت الدار فانت باين او طالق ثم ابانها  
او طلقها واحدة قبل ان تدخل الدار ثم تزوجها في العدة او بعدا ثم دخلت الدار تطلق لثلاث  
التعقيب لم يبطل بالزوال بل بوجود الشرط وقيل استعار بان كلامه البابين والرجعي بلحقي  
نفسه وغيره البابين فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق فعلها او شرطية او مثل ان  
منى بابين كما في النفقة وغيره ففي غيرهما ان واذا واخواتها ان وجد الشرط مرة في الملك  
بجمل الى جواز اي ينهي التعقيب الى وقوع الطلاق فيجزي النظر فان قال ان دخلت  
الدار فانت طالق ثلثاً فدخلت الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانياً لم تطلق ثانياً لان التعقيب  
قد اكمل بوجوه شرط الدخول مرة في الملك وفي غير كلام ان وجد الشرط مرة في غير الملك  
بجمل منه التعقيب ويبطل لكنه لا ينهي الى جواز ولم تطلق المرأة ففي هذه الصورة لو  
طلقت ثم دخلت بعد العدة بلا تزوج لم تطلق لان الخلال البين في غير الملك وقيل استشارة الى  
حيلة مشهورة لمن علق بالثلاث ثم ندم واراد ان لا يقع وقد اشترى الى ما هو اسهل من  
انه لو وجد الشرط في عدة البابين اخل بما جاء صرح في قاضي خان وغيره وفي كلامه بجمل  
التعقيب بعد الثلاث لانه يقتضي التكرار ففي كلامه تكلمت في طالق يتكرر لثلاث بتكرار  
الكلام الى الثلاث فبطل البين وحده الى يوسف انه لو دخل على المنكر في منزله كل اطلاق  
منه الى ان دوام الفعل بمنزلة انشائه فلو قال كلما فعدت عندك فانت طالق ففقد  
عندما ساعته طلقت ثلثاً والى ان التكرار لم يلزم ان يكون في زمانين فلو قال كلما فعدت  
فانت طالق ففقد بابه طلق فثنتين لان الضرب بكل يد كالضرب بصفت كما في  
قاضي خان فلا يقع شيء ان تحيا اي المطلقة الثلاث بعد العدة من طلاق زوج اوله لانه لا  
لا يملك في هذا النكاح الا الثلاث وقد استوفاه الا اذا دخلت كل كلمة في ماض او  
مضارع مشتق من التزوج ككلما تزوجت فانت طالق فانه وقع طلقه كلما تزوجها  
ولو سبعين مرة ويبقى ان يكون في حكم التزوج كودخلت في نكاحي او صارت صلا لى او

ههبار كنه النكاح او بزي كنه لو قال كلما فعدت فانت طالق ففقد بابه طلق فثنتين لان الضرب بكل يد كالضرب بصفت كما في  
قاضي خان فلا يقع شيء ان تحيا اي المطلقة الثلاث بعد العدة من طلاق زوج اوله لانه لا  
لا يملك في هذا النكاح الا الثلاث وقد استوفاه الا اذا دخلت كل كلمة في ماض او  
مضارع مشتق من التزوج ككلما تزوجت فانت طالق فانه وقع طلقه كلما تزوجها  
ولو سبعين مرة ويبقى ان يكون في حكم التزوج كودخلت في نكاحي او صارت صلا لى او  
ههبار كنه النكاح او بزي كنه لو قال كلما فعدت فانت طالق ففقد بابه طلق فثنتين لان الضرب بكل يد كالضرب بصفت كما في  
قاضي خان فلا يقع شيء ان تحيا اي المطلقة الثلاث بعد العدة من طلاق زوج اوله لانه لا  
لا يملك في هذا النكاح الا الثلاث وقد استوفاه الا اذا دخلت كل كلمة في ماض او  
مضارع مشتق من التزوج ككلما تزوجت فانت طالق فانه وقع طلقه كلما تزوجها  
ولو سبعين مرة ويبقى ان يكون في حكم التزوج كودخلت في نكاحي او صارت صلا لى او  
ههبار كنه النكاح او بزي كنه لو قال كلما فعدت فانت طالق ففقد بابه طلق فثنتين لان الضرب بكل يد كالضرب بصفت كما في  
قاضي خان فلا يقع شيء ان تحيا اي المطلقة الثلاث بعد العدة من طلاق زوج اوله لانه لا  
لا يملك في هذا النكاح الا الثلاث وقد استوفاه الا اذا دخلت كل كلمة في ماض او  
مضارع مشتق من التزوج ككلما تزوجت فانت طالق فانه وقع طلقه كلما تزوجها  
ولو سبعين مرة ويبقى ان يكون في حكم التزوج كودخلت في نكاحي او صارت صلا لى او

المتعلق



يقع الطلاق وان ابانها بغير حصة وانقضت العدة ثم كلمتها او كلمت احدهما ثم تزوجا ثم  
ابانها وانقضت العدة ثم كلمت الاخر لم يقع وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون انما لو  
كلمت احدهما وقع الطلاق كما في المنية وذكر في المتن انه لم يقع اذ لم يوجد الشان وانما شئ  
التعلق بالظرفين لانه لو قال انت طالق اذا جاء صدق وذهب عدو طلق عند جنة  
الصدق وكلامه مفسر الى انه لو طلق باحدهما لم يقع بوجوه كل منهما في الملك والى انه لو قال ان  
اكلت كذا وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد لكل فالجميع بشرط واحد وقال الفضلي  
ان كل واحد بشرط على حدة كما اذا كان الكل متقبلا ولو قال اكره لانه نحو خواتم ونحوهم  
وراسه طلاق فترجى لم يطلاق كما في الزانية وكوكر لطف نحو ان شربت ان اكلت فعبدى  
فالطريق ان يجعل الاخر اولاً لان النفاذ والبقاء في الحال فان شرب ثم اكل لم يقع كما اذا اكل  
ولم يشرب لان في الصورة الاولى يلزم انحلال البين قبل النفاذ وفي الثانية انعقد وتعلق  
بوجوب الشرب وان اكل ثم شرب عتق لوجود النفاذ والاحتلال وقد ترك هذا الأصل  
كما اذا قال اكره لانه ما دروى اكره انزى ثم نوسه طلاق فذهب الى دارهما ولم يضرهما في  
الفور فانه حنث وقيل انما يحنث اذا اراد الفور وذلك لانه قد بعد ان يجعل عدم الضرب شرطاً  
لان النفاذ والذباب لا انحلال كما في المنية والتجيز اي تجيز الثلاث لا غير بقية الحق وهو  
في اللغة التجيز وفي الشريعة ايقاع الطلاق في الحال كما من من الظن انه من التجيز بالسكون  
الفناء او التحريك الفناء بطل التعلق بواحدة فصاحدا ولو بكلمة كذا او الا اذا دخلت على  
النزوح كما هو علق الطلاق فقال ان كلمت فلانة فانت طالق الطلاق ثم كبرى اوقع  
في الحال الطلقات الثلاث بان قل انت طالق ثلاثاً عادت المطلقة الثلاث اليه بعد  
التحليل والعدين ثم وجد الشرط بان كلمت فلانا لا يقع الطلاق وفيه اشعار بان لو تجز  
ما دون الثلاث في هذه الصورة وقع الطلاق كما سيجي في الرجعة وان وصل وصل متعارفا  
فلانها لو سكت قدر ما يتنفس او عطس او تحنث او كان بلسانه نقل فقال تردده ان  
شاء الله او لم يشاء او لو شاء او لم يشاء او الا ان يشاء او ان شاء الملك والجن او الشجر  
او الطائفة او غيره مما لم يعلم منية وانما سميت بالاستثناء لانه لا يودي موداه بكلامه الدال  
على حكم الصوم والطلاق والعناق والافار وغيره فخرى نحو انت بائن ان شاء الله او  
انت في كذا طلق امرأتى ان شاء الشيطان لكنه لا يعمل في الامر عند بعضهم بطل الكلام قال  
ابطال واعدام حكمه كما قال ابو يوسف وعليه الفتوى لا تعلق كما ذهب اليه محمد فلو قال  
ان شاء الله انت طالق وقع عنده لانه لم يذكر في التعلق ولم يقع عند ابو يوسف لانه  
ابطال ولو مقدر كما في النهاية والكلام بين عنده خلافاً لمحمد فلو قال ان صلت بطاقتك  
فعبدى ثم قال يا انت طالق ان شاء الله تعالى لم يحث عنده خلاف لابي يوسف ولم  
يقع الطلاق عندهما والكلام موم الى انه لو قال ذلك الكلام وكتب الاستثناء موصولاً  
او عكس او ازال الاستثناء بعد اكتماله بطل كما لو نطق بها كذا في العاوى والى ان القصد

لم يشترط

لم يشترط فلو جى على سانه كان رافق الحكم كما في المحيط والى ان الاستثناء نوعان فمطلق  
ذكره وكفيل بان يقول انت طالق اربعاً الاثلاث او ثلاثاً الواحدة او ثلاثاً فانها تطلق  
واحدة او اثنتين او ثلاثاً كما في مجمع العلوم وقد مر ما يتعلق به في الصلوة فصل  
**طلاق المريض** من مريض غالب حاله اي حالته الفانية او غالب الظن في حاله في حق الظن  
لكثرة الاستعمال او اكثر احواله فانهم اعتبروا غالب والكثير بالصحيح والمريض الملك اي خوفه  
وهذا احد لمريض مرض الموت بشرط ان لا يكون له زوجة او امرأة ثم ذكره في صحيحه ما يختص بالرجل  
فمن حذره على ما قال البخاري فقال لمريض يخرج عراً فانه مصاطة اي من الذباب الى جوارحه خارج  
البيت وهو الصحيح كما في المحيط وقيل هذه المرأة عجزت في البيت وقيل لا يصلي قائماً وقيل لا  
يمشي وقيل لا يركب راد منية كما في الكفاية ولما اذا اخذ الزوج الذي يكون اخوه انفصال الولد  
كالمريض اما اذا اخذ ما لم يكن فغير معتبر كما لانه وقيل يعتبر والاول اوجه كما في الزايد  
والمسول والمقعد والمطلوع والمدفون مادام يزاد به فهو مريض كما في المحيط ومثل ما رز  
اي خرج صف القتال لاجله وعنه الميارز كالصحيح او قدم ليقبل القصاص عند بعضهم  
قيل هو كالصحيح او رجم على المختار وبطل فيه من قد ظالم ليقبل كمن اخذ السبع بغيره او  
الكلية السفينة ويقع على زوج مريض شرعي لا يعتبر تصرفاته كاملة مرض الموت مصدر مريض  
لزيادة الانصاف فلو ابان اي في المريض في حاله المرض زوجته بان طلقها رجعيّاً او ابانها  
واحدة او اكثر وقال فكنك تطلقك في صحتي ثلاثاً او جاعت ام امرأتى او بنتها او زوجتها  
بغير شروط او في العدة او كان بيننا رضاع بغير رضا احدهما او خذوا الخلع وكل فرقة وقعت  
من قبلها كاختار امرأة العتق نفسها ومات في ذلك المرض حتى اوصح ثم مات لم تهرث و  
توفي العدة ولو كان موت بغير ذلك السبب من كوفيل ومضاج وهي في العدة شرث تلك  
الزوجة من الزوج لانه قصد البطلان ارثها فز عليه ولذا سمي بالفار والزوجة بامرة الفار و  
انصافه زوجته للبعد فلان من الزوجات امة تحت حلقها بائناً ثم اعفا المولى ومات  
ونصرانية او يهودية تحت مسلم طلقها رجعيّاً او بائناً ثم اسلمت ثم مات كما في النظم والشف  
وغيرهما وهو واقف في صف القتال او تم بالضم اي صار محمواً وهو الذي اصابته طمى  
لكن لم يصح ما جازع المواجه او جسد لقتل فصاحداً او رجحاً صحيح شرعاً في طلقها في هذه الاحوال  
ومات او قتل لم تهرث منه ولو نضاد في مرضه على طلاق في صحته وعلى من طلقها بان قال  
المريض لاطلقك ثلاثاً في صحتي وانقضت عدتك وصدة الزوجة فالأحسن لو صدقته في  
مرضه على طلاقها وعدتها او ابانها الى ابان المريض زوجته بامر بان قامت له طلقني بائناً او  
ثلاثاً فطلقها كذلك ثم اي بعد النضاد او الابانة اخر المريض لها عليه بدى من كان او غيره  
او اوصى لها مال فبها الى فقركان لما عنده الاقل منه اي من الدين او المال ومن الارث او قلها  
الاقل الى اقلها حال كونها منه ومن الارث فعل الاول الاقل معمول الطرف كمن على ما قال الفضل  
وعلى الثاني المبني او من بيان لما دل عليه الا ان من المفضل عليه ولا ينبغي ان يقال ان من بيان



الافل والواو بمعنى او فانه شاذ كما في امالي ابن الحاجب وفيه الظن عطفت الاربعة على الضم المجرور  
مع اعادة الاربعة على نحو معنى وينسب فانه يوم ان يودي حقا بكل بعض من افراد المجرورين بمن  
واما قلنا عنده لا عندهما جاز الاخر والوصية لها في صورة التصلاف اذا التماخ قد زال وان  
علق في الصحة او المرض بينوتها بشرط ووجد ذلك الشرط في مرضه ثم تلت لانه فاذ ان علق بينوت  
تفعل سواء كان له بتمه كقول الدار الما لنفسه والصلوة والاكل وكلام احد الابوين و  
طلب الحق من الخصم وغيره او علقها بغيرها اي بفعل زوجته ولا بد لها منه كالنفس وغيره  
فاذا كان فعلا لها بتمه فلا تلت على كل حال وهذا عندهما وكذا عند مجر اذا كان كل من  
التعلق والشرط في المرض واما اذا لم يكن فيه الا الشرط فلا تلت او علقها بغيرها اي بفعل غيره  
الزوج والزوجة وقد علق في المرض ووجد الشرط فيه ايضا كما اذا علق بفعل اجنبي او فعل  
سماوي كمن راس الشرف فان علق في الصحة لم تلت وتعلق فيه روايتين في الظلم قال صحيح  
لما ان دخل فلان الدار ومضى رمضان فالت طالق ثم مرض ووجد الشرط فيه لم تلت  
على بعض الروايات وتلت على الاخر والابن بكتاب ان يقال وتلت ان علق بينوتها بغيره او  
بغيرها ولا بد منه او غيرهما في مرضه ووجد فيه **فصل في الرجعة بالنكس**  
والفتح اضع لفتح الاعادة وشرعا اعادة الزوج الزوجة الى حاله كانت عليها وذلك لانها  
كانت بحيث لا تبين بايام الحيض والاشهر وبالرجعة عادت الى ما كانت ولما شرط منها  
ان تكون في العدة كما في الكافي وغيره فمن اخذ في توفيق الرجعة فمؤاخذ فاذا انقضت العدة  
بطل حق المراجعة ففي ذات الحيض انقضت كجرح الانقطاع اذا كان عشرة او ازيد او اقل  
فحين يغتسل او يمضي الوقت الذي يسب الغسل والتميم كما امر او فخرج عن الصلوة بالتميم  
عندهما والتميم عند محمد وان ابنت المرأة غير رجوعه لانها استدامة النكاح لا ابتداء ولهذا لا رجعة  
الى العقد والولي والمهر اذا لم تبين ظرف يصح او الرجعة وكذا الباء بعدة خفيفة اي طهارة باينة  
او ثنتين او فرة بالفسخ او علقته اي طلاق سواء كانا شجرة او علقها بغيره  
لرجعة صحيح الطلاق او بعض الكفاية وان لا يكون بمقابلته مال وان لا يستوفي الثلاث جملة  
او تبين وان تكون مدخولة كما في النهاية ولذا ذكر في المحيط وغيره انها لم تصح من غير دخول نحو  
راجعتك في الحضر وراجعت امرأتني في الحضر والغيبة بشرط الاعلام ورد ذلك في مسكنك  
وانت عندي كما كنت وانت امرأتني ان نوي بها الرجعة او باز او رد من كما في النهاية والاصل  
منه اني انها تصح ولو قبل كما في الحاشية وانما فهم على الفعلية لانها مكرورة كما في الظهيرية وبوطها  
لا بعد الزوج في العدة كما يتبادر لان تزوجها لغو الوطى بناء عليه كما في المنية وفيه اضرار  
من الخلوة فانه ليس برجعة ومستمها بشبهة تقبيل او غيره والضمير مفعول الفعلين ويجوز  
ان يكون فاعلا فانها منها رجعة وان كان كمار كما في الزاهدي ونظره الى وجهها الداخل بشبهة  
لا الى دبرها وان كان يقني بانه رجعة كما في المنية وذكر في خزائن المصنفين انها تصح بانثب به حرمه  
المصاهرة فالاحسن وبما يوجب حرمه المصاهرة ونسب واستحب اشهادها لصواب الشهادة على

التي

الرجعة السنية وهي ان تكون بالقول كما في الخبر فلو استشهد على الوطى والمس والظن بشبهة  
لانها علم للثبوت كما استشهد في الظهيرية ونسب اعلامها الى اعلام الزوج الزوجة بها اي الرجعة  
قولا او فعلا فان لم يستشهد او لم يعلم فرجعة بدعية كما في المضمرات ونسب ان لا يدخل الزوج عليها  
حتى يوذنها اي يعلمها بدخوله كخبر النخال او النخخ او النوا او غير ذلك لم يقصد رجعتها  
اذ لم يكون مجردة نكرة ان يراها كذلك الا اذا قصد الرجعة وجبته لا حاجة الى الاعلام و  
معذرة الطلاق الرجعي لا المبنوتة والمنوفى عنها الزوج تنزير بجلاء الوجه وليس الشاب  
الجبل اذ اطلقت الرجعة ويجل له وطئها كسها ونظره الى الرجعي لا يجوز وليس ينكر لان  
صحة الرجعة لا تقتضي الخلعة الا ترى انهم قالوا ان الوطى في دبر الاجنبية لم يوجب حرمه  
المصاهرة مع انه حرام ولا بأس بها اي لا يجوز للزوج اخراج الزوجة بغيرها فان المسافة  
محمولة على اللغة بغيره ما بان في العدة حتى يستشهد على رجعتها اي حتى يرجع لان ارجعها حرام  
بدون المراجعة كما في الكافي فزيادة الاشهاد بيان طريق الاستحباب بغيره ما سبق فمن  
الظن ان منع المسافة بها استحبابي وصحت الزوجة في مرضي عنها اي في ادائها انقضت  
العدة عند انثاب الرجعة فلو قال راجعتك فقالت فمضت عدتي لم يصح الرجعة على الصحيح  
وقال انها تصح فلو سكنت ساعة ثم اجابت فقد صححت بالاجماع ان امكن تصديقها بان  
كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يكفي معنى العدة في المنية وهي اخيرة الحيض مدة ثلثة اشهر  
واحدة نصفها والحيض مدة شهران واما رجعون يوما عنده ونسفة وتلقون واحد وعشرون  
عندها لانه يعتبر للحيض عنده خمسة او عشرة والطلاق اخر الطهر او اوله على اختلاف اهل  
التحريم والحيض عندها ثلثة والطهر عندهم خمسة عشر وزاد شيخ الاسلام ثلاث ساعات  
لما عتال كما في الحافيق ومبسوط في جامع المضمرات وصحت في بقاها كما في بقاها  
العدة عند اخراج الزوج بالرجعة في العدة فتصح رجعة وصحت في نكاحها اجاباره  
بالرجعة في العدة بلا يمين عليها عنده خلافا لما في صحيح الرجعة وطافح في بيان ما يندرك  
به طهارة او طهارة من الرجعة شرع فيما يندرك به الثلاث فقال ولا كل زوجة وه على  
زوجها بعد ثلاث من الطلقات ولا زوجة امه على زوجها بعد اثنتين منها فلو استنرى  
الزوج هذه الامه لم يجز له وطئها حتى يطأ اي طهارة او الامه فان كلته لا كلته او زوج بالغ  
او صبي ولو غير حرة ومجنون من حق اي مغارب للحكم وفي شروط الظهيرية اذا تجاوز عشر  
سنتين فهو ناسي واذا قارب الحلم فهو مراهق وقيل هو الذي يتحرك الله ويشتهي كما في  
المستقصى وقد غلبت الباع للتحليل بعشرة سنين وان كان الاولى ان يكون حرا بالغ قال النضر  
شرط عند ذلك كما في الحاشية فالاولى للجمع بين المذهبين لانه كالتميز لابي حنيفة ولذا  
مال اصحابنا الى بعض اقوال الضرورة كما في دياحة المصنف وانكلام منبه الى ان الشيخ الكبير  
لا يقدر على الجماع لو ادعى ببساطة اليد كحل كما في الزاهدي والى انه يكفي غيبة المشقة في القبل والى  
انها لا تكل بدونها وفيه الظن الفاسد ان الامام الحسني ذكر في مبسوط عن الشافعي لم يشترط الا

مع



النكاح وهو العقد الذي يثبت به الزوجان في الفناوى وغيره ان القاضى لو قضى بالحل لاول نكاح صحيح  
بالاجماع وذلك لان الشئى اقدم منه بمدة مديدة وانه اجل واعلى رتبة ان يرد ويمنع من  
الصدر الشئى كما دل عليه كلام الفتاوى الكبرى والصغرى وغيرهما من نقل عنه وليس في  
المبسوط سوى ما قال ان الدخول شرط عند الجمهور وما قال سعيد بن المسيب انه لا يشترط  
الدخول فغير معتبر ولو قضى به القاضى لا ينفذ فانه شرط ثابت بالانذار المشهورة ومثل في  
البداهة والكافي وغيرهما وفي الكشف وغيره من كتب الاصول ان العلم غير سعيد انفقوا  
على اشتراط الدخول وفي الزايدى ان ذلك ثابت باجماع الامة وفي المنتبه ان سعيد ارجع عنه  
الى قول الجمهور فمن عمل به بسوء وجهه وسجد ووافى به يجوز وما نسب الى صدر الشئى  
فليس له ان يفتى في مصنفاته بل يقتضيه وذكر في الخلاصة عنه ان حرافتي به فعليه لعنة الله و  
الطائفة والناس اجمعين فانه يحلف بالاجماع فلا ينفذ قضاء القاضى به وفيه دلالة على  
ان ما نقل عنه في بعض المواضع انه نافذ فاقترع عليه كما في النهاية فلعن الظان عفى عنه اعتمد  
على مثل هذه المواضع نعم قد ذكر فيما التفت فاضل من افاضل المصنفين شرح هذا الكتاب عن  
المشكلات ان غير المدخول كحل نكاح واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى  
تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول ان ينكح من لم يوجد في التفاسير والخرافات بنكاح فلا يحل  
لوطى المولى صحيح فان بالفساد لم يحل وقيل يحل كما في الخزانة وكيفيته على وجه لا يقدح  
على ما كان يقول المرأة له زوجت نفسي منك على ان امرى بيدى وقيل الزوج او بقول  
المحلل ان تزوجتك وامسكتك فوفى ثلثه ايام مثلاً فان طلق فانه يطلق بمضى المدة  
كما في خزانة المفاتيح وحتى يمضي عدة طلاقه الى البائع او المهرى او المحلل او عدة موته  
لانها موطوءة والكلام منسب الى ان الزوج الثاني لو تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها بلا  
وطى حلت لاول بلا يمضي العدة كما قال زفر فلو قضى به حاكم نفذ كما في العمادى والى ان  
علم الزوج ليس بشرط في التحليل في المحيط اذا انكر الطلقات وليس لها بينة ولم تعذر على  
منعه كان لها ان تحلل اذا سافر وتجد النكاح شئى دخل في القلب وقيل نقل بدوا وقيل  
لانفس والا ثم عليه وجاز النكاح الثاني بشرط التحليل بان يقول المرأة او الزوج الثاني  
انك تزوجك على ان احل فالشرط والنكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطلقها بعد الوطى اجبر عليه كما في  
النظم وبكرة لاول والثاني وجب للزوج الاول وهذا عنده واما عند محمد فغير جاز النكاح حتى  
لم يحل له وقال ابو يوسف لم يجز النكاح فلا تحل والاول هو الصحيح والكلام منسب الى انه لو  
نوى التحليل بالقلب حل له في قولهم جميعا كما في المضاربات والى ان المحلل ليس عليه شئى و  
اللعن الواقع في الحديث لاشترط الابعاء عليه كما في الخلاصة والاشبه ان حقيقة اللعن  
بمقصوده بل المقصود اظهار حسنة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعود اليه بعد الحاجة  
غيره كما في الكشف وفيه كلام فتأمل وان قالت المطلقة حلت لى انقضت عدتي و  
تزوجت بزواج اخر ودخل في وطئى وانقضت عدتي والمدة انى ادعت المرأة التحليل فيها

تحلل ذلك كما مر وقد علب على طه الى الزوج الاول صدقاً وذلك لان غلبة الظن بمنزلة البقيل فيما  
يجوز فيه من العادات والمجتمعات حل لاول نكاحها سواء كانت ثقة او غير ثقة والزوج الثاني  
يهدم ما يبطل ما دون الثلاث من الطلقات فلو طلقت الامة واحدة او طرة ثنتين لغا  
اليه بعد زوج اخر عادت بثلاث والامة ثنتين عندهما خلافاً لمحمد فانه يقول ان اليه عنده  
بما بقي من طلقه لامة او طرة وطلقتين لها وفيه إشارة الى انه يهدم الثلاث بالانفاق فلو  
طلقت طرة ثلاثا او اتمت اثنتين ثم تزوجها بعد التحليل عادت اليه لامة بثلاث والامة بثلثين  
**فصل في الايلاء** لغة مصدر آلت على كذا اذا صلت عليه فابتدلت الزمناً  
والها الف التمرة والاسم منه اليه وتعديته بمن في القسم على قربان المرأة لضمين معنى  
البعد ومنه قوله تعالى والذين يولون من نسائهم وشراً علف بكسر اللام مصدر او اسم مفعول  
ذلك الخلف في الجملة فلا يرد انه ربما لم يمنع وطى الزوج لا غير الوطى كما هو المنادى فلو قال  
واسد لا تحس جلدك لم يكن مولياً لانه يحس بالفساد دون الوطى كما في قاضى خان فلما  
حاجته الى زيادة ولا يحس الا بالوطى على انه لو نوى الوطى كان مولياً كما قال البخارى والظاهر في  
الزوجة الدال على انها اتمت ان تكون في الايلاء والنفاء معا وفي الايلاء لفظ فلو لم يرد  
لانه لم يات بها بتطيقته ثم مضت مدة الايلاء وهي معذرة وقع عليها طلقه كما في الزخرفة  
يكن في قاضى خان لو آلى من زوجته الامة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع اربعة اشهر  
متوالية بل اليه او بوميته وخامسة في اجارة الطائفة في حاله في الزوجة وتسهل امة علف  
على اربعة اشهر وفيه إشارة الى انه لو عقد على اقل من المدين لم يكن ايلاء بل يمينا والى  
ان الوطى في تلك المدة لازم ديانة ومطالب شرعاً فلو لم يطأ فيها لائم واجبه القاضى عليه  
بجواز دون تلك المدة كما في خزانة المفاتيح والى ان مطلقة المايمة وامة لم يصح الايلاء منها  
والى ان الايلاء نفس اليمين كما في المحيط والكافي والتحفة وغيره لكن في قاضى خان والنهاية  
ان الايلاء منع النفس عن قربان المكوفة منعاً مؤكداً باليمين باسدياً او غيره من طلاق وكفو  
مطلقاً او موقفاً بالمدة المذكورة وفي شرح الطحاوى ان جميع الفاظ تكون يمينا ايلاً أهمها وفي  
الاخبار ان مثل لا افر بك ولا اجامك ولا اطاك ولا اغسل منك من جبانة صريح غير  
محتاج الى التنية ومثل لا امسك ولا ادخل بك ولا ابنت معك على فرائس  
كناية عنحتاج الى التنية وفي النظم لو قصد بالبرص غير الوطى صدق ديانة وفي النصف ان الايلاء  
مكروه ولما كان حكم الايلاء من النكاح لا يمان في اليه من حكمه فقال فان قربها بالكسرة فانه يمان  
بالكسرة وهو الذي نوى استغفر للميعة كما في الطلقة في المدة المذكورة حيث في يمينة بالكسرة  
نقضها كما في الطلقة ويجب الكفارة المعلومة في الخلف باسدياً اي بذاته تعالى وصفاته وفي غيره  
اي خلف غير الخلف باسدياً بشرط الايلاء لغيره فلو قال ان قربتك فانت طالق او واسد لا افر  
تدين بواحدة في الصورة الاولى ويجب اطعام عشرة او كسوتهم او عتاق عبد في الثانية  
ولم يصح بما اذا لم يبينها وفي النظم لو قال ان تزوجتك فواسد لا افر بك وانت طالق







في الطلاق مع الي حصة في المبراة وان طلع الاب صبيته بما لها اي لم يورث في شيء الا في وقوع  
الطلاق فلا شيء عليه من ماله وماله وقيل لا يقع الطلاق والاول اصح كما في المداية وفيه شعار  
بان الطلاق لا يتوقف على اجازتها وقيل يتوقف والاول الصحيح والمادة بالطلاق البائن  
او الفوقه اذا كانت بلفظ الطلع فبائن وبالطلاق حتى كما في العادي واعلم انه قد اجمعت على ان  
الفصل المنفي يصح الاستثناء وهذا الاجماع في الفاقط محصورة ليس هو منها كما بين في موضع  
ولذا في الاثني وقوع الطلاق ان قبلت الصبيته الحال سواء كان احد العاقرين اباً  
او ابناً وفي رواية لم يقع الطلاق الا بقول الاب ولا يجب عليه البذل لان عبارته في صيغة  
كعبارتها في كبره وفي رواية لم يجب عليه شيء لعدم الضمان ولا عليها لان ماله لا يبيع به كما  
في الكرماني وفيه اشارة الى ان شرط كونهما من اهل القبول بان كانت نفق كونه للخلع سلباً  
والشكاح جالباً والى ان لاشي عليها والى ان العاقر لو كان اجنبياً لم يقع بلا قبول الصبيته  
والاب وهذا خلاف كما في الزهرة وان طلع الاب صبيته على انه ضامن الى ماله من المال  
وان كان في الاصل المخلع لا على الاصل فعليه اي الاب الحال الى البذل كما على الزوج المهر  
فيقع الطلاق ولم يسقط المهر كما في المداية وذكر في الفصولين ان الاب اذا اراد ان يخلع  
خيرها بان علم انها لا تحسن العشرة منه وخلعها يسقط المهر عنده ماله ولو قضى به القاضي  
ينفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه **فصل في الطهارات** رتبة مصدر ظاهر الرجل  
اي قال لزوجته انت على كظم امي اي انت على ام كظم امي فكني عن البطن بالظهر الذي  
هو عمود البطن لئلا يذكر ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهره امراته فعلى من النضامين معني  
النجاسة لا يجنب اهل الجاهلية من المرأة المظاهرة منها اذا طهر طلاق عندهم كما في الكنت  
وشبهه النسبة مسلم عاقل بالغ ولم يصح به لشهرته فلا يصح ظهارة الذمي والمجنون والصبي  
ما يضاف وينسب اليه الطلاق من الزوجة للنبين والمعنى مجموع الزوجة حقة او حاكم  
منه جزء من الاجزاء ان ينفذ او المعبر بها عن الكل بما يحرم اليه النظر من عضو محرم الى المحرم كما  
مؤيداً سواء كان بنسب او رضاع او صهرية فالنسبة مخرج لغيره انت امي او اخي او  
بنتي فانه ليس بظاهر كما في مبسوط صدره السلام والعناني فلو قال ان فعلت كذا فانت  
امي وفعله فهو باطل وان نوى التحريم واصله مخبره لما قالت لزوجها انت على كظم امي  
فانه ليس بنبي وعنه اي يوسف انه طهار وقال الحسن انه يمين كما في المحيط والبيان مخرج به  
للاجنبية او الامة ان تزوجك فانت على كظم امي فانه لم يكن ظهارة الا اذا تزوج الاجنبية  
او الامة بعد اعترافها فانه ينقلب الى الظهار كما في قاضي خان وغيره والتحريم مخرج لما اذا  
شبه بمنزلة الاب او الابن فان منهما لا يكون مؤبد ولذا الوكف كجوازها نفذ وهذا عند  
محمد خلافاً لابن يوسف ومذهبا اذا شبه بظهر ام امرأة قبل هذه المرأة ونظر الى فرجها  
بشهوة فانه طهار عند ابن يوسف خلافاً لابن حنيفة ولما اذا قال انت كما في فان النسبة  
بالام تشبه بظهره وزيادته كما صرح بذلك في المحيط على ان ذكر الموصول وارد على طريق

في الطلاق بالثالث طلعني ثلثا بالثالث فطلقها طلقه واحدة فبائنه تقع بثلث الالف بلا  
خلاف لانفام اجزاء العوض على اجزاء المعوض وفي ان طلع ثلثا على الالف فطلقها واحدة  
طلقت واحدة رجعية بلا شيء من الالف للزوج على الزوجة عند ابن حنيفة وبائية بثلث الالف  
عندهما كالاول وان طلع ثلثا بالثالث او على الالف فان طلعها ثلثا طلقت ثلثا بلا شيء عنده  
اما عندهما فيقع الثلاث واحدة بالثالث وثلاث بلا شيء وان طلعها ثلثا بالثالث طلقت الثلاث بالثالث  
ان قبلت والا لا يقع شيء عنده واما عندهما فان لم يقبل يقع واحدة بالثالث والالف الثلاث واحدة  
بالثالث والا فبان بلا شيء كما في القابض والخلع كالطلاق بمال معاوضة في حصة المرأة فلا تنفذ  
به فكان من جانبها شرط للعقد فزوجه انه يصح رجوعها في ايجازها قبل قبول الزوج فاذا قالت  
اخلفت نفسي منك بكذا او اشتريت طلاقاً منك بكذا او اخلفتني على كذا فزجعت عنه قبل  
قبوله بطل الايجاب ومنها انه يصح شرط للثبوت اي شرط الزوج للثبوت فلو قال خالعتك  
او طلقتك على كذا على انك بالجنار لثقت ايام فقبلت جاز فقبل للجنار ان دلت في الثلاث و  
طلقت ان لم تدق به ولزم البذل وهذا عنده واما عندهما فلم يجز للجنار وقوع الطلاق ولزم  
البذل ومنها انه ينصرف على المجلس في مجلس الايجاب فالاجاب في الامثلة يبطل قبل القبول  
بالاخر من عندهما اذا قامت غير المجلس او قام ومنها انه لا يصح منها التعقيب بالشرط ولا الاضافة  
الى الوقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه واجاز لم يجز كما في المحيط و  
الخلع كالطلاق بمال يمين اي تعقب للطلاق بقوله اي حصة في الزوج حتى انعكس الاحكام  
المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح جواره لنفسه اجماعاً ولا ينصرف على المجلس فلا  
يبطل بقبالة غير المجلس قبل القبول لكن يبطل بقبالة ولا يتوقف على حضوره بل يجوز  
اذا كانت غائبة فاذا خلعت قبلها جاز القبول في المجلس ويصح منه التعقيب بالشرط  
كما ان جئني بالثالث فانت طالق ويصح الاضافة الى الوقت كذا اذا جاء عند ففقد خالعتك  
على كذا والعبد والامة في العتق بمنزلة اي المرأة في الخلع فالملوك بمنزلة حتى انه اذا قال  
العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى له واذا قال المولى  
لجئت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقيل عليه شرط للجنار والافتقار على المجلس و  
يسقطه الاسقاط طلع بلا ذكر المال على ما هو المبدأ وذكر المبراة هي ان يبرئ كل  
منها الا وقال المهر في الزينة المبراة وترك العدة فيها فخطأ حقون الشكاح منها في الزوجين  
منها النفقة المفوضة بالفضاء واما نفقة العدة والولد فلا يسقط الا بالذكور السكنى  
لا يسقط مطلقاً ومنها المهر الغير المفوض واما المفوض فيرة على المختار وان نوى بالخلع  
الطلاق يقع ولا يسقط المهر بالاتفاق والمبدأ من الشكاح هو الصحيح فان طلع في الشكاح  
الفاصل لا يسقط المهر واذا وطئ المنكوسة بهذا الشكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا كانت  
امراً ثم خالعت في العدة وفيه اشارة الى انها لا يسقطان ما سوى ما ذكرنا من الدون  
وعنه انه يسقط كما في الفصولين وقال محمد لا يسقطان الا ما سماه وابو يوسف مع محمد



المثالي فبطل ما ظن ان التعريف باطل بخبرها وان من الاول للتعريف او المبدء ووجه الثانية  
ليس لها ولا للبيان وبما جناه المبدأ لموصول دخل فيه ما في التعليل من انه اذا شربها بالمر  
او ظن شربها او الدم او الميتة او قبل المسلم او العينة او النجاسة او الزنا او الربا او الرقوة فانه  
ظهار اذا نوى كحاشي وفي الشك ان الظاهر مكره ثم سترع في حكمه فقال وهو في الظاهر  
بحرم وطبها ودواعي الوطى كالنفس والمسل بشهوة فلو فعل استغفر وعن  
محمد لم يحرم النكاح اذا قدم من السفر كما في المحيط وذكر في الظاهر ان النظر الى ظهري وطبها لم  
يحرم حتى يكف سواد كان مؤبدا او مطلقا اما اذا كان موقتا بان قال انت على كظهر امي السنة  
فقدوم موطى في السنة قبل التكفير واما بعد فلا يحرم قبله لانه سقط الكفارة بمضي الوقت  
والمبادر من ان ليس لها مطالبة التكفير وليس كذلك فان لم يدا ذلك ولما لم يحرم عليه  
ثم بالضرب وان النكاح باق وان هذه الحاشية لانه لا يملك الا بالتكفير ولا لوطفها ثم وجبها  
بعد العدة او زوج او موطى وطبها قبل التكفير كما في النهاية وفي انت على كظهر امي او مثل امي  
صح بنية الكرامة اي تخفيف البر في دفع طلاق ولاظهار وصح بنية الظهار بان يقصد  
التمسك بالام في الحاشية فيتم عليه احكام الظهار لا غير ونية الطلاق بان يقصد ايجاب  
الحاشية فان لم ينو شيئا لكان اي لم يلزم شيء عنده واما عند محمد فظهار وكذا في رواية عن  
ابي يوسف في الغضب وعنه انه ابل ونية كما في المحيط والصحيح الاول كما في المضمرات  
وانما فيه على لانه لو لم يقدر به ولم ينو لغا عند الكل كما في قاضي خاں وانما فيه بالكفارة لانه  
لقد بدو نية كما في بعض الظن جعله باب زيارته وانت على موطى صح فيه ما نوى  
من ظهار او طلاق او ايلاء وان لم ينو شيئا فابى عنه ابي يوسف وفي رواية عنه وظهار  
عند محمد وهو الصحيح من مذهبه كما في قاضي خاں ولو قال انت على موطى كظهر امي ونوى الطلاق  
فظهار عنه وطلاق عندها واذا نوى الظهار او لم ينو فظهارا كما في الخلاف  
في ابن علي او منى او عذرى او معي كظهر امي اذا قاله لثلاثة اشخاص او الاربع فهو مظاهر  
منهن مجتنب ككل منها كفارة كما لو ظاهر من امراته الواحدة مرار في مجلس او في مجلس  
الا اذا عني بغير الاولى فلمزم كفارة واحدة كما في المحيط وهي اي الكفارة يجب فيه منقصة بالو  
وحده عند المحققين من اصحابنا وقيل بالظهار وحده وقال العامة بها كما في المحيط وغيره  
اي الغرم على وطبها كما قال العامة وعليه الفتوى كما في التعليل فان غرم على الحاشية بالظهار لم  
يجب الكفارة وانما قلنا غير مستقرة لان الغرم قد يرد عليه النقص كما لو االه بعد الغرم ان يطلا  
وسقط الكفارة حينئذ كما اذا مات احدكما كما في المحيط فتفسير قوله يجب بان يستقر  
صرف غطاهه مع انه غير صحيح كما ذكرنا وهي اي الكفارة عتق رقبة اي عتقها كما في المنع  
والرقبة ذات مرفوق مملوك سواء كان مؤمنا او كافرا ذكرنا وانني كبير او صغير او متاخر  
ان يكون الاعنان مؤمنا بالنية فلو نوى بعد العتق او لم ينو لم يحرم كما في شرح الطحاوي والكثرة  
في الاثبات قد تم على انه في معنى تركة موصوفة بالمعنى اعتناق كل مملوك الا فالت جيسى

المنفعة اي البصر والسمع والنفق والبطن والسعي والعقل وكذا كالا على وانهم اهل  
والا خمس والمجنون فانه لا يجوز وفيه اشعار بجواز اعتناق الاغور كما في الاخبار وكذلك  
مقطوع يراه او رجلاه او ايها او ثلثة اصابع من كل يدسواهما او يد رجل كلهما من  
جانب ككاف ما اذا قطعاه جانبيين والام المديرة وام الولد او مكاتبه ادى بعض مدله في ظاهر  
الرواية ويجوز في رواية الحسن عنه كما اذا لم يؤد شيئا من بدل الكتابة ونصف عبد مشترك  
بينه وبين غيره ثم باقية اي النصف الباقي بعد اداء ضمانه اي ما التزمه بالعنف الى شريكه  
وفيها اشارة الى ان المعتق مؤسر فلا يجوز كما ذهب اليه ابو حنيفة لانه صار كالمدين يباخر  
عتق الباقي واما عند محمد فلا يجوز لانه عتق كله والى انه لو كان معسر لم يجز وذا بالاضاف وتما  
في العتاق واعلم ان المستثنى هو مجموع التابع والمتبوع وقد شاع ذلك فلا تسامح فيه كما ظن  
ونصف عبده قبل وطبها ثم باقية بعد وطبها لانه لم يعتق الكل قبل المسيس وهذا عنده  
واما عند محمد فلا يجوز لانه عتق الكل والكل مضمون الى انه لو لم يجمع بين الاعناقين يجوز وذا  
بالاجماع كما في الاخبار وان ظهر المظاهر عن العتق بان كان فقيرا وقت التكفير وهو من جنس  
الغرم الى ان يغيب الشمس من الغروب من اليوم الاخر مما صام فيه من الشهرين فلا يتحقق  
العجز للمعتق الا به كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار بالمسكن والنياب التي لابد منها فان  
المعتق في ذلك الفضل وعزاني يوسف انما يقتصر الفضل اذا بلغ نصابا ومحمد انه يحبس  
المخوف فوت يومه وغيره فوت شهره كما في المحيط صام المظاهر شهرين بالاجلة وان كان  
كل واحد منهما تسعة فمشر من يوم او ان صام بالايام وافطر تمام تسعة وعشرين فعليه  
استقبال لانه لم يكمل السنين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما لصال وتلتين  
بالايام جاز كما في التعليل ولا اي صام متتابعة ليس فيها شهر رمضان ولا الايام ثلثة  
المنية محار حكي اي المنى الصوم فيها وليس من قبل الحذف والايصال في شيء كما ظن لانه  
سماعي وان افطر فيها يوما او اكثر بعد او غيره استأنف اي ابتداء الصوم الكفارة ولم  
يجب بالصام الا اذا احضرت فانه لا يلزمها الاستئناف لكنها فضل صومها بالايام  
وكذا استأنف الصوم ان وطبها اي المظاهر منها ليل عدا كما في المبسوط والتعليل والنية  
والكافي والقذوري والمضمرات والزاهد في الشك وغيره فيقول الامام السجستاني في  
شرح الطحاوي بالليل عدا او نبالا يلحق ان يحل العدة في كلام العدة والمصنف على انه  
فيما عدا في كما فعل صاحب الكفارة ومن تابعه ومن تابعه عدم التفات صاحب النهاية  
بذلك او لو ما مطلقا اي عدا او نبالا وقال ابو يوسف لا يستأنف في الوطى ليس عدا او  
نبارا ناسيا وفيه اشعار بانه لو وطى غير المظاهر منها ليل عدا لم يستأنف وذا بالاضاف  
كما لو وطبها يوما مطلقا بالاضاف كما في الشك وان عجز عن الصوم لم يصح او غيره اطعم  
سنتين مسكينا ولو حكما فيقتاول ما اذا اعطى واحدا سنين يوما وفيه رخصة الى جواز  
التفليك والاباحة في الكفارة لان الاطعام جعل الغطاهي وقيل المسكين انما في جوار



الى غيره من مصارف الزكوة كل منهم قدر الفطرة من به وزبيب نصف صاع ومن غير وشجر  
صاع وجاز منوان به او الكرام من به الى ان لو اطمع من ظهاري سنين مكين كل مكين  
صاعا لم يجز الاخر اصدى كما قالوا ذهب محمد الى ان جاز عنها ولا خلاف انما لو كانت عن  
ظهار او فطرا لم يجز الاخر اصدى كما في الظاهر والى ان اذا اعطى كل مكين مائة الفضة ولم  
يجدهم حتى اعطى مائة الفضة فاعطى ابن لا يجوز او اطمع مائة الفضة فاعطى كل مكين قدر الفطرة  
مطلقا فيكون من قبيل النضين الذي هو اكثر من ان يحصى كما قال ابن جني فذا اولى ما ظن  
انه من قبيل حذف اعطى او اطمع بمعنى اعطى مجازا وما فرغ من طعام التملك شرع في الاطعمة  
فقال وان غداهم وعشا هم اي اعطى السنين الغداء والعشاء بالفتح فبينما يطعم الغدا  
والعشاء فالغدا من طلوع الفجر الى الظهر ومنه الى نصف الليل والعشاء من نصف الليل الى  
انوار الى ان لا يجوز الغداء بدون العشاء ولا العشاء في العكس فاعلم ان ما بعد انين او  
عشاين او سحرين او غدا وعشا او غدا وسحورا المستحب ان يغدهم وعشاهم  
بجزء ادم وفيه خمسة اشجار مختلفا في المنافع ومن جوز ففقد شرط الاداء واذا غداهم وعشا  
اعطاهم قيمة العشاء او عشا هم واعطاهم قيمة الغداء يجوز وفي الباقي فيه روايات  
ولو بطل من الطعام ولهذا الواجب عشرة بنات من عشرة بنات من عشرة بنات من عشرة بنات  
واحد منهم لو كان سبعة ايام لم يجز واليه مال الخواني وقيل يجوز لانه وجب طعامهم ولو كان احدهم  
فقط او اكبر منه سنا لم يجز او اعطى كل واحد منهم من ثمنه الا نصف مناهم ومنه في اشجار  
كل احد من بنين بالاف وفي الباقي فيه روايات وفي الاصل ان لا يجوز او اعطى مكينا  
واحد في كل يوم من شهرين قدر الفطرة او قيمته او غدا او عشا جاز جزء الشط وعشا  
يوسف لو عدى مكينا واحدا وعشا في سنين يوما لم يجز وان اعطاه في يوم واحد  
شهرين قدر الفطرة او قيمته ولو بدفعات لا يجوز على الصحيح وقيل بدفعات يجوز وفي اشجار  
بان طعام الاباحة فيه لا يجوز وفي الاكتفاء اشارة الى ان الوطى في خلال الاطعام لا يوجب  
الاستيفاء كذا احاط المحط مسائل الطعام وفي اسناد هذه الافعال دلالة على ان المظاهر  
كانت اقل من غيرها كذا في الصوم وان اعطاه المولى المال وليس له منع من الصوم فان اعتق  
وايسر من التكفير كذا في المال كذا في المشرع **فصل اللعان** من ذف اي اقر بقره او  
ثبت بالبينة فذف فانه لو انكر ولم يكن له بينة سقط اللعان والذف الرمي البعده ثم استعير  
لشتم والعب كما في المفردات لكن ما في الصحاح والاساس والمهذبة ناظر الى انه حقيقة  
في السبت لكن في الاخبار انه لغة الرمي مطلقا وشرعة رمي مخصوص وهو الرمي بالزنا والنية  
البيم فقد استدرك قوله بالزنا الصريح لا بكنية مثل ان يقول يا زانية يا زاني قد زنت فبلى ان  
انه وجب جسدك او نفسك زان زوجه بكم صحيح سواء دخل بها او لم وفيه روى الى ان لو قذف  
اجنبية او مبانة فلا لعان لكن يجزى ان لو طلقها رجعية لم يسقط اللعان كما في شرح  
الطحاوي والعقبة نفس لها صفة بها تغلب على الشهوة وشرعية امرأة به ينفى عن الوطى

الحرام والنية به فلا لعان يذف الموطوءة بالزنا وشبهته وبالصحاح القاسد كما في النظم ولا يذف  
من لها ولد غير موقوف الاب كما في النهاية وكل من القاذف والزوجة صلح في وقت اللعان ولو حكم  
القاضي بحد بالان يكون مسلما او مكلفا ناطقا غير مجنون وفي ذمة فحرم اللعان بين  
الاعميين والفاستقين لانه جاز قبول شهادتهما بالحكم وانما قناني وقت اللعان فان  
في الهداية الاصل ان اللعان شهادت مؤكدة بالابان فلا بد ان يكونا من اهل الشهادة  
لان الركن فيه الشهادة فمن الظن ان كلام المصنف كلام الهداية بل فاعلى شرط صلاحية  
الشهادة حالة القذف وهي شرط حالة اللعان او من نفى اي بعده منه عند الولاة او بعد  
يوم او يومين بان يقول ليس بي ولد اي زوجته العفيفة وكل صلح هذا كما في النصف  
ولم يذكره لان الاصل اشترط المعطوفين في القيود وقد طابت الزوجة به اي بموجب القذف  
على الاستحرام وفيه اشارة الى انها لو لم تطلب حضا لم يطل وان طالت المدة كما في الفصل  
وبغيره من حقوق العباد كما في شرح الطحاوي والى ان سقط اللعان لو طابت المرأة بعد العدة من  
الرجعي وبعد الطلاق السابق وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره وهذا  
حيلة لرفع اللعان كما لا يخفى لا عن جهة الموصول اي شاركا القاذف الزوجة في اللعن وهو  
في الاصل الطرد وشرعا في حق الكفار الابعاد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط  
عن درجة المأزر واللعان في الشريعة شهادت مؤكدة بالابان في الجانيين موثقة باللعن من  
جانبه والغضب من جانبها من الله تعالى وانما يسمى به مع انه ليس اللعن الا في احدى كلامه تغليب  
اولان الغضب فقام مقام اللعن وهو في جانبه يقوم مقام حد القذف وفي جانبه مقام  
حد الزنا ثم شرع في نفسه بمقول الزوج باقر القاضي بعد ما ضمها بين يديه فانما ارادها  
من المرات اشهد لي مقصدا او اقسم بالله الذي لا اله الا هو كما في النظم الى اي باقى صادق  
فيما رتبها اي شتمت زوجته او رتبك به الزنا ان قذف به او من نفى الولد ان نفاه  
وجر الزنا ونفى الولد ان قذف بها وفي النظم ثم يقول القاضي انني اسد فانها موجهة بمعنى  
لعنة وفقة وعقوبة فان لم يتبق السد يتم الامر ويقول في المرة الى مسة لعنة الله تعالى  
الوحدة عليه وانما اشارة الغيبة على النكاح لانه لا تجوز عن شناعة كما لا يخفى ان كان كاذبا فيما  
رسمها او كنت من الكاذبين فيما رتبك به الزنا ونفى الولد ثم بقدر الرجل ويقول المرأة  
قائمة ارجا اسند ما اسد انه كاذب فيما رماي او انك كاذب فيما رتبتي به منه ثم يقول القاضي  
كما هو ونقول في الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماي او ان كنت من الصادق  
فيما رتبتي به وانما خص الغضب في جانبها لانها تتجسس باللعن على نفسها كاذبة فاختير  
الغضب لتعني ولا تهم عليه وانما اشارة الغيبة على الخطاب لانه ظاهر الرواية ولان الاشارة  
الى اسباب التعريف ووجه التبيين انما يحتاج الى لفظ المني طينة كما في المضمر ثم اي بعد اللعان  
يقول القاضي بينهما فلا فرق بين اللعان حتى يجوز الطهار والالااء ويجزى التوارث بينهما  
فيه اشارة الى ان التوارث قبل ان اللعان غير موجب للقذف والى ان بعده لولا ان التوارث

بين



بينهما لم ينفك اليه كما في شرح الطحاوي والى انه لو فرق بينهما بعد اعلان لم يصح كمن في الظاهر  
انه صح لانه بمنزلة قتيبن بطلقة على الصحيح فوجب العدة مع النفقة والسكنى وهذا عند  
الطريقين واما عنده فمحموم منه مؤبدة كالرضاع كذا في المضمرات ونمرة للنفاء تالي في مسائل  
وبقي الفاضل نسب الولد عنه اي يوفى بينهما ويحق الولد عن العادف بانه في صورة العذف  
ينفيه وعن ابي يوسف انه يوفى ويقول قد الزمته امة واخوته من نسبه كما في المداينة ولا يخفى  
انه ليس بدالة على انه اقوى مما في المتن وليس في النهاية انه هو الصحيح كما ظل والكلام دال على  
انه لو اكدت نفسه بثبت نسبه منه ولو ادعاه غيره لم يثبت نسبه منه لانه الموقوف فلم يعتبر  
الا في ما يحتاج طامعا في قبول الشهادة ووضع الزكاة ووجه المناكحة كما في الصغيرى وان ابي  
الغضائف عن اللعان حبس الى جمل في موضع حصين سواء كان جينا او غيره حتى يلعن او  
يكذب نفسه اي يقر بكذب نفسه وحينئذ يرتفع اللعان فيجوز بعد الاكذاب حد العذف لاقراره  
بما يوجبها وان اثبت الزوج عن اللعان حبس حتى تلعن او تصدق اي تصدق الزوجية  
الزوج فيما رما به فلا يحد بعد التصديق لكن ينبغي نسب الولد عنه ان نفاه فان صلحت الزوجية  
شاهدة والزواج لانه كان عمدا او غيره او كافرا بان اسلمت فقد فاضل عن عض الاسلام  
عليه كما في النهاية او محمدا في قذف فلم يلعن وحد ذلك حد العذف فاربعون سوطا للبعد  
وتما يوفى بغيره والصبي والمجنون مما لم يصلح شهادتهما لاي اهل وجوب الحد فلم يلعن  
لما وان صح الزوجية شهادتهما لاي اهل امة فنه او غيرا او كافرا يهودية او نصرانية او مزنية  
او مجوسية والزواج اسلم فقد فاضل عن عض الاسلام عليها او محمودة في قذف او صبي او  
مجنونة او فاسا والزواج ناطق او زانية حقيقة او حكا كما لموطوءة بشبهة او شجاع فاسد  
فلا حد على الزوج ولا ليعان لغيره بشرط والمشتراكان اي المتشاركان في اللعن تغيبا لا  
يجمعان على النكاح ابا عند ابي يوسف وكذا عندهما قبل زوال العفة وصلاحيته الشهادة  
واما بعده فمجتعان كما اشار اليه بقوله وان اكدت نفسه بعد اللعان حد العذف وحصل  
لذلك الزوج المحمور نكاحهما الى الزوجة الملائمة وكذا اصل نكاحها ان قذف غير رجل كان  
او امة فحد واحد وان طردت اصل فحد قذف غيرا سقط حد قذفها وكذا لو قذفت غير  
محدث وكذا اصل النكاح ان زنت اي وطئت واما قبل التفرق الملائمة الغير المدخولة والزوج  
وصورته ان تترك وتلك في بدار الحريم ثم تنسب وتقع في ملك رجل فيزني بصل بها لان بالزنى لم  
ينق اهل للشهادة فارفع اللعان مع حكم التحريم اليه ان يشر في المضمرات ولعل النهاية والكفاية  
وهو ما يعين لم يوفقوا في التامل فيه حيث صرحوا الكلام العام عن ظاهره وحكموا بانه لم يفسد  
في المدخولة لان حد التحريم محدث ليس له فائدة تامة فان نكحها بجل نكح والزنا كما ذكرنا ولا ليعان  
ولا حد بعد الا حرس اي الا يكره زوجته ولا ينفى للخل عنه بان قال ليس هذا للخل منى او هو  
من الزنا وعندهما اذا جازت به لا فخر سنة اشهر لاعن وعن ابي يوسف انه لاعن قبل الولادة  
والاولى الصحيح كما في المضمرات وبزيت انت وهذا للخل منه اي من الزنا طامعا في العذف ولم

ينف للخل عنه وثبت نسبه منه اذ لم ينف بخله في الخل ومن نفى الولد زمان التهنئة والاشهاد  
بالولد زمان شرا الى الولادة بلا توقيت وقت معين وفي رواية في ثلثة ايام وفي اخرى  
في سبعة اعتبارا بالعقيقة مع نفقة ومن نفاه بعده الى بعد هذا الزمان لا يصح نفقه ولا حرج  
فيما الى في الصورتين وهذا عند وهو الصحيح واما عندهما فقد صح نفقه الى اربعين يوما اذا  
كان حاضرا واذا غاب فقد صح عنده بعد العلم في مرة التهنئة كما ذكرنا وعندهما في اربعين  
كما في المضمرات وان نفى اول توأمين اي ولدين من بطن واحد وامر بالا في الثاني بعد لانه  
قذف ثم اكدت نفسه وفي غلبه بان امر الاول ونفى الا في لاعن لانه قذف بالثاني وثبت  
سبهما الى التوأمين فيما الى في صورتين كما لو لاعن امه بالولد وقطع النسب ثم جازت  
بولد اخر الغد ثبت نسبهما **العنين** ان امر زوج بالغ ذو ذكرك طويل  
بقية المفاهيم فيشمل العنين والخصى والنكاس والسحر والختنى المشكى والمعنوه والشيخ  
الكبير دون الصبي اذ ليس لامه طلب التفرق قبل بلوغه دون الفصيرة كرجل لم يصل  
الى فرجها فانه لا يكون لها طلب التفرق كما في المنيته انه لم يصل اليها اي لم يتمكن من وطئ زوجته  
بالفقه ولو نبأ في هذا النكاح سواء كان يصل اليها قبل ام لا كما في الحرة اهل الحاكم اي  
لا يملكه الاسطغان يجوز قضاؤه كما في الذخيرة وغيره او قاضى مصر او مدينة كما في فاضل  
خان فلا يوجد الزوجة ولا غير الحاكم سنة من وقت الطمومة بلا مانع من او غيره كما سياتي  
فهرية بالاجل فان المطلقة تنصرف اليها واذ ثلثانية واربعه وثمانون يوما اذا كان  
نصفها كل شهر ثلثين يوما ونصفها تسعة وعشرين وزاد يوم اذا كان سبعة منها  
ثلثين ونصف يوم اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وفيه اشارة الى انه  
لم يعتبر الفهرية بالحساب واذ ثلثانية واربعه وثمانون يوما وثمان ساعات وثمان  
دقيقة وهي مدة اجتماع القمر والشمس اثنتي عشرة ذرة والى انه لم يعتبر الشمسية وهي مدة  
مفارقة الشمس من نقطة في الفلك ان من الى العود اليها واذ ثلثانية وثمان وعشرين  
يوما وثمان ساعات وثمان دقيقة واثنتي عشرة ذرة بمرصد بطليموس اوسع و  
اربعين دقيقة بالرصد اليانالى وهي اكثر من الاولى بعشرة ايام وربع يوم تقريبا او احد عشر واثني  
عشر يوما وربع تقريبا وفي الثانية باحد عشر يوما تقريبا والى انه لم يعتبر السنة العبدية وهي ثلثانية  
وستون يوما والاولى ظاهر الرواية كما في الحرة وغيره وهو الصحيح كما في المداينة وغيره وعليه  
اكثر احيانا كما في الكرمالى لكن في المحيط ان الاعين للشمسية عند اكثر المتأخرين وفي رواية ابن  
سماح عن محمد وعليه الفتوى كما في الخلاصة وعن محمد ان الاعين للعبدية كما في المضمرات و  
لا يخفى ان الشمسية اولى بحال الزوج من العبدية وشهر رمضان واما يوم حصرها بحسب عليه  
منها اي من السنة لكونها منها لا بحسب عند محمد ايام مرض احد هما الى الزوجين مرضا  
لا ينقطع معه على الوطن وعليه الفتوى كما في الحرة واما الصاحبين انها احتسبت  
او اقل من نصف شهر وعن ابي يوسف ان ما دون السنة احتسب ولو يوما ولا ينجس

ملح



مرة غيبه احداهما وجب واجامها كما في المحيط فان اقرانه لم يصل اليها قبل ان يسهل  
يسهل الى قال الحاكم فرفقت بينكما الى الزوج عن تطبيقها في سنة طهارة حضور الزوجين و  
القضاء وعلم محمدا انه لم يسهل كما في المحيط لكن في المختار وغيره ان الفقرة لم تنفع الا بتفريق  
القاضي في رواية عن ابي حنيفة وعندنا يقع باختيارها وهو ظاهر الرواية ان طهارة  
الزوجين في رواية عن ابي حنيفة وان جعلها لم يسهل بنهاية الطلب بل بقولها رخصت المقام  
معه وتبين بعد التوفيق بطلان لان دفع الظلم بترك الوطى كما طامم يكن الاباء ولما كل المهران  
المستور منه الوطى بها وجب العدة احتياطاً وان اختلفا في الوصول اليها قبل ان يسهل  
فادعاهما او كثره وكانت ثبوتاً ليل ايل الكارة بوجه او كبر فظرت اليها البتة بان يجهل بحسب  
بباض البيض في موضع البكارة او بوضعه طاممة المطبوعة المقتضية وقيل بالبول على الجدار قال  
سالم على الفخذ فثبت وفيه تردد فان موضع البكارة غير المبال والاحسن المرأة العدل فانها  
كافية وان كانت الاثنتان فاحوط لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها كما في الكرماني وغيره  
الظن ان الام ترد الى النفس اذ يقع غير ذلك وليس لم يدل على العدة عندنا كما في قرضه  
النظر انما يجب ثبت ثبوتها لكن لم يثبت وصوله في صورة الثبوت حلف الزوج بالثبوت  
فقد اصبحت ما قال حلف عليه بطلان حلفها في الفقرة بشهادتين مع حلفه وان كحل الى منع  
الزوج عن الحلف بالسكوت او غيره او نظراً اليها فمن قتلها بغير اجل سنة فاذا مضت  
فان كانت ثبوتاً فالقول له مع التمين وان كانت بغير اجل نظران اليها فان قلن غيب حلف  
فان كحل خيرت كما في البداية والكافي وغيرهما فلا بد من نظر من مرتين مرة قبل الاجل ثم اجعل  
ومرة بعده للتحية كما في الكفاية وغيره فكلما لم يمتن غير وافي ككلام ابن رجب ولو اقر  
انه لم يصل اليها واجل ثم اختلفا فالتفيم هنا اي فيما اذا اجل ثم اختلفا كما في التفسير  
فيما اذا اختلفا ثم اجل وبطلان هنا حلفه في قبيل التجاذب فانه متعلق ببطلان الاول  
لفظاً وبه يبطل الثاني معنى حيث بطل اي فيما اذا كانت ثبوتاً او كبر فظن ثبوت  
اي فيما اذا اختلفا ثم اجل كما بطل حلفها لو اختارته اي الزوج قبل تمام السنة او بعده  
او رخصت بالافاقه معه وجرت بخبر القاضي هنا اي فيما اذا اجل ثم اختلفا فان اختار  
زوجها او قامت غير محلهما او اقامها اعوان القاضي او قام القاضي قبل اختيارها بطل  
اختارها وان اختار الفقرة فقد مر حيث اجل اي فيما كحل او قلن بغيره والخصي الذي تخرج خصنته  
كالعين فيه اي فيما مر من التنازل وكوجه بقاء الالة فيمكن الوصول اليها وان لم يسهل والعين  
كالسكين من العينين والاسم العنابة هو الذي لا يصل الى البتة كلها او البكر فقط او بعض  
التيب او البكر من او ضعف او كسر سن او سحر كما في الكافي وهذا من لخصي والمسحوق  
وغيرهما ما ذكرنا كما لا يخفى وفي الصبي المجهول الذي قطع ذكره فرق بينهما في سنة حضورهما  
والقضاء وفيه اشارة الى انه فرق بغير طلاق لانه ليس باهل له وقيل بطلاق اذ الحاكم يوقع  
والى انه فرق بين الزوجة والزواج بالغا بالطريق الاولى وانه طلاق بلا طلاق كما في المحيط

وغيره حالاً لانه لا يقيد ان يسهل بطلبها او المناسفة من كلامه انها لو تزوجت وهي عالة بحاله فاجعل  
خيارها وقيل هذا في المجهول واما لخصي والعين فاجعل كما في المحيط ولا يخبر احد بهما الى  
احد الزوجين في طلب التفرق بغير الاشارة سواء كان قاض او غيره كالجنون والبرص و  
الجدام والفنق والرتق والجدري والحب والزمانة وسوء الطلق والمرض وغير ذلك سوى العنانة  
والحب والخصاء فامر بالبرص بباض في ظاهر البلد بشمام به والجدام وبشقوق به للبدن  
وبشقوق في اللحم كما في الطلب والفنق بالحبك صبيح الفرج خلفه بحيث لا يدخل الذكر فيه  
والرتق بالسكون ما يمنع من دخول فيه من غدة غليظة او طمة او عظم كما في المغرب ويخبر عنه محمد  
الزوجة بالثبوت الاول وبكل عيب لا يسهلها المقام له لا بغير **فصل في العدة**  
بالكسر لغة مصدر يستعمل بمعنى المهدود وشرفا قبل تربعين يلزم المرأة به والى النكاح المتناكر  
بالدخول وفيه انه يشكل بام الولد والصغيرة والموطوءة بالشبهة والنكاح الفاسد والمخبر  
خلوة صحيحة وبالمعتمد فانهم اربعة غير حلال كما في النظم وغيره مع التامح في الحيل  
فالاحسن ايام بغير التزوج حلالاً لا بانقضائها مدة مسلمة او كناية بغير ثبوت الخبر فثبت  
تخصيص للطلاق اي طلاق الفحل والخصي والمجهول وغيره بعد الدخول والخلوة الصحيحة فانه  
لو طلقها قبل الدخول او بعد الخلوة الفاسدة والعداء لغيره عن الوطى حقيقته لم يجب  
العدة ولا امر شرعي كصوم الفرض يجب كما في قاضي خان وذكر في المحيط انه لا عدة لخلوة الزفاف  
وان الطلاق اعم من الرجعي والائتنان بالكنانة او الابل او اللعان او العنانة او ابائه  
عن الاسلام بعد اسلامها او ارثه عنه محمد او غير ذلك والفسخ بعد الخلوة كالقوة  
بخيار البلوغ والعنف وعدم الكفاية وتقبل ابن الزوج وابائهما عن الاسلام بعد اسلام  
او ارثه او ارثه عنه الشيخين وملك احد الزوجين صاحبه وغير ذلك ثلاث حيض  
كواصل خبره وقت الطلاق او الفسخ لانه وقت الخبر فلو طلق في حيضه لم تعد في العدة كما ولد  
اي كالعدة لانه ولد بحيض ثلاث حيض كواصل فلاحدة على فقه ومدة مات مولاً او الوطى  
او اعتقها ذلك المولى فلو مات او اعتق وهي تحت زوج او عتقه فلاحدة عندها المولى  
لزوال فاشبه بالزوج او كرامة موطوءة بحيض ثلاث حيض بشبهة كملك النكاح كمن يحتاجه  
فانه يجب العدة عنه خلافها ولكن زفت الى احد من غير امره او كملك البهمن كجارية ابنة  
وابيه وامه او امراته وقال اظن انها كحل الى فان كحل موجب للعدة كما في النظم او بسبب  
نكاح فاسد كالمثقة والموقت وبما شهود وغيرهما ذكرنا وفيه اشارة الى انه لا عدة على  
الموطوءة بالزنا ولا على المخو بها بالشبهة كما في شرح الطحاوي في الموت اي للموت على فقه يمكن  
الذي لم يمتني فيه والفرقة بقضاء او غيره كما في قاضي خان وبما متعلق بالموطوءة بها والعدة  
لمن اي حرة او ام ولد او حرة موطوءة بها لا بحيض للطلاق او الفسخ او موت مولاً او  
اعتاقها او الموت او الفرقة لصغر فيه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر من ثبوتها  
لا يطلاق لفظ الوطى لانها غير مخاطبة وينبغي ان يقال عدة باية واستثنى كما في المحيط

طع



وغیر او کبر ای بلوغ الی الایاس اولی بخت منوره و کما بالسن سبع عشره او خمس عشره  
للطلاق و نحوه و لم یخص فانها لو حاضت فارفع حیضها فان عدتها بالحيض الا اذا ايسر  
فحينئذ بالشهر بعد كماله بالی ثلثة اشهر بالامه اذا انقضى ذلك في عدة الشهر او بالايام  
اذا انقضى في غير اعند الی حیضه وفي رواية عن الی يوسف وعنه وعند محمد تمام الشهر الاول  
من الرابع بالايام والباقي بالامه كافي في المحيط وقاضي خان والنظم والتمنه والحائقي وكذا  
في المبسوط فقد اشكل ما في النهاية من المبسوط ان الخلاف في الاجارة واما العدة بالايام بالانفا  
لكن في اجارة الصغرى ان العدة بالايام لا بالامه اجماعا والعدة طه مؤمنة او كفاية  
صغيرة او كبيرة ولو غير مخلو بها للموت من وقت لاخر وقت الخبر اربعة اشهر ببلدية او بومنة  
كما مر وعشر من النبالي كما قال محمد بن الفضل او من الايام كما في ظاهر الاصول والاول  
احوط لزيادة ليلة كما في النظم وغيره لكن زيادتها محل تامل وما قيل الی ما في الكرماني  
عن بعض الصحابة ان الايام تسعة والاحوط ما في الكافي ان الايام تابعة للبياني ومن  
الظن ترجيح الاول بتدكير عشر في قولنا يتبعن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا  
فان المخرى اذا حذفت جازت تدكير العدة ولامه الی قننه او مديرة او مكاتبة او ام ولد وحصل  
ونجلى بها للطلاق والفسخ او توطى بشبهة او نكاح فاسد للموت والفقهاء حیضتان  
كاملتان ومن الی لامة لم یخص لصغر او كبر نجلى بها للطلاق وغيره اومات عنها زوجها  
ای انقضى عن الزوج وجرها بموته نجیض او لا تجلو بها نصف ما للحره ای التي لم تحض اومات  
عنها زوجها وهو شهر ونصف وشهران وخمس والعدة للحامل قبل وجوب العدة او  
بعده لحاء او لامة الموطونين ولو نكح فاسد للطلاق والفسخ والموت والفقهاء والعق  
وان مات عنها زوج صبی لم یفخ اثنتی عشره سنة وولدت بعد موته لافل من سنة اشهر  
عند الی يوسف اربعة اشهر وعشر وعندهما وضع حملها كل ولو سقطت فانه اسم ما في الطن  
فلو خرج اقل والطلاق رجعی حل للزوج وطئه وان فوج اكثره بانته فلا یحل وقيل یحل والاول  
احوط وعمر محمد ان العدة تنقضي بخروج البذل وهو المكتب الی لامة كافي في المحيط ومن الی  
طه او اامة جملت ای حدث حملها بعد موت العصبی المذكور في العدة او بعد بان ولدت بعد  
موت سنة اشهر فصاعدا عند العامة عدة الموت ای اربعة اشهر وعشر ونصف ذلك لانها  
لم تتغير بدون الحمل وفيه اشعار بان العدة لامه البالیغ التي جملت بعد موته وضع الحمل اذا  
ولدت لافل من سنتین كافي في التمهاتشي لكن في الخلافه وغيره لمن جملت بعد موت  
الزوج عدة الموت ولا نسب یثبت من العصبی فی وجیه الی ثبوت الحمل وصدونه لان  
ادنی مدة یثبت للنسب اثنتی عشره سنة وهو لم یبلغه كافي جامع الصغیر وفيه اشعار  
بان یثبت من غیر العصبی فی وجیه الا اذا ولدت لاكثر من سنتین فيجوز بانقضائها قبل الوضع  
بسنة اشهر كافي في التمهاتشي والعدة لامه الفار ای الذي طلقها فی مرض الموت للبیان او  
الثلاث بعد الاجلین ای العدة ثلث حیض واربعه اشهر وعشیر احتیاطا وقال ابو یوسف

ثلاث حیض لانها مبیانه وفيه اشعار بان امه الفار لم یغیر عدتها بموته كافي في قاضی  
ولامة الفار للرجعی واحد او اثنتین مالم یمت بموت اربعة اشهر وعشر اجماعا والعدة  
لمن اعتقت فی عدة طلاق رجعی صارت كعدة حرة وانقضت البهالك انقلاب العدة  
بالشهور للصغیر الی الجیض اذا رأت دما كافي الا بضاع فاذا اطلق امه صغيرة رجعا فعدتها  
شهر ونصف فان رأت دما صارت عدتها حیضین فان اعتقت صارت ثلاث حیض فان  
مات جیضها زوجها قبل انقضائها صارت اربعة اشهر وعشر افعلى امه واحدة حفظه  
اربع عدد ومن اعتقت فی عدة طلاق بائن واحد او اكثره او فی عدة موت كامة ای عدة امه  
حیضین او شهر ونصف او شهرین وخمس بل انقلاب الی عدة لحاء وامه البتة الی العدة  
الی خمس وخمسین سنة وعلیه الفتوى تمام او خمسین سنة ویدفع الی یوم كافي في المحتاج  
سنتین سنة او ثلاث وسنتین كافي في النظم او ثلثین وعنده مفوض الی جیه الزمان  
وقدر بعض بعدم رؤیة الدم مرة وقيل مرتین وقيل ثلاث وقيل بسنة اشهر فنقضی العدة  
بعد ذلك ثلثة اشهر والیه ذهب مالك فلو قضی به فاض نفذ وكذا امتدة الطهر وهذا  
یحجب حفظه كافي في الحزانة وذكر في الزايد انه لو ارتفع حیضها منتظر لشقة اشهر بان بان بها  
حبل والا اعتدت بثلثة اشهر بعد به اخذ مالك ويقتی به بعض اصحابنا واستاذنا للصوفی  
رات الدم بعد عدة الا اشهر اضافة بیانه الی بعد مضي العدة والآخر من اشهر لامة الی  
بعد ايام معدودة من الاشهر الثلثة تتناهی الی ابتداء العدة بالحيض ولا تعد في العدة ماضی  
منه لو رأت الدم بعد الاشهر وفيه اشارة الی انها لو فقت ثم تزوجت باه ثم رأت كان نكاحا  
فاسدا وعلیه العدة بالحيض كافي في النظم لكن لو قضی الفاضی بجواز النكاح ثم رأت الدم لم یكن  
فاسدا والاصح ان القضاء ليس بشهر بل جازة كافي في المضمرات فمارة من الدم حتى خاضه وهو  
الصحيح كافي في الخلافه والیه اشار المصنف فی الحيض فمادكر هنا مجرد تنبيه علی الخلاف فملت  
العدة بالشهور من حاضت حیضه او حیضین ثم البتة الی لا تعد في العدة ماضی من  
للحيض والطهر فكان الطلاق فوقع قبیل الایاس بمكة الملاح علی المصنف من الوفاة وذلك  
منطوق عبارته وعبارة سایر الكتب اجمع واكتع وهو منصوص علیه فی من المبسوط  
فی باب الرجعة فمن الظن السوئية المص الی التوهم والقول بان معناه كما سید اعتبار  
العدة بالشهور وبعد من العدة ماضی من الحيض والطهر ويجب علی معة الطلاق والفسخ  
والموت وغيره وطئت بشبهة من قبل الزوج او الاجنبی عدة اخی للوطی وفيه اشعار بان  
لو وطئها بموتة مفر بالطلاق لم تنقض العدة وان لم تقرب تنقض كافي في المحيط و  
تداخلت الی تشارك العدتان فی دخول بعض من كل منهما فی الآخر وكان السبب الاول والثانی  
وقعا معا فی الوقت الثانی فتعد منه سواء كانا من رجلین او من رجل واحد حیضین كما هو في غيرها  
زوجها اذا وطئت بشبهة او من حیض فاذا تم العدة الاولى انقضی بعض العدة الثانية و  
علیه ان تم ما بقى منها فالحلقة البائین اذا وطئها الزوج الاول او رجل اخر بشبهة بعد قضاء

ق ن ا



التي لم تقضى حبسها كانت لداوي والثانية معا فاذ مضى حبسها كانت لثانية خاصة  
ولا نفقة فيها لانه اعادة الوطى لا اعادة النكاح وكذا اذا انفصل حبسها كان في الحيط  
ويمكن ان يقضى العدة ان معا كما اذا وطلبت معتدة عن وفات بعد انقضى شهر منها في حبس  
ثلاثا اجازة ثلثة اشهر وعشرة ايام الى اعادة النكاح الفاسد عقيب بقية الى زمان  
يصح لانه لا يبعد التفرق بالموت او الفضا او غيره فلا يشك بما اذا فرق في الحبس او بعد  
بقية ما من الحبس الكواصل او عقيب عنه ترك الوطى بان يقول صرنا عنك على ترك طهرها  
او وطئتك كما في الكرماني قبل هذا في المدخلة واما في غير ما قاله كما على قصد ان لا يعود اليها  
اصل كما في المستصفي وليس في الكافي ان يشترط كقول الغزالي ان يقول تركك  
وتحده كما ظن وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول ابى يوسف وفي الفصولين ان ابتداء  
من حبس التفرق عند الثلثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة الصحيح عقيب الطلاق او الموت لانه  
السبب كما في العدة لكن في الاسرار ان السبب نكاح متأكد بالدخول وما يقوم مقامه ونفقت  
العدة اي عدة النكاح وان جعلت الزوجة سببها في الطلاق او الموت او غيرهما فاذا  
بلغها طلاق او موته فقد انقضت العدة من وقت وفاته اشعار بان لو اقر بالطلاق فقد انقضت  
من وقت وفاته وهذا اذا صدقته والامتن وقت الاقرار وهذا في حق النفقة والسكنى واما في  
حق النكاح باخذها او اربع سواها فمن وقت الطلاق كما في الكافي وان نكح معتدة نكاحا  
صحيا او فاسدا لم يلاقى بائن غير نكاح صحيح كما هو المتبادر فلم يكن عتقا فاسدا لم يلزم  
المهر ولا العدة بالاجماع كما في الصغير وطلق قبل الوطى ولو صلى بحب عليه مهر تام غنما  
ونصف مهر عند تحريم وزفر وجب عدة مستقلة بفتح الباء الى مبتدأ كما في المغرب فلا  
بعد ما مضى منها عندهما وبعد عند محمد فعملها انما العدة الاولى كما في الكافي ولا عدة على  
ذمية اي كتابية طلقها او مات عنها ذمي عنده اذا كان ذلك منهم ذميا واما عندهما فعندها  
العدة وانما تعرض لها لانه لا عدة على ذمية طلقها ذمي بالانفاق وانما قال ذمي لانه طلقها  
مسلم فعندها العدة ولا على ذمية وجبت البتة مسلمة او ذمية او مستأمنة فالاسلام  
بشرط وانما الشرط لا زوج على شيان لانقود اليها كما في النهاية لكن في نكاح العدة والمضمرات  
وغيرهما ان الزوج ليس بشرط لانهم قالوا انها لو اسلمت في دار طرب ومضى ثلاث سنين  
بانت منه ولا عدة عليها عنده خلافا لما لا لخالس فانه عليها العدة سواء كانت ذمية او  
ذمية عنده وعند جواز نكاح الحرة ولا بطا حتى تضع الحمل وهو اختيار الكرماني كما في الحيط  
وكذا في تناسف وجوبا على فوت نفقة النكاح من احدثت الزوجة اهداء في حجة او من  
تخذ بالضم او الكسر اهداء في حادة اي امتنع من الزينة بعد وفات زوجها كما في الصحاح  
معتدة البائن بالطلاق او الابل او اللعان او فرقة اخرى كما في المزارع والموت حال  
كونها كبيرة مسلمة ذمة او امة فلا يجب للزوج المدخل المطلق قبل الدخول والمطلة الرجعية  
والصغيرة والكناينة ويجب على فتنه وام ولد ومكناينة بانث او مات ازواجهن كما

وعند زفر عدة عليها

في النكاح ويبقى ان يقول مكلفه بدل كبيرة لانه لا حد على المجنونة كما في الاخبار وغيره وذكر في  
السر اجبة ان المطلقة الرجعية تسحب لها التزوي والتطيب وليس من الشباب  
الزوج بترك الزينة طرف تحذير الزينة ما تزينت به المرأة من صلى او كمل كما في الكشف فقد  
استدرك ما بعده ويؤيده ما في قاضي خان ان المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو التطيب لبس  
المطيب وكذا ما في قاضي الحيط وليس الثوب المرفوع والمصفر الى المصوغ بالزعفران والعصف  
بالضم بالفارسية ولم وكذا لبس القصب والخر وخر الى يوسف لا يابس بالقصب والخر  
الا حرم كما في الاخبار والمادة الثوب ما كان جديدا يقع به الزينة والافان يابس بلية لانه  
لا يقصد به الاستمر العورة والاحكام تنبني على المقاصد كما في الحيط والدين بزيته او غيره  
لو غير مطيب والدهن بالفتح والضم والهاء الى الاختصاص به والطيب اي استعماله في  
البدن او الثوب والكحل بالفتح والضم اي الاتكال به لا بعد بان كانت فقرة لا تحل الا احد  
هذه الاثواب واشتكت راسها او عيناها او اعدت الدهن او كحلت للمعاينة او منقطة  
بالاستئذان المنقصة لرفع الاذى فحينئذ لا يابس به لانه واجب الرفع شرعا فكيف تناسف  
عليه واما الامتناع بالطلاق الا فلهذا زينة فلم يحل كما في الحيط لا تحذر ترك الزينة اتم ولا معتدة  
عققت بموت المولى او اعدته والعنق مضاف اليه وامرأة معتدة نكاح فاسد ولا تحط بالضم  
وهو المراجعة في الكلام ومنه لظنية بالضم والكسر لكن الضم مخفوض بالموعظة والكسر بفتح الهمزة  
معتدة الا تعريضا هو كلام له وجهان في صدق وكذب او ظاهر وباطن كما في المغر والحق  
ان التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة او محازا او كناية وفي السياق معناه  
معناه في الموضوع له والمعروض به كلاهما مقصودان لكن لم يجعل اللفظ في المعروض به  
كقول الخليل للمعراج اليه حيثك لاسلم عليك فيقصد من اللفظ السلام وفي السياق طلب  
شيء وحسبك بالتدريج مني التفاضيا وفيه اشارة الى انه لا يصح تزويجا بعد انقضاء  
العدة مثل ان يقول انك تزوجك بل يقول مثل اريد ان تزوج امرأة انك تجلبه الى  
حسن الخلق كونه الانفاق محسن الى النساء والى جواز التعريض لكل معتدة مع انه لا يجوز للمعتدة  
الرجعية اصلا وكذا معتدة البائن كما في النهاية وغيره عن شرح التاويلات لكن في المختار انه  
يجوز كما للمنفوقين منها زوجها انفاقا ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطى بالثبته  
وخرقة ونكاح فاسد ويبقى ان يعرض لما وليين بخلاف الاخيرين ففي الظاهر لا يجوز  
زوجها في البت بخلاف الاوليين وفي المضمرات ان بناء التعريض على الطرح ولا يخرج معتدة  
الرجعي والبائن اذا كانت ذمة مكلفة فاما الامة فعن محمد انها تخرج بل امر المولى وكذا الصبيبة  
الا اذا كان الطلاق رجعا فلا يخرج حينئذ الا باذن الزوج كما في الحيط والكناينة بمنزلة الصبيبة  
كما في قاضي خان وكذا المجنونة والمعنونة والذمية كما في الاخبار وقد ردت معتدة غير الرجعي  
ويشمل البائن المختلعة وفي المختار لو انها اختلعت على ان لا نفقة لها قبل خروجها رارا  
لمعاشرتها والاصح ان لا يخرج كالمختلعة على ان لا سكنى لها فانما لا يخرج من بيتها الذي كانت

طه



لأن الاعتراف

ثم خرج محرم لان المخرج الى ما دون السقف يجوز لما حرم عند المرأة ثم اى فى المصر ولو معها محرم  
وهذا عنده واما عند ما يخرج مع المحرم وفى الشارع وقاصى خا انهما ان كانت فى مفازة  
وكل منهما ميرة سفر سارت الى ادى موضع فيه امن وان كانت فى ما من تر بصفت فيه  
عنده وقال اذا وجدت محما فاجت معه الى ابها شئت والافترقة ثم الى بعد الاعتد او فى  
المصر خرج المعتدة منه محرم اى بسببه او معه وذكر فى الشف اذ لم يكن ابها محرم فاجت  
فى المصر حتى تنقضى عذرنا او تجد محما واذا وجدت فوما بينهم سدا فامنت على نفسها تنوجه  
او ترجع معهم **فصل الحضانة** بالكلية لغة مصدر حضان الصبي اى  
رباه كما فى المفاسد وشرفا ربه الام او غيرها الصغرة او الصغرة قبل الخوفة او بعد بالام  
اى الام الصغرة لم يستغن ونفقها على الاب جيا وعلى ذى الرحم الصغرة على قدر الارزمتها  
بما جبر اى بالاكراه للام على اخذها اذا ثبت مطلقا ذكره الباقى وفى الكراهى انما لا تجبر الا  
اذا لم يكن له دور محرم فاجت حينئذ وفيه اشارة الى انما اولى من المحرم وان طلبت اوجا  
والمحرم لم يطلبه والاصح ان يقال لها امكبة او ادفعه الى المحرم كما فى التيم والى انه يدفع  
اليها بلا طلبها لكن فى الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للحضانة قد طفت اى وقعت  
بينما فرقوا سواء كانت بالطلاق او الموت او غير ما لا تطلق ثم اى بعد الام بان ماتت  
او لم تقبل او تزوجت بغير محرم ابها امها اى لام الام وان علت وعز الى يوسف ان ام الاب  
اولى بام الام ثم ام ابية الى الصغرة وان علت وهذا اولى مما فى بعض النسخ فزاه الى الاب  
لانما يلزم الخلف اولا نشتر ثم اخذ الى الصغرة لاب وام ثم اخذ لام ثم اخذ لاب وفى  
الاختيار عزه الى حنيفة تأخر باعقل الخالة ثم بنت اخذ لاب وام ثم لام ثم لاب ولم يذكره استغنا  
بالاصل عن الفروع كما هو العادة فكلما لم يسبق فاحص كما ظن ثم خالته كذلك اى خالته لاب وام  
ثم لام ثم لاب ثم بنت خالته كذلك ثم عمته كذلك ثم بنت عمته فالولانية من قبل الام  
لانما استغن وفى المحيط لا حضانة لبنت الخالة والعمه كبنت الخال والعلم بشرطه بين طرف  
الطرف اى الام وغيره فلا حق فى الحضانة لامة اى قته ومدرسة ومكانة وام ولد لكن اذا  
اعترض صرن كالمزور وفى الشارع ان الامة اذا فارقت زوجها فالحق للمولى وان كان الاب  
او لا يوفى بينه وبين امه ولا يحفى استغناء الامة عن ام ولد والزمينة لا المنة كالسنة  
فى حضانة ولا المسلم حتى يعزل الى يدرك دينا حينئذ يؤخذ عنها جارية كانت او غلاما لعدم  
الامن من تعليم الكفر وبكاح غيره محرم من الصغرة مجزورا للاضافة ويجوز نصبه بالمعقولة  
والفاعل مستحق للحضانة بسقط منها حقها اى حق الحضانة فاذا اجتمع البن الساقط  
للق بضع الفاضل الصغرة حيث شاء منهم كما فى المحيط ومحرم الى بكاح محرم منه لا يسقط  
حقها كام الصغرة تحت عمه الى الصغرة ومثل جده ام الام او الاب تحت جده ابا الى  
الصغرة او ابا امه ويعود للق اى حق الحضانة اليها بزووال بكاح سقط ذلك الحق  
به اى بذلك الكاح والاحسن بزواله فلو لم يفر بالكاح او اقرت بالبينونة صدقت







وفيه تردد وقد برع في تخارين ومخفة وسراويل وجبة كلهما في الشتاء لكنه لا يلزم  
تغير الاوقات والسكنى اسم من لا يسكن الا في الصيف فيمكن في بيت يجب  
على الزوج لكن بين جيلين صليين كما ياتي وهذه الاسماء ان حملت على المعاني المصدرية  
والاحتياج الى تقدير الاداء على الزوج اي رجل او عبد بنكاح صحيح كما هو المتبادر فلا  
نقطة في الفاسد ولو كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى لان سبب الوجوب الاحتياج  
بحيث ينهيه الاستمتاع بها وطنا او ذواعي فانه يجرى بالاكتمال ثم الاتفاق للزوج  
بالكسر اي لاجل امارة الرجل كما في الصحيح والمغرب وغيرهما فلا يتناول الصغيرة مسلمة  
او كافرة موطوءة او غير ذوات امانة ولو غيبه كبر او صغيرة توطأ اي تصح للوطى في الجملة  
بلا منع نفسها عنه فجب نفقة الرضا والعتقاء او غيرهما مما لا يمنع الوطى ولا اعتبار لكونها  
مستناة على الصحيح بقدر حالها اي الزوجين وعليه الفتوى كما في المداية وذكر في المداينة  
انه بقدر حالها فينتفخ بقدر ما يقدر والباقي دين عليه لكن في ظاهر الرواية انه بقدر حاله  
وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته وان كانت موطوءة البكر كما في المضمرات في المومنين من  
الزوجين نفقة اهل البكر كسوتهم والبار اسم من لا يسكن الا في الشتاء ولا يستغنى في المحرمات  
نفقة العار اسم من لا يسكن الا في الصيف لا يستغنى في الصيف كماله في الطلقة  
وقال المطرزي انه خطأ محض وكانه اركبوا لفظ اوجة البكر لكنه ليس في اختيار غير  
الواضع وفي الزوج الموسر والزوجة المعسرة بين الخالين اي بين البكر والعار وفي  
عكس اي عكس ذلك بان كانت موسرة والزوج معسر تبين الخالين اي نفقة الوسط  
دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين لما انفرد في الشرح والاطلاق منه الى ان القدر  
المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع والرجس والعتا فيقدر ما يكفيها بقول  
عدل عينا او قيمة وفي الاصل نفقة البكر كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعار اربعة  
دراهم او خمسة ولو كان احدهما معسرا فثمة البكر واجبة او باحسان فيبذل كل شهر وقال  
الشرعي انه غير لازم وقيل في المتخرف كل يوم وفي النجاشي كل شهر وفي الدهقان كل سنة  
كما في الزاهدي والى ان الزوج على الاتفاق فلا ضرورة الى القاضي الا اذا قدر ما لا يكفي  
فان للقاضي ان يبره على فرض وينقص عند العتاة والرجس والسحب ان يطعمها بما ياكل  
لانه ما مورس المعاشرة والاكتفائه مشعر بان الكسوة كانت نفقة في ما ذكرنا وما ياكل  
هلك قبل مضي الوقت لم يقض عليه بغيرها حتى يمضي كما في المحيط وذكر في المداينة ان  
مدة الكسوة في الشتاء سنة اشهر وفي الصيف اربعة اشهر ولو كانت العروس هي في  
بيت ابيها بلا طلب الزفاف وقال بعض النجاشي انما لا تنفق اذا لم تنزل اليه والفتوى  
على الاول فلو امتنع عن الانتقال اليه لاستيفاء مهر المعمل كان لها النفقة كما في المحيط  
او منعت اي حدث لزوجته صحيحة في بيت ابيها مرض في بيت الزوج فينتفق عليها في  
بينه الا ان يتناول فتسقط حينئذ لانها صارت كصغيرة فان قلت لا فائدة للفظ لانها

معها

يوم منعت في بيت الاب ثم رقت الى بيت الزوج من نفقة قالوا لها النفقة كما في فاضل خان  
قلت الاحالة على الغير مشعرة بالضعف والذات مع انه روي عن ابي يوسف لان نفقة لها  
ان كانت لا تطبق للمطاع وفي الفصولين انهم قالوا انما يجب النفقة للمريض في بيته اذا  
مكن من الانتفاع بها بوجه والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انما لا تنفق  
من الادوية كما في المحيط لا يجب النفقة للناشرة مادامت على تلك الحالة ثم وصفها  
على وجه الكشف فقال خرجت الناشرة من بيته وجا حقيقيا او حكيما بغير حق واذن  
من الشرع فمن النواشرة اذا منعت نفسها لاستيفاء المهر بعد ما سلمتها كما قالوا وليست  
بناشرة عنده وما اذا كان الزوج كفا في منزلهما فتمنعته عن الدخول عليها فانها ناشرة الا  
اذا منعت ليجوز لها ان تنزل او يكتمل لها من لا تحب لاشكون ناشرة كما في فاضل خان وما  
اذا سلمت نفسها بالتمهارا والليل فقط فل نفقة لمخرقات لم تكن مع الزوج الا بالليل كما  
في الزاهدي وما اذا ثبت ان تحول معه الى منزله او لم يدر به وفرا في مهرها فلا سكنها في  
ارض الغصب فامتنعت منه ليست بناشرة كما في المحيط وما ذكرنا في انشاء المسائل فله  
فايدة القيد والزوج محبوسه بدين وان لم تقدر على ادايته او رقت او منعت لعلان  
الاحتباس لا ينفذ من جهة الزوج وهذا عندنا خلافا لابي يوسف وفيه اشارة الى انه  
لو حبس بدين قدر على ادايته او بغير حق فلها النفقة والى انما لو حبست ظلم اوجب النفقة  
وهذا عند ابي يوسف خلافا لما هو الصحيح كما في المحيط فاحسن الاداء ترك الدين ومهره  
في بيت احد الابوين لم تنزل الى بيت الزوج اي لم تنزل اليه او رقت وقد جرت الى  
بيت احد هما زيارة وهي بحالة بكن ان تحمل في مخفة او غيرها الى بيته والا فلا نفقة  
كما في المضمرات وذكر في المحيط اذا منعت في بيت الاب مرضا لا تقدر على الوطى ولم تنزل  
الى بيت الزوج الا انما لم تمنع نفسها عنه بغير حق وجب النفقة وكزوجته معصومة كذا  
وعنه ابي يوسف لما النفقة والاحسن ترك القيد فانها ليست واجبة اذا رضيت  
به وحاجة الى حال كونها لا تكون معه اي الزوج حج الاسلام قبل تسليم النفس او بعده كما ذكره  
المصنف وقال القدوري لو بنى بها ثم حجت مع محرم فلها النفقة عند ابي يوسف خلافا لمحمد  
وفي اشارة الى ان النفقة لمدة الذاب والمهر لكن يعطيهما نفقة شهر لان الواجب على نفقة  
للحضر وهي توفض لها شهر فاشهر او غير الى يوسف اذا ارادت حجة الاسلام يوم الزوج بالفرج  
معها وبالاتفاق عليها الكل في المحيط وينبغي ان لا نفقة في حج النفل بالطريق الاولى ولو كانت  
حاجة مع اي الزوج فلها نفقة للحضر لا السفر فما زاد على نفقة الحضر يكون في مالها لانه بازا  
منفعة لها ولا الكراهة الى اوجة الابل وكذا وان كان في الاصل مصدر كاري ولا في المضمرات  
نفق للجنس مطلقا او للعطف وما بعدا فيهما مرفوع مخذوف المضاف عن الاول والثاني او  
في الاول للعطف وما بعدا مجرور وفي الثاني نفق للجنس مطلقا وما بعدا مرفوع فان منهم  
من جوز ذلك في المعرفة مع عدم التكرير ومن الظن نظيره لا ما هو قيمته في السفر ولا الى ليس



لها الكراه عليه لانه يلزم منه عمل لا عمل ليس و حذف اسمها وحذف الموصول مع بعض  
وحذف حرف ليس بنفس مع كنهه كلف بلا ضرورة وجب عليه موصلة نفقة خادم و  
لوصفة فائدة على الخلة ونفقة الغرض من نفقة الزوجة والمعينة الكفاية ويدخل فيه  
الكسوة تمبص وازرار كرايس وكس الخصى وحذف لا خمار واحدا لا اثنين خلافا لابي  
يوسف الا اذا كانت من بنات الاشراف فانه يحجر على نفقتها لما فقط فلا يحجر عليها اذا لم  
يكن للزوجة خادم وفيه اشعار بان شرط الجوار على النفقة كون الخادم ملكا قال  
بعض المشايخ وقبل عليه نفقة الخادم ولو اوجبه اذا كانت الزوجة حرة في ما اذا كانت  
امة فغير مجبور لها واعلم ان نفقتها لم تجب الا اذا قامت على اعمال البيت الكل في المحيط لا  
يجب عليه نفقة خادم واحد معسر في الاصح من الروايتين وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة  
لان الخادم لزيادة الزينة وذلك في حال اليسار وقال محمد عليه نفقة خادم كما في المحيط و  
لا يفرق بينهما الى الزوجين بغيره الى بسبب حجر الزوج عنها الى النفقة هي مأكول وملبوس  
ومسكن فلو قصمت معها لاتباع مسكنه وخادمه لانه من اصول حواججه وهي مقدمة على  
ديونه وقبل بيع ماسوى الا زارا الى البرد وقبل ماسوى رست من الثياب واليه مال الخلو في  
وقبل دسبن واليه مال الشري ولا يباع عامته كما في المحيط وتوهم الى ياتم القاضي بالابحار  
عنها بغيره العطف بالاستدانة الى باستقراض ما فرض القاضي لاجلها عليه من النفقة  
عليه الى على الزوج يؤول عند البار كما ذكره المصنف واليه يشير كلامه المذهب لكن التوكيل  
بالاستقراض لم يصح على الاصح كما ياتي فالاصح ما قاله المصنف انه اشترى بالنسيئة لنفسه  
من مال الزوج وبه الحال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلاف ما اذا فرضها ولم ياتم بالاستدانة  
فانه لا يرجع الا على الزوجة ثم هي على الزوج وفيه إشارة الى انها لو استدانته بغير الفرض لم يرجع  
عليه كما في النخبة والى انها لا ترجع عليه الا بالنسيئة بالاستدانة عليه وقال ركن الاية ان بينها  
كالنسيئة بها فلم تؤول ثم يرجع بها كما في الزايد والاكفاد منبر الى انها اذا اتمت بالاستدانة  
ولم بينها احد وطلبت من القاضي التفرق لم يفرق بينهما وقال ابن ابي عمير بينهما كما اذا  
حجر عن ايفاء المهر المعجل قبل الدخول فطلبت التفرق لكن لو فرق القاضي الشاقي ففقد قضاء  
عند الكل وان فرق القاضي الشاقي بلا اجتهاد ففقد روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا  
فاما اذا كان غائبا فلا ينفذ على الصحيح كما في القابض وغيره وذكر المصنف ان ما بيننا انفسنا  
ان ينصب القاضي نائبا شافعا فيفوق للضرورة ومن فرصت حيا الى نفقة زوجته نفقة  
العار عاره الى اصل عساره الى وقت عساره فليس له ان يصار موصلا ثم القاضي بالفرض عليه  
نفقة بانه ان طلبت الزوجة نفقة البار فغير حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره وفيه رخص  
الى ان من فرصت لبار ثم عسره ثم نفقة عساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فله المطالبة  
بغيره كما في الاخبار فكيف اخذ ما ضعف في السابق فانه اعتبر حاله و حاله هنا كما لا يخفى  
وتسقط نفقة الزوجة مأكول وملبوس في مدة مضت ولم تصل اليها المطالبة او نفقته او نفقته

م

بالجس او غيره الا اذا سبق فرض قاض بالنفقة مع الاستدانة او لا او رضا بنى معلوم  
منها لكل سنة او سنة فان ولايته عليه اقوى من ولاية القاضي عليه فوجب النفقة المقرضة  
او المرضية لما مضى من زمان الفرض او الرضا مادام حيا فان مات احداهما بعد هذا  
او طلقا قبل قبض من الزوج شيئا منها ظرف الفعلين سقط بالموت او الطلاق الموقوف  
بالقضاء او الرضا من النفقة لانهما صلة ساقطة باحدهما قبل القبض كالنسيئة وفيه الروايتين  
ان الموقوف لا يسقط بالطلاق على الاصح وفيه اشعار بانها لو لم تنجب باحدهما تسقط  
بالطريق الاول كما في المحيط الا اذا استدانته بامر قاض فانها لا تسقط بالموت والطلاق وفي  
الخلاصة ان في سقوط المندانة بالموت روايتان والصحيح انها لا تسقط كما في المحيط والاستدانة  
عند الشجبين محجلة مدة اى نفقة تجلت في اداها لمدة مات احداهما قبلها الى قبل مضى تلك المدة  
فلم يرجع الزوج عليها ولا على نكته بنفقة ايام خاليه عن الزوجية وقال محمد بن يوسف نفقة تلك  
الايام عنها ان بقيت وفيها ان ملكت فان ملكت لاستدانة بخلاف وعنده تسقط نفقة  
شهر لا اكثر كما في المحيط ونفقة عرس الفن المأذون بالزوج عليه الى الفن والعرس اعم من  
الحرة والمكاتب وام الولد والفتة الا ان فيما سوى الاوليين بشرط النسيئة لوجوب النفقة  
كما ياتي ويدخل في الفن المهر والمكاتب تغيبا الا انها بديان النفقة فربما كما في المحيط  
وبسبب الفن لا غير فيها الى في النفقة المقرضة او المرضية الا ان بغيره المولى او يموت او  
يقفل مرة بعد مرة اخرى فاذا اجتمع عليه نفقة خمسائة مثلاً بيع فيها ثم اذا اجتمع مرة اخرى  
بيع اخرى ثم وثم لان النفقة تنجز وجوبها بمضى الزمان فهو في حكم دين حادث كما في شرح  
القاضي والمحيط وغيرهما وقد بعد ما صورته المصنف فانه اذا فرض القاضي عليه الف درهم  
مثلاً فبيع خمسائة وهي قيمته والمشتري يعلم ان عليه دين النفقة ببيع مرة اخرى فانه لم يوجد  
اصل يستند منه على انه ينبغي ان يسقط ما بقي من البيع الاول الى العتق او بالكتابة كما في الموت  
ولا يبرء علم المشتري على علم البائع ولا يؤخذ منه شيء منه فكيف يؤخذ الباقي من المشتري وبسبب  
في دين غيره الى غير النفقة مرة واحدة لانه لا يجرد بمضى الزمان فاذا بيع في المهر مرة وبقي شيء  
منه الى العتق وجب عليه سكتا الى اسكان زوجته في بيت في مكان يصلح ما وى  
لوان ان حيث احب لكن بين جيران صالحين سيما اذا كان ممن يتيم بالاناء ليس فيه احد  
من اهل بيته او ذي رحم محرم منه كوالدته واخوته وفيه اشعار بان لها ان لا تسكن مع غيرها  
وام ولده كما في المحيط وقال محمد بن سلام له ان يجمع بينهما كما في الزايد وفيه ايضا ان ملكه  
ان يجعل لكل واحدة بيتا فلها طلب ذلك والا فلا وفيه المستقط كره وطهرها وفي البيت  
نائم او معي عليه او صبي عاقل ولو كان ذلك الا احد ولده الى الزوج فغيره الى الزوجة لمعاداة  
بينهما غالبا الا برضا الى بان نرضى ان يكون معها فاجل لانه حقا وبنت مفرد معين من  
دار للزوج مشتملة على بيوت له الى لذلك البيت علق بالتمسك ما يعلق ويقتضى بالفتح  
كفالة لمقتول المقصود وفيه رخص الى انه لو جمع بينهما وبين غيرها واحدة اهل في دار فيها



بيوت واعطى كل واحد بيتا على حدة ليس لها ان تطالبه مكانا او الى ان لو لم يكن له الا  
بيت واحد كان لها ذلك كما في الاخير ولذا في الزوج منع والديها وولدها وغيرهما الا اذا  
حال كون ذلك الولد غيره اي غير ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض  
الصفة من الدخول عليها لان المكان ملكه كما في الكافي وفيه استعارة بان ليس له المنع من ملك  
الغير لاح النظر اليها عطف على من او نفي الجنس الى لا يمنع منه او النفي الى لا يمنع من النظر  
وحيث انظر ان النفي ليس له منع من النظر كما ذكرناه سابقا ومن كلامه متى الى في ان وقت  
ت واذ لا ضرر فيه والمنع فطبيعة الرحم وقيل لا يمنع من ذلك والكلام وانما يمنع من  
الخوارق لانه الفتنه كما في الهداية وقيل لا يمنع من الخروج الى الوالد والاب ولا حرجها عليها كل جمعة  
اي سبعة ايام كما في الهداية لكن في قاضي خالي ان اهلها لا يمنع من الزيارة في كل جمعة وانما يمنع  
من البيوت وبما اخذت ما يحسن عليه الغنى وكذا لا يمنع من الدخول والخروج الى الحرم غيرها  
كلها لانه والجمعة كل سنة لا كل شهر على ما قال ابن مغاضل وبما اول بقضي كما في قاضي خان وهو  
اي ما قال صاحب القيل الصحيح كما دل عليه كلام قاضي خان ويقضي القاضى نفقة عرس عرس  
عنه البدر سواء كان بينهما هذه سوا لا كما في المنية وينبغي ان يفرض نفقة عرس المتوارق في  
البدر ويرض فيه المفقود ونفقة طفل الذكر والابن وابوه لا دينهم غير ولا نفقة غيرهم من  
الاقارب كالافوة والعمات لان نفقة هؤلاء انما تجب بالقضاء ولا يقضي على الغائب في مال  
له اي الغائب ثم بين المال فقال جرس حقه النفقة كالأكول والمليوس او نعمتها كما  
كالنفدين والنفقة نفقة من في مال له من غير جرس حقه كالمعوض والعقار كما ياتي  
ثم اكد ما قلنا فقال فقط يقضي ان لا يفرض في مال دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا  
النفقة من غير الجنس كما ذكرنا عند مودع طرف له او حال او مضارب او مودع او وودعة  
او في دين في البزاة بالانفاق كما في قاضي خان وفيه استعارة بان لو كان المال حاضرا في منزله  
يفرضها القاضى اذا علم بالنكاح وحلفها وكذا في المحيط وكذا اذا لم يعلم بعد اقامته البيعة  
عنه اي يوجب خلافه لا في حصة كما في الخاصة او المودع او المضارب او المديون به اي بال  
الودعة او المضاربة او الدين وبالنكاح في نفقة العرس بالنسب في الوالي في مفقود  
الكافي ولم يذكر لانه يعلم منه بطريق المقاربة او علم القاضى عطف على ام ذلك اي بالودعة و  
المضاربة والدين والنكاح والنسب فان علم ببعض من الثلثة رتبة اقرهم بالعلم به  
وهو الصحيح كما في مفقود الهداية فمن الظن الاشارة الى المال او الزوجية وحلفها اي احس  
انه اي الغائب لم يعطها النفقة بان قالت باسما استوفيت النفقة كما في قاضي خان و  
يقضيها الى باخذ القاضى من العرس كقبيل بالنفقة في قولهم عليها اخذتها فاذا رجع واقام البيعة  
انه حلفها مالا او حلفها فنكحت رجوع على الكفيل او العرس واذا اقرت باخذها برجع عليها  
فقط كما في شرح الطحاوي لا يفرض نفقة عرس في المال الذي عندهم باقامة بيعة منها على النكاح  
اذا لم يعلم واقره يكون المال عندهم واذا علم وانكره المال ذكر في الاصل انها لا يفرض عندهما

لم يكن عن شي وعندها نفق من كافي النظم وذكر في العمدى انها اذا اقامت البيعة على النكاح والمال فرض  
النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم العرس جار مجتهد في الطحل واخبره كافي النظم وذا من ابيه ولا يفرض  
بطلبه ان لا يحلف الغائب مالا في منزله ولم يعلم النكاح فاقامت العرس بيعة على النكاح ليس فرض  
القاضى النفقة عليه اي الغائب وبما في ايام القاضى العرس بالاستدانة عليه ولا يقضي  
عطف على لا يفرض اي كما لا يفرض القاضى النفقة على الغائب بالبيعة لا يقضي به اي بالنكاح  
على ما قال العلماء الثلاثة لان في هذا قضاء على الغائب وقال زفر يقضي بالنفقة اي بوجوب  
ادائها وبما بالاستدانة عليه فان حضر واقر بالنكاح فمضى الدين وان انكر كلفها القاضى  
اعادة البيعة فان اعادت فيها والا اقام بها بما اخذت كما في المحيط لا يقضي بالنكاح بالبيعة عنده  
في هذه الصورة وعمل القضاء بالتخفيف اصلها قضيه جمع فاض اليوم في زمانها على  
هذا اي قول زفر كالحاجة اي لضرورة الناس اليه ومطلقة الرجعي اي لمن حدث بها  
الطلاق الرجعي فيفقد انها معتدة وانها لم تجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا اعتق ام  
ولده الا ان في الاخر اذ لا يجزى الى ذكر المطلقة كما ظن ومطلقة البائن واحد او اكثر  
بلا عوض فلا نفقة للمختلعة وان لم يشترط في العقد وقالوا لا نفقة الا اذا اشترط فيه  
كما في النظم والمفارقة بلا معصية صادرة عنها كخيار العتق والبيع ووطي ابن الزوج ابائا  
مكرهه كما في النهاية والتوفيق لعدم الكفاية النفقة اي الكول والمليوس كما في العلم وان ذهب  
المصنف ان النفقة المأكول والام منير الى انها غير مقدرة فانها ما يكفيها من الوسط كما في  
المحيط والسكنى اي المنزل الذي يسكنان فيه قبل الطلاق ويلزم ان يترفع كما اشير اليه فلو  
سكن زمانا وكخر زمانا كانت ناشئة فلا تنسخ النفقة كما في قاضي خان والمطلقة  
ثلاثة لانه فلما نفقة اذا بواها بيعة في العدة سواء كانت النبوية عند قيام النكاح ام  
لا وذكر المصدر الشهيد انه اذا بواها في العدة والطلاق بائن ليس لها النفقة كما في المحيط  
وتقدم المسند للتخصيص والبيان بقوله لا نفقة لمعتدة الموت اصلا سواء كانت حيا  
ام لا وقيل للملح من النفقة في جميع المال كما في المضرات ولا المفارقة بمعصية صادرة منها  
كالردة اي ردها وان رجعت عنها وقيل ابن الزوج اي تقبيلها ابنة او اباه بشهوة او لزا  
به طوعا والكلام منير الى ان ردة وتقبيل ابنتها بشهوة وغيرهما مما هو معصية منه لم يسقط  
النفقة والى ان لا سكنى في هذه الفرقة وهذا اذا خرجت من بيت والافواج كما اشير اليه  
في الكفاية وروية معتدة الثلاث او البائن مبينة اخره تسقط النفقة وهذا اذا خرجت من بيت  
الزوج والا فلا نفقة كما في الكراماني لا يسقط بمكينة اي معتدة الثلاث وكذا البائن ابنة  
او اباه لانه لا اثر للمكينة ونفقة الطفل لا تقدر على ابيه لانه الى حد الكسب وحديث لاب  
ان يسلم الى عمل وينفق عليه من كسبه فقبل ان يحسن العمل ينفق عليه من ماله وفيه استعارة  
بانه ينفق على الغنى من ماله فان النفق من ماله رجع على ماله بشرط الاستعداد والاب اعم  
من المومر والمعسر الا انها تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى المومر بقدر ما يراه للمك كما في المحيط







اولا يعلم ذلك في حال الحياة فيغرض عليه لا على الوارث حقيقة نفقة من حال وابن عم  
موسى ان على الخال لانه ذورم محرم اهل بدارث دون ابن العم وان كان وارثا لانه ليس  
بمحرم فمن الظن ان الاول في التمثيل خال وعم لا يثبت الكلام في ذي رحم محرم واعلم ان ما ذكرنا  
لا يتصور من نفقة كمال القوم الا ان نسب ظاهرا ولا نفقة لاصد مع الاختلاف بينهما  
دين كالكفر والاسلام وفيه استعارة بان نفقة النبي على المولى النبي مثل كما استير اليه  
في التمسك بالزوج والاصول الى الوالدين والزوج الى المولودين فانهم مع يستحقون النفقة  
فالزوجة على العقد والباقي على الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه بالورثة ولا وراثته مع هذا  
الاختلاف ولا نفقة لاصد على الفقير الا لما الى الزوجة على الزوج ولو كانا معسرين ولما  
ابن موسى يوم الابن بالاقراض على الزوج ولو كان سببا حتى اذا ايسر رجع عليه وكذا اخو  
الموسى كما في المحيط والالتفوع الى المولودين الفقراء على الاب الا اذا كان معسرا والام موسى  
فصل الام ولو كان سببا لكانت رجع عليه عند اليسار ولا يفرج وجوب نفقة لادم والمملوك  
على الفقير لانه في بيان نفقة الاجار ولا نفقة لغيره اسم منسوب الى ذات غني الا لما الى  
الزوجة وباع الاب عرض ابنه بالسكون والحركة اي ما عدا النقيض والمأكول والملبوس من  
المتقولات وهو في الاصل غير النقيض في المال كما في المذهب والمقاييس وغيرهما لا يبيع عقاره  
بالفقه في اللغة الارض والشجر والمتاع كما في الصحاح وغيره فهو شامل للمنفول وفي الشريعة  
الوجوه مبنية كان او لا وما في العبادي انه الوجوه المبنية لا تجوز عن شيء فان البناء ليس في العقار  
في شيء كما لا يخفى على المستبح نفقة اي نفقة نفقة استحقاقا لا بالبيع وفيه إشارة الى انه  
لا يبيع الزيادة على قدر الحاجة والى ان الابن لا يبيع عرض ابيه وعقاره لنفقة كما في شرح الطحاوي  
ولا يبيع الاب عرض ابنه مطلقا لانه لا يبيع الاب عليه اي الابن سواء في النفقة وهذا اذا كان الابن  
كبيرا غائبا فاذا كان حاضرا فلا يبيعهما اجماعا كما يبيعهما في نفقة اذا كان صغيرا كما في العبادي  
وغيره ولا الام يبيع ماله من الوض والعقار في حال كونه او ثلث وفي الزايد ما وقع في المحضر  
من قوله باع ابواه فالانف فيه من الكسنة لكن في الخاصة ان في الافضية جواز بيع الابوين اما  
في ظاهر الرواية فالام لا يبيع لنفقة لان بيع الاب خلاف القياس وضمن مودع الابن  
لوافقها اي الوديعة على ابيه او ولده او زوجته بل الام قاص ونيل لا يضمن والاول هو  
الصحيح فلو عطاها بام القاضي لا يضمن كما في المحيط لا يضمن الابوان وكذا الولد والزوجة كما  
استير اليه لوانفق ماله من جنس حقهما عندهما بوديعة واذا قضى القاضي بنفقة غير العرض  
كالولد وذي الرحم ومضت مدة بدون الاتفاق سقطت نفقة تلك المدة فلا يصير نفقة  
الاقارب دينيا بقضاء القاضي وفي الخاصة فيه روايتان وقيل هذا اذا كانت المدة اكثر من  
شهر وفي المحيط هي شهر وقيل لا خلاف انه لا يصير دينيا وانما الخلاف في الموضع في الفتاوى  
ان نفقة الصبي نصير دينيا بخلاف سائر الاقارب وفي النظم ان بعد القضاء او الصلح يؤخذ  
نفقة ما مضى الا ان ياذن القاضي بعد الفرض لمسخ النفقة بالاستدانة عليه فحينئذ لا تسقط

بعض المدة ونفقة المملوك عبد او امة ولم يسهل الكتاب والمملوك المشتري على سيده سواء  
كان فقيرا او غنيا فان ابى السيد الاتفاق كسب المملوك والفقير على نفسه وان تجر  
المملوك عنه اي الكسب بعذر صغير او غيره ففي العبد والفقير امر السيد ببيعه وفي المذهب  
وام الولد بغير المولى على الاتفاق لا غير كما في المحيط وذكر في الزايد لو فتر السيد على المملوك  
في نفقة ليس له ان ياكل من مال سيده لكنه يكسب فيما كل الا اذا كان صغيرا او جارية او  
عاجزا اكره الكسب فله ان ياكل وان لم ياذن له في الكسب فله ان ياكل من ماله قد كفايته ثم اريد  
هذه الرواية مع نفي العجز في اكره الكتاب بنى بغير عانة حسن الاقسام باعانه عنق الرقاب  
**كتاب العتاق** لما شارك الطلاق في زوال الملك وهو اقل وقوا  
عقبه وهو العتاق والعتق كلها بالفتح لا تخرج عن الرق والعتق بالكسر اسم منه وشريعة  
قوة حكمية بصيرها اهل للقضاء والتمهدة وعتقها وكما لا يعاقب فانه الموافق بالفتح  
وفد جاء لغة كما ذكره المحاربي وهو تصرف مندوب من ملك المملوك والمملوك حتى ينزل  
ما يوجب الكفر من النار بازالة الله دل عليه المشايخ من الاخبار والصحيحة من الآثار وفي الزايد  
يستحب ان يعتق الرطل عبدا والمرأة امة وفي الاخبار يستحب ان يكسب كتابا به ويستبد عليه  
خوفا من التجارده يصير من ذمة المالك بالفتح وهو لغة للخص وشرعية خلوص حكمي يظهر في الادب  
للافتتاح حق الغيرة عنه مكلف فلا يصح من العبد والمجنون والصبي ويصح من المسلم والكافر و  
السكران والمكره وينبغي ان يشترط استقرار الملك فانه لو امتنعت الوكيل بالشراء فربما لم  
يعتق عليه لانه انقل منه الى الموكل كما في وكالة الكرماني وغيره يصير لفظه اي بما استعمل  
فيه وصنعا وشرا عتق العتق والحر وغيرهما سواء كان في جملة اسمية او فعلية نرائية او  
غيره اعم قصد او خطأ فعتق لوجوبه على لسانه اعتقك وعنه انه لا يعتق كما في المحيط بل  
حاجة الى ان كانت في ذمة او ذات حر والناء مفتوحة او مكسورة كلاهما لخطاب العبد  
او الامة في حروف المعاني فكشف ان الفقهاء لا يعتقون الا عتاق الا انهم لو قالوا لرجل  
زنت بكبر الشاة او لامرأة بغيرها وجب حد القذف وفي المحيط لو قال عبده انت حرة اولته  
انت حرة فعتق او معتق بفتح التاء حر العتاق وهو ازالة الملك او اثبات العتق كما في  
عتق وينبغي ان يكون عتاق كذلك لانها صفتان من العتاق كما في الصحاح والاعتاق كما في  
المتندين او انت اعتقك ويجوز ان يعطف على الملة وانما اذنت لان الاصل في الخبر الا اذا  
حر بالفتح الى معتق او حررت او مولاي او هذا مولاي اي معتق فانه يعتق وان كان مشتركا  
بينه وبين الناصر وغيره لان القرينة معينة له فيلحق بالصريح او بامولاي او بام  
باعتق او يا اذ اذا اسما به ثم ناداه ولو قال عتيت بهذه الا لفظ الاخبار الباطل صدق  
ديانة لاقضاء لانه خلاف الظاهر لانها جعلت انشاء كما في الزايد وذكر في المحيط لو قال اروت  
العب عتق ديانة وقضاء لانه ولحق في العتق سواء لو قال لفلانة انت مولاي او بامولاي  
اختلف المشايخ فيه كما لو قال له يا سيدي او يا سيدي وفي مبسوط صدر الامام لو قال له

مع

معه



يا حواء اولها يلد بانوم يعق علي الصحيح وفي المحيط لوفال تون ازاد تر ارمي لم يعق ولو قال انت  
اعق من فلان وعني به عبد اخي عني وبانه لا قضاء وراسك ووجهه مثل زيد قائم وعمر  
فلان اهل فيه كاطن ما عر به عم كل البدن بيان كونه اي البدن والوجه والرقبة والوجه وغيره  
مما في الطلاق فلا يعق بقول بك او جلدك لانه مما لا يعر به عنه لكن في النظر فليس لا يعق  
الغلام بقوله فربك وفي المحيط عزالي يوسف انه يعق كما ذكره والاكفاء لا تجلو عن شئ فانه  
لو اعق جزاء اشيا كانت والربع عني ذلك لانه عذره وسعي في الباقي وكله عند جهكافي  
الاخبار ويصح كناية الى كناية لفظ العناق ان نوى العناق وكف عن كناية في الطلاق  
فلا ملك في عليك لاني بعثك او اعفقتك وكذا في الامثلة ثم ان الامة ولا سبيل الى  
لا ملك في عليك لان العمل بحقيقته اعني الطريق غير ممكن اذا اضعف الى الانسان فعمل كناية  
عن الملك ولا ريب في عليك وهو الضعف وشريعة النجس لكي كايحي وفتحت من ملكي وخلصت  
سبيلك وقوله لانه قد اطلقك اي خلت سبيلك وخص الامة لانه في الاصل بمعنى طلقك  
وان لم يستعمل فيه كافي النهاية وذكر في المحيط عزالي يوسف لوفال الف عاون تاحارا فقد عني  
ان نوى ويصح العاق بدون النية عندهم بهذا النبي للعبد وهذه بنى لامة لا اصغر من كناية  
يولد مثله مثله سواء كان مع وف النسب او لا والا كبر عطف على الاصغر فيصير عنده اذا لم يولد  
مثله مثله خلافا لما واجه محمد علي الى خبثه فقا فقال لانه اني لو قال لخلامة هذه ابنتي  
ولجارتها هذا ابني لم يعق ثم قال بعض المشايخ انه على الخلاف ايضا وكثير الاستدلال  
بالمختلف على المختلف والغرض نقل الكلام كله الى الاوضح وقال بعضهم انه على الوفاق وهو  
اظهر ولو قال هذا ولدي الاكبر عني قضاء ولو قال له هذا عني او خالي او لهما هذه عني او  
خالي عني ولو قال هذا اخي او هذه اختي لم يعق وعنه انه يعق كما لو قال هذا اخي لابي  
او امي الكل في المحيط وذكر في النظم انت ولدي كذا ابني ولو قال لأكبر هذا اخي او لكبرى  
هذه جدتي يعق انفا ولا يعق ولو قال للصغير والصغيرة ولما فرغ عما يعق بالنية شرع  
فيما لا يعق وان نوى فقال لا يصح بما ابني وبياخي في رواية الحسن وفي النوادر انه يصح  
وهو الصحيح ولو قال بجه لم يعق علي الصحيح ولو قال لعبد بيا بيا لم يعق كما في الصغرى ولو  
قال يا بني او يا بنية بالتصغير لم يعق كما في الهداية وعزالي حفص انه لو قال  
يا بني يضم الياء لم يعق وبالنصب عني كافي الخسيس ولا سلطان في عليك ثم لا حاجة  
ولابد لفظ اي لا بلفظ الطلاق وكناية الى الطلاق مع نية العتق اي اذا قال لامة انت  
طالق او خلية او بنت لحي مني او منك لم يعق وان نوى ولا يصح بقوله انت مثل لحي او  
لحيه وان نوى وقال بعضهم انه يعق بالنية كما في الاخبار ولو قال كذا انت مثل هذه و  
اراد امته لم يعق ولو قال لم اراد العتق لم يدين قضاء وكذا لو قال مثل هذه الامة كما في المحيط  
بخلاف ما انت الا فانه يعق بخلاف ما انت الا مثل المحكم في المحيط وحيث ملك بالشر او  
المنة او الوصية او غيره والمالك اعلم ان يكون صغيرا او كبيرا عاقلا او مجنونا مسلما او كافرا

لانه

دارهم محرم منه صنف او هو عاقل والمناسبت مقتضية وفيه اشعار بانه عني بالملك  
قربة قربة كالولاد ومنوطة كالقربة المتأخرة بالمحبة ولم يعق بعبد كبت العم ولا محرم طهرهم  
كالحمم بالرضاع والصبرية او من اعق لوجه الله اي بعد نفسه او لرضاه فحصل به ثواب  
عظيم فانه فعل المسلمين واللبطان ولد الجبس او كل منقذ او للصتم النون فحصل به ثواب عظيم  
فانه فعل الكافرين او اعق منكر او سكران من الخمر والزبيب او البهيم او غيرها او انتفيت  
بما ذكرت في الطلاق فان عني السكران كطلاقه كما في المحيط او اضاف عتق الى نفس  
ملك او الى سببه كقول ان ملكك او اشترى منك فانت ولو قال ذلك لم يملكه فقد عني  
عليه حين سكت كما في المحيط او الى شرط مصدر بان وكما هو المنبأ در خوان فعنت كذا  
فانت ولو وجد اي الملك او الشرط المذكور فلا يتوقف العتق على وجود الدخول لوفال  
انت ولو على ان تدخل الدار كما في المحيط عني المملوك في الصور اشياء ولا حاجة الى هذه الجملة  
لواضعف الخلاف الى من كمال الجناح الى ما ذكره المصنف ان الجارية وعائده ضمير محذوف  
تقديره مملوكه عليه فان الجارية شرطية بتامها والشرطية تشمل على عائده على ان حذف الضمير  
الجارية وليس بقبس الا في موضع هو منه كما في الرضي لعبد اي عتق عبد قن او مدبره و  
يدخل فيه القنعة والمديرة وام الولد بتعاطي اذا جازع البنا فلم يعق اذا لم يخرج الا اذا جازع  
مسلم او ذمي فانه يعق قبل قبض المشتري كما في قاضي خان مسلما ولو حل فبشمل المشتري  
كما في النظم وتل مع امه لا يخرج ما زنا باستفاره في موضع في الملك والرق فان كان  
الام ملكا فاعمل ملك وان رفا بملك فرق بملك كالكفار في دار طلب فان كلفه ارقا  
غير مملوكين للعبد كما في استيلا المسنفي في ذكره المصنف وغيره ان الرق لم يوجد بل  
ملك فلا يخلو عن شئ فالرق غير شرعي لانه الكفر والملك اتصال شرعي بين المملوك والمالك  
مبني لتصرف فيه مانع عن تصرف غيره وسباني زيادة تفصيل وفي العتق وهو عتق اي فروع العتق  
من الكفاية والتدبير وامية الولد ولد الزوج ام ولده من احد حملت منه ثم مات المولى عتق  
للحمل كما من كل النكحة هذا الا ان الاطلاق مشكل فان الولد لا يبيع المديرة المفيدة كما في خزانة  
المفتين الا ان ولد الامة من قبل مولاه و ليس بتابع لامة لانه من ماء ابيه وهذا شامل  
لولد امه الى مولاه وولده وولده كما اذا زوج رجل جارية من ابنة وهو عبد لا يابونه  
فولدت منه فان هذا الولد وان كان من زوجين رقيقين لانه ولد المولى كما في الظهيرية  
**فصل عتق البعض** ان اعق بعض عبده او امته كالربع او النصف  
او غيره صح الاعتاق اي صح ازاله ملكه عن ذلك البعض وكتبه اشارة الى ان العبد لا يتكفل الا  
من ازاله صفة الملكية واني ان الباني مملوك له كونه موصوف بصفة الفساد ولذا لا يباع والى انه  
لا يتكفل من ازاله شئ من الرق فيبقى كله وذلك لانه صفة له كالجودة فلم يكن مملوكا له كالجودة و  
ذلك لانه حق الله تعالى عفوية لكفره او حق العامة معونة على العباداة الا انه اذا تم فعله بازالته  
الملك كله بعقب العتق كما اذا تم فعل الغافل في بنيه بعقبه انما في الروح فالرق كالعتق

عتق

ليس

ع



لا يتجزى والاعناق كالمكسب يتجزى ولذا قيل وسعى الى عمل العبد وكسب وجوبه بالسعي بالكل  
 كسبه لعنق رقبته بما بقي من ملك المولى وصرفه اليه وهو المقتضى لبعض المكاتب في ان لا  
 يساع ولا يبرئ ولا يورث ولا يزوج ولا يقبل شهادة ويصير احق بمكاسبه ويخرج الى الحرية  
 بالسعاية والاعناق وينزل بعض الملك عنه كما يزيل ملك البعير المكاتب بل يرد الى الرق  
 لو عجز ذلك المقتضى لبعض عمن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز وينبغي ان المولى  
 يعنق الباقي منه عند عجزه في الاختيار قال صلى الله عليه وسلم من اعنق شفعاه عبيد فليقبله  
 عنق كله وهذا كله عند ابي حنيفة وهو الصحيح كما في المضمرات واعلم ان كلامه لا يخلو عن شئ  
 حق الا اذا الى الملك فانه لا يزيل شئ من الرق وقال ابي ابو يوسف ومحمد ان اعنق بعض  
 عنق كله لان العنق مطاوع الاعناق اذ هو اثبات العنق فلا عناق لا يتجزى كالعنق ولذا  
 عنق كله وليس له الاستسعاء عند هاتم اشار الى فائدة اخرى في فوائد الخلاف فقال ولو عنق  
 شريك في غير حصة اى نصيبه منه كالنصف وغيره بل اذن اعنق الشريك الا حصة منه او  
 كاتبه او دبره كما في الاختيار وذكر الزاهد اى انه اذا دبر حصة فقد سعى وعنق بالاداء والولاء  
 في هذه الوجوه او سعى العبد في قيمة حصة يوم العناق ولم يرجع العبد على المقتضى او ضمن  
 الشريك الا حصة المقتضى حال كونه موسرا ما كالمقدار نصيب الساكن في المال والوضع سوى  
 ملبوسه وقوت يومه كما قال محمد ومنهم من اعتبر براحته ما للصدقة وغيره اى حنيفة انه قال الموسر  
 الذى له نصف القيمة سوى المنزل والخدم ومتاع البيت ونياب جده والاول الصحيح كما في  
 المحيط قيمة حصة يوم العناق مفعول ضمن الثانى وفيه اشارة الى ان الاعتبار فى البسار  
 العار يوم العناق فلو ايسر فيه ثم افسه لم يسقط الضمان بخلاف العكس والى ان الاختيار  
 الاستسعاء والنضمين لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع الى النضمين كما لو اختار النضمين  
 لم يرجع الى الاستسعاء وعنه انه يرجع الا اذا حكم به حاكم كما في المحيط والى انه اذا اشترى من  
 جماعة جاز ان يعنق بعضهم حصة ويختار بعض الضمان وبعض الاعناق وبعض السعاية  
 كذا الورثة في رواية محمد وروى الحسن ان ليس للمالا حصة من النضمين او الاستسعاء  
 او الاعناق وفيه خلاف الصاحبين كما في الزاهد اى لا يضمنه معسر بل يحنقه واستسعاء  
 وعنه اى يوسف انه يزوج من رطل ولو صغير يعقل فبأخذ من اجرة كاطر المدبون والولاء الى الميراث  
 منه لهما اى الشريكين بعد حظه ان اعنق الشريك الا حصة او سعى العبد والولاء للمقتضى  
 ان ضمنه الشريك الا حصة فقيمة حظه ورجع المقتضى به الى الضمان على العبد اى صح له الاستسعاء  
 كما صح له الاعناق والتدبير والكتابة على ما قال ابو حنيفة وقال في صورة اعناق لفظ لا للشريك  
 الا حصة ضمانه اى المقتضى اذا كان غنيا والسعاية فقير ولها يوزن بالاعناق فقط فليس للمقتضى  
 الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح الطحاوى ولا للشريك الاستسعاء غنيا ولا الاعناق او  
 فقير اذ اعناق لا يتجزى والولاء للمقتضى عندهما في كل الاحوال ومن ملك ابنه او غيره  
 من ذى رحم محرم منه بالشر او الارث او الهبة او غيره حال كون المالك شريكا مع شخص

او عنق حصته نصف او غيره ولم يضمن حصته شريكه ولو موسرا سواء علم انه ابن شريكه او لا وعنه  
 انه ضمن اذ لم يعلم وللمشرك الخيار بين اعناق نصيبه والاستسعاء والى ان ضمن الاب حصته  
 شريكه غنيا وسعى ابنه فقير الا ان الارث فانه لم يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان  
 لرجلين عم وله جاربه فزوجها احدهما فولدت ولدا ثم مات العم فورثاه فانه عنق الولد لانه ملك  
 بالارث وان قال من له عبيد لعبد به عتقه احدهما فخرج واحد منهما ودخل ثالث فاعاد احد  
 كما يوم بالبيان كما اشار اليه بقوله ومات بلا بيان فان بدا ببيان الايجاب الاول وقال  
 عتبت به الثابت عنق وبطل الايجاب الثانى وان قال عتبت به الخارج عنق ويوم ببيان  
 الايجاب الثانى وان بدا بالثالث وقال عتبت بالثالث عنق وعنق الخارج بالايجاب الاول  
 وان قال عتبت به الداخل عنق ويوم ببيان الايجاب الاول عنق عندهم ممن ثبت عنده  
 ثلثة اربعة وسعى في ربه وفيه تسامح فان العنق لا يتجزى بلا خلاف ويمكن ان يجاب عنه  
 بما يأتى من جواب بحر الاعناق وعنق عند الشئ من كل حصة وهو الخارج والداخل نصف  
 لانه عنق نصف الثابت والخارج بالايجاب الاول الدائرة بينهما ونصف الداخل بالثاني  
 الدائرة بينهما وبين الثابت وعنق ربه به لانه بطل ما لا فى النصف لظلم بقى الاربع وعنق  
 عند محمد ثلثة اربع من ثبت ونصف من خرج وربع من دخل لان بالايجاب الثانى عنق ربع  
 كل من الداخل والثابت عنده والكلام الواقى في الكافي وان قال ذلك في مرضه والسهم  
 اعنى رقبته وثلثة اربع رقبته عندهما ورقبته ونصف رقبته عنده يخرج من ثلث المال اولى  
 يخرج لكن الورثة ان اجازوا العنق عتقت تلك السهام وان لم يجز وارت في الورثة والمال  
 هو العبيد وقيمته سواء جعل عند الشئ من كل عبد سبعة من السهام حتى يخرج منه سهام  
 العنق والسعاية لان حق كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلثة فيبلغ  
 سهام العنق سبعة وسهام السعاية اربعة عشر وحينئذ عنق من ثبت ثلثة من الاعناق  
 ومن كل من غيره سهمان منها وجعل عند محمد كل من العبيد ستة من السهام لان حق الداخل  
 في سهم وحق الخارج في سهمين فيبلغت سهام ستة وسهام باقى عشر وحينئذ  
 عنق من خرج سهمان من الاسداس ومن ثبت ثلثة منها ومن دخل سهم منها وسعى  
 كل من العبيد على المذهبين في الباقي من سهام العنق فعندهما الثابت في نصف من قيمته  
 والخارج في الثلثين منها والداخل في خمسة اسداس فان ثبت ينبغي ان يعنقوا عندهما  
 بلا سعاية فان الاعناق لا يتجزى فلت هذا اذا صادف مجل معلوما واما اذا لم يصادف  
 كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فيتجزى بلا خلاف لان بنونه حينئذ بطريق  
 الصورة والثابت بهذا الطريق لا يعيد وموضعها كما في الكرماني وغيره والوطى والموت  
 بيان في طلاق مبرم فمن كان له امرأتان وقال هذه او احدهما طالق فلان انما وطى احدهما  
 او ماتت فعين ان المطلقة غير الموطوءة او الحية ولو طلق طلقة واحدة فليس هو بيان  
 قبل مدة صالحة لانقضاء العدة وينبغي ان لا يكون بيان لان الطلاق الرجعى لا يحرم

من اعنق سباعا ففقدته وكل من اعنق سباعا  
 ففقدته استسعاء وعنه ان لا يساع



الوطي كحمار كسج صحيح او فاسد وان لم يسل المبيع بات او بشرط النار لاحدهما وفيه اشعار بان العرض على البيع ليس ببيان وهو بيان كاجارة وموت وقيل ونزوح وتذير واستيلاء وكتابة واعتاق لكن لو قال اردت العتقة صدق قضاء وبهينة وصدق تسليم الى الموهوب له والمنصدق عليه والرهين كالصدقة كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يسل لم يكن بيانا وفي الكرماني وغيره انه بيان والتسليم لم يرد في كيد في عتق مبرم فلو قال احد هما ثم وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنسبة الى احد هما بعينه عتق الاخر لانه بيان اذا انجس النجس ثبت بالدلالة كالنصرح والتكلام مشبه الى ان هذا الطلاق والعتق ينزلان فان البيان اظهر لا انشاء وقال بعضهم انها لا ينزلان الا اذا وجد من الموجب فعل دال على الانقضاء والى انها لو باعها او وهبها او تصدقها كان فاسدا لكن في الاخيرين يحكم على البيان ونماه في المحجج دون وطى لاحدهما فانه ليس ببيان فيه اي في العتق المبرم لانه غير نازل معلق بشرط البيان على ما قيل ولذا اصل وطئها وان لم يكن ان يقضي به لان هذا العتق لا بعد وبها وانما صرح بنفسه والمفهوم معن لانه نازل عندهما على ما قيل والوطى بيان ولذا لم يكل وطئها وفيه رفر الى ان التقبيل والمعاينة والنظر الى الفرج يشبهون ليس ببيان وعنه الى يوسف انه بيان والى ان الاستخدام لم يكن بيانا واذ اختلفا في كفاي النظم والشهادة على العتق المبرم في صحته او مرضه او بعده وفيه باطل ذلك الشهادة وغيره فلو لا شراط الدعوى والدعوى غير المجهول لم يقع وهذا عنده واما عندهما فلم ينطل لان العتق حق الشرع والدعوى ليس بشرط فيه وفيه خلاف ان الشهادة على عتاق احدى امته على خلاف والدعوى ليس بشرط بل خلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حرية اصل لم ينطل ونماه في العتق لان الشهادة وتقبيل على الطلاق المبرم فيجوز على البيان وفيه رفر بان الدعوى ليس بشرط لانها منقضة لغريم الفرج وهو حق الشرع

**الطلف بالعتق** ويعتق الواو لا يستيناف والفاعل الموصول بان دخلت الدار مثلا فكل مملوك عبدا لوامته فانه كالداعي يقع على الذكر والانثى كما في الذخيرة ولو قال عتبت الذكر دون الانثى لم يدين قضاء ولا ينزل الجنين الا بالتبعية ولا المكاتب لا المملوك المشترك لان بيعهم كما في النهاية في هذا اختصاص والاختصاص انما يكون لشيء هو ملكه في الحال دون ما يحدث في المال كما في الكرماني وفيه تأمل على ان المتبادر من المملوك هو الطال كما في الرضى وغيره وفي بعض النسخ فكل عتق بومئذ اي وقت الدخول حره كان ملكا له العتق بالكتسب حين دخل في الدار مثلا سواء ملك وقت البيع او بعده وحين خلافه كيو مئذ خلاف لى ولهذا قيل انه محال فانه ان اليوم مع فعل محمد للنهار لانه مطلق الوقت وفيه ان يومئذ مركب والمركب غير المفرد لا ترى ان الرضى ذهب الى ان اذ بدل في يوم وفي الموصلي انه عتق غيره ولذلك بني الاول وشبهت المدة بالمتوسطة في نحو سبعة كسبت بصورة اياه على ان ليس بكل كسج صحيح وهذا الطلف حال كونه بلا ذكر بومئذ كان ملكا له وقت حلفه

فيه

فقط فلا يعتق مملوك بعد الطلف لا يعتق لكل مملوك اى بان قال لامته لامل كل مملوك لى ذكر فوج ثم ولدت ذكر او انا فل سنة اسنة لان الطل كعتق المملوك ولذا لم يفتى باله كعتق لكل تبعية الام كما في الكرماني وفيه اشعار بان لو قال كل مملوك اسنة او الى سنة فصاعدا فعلى ما يستفاد دون ما في ملكه ولو قال عتبه دين ديانة لا قضاء كما في المحط ومن عتق بكسر التاء على مال نقد او عرض حيوان معلوم الجنس او لا يسل او موزون معلوم الجنس او به اى بذلك المال بان قال انت او يوه على الف او بالف فقبل المال في المجلس حاضر او غايبا بقرينة الفاء عتق سواء ادى المال او لا والمال المشروط دين عليه وينبغي ان يرد بالمال المتقوم قال العتق كالطلاق فلو عتق على خمر فعلى تفصيله وفيه حكمة على اشعار ما به لو عتق باذا او متى لم يتقيد بالمجلس كما في الاخبار والعبد المعلق عتقه بالاداء الى اداء المال بان قال ان ادبت الى الف درهم فانت حر ما ذون في التجارة دون التكرار لانها المشروعة عند الاختيار ان ادى ذلك المال في المجلس عتق وعنه الى يوسف انه لا يتوقف على المجلس كما في اذا و متى وفيه اشعار فاعل ادى اشارة الى ان المولى لو اخذ مكارها مائة دينار لا يعتق ولا يخلو مشعر بان لو استغرض المال من رجل و ادى الى المولى عتق ان الغريم يرجع على المولى الكل في المحبط والمتبادر ان الاداء بالتحلية بعد رفع المانع سواء قبض ام لا كما استبره في الكافي لكن في العتق قال نصيب انهم كانوا يقولون في الدين اذا وضع بين يدي المالك لايه اخصي بضعه او حرة لا مكاتب ولهذا الاحتياج الى قبول العبد ولا يبطل بالرد والمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب وفيه انت حر بعد موتى بالف او عليه ان قبل العبد الا ان بعد موت اى موت المولى ولو باعته واعتقه الوارث او الوصى او الفاضل عتق عند الطرفين ولزمه الا انما ما القبول بعده فلانه قابل الف بالدية بعد الموت واما اعتاق الوارث فلان العبد صار لوارث فلم ينقض ما علقه الميت من الاعتاق في ملك الغير وفيه اشعار بان لو قال اذا مت فانت حر على الف فالقبول للحال لا بعد الوفاة فاذا قبل صح التذرية ولا يلزمه المال كما قال ابو يوسف وبانه لو قال انت حر على الف بعد موتى فالقبول على الحيوة وبعد القبول صار مبررا ولم يخلو المال وذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي والاعتق لا يعتقه بان لم يوجد واحد منهما او وجد احدهما دون الاخر لا يعتق ولا يلزمه الف وان حرة المولى على خدمته سنة مثلا كما اذا قال العبد انت حر على ان تخدمني سنة فقبل العبد ذلك في المجلس عتق حره ساعة وكيفية في بيته او حرة خارجة على وجه متعارف سنة لانه معاوضة فان مات مولاه او عبده قبلها الى قبل خدمته السنة بان مات ساعتها فلا خدمته او نصف سنة مع الخدمة كسب عليه عند الشئ من قيمته اى قيمة العبد كماله في الاولى او بعضا في الثانية ويجب عند محمد قيمة خدمته اى اوجه مثلا كمالا او بعضا فلما انفق قيمته وقيمة الخدمة فلا خلاف بينهم وانما الخلاف فيما اذا اختلفا كما اذا كان قيمة العبد الف درهم وقيمة الخدمة خمسمائة وقبل اذا مات في نصف السنة مثلا باخذ بما بقي من خدمته السنة في توليها كما لو اعطاه على الف واستوفى بعضها







له ولاد ولد الواعق وحي بها فيها وضاه وقال ابو يوسف بالولاء والعق بغير ثمن كما  
في شرح الطحاوي باعتاق ككفارة او بدل او غيره لنفسه او غيره وفي المصنفات من اعقق من  
ابيه الميت فالولاء له والوثاب للميت من غير ان ينقص شيء من ثوابه او يوجب له اي الاعاق  
كالنذير والاستيلاء والكتابة او ملك قربة اي بان يملك ذارحم محرم منه بالشر او غيره  
لو اكتفى عنه بالبرع لكان جائزا لولا انه اي تناصر العتاق او المعقق سيده ان كان جبا  
ولا قرب عصيته ان مبنا فعلى هذا لا يحتاج الى تصوير لولاء المديرة وام الولد واما اذا اراد به  
الارث فبينا ان يرث السيد نفوذ بالبدن وصدور بيا فبعثان ثم جاء مسلمي فانا اولم يكونا  
لكنهما ملكا عبد او امة ودير او استولدا ثم صاروا بين فمات مديرة بها او ام ولد بها  
فالولاء له في الصورتين والكلام شامل لما اذا كان ولا اكل منهما لصاحبه كما اذا اعقق جولي  
عبد في دار الاسلام ورجع الى دار الحرب ثم سبي وابترأه ذلك العبد ثم اعققه كما في الظهيرية  
وان لم يبرأ منه وبترأه غيره اي الولاء بشرط باطل لا يقتضيه العقد وحي اعقق امه ظهر جديا  
او لازوجها لا من غير معقق فولدت ولدا لافل من ستة اشهر او ولد من احد هما اقل منها  
ومات ذلك الولد قبل ان يولد الى امة ومعتقها ولدا الولد لان العتق ورد عليه فان اعقق  
ذلك الزوج القن ثم مات الولد جده اي من الزوج ولدا الولد من مولاي الامة الى قومه اي مولاي  
الزوج اي المعقق وعصيته ان كان بين اعتاق الامة ولادها الولد من نصف حول  
الاصح نصف الحول لانه حينئذ لم ينقض وجوه وقت العتق فلم يكن الولاء لمولاي الام و  
فيه إشارة ما الى ان الولد لو مات قبل عتق الزوج لم يجر اليهم والى انه لا ولاد له كمن سبي  
والى انه لو عتق ولم يكن بينهما ستة اشهر لم يجر لغير الولاء على مولايها والمعقق المذكور عصيته  
سببية فذكرم العصبة التسمية باقتسامها الثلثة عليه اي المعقق في الارث وقدم في  
النكاح وهو اي المعقق مقدم في الارث على ذي الرحم الى قريب لا فرض ولا تعصيب له واعلم  
انه قد تفرق في محله ان امة العصبات هو المعقق ثم عصيته ثم صاحب الفرض النسبي مما يرد  
عليه ثم ذورحم ثم مولاي الموالاة فالاولى هو الامام والترك رأس الامة تابع البداية فان  
مات المعقق السيد والسيدة ثم مات العبد المعقق بلا وارث قولوا له اي ميراثه على ما قال  
المصنف ومن الظن ان موت المعقق ليس بشرط نبوت الولاء فان صيرورة المال ميراثا  
لا يكون الا بعد موته لا قرب عصبة سيرة على الترتيب فلو مات المعقق من ابنين ثم ماتا  
لاحد هما ابن ولا اخ ابان فالولاء بينهما على السواء لانه في الغيب الى المعقق وعلى السواء فالولاء  
لا يورث على ما قال اصحابنا كما في المحيط وغيره وحي كماله ان ذوي الارحام يرثونه في زماننا  
اذا لم يكن للمعقق وارث كما في المنية ولولا ان ثابت بن جسيب الشرح للنفاء اما اعقق  
اي الموالاة معقق او عبد اعققه بالاعتاق او فزعه او ولاد لمن في وقت الاوقفت اعتاقين  
فعلى الاول ما موصولة وقد استعمل في ذوى العلم على انه ناقص في بعض الصفات فتحقق بغير  
ذوى العلم وعلى الثاني مصدرية زمانية بمعنى الوقت ويجوز الضمير على الاول وفي الثاني كجبر الحذف

والنفاء بل منزلة لازم كما في الحديث ليس للنفاء من الولاء الا ما اعقق او اعقق من اعقق  
او كاتب من كاتب او ذير او ذير من ذير او ذير من ذير او ذير من ذير او ذير من ذير او ذير من ذير  
اي ما اعققه او اعققه من اعققه وصورة امه اعققت عبدا ثم هو اعقق عبدا طمحه ثم  
مات العبد الاول ثم مات الثاني ولم يكن له وارث سوا المولاة اي قوله عطف على ذير  
او اعقق وولاء مضمولة ومعقق فاعلمه وصورة كصور الباقي في ظاهرة عامة وفي الظن  
ان قوله ما اعقق مضمون او مجرور باللام او الباء المقدرين اي الالباعاقين وفي المنية  
عن نجم الائمة ان بنات المعقق ترث في زماننا اذا لم يكن للمعقق وارث والحديث مضمون لاد  
وكفى ذلك رعاية حسن الاختتام **كتاب المكاتب** لم يجعل كمال استيلاء  
في النذير بل الاعتاق ولم يعنون بالفصل كثرة مباحثه والمكاتب الكتابة فانه مصدر سمي  
ليكون موافقا للباقي والعدول منها للتفادي عن نوع تكرار وهو مستحب ان علم فيه خبر ان  
امانة ورشد في التجارة وقدره على الاكتساب كما في قاضي خان وقيل اي اذا اظهر البصير و  
قبل عدم النظر بالمسلمين والافلا فضل ان لا يجانب كما في شرح الطحاوي الكتابة لغة مصدر  
كاتب عبده كما في الاساس والمقدمة وقال الرغب انها انبياع العبد بنفسه من سيده بما  
يؤدى من كسبه واشتقاقها من الكتابة التي هي الايجاب او النظم ولو اضمح كان اظهر وشبهه  
اعتاق المملوك اي العبد او الامة يد تميزه اي اعتاق يد وهو النصف اي التملك والتملك  
وحاصل ان المولى في نفسه ملك السيد وتملكه الى العبد حاله في الحال و زمان العبد  
فتملك السبع والشراء وطريق الى السخرة وغيره وان رماه المولى وقبضه اي اذا فارقها وان كان  
في الاصل العتق الا انها جعلت كناية عن مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسمه مال  
اي في وقت ادائه للكتابة عند عاقبة المشايخ وحالا فيقول ملك الرقبة ايضا يمكن ان يملكها  
الامة الاداء كشرط الخيار على ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوي وحكمه في جانب المولى حال  
نبوت ولاية طلب المال ومالا حقيقه الملك في البدل وانما سمي بهذا العقد كناية اما لانه  
يكتب العبد على نفسه لمولاه منه ويكتب المولى له عليه العتق او لان فيه ضم جنة البدل  
في رقة واما لفظ فقد لا يكتب لانه غير واجب فان كاتب بلفظ الكتابة وقال كاتب  
قنه اي مملوكه بقرينة التوقيف في تناول المديرة وام الولد ولو كان صغيرا يعقل السبع و  
الشراء بان يعرف ان البيع سالب للملك والشراء جالب كما في الكرماني وزاد في المصنفات و  
يوسف الغين البيه من الفاحش وفيه اشعار بان غير العاقل لا يصير مكاتبا حتى لو ادى  
المال عنه غيره لم يعقق وبه ما دفع كما في الزاهد وغيره بمال معلوم صالح للمهرضاهما  
كما في النظم وفيه اشعار بجواز الكتابة على عين لغيره كالمكسب والموزون والمزوج والظاهر  
الفد كما في قاضي خان حال اي محفل من حل عليه الدين حلوله الى وجب ولزم كما في المغرب  
او ميم اي مفق في الاداء العرب تسمى المفوق منجى كما في التهذيب وقال الرغب واصل  
الجم الكوكب الطالع ويقال حجت عليه اذا وزعت كانك فرغت ان ترفع عند كل طلوع نجم



نصيبا ثم صار متعارفا في تقدير الدفع بما قدره او موصلا الى محمول له اصل وهو المنة المضرة  
 بغيره كما في المفردات وفيه إشارة الى ان الاصل لو كان محمولا كالمضاد جاز ان يكتب  
 والى انه يكفي مجرد العقد اذا كان بلفظ الكتابة ولا يشترط ان يرد عليه ان ادبت ثم وان  
 عجزت فحق خلاف ذلك في كما في النظم او كاتب بغير لفظ الكتابة وقال جعلت لازما  
 عليك الفاضل الدراهم فقدم المفعول الثاني على الاول ثم وصف بقوله نوديه كجوا  
 اي في اوقات فانها جميع تحمى بالوقت كما في المذهب ثم وصف وقال اولها بالتص  
 اي في اول النجوم كذا اي ختمانية مثلا واذا ذكر الى ختمانية فان ادبته فانت حرة وان  
 عجزت فعن اي فانت عبدة وانما اشترط هذا ان الشيطان ليكون العقد متفقا والافلا  
 كاف عندها كما هو به صرح الكرماني وقيل العبد المال عطف على قال او كاتب صح الكتابة و  
 لزوم المال بانعام وقال بعضهم انه ينبغي ان يشرع الطحاوي وغيره وجوز من  
 يده دون ملكه مستدرك بصريح الخوف الا انه ذكر ليقع ما قبل الاول على العقد الثاني  
 والباقي على الاول الا ان الفاء اولى حينئذ في قوله وعنف المالك كله لبقاء الملكية  
 محانا اي بلائيل قبل ادائه ان اعنف اي اعنف السيد الصحيح لا المرض فان تصرفه بغيره  
 الثلث وعزم اي ضمن السيد العقر اي مقدار مهر مثل الكتابة او مقدار بدل اجارتها  
 للوطي لو كان الاستيجار مباحا والفقهي على الاول كما في استنبط والمضمان ان وطى  
 مكانته لانها خفت من يده وعزم الارش اي دونه للاحاطة ان جنى عليها او على ولدها اي  
 جرح احدهما او عزم المثل والقيمة ان جنى على البا اي نفسه وكذا عزم ارشها ان جنى عليه  
 كما في قاضي خان فالاولى تذكر الضمير ليدخل المكانة تبعافا لاختصاص موهم بخلاف  
 العكس وصحت الكتابة وانما انت هيما تنبيهها على جواز الوجهين ثم اعرف على حيوان ذكر  
 جنسه كالعبد وطائر فط اي لانه كالتدكي والسندي ولاصفته كالجدي والردى ويؤدى  
 المالك الوسط بين الجدي والردى من ذلك الجنس او قيمة اي الوسط في العبد ارجون  
 دينار عنده وما على قدر غلاء السعر وخصه عندهما ولم يقدر في غيره مني ولو كانت على  
 مال منقوم الا انه محمول للجنس او القدر بنقد على القيمة وفيه اشعار بان لو كانت على غير  
 او حطه مع بيان المقدار ادى الوسط كما في المحيط وفسدت الكتابة واقعة على قيمته  
 الى قيمة العبد لا اختلاف المقومين فلا ينبغي لكن يعنى باداء القيمة وينتبت بتصادفها  
 وان اختلافها رجعا الى المقومين فان اتفق اثنان على شئ فهو القيمة وان اختلفا بان  
 يقوم احدهما بالالف والاخر به وقيمة يعنى باداء الاقصى وفيه اشعار بان لو كانت  
 على ثوب لفسدت كما في المحيط او على حجر اي نفسها او قيمتها او خبز او غيرها مما لم  
 يتقوم من المثل لو كانت حتى عبده الكاف على كل المعلوم المقدار جاز وفيه اشعار  
 بان لو ادى المثل عتق وهذا ظاهر الرواية وعنف الطرفين انه انما يعنى به اذا قال ان ادبته  
 فانت حرة وعنفه لا يعنى الا باداء قيمة العبد وعنفه اي يوسف ان ادى المشروط

او قيمة العبد عتق فما في البداية من اداء قيمة المثل كمال كافي وذكر في المحرر انه لا يعنى عند  
 الطرفين باداء المثل بل باداء قيمة نفسه لان القيمة في العقد الفاسد كالمسمى في الصحيح  
 ورجع للمالك كما لو لوله وعنده وامتة البيع والشراء ولو يعنى فاحش عنده وامامه  
 فلا يصح ان به والمحابة فيها على هذا الخلاف فصحا بالعين البسه ولو قال صح له التجارة  
 كان شاملا للمثل المضاربة والشركة والاجارة والاستيجار والاستفاض والانتفاع و  
 الاستبضاع والرهن والارتمان والاستفارة كما في المحيط والسفر وان شرط عدمه سحبا  
 الكمال امتة من غير غيره والتوكيل به لاستفادته المهر وفيه اشعار بان لا يجوز النكاح عبده اصل  
 حتى لو اجاز بعد العتق لم ينفذ ولا النكاح امتة من غيره وعنف الى يوسف انه يجوز كما في المحيط و  
 كناية منه خلافا لزمه وله اي المالك الاعلى ولاؤه اي المالك الاسفل ان ادى الاسفل  
 بدل كناية بعد عتقه اي الاعلى لانه صار حرا وسيد اي الاعلى ولاؤه ان ادى قبل اي عتقه  
 لا يصح تزوجه بنفسه وبالتوكيل بالاجارة السيد فان اعنف قبل اجازته نفذ ذلك النكاح  
 على المالك كما في النكاح ولا يسهل ولو جعوز ولا القيمة الا بيسر منها وهو ما دون  
 الدرهم لانه قليل يتوسع فيه الناس كما في الكرماني وفيه اشعار بان لو اهدى طعاما او  
 دعى اليه فلا باس بقبوله ولو اهدى بالدرهم او النياب لم يقبل كما في المحيط وتكف بالقبض  
 والمال وفي المضمرات لو كاتب عبده كتابة واحدة بالقبض فله ان يطالب كل واحد منها بجميع  
 المالف وان لم يذكر الكفالة واقعة لانه يبيع لم يرض تحت الكتابة وينبغي ان يجوز البس  
 كالبسة واعنف عبده ولو بالمال والبيع نفس عبده منه اي من عبده لان فيها اسقاطا  
 للملك وانبات الدين على المفسد والكاذب الى عبده كما اشبه اليه والاب والوصى في  
 رقيق المصغر كالمالك فكما فله ملكان كناية منه والنكاح امتة لا اعناق عبده ولو  
 بالمال والبيع عبده والنكاح اذا عجز عجز ثم ولو لا ان كان له المالك وحده كن و  
 مال ولو في سرقه يصل ذلك الوجه الى المالك لا يجره من التبع اي لا يبيع المالك والفق  
 بنسخ المالك بل يملكه الى يومين او ثلثة ايام فانها مدة ابراء العتق في الغالب كسرقه  
 للجنار وفضية الاجنار واحسان المنة كما في الكافي والا يكن له ذلك الوجه بخلافه لما كم  
 عند الطرفين وقال ابو يوسف لا يجره حتى ينو الى بخان والاول هو الصحيح كما في المضمرات  
 وفسخها اي فسخ المالك الكتابة وان لم يرض المالك به يطلب سبعة الفسخ و  
 فسخها سبعة بنفسه بلا قضاء به رضا اي المالك وفي فسخه بدون رضاه  
 روايتان وفيه اشعار بان المالك ليس له ان يجر نفسه بل ارضا السيد فان الكتابة  
 لازمة في جانبته على ما ذهب اليه محمد بن سلمة الا انه خلاف ما ذهب اليه اصحابنا فان  
 الكتابة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر البجلي كما في المحيط وعاد بالفسخ رقة كما في  
 اوله وفيه اشكال فانه مشعر بان الرق ينزل بعقد الكتابة وقد مر ان الرق ابل هو  
 السيد وان الرق حق الغير والعبد لا يقدر على ازالته كما حققنا ولذا قال في البداية عا

اي ادى الدفع بيمينه فافترق واما ان يكون  
 المقبوضه قال ابو يوسف كناية به  
 واما ان كان



الى احكام الرق فان تحقيق ان الرق ثابت فيه الا ان الكتابة صنعت المولى عن بعض الاحكام  
فلو قيل بحذف المضاف وهو لكم لان رفع الاشكال وما كان في يده من الاكساب ملكا  
سيدا ملكا موكدا عند ابي يوسف وملكابنه عند محمد وهذا الواجب للمكانت امة ظهرا  
ثم عجز بطل عنده خلافا لابي يوسف كما في الكرماني فان مات متجرا وزاعنا ادا وفاقا ابا مال  
بقي بما عليه الى مات وترك مالا واديا به لم يفسخ الكتابة لانه عقد معا وضعت وقته شعار  
بانه اذا لم يترك وفاقا يفسخ حتى لو تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابي بكر  
الاسكاف وذهب الفقيه ابو العيث الى انه لا يفسخ به دون لكم كما في الصغرى  
واعلم انه اذا مات عرق وفاقا وعليه ديون برى بين الاجنبى ثم برى المولى ثم سدل الكتابة  
كما في المحيط ونقص البدل حينئذ فماله الذي لم يتعلق به دين وحكم بموته الى المكاتب حرا  
في اخر جزء اخر اجزاء حيوة عند اكثر من ومنهم من يقول انه يعتق بعد الموت بان يفر حيا  
قابل للعنق كما يقدر المولى حيا ملكا معتقا كما في الكرماني وحكم للوارث سيدا كان او غيره  
بأخذ الارث اى الميراث والهمزة بدل من الواو منه اى من المكاتب والاكتفاء مشعر بان حسابها  
باطلة فلا يعتق بغيره فنقص بعد اداء البدل بين الورثة لا غير كما في المحيط وعنف بنين  
اى حكم بعنق اولاده ذكورا وانثى في اخر حياة المكاتب فان الاناث يدخلن تغيبا  
حال كونهن قد ولدوا في وقت كتابته لافيدنها فلا يعتقون او قد سترهم اى ملك والده  
ومولوديه بالستر وغيره من اسباب الملك فهو مجاز واستخدام فلا يعتق بالملك  
غيرهم من امراته وسائر ذى رحم منه عنده خلافا لها والاصل ان من يدخل في الكتابة  
يعتق ومن لا فلا وهم يدخلون اتفاقا واما غيرهم فلا يدخلون عنده استحسانا  
ويدخلون عندهما قبا سا كما في المحيط او اعتق ابنه فذكوت المكاتب هو وابنه  
حال كونه صغيرا او كبيرا بكرة بكتابة واحدة فانها جعلت كشخص فهو معطوف على  
عتق بنين وابنه على المستتر في كونه وهو من وضع الظاهر موضع الضم فلا تساهل فيه  
كما ظن وطالب اى حل سيدة الغنى ان ادى المكاتب اليه شاة صدقة اى زكاة او غيره  
فخرج فلو خرج فادى اليه بطيب له كمن الصبيج انه بطيب لان الجنب في الاخر لانه دخل  
على اصل ابي يوسف ولينزل الملك عنده محمد كما في الكافي فلو قال وعرق كان احسن ولا يفسخ  
الكتابة بموت السيد والابطال حق المكاتب وادى المكاتب البدل الى ورثته اى وارثه  
الكبير وصلى الصغير على كونه اى على وجه دفع العقد عليه من الجور وان اغتصب بعض المصالح  
اعتاقه نصيب لتوقف الاعتاق على الملك والمكاتب غير مملوك لاهل وان اعتقوه جميعا  
او منفردين عتق مجازا استحسانا لانه جعل اعتاقهم اسقاطا لبدل الكتابة لا قبا لما ذكرنا  
والا برة والامة وما في معناه كالاعتاق حكما ولا يخفى ما يراه من وجه حسن الاختتام  
**كتاب** **الامان** عقب الكتابة بها لما بيناه من الموافقة في المخالفة  
فان الكتابة مطلقة واليمين مقيدة والاطلاق مقدم على التقييد والامان اى الاعتاق

الامان جميع اليمين لغة اليمين على ما في عامة الكتب فليست بمصدر كالطهارة وغيرها ولذا  
جمعت مع حذف وصره دون سائر الكتب وشرقا يافى به الغرم على الفعل او الترك وانما سمي به  
لانهم يجامسون بايمانهم حالة التي الف وهو على ما في المبسوط والخلف وشرح الهداية وغيره  
فثمان قسم وجملة شرطية سباني تغييرها من الظن الشؤوان يجعل القسم الثاني خارجا  
اليمين الشرعية ولا يكره الخلف به عند الجمهور سيما في زماننا لقلة مبالاة الناس بالقسم الاول  
ولا يكره الخلف به اتفاقا وان كان تقليد اولى كما في الكافي وغيره وفي كفاية النعمي ان المكاتب  
لا حدان يحلف بالعتق الا عند الضرورة ولا كان هذا القسم اشيع مع الاشارة استهانة فعل  
وهي اى اليمين بابقه وصفته وما في حكمه كتحريم الخلال ثلث باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار  
العدد اكثر من ان يعتد بصفته وقال الخلف بفتح الحاء وكسر اللام او سكونها يمين يؤخذ بها  
العهد ثم سمي به كل يمين كما في المفردات والمراد به المعنى المصدري اى حلف الخلف بانه  
على فعل مفتوح الفاء وهو الظاهر المقابل للترك لا ما هو مصطلح النجاة ولا عرف المتكلمين  
من صرف الممكن من الامكان الى الوجود كما ذهب اليه المصنف والمشهور المكسور الا انه بمعنى  
المفتوح فانه وان كان لغة اسما لانه المرت على المعنى المصدري وعرفا لاسم للفظين اشتراكا  
كضرب وضرب الا ان الهمزة سمي على معنى المصدر كما تفر او ترك اى عدم فعل ما حصل حال كون الخلف  
كاذبا كاذبا محمدا او كذب محمدا كاذبا كاذب وهو الاخير رتبة الشئ على خلاف ما هو  
عليه عند اهل كان او سموا الالة لا ياتم بالسوء وهذا المشهور لكن في الكرماني والمنصفي و  
غيرهما ان الكذب يرجع الى ما في الذهن دون الخارج وقيل رجع الى ان محل اليمين في الحقيقة  
للمصلحة الظاهرة لانها الموصوفة بالكذب والى ان تلك المحل وجب ان تشمل على الماضي المتبني  
او المنفي فتوصيف الفعل والترك به يجوز وانما خفض الماضي وقد وصفنا بالخال لانه اكثر  
وقوعا وما قل المصنف انه داخل في الماضي لانه زمان التكلم واليمين انما تنفذ بعد الوقوع منه  
ففيه ان الخال بالاجماع ما فارن وجود لفظه وجوده بمعناه كما ذكره ابن مالك وغيره و  
يمكن ان يقال ان الماضي غير محمول على العرف بقرينة ما ياتي من قوله آت فلم يكن في التوصيف  
يجوز وقد اخرج فيه الخال كما ذكره غموس اى يمين غموس ويجوز ان يضاف صفة الجنس  
الى النوع كما في الكرماني وغيره من المتداولات وقال المطري ان الاضافة خطأ لغة وسماها  
والغموس صفة من الجنس اى الا دخال في المال سميت به لانه يدعى صاحبه في الائم ثم في  
النار وفيه اشعار بانه يمين حقيقة كما ينشعب به شرح الطحاوى لكن في المبسوط والكرماني  
وغيرهما انه يمين مجاز كبيع الخال لان اليمين مشروع وهو كبيرة محضه واعلم ان ما ذكره اعم  
ما ينقطع به حق مسلم وفي المحيط انه الغموس بايم صاحبه به اى بذلك الخلف ولا يفرع الا  
التوبة النصوح والاستغفار لانه اعظم من ان يرفع الكفارة بخلاف المنعوق وخلف عليه  
علانا وقيل انه عطف على عدا على تقدير كونه حالما فاعل كاذبا وفيه انه على تقدير تسليم  
مستلزم لاستدراك قوله وهو صرعه ولو ترك وقال عامدا كان اخصرا اى الفعل



اولئك الماضي او المضي والماضي في الحال حق اي مطابقة الواقع له لا مطابقة الواقع فان انضاف  
بالحق ليس لانه كما عرف واعلم ان الكذب سيجعل غالباً في الاقوال والحق في المعقولات وهو في الفصل  
او التكرار هذه اي لا يطابق الواقع لغو ساقط لم يتعلق به حكم وفي المقام ليس المقول لا بعد  
وفي الزاوية عن ابن عباس هو البين في الغضب وفي الاخبار عن ابن جنيته انه قول الرجل  
لا واسد وبلي واسد وفي المصنفات انه حموس عندنا ومثال المقول في الماضي والحال يقول  
واسد ما دخلت الدار وانه زبطا نانا كذا وكذا وقد كان كذا وفي المحيط لو اراد رجل ان يقول  
لاخ فقال باسد اكر بر خيزي فقام لا يلزمه كفارة لانه لغو من الكلام يرمى عقوبة الى ترك  
عقوبته لانه لم يتعمد الكذب وانما لم يقطع باللغو متابعة لمحذ في الميسر ولا في المنصوص  
فلا يعتقد كونه مراد او حلف على فعل او ترك ان اي مستقبل او آت زمانه يتعذر وفي  
بعض النسخ منعقة باعتبار البين وبسبب معقودة ايضا لتوابع الحلف اي بالقبض  
والنسيان وكذا في المنعقة من الابعاد فقط دون الغموس والغلو وهذا يخرج بالاشهر  
اليه ان حلفت في بيمنة بالكرس اي نفضها وانما فيها ولثنت الذنب العظيم كما في طلاق  
الطينة وفيه اشارة الى ان الكفارة لم تعتبر الا بعد لثنت والى انه يحتمل ان يكون البر  
ولثنت واجبين كما على فعل الغرض وترك المعصية وبالعكس وان يكون لثنت  
خير اتم البر كما على نعم ان المسلم وغيره وان يكون البر كما على المباحات كما في الاختيار  
وغیره ولو سبوا او كرهوا حلف او حنت اي وجب الكفارة وان كان الخلف او لثنت  
بطريق السبوا او الاكراه كذا ذكره المصنف وفيه مراد اني ان سبوا او كرهوا تبين مقدم على ما  
الا ان قد تبين غير جائز على الاصح والى ان كره بالفتح فانه بالضم الكراهة والسبوا كالتباعد  
في اللغة الغفلة وذات العطف الغيب الى الغير كما في الغموس واما عفا فالتسوية من  
النسيان فانه ففان صورة حاصلة عند العفل بحيث يتمكن من ملاحظة اي وقت شاء وبسبب  
هذا ذهولا وسهوا او بحيث لا يتمكن منها الا بعد تحجبهم وكسب جديد وبسبب نسيان عند  
الحكم كما في التبرؤ فالاولى ذكر النسيان وان علم من السهو حكم قسم اخ منه بطريق الاولى و  
يرفع كونه ما جرى على سببه من البين عند اذاعة غيره وبسبب هذا خطأ كما في المنصف في القسم  
بفتحين اسم من الالف م وعفا جملة مؤكدة تحتاج الى ما يملصق بها اسم دال على التعظيم  
بسمي بالمقسم به وجملة مؤكدة تسمى بالمقسم عليها وجواب القسم فهو اخص من البين  
وللخلف الشاملين للشريعة الآتية وطا كان المقسم به بشرط في نفسه قال باسد اي  
يملصق باسم دال على ذات الواجب ثم فلو اسام لذات وذا عند الاكثرتين وقال بعضهم انه في  
الاصل صفة الغيب على وفيه استعار بان باسم اسد ليس بيمين وهو المختار عند المفسرين  
وذكر القدروري انه يمين مع النية وخمسة ان يمين مطلقا كما في المحيط والاطلاق دال على انه  
يمين وان كان مفعولا او مضوبا او ساكنا لانه ذكر اسم اسد مع ح في القسم وللفظ في  
الاعراب غير مانع كما في النهاية او باسم هو عفا لفظ دال على الذات والصفة معا فاسم



على راي من اسمائه تنح ولو غير مختص به ولم يحلف الناس به ولم يكن حرجا نحو بك لا فعل كما  
في الاختيار وغيره كالرهن فانه لم يستعمل في غيره والرحيم يستعمل في غيره وقال بعضهم ان  
غير المختص لم يكن ميمنا بلانية والاول هو الصحيح كما في المحيط والكلام منبر الى انه لو قال  
واسد واسد لكان يمينين وفي النوادر انه يمين واحدة ولو قال واسد واسد فواحدة بالانف  
والي انه لو قال واسد والرحمن الرحيم والغزير الحكيم فكل منها يمين على حدة وعنه ان الكل يمين  
واحدة كما في الصغرى والحق ان من لا يقع من فعل فهو صفة سلبية وقيل لا يقع في وجود  
الى غيره وقيل الصادق في القول كما في شرح المواقف وفيه اشارة الى ان حق اسد وحقا  
لم يكن يميناً وفيه خلاف سباني او بصفة هي حقا مصدرة ممكن الاشتقاق بحلف بها اي  
بحلف العرب بذلك الصفة بلا ورود نفي احراز عما يحلفون بها نحو الاباء والابناء فانه قد  
نفي الشريعة عنه فصفة تنافي ذانية او فعلية وقال مشايخ العواف ان البين اي الاولى  
لا غير والاول هو الاصح كما في النهاية والوقوف ان الذانية ما يتعلق به حدوث تمكن او لا يجوز  
وصفه بصدقه والفعلية بخلافه على القولين كالعلم والطاق كعزة اسد اي غلبته من حد  
نصر او عدم النظر من حد ضرب او عدم اللط عن منزلته من حد علم وجلاله اي كونه كامل الصفا  
وكبريائه اي كونه كامل الذات وعظمته اي كونه كامل الذات اصالة وكامل الصفات  
نجا وقدرته اي كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والترك بحسب الدعوى لا يلصق  
القسم بغير اسد فانه ام عن ابن عباس انه قال لو حلف باسد كاذبا احب الى من احلف  
بغير اسد صادقا وخبر ابن مسعود انه قال لا تترك باسد لثنت منها للخلف بغير اسد وخبر ابن عمر انه  
قال للخلف بغير اسد ترك كما في كفاية الشعبي في القسم الذي لا يغير دانه وصفاته من البين  
الصفي وغيرهما ليس للبعد ان يحلف بها وما اعتاد الناس من الخلف بجان وسر فوان اغفلت  
حلف والبر به واجب كقوله وقال على الرازي اني اضاف الكفر على من قال بجماني وجمانيك وما  
اشبهه كما في النهاية وذكر في المنية ان الجاهل الذي يحلف بروح الامير وحياته ورأسه لم يتحقق  
اسلامه بعد كالتبني والوفان وسور مننه والمصحف والشرايع والعبادات كالصلوة و  
غيرها والخمس والكعبة كل ذلك لان العرب ما تفرقوا يمين كما في شرح الطحاوي ولا بصفة من  
صفاته تنافي لا يحلف بها عفا اي في عوف العرب كما في شرح الطحاوي كرمية من الصفات الحقيقية  
فان مرجح الارادة اذا المعنى ارادة الانعام وعلمه صفة بها لا يحلف عليه شي وفي الخلاصة انه يمين  
بالنية ورضاه اي تركه لا اعتراض لما الارادة كما قال المعمر فان الكفر مع كونه مراد لا تحلف  
ليس مضاعفة لانه يعرض عليه وبواضحه وعظمته اي انتقامه وكونه معا فبا لمن عساه وقال  
ابو حنيفة انها صفتان له تنافي بلا كيف وسخط اي انزال عقوبته وفي الحاصل الغضب الشديد  
المقتضى للعقوبة كما في المخدرات وعذابه اي عقوبته وقال الراغب هو الابحاح الشديد  
وقوله مستأخره قسم بغيره لعم اسد عطف بيان لقوله وهو مبتدأ خبره مخوف هو  
قسمي او ما قسم به فمجازي مجرى فوكك اقسمت بغيرك واذا قال لعم اسد بمنزل قوله واسد



الباقى والعمر هو البقاء مضموما او مضمونا ولم يستعمل في اليمين الا المضمون كما في الكشف وقال  
الراغب هو دون البقاء لانه اسم لمدة عمارة البدن بالحيوة والبقاء عند الفناء ولهذا وصف  
استدبه وقيل يوصف بالعمرة وفي الاضافة اشعار بان لا يجوز ان يكلف ويحال بغيره فان  
كثيرا مما خلاف واذا حلف ليس له ان يبرئ بل يجب ان يكف عن فعله فان البنية كغيره عند بعضهم كما في  
كفاية السعي واما اسم بغير العزة وكسر مع ضم الميم مقصور اليمين اسم بغير العزة وكسر  
فوقال بهم اسم بغير العزة وكسر ولا يستعمل مقصور اليمين الا مع الجلالة المضمونة انه  
فوق كلف الباء مع النون فيقال ام بغير العزة وكسر ولا يستعمل مقصور اليمين الا مع الجلالة وهو جمع  
يمين عند الكوفة بغيره قطعية جعت وصلية لكثرة الاستعمال تخفيفا ومغذكا لك عند سبوتين  
جز اليمين وهو البنية وعلى اليمين مبتدأة كزوف هو نحو يميني ومعنى يمين اسم ما حلف اسم  
تعالى به نحو الشمس والصبح او اليمين الذي يكون باسمه تعالى كقوله واليدى كفى والرضي وذكر في المسبو  
ان ايم اسم صيغة عند البعثة وعمر اسم بغير واسطة وفي القسم كما ذكره المعمر وفيه ان الواو  
للعطف وجنبه لم يجره وللحكاية بعيدة جدا على ان النصب جائز على ضمائر فصل القسم  
والرفع شائع على الابتداء اي قسم عمر الله وعلى عمر الله اي يمينه وقدم معناه وفي المحيط ان  
المعنى موجب بيمين الله ويجوز ان يكون المعنى والله لا يفظ فان العهد حفظ الشيء وعمره  
حالا بعد حال ويسمى الموثق الذي يلزم مراعاة عهد او عهد الله ما يلزمه وليس يلزم في الشرح  
كالنذر وما جرى مجراها وضمنه وميثاقه وبالميثاق هو عهد مؤكدة بيمين وعهد كذا في المفردات و  
ذكر في المحيط ان بغير قسم وعهد كرم سواء في اليمين والقسم واعظم واحلف بكسر اللام وعهد كرم  
لوقال الله لا احلف كذا في يمين كما في المحيط واسم بغير واسطة في القسم بغيره كذا في المحيط وان لم يعمل  
مع كل من الثلاث باسمه وقال زفران لم يذكر معناه بيمينا وعلى نذر وهو ان يوجب على  
نفسك ما ليس بواجب كما في المفردات وفيه اشعار بانه لو قال نذرت ان لا افعل كذا  
فيمين كما في قاضي خاں وغيره وهذا اذا لم يرد بالنذر شيئا بعينه والا فليس بيمين ولهذا وجب  
عليه الوفاء كما في كذا او على يمين معناه بيمين سوكتة است كذا في كذا وكذا وهو يمين ايضا كما  
في المحيط او على عهد او عهدي او على عهد كذا في النظم وان لم يصف هذه الالفاظ الى الله  
لم يعمل على نذر الله او يمين الله او عهد الله وعهدي يوسف اذا قال الله على يميني وهو يريد  
ان يوجبها على نفسه ولا يقول ان فعلت فليس بيمين كما في المحيط وان فعل كذا الى ان  
دخل الدار مثلا فهو كافر او مجوسي او يهودي او نصراني لانه كرم لللال الذي هو يمين  
فال المعنى هذا الفعل المباح ام على الله علفه بكلمة وان لم يكف بهذا التعليل في الكفر هو الظاهر  
حال كونه علفه باذن بان يجعل الشرط لفظا كان مثله فانه لتوضوحيته في المعنى لا بتفادته  
المتقبل اصلا نحو ان كان فعل كذا فهو كافر او ات كما وفيه اشارة الى انه لو قال ذلك  
بشيء فعمله كلف والصحيح انه ان اعتقد انه يمين لم يكف فيها وان اعتقد الكفر بالبحث بكفر لانه لما  
اقدم على الحنث لرضي بالكفر كما في المدنية والى ان من الايمان جملة شرطية غير مفسرة

الاختيار الذي

بجمله لم يكن يمينيا او اوصاف المنع او ملل ونزها مطلق في الشخص والوقت فلو قال انت  
طالق ان شئت لم يكن يمينيا لانه نفس الاختيار الذي لا اختيار له الذي ليس بيمين ولانه  
مقيد بالمرأة والمجلس وكذا لو قال ان شئت فانت حرة فانه تدبير وكذا لو قال انت طالق عذرا  
بخلاف انت طالق في ذبح الناس لان الفعل بدخول في صائر بمعنى الشرط كما في المحيط وسوكتة  
بجورم كذا في قسم اي يمين فهو جوار اذا الشرطية ليست بقسم كما وفيه اشارة الى انه  
لو قال سوكتة بجورم بطلاق فليس بيمين كما في الخاصة والى انه لو قال سوكتة بجورم بدو  
بجورم اي او قال سوكتة بجورم لم يكن يمينيا وليس كذلك بخلاف ما لو قال سوكتة بجورم ام  
فانه اخبار ان صدق وحنت والا فلا شيء عليه كما في المحيط وحقا لا افعل كذا لم يذكر في شيء  
من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه ومعناه لا محالة كما في المحيط لكن في النظم انه ليس بيمين  
عند المتقدمين واكثر المتأخرين وفي المصنفات الصحيح انه ليس بيمين وفي قاضي خاں الصحيح  
انه ان اراد به اسم الله يكون يمينيا وحق الله ليس بيمين على الصحيح لانه معناه ما يستحق  
على عبادة في العبادات كما في المحيط وعمر الى يوسف انه يمين وعمر الى حنيفة انه يمين السفلة  
الى الدنيا وفيه اشارة الى ان بحق الله يمين واذلا خلاف كما في قاضي خاں والى ان بحق  
رسول الله ليس بيمين واذ بالانفاق وكذا بحق الكعبة والاسلام والقرآن والمسلم كما  
في النظم وحرمة اسم جلاله ام وهي ما جرم تركه وسوكتة بجورم كذا اي ليس بيمين لانه وعده  
وفي المحيط انه يمين باسوكتة بجورم بطلاق زن والاحسن او مكان يا الله انه راعي تناسب  
الطرفين وان فعل مقيد بغيره او سخطه او لعنة اسم من اللعن وهو ابعاة في رحمة  
في الدنيا بانقطاع التوفيق وفي العقبى بالابتلاء بالعقوبة كما في المفردات وهذا في حق  
الكفار واما في حق المؤمنين فاسقاطهم عن درجة الابرار ومقام الصالحين كما في كراهية الكفراني  
 وغيره او انما ان اي ان فعله فانما ان او سارق او شارب خمر او اكل ربا او دم او ميتة او  
ضرب لايكون قسما او يمينيا خيرا طفا وما بعده والف في بينها وبين الشرطية السابقة ان الكفر  
ما لم يسقطه منه حال بخلاف هذه الاشياء فان منها تسقط عند الضرورة فكل ما هو  
ام مؤثر فاستحالة معلقا بالشرط يمين والا فلا والمبادر ان لا يفصل بين المقسم  
به وعليه ولو كان الفصل سكتة فلو صفة وقال فل يابنه فقال يابنه ثم قال كذا روزانية  
ببالي فقال كذا روزانية ببالي فانه قالوا لا حنث عليه كما في قاضي خاں وكذا في الخاصة  
والكبرى والمحيط بل قالوا وفيه يشعرب منه كثير من المسائل وفي القسم اي او قالوا  
والبا والنا فتخرج بالواو مع ان اصلها الباء لانها اكثر استعمالا في القسم والف في بينها  
ان الواو مختصة بالظاهر بخلاف الباء والنا مختصة بالباطن والاضافة نشير الى ان  
ومنها اللام المختصة بهمهم بالموافاة في الامور العظام بمعنى الباء ومنها في كسر الميم وضمها  
المختصة بغيره كما في الرضى والى ان موضوعه للقسم وما وضع له الا ايم كما في الكشف  
وتصير ما هو في القسم الاصل من الباء كما في الكشف والرضي فيكون من قبيل التفرقة

المعنى  
في الجين  
التشبيه



المعنى الا انه بلا قرينة كالمسألة في اختيار الاضمار اشعار بان الجلالة  
 بعد اسقاط الباء محذورة وفي الكشف ان النصب اكثر وفي الرضى هو المختار وفي الخصاصة  
 يجوز فيه لمكانات الثلاث والسكون فيه عند ذكرنا وفي سد وقيل لم يكن بمينا الا اذا كان  
 محذورا ولو قال له واراد اليقين فيمين وفي قوله كالمسألة اشعار بان بعد الاسقاط جازم ترك  
 النقرة والباء عوضا في جميع ما يقسم به وذا عند الكوفية واما عند البصرة فيغير جانبها  
 قالوا الله وما الله الا فاعل محذورة في الكشف لكن في الرضى ان الجلالة تخص بجواز الترك  
 وكفارة اي كفارة الخلف او لثنت بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة  
 الى السبب وهي مبالغة فاعل والنا للثابت لا للتفعل كما ظن لانها غير لازمة غالبا وانما  
 سمي بها لانها سائرة ثم عني رتبة اي اعتاقه لان النية شرط في التكفير وقدم وجه  
 العتق مقام الاعتاق فمن الظن الحسن اعتاق رتبة او اطعام عشرة مساكين مثلا  
 فان مصرف الكفارة والزكوة واحد والعشرة اعم للفقير ولكم كما بينا بها في الاعتاق  
 والاطعام في الظاهر فالخاف مصدر وما كاتبة عنها واما تأكيد فلو اعتق عبد اعز كفارة  
 بمعينين جاز جعله غير واحد هما عند العمل الثلثة كما في الظاهر ولو اعتق ثلث رقاب غير ثلاث  
 كفارت ونوى اعتاق كل واحد كفارة بلا تعيين جاز عندهم كما في الظاهر كما في المحيط وذكر في  
 الكشف المنار ان الكفارة لم تدخل بالاجماع فاليمين اذا عرفت تعددت الكفارة لكن في  
 الميتة غير شهاب الائمة ان الامان بامس اذا كثرت تعددت وكفى كفارة كما قال محمد وهو  
 المختار عندي وغيره الى يوسف انها لا تدخل وسرف الائمة لا يعني به او كسوته اي كسوة  
 تلك العشرة فيجوز ان يكسوها واحدة عشرة ايام او عشرة مساكين عشرة ساعات في يوم  
 عشرة اواب او ثوبا واحدا بان يودبه الى مسكين ثم يسترده منه اليه او الى غيره بالهدية او  
 غيرها فان تبدل الوصف تان في تبدل العين لكن لا يجوز عند اكثرهم كما في الكشف لكل منهم  
 ثوب جديد او خلق يمكن الانتفاع به اكثر من نصف الجدي بان يتفقد مثلا بالجدية سنة شهر  
 وهذا اربعة ثاقب الفقه ابو البيث وذهب ابو بكر الاسكافي الى انه ان كان كمال يجوز به  
 الصلوة يجوز وقيل بعين في الثوب الوسط الصالح لا وسط الناس وهو شبه الصلوة  
 على ما قال الخواص في المحيط بستر عامة بدنه ان اكثره كالمائة او الجبة او قميص والقباء  
 واما العامة فلا يجوز في ظاهر الرواية عنه انها يجوز اذا كانت سابقة كما في المحيط وذكر في  
 النظم ان الكسوة للرجل ما يوارى به عورته والمرة درع وخمار في ظاهر الاصول وغيره الى  
 يوسف يجب كسوة معوفة ازار وقميص له وازار ودرع لما في كبر السراويل على ما ذكره  
 القهوري وهذا اذا اراد بالبدن ما هو مجاز من جميع الاعضاء واما اذا اراد به ما هو حقيقة  
 عن العنق الى الورك فان الرجلين بافتان والبدن بافتان والراس طليعة فينبغي ان  
 يجوز لانه جمع سر والة تقدير او تحفيضا تعرب شلوار ولو اراد به الشان بضم الشا وشدة  
 الباء وهو سر ويل صغير مقدار شبر سائر للعودة الغليظة فلهما حين فينبغي ان لا يجوز

على

الا ان في زمان لا يفرق بينهما الا بان يكون مدخل الرجل في البان اضيق واما يكون ذاتين  
 فينبغي ان يجوز وفي المحيط خبر محمد بن السراويل يجوز وعنه انه للرجل يجوز ولم يرد له وقال ابو  
 يوسف لا يجوز لهما والكلام مشير الى انه لو اطعم خمسة وكسا خمسة جاز ونما في قاضي خان  
 والى ان الواجب احدى الثلثة لم يتعين فان الفعل معين فلم يجب الكل على سبيل البدل فاذا  
 اتى بواحد سقط الباقي والاول مذهب جمهور الفقهاء والثاني مذهب بعض الحنابلة  
 والمختار منهم فعند الجمهور اذا اتى بالكل كان الواجب واحدا منها هو اعلاها قيمة ولو ترك  
 الكل كان معا فبواحد هو ادنى القيمة لان الفض سقط بالادنى واما عند غيرهم فاذا  
 اتى بالجميع بناب ثواب الجميع ولو ترك الجميع بواجب على ترك الجميع وتامه في الكشف فان  
 حجر عنها اي عز هذه الثلثة بان لم يكن له فضل عن كفارة مقدار ما يكف به ولم يكن عين المصنوع  
 عليه وقت الاداء لا وقت اليمين والاولى ذكره في الظاهر صام وجوب الثلثة ايام وعنه  
 انه اذا كان له قدر ما يستمر به طعام العشرة لا يصوم وغيره من مفاصل ان كان له ذلك  
 الطعام وفوت طوبى لا يصوم وفي الاصل لو كان له مال مع الدين صام بعد قضائه واما  
 قبله ففيه اختلاف المشايخ كما في المحيط وذكر في الزايد لو بذل ابن المعسر او الاجنبي مالا  
 ليكف به لم يثبت القدرة بالاجماع ولا اي متابعة حتى لو مرض فيها وافطر او صامت او قبل  
 بخلاف كفارة الظهار والقفل واعلم انه لو اذ كفارة اليمين ثم لم تسقط بالموت والقفل  
 وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كما في الحزانة ولم يجر الكفارة بلا حنت لانه السبب فلو  
 قدمت عليه اعبدت وهذا يصح بما اشار اليه في السابق كقوله وحذف بالقسم والنية  
 على معصية كعدم الكلام مع احد ابويه او غيره بان يقول والسدا اكله او ان كلمته فعلى غيره  
 وهذا اذا لم ينوبه شيئا والا فلهما الوفاء كما ياتي حنت اي وجب ان يجعل نفسه حاشا  
 وكفر عنه بعده لقوله صلعم فحذف على يمين اي قسم عليه وراى غيره ما خبر منها فليات  
 بالذي هو خير منه ثم ليكفر وقيل دلالة على ان اليمين اذا كان معصية وجب لثنت بالطريق  
 الاول كما في المستصفي وقد قال صلعم فحذف ان بعض ائمه فلا يعصيه والكلام دال  
 على ان لثنت قد يكون خيرا اليه وبالعكس كما مر وقد صرح به النهاية والكفانية وغيرهما في  
 اول الامان فمن الظن ان دلالة الحديث على كون الخلف على معصية وان الحديث دال على  
 اشتراط كون لثنت خيرا اليه وهم لم يشترطوا ذلك في الرواية فليس الامر فراط جعل كمال  
 هو لا الائمة العظام ونصير تنفع لكنهم المشهورة بين الامام ولا كفارة في حذف  
 كافر مجوسي او يهودي وان حنت حال كونه مسلما والاشمل في حذف غير مكلف وان حنت  
 مكلفا فان الصبي او المجنون اذا حذف ثم مكلف ثم حنت لم يكف في النظم ومن حرم ملكه  
 على نفسه بان يقول هذا العسل او كلام فلان حرام على او حرام استمر ابا نوح كفتن  
 لا حرم ملكه لانه ثقل المحرم وان استباحه اي فعل ما حرم عليه كونه حرمه لثنتا قد فرض  
 اسد كتم حكمة اباكم فلو قال يا بني من الذي حرم حرام على فان اشترى بها شيئا حنت بحلف



ما اذا وهدا او تصدق فانه يرد به تحريم الشراء عفا وانما اخذنا منكم على حلاله اشارة الى انه لو جرم  
 لم يجرم شرب كفه على الخمر وفي البقال لو قال لشرب ٩ ام على فليس يمين والقباس على  
 ظهر يقتضي ان يكون يميناً على الخمر وعزالي حنيفة لو قال لجانة كلاك ٩ ام على حنيفة بكلام  
 احدهم لكل في المحيط ومن نذر بما هو واجب فصد اخذ حنيفة نذر مطلقاً غير محقق بشرط  
 بغيره ان يقابل مثل ان يقول سعد على حج او غزاة او عتق او صد على نذر واراد به شيئاً غير  
 كالصدقة وانما قيد النذر به لانه لو نذر بقاءة الفان او صلوة لجانة او بناء المسجد او  
 السفينة او عمارتها او اكرام الاليتام او عبادة المريض او زيارة القبور او زيارة قبره صلى  
 او كفان الموتى او تطليق امراته او تزويج فلانة لم يطره شيء في هذه الوجوه كما في النظم و  
 كذا لو نذر بالبرادة كل صلوة عشرة واختلف في النذر بصلوة عليه صلى كما في النية ولو  
 قال سعد على دخول هذه الدار ونوى اليمين فيمين وان لم يكن له نية فليس بيمين ولا نذر كما  
 في المحيط او نذر معلقاً بشرط يرد به اي يرد وجوده جلب منفعة او دفع مضرة كان قدّم  
 غائباً او شفى المديون او مات عدوى ففقد على صوم سنة او عتق مملوك او صلوة فوجد  
 الشرط بان قدم الغائب مثلاً او في يمانه ولم يخرج عن العدة بالكفارة في هذين بل خلاف وجه  
 محمد ان المعلق عدة ان وفي به فافضل لكنه خلاف ما في الاصل على ما قال الحاكم ولو قال سعد  
 على صدقة ولم ينو شيئاً فعليه نصف صاع من زهر ومن نذر ان يتصدق بهذه المائة على فلان  
 يوم كذا انقصت مائة اوى على مسكين او قبل النكاح ذلك اليوم جاز كما في المحيط وغيره حنيفة  
 انه رجع عن الوفاء في النذر المطلق والمعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المضمرات ومعلقاً  
 بما لم يرد به من الشرط كان زينة او شرب ففقد على كذا او نذر وفي يمانه باعتبار الصيغة في  
 ظاهر الرواية او كره يمينه باعتبار المعنى المقصود وحاصله ان نذر معلقاً بشرط  
 لا يرد به فالوفاء عند التثنية وبه اثنى ابو على السجدي وغيره وعنه محمد ما ذكره في التفصيل وعنه  
 ابو حنيفة انه رجع اليه وافني مشايخ بلج به وهو مختار الرضوي وغيره وبه ورد الاثر في بعض  
 الصحابة كما في المحيط وغيره هو اي التفصيل المذكور الصحيح كما في المداية الا ان الاول ان يرجع  
 الضمير الى ما عليه من التكفير في الصغرى انه رجع من الوفاء الى الكفارة وهو اختيار الرضوي  
 وغيره وبه يعني كما في الخاصة **فصل حلف الفعل** من حلف بالقسم او  
 الشرطية لا بد من يميناً كحنت بدخول صفة لان البيت ماوى الانسان سواء كان من حجر او  
 مدبر او صوف او وبر كما في المفردات قبل هذا في عرفهم فان الصفة عندهم اسم بيت صغرى  
 يسمى في ديارها كاشانه واما في عرفنا فهي غير البيت ذات لثمة حوائط والصحيح الاول كما في  
 النهاية لكن في بيعه انه اسم مسقف واحده دهنه بخلاف خانه فانه اسم لكل مسكن صغير  
 او كبير كما في بيع الكفاية فمواضع الدار والمنزل الذي يشتمل على صحن مسقف وبيتين او ثلثة  
 ولحمة نظير البيت فانه اسم لا حجر بالبناء والدخول هو الانفضال من خارج الى داخل سواء  
 كان راكباً او ماشياً من الباب او من غيره وفيه اشعار بان له داخل احدى رجليه او رأسه

لم يحنت كما في الايضاح لا يحنت بدخول الكعبة او مسجد او بيعة بكبرياء وسكون الباء متعبد  
 الضمير بالفارسية كلب او متعبد اليهود او الكفار كما في القاموس او كنيسته بفتح  
 الكاف وكسر النون متعبد اليهود بالفارسية كنيشت او دهنه مغرب بكسر الهمزة والياء  
 وداخل الدار كما في الصحيح فلو كان مسقفاً لعلق بابه في داخل البيت حنت على ما قال شيخنا  
 كما في المحيط او ظلة باب دار بالضم سا با ط على بابها ببناء فوفه او مع بناء مفتحة الى الطريق  
 كما في المحيط فنى على بيته صفة كما في القاموس كما لا يحنت في ان قال والصد لا يدخل داراً داخل  
 عطف على قال داراً حنة لان الدار اسم جامع للبناء والعروة كما في المغرب وغيره الا انه لم يوافق  
 انها اسم للعروة عند العرب والعجم وضمه الكافي واستدل عليه بهذه المسئلة ولا يبعد ان  
 يقال ان البناء وصف مرغوب كان العروة تنقص بنقصانه والمطلق ينصرف الى الكامل  
 فكذا انعقد اليمين على الكامل لا يحنته بالنقص واما سائر اقسام الدار في عرفنا الا ان في بيع  
 الكفائية اسم لدار السلطان وفي هذه الدار كحنت ان دخلها حال كونها منهدمة لم يرد الايضاح  
 فالعبرة ولو صح ما قيل من ان زوال الجدران وانما كحنت لان البناء وصف والوصف في الماضي فعو  
 وقال ابو البيث ان حلف بالفارسية لا يحنت في المنكر والمعروف لا بدخول المبنية كما في الكافي  
 او دخلها بعد ما بنيت هذه الدار المنهدمة داراً او حكي فبعد ما معطوف على الحال او الشرط بنقد  
 الفعل وان وقف على سطحها او حائطها الغير المشترك وفيه اشعار بان له وارث في غصن نخج  
 في الدار او حائطها او سطحها لا يحنت وعليه الفتوى كما في المحيط وقيل اي قال ابو البيث  
 في عرفنا الجحى لا يحنت بالوقوف على السطح او الحائط وعليه الفتوى كما في المحيط كما لا يحنت  
 للبدن لو جعلت هذه الدار المحلوفة المبنية بعد هدم مثل حمام فان حذف النسخة غير غير  
 في كلامهم فبشمل البيت وغيره اليه اسير في المداية وفي اضافة الدم الى الحمام دون مسجد  
 مع كونه اقدم رعاية امر حسن كما لا يخفى وكذا البيت اي كما لا يحنت في هذا البيت ودخله  
 منهدماً صحواً لا يحنت بالدخول لوبقى لليطان كما في الكافي او دخله بعد ما بنى بيتاً او فانه  
 لا يحنت والفرق بين المعرفين ما قال شيخنا هم هو الدار دار وان زالت حوائطها والبيت ليس  
 ببيت بعد هدمه او مثل هذه الدار او البيت فوقف الحالف في طاق باب اي فيما عطف  
 من الابنية كما في الصحيح فمن الظن التخصيص بالعبئة على ان في الاختيار في كل موضع لو  
 اعلق الباب كان الطاق خارجاً من الدار فانه لا يحنت واعلم انه لو قال اكرنو كرو دوار  
 ميكردى او قال كرو دوار كروى فنعو على الدخول كما في الحائنه او لا يكتفي بالسكنى الى  
 الكون في المكان على سبيل الاستفهام كما في الايضاح وهو كنهها او لا يلبس في اللبس  
 وهو الاستنار وهو لا يلبس ولا يركب وهو كون الانسان على ظهر الحيوان وهو  
 ركبته ثم شرع في التثنية على التثنية فاحذر اي شرع في التثنية بالضم والكون اسم لا مصدر  
 اي انتقاله من باب الدار فانه لا يحنت فلو اعلق الباب كحنت لم يخرج منه اخذ ابو البيث  
 والصد السهميد انه لا يحنت كما في المحيط ولو لم يخرج للحمي حنفت بخلاف ما اذا قيد كما في المضمرات

هذا البيت من سائر اقسام الدار  
 او داره حنفت او داره حنفت



و انما حصل السكنى بالدار لان في البيت تفصيلا فانه لو كان لالف مصر با وسكن في بيت من  
شعر او حيت لا يجنت ومنه ركنت ولو كان بدو با يجنت في الوجهين كما في المحيط وشعر للشعر  
منه يكون الزاء ونزل من كونه بكسر الزاء اي النزول كما في بعض النسخ وهو في الاصل مكان  
النزول كما في القاموس وانما لم يجر فباللام اعطاء اعلی الاول كما لم يجر او مكان الواو في  
الموضعين بل انك متنازع فيه في تأكيد الفاء او لا يدخل هذه الدار وهو داخل في تقدير  
وام على العقود فيها فانه لم يجنت استحقاق الان ان يخرج منها ثم يدخل فيها فانه يجنت وفي لا يجنت  
هذه الدار والبيت او المحلة والسكنى بقية تخصص المصير والقوة لا بد من وجوبها بل  
اتفاق الان يمنع مانع منه فانه لا يجنت حينئذ كما في الكافي ومتاعه اجمع حتى يجنت بغير  
كسر البناء فانه اقصم الفصح يعني فيها كما حئت لو بقي شيء لا فية له وهذا اكل عند الجنبه  
كما في النظم والهداية لكن في المحيط والكافي وغيرهما ان متناجنا قالوا انه يجنت عنده الا  
بقائه ما يقصد بالسكنى وعند محمد بقاء ما يتاقي به وعليه الفتوى كما في الزاهدى وعند  
ابن يوسف بقاء الاكثر وعليه الفتوى وهذا اذا حلف بالقبية والافلا يجنت بمجرد الخروج  
بنفسه بنية ان لا يعود وبه ائني الصدر الشهيد والكلام مشير الى انه لو اخرج مناه  
الى السكنى مثل لم يجنت وقيل يجنت وهذا اذا لم يطلب منزلا ولا اقلها يجنت اجماعا كما  
في المحيط واني انه لو لم يخرج بان كان شرفا او ضعيفا او خائفا فانه اللص او سد الباب  
لم يجنت كما في النظم بخلاف المصير الذي هو العمى ان داخل الرض وكذا القوية فانه لو خرج  
بنفسه من المصير لم يجنت بل اختلف واعا في القوية ففيه اختلاف المشايخ والاصح انها كالمصير  
كما في المضمرات وفيه استغفار بانه لو خرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى ولو ساقه حئت  
وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يجنت كما في المحيط واعلم ان اليه لا يبطل البمين في  
الفعل المنك كالسكنى واللبس كما في انه المقتضى وحئت في لا يخرج من هذه الدار مثل  
من الخروج وهو الانفصال من الداخل الى الخارج لو حمل لالف واجرح بغيره بانه يتحقق  
الخروج وفيه استغفار بانه لو خرج بغيره للتمديد لم يجنت وقيل حئت كما في المحيط لا يجنت  
ان حمل واجرح بغيره لم يجنت لا يمكنه الامتناع والافقدا خلت فيه المشايخ وينبغي  
ان لا يجنت عند الشفخ كما في المحيط وفيه استغفار بانه اذا دخل بعد الاذخ ثم خرج اخبرا  
فقد حئت وهو الصحيح كما في الخلاصة وقال ابو حفص انه لم يجنت وهذا رفق بالناس كما في  
التمناشي بوارضيا بقلبه لانفصال الفعل اليه وهو الاصح كما في الخلاصة وفيه رفق بالان لو دخل  
بعد الاذخ ثم خرج ينبغي ان يجنت كما في صورة الكراه والاتبان بالكتاب ان يترك هذه الجنبه  
لانه مفهوم سابقه ومنه ان لا يخرج لا يدخل فساما حمله والادخال بالام او غيره ككراه  
اوراضيا وحكمه الحئت وعدمه وهذا ظهر وجه جميعه الاقسام دون الحكم وفيه استغفار  
بانه لو قدر على الامتناع عن الدخول ففي الحئت اختلاف كما لو دخل بعد الادخال والصحيح  
الحئت كما في الكافي ولا يجنت في لا يخرج منها الا الى جواره مثلا فخرج فباب داره حال كونه

يريد ان يخرج او الارادة اراد او ذهب الى امر او من مثل السجود لم يخرج الا الى جواره و  
الذي ان الى امر او ليس بخروج اليه حتى يجنت وفي التمرناشي انه يجنت لان السنتي خروج مخصوص  
الا ان ينوي مرة واعلم انه يراعي اللفظ والنقص في الامان وقيل يراعي اللفظ لا النقص وقيل  
هذا عند ابى يوسف واما عند الطرفين فيراعي النقص وحئت في لا يخرج من بيته الى مكانه مثلا والاول  
الى المنه لانه لا يلحق بالمسلم فخرج من بيته يريد ان يرجع اليه ليتحقق الخروج لا يجنت في لا ياتيه  
اي مكانه حتى يدخلها فان الانسان عبارة عن الوصول ودأبه معنى قوله على ما يروى عن الصادق  
فبشرط الخروج لا الوصول في الاصح كما في التمرناشي وفيه وقال خضير بن يحيى انه كان ياتيه فبشرط  
الوصول وهو الصحيح كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشعار بانه لو نوى بالذباب الانسان او  
الخروج فكلما نوى ولو قال اكرز بن كوي نروم فكذا فرفق من عند باسبدين وباسبدين سكنى فخرج  
عنه بنية ان لا يعود ثم عاد حيت السكنى كحيت كما في المحيط وفيه واسد لبايبي مكة ولم ياتيه  
لا حئت الا في اخره من اجاز حيوته لان عدم الانسان حينئذ يتحقق وحئت في واسد لبايبي  
عذ ان استطاع ان لم ياتيه متعلق كحئت بل مانع كحئت او سلطان او غيره فان استطاعه  
عفا القوة من حيث سلامة الاسباب والآلات وقد وجدت بالانسان ودين اي صدق بانه  
من دينه اي وكله الى دينه بالتخفيف اي تركه كما في الطلبيه بنية الاستطاعة الحقيقية فاعل  
ابن وهي القصة التي يجزئنا الله تعالى العبد عند الفعل وذا شرط عند الجمهور لا علة وفيه اشعار  
بانه لم يصدق قضاء وفي رواية صدق فان الانسان اذا نوى حقيقته ككلامه كان كان الظاهر  
لأنما الصدق ديانة وقضاء والافق تصد بغير قضاء روايتان كما في الكرماني وذكر ابو كور  
في التمهيد ان الاستطاعة ثلاثة استطاعة الاموال كالزاد والراحلة واستطاعة الافعال  
كالاعضاء السليمة واستطاعة الاحوال وهي القدرة على الافعال لا يتقدم عليها بخلاف  
الاوليين ومنه ان بالتوفيقية والاخيرة بالتكليفية وشرط للبر في لا يخرج الا بانه ان لا يخرج  
الا بوجاه مصلقا باذنه فوقع النكرة في حيز النفي كحل وج طواف لفاعل شرط وهو اذن  
بالخروج لا للشركا كاطن على ما لا يخفى على انه لم يزم منه بعد فعل كرفق من متحقق في اللفظ  
والمعنى وفيه اشارة الى انه يشترط ذلك الشرط في غيره اذ في اولى دستورى من او مكر  
في دستورى من كما في النظم وكذا في الابيضاني او ارادني او امرى والى انه لو اذن بلا فقه يكونها  
ناجئة او انجبة فليس باذن لانه لا يتحقق بدون العلم والى انه لو قال غيبته الاذن مرة لم  
يصدق قضاء كما قال ابو يوسف خلافا للطرفين ويعني بقوله ولو اراد بالخروج غير مؤنة  
الاذن كحل وج قال رهاكل اردت بالخروج فقد اذنت لك الكل في الصوى لا بشرط للبر للكل  
خروج اذن في لا يخرج الا ان اذن او رضى او هوى او اراد فاحل البمين بالاذن مرة  
وعرفوا انه في الحكم مثل الابدان كما في الصوى ووجهه بانه يتقدم الباء او مصدر حيتي  
تقدمه كل وقت الا وقت اذني الا ان الادلة عند الفاضل تخرج بقولها لا يكونها  
والسالم عن الخلاف اقوى على ان احتمال الشك ثابت فيه كما بين في الاصول وذكر في الكافي



انه لو اردت الابادة صدق قضاء وشروط الحث في ان فحنت انت من الدار فانت طالق وان  
ضربت عبدك فعدى 9 والضرب فعل موم لم يرد 9 وج منها او مريه او مريد ضرب عبدك لاول  
فعلها فاعل شرط اي فعل المريد من الزوج والضرب فهو مصدر مضاف الى الفاعل وقد نصت  
الى المفعول قورا اي في الحال فلو كانت ساحة لم فحنت او ضربت لم يكن لالف وفيه اشارة  
الى انه لو قال ان لم اخرج او لم اذهب من هذه الدار ونوى للزوج والذباب دون السكنى والفور  
لم يكن بالتوقف والى انه لو نوى السكنى او الفور او دل دليل عليه حيث كما في خزانه المفتين والى  
ما تقدم في حث في استنطاقه في تمام اقسام البين فان سلفه فسموا الى المؤبد لفظا ومعنى  
والمؤقت كذلك مثل لا فعل كذا ولا فعل اليوم ثم زاد الامام انما ما سمي ببين الفور اي بين  
لأن مما هي المؤبد لفظا والمؤقت معنى كما هو والفور في الاصل مصدر فارت الفار اذا غلت  
فاسمعه لم يرد في الحال التي لا يثبت فيها كما في النهاية وشروط الحث في قوله ان تعذبت الى كلف  
طعام العذاة بعد ان قال له رجل تعال بفتح اللام ام من تعال الى جى وفي الاصل بمعنى ارفع  
لم يكن منه امر غائب ولا منى تعذمت بفتح الراء المشددة جواب لام تعذبت فاعل شرط وصححه الخاف  
مع اي الامر فلو تعذت لامه لا يثبت لان الجواب يتعذر بالسؤال ابدأ وكفى للحث مطلقا  
سواء كان منقودا او معذرا او مع غيره ان ضم لالف اليوم فقال ان تعذبت اليوم فكذا ومركب  
العبد الماذون في التجارة سواء كان عليه دين او لا والدين مستوفى فالتكسر ورفقه ام لا  
ليس لمولاه في حق الخلف سواء نواه لالف ام لا الا اذا لم يكن عليه اي الماذون دين مستوفى  
كسره الرأى بان لم يكن عليه دين اصلا او كان ولم يستوفى ونواه اي مركب الماذون فان مركبه  
حينئذ لمولاه فلو حلف ان لا يركب مركب زيد فركب مركبه الماذون فان استوفى بالدين  
لا يثبت نواه ام لا وان لم يكن عليه دين او كان ولم يستوفى لا يثبت الا اذا نوى مركب الماذون  
وهذا عنده واما عندنا في يوسف فلا يثبت في الاحوال كلها الا اذا نوى وعند محمد يثبت في كل  
الاحوال وان لم ينو والا حلفه الى الماذون في غير ذلك انه لو ركب مركب المكاتب لم يثبت وحلف  
لا يركب دابة ولا نية لم يثبت الا اذا ركب الفرس او البهائم فكسره الباء وفتح الدال المعجمة اي  
الفرس النركى او البغل او الحمار ولو حلف ان لا يركب فرسا فركب بزدونا او بالعكس لم يثبت  
ولو حلف ان لا يركب حمارا فركب احدهما حث الكل في النظم ولفظ اسب كالخيل على ما مضى  
ويقيد لكل اي اتصال ما بينا في الموضع الى جوفه بغيره سواء مضطجعه ام لا وذلك لو حلف  
ان ياكل من هذه البضنة او اللوزة فابتلع كذلك حث كما في المحيط من هذه النحلة في النخل عذرة  
التمرة من التمر بيم بالثاثلثة اي حملها مما يخرج منها بلا صنع احد فحنت باكل الطعم والخلال  
والبلع والبسر والربط والتمر والجار اي شحم النخل وكذا باكل الدبس الا اذا كان مطبوخا  
فلا يثبت باكل ما يتخذ منها كالنطف والسند والخل وفيه اشارة الى انه لو قطع منها غصن  
فوصل باخرى فانها فاكل من غير ما لا يثبت كما في التمر تاشى والى انه لا يثبت باكل عين النخلة والى  
انه لو كان عين الشجرة مما يؤكل حث باكل عينها كالرياس وقصب السكر والى انه لو كان كالحل

في اكل منها وهذا اذا لم يكن له نية والا فعلى ما نوى ان اكل اللفظ كما في التضييق وتقييد الاكل  
من هذا البر الى الخطه والواحدة بهرة وانما اختار اسم الجنس منها لانه فلما وقع البين على البره  
باكله اي بائنا له قضما بالالف والمجته اي كسره اقلوا بلفه صحى حث بالطريق الاولى كما  
في النكر ما في فانه اخبر بالضم عاين منه كالجوز والسويق فانه لا يثبت به وهذا عنده واما  
عندهما فالصحيح انه يثبت في جميع المجاز المتعارف ولو اكل مما خرج من زرع البر المحلوف عليه  
لم يثبت كما في المحيط وهذا اكل اذا لم يكن له نية فان نوى عين البر لم يثبت باكل حبه وسويقه  
بالاجماع كما لم يثبت ان نوى ما يتخذ منه فاكل عينه كما في الزبانية ومن هذا الدقيق باكل حبه  
فلو نوى عينه لم يثبت باكل حبه كما في المحيط فلا يثبت على الصحيح كما في المضمرات لو استعصى  
ابتلعه بابس كما في المقدمة فمن الظن انه في هذا المعنى غير مشهور كما هو في اتفاقا مثل هو  
مستوفى فلو كفه لم يكن كما انت كائن واكمل السواء بالتكسر والضم بالهم المشوى الى المطبوخ الا  
السكر فلا يثبت باكل الجوز والبادة كحان والبعض المشوى وهذا اذا لم يؤكل شيئا والا فعلى ما نوى  
كما في المحيط وذكر في النظم ان يريان كرده يشمل الحبة ايضا والطحين الى المطبوخ بما طبع ونظم حال  
كونه من اللحم كما في الاصل وذكر المطري انه ماله مرق وطعم او شحم فلم يثبت بالحق الباء  
وقد روى الى انه لو اكل من لحم حنت ما فيه من اجزاء اللحم كما لو طبخ ارزا وعدهس بودكه والى انه  
لو طبخ بسمن او زيت لم يثبت ولو نوى ما طبخ حنت باكله كما في المحيط وهذا في عرقه واما في عرقها  
فحنت بكل ما طبخ كما في الزايد والى انه لو اكل لحم الادمى او الحمار حنت والصحيح انه لم يثبت  
كما في الكفاية واكمل الراس براس كبش اي يدخل في الشاة جمع تنور الحمار بالشد بد وسباع  
ويشترى في مصر الى الخلف فحنت باكل راس الغنم والبقر عنده واما عندهما فباكل راس الغنم  
خاصة والمفعول في زماننا العادة كما في المضمرات ولا يثبت باكل راس السمك والحلاد والطحير  
والودوش الالبانية كما في النظم واكمل السمك الذائب بالنار شحم البطن اي الكلبة فلا يثبت  
باكل ما على الامعاء ولا بما احده اخذ بالقطر ولا بما على الظهر الذي يسمى بلحم سمين وبشحة  
وفيه من الشحم على ما قال ابو حنيفة وقال لا يثبت بالثنية فلا خلاف في الاول كما في النكر ما  
وهذا في عرقه واما في عرقها فلا يقع اسم الشحم على شحم الظهر بحال كما في الاختيار ولا خلاف  
انه لا يثبت باكل شحم الظهر باسم بيمه كى الكاف وفيه اشارة الى انه لو غل شحم الظهر ثم اكل لم  
يثبت وهذا قياس قوله كما في المحيط والى انه لا يثبت باكل الالبنة كما في ولا يخفى ان الشحم باللحم  
ابنسب فالاولى النظم او الناحية والحبة بلانية كحبه البر والشجر ببلاد بيمنا فلو كان في  
موضع لا يعتاد فيه خبر الشجر مثلا لم يثبت باكله كما لو حلف الحبة ودفع ثم شربه بما كما في  
المحيط لاجرة الارز والجاورس والذرة ببلد لا يعتاد فيه فحنته لو كان معتادا او العاكة مثل  
الاس على ما قال ابن الالبنة في صيغة نسبة معناه ذو نطفة وشحم دون الاستعداد والاسماء  
بالتفاح اي بمثل التفاح والشمش زرد الوالو واللوز والسفرجل والتين والعناب والفسق  
والجوز والنوت والبطيخ وليس بفاكهة عند الشرى لا العنب والريمان والربط فانها



يستغنى سقطا كمال التحك فلا يتناول مطلقا كانه وهذا عنده واما عندهما في كانه  
نظرا الى الاصل وعلية الفتوى ولا خلاف ان البابس منها كالزبيب وجب الرمان والتمر ليس  
بما كانه كما في الكرماني والغناء بالكسر والضم بالفارسية جبار دراز والخباز خبار بادرنگ  
والباقلاء والسمسم والجزر والشرب مثلث الشين اتصال بالابتاني فيه المضغ الى جوف  
بقيه فلو صلف لا يشرب هذا اللبن فيشر فيه بيطر فياكله لم يجز وقال استغنى ان الاكل  
والشرب عبارة عن عمل الشفة واللقوق فلو صلف لا ياكل وفيه شيء فاستلحه لم يجز كما لو  
صلف لا يشرب وفيه رمانه مضجها واستلعه لانه لم يعمل الشفة فيها كما في المحيط من بابسكون  
ولم تكن جري الماء القايض بالكبرج منه بالفتح والسكون وهو تناول الماء من موضعه بفيه  
لا ياكل بالحق بالكف والانا كما في القاموس فلو صلف فيه نحوه وشرب بفيه جفت وان لم ياكل  
رجليه فيه كما في الكشف وغيره لكن في الطلحة انه اذا جئت اذا دخل الماء وتناول بفيه وفيه شيء  
الى انه اذا شرب من فوق راسه جفت كما في النظم والى انه لو صلف على راسه يشرب من غير ان ياكل منه  
كرعا او اغترافا لم يجز واذ اختلفا كما في المحيط فلا يجز لو شرب منه بانا او كف فاذا نوى  
الاغتراف صدق ديانة وهذا عنده واما عندهما بالاغتراف واما بالكبرج فقد اختلفا فيه  
وان نوى الكبرج صدق ديانة وقضاء ومنهم من قال انه اختلف زمانا لابان كما في المحيط وغيره  
بجلاف فلو صلف على شرب من مائه فانه يجز بالشرب منه كرها او اغترافا عندهم كما في المحيط  
لكن في النظم انه لم يجز بالشرب بالانا والاغتراف وانما لم يجل بجلاف الشرب مع انه يتفق  
بالسابق يكون تنصبا على الماد في الموضوعين وتختلف الالى الى مالك امر بل ربما يعلم  
بكل داع الى فاسق جنبه من الدواعي بالتحريك كما في القاموس الى البدر بحال ولا يثبت  
بالكسر الى زمان تسلط هذا على اهل هذا البلد فلم يجز الاعلام بعد وفوده اليه كما لم يجز على  
الغور فان لم يعلم حتى مات او غل فقد جفت كما في الزاد والضرب والكسوة والكلام والدخول  
عليه المقصود منها الايام والتمليك والافنام والزبارة بالحيوة فلو قال وابد لا حزن زيدا  
او اسوته او اكلمته او ادخل عليه ثم يفعل حال حيوة زيدا لم يجز والمعذب في القبر يحيى بقدر  
ما ينال به وهو اقرب الى الحق فلو صلف لاضر من مائه سو طبر بضرته واحدة ان وصل اليه كل  
سوة كما في الولوالجي وقيل يوشايدن بضره الى الالباس دون التملك ولو نوى بها السرة  
يجز بالالباس بعد الموت كما في البداية ولو دخل عليه في المسجد جفت على المختار كما في النظم  
لا يتقيد العسل بالحيوة فلو صلف بغيره جفت والقريب والسريع والعاجل بماه دون الشمر  
في البدر بفضيل دينة الى قريب من الزمان او قريبا او سريعا او عاجلا وعنه ان السريع بلا  
نية اكثر منه وكذا اعتراب يوسف في العاجل كما في المحيط وعنه الى حبيفة ان العاجل باهم وعنه  
انه سنة وعنه انه مفوض الى القاضي وقيل سنة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود التمر تاشي  
وما اصطليح به على المحمول من الاصطليح فان فورس كرفتن وبعدي بابا كما ذكره البيهقي  
ولا يقال اصطليح بالمر بالجل كما في شرح المصنف واليه يشير كلام الغير وزابادي وغيره فمن

الظن اصطليح بالمر والمعنى ما يجس فيه ويلون به يقال اصطليح بالجل وفيه كما ذكره المطرزي  
قاروا اسم لما يؤذم به كما في القاموس وغيره وهذا النفس اولى ويدخل فيه عند الكل الخلو  
العسل والرب والسمن الزايب والثرية واللبن والشباز وكذا الخلق قال نعم الا دام الخلو  
لان يذوب لا يكون استواء اذا ما كالجبن والبصل واللحم والفانيد والتمر والقصب والبسطة  
والسمن الجامد عند الشخبين خلا فالخمر كما في النظم وذلك لانه عندهما ما احتاج في اكله الى غيره  
فما امكن اطراده بالاكل ليس باوام وعنده ما ياكل مع الخمر عادة وهو مختار كما في الاختيار  
وعليه الفتوى كما في التمر برب ولا يجز في الاكل من هذا البسر اول طلع فاذا انقصد فباب  
واذا اخضر واستدار فحلال واذا عظم فبسر بالفارسية غوره فما فاكله رطبيا ما ادرك غير  
بابس من تمر النخل او من هذا الرطب او اللين فاكله فما ادرك بابس من تمر النخل كالزبيب  
من العنب او شمر ازا هو اللين الزايب اذا استخرج منه ماؤه وفيه اشعار بان الاكل يثبت  
الى المشروب كما مر او سيرا فاكل رطبيا وانما كثر المحلوف عليه بعد نومه اذا البمين متى انقصد  
على شيء يوصف فان صح دأبها الى البمين يتقيد به سواء كان موقفا او متحركا اضراغ الاغتراف  
وان لم يصح فان كان المحلوف عليه متحركا يتقيد به ايضا لان الوصف صار مقصودا به  
بالبمين وان كان موقفا لا يتقيد كما اذا صلف لا ياكل هذا الخلق فاكل طر كبت كما في الكشف او كما  
بلانية فاكل سمكا فان البمين على اللحم يجرى الى ما يجس في البهرج او غيره طبر او غيره فلا  
يجز باكل ما يجس في اللحم كما في المحيط او كما في النظم فاكل البية بالفارسية دينة كما في المذهب و  
هذا يخرج بما اشار اليه ولا يخفى بان الالية السنب السجم والسمك بالجم والاني لا يشري رطبيا  
فاشترى كباسة بسر بالكسر هو عنقود النخل فيها رطب اذا امتداد من اضافة الكباسة الى  
البسر وجعلها ظرفا للرطب ان البسر غالب فلو كان الرطب غالبا او هو والبسر مساويا  
ينبغي ان يجز وحسب لو صلف لا ياكل رطبيا او بسرا او لا بسرا فاكل مذبنا الى لا ياكل رطبيا  
فاكل رطبيا مذبنا او بسرا فبسر مذبنا او رطبيا فبسر مذبنا او بسرا فبسر مذبنا او رطبيا  
ولا بسرا فبسر او رطبيا مذبنا ففي الاولين كالثانين جفت عندهم وفي الثانيين جفت عند  
الطرفين خلا فالاني يوسف وفيه اشعار بان لا العاطفة كما في الاثبات لا كالواو فانه لو  
قال لا ياكل رطبيا وبسر فاكل احدهما لا يجز على ما في الاصل وقال الصمد الشيباني ان نوى اكلهما  
او اكل احدهما فعلى ما نوى وان لم ينو فالمختار ان لا يجز كما في المحيط والمذهب بكلمة النون و  
التشديد وما قيل انه بالغ في مذهب الفقهاء فمن حواش لا اصل لها وهو الرطب او البسر  
الذي به الارطاب من جانب ذنبه الذي هو الى دون جانب السفلى الذي هو راسه وفيه اختلاف  
كما اشار اليه المطرزي ويدل عليه ما في حاشي المصنف ان راس الشجر وغيره ما يخذ الغذاء  
منه وما في البداية انه ما في ذنبه او راسه فبسر او رطب فشكل او لا ياكل لما فاكل كيدا  
بالغنى او الكسر مع السكون او طحا لا او فواد او كلية او امعاء او راسا او كارع او كرسا  
بفتح الكاف وكسر الراء او سكورها شكجيه وهذا في بلاد سابع هذه الاشياء مع اللحم والافلا



بجنت كما في الاختيار أو فاكل لحم خنزير أو اسنان أو ميتة أو منكر التسمية أو ذبحه الجوسي أو  
صبر المحرم قال لها لم نشأ حمة الدم وعليه الفتوى كما في الكرماني والعلاء بالفتح الأكل إلى الكول  
الذي يقصد به الشبع عادة فلو اكل لغمه أو لفت بن لم بجنت حتى يبريد على نصف الشبع ويعتبر  
في كل موضع عاديهم فلو صنف لا ينعدي فنسب اللبن فان كان مصريا لا بجنت ويروى  
بجنت وقال الكرماني لو اكل غرا أو ارضا أو غيره حتى يشبع لا بجنت ولا يكون غرا حتى ياكل اللحم  
كما في الاختيار وغيره ومن الظن تحلف التقلب بلا قرينة في الأكل لما دامه متناول للشرب  
من طلوع الفجر إلى الصبح الصادق إلى الظهر وفي الفاموس انه طعام الغدوة بالضم وهي  
البكرة أو ما بين صلوة الفجر إلى طلوع الشمس والعلاء بالفتح المأكول منه إلى الظهر إلى نصف  
الليل وفي الفاموس طعام العشي وهو الزوال إلى الصباح كما في المفردات إلى المذهب  
كما في المغرب والشمس قبيل الصبح وفي المغرب وهو السدس الأخير لليل وما ذكره مروى عن  
يوسف كما في الحفة وذكرنا بفصل بعده نسب وفي ان لبست أو اكلت أو شربت أو  
اغسلت أو نكحت أو عطيت فعدى من نوى نوبا أو طعاما أو شرابا أو غسلا أو امرأة  
أو شخصا معينا لم يصدق أصلا أي نصريها كلبا لا دابة ولا قضاة في ظاهر الرواية لأن هذه  
الأمور غير مملوطة وغير مفضضة لأنها غير محتاج إليها عند البهيم ومنع النفس بل عند كثير  
على ان التخصيص من صفات الالفاظ وخر إلى يوسف انه صدق ديانة وبه اخذ الخصاص  
وفيه إشارة إلى انه لا يصح تخصيص في مصدر الفعل فلو قال ان اكلت ونوى اكلها خاصا  
من الاكالات لم يدين فان المصدر لا يدل الا على الماهية كما ذكره في التوضيح لكن في الجامع لو قال  
ان فحيت واراد السوا خاصة دين فان ما دل عليه الفعل بكرة متعينة وإلى انه يصح في الفعل  
العام فلو قال ان اغسل احد ونوى زيدا فانه دين وإلى انه لا يصح تخصيص صفته غير  
مذكورة فلو قال ان لم انزعج امرأة ونوى كوفية لم يدين لأنه غير مملوطة لكن لو نوى العجمية  
أو الحبشية دين كما في المحيط وغيره ولو ضم نوبا أو طعاما أو شرابا أو غسلا أو لبنا أو غيره  
دين ديانة وهذا مخصوص بالعبودية فلو قال لامرأة ان كرسى را ان كندم من دمي فكذا ونوى  
امها خاصة لم يصدق أصلا وعند الفقيه ابو الليث وقال لان كس لفظ خاص فلا يصح  
تخصيصها كما في المحيط لكنه مشكل لانه وقع في غير التقى المستفاد من الشرط كما في تصور  
البر وجه الصدق عند الطرفين شرط صحة أي انعقاد الحلف المطلق والمقيد سواء كان  
قسما أو غيره خلافا لابي يوسف فان البهيم عقد فلا بد له من حمل عنده خبر استنبالي وان لم  
يقدر عليه كسنة من السماء وعندهما خبر فيه رجاء الصدق لان محل الشيء ما يكون في المحكم  
وحكم البهيم البر ولا يخفى ان اباي الكتاب اولى بهذا الاصل من حلف باسمه لا بشر ما  
هذا الكون اليوم وان لم اشربه اليوم فعدى ولما فيه سواء علمه أو لا وقد كان  
فيه نصب أو شرب غيره أو مات في يومه لا بجنت في الصورتين في يوم بالجماع واما

بعده فكذا ذلك عندهما لانه لا ينعقد في الاولى ونحو في الثانية بملك المحلوف عليه أو الخالف و  
اما عندنا فبجنت لانه انعقد لكنه يحرر في الاولى ولم ينحل في الثانية بالملك كما ذكره في الصلبي  
كما في عامة المندوات كالحيط والمداينة والكافي لكن في الحقائق والمصنف وغيرهما في باب  
زفر انه في المنجبل عادة كما يأتي من المسائل واما في المنجبل عطف كسنة الكوز لاما، فلم ينعقد  
اجماعا وفي النظم الخلاف فيما اذا لم يعلم ان لاما فيه فان علم فقد حنت بالانفاق وان اطلق  
هذه الحلف بان لم يذكر اليوم فكذا لا بجنت مطلقا عندهما لعدم شرط الانعقاد وبجنت عنده  
في الحال للبحر في الاول اي فيما لاما، ولم يتصور اليك في استحقاق الحلف في غير المحلوف عليه  
دون الثاني اي فيما كان نصب فانه انعقد للحلف فحنت عندهم واما عنده فظاهرا واما عندهما  
فانه لم ينحل الحلف المطلق بملكها فيلزم الحلف وفي يصدق ان او يمين السماء او لا طير في  
الهواء او يبقين هذا الحلف مثلا ذهب او يبقين فلانا او يبعينه ماله حال كون الحلف على  
بموت في ما بين انعقد كل من هذه الايمان لنفوسهم وجودا بخلاف ما اذا لم يتوهم كسبح الحرف فانه لم  
يدخل تحت العقد متوهمها وفيه اشعار بان مسئلة الكوز لم تنفقد لتصور اليه اي لا مكان ان  
يخلق استحقاق هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء وحنت في الحال اتفاقا ان لم  
يخلق هذه الافعال في الحال للبحر العادي عنها وفي النظم عز إلى حنيفة لا بجنت في الاخيرين و  
ان لم يعلم بموت فلان فلا بجنت في الاخيرين عندهما وبجنت عنده ما ذكره وفيه اشعار بأنه لو  
قيد البهيم فيها بوقت لم بجنت مالم يحض ذلك الوقت كما في النهاية وعند زفر لم بجنت في  
هذه المسئلة كلها علم به او لا لكنه اساسا كما في النظم وذكر في التمهيد اني انه انما لا حلف بما  
لا يقدر على فعله غالبا فكان موعضا لملك الاسم ومدسوسا ونسفه ونسفه بالفتح على وكسر  
النون اي عصر حلفها واما بالسكون فهو ما يخلق به من حيل وغيره وعصها كغيرها فلا حلف  
لا يضر بها ففعل واصدا منها منتقيا موما بجنت فلو كان ماز حالم بجنت كما لو كانت البهيم  
بالفارسية ولورما بالحجارة او ضربها بمقبض الفاس فليس نصب كما في المحيط وقطن  
مستأجرة يهدى ملكه الزوج بالشر او غيره بعد نذر ان لبست انا من غير ذلك ايها الزوج  
اي مفعولك بالفارسية ربهان فهدى اي فعلي التصديق بهذا النوب بمكة فان الهدى  
ما يهدى إلى مكة فغفر له الزوجه وسرج الغزل سواء كانت وناسية او غيره وفي الجامع الصغير  
نسخة وليس الزوج على المعتاد يهدى اي واجب التصديق بمكة ولو تصديق بغيره جاز  
ولو التزم يهدى الشاة لم يكر قيمتها وقبل جاز ولو تصديق في هذا كله على غير فقره، مكنه جاز  
خلافا لفرقه كما في التمهيد وقال لا لبس عليه الهدى الا اذا كان من قطن ملكه يوم النذر والحكام  
مشترى ان الغزل كله من فعلها لكن لو قال ان لبست من غزلك فليس نوبا بعصه من غزل  
غير ما حنت بخلاف ما لو قال نوبا من غزلك فانه لم بجنت وان كان جوا، واصد من مائة من غزل غير  
وعلى هذا لو قال من نسجك او نوبا من نسجك كما في المحيط وإلى انه لو ملك قبل النذر لزمه الهدى  
بالطريق الاولى وإلى انه لو زاد من قطني لزمه الهدى وهذا بالاجماع وإلى انه لو زاد من قطنها لم يلزمه



المدى وهو ذا بطلا خلاف كما في الكفاية وخاتم ذهب بفتح التاء وكسر الهمزة بفتحين لغة  
كأن في نام على بفتح الناء وضربا وسكون الهمزة أي ما يزين به من مصنوع المعدنات والمخار  
كما في الفاموس وقال المطرزي أنه ما ينجلي به المرأة من ذهب أو فضة وقيل أوجهه لا يكون  
صبا خاتم فضة فلو صلب لا يلبس صبا قلب لم يكن لأنه كما سيجعل للفتن بين سبيل  
لأقامة السنة والتختم وهذا ظاهر الرواية وقالوا هذا إذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال و  
أما على هيئة خاتم النساء فإن كان ذا فصوص فنجنت وقيل لا ينجس على كل حال والاول أصح وخ  
محمد أنه حل مطلقا كما في المحيط وعندهما عقد نولو بالكسر كل ما يعقد ويعلق في العنق واللو لوله  
الدرج جمع اللؤلؤة والدرة بالفارسية مر واريه كما ذكره الجوهري لم يهر صرح به ذهب أو فضة أي لم  
يركب منه حل وبمعنى اللوح وعند أبي حنيفة ليس بجلي وعلى هذا الخلاف عقد زهر جد أو  
زهر أو ياقوت وهذا اختلاف زمان ولا خلاف في المصنع كما في الاختيار ومن حلف لابن  
على هذه الغواش بالكسر أي المبسوط من الثوب أو البوربا وغيرهما في الأصل البسط كما في  
الفاموس فنام على دام بالكسر ستر رفيق كما في الفاموس بالفارسية جازب فوقه  
حنت لأنه تابع له وفيه اشعار بما ذكرناه لا ينجس من حلف به وجعل فوقه قراشا أو لانه  
مثل الاول على أنه لو أخرج للشوخر الغواش ونام عليه أو رفع الظهارة ونام على الشوخر كنجنت  
ولعل ذكره للرد على ما في الكافي أنه ينجس عند أبي يوسف وقيل هو قول محمد على أنه منير إلى أنه  
لو جعل فوق المحلوف عليه بناء لم ينجس كما في المحيط أو لانه حلف لا يجلس على الأرض أو  
السطح أو المكان يجلس على سباط أو حصير فوقها ولو حال بينه ما إلى الخلف وبينهما إلى الأرض  
لباسه الذي يلبس حنت فلو نزع لباسه وبسط عليها وجلس عليه لم ينجس كما في النهاية  
ومن حلف لا يجلس على هذا السرير يجلس على سباط أو فرش فوقه حنت بخلاف  
جلوسه على سرير أو فوقه فانه لا ينجس وهذا يخرج بما علم صنعا كما لا يخفى ولا يصح أن يقع على الباب  
أي على زمان جبهة من وقت اليقين لأنه في موضع النفي ويجعل يقع على مرة واحدة من الفعل  
لأنه في موضع الانبات فنجنت بوقوع اليأس عن الفعل بهلاك الفاعل أو محال الفعل بمعنى  
أن يدرج فيه كل منفى أو مثبت كالأضرب واضرب إذا ضربت فربيه وجعل المنفى إلى  
بيت السد أو إلى الكعبة أو مكة زفنا استرخا بحسب عليه استحسانا في أنها فوه طواف الزيادة  
أو حمة أنها فوه السعي مشيا من باب داره أن قد وقيل من موضع كرم كذا عرق لاهل الشرف  
كما في النظم وإن نوى حريم بيت السجدة لم يلزمه شيء كما في النهاية ويجب دم أي ذبح شاه أن  
ركب في الأكر وفي الأقل تصدق بقدره وعمر إلى خيفته أنه رجع عن وجوب الحج أو العمرة إلى الكفاية  
وعمر إلى يوسف أن نوى اليقين كفو والأفلا وخ محمد أن أوجه يخرج اليقين كفو والأفلا وعن  
زفر أن شارفع ما أوجب وإن شاء كفو والاول ظاهر الأصول وعليه الفتوى كما في الروضة  
ولا شيء بجلي لم يوج أو الذاب أو السقا أو الركوب أو اللاتيان إلى بيت السد لأنه لم يلزمه الحج  
أو المنى إلى الحرم أو المسجد الحرام ويجب فيها حج أو حمة عند صاحبين أو إلى الصفا والمروة والمكة

وبت المحض ولا يفتق عند الشيخين عبد قيس أي قال المولى له أن لم أجد العام إلى السنة بالتخفيف  
فانت ثم قال نجحت وانكره العبد فشهدا إلى الشاهدان عليه سحرة أي نضحية العام بكونه  
ويقتن عند محمد لأنها شهادة على تحريمه عدم الحج وقالوا إن الشاهدان على النفي مردودة  
مطلقا تبين أو لا اعتدوا بفتح النفي بالانبات أو احاطة العلم بالنفي ونما في الكافي حنت  
بصوم ساعة أي جهر النهار في لا يصوم لأنه صوم شرعا إذ هو امسك مع البنية وهو يخفى  
به وما زاد عليه تكرار للمحلف عليه كما في المحيط وفه لا ينجس به لو صم إليه يوما أو اليوم أو صوما  
حتى يتم الصوم يوما تاما لأن المطلق ينصرف إليه كما ذكره الكوفي ولم يذكر محمد في كنبه وعمر الفاضل  
إلى اليقين أنه إذا نوى المصدح كنجنت وعمر بعض مناج العواقب أنه ينجس مطلقا ولذا لو استحب  
أن يصوم العبد حتى يصلح كما في المحيط لكن في الكشف أنه ليس بصوم ولذا لا ينسب إليه بركعة  
صحيحة عند محمد وبركنين عند أبي يوسف في لا يصلح وأختلف في اشتراط رفع الرأس في السجدة  
والرواية فيه كما في المحيط كما اختلف في الزيادة والرواية فيه كما في الظهيرية لا ياباد ونها لزيادة  
الابيضاح ولو ضم إليه صلوة فستنقع كنجنت فلا يشترط فعدة التشديد وقيل يشترط والاشتب  
أنها لو كانت فمضار باعيا يشترط والأفلا كما في المحيط لا ياباد منه لأجابه حنت وأطلق  
وعقبت بولد ميت في قوله لا مائة أو جارية إن ولدت فانت كذا أي طالق أو حرة وعق  
الولد الحي لأنه الغالب في قوله جارية إن ولدت فمواي الولد إن ولدت ولذا مبنا ثم ولدا حيا و  
ميت في ملكه والأفلا يعنى لا انحلال اليقين لآلي جاز كما قالوا في حلف بقبضين دينه اليوم و  
قضاة بنصفه أو بامره غيره ولو بغير حق الحوالة وقبض الخصال فلو تبرع به غيره لم يبر بخلاف ما لو اعطى  
ولم يقبل لكنه وضعه كنجنت بنال يده ولو كان الدين غائبا لم ينجس بترك القضاة والاحسن أن  
يرفع إلى القاضي فانه المختار عند الصدوق كافي المحيط والاولى أن يقال بالانسياع في الظرف  
فالصحيح البارز لليوم وما يأتي مفعول الحقيقة وما ظن أن الضمير للدين مع حذف فيه فلا يخلو عن شيء  
زيون بالضم مصدر زافت الدراهم زبغا إلى صارت مردودة للغش كما في الفاموس أو جمع  
زيف نفا وهو الذي خلط به نحاس أو غيره ففانت صفة الجردة كافي الطلبة وقال ابن القاسم  
الرازي والباء والفاء فيه كلام وما ظن شيئا منه صحيحا أو بهرجه الاحسن ترك النون فانه لم  
يوجد اللحن في نوب بنه كافي المذهب ولعل التاء كشعار بجعة موصوفها من الدراهم وهي  
والزيف كلاما من جنس الدراهم وفضتها غالبة والفرق أن الزيف ما يبرده ميت المال لأنه لا يصل  
الامام هو في غاية الجردة ولا يبرده التجار ويجري فيه المعاملة بخلاف البهيرة فانه يبرده بالتجارة أيضا  
فرداة الزيف دون البهيرة وقيل البهيرة ما بطل سكة كما ذكره المصنف في القضاة أو مستحقة  
بفتح اللام أي مستحقا صاحبها بالياء على الدين واليه لا ينتقض به المقبوض لأن اليقين قد انحلت  
به أو بآية أي باع المديون دأبه به أي يدينه شيئا من ملكه كالعبد وغيره بها صحيحا كما هو  
المستأد فلو باع فاسدا وليس فيه وفا بالدين فقد حنت والأفلا به وقبضه إلى قبض  
الدين ذلك الشيء يبر في هذه الصور وإنما استمر القبض وقد وجب الثمن بنفس



السبع لانه لا يتغير قبله ولو كان المقضي به في هذه الصور ستوقف بالفتح والضم وتزيد ان  
 اردوا من البصر فانه مما غلب عليه الصفا والخاس ولعلنا لبنته او رصاصا اي  
 ممولا وهذا اذا لم يتبدل في اليوم والا فيبقى ان يبر او وهبه اي وهب الدين ذلك الدين له اي  
 للمدينون بما لا يبر الخلف واكمل بمسنة في صورة المنة واما في الصور بين الاولين فلم يبر  
 حنت في الشرايط السابق محذوف من هذا الجنس وان اختلف معنى وانما احتاج الى هذا الخلف  
 لان البمين لما كانت موقنة فاذا وهبه له قبل انقضائه فقد خرج عن البر واكمل البمين وهذا اكل  
 عندهما واما عندنا في يوسف فتمت في الخلف لانه قد حنت في هذه الصور كما في سلة الكوز  
 وقيل ان لفظ اليوم في التصوير سهو و بدل عليه انه لم يذكر في كتب محمد وفي لا يعيى رينه  
 مائة مثلهما دون درهم اي يقبض كل غير متوقفة حنت يقبض كل متوقفا اي اذا قبض اليوم  
 فمين و من الغد حنت مثلا والليل في ذلك ان ياتيه في غير قضاء عنه لا يحنت ببعضه  
 اي يقبض بعضه دون قبض باقيه بان ترك عليه شيئا من الدين وهذا حيلة اخرى لانه وان  
 وجد التوفيق لكن لم يوجد قبض الكل او يقبض كله بوزن مثلا فانه قد يكون كثير لا يكنت  
 الابد فعات لم يتخلها الاكل الوزن ولا يحنت في ان كان في الامانة من الدراهم فكذا اي  
 عدي و لم يملك الاممين درهما مثلا فانه لم يملك شيئا لم يحنت لان الاستثناء كالمباي في  
 المستثنى منه بعد المستثنى ولا يحكم بنسب المستثنى ولا يقبضه فوقي حكم المسكون عنه فكانه  
 قال ليس لي شيء زائد على المائة اما كون المائة او دونه فشيء زائد على مدلوله وخرط ان حصل  
 بان المتعارف بهذا الخلف نفي الزيادة فقد قول الى مذهب لظنم ولا في لا يسم رجايا  
 قسم وردا او باسمين فانما ورفان والرجان نبات لا ساق له وقيل يحنت لانه عرفان  
 له راجحة طيبة كما في الاخبار لكن في المذهب ان الرجان نبات طاب ريحه وعند الفقهاء  
 ما ساقه راجحة طيبة كالورقة كالاس والورد ما لورقه راجحة طيبة فحسب كالياسمين  
 وفي جامع ابن السبطار انه زهر كل شجر واشهر في الذي يؤخذ منه الوق والياسمين  
 كالياسمون والياسم بكسر الهمزة وفتحها وهذا اذا كان معوب ياسمين والافاليسم واحدا  
 كالصاحب والعالم كما في القاموس **والبيع** بفتح الباء والسين المهملة والورد بفتح الراء  
 على الورد بفتح الراء دون الدرس وذا لظن دون الذنب والساق فان في النهاية وغيره انه لو حلف  
 ان لا يشترى البنت فاشترى دهنه لم يحنت للورق ولم ينعكس الحكم في عرف فربنا واللفظ حقيقة  
 فيها او من عموم المجاز ولو حلف ان لا يشترى الورد ولانته له فاشترى دهنه لم يحنت ولو  
 اشترى ورقه حنت حقيقة ووافقا لا يخفى ان الورق مستدرك **فصل**  
**حلف القول** حنت في لا يحكم ان كل حال كون المحلوف عليه تابعا لانه وصل الى سمعه  
 وان لم يفهم بشرط التقاطع و عليه ما يحتمل وهذا اظهر كما في النهاية والصحيح انه ليس بشرط  
 وقيل انما الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصغى اليه حنت والى انه  
 لو حلف ان لا يكلم فلانا وقدمه يقول يا صانيظ اسمع كذا لم يحنت والى انه لو سلم المحلوف

على قوم فيهم المحلوف عليه ولم يقصد بالسلام لم يحنت لكنه حنت قضاء والاكتفاء مشعر بان  
 فهم المحلوف عليه ليس بشرط حتى لو حلف ان لا يكلم فكل عبارة اخرى لم يبر فاحنت  
 الكل في الخط وحنت في لا يكلم فلانا الا بآذنه اي فلان ان اول فلان ولم يعلم الخلف  
 به اي بالاذن فكل اذ الاذن هو الاعلام وقال ابو يوسف وزفرانه لا يحنت لحصول الاذن  
 بحرور بدون العلم بالاجماع واما الخلاف في الامم كما في النخعة ونخعة الكلام قدمت وقيل  
 اشعار بان لو اذن العبد بالتجارة ولم يعلم به لم يصح ما دونها وذا بالاجماع كما في الظهيرة وغيره  
 يمكن في النهاية وغيره انه صار ما دونها عند الطرفين وحنت في لا يكلم صاحب هذا الثوب  
 فباعه الصاحب فكل لانه لا يعادي الثوب وفي لا يكلم هذا الشاب فكل شيخا لانه محارب  
 الذات اذا الشاب ليس يدع الى البمين والشاب لغة من تسع عشرة والكمل من اربع  
 وثلاثين والشيخ من اربعة وخمسين الى اربعة والعشر وذكر في القاموس ان الكمل من احدى وثلاثين  
 والشيخ من خمسين الى الثمانين وشعر عاين البلوغ وعمر الى يوسف من خمس عشرة والكمل من  
 ثلثين والشيخ من خمسين الى اربعة والعشر كما في النخعة وفي طي الواسطة اشعار بان لو كان المحلوف  
 عليه صبيا فصار كالمحنت بالكل وفي التعريف اشارة الى انه لو كان منكرا لم يحنت كما لو  
 قال لا يكلم صبيا وكل كبير كما في الكشف وحنت او عتق في هذا الفن ان بعضه الى الفتن  
 او هذا ان اشترى ثوبا او عقداى باع او اشترى بالجناز لبيع في البيع او المشتري في الشراء  
 ثلثة ايام عنده ومدة معلومة عندهما لانه في الاول يملكه البائع الا ان اتفاقا وفي الثانية  
 ملك المشتري عندهما وصار المعلق كالمخرج عنده وفي هذا الجناز اشارة الى انه لو انعكس  
 الجناز لم يعق ولم يحنت وذكر الضرورى انه لو باع بجناز احد ما حنت عند مخرجه خلاف لابي يوسف  
 لان الشرط مطلق البيع والبيع الفاسد كالصحيح على الصحيح وقيل روى الى انه لو عتق  
 بعتة او دمه لم يحنت كما لو اشترى مكانا او مديرا او ام ولد وقيل يحنت الكل في المحيط  
 وفي ان عبد لم ابعه فكذا الى امة مة مثلا فاعتق العبد او دبره لانه قد خفف ان لا يبيع  
 وقيل اشعار بان لو دبر امة او استولر با حنت وبانه لو قيد البيع بوقت واعتق  
 او دبر قبل مضيه لم يحنت عند الطرفين خلافا لابي يوسف كسلة الكوز وحنت الخلف  
 يقبل وكيفية في كل فعل يرجع حنوه الى الموكل لان مقصوده التوفيق عز رجوع للظنوق اليه  
 وذا لم يوجد لانها راجعة اليه فحنت في مثل حلف النكاح بان حلف لا يشترى فلانة ثم وكل  
 فلانا بالنكاح فحنت له حنت وكذا لو وكل قبل الخلف او زوجها فضولي واما اجازة قولنا  
 اما فعلا فلا يحنت على المختار كما في الكفاي وعمر الصاحبين انه لا يحنت بنكاح الوكيل وقيل  
 اشارة الى انه لو حلف ان لا يزوج امة او ابنته الصغيرة بحت بنكاح الوكيل وعمر مختار  
 لم يحنت كما لو كان المحلوف عليه ابنته و امة الكبيرتين والى ان المرأة كالرسل في حكم التوكيل  
 كما في الظهيرة والى ان النكاح الفاسد كالصحيح فيما ذكر كما في الصوى وذكر في قاضي خان  
 انه لا يحنت بالفاسد وحلف الطلاق سواء كان بالخط أو التوكيل به قبل الخلف او بعده

به على ذكره بوسيلة وقال في غير  
 انظر ان الاذن قد وجد بدون العلم



ولو طلق الفضولي فجاز قبل لا يجوز مطلقا وقبل كنه مطلقا وقبل ان اجاز بالقول  
وكنه وبالفصل بان اخذ بدل الخلع لا كنه كما في المحبط واللعن والعنف اي الاغنى سوء  
كان التوكيل فيه او بعده فان علق الطلاق او العنف بشئ طم حلف به ثم وجد الشرط لم  
يكن ولو حلف او لا كنه كما في النظم والكتابة اذا لم يكن بشفه والا فلا كنه بكتابة  
التوكيل كما في النظم فينبغي ان يذكر فيها لا كنه والصحيح عدم كنه لان كنه النكاح في مبادلة المال  
بغيره وفي حكم الصلح على الكفار على ما ذكره في الوكالة والتمية ولو فاسدة وعمل الى يوسف انه لا  
يكنه حينئذ كما في الاختيار وعمل محمد لو اجاز به الفضولي كنه كما في المحبط والصدقة والقبول  
اي الاقرار بان يدفع كذا الى رجل اعطاه او وكالة قرضا او استعراض كما في المحبط والقبول  
وغيرهما لكن سباني ان فيه خلافا ويمكن ان يحمل على ما هو متعارف من تسمية الرسول بما  
بالاستعراض ويكنى كما قال المصنف المستعرض وكنتك ان يستعرض في مكان كذا دهم  
وقال التوكيل للمعروض ان فلانا يستعرض منك كذا ولو قال اقرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى  
لا يثبت الملك للتوكيل كما في وكالة الذخيرة والابراء والاستيداع والاعارة وان لم يقبل  
المستعرض في الاعارة كنه عندنا خلافا لزمرو على الخلاف التمية والصدقة والقرض كما في  
النظم وذكر في الاختيار ان في القرض عزم الى حنيفة روايتين وفي المحبط ان كنه الاستعراض  
بلا اقرار او استعارة فلو حلف لا يعبر فيه من فلان فبعت الخوف عليه وكذا لو  
ليقبض المستعار فاعاره كنه عند زفر وجعوب وعليه الفتوى لان هذا التوكيل رسول  
وهذا اذا اخرج التوكيل كلامه يخرج الرسالة بان قال ان فلانا يستعبر مثل كذا فاما اذا لم يقبل  
ذلك لا كنه كما لو حلف ان لا يعبره شيئا ثم رده على دابة كما في المحبط والذبح كما اذا حلف  
لا يذبح شاة وهو ممن لا يذبح بشفه فام غيرة فذبح كنه كما في النظم وفيه اشعار بان اذا حلف  
ممن يذبح بشفه لم يكن ضربا لعبد كما اذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب عبده فام غيرة  
فضربه كنه وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي ان يذكر اثنين فيما لا كنه وفي التمية قبل الزوجه كالعبد  
وسباني خلافا وقضاء الدين وقبضه وفيه تفصيل في وكالة الخرافة والبناء والبناء  
والكسوة بان حلف ان لا يكسوه فام غيرة به ولم يبرء من كسوة راسه من خرد  
ثيابين ولكل وجه وسليم الشفك كما في قاضي خان والشركة والقفل كما في الصنوي والاباء  
والانفاق كما في الزاهد وقطع الثوب وهدم الدار واتخاذ النعل كما في النظم واعلم  
انه لو نوى ان يفعل بشفه في نحو النكاح والطلاق والعنف صدق ديانة وفي الذبح وضرب العبد  
قضاء كما في الكافي لا كنه بفعل وكبد فيما لا يرجع خوف الى الموكل فان محصوده التوحي  
عزمه الى الله وفرضه في ذلك فلا كنه في حلف البيع الى حلف لا يبيع ثم وكل غيره فباع  
لا كنه اذا لم يكن منواليا بشفه والا فقد كنه وكذا الحكم فيما ياتي من الافعال كما في النظم  
وفيها اذا حلف لا يتخذ غلاما وهو ممن لا يتخذ فام غيرة به كنه فينبغي ان يذكره فيه و  
لا كنه ما فيه من الاطلاق والشراء والاجارة وعمل الى يوسف انها دون القبول اجارة كما

ادام

في المحبط والاختيار والصحيح عدم لفظ او غم مال عزم او مال او منفعة كما في الوكالة  
في الظهيرة ان كنه بشفه التوكيل عند محمد وعمل الى يوسف فيه روايتان وللصنوي اي جواب  
الدعوى سواء كان اقرارا او انكارا وهي ملقحة بالبيع على المختار كما في الخرافة وفيه اشعار  
بالخلاف والتمية وضرب الولد صغيرا او كبيرا او عبد الفجر او جارا او ان حرم ضربه وان امه لا لب  
الا اذا كان معلما كما في التمية التمية او سلطانا او قاضيا كما في الكافي وينبغي ان يدخل فيه  
المختص لجواز غيره فمن حل ضربه صح امره به فكنه بالضرب ومن لا يحل لا يصح فلا كنه لان  
منفعة التأديب يرجع الى الولد لا الى الموكل كما في الاختيار ولا شك ان تلك المنفعة حتى الضرب  
فلا يرد على هؤلاء الاية ما ظن من الاية ان المدار على رجوع الحقوق وعدمه فانتمسك في الفرق  
بين ضرب العبد والولد برجع المنافع في وجع القانون واعلم ان ما ذكرنا من هذه المسائل  
فيها من الاربعين فلا ينبغي ما ذكرنا من اختصارها في الثلثين كما في الكراماني وفي احدى وعشرين  
كما في الغنية ولا كنه استحسانا في لا تكلم ولا يذبح فخر الفرائد او سج او هل او كبر او دعائي  
صلوته او عرضا رجها وقبل كنه منه وقال ابو الليث ان كنه في الصورتين ان حلف  
بالفارسية وعليه الفتوى كما في الكافي وفيه اشارة الى انه لو سجد سوا او فتح على امامه  
بالتقائه لم يكن كنه كما في المحبط ويوم اكلم انت طالق يقع اليوم فيه على المولى اي على مطلق الوقت  
لانه من مع غير محتمد بقرينة ما في الطلاق فمن الظن انه تسلم في الطلاق على مطلق الوقت  
بلا ذكر العامل وصحة النهار في الحكم لارادة الحقيقة وعمل الى يوسف لا يصح ولا يذبح اكلم يقع  
على الليل دون مطلق الوقت لانه لا ينعقد فيه وما في قوله وكنا حينا كل بيضاء تحت بيالي  
لافتنا جردم وجرا جمع والكلام في المؤخر والا ان وان كان مستثنا لانه مجاز بهما لغاية  
اي لانه لا على ان ما بعد ما غايه ما قبلها كقولك جاء القوم الا فلانا كنه قال ابن سنان الا ان  
اي حتى يفتنوا فيه وهذا الضرب بما اشار اليه فيما سبق كما لا يخفى ففي ان كلمته فانت طالق  
الا ان يقدم زيدا او حتى يقدم ذكره اولى وكذا في سائر المواضع كنه ان كلمه قبل قدومه لا  
بعده لانها باليمين وفي المحبط لو قال ان كلمتك الا ان كلمتي او حتى كلمتي فكلمة ما كنه  
عند محمد خلافا لابي يوسف وكذا سائر الافعال نحو لا ادخل هذه الدار حتى يدخل فلان فظها  
قد خلا معا وفي لا يكلم عبده اي فلان او امراته او صديقته اي في حلفه على فعل في محل منسوب  
الى الغير بغير الملك فالحسن تأخير العبد او لا يدخل دارة او لا يلبس ثوبا او لا يأكل طعاما  
او لا يركب دابة مثلا اي في حلفه على فعل في محل منسوب الى الغير بالملك والاضافة وان  
كانت للاختصاص الا انها شاملة للاجارة والاعارة ان رالت اضافة الى اضافة المضاف  
عزم المضاف اليه في الصورتين بان طلق او عادي او باع المملوك مثلا وكلمه في عموم المجاز اي  
فعل الخالف واحدا من هذه الافعال بان كلم العبد ودخل الدار المبيعين او غيره لا كنه في  
العبد اي في محل منسوب الى الغير بالملك فيبطل الذر والنوب وغيرهما اشار اليه الى العبد  
بهذا بان قال لا اكلم عبده هذا او لا ادخل دارة هذه او غيره او لا ابشر اليه بان لم يذكر اسم



الاثارة كما كانت اذ وجود النسبة في صورتين وقت العقد لا وقت البين وقال محمد  
بالعكس في صورة الاثارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يكن عند البين وحسب  
عند محمد وعنه الى يوسف لو لم ينو فابمين على ما في ملكه عند الخلف وفي غيره اي غير العبد  
من محل منسوب الى غيره بغير الملك كالمراة ان اشار اليه بهذا حيث فلو نكل الزوجة بعد  
الطلاق حيث لا اشتراط وجود النسبة وقت البين عند الاثارة والابنية اليه فلا حيث  
فلو نكل صديقه بعد المعادة لم يكن حيث لا اشتراط النسبة وقت الفعل عند عدم الاثارة  
فلو اخذ صديقها ثم نكل حيث واعلم ان ما ذكرنا موافق للمذاهب والاشكال كالخط والزخيرة  
وغيرهما وان خالف ما في الشرح فانه قد اختلف قول محمد وقال بالحيث في حلف الدار عند  
الاثارة فمن الظن انه قول باهو خلاف الرواية وحسب بالكسر الدهر او المدة او وقت  
مبهم او سنة او اكثر او معين او شهر او سنة او سنين او سبع سنين او اربعون  
سنة كما في القاموس وزمان كزمن بفتحين الوقت فل او كنه كما في القاموس بلانية  
نصف سنة تكر ذلك اللفظان او عرف للعرف ومعها اي البنية ما نوى كما في الجامع وذكر  
في الجامع الكبير انه ان نوى بالزمان شهر او الى سنة اشهر فعلى ما نوى وعنه الى يوسف انه لا  
يكون اقل من ستة اشهر فعلى هذا لو نوى اقل من ستة اشهر لم يصدق والصحيح ما في  
الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان في شهر من الى ستة اشهر كما في المحيط والدهر  
بالكون والفتح الزمان الطول والابد الممدود والفت سنة كما في القاموس وقال  
الراغب انه اسم لمدة العالم من مبدأ وجوده الى انقضاءه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف  
الزمان فانه يقع على المدة القصيلة والكثيرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد مبدأ الى  
توقف ابو حنيفة في معناه منكرا وحواله لا نص فيه وقال انه سنة اشهر وقبل الخلف  
في الفضلين كما في المحيط والصحيح ما في المتن كما في البداية وغيره واعلم ان ما توقف فيه اربع  
مسائل منها لثني المشكل ووقت اللذان ومحل اطفال المشركين في الاخرة كما في جامع  
المجوب وذكر في المضمرات انها مال منها الملائكة افضل ام الانبياء وحكم سور طهار و  
لللانة متى طاب طهرها والكلب متى صار معلما وفي هذا التوقف يصحح بحكم عليه وورعه  
روي ان ابن عمر رضي الله عنهما سئل عن شيء فقال لا ادرى ثم قال بعد ذلك طوبى لابن عمر  
سئل عن شيء لا ادرى فقال لا ادرى وفي الكرماني سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن افضل البقاع فقال لا ادرى حتى اسأل جبرئيل ثم قال لا ادرى حتى اسأل  
ربي فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير اهلها اولهم دخولوا واخرهم خروجوا  
وسئل اهلها اخرجهم دخولوا واولهم خروجوا وفي الخلف ان نبيه لكل مفت  
ان لا يستنكف من التوقف فيما لا وفوق له عليه اذ المجرى اقره على الله  
تعالى تحريم الطلال وحده وايام وجمع وشهور وسنن ودهور و  
ازمنة منكورة بلانية ثلثة منها لانا اقل للجمع وعنه ان اياما عشرة

في سنة اشهر فعلى هذا لو نوى اقل من ستة اشهر لم يصدق والصحيح ما في

مثل چند روز و يوم على طلوع الفجر الى الغروب كما في المحيط وايام كثيرة والايام والجمع والشهور  
والسنن والاهور والازمنة عشرة منها عشرة وهو الصحيح كما في المضمرات واما عند ما قالوا  
سبعة والشهور اثني عشر والباقي ابد وايام العبد اسبوع العبد كما في المحيط وقبل لو كان البين  
بالفارسية فالايام سبعة بالانفاق كما في الكافي ورأس الشهر وعرة الشهر ليلة الاولى مع  
اليوم وسبع الشهر اليوم التاسع والعشرون واول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر واول  
الشهر منه الى الاخر الا اذا كان تسعة وعشرين قال اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر وما بعده  
او الشهر واول اليوم الى ما قبل الزوال وكلم العرف في فصول السنة على ما روي في محمد كما في المحيط وفي  
اول عبد اشترى او امكروا ان اشترى عبدا فادعته لتحقق الاولانية فانه اسم لغير سابق وفيه  
وان اشترى عبدين صفقة ثم عبدا فلا يفتق واحد منهما اصل لعدم التقد والسبق فان ضم الى  
قوله اشترى به وحده عن الثالث لتحقيقه وفي الكافي لو قال اول عبدا فادعته لتحقق الثالث  
الا انني الوحيدة والوقت انه يقتضي نفقته في غير ايامه في فعل مقرون به لا في الذات والواحد  
عكس وفي ان قال اشترى عبدا فادعته لتحقق الثالث في بعض النسخ ان اشترى  
عبدا ومات المشتري او الخلف او السيد لم يفتق هذا العبد اذ الا اسم لغير لاحق فان  
اشترى بعد هذا الخلف عبدا فادعته لتحقق الثالث في بعض النسخ ان اشترى  
لانه صحيح يوم الشري وعنه عند ما يوم مات وان كان وقت الشري صحيح فانه ثلث ماله  
لتحقق الاخرية جنيته وتنفع عليه ان لا يفتق الزوج فادعته لتحقق الثالث في اي بالاخر فلو قال  
او امارة انه زوجها طالق ثلاثا فزوج امارة ثم اخرجى ثم مات تطلق الاخرى يوم نزعها عنه فلا  
يصير فارا لانه كان صحيحا في هذا اليوم فلا تهرت وتعد عدة الطلاق بل اصداد لانه كان حيا حيا  
لما قالها تطلق عنه بها يوم مات فيصير فارا تهرت وتعد مع لادعته الى يوسف عدة الخوف  
ثلاث حصص وعند محمد عدة الوفاة تسكن فيها ثلاث حصص كما في مبسوط صدر الاسام وعنه  
بكل عبد بشرى بكذا فزوج اول عبده ثلثة اشهر والتم لبيته فان الاول هو المبشر فكل الشرة  
وان كانت لغة سار سار لبيته الوجه لانت الدم في الجدة جنيته كانت رداء في الشريكتها  
عفا غير سار غاب عن الحجر على والوف مقدم متوفين اي واحد بعد واحد وعنه الكل ان بشره  
معا فلو ارسل واحد اخاه منهم بشارته فان اضاف الى المثلث علق والافارسل وسقط  
بشره ابيه او غيره من ذريته محرم لكفارة اي كفارة بيمين الابن او غيرها هي اي الكفارة و  
انما ارسل فاعل سقط للفصل وحاصل ان الكفارة تسقط لبشره فبشره لا تسقط الكفارة  
بشره عبده لكفارة حلف سبده بعقبة الكفارة بان قل ان اشترى به فزوج فلو ضم اليه  
عن يميني مثله اشترى تسقط كما في المحيط ولا بشره مستولدة سكاك اي امه لغيره كما في قوله  
علق النكاح او الخلف عنهما نكاحا وباعه لفارته بشره بان قل لهما ان اشترى نكاحا فانه  
عن كفارة بيمينه وفي الظن استدركه بما في الظاهر ان المذموم لا يفتق للكفارة لتقصان الرق  
فان الغيبيل غير مذكور ههنا ويعني بان بشره امه في ذمة من بشره اي اخذ به سرية

سبع

تاسع

منه



قوله

بان بوا يابنا وحضرها وجامعها عزالام لاعددها وعندها يوسف طلب الولد شرط حتى  
لو عزال لم يكن شربا والسرية فعلية على لاشهر من السرطاح او عند العلية والضم في تغييرات  
النسبة او من السرور يقرب احدى الرايين يا وقيل فغول من السرور السيادة وهي ملكه يوم  
صلف فلما يعق امة اشترى امة بشرى فاستدرك لا يعق من اى امة شربا لالتف فمشرى بها ويعق  
بكل منوك لى امة امة اولاده جمع ام في الاصل امة واحدة لغة وقد جمع على امة الا انه اكر  
في غير الانسان بخلاف الاول ومدرسه وعبد القن لا يعق مكاتبه لانهم مالكو العبد الا  
بنينهم ويعق بنوا او هذا وهذا العبيد الثلثة نالهم خلا وضرب في تعين احدى الاولين  
لان او دخل بينهما مكانه قال احد كما هو هذا الطلاق فانه لو قال ثلث فربا هذه طالق  
او هذه وهذه تطلق فالثم وضرب في الاولين ولازم دخل على فعل اى يعق بفعل نفع غير  
اى يجوز وقوع ذلك الفعل بغير فاعل ذلك الفعل بطريق توكيل يرجع التوكيل بحقوقه على الموكل  
وغيره كالتوكيل كفى في الفاموس والظلمة صفة لفعل كسبح وشرا واجارة وخطا وصبغة  
ببلاء بنقطة او نقطتين من تحت وبناء وغيره مما جرى فيه هذه الوكالة انضى الامام الداخلة  
على الفعل امة اى ام ذلك الغير طائف بذلك الفعل وتوكيل اياه والتمت خذ الامام بحصة اى بحص  
ذلك الامام الفعل به اى بذلك الغير فلم يثبت الخلف في صلف ان بعث لك اى لا جاك ثوبا  
فيعدى ان باعه اى باع الخلف ذلك الثوب بلام ووكالة بالبيع من الغير الخاطب ملكه اى  
ملك الخلف هذا الثوب او لا يملكه لان المعنى ان بعث ثوبا بامر ووكالة وان دخل  
الامام على عين اى محل الفعل جرى فيه التوكيل او لا كالاكل او فعل لا يقع غير اى لا جرى فيه  
الوكالة اصل كاكل وشرب ودخول وضرب الولد والعبد انضى الامام في الصورتين ملكه اى  
اختصاص هذا العين ولو ولده بذلك الغير فثبت في ان بعث ثوبا لك او ضربت لك عبدا او  
فثبت لك مكانا اى هو ملكك فكذلك ان باع الخلف ثوبا اى الخاطب وضرب ولده بلام سواء علم  
الخلف ان الثوب والعبد ملكه او لا فان المعنى ثوبا او عبدا او مكانا ملكه والاصل ان لام  
التمليك اما ان تقول بفعل او اسم فان كان الثاني فان كان مملوكا لم يملك عليه فثبت بالفعل  
والا فلا سواء كان مملوكا ام لا سواء كان مملوكا ام لا وبغيره وان كان الاول فان  
كان الفعل مما جرى فيه الوكالة ولم ينفذ يرجع التوكيل بها على الموكل فاليمين على التوكيل فلا يثبت  
بدونه وان لم يجر فيه التوكيل او لم يكن له حقوق فاليمين على تملك محل الفعل فجعل محله مقدما  
صيانة عن اللغاء وهذا اذا لم ينفذ فان نوى الملك في الفصل الاول والتوكيل في الثاني صدق  
وبانه في كليهما وفضا في الاول دون الثاني كفى في المحيط وغيره من المنة والالت واعرض على ما  
ذكره من الثاني بوجه اما الاول فلان صرف الامام الى الفعل والعين مما يتعلق بقصد المتكلم فلم  
يكن الامام لا اختصاصا بالعين واما الثاني فلان في الافعال لا يتعلق بالعين كقول  
فثبت لك فلا وجه لا اعتبار صرف الامام الى العين واما الثالث فلانه لو صح في جميع هذه الافعال صرف  
الامام الى العين فلا وجه لا اعتبار تعلقه بفعل لا يقع غير اذ تعلقه حينئذ بالعين فيكون اعتبار

تعلقه بالفعل والعين فغير الفعل بالوقوع غير الغير بغيره واعتبار القسم الثاني من الفعل  
ككلف والكل مردود اما الاول فانهم قد اعتبروا قصد المتكلم وبينه الا ان الظاهر ما ذكر في المتن  
على ما قالوا ببقية الوصف كفى في التبراشي واما الثاني فنحو الغياض مما يقتضى العلق بالعين فثبت  
لك مكانا كفى في المحيط وغيره واما الثالث فلان المدار ما كان على دخول الامام على الفعل والعين  
ومعنى الاول كالثاني في التكم وجب التفصيل على هذا المنهاج فظهر ان الاعتراض على المحمدين  
الذين كل واحد منهم محرمة للفايق والطنع بالاعتساف على المادى المحذوق من كمال القصور  
عز ادراك ما في كلامهم من الدقائق وفي حلف كل من س بالكمسرى فكذلك ان طلق بعد قول عرس  
لخت انت امة على ان اطلقت هى اى عرس الغالبة به وكذا غير قضاء العموم الكلام وغيره الى  
يوسف ان عرس لا تطلق وهو الاصح لان الكلام في غير كفى في التبراشي وصح فيه غير امانة لا قضاء  
لانه تخصيص العام واعلم ان اليمين على نية المطلوب حالها وسخلفا قال الطودى هذا  
اذا استخلف على ما في الماضي واما على ما في المستقبل فعلى نية الخلف ولو حلفا وقال شيخ  
الاسلام انه في اليمين باندر واما في غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما لو نوى الطلاق فخره فان صدق  
وبانه الا انه بانتم اتم الفموس ظاهرا كفى في المحيط وغيره ولا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الاختتام  
والاجابة الى قصد الشروع في الغيرة المرام كفى **البيع** ما شاركه هو و  
اليمين في عهد العاقد ولما شرف في اذنا عقبة له فقال هو اى البيع كالمبيع لغة مبادلة  
مال بمال اى اعطاء الثمن واخذ الثمن ويقال على الشراء وهو اعطاء الثمن واخذ الثمن و  
يقال على ما اذا اعطى سلعة بسلعة كمال المبادلة اعطاء مثل ما اخذ والمال ما ملكته  
من كل شئ كفى في الفاموس وكذا في الخوب على ما روى غير محمد وفيه استعارة بان المنفعة مال والتحقق  
على ما في الاصول انها ليست بمال فانه ما يدخر لوقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع  
شرا وما لا يكون كالحطب والخشيرة ويخرج عنه حبة من نخوشة وكف تراب وشربة ماء كما يخرج الميتة و  
الدم فالمال يثبت بالتمول اى بادخال كل الناس وبعضهم فان ابيع الانتفاع به شرا فتقوم  
بالكمسرة والافقير متقوم فان عدم التمول والانتفاع عنه لم يكن مالا ويطلق المال كالمالبة على القيمة  
وهى ما يدخل تحت تقويم مفهوم من الدرهم او الدينار وعلى الثمن وهو ما نرم بالبيع وان لم  
يقوم به وانما قضى الاول بالثمن ببقية الما الباء وفيه استعارة بان البيع يفيد الى مفعولين  
كلما بينهما فنه او الثاني بمن كفى في الاساس والخوب وغيرهما فقد اشكل ما في الرضى انه من حمل النقص  
على النقص فان الشئ يفيد بمن يتراض من الجانبين فلو كان احدهما مملوكا لم يكن بيعا لغة  
كفى في اكره الكفاية والكروانى وعليه يدل كلام الراغب خلافا لغيره الاسلام وما اشار اليه المص  
وغيره انه معنى شراى فمشكل لانه يدخل فيه بيع باطل كبيع الخشيرة ويخرج عن بيع صحيح كبيع الكره  
على انه كغيره من المحققين قد صرحوا بان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله وينفذ البيع ويحصل  
شرا بايجاب وقبول اى من ايجاب وقبول او بسببها فمن الظن انها خارجان عن حقيقة البيع  
وينبغي ان يكون الواو بمعنى الفاء فانه لو كانا معاه لم ينفذ كما قالوا في السلام وفيه اشارة



الى ان الاب اذا باع ماله من ابنه الصغير او اشترى لم ينعقد به ونما كما ذهب اليه بعض المتأخرين  
والصحيح انه لو قال بعته واشترته من فلان ولدي فقد تم العقد كما في المحيط وكذلك الوصي  
لو باع مال اليتيم لنفسه او لغيره بامر من العبد نفسه من ماله بامر من المولى كما في الزايد والى  
ان تقرر ان الاحكام الشرعية على وفق المعاني الشرعية لزم ان يكون البدلان مالا وخبركم بالنية  
لم ينعقد بما هو اقل من نفس كما في النية والاطلاق شامل للأنواع الاربعه الجارية والقاسية  
والموقوفه والباطل كما في النظم وغيره فينتاول النوعين من التجارة للحال المسمى بالبيع والحرام  
المسمى بالربا فانه يطلق على كل بيع فاسد كما في الثاني من شهادات الذخيرة وتنتم الكلام قاصر  
في الشكاح بل يفتل ماض كقول البائع اعطيت او بذلت او رخصت والمشتري اجرت او قبلت  
او فعلت او رخصت كما في الخفة والماضي اعم من الحقيق فينعقد بلفظ الحال نحو بيع وهو الصحيح  
كما في الكرماني وفيما ناره الى انه لو قال اشترى فقال اشترى لم ينعقد الا اذا قال بعث كما في  
شرح الطحاوي لكن في الزايد انه ينعقد بلفظ الامر عند بعض لا بالمستقبل وخبر الى يوسف  
لو قال بعدي هذا لك بالغان اعجبك فقال تجبني فمذا بيع وكذا واقتك ووافقي وعند  
لو قال بعني عبيدك فقال نعم فقال قد اخذته فمذا بيع لازم ولو كتب لرجل اشترى فكتب  
قد بعته فمذا بيع ولو كتب بعث فكتب قد بعته لم يكن بيعا لانه لم يوجد احد الركبتين ولو قال  
من ابن اسب ثوبه ايتو غرض كروم فقال الا انا فعلت ايضا فمذا بيع والى انه يستلزم  
سماع كل من العاقلين كلام الا كما في المحيط ولعل الاكتفاء منعه بان البيع ينعقد بلا ذكر الثمن  
وفي الترمذاني فيه روايتان وينعاط الى بشارك البائع والمشتري في العطاء واخذ الثمن في  
المجلس فقبض احد البديلين لا يكفي كما قال المتواني والصحيح انه يكفي في الطهريه وقاضي خان  
ينيل هذا اذا قبض المبيع واما اذا قبض الثمن فلا يكفي كما في الزايد انه يكفي  
اذا كان على وجه الشراء مطلقا اي غير مقيد بالنفيس والنفيس نص عليه محمد كما في الاختيار  
وهو الصحيح وقال الكرماني انه لا ينعقد الا في الخسيس كما في المحيط والمراد بالنفيس ما يكتف به  
كالعبد والامان والخسيس ما يقبل بالفضل والرومان واليه والى كما في النهاية واد اوجب الى دفع  
الاجاب واحد من المتعاقدين قبل اي اوقع الغيول الا كما في المجلس ان شاء وهذا خيار القبول  
ويجوز الحاجة الى التفكير كما في الاختيار كل المبيع اي كل جزء من اجزاء ما ينعقد بالعدد كل الثمن او  
ترك الا في البيع الخسيس المشتري ان يقبل كل المبيع ببعض الثمن او بعضه كله او بعضه لا يلزم  
توقيف الصفقة الواحدة ولا يجوز لتضر البائع وانما التحذير الصفقة اذا اخذ العقد بان لا يكره  
لفظ البيع او الشراء وان اخذ العاقرة الثمن بان يذكر كل ثمن ولم يحدد عند ما الا اذا تعدد الاثر  
من الشئ وبالاول يعني كما في الخاصة وغيره الا اذا بين ثمن كل من المبيع بان يقول بعث هذا  
بذاك وهذا كذا فانه يقبل البعض البعض وفي الاكتفاء اشعار بان لا يورضي البائع في المجلس  
وقسم الثمن باعتبار الاجزاء كما اذا اضيف العقد الى فقير لم يكر وهو جائز نعم لو قسم باعتبار  
القيمة كما اذا اضيف الى عبيد لم يكر وان رضى به لانه استيناف عقد بلا تعيين حصص المتبع

كما في المحيط وما دام او ان لم يقبل الا في البيع بطل الاجاب ان رجح الموجب عنه وان لم يعلم به الا كما  
في الشئ او ان قام احد هاتين المجلس وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يطل كما في المحيط  
فيه اشعار بانها لو تابعا بمسئله بلا سكتة بين الكلامين انعقد البيع وقيل بالم ينعقد بالادان  
والاول اصح كما في الاختيار واذ وجد اي الاجاب والقبول لزم البيع بلا خيار للمجلس وفيما ناره  
الى ان البيع يتم بهما ولا يحتاج الى القبض كما في المحيط ويعرف المبيع بالاشارة اليه لا يعرف المبيع  
لحاض ولا يحتاج الى معرفته بذكر القدر بالسكون والفتح اي الكنية والصفة الى الحالة التي عليها الشئ  
من حيث بان قال عشرة امنا من البر الجيد مثلا الا في السلم لكن في كذا السلم واما اموال الربوة مما  
كان البيع قابلا يعرف بذكرهما كما في المشهور ويعرف المشتري كالكلبي بالامور في الان مختلف وله  
خيار العيب كما في الاختيار وما ذكرنا من تحقيق المتن ظهرا في غير خلاف في الشرح وغيره من ارباب  
بذكرهما كما ظن ويعرف الثمن وجوبه باحد هاتين الا بالاشارة حاضرة وذكر القدر والصفة غائبا الى انما  
في الذمة ولا يضر ولا يبعد الخلاف في بيع مكمل او موزون كما اذا باع صبرة من البر بصيرة في الشعر و  
الخلاف مثلثة الخيم كما في القاموس وغيره مع كثر خلاف بالضم وهو لادس بل اكيل ولا وزن كما ذكره  
المطري الا في بيع الخسيس اخص من النوع عند الاصولية بالخسيس كالبهائم فانه يضر لظراف في الاصل  
الربا فشرط العلم بالمائة في حال او يوزن وانما عرف باللام اشارة الى انه انما يضر اذا دخل تحت المعيار  
الشريعي كما اذا باع نصف من ثمنين منه فضا عدلان ادنى مال الربا نصف صاع او قنبر على  
اختلاف العارفين والروايتين كما ياتي ومطلق الثمن الذي ذكر قدره دون نصف فاللام للمعه  
وهذا او في من الثمن المطلق فانه يتناول الماهية بكونها مطلقة والمذكورة يتناول الماهية  
على اي حال كانت محل على الماروج اي اكثر نفود البلد في العامل وقال ابن الفارس اني اظن  
الراء والواو والهم وخيل واعلم انه لو قال بعث الدرا او الثوب او البطيخ فعلى الدنيا او  
الدراهم او الفلوس ان تعاملا بها والافالمعد فان استوى رواج النفوذ جمع النقد  
اي الدراهم او الدراين الممثلة فانه في الاصل يميزه الدراهم وغيره كما في القاموس في البيع  
ان اختلف ما بينهما اي قيمتهما فان استوت صح وصرف الى ما قدر به من اي جنس كان والبيع  
شئ من اربابه ذو افراد واجزاء من الثمن او القيمي كل واحد وفرد من هذه الافراد بله فبين  
ثمن كل فرد بله بيان مجموع المبيع والثمن ويحصل فيه كل اثنين او ثلثة فان لم يتفاوت  
الافراد كالمكسرات والموزونات والعدديات المتقاربة كما اذا باع هذه الصبرة كل فقير  
بثمن درهم صح البيع في واحد منها لا غير الا اذا علم عدد الكل في المجلس بالكيل او التسمية  
فانقلب حائرا وكان المشتري جارا للكشف ان شاء اخذ باظهره من الثمن وان شاء  
ترك وقيل ذكر المجلس وقع اتفاقا فانقب لو علم بعد المجلس ولا يوجد عدم التفاوت  
بان يتفاوت من حيث الذات كالعدديات كالاعنات والنبات او القيمة كالثمن  
فان الدراع من مقدم البيت او الثوب اكثر قيمة منه من موزونة كما اذا باع هذه الاعنات  
كل بعشرة دراهم فلا يصح ويفر اصلا لاني كل ولا في بعض لماله مفضلة الى المنازعة

المع

والدخيل طرفة ارجعت كلامه وليست منه فاقول



وهذا كله عنده واما عندهما فقد صح في الكل في الصورتين بلا خيار للمشتري ان رآه وعليه  
الفتوى كما في المحيط وغيره ثم انشأ الى ان البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع المبيع والمثل  
بما بيان كل فقال فان باع صبرة مجاز بقرينة المذكور الى مجموع المبيع او الموزون او  
المكيل فان الصبرة بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن على انه الى المجموع مائة صاع  
او من اوشاة او من ثمانية من الدراهم فان نقص عن المائة عشرة مثلاً اخذ المشتري  
المتعين بالحقبة بالكتس الى نصيب من الغنم واسقط ثمن ما عدا ما وقع البيع وان زاد  
على المائة للمبايع ما زاد لانه لم يرض تحت البيع وقبل ان ينقص الكيل او الموزون فالبيع  
فاسد كما في المنيبة وفيه اشارة الى ان التخيير فيما اذا لم يقبض شيئا منه فلو قبض كان بمنزلة  
الاستحقاق بلا خيار كما في البيع الفاسد من قاضي خان وفي بيع المذروع من نحو الارض والثوب  
ان لم يبين حصته كل فان نقص اخذ المشتري الاقل بكل الثمن الى مجموع او كل جزء الاقل  
بكل جزء من الثمن او تركه وفتح البيع وان زاد كان الاكثر الى المشتري بالثمن بل لا زيادة  
فضا وليس له ديانة كما في قاضي خان وان بين حصته كل بان قال كل دراهم بدينار فلو قبض  
بأخذ ان شاء فبها أي في الزيادة والنقصان ويترك البيع ان شاء والاصل ان الذراع  
يشبه الاصل من حيث ان القيمة تزداد وتزيد منه والوصف من حيث انه يصير اطول واقصر  
فباعتبار الاول صار كل مبيعاً عند بيان حصته كل دراهم وباعتبار الثاني لم يقابل شي عند  
بيان حصته المجموع وفيه اشعار بان ما وجد من الزائد على الذراع من الكسرة لم يقابل شي من  
الثلث فهو للمشتري بلا خيار وقال محمد انه يأخذ بالحصته مع الخيار وعندنا يوسف فرض  
الكسرة صحيحة ان شاء والاول قول ابي حنيفة وهو الاصح ومنهم من قال ان الخيار فيها تفاوت جازم  
كالقبض والسر اوبل واما فيما لا يتفاوت كالكرواس فلا يأخذ الزائد لانه في معنى المكيل كما في المحيط  
وصح بيع البر والشعير في سبيل الى حال كونه فيما على الزرع بشعير وبه وراهم فلو باعته بجنه  
لم يخر نسبة الربا وبيع الباقلا وكحه كاسمسم والارز والجوز في قشره الاقل الظاهر فصح في الفقه  
الثاني لانه ملحق بالمقصود والتخلص بالدياس والتذرية في هذه الصور على المبيع كما في الاخبار  
والقشر بالكسرة عن الشيء خلفه او عنهما كما في الفاموس وصح بيع ثمرة لم يبدع البر بالتمديد  
صلاهما الى لم يظهر صيرورتها منتفعا به بان كلفها جوازا وقبل ان ياصح والصحيح هو الاول  
كما في الكافي وغيره فلو بيع مثل ورد الكثرى مع اوراقه جاز بيعها عند الكل وفيه اشارة الى ان البيع  
قبل الظهور لم يصح كما اذا اشترى غارستان يقال بالفارسية برابغ وبعضها لم يخرج وانني  
الفضل في غيره بجواره بتعبية الموجود اذا كان اكثر من المذروع ولو بيع الانجار ايضا حتى يثبت  
الباقى على ملك المشتري جاز عند الكل ولو لم يرض به المبيع اشترى الموجود ببعض الثمن واذا  
البيع في الباقي الى وقت وجوده الكل في المحيط او قدما اصلاهما وصارت حصته منتفعة وعلمت  
وانما ذكره وان كان السابق مشير اليه لفائدة ستعلم واعلم ان النسخ من الشمس والكون من  
الشمس والظلم من سائر الكواكب ويجب على المشتري في الحال قطعها الى قطع ثمرة ولو بدلا صلحا

فان تركها بامره بغير شرط جاز وطالب الفضل وبغير امره تصديق بالفضل الا اذا اشتاهاست  
او استأجر شجرة ولو باطله لانها غير معادة كما في الاخبار وشرط تركها على الشجرة والرضى به  
بعد البيع عندهما وعليه الفتوى كما في النهاية ولا يبعد عند محمد ان بدلا صلحا بعض  
قرب صلحا الباقي وعليه الفتوى كما في المضمرات وفيه اشارة الى انه اذا باع بشرط القطع  
جاز كما اذا باع نصف الزرع بشرط تركه كما في المحيط وفيه انه لو باع من انسان نصيب من  
مبطنه لا يجوز وان رضى بشركه فينبغي ان يشترى كلها منه ثم يبيع في النصف كاستثناء  
قد مر معلوم كالتصديق والصاع والصبرة لان الباقي مجهول وزنا ومنه ولم يفسد في  
ظاهر الرواية كما في المداينة وفيه اشارة الى انه لو باع رطلا صلح لانه استثناء الفضل من الكثير كما  
في الكرواني **فصل في خيار الشرط** اي الاخبار بفسخ او الاجازة  
بسبب شرط ولو بعد البيع فاختار اسم من الاخبار والاصناف كصلوة الطهر ويجوز ان يكون  
كصلوة الاولى اي للخيار الشرط او كجزء قطعة اي الشرط الذي يوجب للخيار لكل منهما اي  
البائع والمشتري منه او اوعا جميعا وفيه اشعار بان لا يخص بالبائع الصحيح ولا يجري في  
الصرف والسلم حتى لو شرط لبطل كما ياتي ثلثة ايام بالنصب على الظرف او بالرفع على المباشرة  
والظرف هو الظرف المقدم ويجوز ان يكون هو مبتدأ على نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك فيكون من  
قبيل الخاذل واقل منها لا يجوز بالتوقف او الف كما ياتي اكثر منها عنده وهو الصحيح واما عند  
فيجوز بشرط التعيين كما في المحيط ولو جعل الضمير المجرور المتعاقدين كان شاملا للاجارة والكتنا  
والقصة والصنع غير المال والرهن والخلع وغيره كما في العاوي الا انه اي البيع بشرط الخيار  
اكثر من ثلثة ايام يجوز اي ترتفع التوقف او الفاد عنه على تخرج الحراسية او العاقبة و  
الاول اوجه كما في النهاية ان اجاز البيع في الثلاث من الايام فترك التاخذ في التمييز وفيه  
شأن فانه لو اجاز في البيل الرابع جاز ولو دخل في الصبح بلا اجازة فقد نفى الفاد كما قال اهل  
في اسان والكلام مشير الى انه لو لم يكن للخيار موقفا لم يكن له الاجازة في الثلاث وقد جاز  
عند الكل وكذا بعده عندهما خلافا له وعنه الى يوسف انه اذا شرط للخيار يوما بعد سنة جاز  
البيع وله الخيار يوما بعد سنة كما في المحيط وغيره وكذا اي مثل خيار الشرط في النسخ ان شرط  
انه اي المشتري ان لم ينفذ اي لم يوطأ البائع الثمن مفعول الثاني اي ثمن العبد مثل ان يملكه ايام  
او اقل او اكثر منها فلما بيع بينهما ويسمى خيار النسخ قال العقد في الاولين جائز عند الثلثة  
وفي الثاني فاسد عنده به تقع بالنسخ قبل مضي اليوم الثالث على تخرج العاقبة وموقوف  
بعد بلانفاذ اذ مضى اليوم الثالث على تخرج الحراسية كما في المحيط فلما يفسخ العقد  
هو الصحيح ولذا لو اعطى المشتري وهو في يده ينفذ عقده ولو كان في يد البائع لا ينفذ واما  
عندهما في غيرهما كما في النظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا او بين مجهولا كالآباء  
فقد فسد كما في الذخيرة ولا يخرج مبيع عن ملك بائعه بالاتفاق مع خياره فيخرج الثمن عن  
ملك المشتري بالاتفاق ولا يرض في ملك البائع عنده ويبدل عندها فملكه بالضم اسم او



مصدر أي هلك المبيع في يد المشتري مدة الخيار يكون ضمانه بالقيمة في القيمي وبالمثل في المشتري  
وغر الشئين بالمسمى بالمقبوض على سؤم المشتري والاضافة للبيان والسؤم المشتري  
الاستينام ومن البائع العوض على البيع مع بيان الثمن كما في الخبز فانفسر بالمعنى على البيع  
لا ينبغي من وجهين احدهما انه من البائع وما نحن فيه من المشتري والثاني الاكتفاء بجزء المعنى  
الآخر ان لو قال اذهب بهذا الخبز فان رضيت اشتريته فذهب بها فذلك لا يضمن ولو قال  
ان رضيت اشتريته بعشرة فذهب فذلك ضمن قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية ويخرج المبيع  
عن ملك البائع مع خيار المشتري فلا يخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البذل الذي  
من جانب غيره للخيار لا يخرج عن ملكه فملك أي المبيع في يده إلى المشتري يكون بائناً كمنع  
أي صيرورة المبيع ذا عيب في يده بفعله أو بفعل اجنبي أو بفعل المبيع أو بآفة سماوية كما في قوله  
والمراد عيب لا يرفع في مدة الخيار كقطع اليد والافق على خياره حينئذ كما في النهاية فاذا عيب  
بطل خياره فغلب الثمن لكن لا يملك أي المبيع الخارج عن ملك البائع المشتري وهذا عنده واما  
عندهما فيملك المشتري والتعويل على الاول لان كون الشئ مملوكا بلا مالك له مشروع في المصلحة  
كأنه مستوفى بالدين كما في النهاية وكذا راسخا في المصلحة والمسألة ولا وجب النسخة  
كما في النظم فاذا لم يملك عنده فلا يثبت احكام ملك في مدة الخيار لعنف في يده أي لا ينفذ  
رحم رحم منه اذا اشتراه بالخيار لانه لا يملك وكذا كعنف مشتري بالخيار اذا حلف المشتري  
ان ملكه فهو وكف والتكاح اذا اشتري زوجته بالخيار وكما لا جازا غير المستبر اذا  
حاضت المستبرة في مدة الخيار وكما لو ملك على المشتري بالخيار اذا اودع عند البائع بعد  
القبض فانه لا يثبت هذه الاحكام عنده ويثبت عندهما وجه إلى يوسف اذا اشتري عبدا  
على انه بالخيار لم يجز البائع على دفع العبد إلى المشتري ولا المشتري على دفع الثمن إليه  
ولو دفع احدهما نجح الآخر كما في المحط والعنف أي فسخ العاقبة لعقد الخيار بان يقول احدهما  
ففسخ هذا البيع او كنهه كما هو المتبادر لا يعمل في رفع العقد الا ان يعلم صاحبه فرائض  
حضوره ولا رضاه ولا القضاء عليه في مدة الخيار فلا يعمل ان علم بعد فاقال ففسخ فيها ولم يعلم  
صاحبه فهو موقوف عند الطرفين وفي رواية عن أبي يوسف وعنده يعمل بدون العلم كما في المحط  
ولا حلف صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب من القاضي ان ينصب صاحبه خصما ليرده عليه  
فقبل ينصب وهو اختيار نصير بن يحيى وقبل لا ينصب وهو اختيار أبي عبد الله الطحاوي وان  
طلب الاغذار والاعداد بان يبحث مناد ينادي على باب البائع ان القاضي يقول ان  
خصمك فلان بن فلان يريد البيع عليك فان حضرت والافتضت البيع فغن مجدي في رواية  
يحبس إلى ذلك وفي رواية لا يجيبه لكن ياخذ من صاحبه وكذا ثقة حتى يد عليه وفي غيره  
التبادر استعار بانه ان فسخ بفعله عمل بلا علم صاحبه بلا خلاف كالوطي والتفصيل وكما من  
المشتري وبيته واجارته وكذا من البائع مع السلم كما في العادي وسبب غير اليه بخلاف الاجارة  
فانها عمل بدون العلم ويسقط الخيار بمضي المدة ويموت من له الخيار لانه عليه الخيار

عن

كما في الكافي وبإيجاده وجوبه في المدة فلو افاق فيها فلا صح انه لا يسقط كما اذا سكره المهر او البيع  
كما في المحط والمافق مما يفسخ من القول العام شرع فيما يخص بالمشتري من الفعل فغال وما إلى بها  
بدل على الرضا بالبيع من فعل لا يحتاج اليه لا امتحان او حجة الا انه لا يجل في غير الملك بحال فانه  
لو فعل مرة بدل على رضاه بخلاف ما لو فعل ما يحتاج اليه لا امتحان او يجل في غير الملك فان  
الاشتغال به مرة لا يدل على الرضا كما في المحط كالركوب الخاص فلو ركب دابة لينظر إلى سيرة الابل  
على رضاه كما لو ركبها ليردها او ليستقيا او ليعلفها وفيه استعارة بانه لو استخزم لبارية مرة لا امتحان  
ثم ارجى فان كان من نوع واحد فمورضا والا فلا كما في المحط والوطي والمس والتفصيل والنظر إلى  
الفرج بالشموة والاسكان والمرة والبناء والتجصيص والهدم ورعي الماشية وكري الابل كما في  
المحط ثم شرع في خيار التعيين فقال وسر احد الثوبين او العبدان او احد ثياب ثلثة بعشرة  
درهم على ان يعين المشتري بالقول او بالفعل احدهما او منها مع الشرأ استخرا لا يصح شرأ الا احد  
الواقع في الاكثر من الثلثة كشرأ احد الاربع للتعامل في الاول دون الثاني والاكتفاء بشئ ان خيار  
الشرأ لا يشترط فيه وهو الصحيح على ما قال في الاسلام وقيل يشترط في شئ واحد فبين على انه بالخيار  
ياخذ ايهما شاء وهو بالخيار ثلثة اشهر وهو الصحيح على ما قال للمام الحنفي كما في النهاية وقيل فيه  
روايتان فعلى الاول يصح بدون العقد ويلزم في احدهما فلا يرد بها وعلى الثاني انعكس الحكم والى انه  
يجوز البيع مع الخيار ثلثة ايام فصاعدا عنده وهذا على خروج ابن الشراح خلافا للكرخي واما ما يخص  
هذا الخيار بخيار المشتري لان خيار البائع لم يذكره محمد فقبل لا يجوز وقيل لا يجوز كما في المحط وهو  
الاصح كما في الكافي وسر عبيد مسجين بالقابل والمقول بالخيار في احدهما ثلثة ايام صح  
الشراء ان فصل الثمن بان قال كل واحد منهما بمانية وعين محل الخيار بان قال على اني بالخيار  
في القابل وفسد الشرأ في كليهما في الاوجه الثلثة الباقية ان لا يفصل الثمن ولا يعين  
محل الخيار وان يفصل ولا يعينه وان لا يفصل ويعينه فماله الثمن والمبيع او احدهما كما  
في فائدة الكتب وقال ابو زيد انه صح في الثالث فلو فسخ فيما عين في الاوجه على الصحة ففعل  
الاجاب فيه بخصه من الثمن الذي ذكره في العام لمخصص من الكشف وفيه اشعار بانه  
اذا اشتري عبدا او شرط الخيار في نصفه للبائع او المشتري صح لاستواء الضعفين فتمه وكذا  
اذا اشتري كلبا او وزيا كما في المحط وغيره ولا يخفى ان الحسن تقدم على مسند خيار التعيين  
لان المبيع مجموع العبدان والخيار خيار الشرط وعبد مشتري بشرط كسبه أي كتابته او غيره من  
لطف ولم يوجد الكتب اخذ بتمه لان الوصف لا يقابل بشئ من الثمن كما اذا اشتري دارا  
او ارضا على ان فيها كذا وكذا ابنا او تحلة فوجدنا ناقصة او ترك ان امكن والا فصرح  
المشتري على البائع بالقصان وعنه إلى حنفية انه لا يردج كما في النهاية وبورث أي يعطى للمورث  
بالفسخ ويثبت له خيار التعيين لا خلاط ملكه بملك الغير ففلمورث ردا حدها كما للمورث و  
بورث خيار العيب بتبعينه العين لان للمورث طلب المهر والغائب من المبيع كما للمورث  
ولا يبعد ان يترك التكلف في الموضوعين فان الالبات وان وضع للمهر الا انه قد كثر استعماله

والمس

ع



في الاوضاع لا يورث خيار الشرط والروية لانها مخصوصان بالعاقبة بالنقص ويجري هذه الخيارات  
 فيما يفسخ به البطل كما في الاجارة وكذا لانها يفسخ كما في الخلع والسكاح وتماثل في العادي  
 واصنافه للخيار في الثلثة كما في الثالثة اي خيار المشتري بسبب روية المبيع **فصل**  
 صحيح من مالم يره المشتري كامة منتقبة حاضرة مثار لها او غائبة مثار الى مكانها وليس  
 فيه خبر او البائع كما ورثه ولم يره قط كما في الميسوط والمجسط والذخيرة وغيره وفيه اشعار  
 بأنه لو قال بعثت منك ما في كتي هذا او ما في كتي هذا خشي جاز عند العامة ولم يشتر فيه خيار  
 الروية كما في المحيط ولم يشتر فيه اي مشتري العين بالدين اي الدرهم او الدينار كما هو المنها في  
 خيار الفسخ والاجارة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك في البديل بل لزومه  
 والى ان لو باع دينارين فلما خاب ربحا ولو باع عينا بعين كان لها الخيار كما في المحيط وغيره فمن  
 الظن ان الحسن صحيح من مالم يره المشتري وله الخيار عند اي بعد الروية فلو اجازته ثم رآه  
 كان له ان يريده وقال بعضهم ليس له ذلك لكن لا روية فيه كما في الخففة والاول حروي غير الى  
 يوسف وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح والاطلاق دال على ان الفسخ لا يشترط فيه قضاء القاضي  
 ولا رضا البائع ولا حضوره وذهب الطرفان الى ان الفسخ لا يصح بدون حضوره كما في المحيط  
 ثم ذكر غاية خياره فقال الى ان يوجد ما يبطله اي الخيار كما تصرف الاتي وقال بعض المشايخ  
 انه لو تمكن من الفسخ بعد الروية بلا فسخ سقط خياره كما في النهاية وان رضى المشتري بالبائع واجازته  
 قبلها اي الروية فان الخيار معلق بالروية بالبرهان مستدرك بقوله عند الكمال لا يكفي لا  
 خيار في ظاهر الرواية لباعه اي مالم يره البائع في هذه الصورة وهذا تأكيد لما سبق واخر  
 عما روي عن ابن حنيفة ان الخيار للبائع ايضا كما في العادي وما ذكرنا في السابق فظهر ان لا  
 شراح فيه لكون الضمراجا الى مالم يره المشتري ويبطله اي خيار الروية وخيار الشرط تعيب  
 الى المبيع عند المشتري تعيبا حقيقيا كما في خيار الشرط او حكما كما اذا اشترى شيئا لم يره  
 وحله البائع الى منزل المشتري ثم رآه فاراد رده فانه لا يرد لانه يحتاج الى ثلث فهو غير واجب  
 حادث عند المشتري وخبر محمد عن المشتري ثم لم يره بالبرهان محله الى الكوفة ليس له ان يريده  
 بالكوفة ولكن محله الى الري ويرده في كافي المحيط ونصرف **يوجب** معا لغيره اي غير المشتري  
 سواء كان ذلك الغير هو المندفع او غيره فبطل فيه الاعاق في التدبير والاجارة  
 والرهن والمنة مع التسليم كالمبيع بل خيار البائع سواء كان المشتري فيه خيارا ام لا قبل  
 الروية وبعد اطر فاعيب ونصرف للابطال والالزام ابطال الشيء قبل ثبوته وارتكاب  
 التجاوز ظن غير محتاج اليه على انها اقرب وما لا يوجب من النقص والبارز للمحق كالمبيع بخلاف  
 البائع فالثلة ايام ومما اورد في عرض المبيع على المشتري المبيع مع ذكر الثمن وبنه بلا تسليم  
 يبطل هذه التصرفات للخيار بعد اي الروية فقط اي لا يبطل هذه التصرفات قبل الروية  
 وذكر في العادي ان خيار البائع لا يبطل خيار الروية الا في رواية الحسن عنه وذكر في المحيط  
 انه صحيح كما قبل وقال السعدي ان المسامحة لا تبطل وهذا قول ابن يوسف خلافا لمحمد وجعفر

روية المقصود من المبيع لتعذر روية الكل كوجه الامنة والعبد فاذا رآه بطنها فلا خيار  
 وجب الدابة وكذا في معاينة يوسف وقال محمد بعينه النظر الى موهبة لا غير وعنده بعينه النظر الى  
 وجهها او جسدها والنظر الى قوايمها لا يكفي وعنه الى حنيفة في البذل والجار والبخل مع كفي ان  
 يرى شيئا منه الا لظاهره والذنب والناصية وفي ثلثا لعقبة لا بد من النظر الى ضربها وسائر  
 جسدها وفي ثلثا لا بد من النظر الى ثوبه الهزال والشمس كما في المحيط والكفل كحكة العرق والذنب  
 من الاسماء الغالبة كما يجب على الارض وفي الوفاء ماله قوائم اربع كالفرس وموضع علم التوبة  
 المعلم على ما روي عنه وظاهر غيره الى المعلم من الثوب كالكرباس لقلة التفاوت فله الخيار  
 ان وجد الباقي دونه وعنه روية جمع البساط وما كان له وجهان من ثوبين مختلفين فروية  
 كلا الوجهين وخبر محمد اذا كان البطانة دون الظهارة فروية البطانة وفي المكاتب الوجه  
 دون الصرم ولو جعل الغريم من الثوب لكان اشارة الى ان روية احد المصاعين او الطرفين غير  
 كاف فاذا اشترى رصا بادائها ومنه اشترى ميا بين لم يره فله الخيار وكذا اشترى سرجا بادائه  
 ورآه دون اللبد والى انه اذا كان عدديات متفاوتة كالثياب التي في طراب فروية كل واحد  
 واذا كانت متفوتة كالجوز والبعض فروية البعض تكفي اذا وجد الباقي مثل المني وكذا  
 المكبل والموزون اذا كان في وعاء واما في وعاءين فان كان متماثلين فله عند العاقبة و  
 ان كان دونه فعلى خياره وبه الكل عند الرد على الصحيح اخر ازخر تفريق الصنف وفي الكرم  
 روية داخله وفي البستان روية رؤس الاشجار واذا اشترى ما غاب في الارض كالجوز  
 البصل فروية البعض لا يكفي عنده واما عندهما فان استدل به على الباقي في عظمه ورضي  
 به فهو لازم الكل في المحيط **وبوت مقصودة** من الارض ان كان فيها بيتان شتويان  
 وبيتان صيفيان فروية الكل مع روية الصحن فلما يشترط روية المزرعة والعلو الا في مزرعة  
 مقصودا وبعضهم اشترطوا روية الكل وهو الاظهر والاشبه وفي البيت الصغير الذي يسمى  
 غلخانه يكفي روية الخارج كما في المحيط ويعينه نظره وكيل بالشراء اي بشره غير عين فلو اشترى  
 شيئا رآه الموكل كان للوكيل خيار الروية وفيه اشارة الى انه لو وكل بشرا معين وقد  
 رآه موكله فليس للوكيل خيار الروية والى ان روية الوكيل بالروية لا يكون كروية الموكل  
 فلو وكل ابنه روية ما اشتراه ولم يره فقال ان ضيقه فخره فذهب ورضي لا يجوز  
 كما في الفصولين او بالقبض اي وكيل المشتري شيئا لم يره بقبضه وفد رآه فليس للموكل  
 المشتري ان يريده عنده واما عندهما فله ذلك اذا رآه وعلى هذا الخلاف اذا اشترى شيئا على  
 انه بالخيار فوكل وكيله بقبضه وهذا كله اذا كان مكشوقا واما اذا كان مسورا فله  
 القبض لا يبطل خيار المشتري وفيه اشعار بان خيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بقبض  
 وهو الصحيح كما في المحيط وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيلما مني بالقبض لا يعينه  
 عندكم نظر رسولك بالشراء او القبض وصورة ان يقول كن لي رسولا مني بذلك وليس  
 اليه الا بتبليغ الرسالة **وحسب** لا تعني بالبيع فيما يحس وليس باليد وتقلب كالثياب شتم

في الأصل



فما ينتمى ودوقه فمما يذوق ووصف العفارة من احد هذه المبلغ ما يمكن وقال الحسن بوجهه  
وهو انتم يقولون وعنه الى يوسف انه لو قيل له بحيث لو كان يصير اياه بسقط خبازه وقال  
بعض النحويين انهم ليسوا بالظان والاشجار فاذا رضى سقط خبازه وحكى ان ابي اسحق ارضاهم  
حتى انتهى الى موضع منها فقال هذا موضع كدس فقالوا لا فقال هذه لا تصح في لانه لا يكسوا  
نفسها فكيف تكسوي كما في المسوط ولو وصف له ثم اصر فلما جاره ولو اشترى ثم لم يمتنع  
لجناز الى الصفه كما في المحيط وفيما شعر بان هذه الاعمال من البصير غير مسقطه لجنازه وكان  
الكرمانى منبه الى انها مسقطه وفي المنية لو اشترى ما لم يره مما يذوق فذوقه ليسا سقطا خبازه  
ومن رأى شيئا ثم اشترى ما رأى من الشيء فله الجناز ان غير ذلك الشيء عما كان عليه عند ما وقته  
اشترى الى انه لا يفصل بين طول المدة وقصرها والى انه لو لم يتغير ليس له جناز بل يفصل بينهما  
كما اشار اليه الكافي لكن في العمادى عن الذخيرة وان لم يوجد فيه ان اشترى ما رآه فلا جناز  
له الا ان بعضه له شهر فصاعدا وقبل ان اشترى ما رآه غير فاصد للشهر فله الجناز والقول  
للبيع مع يمينه واليمين على المشتري اذا اختلفا في عدم تغيره لانه متمسك بالظاهر لكن قالوا  
هذا اذا كانت المدة قريبة فان كانت بعيدة بان رأى امته ثوبه ثم اشترى اياه بعد عشر سنين  
وزعم البيع انما لم يتغير فالقول قول المشتري كما في الكافي والقول للمشتري مع يمينه واليمين  
على البيع في عدم رويته الى المشتري المبيع فيضاف الى الفاعل وفيضاف الى المفعول المشتري  
خبر رده وجد بمشترى به عيبا كان عند البيع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض كما في  
البداهة اوردته الا انه لم يكن عيبا بينا لا يخفى على الناس ثم علم انه عيب كما في المحيط وفي كلامه  
استعار بان العيب الموجود عند البيع ما لم يوجد عند المشتري لم يكن له ولانه رد كما سباني ثم  
وصف العيب على وجه الكشف فقال بعض ذلك ثوبه نقصا ولو يبرأ عند التجار على جبا الصدوق  
وقبل جده اهل صناعة فاحشا وقال شيخ الاسلام بعده الناس عباد رده الى رد المشتري  
على وجه الشرح بان يكون برضى البيع او نقضا القاضي وعلى التقديرين فيش فلو رده قبل القبض  
فلا حاجة الى احد هذين فينسخ بخر قوله رددت وهذا كله اذا لم يتمكن من ازالته العيب بلا مؤنة  
وانقص المبيع بآرائه والافليس له الرد كما في المحيط فالطلاق لا يخلو عن شيء واخذ ثوبه  
بلا مانع فليس له امساكه وحط بعض ثوبه والاباق كالكتاب لغة استخفا وشرعا استخفا  
العبد عن المولى ثم ادخل فيه المستاجر والمستعبر والمستودع وليس باباق لموقعه حكمه الى حكمه  
او فدية الى طرد او اما العكس فاباق ولا ينشر طمسرة السهم كما في الخزانة والاحسن فالاباق و  
البول في الفرائض بلام العبد الى اباق صغير وبول صغير وسرقه صغير عال ولا ان لم يكن عشرة دراهم  
وقبل ما دون درهم ليس بعيب ولا فرق بين ان يسرق من مولا او غيره لكن سرقه المالك من المولى  
لا كل ليس بعيب يعقل العقد عيب فكل من هذه الثلاثة غير المميز بان يكون ما دون خمس  
سنين ليس بعيب على ما قيل فلو عاد واحد هذه في صفه في يد المشتري فخر رده وقبل البيع  
المعاودة بل وجوده في يد البيع والاول الصحيح ومنه بالبع من عطف حمله على حمله والتقدير بان

والبول والسرقه من شخص بالغ عدا اوله عيب او فلو حدث واحد منها في الصفه عند البيع ثم  
في الكبر عند المشتري لم يره لانه من الكبر للخبث ومن الصفه للمرض وقلة المبالاة وجنود الصغير  
المطبق وقبل اكثر من يوم وليلة وقبل ساعة عيب واحد ادى في الصفه والكبر فلو جن في  
في الصفه عند البيع ثم جن في الكبر عند المشتري فله الرد ولو لم يكن عنده فخر رده عند كبر من  
المشاج المسائل في المحيط والصحيح انه لم يره دون المعاودة وعليه الجمهور كما في الكافي واقل  
ان العقل معدن القلب وشعاعه من الدماغ والنبون انقطاع ذلك الشعاع بسبب الدماغ كما  
في النهاية والبحر بفتحني اليه بسقطه من تحت والى المحيط من الغم وغيره كما في القاموس الاول  
مراد الفقهاء كما في المسبوط والذوق بفتحني الدال المعج والفاشدة اربع طيبة او حبيبة ومرادهم  
نحو الاباط كما في الطيبة وغيره ومن الظن القاسد الناسي عن فله السائل ان في الغوب مرادهم  
منه حدة الرائحة منتنة او طيبة لانه قال اراد منه الصنان بضم المهملة وهونين الابط على ان  
عند الرائحة الطيبة من العيوب عيب لا يخفى على عاقل والزنا والتولد منه الى من الزنا كل من هذه الاربعة  
عيب فيها الى في الجارية لانه الى العبد لانه لا يستقر في المحيط ليس الا لان بعيب فيه الا اذا  
كانا فاحسين والزنا عيب فيه مبدما وفيه اشارة الى ان ثوبه من الفعل الضم عيب لكن في العمادى  
هذا اذا كان بلا جرح والافليس بعيب يره والى ان نفس الولادة ليس بعيب وفيه وايان  
والى ان المعاودة لا ينشر في جميع العيوب وفي الخزانة وغيره انه شرط الا في الزنا وفي الزنا هدى ان  
ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب والكفر عيب فيها الى في الجارية والعبد لعدم الايمان على المصا  
الدينية والاستحاضة وارتفاع اى انقطاع حبس بنت سبع عشرة سنة وحبس عشرة عدها  
والا فخر الا شمل في او ان كما في المحيط عيب لانه علامة الداء والاطلاق لا يخلو عن شيء فان ادنى  
مدته شهران وحبس ايام في رواية محمد وعليه عمل الناس اليوم كما في الخزانة وسنن في رواية  
ابن حنيفة وزفر به باخذ القاضي المقلد وثلاثة اشهر في رواية الى يوسف كما في الكافي وطريق  
ايشانه اقرار البيع او نكوله ولا يقبل قول الامه ولا يسمع الدعوى الا اذا ادعى الانقطاع بالجبل او  
الدواء من العيوب المشتري ترك خصال الوالد الكبر كما في المحيط وان ظهر عند القاضي عيب في المبيع  
فلو ملك قبل الظهور في المحكمة لم يرجع بالنقصان كما في الخزانة فدم الى كائين عند البيع بعد ما  
مات المبيع عند المشتري او اعطاه الى المشتري المبيع فجانا الى بل مال او دبره او اسنوله المبيعة  
رجع المشتري على البيع بالنقصان الى بالنقصان بالعيب من بعض الثمن وهو تفاوت ما بين الغنمين  
قيمة معقود بلا عيب ومع عيب فان كان التفاوت عشرة افرج بعينه الثمن ونصفا فنصفه لا يرجع  
بشيء ان ظهر عيب عندهما خلافا لابي يوسف بعد ما اعتق على مال او ثوبه المشتري فان قبل غيره  
ضمن القيمة وعنها يرجع بالنقصان كما في المضمرات والاصل انه ان تلف المشتري من غير فعل المشتري  
كالهوان رجح به وكذا من فعله لم يضمن به لو وقع عنه في ملك الغنم كالاغواق جانا واما التلف  
بما ضمن به كالاغواق على مال فلم يرجع او بعد ما اكل بعضه من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان  
ما اكل وما بقى ولا يرد ما بقى وعنه الى يوسف يرجع بنقصانها وعند محمد رده ويرجع بنقصان



ما كل وعليه الفتوى فان الكيس والموزون في حكم شئين كشجرة وحظا واما عندهما ففي حكم شئ واحد وهذا اذا كان الطعام في وعاء والا ففي حكم شئين بل اختلاف ولذا يرد ما في وعاء او يرد ما في المحيط وكما في المحيط والحدادى او بعد ما اكل كله فلا يرجع بشئ عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عندهما وعليه الفتوى كما في الاختيار وغيره او بعد ما لبس كخروج الثوب من اللبس فلا يرجع بشئ عنده وهو الصحيح وقالنا يرجع بالنقصان وفيه اشعار بان لا يخرج لاحد لبس لم يرجع بالنقصان بل اختلاف كما في المحيط وغيره فلا وجه لما قيل الظاهر ان المراد بخلاف بحيث يصير مستمكا والافلا في بين التخرق وقطع الثوب مع انه يرجع فيه وان ظهر عيب قبله بعد ما حدث في يد المشتري يجب جديده بفعل المشتري او فعل الاجنبي او باثمة سماوية كما في العادى رجع المشتري به الى النقصان وفي المنية لو زال العيب لجديده بعد الرجوع به جازر رد المعيب مع بدل النقصان خلافا للمفتين في مال الله تعالى الى الرد اذا كان بدل النقصان قائما والا فلا الا ان يأخذ الى المبيع البائع كذلك الى معيبا غير طالب حصنة النقصان ما لم يخط الى يأخذه زمان عدم اختلاط المبيع بمالك المشتري كما للمشتري ثوبا وقطعه ولم يخط وفيه اشارة الى انه لو يخط بمالكه لا يأخذ البائع وذا بل اختلاف وان رضى به المشتري كما اذا زاد زيادة متصلة غير متولدة من المبيع كالصنعة والخطا والبناء واما المتولدة منه كالسمن والحلج فلا يمنع اخذه في ظاهر الرواية ان رضى به المشتري فان الى وطلب نقصان العيب فليس للبائع اخذه عند الشئين خلافا للمفتين واما المنفصلة المتولدة كالولد والنحر والارض فقبل القبض لا يمنع الرد بالعيب وبعده يمنع ف يرجع بالنقصان واما غير المتولدة كالنكس والغلة والبنية فلا يمنع الرد فيفسخ العقد في الاصل وبسبب الزيادة للمشتري كما في المحيط وغيره فلا يرجع المشتري على البائع بالنقصان ان يبيع الى المبيع قبله الى الاختلاط لانه ازاله عن ملكه مع امكان الرد وفيه اشعار بان لو يبيع بعضه لم يرجع بالنقصان حصنة ما يبيع وكذا الحصنة ما يبيع على الصحيح ولم يرد عنده كما في المحيط لا يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان ياعده الى الاختلاط لانه ازاله عن ملكه مع عدم امكان الرد وان ظهر عيب قديم بقية الدب بعد كسر الحز وكوه كالنور والفتق رجع المشتري بالنقصان من الثمن في غيره الى المشتري بان كان قابلا او منقلا او لم يكن لقشة فيه بطلان البيع فيه وما يبيع وفيه اشارة الى انه لو كان لقشة قيمة او البعض منه فراجع بحصنة غيره وقبل بطل العقد فرد القشرة ورجع بكل الثمن والى الاول مال المشتري وعلى هذا البطيخ والديار والقند والقناد فان قطع ووجد منقلا لم يصلح لكل حيوان رجع بالثمن وان صلح رجع بالنقصان كما في النكراني واذا ادعى الباقي الى كوا الا باق والبول على الفواش والسرقة والخبون في عيوب لا تعرف الا بالخبر بان يقول المشتري ان الخبون كان في يد البائع وقد وجد في يدي وزاد في غيره كلاهما في الصنف والكبر فانه ليس بعيب عند الاختلاف كما في فبال القاضي او وقع عند المشتري فان انكر ان ثبت المشتري انه ابقى عنده الى المشتري بالبينة ان كانت او تكول البائع الى امتناعه عن طلع على العلم بثبوت الباقي عند المشتري ان لم يكن للمشتري بينة وفيه

في الكسور المتفرقة بتعدد الرد بالكم  
 ايا اذا رضى باخذ الكسور ورجع  
 بالكل من الثمن

اشعار بان تخليف البائع قول الكل او قوله وفي الكافي وغيره انه يحلف عندهما واما عنده فغيبه خلاف والاصح انه لا يحلف ثم بعد احد هما ان انكر البائع الباقي عند المشتري او ادعى حظه حال فان قدر المشتري على اقامته البرهان والبينة يبرهن انه ابقى عند البائع او على انه اقر بالباقي او ان الحال متحدة او حلف الى البائع على البينة لانه يحلف على فعله نفسه وهو يبرهن المعقود عليه سيما فلا يبرهن حال انه يقضي ان يكون تخلفا على العلم لانه على فعل الغير وهو الباقي ان يبيع وسلم وما ابقى عندك فطابضم الطاء ونحوها تخلفه وحكاه الطاء مستددة كما في القاموس والمعنى ما اظن يبيع العبد وسلم حال كونه غير حادث الباقي عند البيع الى وقت التسليم فانه حال من مفعول كل من الفعلين والفعل دال على حدوث اليه اشهر في المحيط والذخيرة والتخفة والكافي والنهاية وغيره وهذا ما يحفظه فان الشارحين والمفتين في زماننا قد ظنوا استغناء كل من يحلف ان لم يأت في الارضنة الماضية لاني يده ولا في يد بائع اخر ولا يخفى انه حكم ليس له نظير لانه قريب بالاختلاف من التكليف على انه لو اريد ذلك لقال ما ابقى الا عندك ثم اشار الى عبارة اخرى في كيفية التخليف ثم كما يروى في البيهقي فقال او حلف باسرها في الرد الى حق هو الرد على هذه الدعوى الى بسبب يد عيه فان حلف والارد على البائع وفيه اشعار بان لو استخلف البائع على الرضا حلف ما سقط حلفك في الرد بهذه الدعوى على ما قال الكثر القضاة وانما خص هذا النوع من العيب لانه لو كان مما يبيع في الاطباء او النساء فواحد منهم يكفي وان كان الاثنان احوط ولو كان مما هو الظاهر كالاصبع الزائدة رد بلا استخلاف وقامه في الذخيرة ولا تنس بالاجبار على المشتري وان قبض المبيع اذا ادعى العيب الموجب للفسخ بان لم يرد البائع عن كل عيب ولم يرض به ولذا عرف العيب حتى يبين عند القاضي عدمه الى عدم العيب للقبض او الحكمي اما يحلف البائع او ببينة على ان المشتري رضى بالعيب او يبرأ عن كل عيب او تكول المشتري عن الحلف على الرضا او البينة ومداواة المعيب كسفي الدواء للاطلاع بخلاف سفي الكشك وفي مداواة الجرح والاختجام روايتان كما في المحيط وركوب الى المعيب في حاجته الى المشتري رضا فان تصرف المشتري بعد العلم بالعيب تصرف المالك مبطل لحقه في الرد لانه دليل الامسك بخلاف اذا وجد في الدابة عيبا في السفر وخاف على حمل ان تتركها فانه يبرأ لانه معذور كما في الزاهدي لا يكون رضا ركوبه لردده على صاحبه او سقيه او شرب حلف استخفافا ان اراد ان يعيد فقال ولا بد له منه الى المشتري من الركوب الى الضرورة وقبل ان الاخرين يجوز ان على ما لا بد منه بغيره كالشيخة او لصعوبتها كما طاعة فالركوب بدون العجز والصعوبة رضى كما في الترياشي ونقل عنه في النهاية والكفاية تفصيل لم يوجد فيه ولو شربى نحو عشرين فما استغنى كل منهما عن الاخر في الانتفاع كثنوبين و زوجي نور غير الوفين واحتربه عما لا يستغنى كزوجيه المألوفين وزوجي خف ومصرعي باب كما سباني صفة اى شرا واصدا بان لم يكره لفظه فانما في الشريعة عبارة عن العقد نفسه وفي اللغة ضرب اليد على اليد عند البيع او البينة والاسم الصفق ووجد باحد ما عبارة



المعجب كحصة من الثمن فيرجع بالرضا او القضا خاصة ان يضمنه لان ثوبه الصفقة  
بعد تمام كجوز وفي خيار العيب بالقبض يتم الى بصره البيع به لازما والا بقضها بان قبض احداهما  
او لم يقبض اصلا اخذها بكل الثمن او رد بها كما عرفت في حق العدول المتقارب والكلي والولي  
من الاخذ والرد وان قبض المبيع كله فلا يرد بعض الجوز والبعض والخطئة الصغيرة وبتا اذا  
كان في وعاء والا فلا رد للمعجب خاصة وبه في ابو حنيفة وابو بكر فواهم زاده كما في المحيط  
ولو استثنى البعض ما ليس في بيعه ضرورة بينة الا ان يكون بين وعبد بن وصيرة من يمسك  
او وزي لم يرد المشتري الباقي بل اخذ بحصته من الثمن وعنده خيار الباقي وفيه اشعار  
بان الاستحقاق كان بعد قبض الكل فلو استثنى البعض قبلا او بعد قبض البعض فله رد الباقي  
بخلاف استحقاق بعض مثل الثوب والدار والكوم والعبد مما في بيعه ضرورة فان له رد الباقي  
واخذ من ما استثنى وصح البيع ان يبرئ البائع بالكس انقص والفق نادر والمصدر ربه او براءة  
بالفقه والصفة يرى ان كل عيب موجود عند البيع او حادث قبل القبض عند الشئين ولم يدخل  
فيه لحادث عند تحجر ان عيبا مفصلا كخوابه انك من الزنا والكفر والسفوة وغيره وان لم يجد الى  
لم يذكر العيوب مفصلة كخوابه انك عيب وفيه اشارة الى انه لو برئ من كل عيب لم يبرأ من العيوب  
كما في لزماته ويبرأ من كل مرض دون الكلى وانتهى فقه قديرا واصبح اذنه وعنه ان الدار مرض الجوف  
كما في المحيط والى انه لا يشترط روية ما يراه خلافا لابن ابي بليلى فانه ايه ابو حنيفة في مجلس الدواني  
فقال لو باع عبدا في ذكره برص لزمه الروية فاتحه وضحك الدواني كما في المبسوط وغيره  
**فصل في بيع الفاسد** بطل اي استثنى بيع ما ليس بمال في مبيع على هو المتبادر على  
انه قال بعبه بالثمن فانهم ظن وفيه اشعار بان البيع الباطل ما استثنى ركنه وان كان الباطل  
اعلم فانه ما لا يثبت له عند التخصيص عنه وشراعا ما استثنى ركنه او شرطه سواء كان قبل العباد  
والمعامله كصلوة بلا وضوء وكحاج بلا استنود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه وبالعكس و  
هو لغة الذاهب الروني وشراعا ما وجد اركانه وشروطه دون او صافه الخارجية المعبرة  
شراعا كبيع كحجر وصلوة بلا فاتحه وقدرت حج في الاسناد فان البطلان كالف في الحقيقة  
صفة المصدر دون الحاصل منه كما في الاصول كدم مسفوح فيبني ان البيع بيع كل دم غير مسفوح  
من غير الادعي وظنير وسبع ظنير فيكون كلاهما معطوفا على ما يقر به ما على انه كان مالا في شراعه  
بعقوب دم حتى استرق السارق على ما قالوا كما في شرح التاويلات وغيره فلا ينبغي ان يقال  
انه لم يكن مالا عند احد وانما جمع البيع الى اشباهه لانه معيق البعض والمكاتب والمدبر  
وام الولد لكن قد مر ان معيق البعض كالمكاتب عنده وكما عرفت بهما وفي النهاية انه جائز بيع  
المكاتب برضاه في اصح الروايتين وبيع المدبر المقتد اجماعا وكذا جائز بيع المطلق وام الولد  
من نفسه ونفذ القضا بكونه بيعا وبطل بيع مال غير متقوم كبشر او اى غير متفقد  
شراعا كما ظن فيما بين المسلمين ومسلم وكافه والظنير وقال عبد الواحد والحكم وعبد الصمد  
ان البيع فيها فاسد لا باطل كما في النظم وكذا بيع مامات بالثمن والخرج في غير المذبح كما في

جمع التبع جمع التبع

الكشف لكن في المحيط ان بيع مخفق المحسوس باطل عند ابو يوسف خلافا لمحمد وخرج عنه بيع السرقين  
لان منفعته من حيث الاتفاق في الارض ويدخل فيه فرس او نور من خوف الاستيناس الصبي  
لان لا قيمة له ولا يضمن منفعته وكذلك بيع بروت بكتب الديوان على الحال كما في المنية بالثمن  
اي بطل بيع هذه الاشياء بالدرهم او الدينار وفيه اشارة الى ان بيعها بالعرض غير باطل  
وفي الشرح ان بيع غير متقوم بالعرض باطل كالبيع باليس بمال وفي التحفة انه فاسد عند  
بعضهم وبطل بيع من اى عبد قامه في الكحل صم الى اى من البدين وبيع ذكينة اى مذبوحة  
صمت الى ميتة منها وان سمي من كل من البدين وجاز في الفن والذكينة ان سمي عندهما كما  
في الكافي وغيره لكن في المحيط والمبسوط وغيرهما انه قد فيها عندهما كما قد قيل التسمية  
عندهم والحكام مشير الى ان حكم البيع الباطل ان لا يصير ليدلان ملكا لاحد من المتبايعين وان  
قبضا باذنها فالقبض امانة بملك بلا شئ عنه ومضمون بملك بالقيمة عندهما كما في الاخبار  
وهو الصحيح على ما ذكره الشريفي كما في قاضي خان وصح البيع اى وجد جميع اركانه وشروطه  
واوصافه الخارجية المعبرة في من صم الى مملوك له من مديرة او مكاتب او ام ولد فالمملوك  
اعم او ضم الى من غيره الى البائع سواء كان ذلك الفن فن المشتري او غير حصته من الفن في  
الصورتين وان لم يسم لخصته كلك ضم الى وقف اى موثوق كما اذا باع صنعة بعضها وقف  
فان صم في الملك حصته عند الشريفي والسفوي وفيه اشعار بانه اذا باع كراما في مسجد لم يدخل  
المسجد فيه وذا اذا كان عامر والا فدخل على ما قال بعضهم كما في المحيط وقد في العوض بيع  
العوض اى غير الثمن بالخرج وكذا ما ليس بمتقوم وبطل في الظن اى استثنى او صافه دون اركانه  
وشروطه وكذا فاسد عكسه اى بيع نحو ظنير بالعرض لان العرض مقصود في الصورتين بخلاف  
الظنير والنتية على الف لم يخرج طائفي سلك عدم الجواز لاحتمال البطلان فلو ليس بالنسبة كما  
ظن واعلم انه منه شروع في تفصيل ما اجل ما يبعد البيع من سنة اشياء على ما في الشارع  
من عدم الملك والغر واليهالة والعجزة التليم وورود النوى والشرط ولا يجوز وبفسد بيع  
المباحات اى غير المملوك كحطب الصخر او حشيشه وطير النوا وسماك البحر ومائه وما البئر والنفث  
فبطل ان ملك تجو الا اذا احرار الماء في حوضه من نحاس او صفا او حصص وباعه جاز بشرط  
ان ينقطع الجري حتى لا يخلط بالمبيع بغيره ولو اشترى كذا وكذا قربة من ماء الفوات بدينار جاز وعنه  
لو اشترى من سفاه كذا وكذا قربة من ماء دجلة على ان يوفيهما في منزله جاز وعنه انه فاسد لان  
الماء معدوم والقرية لم تسحقين كما في المحيط والمراد بيعها بالعرض لا بالثمن فان بيعها بباطل  
كما ذكره في الشرح ولا يجوز بيع مالا قدرة للبائع على تسليمه مملوك كطير او سمك اخذ وارسل  
في بيت او حب لا يمكن اخذه الا بحيلة اى باحتيال منه وفيه اشارة الى انه لا يجوز بيع الا بى الا  
او اعلم انه عاد اليه ورضى المشتري بالاشطار على ما قال اكثر في وذهب كثير من المشايخ الى انه  
لو عاد اخذ الى عقد جديد والى انه لو باع بدينار حمام بالبنار لم يخر وبالسبيل جاز ولو باع ما وصل  
موصفا لا يستطيع لظنير عنه ففسد خلافا وهذا اذا لم يربها له موصفا والا فبطل بلا خلاف



كما في المحيط والى انه لو بيع ما يطير في الهواء فلو عاد الى بيته جاز كما في النهاية او لا ينظر للبائع  
 كما اذا باع جدارا في سقفة او لبنة في جدار او ذراعا في ثوب او خنجر في حذو او  
 حلية سيف او نصف نزع غير مخصوص غير شريك فانه فاسد الا اذا سلم قبل الفسخ فانه  
 يعود صحيح كما في الشارع وغيره ولا يجوز بيع ما فيه ملك او غيره غير يفتحين اسم في النخير  
 النخير يفتح لملكه وشرعا ما يورثهم انه غير موجود في الفسخ الى مثل بيع جنين ومثل لبن في  
 صرع كيدا او مجازفة فانه فاسد لا احتمال الرجوع والدم وكوهم ومثل بيع بذر البطيخ ودينق  
 الخنطة وود من السمسم وعصير العنب والكرابس قبل البيع ولا بيع ما يقضي الى بصل جباله  
 الى جهالة نفس المبيع او ثمنه او لفظ دال عليه الى المنازعة بين المتعاقدين ففسد لو باع ما في  
 هذه الدار من كوال الدينق والثوب لانه بمنزلة بيع ما في الدنيا او باع دارا والمسترى لم يعلم حدودها  
 وكذا لو باع نصيبه منها وهو لم يعلم به عند الطرفين كما في قاضي خال وذكر في النظم انه لم يجر  
 عنه خلاف للصاحبين وعنه انه لم يجر الا اذا علم وكذا لو باع عدل زطي بقيمة الجباله  
 الثمن لكن في المحيط بطل بيع طعام لم يبين كمينه ثم شرع فيما نفي عنه مما في الجباله فقال  
 ولا يجوز بيع المزابنة وهي لغة المدافعة من الزين وهو الدفع وعنه نابع ثم ينقطنين ويجوز  
 الثلث مجزؤ كيدا او مجازفة بالجيم والمعلنين ويجوز الاتحام فانها بمعنى المقطوع بعتة  
 والاخر بيع تمهما على الخلل في صايقه المعجى وسكون الزاد والصاد المملوء الى بطريق الخمر  
 والتجني فيكون غير اخبرية المثل الى الضمير وفي القاموس الزين بيع كل شيء على شجر  
 يتم كيدا والمزابنة بيع رطب في الخلل بالتمر ولا بيع الملامسة والقائم والمزابنة وهو ان يسيل  
 المنة الى ما يدره ويلي حصة عليه وينبذ الباع اليه كما في النظم وغيره وقد استردك  
 النصير من بابا اشهر انه ان يقول احدهما اذا المست انا لوبك اوانت لوبتي او المستك  
 والقيت حصة اليك وينت انا اليك اوانت الى المبيع ففرد وجب بعه بكذا فان الكل  
 غير كما لا ريب فيه وقد صرح به الفايق وغيره وظاهر كلامه ناظر الى ان ما ذكره كلمة البيوع عاقل  
 التي هي اكثر من ثلثين كما في النصف وغيره لكن في النظم ان ما سوى ما يقضي الى الجهالة في البيوع  
 الباطلة التي هي اكثر من ثلثين وفي المحيط غير الى يوسف انه باطل ايضا ولا يخفى ان الانسب  
 بالكتاب ترك امثال هذه المسائل ولا بيع المرامى بكسرة العين جمع المرامى بفخها وهو الرمي  
 بكسرة الزاء المحلل رطب او بابا كما في الصحاح وغيره فمن الظن انه قد ذكر المحل واردة لئلا  
 اللام للمعد بغيره ما ان لا يجوز بيع المباحات فاشارة الى انه لو سفي ارضه لاجل شيش  
 قنيت بتكليف لم يجر وهو محذور القدرى لكن في النوازل جاز بعه لانه ملكه كما في المحيط ولا  
 يجوز بيعه اجماعا حتى لا يملك الآج الاجرة بالقبض اذا اجازة لاستهلاك المنفعة دون  
 العين ولا بيع الخلل زينو العسل وخم مجزؤ اذا كان مخزوا او مجموعا الامع الكوارث جمع  
 الكواره بالضم والخفيف ويكسر ويند العسل في الخشب او الطين او العسل في السمسم  
 كما في القاموس وعلى التقديرين يجوز بيعه معا بالاجماع كما في المضمرات لكن الكفر في قد انكر

وقال ان الخلل لم يدخل في البيع تبعا للعسل لانه يدخل البيع اذا كان في حذو كفا في المحيط وغيره  
 لبيع اجزاء الادوية كالشعر والعظم واللين وغيره الى يوسف جاز بيع لبن الامة وعنه لا بأس  
 بكل الماة وقيل لا بأس للطفل اذا استغنى وصب في العين اذا علم زوال الرمد به كما في النمر تاشي  
 واجزاء الخنزير فان بيع نصف قدم والانفعا بعه في حيث لم يضر ضرورة فان في مده اشعه قدر  
 اصبح صلاية وبعده لبن بصل ليطا بسكك اهل قاضي تركستان موضع المحيط لفقدته  
 فيما بينهم يستغنى في الشعر وغيره الى يوسف انه مكروه لانه نجس ولذا لم يلبس السلف مثل  
 هذا الخلف وفي الاكتفاء اشعار بجواز بيع اجزاء غير بها كالشعر وطره ولومبنة وفي العصب وانبان  
 كما في المحيط ولا يجوز وبطل بيع جلد البقرة وطرها فنجوز بيع جلد السبع المذبوح وطها لا طمطر  
 وان كان للسنور فانه لا يطعم له لانه نجس كما في المحيط ولادود العز الى ابيهم خلاف المحرر  
 وكذا لا يبي يوسف الا اذا علمه القرفية كما في النهاية لكن في المحيط انه قول الشيخين والقنوي  
 على قول محمد ولا يبيعه بفتح الباء اي بذر القرف او بذر دوده بالفارسية ثم يبله لانه ينقطع به  
 من حيث ذاته خلافا لما في الجواز لانه كيدز البطيخ وعليه القنوي كما في الخلاصة ويجوز ان ينقل  
 للذراف ببيع الدود ايضا في التجنيس مع الصاحبين يجوز بيع دوده ويخص منصفه و  
 لا موضع العلوي على السفلى بكسرة الفاء ومنها في بعد سقوطه الى العلوي لانه لم يبق الا في  
 تعلل متعلق بهواء الساحة فلم يكن مالا ولا متعلقا به وبشارة الى بطلان بعه بعد  
 سقوط السفلى والى جواز بيع العلوي قبل سقوطه والى جواز بيع الشرب بدون الارض لانه  
 متعلق بالمال وفي رواية لم يجر للجباله وهو محذور ثمانية والى جواز بيع الطريق وهو المحذور  
 ولم يجر بعه عند العامة للجباله واما بيع المسبل وهو السبيل فلم يجر بالانفاق الكل في المحيط  
 ولا بيع شخص من رالية على انه امة وهو عبيد بالعكس واختلف انه فاسد او باطل كما في الكرواني  
 وبشارة الى انه لو اشترى شاة على انها نجة فاذا هي صان فابيع جائز كما اذا اشترى فضا على  
 انه باقوت احمر فاذا هو اصغر الا ان المشتري للخيار فيه اذا رآه والا حصل ان الاشارة والتسمية اذا  
 اجتمعا في عقد فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغو فالباع باطل  
 لان المبيع معدوم والذكر والاشارة في بني ادم جنسان بخلاف البراهيم وان كان من خلاف وصف  
 المسمى فالعبرة للمشار اليه والتسمية لغو فالباع جائز والى ان العبرة للمسمى اذا لم يعلم ان  
 المشار اليه من خلاف جنس المسمى واما اذا علم به فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعيت منك هذا  
 الخمار واشارة الى عبيد قائم بينهما انعقد العقد على العبد كما في المحيط ولا يجوز بيعه شرعا ما باع  
 الباع من سلعته او غير سواء كان الشراء من الباع او من قام مقامه كالوارث وسواء كان  
 الباع لنفسه او لغيره بالوكالة باطل مما باع من الثمن قبل نقد كل ثمنه اي ثمن ما باع الاول او  
 بعضه لان بين الثمنين شبهة المفاضلة وهي مثبتة لشبهة الربا والشبهة في طرقات  
 كالخفية وانما ترك فاعل الشراء ليشتمل شراءه لا يقبل شهادة الباع كعده ومثله و  
 والدة سواء كان شراءه لنفسه في حيوة الباع او بعد موته او شراءه على قول بعض المشايخ واما

فلو ان باع او بعه في سلعته الخفية  
 والعقبة وغيرهما من المصنوعات حيث قال  
 منها ولو قبض بغير الثمن ثم اشتراه بغير ثمن  
 وان اشترى من ثمنه ان كان خزانة  
 على خلاف القدرتين وهو غير مسلم  
 ثبت في حقه



عند أبي يوسف فلا يجوز شراء الوارث مطلقا خلافا للمذاهب وانما قلنا في البيع لانه المتبادر في  
الشئ من المشتري الثاني او الموهوب له او الموصى له جاز وفي قوله باقل مما باع اشارة  
الى انه لو اشترى بمثل او اكثر جاز والى ان الصاد عندنا في الجنس فلو اختلف جنس جاز  
وفي قوله قبل نقد ثمنه اشعار بان لو اشترى بعهده يجوز وبان المبيع لم يتغير بغيره  
جاء في اذا تغير سعره الكل في المحيط وكذا شراء ما باع السابغ او وكيله حال كونه ما باع مع  
شئ اخر لم يضر به الى ذلك الشئ قبل نقد ثمنه الاول ولم يذكره للسابق ثمنه متعلق بالثمن  
الاول او الاقل والاكثر لكن يكون حصه من المبيع الاول اقل من ثمنه فيما باع متعلق  
بما يجوز فيصير فيما لم يبعه فلو اشترى جارية بثلث مائة باع مع عبد بها البايع قبل نقد  
جاز في العبد وفي الجارية لانه شراء باقل مما باع ولا يبرى الصاد لضعفه وفوائد  
القيود قدمت ولو وقع المسئلة لكان اسلم من الاستدراك ولا يشترط ان يكون من الزنبرون  
على ان يكون بظرفه في شرط وزنه معه وان يطرح للظرف كذا في احد عشر مثلا لانه  
شرط نافع لا يقتضيه العقد بخلاف شرط طرح مقدار وزن الطرف فانه يجوز لانه شرط  
بقتضيه العقد وان اختلفا في الطرف ومقداره فالقول للمشتري مع يمينه ولا يخفى انه يستغنى  
عنه بقوله ولا يجوز ويقتضي البيع بشروط الباء او على دون ان وان كان خلاف الظاهر  
فان ان يبطل للبيع وان كان في شرط ضرر الا في صورة ان يقول بعنه ان رضيت فلان به  
قال ابو الفضل يجوز للبيد فيه اذا وفت فيه ثلثة ايام كما في اذ هبته النهاية وغيره والمتبادر  
ان يكون بلا او فلو قال بعث هذا العبد بثلث مائة وعلى ان تقضي عشرة جاز البيع كما في  
المحيط لا يقتضيه العقد اي يجب بنفس البيع وفيه اي ذلك الشرط يقع لاحدها الى المتعاقدين  
كشرط البايع ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل او اكثر او يفرضه لالا او بهيمة وينتفع  
عليه بما لا يوجد او بغيره وكذا شرط المشتري او يقع مبيع يسخن اي يثبت له حق ببيع منه  
طلبه مثل ان يبيع عبد بشرط ان لا يخرج من ملكه او يستوله او يكتسب او يبيع او غير ذلك قال  
كل واحد منهما مفسد للبيع وفيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع  
او الثمن او الملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحدهما خلافا لابي يوسف وكذا بشرط فيه يقع  
لمبيع يسخن كشرط ان لا يخرج من ملكه فانه ربما يكون المشتري كونه تعاهدا به وكذا  
بشرط ان لا ينفق ولا يضر كما اذا باع طعاما بشرط الاكل كما في المحيط وكذا بشرط ان ينفق بغيره  
كشرط ان يرضى اجنبيا دراهم فان الشرط باطل كما في الاخبار والى انه لو كان شرط لا يقتضيه  
لكن بلائجه كاعطاء المشتري الكفيل او الرهن بالثمن او لا يبرأ به لكن بشرطه كجواز كالجواز  
والاجل او لم يبرأ منه متعارف كالتضياع وحذو البايع فلو كان البيع فاسدا لكان صحيحا  
كما في المحيط وغيره ولا البيع بشرط اجبيل الثمن او المبيع العين او الدين الى اجل ان كان  
امر منتظرا لوجوده قبل ذلك الاجل كوفت فزوم الحاج او لصاد وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا  
ثم اجل الى هذه الاجال صح واذ المطالبة والى ان الاجل المعلوم في المبيع والثلث العيني صحيح

قوله ان اخرج كذا ان يترسوه بخلافه  
في خلاصة حيث قال في هذا الموضع  
فانفق من حيث الشرع فاشترى باقل  
مما باع لم يضره الا عبرة للمشتري فليتأمل  
عند القدر المحرر

ما

لكنه باطل كما في النهاية والى انه لو اجل الى اليوم او المهر جان او صوم النصارى او فطر اليهود فان  
كان معلوما فصحيح والافقاسد كما في الاخبار وانما اجل لان اليوم انواع بيروز العامة وهو  
اول يوم من فريزورين ويروز الخاصة وهو اليوم السادس منه ويروز السلطان وهو اول يوم  
يكون في نصف شهره الشمس في اول درجة درجات الليل ويروز الجوسس يقال بيروز الذين  
وهو اليوم الذي دخل فيه الشمس في الموت والمهر جان نوعان عامة وهو اول يوم من طريف  
اعني اليوم السادس عشر من شهره ماه وخاصة وهو اليوم الحادي والعشرون منه وصوم  
النصارى سبعة وثلاثون يوما في مدة ثمانية واربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين  
الذي يكون فيه باجماع النصارى الواقع بين ثلثي شباط وثلثي مارس اذ ولا يصومون يوم الاحد  
ويوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعني عيدهم يوم الاحد بعد ذلك  
وفطر اليهود ان ياكلوه سبعة ايام من خماس عشر من شهر الباع من شهر تايجم ابتداءه  
قبل سنة الروم بشهر موافقة لموسى وقومه ثم فانه خرج من مصر في الخامس عشر وعمره اربع  
ولم يجد واحد الطعام الا في سنبله فيطبخه فيقذفه فطير ثم ياكلونه فاغرى سبحانه وتعالى  
خروجهم وقومه فخرجوا عنه واما فطر اليهود في الهداية وغيره فليس بيوم مشهور عندهم الا  
ان يقال ان يوم افطر وافية فانهم يصومون بنص النورية بمسنة وثلثين يوما ونظام الكلام  
في شرح الركائز سيما كشف الظائق وشرح البيع وصار بائنا بعد ما توقف او صحى بعد ما قد  
على ما من اختلاف اهل آسان والعراق ان اسقط المشتري الاجل بان قال اطله او  
بعتره كنه لا يبرئ منه الا لاحتاج الى فيه قبل حلول الاجل وان قبض المشتري المبيع  
بجافاسد انجلى اليه وان كان شرطه في حكم البيع الفاسد لان بعض بائع بيع باطل  
ببرضا بائعه جري لقبض المشتري المبيع بامه في المجلس او بغيره على الرواية المشهورة او لانه  
كقبضه في الاضافات الى الفاعل او المفعول في مجلس عقده على رواية الزبادات وهو الاصح  
وفي اشارة الى ان التخييل في البيع الفاسد ليست بقبض وهو الاصح كما في الزايدى ككل الصحيح  
انها قبض كما في فاضل خان والى ان القبض بعد المجلس با رضاهم بعنه ولو بعد قبض الثمن  
كثمن قالوا انه محمول على ما اذا كان الثمن شيئا لا يملكه البايع بالقبض كالمطبخ والخشيرة والافقيض  
الثمن ككثمن قالوا اذن له بالقبض كما في النهاية وكل من اى والثلث ان كل واحد من المبيع والثمن  
عوضه اى البيع مال ذكره القدوري ومن تابعه لكن الصواب انه غير لازم ولذا ذكره صاحب  
الاخبار وغيره وما في الكافي انه لا يخرج البيع مع ثمن فانه ليس ببيع حقيقة في رواية  
لانعام الركن فقه ان حق الاداء على هذا ونبوت عوضه وان الثمن ليس بركن  
ان اعتبر في مضمونه كما في الاصول وان الكلام في البيع الفاسد على ان مثل بيع الخمر يدخل  
فيه ملكه ملكا خبيثا اما فلا يملك للمشتري الاكل والشرب واللبس والوطي قبل اجل وفيه  
اشارة الى انه يملك عين المبيع ولما ثبت الشفعة بالدار المشترقة شراء فاسدا كما ذهب اليه  
مشايخنا وقال مشايخ العراق انه لا يملك ولذا قالوا ان الشفعة غير ثابتة به واما تصرف



فيه قبض المال وان كره والاول صحيح كما في الزايد وغيره ولزمه ان المشتري يوافق المالك  
لا يعطى على ملكه كما في البيع حقيقة اي صورة ومعنى في ذوات الامثال كالنكاح و  
الوزن او مثله معنى اي قيمة في ذوات القيم كالحيوان والعرض وفيه اشارة الى ان البيع لو كان  
موجودا لرد بعبه والى ان العدة للقبض يوم القبض وعند محمد يوم الاستهلاك الا اذا زادت من  
حيث العين لا السع فانه يوافق الشئين كما في المخط فان كان الفاد اي فاد البيع بشرط  
زائد على العقد كالتوضيل والجار والاصل ونحو ذلك وقد كان البيع قابلا للزيادة ونقصان في بد  
المشتري بقرينة الماضي والاتي فلم ينع له الشرط دون عليه فاشبهه بالقبضاء وعلم غيره وفي رواية  
المبسوط لا بد من احدى ما في رواية المشتري للبايع الفسخ كما في المخرقة وبه في المكره ما في عدل بان الرضى  
قد تحقق في المشتري لكن في الكافي ان الفسخ له عند محمد وكل منهما عند الشئين بشرط علم صاحبه  
عندهم وفيه اشارة الى ان في عليه الشرط بفسخ بالقبضاء او الرضا على ما قال محمد والى ان قبل  
القبض لما الفسخ بالطريق الاول والاولى في استهلال المصاحب اختلفا في المخرج كما في  
العادي والى ان ليس للبايع اخذ المبيع بعد الفسخ قبل اداء الثمن كما في الكافي والايك ان الفسخ  
يل بام في العقد كبيع عرض باخر فكل منهما اي العاقدين فسخ بلام المصاحب على ما قال ابو يوسف  
واما عندهما فيشرط على كافي الفصولين لكن في الكافي انه بشرط علمهم والاولى في الموضوعين مكان  
اللام كله على فان اعدام الفسخ واجب حقا للشرع كما في المخط وغيره فان خرج هذا المبيع  
المقبوض عن ملك المشتري بنصف يكتل القبض كالبيع والرهن والبيعة مع السلم او كالاقتا  
والنذير والكتابة او بنى فيه بناء او غرس فيه شجرة او كتبه بسم او غرس او قطعه وخطه  
او غرسه او شجره او طحن او صبغ او غير ذلك مما زاد المشتري في يد المشتري فلا فسخ لكل منهما في  
شيء منها الا اذا رضى المشتري بالفسخ وفيه اشارة الى انه لم يخرج كالاجارة والتملك فسخ لكنه  
للقاضي والى انه لو عاد الى ملكه بفك الرهن او الرجوع في البتة او في المكاتب او رد المشتري  
بالعيب فقد فسخ الا اذا قضى بانه بالقيمة والى انه لو انقضى بفعل المشتري فليس بايع الفسخ ولا اخذ  
الارث وكذا باقية مما هو به او بفعل الاجنبي لكن لا اخذ الارث منه او في المشتري بخلاف ما اذا  
فعل اجنبي قال له ان يضمن المشتري لا القابل الكل في المحيط وطالب اي حل للبايع ربح ثمنه  
من درهم المبيع او زائده بعد التقاضي اي شئ من البايع والمشتري في قبض المبيع والثمن يملكه  
ولم يطالب قبل لعدم تملكه والاحسن القبض اذا دخل بقبض المبيع فيه لا يطالب للمشتري ربح  
مبيعه ولو بعد التقاضي فمصدق المشتري به اي البرج وجوبا كالبايع قبل القبض فانه لا  
يطالب له والاصل ان المال نوعان ما يتعين بالنعين كالموصل وما لا يتعين به كالنفذين  
فانه واجب في الذمة لا بعينه وجب نوعان ما لعدم الملك وما لعدا سبب الملك كبيع  
الوديعة وهذا المبيع والاول منه يعمل عند الطرفين في كل من نوعي المال فلا يطالب بربح الوديعة  
عرضا او نقدا لانه حصل من مال الغير فوجب تصدقه واما الثاني فيعمل في الاول من المال لان البرج  
جزء من بدل المملوك ملكا فاسد فوجب التصديق دون الثاني لانه وان تعين في العقود

لعمري وعنده قيامه كمن يتعين على الاصح في العقد اشياء لان البرج حصل به لا بالنقد فلا يكون البرج  
جزء من بدل المملوك ملكا فاسدا فوجب تصدقه كما استشهد به في المكره ما في غيره ووجه بحث  
يفسخ الثمن والليم او سكونها وبولغة الاشارة وغيره الزيادة في الثمن لرغبة المشتري بان  
يقول ليس هذا ما كنت اطلب منك كذا وهو اكثر مما استشهد به وهذا اذا كان مثل الثمن فان  
كان اقل فزاد الى الثمن فمحمود كما في شرح الطحاوي وكره السوم اي الاستشهاد بتمن كغيره على  
سوم غيره اي استشهاده بغيره بتمن قبل اذ رغبنا في السوم بتمن معدوم لم يبق بينهما الا  
العقد فلوزاد قبل الرضا في نوع الزيادة الا ان الدال على جوازه المضموم فان نادى دلال على  
سعة فطلب ان يضمن فقال الدلال اسأل المالك فلما سأل ان يبره احد في هذه الحالة  
فان ابره الدلال المالك بذلك فقال بعد به واقتضى الثمن فليس لاحد ان يبره بعد ذلك كما في  
المخط والكلام مشهور يجوز هذين البيعين كما في النظم وغيره ولكنهما باطلان على ما دل الظهيرة  
وكره تلقى للبايع اي استقبال في المضمون بتمن او السكون اي محبوا بام طعام او  
حيوان او غيره المضمون صفته التلقي باهل مصر الذين جاوروا بالجلب او جى اليهم فلو اخرجهم او  
ليس عليهم السوم كره واللام بكثرة كما في المخط وغيره وبيع المصالح في المضمون لا يجب  
لبايع ما يضمن العالي لبداي الى لاجل المقيم بالبيادة وقيل ببيع الطعام والعقد في البادي  
بذلك الثمن فاللام بمعنى جزمان الخط اي اجناس المطر وفيه اشارة الى انه يكره اذا اضر  
باهل مصر واللام بكثرة كما في الاخبار وكره البيع جالسا او قائما او واقفا لا ما شيا الى الجمعة  
وقت النداء اي بعد الزوال الى ان يصلي وكره في ظاهر الرواية بغير صغير بالبيع والمنة و  
الصدقة والوصية والمهر وغيره مما ليس بحق عليه من صغير او كبير ذي رحم محرم بغيره منه الى الصغير  
اجتماعا في ملك احد فلا يكره التوفيق بين كبيرين ولا بين جان او مديروا ام ولد او مكاتب  
او معتق وغيره ولا بين ذي رحم غير محرم مثل ولدي عيين واخوين من الرضاع والزوجين  
ولا بينهما اذا كانا لرجلين لكل منهما شقص او لصبي رجل او لرجل وامرأة او مكاتب او مضاربة  
وقامه في النظم وعمر الى يوسف ان يبيع احدهما باطل وعنه انه جائز مكره في غير الوالدن وفيه  
اشعار بان الكراهية تمتد الى البلوغ وان رضيا بالتفريق وقيل اذا رافقا ورضيا به فلما سأل  
به وهو رواية عن ابى يوسف وعنه لا بائس به بلام امة اذا رضيا كما في المخط ولا يكره بيع  
من يربو والمزايدة النسب الا انه يكره بعبارة صلتهم واشارة الى صورته وهي ان ينادى  
الرجل على سعة بنصفه او ثلثه وينادي الناس الى ان يرضيا بتمن وفيه اشعار بانه لا يكره بيع  
ما يباي في درهما بالف درهم وهذا عند ابى يوسف خلافا لمحمد كما في المخرقة وغيره وقامه في  
كراهية هي به النسب **فصل في الاقالة** اي اقالة البيع غير السلم فانه ليس  
بفسخ كما في كمال الف المداية فسخ للعقد ان امكن في حق المتعاقدين اي فيما ثبت بنفس  
العقد من غير شرط فيجب على البايع رد الثمن الاول كما ياتي ولا يبطل بالشرط طالما لم يفسد  
بخلال البيع وبيع ان يبيع منه قبل استرداده البيع لو كانت بيعا بطل وبيع امة او المبيع



بلا اقله الكيل والوزن والقياس والنفق كما في القاموس وشعاره العقد على وصف كان قبل بلزادة ولا نقصان ولا نقض ولا كسر فيقول اقله الوارث و فيه اشارة الى ان اللفظ الفسخ كما في القاموس فان الاحكام الشرعية على وفاق المعاني الشرعية كما في حواله الهداية وقيل ازالة القول السابق فان العزة للسلب ورد بانها من نبات الياء على ان معاني الابواب مما يحتاج الى السماع كما نوه والى انها شرعاً فسخ العقد عند السدم منه والى انها باطله ان لم يكن جعلها فسخاً والى انها كناية الى الاجاب والقبول ففسخ بلفظ ماض وبامر وماض عند الشئيين او الطرفين على اختلاف الشرائع فبطلت الاقالة بعد ولادة المبيعة المقبوضة اذا زيادة المنفصل مانعة للفسخ بخلاف المنفصلة فانها لا تمنع كما لا يمنع الزيادة في البيع قبل القبض بيع من جهة المشتري في البيع في حق ثالث غير العاقدين هو انكسجانه او غيره تعالى فيها ثبت بالشرط لا بالعقد يجب بها الى الاقالة الاستبراء في البارية فانه حتى اهدى كذا والله تعالى ما وتجب بها الشفعة في العفار فان الشفعة ثالثها وكجب الشفعة لو كان البيع السابق مرفاً ولا سقط الزكوة اذا اشترى بعروض التجارة عبد الخدم بعد لطل لم يزود بالجب بغير رضا فاسترد العوض فسلكت في بده فانه بيع في حق الفقير وصحت الاقالة بمثل الثمن الاول وان شرط غير خمسة اى الثمن الاول واخر به عما قبل انها تبطل عنده بغير حجب كما في المحطو والسن تقدم هذه لثمة لانها من فروع الفسخ او شرط الاكثر حال كونه من اى جنس الثمن الاول فيكون من التبعيض ويجوز ان يكون الامام زائدة ومن تفضيلية او بقدر اقله عار باعن الامام متعلقة به الى اكثر منه كما ذكره الرضى وكذا صحت بمنزلة وان شرط الاقل لانه فسخ هو رفع ما كان فيلزم المثل ويلغو غير الجنس والاكثر والاقل اذا تعجب البيع عند المشتري فانها تضع بالاقل وصار المحطوط بازاء نقصان العيب وهذا كل اصل الى حبيفة وفرد وما اصل الى يوسف فتوان الاقالة بيع في حق الكل ان لا يمكن بان كان المبيع منقولاً غير مقبوض فيجوز فسخه الا ان لا يمكن بان كان المبيع عرضاً كذا ومنه دراهم ففسخ وما اصل محمد ذكره من الصور البيع بيع الا الاخير عند الرضى يوسف لان مبيعاً مقبوض وكذا عند محمد الاسادسة المشروطة الاقل فانها فسخ لانه غير منعقد فيها بخلاف البواقي واعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا حصلت الاقالة بلفظ الاقالة اما اذا حصلت بغيره كلفظ المفاخرة والمشاركة والرد فانها فسخ بخلاف كما في الذخيرة وغيره ولو كان بلفظ البيع فبيع بخلاف كما في الاختيار ولم يمتنع اى الاقالة هناك الثمن لانه باق بوجود الزمة بل هناك المبيع لان الاقالة تقضى بقاء العقد القائم بقاء المعقود عليه فصح ان فسخه بغيره بغيره بعد هلاك العبد لان البر مبيع من وجهه كما في المحطو وهناك بعضه اى المبيع لموت احد العبدتين المبيعتين منع الاقالة بغيره اى المالك ولم يمنع في الباقي والكل من غير ان هلاك البدين يمنع الاقالة لكن في الاختيار وغيره لم يمنع في الصرف لان الامان لم يمنع في الاقالة

**فصل التولية**

في بيع المبيع من غير موافقة المالك او من غير موافقة المالك

ان يشترط ان يحصل بان يشترط بغيره الا في البيع الى بيع العوض اخر اذ اعرف الصنف بغيره فانه فالتولية والمراجعة لم تكونا في بيع الدرهم والدنانير كما في الكفاية انه اى البيع بما يشترى به اى ما قام على البيع من الثمن او غيره بغيره ما ياتي والمراجعة تحصل به اى بذلك اى بان يشترط في البيع انه بما يشترى به مع فصل الى زيادة شئ معلوم من المبيع فيخرج به التولية ولا يصح بيعه بغيره بآزده الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما في الاختيار وقوله بآزده محي معناه عشرة باحد عشر او بعشرة مع احد عشر والمعنى باء ما اشتره بعشرة باحد عشر استخانا او باحد وعشرين قياساً والاول مذهب الجمهور كما في النظم وبما قلنا من معنى ما يشترى به صحيح مائة بيع المعصوب بعد ادائه فبطلت بالقضاء والمملوك بهتة او صدقة او ورائه كما في النهاية وفيه اشارة الى ان البيع باعتبار الثمن اربعة فان الثمن السابق ان لم يكن متفقاً اليه فبطلت باسوة وان كانت متفقاً فبالمثل بتولية والزيادة مراجعة والنقصان وضبعة والى ان الجار والمجور في الموضعين خبر واجرى الضمير مجرى اسم الاشارة بلان سح من الظن ما وقع في الكل ان قوله به معناه بما يشترى به وعبر البعض انه حينئذ ان كان المراجعة من عطف لظلمة بنقصان بالمساومة وان كان من عطف المفرد يلزم عطف الممولين بلان تقديم المجور وشترطها الى التولية والمراجعة شتره فبطلت كيبلى او وزى او عدى متقارب لانه لو اشترى بغيره لا يباع بتولية ولا مراجعة لجهالة قيمته لانوف الاباخبين وكان عليه ان يزداد او يبعث من يملك فانه لو اشترى بتولية مائة من يملك ذلك الثوب يجوز لغيره على اذنه وان لم يملكه بطل البيع لانه انعقد بغيره محموله كما في المحط وغيره والى للبايع تولية او مراجعة ضم اجر القصار الى راس المال وهو من القصر الذي كالحارب من الغضب وفي بعض النسخ اجر القصار بالكره فانه المصدر في ظرف غالباً واجه لعل وكراه الدابة وكجها كاجو السج والخباط والغفل والفعل والكرى وسوق الضم ونفقة الرقيق والمليون وكسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب والبيطار والحنان والرايض و معلم الثوان والسهم وغيره من الاعمال فان ما يوجب زيادة في البيع او قيمته يضم وما لا فلا كما في المحضرات وفيه اشارة الى انه لا يضم الباج الذي اخذ في الطريق الا اذا عرف بان الثمن بالضم وكذا اجرة السمار الا اذا شرطت في العقد والى ان ما عمل بده من قصارة او جباطة او غيره لا يضم كما في المحط وغيره ويعول البايغ اذا ضم قام المبيع على كبر اهر الدرهم ولا يقول اشتريته به صيانة عن الكذب وقد يكون ما لا يضم ان يقول ذلك من ان يشترى مناعاً ثم يتركه باكثر من ثمنه ثم يبعه على رفته لانه لو قال ذلك كان كذا ولا رخصة فيه ولكن يقول رقم كذا افانا ابجعه مراجعة على ذلك كما في المبسوط وغيره فان ظهر في البايغ بالافار او البيضة او النكول حبيانة كما اذا اشترى من لا يقبل منها دونه كما يوبه بلان بيان فانه لا يضم البيع فيها خلافاً لما هو كما اذا فقاء المولى عيشه او اجنبى فاخذ اشترى بلان بخلاف ما اذا فرض الفار ووجو النار في مراجعة اخذه المشتري بتمنه المسمى او رد المبيع وفي التولية طرف ما بعده كطرف ما قبله ويجوز فيها العكس خط عند الى حبيفة عن الثمن قدر اللبنة وعند الرضى يوسف خط مقدار حبيانة







الى لم يقبل وخطاه كما في القاموس فهو موزون ناقص على فعل او مضارع منسوب سواء  
الى مت وبان في حكم الربا ولذا لو باع قفصا من الطير بدينار بقرص من الردي جاز ولو استهلك البه  
لبيد او باعه الوصي فابدل بالبردي لم يجر وكذا لو باعه المبيع حتى اعتبره الثلث كما في حكم امر  
الكشف وهو جاز ببيع خفصه من بهر او ارز او عرس او خوخه وهي نفخ المملعة وسكون القاء ملا  
الكفين كما في الصحاح والمقابس لكن في المذهب والقاموس والطلبه والنهاية من الكف  
بكتفين ولو لم يفسد لانه كفالة لطفنة للجنة بالردتين فبنت وبان وفيما نارة الى ان  
كل واحد من البدين من المكيلات اذ لم يبلغ نصف صاع او قفصا اعلى الروايتين والعبارتين  
فلاباس به واما اذا بلغ احد هادون الاخرة ففسد رويان فلو باع اقل من نصف القفص ففسد البه  
بقفص منه جاز على رواية الاصل لكنه مكره على ما روي عن ابي يوسف انه مكره ان يبيع ثمة  
بغير ثمن وكان يقول ان ما م منه الكثير ففقد م منه القليل كما في المحيط وغيره وجاز ببيع  
فلس بغير ثمن باعياهما ان سبب تعيين ذوات البدين ونقد هاتين القاء للسببية لا  
بمعنى مع كماله فانه حال ولم يجر تنكصا جها كما تفرد وجه العين على كقولهم كما هو هذا السبع لم  
يجز عنه محمد لانه ثمن كالدرهم وقالوا ان الثمن بالاصطلاح وقد نزل بمنزلة وفيما نارة الى انه  
لو كان كلاهما او احدهما غير معين لم يجر كما في النهاية وبيع اللحم المفصول في اشارة والبقير  
مثلا بالحيوان المحي ولو لم يفسد متفاضلا لانه موزون بغيره وقال محمد لم يجر في الجنس الا اذا علم  
ان اللحم اكثر من ذلك الحيوان ليكون بعض باراء السقط وفيه اشعار بان اذا كان منه نوحا  
غير مسلوخ اي غير مفصول عن السقط لم يجر وهذا اذا لم يكن المفصول اكثر والا فموزون كما يجوز  
اذا سلع وبن وكما في المحيط وبان ببيع لحم السبع جائز وفيه رواية بان وعمر الى حيفته ان  
الحم اذا طبخ خرج من الوزن حتى جاز ببيع بعضه ببعض متفاضلا كما في النهاية ولا باس  
بجوز الطير واحد بانين يدايد كما في الظهيرية والديق المنحول نجسه ولو غير منحول مت ويا  
كسلا لانه كسلا وفيه الفصل انه اذا كانا مكبوين وفيه اشعار بان لو بيع وزنا لم يجر  
وفيه رواية بان كما في الظهيرية وبيع الرطب بالرطب مت وبان بكسلا وبيع الرطب بالتم كنه  
وبيع الرطب بالسم والتم بالسم وقال لا يجوز بيع الرطب بالتم لانه م سئل عنه فقال  
انقص اذا جفت فضيل نعم قال فلا اذن واجيب بان السؤال عن البيع بناء على الصحيح  
كما في سئل ابي داود والمراد في السؤال التنية على اشتراط المساواة لا الاستعلاء فلعلة  
التي عدم المساواة بين النقد والتنية كما استدل به في غاية المني من الظن السور والابواب  
بان السؤال جنيذ لا يلزم استفساره وبيع العنب بالزبيب والعنب من ويا  
كسلا وقال لا يجوز وفيه اشعار بان العنب والزبيب جنس واحد وان اختلف اللون كما  
روي عن ابي يوسف في المحيط والرطب او مبلولا بمنزلة الى بيع الرطب بالرطب او مبلولا  
وبيع الرطب مبلولا بالرطب او مبلولا بالزبيب او مبلولا بالزبيب مت ويا  
كسلا وكله جائز عند ابي يوسف الا ببيع الرطب باليابس وغير جائز عند محمد الا ان يعلم

ت ويا باجود الخفاف واليس كما في الظهيرية والتم المنفع او الزبيب المنفع اسم مفعول فيرفع  
الزبيب في طائفة اذا القاه فيها لينزل ويخرج منه الخلاوة كما في المذهب الى الذي اصحابه ما و  
استفح بالمنفع منها الى التمر والزبيب ولا يستكر عود صمير الاثنان الى المعطوف باو مع المعطوف  
عليه كما ظن على ما ذكره الرضي وهذا عند الشيعين خلافا لمحمد وفيه اشارة الى ان لا يجوز بيع  
احدهما باليابس منه وهذا عند خلافا للشيعين كما في الكافي وغيره ولا يظهر اختيار  
قوله في هذا من مت ويا كسلا فمدا بعد الله فان الاصل اشترط ان المعطوفين في العبد كما انفرد  
والكلام لا يجوز في اشعار بان اشعار كان كالتفاح كالكثير في كل جنس واحد وان اختلف انواعه و  
الوانه فلم يجر ببيع نوع من العنب بنوع اخر منه متفاضلا كما في المحيط وحم حيوان حتى كانت  
بجم حيوان حتى اكل كالبقر ولو متفاضلا لا خلاف في الجنس وكذا في مثل الدجاج الذي في ربيع  
لبن العنق ملين البقر متفاضلا لا خلاف وكذا في الدقل يقتضين ارداء التمر كما في القاموس  
كل العنب متفاضلا لا خلاف وكذا في التمر البطلين بيه او التمر بالالوية وبنه او بالتم متفاضلا  
ولطير ولو لم يفسد بالبر بالبر والديق ولو منه متفاضلا بالاجماع على ما ذكره القزويني وكذا في  
حيفته انه لا يجر فيه والقنوي على الاول كما في المضمرات وفيه اشعار بان بيع لطير بالزبيب يجر  
وغيره لا باس ببيع قرص بقرصين يدايد كما في المحيط وان كان احدهما الى البر والديق  
سنة ولطير نفدا فلم يجر عكس عنده خلافا لابي يوسف وعليه القنوي كما في الكثير في قاسم  
في لطير وزنا جائز وكذا اعدادا وعليه القنوي كما في المضمرات والاحسن انه لو ارد دفع الزبي الى  
الجنار واخذ لطير متفقا لطيريه ان يباع فام متفقا لجنار بقدر ما اراد من لطير ويجعل لطير الموضو  
بصفة معلومة مما حتى يصير دينارا في ذمة الجنار ويسلم لثام ثم يشتري لثامه بالبر كما في النهاية  
لا يجوز وبيع ربيع البر بالبر والديق او بالسويق متفاضلا ومت ويا كسلا في قوله لا يجر  
مكنه ان البر متفاحي والسويق دقيق البر المقل او الديق بالسويق متفاضلا ومت ويا  
في قوله قياسا على بيع البر باجود وقال لا يجوز نفذ الانما جنسان ولا التسمم بالحل يفتح  
المملعة وبن التسمم بالسكر الا ان يكون الحل اكثر مما في التسمم من الحل عند المتعاقدين فانه جاز  
بما خلاص فلو علم ان الحل مثله او اقل لم يجر بالاتفاق وكذا لو لم يعلم عنه تاخلاف الزفر ومثله في  
الوجه الاربع ببيع اللبن بالسمن او بشفة ذات لبن وبيع شاة ذات صوف بصوف و  
الرطب بالبريس والقطن بحبة والتم بالنواة والعنب بالزبيب في قول او بالعصير الخصال  
الابيض بالاحمر ولب الجوز بالدهن كما في النظم وينبغي ان يكون فساد المثل فيها اذا كان لغز  
للجنس فتمت في المحيط قالوا اذا كان الحل مثل ما في التسمم ولم يكن للتفل فيه جاز ببيع وسموم  
لطير عند ابي يوسف وزنا لا عددا للنفقات ولا يستوفى مطلقا عند ابي حيفته خلافا لمحمد  
والقنوي على الاول كما في النهاية وغيره وقيل بهذا اختلاف زمان وقيل اختلاف مكان  
وانفقوا انه ليس باختلاف بهر ان كما في المروضة ولا يباين السيد وعنده ان ملكه الفل  
والدبر وام الولد الا اذا كان ما ذونا مدونا لان ما في يده ليس للسيد ولا باعنه الطرفين



بين سلم وحرى في دارة لا باضا هذه بلا عذر وفيه ثارة الى ان يربا بين سلم ومسا من  
في دارنا والى ان لا يربا بين لم يربا في دار لم يربا خلافا لابي يوسف كفا في النظم  
**فصل الحقوق** لا يجوز بيع مشري دون المهر وبدل الخلع والصلى عدم  
العقد والعنف والموهوب والميراث والصدقة منقول دون عقار خلافا لمحمد وسباني قبل  
قبضه للمشي عن بيع ما لم يقبض وصح التصرف كالاستبدال في الثمن ولو مكسلا لو موروثا  
قبله الى قبضه وقته ردا الى انه لا يصح الاستبدال في العوض والعوض قبله والاول صحيح  
كما في العادي وكذا الثاني عند الطحاوي وذهب القدرى الى انه سهو منه ولا يتشكل بدل  
الصرف والسلم فان الشرع جعله عينا يتعلق به العقد فلا يقبل التصرف ولطعن الى صح  
المشري القائل كل المبيع او بعضه في البايع او للبائع القائل كل الثمن او بعضه في المشتري  
وان لم يبق المبيع ولم يقبض الثمن فصح ان يقول حطت كله او بعضه عنك او بهبته منك  
او ابرك عنه على ما ذكره الحرسى وذهب شيخ الاسلام الى ان الالبه قبل القبض غير صحيح  
فان كان هذه الامور قبل القبض فتوجب بالاتفاق وان لم يلحق باصل العقد وان كانت  
بعد القبض فكل ذلك الالبه فانه ليس بجناح عند شيخ الاسلام فلم يحرم رد المقبوض عنده  
كما في المحيط من التوهم الطاهر ان الضمير للثمن وان كونه للمشي في توهم وصح للمشي المهر  
المعهود الى الزيادة المقبولة في المجلس فان القول بشرط كفا في الاخبار وعنده فيه الى الثمن  
بغيره ما بعده **ان بيع المبيع** بحيث يكون محلا للمعاينة في حق المشتري فلا يصح الزيادة في الثمن  
بعد ما باعه او سبغ الغول المشتري بغير الملك بالبيع بخلاف ما اذا قطع وخاط الثوب المشتري  
فمبصلا لان المبيع باق فلو اشترى عبدين صفقة بالف درهم فادما به بغير الزيادة على  
فيمتد ما بخلاف ما لو حط فانه ينصف وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعنه انه صح وان لم  
يقبض المبيع وخبر محمد انه صح ان يفي في نفسه فصح بعد بيعه كما في المحيط وصح المهر في المبيع  
وان لم يبق فطره يربا يلحق بالعقد حتى يجعل كانه وقع على الاصل والمهر معا فلو اشترى  
وزاد واشتغ البايع من المهر اذ عليه ثم اشار الى دفع ثمنه ان الشفع يبيع ان باخذ  
بالبثن الاول في الخط وبالجموع في المهر واستدرك بقوله لكن الشفع فيها باخذ المبيع  
بالاقل الى الثمن الاقل من الثمن الاول والباقي بعد الخط وهذا في الخط ظاهر واما في المهر فانه  
يتعلق بحق الشفع بالعقد الاول وفيه اشعار بان ما زاده البايع او حط المشتري في المبيع  
اخذ الشفع الكل لان حقه متعلق به وصح وجاز تاجيل كل دين الى مال واجب بالعقد  
او الاستهلاك او الاستفراض معجل الى اجل معلوم او مجهول جهالة متفاربة كالمصداق  
على المديون وفيه اشعار بان تاجيله لم يصح وهو صحيح والتبادر ان يكون المديون جيا فلو مات  
واجل الدين يسوأل وانه لم يصح هذا ان تاجيل قبل هذا قول محمد خلافا لابي يوسف وهو  
الاصح عند بعضهم لكن لخصاف ذكره الاول قول الكل كما في العادي ولا يرد السلم والخمر  
فاذا كانا انما يجعلان عينا لا القرض بالبيع والكسر فان تاجيله لم يصح ووجه لانه معاوضة انهما

فيصير بها الشفعة كما ذكره المصنف فالأحسن ذكره في الفصل السابق الا ان التعويل على انه عارية  
ابتداء وانتهى كما في النهاية وغيره فالاصح ان يبدل صح بلزم والمعنى انم تاجيل كل دين الى  
القرض فانه لم يلزم وله ان باخذه متى شاء يعني ان الاستثناء لا يخلو عن شئ لان القرض مال  
يعطيه من مثله فيسره بعينه والدين عند المحققين فعل هو عليك او سلم كما في كفاية الكرماني  
وغيره من المتأولات وفي القاموس الدين مال اجل والقرض مالا اجل له واعلم انه لو احوال المستحق  
على احد بينه في اجل المقرض مدة معلومة بغيره ولم يطلب قبله لان المالك مبرأة ثم عطف على قوله  
لا يجوز فقال **يدخل الباي** هو في الاصل مصدر بمعنى المبني ويدخل فيه الباي والسلم ولو حجب  
ان كان منفصلا **والمضيق** في مضيق الغلق وكذا الغلق بالفارسية كلبان ولا يدخل مضيق  
الفعل والفعل والعنواى علو الوضوء احراز حق النعل للغير ولم يدخل الى غنان السما فبيع  
البواقي فبعض لان المهر ما يدخل تحت العقد دون غيره من نحو البواقي **والشيف** اي المستراح ولو  
في الشرح والمبط والمطبخ والبيوت في بيع الدار بطريق التبعية لان الدار اسم لما ادبر عليه الجاني  
والاصل ان ما اتصل بالبناء يدخل في البيع من غير ذكره واما ما لا يتصل به فلا يدخل الا اذا كان  
مما لا يجرى فيه الشفعة **ولا يدخل** الطلعة اي الساباط التي احاطت بها على حدار هذه الدار و  
الطرف الا على حدار دار اخرى او على الاسطوانات التي تكون خارج الدار وتامة في الايمان  
الائنة ككل حق هو الى حلق ذلك الحق لما الى الدار صفة حق حق الشئ تابع لما له منه كالطريق  
والشرب كما في الكرماني وغيره او بما فيها اي ذكر ما فيها جمع من كبر المهر وفتح الفاء وليس  
بمعطوف على المحرور كما ظن وفيه اشعار بانه ولحق من ادق ان شرعا وهذا ظاهر الرواية وعنه الى  
يوسف انه اعم فانه تابع الدار مما ينفق به كالموضا والمطبخ كما في شروط الصير في او بكل  
حق قبيل او كغيره بالواو كما قال محمد اذ ادون او لا باضا فوجب العموم كما في التمهيد هو  
داخل فيها او خارج منها باو دون الواو على اختيار اصحابنا كما ذكره الصير في والمجلة صفة حق  
مقدر لا نفس وكثير فان الصفة لا توصف ولا كل على راي كما نفي وهذا التفسير انرفع طعن  
الى يوسف على محم بدخول الامتعة فيها وطعن زفر قبله بدخول الزوجة والولد والبنات وفيه  
اشعار بانه مرادف لما ولبني والركب موصوف به كما في الكشف فالظنة لا تدخل بدون اجزا  
عنه الى حشفه وكذا عندهما اذا لم يكن مظهرها الى الدار والافضل مطلقا كما في الكفاي ويدخل حجر  
ولو غير من صغير وقيل لا يدخل غير المنزلة وقيل لا الكبير غير المنزلة ولا الصغير مطلقا وفي دخول قوائم  
للخلاف خلافا والاول اصح لاتصاله بالارض اتصال قرار لا الزرع وما في حكمه كالورد والاس  
والقطن والرطوبة ونحوها **ولا يدخل** في بيع الارض لانه لم يقرر فلو عرس للقطع كسبحر لطلب  
لم يدخل كما في المحيط وفيه اشعار بان الزرع اذا لم يصير له قيمة لم يدخل كما قبيل والصواب انه يدخل  
ولا خلاف ان ما لم يثبت لم يدخل كما في المضمرات ولا يدخل الثمر كالارض في بيع الشجر ويدخل  
الارض عند محمد وخبر الى يوسف روايتان والقوى على انها تدخل لكن مقدارها مقدار الشجر  
وقت البيع فلو زاد غلظا فامران يحث منه وقيل مقدار ما يكون فيه من عود لا بقا لذلك



بدونها وقيل مقدار ما يخذ ظلمها اذا قام الشمس في كبد السماء كما في اقرار الظهيرة وهذا اذا اشترى  
 مطلقا واما اذا اشترى للقطع بدون الارض فيؤم بقلعه مع عوقه على عليه العادة لا الى ما  
 يتناهي من الووق الا اذا اشترى البايع القطع على وجه الارض او كان في القطع مضرة كحوان  
 يكون يقرب حائط فيؤم ان يقطع على وجه الارض فان قلعه او قطعه لم يثبت من اصله او  
 عوقه فان ثبت للبائع وان قطع من اعلى الشجر فليس في كافي المحيط ولا يدخل العلوي بيع بيت  
 هو مسقف له دليته كما في النهاية الا بشرط ان شرط البيع وهو التخصيص على المبيع متعلق  
 بما بعد الشجر فلا يدخل الزرع والتمر والعلوي بيع الارض والشجر والبيت الا يذكر كل واحد منها  
 باعيا منها فلا يدخل بل يذكر احد من الالفاظ الثلاثة وعلم اني يوسف ان الاولين يرد كل واحد  
 منها ولا العلوي بيع منزل هو لفته موضع النزول وشجر عاديون الدار وفوق البيت واقف  
 بيتان كما ذكره الخطري لكن في النهاية انه اسم لما اشتمل على بيوت ومحيط مسقف ومطبخ يمكن  
 الرجل بعماله والدار اسم لما اشتمل على بيوت ومنزل ومحيط مسقف الا يذكر ما ذكر اني يذكر واحد  
 من الالفاظ الثلاثة وفي الكفاية انهم قالوا التفصيل في عرف الكوفة واما في عرفنا فيدخل العلوي  
 بيع كل مسكن صغره كان او كبيره اسمي نجاة الادار السلطان فانما يسمى به اي كالطريق والشجر  
 والمسبل فانما لا يدخل في البيع الا بذكر ما ذكره العام للعبد اي سبل الماء والنهر في ملك خاص شرب  
 الارض ومارها وينبغي ان لا يدخل الشرب اصلا في موضع يتعارف بيع الارض بلا شرب وطريق  
 الدار عرضة عرض الباب الذي هو مداخلها وطولها من الشارع او هو اعظم منه وخرطيق  
 خاص في ملك انسان وقت البيع فلو سدر الطريق القديم لم يدخل بذكره فالطريق الى الشارع العام  
 والى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخاصة ان الاخيرة لا تدخل الا بالاذن كخلاف  
 الطريق النافذة فانها لا تدخل اصلا وان كان له حق المرور كما كان قبل الشراء ويدخل الطريق و  
 اخواته في الاجارة للدار وكذا بلا ذكر ما ذكره وان لم ينفع الموضع بدونها ومثلها الرهن والصدقة  
 الموقوفة ويؤخذ من المشتري الولد الذي ولدته امه عنده بلا استيلاء ان استحققت امه على  
 المشتري ببينة لانها حجة كاملة وفيه اشعار بان الولد يدخل في القضا بالام تبعها كما قال  
 بعضهم لكن الاصح ان القضا بالولد بشرط ايضا لانفساله وقت القضا كما في النهاية و  
 ان اقر المشتري لرجل بها الى الامه لا يؤخذ الولد بالشبهة اذا اقر ارجحة قاصرة ولم يذكر النكول  
 لانه في حكم الاقرار كما في العادى ولما كان فيه شبهة فافاد التقديم ان ليس للمشتري ولانته القضا  
 وهذا منه شروع في البيع الموقوف مما يوجد فيه ركن البيع مع اشتراط الاعتقاد وهو الاصل  
 لكن لم يوجد شرط النفاذ وهو الملك والولاية كما في المحقق باع عمرة الفضولي في احد مسلكه  
 مفعول باع شبهة اي البيع وان لم يبق اركان البيع وفيه اشعار بان في شبهة بيع الفضولي  
 لا يحتاج الى القضا ولا الى الملك اجازته بان يقبض الثمن او يطلبه او يقول حرره او يفتد  
 بثمنه عليك ولو قال احسنت ففيه روايتان كما اذا قال ببنيما صنعت في ظاهر الرواية انه  
 رد وعليه الفتوى وفي تقديم الخبر اشعار بان البيع لم ينفذ واجازته وارث المالك بعد موته

سج

كما في العادى وفي الكلامين رمز الى ان بقاء الملك شرط للفسخ والاجارة ولما لم يصح في قوله  
 ان يبق العادى والمبيع لان الاجارة تنوقف على بقاء اركان العقد فلو كان ثوبا فبقيت  
 ثم اجازته رب الثوب لم يجر له ملك المبيع وفي الاكتفاء اشعار بان العلم بمقدار الثمن لم يفسد  
 لصحة الاجارة فلو اجازته لم يعلم من يد بالرد كما في العادى وكذا المالك اجازته ان يبق في يد  
 البايع الثمن مع بقاء المالك حال كونه عرضا لا مبيع من وجه فبشرط الاجارة قيام ثمنه فيما  
 يتعين بالتعيين وهذه الاجارة اجارة نقد لا عقد فلو للبائع دون الحجر لانه صار مشريا  
 ورجع الحجر على البايع بقيمة المبيع او مثله وفيه اشارة الى انه لو كان نقدا لم يفسد الاجارة  
 بقاء الثمن وفي المشتري انه شرط كما في العادى وهو ان الثمن الذي لم يتعين كالنقد في ملك عتد  
 الاجارة للمحجر فيكون البايع كوكيل له وهو امانة ولو بعد الاجارة عند بايعه في قبض الشارع  
 فملك بائني الا انه اذا ملك فيها ولم يعلم المشتري وقت ادائه انه فضولي فانه كان مضمونا  
 كما في العادى وله اي لغير البايع فسخ قبل الاجارة اي اجارة المالك بخلاف فسخ النكاح فانه  
 لا يجوز قبل الاجارة بالقول ويجوز بالفعل وجاز عندهما خلافا للمحذوفين اعناق العبد  
 المشتري اسم مفعول او فاعل صلته في الغاصب ان اجاز المالك اعناقا فبيع الغاصب  
 لوجود الملك الذي يشترط عند العتق لا الاعناق لا يجوز وبطلان خلاف بيعه ان ذلك المشتري  
 من احد وان اجاز المالك بعد بيعه بيع الغاصب لان الملك للمشتري الثاني الموقوف اطله  
 حينئذ ملك بائ للمشتري الاول فيقول ان اجيز بيع الغاصب فيد المسئلة الاولى والمسئلة  
 الثانية معترضة الى شرط كما ظن **فصل في بيع النجاسة** في حق من استعمل اسم  
 الاسلام وهو التقديم وقال القدوري انه في النجاسة عقد يتضمن تحصيل اصاله لكان وتاجيل  
 الاخر ثم خص الشرع بعقد بوجوب تحصيل الثمن وتاجيل الثمن ويتعقد بلفظ البيع على الاصح  
 بالسلف والسلم كما في الاختيار يقال سلم اليه الدرهم في اليه اي قدم اليه في المشتري مسلم ورب  
 السلم والبايع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والثمن رأس المال واما اخذ الربا لانه كالمقدمة لانه في  
 ان المسلم فيه ورأس المال المعنى الجنس لا يجوز ان يكونا مكيلين او موزونين وان كانا مائتين  
 فيما يعلم قدره ووصفه اي فيما يمكن ان يضبط بالوصف والقدرة مسلم فيه يكون في الاجناس  
 الاربعة والا يفيض الى المنازعة كما قيل اي ما يوف مقداره بالكيل في نصف صاع او اكثر و  
 الاصح ان يكيل كالخطة والشعير والتمر والمخ والمص والارز والذرة والرب السم والطح  
 والعسل والمخ والعنبر والنونيا والكحل وغيره والموزون اي ما يوف مقداره بالوزن من  
 منون او اكثر مما يباع بالامانة واللاواني كالدمن والمسك والعنبر والزعفران والفايز  
 والسكر والبصل والنوم والحديد والخاس والصنم والفضن وجبه وغيره حال كونه الموزون  
 مائنا لانه لو كان المسلم فيه ورأس المال دراهم او دنانير لم يجر السلم بالاجزاء وكذا لو كان  
 احدهما مسلما فيه فقط على الاصح وقيل انه يجعل بجا من مؤجل صيانة لكلامه وفيه اشارة  
 الى ان السلم يجوز في الفلوس عدا خلافا للمحذوفين فانه ثمن عنده والى انه لا يجوز في النبر لانه

بعد



معنى المضروب وفي رواية ملحق بالعموض كما في الخفة والمدحوع أي ما يعرف مقدارها بالذراع للثب  
المعروف كمنسوب الكنان والقطن والصوف والحرير واللبان كاللباط كالبور باحال كون  
المدحوع مبيضا طوله وعرضه ذراعا ورقتة بالضم أي غلظته في الأصل ما يكتب ويرقع به ثوب  
وفي عموم بدخل للحرير وقد استشهد ببيان وزنه أيضا على الصحيح كما في المحيط وكذلك كما  
في الظهيرة والمعدود أي ما يعرف قدره بالعدد متقاربا أي متقاربا لكل واحدة في القيمة  
كالجوز والبعض والبادنجان والأجود واللبان فانه لا يساوي عننا بيضته صخرة بيضته صغيرة  
بأمدار التفاوت وفيه استعار بالاسم ضم في المتقارب كمثل وزنا وعددا وإذا اعتدلت  
الثلاثة ولم يصح عددا عند زفر وبانه لم يصح فيما يتفاوت كالرمان والبطيخ كما في الخفة يصح  
في السلك بفخمين لثوب اللبس وزنا أو كمثل معلوما وفيه استعار بانه لا يصح في الطريق منه وإن  
كان في جنبه وهو صحيح والصحيح ان يصح كمثل او وزنا في الصغار وفي الكبار روايان و  
اعلم انه اذا استعمل كناية او موازنة فيما ثبت وزنه او كمثل نصا فحينئذ غير احوالنا روايان  
والمدح المقدر الذي فيه مدح وخالف المداية وغيره في اشارة على المالح لانه لغة ردية كما في النهاية  
لا يصح الاسم ويطلق وزنا وعددا في الحيوان طائفة او غيره لانه لا يقبض وغير الشئ من ان  
يصح وزنا وعددا في اطراف كالروس والكرش والامعاء والكبد والطحال والاثنا عشر  
لانها معدودة متفوتة وفي الكافي انهم اختلفوا فيما اذا استعمل فيها وزنا ولا عددا في جدوده في  
الحيوان كالألب والبق والغنم وغيره الا اذا بين له ضرب معلوم وبعده وزنا وفيه استعار بانه يصح  
في اللحم المنزوع ولا خلاف فيه بل في غير المنزوع ولو قضى بضم الاسم في اللحم جاز اجماعا  
بانه يصح في اللحم واللبنة وزنا كما في الطرانة ولا عددا وزنا وكما في الجواهر كجواهر الصغار  
كاللؤلؤ والصدف والكهفيق والزرد والياقوت والبلور واللؤلؤ وفي المحيط ان يصح وزنا في  
صغاره لا دونه ولا يخفى ان الجواهر تشمل الذهب والفضة والحرير والخشب والياقوت والياقوت  
بصا او كمثل معين وذراع أي خشة معين ذلك عند المتعاقدين ويحتمل الاضافة والمعنى  
صاع رجل موقوف وذراع رجل موقوف لم يدر قدره أي قدر ذلك الصاع والذراع لا عندهما  
ولا عند الناس واعلم ان الوصف الاخير لم يذكر في الاصل وقالوا الله اراد فعل الكيل والذرع  
الصادر من رجل موقوف وانما لم يصح الاسم لاحتمال مونه وشروطه الى شروط السلم بصيغة  
الكثرة اشارة الى ان الشروط اكثر من عشرة فان راس المال يستعمل على خمسة كما تبين في  
في السابق الى شرطين كون المسلم فيه ما يقبض وما يبيع وفي الربا الى شرطين كون المسلم فيه  
ورأس المال خالصا غير احد وصفي علة الربا كما في النهاية وغيره ثم اشارة الى البواقي فقال  
بيان خمسة أي المسلم فيه كثر ونم فلو سلم في طعام فربة معينة بعد خلاف ما اذا سلم في  
طعام كثره اسان ونوعه اذا اختلف انواعه والافليس بشرط كما في الخلاصة وغيره سقيمة  
أي تبه سقيمة على ناول حنطة سقيمة كثره في القيمة على ناول المنة كما في سورة البينة في الكف  
والبيان المصنف في الشرح والسقي ما سقيته الماء الجاري خلاف النجس ما يصبغ

متقاربة

القيمة

السلم

السماء فهو فصيل بمعنى مفعول يسوي فيه الذكر والمؤنث ولا يلحق الناء الا اذا حذف موصوف كما  
نقروا من الظن ان الناء للنقل على انه سماح كما في الابيض وغيره والنجس والنوع قد مر في  
الطلاق وصفته التي يختلف بها القيمة جيد ونيك وسره واجبر رب السلم على قبول  
لو اعطى الجيد مكان الردى بخلاف العكس كما في قاضي خال وقدره بمقدار موقوف عند الناس  
مثل كذا صاعا او من او ذراعا او عددا او اجلا أي اجل المسلم فيه المعلوم ولم يقيد بالسياسة  
وافله أي ادلى الاجل شهر وعبر احوالنا ثمة ايام وقيل عشرة ايام وقيل اكثر من نصف يوم  
وعبر للجصاص ما زاد على مجلس العقد ولو ساعة والمخار ما تمكن من تحصيل مثل مسلم فيه  
والاول اصح وعليه الفتوى كما في المصنفات وينبغي ان يكون الاجل بحيث تمكن من الوصول  
الى الموضوع المستوط والافالسع فاسد كما في شرح الطحاوي وبيان راس المال حيث كرههم  
او برونعا اذا اجتمع النفود كدونه وصفته وقدره واشتقاده لو كان مثار له حال  
كون راس المال متخففا في ضمن الكيل والوزن والعددي المتقارب فلو سلم هذه الدراهم  
او السبعة والارز والحب واللبنة او البيض او الجوز في كرسطة لم يجز لانه يقضي الى المنازعة اذ بها  
وجد بعض راس المال عينا فاذا لم يبين لم يقسم المسلم فيه على قدره فلم يصح قدر ما صح فيه  
السبع وهذا عده واما عندهما فقد جاز لانه ينعين بالاشارة فنقسم على القيمة وفيه اشعار بانه  
لو كان راس المال شيئا فربما اوجبه انا او عددا متقاربا بلا بيان صح عند الكل لان الاشارة  
كافية فيه عندهم كما استدل به في المداية والمحيط والاختيار وغيره وذكر في الزايد ان راس  
المال لو كان زيفا ان يجوز به في المجلس وبعده جاز لانه حسن حقه وكذا ان لم يجز وكما قيل  
في المجلس وكذا جاز لو كان متخففا او ستوقفا واستدل في المجلس بخلاف ما لم يجوز وان استدل  
الزيف بعد الاقرار بطل فيه وان كان في مجلس الرد الا اذا كان قليلا وهذا عده واما  
عندهما فلا يطل اذا استدل في مجلس الرد لان الدراهم قلما تكون زيفة لانه لا تجوز  
القليل فعفي في ذلك اقل من النصف وروي ان النصف قليل وروي الثلث والوجه  
ستوقا او متخففا بعد الاقرار ولم يجز المستحق بطل بقدره اتفاقا لانه خلاف حقه ومن  
الظن انه ليس من ثوبه ما في الوفاية انه لم يجز ما اذا سلم تقديرا بلا بيان حصنة كل منهما  
من المسلم فيه لان من ثوبه ما اذا لم يبين بعض راس المال كما في المداية وشروطها وغيره  
بيان مكان ايقاعه أي اعطاء مسلم فيه واقفا اذا كان شيئا حمله بالفتح مصدر حمل الشيء بالكسر  
والاحسن ان يقال بانجام الحمل والمعنى لمسلم فيه مونة بالفتح أي نقل كجناح في حمل الى ظهره او  
اجرة حمل كالحنطة وقيل ما لا يحمل الى مجلس القضاء مجانا وقيل لا يمكن رفعه سدا واحدة كما  
في الكوفي وهذا قوله اذ اوفلا لانه ليس بشرط فان مكان العقد متعين له والاول المتخار فان  
الخلاف لم يذكر في خزانة المفتين وفيه رفر الى انه لو طلب في مكان اذ قيمته فيه مثل قيمته في الشرط  
جاز اذا حل الاجل على ما قال نجم الائمة خلافا لبعض المفتين وهذا احب الا اذا عجز المسلم  
عنه استيفاء حقه بسبب افاضة المسلم اليه في ذلك المكان كما في المنة والى انه اذ لم يكن له مونة



كالمسك لم يشترط بانه بالاجماع وبتعين مكان العقد على اصح الروايتين ولو بين مكان قبل  
 لم يتعين لعدم الغاية وقيل بتعين لان قيمة العنبر في المصر اكثر من في السودان مع الامن من  
 الطريق كما في الاختيار والى ان وجود المسك فيه وبقيائه شرط عند حلول الاجل وهو شرط من  
 وقت العقد الى الاجل فلو وجد عند احداهما او بينهما بينهما لا غير فالمسك لم يجر اذا انتهى الاجل  
 فلم ياجزه رب المسك حتى انقطع بان لا يوجد في الاسواق فله الفسخ واخذ راس المال ونظارة  
 وجوده كما في المحيط والى ان المسك لا يجوز فيها لا يوجد في ذلك الا انه قليم كالرطب في حارسا  
 لانه كالمسك في الاختيار وقيل راس المال ولو غير بقدر التخييل قبل الاخر ان بالدين  
 فلو انقض القبض بعد شيئا او نومه بل لا يفي شرط بقاءه اي بقاء المسك على الصفة فلو ابي  
 المسلم اليه قبضه في المجلس اجبر عليه وفي اشارة الى ان شرط الخيار مفيد للمسلم لانه يمنع تمام  
 القبض سواء كان لاحدهما اولهما الا اذا اطلب صاحبه قبل الاخر ان راس المال قائم في  
 يد المسلم اليه فانه ينقلب جائزا ولو هلك لم ينقلب كما في المحيط والى ان غير القبض شرط صحة  
 العقد فاذا فقد واحد منهما فسد العقد بشهادة ما تقر في الاصول وبه يشعر التفرع في  
 قوله فلو كان بعض راس المال ديناً وبعضه غيبة انقض ابطال العقد عندهم في حصة الدين  
 سواء كان العقد مطلقاً بان قال اسلمت اليك مائة درهم في كره خطه ثم جعل مائة درهم راس  
 المال فصاها بالدين او مفيد بان قال اسلمت اليك في مائة درهم ومائة درهم عليك و  
 سواء اضيف الى درهم بعينه او لا وذلك لفقدان القبض وفيه اشعار بان العقد فروع  
 عندهم في حصة الدين والمراذع الدين هو ما على المسلم اليه فلو كان الدين على الاجنبي فهو غير  
 صحيح في حق الكل حتى لو نقد الكل في ماله في المجلس لم ينقلب جائزاً بخلاف ما اذا كان الدين  
 على المسلم اليه فانه بالنقد في المجلس ينقلب الى الجواز كما في المحيط ولا يجوز للمسلم اليه التصرف  
 في راس المال بالشك بان يدخل فيه بعد العقد شره كما او بالبيع او الاستبدال او التولية او نحوها  
 ولا يجوز لرب السلم التصرف في السلم فيه بشئ مما ذكرنا قبل قبضه اي راس المال او المسلم فيه  
 فلو نقض السلم صحيحاً فاشترى المسلم اليه ضرب السلم به راس المال قبل قبضه شيئا لم يجر كما  
 لم يجر للمسلم اليه ان يبيع السلم من راس المال لان الاية اسقاط بعدم به القبض الواجب  
 حداً من حدود الشرع فلا يجوز اسقاطه واستنصاعه فله طلب العمل متعدد الى مفعولين وشرعا  
 بيع ما يصنع عينا يطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان العين من المستنصع  
 كان اجارة لاستنصاعا كما في اجارة المحيط وكيفية ان يقول لصانع كذا فكلما خلت اخرزني  
 فماديك خفا صفتك كذا كذا درهما باجل شهر ببيع سلم وحكي عن السيد والى انه ان ذكره  
 المستنصع فليس سلم والى ذكره الصانع فلم وقيل ان ذكره ادى عدة مكن فيه من العمل  
 فاستنصاع وان كان اكثر من راس المال فله من راس المال ومكان الاية والاستقصا  
 في الاوصاف وعدم الخيار كما في السلم وغيره فاعلموا ان الساس غير تكبر به من علم اكل عصر  
 فيه ان الاستنصاع كما والى الصفه والنحاس والزجاج والعيان والاشعة والنفاس والفلان

والاخرية من الادوم والطين او لا فاعلموا وصح حقه سلم فيه كالجواب وشيخ الغياب ولا خلاف  
 منهم فيه للضرورة وانما فاعلموا وصح حقه سلم واستنصاعا فاستنصاع عندهما على الحقيقة  
 اللفظ لكن السلم اقوى لقوته بالفضل والاجماع والاستنصاع بلا اجل ذكر فيما يتعلق فيه عاقلة  
 اجارة ابتداء ولذا الوقات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفي حقه كنه بيع انما قبل تسليم  
 ولذا ثبت له خيار الرجوع وكان الحكم الشبه بقول هو مواعدة والى ان يستحق بالبيع على اذا جاء مؤثرا  
 عنه ولذا ثبت للخيار لكل الاول اصح كما في النهاية وفيه اشعار بان اذا فقد الاجل والقابل  
 فليس مبيع ولا استنصاع صحيح عملا بالقبض كما انبهر اليه في الكافي ثم اذا كان بيعا فصح  
 الصانع على العمل فلا خيار له وعنه انه لا يجوز له الخيار وعنه ان يوسع في خيار لو اريد منها ولا يرجع  
 الامر من امره خلافا للحاكم والمبيع هو العين لا العمل كما قال البردعي والاول اصح لان المقصود  
 هو العين وذكر الصنف لبيان الوصف كما في البسوط والاحسن ويكون المبيع هو العين لانه  
 معطوف على ما بعد الفاء لا العمل لا يضيح التفرع فلو جاء الصانع بما صنفه غيره او صنفه هو  
 قبل العقد فاخذ المستنصع مع الاخذ لا يتعين المصنوع له اي لا يرجع بل اختياره اي الصانع  
 واذا لم يتعين له فصح بيعه الى الصانع المصنوع من غيره قبل روية الام واختياره فلو اختلف لم  
 يصح البيع اتفاقا **باب شتى** وصح بيع الحلب والسيب كالتمر والصفوفام بعد الحاصل  
 علمت الحلب والسيب او لا كما في المداينة وقال الامام الشافعي ان بيع الحلب العفور الغير  
 المعلم لم يجر وقال محمد ان الاسد ان لم يعلم لم يجر ببيعته والعقد والباري يقبلان التعليم في بيعها  
 واختلف الرواية عن ابي حنيفة في النود ذكره عن ابي يوسف وجاز عند محمد والغيل كالرفق  
 في الجواز وفي التخصيص اشعار بعدم جواز بيع هوام الارض كالطية والعفب والوزغ ودواب  
 البحر غير السمك كالضفدع والسرطان لان جواز البيع يدور مع صل الانتفاع وجم الانتفاع بها  
 الكل في المحيط وقال بعضهم ان بيع الطية يجوز اذا انتفع بها لادونه كما في المنية ولا يخفى ان  
 هذه المسئلة مستدركة بما في البيع الفاسد والذمي في البيع كالمسك باطل فمما ابي طاهر  
 والخنزير في جواز عقده كالحل والشاة في جواز عقده فيكون الحمار منية ولا يبر فيها عنده وفي  
 تخصيص الحمار اشعار بجواز بيع سائر الماشية المحرمة ولذا وجب الضمان على المستملك عنده  
 ولم يجب عنه هوان درهم او دينار او فلس او لؤلؤ او سكر او نحوها بخر بالتخفيف والتخفيف  
 الى ربحي متوقفا على العوس او غير فوقع في ثوب رجل ذيل كان او غيره فنوا الى درهم و  
 الفاء في خبر تكرر موصوفة له ان اعده اي يمتد ذلك الثوب بان بسطه له اي لو وقع فيه او  
 كفه بالكاغ او اللام كما في بعض النسخ الى ضم الثوب بعد وقوعه فيه فان اخذ غيره منه فله  
 الاستداد والابعد او يكفه فلو اخذ ما اخذ وفيه اشعار بان لا يكره ان يكتسب عليه اسم  
 ثوبا واختلف المتخرج فيه واعلم انه اذا دفع الدرهم الى غيره لئلا يكتسب ثوبا منه  
 كما انه لم ينقطع بعد التزوي في السكر له ذلك ولو حضر رجل لم يجر عند التزوي فاختلف في جواز  
 اخذه كما في المحيط واعتبر به ان نفس على نذر الدرهم سائر المباحات فلو صار طبردا ببيضة

فان بيعها من المسلم  
 فان بيعها من المسلم



او خرج اوجح ظلي في ملك رجل كان له ان اعده له والا فخذوا واذا اخرجنا للسرقين فما وقع  
 فيه فنوله عند جنتهم كما في النهاية ولا يخفى ان هذه الاحكام بالكلية النسب ولذا ذكرنا بعض المشايخ  
**في القس** في اللغة الدفع وفي الشرع بيع الثمن بالثمن الى احد الطرفين بالآخر  
 ولو غير مضروب بغيره ما باني حال كونه جنس الى جنس بفضة او ذهباً بذهب او جنساً  
 بغير جنس الى جنس بذهب او ذهباً بفضة او ثوباً وذهباً بذهب او فضة بغير جنس احد  
 الجانبين مع غيره فنصرف خصية الجوز الى العرف وما في الاصول ان الموهبة اذا اخبرته فانما  
 عين الاولى والثانية بالعرض فليس بجلي وانما يسمى به لوجوب وقع ما في يد كل من العاقدين  
 الى الاخر وشرطه ان شرطه جاز العرف وصحة كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المشايخ اذ  
 الموجود في مجلس العقد كالموجود في وقت العقد وسببنا في اشارة الى ما قال بعض المشايخ  
 حرمانه شرط البقاء على الصحة والى كل منهما اشارة محمد في الكتاب كما في الذخيرة التفصيل الى  
 اشتراك المتعاقدين في قبض الثمنين قبل الافتراق بالبرهان حتى لو طال ففقد بهما في مجلس  
 العقد او اغمى عليهما او ذهبا فترسخا او ناساً ففقدوا صح وجمدان النوم افتراق وعقدان  
 النوم الطويل افتراق وعقدان جعل العرف كالنحو فبطل ما هو دليل للاعراض كالقيام في مجلس  
 وفي هذا الشرط اشارة الى شرطين ان لا يكون فيه اجل ولا خيار شرطه بخلاف خياره العيب  
 والروية قال افتراقه غير نقض او فاعل او شرطه خياره فسد البيع ولو نقضاً في الصور قبل  
 التفرق فطلب صحيح كما في المحيط ولم يذكر ما هو شرطه من التوازي في الوزن اذا كانا جنس  
 جنس واحد اعتمد اعل ما سبق في الرابعا على انه يصعد الشرط المختص فلو بيع ذهب  
 بذهب مجازفة لم يجر الا اذا علمت وبها قبل الافتراق وان وقع النقض في بعض من  
 البديلين صح البيع فيه من قبيل التقديم فكلما الى في ذلك المقبوض من البديلين وقد يقال  
 يقبض في مثل انما ففضة طرف وقع قبض الطن انما منه مناسخ وحذف فان المعنى ان وقع قبض  
 البائع في بعض من الثمنين مع البيع فيه الى فيما يقابل ذلك البعض من البيع حال كون البيع بالفضة  
 والصواب وفي انما ففضة ان وقع في البعض من بقدره وصار انما مناسخ كما ينبغي ان يكون  
 منه بقدر ما فقد من الثمن ولا خيار له لان عيب الشبهة من قبيل حيث لم ينفذ جميع ثمنه وانما لم يذكره  
 على سبيل التفرع اشعار بما قال بعض المشايخ ان النقض بعض شرطه بقاء العرف لانه لو جعل  
 شرطه جوازاً ينبغي ان لا يصح هذا العقد عند ان حقيقته لان العناد في البعض اذا تمكن في  
 صلب العقد يسري الى الكل فتمده خلافه كما نرى بخلاف ما لو كان شرطه للبقاء فانه لا يمكن  
 في صلب العقد بل هو عارض فيصح فعلى هذا يشتر الى كلا القولين في النقض وكذا في مثل حكم  
 في بيع اللان الحكي في بيع مثل السيف والجمام وغيرهما المحلى الى الطرفين بعين الذهب والفضة  
 فالمحلى اعم من المذهب والمفضض ان حصلت الخلية الى ما يمكن تحليصها وازالتها من السيف  
 بلا ضرر يعود الى البائع فصح البيع في السيف والخلية جميعاً بقدر ما قبض وصار السيف مشتركاً  
 بينهما وهذا اذا باع بثمن من جنسها واكثر منها فان كان من خلاف جنسها جاز كيف كان و

اذا كان مثله او اقل او لا يدري انه اقل او اكثر لا يجوز لاني السيف ولا في الخلية وفي الصفة ان  
 الى انه لو كان السيف مملوكاً الى مطلق بما اذهب او الفضة جاز البيع مطلقاً لان ما يمتويه  
 صار من ملكه او صار له الوزن اذا لم يكن وزنها حالاً ولا يخلص فليبق موزوناً كخبره  
 الخطة كما في المحيط وبصرف القبض السابق المثل وان سكت المثل في اول اني منها الى الخلية  
 كالا وبصفاً الى الباقي الى ثمن الخلية وان لم يقبض شي من الثمن بطل البيع فيها الى الخلية  
 لانه صرف فقد شرطه وفي التخصيص اشعار بان صح البيع في السيف لانه بيع لا يشترط فيه  
 التقابض ونوله بطل من كونه في المداينة وغيره لكن في قاضي خان وبصرف العرف لا فرق  
 قبل القبض ولا بطل وهل يتعين المقبوض لدرويه روايان والظاهر انها متعين وان لم  
 تحلص الخلية من السيف بطل البيع أصلاً في الخلية والسيف لا يعدم شرطه ولا يخفى انه  
 اشارة الى الكلام الى رعاية حسن الاختتام **في الشفعة** عقب البيع  
 بها لانه بعد على انه شرط عند الجمهور وهو الشرط لهما كما قال شيخ الاسلام هي لغة فعلة  
 بالضم بمعنى مفعول من قولهم كان هذا الشيء وترا فشفقة تأخر الى جعلته زوجاً له في الأصل  
 اسم للملك المستفوع بذلك ولم يسمع منه فاعل ومن لغة الفقهاء باع الشفعة الدار التي يقطع  
 بها الى توفد بالشفقة كما في المغرب وشرعاً فملك العقار دون المفعول كالنحو والبناء فانه يتقوى  
 لم يجب الشفعة فيه لا ببيعة العقار كالدار والكرم والرحا والبير وغيره وانما في اوجه الطلاق  
 والمبادر ان يملك ملكاً طلياً لا طلاقاً واحترز به عن الخلية كما اذا اشترى غير الشفعة بالأكبر  
 فانه تصرف فاسد وبشرط الفضة للشفقة كما باني على مشربة المتجدد الملك طرف جبر واحترز  
 به عن ملكه بلا عوض كما بالمنة والارث والصدقة او بعوض غير عين كالمهر والاجارة و  
 الخلع والصاحبة دم خد فانه لا شفقة في شيء منها ودخل فيه ما ذهب بعوض فانه اشترا  
 انتهاء كما في جبر اقلان المشتري لا يرضى به في الاكثر وهو يميز جبره فانه كما ذكره ابن الاثير والاشيا  
 تركه لانه مستدرج كجدة تملك بمنزلة اي مثل ثمن العقار المشتري به في المشتية والقيمة  
 وما لازم بالخط والبناء وكذا في جبره واحترز به عما اذا اخذه باكثر او اقل منه فانه باشر  
 لا لشفقة وبشرط ملك دون العقار بقدر روس الشفعة لا بقدر الملك اي حكمه لان  
 علة الاحتياق الفصل الملك لا قدره ولذا قسم على التخصيص ما باع شريك لصاحب نصف  
 وثلاث وسدس وجار له جار ان احد هما من ثلثة جوانب وثانيهما من جانب او لا يثبت للخط  
 اي الشريك فهو قبيل بمعنى الفاعل من خطه مشاركة في نفس العقار المبيع اي في كل جزء  
 منه وبعض فيثبت للشريك في البيت ثم في الدار ثم في اللاس كما في النظم وغيره وفي اضافة  
 الشئ الى التملك اشارة الى ان الطلب واجب على الكل وان لم يتمكنوا من اخذه الاثر الى ان  
 الجار اذا لم يطلب الشفعة لكان الشريك ثم سلم الشريك الشفعة لم يكن للجار شفقة كما في ان من  
 عشر في المحيط ثم بعد ما لم يكن فيه شريك او كان لكن بطل شفقة بوجه ما يثبت للخط تركه  
 اخبر لانه ذكره للتنبيه على انه المسمى بالخط حقيقة فان الاول والثاني سميان بالشريك

القبض

من

في سميان بالخط  
 الثاني فقط من



كما اشار اليه السجالي وغيره فيكون ذكره على سبيل التذكير في حق المبيع اي فيما لا بد منه من تاييد  
 له وعنه الى يوسف لا شفقة للغير مع الشريك في الرقبة وان سلم لانه يجب كالتسليم بالكرسي اي  
 شرب نهر العقاربين ومائة والاحسن من الشرب والطريق اي ثم الطريق كما في النظر ولذا اخذت  
 فلو بيع عقار لما شرب وطريق وقت البيع فلا شفقة فيه من جهة حقوقه ولو شارك احد في الشرب  
 واخر في الطريق فمضاجب الشرب اولى من مضاجب الطريق لانه حين فلو كانا عامين فليجار  
 فالشرب لخاص كشراب نهر العقاربين لا يجري فيه السفن اي اصغر السفن فالنهر العام عند  
 الى حيفه ما جرى فيه السفن كجدة وقرات وذكر شيخ الاسلام ان المشايخ اختلفوا فيه فقبل  
 الخاص ما يتوق ماؤه بين الشراكا ولا يبقى اذا انتهى الى ارض الاراضي ولا يكون له منفذ الى القفار  
 التي جماعة المسلمين والعام ما يتوق ويبقى وله منفذ وعلمه المشايخ على انه ما كان شركاؤه  
 لا يحصون واختلفوا فيما لا يخص في خمسة او مائة او اربعين او عشرة والاصح انه مقصور  
 الى ارض كل جبهة في زمانه كما في المحيط فلو باع حصته بشرها فالشفقة للمخيط ثم لاهل الحدود  
 ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في الشف والطريق لانه من طريق لا ينفذ الى خارج  
 الى طريق راسها صديق واخا واسم فيها وورثها وجميع اهلها شفقا ولو معا لم يمت بعد  
 الطريق جازله عقار واكثره على يكون وقفا او اجارة او ودعة فلا يصح ان يتصل بالمبيع  
 ولو كان كما اذ لم يمت بيت من دار فلان الملازم له ولا يصح الدار في الشفقة سواء باه او بالمال  
 ان باب عقار الجار او المبيع في سكة بالكسر في الاصل طريق مسنوا او في نافذة او غير نافذة  
 بان يكون ظهره الى ظهر المبيع وبه يميز عن الطريق وهذا اذا كان المبيع ذابا بالاشياء  
 لو اشترى منه او لرجل ارض في عمارة الى جنبه ولا في اسفله فلهما الشفقة في جميع النهر من اعلى  
 الى اسفله لان كل واحد منهما جازله كما في المحيط وبطلانها بان يقول اطلب الشفقة في  
 المكان الذي اشترى به بالحق الذي في اوشقه خوفا ثم يدان جاري كما جرى يدان حتى كمرات  
 كما في النظر وطلبت الشفقة وانما طابها كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضي والمستقبل عند  
 بعضهم وعنه الفضلي لو كان في شقة شفقة كان طلبها والصحيح صحة الطلب بما يغني عن  
 الطلب كما في قاضي خان وغيره وقيل اشعار بان الاشهاد على هذا الطلب لا ينشأ منه  
 بدونه لو صدق المشتري كما في الاختيار وغيره في مجلس علمه اي الشفيع بالمبيع حتى لو سكت  
 ساعة لم تبطل ولو قام تبطل على رواية محمد واختار الكوفي وبعض مشايخ تجاري وفي  
 ظاهر الرواية ينشأ على قور علمه بالمبيع حتى لو سكت ساعة تبطل واليه ذهب مشايخ الخ و  
 عنه من مشايخ تجاري كما في المحيط وعنه وقبل في يوم وقبل في سنة وقال الحسن في ثلثة  
 ايام كما في النظر والاول اصح على ما قال لبعض اصحاب كفا في الظهيرية والظن كالعلم ولذا الواجب  
 عدل وجب الطلب وقال لا ينشأ عنه الخ ولا يلو كما اشار اليه الزاهد وغيره و  
 الاطلاق والى على وجوب الطلب وكولم يكن فاعنده احد لئلا يسقط الشفقة بانه او يمكن  
 من التلف عند الحاجة كما في النهاية وهو اي الطلب في المجلس طلب موافقة الجار في ساعته

طلب سانه

من الوتوب

من الوتوب سمي به ليدل على غاية التعجيل ثم ان بعد المواثيق طلب الاشهاد وبسمي طلب  
 التفريق ايضا كما اشار اليه بقوله يشهد من الاشهاد على طلبه اي الشفيع عند العقاربين  
 يقول يا قوم اسندوا الى طلبت الشفقة في هذا العقار وابوزيد الكبير لا ينشأ هذا الطلب  
 عنه كما في المحيط والاحسن ان يجعل الطرف متعلقا بشهد كما دل عليه الوقاية وشهد فان  
 الفصل اصل في العمل على انه يشير الى طلب الاشهاد وانما يحتاج اليه اذا لم يكن الاشهاد عند  
 احد هؤلاء الثلثة كما في المحيط وغيره من الظن ان الحسن ان يجعل متعلقا بطلبه او عند  
 ذي يده الى متصرف العقار حال كونه من باع فلا يصح الاشهاد عند باع ليس يدي يده على ما  
 ذكره القدوري وعصام والناتفي واشاره الصدر الشهيد وذكر شيخ الاسلام وغيره ان  
 الاشهاد يصح عنه استحسانا كما في المحيط او عند مشر ولو غير ذي يدي بان يقول له اطلب منك  
 الشفقة في دار اشترى بها فلان حدوده كذا او انا شفيعها بالشركة في الدار او الطريق او  
 بالجوار بدار حدوده كذا فلهما في فضاء بين حدود الدارين مع كل واحدة من رتب  
 الشفوت كما في قاضي خان لكن في الكافي وغيره ان تبين هذه الامور ليس ملائمة وفيه  
 اشارة الى ان له الاشهاد عند الجار هؤلاء مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب  
 اخرون الى انه انما يشهد عند الاقرب كما في المحيط وغيره لكن في النظر ان الاشهاد عند  
 العقار انما يشترط اذا لم يقدر عليه عند البائع او المشتري وانما ذكر كونه ثم اشارة الى ان  
 مدونة هذا الطلب لم تكن على قور المجلس في الاكثر بل مقدمة بمدة التمكن من الاشهاد كما في  
 النهاية وغيره فان اوجه الشفيع احدهما اي الطرفين طلب موافقة المجلس وطلب الاشهاد  
 عن مدة التمكن منه ويمكن ان يمد بالضم النوعان من الطرفين النوع الاول على ذكرنا والثاني  
 الاشهاد عند البائع او عند المشتري بطل الشفقة لا بعد فانه لو اشهد عند العقار ولم يشهد  
 عند احدهما او اشهد عند البائع ولم يشهد عند المشتري بطل الشفقة لا بعد مثل غيبة مدة السفر  
 وتامد في النظر بطلت الشفقة وعند محمد لوجه او قول في اوسم او اجازة سلا ما قبل او تمت عاطفا  
 ليس باعرض كما اذا اتم الاربع قبل الظلم وبعد طبعه او سال عن كنية الثمن كما في الاختيار ثم الى  
 بعد الطرفين بطلب طلبا سمي بطلب خصوصته وتلك عند القاضي اذا لم يسم المشتري العقار  
 اليه بان يقول الشفيع للقاضي ان فلانا اشترى عقارا حدوده كذا او انا شفيعه بعقار كذا  
 حدوده كذا فخره لئلا الى وباتية اي طلب الخصوصية بشرط تبطل عند محمد كما في النهاية لكن  
 في المحيط والذخيرة والخاصة والمضمرات وغيره من المدة واللات انه رواية عن صاحبين و  
 عنه ثلثة ايام وعند محمد سبعة ايام وعنه شهرين كما في النظر ولا تبطل اصلا عند ابن حنيفة وبه  
 اي بما عند محمد يعني حاجة الناس اليه كما في المشايخ كالذخيرة والخاصة والمضمرات وغيره  
 فقد اشكل ما في الهداية والكافي ان الفتوى على قوله ويستثنى الا عذر من ذلك فتاخر واحد  
 من هذه الطلبات به لم تبطل الشفقة كما اذا علم بالمبيع نصف الليل واخر الطلب الى  
 الصبح او طلب موافقة واخر الطرفين للمرض وليس او غير كما في المحيط وغيره فاذا طلب

بشهادة



طلب الخصومة سال القاضي الخصم الدال على الاثنين المدعى والمدعى عليه بالاشترى كذا قال اولاً  
الشفع المدعى عن موضع المشفوع به وحده ثم سبب الاحتجاج باختلاف الاسباب  
ثم سال المدعى على هل المشفوع به ملك الشفع فان اقر الخصم بملك ما يشفع الشفع  
المدعى به في عقار او كل جزء منه لطلب الشفع اما على العلم كما قال ابو يوسف  
لانه فعل الغير نحو ما يعلم بان اى الشفع مالك اى العقار واما على البناء كما قال  
محمد والفتوى على الاول كما في الكهري او به من الشفع على انه ملكه بان اقام شاهدان  
ان هذا العقار الذي يوار هذا العقار المبيع ملك هذا الشفع فيلزم ان يشترى هذا الشفع  
هذا العقار وهو له الى الساقه لان العلم به خرج عن ملكه ولو قال لا ان هذا العقار لهذا المالك  
يكفي كما في المحيط وادعى يوسف لاجابة الى ايهما سأل الى سال القاضي الخصم المدعى عليه  
عن الشراء اى شترى المشتري للعقار وقال هل اشترى به قال اقر الخصم به اى الشراء او كل  
عن الحلف على البناء فان كان ثبوت الشفعة مختلفاً فيه فعلى السبب باسند المستر  
او لم يبرع وان كان متفقاً عليه فعلى المايل باسند المستر الشفع في هذا العقار الشفعة  
من الوجه الذي ذكره على مقتضى ما مر في الدعوى وفيه استعارة بان المشتري لو انكر طلب  
المواثبة حلف على العلم ولو انكر طلب التفرع فعلى البناء لاحاطة العلم به كما في الكهري ولو كان  
المدعى وكيل شفع وادعى المشتري تسليم الشفع سلم العقار الى الوكيل وبيع الموكل  
للخليف كما في قاضي خال او به من الشفع على انه اشترى به قاضي في ظاهر الرواية  
له اى للشفع بها اى الشفعة وعن الطرفين انه لا يقضى بها احضار الثمن وان  
نقد لو قضى كما في الاخبار وان طلب المشتري اجلا اجله يومين او ثلثة ايام بلا قضاء  
فلزمه اى اذا قضى فقد لزم الشفع احضار الثمن فلو لم ينفقه حسب القاضي كما في المحيط  
ويجب للمشتري الدال على العقار له اى الثمن ولا يسمع القاضي البيعة ولا يقبل خصومة  
الشفع على البائع اى ببيع ذي يد حتى يحضر المشتري فيفسخ بخصومه اى ببيع القاضي  
بخصوم المشتري الاضافة من المشتري الى الشفع في قول البائع بعت منك فبفسخ  
المخاطب بالكتاب شفيعاً مع بقاء الباقي فان بناء الشفعة على البيع ونظيره في المحوسس  
رمى سهم الى احد فانه لم يتبدل باصانة غيره لتحمله وانما الشفعة حضوره اجزاء على الحق  
اليه والملك ويقضى بالشفعة كما في الهداية لكنه مستدرك لان هذا الشفع متضمن له  
وغيره بالبر مع جواز الرفع على البائع ظرف بقضى او خبر مبتدأ هو عمدته في العمد للفظ  
باعتباره سمي بها حقوق العقد كضمان الدرك وتسلم العقار والصك القديم وغيره الى يوسف  
ان العمد على المشتري ان ينفق الثمن للبائع وفيه استعارة بانها تسمع على مشتري يد في حضور  
البائع لانه اجنبي وعلى المشتري عمدته وله منع كتاب الشراء لانه ملكه كما في المحيط والشفع  
ثبت جوار الروية وان رآه المشتري وجب له القبول لانها بمنزلة البائع والمشتري  
والاكتفاء مشير الى انه لا يثبت له جوار الشفعة والاصل بعد الشفعة وان شرط المشتري

في الشراء البراءة الى براءة البائع منه اى جوار العيب والرد عليه بالعيب والقول للمشتري مع البين  
عند اختلاف المشتري والشفيع في قدر الثمن لا تكاره الاقل ولا ينجح الاقل لاشترى او يكون كل  
مدعى عليه وهو مفقود في الشفع وبينه الشفع على الشراء بمن اقل الحق عند الطرفين  
من بينته اى المشتري على الشراء بالكثر منه لانه الملزوم بينه الشفع وفيه استعارة بان لا يختلف  
البائع والمشتري او هما في الشفع فيبينه البائع الحق لانها تثبت الزيادة ولو ادعى المشتري  
ثمناً وادعى بآية اى العقار ثمناً اقل منه اى في ذلك الثمن اخذ الشفع العقار بقوله اى  
بالثمن الذي قاله البائع بل بيمين حال كون ذلك القول صادراً منه قبل القبض اى قبض  
البائع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار او لا لانه حطاه البائع وفيه استعارة الى ان البائع  
لو ادعى الاكثر لم يأخذه فانما ينجح الاقل ونما في المحيط واخذ الشفع بقول المشتري حال كونه  
بعده اى القبض لان البائع حينئذ اجنبي واخذ الشفع العقار في صورة حط بعض  
الثمن بان قال البائع حطت عن المشتري بعض الثمن او به منه سواء كان قبض قبض  
او بعده او زيادة اى زيادة الثمن من المشتري ولو بالتجديد باقلها اى الثمن في الحط  
اخذ العقار بما ورا، المحطوط لانه الحق باصل العقد وفي الزيادة اخذه بالثمن الاول لانه حق  
الشفيع فكيف الزيادة البطلان حصة وفي حط الكل وبهت قبل القبض وبعده بالكل فلا يصح  
في حق الشفع لانه لا يلحق باصل العقد لكنه يصح في حق المشتري واما الاكثر من البعض او  
الكل قبض القبض كالمسألة واما بعده فلا يصح لانه في حق الشفع ولا في حق المشتري وقد مر  
عنه في البيع وفي الشراء اى شترى مسلم من مسلم مثلي اى مكبل او موزون او عدل متقارب  
بمنه واما فدية المسلم لانه اذا اشترى ذي يد في حجره او خنزيره والشفيع مسلم فانه اخذ بيمينته  
للمر او للخنزير كما في الكافي وفي غيره اى المثلي كالعقار والحيوان والائمة بيمينته الثمن  
وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما في الذخيرة في صورة عقار كذا ارشدني احد الفقهاء كذا  
اخذ كل على المعلوم او المجهول اى اخذ كل من الشفعين عقاراً هو شفيع او اخذ كل من العقارين  
بقيمة العقار الا لانه بدل وفي صورة من موصل اجل معلوما فانه اذا جعل الاصل كالمصداق  
فالبائع فاسد بحال اى اخذ بيمين حال او في من موصل طلب الشفع الشفعة في الحان اى في  
المجلس فان سكنت عنه بطلت خلافاً لابي يوسف واخذ العقار بعد الاجل لانه في الحال وفي بناء  
المشتري في العقار قبل القضاء بالشفعة وفي يوسف شجر ابيه بالثمن اى اخذ العقار بالثمن  
في الصونين وقيمتهما اى بقيمة المبني والمغروس مقلوعين اى مستحقين للقطع فان قيمته  
اقل من قيمته مقلوعاً بقدر ارجوة القطع اى رفع البناء والغرس كما يأتي في الغصب او  
كله المشتري فلهما اى الا اذا كان في القطع نقصان بالارض فان الشفع له ان  
يأخذ ما مع قيمة البناء والاخر اس مقلوعة غير ثابتة وغير اى يوسف ان الشفع  
يخير بين الترك والاخذ بالثمن مع قيمة البناء والغرس بلا قطع كما في النهاية فلو  
اشترى داراً وصنعها باشياء كثيرة ثم جاء الشفع فلو بالخير ان شاء اخذ بالشفعة



واعطاه ما زاد فيها وان شاء ترك ولو جعل مسجدا او مقبرة ثم خسر الشفعة فبطلت الشفعة لان الشفعة لا يملكها الا بالقبض  
بشخص المسجد وبشخص المولى كما في المحيط وذكر في النظم انه لا ينفذ المسجد وبطلت شفعة كما  
لا ينفذ المولى وبطلت الشفعة لان في بيع صحيح للعقار موجب لوجوبه من ملك البائع  
من كل الوجوه فلا شفعة في بيع الوفاء لان حق البائع لا ينفذ راسا كما في قاضي خان  
وفيه اشعار بثبوت الشفعة باقرار البائع بالبائع ولو انكره المشتري كما في المحيط او  
بينة بوجوه مشروطة في العقد مقبوض غير مشاع فان هذه البينة بيع انشاء فيعتبر  
الطلب عند التقابل في ظاهر الرواية كما في المحيط وفي غير الاصول انها لا تثبت في البينة  
كما في قاضي خان ولا يثبت الشفعة في بيع كوشم وكثير من المنقولات كالبناء ببيع  
او وبيع فصد الى بيا فصد بانبثاق الشفعة فيها بتبعية العقار فلو اشترى بخرها  
فبطلت الشفعة تبعا لارض كخلاف ما اذا اشترى بغيرها حيث لا شفعة فيها لانها تنقل  
كما في البناء والزرع كما في المحيط فالحسن ان يقال ولا في كوشم ولا في البيع كجار البائع  
انفاقا او المبيع لم يخرج عن ملكه بخلاف ما اذا كان الجار للمشتري فان خرج عن ملك البائع انفاقا  
وعز الى حشفة انه لا شفعة في جوار المشتري واذا كان الجار لغيره فاشفعة لاجل جوار البائع  
كما في المحيط الابعد سقوط اي الجار للبائع فانه يثبت له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بان يطلب  
بعد سقوط الجار وقبل عند البيع والاول اصح كما في الكافي والثاني الصحيح كما في البداية ولا  
في البيع القاسم لو بعد القبض لاحتمال الفسخ فلو وقع فاسدا بعد ما كان صحيحا فبطلت  
حق الشفعة الابعد سقوطا بالبينة او البناء او الفسخ فان له الشفعة حينئذ خلافا  
لما فانه لا يسقط الفسخ بالآخرين فلو باع صحيحا سقطت الشفعة وللشفيع ان يأخذ باليمن  
او بالبينة كما في المحيط ولا في رد الجار اي اذا اشترى عقارا فاشفعة للشفيع ثم ردها  
المشتري بجار روية او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد القبض لان الرد ليس ببيع بل  
فسخ الا في رد سبب جوار عيب بقاء القبض بقاء فضا فان له فيه الشفعة كما لو تباين  
فلا شفعة لو رد بجار عيب بقاء فضا قبل القبض او بقاء فضا قبل او بعد كما في الزايد  
ولا لمن اي لو كسب باع ما كان كسبه عقاره موكل لانه يلزم منه ابطال كل او بيع له الى لا  
لموكل باع وكيل ما كسبه عقاره لانه باع معنى او ضمن الدرك بفتحين او السكون الى ضمن  
عند الاختلاف فلا شفعة لصاحبه في عقار البائع لانه كالبائع بل الشفعة لمن اي لو كسب  
اشترى ما كسبه عقاره من عقار موكل فطلب الشفعة من الموكل او اشترى له اي لو كسب  
اشترى له وكيل عقار يوجب عقاره ويبطلها اي الشفعة تسليمها واسقاطها بان قال بيا  
نعيين احدا سقطت شفعتي فيما اشترى او قال لذي البند تسليمها سلمتها لوكي لو قال لو كسب  
سلمتها لك فلو قال لو كسب سلمتها لك فسلم وان كان المبيع في يد الموكل بعد البيع وان لم يتم  
بوجوبه لا يبطلها قبل البيع او يلزم اسقاط الشفعة ويبطلها الصلح عنها على سوي  
المشقوق مع بطلانها الى الصلح فلا يجب البطلان لان للشفيع ليس الا حق اخذ المشقوق وانما اشترى

قبل

المشقوق لانه لو صلح على بيع معين مثلا منه لم يطل الشفعة لان الثمن مجهول فلا اخذ الكل خلاف  
ما اذا صلح على شئ معلوم منه كانه نصف فانها تبطل ويبطلها موت الشفع قبل القبض لاجده  
فلو ارثه اخذه وعليه ثمنه لا موت المشتري فلا شفعة ان يأخذه ولو باع الوصي او القاضى لبقاء  
السبب وهو الاتصال بالملك ويبطلها بيع ما شفع به قبل القبض ببيعان باعوا باع الجار لم  
تبطل وشفيع بالضم اى اخذ بالشفعة وملك بها حصته احد المشتري الى ان يصب بعض جماعة  
اشترى واعقد احد صفقة واحدة كما شفع حصته كلهم لانه ليس في اخذ واحد عيب الشفعة وفيه  
الجماع الى ان الشفع لم يأخذ نصيب احدهم قبل القبض وهذا اذا لم يؤد الشفع والمشتري الثمن والآن  
فياخذ وعلم انه لم يأخذ الباعد القبض والاول الصحيح كما في البداية وغيره والى ان المشتري لو لم يتعد  
لم يأخذ بعض عقار البائع لضرر الشفعة وذا بل خلاف عما يحتمل في الذخيرة ومن الظن ان المصنف  
عدل في عبارة البداية والكافي وللشفيع ان يأخذ نصيب احد المشتري ولو فعل وجهه حتى لا يجرى  
الشفعة سواء كان قبل قبض المشتري او بعده فتأمل لا يشفع حصته احد الباعة الى الباعين عقارهم  
لضرر على المشتري وفيه اشعار بان يأخذ حصته كلهم ويمنع منه باخذ حصته قبل القبض واعلم انه اذا  
طلب حصته فلو على شفيعته في الباقي وقبل بطلت واذا اشترى دارين او فريدين صفقة والشفيع  
واحد لا يشفع احدهما وان كانت بالمشتري والاخرى بالمعرب فيشفعها او يتركها كما في طرانة فان  
سلم الشفع مشرا او بدينا بان اخذ المشتري زيد قطعه مشرا غيره عمو او سلم المشرا بالعهدة والراهم  
قطعه انه اشترى باطل منها لا سقطت شفيعته لانه استكره فان ظلم انه باكره سقطت او ظلم انه اشترى  
بمشتري اي مكمل او موزون او عددي متقارب فبطلت اقل او اكثر لا سقطت شفيعته فان ظلم انه  
اشترى بدينا فبطلت الف لم تسقط كما قال الطر فان على ما في الاسرار وقال ابو حنيفة وزفر سقط  
عنده الى يوسف بناء على انها جيران او جيران كما في الذخيرة فمن عدم الشفع ظن معناه  
على الكافي والبدائية ان في اطلاق المشتري بطل لا اجرم سقوط الشفعة فسقط ان سلم المشرا  
بالف لم يظلم انه اشترى بغيره فبطلت الف او اكثر فلا سقطت ان ظلم انه باطل وفي الاكتفاء اشعار  
بان يكره للملك دفع الشفعة قبل الثبوت بخلاف جعل الثمن مجهولا كما اذا باع دارا بم معلومة وثمن  
غير معلومة فانه لا يحكم بها لجهالة وهذا اعني الكراهية عند محمد وقال ابو يوسف انها لم تكرر وتكره  
بعد الثبوت بان يقول المشتري للشفيع اشتره مني بما اخذت صا فقال الشفع اشترته وقبل  
لا تكرر كما في المحيط وذكر في الوقايع والكبرى والنصاب والمصنف ان يكره بيع الثبوت بانفاقا  
واما قبل فلا بأس وهو المختار وكذا الحسين في دفع الربا بان يبيع بانه درهم وفسد بانه وعشرين  
درهما وكذا في منع وجوب الزكاة بان باع السابغة بغيره قبل اللؤلؤ وتشفيع المصنف وغيره في ذلك  
على الامام الى يوسف في غاية الشناعة فانه اعلى مكانا وارفع شأننا ان يطعن عليه احد  
وقد ايدوه ما صح عندنا ان افضل العلماء في زمانه وكل يعرفون اني اوانه زينا للدين والدين  
ابا بكر النابادي قد راي في المنام ان شافني المذموم قال في مجلس النبي صلعم  
ان ابا يوسف جوز حيلة في اسقاط الزكاة فقال صلعم ان ما جوزه ابو يوسف حق او

الى ان



صدق وانما هذه مسئلة اسقاط الشفعة في احوال كذا اشارة الى حسن الاختتام كما هو  
اولى الابواب **كتاب القسم** **القسم** عقب بالشفعة مع اشتغال كل على  
المبادلة تقيانه المادى الى الاعلى بوزن او وجوب القسم في المصلحة على القسم بالكمسرة  
اسم من الاقسام كما في المذهب وغيره او التقسيم كما في القاموس لكن الانسب بان ياتي في لفظ  
القسم ان يكون مصدر قسم بالشفعة الى جهة كما في المقتضى وعرفا يعين الحق الى تميز حق كل مما  
يتولى صاحبه اثباته واسقاطه من المال فتخرج تعين الديون ولو قال تعين المكس لم  
يشكل بالمبادلة فان الحق يستعمل غالباً في المادية الشرايع الى المشترك بين اثنين فصار  
قبل ذلك التعيين وفيه اشعار بان القسم يتضمن معنى الاقرار والمبادلة فان اجمع  
لكل كان حصته له وبعبارة لصاحبه فباعتبار الاول اقراره بالثاني بمبادلة هي الاقرار  
احد بما راجع في بعض المواد اشار اليه فقال وعلب فيها الى ربح من معنى القسم ويجوز  
تقديره غلب الاقرار اي التميز المحض في المثلى اي المكس والمورون والمعدود والمتقارب  
لعدم التفاوت بين ابعاده وغلب فيها المبادلة اي الاعطاء من الجانبين في غير  
اي غير المثلى من العقار وسائر المقتولات للتفاوت بين ابعاده وان كان كذلك فباعتد  
كل شريك من اوجه حصته بغية صاحبه وان لم يرض به ويبيع كل نصيبه ما جئتم في المثلى  
وفي اشعار بان القاضي لا يجبر احد منهم على القسم فيه الا اذا كان المثلى من جنس واحد  
لا يأخذ بغية صاحبه ولا يبيع ما جئتم لان ليس عين حقه هنا اي في غير المثلى وندب الامام  
نصب قاسم يوزن اي يوصل القدر اليه ترزقا هو ما ينتفع به من مال يجرى الى بيت المال  
المعدود اي مكان معد لال طراز وغيره مما اخرج من الكفار كالجارية وصدة بنتي تغلب فلا  
يرزق من بيوت الاموال الثلثة الباقية كبنت مال الزكاة وغيره الا بطريق القرض لا يقسم  
المال بالكمسرة ويجوز التشديد بما اوج على المتقاسمين وان نصب الامام قاسما جابر عليهم  
مقدرة غير زائدة على اجر المثلى مع ذلك نصب لان النفع لهم واكلام مشير الى ان تنقسم  
القسم واخذ الاجرة لكنه غير مستحب كما في المداينة لكن في الظاهر انه لم يأخذ للقسم  
بل للكنانة بقدر اجر المثلى وهو المختار وهو اي اج القاسم عنده يقسم على عدد  
الروسس اي روس المتقاسمين وعندهما على قدر انصابتهم والاول الصبي فان المعقود  
عليه هو التميز لا غير كما في المضمرات وعند ان الاج على الطالب للقسم دون المتسرع  
عنها والاطلاق مستعمل بان اجر المكس والوزن على هذا الخلاف والاصح انه على قدر الانصبا  
بلا خلاف كما في المبسوط ويجب كونه اي القاسم عدلا اي متقيا وانما خالف المداينة في  
ترك الامين لشموله اياه عالمها اي بكمية القسم لانها من جنس عمل القضاء كما في  
المداينة وفي التعديل اشعار بان هذين الامرين غير واجبين فيها كما انها غير واجبين في القضاء  
على ما ذكرتم فاربوا بوجوب الوجوب العرفي الذي مجبه الى الاولوية كما اشار اليه الاختيار  
وفجانه المقنين ولا يعين من جهة امام قاسم واحد ولو بلا اوجه منهم لضيق الامر عليهم كما اشار

كما في المحطة

الى المصنف ونجد بعض كنه خلاف ما مر انه يجب نصب احد باج فالاولى ان يقول ولا يجزى  
على واحد فيصير المعنى ولا يجزى ان يستاجر او قاسما لانه لا يجزى على العقد كما في المداينة كما في  
وغيرهما وفيه اشعار بان يعين اثنان فصار اذا اشترى كذا قال ولا يشترى انفسهم  
بالضم جمع القاسم والمعنى لا يشترى القاسمين ان يشترى كذا في الاجر فيام كلا بالانفراد في ذلك  
والا فقد يتفقون على الاجر الزائد وقسم المال بين الشريكين كما يطلب احد منهم القسم ان يتفق  
كل منهم بحصته بعد القسم كما اذا كان المصنوع المقسوم بين كثيرين من متساوين وقسم  
يطلب صاحب المال الكثير الى المتفق به ان الى صاحب القليل فقط فلا يقسم بطلب  
صاحب القليل مع اياه صاحب الكثير ان لم يتفق بحصته الا ان صاحب القليل له حصته  
والاخر وقسم بطلب المتفق بحصته ولو واحد او قليل بطلب غير المتفق وقيل بطلب كل  
منها والاول اصح كما في المداينة وغيره والاخر اصح كما في الاختيار وغيره واليه ذهب اصحابنا  
وعليا الغوى كما في المضمرات وغيره ولم يقسم الا بطلبهم ورضاهم ان يضر كل منهم للقسم وهم  
وعدم المنفعة بالخصه وفي رواية يقسم القاضي بينهم وفي اشعار بانهم لو اقساموا لانفسهم  
جاء في المحطة ولا يقسم للجان المختلفان اسما ومعنى قسمته جمع بان يجمع حصته احد في  
جنس واحد وحصته الاخر في الاخر لخص التفاوت فيقسمان قسمته فربما يقسم كل جنس  
بانفاده فلو كان المقسوم ابلوا وغنى مثلا لم يجمع نصيب احد من الوارثين في الاصل فاصت  
ونصيب الاخر منهما في الغنم خاصة بل يقسم الابل بينهما ثم الغنم كذلك وعلى هذا المكسب و  
الموزون وغير الذهب والفضة وغير الخاسس ولطهيد والرفيق وكجده مما يجوز واحد  
اسما واجناسا مختلفة معنى فلا يقسم عنده قسمته جمع الا اذا كان معتمدا على كالمعد وض  
واما عندهما فقبل يقسم بدونه وقيل الراي فيه الى القاضي واذا كانا ذكورا وانانا لا يقسم  
في قولهم كما في قاضي خان والجواب هو الخلق كاللؤلؤ والياقوت والزمرد وقيل يقسم الصغير  
منها وقيل المتحد للجنس كما في المداينة وفيه اشعار بان لا يقسم الدرّة الواحدة لانه لا يقسم  
ما يحتاج في قسمته الى كسر او قطع او شق بغيره كما في المحطة والجواب كل حجر يستخرج منه ما  
ينتفع به كما في القاموس والحمام وكجده مما في تقسيمه ضرر كالرجي ولطهيد بين الدارين  
والبيت الصغير والباب والكتف والقميص وكذا الفناء والبير والعين والسنن التي ليس  
معها ارض ولا يقسم الطريق الا اذا كان ببعض طريق آخر وفيما في المحطة الا بضر ضاهم  
قسمته للجنس والرفيق والجواب هو الخاسس والحمام فانها تقسم لان الحق لهم ودور او اخره او  
كروم مشتركة ولو في مصر قسم كل عند الى خيفة وهو الصحيح كما في المضمرات وهذا قسمه في  
لا قسمته جمع وقيل هذا انفي الاولوية لان في الجواز وقال ان كانت في مصر واحد فالراي الى  
القاضي في القسمين وفي مصرين يقسم قسمته فربما يقسم اليه يوسف وقسمته جمع عند  
محمد وقيل هو مع اليه يوسف وفيه اشعار بان المنازل والمساكن لا تقسم كالمعد ولو ان  
المنازل اذا طازقت قسمته فرد والا فقسمته جمع والبيوت تقسم قسمته فرد كما في المحطة وادار



وضبعة اي حصه غير مبنية اودار وحانوت اي دكان قسم كل من الدور والمنشكة او الدار  
والضبعة او الدار والحانوت حصه اي قسمه فم يقسم الحصه بالتراع والبناء بالقيمة  
لانها اجناس مختلفة او في حكمها فلو كنفي باسبق من قوله ولا يلحق ان كان اخره وصحت  
القسمه بانه ارضي اي اشترك الشركاء في الرضا بل اقضاء لان الحق لهم الاخذ بصفه احد  
فانها لا تخرج الا ان يقسم حصه او وليه ثم نصب القاضى كما في الاختيار فمن الظن انما يصح  
الايام القاضى وقسم كجزء الاقرار اتفاقا على اي منقول في ايديهم يدعون اي الشركاء عند القاضى  
انه اي التقضى بينهم اي قسم بين الورثة وفيه اشعار بانه اذا ادعوا ملكه او شراؤه قسم  
بينهم كجزء الاقرار كما في النهاية وغيره وقسم كجزء الاقرار وعنه لا يقسم الا بالبيعة على الشراء عقار  
يدعون شراؤه غير فدان او يدعون ملكه مطلقا اي بلا سبب من اسباب الملك كالبيعه و  
الصدقة على رواية المبسوط وسياقي رواية للجامع فان ادعوا ورثة اي العقار غير فدان  
لا يقسم حتى يبرهنوا على موته اي فدان وعلى حدود ورثته وقالا يقسم كجزء الاقرار والاول  
الصحيح كما في المضار والايام عند الكل وقيل عنده ان يبرهنوا على انه معهم بطريق الملك  
مطلقا وطلبوا القسم حتى يبرهنوا على انه لهم اي ان ادعوا ملكا مطلقا لا يقسم حتى  
يقموا البيعة عليه لاحتمال ان يكون لغيره كما في الجامع الصغير والاشتباه ان يجمع مع رواية  
المبسوط فيقول فيقول ولان ادعوا ملكه مطلقا حتى يبرهنوا عليه وقيل يقسم بلا برهان  
ولا يقسم ان كان شئ منه اي العقار او كله مع الوارثه الطلل اي في يده الا ان ينصب  
القاضى وصيا عنه ويقسم البيعة فانه يقسم او مع الوارثه الغائب الا ان ينصب عنه  
خصما ويقسم البيعة فانه يقسم على ما روي عن ابي يوسف كما في المحيط فان حضر اثنان يجعل  
القاضى احدهما مدعى والاخر مدعى عليه فان احد الورثة ينصب خصما ثم الميت وباني  
الورثة ويسمع البيعة ويقسم كما في البداية فلا طلاق لا يخلو عن شئ ولا يصل من خارج  
التركة الدراهم او الدينار في القسمه اقسمة التركة عقارا كان او منقولا الا بمرضاهم  
فلو كان في قسم فضل لا يسوى ما بالدرهم بل بما كان من جنس المقسوم كفضل البنات فانه  
عوض بالارض دون القيمة وغيره اي يوسف يقسم الكل باعتبار القيمة او غير الى حصة  
الاصل ان يقسم الارض بالمساحة ويجوز ان يسوى النصيب بالاجود او البناء الفضل  
بالدرهم والاول قول محمد وهو حسن ووافق للاصول او ينبغي ان يستثنى ما اذا تعذر  
بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض او يقع لاحد ما جميع البناء فانه يجعل القسمه  
في البناء على الدراهم والنقش اما بمعنى عدم الجواز او بمعنى تركه الاولى وتام الكلام في المضار  
والاخبار وان وقع عند قسمه العقار مسيل قسم لاحد المتقاسمين منه او طريقه في  
قسم متقاسم اجزائه من ذلك المسيل او الطريق عنه اي هذا القسم الى اقسامه وذكر  
كل من المتقاسمين للفقهاء ولان امكن الصرف بان يكون في هذا القسم ساحة فله  
مسيل او طريقه والامكن الصرف عنه بان لا يكون فيه هذه الساحة فسحق القسمه

واستوفت لفساد فان صحبها ان لا يجزى كل منها الى ما يتعلق بنصيب الاخر فلو قسم صفه  
فيها بغير طريقه فيها ومسيل على ظهره فان كان كذلك البت تلك الساحة صحت القسمه والا  
فلا وفيه اشارة الى ان القسمه فاسدة وان ذكر للفقهاء كنهها لم يفسد حينئذ لانه قد رضى كل  
منها بابقا الطريق والمسيل على ما كان عليه بالنصيب عليه وذكر لما لم يفسد  
ان لم يذكر للفقهاء بقاها على حالها كما في الكافي وغيره واعلم ان في طريق الدار والارض  
يكفي مرور رجل ونور ولا يشترط طمره وللمولاه والعجوة فلو لم يمر فيه رجل ونور لم يكن طريقا  
ولم يجر قسمته كما في المحيط وغيره وان اقر احد من المتقاسمين بالاستيفاء اي باخذ تمام  
حصه من المقسوم ثم ادعى ان بعض حصه منه وقع في يد صاحبه غلطا صدق ذلك  
في هذه الدعوى بالحقه ان كانت والا سخط فان حلف لم يكن له عليه سبيل وان لكل  
جمع للمصنفان ثم قسمنا على قدر النصبين وانما صدق لانه يدعى فسحق القسمه فلما صدق  
الا بالبيعة على ما قالوا كما ذكره المصنف وفيه اشعار بالضعف ولذا قال في المضمرات  
انه مشكل لان البيعة تنبى على دعوى صحيحة ولم توجد لتناقضه وقال صاحب البداية  
والكافي ينبغي ان لا يقبل دعواه للتناقض وفيه اشارة الى انه لم يوجد رواية وقد صرح  
به في شرح الطحاوى والمحيط والخبره وغيره ويجوز ان يرد بالغلط الغصب فيصدق  
بالبيعة والا فالقول للمدعى عليه كما في هذه الكتب والاول ان يرد بالحقه اقر صاحبه  
ولذا عرفت والرواية في المبسوط وغيره وشهادة القاسمين على احد المتقاسمين عند  
اختلافهما في الاستيفاء حجة تقبل الا عند محمد وقال الطحاوى انهما لم يقبل بالاتفاق اذا  
قسموا اجرة واليه مال بعض المشايخ وسحق القسمه اجماعا ان استحق بعض بالتقنين  
مشاع في الكل اي في نصب كل واحد من المتقاسمين كصنف دار لان المستحقين  
ثالث يتوقف القسمه على رضاه وفيه اشعار بانه لو استحق بعض معين فم نصب كل  
لم يفسد لانه ان كان الباقي نصب كل لم يرجع والارجح بنقصان نصيبه كما اذا كان الدارين  
في استحق عشرة اذرع من اربعة فم هذا سنة فم ذلك فانه يرجع بذراع على الاول لا يفسخ ان  
استحق بعض حصه احد هما سواء كان جزءا بعينه مما اصاب واحد منهم او جزءا شاعرا  
منه بل يرجع المستحق عليه بحصة في نصيب صاحبه بالاتفاق وكذا في الشراخ عند الطرفين  
واما عنده فبقية القسمه ففسدت ففقد الاقرار وصحت المهاداة في الاعمال المنشكة التي  
يمكن الانتفاع بهما مع بقا عيبتها ولا ينافيها انما يجزى عليه ان طلب احداهما وفيه رضى الى انه  
يقسم ابتداء وانتهاء بطلب واحد منهما والى ما قال شيخ الاسلام ان لكل منهما نقصان وان  
لم تكن عارية عن المبادلة الا اذا كانت حكم لما لم يفسد طرعى كل منهما وهي بمثابة المبادلة واللفظ  
لفظة المواضعة ثم المرافعة الى اختيار كل واحد حالة واحدة مأخوذة من البيعة لانه الظاهرة  
للمعنى للشئ وشريعة مقاسمة المنافع في سكون هذا الى احد المتقاسمين بعضا اي  
موضعا معين اخر دار مشتركة بينهما وهذا الاخر منها بعضا اخر منها وانما السكون لان



في الاستغفار خلافه وان كان الظاهر جوازه وانما قدم المهاباة المكانية لان في الزمانه رؤيتي  
وانما اختار الدار الواحدة اشارة الى جوازها في الدارين بالطريق الاولى وصحت في خدمته  
عبد مشترك بين زيد وعمر ومثل هذا يذبح يومه وهذا يومه واما وحده العبد لانه  
لا يجوز استعماله بلا خلاف وكذا استعمال عبد بين غيره كمن يبت صغير هذا يومه وهذا  
يومه وفيه ايماء الى ان في الكبير لا يجوز الزمانية وينبغي ان يكون فيه روايتان كما في الدار  
صحت في خدمة عبد بين مشتركين بين بكر وخالد هذا العبد بدل بعض هذا الكبر والآخر العبد  
الاخر خاله او فيه استعار بانه يرضع في ركوب دابة ودائنين وهذا عند خلاف الابي جيفة  
ونصح في ارضاع جاريتين هذه ابنة سنين والاخرى الاخر كذلك ومسائل الباب  
في المحيط وغيره والكلام مشير الى انها لا تصح في المنيات ولا تبطل بموت احدهما كما في  
الاختبار ومن الظن لاصح على اثني عشرة مسئلة ولانتم على ان خرج حسن الاختتام  
**كتاب المسئلة عقب بالقسمه مع احتمال كل على التملك**  
تتبعه الاعلى الى الادنى فانما تعني في العوض وهي لغة نهر بما ينفع المعطى له ويتعدى اما  
بالام نحو وبنه له وحكي ابو عمر وهبتك كما في القاموس وقالوا كجرف الام منه واما  
بمن نحو وبنه منك على ما جاء به من احاديث كثيرة في الصحيح كما في وقايق النووي فظن من  
المطرزي انه خطأ ومن التفات الى انه عبارة الفقهاء وشبهة تملك عين ولو هذا  
حالا كما هو المتبادر فلم ننال الوصية كما ظن على ان الكرماني قد ذكر انها بمنتهى مختلفه بالموت  
ويخرج عنه الاجارة والعارية والمهاباة لكن في النظم ان المسئلة لعموم التملك حتى يقال  
وهبت لك هذه الدار والثوب سكن فيها او تملكه شرا فقبل يصح ولا يقع في العبد  
والمستع والمجنون والصغير وغيرهم مما ليسوا من اهل التملك ويدخل فيه يكون على  
وجه المزاح فلو قال له هب لي كذا فقال وهبت وقال الا فقلت وسلم اليه جازع ابن  
المبارك انه لم يقوم يصرون بالطنبور فقال مخزاع الضمان على قوله هبوا لي حتى تروا  
كيف اضرب قد فوجوا اليه فضرب به على الارض وكسره وقال ارايت كيف اضرب كما في الظهير  
وقهقه وفيه اشارة الى انها تصح بالتفاطل كما في اول المسئلة من شرح النواويل فان التملك  
اعطاء الملك كما في المقدمة لكنه يوجب ان الاجاب ليس بركن وهو ركن بلا خلاف كالماني  
والظاهر ان المسئلة لا تحقق فيما ليس بمال فذكره احسن وان اشكل بهه الطاعان  
فانها بمنتهى صحته عند اهل السنة كما صرح به الامام محمد بن ابي بكر وسنن في الجامع وغيره  
بلا عوض الى بلا ذكر عوض فان سببها الثواب الذي لا عوض والثناء والادب والادب كما في  
المجلة كما في النهاية فيشمل العبدية التي ياد بها اكرام الممدى لا غير والصدقة التي ياد بها  
وجاهة شتى ويخرج السبع والقسمه والكلام مشير الى ان المسئلة لا تجوز مطلقا قال الامام  
ابو منصور رحمه الله على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كالنوحه والامان كما في النهاية  
ونصح المسئلة بوجه دلالة على ان القبول ليس بركن كما اشار الى الخطا في غير ذكر في الكرماني

بلغ

الهداية

ان الاجاب في المسئلة عقد عام وفي المسئلة ان القبض كالقبول في البيع ولذا هو وجه الدين  
من التزم لم ينفذ الى القبول كما في الكبير لكن في الكافي والخفة انه ركن وذكر في الكرماني انها  
تقتصر على الاجاب لان ملك الانسان لا ينتقل الى غيره بدون تملكه والى القبول لانه الزام  
الملك على غيره وانما جئت اذا حلف ان لا يهب فوجب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار  
الجود وقد وجد الاظهار ولعل الحق ما في المتن فان في النواويل ان يصرح بالمسئلة غير لازم  
ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا لرافع جاز وحلت اى اعطيت بطيبة  
من نفسه بلا عوض وكما هو مثل جعت وكسوت واعطيت وفي القبايل انه ان كان كل من يده  
قنية والا فوديعه ومنحك هذه الدراهم دون الارض والافاقية واطعنتك هذه الطاعة  
ان امر بقبضه وابن تيراقط قال ابن تيراقط فافهم كما في المحيط وذكر في الظهيرية انه اذا قال  
هب لي هذه الجارية فقال قد اى توباد او اذ توديع نيت لا يكون هبة وتتم الهبة فيملك  
بالقبض اى الجارية وهي ان يصير الشيء في حيز القابض كما في الكرماني والمستصفي وفيه استعار  
بان التولية اى التمكن من الجارية لم يكن قبضا وهذا عند ابو يوسف خلاف المحمدي فلو وهب  
توبا حاضر اخر رجل فقال قبضته لم يصير قبضا عنده خلاف المحمدي كما في الظهيرية وغيره و  
الاطلاق مشعر بان القبض شرط فيما لا يقسم الا انه يكتفى فيه بالقبض القاصر كما في البداية  
في مجلسها الى المسئلة ولو كان القبض بلا اذن صريح وتتم القبض بعد اى المجلس لو كان ياذن  
صريح والماصل انه اذا اذن بالقبض صرح بما يصح قبضه في المجلس وبعده وبذلك قياسا واجتبا  
ولو نوى غير القبض بعد المسئلة لا يصح القبض لامي المجلس ولا بعده ولا يملكه قياسا ولو لم ياذن  
له بالقبض ولم يذنه عن ان قبض في المجلس صح القبض استحسانا لا قياسا وان قبض بعد  
المجلس لا يصح القبض قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض فان  
كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز بهه لكنه  
مخالف لما ذكرناه من المسئلة ولا يصح ان يهب ولو من شركه وبعد او لا يتم لعدم كمال  
القبض في شيء مشاع غير مقسوم شيوعا مفارنا للعدة واما الطاري في غير عقد الا في  
رواية عن ابو يوسف كما وهب وسلم ثم رجع في البعض كما في قاضي خال او اخفى البعض  
كما في دعوى النهاية والكرمانى لكن في الظهيرية ان في صورة الاستحسان في مقارنته لشيوع  
فعل في المسئلة روايتان فلا بد على المصنف من مآظن الظان ويعلم على وجه ينفع  
به بعد القسمه كما فيها كالارض والدار والبيت الكبير فانها منتفع بها في الحالين فلو لم  
ينتفع باصل العبد ودابة او لم ينتفع انتفاعا قبل القسمه كالحمام والطاوون والبيت  
الصغير فانها تصح فكل ما يوجب قسمته نقصانا فهو ما لا يقسم والافما يقسم فاذا  
وهب درهما لرجل لا يصح لان تنصيف الدرهم لا يوجب نقصانا فهو ما يقسم والصحيح  
انه يصح لان الصحيح لا يكسر عادة فما لا يقسم وعمر الى يوسف اذا وهب درهما من  
درهمين فان كانا متساويين لم يصح لانه مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب



فيه درهم وهو مشاع لا يقسم كما في المحيط فان قسم المشاع قبل التسليم وسلم الموهوب  
 صح ذلك المنة لكمال القبض وفيه اشارة الى انه لو وهب النصف ثلثا وثلثا وسلم ثلثا وثلثا  
 النصف الثاني وسلم لا يجوز والى ان التسليم يقيد الملك على اقال اصحابا وهو الصحيح  
 كما في الزايدى لكنه ملك حيث وبه يفتى كما في موضع من الوافعات وفي موضع اخر منه انه  
 لا يقيد الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا هو الحق في حصة وهو الصحيح كما في العادي  
 وفيه دلالة على ان الشيوع المقارن مبطل للمنة كما سيجري به المصنف وكذا لا يصح  
 ويقتضي منه لبن في الصريح فان استخرج وسلم صح استحسانا وكذا كصوف على ظهر النعم  
 ونحوه على شجر وزرع وكل في ارض فلو وهب دارا فيها مشاع الواهب اوجوالها اوجابا فيها  
 طعام الواهب لا يصح لان الموهوب مشغول باليس بهبه ولو وهب المشاع والطعام  
 دون الجوانق والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو على غيره  
 كما في قاضي خال لا يصح وبطل لعدم الوجود بهبه دقيق في يروان طعن البر وسلم الدينق  
 وكذا بهبه الدهن في سهم السهم الزيت في الزيتون على الاصح وقيل يجوز اذا سلك على  
 القبض كما في المحيط وبهبه ما كان مع الموهوب له الى ان يده وليس يحضر منه في الودعة  
 والعارية والرهين وكذا نامة لا تحتاج الى قبض جديد بان يرجع الى الموضع الذي فيه العين  
 وينقضي وقت تملك فيه من قبضها فان القبضين اذا كانتا شأوا بالكتاب وادا  
 تعاقبا لا ينوب الا على غير الادنى فقبض الودعة مع قبض المنة بتعاقبا لانها قبض  
 امانة ومع قبض الشراء بتعاقبا لان قبض ضمان فلا ينوب الاول عنه كما في المحيط  
 مشك في شرح الطحاوي لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالمبيع المضمون  
 باليمن والمهر المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كما في المستصفي  
 ومثله في الزايدى ولو باج من المودع احتاج الى قبض جديد ونما في العادي كمنة الاب  
 لطفل فامعه فانما نامة لا تحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله او لا وقبضه الى الطفل  
 حال كونه عاقلا وقبض من يربيه الى الطفل وهو الى الطفل معه وقبض الزوج لزوجته  
 الصغيرة بعد الزفاف بالكره الى بعد البحث الى بيته معتبر خبر القبض في بهبه الاجنبى له  
 الى الطفل فالاجنبى اذا وهب للصغيرة وقبض زوجها المبعوث اليه جاز وكذا اذا وهب لاجنبى  
 بطفل عاقل وقبض بنفسه جاز قبضه استحسانا كما جاز قبض بهبه الاجنبى لطفل من يربيه  
 من الجدة او الاخ او العم او الام او وصيه او اجنبى وهو في عياله وان لم يكن عاقلا وكان  
 ابوه حاضرا في هذه الصور على ما قالوا منهم في الاسلام وقال بعضهم لم يجز قبض غير الزوج  
 حال حضرة الاب والاول المختار كما في المضمرات فمن الظن ان في الاطلاق تسامحا اذا  
 القبض لم يصح حال حضرة الاب الا من الزوج ومنهم من قال ان الصغيرة اذا كانت كجميع  
 منها لم يجز قبض الزوج عليها كما اذا لم تنزل الى بيته وجاز قبضها بنفسها حينئذ ولو مات  
 الاب او غاب غيبة منقطعة جاز قبضهم لمن يقول كما في المحيط وصح بهبه اثنين او اكثر معا

دارا لو احدى موهوب له بالاجماع لكمال القبض وعكس بان وهب واحدا دارا لاثنين  
 او اكثر لا يصح وبهبه عنده للشيوع خلافا لما قال القبض بيرة فالشيوع من طرف الواهب  
 غير معتد بالانفاق ومن طرف الموهوب له معتد على الخلاف فلو قال لرجلين وحيث كان  
 هذه الدار لهما نصفان ولما انصفنا جاز عندنا ما لو قال وحيث لك نصفها ولما انصفنا  
 فلم يجز لان الشئ في الشيوع في العقد ولو وهب لاجنبى صغيرا في عياله وكبيرا وقبض الكبير صح الا  
 عند ابي حنيفة وعنه الى يوسف انها فاسدة الا ان يسلم الدار الى الكبير ثم يهب الدار لهما كما  
 في الظلمية فلو وهب لهما لم يجز في قولهم كما في الزايدى كقصد عشرة او اكثر في الواهب على  
 عينين فانه على الخلاف لان التصديق بهبه حجازا عنه وصح التصديق على فقيرين عندهما  
 في رواية عنه ولا يصح في رواية كالمنة لرجلين في مسئلة الصدقة روايتان وهو الاظهر كما  
 في المبسوط والصحيح الصحيح كما في العادي ويصح وبكره للزيادة الرجوع عنها الى رجوع الواهب  
 عن المنة الصحيحة لما منع من ارضى بالرجوع من الجاني او حكم فاضل به لانه فسخ  
 والبايظ يصح ويدخل في المنة المدة فان للمدعي الرجوع كما في المنة والكل من يهب الى  
 انه يرجع قبل القبض كما في النهاية والى انه صح الرجوع في الفاسدة وان وقع احدى الامور  
 السبعة لان المقبوض منها مضمون بعد الملاك فله الرجوع قبله كما في العادي والى ان الرجوع  
 لا يصح بغيرهما لكن في الكرماني وغيره انه يصح من الاب حكما ولو كان لا يدين مروة وبمعه الى  
 الرجوع عن المنة الصحيحة بقرينة السابق زيادة ثورث زيادة المالبة كما هو المتبادر منقطة  
 بالعين الموهوبة ولو وهب غير الموهوب له كالنقطه الاعراب وكنت الدفان وتعليم النون  
 والكتابة وعمل اخ وقال محمد انه يرجع في التعليم وكما سلام العبد الكافر وكما خارج الحارث الى دار  
 الاسلام واخراج الثوب الهوى الى موضع راد فبقيته فيه وكخبذ السكين والحبال واسمن  
 والكبر وفصارة الكرياس والصحة وصيرورة سمعها او بصيرة او البناء والتخصيص والتطين  
 والاصلاح والخس وكذا اذا وهب حلقه فركب فيها فصلا لا يمكن نزعها الا بصرة واخره بالزيادة  
 عن النقصان كما اذا كان طويلا وقت المنة ثم صار طويلا بحيث يكون اسج وبالمقتضى عن  
 المنقصة كما اذا ولدت الحارث الموهوبة فانه يرجع عن ذلك اذا استغنى الولد عنها وبالعين  
 عن زيادة السم وفيه اشارة بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بنى ثم هدم عادى حق الرجوع  
 كما في المحيط وغيره ومن الظن انه بناء فيه ما في النهاية انه حين نادر لا يعود حتى الرجوع بعده  
 لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانقص جميعا كما صح نفسه به وموت احد مالكي الواهب والموت  
 له ولا بد من ذكر كل فان المنة حتى في حق التخيير والتكفين وقضاء الدين وتنفيذ الوصية و  
 غيرهما كما تقرر من الظن ان المزوج عن الملك معن عن ذكر موت الموهوب له وبمعه عوض ولو  
 من جنس المنة لكن لانه عنها فلو عوض درهم من الف بهبه الرجوع وانما اطلق العوض  
 ليشتمل ما هو عوض للمبيع فيبطل الرجوع في المبيع وعوض البعض فيبطل في الباقي وحكم  
 العوض حكم المنة فيصح بما يصح به المنة ويبطل بما يبطل كما في الاختيار اضيف اليها ليشتمل



ان يضيف الموهوب له العوض الى الموهوب على وجه يعلم الواهب انه عوض عنه مثل ان  
يقول وهبتك عوض هبتك او جزاها او ثوابها او بدلها او مقابلا او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب  
انه عوض عنه كانت كل منهما الرجوع ولو وقع ذلك العوض عن اجنبي بغير اذنه ولم يرجع الاجنبي  
الى الموهوب له بما عوضه وان كان بامره الا اذا ضمنه صريحا كما في البداية والنهاية ووجهها  
الى البتة بالسبع والبتة والاعاق والصدقة ونحوها من ملك الموهوب له لانه كندل العين  
فلو ضمن الشاة الموهوبة لم يرجع عند ابي يوسف خلافا للطرفين كما في المغني والزوجية  
وقت البتة فلو وهب لامرأة شيئا ثم ابانها لم يرجع ولو وهب لاجنبي ثم تزوجها لم يرجع  
وكذا الحكم اذا وهبت لزوجها او لاجنبي لان للبتة حكم الاستدراء وقراءة الحجرية من اضافة  
السبب الى السبب ونحو العكس والباء مصدرية اي قرابة هي سبب تكون احدهما محلا للآخر  
ولو كان كافر اجنبا كالحاصل والفرع فترجع فربما يحرم كونه العم والحال ومحرم غير قريب  
للمرضع والمصاهرة كالبنات الرضاعية وام المرأة واعلم ان ما ذكره في الاطلاق موافق  
للكافي وغيره من المتداولات وذكر في النظم ان هذه القرابة مانعة عندهم لكن فيه لو  
وهب لحرم محاسب لم يرجع بالاتفاق وفيه اشعار بان له لو وهب وكيل اجنب لم يرجع لان  
القبض والملك يقعان له كما في النية وهما كالموهوب الى نفسه عينا او عاقبة منافعة مع  
بقاء الملكة فلا يظن ان الخروج عن الملك مغل عن فلو لم يملك بالثواب موهوب لم يرجع كالمو  
هب سيفا فحده سكبنا او سيفا فلو وهب شاة فزجها لرجع بلا خلاف كما في المغني  
وصاحبها الى جامع الموانع السبع خوف دفع حرقة فاطوف لانيام المعنى والتنبيه على  
ارادة الخوف مما يجده فالزال الزيادة المنصلة والميم موت احدهما والعين العوض والياء  
الخروج عن الملك والزاء الزوجية والقاف القرابة والياء الملك والمعنى التركيب ان دعه  
كثرت به حال كان اطرافه فصول يخرج وجهه فلو طوف الطواف وخرقة الى نفذه فيه وذكر في الضمير على  
تخوفه تعالى ان رجعة المهر قريب من المحسنين ولها ضوابط اخرج قدومه وقدر خدمته و  
رفع خدمته بعقل خزع فلان الى خلف والفرع كالقوة والخدم يفعتين جمع خادم وزعم بانكسر  
صاحبه وهو الى الرجوع من البتة بشرط ان يملك من الاصل فلو ملك الموهوب له الرجوع  
لم يكن للواهب ان يضمن وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المنفصلة اذا العقد لم  
يرد على هذه الزيادة وهذا عند الصاحبين على رواية للجامع واما على رواية الاصل في الى  
سلبان انه عقد جديد عند جرحه اذا كان براض فاذا وهب وسلم ثم وهب الثاني وسلم ثم رجع  
هذا الواهب بغير قضاء فكيس للواهب الاول ان يرجع على هذه الرواية بالاتفاق اذا وصل الى  
الواهب الثاني ببيت او ارث او وصية او شرا او غير ذلك كما في المحيط وبي الى البتة هدية كانت  
او غير بشرط العوض هبة ابتداء وعند العقد اي بشرط قد كلفه على دول الباء فانه يسع ابتداء  
انها اجمالا وصورة الاول ان يقول وهبت لك هذا العبد على ان تقضي هذا النوب او كذا وكذا  
وصورة الثاني ان يقول وهبت النوب بالفرع وهم كما في النهاية وفيه اشعار بان اذا كان حرف

الشرط كله ان بان يقول وهبتك كذا ان كان كذا ينبغي ان يكون البتة باطله كالبسج واذا كان هبة  
ابتداء فشرط قبضها الى قبض العاقدين العوضين وقد يضاف الى المفعول وتبطل بالسبع  
المقارن ويرجع كل عنهما وهذا منه بيان لنفي الضمة السابق كما وعدناه وسيع انهاء الى عند  
اتصال القبض فيه وبالقبض الكائن بالموهوب وجار الروية وبنت السقف مع شرابطها و  
لا يرجع كل بعد ذلك ولو استثنى ما في يد احدهما يرجع على الاخر بما في يده ان كان قابلا وبقيت لك  
وان استثنى الواهب للكل بان قال وهبت هذه الخارية او الناقة الاحد او شرط في البتة  
ما يقدر السبع بشرط توافقه لاحدهما او الموهوب او غيره فامر في السبع بطلان الى استثناء والنشر  
لان لكل وصف لم يكن من جنس الشئ منه ولهذا يجوز هبته والشرط محال فلفق الضمة العقد  
وجز الظن ان الاظهر توجيه الضمير لأم غير مودة وصحت البتة الى هبة الجارية وللحل معا وان اعتنى  
الملك للكل ثم وهبها الى الام صحت البتة الى هبة الام كما صح اعتناق للكل وان دبره الى للكل ثم  
وهبها لا يصح البتة لانهما هبة المشغول بملكه كذا في الاول وفي قاضي خان لا يجوز البتة فيهما في  
رواية وتبطل جازية فيها والصحيح ما ذكره وبصح العمري بالضم اسم من الاعمار كما في الصحاح يقال  
اعمرته الدار عمرى الى جعلها له ليسكنها مدة عمره فاذا مات عادته اليه هكذا يفعلون في الجارية  
كما ذكره ابن الاثير وهي الى العمري في الشريعة جعل مثل داره له الى المعول مدة عمره الى المعول بشرط  
ان يرد الدار على المعول وعلى ورثته اذا مات المعول او المعمر بان قال اعمرتك واري هذه جبانك  
او وهبت لك هذا العبد محاسب فاذا مات فبني لي واذا مات انا فبني لورثتي او هبة لك  
ولعقبك من بعدك فهذا كله فليك صحيح في الحال وان قال اسكنك واري هذه جبانك و  
لعقبك من بعدك فمذمومة عارية لتصرفك بلفظ الاسكان وهو تصرف في المنفعة كما في المبسوط وذكر  
في قاضي خان انها ان يقول وهبتك محاسب على انك ان مت فبني فبني لي وان مت فبني فبني  
لك وتبطل في الشريعة الشرط الى شرط الرد على المعول او ورثته كما في الجارية فالرد للمعول حال  
حياته ولورثته بعد مائة ولا يصح ويطل الرقني بالضم من الرافعة وهي لغة ان تعطي انسان ملكا  
وتقول ان مت فبني فبني لي وان مت فبني فبني لي وان مت فبني فبني لي وان مت فبني فبني لي وان مت فبني فبني لي  
وكونها من الاقارب لم يفعل به احد كما في العرب بالعين وشريعة عند الطرفين ان يقول دارني  
لك رقبتي الى ان مت فبني فبني لي كذا كناية عن قولك ان مت فبني فبني لي وانما لم يصح به احتراز  
عن سماعة ذكر مائة مائة وعنه الى يوسف ان يقول دارني لك رقبتي الى ان مت فبني فبني لي  
فالرقبي اسم من المرافقة بالاتفاق كما في الكرماني وغيره والحد في نفسه بناء على ان مقتضى  
للمرطين فقالا لا انهما غلبت بالخط وهو انظار موت الموهوب له فتكون باطله وقال انها  
تلك في الحال والشرط وهو انظار موت الواهب باطل فتكون صحيحة والاول هو الصحيح كما  
في المضطرات وغيره فمن الظن ان القول بان الرقبتي من المرافقة لان كل واحد منهما يرب موت  
صاحبه كانه يقول ان مت فبني لك وان مت فبني لي لا يلزم شيئا من التفسيرين وقد افترقا  
ما نسب الى الصحاح من ان الرقبتي اسم من الارقاب والصدقة على غيره لا يثبت الملك



الباقي في المجلس او بعده اذا كالتب والصدقة على نفسه افضل عند اي كرا اذا كان يحتاج  
وعلى غيره عند الفقيه او اخص على الشدة ولا يابس بالصدقة على من يابس الناس كما اذا  
علم انه يتفق في معصية كما في المحيط ولا ينفع في شرايع نفسه كما اذا قصد بنصف دار مثلا  
لانه جنة ابتداء ولا يعود الى رجوع فيها الى الصدقة لانه اخذ الثواب فيلزم وفيه اشعار  
بان الفقيه والغني يتويان في عدم العود وقال بعضهم ان له العود على الغني وفي هذا الكلام  
لطف رعايته حسن الاختتام كما لا يخفى على من هو به لانه في تمام **كتاب**  
**الاجارة** عقب بالبيان في الاما على الى الادنى فانه تملك المنافع للاعبان وهي لغة  
بركات الهرة كما في القاموس بيع المنافع كما في البداية فانها وان كانت في الاصل مصدر  
اجز ياج بالضم اجرا الا انها في الاغلب تستعمل بمعنى الاجارة المصارف بيقام بعضها في  
البعض فيقال اجرت الدار اجارة اي اكرتها ولم يجر من فاعل بهذا المعنى على ما هو لفظ كذا  
في الرضي لكن في القاموس وغيره انها اسم الاجرة ويقال اجرة المملوك اجرا و اجرة اباه اجارا  
ويواجه اي اكره اي اعطاه ذلك باجرة وهي كالاجرة ما يعود اليه من الثواب وشرايع نفع في  
حق الحكم لاني حق العقد فانه بهذا الاعتبار بيع عين قائمة مقام النفع فيقع الملك في النفع و  
بدل ساعة فساعة ولذا اجاز الاضافة الى المستضي بان قال اجمك دارك عذرا فالاجارة في حكم  
عقود منفردة بخير وانقضاء على حسب حدوث المنافع والنفع المنفعة وهي عبارة عن الهرة  
والراحة من دفع المأوى والهدوء وغيرهما كما في غصب النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة تنعقد بما  
يفقد به البيع من لفظ ماض ونحوه واختلفو في الاضافة فيلفظ الحال مع النية والى انما تنعقد  
بالتعاطي كما اذا استأجر قدورا بغير عينا وانما لا يجوز للتفاوت بينهما حيث الصغر و  
الكبر الا انه لو جاز بقدر وقبها على الكراء الاول جاز وفي اجارة مبتدأة بالتعاطي و  
اي انها لا تنفع بالانقضاء بل لا ينقطع به الا بعد ملك عينة فلا يستأجر مشجرة باكل ثمرة او نافذة بشرط  
لبسها وما يستحق ارضه به كما في المحيط وغيره معلوم حيث وقدرا بما يجي بوضع مالي او نفع  
من غير حبس المعقود عليه كسكنى دار يركوب دابة ولا يجوز سكنى دار للربا واحترز في العارية  
والوصية بالنفع كذا اي معلوم قدرا او صفة في غير الموضع لانه شرط شرط في غير ارض  
اي مثلي كالمكس والموزون والعدوى المتقارب او عين اي فني كالتياب والدواب  
وغيرهما ويعلم النفع قدرا بذكر المدة وان طالت كسكنى سنة او اكره لكن في اجارة الوقف اي  
الموقوف سواء كان دارا او ارضا او غيرهما لا يصح ولا يلزم وبطلها القاصي فوق ثلاث  
سنين ولو لم يشترط ان لا يواجر اكثر من ثلاث وعقد لكل سنة عقدا لكان كلام محل فانه ان  
شرط الواقف ذلك لم يصح والافاق مختار ان يصح في الضياع وان لا يصح في غير الا اذا كانت  
المصلحة في عدم الصحة فانه ام مختلف باختلاف الزمان والمكان كما في المضرات ومن  
الظن ان من ايج جوز ويا نعم جوزا بعض من اجنا الا اذا خيف دعوى الملكية بطول  
المدة كما في قاضي خال وقال بعض المتأخرين ان اضطر المبتولى في ذلك يرفع الى القاضي

اي صار

ح

حتى يواجره وقال بعضهم يعقد بنفسه عقدا فان الاول لازم اتفاقا وكذا الباقي على الصحيح  
في الظاهر ويعلم النفع حيث يذكر العمل اي على متعلق بجمل خاص فانه موقف لنفع المستأجر  
من ذلك المحل كصبيغ الثوب فانه اذا ذكر ثوب القطن او الصوف مثلا ولو لم يصبغ به  
عرف حبس النفع وفيه اشارة الى انه لا يشترط بيان قدر الصبيغ بان يبين انه يجعله في  
الصبيغ مرة او مرتين حتى يصير سباعا وهذا اذا كان الصبيغ مما لا يختلف والافيشرة  
قدرة كما اشبه اليه في الكافي وذكر في الاختيار انه يصير معلوما بالشمع كما اذا اجاز الدابة  
لمحل شئ معلوم فانه اذا عرف قدر المحمول وجبته والمسافة صار معلوما والصبيغ بالنفع  
المتلون وبالكسر ما يصبيغ به ويعلم حيث وفرا اشارة الى بذكر العمل مع الاشارة الى انما  
تمنع هذا الطعام مثلا الى ثم اي موضع كذا لانه اذا عرف ما ينقله مع موضع ينهي اليه  
صار معلوما ولا يجب الاجرة الى اداء الاجرة عينا كانت او دينا وقيل انها واجبة دينا بالعقد  
نفسه لانه تنعقد ساعة فساعة وفيه اشعار بان نفس الوجوب قد ثبت بنفس العقد كما في  
الكريمان بل يجب ويثبت الملك فيها بجعلها الى باء الاجرة قبل استيفاء النفع من غير شرط  
فلا يشترط في حق عطف للبدل بخلاف على قوله تعالى ولست بسجدة في السموات الى قوله وتسبح  
والبحر ومنه كثير في القديم وغيره من الكلام فمن الظن ان ثبت بهلا لا يجمع بين الوجوبين  
في لفظ نفع الا في نأخرة غير المعطوفات الآتية لان معنى الوجوب فيها كما في الاول ويجب  
سبب شرطه اي بشرط التعجيل في العقد لانه اسقط حقه او باستيفاء النفع اي اخذ كله  
او اتمكن منه الى القدرة على النفع في المدة التي ورد عليها العقد في المكان الذي اضيف  
اليه العقد والاجارة صحيحة كما هو المشهور واما اذا كانت فاسدة فقد اشترط الاستيفاء  
والتسليم من جهة المواجه فلا يستأجر دابة يوما لركوب خارج المصير الى مكان كذا فذهب اليه  
بالدابة بعد مضي اليوم لاركوب لم يجب شئ كما اذا اسكنها في المصير لعدم اتمكن من الاستيفاء  
في مكان العقد وكذا اذا اشترى عبدا واجره البائع للخدمة يوما مضي ذلك اليوم بلا خدمة  
لعدم الاستيفاء والتسليم من جهة المواجه كما في المحيط وغيره فيجب الاجرة لدار مستأجرة  
قبضت ولو بالتخلية واخذ المفتاح ولم يسكنها لانه يمكن من السكنى وتسقط الاجرة وتل  
لا يجب وفي النفاخا خلاف كما في الكافي وغيره ما يعصب الى بان غصب من المستأجر احدها  
مستأجرة بغير خوف مكنة من النفع ان كلا فكل وان بعضا مخصص فبعض والموجود طلب  
الاجرة من المستأجر للدار والارض المستأجرة بين مدة معلومة لكل يوم وان كان القياس  
في كل ساعة لان اليوم ايسر وللدابة المستأجرة لقطع المسافة لكل مئة ومنه ان الى  
يوسف اذا استأجر دارا يسكنها شبه الا يدره حتى يستكمل سكنى الشهر واذا سار نصف  
الطريق او ثلثه لزمه جباة وللقدارة اي غل الثوب فانها بالكسر مصدر على قياس سائر  
الحرف والخط والصياغة والصباغة وغيره من الحرف اذا تمت القدارة والخطا ونحوها  
على كل العمل وبعضه بان سرق الثوب قبل اتمام العمل كما ذكره المصنف فمن الظن ان اقوى دليل



على وجوب الاجرة بقدر العمل ما في فاضل حال اذا قطع الخطا الثوب فانه كان لارج القطع  
على الصحيح والاطلاق مشير الى انه لو عمل في بيت المستاجر لم يستحق الاجرة الا بعد تمام لان  
بعض الكل غير منفعة به كما في التجريد والهداية وقد نقل الكافي عنها بيان الحار وذكره المحقق  
عنه القذوري ثم قال انه خلاف ما في الاصل فانه قال انه يستحق بقدر العمل وبه صرح الشيخ  
الزبدوي وسياتي ما في الاصل فانه قال انه يستحق بقدر العمل وبه صرح الشيخ  
المحقق في داره بعد ارجاءه الى الخبر الدال عليه المصدر من الشرح لانه لم يعمل حينئذ وفي اشارة  
الى انه يستحق ارجاءه منه ولو بعضا كجاءه والى انه لو خسر في دار نفسه لم يستحق الاجرة  
بلا تسليم كما استدل به في المضمرات فاذا احرق غيره فعليه الجزاء او بعضه بحيث يفي بالغرض ولا يترفع  
به آدمي بعد ارجاءه بعد الا ارجاء منه فله الاجرة ما اذا احرق قبله الى الا ارجاء لاجله و  
ان خسر في بيت المستاجر للمالك قبل التسليم ولا ارجاء الى الا ارجاء على الخارز فيما الى في بيت  
الاحترق من لانه امانة عنده واما عندهما فلهما مثل وقبضه بل ارجاء وقبضه لانه مع الاجرة ولا  
ضمان في المثل والمطالبة كما ذكره القذوري وفي المحقق ان في الاخرى الاول لم يضمن عندهم  
وللطف اي طبع الولية اي طعام العوس بقربية العام فمن الظن انه تسامح في الاطلاق بعد  
الخوف اي بعد فعل المرق في القصاص وفيه اشارة الى انه لو طبع قدر طعام لصاحبه ليس عليه  
الخوف للعوف والى ان تسوية للوان ووضع القصاص واجب عليه على ما قيل كما في الكرماني والى  
انه لو افسد طعام الولية بان ارجاءه او لم يضمنه ضمن كما في العمدى ولعزب الدين في ملك  
المستاجر مع تعيين المدين والدين بفتح اللام وكسر الهمزة والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند  
المحققين وجمع عند اكثر من ياتخذ من الطين ويبنى بها بعد اقامته الى بعد نصب الدين اذا  
صحب وقال بعد تشريكه وضم بعضه الى بعض فان تلف قبل التبرع تلف من مال المستاجر  
عنده ومن مال الاجرة عندهما فاذا ضرب في ملك اللق لم يجب الا اذاعة عليه بعد الا اقامته عنده و  
بعد التبرع عندهما كما في النظم وفيه اشعار بان اذاعة الضرب الدين واصابته المظفر فافسده قبل  
ان يقيم فلا ارجاء وان عمل في داره وانما قلنا مع تعيين المدين لانه لو لم يعين ولم يلائق يستعمل  
على السواء فسدت الاجارة فلو لم يكن لهم الا طين واحد او متعذر ولكن يغيب استغناءهم  
لو افسد منها صحت كما في المحقق ويجوز العين بالفتح نداء من صانع خطا حقيقيا او  
حكيا ملكه اي شيئا من ماله اي بالعين كالصباغ فان الصباغ ملك الاجرة خطا بالعين المستاجر  
فله ضمها وانما غم للخط استغناء بان يجب كل صانع لعملة اثر في العين سواء كان ذلك لانه  
عينا متصلا بالعين كالنشا والغرا وكما هو او صائري وبما في العين كياض مرئي  
في ثوب غسل بالماء وظهور حبله الراس باللق والكسر في الطيب وقال بعض المشايخ انه لا  
يجب اذا كان الاثر العرض والاول اصح كما في الزاهد وغيره فان جسد العين لارج فضا  
بلا صفة فلا ارجاء عليه لانه امانة ولا ارجاء لعدم التسليم وقال انه يغرم القيمة اما غير معمول بلا  
اوجه او معمول مع الاجرة بخلاف من لم يخط ملكه بها ولم يحدث فيه اثر من عمله كالملاح والغال و

لحال بالقاء من الخلل وبالحجم من الخلل فانه لم يجس لارج اجماعا وقيل ابو يوسف في الخلل ليس  
له طلب الاجرة قبل الوضع لانه من غام العمل كما في المحقق ومن اطلق له العمل بان لم يقيد به وقال  
خط هذا الثوب في او اصبط بعد ارجاءه ان يستعمل غيره لانه بالاطلاق رضى بوجوده على  
غيره فان قيد ذلك العمل بغيره او لغيره لا يستعمل غيره ولو غلامه او اجيره والابن ضمن  
وذكر في المحقق انه اذا دفع الى تسامح غيره لا يضمنه كرايا فرفع التسامح الى غيره يستحق  
فترق منه ان كان اجيرا فلاحض ان على احد وان كان اجنيا ضمن الاول بل اضاف ولا  
يضمن الاجنبي عنه خلافا لما لا جبر المجي بعياله المعلومين فان جعلوا فسدت الاجارة  
ووجب ارجاء المثل ان مات بعضهم وجاء من بقي اوجه كجاءه مستأجره لاجير المجي اي من  
استأجره جلا بغيره الى البصرة وكجى بعياله المعلومين فذهب فوجد بعضهم قدامت فجاد  
من بقي فله الاجرة كجاءه من بقي اي فله الاجرة الزا بكماله واج المجي بقدره من بقي لان الاجرة يقابل  
بنقل العيال لا بقطع المسافة ولهذا لو ذهب ولم ينقل احدا منهم لم يستوجب شيئا وقال  
المند والى هذا اذا كانت المؤنة تقبل بنفسان العدد اما اذا كانت مؤنة البعض والكل سواء  
فيجب الاجرة بكماله كما في الكرماني وحاشي كتاب في البيع مؤنة لكنه لو استأجر للرسالة ولم  
يوجد المرسل اليه ولم يبلغه فله كل الاجرة او زاد لمؤنة اي زيدا او غيبته لاشي له من اجرة الزا ب و  
باج معلوم ان رده الى الكتاب او الزاد لمؤنة اي زيدا او غيبته لاشي له من اجرة الزا ب و  
المجي للزاد بخلاف الكتاب عندهما واما عند محمد فاجرة الزا ب واجبة سواء شرط المجي  
بالجواب او لم لا كما في النهاية وغيرة فمن الظن انه للمدة من التقييد بالمجي بالجواب حتى يثبت  
خلاف محمد وان لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عنده محمد والكلام مشير الى انه لو ترك  
الكتاب منه وجب كل الاجرة وهذا اذا لم يشترط المجي بالجواب والافاجرة الزا ب بالاجماع كما  
في النهاية وكذا اذا ترك في الكتاب منه وقيل ينبغي ان لا يجب الاجرة حينئذ لانه اذا ترك عنه  
انقضى به وانه بخلاف ما اذا تركه كما في الظهيرية وضع استيجار دار او كان معدا للسكنى  
وهو كمران معرب عند الجوهري عوى عند ابن الفارس من ذلك المتاع اي بضدت  
بعضه فوق بعض بلا ذكر ما جعل فيه اي بلا ذكر السكنى عند العقد فانه المتعارف وله كل عمل  
فيه كالوضوء وغسل الثياب وكسر الطيب ووضع المتاع وربط الدواب هذا في عدم واما في  
عرفنا فله ذلك اذا كان فيها موضع معد له وفيه اشارة الى انه لو قال عند العقد استأجرت هذه  
الدار للسكنى ليس له ان يعمل فيها غير السكنى كما في الكرماني سوى موطن البناء كالمطبخ والفسافة  
والرحى الابيض صاحبه وقيل لا يرد بالرحى رحى الماء والثور ورحى اليد وقيل اريد الكل وقيل  
اريد رحى يد بغير البناء والافلاو عليه الفتوى وفيه اشعار بان يكتفى فيها من شاء وان لم يسم  
في العقد كما في العمدى لا يصح وبعد استيجار ارض صلحة للزراعة مطلقا لان البعض  
بصره كالثمة والبعض لا يضر مثل البطيخ فكل من المتعاقدين فسخ هذا الاستيجار الا اذا  
زرعها ومضت المدة حينئذ يصح ويكره المسمى بخلاف سائر الاجارات الفاسدة كما

وحاشي

ما ليس



في المصنوع حتى يسمى ما يزرع فيها من الحنطة والباقي مفتوح ويجوز الصبر او حتى يبعث الى ما يزرع  
بان يقول على ان يزرع فيها ما يشاء او على ان يزرع كما في النهاية وحتى تكون الارض خالية من  
ما في الزراعة فلو كان فيها رطبة او شجر او نصب او كرم او غير ما لا يسلم الا بغير ما يجب  
فالاجارة فاسدة والحيلة ان يبيع هذه الاشياء من المستاجر بمن ميعود ويتقاضى ثم  
يواجه الاصل او ان يدفعها اليه معاملة ثم يواجه كما في المحيط فان استاجر بها الى الارض لبناء  
او الخوس الى لاجل احد جهامة معلومة صح ذلك الاستيجار لانها منفعة فاذا انقضت  
المدة الى مدة الاستيجار لها سلمها الى الارض فارعة بان يفعلا المستاجر لانه ليس له  
نهاية فيصير صاحب الارض باقيا بها وفيه اشعار بان يواسى استاجر للزراعة وانقضت المدة لم  
يسلم ولا يجب زيادة الاجر الا اذا ترك بالقبض او العقد باج المثل الى زمان الادراك كما في المنية  
التي صورتين فاشارة الى الاولى فقال ان يوم الموجع للمستاجر قيمة اي البناء او الخوس حال  
كون كل معلوما الى سخرى للفتح فانه اقل من قيمة المقلوع كما في القصب وان يملكه اي يملك  
الموجع كلاهما وترك هذه الحيلة غير مضمرة ثم شرع في قيد للقبض فقال بلارض المستاجر بذلك  
الغرم وان يملك ان يقض القلع اي رفعها الارض والابن قبضها فوضاه اي يغرم الموجع القيمة  
ويملك برف المستاجر ثم اشار الى الصورة الثانية فقال او ان يرضى الموجع بتركه الى البناء  
او الخوس في ارضه ولو جعل ضمير مضمون المحل للموجع والمستاجر لكان احسن فيكون البناء  
او الخوس لهما اي المستاجر والارض لهما اي الموجع والاحسن لهذا واعلم ان البناء في الدار  
المستاجرة خلاف ما في الارض المستاجرة فانه لو بني من تراب الدار فان كان من طينة لا يفتح و  
الا يفتح ويغرم قيمة التراب كما في الظهيرية والرطوبة والكراث وكوهم كما سيجر فاذا انقضت  
المدة مقلع لانه لا نهاية لهما وضمن مستاجر بغير حمل عليه كناية وعشر من مناهم البه فخطب  
للحصة اي بعضا من سدس قيمته مائة وعشرين درهما مثل المفاخر بالزيادة كعشر من مناهم البه  
على حمل ما يكسر كناية مناهم ذكر عند العقد ان اطاق ذلك البعير الحمل والزيادة جميعا لانه يملك  
بسبب تقديمه والثاني غير ما دون فيه وضمن كل القيمة ان لم يطبق لان المستاجر حمل عليه ما هو  
غير ما دون فيه فلو حمل الموجع عليه بامانة لم يضمن كما لو حمل المستاجر جوالفا والموجع جوالفا  
فلو حمل على جوالفا وادخل ضمن المستاجر ربع القيمة وفيه اشارة الى انه لو استاجر حمارا لركب  
الى مكان كذا وركب وحمل عليه شيئا ضمن قدر الزايد فيسبل اهل البصيرة ان هذا المثل لم يرد على  
ركوبه في القفل وهذا اذا كان ركوبه في موضع والمثل في موضع اما اذا ركب على موضع الحمل  
فيضمن جميع القيمة وهذا اذا اطاق الركاب والمثل جميعا واما اذا لم يطبق فيضمن كل القيمة كما  
في العادي وغيره **فصل** في عقد الشراء بعينه كماله المدة والاجرة او المعقود  
عليه كما في الاخبار وكذا لا يقتضي العقد كسرها العشر وكرى النهر والناية على المستاجر فان  
اسكن على الاجر كما في المحيط يجب عند فساد اجرة المثل اي اجرة شخص مماثل له في ذلك العمل الاعتبار  
فيه لزمان الاستيجار كما في وقف الظهيرية ولما كان الاستيجار من جنس الدار والزيادة لانه

جنس

جنس المسمى ان كان غيره ولو اختلف اجرة المثل من الناس فالوسط والاجر بطيب وان كان السبب  
واما كما في المنية وفيه اشارة الى انه وجب اجرة المثل بالعام ما لم ينع سوا كان الفاد لعدم التسمية  
او لجهالة المسمى او غيره ثم استثنى ما اذا سمي فقال لا يرد على المسمى فان كان مساويا لاجر  
المثل وزاد عليه فاجر المثل وان كان اقل منه فالمسمى كما في الكرماني وصح ولزم اجارة دار  
وارض كل شهر كذا الى بعشرة دراهم مثلا حال كون تلك الاجارة كناية بلا بيان المدة  
اي حيلة الشهور كسنة اشهر وفيه اشعار بان لو بين حيلة المدة كعشرة اشهر صح في الكل كما في  
الكفا في واحد هو الشهر الاول وقيل في الاشهر الثلثة الاول كما في النهاية وفي ظرف لصح فقط  
اي يوفوف في الشهور لان كل كل للعموم وانه مجهول فاذا تم الشهر الاول فكل منها فتح الاجارة  
بمحضر صاحبه وكذا الجحضة عنده حكما للطرفين وقيل لا يصح بلا خلاف كما في النهاية وصح ذلك  
في كل شهر بعد الشهر الاول حال كونه سكن في الدار في اوله اي في الساعة الاولى من الليلة  
الاولى وقيل في الليلة الاولى وهذا صحيح كما في المضمرات والصحيح انقضاء احد الطرفين الثلثة  
اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فصح الاجارة فيوقف الفسخ الى انقضاء الشهر فجعل  
حينئذ او يقول قبله فصح العقد رأس الشهر فيفسخ عند اتمام الهلال او يفسخ في الليلة الاولى  
مع اليوم وهذا كل اذا لم يجز بالاجرة والافهم يفسخ كل شهر كما في النهاية وان سمي في الاجارة  
اول المدة بان قال اجرة هذا المحرم فذاك المسمى اول المدة والاسم اول المدة فوقت العقد  
اول المدة فان كان وقت العقد حين يهل بضم الباء وفتح الهاء اي بضم الهلال الى اليوم الاول  
من الشهر كما في النهاية اعني لاهل اي الهلال فان التام به وطلع الى الشمس كما هو مقرر الا ان  
وقت العقد حين يهل الهلال بل في انشاء الشهر فالايام اعني ان استاجر فعلى ثلثة  
اوجه اما على شهر في اليوم الاول منه فيعتبر الشهر بالهلال لانه اصل والايام كالبدل او في  
انشائه فيعتبر بالايام لانه بعد الاصل واما على كل شهر في الانشاء فيعتبر الكل بالايام بلا خلاف  
اما عنده فلا وقع في الانشاء واما عندهما فاما يعتبر بالاهل كما في اذ كان اجرة المدة معلومة  
وهنا غير معلومة فيجب اعتباره بما عليه واما على شهور معلومة كما في عشرة اشهر اما في اليوم الاول  
فيعتبر الهلال نقص او تم او في الانشاء فعندهما يعتبر الشهر الاول بالايام ويكمل من الاخر  
بافي الشهور بالاهل وعنده يعتبر الكل بالايام كما في المحيط والذخيرة وغيرهما فعنده كل شهر ثلثون  
يوما والسنة ثلثمائة وستون وعندهما يعتبر ما بقي من الشهر الاول مع الاخر ثلثين يوما والبولي  
احد عشر شهرا هلاليا كما في الحافق وغيره فالسنة عنده عددية لا شمسية ولا قمرية وعندهما  
قمرية لا غير والمختار من مذموب الامام فانه لو اوج في عاشر ذي الحجة فالسنة تتم على عاشر ذي  
الحجة على كل حال وان تم على تسعة وعشرين والاصل في تكرير عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية  
احد هاتين اول المدة والثاني في اتمامها اصل ما ذكره المصنف فمن الظن ان الظاهر ان  
هذا الاستنكار اى التكرار انما يتم في السنة القمرية واما اذا اعتبرت السنة بوجدها فما يجب  
تكرره وان ذلك الاستنكار على ما ذكره الامام الزم وافوى حيث يتكرر فيه العيد وايام



النشر في قطعها وايضا مثل هذا الاستنكار يتوجه على ما ذكره من اللحن المختار وايضا يستقيم  
اطلاق ان الشهر الاول عند ما يغيب بالايام ثلثين يوما انتهى فمده حصة اشكال على كلام  
المصنف من ثوبه عدم الاطلاق على مراده وبما بينا من اجل الكمال فمثل كالعدة فان الاطلاق  
اذا كان حين يهل الهلال يغيب شهر العدة بالليل فمده كانت او كاملة وهذا بل خلاف  
واذا كان في انشاء الشهر في حق توقي الطلاق يغيب بالايام اتفاقا وكذا في حق انقضاء  
العدة عنده واما عند ما يغيب شهر واحد بالايام اتفاقا وكذا في حق انقضاء العدة عنده  
واما عند ما يغيب شهر واحد بالايام وشهران بالايام كما في طلاق المبسوط وذكر النهاية  
نقلنا اجارة المبسوط ان العدة في هذه الصورة تغيب بالايام اتفاقا وقدم مستوفى وصح  
اجارة الحام يجوز اخذ الحامى الاجرة ويكره بعض العلما لانه ثبت بانها صدم  
وكره بعضهم اتخاذ ذلك لانه قلما يخلو اجتماع من غير فنية والصحيح انه لا بأس باتخاذ  
لدرجال التجميع للضرورة كما في الكرماني ولا اعتبار للجحالة مع اصلاح المسلمين كما في  
الاخير وكذا اجارة الحام يجوز اخذ الاجرة عليه لانه صلتهم اعطى اجرة والنهي الوارد عنه  
لما شافق لما فيه للناس والظهير باجماع معين لانه عقد على منفعة هي تربية الصبي واللين  
تابع وقيل عقد على اللين لانه المقصود والحكمة تابعة والاول اقرب الى الفقه كما في البداية  
وهو الاصح كما في الكافي تكن الحصى قال ان الثاني اصح لانه لو كان اللين يتعلم حتى اوج  
فمن رده فهو على هذا كذلك على غلب الف ميت وتامة في النهاية وفيه اشعار بان طعام  
الظهير وكسوتها على الظهير الا اذا شرط في العقد كما في المحيط وانه صرح استنجا الظهير المكافاة والفاقة  
كما في المضمرات لكن نهي عن ارضاع الملقاة فان ارضاع بغير الطبع كما في تفسير الزاهد و  
صريح استنجا مرة معلومة بطعامها وكسوتها وان لم يوصف كل منهما وجب الوصف  
منها وقال لا يصح اذا لم يوصف والاول الاتحسان وفيه اشعار بان اذا استنجا بغيرهم  
او مكسول او موزون لا يجر العذر والوصف واذا استنجا بالثياب فلا يجر من شرط السلم  
كما في المحيط والزوج وطوقا اي الظهير الموجه وان خيف للبل لانه حق ثابت بالنيكاح لا يبطل  
الاجارة لا يجوز وطوقا اي بيت المستنجا الابادة لانه ليس له ولا بد الدخول في ملك الغير فعلى  
هذا لا يجوز الوطئ في المهرين وله اي الزوج في كمال ظاهر مشهور بين الناس فصحها اي  
اجارة الظهير وان لم يكن ممن يلحقه عار بارضاها او خيف موت الصبي بان لا يأخذ  
لين غير كما في المحيط ان لم ياذن بالاجارة لها اي الظهير لانه ينضر بها لان اقرت بنكاحها الى  
لا يغيبها ان كان لها زوج محمول لا يعرف زوجته الا بقولها ولا يهل الصبي فصحها ان مرضت  
او جلست لان اللين يغيب بالمرض والليل وفيه اشعار بان الظهير المستضع لا يغيبها  
بل اعز كلونها ببيت العجز او سدة او سبقة للفق او منقعة عن السفر بهم وان لا يأخذ بها  
او ينفق اللين او لا يكون موقوف بالظهور وكان هذا اول اجارة لها او يتكفلا بها او يهرمها  
كما في المحيط وعنه عليها غسل الصبي وغسل ثيابه من النجاسة لا الدرن كما في الكرماني واصح

طعامه اي مضغ او طبخ ووجهه بالغت ويجوز الضم على غلبتها بتنا وما بارد او المعنى على  
التقدير من استعمال الدهن وفيه اشعار بان ليس عليها من ما يعالج به الصبي كالرجان  
والدهن وهذا في وفاء دون عرف الكوفية وعلى ابيه على الاجرة اعطاء الاجرة على هذه  
الافعال للظهير فلو مات الاب فعلى الوصي من مال الصبي فلا يبطل الاجارة بموته وقال ابو  
بكر الصبي انها تبطل اذا كان للصبي مال وعليه منها اي من كونه الصابون واليابس الطعام  
والدهن لغوف ولا يخفى انه مستدرك بالاشعار السابق فان ارضعت بلبن شاة  
اي صبت في فيه لبن شاة مثلا فلو صبت لبن نفسها فيه لم تستحق الاجرة كما في الكفاية  
وغيره او غدة بطعام من الغذاء او التغذية كمالها بمعنى التربة ومضت المدة فلا اجرة لان  
هذا لا يسمى ارضاعا فان تحذنه الظهير فلا اعتبار لميمنها ولبينتهم وان اقام كل بيته  
فيبينتها وهذا اذا شهدوا انها ارضعت بلبن شاة ومارضعت بلبن نفسها فلو استغنى  
بالنهي لم تفصل لانها شهادة على النفي بخلاف الاول فان النفي فيها دخل في ضمن اللابث  
كما في المحيط ولا يصح ويبطل الاجارة عند المتقدمين للعبادات اي لكل عبادة غير واجبة  
فلو كانت على امر مباح كتحليم الكتابة والنجوم والطب والتجربة جازت بالاتفاق ولو  
كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او المفتي واحدا فانها لم تقم بالاجرة كما في  
الكرماني وغيره كالاذان والامامة والتدريس والخط والفقه وتعليم القرآن والفقه  
وقراءتها وانما لم تقم بقوة الرغبات والاستغناء بالعطيات من بيت المال وبغنى اليوم  
اي بغنى المتأخر وان كسبها الى الاجارة لهذه العبادات لقصور الرغبات ولانه لا يكون  
لهم حظ من بيت المال فلو امتنع الاب من الرسوم الى المعلم من بيت بيتي وعبدى و  
غيرهما حسب على ذلك فلو اريد ان يقم على قول الكل فيستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر بالتعليم  
وتامة في الخاصة والمضمرات ولا يصح للمعاصي كالغناء بالسكر والمدسود كفن كما في  
الكرماني وتفصيل في الكراهية والسجود الى التذبة بان يبكي عليه ويعد محاسنة لانه صلتهم  
قال كان ابليس اول من تاج واول من بغى كما في الكرماني وفيه روى الى انها تبطل للوهو  
والمرامير والطبل وغيره وكذا تحت الاصنام وزخرفة البيت بالثياب ولو استنجا رجلا  
ليحت له طهورا او يهربطا بطيب له الاجرة الا انه يأثم في الاعانة على المعصية كما في ولو استنجا  
مساطة لتزويج العروس لا بطيب لها الا ان يكون على وجه المدينة من غير شرط  
ولو استنجا رجلا ليكتب له غناء بالفارسية او العربية طاب له الاجرة وكذا لو كتبت لامة  
كتابا الى اجنتها باج كما في الظهير ولو استنجا ككتابة تعويد السم يجوز اذ بين المكافاة  
ولخطها في المنية ولا لعب التيس بفتح العين وسكون السين المحدثين الى انه وذكر  
على اللاني واعطاء الكراء على الزوال لانه امر بالسنة والعيب ضرب الغل واعطاء  
الكراء عليه والتيس في الاصل الذكر من الطنبا والمغزو والغول كما في القاموس و  
لا اجارة المشاع فيها بقسم ولا تقسم عند ان خيفة وزفر واما عند ما يجوز وعليه الفتوى

استنجا



او طريق لوار على قول الكل ان يلحقها حكم حكم بصيرة متفقا عليه وحكم حكم ان تعذر المرفق او عقد  
الاجارة على الكل لم يفتقر فيها الى ان الشئ هو الطاري لا يفتقر الى الاجماع كالموت احداهما  
او استحق بعضهما فانما يتحقق الباقي كما في المضمرات وذكر في النواذر ان حنيفة انما تبطل في النصف  
الباقي كما في المحيط وفيه اشعار بان الشئ هو المقارن مانع لا انعقاد فلا يجب الاجماع اصلا على ما  
قال بعض المتأخرين والصحيح انما انعقد فاسد فوجب اجاب المثل كما في العمادى وعنه ان الشئ هو المقارن  
غيره عند كفاي الخاصة الا انه يشترط انما جارية بالانفاق في ظاهر الرواية وعنه انما لا يجوز  
ولو اوج البناء دون الارض لم يجوز وفي النواذر يجوز به افني ابو علي السفي وكذا لو اوج البناء ملكا او  
العصاة وقف او ملك لاف وتبطل يجوز وعليه الفتوى كما في الخاصة والاولى للشرك فان كان  
من زيادة عامنة كما ذكره المطرزي ولا اجارة الرمي حجر يطحن به او بيت فيه حجر يكتب بالالف ايضا  
بعض رقيقة اي الرمي فيفسد شجار رجل رجل او رومي او ثورا يطحن به هذا البر بغير منه  
او بنصف او ثلث مثلا من دقيق هذا البر لان المسمى غير مقدور التسليم عند العقد وسيبقى هذا  
الاستجار بغير الطمان بالفتح والتشديد اسبابا بان انقضاء بالخبر وفيه اشارة الى انه لو جعل  
البدل شيئا من البر والدين بلام اضافة كان صحيحا لوجوبه في الدفعة ولا يصح نحوه مما هو في معنى  
فقيه الطمان كما اذا استجار رجلا ليسج خوله بعض منه فانه فاسد خلافا لمثل ما خرج او حمل  
الطعام على دابته بنصفه او دفع ارضا لغيره بنصفه على ان الارض و  
الاشجار بينهما فان المدفوع اليه اجاب المثل مع نصف قيمة الاشجار والمدفوع الباقي او دفع الى  
اخر بغيره بالعرف ليكون الحادث بينهما فان الحادث كله لصاحب البقرة وعليه اجاب المثل ومن  
العطف فلو باع الصاحب نصفها من المدفوع اليه وابراه من الثمن كان الخارج بينهما الكل في  
المحيط ولا يصح ويقتضي الاجارة عنده ويصح عندهما الجمع بين الوقت والعمل لجماله ان  
المعقود عليه العمل والمنفعة قال ذكر الوقت فدينه فيه والمبادر ان يكون العمل مبين  
المقدار معلوما فلو لم يبين صح لانه لجماله كما لم يذكر الا الوقت كما اذا اشترى رجلا بوما الى  
السيل بسبني بالاج والحبس وعنه في المبين اذا قال في اليوم جاز بخلاف اليوم بالنصب كما في  
المحيط وفيه اشارة الى انه لو توسط الاجارة بينهما صح لانه يذكر احداهما مع الاجارة ثم العقد  
الباقي لتعجيل او تعيين العمل كما اذا قال استاجرك اليوم بدرهم على ان تجبرني هذا الفقيه من  
الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد ذكر الاجارة لم يصح لانه لم يبين احدهما المتفقا  
بالاجارة كما اذا قال استاجرك لتجبرني هذا الفقيه من الدقيق اليوم بدرهم واستاجرك اليوم  
لتجبرني هذا الدقيق بدرهم كما في الكرماني وان ذكر الاجارة او لزم العمل بان قال استاجرك بدرهم  
اليوم على ان تجبرني هذا الكرماني لم يصح لان ذكر الاجارة انما يحتاج اليه بعد العمل كما في المنيعة

**ص** الاجرة هو المستاجر بفتح الجيم كما في المختار من اجرة الاجرة  
مواجة اي عذرت معه عقد الاجارة كما في الرضى او جزا او جزا الى اعطيت اجرة فهو فصيل  
بعض مفاعل بالفتح او فاعل ومن الظن انه بمعنى مفعول او مفاعل بالتكسر فانه سماعي

المشرك صفة الاجرة اجرة من لخاص فلا نسب العام وقد يقال اجرة المشرك بالاضافة على  
ان يكون المشرك مصدرا واختلاف المتأخر في الفاصل بين القسمين فبعضهم يقول هو من يتحقق  
الاجرة الى العمل بالعلم لا بتسليم النفس فالمعقود عليه في المشرك هو العمل المعلوم ببيان  
محل ولا ان يعمل للعام اشارة الى قول آخ وهو من يقبل العمل من غيره احد كالعقار وكخوة من  
الجار والمطراز والصلح والمطامى والراعي وغيره من المحترفين وحكمه انه لا يضمن عند ان حنيفة  
وطحن وزخوه وهو القياس ما يملك من المال بلا صفة في بده سواء امكن له التحرز عنه  
كالسرقه والغصب او لا كما يوافق الغالب والغارة الغالبة وقال ان امكن التحرز عنه فضا  
فبمنه قبل العمل بلام اجرة وبعده معمول بلام اجرة وبقولها اخذ الفقيه والفتوى  
على قوله كما في المضمرات الا ان المتأخرين افنوا بالصحة على نصف القيمة كما في الكرماني وغيره  
وقال الزاهد على هذا اذ كانت مشايخنا كجوازهم وان شرط عليه اي ذلك الاجرة الضمان  
وقال الفقيه ابو بكر انه يضمن جنيته والى الاول مال الفقيهان ابو جعفر وابو الليث عليه  
الفتوى كما في الذخيرة بل يضمن بعله ما يملك من حيوان وغيره بعله على غير ما ذول فيه كالذوق  
المحرق للشوب كما في المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرورة ولذا افسر المصنف العمل به فمن  
الباطل ما ظن انه بطل بغير المصنف كما في الكافي ان قوة الشوب ورقته مثله بغيره بالاجابة  
فامكن التقييد بالمصطلح وفيه اشارة الى ان السفة لو خفت من موج او ريح او صدم جبل  
او نحوه لم يضمن الا لادمي اي لکن لادمي لم يضمن الاجرة بملكه بالعمل ان لم تجاوز المقادير  
فلو خرق او سقط حمار المدا والسوق لم يضمن فمن الظن ان الاستثناء قاصر له لانه على  
ان البراغ يضمن بعمل المعقود وان يقبضه العمل يابى عنه الاستثناء والشروط نعم بشكل  
ما في العمادى انه لو قصد عبد او غلاما طلب الفصد منه فانت بسببه كان فيمة العبد ورنه  
العلم على عاقلة الفصاد والاجرة لخاص يسمى باجر الوحد بالاضافة الى اجرة المستاجر الوحد  
بالسكون وجاز الفقه يقال رجل واحد يفتحن اي منفرد كما في المغرب ثم اشار الى توفيقه على  
قول فقال بحق الاجرة تسلم نصف الى مستاجر واحد او اكثر ولذا اطلق فلو استاجر رجلا  
او ثلثة رجلا لرعى عنهم لهما او لثم خاصة كان اجرة خاصا كما في المحيط وغيره مدته اي استجار  
مع العذرة على العمل وان لم يعمل لکن لا يضمن عنه فلو امتنع لم يستحق الاجرة ثم اشار في ضمن  
المثال الى قول اخ في توفيقه على طريق الاجرة المشرك وهو من يقبل العمل من واحد اي  
حقيق او حكمي كما في فقال كالا جبر لري الغنم اي كاجير مائة رعي غنم لزم المستاجر لاف  
بقبضة المقام واللام في الموضوعين فمن الظن انه تمثيل قاصر لرك الشهور ولو قدر الشهر بعد  
الغنم لم يكن مثال للمشرك كما ظن فان المعنى كاجير رعي غنم شهر وهو مثال لخاص كما في  
المحيط وغيره نعم لزم ذكر الاجرة على هذا بعد العمل وعلى ما قبله او لا بعد الوقت والافسار لاجارة  
عنده كما مر وحكمه انه لا يضمن بالاجماع ما يملك من غيره صفة في بده كما اذا سرق او عمل كما  
اذا اهد السفينة وغيره مما ذكرنا في المشرك الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد كما اذا اضر شاة

من



نفقا عينها او كسر يد فانه يضمن وان رد المستاجر الاجر بغيره العمل كما اذا قال ان خطني  
 فارسا فلك درهم وان رومي فدرهمان وان يزدني فثلاثة حجب ارجح ما عمل فان فارسا  
 قدرهم لوجب الاجر بالعمل وكذلك الحكم في الصنع بغير عقاب والعصف والورس وكذا في السكن  
 في هذه وهذه وهذه وفي المسافة الى سمرقند وبخارى وخاسان ولم يجر الزيادة على الثلثة  
 كالبيع فالاطلاق لا يخلو عن سني وان رد المستاجر في عمل اليوم وعدا كما اذا قال ان خطني  
 اليوم فله درهم وان عدا نصف درهم فله الى الموجب ما سمي في درهم ان عمل اليوم فيصير الشرط  
 الاول عندهم ولا ارجح من ان عمل عدا فله البيع الشرط الثاني خلافا لما يجب ما سمي في نصف  
 درهم عندهما ولو خاف في اليوم الثالث فاجل مثل عندهم ولا يجاوز ارجح المثل المسمى في نصف  
 درهم وان كان الاجر اكثر منه وفي الجامع لا يجاوز الدرهم ولا ينقص عن نصف درهم والاول  
 الصحيح والاجارة فاسدة والمسمى في العقد نصف درهم هذا اذا جمع بينهما او املوا ففقدوا اليوم  
 وخاف في العقد فاجل المثل عندهما او املوا ففقدوا بل ان يقول ياجر المثل او يملأه ويملأه في  
 المحجا ولا يسافر بعيد مستاجر للخدمة الا بشرط ان لا يخرج الى السوء عبد المستاجر للخدمة الا اذا  
 اشتراط ذلك وقت العقد لان خدمة السوء اشنع وفيه رمة الى ان يخرج الى القوي وافئدة البلد  
 والى الناله ولان الاستخدام في انواع الخدمة وذات السوء الى ما بعد العشاء والى ان لا يضرب و  
 طعامه على صاحبه كما في الطهيرة وما ذكرنا في ما في بعض النسخ قوله ولا يسافر بالكره فان محي  
 الثاني منه قد منع صاحب الضمان المفضل **فصل في منع الاجارة** فسخ  
 الاجارة جواز اعيان فسخ او حادث اخل بالبيع المستاجر فلو انهم حاطوا الدار او  
 اخور الغلام بلا اخلال ففسخ كما في قاضي خان كذا في الدار المستاجرة بالبيع اي جرح ظمير او خفها  
 كما قال ابن الاثير ويحل فيه نيل الدار ومرض العبد والنقطاع والرجي والضميمة وفيه اشارة  
 الى انها لا تنفس بالبيع وقيل تنفس والاول اصح كما في الاخبار والى انه لا ينفس طرفة القضاء  
 والرضا فيفسخ به المستاجر ولو بعد الفسخ كما في العمادي والى انه لا ينفس حصول المال كما  
 في المضمرات وذكر في الصغرى انه شرط بالاجل فلو انفق المستاجر بالمعيب في مرة الاجارة او  
 ازيل العيب كما اذا بنى الدار المهدومة او زال العيب سقطت اجارة ولزم بدله ونفس خيار الشرط  
 قبل انقضاء الايام الثلثة فلو استاجر دكانا شهرا على انه بالخيار ثلثة ايام بعينه فيها فلو فسخ  
 في الثالث منها لم يجب ارجح اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار كما في المحرر وفيه  
 استعارة بانه لا ينفس حصول صاحبه ولا على خلاف للطرفين والاول المختار وقيل للمفني  
 الخيار في ذلك كما في المضمرات ونفسه بخيار الرؤية فلو استاجر قطعت من الارض صفقة  
 واحدة ثم راي بعضها ففسخ الاجارة في الكل وفيه استعارة بانه لا ينفس طرفة هذا الفسخ القضاء  
 ولا الرضا وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط ونفسه بالبعد دفعا للضرر وفيه اشارة  
 الى انها لا تنفس بالعذر وقيل تنفس والى الاول ذهب عامة النسخ وهو الصحيح كما في الكافي  
 والى انه ينبغي به صاحب العذر كما في الاصل لكن الصحيح انه لا يفسخ بلا قضاء او رضا وقيل

انه يفسخ بدونهما في عذر ظاهر فلا يفسخ بالدين كما في النمر ناسي وهو ان العذر لزوم ضرره وهو نفس  
 احد المتعاقدين بدنا او مالا لم يستحق ذلك الضرر بالعقد ولم يلزم به كسوف الى مثل فلع السن  
 الصحيح في صورة زوال وجه ضرر استوجب لفقة المستاجر به فانه يفسخ للزوم ضرر الضرع  
 ومثل كسب بالدين في حقوق دين من جسد النفقة او غيرا بعبان او بيان لا يقضي ذلك  
 الدين بشي الا بيمين ما اوجه الموجب من عذر العفار المستاجر فانه يفسخ كما ذكرنا في بيع وقيل يباح  
 ففسخ الاجارة كما في قاضي خان ومثل سؤ مستاجر عند الخدمة مطلقا بلا تقييد بمصر او  
 للخدمة في مصر فان المولى ينصرف بمسقة السوء والمستاجر بتسعة السوء وفيه اشارة الى اشتراط  
 تحقق السوء فان انكره الموجب فسفسخ القاضي فمن بافهمه وقيل ثبت بنباهه للسوء وقيل  
 القول فيه للموجع وقيل للمستاجر بخلاف باسداك غرمت على السوء وبه اخذ الكرجي والغزوي  
 والى ان سؤ الاجر ليس بعذر والى ان سؤ مستاجر دار لك في عذر الكل في المحيط ومثل  
 افلاس مستاجر دكان مثلا يفسخ فيه فانه عذر لا قضاء الى ادائه بدل الاجارة بلا تجارة وفيه  
 رمة الى ان حقوق الدين عذر بالطريق الاولى والى ان ضيق الدكان ليس بعذر ككساد السوق  
 وفيه خلاف كما في المنة ومثل افلاس خياط استاجر عبدا يخط معه فترك عمله وفيه  
 دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه يتيسر بالاجرة  
 والمقراض والى انه لو ظم خبائه فامتنع الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذرا لكل من حقوق الدين  
 كما في المحيط وبه مكبر في الدار من سؤ اي مثل انقلاب راي مستاجر الدار من السوء الى الضم  
 عند العقد او بعده ولو في الطريق وفيه رمة الى ان يدافع السن وادوم الدار من الضم و  
 السدم عذر والبداء بالمدي في الاصل واوى مصدر بدله الى نشأته راي وهو ذو بدوات  
 والكره الاستنجار بخلاف مثل بداء المكاري اي ارجح الدار فانه ليس بعذر لجواز ان يبعث  
 اجرة او تلميذا فلو مضل المكاري كان عذرا وعليه الفتوى وبخلاف ترك خياط مستاجر  
 عبدا يخط معه ليعمل طرف ترك في الصرف فان ذلك الترك ليس بعذر لا مكان ان يخط العبد  
 في جانب منه ويعمل في الصرف في اوجه وفيه اشعار بانه اذا استاجر دكانا لخطاطه فاراد ان يتركها  
 ويستغل بعمل اخر كان عذرا كما في الدار وفيه خلاف بيع ما اوجه اي اذا باع الاجر الموجب ففسخ  
 لم يكن البيع عذرا لان المستاجر لم ينصرف وفيه اشارة الى انه لو باع بآونة لم يفسخ وان اعتبر  
 في حق الفسخ لم يعتبر في حق الحبس فلما يترج منه بده حتى يحصل اليه ماله والى ان البيع بلا اذنه نافذ  
 في حق الاجر والمشتري فلا يجرد البيع بعد فسخ الاجارة وهو الصحيح كما في المحيط ونفسه  
 الاجارة بلا فسخ لموت احد المتعاقدين الى احد من الاجر والمستاجر او من الاجر او المستاجر  
 اذا الاجارة تنفس ساعة فساعة فتوقف على حياته وفيه اشارة الى انه لو مات احد الاجرين  
 او المستاجر ينفس العقد في حصته دون الخي كما في الكافي وقد قدر استثناء الضروريات  
 فمن الظن انه ينقص بما اذا مات المكاري في الطريق فانه لا يفسخ حتى لا يبلغ مأمنا وكذا  
 اذا مات المزارع المستاجر لارض للزراعة ثم يفسخ بما اذا مات المعقود عليه كدائه معبته فانه



ينبغي حال كونه قد عطف نفسه فان عطف احد العاقلين الاجارة لغيره فلا ينبغي ان يعطى  
حقه كالكامل او مستأجرا وفيه اشعار بان لا ينبغي ان يكونا كالكاملين بل  
والمتأجر كما في قاضي خان والوصي والاب والفاضل ومولى الوقت ولو موثقا عليه ولو  
قال مالك لغاصب داره منه فخرى فافترق جداري والافترق فاجزها كل شهر كذا الى قاضي  
عليك كل شهر بانه فكت الغاصب ولم يفرغ داره كجسمي لانه رضى بالاجارة بطريق التراضي  
وفي اضافة الدار اشعار بان ماله ملك المقتصد منه فلو حمله واقام المقتصد منه البيت  
ولو بعد سنة انما يقضي بالدار بلا اجرة على الغاصب وصح اربعة عشر عطفه مضافا الى الزمان  
والمستقبل الاجارة مثل ان يقول في ذي الحجة آجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى سنة  
لان الاجارة شغل ساعة فساعة وفيه اشعار بان لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجي ذلك  
الوقت لم يجز فلو عمل بالاجارة بملك وفي رواية جاز فملك بالتعجيل والفنوى على الاول وبانه لو  
باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفنوى وبانه لو علق وقال في وسط الشهر اذا جاز رأس شهر كذا  
فقد آجرتك لم يجز كما قال ابو القاسم الصفار وذهب الفقهاء ابو الليث وابو بكر الاسكاف انه  
جاز الكل في قاضي خان والوقت ان الاضافة تمنع سببا بخلاف التعليق لانه لو قال  
بعد على ان انصرف بدهم عدا ففعل جاز ولو قال ان فعلت كذا فعلت ان انصرف بدهم لم يجز  
تمامه في الاصول وصح بالاجماع فصح انما اذا قال فاستخك هذه الاجارة رأس الشهر لاني و  
لو قال اذا جاز اسه فقد فاستخك لم يجز وقال الشافعي جاز والفنوى على الاول كما في قاضي  
خان وعنه صاحب المحيط انه لا يصح اجماعا كما في العادي والمارة والمسافة كما اذا قال  
دفعت اليك هذه الارض او الاشجار للزراعة او العمل فيها بعد شهر من هذا الوقت والوكالة كما  
اذا قال رج عبيدي عدا فانه يصير وكيل لا يصح تصرفه الا بعد الغد واختلف في العمل قبله وصح  
الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما في العادي والكفالة بان قال كلفت بنفس ذلك عدا و  
المضاربة كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ما صارت العشرة عشر من العمل بمضاربة  
بالنصف فانه لم يصح مضاربا الا عند صيرورها عشر من درهما والقضاء والامارة ان يقول  
كما اذا قال الوالي لزيد يكن قاضيا او اميرا في بلد كذا عدا وفيه اشعار بان الحكم لم يصح مضافا و  
عليه الفنوى كما في الخلاصة والابصار اي جعل وصيا والوصية والطلاق والعناق والوقت  
مضافا اي مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضي هذه موقوفه عدا ويصح العارية و  
الاذن في التجارة مضافين كما في العادي وفيه اشعار بان لا يصح تعليق كل منهما وقد صح تعليق  
المارة والمسافة كما في النهاية وينبغي ان لا يصح فتح كل منهما غير الاجارة مضافا لا يصح البيع  
مضافا كما اذا قال بعيتك عبيدي عدا او اجارته الى البيع اذا عطف فنوى كما اذا قال اجرت البيع عدا  
وصح اي البيع ولو بغيره جاز فلو قال احد العاقلين ففتح البيع بعد مضي سنة اشهر لم يصح  
الفسخ كما في العادي والفتنة فلم يصح انتمت عدا هذه الدار على كذا وعلى هذا الشك واليه  
والصدق والسكاح والرجعة والطلاق بخلاف الصلح في غير المال كدم عدا وابنه الدين اي

الدين كما اذا قال ابريك عدا على عليك ولا يصح العفو عن الفصاح مضافا كما في العادي و  
فيه اشعار بان لا يصح تعليق كل منها مضافا كما في النهاية وانما اية الاباء رخص الى رعاية حسن  
المختتم فانه لغة الفصل **كتاب العارية** اورد بعد الاجارة مع احتمال  
كل على التملك لا خطأ طاهرا جهة العوض هي الى العارية بالتدبير وقد يخفف منوبة  
الى العارية فان طلبها يجب على ما قال الجمهور وابن الاثير ورد الرابع وخبره بان العارية بائني  
والعارية واولى على ما هو الاقسام وفي المبسوط وخبره انها العربية تملك الثمار بما عوض  
ورده المطرزي وخبره بالمشقات استعاره منه فاعاره واستعاره الشيء على حذف من و  
الصواب ان المنسوب اليه العارة اسم من الاعارة وكذا ان يكون في التناوب والتأويل ان يكون  
البائنا المعنى كالكسبي ذكره الزاهد وشريعة تملك نفع من عين مع بقائها اذ اخرج وقض  
نحو الدراهم وعنه البيع والعتبة ورد لمذهب الكرخي اباية الانتفاع بملك العين فان المستعير  
لا يجوز له الاجارة جائرة فيما ملكه بل عوض لانه يعير مالا يتفاوت الناس في الانتفاع به  
والمباح له لا يملك ان يبيع غيره كما في المبسوط بل عوض اذ اخرج الاجارة ولا ينقص به  
حق المور فانها العارية دون الية لانه لم تكن الا تملك العين وفيه اشعار بان العارية  
نصح بالتعاطي ولا يشترط الايجاب والقبول جميعا كما دل عليه قوله ونصح العارية باخرتك رضى  
اي جعلتها عارية لك لكن في المضمرات ان اركانها الايجاب والقبول وشروطها القبض وتحت  
ارضى اي اعطيتك ما حصل من ارضي فان المنح في الاصل ان يعطى رجل رجلا ناقة او شاة ليترك  
اللبن ثم يرد على انه ائتمن الى ما ينفع به مع بقائه فلو ائتمن الى ما لا ينفع به مع بقائه  
عينه كما لو ائتمن مكانه كذا في الاصل وحلتك على دايمي اي اركبتك عليها فان ظل هو الاركان  
واخذ منك عبيدي اي اذنته لاستخدامك وداري لك كسني مصدر بمعنى الاقامة او اسم بمعنى  
الاقامة او اسم بمعنى الاسكان حال اي مسكنه او يميز اي ملكك وداري لك كسني وملكك  
سكنا لك وداري لك كسني طرف اي مدة عمرى او مصدر من ائتمنت كما هو في الية كسني  
تخير وتفسير للتصريح على العارية وبيرج المعير عذ العارية المطلقة والمفيدة من ساء  
اذا لم ينقلب اجارة والافلا بيرج كما اذا استعار زفا وجعل فيه زينا فاستدرك في الصحر  
فانه لا يرجع وله ارجه مثل الى موضع كبر فيه زفا وكذا لو استعار امته لم يضع ابنه فتعود وصار  
بحيث لا باخذ من غيره فانه لا يستد ويملكه ارجه مثل خادمة الى ان يعطى كما في المعنى وغيره  
ولا تضمن العارية بالضم بل ائتمن المستعير ان يملك العارية ولو بشرط الضمان فلو وقع  
فصلع لحام او كوز الفخار من يده وانكسر لم يضمن كما لو سرق منه مستعار بان يده وهو نايم  
قاعدة او مضطحا وهو في الحضر فيضمن لو سرق منه نايم مسافر كما في المحيط ولا توج العارية  
وان لم يخلف استعمال فان ارجه المستعير عطيت بالضم اي ملكك في يد المستأجر بل لا تعد  
ضمنه الى المستعير المعير بالمثل في المثل والقيمة في القيمة في قيمة العارية كما في شرح الطحاوي  
ولا يرجع المستعير فيما ضمنه المعير على احد الى المستأجر لا غير فلا فائدة في النكرة العامة وضمن



المعبر المستاجر ويرجع المستاجر على موجه المستجير ان لم يعلم المستاجر انه الى المستاجر عارية في  
يد الموجه فان علم بذلك لم يرجع لعدم الغرور وكان الاجرة للموجه المستجير لكنه ينصرف به  
عنه الطرفان كما في المعنى وبما رما اختلف استعماله في العارية كالقوب للباس والديانة  
للكروب او لا يختلف كالمركب والسكنى والديانة للحمل ان لم يعين المعبر مستغفرا الى من ينفع  
بتلك العارية وبما رما لا يختلف استعماله ان عين مستغفرا فلا يعار ما اختلف استعماله  
ان عين وفي الاكفاء اشعار بان المستجير لا يملك الا بدواع من الاجنبي وهو الصحيح كما في النهاية  
وكذا اي مثل المستعار الموجه بالفتح في بيان الصور الاربع من العارية الموجه ان لم يعين مستغفرا  
مالم يختلف استعماله ان عين فمن استغفرا دابة مطلقا او استغفرا مطلقا فلا يعين بل  
والركوب والحامل والراكب وغيره من انواع الاضيق الانشغال بكل من المستجير والمستاجر  
نفس الدابة ويعبر كل الدابة الى الحمل ويكتب كل غيره وابا من حمل والركوب والاعارة بما  
فعل المستجير او المستاجر يعين ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع عليه وضمن كل منهما  
بغيره اي الفعل فلو حمل او ركب لا يعبر والا فضمن بالهلاك ولو اعارة للحمل والركوب لا يحمل  
ولا يركب والا فضمن هو الصحيح كما في الكافي ففي كل من الصور الاربع اختلف المشايخ كما في  
المعنى وفيما اشعار بان لو استغفرا او استغفرا مطلقا فمقتضى ان يعبر به في الركوب دون  
الحمل لان الاستغفال لم يختلف فيه كما في الكافي وان اطلق المعبر الانشغال بالعارية في النوع  
فطرف اطلق الوقت انشغالها ما شاء من انواع الانشغال اي وقت شاد وفي بعض النسخ  
في الوقت والنوع يتكون على هذا انشا على غير ترتيب اللف وهو صفة بديعة كثيرة الوقوع  
فمن الظن ان الاولى ترتب التمسك من استغفرا دابة فله حمل والركوب اليوم والليل فلا يضمن  
لو هلك عند الاستعمال وقبل بعده وان قيد المعبر الانشغال بنوع او قدر او وقت او مكان  
ضمن المستجير بخلافه في واحد منها الى شر فقط فم يضمن بالخلاف الى مثل او خير الا انه لا  
يخلو عن شيء فمن استغفرا نور اليكرب بها فلم يركب او يعبر يوما يحمل عشرة افعه من لظط حمل  
شبا اخف واسهل على الدابة او الى مكان كذا فله حمل الى مكان او ولو اقصر منه او لم يذهب  
وامسك في بيته فملك في هذه الصور ضمن وتامه في العادي وكذا اي مثل تفيد الاعارة  
تفيد الاجارة واطلا فها بنوع او قدر او وقت او مكان في انه ضمن بالخلاف الى شر فقط  
فهذا من قبيل الاكفاء على قوله تعالى سيدك الى طير والشر وهذا كثير في الكلام القديم وغيره  
فمن الظن ان الحسن وكذا الاجارة اطلاقا وتفيد ان حكم الاجارة حكم الاعارة ففي كل  
موضع يضمن في العارية يضمن في الاجارة بل اوجه وفي كل موضع لا يضمن في العارية لا يضمن  
في الاجارة مع الاجابة كما في العادي وغيره ورد في الدابة المستعارة مبتدأة تسليم الى صاحبها  
اي مكان معد للدابة ما لم يملكها تسليم فلا يضمن بالهلاك بعده لانه اني بما هو المتعارف من العادي  
اي الى دار المالك كما في البداية وفيه اشعار بان الاصطبل لو كان خارج الدار ضمن به لان  
الظاهر انها تكون بلا حافظ كما اشبه اليه في النهاية والكلام مبني الى انه لو رد الى من لم يضمن كما

العارية

لورد ما ولم يحد صاحبها ولا خادمه فربطها في داره على معلقها كما في المحيط وغيره ورد في عيال  
المستجير كولد او عبده او اجرة فتوجب زمانة اي اجارة مائة جزي بسال فادان او  
مستجرة جزي بياه فادان لا مائة لانه ليس في عياله كما في البداية او مع اجبر بها الى مع  
من في عيال المعبر كاجرة او ولده او عبده اي عبده عبادة يقوم على دابة اي بتفاهدا او لا  
يقوم عليها تسليم الى مالكها فبغير اخضاع الرد لانه الواجب عليه واما ضمان العين فلا يجب  
بعد فلو ملك في يد العبد لم يضمن ضمان العين وفل الشراعي القياس ان يضمن وتامه  
في المحيط وفيه اشارة الى انه لو استغفرا عبدا فرده الى داره او مع من في عياله بغير الضمان  
والى انه لو رد الدابة او العبد الى اجنبي ضمن وقيل لو رد الى من لا يقوم عليها فليس بتسليم  
والا صح هو الاول كما في البداية وغيره كرد مستغفرا غير نفس كنية القيمة كالقدر والقضوة والكون  
وتحو الى داره لانه فانه تسليم بخلاف النفس كعقد جوهير فانه ليس بتسليم الا بالرد الى  
المعبر كما في البداية بخلاف رد الوديعة والمقصود الى داره لانه فانه ليس بتسليم فبضمن بالهلاك  
الا اذ رد الى المالك ولو بوضع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديعة كالعارية وعليه القولي  
كما في العادي وعارية النفق الى الدرهم والدينار والمكيل والموزون والمعدود والمتقارب  
كالغولس النافذة فرض فانه اخطا واحدا كالعارية وان ضمن بالهلاك قبل الانشغال ولو لم  
يستملك بان استغفرا صبر في دراهم لتسوية الميزان او تزيين الزكوان كان عارته لا فرضا فلو ملكه  
لم يضمن كما في الدرهم وغيره وصح اعارة الارض لبناء والغرس بالكسرة والفتح ولا اي المعبر  
في العاريتين ان يرجع عنها لا ربا غير لازمة وان تحلف المستجير فلعنهما الى البناء والغرس في  
الحال وضمن المعبر للمستجير ما نقص اي انتقص عنها بالطلع اي بسبب قلعهما ان وقتها اي عين  
وقتا للعارية لانه عارته فبذلك يرجع قبله اي قبل انتهاء الوقت فلو كان فيه البناء والغرس  
قائما في الحال اربعة دراهم وفي الحال عشرة ضمن ستة دراهم وذكر الحاكم ان له ان يضمن المعبر  
فبمبهما قائمين في الحال ويكونان له وان يرفعها الا اذا كان الرفع مضرا بالارض فحينئذ يكون  
للدار للمستجير كما في البداية وغيره وفيه رد الى ان لا ضمان في العارية المطلقة وعندا عليه القيمة  
والى ان لا ضمان في الموقنة بعد انقضاء الوقت فيقطع المعبر البناء والغرس الا ان يضر القطع  
فحينئذ يضمن قيمتهما مقلوعين لا قائمين كما في المحيط وكذا كراهية تنزيه الرجوع عنها قبله اي قبل  
انقضاء الوقت لانه حلف الوعد الذي هو علامة المناقضين ويستحب الوفاء بالوعد كما في الذخيرة  
ولو اعارة الارض للزراعة فيها لا يباخذ من المستجير استحسانا لان التقدير بالمؤمن حرام حتى يخصص الزرع  
في حصده الى جاء وقت الحصاد بالفتح والكسرة قطع الزرع وتامه في الرضى وجاز ان يكون  
في حصده الزرع بخصده بالضم والكسرة الى جهة كما في المذهب وغيره وقت العارية او لا يوقت كما  
في الاصل وذكر الحاكم ان المعبر لو اراد اخذ الارض قبل ان يخصص للمستجير ان يقطع الزرع وان  
ترك باج المشل الى الحصاد وكان ابو المثلث لا يفتي بقولنا يجب الاجابة المعبر او القاضي  
وفي اشعار بان ليس للمستجير ان يحلف المعبر قيمة الزرع وان اراد المعبر ان يعطي المستجير بذره

عادي



ونفقة الزرع له فان من السهم وطلع الزرع يجوز والا فلا الكل في الحيا واجرة رد السهم في  
العارين واجرة رد السهم والمقصود والمهون والودعة والمبيع بجافاسد الفسخ و  
المبيع بعد الاقالة والمبيع بالعيب او بخيار الرؤية والشطاح على السهم والموجر والغاصب والراي  
والمودع بالكمس والغاصب والمبيع والمشتري كما في العادي وغيره وهذا على ترتيب اللفظ مع الاشعار  
في الكل بالاختتام اذا لاجرة انما تجب بعد قطع المرام **كتاب الودعة** عقب بالعارية  
مع انشراك كل في الامانة للمشتري في الاواني لغته فعليه بمعنى مقولة بناء النقل الى الاسمية فزوج وودعا  
اي ترك وكلما مستعمل في القوان والظن كما قال ابن النضر فلا ينبغي ان يكسب من ذهابها وفي المذهب  
يقال الودعة زبدا مال او استودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده فاما مودع ومستودع بالكمس  
وربما كمال مودع ومستودع بالفتح وشرا عا مائة تركت للحفظ فيه ادنى تسامح والمقصود ان امانة  
دفعها بحفظها فخرج العارية لانها لا تنفع فالامانة مصدر اخذ بالضم اي صار امانا ثم سمي بها  
بمن عليه فمضى ثم الودعة لانها لا تنفع الحفظ فيه بخلاف الامانة كما اذا وقع البيع ثوبا  
في حجر احد ويراعى الضمان بالوفاء فيها بخلاف الودعة الا اذا انكر كما في شرح الهداية وغيره  
لكن الامانة عين والودعة معنى فيكونان متباينين كما لا يخفى وفيه اشعار بانها عقد اخفا  
فيلزم الايجاب والقول ولولا لانه وكذا الوفا لصاحب المرام اين اضع ثيابي فقال هناك  
فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد ولم يقبله لاشياء اما لو قال لم اقبل  
لم يضمن بالمال لان الدلالة لا تعارض الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرع في الحكم فقال وضمانا  
اي حكم ضمان الودعة كالعارية اي مثل حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالمال فلا  
يضمن بالسرقة ويستثنى منه اعادة الودعة فانها موجبة للضمان بخلاف العارية كما في المأذنة وله  
اي للمودع حفظها بنفسه في داره ومنزله وحانوته ولو اجارة او عارية كما في الاختيار وبعض  
عباله بالكمس جمع عبل بالفتح والتشديد وهو يقول ويقونه وينفق عليه كالزوجة كما في  
المقرب ويجوز ان يكون بلا صدف البعض فانه مفود على ما في القاموس وفيه اشعار بان الشرط  
هو النفقة لا المكنة معه وليس كذلك فان العبرة في هذا الباب ليست بكنهه الذي حق الزوجة  
والولد الصغير حتى لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم يضمن بالرفع اليها كما لم يضمن الزوجة لو  
دفعته الى الزوج وهو يسكن معها كما في المحيط وغيره لكن في شرح الطحاوي انه فيمكن معه ونفق عليه  
كالغلام والاجر والاضافة للعهد اي عبال غنمته والافضض بالرفع كما في قاضي خان ويدخل  
فيه عبال العيال فلا يضمن لو دفع عباله الى عباله كما في العادي وان شئ المودع بحفظه بعباله  
والحسن تركه كما ينبغي تفصيله ولا سيما وان كان له مؤنة وفيه رد الى انه لا فرق بين السفر  
الطويل والقصير وهذا عنده وقال محمد لا يسافر مطلقا وقال ابو يوسف لا يسافر سوا الطويل  
كما في الذخيرة عند عدم النسي بان امره بالحفظ مطلقا واما اذا قال احفظها في هذا الموضع ولا يخرجها  
منه فان كان سؤاله بدمنه ضمن وان كان سؤالا بدمنه وكان في الموضع في عباله فذلك والا  
لم يضمن كما في المحيط وعدم الخوف بان كان الطريق آمنا بلا مؤنة فاذا كان لها مؤنة فان كان

لمع

في المحل

سؤالا بدمنه فلا ضمان عنده وان بعدت المسافة وكذلك عند ابى يوسف ان فربس وان فبضم  
واما عند محمد فبضم مطلقا وفيه اشعار بان لو كان الطريق نحو فالباس فربا وضمن بالمال كما  
في المحيط ولو حفظ بغيرهم اي بغير نفسه وعياله بان استأجر اجنبيا بحفظها وحينئذ يكون  
حافظا لا مودعا كما في الكرماني ضمن المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بان لو دفع الى عبال صاحب  
ضمن كما ذكره القهوري لكن في المراجع انه لم يضمن كما في العادي الا اذا ضاع الطريق اي حرقا  
يحيط بجميع محلهما بالترك وقد سكن النار كما في الصحيح والخوف اي خوف سفينة الودعة  
بالترك مصدر ويجوز السكن على ان يكون اسما او افعالا فوضعا عند جارة فانه لم يضمن  
استحسانا وفيه رد الى انه ان امكن ان يدفع الى من في عباله فدفع الى اجنبى ضمن كما في الكرماني  
والى انه ان ارتفع الطريق ولم يسترد منه لم يضمن على ما قال بعضهم كما في العادي وعند  
فلك امانة لا يضمن لانه طريق الحفظ وهذا اذا كان طريق مشهورا بين الناس والالم  
يصدر فيه الا بالبين ثقلان جسرهما الى مسكن المودع بعد طلب ربا ولو كان كالموكيل على ما في  
المصنوعات فاد على التسليم الى تسليم الودعة وفيه اشارة الى انه لو حسترد فاقال لم اقدر  
ان احضر هذه الساعة فم كذا فملك لم يضمن لانه بالترك صار مودعا استردا والى انه لو استرد  
فقال اطلبها عند فلان كان من العرفا فملك لم يضمن ان ملكته قبل قوله اطلبها والى انه لو  
قال له في السر من اجرك بعلامة كذا فادفع اليه ثم جاء رجل بتلك العلامة ولم يدفعها اليه حتى  
ملكته لم يضمن والى انه لو طلب في ايام الفتنه فقال لم اقدر عليه هذه الساعة بعد او  
لضيق الوقت فاغادوا على تلك الناحية فقال اخبر عليها لم يضمن والقول له الكل في المحيط  
او ان تجده اي انكر الودعة بعد طلب المالك او قائم مقامه بحضرة بلا حفظ كما هو المتأدرو  
فيه اشارة الى انه يضمن لجود العقار كالمسقول وعنه الى حنيفة في العقار روايتان والى انه  
لو انكر بعد طلبه بان قال المالك ما حال وودعني فقال ليس لك عندي وودعة او انكر على  
حضوره او في وجهه عدو وخافة التلف لم يضمن كما في العادي وعنه لاجاني انه انما يضمن اذا اظنت  
عزمه ضمنها كما في الزاهد اي او ضل الودعة به حتى لا يتميز ماله عنها فخلط الجنس بالجنس كاللبن  
باللبن والبر بالبر والدرهم بالدرهم او بغير الجنس كالحل بالزيت والبر بالشعير وانما يضمن عنده  
في هذه الصور لان الخلط استهلاكه في كل وجه وفالا انه كذلك اذا خلط ما بغير ما بغير  
جنس واما اذا خلط جنسا بجنس غير ما بغير فشارك فيها فملكه فمالها وكذلك حكم المراجع  
عند محمد واما عند ابى يوسف فقد ضمن صاحب الكنية كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى انه  
لو اخلط بغير صنعه لم يضمن وهو شر كنهه بخلاف والى انه لو خلط على وجه يتميز لم يضمن والى  
انه لو خلط بعض عباله لم يضمن به بل لخلط ولو عبال صغيرا او تاما في الكاني او تعدى فيها بان  
كانت ثوبا او دابة فليس او ركب او عبالا فاستخزم وليس قسما للجنس حتى يكون جليل  
فيماله من قبيل التسامح كما ظن نعم لو تركه لما ذكره في ازاله التعدي لكان احسن او حفظ الودعة  
في داره ولو احرز امر المودع به اي بحفظها في غير ما اي غير هذه الدار ولا باس باعمال الضمير كما في

نية

في المحيط



ارضى وفيه شارة الى انه لو لم يحفظ في هذا البيت او هذا الجانب منه او هذا الصندوق او  
يملكك تحفظ في بيت او جانب او صندوق او اوساره لم يضمن لانها لم تنفقت في المزر  
كما في الكرماني او غيرها بالتدبير اي جعل المودع الوديعة بحيث لم يجر فيها الورقة من قبل ان يثبت  
للبيع اليه عند الموت الى لم يبينها عند موته ضمن المستودع في هذه الصور الست لانه غاب  
فيها وينبغي ان يستثنى من الاخير ست صور متولى وقف عند ملكه الوقف ومستودع عنده  
مال اليتيم وغار عنده الغنمة واحدا معا وضمن عنده مال الشركة على قول ومعناه او من بين  
مجر عنده مال احد فادرك ومات بلا بيان فانه لم يضمن في هذه الصور كما في المحظوظ وغيره وان  
ازال المتعدي بان ترك اللبس او الركوب او استخراجه زال ضمانه الواجب بالتعدي وبهذا ما وعدنا  
اننا اشار بالضمان في التعدي فلو اخذ بعض الوديعة لنفقة ثم بدله ورده في مكانه فضايع ضمن  
ثم يرى بالرد وقيل لم يضمن اصلا والاول الصحيح لان الاخذ بنية الاثان اخذ لنفقة وهو  
سبب للضمان كما في المحيط وان اختلطت الوديعة بماله بلا فقه كما اذا اشق حنثان ونصب  
احدهما للاحق استتم كما في المودع والمالك شركة اختلطت فاما مالك من المالك فضمن كما في  
اليه والبرقع المودع الى احد المودعين كما في الاصل ولا يضمنه كما في الجامع قسطا ان نصيب  
مما او دعاه من قيمته او مثلي كالتياب والمكيل بغيره الا انه لا يكون له ولاية القسمة ولا يرفع  
او يخذل لانه طالب باسم اليه من نصفه كما قال بعض المشايخ والاصح ان القيمة لا يرفع بالاجماع  
كما في الاختيار ولا احد المودعين بالفتح دفعها الى الوديعة كلها الى المودع الا في اقسام  
كعبد او نوب واحد او غيرهما مما يجيب بالتقسيم وفي مبسوط شيخ الاسلام انه يقيم من حيث  
الزمان ولا يرفع نصيبا عنده ودفع كلها عندهما فبما يقيم كالمكيل والتياب وغيرهما مالا  
يجب بالتقسيم وضمن دافع الكل نصف القيمة فيما يقيم عنده ولا يضمن شيئا عندهما وذكر  
شيخ الاسلام انه اذا رضى ان يكون المال عند احد هما الى ان يحضر صاحب المال جاز ولم يذكر  
خلافه لا يضمن شيئا بالاجماع فاجبه اي الكل وفي كلامه اشارة الى انها اذا ودعا ما يقيم عنده  
فملكته فقد ضمنا وكذا الحكم في المستضعفين والوصيين والعديين في الرهن والوكيلين  
بالقبض والمترمين كما في المغني ولا اعتبار للنهي عن الرفع الى جاز لانه بعض عماله تحفظ فلو  
قال لا دفعها الى امك او ابنك او عبدك او غير ذلك والمودع لم يجد دافع الرفع اليه بان لم يكن  
لعماله سواه لم يضمن فان وجد دافعه فموضا من كما في المحيط ولا للنهي عن الرفع في بيت معين  
من دار فلو وضعها فيه وضاعت لم يضمن استخراجه وانما خص النبي بالذكر مع ان الامم كذلك  
لانه قد اشار اليه في السابق كما ذكرنا الا ان يكون له الى هذا البيت خلق ظاهر فانه يجبر ويضمن  
بالخلاف وفي شرح الطحاوي اذا كان البيت الاخر جزءا من المعنى عنه ضمن ولو اودع المودع  
الوديعة الى جليس في عماله يقرض ولا ضرورة كالحرف فملكته في يد المودع الثاني بعد ان يفارق  
الاول ضمن المودع الاول بلا خلاف واما المودع الثاني فليس ضمن عنده خلافا لما قاله الثاني  
امين عنده لا عندهما كما في المغني فلو ضمن الثاني رجع على الاول اذا لم يعلم ان الاول مودع والا

لم يرجع على اشارة الى كافي الزاهد ولو اودع الغاصب المقتضوب المودع ثم ملك في  
يده ضمن اياها من الغاصب والمودع وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غصب كما في العار  
ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب والضمان بدل على الغارغ عما تقدم  
في الجمل فبصالح ان يكون من قبيل حسن المختصم **القضب** اخذ الوديعة  
مع مناسبة التضاد لان للثبانه مؤثرة في الامانة وهو لغة اخذ مال او غيره من الغير فترا  
تقول غصب يغصب بالغصب الزوجة الرجل وعليه ومنه غصبا وكثيرا ما يسمى بالمقتضوب و  
شرعية اخذ مال اخر از غير المالك والدية وكلف من ثواب وقطرة ماء ومنفعة فلو منع صاحب  
المانعة عن نفسه فملكته لم يضمن كما في النهاية منقول الى مباح الانشغال شرعا اخر از غير المالك  
والظن والمعارف عند ما تحرم اي حرام اخذه بلا سبب شرعي اخر از غير المالك في دارهم  
اي اخذ اظاها لا خفية اخر از غير المالك فلو قيد ضروري من ماله بالاذن مالك اخر از  
غيره كالحرين والعارية يربى ذلك الاخذ صفة له يده اي نصف المالك غير ملك واخر من غير العقار  
كما في الاصل ازالة اليد المحقة لان ائبات اليد المبطله ولما لو كان في يد انسان درة فغصب  
عليها يده فوقع في البحر فقد ضمن وان فقد ائبات اليد ولو تلف ثم بنى ان مقتضوب لم يضمن  
وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ولا يخفى انه لو قال هو ازالة اليد على مال الى اخوه كان احسن  
وذكر في الزاهد انه على من يدين ما هو موجب للضمان فينتظر طله ازالة اليد وما هو موجب للرد  
فينتج ائبات اليد فلا غصب موجب للضمان في العقار لعدم ازالة اليد لانه في محله بلا نقل و  
النصف في المالك بالتعبد عنه فموجب للرد لوجود ائبات اليد وهذا عند الشيخين  
واما عند محمد ففي العقار غصب والصحيح الاول في غير الوقف والثاني في الوقف كما في العار  
وفي حقه لو ملك العقار بان غلب عليه الى او انقطع شربه او ذهب بالسبل في يده الى الغاصب  
لا يضمن عندهما ويضمن عنده وانما لم يضمن بيبس الزرع والشيء في غصب الارض والكروم  
لانها لم يضللا عن محلها او في حكم العقار كما في العار وما نقص من العقار بان فات جزء منه او  
غيره بفعل من السكنى والزراعة والحدادة وكذا يضمن اخافا فلو هدم حائط الدار ضمن بالبناء  
او القيمة على الخلاف كما في المنيعة ولو اخذ الثراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة  
وقيل يؤمر بالكبس وان كان له قيمة فقد ضمن وان لم ينقص كما في قاضي خال لكن في الشنف  
ان يملك العقار ونقصانه لم يضمن عنده خلافا لما يعرف بالنقصان بان ينظر كمن ساج  
هذه الارض قبل النقصان ويكرهه فان تفاوتت قيمة ما نقص كما في النسخة واستخراجه العبد  
ولو شتره كغصب حتى لو ملك ضمن القيمة او نصيب الصاحب لوجود ازالة اليد وعن  
ابن رستم عن محمد ان استخراجه عبد منكر ليس بغصب وفيه استخراجه بان ركوب الدابة المنشركة  
وحملها غصب فيضمن نصيب صاحبها ولو ركب فنزل ونزها في مكانها لم يضمن لان  
الغصب لم يتحقق بدون النقل كما في المحيط وينبغي ان يكون الاستخراجه كذلك لا غصب جلو  
ان الجالس على البساط او في الدار لعدم ازالة وحكمه اي الغصب الا ان يمشي في الشار



لم يعلم ان الماخوذ مال الغير فلو ظن او جهل فلا يتم لكنه بوجوب الضمان لانه يتعلق بالارادة وينبغي  
ان يعلم ان الغصب من الكافر استدلاله معاقب بالنار اذا اوجز عليه وبال كراه الدائم و  
لا يكون له طاعة ولهذا قالوا ان خصوصية الدابة استدلاله خصوصية الادنى كذا في المضمرات ورد  
العين المقصودة في مكان غصبها لتفاوت القيمة بتفاوت المكان حال كونها قائمة بوجوب  
في يد الغاصب سواء كانت مثلية او قيمية فلو كانت القيمة في بلد للخصوصية اقل مما في بلد  
الغصب حينئذ للمغصوب منه ان ينظر او يرضى او ياخذ القيمة يوم الخصومة كما في العادي و  
في التقدم اشعار بان رد العين اتم فانه الموجب الاصل على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار  
بالضعف فان الجمهور ذهبوا الى ان الموجب الاصل هو القيمة كما في رهن الهداية والكافي  
وحكم التزم ان ضمان العين للمالك بالقيمة او بفعل غيره او بآفة سحاوية ووجب في النسي  
اي ما يوجد له مثل في الاسواق بماتفاوت معتد به كذا ذكره المصنف الا انه يشك في نزاهة  
والصوابون والسكجيين فانه قيم المثل اي مثل المالك في موضع الخصومة عند شرح الاسلام  
وفي موضع الغصب عند الامام الشريفي كما في المحيط فان كان القيمة فيه اكثر فله المقصوب منه  
التيارات الثلاثة وان كانت اقل فله الغصب للتيار ان الا ان ينظر كما في العادي كما لم يسل  
المتقارب والموزون المتقارب والعددي المتقارب والذري المتقارب اي لا يتفاوت  
احاده في القيمة وانما قديده لانه ليس مطلق كل منها مثليا الا ترى ان السونق والناطف  
المميز بتقدير الزاء بالفارسية حلوا في قيمتين وان كان الاول كيبليا والثاني وزنيا  
على ما قال صدر الاسلام وذهب الاجمالي الى ان المثل المكمل والعددي المتقارب وكل موزون  
مصنوع بغير التبعض فان انقطع المثل بحيث لم يوجد في الاسواق كما في الكرماني وغيره  
او لم يوجد اصلا كما في شرح الطحاوي فقيمة عند الى حنيفة يوم خصمان اي يقضي بينهما و  
هو الاصح كما في الهداية وهو الصحيح كما في الحنيفة وعند الى يوسف يوم الغصب وهو اعدل الاقوال  
كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى كما  
في خيرة الفتاوى وبه افتى كثير من المشايخ كما في صرف الكفانية ووجب في غير المثل اي ما يتفاوت احاده  
في المال من القيمة يوم الغصب بالاجماع كما في المضمرات وهذا اذا كانت بالقيمة وكذا اذا  
استهلكته عنده واما عند ما قف يوم الاتلاف كما في المختلعات كالعدي المتفاوت والذري المتفاوت  
والموزون وكل موزون غير ذلك المصنوع ومادون نصف صاع وما اختلط موزونين او  
مكبلين كالبه والسجعة المختلطين وتما في العادي فان ادعى الغاصب الملاك الى المالك المقصود  
قبس ذلك الغاصب فانه موقوف بالغصب فاذا انكر اقام عليه بيعة والصحيح انه يقبل البيعة  
في حق الجبس وفيه رمز الى انه لا يشترط بيان الجبس والصفة والقيمة وقبل ما يشترط حتى يعلم  
ويظن بعض مرة موكولة الى راي القاضي انه ان الغصب لو بقي ولم يملك لظنه حينئذ يقضي  
بالقيمة وفيه اشعار بان لا يرضى بالقيمة قبل الجبس لم يقض بها عليه وقال الخواري انه يقضي بها  
حينئذ الكل في المحيط ثم ان بعد هذا التلوم والعلم بالملاك قضى عليه بالبدل مثليا او قيميا

وفيه دلالة على ان الموجب الاصل رد العين والقول فيه اي في مقدار البهل للغاصب مع عين  
لانه المنكر ان لم يبق للمالك حجة الزيادة التي ادعاها فان اقيمت حجة الزيادة ولم  
يعبر قول الغاصب حينئذ وفيه اشعار بان لا يرضى بالغصب حجة القلة لم يقبل وهو  
الصحيح كما في النهاية فان ظهر مغصوب ادعى هلاكه وقيمة اكثر اي حال كون قيمته اكثر مما ضمن  
الغاصب به وان قل كذا في الف درهم كما في الزاهد والظاهر ان الغاصب يقوله  
اي الغاصب مع يمينه اخذ الى المقصوب الظاهر المالك ورد به لانه لم يتم رضاه او قضى  
الضمان اي اجاز ضمانه بان رضى بالبدل وترك المقصوب في يد الغاصب وفيه اشعار بان  
لو كان القيمة دون او مثله لم يكن له خيار لانه يفر ببدل ملكه لكن في ظاهر الرواية للخيار وهو  
الاصح كما في الهداية فالاولى ترك قوله وقيمة اكثر وان ظهر وقيمة اكثر او مثله او دونه وقد ضمن  
الغاصب لا يقوله اي الغاصب بل ينكوله او يقول المالك او بيعة فهو اي المقصوب للغاصب  
لرضا المالك به وان اجم الغاصب المقصوب او الامين الامانة كالعارية والوديعة او ربح القرض  
او الامين بالنصف كالبيع فيها اي المقصوب والامانة تصدق الغاصب او الامين وجوب  
بالاوجه والربح عندهما خلافا للابن يوسف وفيه إشارة الى ان كلامه الاجرة والربح صار ملكا لهما  
ملكاً خفياً واما طين السبب وهو النصف في ملك الغير وكل حلال عنده لان المقصودات  
تملك باداء الضمان والى انه لو ادى الى المالك حل للتناول لزوال الحبس كما في الهداية والى انه لا  
يصير حل لالين بتكرار العقود وند اول السنة كما في الكرماني الا ان يكون المقصود الامانة  
درهم او دنانير لم يمس اي لم يصف البها وقت العقد بان اشار الى غيرها او اطلق النعم و  
نقد بها او اشار اليها ونقد غيرها فانه لا تصدق به لانه حلال وفيه إشارة الى انه لو اشار اليها  
ونقد بها تصدق لانه وان لم يتبعين بالاشارة الا ان ضم النقد بورت الحبس هذا كله عند  
الكرخي وعليه الفتوى دفعا للحج في هذا الزمان كما في الذخيرة وغيره الا ان من يخاف ان لا يطيب  
بكل حال وهو المختار لاطلاق المبسوط والجامعين والى انه لو تزوج باحد ما امرأة او اشترى  
امته ونوبا او طعما محل الانتفاع ولم يصدق بشئ في قولهم لان طرته عند النكاح والجنس وكل منها  
محالف للدرهم او الدينار كما استدل به في الهداية وغيره ثم نسخ فيما وجب المالك فقال وان  
غصب شيئا وغير الغاصب اياه بالنصف فيه اخر از غير صبي غصبه فصار ملكا عنده فانه  
اخذ به اصحان فزال اسمه اخر از غير كاذب فكتب عليه او قطن فزال اولين فصار محضاً او  
عصية فخلد فانه لا ينقطع به حق المالك وقبل ينقطع كما في المحيط واعظم منافعة اي اكثر مقاصد  
اخر از غير درهم فسبكها بالنصف فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعة ولذا لا ينقطع حق  
المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم معنى عظم المنافع كما ظن ضم ان الغاصب  
المغصوب وملكه بقر الضمان على الغاصب كما هو المشاور واليه ذهب بعض المتقدمين  
وقال بعض المتأخرين ان سبب الملك الطيب عند اداء الزمان كما في المبسوط فلو الى



الملك عراضة القيمة وادارة المغير لم يكن له ذلك كافي النهاية لكن حكمي غير الامام معني النخلين  
ان الصحيح عند المحققين فثبت كذا على قضية مذهب اصحابنا انه لا يملك الا عند تراض  
الخصمين بالضيان او فضاء القاضي به او اداء البذل كما في الزخيرة وغيره بلا حيل ولا شغل  
به لانه ملك جيب قبل اداء بده منبها او فيما حقيقته او حكمي اذا ضمن للمالك كماله  
في البداية وغيره وجه اشارة الى انه لا يستخلص عراضة البذل بل انوبة والى انه  
يحل بعده بلا احتمال لكنه لم يحل كما في المحيط وغيره كذا في سنة او بيل او بقر معصومة مع  
سجلها ونار بها وطبخها فانه جيب غير فلا يبرول الاسم بالبيع ولذا لا ينقطع به حق المالك ضمن  
النقصان وكذا بالتأريب لا ينقطع وقيل ينقطع به وقيل لا ينقطع اذا كان لدارب فثبت كما  
في الزاهدي وفيه اشعار بان لو طبخ لخطه او لطم المعصوب صار ملكا له بلا حيل وهذا عندهما واما عند  
فخري وكذا الوضغ طحا ما معصوبا فاشنع ونشر الطيب عنده وجوب البذل وعندهما اداؤه و  
عليه الفتوى كما في الظن صفة وغيره ومثل جعل صفا وحديدا وساجدة معصوب انما مثل كوز  
او فسا او سكين او بابا فانه ضمنه وملك بلا حيل خلاف جعل الخمر في الفضة والذهب انا  
او درهما او دينار فان الاسم باق فيما عنده للمالك بلا شيء عليه اذ ضمنه من قبله عندها وفيه  
اشعار بان لو دفع دراهم الى نافذ ليقدر فخره وكضمن الا اذا ام بالغير على ما قالوا كما في قاضي  
خان وفيه اشعار بان لم يضمن عند بعضهم على ما تقرر ولو حق ثوبا معصوبا بالشد يد او  
التخفيف كما في المضمرات والاول اولى لانه يشير الى خلاف الفاحش والمناخين في نفسه  
اختلاف والصحي ما اشار اليه بقوله وفوت بذلك الترخي بعض عينة وبقي بعضها وبعض بقعة  
وبقي بعضها بالواو وفي بعض النسخ بكلمة او كما في نسخ الوفاية وهي بمعنى الواو كما في المعنى وغيره  
فان الاول هو الصحيح كما في الكرماني والمداينة والمحيط وغيره فمن الظن الحكم بالحزم بغا وكلام  
بانه يفتيد تحشيش فوق فوات به بعض العين دون بعض النفع طرحة الى الثوب المالك عليه  
اي الخرق واحده منه فثبت ما لا او احده اي الثوب المحرق وضمن المالك مخدفة نقصانه وفي الخرق  
اليسير ضد الفاحش فوت الجودة لا فوت بعض العين وبعض النفع كما يشير اليه في المحيط وحكم  
انه ضمن ما نقص لانه يعيب وجهه وقيل الفاحش ما نقص ربع القيمة واليسير دونه وقيل  
نصف القيمة ودونه وقيل ما لا يبيع بعده ثوب ما وما يبيع لا وقيل يرجع فيها الى اهل الصناعة  
فما عدا فاحشا ففاحش وليس اقبير وقيل ان طوبى ففاحش وعريضا فليس والاول اصح  
وانما ذكر هذه المسئلة ههنا لانه غصب حقيقة او حكم او مبيع عليه بعض مسائله قطع الثوب  
المعصوب فاحشا او يسير الكل في المحيط والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفي الكل  
ضمنان الا في الاول تراجع السعر وفوت جزاء العين وفوت وصف مرغوب كفوت السمع  
واليد وفوت معنى مرغوب كسب ان حرفة في العبد في الفاحش كما في الزاهدي ومن سبي  
بناء في ارض غيره غصبا او غير شح كذا في المالك ام الفاحش بالقطع اي قطع البناء  
او الشجر والرداي رد الارض فارغة الى المالك ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض وقال

الكرخي انه لا يؤمر به جيبه ويضمن القيمة وهذا وفق لسائل الباب كما في النهاية وبما في بعض  
المتأخرين كصدر الامام وانه حسن ولكن نحن نفق بجواب الكتاب اتباعا لاسنابا كما في  
العادي ومما لا بد من معرفته ان القطع انما يحل اذا لم يقض عليه بالقيمة والا قبل ان يحل وقيل لما  
يحل لانه يضيع المال بل الفائدة كما في الزاهدي وللمالك ان يضمن للغاصب قيمة بناء او شجر  
يعلقه اي قائم في الارض لا قيمته مقلوعا اذ المقلوع قيمة اكثر من القائم فان المونة والاحرة  
صرفت في قطع المقلوع دون القائم كما في النهاية وطريق معرفة القيمة ان يقوم الارض بلا  
بناء او غير من تقوم مع احد هما مستحق القطع فيضمن الفضل مثلا اذا كان قيمة الارض بدو  
عشرة دراهم ومعه شحني القطع خمسة عشر يضمن المالك خمسة للغاصب ويسلم الارض معه  
للمالك ان يغصب الارض به اي القطع وروى هشام عن محمد ان الارض ان يغصب ارضا  
الارض وضمنه النقصان وليس له ان يأخذ الاشجار ويضمن قيمته للغاصب وانما له  
ذلك اذا تسد الارض بقصعها كما في المحيط وغيره وان حرق الشجر او صغر الغاصب الثوب  
الابيض ضمنه اي ضمن الغاصب قيمة ذلك الثوب حال كونه ابيض وسلم الى الغاصب  
او اخذه الى الثوب وغرم ما زاد الصبيغ فيه لان الصبيغ مال منقوم للغاصب وللمالك  
ترك الثوب على حاله والصبيغ على حاله وبيع الثوب وبعث الثمن بينهما على قدرهما كما في  
المحيط وان سود ذلك الثوب ضمنه اي ضمن المالك قيمته ابيض او اخذه ولا شيء عليه للغاصب  
وقال ان السواد كالمرة في حكم الجيار فيضمن او يقوم وقيل ان كان الثوب مملوذا فثبت بالسود  
فالجواب ما قالوا وان انقص فاقال وقيل ان هذا اختلاف زمان فاجاب على عادة  
بني امية وهما على طريق العباسية حكمي ان يارون الرشيد شاورا بابا يوسف في لون  
ثوب اللبس فقال احسن الالوان ما كتب به كتاب اسد ثوبا فاحسنه يارون ونسجه  
من بعده كما في الكرماني وغيره وان ربا الغاصب العبد المعصوب او اعق ثم ضمن نفع البيع  
اي بيع الغاصب لا العقب لان الملك الناقص يكفي انفاذ البيع لا العقب وفيه اشارة  
الى ان تضمن قيمته يوم الغصب ويوم البيع سواء في النفاذ وهو لم ينفذ الا اذا ضمنه قيمته  
يوم الغصب والى انه لو باع المشتري ايضا ثم ضمن المالك الغاصب لم ينفذ البيع الثاني  
ويجطل وقيل ينفذ ايضا لانه صار ملكا له وقت الغصب كما في العادي وزوايه الغصب  
ونماؤه منفصلة كالسمن والمجال او منفصلة كالحول واللبن والتمر لا تضمن ان يملك اذا لم يملكها  
الغاصب عن المالك والاحسن ترك الشرط اعتمادا على الاستثناء الباب الثاني بان يملك او  
اوباع وسلم او اشترى اي يبيع الغاصب اياها عن المالك بعد الطلب اي طلبه منه وشرطه  
لا يضمن مسلم او ذمي ان يملكها بالشرب او الفاء والمخ او الغلي او غيره فيصير ملكا له او ملك  
خمر في ضمن ونماؤه في النهاية وفيه اشعار بان اتم به وهذا اذا اتخذ بالتخيل فلو اتخذ به  
للشرب او البيع لم يملك كما في الجواهر فخرية كذا في المالك مسلم او ذمي فخرية في ضمن و  
منافع الغصب لا تضمن ان يملكها في يده فلو غصب عبدا اجاز اودانه و

زوايه

منافع

منع



استعمل اياها ثم رده على مالكه لا يضمن وفيه اشعار بان لا يغصب منافع بدون الاهل ولا يضمن  
بالطريق الاولي كما اذا غصب ذلك العبد اياها بل استعمال ثم رده كما في الكرماني ويستثنى من منافع  
غصب الوقف فانها تضمن وعليه الفتوى كما في العمادى وسى من ظن الاجارة غصبا و  
اعتزل على ما ذكره من الاصل اعترض فيها بما في السراجية انه لو سكن دارا معدة للاستعمال  
وجب ايجار المثل وعليه الفتوى بخلاف غصب السكر يفتحن في جزاء الرطب اذا اشترى المصنف  
اسم مفعول من التصريف ما ذهب نصفه بالبيع من ماء الغيب فانه يضمن قيمته ما ان يملكها  
وقال لا يضمن وفيه اشعار بان لا يضمن ان اهلك الباذق ما ذهب فبقية بالبيع منه ورجع الى  
حقيقة فيه روايتان كما في الهداية والمعرف اى معرف سلم او ذى مال كسركم وسكون العين المملوكة  
وفسخ الزاء والفاء نوع من الطباير يتخذها اهل اليمن كما في المغرب فمن الظن انه الله الله كالمزارع  
وغيره والاحسن المعروف بفتح العين والسكون واحد المعازف آلات اللوح كالربطة  
والطنبور والصنغ والعود والمزمار والطبل والدف ونحوها يجب عنده قيمته لا للمولى  
قيمة المعروف من حيث انه خشب من حيث منفعته بل من حيث انه الله للشيء وقال لا لم  
يضمن وهذا الاختلاف فيما اذا فعل بل اهل الامام والمال يضمن بل خلافه وقبل هذا الخلاف  
في طبل ودف للعود امانى باللعوس فيضمن بل خلافه كما في الهداية وغيره وعلى هذا الخلاف  
الزاد والشرط ويقتضى بقوله لكثرة فساد الزمان كما في الحيايق والمحيط وغيرهما وفي الزايدى  
انه لم يضمن في قولهم كسركم زمان الخمر وخوابيه وعود المغنى وفي الصنوى ان الاختلاف في الزمان  
دون اباحة الآلات المعازف ورجع اصله عند ولو عاقل فذهب او رباط سفينة فموت او  
فتح ففرض طابره او باب اصطبل دابة فذهبت لا يضمن عندها خلاف المحرر وعنه لو طار او ذهبت  
على الفور ضمن والا فلا وقال الشري لو كان العبد عاقل لم يضمن بالانفاق وفي انكشاف لوام  
عبد ابا لباقي ضمن ورجع ونم الى سلطان ولو غير جارية فيضمن الساعي مطلقا وعليه الفتوى  
كما في الجواهر والسعانة تخضع بالنسيئة كما في المفردات بغير حق فلو كان بوزنه ولم يكن دفعه لا يملك  
لم يضمن كالمضروب اذا اشتكى الى سلطان فاخذ منه مالا لذلك وكذا اذا كان يفتق ولا يمنع  
بالام بالمعروف كما في المحيط او قال ولو صادقا مع حاكم الى اجل مصاحب لظلم لم يضمن الناس  
جزافا لا محالة فلو كان قد لا يضمن جزافا لم يضمن كما في المحيط انه اى فلانا وجد او جمع مالا ففهم  
السلطان والظالم لا يضمن عندهما ويضمن عند محمد لانه غير مضطر فيه وهو له اركان في القاعدى  
وعليه الفتوى لكثرة الفساد كما في الخلاصة وغيره فلو مات الساعي اخذ المظلم قدر الخسران من  
تركته وهو الصحيح ولو كان عبدا لم يطالب به الا عند العتق ولو كتب عامل اسامى اهل بلده بامر  
سلطان ودفع الى اخوان فاخذوا منهم دراهم فالمظلمة على كل من الشفعة في الدنيا والاخرة و  
ذكر الصمد الشهيد انه لو ام انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصبه وبكذا  
في كل موضع يكون الامر فيه غير صحيح الكل في الجواهر وقد تقر ما في الختم على الضمان لانه كما في  
كتاب الرهن

الرهن هو اسم ما وضع وثقة للدين كما في المفردات ومصدر رهنه الشيء وقد قالوا رهنه اى  
جعل رهنه وارنهن منه اى اخذه كما في القاموس فالرهن المالك والمهرين اخذ الرهن لكن  
في اكره الكتب انه لغة لجس وشرا عا حيس مال مقوم حيوانا كان او جادا او مضافا او عفا  
مذروعا او معدودا مكينا او موزونا وفيه اشارة الى ان جس الدائم غير مشروط وله الوعاء  
من الرهن او غيره باذنه او غصب منه الرهن لم يبطل والى انه يجوز الرهن بطريق النفاطى  
كما في الكرماني فيشمل ما بعده الا ان نعم والمبادر ان يكون لجس على وجه الشرع فلو اكره المالك  
بالدفع اليه لم يكن رهنه كما في الكبرى فليس عليه ذكر الاذن كما ظن ويدخل فيه رهن ذمى خمر  
عند ذمى حتى اى بسبب حق مالى ولو مجهولا واخذ به عن نحو الفصاح والحد واليمين بكل اخذه  
منه اى استيفاءه الخ من ذلك المال واخذ به عن نحو ما يفسد كالخمر وغيره كالمائة والمهروم  
الولد والمكاتب لكنه لا يتناول ما كان اقل من الدين كالدن اى مثل ما وجب في الزمة ولو  
صحا نحو بدل الاجارة والكتابة والكتابة وفي الكفاي اشارة الى انه جاز بالعين المضمومة  
اما بغيرها فالحاج المثل او الفقه كالمضروب والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض على البيع  
الفاقد وبديل الخلع في بداء والمه في بداء او غيره كالمبيع قبل القبض فانه مضمون بالرهن كما في  
الكرماني وسباني فمن الظن ان المناسب ترك الكاف وان كان كلامه في الشرع ما ينال اليه نعم الكتاب  
تركه الحكم الى التعريف وهو عقد وثقة لطرف الاستيفاء وبعبارة الرهن بايجاب كرهه  
بالك على من الدين او اخذ هذا الشيء رهنا به وقبول كارتنته سواء صدر من مسلم او كافر او عبدا  
او حبي او اصيل او وكيل فالقبول ركن كالايجاب واليه مال اكره المشايخ فانه كالمبيع و  
لذا لم يثبت من صلف انه لا يهين بدون القبول وذهب بعضهم الى انه اشترط صيرورة الياجب  
علته لانه عقد نزع ولذا لم يلزم الا بالقبول وبجنت من صلف به بل قبول كما في الكرماني ومن  
الظن انه غير تام تكون البتة به عا والقبول فيه ركن لانه على هذا الخلاف كما هو عليه الرهن  
ان سلم المهر من فاقبض شرط لزوم فله رهن ان يرجع قبله واليه مال شيخ الاسلام وفي  
الاصل انه شرط الجواز وهو الاصح كما في الذخيرة وفيه اشعار بان التحلية تكفي كما صرح به وفي الجواهر  
اذا تضادقا على القبض يكفي حال كون المهر هو نحو اسم مفعول من الموز الخرج اى مجموعا غير  
متفرقا كالتهم على الشجر كما في الزايدى او معلوما يمكن جيارته فان كونه مجهولا لا يخل بقبضه كما في  
الاخبار ومضمونا فانه لم يصح مشاعا كما في الكرماني مع عا غير مفعول بحق الغير كالارض والنخل  
المشغول بالزراعة والخمر ميمر غير مشاع كما في النهاية والاختيار وغيرهما او غير متصل انفصال  
خلقه كاتصال الثمر بالشجر كما في الكرماني ولا يضره الاستدراك على غير غيره وفيه رده الى انه  
لو رهن دارا فيها جدار مشرك لم يصح كما لو انفصل جدار منها متصل بجدار مشرك الا اذا استثنى  
الجدار وقال نجم الاية ان لما يطلو او اشترى رهنه في العوضه والسقف والجدار كما في الزايدى  
والى ان انصاف المهر من هذه الصفات ليس بلازم عند البعض بل عند البعض فلو انفصل  
او انفصل بغيره كان فاسدا لا باطلا وكذا لو كان شابعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو



اختار الكرمي فلور يقع الفاد عند القبض صار صحيحا لازما كما في الكرماني والتجدي رفع  
المواضع والتجدي من القبض تسليم في ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الهداية وغيره وغايته  
ان التسليم لا يثبت في المنقول الا باخذ البراجم كما في الكرماني كما في البيع الصحيح دون الفاسد  
فانه واجب الاعداد فلا يكفي فيه التحلية وضمن المهرين ولو رجعنا فاسد ما هو في الكرماني به  
ولو فسخ العقد وعند الكرمي المقبوض بالرهن الفاسد امانة كالمقبوض بالباطل والاول  
اصح كما في الذخيرة باقل من قيمة الرهن عند القبض كما في الاختيار وجه الدين اي دين  
او قيمة اقل من قيمته او وجه الدين من ثباته من تفضيله والمفضل الدين او لا والقيمة ثانيا  
والمفضل عليه بالعكس ومن الظن ان الاظهر بالافضل كما في بعض النسخ وكذا ما في الكرماني  
ان الصحيح الاقل لان من تفضيله والمعرفة لا تناول الكثرة الاثرى ان نحو افضل منها  
اقتضى اننا نكتلف الافضل منها فان الافضل صحيح ان يكون بعضا منها لان المعرفة  
تناول المعرفة فانه قاعدة فقيمة لم تستمر عن النجاة وقيمة الكلام في طلاق المريض ولا يخفى  
انه مشعر بحكم المساواة ولذا فرج فقال فلو ملك كل الرهن في يده وبما في القيمة والدين سواء  
اي منها وبان في المقدار سقطا منه راسا واستيفاء وان كانت قيمته اي الرهن اكثر من الدين  
سقط فلم يرجع الى الراهن شيئا فالفصل بانه اي ما كان زائدا على الدين من الرهن في يده كان  
امانة فلم يضمن به بل وفي قيمة اقل من الدين سقطا منه بقدره اي ذلك الاقل ورجع  
المهرين على الراهن بالفصل من يده وفيه اشعار بانه لو ملك بعض الرهن قسم الدين على  
البالك والموجود فلور رهن دار قيمتها الف بالفضة خرجت في يده قسم الالف على قيمة البناء  
والعروة يوم القبض فاحصا البنا سقطا وما احصا العروة بقي وعامة في العادي و  
يحفظ الرهن وجوبا على المهرين كالوديع فيحفظ بنفسه وبعض عياله كالودع والزوجه و  
الولد والعبد والاجير كما وفيه اشعار بان المهرين يواخذ به المودع ولذا قال وان نوى المهرين  
في الرهن كالفداء والبيع والقبض والركوب والسكنى والاستخدام بلا اذن والسهم ضمن كله بكل  
قيمة كالفصل اي مثل ضمان الغصب لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمة يوم القبض في  
القبض والمثل في المثل الا اذا انقطع فقيمة يوم المصومة وفيه اشارة الى انه يحرم الاستفاعة من  
الرهن بلا اذن له واما بلا اذن فبكره كما في المضمرات وغيره ولا بكرة كما في المنية فلور اذ استمر  
الاذن قال كذا اي من غير الاستفاعة كان مادونا به في مدة الرهن كما في الحائز ولا يصح في المهرين و  
المودع فيها اي الرهن والوديع رهن واجارة واعارة ولو عذر عياله وابداع عند جنبي وهذا  
يصح بما علم ضمنا فان الكل نعم كما لا يخفى ولا يصح في المودع بالافقة الاول اي الرهن فيضج فيه  
الاجارة والاعارة وكذا الابداع وفيه اختلاف عند اصحابنا وعامة في العادي ولا يصح في  
المعار ولا لال اي الرهن والاجارة فيضج الاجان وقد نظم الكل فقال مودع ازره من فقط  
ميدار وودع عارية راجع مودع مكن رهن ومودع قابل ابن جار يثبت بشنو  
از صدر الشريعة ابن سحنون ولا يبطل الرهن عقدا لو فعل واحد من العقود الاربعة لانه تعذر

لانا في عقد الرهن لكن يضمن بالهلاك جنبة كما في مثل ضمان الغصب وفيه اشعار بانه لو  
عاد الى الوفاق عاذا رجعنا به اذ الضمان كما في العادي وجعل المثل بفتح التاء وكسر الهمزة  
اليمين او اليسرى بكسر الصاد وفتح الالف الصغرى بعد واستعمال لا حفظ وفيه اشارة  
الى انه لو جعل المثل فوق فانه لم يضمن الا اذا كان من يجل ينجين كما في قاضي خان و  
جعل في اصبح اجي ايهام او سبابة او وسطى او بنصر حفظ سواء كان لفظا رجلا  
او امارة وقال مشايخنا انه بعد من اتي ضمانه ونما في العادي ولا يخفى انه لو قال وجعل  
المثل في غير الموضع حفظا كان معينا في سابقه واد اطلب المهرين دينه في بلد العقد ام المهرين  
باحصار رهنه ان لم يكن للمهرين مؤنة حمل بغيره الا في الثاني الا اذا وضع الرهن بانها فاما عند  
عدل فحينئذ لا يؤمر به وفيه اشعار بانه لو لم يقدر على احضاره اصلا مع قيامه لم يؤمر به كما في  
الذخيرة فيسلم كل دينه عند احضاره لينبغي الحق ثم يسلم رهنه وفيه رخصة الى انه لو سلم بعض  
الدين لم يؤمر بتسليم بعض الرهن كما في الهداية وكذا ان طلب دينه في غير بلد العقد ام باحضار  
رهنه وقيل لا يؤمر ان لم يكن للمهرين مؤنة حمل اي نفقة ولا يخفى ان المؤنة ترفع مؤنة  
الحمل وفيه اشعار بانه اذا كان له المؤنة اجر الرهن على قضاء الدين ولم يؤمر بالاحضار لكن  
ان طلب الراهن التخليف يحلف على البناء ما بهلك الرهن كما في الذخيرة وعليه اي المهرين مؤن  
بضم الميم وفتح القاف جمع مؤنة حفظه اي ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن كاجرة الخافض و  
الببت وما ولى الغنم فلا يلزم شي منه لو استنما الراهن كما في الذخيرة وعلى الراهن وان لم يكن  
في الرهن فضل مؤن نفقته اي ما يحتاج اليه في نفس الرهن كالطعام والشرب واللبس  
واجرة الظير والراعي والحلف وسقى البستان وكذا الاثارة وتنفيع النخل وهذا لا يخفى ثم  
وغيره مما يصلح وعليه العشر والمراج وجعل الباقي بالضم اي اجرة رادته من الغار ومدة اوافه  
اي معالجته ومن الدوا واجرة الطبيب وفداء الجنابة **مفهم** ذلك بالمخصص على المضمون  
اي ما دخل في ضمان الرهن والامانة اي ما لم يدخل فيه منه وهذا اذا كان الدين وفيه الرهن  
سواء فلور رهن عبد بالفضة فتمت الفان فاقب فرده رجل من ميرة السفر فاجعل عليهما  
ضمان وعلى هذا المداواة وقال مشايخنا هذا اذا خرج عند المهرين والافضل الراهن و  
قيل انه على المهرين في الخالين كما في الكرماني واما اذا كانت اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن  
بقدر الزيادة كما في الخزانة واعلم ان الراهن اذا غاب فافق المهرين عليه شيئا بلا اذنه  
فهو منقطع الا اذا جعل القاضي دينه على الراهن فبمجرد الالام بالاتفاق لم يرجع عليه عند كنه  
المشايخ ومنه لو اتفق بالقبض وهو حاضر لم يرجع وعند اليوسف يرجع حاضر او غايبا كما  
في الذخيرة لكن في قاضي خان انه لو كان حاضرا والى عن الاتفاق فام القاضي به رجع عليه به  
بغير **فصل** لا يصح ويبطل كما في المعطوفات بعده على ما في النسخ وغيره من  
مشايخ ولو لم يفسم ومن الشريك شيوخا مقارنا كرهن نصف الدار شايها او طاربا  
كرهنا ثم الفسخ في النصف مثلا وانما يبطل لان هذا الشيوع راجع الى محل الرهن وما يرجع الى المحل

هذا هو الوجه



فابقاء كالأبداء وقد قالوا باستثناء البنية من هذا الأصل لأنها لا تحتاج إلى القبض إلا عند  
العقد بخلاف الرهن فإن حكمه دوام القبض كما في الكرماني وغيره من الظن أنه منصوص بالبنية  
وعلى أبي يوسف أن الطاري غير باطل فالباطل ما لا يكون مالا ولا يكون المقابل مضمونا فلو  
قبض مائة عام بدخل في ضمانه وعمره أنه دخل في ضمانه ولو قبض مائة عام لم يكن رهنا لا بتحديد  
العقد وإنما لم يصح بإبطاله لأن بعضهم قالوا أنه فاسد فلو قبضه مائة عام كان مضمونا ولو  
قبض مائة عام جازية أو الفاسد ضد الباطل ويستثنى ما كان الرهن اثنين فإنه لو كان الرجل  
على رجلين دين على كل واحد منهما فلهما رهنا به غير مشترك بينهما جميع حقه رهنا واحدا جازيا  
لورهن كل نصيب من العبد لم يجز كما في الذخيرة ولا يصح رهن على كل دونه أي الخيل والاربع  
نزع أرض أو كلها دونها أي الأرض وفيه إشارة إلى أنه لو رهن بأصولها جاز لا بدخل  
من الأرض في الرهن وذلك معلوم وإلى أنه لو فصل أحدهما عن الآخر وسلم إليه مضمونا أو  
أحد المثلين بالفصل والقبض جاز وإلى أنه لو رهن الأرض دون الخيل جاز هذا رواية ولم يجز  
في ظاهر الرواية وإلى أنه لو رهن بأرض لم يجز كما في الذخيرة ولا يصح رهن بغيره  
أي المدبر وأم الولد والمكاتب ولا يصح بالامانة أي بمقابلة أمانته منها كالودعة والعارية  
والمتاجرة والشفقة ومال المضاربة والشركة والبضاعة وغيره حتى لو أودع زبد عند غيره  
ودعته واخذ زبد غيره ورهنه لم يجز وفيه استعارة لانه لو أخذ بدل العارية أو بدل الجارة  
رهنا جاز كما في النظم ولا يصح بعين مضمونة بغيره من الثمن وغيره مثل المسح في يد البائع حتى  
لو اشترى عينا ولم يقبض فآخذ من البائع رهنا بها كان باطلا ولذا لم يضمن البائع بشئ  
هلك الرهن وقال شيخ الإسلام أنه فاسد لأن المسح والرهن مال والفاسد موقوف  
بالصحيح في الأحكام كما في الكرماني وذكر في المبسوط أنه جاز الرهن فيضمن بالأجل من قيمته  
ومن قيمة العين وبه أخذ الفقيه أبو سعيد البردعي وأبو البيث وعلمه الفتوى كما في الكبري  
وغيره ولا يصح ويبطل بمقابلة القصاص بالنفس أو ماله أو غيرها حتى لو كان رجل على رجل  
دم فمدر من الغائل به رهنا لم يصح وكذا إذا جرح رجل رجلا جرحه فيها فصاص فله من  
الجرح به لأنه لا يمكن الاستيفاء من الرهن وفيه استعارة لانه إذا قتل رجل عمه لم يصح الولى  
على مال معلوم أو قتل رجلا حظا ففرض القاضى على عاقلة بالدية فآخذ الولى بالدية رهنا جازيا  
وكذا إذا جرح رجلا لا يستطيع فيه القصاص ففرض القاضى للمجروح بالارثن فآخذ رهنا  
جاز كما في النظم وصح بعين مضمونة بنفسها وهي ما يضمن عند المالك بالنسبة في المشتى أو بالقيمة  
في الضمي كالمنصوب وبدل الطلاق والكنانة وغيره وهذا التفصيل ما في المبسوط وقال شيخ  
الإسلام أن الرهن بالأعيان باطل كما في الذخيرة وصح بالدين محرم ولو كان ذلك الدين موعودا  
بأن رهن شيئا بغيره المثلين كذا في عشرة دراهم وإنما قيده لأنه لو لم يعين المبلغ لم يكن مضمونا  
في الأصح من الروايتين وعنه أبي يوسف عليه القينة وعنه محمد أنه لم يستحسن أقل من درهم ومن  
الشيخين أنه يقرضه مائتا كما في المنية لكن في الكبري أنه قول الطرفين فملكه بغير صنع

بالمائة

بضم الباء واللام أو سكونها اسم من المالك في يد المثلين عليه أي المثلين خبر ملكه بما وعد من المسمى  
عشرة دراهم وهذا إذا كان المسمى وبه القينة أو أقل وأما إذا كان أكثر من القينة فهو ضمان  
لما كان في الكفاية وغيره وأما أطلقنا بغير الدية وغيره فمن الظن أنه لم يفت إليه لأنه غير معارف  
لأننا لم نذكر ذلك ولو سلمنا أنه مضى به كما لا يخفى على واقف هذه الكتاب وأعلم أنه لو سمي فقل  
المثلين لا يفسد فابعد إلى رهنا حتى البعث الكفاية منعت فملك الرهن كان عليه الأقل من  
الرهن ومنه المسمى كما في الذخيرة وغيره وضع الرهن برأس مال السلم ومنه الصرف قبل الألفاق  
ولم يصح عند زفر لأنه استبدال ورد بان الاستبدال أخذ صورة ومعنى والاستيفاء في الرهن  
أخذ معنى فإن العين أمانة والمضمون هو المالبة وصح بمقابلة المسلم فيه قبل الألفاق وبعده  
وعنه زفر فيه روايتان فإن ملك رهن برأس المال ومنه الصرف ومن الظن أن الضم شامل  
لرهن المسلم فيه فابتلى بما ابتلى فإن ما بعده ككلامه في الشيخ نادى بأعلى صوت على بطلانه في  
المجلس أي قبل الألفاق فقد أخذ المثلين وفيه استعارة بأن قيمة الرهن مساوية لرأس المال  
ومن الصرف أو أكثر فإن كانت أقل لم يصح الأمانة بغيره كما أشار إليه فقال وإن افرقا أي  
المشتريان نفق الأبوان قبل نقد أي أعطى رأس المال ومنه الصرف وقبل ملك الرهن  
بطل أي السلم والصرف لعدم القبض حقيقة ولا حكم فإن المثلين لم يصح قايضا إلا بالملاك وإنما  
لم يذكر حكم رهن المسلم فيه وهو أنه مستوف حقه لأنه يعلم حكم الرهن بخلاف حكم غيره وبهم  
الرهنين وبلغه بقبض عدل غير المثلين وفيه استعارة بأن يكون العدل عاقلا بالغالا العاقل  
على القبض كما في المحرر شرط باتفاق المتعاقدين في العقد وصنع الرهن عند أي العدل  
لا أخذ أي أخذ الرهن لأحد هاتين الرهنين والمثلين منه أي العدل وفيه رمز إلى أنه لو لم يشترط  
الوضع جاز أخذه كما استبرأ به في الاختيار وإلى أنه لو دفع العدل إلى أحد هاتين بقبض ككلمة  
ضامن الضمة فدفع الضمة إلى العدل إذ لانه خائن كما في الذخيرة وملك أي الرهن معه أي العدل  
سواء كان في يده أو يد أم أنه أو ولده أو خدامه أو أجرة ملك رهن لأنه كالمثلين فإن وكل  
الرهنين العدل أو غيره من نحو المثلين ببيع أي الرهن مطلقا أو عند انتهاء أجل الدين صح ذلك  
التوكيل بالبيع مطلقا أو عند حلول أجله بشرط ترتيب اللقب كما في قاضي خان وغيره  
فالقبض بالكل من الظن وفيه رمز إلى أن تأجيل دين الرهن لم يفسد الرهن بخلاف  
تأجيل نفس الرهن لأنه ينافي دوام الحبس كما في المنية وإلى أنه لو وكل غير عاقل فبأن  
بعد بلوغه لم يصح وهذا عنده خلاف لما أعلم أن العبد أو المضمون الرهن حتى حل الدين  
بطل الرهن كما في قاضي خان فإن شرط هذا التوكيل في عقد الرهن لم ينعزل الوكيل لأنه من  
توابع العقد بالعدل أي حل الرهن فبقي بقاء العقد وفيه رمز إلى أنه لم ينعزل بعزل المثلين  
لأنه لم يملكه كما في الدية وإلى أن الرهن لم ينعزل بغير رضا المثلين وهذا خلاف وإلى أنه لو  
وكل عبد الرهن انغزل بالعدل وهذا في ظاهر الرواية وقال شيخ الإسلام الصحيح أنه لم ينعزل  
كما في الذخيرة لكن الصحيح أنه انغزل كما في قاضي خان ولم ينعزل هذا الوكيل بموت أحد المثلين

بضم



او المهرين او غيره وفيه اشعار بان لو وكل بعد الرهن ومات الراهن انزل على ما قال بعض  
المشايخ ولم يغزل عند غيرهم كما في المضمرات لا يموت الوكيل فانه رفع الوكالة فلا يقوم وارثه  
مقامه وعنه الى يوسف ان وصيه يقوم مقامه وهذا خلاف جواب الاصل وفيه تخصيص اشعار  
ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كما في الذخيرة فان حل الاصل والراهن او وارثه بعد موته  
غالب والى الوكيل ان يبيعه اجبر بالانفاق الوكيل البيع الى حبه القاضي ابا حنيفة باع  
فان الى بعده باع القاضي عندهم وقيل لم يبيعه عنده كما في الكرماني وفيه رد الى انه لو حضر  
الراهن لم يجز الوكيل بل اجبر هو فان باع القاضي عندهم او لم يبيع عنده والى انه لو وكل اجبر  
الراهن لم يجز الوكيل كذا ذكره الكرماني وروي عن ابي يوسف والصحيح انه يجزى كما في الذخيرة كوكيل  
للمدعي عليه بالتاس المديعي بالخصومة الى جواب الدعوى غاب موكله وابعاه الى الوكيل  
للمدعي فانه يجزى الوكيل على الخصومة لئلا يبطل حقه واذ ابيع الراهن العدل الوكيل بالبيع  
فالتمن رهن وان لم يقصد لقيامه مقامه بالبيع فملكه اي التمن في يد العدل كملكه اي  
الرهن في يد المهرين فيسقط الرهن بقدر التمن وفيه اشعار بان جاز ان يبيع الراهن  
بكل من لم يهرن فان الدين حطه كما في الذخيرة **فصل** وقف على  
اجازة المهرين وعنه الى يوسف نفذ بيع الراهن بلا اذن المهرين رهنه كما وقف على اجازة  
الراهن يبيع المهرين الراهن فان اجاز جاز والا فلا وله ان يبطله ويعيده رهنه ولو ملكه  
في يد المشتري قبل الاجازة لم يجز الاجازة بعده وللراهن ان يضمن ايها الشا وغناه في شرح  
الطحاوي الى اجازة رهنه البيع او قضى الراهن دينه اي الراهن ومن الظن انه للرهن  
او المهرين فانه الاقرب بعد البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فملكه ملكا صحيحا وقيل ملكا  
فاسد كبيع الفضولي وعنه الى حنيفة انه يحتاج الى عقد آخر كما في الرضى وفي موضع من  
المبسوط ان يبيع جائزه وفيه فاسد وفيه باطل وجها يؤل الكل الى الموقوف وغناه  
في النهاية وفيه اشعار بان لو باع بلا اذن من رهنه ثم رجع فاجاز بيع الاخر فخذ الاخر كما في  
الواهيدي وصار رهنه رهنه في ظاهر الرواية لان البديل حكم المبدل وعنه الى يوسف انه لا  
يصير رهنه الا اذا شرط المهرين عند الاجازة صيرورة التمن رهنه والصحيح الاول كما في  
الذخيرة وان لم يجز المهرين البيع وقيل لا يفسخ في القول الاصح لان حقه للرجس لا غير فبقى  
موقوفا وينفسخ في رواية ابن سماعه كعقد الفضولي حتى لو استفاد الراهن فلا يسيل للمهرين  
عليه واذ كان موقوفا صير المشتري الى فك الرهن فبطل البيع او رفع المشتري هذه الحادثة  
الى القاضي ليقض البيع وفيه اشعار بان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرفا يقبل  
الفسخ لم يجز ذلك التصرف في حق المهرين اصلا ولم يبطل حقه في الرجس لا بعد قضاء الدين كالمبيع  
والاجارة والكتابة والدية والصدقة والاقار فان تصرف تصرفا لا يقبل الفسخ نفذ وبطل  
الرهن واليه اشار فقال وصح بلا اذن المهرين اعطاه الى الراهن موسرا او معسرا او بغيره  
واستبداده رهنه فان فعلها اي فعل الراهن هذه الافعال الثلاثة حال كونه غنيا ففي الى

هذا هو الصحيح

هو في صورة كون دينه حالا في الحال سواء كان حالا في الاصل او موقوفا ثم حل من الفاعل  
لما الدين ولو جبر الا ان اجله قد انقضى ولا يضمنه القيد لانه يقع مقاصد بقدر الدين فلا  
فايزة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنسها تجسست بالدين حينئذ كما في الكافي وفيه  
الموجب وللتفتن لم يغزل وموقوفا اخذ منه قيمة اي الرهن لانه تعدى في حق المهرين حال  
كونه رهنه عنده ولا ضرورة الى تعدي به يكون كما ظن الى محل اجله دفع الضرر فقطصها ح  
اذا كانت من جنس حقه والمحل كسرها فان مضارده مكسور وان فعلها فحقه اولى مما  
في بعض النسخ معسرا في صورة العنق الاعناق سعي في اقل من هذه الثلاثة من قيمته اي  
قيمة العبد يوم الاعناق ويوم الرهن ووجه الدين اي سعي المهرين العبد لتخصيل العنق  
عنده وتكمل عندهما في الاقل من هذه الثلاثة وقضى به الدين سواء كان حالا او موقوفا  
اذا كان من خلاف جنسها تجسست ورجع المهرين على الراهن ببقية دينه ان فضل على السعاية  
كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيرهما فمن النسخ النافض ان كانت قيمته اقل من الدين سعي  
فيها وان كان الدين اقل سعي فيه ورجع العبد الساعي باسعي على سيدة الراهن ان صار  
غنيا وان فعلها معسرا في اجتهاد اي العنق من التبذير والاستبداد سعي ذلك المديبر والمسئولة  
في كل الدين سواء كان حالا او موقوفا لان كسها مال المولى بخلاف المعنق ولذا لا يبرأ على  
قيمه وقيل ان كان موقوفا سعي المديبر في جميع القيد وجسها رهنه مكانه ولا يرجع للمديبر  
والمسئولة على سيدة غنيا لانه ماله وانما في اي الراهن رهنه كما في اياه غنيا ففي  
دينه حالا اخذه وموقوفا قيمته رهنه الى اجله ولا ضرورة الى فيه غنيا لاستحالة السعاية  
عليه واجنبى لاراهن ولا مهرين ولا عياله انلقه الى الاجنبى فمعه اي الاجنبى رهنه فمعه يوم  
انلقه وكان الضمان رهنه معه اي المهرين فلو كان الدين الفاكفينة الرهن فانلقه اجنبى  
وفيه ضمانه ضمن ضمانه وصارت رهنه وسقط الرهن ضمانه كانه ملك باق  
ورهن اعارة رهنه رهنه او اعارة احداهما باذن صاحبه او اجنبيا سقط رهنه ضمانه  
اي الرهن فلو ملك في يد المستعير ملك بغيره في ولا يسقط شيء من الدين وكل منهما الى الرهن  
والمهرين ان يبرده اي الرهن المعار في الاجنبى حال كونه رهنه لان لكل حقا والاصل في ذلك  
ان الضمان ينعدم بيد العارية ولا يرتفع عقد الرهن وان مات الراهن المستعير في المهرين  
قبل رده اي الرهن المعار الى المهرين فالمرتهن اذن بالرهن من سائر عياله اي الراهن بغيره  
العقد فلا يكون الرهن بينهم والعرقاء جمع الغريم وهو مشترك بين المديون والراهن المراد  
وانما خص الاعارة اذ لا اجارة والرهن تبطل عقد الرهن وينبغي ان يذكر الودعة او حكمها  
حكم الاعارة كما في الذخيرة ومهرين اذن من قبل الراهن باسعمال رهنه ان ملك الرهن قبل ملكه  
او بعده ضمن المهرين كالرهن بغيره الرهن وان ملك حال ملكه بلا نفع لا يضمن لانه يد  
العارية حتى لا يسقط شيء من الدين وكذلك لو اقر المهرين من المصحف الرهن بلا ان الراهن فملك  
حال العارة لم يضمن وبعد الفروع ضمن لانه عار رهنه وفيه اشعار بان لو استعمل بغير اذنه



فذلك حال استعمال ضمن والضمان رهن كافي الذخيرة وتوابع سكنى الدار للمرتهن فوق  
سكناءه خلل وجرب بعضه لم يسقط شيء من الدين لأنه صار بالاجرة عارية وتوابع لكل  
غار البستان أو لبن الشاة فلا يأنس به أن لم يكن مشروطا بالاصار فضافه مستغفلة  
فيكون ربا كافي الجواهر وصح استعارة شيء من ذلك الشيء بدين له فان أطلق المعبر  
المعار الذي اراد الرهن رهنه عن قيد أو قيد بقيد كبرى المطلق أو المقيد على الإطلاق  
أو التقييد فان أطلق فلهذا رهن ان يرهنه بأي جنس أو قدر أو مرتين أو مكان أو زمان  
قيد بواحدة منها لم يخالف اذ ربما يكون اذ جنس أو قدر أو مرتين أو مكان أو زمان فان  
الرهن المستعير في قيد وملك المعار ضمن القيمة بنجاسها المستعير تعديده بالتسليم أو الرهن  
بالقبض فحينئذ يرجع المرتهن بالدين والضمان على الرهن وفي الاولى ملك الرهن المعار  
وتربط عليه احكام الرهن وفي رواية ابن سحابة لما اخذ الملك عن الرهن فان سلم اولاهم  
رهن ثم ضمن صح الرهن لأنه ضمن الرهن بالتسليم فملك قبل الرهن وتربط عليه في ظاهر  
الرواية لنبوت الملك بالتعاطي قبل الرهن لأنه ضمن بالقبض بالتسليم لا ترى انه لو قبض مال  
انسان واعطى بدينه ثبت بيع بالتعاطي وان تأخر التسليم عن العقد بالقول كافي الكبري والى  
واقف المستعير بما قيد به المعبر وملك وصار ذاعجب فقهر دين أو فاه أي فقد ضمن المستعير  
مقدار دين ادى هذا القدر منه أي ذلك المعار فان كان قيمته مثل الدين أو أكثر ضمن قدر الدين  
وان كانت اقل وجب على الرهن المرتهن بقية الدين ولا يمنع المرتهن عن دفع الرهن المعار  
الى المعبر فانه يجبر على دفعه اذا قضى المعبر دينه الى المرتهن ولو بغير رضاه لان المعبر له حق  
القضاء التخصيص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بقضاء دينه فان المرتهن ان يمتنع عن  
دفع الرهن حينئذ ولا ضرورة الى قوله وفك رهنه وتخصيص ملكه عنه به ومن الظن للكل  
على عدم امتناع قبول الدين فان ما بعده من قضاء الدين ياتي عنه الا اذا حمل على الجار ورجع  
المعبر بما قضى الى المرتهن على الرهن المستعير لانه يخص غير متبرع كما هو المشهور لكن  
في فاضلي خا ان لا يرجع اليه بقيمة المعار حتى لو كانت قيمة الفاء رهنه بالدين بادن المعبر  
فرضاها المعبر لم يرجع الا بالالف ولو ملك المعار مع الرهن أي في يده قبل رهنه وبعد فله  
لا يضمن الرهن لأنه لم يستوف الدين منه وجبانه الرهن على الرهن أي فضل حجم صدر من  
الرهن على نفس الرهن العبد او طرف منه مضمونة أي ضمن الرهن بها والضمان رهن يضمن  
حق المرتهن به فالرهن كالا جنبي في الضمان وجبانه المرتهن على الرهن تسقط دينه  
بغيره من الاسقاط أي بسقط تلك الجنانية بغيره بدين له حال هو دراهم او دنانير فلا ضارة  
للعبد فان كان الدين غير كالكسب لم تسقط شيئا منه وكان الدين على الرهن والجنانية  
على المرتهن لكنه لو اوعر عينه بسقط نصف دينه عنه كافي للفاضة وجبانه الرهن عليهما  
أي فضل حجم الرهن على طرف الرهن او المرتهن عدا او خطا او على نفسه مما يوجب القضاء  
او الذرع بان فضل خطا او شبه عدا او عدا او الرهن صبي او مجنون وعلى مالها كالعبد مبرر

اي ساقطه درجة الاعتبار شرعا اما بالنسبة الى الرهن فلا خلاف فيه لانه جنانية المملوك  
على المالك وكذا بالنسبة الى مال المرتهن لان التطهير للجنانية واجب عليه فلا فائدة في وجوب  
الضمان وعنه انه اذا كان القيمة أكثر من الدين يعتبر بقدر الامانة واما بالنسبة الى نفسه فعند  
مهر عام واما عندهما فقير مبرر لانه يفيد فائدة هي دفع الرهن اليه فبطل الرهن ولو بطل  
المرتهن للجنانية فنور من كماله وفيه إشارة الى ان الرهن لو قبل الرهن او المرتهن او  
الاجنبي بقض لانه في حق الدم وبطل الرهن والى ان جنانيته على ولدها وعلى مال  
غيرهما كالا جنبي ونماه في الزاهدي وماء الرهن أي زيادة المتولدة من الاصل كالولد  
الدين والصوف والوبر والعق والارنس والتمر وقوائم لخلاف رهن كالاصل فغير المتولدة  
كالكسب والمنة والصدق لم يسب بهن نفس الاولى دون الثانية فلهذا رهن ان  
يأخذ بدين المرتهن لكن النماء بخالف الاصل في انه ان ملك بملك بلا سقوط شيء من  
الدين الا الارش فانه اذا ملك سقط من الدين ما ياراه لانه بدل جرته فقام مقام المبدل  
وان ملك الاصل وبقي النماء هو ولو حكم كما اذا اكل الرهن او المرتهن او اجنبي جزء النماء  
بالاذن فانه لم يسقط حصته ما اكل منه ف يرجع به على الرهن وكما اذا اهلك الاصل بعد الاكل  
فانه قسم الدين على قيمتهما ورجع على الرهن بقيمة ما اكل الكل في شتم الطحاوي فك النماء  
يسقط أي النماء وليضيقه انه يقسم الدين على قيمته أي النماء يوم الفك لا قبله وعلى قيمة الاصل  
يوم القبض لا بعده ويسقط حصته الاصل من الدين فاذا ولدت الجارية المهرهونة بالف ولدا  
ففيه كل الف صار رهنها فلم يؤخذ منه بل رضاه ولو ملك افكت الام بالف ولو ملك  
افكت الولد بخمس مائة كما لو تلف قيمتها ولو نقص قيمته الولد حتى تغير الى جنسية  
مثلا افكت الام بثلثي الدين والولد بثلثه ولو صار قيمة الولد الفين افكت بثلثي  
الدين والام بثلثه فرجع المرتهن على الرهن بثلثي الف في هذه الصورة وعلى هذا  
البواقي ونسب الرهن برهن اخيه يجمع كما اذا رهن الرهن عبد بالف درهم فجاره جارية  
وقال هذا مكان العبد فمر المرتهن العبد اليه فانها قصير رهنها وان لم يقبضها فلهذا الثاني  
بعد الاول ملك امانة وقيل باستطاعة القبض لان المرتهن على الثاني بامانة فلا  
نوب عنه يد ضمان كافي الهداية وهو المختار عند قاضي خان على ان اقامة الشيء مقام  
غيره انما يكون اذا زال الاول عن مكانه فبقي رهنها ما قبض غايته ما في الباب ان يجعل ضمي  
في ضمن اقامة الثاني مقامه ونماه في الكبرى والزيادة التي تسمى بزيادة قصده اهـ ازعم  
نصفه كالتناء فيه أي الرهن يقع قبل قضاء الدين لا بعده فكان الاصل والزيادة  
محبوسين عند المرتهن فيقسم الدين على قيمتهما يوم القبض وان زادت بعده فلهذا رهن عبد  
كأية ثم عبد كان قيمة كل مائة فملك احدهما سقط خمسون منه والزيادة في الدين لا  
تصح عند الطرفين وزفر خلا فانه الاول استحسانا فاذا رهن عبد بمائة قيمة مائتان  
ثم اهد منه مائة على ان يكون العبد رهنها بالمائتين ثم مات فانه بسقط الدين الاول والفضل







يلتمس منه الكفالة ولا بد ان يصير كفل ونعمه في العمدى ولا بد ان يكون عليها اي لا يجوز للقاضي  
جبر الاصيل على اعطاء الكفيل في هذه الحدود كذا القدر والزنا او قضا في النفس او  
الاطراف لانه بناء في الكفالة واذا لم يكفل لازمه ودارمه الى قيام القاضي في المجلس فان احضر  
بينة والاصل سبيل كما في الكفالة وغيره واجبر عليها عند ما في حد العرف وقبل في حد السيرة ايضا  
وقد اشار الى ان الاصيل لو تبرع بها فصح وهي غير صحيحة في طاعة الله تعالى وهي  
حد الزنا وشرب الخمر والسرقه والى انه اجبر عليها في السفر بارت وكل جرحه بغير قضا في  
في المحيط والى ان المدعي بالدين الموصل ان اراد ان يغيب اجبر عليها كما في المشتكى وضلته في  
ظاهر الرواية وغيره من الابتناء ان المصلحة في الاول جوار الناس كما في الخزانة وغيره وغيره جاني  
الكبير ان كان المدعي موافقا بالتسوية اجبر عليها كما في القنية والاطلاق مشتمل بان يجبر عليها  
بجود الدعوى وان كان المدعي عليه موقوف كما في الصغرى وغيره بان الدين الكافي ان لو قال  
لي عليه دعوى لم يجز قبل بيان الدعوى كما في المنية ثم اشار الى الحكم فقال ويلزمه الى الكفيل  
بالنفس احضار المكفول به الى الاصيل الذي عرف مكانه مطلقا اي في وقت لم يحن ان  
كانت الكفالة مطلقة او في وقت حين احضاره فيه ان كانت موقوفة ان طلب احضاره  
المكفول له اي الدين فان لم يجز الكفيل الاصيل حسب اي الكفيل الحاكم والقاضي لانه  
ظالم يمنع الحق وقد اشار الى انه حبس اول مرة وهذا ظاهر الرواية وقبل لا يحبس اول مرة  
لان الحبس جزاء الماطلة وقبل لا يحبس اولا اذا ثبت الكفالة باذنه والى انه لو لم يعرف مكانه لم  
يحبس لانه كونه فان غاب وعرف مكانه احمل الحاكم مدة ذهابه ومجيئه كما في قاضي خان و  
غيره فان تجرعه احضاره لم يحبس بل يلزمه حتى يجده كما في المصنفات فان ادعى الكفيل  
على الدين ان المدعيون غاب ولا بد من مكانه واقام على ذلك بينة اندفع عنه مطالبة الدين  
كما في المنية وبراء الكفيل بالنفس بموت من كفل به ج المدعيون لانه سقط المصور عن  
الاصيل وفي الاضافه اشعار بان موت الكفيل غير مطلق للكفالة وليس كذلك فانه لم يواخذ  
به واره باحضار المكفول به كما في الهداية وغيره وبراء تسليم اي الكفيل ولو حكما كرسول  
المكفول به الى المكفول له وان لم يقبل حسب بكنه حتى صمته الى في موضع بقدر المكفول له على  
مخ صمته المكفول به بان يكون فيه حاكم فلو سلم في برة فيها قاض برة في عنها وغير بعضهم ان  
بالسليم في الرضا في لم يبرأ لان كنه قضائه ظنة كما في المنية فعلى هذا فلا بد في زماننا ولو  
سلم في برة حكام لم يصدق فليجرب وفيه رضى الى انه لا يستر ط ان يقول سمعت البيك  
بكفته الكفالة ولا ان يسلم بعد الطلب كما قال الحنفى وقال شيخ الاسلام انه لم يبرأ الا بعد  
الطلب كما في المحيط والى انه لم يبرأ بتسليم جاني وان قال سلمته نعم لو قبل المكفول له بركا  
في قاضي خان وتسليم اي الكفول به نعم الى المكفول له بان قال دفعت نفسي اليك من  
كفالة فلان فلو لم يسلم على هذا الوجه لم يبرأ كما في النهاية وغيره ههنا اي حيث يمكن حتى صمته وان  
سقطت الكفالة متعلق بالبرائتين تسليم عند القاضي لوجود الاستيفاء وهذا في زماننا وما

في زماننا ان شرط ذلك لم يبرأ الا بالتسليم في المجلس القاضي لعن واكثر الناس وبه يعني كما  
في المصنفات وغيره وفي الاكتفاء اشعار بان لو اقر المكفول له انه لا حق له قبل المكفول عنه  
لم يبرأ الكفيل من الكفالة كما لو اقره الكفيل كفل احدهما في النظم واذا مات المكفول له لم يبرأ  
او واره مطالبة اي الكفيل به اي المكفول به لقيامه مقام الميت وفيه رضى الى انه لو سلم  
الى وصي فلو وصى اخا ان يطالبه بالاحضار وكذا ان سلم الى وارث كما في المحيط والى ان لكل  
من الوصي والوارث ان يطالب اذا اجتمعا وليس كذلك فان الوصي مقدم على الوارث كما  
في الهداية والكافي وغيرهما فلو قال بالواو كما في الوقاية كان احسن لامكان الاستدلال  
بالنقد والم ان كفل رجل بغيره اي المدعيون بحال كذا على انه اي الكفيل ان لم يوافق اي لم  
بات الكفيل المكفول له به اي المكفول عنه فالموافاة عند المصنف الى المظهر الثاني بالبراء  
على ما هو القياس عند بعض الفقهاء عند لم يذكره في الاسام وقاضي خان في شرح الجامع تعليقه  
الحال المعلوم ومجمل وجوب اخ المال الذي له عليه لكنه محمول ثبت باقرار الكفيل او بينة  
المكفول له ومائة درهم مثلا سواء اقر الكفيل ان هذا دين او لا ومائة سوى الدين ومائة لم يلى  
اخر فان في هذه الاربعة صح الكفالة عند الشنخين خلافا لمحمد ونعمه في المحيط وغيره صح ذلك  
الكفالتان الكفالة بالنفس والكفالة بالمال والقياس ان الثانية لا تنضم لانه سبب لوجوب  
الحال والتعلق بالاخطار بنا فيه الا انه ترك القياس بالتعامل فان لم يسلم الكفيل نفس  
المكفول به الى المكفول له غدا ضمن الكفيل المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس سواء ادى المال  
اولا لانه وقت مطلق غير معيضة باداء المال كما في المحيط وغيره فمن الظن انه لم يبرأ بالاداء  
وان مات المكفول عنه في هذه الصورة قبل انقضاء المدة ضمن المال فاخره من كنه تحقق  
الشروط وانما ذكر هذه الشرطية والماتونهم انه لم يضمن لان الكفالة تبطل بموته كما في الكافي وليس  
الشرطية السابقة تعني عنها كما ظن وفيه اشعار بان لو مات الكفيل قبل الانقضاء لم يضمن  
المال وليس كذلك فانه اخره من كنه كما في النهاية وهي اما كماله بالمال اي بنفس المال او  
بفعل يتعلق به كاحضار الامانات وكخوة وامال منع للفقهاء الكفالة بالنفس والمال  
معكما وفيه اشعار بان يكفل المسلم عن الذي بالمر للذمي وهذا اذا كان للمسلم عند المطلوب  
والا لم يصح كما في العمدى فنصح الكفالة بالمال ككفالة من سلمه الى حاله كوكفت به على فلان  
او مضافه كوكفت بما يابعت احدا منهم وان جعل المكفول به جهالة متعارفة فلو كانت  
فاخته غير متعارفة لم يقع وفيه رضى الى انهما تبطل بجهالة المكفول له وعنه مرسل او مضافه  
وهي تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة والى ان جهالة المضافه في الكفالة بالنفس  
وهي على هذا التفصيل ايضا الكل في النهاية اذ اصح دونه اي لم يسقط من المتعاقدين الا  
بالاداء او الالباء كما في شروح الهداية وغيره فيخرج عنه ممن السبع بشرط الجوار فانه سقط  
بالفسخ وكذا بدل الكفالة فانه سقط بالفسخ كما في المشايخ لكن في النظم انها تصح بديل  
الكفالة وبشكل بدين ميت مهلس فانه صحيح ولم يصح الكفالة به كما ياتي في الاصل ان



يزاد او بالموت والظرف متعلق بقوله فتصح نتيجة لسابق ولا يلزم منه ان الكفالة بالعين  
لم تصح ولذا قال في البداية ان الكفالة بالاعيان المضمونة تصح وفيه اشعار بان الكفالة  
بالنفس تصح بدون الدين كما هو كقولك بآوجب لك عليه من مال فالكفول به مجهول وفيه  
اشعار بان لو قال بما اقر بذلك فلان فهو على ثمة مات فاقفل فلان بشئ فهو كفيل وذات كنه  
كما في قاضي خان او كفلت بايديك الى بلخ في هذا البيع فخرمان الدرر وهو ضمان  
النس عند استحقاق المبيع كما في الارشكي او ضمان المبيع ان طعة فانه كما في الكرماني فالكفول به  
مجهول لاحتمال استحقاق الكل والبعض فيضمن الكفيل الكل والبعض والدرر بالبيع اخص  
السكون او تصح وان علق الكفالة بالمال بشرط ملائم اي موافق لموجبهما بان كان استيفاء الكفول  
به او تعذر او وجوبه كوان جاء المكفول عنه او غاب المكفول به او ما بيعت انت فلان  
اي ان بيعت شيئا فلان في شرطية كما بعد وفيه ربح الى ان كله لزمه قليلا او كثيرا او مزارا  
بخلاف ما لو قال اذا بيعت شيئا فانه على حرة كما في الحارثية وفي ذكر فلان اشعار بآوجب  
معلومية المكفول عنه في المضافة فان فلانا علم من الناسي كما في او ما داب الى نيت او وجب  
من الذوب لك عليه اي فلان او ما عصبك فلان فعلى واجب وانما لم يصر بالخبر عنه اشارة  
الى ان الكفالة بالنفس كما تكون مسئلة تكون مضافة كما في قاضي خان والتقدير فتسلم ما وجب  
عليه او تسليمه وجب ذلك عليه واجب على وفيه اشعار بان الشرط لو لم يكن ملائما لصح الكفالة  
والله اشارة بقوله وان علق الكفالة بالشرط الى الشرط المحرر في الملازمة فلا يصح الشرط وطل  
ويصح الكفالة كما في الكافي وغيره فلا تخرج فيه كما ظن ويمكن ان يقال ان المعنى لا يصح كك  
الكفالة كما في التحفة والمضمرات كان هبت ارجع فتسلم المال او النفس على واجب كما مر  
فليس الامثلة مختصة بالكفالة بالمال كما ظن وان كفل بمالك عليه من مال مجهول ضمن ما قامت  
به قدره بيمينه وان لم يعم بيمينه فالكفول للكفيل فيما يعرف به مع الخلف على العلم كما في قاضي  
خان وغيره وانما يخلف على التات في فعل الغير اذ ارجع الى ما يلزم الخلف وما نحن فيه ليس  
من هذا القبيل كما ظن لان ذلك الفعل تسليم الزايد وهو فعل الاصيل حقيقة وصدق الاصيل  
في القدر الزايد على حق نفسه اذا خبر به فانه انتا معنى فقط فلم يصدق على الكفيل ولم  
يطلب الطالب عنه ذلك الزايد فلو اقر فيما ذاب لك عليه بالف وقال الطالب بالكفيل  
وصدق الاصيل في ذلك لم يلزم على الكفيل الا الاالف الا اذا ظهر انه معاند في ذلك فيلزم الاالفان  
على ما قال الامام الحسيني ولا يلتفت باطن في هذا المقام من الخطاب في الكلام فانما ذكرناه هو مراد  
الكفاية والسام واذا طالب الدين المكفول له احدهما الى الاصيل والكفيل فله الدين مطالبته  
الا ان لم يطلبه الكل بخلاف تضمنين احدهما صبي اذا تضمنين عليك وفيه الكفالة بالنفس  
والحال بآمر الاصيل بالكفالة وبآمره سواء كان بآمر المكفول له او اجنبي كما قال الكفيل بنفس  
فلان او بالي اول فلان فقال كفلت فان امر الاصيل وقت العقد بالكفالة بالمال سواء كان صحيحا  
او فاسدا كما في العادي رجع الكفيل عليه الى الاصيل بالكفول جبا اذا وروى فلو كفل جبا وقبل

الطالب منه الزبوف فانه رجع عليه بالجبا لانه ملك بالاداء في ذمت وفيه اشعار بان لو لم  
يؤمر بالكفالة لم يرجع بما ادنى لانه متبرع والامتناع من المرضا فلو كفل بغيره بآمره فرضي  
المطلوب او لا يرجع الكفيل عليه فلورضى الطالب او لا لم يرجع لانه لم يعقد به فلم يغير كما في  
قاضي خان والمتبادر من الامر على بصره امره شرفا فلا يرد ما اذا كفل بغيره بغيره بغيره كما في  
فانه لا يرجع عليه وكذا اذا كفل الاجنبي بغيره فانه لا يرجع الا بعد العتق ولا يرجع المولى عليه  
اصلا كما في المحيط وغيره بعد اذ ان الكفيل لا يقبله وانما خص اداؤه لانه لو دفع الكفيل الى  
المكفول له بعد اداء الاصيل غير عالم به لم يرجع عليه كما في المنية وان لو زعم الى لازم الطالب من  
يكفل له بالمال ما موربها الى داره او ايتادار فاداه الحال والملازمة في الاصل بشدة المطالبة  
يقال فلان لازم فلانا الى صاحبه مصاحبة لا يعصها مفارقة لازمة الكفيل اصيله حتى  
يخلصه الى داره على نحو حتى يخلصه فالحجة معطوفة على الشرطية دون الجملة اعني رجع  
عليه كما ظن وفيه اشعار بان لو كان الكفيل امرأة يلازمها والاصح انه استباح امرأة لتلازمها  
كما في الميم وان حبس الكفيل حب الى الاصيل الا اذا كان كفيل عا اهل الايون او طهر من فانه  
ان حبس لم يجبرهم به بغير قضاء للحلاصة وابراوه اي ابراء الطالب الاصيل وتاجيله  
سرى ذلك الابراء والتاجيل بالنسبة الى الكفيل فطالب الدين وفيه اشارة الى ان اداؤه  
سرى اليه والى ان تخلفه لا يسرى اذ الخلف لا يقيد الا براءة الخلف كما في المنية والى ان تخلفه  
سرى اليه وهذا غير ظاهر اليه كما في الزايد لا عكس اي ابراء الكفيل وتاجيله لا يسرى الى الاصيل  
لانه لا يحل الغرق تابع الاصل والكلام من غير ابراء الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولها  
وهذا غير صحيح في ابراء الاصيل من دين الصرف فانه يتوقف على قبوله وقامته في المحيط فان  
صالح الطالب الكفيل عن الف من الدراهم على مائة منها رجع الكفيل بعد الاداء عليه بها اي  
مائة لا بالف وفيه اشعار بان يبرئ كل منهما بالصحة وبان الطالب يطلب الاصيل بتسوية  
لانه لم يصل اليه الامائة وذكر الالف اتعاقب فلو صالحه على مائة فالحكم كذلك كما في المحيط وان  
صالحه عن الالف على جنس اخر فكميل او موزون او غيره فبالالف رجع على الاصيل لانه بالصحة  
ملك ما في ذمة الاصيل وان صالحه عن موجب الكفالة من مطالبته لا ببراء الاصيل لانه لم يبرأ  
الا الكفيل ولا يصح وبطل كما في الطلبة تعليق البراءة منها اي تعليق كل من الطالب والكفيل  
براءة الكفيل عن الكفالة بشرط محض ليس للطالب فيه منفعة كوان قدم زيد فانت او انا بربي  
من الكفالة وعنه انه يصح لان عليه المطالبة فكان اسقاطا كالطلاق وانما لم يصح لان في الابراء  
تعليقا بنفيه التعليق وذكر في المحيط انه لو كفل بنفس رجل على ان يمتني راي الطالب بنفسه  
فانا بربي منها كان جائزا كسائر البراءات اي مثل تعليق بافي البراءات عما يتعلق به فبطل لو  
قال ان جاء زيد فانا بربي من مائة هذا المبيع او من مائة اخرى فاذكرنا وذكر في العادي ان التعليق  
بشرط كائنه صحيح كما اذا اعطى مديون لعيال دائن كذا اخر دينه فقال الدائن ان اعطينه ففد  
ابراؤك عنه ولا يصح الكفالة بالمال لكن استيفاءه من الكفيل كما اذا كفل رجل عن رجل للطالب

من



بالحدود أي بنفس هذا القدر والسرقة والزنا والشرب والقصاص فان النيابة لا تجزى في العقوبة  
هذا الا انه مستدرك عام ان الكفالة بالنفس والمال ولا تصح بالايمان المضمونة بغير ما مثل  
الكفالة في البراج المنشئ بالبيع اي بالنية على معنى انه لو هلك قبل القبض وجب عليه قيمته  
انما لم يصح لان العقد قد انفسخ بالهلاك فلا شئ على الاصيل فما ظنك في الكفيل وفيه اشعار  
بانها تصح بتسليم المبيع لان التسليم بعد نقد الثمن لا يرمي على الاصيل الكل في الكرماني بخلاف  
التمن فانه دين صحيح بغيره وهذا مستدرك كما لا يخفى ولا بالمجهول فانه مضمون بغيره ولذا لو  
هلك لم يجب على الممنوع شئ لكن في الاختيار انما تصح على الاصل بالمضمونة بغيره كما لم يصح  
المجهول ونظير بالهلاك للمقدرة قبل الملاك والعجز بعده والامان سواء كانت واجبة  
التسليم كالثانية والثالثة او غير واجبة التسليم كالنوع في كنفه انما تصح بواجبة  
التسليم كالمبيع والرهين وغيرهما كالوديعه والعارية والمستاجر ومال المضاربة والشركة فانها  
غير مضمونة والشرط كون المكفول مضمونا على الاصيل والمحل على دابة مستأجرة معينة بان  
استأجر زيدا عر و دابة معينة كل كذا فكل بكرة زيدا عر و بذلك محل على تلك الدابة لم يصح تلك  
الكفالة لانه لم يثبت له الولاية على دابة غيره فلو فعل بالمحل على دابة غير معينة تصح لانه قادر عليه  
وفيها اشعار بانها تصح الكفالة بتسليم دابة مستأجرة معينة لتصور التسليم من غير تصرف في ماله  
باعتلام مكانها وبانه صح اجارة دابة غير معينة وهو الاصل كما في المحيط وغيره ويجوز ان يكون كذا اي  
مستأجر معين لانه لم يقرر عليه فان كفل بتسليمه جاز للمقدرة عليه كما هو ولا عيب في مفسر  
اي اذا مات الرجل مفسدا عليه دين فكفل عنه رجل اخر لم يصح لانه كفل بدين ساقط لان الدين  
هو الفعل حقيقة وهو قد سقط عنه في الدنيا بالموت وصحتها تقتضي قيام الدين في الدنيا  
وهذا عنده واما عند ما فيه الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابت ولم يوجد مسقط في الحاجة و  
المفسر في افساد اصداره افساد بعد ان كان ذا اذ اهرامه وادانته لم تستعمل مكان افساده كما  
في الطلبة ولا تصح عند الطرفين فيما قبول الطالب للكفالة في المجلس اي مجلس عقد سواء كفل  
بالنفس او بالمال واما عند ابي يوسف فيصح موقوفه على اجازته وقيل نافذ اوله حتى الرد على  
اختلاف المشايخ وانه فيما اذا مات الطالب قبل القبول فانه لم يأخذ الكفيل بغيره وفيه  
اشارة الى انه لو وجد الايجاب او القبول في المطلوب او قال اجنبي كلفت بفلان ففلان فبلغ  
الطالب فقبل لم يصح عنه كما في المحيط والى انه لو كفل والكفيل عنه غائب واجاز الطالب  
صح الكفالة كما في قاضي خان الا اذا كفل الوارث عن مورثه في مرض الموت مع غيبته عن ماله  
فانه يصح الكفالة بل يقبل الطالب عندها وفيه رفر الى ان صحة الكفالة لا تنوقف على تسمية  
الكفول به وله كما في النهاية والى ان المريض لو لم يأم الوارث بالكفالة صار كفيل وهذا عند ابي  
يوسف وفي رواية عنه واما عند غيره فلا يصح كفيل كما في قاضي خان والى انه لا حاجة الى كون  
المريض ذامالا وفي المداينة اشارة الى الخلاف قالوا انما يصح اذا كان له مال وفي الاختيار قيل  
هو وصية حتى لا يصح اذا لم يكن له مال وقيل تصح لحاجته الى ابراء منه وفي الزايدى كفاية

الوارث في المرض بامره بغيره الطالب بغير التركة يجوز وقوله عن مورثه منير الى انه لو اوجبا بالكفاية  
فكفل لم يصح ومنهم من قبل انما تصح نظر الى المرض كما في النهاية وقوله مع غيبته عن ماله لا يصح  
لانه يعني عنه قوله بل يقول الطالب ولا يزال الكفاية لانه ليس بدين صحيح كما هو وكذا بدل  
السعاية عنه والعهد اي لا يصح الكفالة بالعمدة لانها مشتركة بين معالي الصك القدم  
لانه وثيقة والعقد لان العهد العقد وحقوقه لانها مشتركة وغيره فمن اشترى شيئا فضمن له  
رجل بالعمدة لم يصح لانه لم يصح العمل به قبل البيان واذ ابل خلاف في ظاهر الرواية وعنها ضمان  
الدرك كما في غاية البيان والاصل انما لا يتخلل من عند الاحتفاق وعندها هو ضمان الدرك و  
هو ضمان الثمن عند الاحتفاق وفي الاكتفاء اشعار بان ضمان الدرك يصح واذ ابل خلاف كما في  
الغاية وغيره ولا يصح عندي مال المضاربة ضمان المضارب العن غير المشتري لرب المال طرف الكل  
الضمان ولا يصح عندي مال الوكالة ضمان الوكيل بالبيع الثمن لموكل لان المال امانة في المظان  
والوكيل كما في المداينة فقد استدرك بان حكم الامانات وضمان احد الباعين الشريكين حصته  
صاحبه من ثمن عهده مشترك بينهما باعاه بصفقة واحدة فلو باعاه بصفقتين بان سمي كل نصف  
ثمنهم ضمن احدهما الاخر مع الضمان لامتياز نصيب كل في الاخر والاشتمال الاخر ضمان احد  
الشريكين في دين مشترك لانه كما في العمادى والاحسن تفصيل الفاسد في الباطل فان الفاسد  
منها الكفالة بمال ككتابة وضمان الدين المشترك والمضارب والوكيل وبطل ما سواها على ما يشعر  
به كلام المحيط والفصولين وغيرهما وينبغي ان يكون الاخر من جهة الاربعة باطلين وضمن  
الخارج موظفا او متقاسمة فانه دين مطالب من جهة الفائلة او غيرهم لا من جهة الخلف  
وغيره وقيل اريد به الموظف الذي يراه الامام في كل سنة دون المتقاسمة التي على الخارج  
فانه لم يجب في الذمة وفيه اشعار بانها لم يصح ضمان الزكاة لانه عبادة غير بدل خشي كما في النهاية  
وغيره وضمان النوايب جمع النوايب الى الخادنة وشرفا ما يضرب السلطان على الرعية لمصلحة  
كاج حفظ الطريق ونصب الدروب وابواب السكك وكوى الانهار واصلاح المزارع  
فانها دين واجب تجبس به طاعة الامام وقيل ما يترتب لهم من جهة سلطان ولو خفي ولكن يعلم  
ولا ينبغي به لئلا ينجس في الزيادة ولان اكثر النوايب في زماننا ظلم ولذلك لم يمكن من دفعه  
فمن قبله كذا في المنية وقيل لا يصح الزمان بما ياضه الظلم في زماننا ظلم او قيل يصح وعليه الضموي  
كما في النهاية وذكر في الكرماني انه يصح تجبير المجلس اذا لم يكن في بيت المال ما يكفيهم ونحوها  
على البر والتقوى وضمان الفتنة اي ضمان احد يتقسم قسما بين الشريكين عند طلب  
احدهما وان امتنع الاخر عنه وقيل انه فعل غير مضمون وقيل ان ما كان في الدوان رابعا في كل  
وقت فثانية وغيره رتب فضته وما ذكرناه التفصيل فله ان قد استدرك قوله وان كانت تلك  
النوايب والقسمة بغير حق ومال خبره حال لا يجب ادائه على عيني حتى يعق كماله غير محجور  
بما استملكه وكونه المولى او باع انسان او اقرضه او مراهة تحت بغيره وكفل احده حال على  
من فعل به اي المال مطلقا غير مقيد بوصف التعجيل والتأجيل اذ الكفيل غير معسر وفيه اجماع الى انه



لو استملك عبد معاينة او اذن فافر بدين فوقع عليه في الحال والى انه لو كفل مؤجلا فليس بحال و بطل  
دعوى بيع من ضمان الدرك فمن باع دارا وكفل عنه بالدرك وقبول الثمن عند الاستحقاق ثم  
ادعى الكفيل انها ملك له او لو كسبه بطل دعواه لانه بنا في احكام البيع وبطل دعوى بيع من  
شاهد كسبه باجم او بغيره شهد بذلك او شهد بما فيه او اشهد عليه على صك اي قبالة البيع  
ظهر فكتب كسبه فانه اي في ذلك الصك باع فلان ملكه او بغيره صحيحا او نافذا او لازما وغيره  
مما يدل على صحة البيع فان في تلك الشهادة اقرارا بانه باع ما هو ملكه لان ذلك فيما كسبه  
اشارة الى ذلك فلما بيع دعواه وقدره الى انه لو قال احد اكتب شهادة في فيه فكتب الامر شهد  
بذلك صح دعواه كما لو كسبه باع فلان داره وقدره انه باع ملكه بخلاف دعوى شاهد كسبه  
فيه شهد على اقرار العاقدين بان كسبه فدفع بالبيع عندي او جوى البيع بمشهدى او اشهد  
فلان بالبيع او غيره مما لا يدل على صحة فانه صح هذه الدعوى لانه ليس فيه اقرار بالملكية ولا  
يكتفى ما في هذه المسئلة ههنا عند ذوى الالباب من رعاية الطائفة في حقهم **كتاب**

المقالة ١٠٠ وورد بعد الكفالة لاننا نخضع بالدين ولم نتمثل العين بخلاف الكفالة وهي لغة والد على الاستقلال فانها اسم فاعلت زيداً بكراً اذ المال على رجل فاحتمل زيد به عليه فانما تحصيله وزيده محال ومحال والمال محال به ومحال به والرجل محال عليه ومحال عليه وقد نفى قولهم المحال له للمحال فانه بلا صلة رافع لمؤنة الصلة ومنه الظن انه غير قول لان في النجاشي ان المحال له صاحب الدين في الفقه فانه محال النزاع فكيف يستدل به وشبهة اثبات دين ولو حكم في ضمن عقد اولاً وسحب تمامه وبما ذكرنا لم يخرج عنه قوله الدراهم الوديعه كما ظن فان بالحواله صار المحال عليه مجبوراً على الاداء واحتمل به عز الكفالة بالنفس وغيره فان الدين وصف شرعي قابل للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها منسوبة غير قابله للانتقال المسألة الثانية اي المحال على اية المحال عليه بغية المقام فمن الظن انه يخرج عنه الحوالة على المديون وبطل فيه اثبات الثمن للبائع على المشتري والقرض للمقرض على المستقرض ونحوهما لان في الاول اثبات دين للمحال على المحال عليه وفي الثاني لبس كذلك واحتمل به عز الكفالة على القولين الرابع والخروج مع عدم بقاء الدين ولو حكم على المحجل اي اهلل بعهده اي بعد اثبات الدين وهذا دفع لتوهم ان الدين ثابت في ذمته المحجل ايضا وانما لم يرد ما قال بعض المشايخ ان الدين باق في ذمته المحجل فانها اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد والاول قول ابي يوسف وهو الصحيح ولو احوال الراهن المدين الدين على غيره لم يصح استرداد الراهن عنه ولو ابر المحال الدين عن المحجل لم يصح ويسترد ويصح عند محمد وقال بعضهم انه لم يثبت ايضا انها اثبات المطالبة او الدين كما في النهاية لكن في المختار ان الدين بالحوالة انتقل الى المحال عليه وبه في المحجل عند العلماء الثلاثة لكن في المحيط ان الدين بها صار مشغولاً بغير المحال ولم يصح للمالكه على الصحيح واعلم ان هذا تعريف رسمي وتعيين لمعنى الحوالة فبين سائر الافعال فان لم يرد هو العقد مخصوص فليس فيه دور لانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء بحيث لا يتصور الاخر منه ذلك الشيء كما في اساس الافتقار وغيره ولا شك ان الثاني

لا يتوقف على الاول بهذه النتيجة فمضى الى اللوالة بشرط عدم براهة الى المحجل كقوله وهذه الى الكفاية  
بشرط براهة الاصيل حوالته الى كل واحدة من اللوالة والكفاية مستعار لما مضى عند تحقيق موجب  
فلو قال احلت بشرط عدم براهة المحجل او كلفت بشرط براهة الاصيل كان كقوله حوالته لان  
الجرة للمعاني ونصح للوالة بلا ثبوت دين للمحال على المحجل بان يستعار للوالة لئلا كان له محال  
كل على النفل كما في الكرماني ونصح به اي بدلين له عليه والتمسك بان يكون الدين معلوما والا فلا  
نصح كما اذا قال احلت جميع ما يوجب لك على فلان كما في النتيجة برضاهما اي نصح برضى المحجل  
والمحال وفي الزبادات انما نصح بلارضاه المحجل ورجحه صاحب الهداية حيث لم يعم الدليل  
الا عليه كما في الكرماني فلو قال للمطالب ان لك على فلان كذا دين فاحصل به على فرضي البطالة  
صححت وبرئ الاصيل ورضي المحال عليه سواء كان عليه دين او لا وقبل بالنية طر صاه كما في  
الزاهدی وذكر في شروط الظهيرة انه لا يشترط اجماعا عليه رضى الى انه لا يشترط حصول المحال كما  
قال ابو يوسف لكنها باطلنة عند الطرفين بل احصوا رضى كما في النظم والى انه لا يشترط حصول المحجل  
والمحال عليه كما في النهاية والى ان اللوالة في الشرع ليست بعقد وهو عقد صورته ان يقول  
المدينون للمدائن احلت باللك على من الدين على زيد وقال الدين قبلت كما في المستصفي فببر  
المحجل من الدين الذي احاله للمحال على المحال عليه والتعريف وان حاصل مؤنثه لكنه جاء لتوطئة  
قوله الا ان بنوي الى يهلك الدين المحال به بموت المحال عليه اي بسبب مؤنثه حال كونه مفقدا  
اي لم يترك عينا ولادنيا ولا كفلا او حلفه اي كلف المحال عليه منكر للوالة موصوفة  
بقوله لا بدنية للمحجل والمحال نفي في قاضي خان ونشر الطحاوي قال لا كفلا بالمحال ظن  
عليها اي على تلك اللوالة فانه عند تحقق احد هذين الامرين عادى الى المحجل وعنده ان لا يعود  
قالا اي الصاحبان ان السوى يكون بمن هو عنده من الامر من المذكورين وبان فليس القاضي  
اي بتفليس القاضي المحال عليه وفضاياه بافلاسها حين ظهر عليه حال حال حياته وفيه اشعار  
بانه لو غاب المحال عليه بحيث لا يدري مكانه لعسرت له لم يرجع المحال على المحجل بالدين لكنه  
لو ما ظله نجاء المحال الى المحجل وقال آن زر خود كره كه بمن منبه همد فقال المحجل سهل است  
من كبرم او حرمي تو انم گرفت رجوع المحال بالدين على المحجل لانه يطل به للوالة كما في الجواهر  
والاحسن نافية البراهة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي اللوالة المطلقة ان يجبل بما كان  
للمحجل على المحال عليه او لم يكن له عليه من دين او عين والمفيدة ان يجبل بما له عليه من احد هما  
ولو غضبا فاشار الى الاول فقال ونصح حوالته شئ من دين او عين بلا شئ او بلا ذكر شئ  
وجب للمحجل على المحال عليه فان اداه فعلى الاول يرجع بااداه على المحجل لانه قضى دينه بآدمه  
وعلى الثاني برئ المحجل والمحال عليه كما في قاضي خان لكن لو احوال مائة من من الخطئة ولم يكن للمحجل  
على المحال شئ ولا للمحال على المحجل لم يصح للوالة ولذا لو قيل للمحال عليه فلان شئ عليه كما في النتيجة  
ثم اشار الى الثانية فاشار بالعين فقال ونصح بدر ايم الوديعه اي مال الامانة لذاته الوديعه  
وغير ما وير المودع المحال عليه من موجب هذه اللوالة ههنا كما اي تلك الدراهم وبالدراهم المقصود



الى ما يكون مضمونا على المحال عليه ولم يبر الفاعل المحال عليه بل كما لانها فانت الى ضمان  
فكانها باقية بخلاف الودعة ونصح بدين المحال عليه الى على المحال عليه وبه ابره اشار الى حكم  
اخر من الماثلين فقال في المبيعة فلا يطالب احد الى لا يطالب احد المحال عليه بشئ في الودعة  
والمقصود بالدين الى المحال فلا يطالب المحال وفي الماثل المطلق للمحال الطلب ايضا  
فلمحال الطلب وليس للتقديم فائدة ظاهرة ولا تبطل الماثل ولو مقيدة باخذ ما كان عليه  
الى المحال عليه من الدين والمقصود او ما عنده من الودعة فلمحال ان ياخذ الدين الوعد  
من المحال عليه في المطلق لانه لم يتعلق به حق المحال لعدم الاضافة اليه بخلاف المبيعة فانه  
ليس له ان ياخذ منه لانه صادر مشغول بالمال فلو دفع اليه ضمن وبكره السفينة وهي لغة  
وشريعة يضم اليه وسكون الفاء وفيه ان الاسم في السفينة يقع اليه افاض بالاباخذ  
صدقة وقبل نفسه في بل لا اخرج ثم ذكر بعد اتمام المعنى علمه وان احتمل ان يكون في تحت فقال  
لسقوط شرط الطريق الى اشتراؤه على المالك في الطريق فيكره وان لم يذكر هذه المنفعة و  
قبل ان يكره اذا ذكره والا فلا بأس به كما في النهاية وانما ذكر في الماثل لانه حال الخطر المتوقع على  
المستحق ولا يخفى ما في سقوط شرط الطريق في غير ما يشترط الاقام **كتاب الوكالة**  
وانما عطف بالمالة لانه وان اشتمل كل على تفويض ام تكن الوكالة بلا نفع وهي لغة بالفتح وبكسر  
اسم من التوكيل كما في الصحاح وغيره وبالكسر ويقع مصدر بكل فهو وكيل فاعيل بمعنى مفعول لانه  
موكل اليه الام الى مفوض اليه وقولم الوكالة لفظا والوكيل لفظا مجازا لانه السببية  
كما في المغرب ويطلق الوكيل على الجمع والمؤث كما في القاموس وشريعة تفويض التصرف  
الى غيره اي اقامه احد غيره مقامه في فعل شرعي معلوم موزع حكم شرعي كالنكاح والطلاق  
الموزعين للحمل والحمة فان الامام للعهد فلا حاجة الى زيادة امر شرعي كما ظن ويخرج عنه  
ما اذا قال انت وكيلي في كل شئ فانه لم يصير به وكيل لجهالة التصرف وفي الاحتجاج يصير  
وكيل باللفظ فينبغي ان يزداد اللفظ كما في التحفة وكذا يخرج عنه الابطال فانه نيابة بالولاية  
المنتقلة اليه دون القابلية بالمبادرة ويدخل فيه توكيل مسلم ذميا بجمع مال فيه مفهوم كما في  
وقبه استعار بان القبول لم يشترط فلو قال وكلتك بطلاقها ولم يفعل الماثل طبقت ولا ردت  
ثم ظفها وقع استحسانا لانه دليل القبول كما في المبسوط وفيه ايماء الى ان القبول شرط ولو حكما  
وبه يشع كلام المداينة وشروطه اي شرط نفس ذلك الوكالة ان يملك الموكل ان يفكر الموكل على  
التصرف المفوض اليه والا فالوكيل باطل فلا يشك ان خلاف عاده في اختيار ربه دون ربهما  
فان المسلم لا يملك بيع المملوك والخير وشراهما وقد صرح عنه خلافا لما توكيل الله في تصديق المؤمنين  
وتجمل ويتسبب لانه قادر عليه وان امتنع بعرض النبي كما في المضمرات وان يعقل اي يترك  
الوكيل ذلك التصرف بان يعلم ان البيع مثلا سالب للملك والشري حالب له وان هذا الغبن في شئ  
وذاك يسير كما في التوكيل الصبي والمجنون باطل وقيل فاسد فلو كره وافاق لا يجد العقد  
كما في المحيط وغيره وشروط حكمه ان يقصده الى التصرف بان لا يزل فيه والا فلا يقع في الموكل و

وفيه روى الى ان المعنوه يصح ان يكون وكيل لانه يعقل ويقصده وان لم يرجع المصلحة على  
المفكرة والى ان علم الوكيل بالوكالة لم يثبت خلافا لما في المحيط وجميع غيره وطلاق امراته  
ففعّل الوكيل قبل العلم جاز خلافا له كما في المحيط وغيره نعم توكيل الماثل البالغ العاقل بنية الاتي  
او الماثل الصبي او العبد الصبي او البالغ الماثل من جهة الولي او الموالي العاقل مستلما اي من  
المال او الماثل من يجوز توكيل الماثل البالغ او الماثل الصبي او العبد الصبي او البالغ ما دونين فان لم  
تستعثر حاصلة في ضرب اربعة في اربعة من الظن انها تستعثر في ثلثة في ثلثة وجميع توكيل  
المال البالغ والمادون صبي عاقل او عبد أصبا او بالغ عاقلين حال كونهما مجورين في التصرف  
فلاقسام اثني عشر في ضرب اربعة في ثلثة ويرجع الحقوق الى حقوق العقد الواقع في هذا الصبي  
والعبد الى موكلهما لا اليهما لقصورهما بهما وفيه استعارة بان الحقوق ترجع الى الوكيل الماثل من  
منها وهذا اذا وكل بالبيع واما اذا وكل بالشراء فالي الموكل سواء كان ضمن حالا او مؤجلا كما  
في المحيط وغيره بكل ما موصوفه اولى في الموصولة والظرف للتوكيل الى صح التوكيل بكل عقد  
بعقده اي يحصل الانسان بنفسه اي مستبد بنفسه او بولاية نفسه في الغير كالبيع والهبة و  
الصدقة والودعة وغيره ولا يشك في توكيل المسلم والذمي ذميا او مسلما بجمع الماثل او شرعا او بغيره  
جميع السلم والاستعارة كما ظن فان الكفالة كافية للاولين والثالث مستثنى بنية الاتي و  
الرباع مختلف فيه كما سيجي وصح التوكيل ولو لم يرض المضم بالخصوصية الى الجواب الصحيح والذمي  
الصحيح كما في المنصف او الجواب اخر اركان او انكار كما في النبلوغ وقال بعض المتأخرين ان المبيع  
بما رضاه والصحيح ان الخلاف في اللزوم كما في الظهيرة فعنده لا يلزم وعندهما يلزم وهو  
المختار فلما يرد الوكالة به المضم كما في النهاية وغيره واقضى بعض المتأخرين باللزوم عند غت  
الحديث عليه وبعبارة عند اضرار المدعي وهو المختار عند الامام الحسن وشمس الاسلام وهذا  
كل اذا كان مقبلا صحيحا والافضل ان لا يجمع كما في الظهيرة وفي حكم المرض المحذرة التي لم يجد  
لها خروج الا عند الضرورة كما في النهاية فلو وكلت بالخصوصية وتوجه اليها العين بعث القاضي  
اليها عدولا مستحقا وشاهدين على الخلف او النكول ونما في خزائن المفتين والاطلاق  
مشعور بان صدر وكيل في هذه الصورة بالنكاح والاقراء جميعا وله ان يستثنى الاقرار عند محمد  
خلافا لابي يوسف كما في الظهيرة في كل حق لرجل او امرأة ولو وصيها على الناس او عندهم  
او معهم او بالقبض وصح بايقانه اي اداء كل حق واستيفائه اي قبضه الا في حد مصدر الى  
استيفاء في حد المملوك وخصاص بعبة موكله في المجلس كما اذا قال الموكل وجب لي على  
فلان صا وخصاص في النفس او الطرف فوكلتك ان تطلبه منه فقبل فان استيفاءها  
بدون حضور الموكل باطل بالايجاع لسقوطها بالشبهة وفيه روى الى انه صح التوكيل باتباع الحد و  
الخصاص خلافا لابي يوسف والى انه صح التوكيل باستيفاء النفقة كما في شرح الطحاوي و  
يرجع الحقوق الى حقوق عقود تصدق غير الصبي والعبد المجورين الى الوكيل دون الموكل و  
لما جاز التوكيل ان يوكل غيره بهذه الحقوق ولم يجر الموكل كما في النهاية وانما اكتفى بالمقوق



لان الملك يثبت للموكل ابتداء كما بان في كل عقد فيه مبادلة ملك بملك كما في بيع سوي سلم وقد  
يشترط اليه تنكيره وفي الاصل ان يرضى الى انه لو باع حفرة الموكل فبقي ترجع الى الوكيل كما في الضم  
لكن الصحيح اننا ترجع الى الموكل كما في الجواهر والى انه لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع  
بحفرة فالحقوق الى الوكيل الثاني هو الصحيح كما في الكافي والى انه لو اضاف العقد الى  
موكله فبقي ترجع الى الوكيل في العادي قال شريف الدين النواجز انما لا ترجع اليه و  
في التخصيص اشعار بخلافه كما لا يخفى وشراء وان اضاف الى الموكل وخلافه في  
العادي وقبل لو وكل بالشر فالحقوق الى الموكل لا غير كما في الخزانة واجارة واستجار و  
صالح اخر دون انكار فان الحقوق فيه الى الموكل المحدث عليه ثم اشار الى تفصيل الحقوق  
فقال قيل الوكيل المبيع الى المشتري في الوكالة بالبيع ويقضه الى المبيع غير البيع في الوكالة  
بالشر فبقي استخراجه ويقض من مبيعه في البيع ويجب عليه اي الوكيل ممن مشربه في  
الشراء وان لم يدفع اليه الموكل كما في الصغرى ويجازي صم بالفتح في الاحتفاظ والعجب ولو  
استحق المبيع رجح المشتري بالتمسك على الوكيل بالبيع ان تعدا التمسك اليه وان تعدا الى الموكل  
رجح به عليه ولو وجه المشتري بالمبيع عيبا وانتهى العيب عليه ورده بقضاء اخذ التمسك من  
الوكيل ويجازي صم بالكسر في الاحتفاظ الى الاحتفاظ بالمبيع فترجع الوكيل بالشر الى التمسك على البيع  
دون الموكل والعجب اي عيب المبيع فرده الوكيل على البيع وهو في يده فان سلم الى الموكل  
فلم يرد له الا بضره الموكل الكل في شرح الطحاوي واعلم ان المصنف قد ترك فتوا في كثير من  
المسائل اعتمد على ان كل المتبع كما ترى فلا وجه للقول بالتسليم ههنا حيث لم يذكر قيد  
وهو في يده والرد بالعيب مفقود كما ظن ويجازي صم بالفتح في طلب شفعة ما اشترى من عفار  
فالشفعه يجازي صم الوكيل بالشر وهو الى العفار في يده اي الوكيل بخلاف اذا سلم الى الموكل  
فانه يجازي صم دون الوكيل لاشتماء الوكالة فقوله في شفعة معطوف على ما قد مر قوله في الاحتفاظ  
بغيره المعنى المرد فلا يشاء بل بانه معطوف على ما هو معمول لكل من الفضل كما ظن وفي قوله  
وعليه ممن مشربه اشعار بانه متى صار الوكيل بفعل مدعى عليه اجبه المدعى على هذا الفصل  
تسليم المبيع وغيره ومتى كان متبعه لم يجز الموكل عليه كقبض المبيع والرجوع في العيب و  
الاحتفاظ فان كان جبا وكل موكل بهذه الافعال والافان بجره وارنه والافوكل الموكل كذا  
ذكره المصنف لكن في النسخة ان الموكل لم يباشر بنفسه فان العدة على الوكيل حتى يجب عليه قبض  
التمسك وغيره وفي الخاصة لو باع حفرة الموكل فالعدة على الوكيل وفي عيوب بيع قاضي خان  
ان الرد بالعيب على الوكيل وفي ما دون المحيط اذا غاب الوكيل او مات فالحقوق تنتقل الى  
الموكل وفي الظهيرية لو اذ الوكيل بالبيع في قبض التمسك وكل لما لم الموكل بقبضه وينبغي ان يكون  
حقوق الاجارة والصالح على ما ذكرنا فيثبت الملك للموكل اي موكل الوكيل بالشر وان اضاف  
الى نفسه ابتداء فان الوكيل نائب في حق الملك اصل في حق الحقوق وانما لا يبادله حكمه عند  
الكفر في وهو مختار عند ابى طاهر الدباس والاول عند القاضي ابى زيد وهو الاصح كما في النهاية وغيره

فلا يعنى قريب وكيل شره اي شري الوكيل قريب بنية الموكل لانه ثبت الملك للموكل وان كان  
بطريق الانتقال فانه لا ينفك ملكية الوكيل بل تنتقل من ساعته والملك المستقر طاشت  
الغنى كما في الكرماني فالقريب لا يعنى بالانفاق كما ذكر المصنف فالاولى ان يقع عليه ما ظهر  
فيه اثر الخلاف ويرجع الحقوق في كل عقد ليس فيه مبادلة ملك بملك كما في حجاج وخلع لان الوكيل  
فيهما سفير اي حاك حكاية غيره فلا يلزم عليه شي كما في الكفارة وغيره وصحح صليح انكار لانه  
فلا يمين للموكل دون اخر فانه مبادلة او صلح عزم عمد وشركة ومضاربة وفي علق على  
مال وكتابه ونقد وبه واستنباب واعارة واسفارة وايداع ورهن وارتباك وقرض  
اي عطاء مال اداه بعينه ولم يذكر الاستسقاء لانه في الايمان انه لا يصح التوكيل به وعليه الغنى  
كما في الخزانة في شتمه انه باطل اريد بطلانه على اصح الروايتين ولا يطالب على المجهول وكيل  
زوج بالهمل ولاوكيلها اي الزوجة بتسليمها الى الموكل ولا يبدل القطع للزوج لانه سفير فيه  
والمشتري من البائع الوكيل منع التمسك من موكل ببيعة اي موكل وكيله ببيع ليس عبد او صبا  
مجبورين لانه فاضافة البائع عمدة فان دفع المشتري من الوكيل التمسك اليه الى الموكل صح الدفع  
لانه حقه ولا يطالب ثانيا اي لا يطالب ببيعة الوكيل التمسك طلبا او طابا ثانيا فهو مصدر او  
حال ويجوز ان يكون الفصل مجهولا والمعنى ولا يطالب التمسك او المشتري طلبا او مطلوبا ثانيا  
لانه لا فائدة في الاخذ من الدفع ولذا لو كان التمسك على الموكل دين وقع المفاضة به كما في الهدية  
وهذا حيلة للوصول الى دين لا يصل اليه **فصل** في بيع الوكيل  
وبعد بيع الوكيل اي وكيل بوكالة مطلقة وشراؤه اي شراؤه الوكيل فلو قيد بتعليم النسبة  
ببيع كما اذا قال بيع من شئت فباع من يرد شهادته له اي لذلك الوكيل لولاد او الزوجية  
او غيره للنسبة فلا يصح لو باع من نفسه او ولده وولده الصغرى واصله البيعة للعهد  
فلو باع باقل من القيمة بعين فاحصل لم يصح بالانفاق وكذا بمنزل القيمة او بعين يسير في رواية  
عنه وبصحان عندهما فلو باع بكثر من القيمة صح بخلافه كما في النهاية وغيره وفيه روى الى  
انه لو باع من جهولا بام الموكل صح كما في العادي والى انه لو اوم بالبيع وعين التمسك فدفع اليه  
التمسك من ماله وامسك له لم يصح لانه وكيل بالبيع لا بالشرى وقبل لو علم الموكل بذلك وقت  
دفع التمسك اليه كان بيعا بالتعاطي كما في المسئلة والى انه لو باع من الى الموكل او ابنه او عبده صح  
كما في الخزانة وصح عنده بيع الوكيل بيعا مطلقا وليس الاضافة على كونه من التمسك ان  
الظاهر الاضمار بما قل من التمسك ولو غنينا فاح او كثر منه وانما ذكره ليتناول كل بدل  
فان القلة امر اضافي فلم يكن ذكره استظهارا كما ظن والعرض بالسكون ويجز غير المحرمين  
والنسبة وتاخر التمسك مطلقا وقال لا يصح الا بالانفاد بمنزل القيمة او بما يتفان فيه او  
باجل يسير كما في التمهات في فلو باع من التمسك سنة صح عنده خلافا لهما ولو باع نقدا او التمسك  
صح عنده خلافا لابي يوسف وفيه اشارة الى انه لو سمي التمسك فباع باقل لم يصح ولو باع  
بكثر صح كما في النظم والى انه لو اوم بالبيع بالنقد فباع بالنسبة لم يصح كما في قاضي خان وكذا

الى الموكل



بالعكس كما في لزامه وضع عنده ربع نصف أي بعض ما وكل وإن ضم النجيب كالعبد كما في القاض  
جميعه مطلقا وعندهما إذا ضره النجيب لم يصح بيع النصف إلا إذا باع باقية قبل ان يخصص  
لأن الشركة عيب وصح اخذه إلى الوكيل بالبيع رهنًا ولو قبل بالانفاق إلا إذا امر باخذه  
فإن لم يصح عندهما أن يأخذ رهنًا فليس يوجب نقصا بالانفاق عليه كما في الصوري وقبل  
بأن من لا يستثنى فلا يضمن الوكيل الثمن للموكل والقيمة للمرهن أن ضاع الرهن في يده  
أي الوكيل أو أن تولى أي تلك ما على الكفيل من الثمن بأن مات الكفيل والمكفول عنه  
مفلسا كما في الكرماني ويقتد عنهم سائر الوكيل أي م وكل بشره شيء غير معين وإن كان  
الثلث مسمى بثلث القيمة أي بما قدم به المقومون كلامه وزيادة شغلن أي تحمل الناس بها وهي  
أي تلك الزيادة على رواية النوار ما قدم به مقوم واحد دون الكل أي قدر بين من ظن به عبث  
الناس أنهم يربحون في ذلك الشيء بذلك القدر من الدرهم أو الدينار فالباء صلة وليس  
بحال فلو شترى ذلك الوكيل شيئا بعشرة دراهم فاشترى الموكل منه الموكل فاشترى غائبا عنده  
فرض المشتري على المقومين مقوم بعض بنصفه وبعض بعشرة فلو دخل تحت مقوم  
مقوم فهو الغبن البسر فليزم الموكل وإن لم يقوم أحد منهم بعشرة فلا يدخل ولا يتغابن فتو  
الغبن الفاحش فليزم الوكيل هذا هو طرد الفاصل بينهما وبه يعني كما في بيع الصوري وهو  
الصحيح وقال شيخ الإسلام أن هذا التحديد فيما إذا لم يكن له قيمة معلومة في البلد كالعبد وأما إذا  
كانت معلومة كالحظير وغيره فزيادة لا تنفذ على الموكل وإن كانت فلا لأن اعتبار النقص  
أن يكون فيما يحتاج إليه كما في المحط وعلى رواية للامع عن محمد أن البسر نصف العشر أو أقل  
وغيره يصير بن جيسى أنه في العشرة في العوض زيادة نصف درهم وفي الحيوان زيادة درهم وفي  
في العقار زيادة درهمين كما في شرح الطحاوي وذكر في بيع لزامه أن في الحيوان درهم وفي  
العوض درهمين وفي غيره العكس وذكر في التمر تاشي أنه في الكل درهمين عند بعض  
في الكرماني إنما ذكر تغير الفاحش عند بعضهم وعليه بدل كلام الهداية لكن الأول في أكثر الكتب  
والضابط البسر له الغبن البسر جامع عر فاقب فالعين والمال والقاف إشارة إلى العوض  
والحيوان والعقار والنون والالف والباء إلى نصف درهم ودرهمين وفيه رخص  
إلى أنه لو أمر بشيء بعينه لا يحمل منه الغبن البسر أيضا عند بعضهم وقال بعضهم أنه  
يحمل البسر لا الفاحش ولا الض فيه كما في المحط والى أن الغبن البسر إنما يفي إذا كان  
منفردا وأما إذا كان مع الفاحش فلا يفي كزيادة النخاسة على قدر درهم كما في العمدى  
ويوقف عندهم سائر نصف ما وكل بشره شيء بعينه كعبد ودار وثوب لمعجات  
على سائر النصف الباقي لأنه خالف سائر النصف فلا يلزم الموكل البسر له إلا إذا أذن  
القاضي سائر النصف على الوكيل كما أشبه إليه في النهاية والكفاية وصرح به في قاضي خان  
وغيره من الظن أنه محمول على الوكيل بشره غير معين وإن القياس يقتضي أن لا يتوقف  
على سائر الباقي إذا وكل بشره معين ولو رد مبيع على وكيل بالبيع يعيب رده إلى الوكيل

على أمره أي موكله لا وكيله رفع على البذل أي لا يردده وكيله لا وكيله أم يعيب يحدث مثل في مدة  
قصيرة فمد عليه بغير قضاء فإنه لا يرد ولا يرد إلى الوكيل ذلك المبيع بالخصوصة لزامه وفيه رخص  
إلى أنه لو رد على الوكيل بقضاء القاضي بالبينة أو بتكول الوكيل يرد على الموكل وإلى أنه لو  
كان العيب مما لا يحدث في مدة قصيرة أو لا يحدث أصلا كزيادة أصح ود على الوكيل بالآخر غير  
قضاء أو بالقضاء بالبينة أو بالتكول يرد على الموكل أيضا وفي عامة الروايات إن كان الرد  
بالآخر غير قضاء لا يخصم الموكل ويلزم الوكيل وإلى أنه لو رد بالآخر بالقضاء لزم الوكيل إلا  
أن يخصم الموكل فيلزم عليه بالبينة أو بالتكول وإنما جعل التكول في باب الشر كالآخر لأن المشتري  
لم يكن مضطرا في التكول فإن الشر سبب الملك بخلاف الوكيل فإنه مضطرب كما اضطر عند فاته  
البينة ونما في الكرماني وفي أسناد الآخر إلى الوكيل اشعار بأنه لو أمم بالبيع وأكره  
الوكيل لم ينقص البيع ولم يلزم الأمر والوكيل شيء كما في المحط وإن باع الوكيل بالثمن  
أي موجلا أصلا مطلقا أو متعارفا كما مر وقال الوكيل قد أطلق الأمر أي الوكالة بالبيع  
فقال الأمر أم ترك أن يتبعه بنقد صرف الأمر مع الثمن وعلى الوكيل الثمن حالا وفيه اشعار  
بأنه لو أمم بالنقد فباع ثلث لم يكره كما مر وفي المضاربة إذا باع المضارب سنا وقال قد  
أطلق رب المال أم المضاربة فقال أم ترك بنقد صرف المضارب مع الثمن إذا العوم  
هو الأصل في المضاربة كما أن النقد في الوكالة ولا يصح صرف أحد الوكيلين وحده أي بطل  
تصرف أحدهما فيما يحتاج فيه إلى رأي كل من يكره الموكل أو الوكيل للأخ إلا أنه إذا اشترى  
بنقد عليه فإذ باع أو كانت أو ضلع أو زوج مثلا يتوقف على إجازة الموكل أو الوكيل للأخ  
سواء كان الثمن مسمى أو لا الوكيل حاضر أو غائبا كما في شرح الطحاوي وفيه اشعار بأنه إذا تصرف  
أحدهما والأخ حاضر لم يكره إلا إذا إجازة الأخ وإن كان غائبا جازم بغير عنده وقال الحاكم أنه خلاف  
ما في الأصل وقال أبو يوسف أنه جائز كما في المحط والمتبادر أن يكون وكأنهما بكلام واحد  
بأن قال وكنتما ببيع عبدي وأما إذا وكل بكلامين بأن وكل به رجلا ثم اشترى بغير كل بدون  
إجازة الأخ إلا إذا كان توكلهما في خصوصه فإن لكل منهما أن يخاصم لكن على وجه لا يفتقر فائدة  
توكليهما بأن يسوي الأمر بينهما وإنما انفرد أحدهما بالتكلم وفيه رخص إلى أن لا يشترط حصة صاحبه  
في خصوصه كما قال الجمهور وقيل بشرطه وإلى أنه لا يقبض أحدهما بدون الآخر كما في الكافي وفي رد  
وعدة كضاعة ودعارة ومغصوب وقضاء دين دون قبض الودعة والدين وطلاق  
وعتق فإن لأحدهما أن يطلق ويقبض دون صاحبه وفي الاكتفاء إشارة إلى أنه لو وكل وكيلين  
وقال لأبطلن أحدهما دون صاحبه فطلق أحدهما ثم طلق الآخر أو أجاز لم يكره وكذا العتق كما  
في المحط وذكر في الهداية لو قال لطفاء أن شئني لأبني أحدهما به والظاهر أن الاعتاق كذلك  
لم يعوضا فإنه لو كان الطلاق والعتق يعوض لم ينفذ أحدهما إلا إذا إجازة الموكل أو الوكيل الآخر  
ولا يصح وبطل ربع عبد مال صغيرة للمسلم من مشرقة رقبته أو ربع مائة مال صغيرة للمسلم  
أو دمي مال صغيرة فإن ولد لهم الكبيبة كالأجنبي فلم يصح بالطريق الأولى المسلم قبل الكل وإن لم يصح











شرك في كذا بالكس فمؤشرك اي مشارك كما في الديوان وغيره في كذا كذا خط المكين  
كما في المفردات وتطلق على العقد كما في النهاية وشريعة اختصاص اثنين او اكثر في واحد  
كما في المصنفات ولما كان في باب الدعوى قسم بلانته بقول فقال ضربان اي نوعان شركة  
ملك اي اختصاص احد بآلة بسبب ملك فالإضافة بمعنى الباء كما في المذهب وهي شرعا  
ان يملك انسان فضا جدا عينا وهي ضربان اختيارية بان يشتر با عينا او يتبعها او يوصي لها  
فيقبلان او يستويان عليها في دار الطلب او يخطا مالهما وغير ذلك وجبرية بان اختطبا  
بكس يتخذ او ينحصر التمييز بينهما او ورثا مالا وغيره كما في الاختيار وغيره وهذا باعتبار  
الغالب فان من الجبرية الشركة في لفظ كما اذا جئت الربح بنوب في دارسما فانما شركة كان  
في الحفظ كما في النظم فلو بدل عينا بامكان اولى وكل من هذين الاثنين كاجنبي فيما لا في  
الامتياز من تصرف مضر فيما كان لصاحبه من حصته فلو باع احد هما نصيبه من بناء مشترك من  
اجنبي بلا اذن شريك لا يجوز وكذا الزرع والشجر ولو باع من شركه جاز وعنه هشام لم يجوز كما  
في بيع الصنوي وانما قيد بالمضر لان لاحدهما ان يصعد على سطح دار مشتركة بينهما كما في المنية  
ولما حضر زراعة ارض مشتركة بينه وبين غائب اذا انقعت الارض فلو نقصتها او زادها لم تكن  
قوة ليس لذلك كما في غصب الكري وشركة عقد اي الشركة القابلة للوكالة والواقعة  
بسبب العقد بنية الاتي وركنها اي ما يهتبه فان الركن يطلق على جميع الاجزاء كما في قياس  
الكشف وانما ذكر بعد العقد فمما لا يوافق المحرر الاجاب بان يقول احد هما شريكك في عموم  
التجارات او في نوع منها والقبول بان يقول الا في قبلة وحكمها الشركة في الربح ونسبها  
اي شركة العقد ان لا يعين لاحدهما دراهم مسماة من الربح والافسدت الشركة لا ضمان لان  
لاربعة وغيره وهي الى هذه الشركة اربعة او جميع الوجوه اي الطريق منها شركة مفادضة  
ويقال شركة المفادضة قدمت لانها اعظم بركة بالحدث وهي لغة المساواة والمشاركة  
مفاعلة من التقويض كالكل واحد منهما رد ما عنده الى صاحبه كما ذكره ابن الاثير وفيه اشعار  
بان المزيد قد يشق من المزيد اذا كان اشهر وهو خلاف المشهور وشريعة شركة اي عقد  
شركيين متساويين او اكثر ولا باس بذكر لفظ الشركة لانه في الالزام المتبادر ان يكونا  
بالعين فلا تنعقد بين صبيين ماذونين او صبي ماذون وبائع مالاخر النقيض او غيرهما مما  
يأتي والمزاد التساوي من حيث العقد اذا كانا من جنس واحد ونوع واحد اما اذا كانا من جنسين  
او من جنس ونوعين كالكسور مع الصالح فيشترط مع ذلك التساوي في القيمة فلو كان مالا واحدا  
قد فصل في القيمة لم يصح في ظاهر الرواية وعنه الى يوسف انه يصح كما في الذخيرة واثار بل حفظ  
المتساويين الدال على الثبوت الى انه لو كان لاحد منهما من جنس ذلك المال لم يدخل في  
الشركة فسد للمفادضة كما في قاضي خان والى انه لو قبض بواحدة على عا الناس من الديون او  
زاد قيمة احد اللابن قبل الشراء او بعد الشراء بالاجرة فسدت في كل هذه الصور كما في الذخيرة  
ولا باس بان يكون لاحدهما عقارا وعوض كما في المشاريع وجبرية فلا يجوز بين الحر والعبد وبين

زاد

عبد بن وبين ٩ ومكانت وبين مكانين ودينه فخرج من المسلمين والزمين والكناني  
والجوسي والمسلم والمرادة لابن مسلم وكناني عند الطرفين ويكره عند ابى يوسف ويتوقف  
بين مسلم ومرتبه عنده لا عندهما كما في النظم ومن الشروط عموم التجارات والتساوي في الربح  
ولم يذكر سبيشير الي ومنها لفظ المفادضة اذ العوام فلما يعلمون شروطها كما في المحيط وغيره  
وفي اشعار بان لو ذكر كل الشروط سواء اصبحت العقد اذ العبرة بالمعنى كما في المبسوط وغيره  
فلا باس بذكرها مع ذكر الشروط كلها وتضمن المفادضة الوكالة فيصير كل واحد وكيل عن  
صاحبه فيحقق عقد كل نصف الى الاخر كما ينصرف الى نصف والوكالة فيصير كل وكيل عن  
فما لحقه من ضمان التجارة والغصب والاستهلاك ومشاركة كل واحد من المفادضين لهما  
فلا يملك احدهما شرا شي لنفسه لتضمن الوكالة الاطعام اهله وكسوتهم وغيرهما لا بد منه كنفقة  
نفسه وكسوته والادام وجارية الخدم وكل دين لازم احدهما باصحه فيه الشركة من العقد كالشركة  
وكجوه كالبيع الجاني والفاسد والاجارة ضمن الاخر لتضمن الكفالة فالشركة على ترتيب اللغ  
فالتصدير بافناء احسن واحضر ما يصح فيه الشركة فلا يصح فانه لا يتضمن به الاخر كالتكاح  
والمطبخ والصنع عديم عمد وفي الشك ان كل ما لزم احدهما فعلى الاخر ايضا الا امره بالهدو  
ارسل للبناء وعقود محرم وكلفهما بين عليهما اذا اختلف احدهما على البناء والآخر  
على العلم وفي شرح الطحاوي ولو كفل احدهما بالنفس لا يوافق الاخر اجماعا ولو كفل  
بالمال احدهما عنده خلا لهما وان ورث احدهما ما يصح فيه الشركة او يهب له او تصدق او  
اوصى له ما يصح فيه الشركة من النقيض وغيرهما وقد قبض الوارث او الموهوب له او غيره  
انما يثبت الفعل لانه معطوف باو فثبت قبض كل كما في شرح الطحاوي والنظم وقاضي خان  
والمستصفي والنفق وغيرها وعبارة الهداية كالمثل بعينه فلا يستغنى عن القبض شرط الله فقط  
كما ظن صارت المفادضة عنانا في جميع التجارات لان اتفاق المساوات والتخصيص غير ظاهر فانه  
اذا افقد شرط اخر شرطها صارت عنانا كما في شرح الطحاوي وغيره وفي العوض والعقار  
المقبوضين من جهة الوارث او العبد او الوصية او غيره ويستثنى من العوض كوالفيلوس الثاني  
والعقار داخل في العوض بقى العقد مفادضة لانه زاد غير مال الشركة ومنها شركة عنان  
ويقال شركة العنان بالكس اما اسم كما في الديوان من العن مصدر عن يعن بالضم والكسر الى  
عرض مكانه عن لهما شي فاشتر كافيته كما في المقائيس او العن بمعنى الحبس فكانه حبس بعض  
ماله في الشركة او شريكه في بعض التجارات في ماله كما في الاختيار واما مصدر عانة اي عارضة  
فكان كل واحد يعارض الاخر كما في الديوان وهو شركة بين اثنين كل واحدهما ٩ او عبد  
مسلم او ذمي او صبي ماذون او بالغ او امرأة في كل تجارة او نوع منها كالتجارة في الدقيق  
وفي اشعار بان للمفادضة لتكون الاعانة والرشح الاسلام انما قد يكون خاصة ايضا  
كما في الذخيرة ويصح ببعض ماله الى مال كل منهما دون بعض ويصح مع فضل مال احدهما واثار  
الربح بينهما ومع تساوي مالهما مع تفاوت الربح بينهما فيصح بالمرتين الاولى في الاول مع



مع تفاوت البرج وفي الن في مع تساويهما سواء كان العامل كل منهما او احد هما فلا فارق ثمانية  
سبيل الى ان الكل صحيح لكن لم يصح ما كان العمل لصاحب الاكثر والبرج بينهما او لاحد المتساويين  
ورجحه اقل فان شرط ذلك كان باطلا والبرج في الاول اثباتا وفي الثاني بينا كما في المعنى  
وغيره ومع كون مال احد هما دراهم صا او مسورا ايضا او سودا او رديا الفضة و  
مال الاخر دينار سواء كانا متساويين في القيمة او لا وفيه اشعار بان المفاوضة لا تصح  
مع اختلاف راس المال وهذا رواية الشيخين وفي ظاهر الرواية انه يصح اذا تساوى باي  
القيمة كما في المعنى ويصح بلا شرط خلافا لرواية اشعار بان المفاوضة شرط للخط وهذا  
قياس وفي الاستحسان لا يشترط كما في المبسوط وغيره وكل من الاثنين مطالب بمن يشترط  
تضمن الوكالة والتوكيل اصل في الحقوق لا في الايجابات بمن يشترط صاحب لانه لا  
يتضمن التكفالة لم اى بعد المطالبة رجع على شركة بخصته من الثمن ان اداه من ماله لانه وكيل  
في خصته وفيه اشعار بان اداه من مال الشركة لم يرجع كما في المضمرات وبانه لو لم يؤده اصلا  
لم يرجع عليه كما استنبط في العارية ولا ينافي ما مر في الوكالة ان التوكيل رجع على الموكل وان لم  
يؤده كما ظن وان بين الوكالة الصريحة القوية والضمنية الضعيفة فارقا كما لا يخفى ولا يصح ان  
اى المفاوضة والعنان الا بالثقة من اى الدراهم والدينار فلا يجوز بالمصنوع منها في الروايات  
كلها فانه ثبت له العوض كما في المعنى والفلوس النافعة اى الرابحة فان الشركة تصح فيه عند  
محمد والمنسوبة للشيخين انما لا تصح كما في المعنى والغنى على قول محمد كما في المضمرات وقال  
الاصحاب في المبسوط انها تصح به على قول الكل لانها صارت ممتنا باصطلاح الناس كما في النكاح  
والشراى جوه الذهب والفضة قبل ان يضربا وقد يطلق على غيرهما من المعدنيات كالنحاس  
والحديد واكثر اختصاصا بالذهب ومنهم من جعله في الذهب حقيقة وفي غيره مجازا كما قال  
ابن الاثر والنفقة اى القطعة المذابة من الذهب والفضة كما في المذهب والمذمومة  
في مستدركه بالنسبة ولذا لم يذكر في الكافي ان تعامل الناس بها اى التبر والنفقة فان لم  
يتعاملوا بها لم يصح كما اذا لم يكن في ذلك عرف ظاهر فظاهر المذهب انها لا تصح بها كما في  
المبسوط ولا يصح ان الا بالعمض غير التبر والنفقة بعد ان باع كل منهما اى الشريكين نصف حصه  
نصف عرض الشريك الاخر ونفاضا حتى صار لكل منهما شركتهما شركته ملك ثم بعد ان  
شركة عقد مفاوضة او عتانا فصار نصف لكل مضمونا بالثمن على صاحب فان حصل  
البرج فنور مال مضمون عليهما فيصير وكذا الوبايع نصف حصه بنصف دراهم الا جوه  
نفاضا ثم عقد مفاوضة او عتانا ولو كان بالمال مما يتخطا بالخط كالنسي والوزن كالا  
من جنس واحد فخطا فوقع بينهما شركة ملك ثم بعد ان كان في شراى الطحاوى وهذا اذا  
تساوى في فلو تفاوتنا بان يكون قيمة متاع احد هما اربع مائة وقيمة الاخر مائة باع صاحب  
الاقل اربعة اخماس الخمس الاكثر ولو كان احد هما اربعة مائة وقيمة الاخر مائة باع صاحب  
قيمة الجيد والردى كما في المعنى ثم راس المال بعد البيع عوض او دراهم فيه خلاف مذکور

في المبسوطات وهاك ما لهما اى مال المفاوضة والعنان كما في المعنى او مال احد هما قبل الشراى  
من جهة الملك بعد اى الشركة راسا لان المال محل العقد فلو ملك مال احد هما فاشترى الاخر  
بماله كان المشتري له خاصة وهذا اذا اطلق العقد واما اذا قيد بان قال ما يشترى به كل فمشتري  
لو اشترى ثم ملك كان المشتري مشتركا شركة عقد كما قال محمد فينصف بيع كل منهما جميعه وقال  
الحسن انه شركة ملك فلا ينصف الا في نصيبه كما في المعنى وغيره وهو اى الهلاك يقع على صاحبه  
حال كونه قبل الخطا في يد ايها او يد ايها ملك لانه باق على ملكه وهو بعد للخط يقع الهلاك  
عليها لانه لا يخفى ولو اكتفى بالسابق كفى ولكل في شركتي مفاوضة وعنان ان يصح اى  
يجعل المال بضاعة ويودع ويضارب اى يرفع مضاربه ويوكل بالنصف كالبيع والمال في  
يده اى كل منهما امانة فلا يضمن الا بالثمن كما في اكثر المذاهب واللات لكن في النظر ان لكل من  
المفاوضين ما ذكره والى غير استحسانا وبواجب ويستأجر ويستقضى ويكاتب ويأذن عبدا  
الشركة ويشترك شركة عتال ويخاضم ويرهن ويهرن ولا يهب ولا ينصرف ولا يفاوض غيره  
ولا يقرض والشريك شركة عتال لا يضارب ولا يوكل ولا يبيع ولا يفاوض ولا يهب ولا  
لا ينصرف ولا يهرن ومنها شركة الاعمال وشركة الادان وشركة النصف وشركة الضابغ  
جمع صنف كالصبايف والصحيفة او جمع صناعة كرسائل ورسالة فان الصناعة كالصنعة  
حرفة الصانع وعمل ولذا يقال شركة المحترفة وشركة النقيب فمقبول احدهما العمل والمفاوضة  
على صاحبه كما في الطلبة وهى ان يشترك صانعان اى عاملان بيدهما اى لاعرض لكل واحد  
لاعين فلا يشترط ان يكون كل عاملا فان هذه الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل يقبل  
العمل صحيح ممن يحسن مباشرة ذلك العمل ومن لا يحسن لانه لا ينعين على المنقبض اقامة  
العمل به بل ان يقيم باخوانه واجانه وكل واحد منهما غير عاجز عن ذلك كما في المبسوط  
جناطين او خياط وصباغ فبنيه على ان اتحاد العمل والمكان ليس بشرط وان اختلفا فمال  
يكن شرطا وفي الكافي اشارة الى انه صح شركة الدالين وقال المصنف انى غير صحيح والى انه  
صح شركة الدالين كما في المنيبة وان يتقبل العمل اى محل العمل فان العمل عرض لا يقبل القبول  
وفي اشعار بان نقبل كل منهما شرط وقد ذكر في القنية ان احدهما لو تقبل والاخر عمل جاز  
وقد اشرنا اليه وذكر في خلاصة انه لو كان من احد اداة وحده عمل فثبت الشركة باجر  
بينهما بتساوى او بتفاوت صححت هذه الشركة بغير جوه ذكره لقوله وان شرط العمل صفيين  
والمال الى الاج انما مثل ولا يخفى الكلامان غير اشعار بان هذه الشركة تكون مفاوضة  
وعنان عند استجاء الشرايط والمطلوب ينصرف الى العنان فانه المتعارف كما في الكافي ولزم كلا  
من الشريكين في شركة مطلقة عمل قبل احدهما فلو لم يملك العمل ان ياضربه ايها شراى ويطلب  
اى كل منهما الاج والى لم يجعل الا احدهما ويصير تمام الدفع اى دفع الاج اليه اى كل منهما او  
اى الاج نقصن بينهما وان عمل احدهما ومنها شركة الوجوه اى شركة ابدال الشركاء اذ لا  
مال لهم ولا عمل ولذا يقال لهما شركة المفاليس وفيه مجاز في وجوه كما لا يخفى وهى ان يشتركا



في نوع او اكثر كما في المعنى حال كونها ملائمة بين الامال ولا عمل ليست باوجودها انما  
 وبالنسبة وبمعناها بالنقد والنسبة كما في النظم فتصح شركة الوجوه معا واذ وجد شرط  
 وهي ان يكونا من اهل الكفالة وتضمن المشتري عليهما نصفين وكذلك المشتري ويتلفظ  
 بلفظ المفاوضة كما في المضمرات ومطلقها ان شركة الوجوه عنان بالعرف الا ان  
 تخصيص شركة الوجوه بذلك لا يكون شئنا وذكر في التحفة ان المطلق عنان ونص مفاوضة  
 اذا وجد شرط وهي ان يتقبل العمل ويحيا على السواء ويتساوى في الربح والكوسيف  
 ويكونا من اهل الكفالة فان لم يوجد واحد منهما فعنان هذا الا ان شرطها في المواضع  
 الثلاثة قد اختلف ولم يتعوض في المنداولات بانها في كل منها حقيقة والظاهر انهما في الاول  
 حقيقة والباقي من مجازات على المشتري وكل من الشريكين في شركة الصناعات والوجوه  
 وكيل الا ان عناننا وكفيل ايضا مفاوضة لا مكان تخفى ذلك فان شرط في شركة الوجوه  
 مناصفة المشتري بينهما في المفاوضة والعنان او مناصفة اي المشتري في العنان فالربح  
 بينهما كذلك اي مناصفة او مناصفة بشرط الفضل اي فضل الربح في هذه الشركة على قدر  
 الملك باطل لان استحقال الربح بالضمان والضمان يتبع الملك فيقدر بقدره ولا يصح  
 الشركة في كل شئ لا يصح قبل الوكالة فلا يصح في اخذ المباهات اي في كل شئ يساج اخذ كاخذ  
 الصيد والجمع والسنبلة وثمار الجبال والبراري والاستقاء والجار والاثيرة والخص و  
 الشبش وكطب وغيره موضع يساج اخذ كما اذا اشتركا على ان يبنيا حطينا او ارض  
 لا يملكانه ويطلبان اجر افانها فاسدة كما في المعنى تحضف المباهات اذا اخذت بمن اخذ  
 فلا حق فيها لمن لم ياخذا ونصف بينهما ان اخذا معا لا استوانهما في الاخذ وان اخذا  
 منفردين وخطا وباعا فاسم الثمن بينهما على قدر ملكهما فان لم يعرف قدر ملك كان منها  
 صدق كل الى النصف مع البين واقيم البينة عليه في الزيادة كما في المعنى والمعين في طبع  
 او القطع او الربط او الحمل او غيره وصاحب العدة اي المالك ما يحتاج الاخذ اليه من الدابة  
 والاكاف والجوانق وهي بالضم في الاصل ما اعد لام كحدث كما في المقابس ارجو المثل  
 على العامل وان لم ياخذ المعين وصاحب العدة ماله قيمة وذا بالاجماع كما في قاضي خال  
 ولا يناد ارجو المثل على نصف القيمة اي قيمة المباح يوم الاخذ ان كان له قيمة والا فينبغي  
 ان يكون لكم فيه بالتخمين والقياس عند ابي يوسف لانه رضى به وهو المختار عند المصنف  
 بناء على تقديره وهذا اصل جليل استدل به صاحب الكفاية وغيره فلا يلحقه فان عنده  
 ارجو المثل باثنا مبالغ وهو المختار عند صاحب الهداية على ما دل عليه كلام الكفاية  
 وكذا ما بان في كلام المصنف في المضاربة والربح في الشركة الفاسدة كما اذا عين لاصدق  
 مسماة على قدر المال فالشرط باطل ويطل شركة العقد بالموت اي موت احدهما والجنون  
 اي يكون احداهما مطبقا والى اي لاني احداهما يدرك لرب ميرا كما اذا قبل احداهما  
 او حجر على احداهما سواء علم الاخر ولا كما في الوكالة ولم يترك احداهما مال الا بعد المول

بلا اذنه فتوادا احدهما لم يجز فان اذن كل منهما لصاحبه بالاداء فاديا ولا اي مفاعلة  
 بان ادى احداهما زكوة مال صاحبه ثم ادى الاخر ضمن الثاني لاول وان لم يعلم باداء  
 الاول وقال ضمن ان علم والا فلا كما في زكوة المسبوط والصحيح انه لا يضمن عنه بما وان  
 علم وعلى هذا اذا وكل باداء الزكوة ثم ادى بعد اداء الموكل كما في الكفاية وان اديا  
 بغيبه صاحبه معا في زمان واحد ضمن كل من الشريكين وان لم يعلم بادائه قسط غيره  
 اي نصيب صاحبه ولم يضمن عنه بما كان في زيادات العتاني وذكر في المحامي ان كلامهما لم يضمن  
 اصلا وفي ذكر الاداء والضمان وفي ختم الكتاب **كتاب المضاربة**  
 او بعد الشركة لانها كالمقومة للمضاربة لا شتمالها عليها في اللغة مصدر مضارب  
 فلان لغتان في ماله اي تجارة مشتقة من ضرب في الارض اذا سار فيها كما في المفرد كلاهما  
 مجاز من الضرب كما في الاساس وانما اشترط هذه المادة على المقارضة التي هي لغة اهل المدينة  
 موافقة لنص يرضون في الارض وهذه العينة لانه سار المضارب غالبا وتنبه رب  
 المال وفي الشركة عقد شركة في الربح بان يقول رب المال دفعة مضاربة او معاملة  
 على ان يكون لك من الربح جزء معين كالنصف او الثلث او غيره ويقول المضارب فبنت  
 ففقه رد الى ان كلامه الايجاب والقبول ركن والظرف للشركة واحتربه من مزارعة يكون  
 البذر فيها لرب الارض فان الحاصل من الزراعة يسمى في العرف بالجاري وغير الشركة في  
 رأس المال لا غير فانه شرط مفيد للمضاربة كما في الكرواني فلو كان التوفيق جامعاً بال  
 ظرف الربح من رجل او اكثر وعمل من رجل اخر او اكثر فكنى بالافضل لكن يحكم عنه اذا كان  
 العمل منهما فانه مضاربة كما بان وفي المدافعة المفهومة من التوفيق ايداع حكم اولي  
 اي اول اوقات المضاربة وهو زمان كايين بعد القبض وقبل العمل فانه امين حينئذ  
 لانه قابض باذنه بلا وثيقة وغير ذلك وانما النصف اول لان الوصف فيه ضعيف بدون  
 الموصوف ووجه ما بينه الرضى وتوكيل حكماء عند عملة لانه نصف في ماله بامه وشركة حكماء ان  
 ربع المضارب كما استحقاق بعض الربح وعصب حكماء ان خالف رب المال والربح للمضارب  
 لكنه غير طيب عند الطرفين ثم زيد في الوفاية على قول المشايخ في المشهور ونسبة المصنف  
 وقال وبضاعة حكما اي بضاعة فان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء  
 ان شرط غير عقد المضاربة لكل الربح للمالك وفرض حكماء ان شرط عنده كل الربح للمضارب  
 اي العامل وانما آثره عليه اشارة الى ان الدفع بلفظ المضاربة لم يصير مضاربة كما في الذخيرة  
 واجارة او شركة او مزارعة فاسدة حكما ان فسدت المضاربة وبما بينا في تفسير الضمير و  
 غيره فزيدته قوله حكما ظم انه في ماله ما دعاه المصنف وغيره من التماسيل وهو ان المضاربة  
 عقد شركة في الربح فكيف يكون ايداعا واجارة فلا يرجع الى المضارب بل يرجع لعملة رب  
 المضارب او لا يرجع وهذا ظاهر الرواية وعنه ابي يوسف اذا لم يرجع لاجل كما في الذخيرة  
 ولعل رده بعث على ذكر ما ذكره في الاحارة ولا يبرأ ارجو عملة على شرط عند ابي يوسف وهو







الشاب او الرقيق او الطعام فقد اخضع كما في شرح الطحاوي ووقا حنه بما ذكرنا فيقول دفعه  
مضاربة بالصيف والحريف او البيل وفي النصف ان النصف ان يقول في الصيف الثاني  
الشتاء او في الحريف الثاني الربيع او في اليوم الثاني البيل وخصا عينة الى ذلك المذكور المالك  
بما ذكرنا فيقول دفعه مضاربة بفلان فلو باع او اشترى من غيره ضمن كما في الذخيرة وذكر في  
الطحاوي ان اشترى من غيره جاز في رواية فان جاوز المضارب عنه اي عما عينة المالك ضمن  
المال وكان له ربحه وعليه وصيغته لانه صار محالفا وفيه اشارة الى ان اصل الضمان واجب  
بنفس المجاورة عنه لكنه غير قادر الا بالشراء فانه على عينة الزوال بالوفاء وفي رواية الجاهل  
انه لم يضمن الا اذا اشترى والاول هو الصحيح كما في الهداية والى انه لو قال لا يتجر الا في موضع  
كذا من البلد كان له ان يتجر في كل البلد كما في النظم وذكر في الذخيرة انه لو قال لا يبيع الا في سوق  
كوفه كان له ان يبيع في غيره سوقها والى انه لو قال اخرج مع الاجار لا للعبد او البائعين بالصبا  
او الرجال لا النساء وخالف المضارب فقد خالف كما في النصف ولم يذكر حكم المتخلف في البيع  
والشراء بالنقد والنسيئة لما اشترى في المطلقة انه خالف ولا يزوج عند الطرفين عبد اخر ماله  
بامر او امة منه رجل ولو تزوج عبد اخذ بالمر بعد طرية وقال ابو يوسف انه يزوج الامة لانه  
يؤخر تجارة وهو وجوب النفقة على الغير وفيه اشارة الى انه لا يكمل للمضارب وطى اجارته المضارب  
ربح او لا واذن به اولى كما في المضارب ولا يشترى المضارب من يبيع على رب المال من قريب  
او مخوف يعقده بان قال ان اشترى به فهو فلو اشترى من يبيع للمضارب ويضمن  
دفع الضرر ولا يشترى من يبيع عليه اي المضارب مما ذكرنا ان كان المضارب ربح لانه  
ان تصرف في نصيبه الا انه يفسد نصيب رب المال عنه ويغنى عنه ما ولو فعل هذا  
اشتراه ضمن مال المضاربة لانه اشترى لنفسه وان لم يكن المضارب قد ربح صح شراؤه  
يعتق عليه على المضاربة لعدم الحائز ونفقة مضارب على في محله اي مصرفه او مصرفه  
سواها ما صغير او كبير بن محددين او متعددين في ماله اي مال المضارب فان لم يخرج من  
عمر المصير فالتفقة في ماله وان دخل في غيره مضره ففي ماله وان نوى الاقامة خمسة عشر  
يوما فصاعدا كما في شرح الطحاوي ونفقة مبتدأ خيره في ماله في سنة نصف نفقة طعامه  
بما يناله وشراؤه واوامه وعمره الى يوسف حقه وعمره الحسن فالكفا كما في التجبس وكسونه واجه  
خادمه اي خاتمه وطاكره وغاسل ثيابه وعامل ماله له منه كما في الكبري وغيره فلو عمل  
ثيابه مستدر كالدلم الا ان يراه بمن مافصل به مثل الخاض والصبايون كما في الكفاية و  
اجرة ركوبه كراهي اجرة كرايه والركوب بالفتح الركوب وشراؤه علفه ان اجرة علف ركوبه و  
الخطب في ماله اي في رأس مال المضاربة الصحيحة الا اذا ربح فانه يحكم وانما قيد بالصحة وهي  
المبادرة لان في الفاسدة كان النفقة في مال المضارب لانه اجره كما في الجار لانه وغيره وفيه اشارة  
الى ان ثمن الحمامة والقصص والتبوير والادمان وما يرجع الى التداوي في ماله كما في شرح الطحاوي  
بالمعروف عند التجار وبلا اسرف في الانفاق وضمن المضارب لرب المال العفصل على المعروف

وما دون السعة الى ثلثة ايام وللبايعها كسوا والمصرف غير اليه الى بدوب المضارب الى ما دون  
عذوة ولا يبيت باهله الى لا يكون في جميع البيل عند اهله كالسنة فان مات باهله فكلما طهر نفقته  
في ماله ونفقة الاول في ماله فان ربح المضارب بعد الانفاق من رأس المال اخذ المالك من  
الربح ما انفق المضارب من رأس المال ثم قسم الباقي من الربح بينهما فله انفق من ماله او  
استدان يرجع في ماله كما في الاختيار وان دفع المضارب المال الى غيره مضاربة بلا اذن من  
المالك لم يجز وضمن الاول عند عمل المضارب الثاني وان لم يربح وبجره دفع ضمن عند  
زفر وفي رواية عمر بن يوسف والفزوي على الاول كما في الواقعات وقيل الى روى عن الشيخين  
انه ضمن عند ربحه اي الثاني وانما استند الضمان الى الاول اشعارا بانه اذا ضمن الثاني  
رجع على الاول فان لرب المال الجبار في قولهم وبان المضاربة الثانية صححت بينهما والربح على  
ما شرط كما في الواقعات ويطلب الربح لثاني دون الاول لانه ملك مستند كما في الهداية  
فان استملك الثاني فالضمان على الاول خاصة وعندهما يضمن الثاني والا شراهما فيضمن  
اياهما شراهما كما في الاختيار وهذا اذا كان المضاربين صحيحين ولما اذا كانا فاسدين او احدهما  
فاسدا فلا ضمان على احدهما وصح العقد والشروطان شرط لعبد المالك شيء من الربح مثل الثلث  
ليعمل مع المضارب والمشروط للمولى وان كان على العبد دين وفيه اشارة الى انه ان شرط شيء  
لعبد المضارب او لاجنبي يعمل مع المضارب صح بالطريق الاول والمشروط للمضارب و  
الاجنبي والى انه لو لم يشترط عمل احد منهم صح العقد والمشروط للمالك سواء كان على العبد دين  
او لا واما في الذخيرة وتبطل المضاربة بموت احدهما الى المالك والمضارب وكذا يقتل وجرح  
بطر اعلى احدهما ويجوزون احدهما مطلقا في النظم وبسبب طاق المالك مع حكم القاضي به بدار  
الحرب مرتا لانه كالموت وهذا اذا لم يرجع مسليا والام تبطل فان ربح فهو على ما شرط كما في النهاية  
وغيره وفيه رمز الى ان العلم باحد منهما لم يشترط للبطلان كما في قاضي خان والى ان ردة المضارب  
لم تبطل ببقاء المالك كما في الاختيار والى انه لو طلق المضارب بدارهم لم تبطل وفي النظم انها تبطل  
بالحاق احدهما بدارهم فلو طلق المضارب فعمل في ماله كما كان الربح له ونصدق به عند ايجبة  
ولا تبطل المضاربة حتى يعلم بعلم المالك المضارب لانه دخل حقيق فلو اشترى بعد العمل قبل  
العلم نفذ كما في الاختيار فلو علم بعلمه وفي المال عرض فله بيع عرضها اي غير النقدين في مال المضاربة  
لان الربح لا ينظم الماله وفيه اشعار بانه لم يجب البيع على المضارب وقد وجب عليه ما ياتي قالوا  
بايع عرضها ثم الى بعد ما بايع هذا العرض وغيره لا يتصرف المضارب بالبيع وكفه في ثمنه الى ما  
بايع من العرض لعدم الضرورة ولا يتصرف في نقد فضة نقد بالفتح والفساد المعجزة الى حصل  
من ربح مال المضاربة يقال هذا منض لك اي تيسره وحصل وانما عند اهل الحجاز الدرهم و  
الدينار كما في المغرب حال كون ذلك الثمن والنقد واقعين من جنس رأس ماله اي مال عقد  
المضاربة ومنه اكتفى انه حال عرضا على نص فقد اخطا كما ياتي الان ويبطل ويبطل الى يجب ان  
يبيع خلافا الى خلاف جنس رأس ماله به اي يكتفه فانه اذا غزل ومال المضاربة من جنس



رأس المال من كل وجه بان كانا درهم او دينار لم يتصرف المضارب فيه اصلا واذ لم يكن من  
جنبه من كل وجه بان كان مال المضاربة عرضا ورأس المال احد النخدين لم يعمل بخله وتوقف  
حتى صار مثل رأس المال واذ كان من جنبه من وجه بان كان احد الدراهم والآخر دينار صرف  
بما هو من جنبه رأس المال دون العوض وتماه في الذخيرة ولو اقر قاض المضاربة وفي المال الى  
مال المضاربة دين على احد لزمه اي المضارب طلبه ونفقه وان نهى رب المال عن الطلب ان  
كان المضارب قد ربح اذ الربح كالاجرة والحكم منسحب الى ان نفقة الطلب في مال المضارب  
وهذا اذا كان الدين في مضرة والا ففي مال المضاربة كما في الذخيرة والابراج المضارب يوكل الى  
يقال للمضارب وكل مالك به اي يطلبه وما في الخلع انه يقال اصل فقار يد بالحوالة الوكالة فانه  
قد استعير كل في كل كما استعير اليه في الكرماني وغيره لكن في شرح الطحاوي ان المضارب يؤم ان  
يحمل رب المال على المديون وكذا الى مثل ذلك المضارب المذلول سائر الوكلاء جمع الوكيل الى  
الوكيل بالبيع اذ ابيع وانقول يقال له وكل رب المال بالطلب كما في الكرماني والبيع كما في  
من يبيع مال الناس باجر كما في العائنة وكالة الذخيرة وليس في النهاية كما ظن والسمك بالبيع  
المتوسط بين البائع والمشتري كما ذكره النجاشي والمطري وابن الاثير وغيره واما في المذهب  
السمك كالمال عرضة كشدة فقضية البيع بالبر لللال لا يجوز شي فاسمى على ما ذكرنا  
لم يكن في يده مال الناس بخلاف البيع لكن في العائنة المذكور ان البيع والسمك وكيل من  
جانب البائع باجر فان الناس يحملون الاسماء اليها فيبيعانها وتليهما وكيل من جانب  
المشتري فانه يبيع عن الاشياء ولهذا كانت البيعة والسمكة على البائع وان كثر دانه على  
المشتري فعلى هذا بشكل التفرقة بينهما يحكم ان عليه اي طلب الثمن وقضه وان لم يربح لانها  
كالاجرة ان عادة كما في الحكماني وما يملك من مال المضاربة الصريحة فان في الفاسدة لم يضمن  
كما تصرف الى الربح او لالانه يربح فان زاد فالى رأس المال لان المضارب امين فان قسم الربح  
ثم يملك كل ما في يد المضارب من رأس المال او بعضه بطل القسمة فدم الربح حتى يستوفي  
رأس المال فيدبر رأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا انهم كما في الاختيار فلما ريد ان  
لا يملك القسمة استوفى رب المال رأس المال ثم يقيم الربح ثم عقد المضاربة فم  
رأس المال الى المضارب كما في الذخيرة وان قال مالك بعد تصرف المضارب عيب لك  
نوعا من التصرف ودفع المال اليك مضاربة في الرقيق مثلا صدق المضارب مع المدين لان  
الاصل في المضاربة العموم ان تجد تعيينه وادعى العموم وقال دفعته الى مضاربة بالنصف  
ولم تسم شيئا وهذا لا يجوز استعار بانها اذا ادعى ما قبل النصف صدق المالك كما اذا ادعى  
انها المالك بعد التصرف العموم والمضارب للخصوص صدق المالك ايضا فان اقاما بينة ووقفا  
وقفا بعضي بينة الثاني فانه ناسخ لقول فان لم يوقت البستان او وقتا على السوا او وقت  
احدهما دون الاخر قضى بينة المالك وتماه في الذخيرة وان ادعى كل منهما نوعا فقال المالك  
عيبك الطعام وقال المضارب الثياب صدق المالك مع البتان لان العبرة ببيانة بغير اتفاقهما

على الخصوص فان اقاما بينة فالجواب ما فصلناه وعبر الى يوسف اذا ادعى المضارب مجموع البطار  
والمالك خصوصها صدق المضارب وعلى العكس صدق المالك كما في الذخيرة وكذا صدق المالك  
ان قال ان المال المدفوع اليه بضاعة او ودعة وقال ذواليد انه مضاربة او قرض فام وكذا  
صدق المالك لو ادعى المضاربة وذواليد القرض او بالعكس وان اخرج على القرض الدال  
على القطع استغفار الحسن الاضام **كتاب المزارعة** عطف بالمضاربة  
مع اشتغال كل على شريك في شئ من الخارج رعاية جانب مذهب الامام وانما لم يعنون بالمساقاة  
ايضا لانها نوع من المزارعة وهي في اللغة من الزرع وهو طرح الزريعة بالضم وهو البذر وموضعه  
المزرعة مثله الزا كما في القاموس الاله مجاز حقيقة الانبات ولذلك قال صلعم لا يقولون  
احدكم زرع بل هنت الى طرحت البذر كما في الكشف وغيره وانما اشر هذه المادة على المحاربة  
التي هي لغة مدنية لانه في خبر اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من الجوامد قليل وهذه الميزة  
لعمل احد وسببها آية واعلم ان المزارع اخذ الارض لارفعها وان جاز ان يطلق عليه ايضا  
كما في الطلب وفي الشريعة عقد الزرع على نحو سكرته عقد بان يقول مالك الارض دفعته اليك  
مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت فركبتها لاجاب والقبول كما في الذخيرة والاولى عقد جرت  
ببعض الخارج اي خارج وحاصل مما طرح في الارض من بذر البذر والشجر وكو بها والبذر متعلق  
بالزرع ولم ينقص بما كان الخارج كله لرب الارض او العامل فانه ليس مزارعة اذ الاول  
استغناء عن العامل والثاني اعارة من المالك كما في الذخيرة ولا يصح ونقد المزارعة حتى  
ان الفضل ترك اجابة دعوى المزارع عند ابي حنيفة الا اذا كان البذر والالات لصاحب  
الارض او للعامل فيكون المزارع مستأجر للعامل والعامل للارض باجرة ومدة معلومة  
ويكون له بعض الخارج بالبرضى وهذا حيلة زوال التثنية عنده وانما لم يصح بدورها لانها  
فيه من الصيانة والتابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه وعليهم  
اجمعين الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة بغير ادع بلاحد ولم ينفه عنها اشد النهي  
كما في الخلاف ويبدل عليه انه فرع عليها سائل كثيرة حتى قال محمد اننا فارس فيها لانه فرع  
عليها وراجل في الوقف لانه لم يفرع كما في النظم وصحت عندهما الحاجة وبه اي باعدهما من  
الصحة بقضى كما في الواضحات والحكماني وغيرهما وهذه معقضة بشرط اي صحت بشرط صلابة  
الارض للزرع عند العقد فلو كان فيها قوائم القطن ومنعت عن الزراعة فسدت الا اذا  
اضاف الى وقت فروع الارض فحينئذ يجوز على ما قال الفضلي كما في الفصل الاخر من فاضلان  
واهلية العاقدين اي بشرط كونهما من بالغين او عبادا وصبا ما ذونين او ذميين لانه لم  
يصح عقدهم والاهلية كما في البداية فلم يخص به فركه اولى وذكر المدة كسنة او اكثر فان ذكر  
وقت لا يمكن فيه من الزراعة فاسدة وكذا اذا ذكر مدة لا بعين احداهما الى مثلها غالبا  
جوزه بعض وعبر محمد من بلاد المدة جائزة ويقع على زرع واحدة وبه اخذ الفقيه كما في  
الذخيرة وعليه الفتوى كما في الصنوي وبالاول يعني كما في الواضحات وذكر رب البذر ولو



دلالة بان قال دفعك اليك لزرعها الى اوجتك اياها او استاجتكم لتعمل فيها فان فيها بيان  
ان البذر من قبل رب الارض ولو قال لزرعها لنفك فغيره بان ان البذر من العامل وان لم يكن  
شي من ذلك قال ابو بكر البجلي يحكم العرف في ذلك ان اخذوا الاقد فسدت المزارعة لان البذر  
اذا كان من رب الارض فهو مستأجر للعامل واذا كان من العامل مستأجر للارض وعندنا  
الحكم لا بد من البيان كما في الواقيات وذكر جبه الى البذر كالبذر والشجر فان بعض الزروع يضر بالارض  
وذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استحسانا ولا اصوابا انه شرط فان لم يذكر ففسدة  
الارض لزرعها فان قلت جائزة لانه صار معلوما او علم بان قال ما يدعي اولئك كما في الذخيرة وذكر  
قسط الاية اي نصيب من البذر من جهة يعني نصيب العامل لانه اية في حقه فينتظر ان يكون  
معلوما فان ذكر قسط ولم يذكر قسط صاحب البذر جازت بالاتفاق لكن لو ذكر قسط وذكر قسط  
الاية جاز استحقاقا كما في النظم بشرط التحلية بين الارض والعامل ليقدر عليه في نفسه بما  
يمنع التحلية كما شرط العمل على رب الارض ويجب ان يقول رب الارض سلت اليك هذه  
الارض وهذا شرط لم يذكر في الكتاب كما في تنبيه الواقيات وبشرط شيوخ الحب اي حب خارج  
عنها سواء كان الثمن بينهما او لرب البذر دون غيره بقية الاية وبشرط ما اذا شرط الغنم  
لاحد هما والبذر لآخر فانه جاز كما في الذخيرة فمن الظن ان الحب اولى من الخارج لانه لا يضره شيوخ  
البنين والاكتفاء يشير الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط وقد وجب العلم بما فيه من الثمن الرضا  
بدونه كما في النعمة والى ان العقد فسد بترك احد هذه الشروط والمتنازع المستحسن اجازة  
بجد ان يقول المزارع اعلم اني ارضك مزارعة ويرضى صاحب بذلك فان العرف كاف  
كما في الجواهر فتفقد المزارعة ان شرط ما ينافي اي بنافى الشيوخ كرفع البذر ناحية معينة من  
الزرع او الخارج اي خارج وظيفة دراهم او قف ان مسمانين فان شرط خارج متعاسمة في  
من الخارج كالثمن مثلا فانه غير معتد للشيوخ فاللام للعهد وقية اشعار بان لو شرط رفع العشر  
من الخارج والباقي بينهما جاز وهذا حجة لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذر ثم قسمه الباقي من  
البذر والخارج في مجزأة بالكاف وانما نقدر لانه بما لم يبق شي بعده وكذا افاد شرط البنين  
في كذا وبالعكس يجزى رب البذر سواء شرط الحب بينهما او لرب البذر وانما نقدر لان البنين  
فانه البذر هو الاصل فاشترطه لغير صاحب الاصل مع سواء كان صاحب الارض او لا  
وصح العقد ان ترضى بالبنين لانه الى رب البذر مع شيوخ الحب في ظاهر الرواية وعرف الى  
يوسف انه لا يصح او لم يتوض بالبنين مع شيوخ الحب والبنين لرب الارض وعرف بعض  
رجح انه بينهما كالحب لانه عرفتم وهو حكم عند الاستنباه وعرف الصاحبين انه لا يصح وفي اشعار  
بان لو شرط البنين بينهما وسكت عن الحب فسد لان المقصود هو الحب الكل في الذخيرة  
ولا يصح ونقد المزارعة حوفي هذه الصور السبع الا في صور ثلاث ان يكون الارض والبذر  
لاحد هما اي المتعاقدين والبق والعمل والالة لانه منها والارض او العمل لانه لا يصح لهما  
الباقي من البذر والبق والعمل والالة او الارض والبذر والبق والالة لانه لا يصح لهما

في نظر المشرور من منتهى عمل تنهازمين بانهم اى كامل وراى ابن سمويه وان  
تاجروا بطل يعني فاسدت جهار صوت بائني وهي ان يكون الارض والبق والبذر  
والبق او احدهما لاحدهما والباقي لآخر وعرف الى يوسف انها تصح الا ان يكون البذر لاحدهما  
والباقي لآخر كما في الذخيرة وتعالى ان يقول انه قد منع المحصر في طرقي الصحة والفساد في صور كثيرة  
اعني الاول فانه صح ان يكون الارض لاحد والبق لآخر والبذر والعمل منها والخارج نصفان  
وان يكون البذر لاحد والعمل لآخر والارض منها والبذر ما منها والخارج نصفان او في العامل  
ولم ننس الخارج كما في النعمة وان يكون الارض والبذر والعمل لهما بغير واحد لاحدهما والعمل وبق  
اخر لآخر كما في المنية عن نجم النعمة وان يكون البذر لاحد والارض والبذر والعمل لهما والخارج نصفان  
كما في النصف واما في الثاني فانه لا يصح ان يكون كل من المزارعة لاحد كما في النعمة وان يكون البذر  
والبق لاحد والارض لآخر والعمل لثالث وان يكون الارض والبذر لاحد والبق لآخر والعمل  
لثالث وان يكون الارض والعمل والبق لاحد والبذر بينهما كما في العمادى وان يكون البذر والعمل  
لاحد والبق لآخر والارض لثالث وان يكون البذر والعهد والبق والعهد والارض و  
العهد والبق لاحد والباقي لآخر كما في النصف فوضع جلالان ما ظن ان المحصر صحيح واذا هي المزارعة  
والبق والبذر وخارج فالحارج بينهما على الشرط اي على ما شرط عند العقد لصحة الالتزام ولا شيء من  
اجه المثل وفيه للعامل ان يخرج شي من الزرع لانها اما اجارة فالواجب السعي وهو معدوم  
واما شركة في الخارج لا يفرق بينه وبين المزارعة في حق المزارعين في المضى على ما هو موجب  
العقد في العمل لرب البذر فانه لم يجز على العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك البذر في الحال  
وفيه استعارة بان هذا قبل الفاء البذر في الارض واما بعده فيجوز لان العقد حينئذ يصح لازما  
من الجانبين حتى لا يملك احدهما الغنم بعده الا بعذر كما في الذخيرة فان الى رب البذر في المضى  
والارض له بعد ما كبر العامل اي قلب الارض للثمن يجب ان يسترضى العامل باعطاء  
اجه مثل عمله لئلا يلزم الغرور قال مشايخنا هذا بانه واما الحكم ففاسد في البذر في العقد على  
الخارج كما في المبسوط وفيه اشعار بان لم يثبت رواية في مقدار ما له الاسترضاء وان فسد  
المزارعة وخارج بعد الفاء البذر فالحارج لرب البذر لانه كما ملكه فان كان رب الارض  
طالب له الزرع وان زاد على قدر بذره واجه مثل ارضه وان كان عاملا ماخذ مثل بذره و  
اجه مثل بقره ومقدار ما اتفق وعرف من اجه مثل الارض ثم ينصرف بالفضل عند الطرفين  
خلافا لابي يوسف كما في النعمة والنظم وللاجه المثل وان لم يثبت شي او ثبت وملكه  
واللام في المثل للعهد اي مثل عمله ان كان صاحبه او مثل ارضه ان كان صاحبه او مثل  
البقر او الارض مكروبا ان كان صاحبه وكل ذلك من جنس النقد وان وجد الخارج كما في  
المنية وان كان البذر منتهى كالحارج بينهما على قدر ملكهما كما في النعمة ولا يزداد اجه المثل  
في هذه الفصول اعلى ما شرط عند السعي من لانه رضى به واجه المثل بالغامط بلغ عند محمد لانه  
استوفى منافعه وتبطل المزارعة بموت احدهما اي رب الارض والمزارع وان كبر الارض



وحول الهند وسوى المسبات ولا يغرم ورثة رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع فلا خلاف  
يتمتع وبعد الشروع ينفع العقد كما في النخلة وان مات رب الارض بعد الزرع قبل  
النبت ففي بقا المزارعة اختلاف المباح ولو مات بعد ما نبت قبل ان يتحصن العقد  
استحسانا الى ان يتحصن كما في النخلة ويصل في الموت لحاق احدهما بالآخر فانه يظل  
عنده خلافا لما كان في النظم وينبغي ان يكون للجنون المطبق والمجر كذا وفيه اي وجوب  
المزارعة ولو بلا قضاء ورضا كما في رواية الاصل واليه ذهب بعضهم وبشرط ان يكون احداهما  
رواية الزيادة وبه اخذ بعضهم كما في النخلة بدو من حوج الى سبب دين رب الارض مضطرا  
الى سببها الى الارض وفيه اشارة الى ان المال له سواء الى ان لا يرضى للمزارع على رب الارض  
كقول الانبار ونسوة المسبات والى ان الارض لم تنبت وقال بعضهم انه يبيع في هذه الصورة  
فان نبت لم يبع بالدين حتى يتحصن كما في النخلة وانما لم يذكر ما يوجب البيع في جانب المزارع  
كم صفة وخيانه اكتفاء بما سباني في المساقاة ومنه غرمة سفوه والدخول في حوزة اخي كما  
في النظم والى انه لو باع بعد الزرع بلا عذر توقف على اجازة المزارع فان لم يجزه لم ينفع حتى  
يتحصن او يضمن المدة على ما قال الفضل كما في قاضي فان مضت المدة المذكورة عند  
العقد ولم يدرك الزرع الى لم يتحصن على العامل لرب الارض اجماعا من نصيبه من الارض حتى  
يدرك الزرع الا اذا اراد بطله فعلى لرب الارض اقلع الزرع فيكون بينكما او اعطه فتم نصيب  
او انفق انت على الزرع وارجع ما تنفقه في حصته وفيه استعارة بان ليس لرب الارض  
ان يأخذ الزرع بغير ما فيه من الاضرار كما في المداية ونفقة الزرع كما في السقي واللفظ عليها  
اي العامل ورب الارض بالتخصيص الى بقدر نصيبها كما في المصاد وكذا في البيع والرفع الى البذر  
والدياسة والتدريه واللفظ وغيره فان الكل عليها الى ان يقسم فاذ قسم فعلى كل  
نصيب فانها ليست من اعمال المزارعة بل هي مؤنة ملك مشترك بينهما كما في الكافي وفيه  
استعارة بان هذه الامور لم تخص بما ذكره الشرطية السابقة بل عامة في جميع المزارعات كما  
في المداية فلهذا الكلام جملة اسمية مستقلة ولم تكن معطوفة على جواب الشرط كما ظن بل على  
الشرط فان شرط اجماع المصاد وكذا عند العقد على العامل مع الشرط او العقد على يوسف  
وبه يعني للعامل الناس وهو الصحيح في ديارنا كما في المبسوط وفسد في ظاهر الرواية وجوز  
الى حنيفة انه صحيح وهو مختار اكثر من غيره كما في النخلة وذكر في المبسوط والمداية والكافي و  
غيره انه صحيح في رواية الى يوسف فكلامه لا يخلو عن شيء واعلم ان ما ذكره من الشريط وكذا هو  
الحكم والديانة فان المال ما يعني به واما الطب فالا يعطى استحقاقا في كسبه ولا ينادى  
حيوان بغيره كما ذكره الزاهدي في نفسه وذكر في الزاهدي عن احكام القرآن المزارع من اخذ  
ارضه مزارعة او معاملة او زرع ارضه محافظا على الصلوات في مواعيتها بحجامة لكنه اخذ  
صلوة واحدة من وقتها لا يشغاله بالزراعة لا يكون زرع طبيا وكذا لو زرع بلا طهارة او في  
الاجرة بعد ما جف عرقه واخذ الثمن بعد حصول الاجل او اذله متوقفا لرضا البايع ويستحب

التي يبيده على الطهارة ثم يقوم في ناحية ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم انما عبد ضعيف وملت  
هذا اليك فسلم لي وبارك لي فيها ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه تعالى يحفظ هذا الزرع ثم  
اقلته وبارك فيها واذا ذكر الزرع يجب ان يكون الكتاب على طهارة يستقبل القبلة  
والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كبته يصلي ثم يقول يا رب العفت بذر او اعطيتني شيئا كثيرا  
فاحفظها فوفت طاعة ولا تجعلها فوفت معصية واجعلني من التكريس وكذا في غرس الاشجار  
**فصل المساقاة** من المزارعة كما في النصف وانما الله على المعاملة التي هي اخذ  
مدينة لانها اوفى بحسب الاستعانة ولم يوفق بين معناه الدعوى والشرعي كما في النهاية و  
غيره فالنقطة من الظن دفع الشجر الى كل نبات بالفضل او القوة يبقى في الارض سنة او اكثر  
بقية الا اني فيشمل اصول الرطبة والقوت ويصل الزرع والما غرس وزرع في قضا مدق  
وغيره ما ياتي ومن عطف الكرم والرطبة على الشجر فقد افسد التعريف الى ما يصح به تنظيف  
السواني والسقي والنفقة والتشذيب والشذوذ والما غرس وغيره بان يقول دفع اليك  
هذه النخلة مثلا مساقاة كذا او يقول المساقاة قبلت ففيه استعارة بان ركزها الايجاب والقبول  
كما استعمل في الكرماني وغيره جري شايخ بقية الا اني من ثمة اي ما يتولد منه فتناول الرطبة  
وغيره وهي الى المساقاة كالمزارعة احتلا فافا وشرطا وكذا لانها الى المساقاة يصح بل اذكر  
المدة لانها معلومة عرفا وفيه اشارة الى انها يصح عنده ونفع عندها وبه يعني وبشرط ان يكون  
صلحية الشجر للغير حتى انه لو دفع غرسا لم يبلغ الاثمار مساقاة لا يجوز الا ببيان المدة  
لانه يتفاوت بقوت الارض وضعفها تفاوتا فاحشا كما في المداية والى انه بشرط اهلية  
العاقدين والتخفية بين العامل والشجر وشيوع النحر وذكر قضا العامل فان ذكر قسط  
الواقع وسكت عن قسط العامل جاز استحسانا كما في النخلة ويقع مدة المساقاة حينئذ  
على مدة اول ما يخرج في هذه السنة فاول المدة وقت العمل في النحر المعلوم واذا وقت  
ادراك المعلوم يجوز فلو لم يخرج فيها انقضت المساقاة وادراك بذر الرطبة بالفتح وهي  
الاسفنت الرطب كما في الكرماني والبذر بالذال وفي بعض النسخ بالراء وهو اخضر اذ هو  
ما كان للقبول من ثمره كما في النهاية والبذر ما دخل للزراعة من الثوب كما في القاموس كادراك  
النحر اي دفع الرطبة لادراك البذر كقوله الشجر لادراك الثمر يعني اذا دفعها بعد ما نشأ هي نباتها  
ولم يخرج بذر فبقوم عليها الشجر البذر فهو جائز كما في الكرماني وغيره فعلى هذا لا بد وما ذكره المص  
في النحر من الاعتراض فان شئت فارجع اليه وفي الاختيار اذا دفع الرطبة وقد نبتت  
او دفع البذر لبذره فانها فاسدة فان كان وقت جرة معلوما جاز وقوعه على الجرة الاولى  
وذكر مدة لا يخرج النحر فيها كاستئجاره لان فوات الشجرة في الخارج فلتعامل اجماعا  
المثل بخلاف مدة فخرج النحر منها وقد لا يخرج فانه يصح كما لو خرج النحر منها فهو  
على الشرط بينهما وان لم يخرج النحر فيها بل بعد ما عفا فلتعامل اجماعا المثل وان اعطاه  
ما شرط له من النصف وغيره او اقل به صاه او اكثر جاز وكذا الحكم في كل مساقاة فاسدة



في النصف وذكر في الزاوية ان النهر اذا لم يخرج فلا ينسب للعامل عند يوسف وقال لا  
 المسكن وفي الذخيرة ان سمي وفتا قد يتاخر عن النهر فان خرج ما يربح من المسافة  
 فيصبح والا فلا يصح المسافة ان ادر النهر في النهر في النهر وقت النهر لانه لا يربح  
 للمعل حينئذ كالمزعة فانه اذا دفع الزرع وقد استخضر على ان يحصد ويدرس ويدرس  
 فانه لا يصح وعنه الى يوسف انه يصح والاصل ان النهر والزرع متى كان في حد الزيادة يصح  
 المسافة والا فلا كما في النظم وذكر قاضي خال انه ان احتاج الى السقي واللفظ جاز  
 المعاملة والا فلا فان مات احداهما الى المالك والعامل وينبغي ان يكون الحق بدارهم كما هو  
 وفي المبسوط اذا خلق صاحب الارض دين فادع انقص المسافة والنهر في اي غير ذلك  
 فان مات رب الارض يقوم العامل عليه بما يقوم عليه الى ان يدرك وان كان مكرها  
 عند الورثة فان قال العامل انا اخذ نصف التي فلورثة ان يقسموه على شرط او يعطوه  
 فية نصيب او ينفقوا عليه حتى يدرك فيرجعوا بذلك في حصته العامل من النهر او يقوم عليه  
 وارثه الى العامل ان مات وان كره رب الارض فان قال ورثته انا اخذ نصفه فله الارض  
 للثبات الثلثة وان ماتا جميعا فالثبات لورثة العامل بين العمل والترك فان ابوا ان يقوموا  
 عليه فلورثة رب الارض الكل في المداينة ولا يفسخ الى لا يجوز فسخ المسافة الا بعد ذلك  
 الفاجع وهل يحتاج في الفسخ الى القضاء او الرضى فدم يكون العامل مريضا لا يقدر على  
 العمل في الشجر او سارقا او اشمل فانبأ كما في النعمة تجاز منه على سعة فانه قد تصرف  
 فيه بالحق ونسج الزبيل والمراوح وغيره والسعف بالخبك ورق جريد النخل اى غصنه  
 ويقال للجريد نفث والواحدة سعة كما في المغرب وقية استعار بانه يحرم على العامل من  
 شجره الاشجار والدعائم والعيش والقضبان المشددة بلا اذن صاحب الكرم لان كل ما  
 ملكه كما في النعمة او على من قبل الادراك عذر فان بعده يمكن شرفه بالصحة وقية رغب الى انه  
 يحرم اخراج شجره من الثمار للضعف وغيره بلا اذنه لانه مشددة بينهما وهذا لا يخص به فان  
 الدافع كذلك الا ترى انه اذا اكل هو او اهل من ثمره بلا اذن المالك ضمن كما في النعمة دفع  
 الى اوجه قضاء ان ارضا واسعة خالية فارغة وذكرين الاثر ليعرف الاثر فيها عسا ويكون  
 الارض والشجر بينهما لا يصح المسافة ونفسه لا يشترط الشكر فيها كان حاصله لا يعمل  
 وهو الارض كما في الكرم الى انه لو دفعها للغرس على ان يكون الشجر بينهما  
 يصح والى انه لو شرط ان النهر او الشجر والنهر بينهما يصح سواء كان الغرس لرب الارض او  
 للعامل كما في النصف وغيره فلهما فية غرس يوم الغرس واجه على فان كان الغرس  
 للعامل فالشجر له يوم يلقاه وعليه اوجه مثل الارض كما في النصف وهذه المسئلة ما يشع  
 بالانعام ويناسب ختم الكلام والسلام **كتاب احياء الموات**  
 يحق المزارعة بلان متعلقها اشرف من متعلقه والاحياء لغة جعل الشيء حيا اى ذاقه  
 حساسية او نامية وعرفا تصرف في ارض موات بالبناء او الغرس او الزرع او الكرب

دفع

او السقي او غيره كما في الخاصة وغيره وهو ان الموات يقع الميم وضمها لغة ارض لا مالك لها  
 كما في الخامس وذكر في المغرب بالمعلة انه فعال من الموت في الاصل مال الروح فيه وفي المعية  
 ارض غير عامرة وسبعة ارض متلبس بما يقع الى لم يزرع لا يقطع ما يربا الى الارض  
 عنها سب ارتفاعها وكيفية غلبته عليها اوجه غلبته الرماد والاحجار وصيرورتها نة او  
 كونهما شجرة او غيره وفي الكرماني وغيره انه كخبر لغوي زاد الشرح عليه لا يعرف مالها عين  
 سواء كان فيها آثار العمارة كالمسناة او لم يكن كما في المنية لكن لو ظهر لها مالك نه عليه  
 ويضمن نقصانها كما في الحارثية ولا يجزى ماله آثار العمارة ولا يؤخذ منه المراسم  
 كالقصور الخربة كما في قاضي خال فان ملك مسلم او ذمي بوجه لم يكن مواتا وان مضت عليه  
 القوتون وصارت حرة كما في المضمرات وذكر في الذخيرة ان الاراضي التي انقضت اهلها  
 كالموات وقبل كاللفظة بعيدة عن العام الى البلد والقرية فان العام بمعنى المعمور كما  
 في الصحيح وعند محمد اذا انقطع ارتفاق اهلها لموات ولو قرية والاول قول الى يوسف  
 فمذا الحكم على البعد عنه وهو المختار كما في المختار وغيره وعلى الارتفاق عند محمد وبه يفتي  
 كما في زكوة الكبرى وهو ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي ثم بين البعد وقال لا يسمع صوت  
 الى لا يسمع البعد صوتا كما قال الطحاوي وذهب الى جال الى انه صوت على قدر اذن الناس  
 عادة كما في الحارثية وعنه الى يوسف يقوم به صوت على اهل مكان وينادي باعلى صوت  
 وعنه البعد قدر غلوة كما في الذخيرة من اقصاه الى اقصاه العام وطرفه فيغير الصوت من  
 طرف الدور الى الاراضي العامة كما في النجيبس وقد ساج كما في اضافة اسم النقص الى  
 معرفة لم يكن باسم جنس من احياء الى الموات كجف النهر والسقي على ما روى عنه كما في الاختيار  
 او بالكرب والسقي معا على ما روى عن محمد او باحدهما او بالغرس على ما روى عن يوسف  
 او البناء او الزرع او غيره كما في المداينة وغيره ملكه اى ملك المجبى موضعها احياء دون غيره  
 وعنه الى يوسف ان عمر الكرم النصف كالاجيا للجمع والمبتدأ ان ملك الرقة وتبيل  
 المنفعة والاول اصح كما في الاختيار فلورثتها اى كان له ان يترعا منه ان اذن له الامام  
 في الاجيا فلورثها اذن له لم يملكه غيره وملكه عندهما والاول المختار فان قاضي خال قدمه و  
 قد قرر ذلك في اول كتابه والمبتدأ ان يكون المجبى مسلما فان كان ذميا فلا يملك بلا اذن  
 بلا خلاف وان كان مستائما فلا يملكه اصلا بالاتفاق كما في النظم وخرجه ارضا اى اعلمها  
 ولو بالاذن بان يضع حولها احجارا وحشنا محصودا فيها منها او يلقبها منه او يجرى شوكها  
 او يغير حولها اعضانا يابسة او يجرى فيها بئر بقدر ذراع كما في الذخيرة وغيره فان شجر الاعلام  
 كما نص عليه صاحب الاوضح فلا اشتقاق من لفظ بئر محتاج اليه ولم يجرى اى لم يجزها  
 فمستخرج جمع لجهة بالنكس الى السنة دفعها الامام الى غيره اى غير الحج وهذا ياتى فانه اجابا  
 غيره قبل هذه المدة ملكها لتحقيق الاحياء منه دون الاول كما في المداينة وقال شيخ  
 الاسلام ان النجيم يفتد ملكا موقفا بثلاث سنين وعند البعض لا يغيره اصلا كما في الكرماني

في الاسلام



وقية اشجار بانه لو احسب المحسوسه كما تم زرع غيره كان للبحر النزع منه وهو الاصح لان ملكه بارك  
لا يزل ولا يحل في المدايه وخرق في ارض موات في قعر الامام بالاذن عند الكل وبغيره  
ايضا عند من قبله في الخافه وبعدها الى ما يحيط بها مما يلي فيه التراب سمي به لانه يحرم تصرف  
الغير فيه فهو فصيل بمعنى فاعل اسناده محارز وجهه رمز الى انه لو حفر في ملك الغير لم ينفق  
للحريم ولو حفر في ملكه كان له من الحريم ما شاء والى ان الماء لو غلب على ارض تركها المالك او  
ما توار او انقضى صلاحيته لم يجر اجباؤها فلو تركها المالك بحيث لا يعود اليها ولم يكن فيها عامه جاز  
اجباؤها كما في المضمرات للعطن اي بيده وهي البئر التي يستقي منها باليد والعطن بفتحين في  
الاصل مناعه الابل حول الماء والناضح اي بيده اي البئر التي يستقي منها بالبعير والناضح بفتحين  
به والاضافه في الموضعين لادنى ملاسبه اربعون ذراعا عامه كل سنت قبضه كل  
قبضه اربعة اصابع وقالوا ان حريم الناضح ستون وعنده محمد مقدار ما يمد الحبل اليه ولو  
اكثر من سبعين وبقي بقول ابي حنيفة كما في النخلة من كل جانب من جوانب الاربعه في  
الاصح احرازها قال عشرة من كل جانب والاول الصحيح لان الماء ينزل الى ما حفر دونها كما  
في المدايه والحريم للعين المستخرجه في ارض موات بالاذن مسمايه ذراع عامه كذلك من  
كل جانب في الاصح كما في المبسوط وغيره وقيل ثلثه من الاول اظهره كما في الزاهد وقيل  
مائة ومئتين وعشرون من كل جانب وقيل التقدير المذكور في بئر وعين في اراضيهم صلاحيته  
واما في اراضيهم اذ لا يوافقونها كباقي بقول الماء الى الثاني كما في المدايه ومنع غيره اي الخافه  
للحق في التصرف بحفر وزرع وبناء وغيره فيه اي حريم البئر والعين لانه ملكه فان حفره  
بيده اي حريم الامام ولي فصول ان يكسبه تبرعا وقيل له ان يامر الثاني بالاصلاح جبر وقيل  
يكسبه بنفسه وبهذه التفصيل بان يقوم ذلك قبل الحفر وبعده فيضمن التفاوت كما في  
الكفاني وغيره فان حفره بالاذن في منتهاه اي منتهى حريم البئر والعين في جانب او اكثر  
فله اي الغير الحريم من ثلثه جوانب دون الاول لسبقه فلو حفر فيه اربعة على التقاب فظهر  
في الرابع وقيل ان ينظر في اى شأ كما في الظهيريه وفيه اشعار بانه لو ذهب ماء البئر  
الاولى بحفره فلا شئ عليه لان الماء تحت الارض غير مملوك لاحد كما في المبسوط وللغنا  
اي حرمي الماء تحت الارض ويقال له بالفارسيه كاريه كما في النهاية حريم بقدر ما يصلح الى  
حناج اليه لاقاء الطين وكفه وقيل هذا عند من لا يوجب له الا اذا اظهر الماء  
على وجه الارض فاذا اظهر في كالعين وغيره محمد ان القناه كالبيدر في الحريم كما في المدايه وذكر  
في الاختيار انه مفوض الى اى الامام ولا حريم عنده للنهر اي البحر الواسع للماء فانه فوق  
الساقيه وهي فوق الجدول كما في المغرب فهو بحر كبير لا يحتاج الى انكسري في كل حين وامامه  
فله حريم مقدار نصف بطن النهر عند ابي يوسف وعليه الفتوى كما في الكواشي ومقدار حريمه  
من كل جانب عند محمد وهذا رفق كما في المدايه والزاهد وللموضع على هذا الاختلاف  
كما في الاختيار وفيه اشاره الى ان البحر لو كان صغيرا احتجاجة الى الكسري في كل وقت فله

حريم بالاتفاق كما في الكفاني وغيره من كشف الغوامض وذكر في الاخبار وغيره انه لا حريم للنهر  
الظاهر عنده اذا كان في ملك الغير الابدية وكذا اذا حفر في موات خلافا لما كان المحققين  
منه من احتجافا لولا ان له الحريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لاقاء الطين وكفه وهو الصحيح  
كما في النخلة وذكر في الكرماني ان الخلاف في نهر مملوك له مسناده فارغة نهر في ارض غيره  
صاحب الارض فالمسنة له عند من لا يوجب له صاحب الارض عنده وقد سماع المصنف فانه لا يوجب  
عندهم ان يملكه الماء فهو لصاحب النهر واعلم ان حريم بحر في موات حريمه اذرع  
من كل جانب كما في المدايه **فصل** الشرب بالنكس اسم المصدر فهو لغة الماء  
المشروب واليه اشار بقوله نصب الماء اي لفظ المعين في الماء الجاري او الرائد للحيوان او  
للخاد وشريعة زمان الانتفاع بالماء سقيا لمرارح او الدواب وانما خالف دابة وذكر المعنى  
النفوس دون الشري لنباتاتهم انما دعي بهذا المقام والشفة بفتحين في الاصل شفة  
او شقوقا بدل الامام بالناء تخفيفا وشريعة شرب بني آدم اي استعمالهم الماء لرفع العطش  
او الطبخ او الوضوء او غسل الثياب او نحو ذلك كما في المبسوط فالشرب بالضم او الفتح  
مصدر من حفر علم وشرب البهايم اي استعمالهن الماء للعطش وكفه مما يناسبهن والبهيمة  
ما لا ينطق له وذلك لما في صوته من الابهام لكن خص النعرات بما عدا السباع والطيور كما في الفتاوى  
والاكفاء مشعر بان الزرع والشجر ليس اهل الشفة كما في المبسوط ولكل من بني آدم والبهائم  
حقها اي حق الشفة فلم يكن مكانهم لانه غير محرز ولكل من بني آدم حق سقي الدواب اي دوابهم  
فيكون من قبيل حذف الخبر وانما ذكره لنباتاتهم ان حق الشفة فيمن ان يشرب من ينفس  
ومن الظن ان افراذه للخصيص بالقبض فان المعنى ان لم يحفر اي بنو آدم والبهائم  
خرب جانب النهر كما في الاختيار وغيره وفيه اشعار بان العلم او الظن بالخرب لم يشترط  
للمنع واليه اشير في الظهيريه والمراد من النهر بقرينة الثاني ما فيه ماء من ارض مملوكه فيشمل  
الساقيه والجدول والبئر والعين والموضع المملوكات كما في النخلة في كل ما عطف الحق لم يجر  
بانا الاول في انا في الاساس اجز الشئ في وعانه فلو اجز في حرة اوجب او حوض  
مسجد من نحاس او صخر او حصص وانقطع جريان الماء فانه يملك وانما اثره الاجاز اشارت  
الى انه لو ملأ الدلو من البئر ولم يبعده من راسه لم يملك ذلك الماء عند الشيخين اذا اجاز  
جعل الشئ في موضع حصين والى انه لو اخرج الماء من حوض الحمام باناء الحمامي فانه يبقى  
على ملك الحمامي لكنه احق به من غيره كما في المنية وغيره وفي لفظ الحق اشعار بانه لو منع من  
غير الحزر وهو يخاف على نفسه او مكره كان له ان يقاتله بالسلح لانه قصد اهلاكه بمنع  
حفره وهو الشفة والماء في نحو البئر غير مملوك له بخلاف الماء المحرز حسب بقاتله بالسلح لانه  
ملك وهذا اذا كان الماء اكثر كثيرا او اما اذا لم يكف الا لاجلها فانه يترك على ملك المالك كما  
في النهاية وغيره ولكل من بني آدم حق الشرب اي نصب الماء للزرع بغيره الماضي و  
نصب الرعي والديه على جميع الانهار بغيره الثاني الا اذا اضر ذلك الشرب والنصب



بالعامة بان يفرق اراضيهم بنفق نهر عظيم كدجلة للسنقي او الرجي او نحو النهر بغيره كما في غير  
صاحب الشرب والنصب كمنهم اي دخل ما واه في المقاسم الى المقسم اي جرى ما يملوك  
لجاعة مخصوصة ليس صاحب الشرب والنصب منهم فلم يكن له لطفان الا بغير ضاهم كما  
في النعمة والمقسم كالمجلس موضع القسمة اي موضع السكر المعهود كما ذكره المطرزي  
فالمقسم بمعنى القسمة اقرب عليه وفي تخصيص ماء الانهار رفرع الى ان له لطفان في ما يجار  
وان اضر بالعامة وفي استثناء النهر اشعار بان ليس له هذا في النهر والعين والوض  
المعدولت بالطريق الاولى فان لصاحبها ان يمنع واستنفذ في الدخول في ملكه ان كان جارا  
في ارض مباحة فان لم يجز فاما ان يخرج الماء اليه او يترك حتى يخذ بنفسه بلا كسر النهر كما في  
العدانية وغيره وكذا نهر اي اخرج الطين ونحوه منه فالكرى تخض بالثمة بخلاف الخف على ما  
قال البيهقي الا ان كلام المطرزي يدل على الترادف لم يترك اي لم يدخل ما واه في المقاسم كسبل  
وفرت وغيره ما مال بيت المال الى مال المسلمين يعني من خرج الجراج والبرية دون العشر  
الصدقة لانها للفقراء وفيه اشعار بان اصلاح مسنات منه ان خيف منه غرقا فان لم يكن  
فيه اي في بيت المال سى فعلى العامة الى الذين يطبقون الكرى وممنهم من مال الاغنياء الذين  
لا يطبقونه وكذا نهر خاص او عام فدمره في الشفعة ملك ذلك النهر بان دخل في المقاسم  
على اهل المال في العام لو امتنع عنه كلام او بعضهم يجرون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل  
يجرون الا عند بعض المتأخرين ولو امتنع البعض عنه اجبر على الصبح كما في الخزانة وجميع عند  
الشيخين الا في شرب حتى يودي ما عليه من النفقة كما في العيون والاكنتاف مشير الى ان  
ليس الكرى على اهل الشفعة لانهم جميع في الدنيا وليس البعض اولى كما في الكرماني وقال  
بعض المتأخرين انهم يجرون عليه كما في الذخيرة من اعلاه خبز خضر او ظرف للظرف وحاصله  
انه ينفق في الكرى من اول النهر عنده ومن استنفذ عند المتأخرين كما في الظلمية وذكر في الكافي انه  
ترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ من اسفله وجازوا زرعهم من ارضه بغير من مونة الكرى عنده  
واما عند بعض الكرى عليهم جميعا من اول النهر الى اخره بخصص الشرب والاراضي وبقي بقوله  
كما في النعمة وفيه اشعار بان لو كان نهره في وسط ارضه لم يبرأ الا بالجزاة من ارضه  
وهذا في النهر الخاص واما في العام فقدره اذا بلغوا ثم نهره فيهم وفي الاكنتاف رفرع الى ان اذا  
جازوا الكرى من ارضه جاز له فتح الطريق الى الماء في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتامة في الذخيرة  
واما في النهر العام فينبغي ان يفرق بالطريق الاولى وصح استحقاقا دعوى الشرب اي شرب يوم  
او اكثر من شهر في نهر بلارض مع انه مجهول معدوم لا يبرأ منه فملك بدونهما وهو على حصة  
الوجود فلو ادعاه مع الارض صح بالطريق الاولى وانما ذكر صحته الدعوى في احوال الكتاب و  
هو المتسبب على ما ظن لانه وجب عليه اثبات صحته المخصوصة ليصح قوله وان اقصم وادعى  
قوم في شرب من نهر مشترك بينهم لانه لم يترك كيف كان شرب اراضيهم هم الشرب عند علمائنا  
لقد اراضيهم اذ المقصود من الشرب سقى الارض وبه يجوز وقبل يقيم على قدر الجراج كما في

الذخيرة ومنع الشربك الاعلى بالنسبة الى الاسفل فممنع الكل الا الاسفل فان في منعه خلافا  
وهذا اذا كان الماء تحت لو ارسل ولم يسكن يصل كل منهم الى حصة في الشرب واما اذا كان  
تحت لو ارسل الى الاسفل لا يمكن له الانسحاق اصلا بان كان النهر ينشق لم يمنع كما في الذخيرة  
من سكر اي سد النهر المشترك فلو اخذ الماء من الجبل الى وجه الارض فامتنع لا يمنع الاعلى منه  
بل يكون لمن سبق اليه يده كما في الذخيرة وفيه استثناء بان يترك بغير ما يرضى في ارضه  
بدون السكر كما في البداية والسكر كما انصر مصدر سكر النهر كنصر ويجوز كسر البين فانه اسم منه  
وما سد منه النهر وفيه جازية الفتح تسمية بالمصدر كما ذكره المطرزي وان لم يترك ارض الاعلى  
بدونه اي السكر الا بغير ضاهم الى الشرب كما الباقية بان يسكره الاعلى حتى يلا ارضه او بان يستغوا  
عن الماء او ينفقوا على ان يسكر كل في نوبة فان تمكن من ان يسكر بلوج او باب فلا يسكر  
بالطين والراب الا بغير ضاهم كما في المبسوط وينبغي ان يذكر ما لا يرضى الشرب كما في ان يترك  
في شرب بخصه ثم باعلاؤه ثم وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الانام استحسنوا في المقام ان يقيم  
الامام بالايام كما في الذخيرة ومنع كل منهم الى الشرب كما من نصب رعي على ما مشترك ونحوه  
كالهبة والسانية واللمسة والفترة الا بغير ضاهم كما في المبسوط وانما لم يذكر الاستثناء الا في ترك  
المعطوفين في الضد الا في ملكه الخاص لانهم اعلاه الى اسفله ملك مشترك بينهم حيث لا يرضى  
النصب بالنهر بانك رصفه ولا بالمالا بيطي جبانة او بانقاصه فانه لا يمنع خبيثه لانه لا يكون  
الا لثقت فلا ينفقت اليه ومنع كل منهم من النعمة المضرة بالنهر والشرب كتوسيع ثم النهر او  
تحويل الكوة اي مفتح الماء الى الزرع من الاسفل الى الاعلى او بالعكس او اخراجه ثم النهر  
بهذه الصورة كس او سفلها او ترفعها والاصح عند الامام للظواهر انها لا يمنع  
او زيادتها او نقصانها او ترفع الغطرة ان كان موجبا لزيادة الماء او النقصان بالايام  
مثل ان يقال فجعل لكم ابايا معلومة تسد فيها كوانا ولنا ابايا معلومة تسدون فيها كوانا  
سوق شرب ارضه الى ارض لا شرب لها او سوقه حتى ينهي الى هذه الارض او سوقه الى جبل  
في ارض اجدى الشكل في المبسوط ما كان قديما الا بغير ضاهم لان القديم يترك على قدمه لظهور لطف  
فيه وفيه اشعار بان اذا كان لارضيل مياه في اوقات متفرقة في قرية لم يجز جمعها في وقت الا  
بغير ضاهم كما في الظواهر لكن في النعمة انه حائره والشرب يورث كالقصاص والدين والفسخ و  
يوصى الى بيع الوصية من الثلث بالانسحاق به الى بان يسقى ارض فلان يوما او شهر او سنة  
كالوصية بالانسحاق بغير كله ولا يباع في ظاهر الرواية شرب يوم او اكثر ونقد نص عليه  
محمد كما في الذخيرة بل ارض لانه مجهول لانه غير مملوك والابطال وفيه اشعار بجواز بيعه ولو مع  
ارض اجدى وهو الصحيح كما في النعمة الا عند اكثر مشايخ النعاس والقياس يترك به ولم يجز  
عند الفقهاء الى جمع واستناده الى بكر السج وغيره ما اذا القياس لا يترك بفاسل مدة واحدة  
كما في الذخيرة وكذا لا يصح ويفر الاجارة الى اجارة الشرب سواء كان بل ارض او مع ارض  
اخرى فلو باعه او اوجه مع الارض جاز وبدل الشرب في البيع والاجارة ببيعة الارض

١٢



كما في الذخيرة والعتبة والصدقة والعارية والرهن والقرض والمهر وبدل الطبع والصنع وحرق  
ارضها ولو كان من شرب غيره يضمن بان ينظر كم يشرب لو جاز به سواء كان  
مستبلا او قريبا فان الامتناع في رواية وفيما في اجازي وبالصمان اخذ في الاسلام المسمى  
ببني الزيد في ثلث المعايير بينهما فخطا وعلل باخرا لا لانيته من سبوا الناس والاطلاق  
من قبيل النجاسات فيكون متعلقا بما بعده لفظا وبه وبما قبله معنى قال الاكثر من منهم الثانية  
والمدنية وغيرهما انه لا يضمن وعليه الفتوى كما في النخعة والحقصة وذكر في الزاوي  
من سقى من شرب غيره يدفع الى السلطان ليؤديه بالضرب والحبس وفي النخعة ان الماء وقع في  
كرم زاهد من غير نية امر بقلعه وخر بعضهم انه طرح منه الثياب المبلولة وقال الفقيه لا امر  
به ولو تصدق بنزله لكان حسنا وهذا افضل لبقاء الماء لظلم فيه بخلاف العلف المقتض  
فان الدابة اذا سميت به انعم وصار شراجه لا يضمن من سقى ارضه فزت ارض جارة  
الى صارت ذات نية تاكلمه بقل بالفرسية ذاب كما في الطلبة وهذا اذا سقى في نية بقاء  
حقه واما اذا سقى في غير نية اوزاد على حقه يضمن على ما قال الامام اسمعيل الزاهد  
كما في الذخيرة وذكر في النخعة انه اذا سقى سقيا غير معتاد فتعدي ضمن وعليه الفتوى ولا شك  
ان ارضها ذات نية القطع عنه الارتفاق فيلزم ختم الكتاب كما لا يخفى على اولى الالباب  
**كتاب الوقف** عقب به الحياه الموات لانه موات بلحجي له الا ان ربنا  
افرح ببناء وبنين فمما يلحق وانت في الفاتحين هو لغة مصدر وقف اي حسم فموقوف  
وهم وقوف ويطلق على الموقوف فتحج على الاوقاف والبقال اوقفه الا في لغة ردية على ما  
قالوا كما في المغرب وفيه اشعار بان التضعيف ضعيف في الدر المنثور ان اوقفه لم يسمع عند  
الاعمر وسمع عند غيره على ان التعدي بالهزة قياسه انتهى وشريعة عنده حسب العين  
ومنع الرقبة المحلولة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقفزة على ملك الوقف فالرقبة باقية  
على ملكه في حيوته وملك ورثته في وفاته بحيث يباع ويوجب الا ان ما بان في التفرع بالمنفعة  
باني عنه ويشكل بالمسجد فانه حسب على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه يوقف  
لوقوف المختلف فيه واما في بقول الوقول لانه لو كانت صورة الوقفية مع الشرايط لا تنقطع  
لم يصح وقفها بالاتفاق كما في الجواهر وحسبها على التصديق او نذر بالتصدق على وجه الخير  
بالمسفعة منها فيكون من قبيل الاستغناء ويجوز ان يرفع وان يكون حكمه كما استدل به في النخعة  
ولا يشكل بالوقف على غيره صلته فان في جوازه روايتين كالعارية في الحبس على الملك و  
التصدق بالمنفعة وفيه اشارة الى انه لو قال ارضي هذه موقوفة على كذا كبر صدره وقفا  
فالقبول ليس مما لا يرد منه وهو كمن في التبرعات كالصدقة والى ان سببه طلب زيادة الرقعة  
في العقبى عند رب الاعلى واما شرط العام فكونه جازا بالغا والخاص فلاضافة الى ما بعد الموت  
او الوصية خلافا لما قول فوقي من حيث المعنى وغير مخالف للآثار فانما تحمله على الاضافة  
او الوصية كما في المبسوط او شريعة عندهما هو غير محتاج اليه حسب العين والزالة لملك

لمع

عاقلا

الملك

الملك المجازي مقفزة على حكم ملك الله الملك الحقيقي تعالى وتقدس والتصدق بالمنفعة بغيره العطف  
فلا يصح بعد ان يكون ملكا لاحد من الموقوفين ويكون منفعة للمؤمنين واما قدر لملك لانه لم يصح ملكا  
لاحد ولا نظير في الشرح كما مسجد الذي نظره الكعبة كما في النهاية وبه يعني كما في الخفايق وغيره وان  
قال ابو يوسف لم ينزل في حرة من خالفنا الشيخ في الوقف كما في المستصفي وقال محمد ان الشيخ  
لم يرفع عليه ولذا كنت راجلا فيه كما في النظم فلا ينزل ملك الملك المجازي عن العين عند ان  
خليفة وان علي بن مونة على الصحيح كذا ان من وقف وقف دار على كذا كما في النهاية الا اني لكن  
في صورة ان حكمه اني يجوز الوقف حاكم مولى فانه ينزل ملكه حينئذ وبصير لانه لم يصح بعد ملكا  
لاحد وهذا اذا ذكر الواقف شرطا لزوم والم ينزل ملكه الا اذا حكم بمرومه كما في الجواهر وصورة  
المرافعة ان يسم الواقف الوقف الى المتولى لم يرفع عنه محلي لعدم لزوم فيختصمان به للزوم  
فيختصمان اليه فيقتضي بمرومه حينئذ ينزل ويلزم لانه قضاء بالمختص فيه فلم يكن غيره اطلاقه  
كما في الظهيرية ولا يشترط المرافعة فانه لو كتب كانت من اقرار الواقف ان فاضا من قضاء المسلمين  
قضي بمرومه صار لازما وهذا ليس بكتب مبطل لحق وصح بغير صحيح فانه منع المبطل عن الاطلاق  
فلا يابس به وهذا لم يخص بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم المجتهد فيه كاجازة المشيخ  
وغيره جاز فيه مثل هذه الكتابة كما في الجواهر ونظيره في المصنفات وغيره والحاكم منع بانه لو حكم به حكم  
لا ينزل ملكه ولا يرفع به الخلاف على الصحيح فلتعاضى ان بطله كما في الخفايق والاي لكن في مسير فانه  
ينزل الملك عنه بالشرط والانيته عند الطرفين وينفس القول عند ابو يوسف ولم يشترط الاضافة  
او الوصية فيه عند احد منهم كما في المحيط وغيره والاي في الموضوعين للمنفعة كما استدل به والا  
لا يصح التفرع كما لا يخفى وفي التخصيص اشعار بانه لو جعل ارضه مقبرة او خان او سفاية او  
حوضا او بيرة او فطرة لا ينزل عنه وكذا الواضيف الى ما بعد الموت وهو الصحيح كما في الخفايق  
بني فانه لو كان ساحة زال ملكه بمجرد الام بالصلوة فيها ذكر الاله او لا كما في المحيط واخبره ان  
ميزه عن ملكه من كل الوجه فلو كان العنوس مسجد او السفلى حوانيت او بالعكس لا ينزل ملكه  
لتعلق حق العبدية كما في الكافي وفيه خلاف كما في اذ جعل تحت حوض ومامه في النهاية بطريقه  
اي مع طريق المسجد بان يجعل له سبيلا عامة حتى لو اذن الناس بالصلوة في وسط داره  
لا ينزل ملكه لانه لم يفرزه حتى ابعي الطريق لنفسه فلم يخص بعد تعالى واما ذكر هذا القيد مع القيد  
السابق لرد ما روي عن الشيخين انه ينزل به ملكه كما في المدنية هذا لكن الصلوة شرط في  
المسجد كما سبق فلو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في السراجية واذن الناس اي كل  
الناس بالصلوة اي بكل صلوة فيه فلو اذن لقوم او للناس شهرا او سنة مثلا لا ينزل  
ملكه كما في المحيط وصلى فيه وان لم تكن باذان واقامة واحدة سواء كان بابيا او غيره فلو  
صلى جماعة او باذان واقامة صار مسجد اطلاقا كما في الذخيرة وفي الاكفاء بالاستئذانين  
اشعار بان في غيرهما لا ينزل وفي الصنوي وغيره انه لو اضاف الى ما بعد الموت فقال ارضي هذه  
صدقة موقوفة مؤبدة حال حيوتي وبعد ما في زال ملكه عنها بالاجماع وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف



في مرض الموت لم يرد في رواية وقال النسبي ان المباشرة في المرض كالمباشرة في الصحة على الصحيح كما في  
المعنى وعند محمد بعد القول سلم الى الموقوف الى المتولي في المجلس كما في كتاب جامع النظم و  
قبضه الى المتولي اياه بما يفيق به قبض الخ لا ينزل مارة بانه والسفاهة والوض والبير بالانكفاء  
منه فالسليم والقبض للموقوف عليه بشرط لزوال ملكه عنده كما في قاضي خان فلا يحسن الانكفاء  
بالموتى فهو كالتقديم من كل ويكمل للموقوف في التصرف في الوقف ولذا انفرد بموته لا اذا فوضه  
حال حيوته وممانه فانه ويكمل حال الحوة وصح حال الممانه كما في المحيط وغيره والتسليم الى المشتري  
ليس بشئ فانه لا يخلو لا غير وهذا اذا لم يشترط الولاية لنفسه والافقه سقطا بشرط ان لا يشترط  
شرطا معي كما في النهاية قبل الفصل وعند ابى يوسف ينزل ملكه بنفس القول الى بان يقول  
وقفته على كذا والكلام منبه الى انه لو كتب بشرط الوقف باجمعها بلا لفظ به لم يصح وفقا  
عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود اشهدوا على بضعوني فانه اقوى بان يوقف  
كما ذكرت فيه او كلاما نحوه فحينئذ يصح وقفا ونماه في الجواهر ويكفي عنده الاستصحاب كما في المعنى  
وغيره وقوله اقوى من حيث انه اقرب من التقى وقول محمد اقوى لكونه اقرب من الانارة كما في الكرماني  
وذكر في الخلاصة ابو حنيفة قد ضيق كل التصديق ولذا اخذ اكثر الاصحاب بقوله ما و ابو يوسف  
قد وسع كل التوسيع ولذا افني بقوله كما في الظهيرية والمضمرات ومحمد وسطي بين القولين  
ولذا اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبه يعني كما في الكبري ثم سخر في تفرع قول ابى يوسف  
فقال قضى عنده وقف المشايخ وقت القبض محتمل للفتنة واليه ذهب هلال ولم  
يصح عند محمد لانه لم يقبض في مشايخ وقت العقد فقط او لم يحتمل الفتنة اصلا يصح وقفه  
بلا خلاف الا المسجد والمقبرة فانها وان كانا صغيرين بحيث لا يصلحان للصلاة والدفن  
بعد الفتنة لا يصح وقفهما مشايخا بلا خلاف كما في النهاية والاطلاق دال على ان الشيوخ  
الطارى والمقارن فيه سواء فان قبض بالمقارن ظن فلو وقف جميع ارضه لم يستحق  
بعض معين منها كذا النصف لم يبطل في الباقي اصلا ولو استحق بعض مشايخ كنصف  
منها لم يبطل في الباقي عند ابى يوسف وبطل عند محمد كما في المعنى وبه اخذ مشايخ بخاري و  
عليه الفتوى كما في المضمرات ومشايخ اخذوا بقول ابى يوسف وبه افني المتأخرون كما  
في الخلاصة وهو المختار عند المصنف وصح عنده وعليه الفتوى ولم يصح عند محمد جعل العلة الى  
منافع الوقف كالا او بعضا لنفس مدة حيونه وللفقر مدة ممانه فاذا مات صارت العلة  
لهم والتخصيص بالنفس ليس بمفيد فانه لو وقف وقفا مؤبدا واستثنى العلة لنفسه و  
عباله وحشمه مدة حيونه هازل الوقف والشرط عند ابى يوسف فاذا انقرضوا صار ملكا لمن  
كما في المعنى وفيه اشارة الى انه لا يكل للموقوف ان يأكل من وقفه الا بالشرط كما في المضمرات  
والى انه لو شرط لنفسه الاكل في ذات وقفه معالين فم غيب او زبيب رد الى الوقف  
واما ان كان خبره فلو توفيت وهذا عند ابى يوسف واما عند محمد فليس فيه رواية ظاهرة  
واختلف المشايخ على قوله كما في المحيط وصح عنده وبه افني مشايخ بل جعل جعل الولاية

بالكسر

بالكسر والفتح الى تولى امر الوقف كالمثل والنصب وغيرهما لنفسه ولم يصح عند محمد الوقف والشرط  
لان التسليم شرط وبه افني البصير الشهد كما في الخلاصة وصح عنده لتحويل الى افضل شرط ان يستبدل  
الواقف به الى الوقف او نمته اذا بيع ارضا اخرى اذا شاء فليكون وفقا مكانه على شرطه و  
ليس له ان يستبدل ثانيا الا بالشرط في اصل الوقف وعند محمد وبطلان صح وبطل الشرط كما في المعنى  
وفي اشارة الى انه لو لم يشترط الاستبدال لم يستبدل وان كان ارض الوقف سخرة لا يرفع  
بها كما في قاضي خان وذكر في الظهيرية انه قال ابو يوسف يجوز الاستبدال بشرط ان لا يضر  
من لم يجوز وفي الخلاصة قال النسبي من جوزه الاستبدال وقد اخطأ وقال المصنف يجوز الاستبدال  
من غير شرط اذا ضعف الارض غير الربح ونحن لانفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من العلف وما  
لا بعد ولا يحصى فان ظنة القضاة جعلوه حيلة الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين وفعلوا ما فعلوا  
وهذا في زمانه ونعم الزمان هذا وهو شك عنه واما زماننا فلا يفي فيه انتم الوقف  
فيستبدل ولا في الموقوف عليه فيستبدل به عليه ومع هذا يجوز ان يستبدل ان يحدث بعد  
ذلك امر وصح عنده ترك ذكر مصرف مؤبد لان الوقف يعني ذكره فالتأبير بشرط بالاجماع واما  
ذكره فشرط عند الطرفين خلافا لابي يوسف كما في البداية وغيره وذكر في قاضي خان ان ذكر  
التأبير لم يشترط عند اصحابنا خلافا لابي يوسف السمتي بالسكون فلو وقف على حمة بنوهم  
انقطاعا بان وقف على اولاده مثلا صح فاذا انقطع ذلك المصنف الوقف الى الفقهاء وان  
لم يذكرهم فان المقصود هو التوقيل اليه تعالى وذا حاصل بذلك ولم يصح عنده الا اذا جعل  
اوجه للمساكين وقال ابو بكر سعيد صح ذلك بلا ذكره في قوله وهو المختار كما في المضمرات  
وصح عند محمد وقف منقول من مكان الى مكان وتحويل من هيئة الى هيئة وان لم يكن تابعا للعقار  
ولم يصح عند ابى حنيفة وان كان تابعا وصح عند ابى يوسف ان كان تابعا كما في الزاهد وغيره  
وذكر في الخلاصة انه صح بالتسبعية بالاجماع فيه تعامل اي تعارف كما لمصنف الموقوف  
على اهل المسجد ويؤاقره او في غيره او على جيرانه او المارة ونحوه كالكتاب والفاس والمشايد  
والطست والنبازة ونباهها والسلاح والخنبل والمار والعبد والنبان والآلات الزراعية  
والشجر والثيرب مع الارض والمقام مع البرج والتخل مع الكوارة فلو لم يتعامل كالنياب و  
اليوان لم يجز الا بالتسبعية كما في المعنى وغيره وذكر في الزاهد ان الوقف المنقول جائز عند  
محمد وان لم يتعامل فيه وبطل عند ابى يوسف ان لم يتعامل وعليه الفتوى اي يفتي باصح  
عند محمد حاجة الناس اليه وقبل لا يجوز وقف المصحف والكتب على المسجد والمدرسة و  
نحوه وعليه الفتوى كما في المضمرات والاول الصحيح كما في قاضي خان ولا يملك من التملك الوقف  
بالبيع ونحوه ولو لاجراء الباقي فلا يبدل ارض باخرى لقصور الدحل وقبل يجوز دفع شئ منه الى  
ظالم طمع فيه لحفظ الباقي كما في الجواهر وعمر للموالي يجوز الى بيع ويشترى عند فقهاء السلف  
وجاز بيع المصحف للزق وشراء اجنهته وعمر تملك الاسلام او ائمة الواقف جاز للفقهاء  
ان يبيع الوقف بطلبه كما في المحيط ولا يملك الوقف بوجه وان ملكه الواقف لانه ان لم يكن

صرف ذلك



الظن ان الظاهر الاكتفاء بالاول لكن يجوز قسمه المشاع على يوسف استحقاقا لانه جعل القسمه  
في الوقف اقرارا وان غلب فيها البادئ في غير المشتبات نظر للوقوف فلو كان العقار بينهما فوقف  
احدهما نصيب جاز عنه ان يفتنما ولم يجب على الوقف ان يفتن ثانيا ولا يقضاء القاضي بكونه  
الا اذا ارد رفع الخلاف وبدأ اي يجب على القيم البداة من ارتفاع الوقف اي حاصله بجماعة  
بالكسرة مصدر او اسم بالجمعة المكان بان يصرف الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون  
الزيادة وان لم يشترط ذلك كما في الزاهد وغيره فلو كان الوقف سخر الخفاف القيم هناك كان  
لان يشترى من عتقه فبعضه في غيره لان الشجر يفسد على امتداد الزمان وكذا اذا اكل الارض  
سخره لا يفتن فيها شي كان لان يصلي منه كما في المحيط واعلم انه اذا لم يكن في يده ما يورثه كسجين  
الاباء القاضي كما في المنيعة ان وقف على الفقراء فلو فضل من العمارة صرف اولي الى ولده الفقير ثم  
الى ولده الغني فربما ياتي مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الوقف ثم لاو  
قال ابو بكر الاسكاف انه لا يعطى باحد من اقربائه شي كما في المحيط ومن الظن انه يرجع بالفضل وقيل  
بالحاجة فان موضع هذه المسئلة ما اذا وقف على العلم كما ثبتنا فلو عتقه من الغنية وان وقف على  
جميع او واحد معين واجه للفقراء في العمارة بقدر ما كان عليه في ماله اي المعين وان لم  
يشترط فلو لم يوصف من الارض فان امتنع المعين من العمارة او كان فقيرا لا يقدر عليها اوجه الى الوقف  
الحاكم القاضي او القيم استحقاقا بصانته للوقوف وفيه اشعار بان الوقف لا يوجه كما  
في الكافي وعمره باجته ثم الى بعد التعمير رده الى باقي الوقف الى مصرفه المعين وقسمه  
اشارة الى انه ان امتنع بعضهم من العمارة اوجه حصته ثم رده اليه والى ان كان اذا اخرج الى  
المرمة اوجه ببناء او يمين وانفق عليه وفي رواية يوزن للناس بالزول سنة ويوجه سنة  
اخرى ويترجم اوجه وقال الناطق القياس في المسجد ان يكون اجارة سطحه لمصلحة كافي  
المحيط ونقصه اي نقص الوقف وما اندم من بناية من الآجر والخشب والطين والزاب وغيره  
فالنقص بالضم والكسر البناء المنقوص كما في المغرب فهو اسم من النقص بالفتح يصف الحاكم او  
القيم الى عمارة ان اخرج اليها بالفعل او يدخر اي يمس الى وقت الحاجة اليها الى لم يفتح  
اليها بالفعل وان تعذر صرفه اي صرف عين النقص اليها الى العمارة بان لا يصح ذلك يبيع  
اي يبيع نحو القيم النقص وصرف ثمنه اليها لانه بدل النقص ولا يقيم النقص بين  
مصارفه اي يستحق الوقف لانه جزء من العين وحقق في المنفعة وهذا كله اذا بقي اصل  
الوقف واما اذا هرب واستغنى عنه قال عرف الوقف بعد وادب الى ورثته وان لم يعرف  
فلنقله صرف الى الفقراء وجاز الصرف باذن القاضي الى عمارة حوض وكوة وهذا عند محمد  
وعلى الفتوى كما في قاضي خان واما عند الشافعيين فصرف الى اقرب مصرف موجس  
ذلك الوقف فالرباط الى الرباط والبيير الى البيير والحوض وكوة وعلم ان المشايخ  
كافي الزاهد وبه يعني لان الوقف اعتاق الارض كما في المضمرات ولا يفتي ما في  
مسئلة النقص من حرام ومحال الدخول في استحسان الامام **كتاب**

الكرامية او رده الوقف لانه اخذ بالارفق والكرامية مشتملة عليه لا ترى ان اصله ستر كل  
المرأة وقد ايج كشف بعضها ولذا سماه محمد بالاسحان وما يجت غير الكرامة استنظر الى  
وهي في الاصل منسوب الى الكثرة بالضم فغير وعوض الالف عن احدى اليامين واستعمل الكرامة  
مصدر كره الشيء بالكسرة اي لم يرد فلو كارهه وشي كره كسر وجعل وكره اي مكروه كما في القاموس  
وغيره وشرا ما كان تركه اولى وهو على نوعين كرامة تحريم وكرامة تنزيه ثم ذكر المحرم على  
المذهبين فقال ما كره اي فعل اطلق عليه من هذه المادة شي اثم اي كاد اثم في العقوبة بالنار  
عند محمد وفي رواية عن الشافعيين ولم يلفظ به اي لم يفعل محمد اثم لعدم وجدان الدليل القاطع  
على حرمته فادام ما منع عنه بدليل قطعي وتركه فرض كسرت للكرامة ما منع بظني وتركه  
واجب كاكل العنب واللحوب بالفتح كما في الكشف والبدعة مدد للكرامة عند محمد كافي  
العمان وما كره كالشيء عندها الى الشافعيين الى الامام اقر من الخلال الى ما لم يمنع عنه وعوت  
فاعلم وهو المختار كما في الخاصة والمضمرات والكبرى والجنس وغيره وهو الصحيح كما في الجواهر  
قال الحسن نقير على قول محمد وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها عندهم ما لم يمنع عنه الا انه عند  
ما كان الى الخلال اقرب اي ثبت تاركه ادنى ثواب فأكروه تحريما وتنزيها عندهما تنزيه كافي في السجود  
وغيره وانما لم يصح بالتنزيه لان التحريم في الباب اكثر والاهتمام به اولى والاصل في الفصل  
بين الكرامة وبين ان كان الاصل فيه حمة اسقطت عموم البلوى فتشبهه والافحيم  
كسور اللة وطم الحمار وان كان امانة غلب على الظن وجود المحرم فتشبهه والافحيم كسور  
البقرة للجلالة وسور سباع الطير كما في الجواهر واعلم انه اذا ترك سنة من السن الهدى  
فقبل بكرة او بسني واذا ترك سنة من السن الزوايد قبل لابس به واذا ترك واجبا قبل  
بعيد كما في كشف المنار ومحمد ان ما كان دليل جواره ارجح قبل لابس به وما كان  
دليل فساد ارجح قبل يحرم وما سوي الدليلان قبل بكرة كافي في زيادات النفاي وذكر في  
ذبايح الهداية ان في الخلل لابس وفي الحرم بكرة اولم يוכל الاكل للعداء والشرب للعطش  
ولو لم يلام فرض ثواب عليه حكم لحدث ان دفع الاكل به اي بالاكل هناك فلو امتنع في الزاوي  
حتى مات لم يثم لان الشفاء غير متيقن بخلاف ما لو امتنع عن اكل المنيعة كافي في الاخبار ومقدار  
ما سدر مئة واختلف انه هل حلال او حرام رافع الامم وقيل لو ضعف عماد الفواض  
حل الاكل منها كما في الكمل للفقهاء وذكر في الحاشية انه لو خاف على نفسه الجوع والعطش فقبل  
بالسيف والاكل من المباح فوق الفرض ما جوز ومناب عليه ان مكنته الى الاكل في اداء صلوة  
الوضوء ومصومه الفرض قائما وفيه اشعار بان جاز تقبل الاكل بحيث يضعف عن الفرض  
لكنه لم يجر كافي في الاخبار ومباح غير مكروه فيكون حلالا غير حرام فان كل مباح حلال بل عكس  
كالبيع عند النداء فانه حلال غير مباح لانه مكروه كما في خلع النهاية الى البيع بكسرة السين وفتح  
الباء وسكونها اسم ما يغريه ويقوى بدنه ليزيد الشبع الاكل فونه مفعوله الثاني ويجوز  
فانه جاء لازما وفيه اشعار بان لو اكل للسمي كره على ما قال ابن معاذ وغيره الى مطيع للابس



ياكلها خمر المسور في الماء البارد ليسمن كما في قاضي خان ولا ينبغي على من زرق بطنه  
عظيما خلفه وقوله عم ان اسد يفض للبر السمين معناه اذا عمد لبسمن ثقب فلو اكل الوان  
الطعام ثم ثقب فوضه نافع فلا بأس به كما روي في انس لانه علاج كما في النجس والاكل  
من المباحات واما كما في المحيط ومكرهه كما في قاضي خان فوفه الى السج وهو اكل طعام غلب  
على طبعه انه اسد معدته وكذا في الشرب كما في اشربة الكرماني وغيره ويستثنى ما استثنى المتأخرين  
فقال الا فصد عن صبح مثل قوة صوم الغدا وتبلى سحبي ضيفه لما روي في الاكل بعد ما اكل  
فدر حاجته فانه غير ام فوفه وفي المحيط في الاسراف الاكثر في الوان الطعام فانه منهي الا  
اذا فصد قوة الطاعة او دعوة الاضفاف فوما بعد قوم وصل ولم يكره على الرجل والمرأة استعمال  
المفضض الى المزج بالفضة في الاثاء والسكين والسبر والكرسي واطراف المرأة والحجرة و  
الحلج والركاب والحيام والتغ وغيره والنقض بسم كوفت كرون كما في الكرماني وفي حكمه  
المذهب من هذه الاشياء والمصنوع الى المزج بالذهب والمستود بالفضة اي الوض من  
فلا حسن المذهب فانه المفضل لا فوفه حال كون المستعمل ثناء والسبر وكفه منقيا ومجتمعا  
بالفم واليد وغيره من الاعضاء موضع الفضة فلا يشرب منها ولا يأخذ ولا يجلس الا على هذا  
الوجه وكذا استعماله عند ما لان استعمال للزكاه كالحل وله ان الفضة تابعة ولا اعتبار للذراع  
وهو الصحيح وهذا اذا تمخضت الفضة منها بالاذابة واما اذا لم يتم بان يطلى بها فلا بأس به  
بالاجماع كما في المضمرات وفيه استغفار بان استعمال للزكاه ام على الرجل والمرأة وسباني  
وحل عليها استعمال الاجاز بان جعل النحاس او الرصاص او الصنف او الشبه او الحديد  
او الزجاج او البور او العقيق او غيره آنية مثلا فينتفع بها في المصنوعات وغيره وذكر  
في المقيد والشمعة ان الاكل في النحاس والصنف مكرهه وفي الاخبار ان الخرف افضل فل  
صلى من اخذ او انى بينه خرفا زارته الملايكة لا ياكل ويكلم استعمال الذهب والفضة للرجال  
بان يؤخذ آنية منها ويستعمل في الشرب والاكل والادمان والنوصي والاختلال فلو دخل به  
فيها واجتمع منها شيئا فلا بأس به كما في المحيط فيمنع ان ياكل على الخوان وعنه انه يكره كما  
في الخلاصة وفي الاستعمال استغفار بانه لا بأس بان يأخذ الاواني منها للنجس ويستثنى من استعمال  
البسطة والبرش منها في حلب لانه ضرورة وما ذكره شامل للثياب ايضا كما اشار اليه في السابق  
وبه صرح في الخزانة وغيره وذكر الرجل ان يستغفر الا انى الاستعمال فاحكم منها على هيئة خاتم  
الرجال فانه ياكل عليهم واما اذا كان له فصل او اكثر فام كما اذا كان من الذهب فانه حرام عليهم  
عنه عامة العلماء وقالوا ان فصد بالتختم النجس مكرهه كما في الكفانية وفي الاخبار رس ان يكون  
الخاتم على قدر منقح فادونه وجاز ان يجعل فضة فضة او عبقا او غيره واما يافونا او  
زرد او غيره وفي النجس لا ينقض صورة انسان او طير او هوام وينقض اسم او اسم  
ابيه واسم امه واسماته تعالى وفي البسنان لا ينقض مجرد رسول اسد وكان ذلك نقض  
خاتم صلعم بثلاثة اسطر كل كلمة سطر ونقض خاتم الى بكر نعم القادر اسد وعمر كفى بالموت

واعطى ايام عمر وعثمان لتصبرن اولتدمن وعلى الملك بعد وفاته الى حنيفة قبل الخيرة والافاكت  
وفي يوسف من عمل براه فقد ندم ومحمد صبر طف ولو نقض اسمه تعالى او اسم بني صلعم  
استحب ان يجعل الفض في كره اذا دخل الخلاء وان يجعل في يمينه اذا استنجى وفي المحيط  
جاز ان يجعل في اليمين الا انه شعار الروافض وفي البداية ان يجعل الفض الى باطن كفه  
بخلاف النساء لانه زينة في حقهن وفي الاخبار التخم سنة لمن يحتاج اليه كالسلطان و  
القاضي وغيره تركه افضل وفي الكرماني بنى الخواني بعض تلامذته عنه وقال اذا طهر فاضا  
فتخمه وفي البسنان عن بعض التابعين لا يتختم الا ثلثة امير او كاتب او احمى واستعمال  
منطقة خلفه منها بكسر الميم وفتح الطاء وقبل ان كان كثيرا فبكرهه كما في المنية وفيه اشعار  
بانه لو كان الكل او اكثره منها بكرة كما في الظهيرية وحلية سيف اي استعمال سيف محلي من هذا  
الفضة وفي قاضي خان لا بأس بكلمة المنطقة والسلاح وحامل السيف بالفضة في قولهم  
وبكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا اذا خلص منه الفضة او الذهب والافلا بأس به عند  
الكل والاستعمال سماراى ونذرى وسط فض خاتم من ذهب في الخاتم لانه يابى ولا يتختم كغير  
وصو الى لا ياكل ويكلم على الرجل والمرأة ان يجعل خلفه خاتم من كوخ صبر وصفه وشبهه قال  
التختم انك شربا كرون كما في الشراج وغيره وحجر مثل بلور وغيره وزج وعيا قوت ويشب بالبا  
وقبل بالفاء وقبل بالميم وقبل ان يشب لبس نجح فلا بأس به وهو الاصح كما في الخلاصة  
ويستثنى منة العقيق فانه قال صلعم من تختم بالعقيق فانه لم ينزل في بركه وسر كرماني في الزاهد  
ومن الناس من اياج التخم بالذهب والحديد والحجر كما في التمر تاشي ولا يلبس رجل الا لا ياكل  
لبس في جميع الاحوال عنده جبر الى ثوبا يكون سدا وطمته ابريسما وان كان في الاصل التاتم  
المطبوخ وقال لا يكره في غير الحرب وقال السجاني لا يكره عند جمالي للرب اذا كان ضعيفا لا  
يدفع مضرة السلاح وقبل لا يكره في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة والافلا بأس به اتفاقا  
كما في المحيط وعمر حمير لا بأس للجزى اذا تاهب للحرب بلبس الحرير وان لم يحضر العدو ولكن  
لا يصلي فيه الا ان يخاف العدو وقبه اشارة الى انه لو ترك اللابيس ثم نفذ وغزل وسج منه  
نوب لم يلبس والى انه لو صلى على سجادة من اللابيس لم يكرهه قال الخاتم هو اللبس الا الانتفاع  
بساير الوجوه فلبس بجام كما في صلوة الجواهر والى انه لا يلبس وان لم يتصل بكلمة وقال صاحب  
المخطط انه اذا لم يتصل به لم يكره عند الى حنيفة الا ان الاول هو الصحيح وقبل انه حرام على النساء  
ايضا وعامة الفقهاء انه حل لمن وجهم عليهم والى انه جاز ان يكون غوة العقب وزره جبر  
كالعلم في النوب والى انه لا بأس ان يشد حمارا اسود من الحرير على العين الرامدة او ان ظرة  
الى النعل وان يكون السكة جبر كما في المنية لا قدر اربعة اصابع كما هي وقبل مضومة وقبل مشورة  
في الوض دون الطول فان العقب من معفو كما في الزاهدى واطلاقه مشوبه بانه كجج المتفق و  
الظاهر انه لا يجمع كما في المنية ويوسده ويغشيه اي يجوز عنده للرجل ان يجعل للبر تحت راسه  
وجنبه ويكره عند جما وبه اخذ اكثر المشايخ كما في الكرماني وعلى هذا الخلاف تعليل للبر على



الجبر والابواب كما في المداية وفيه اشارة الى انه لا يابس بل جلوس على سباط الخمر كما في الخمرانة والى  
انه لا يكره الاستناد الى وسادة من ديباج هو مفتش من الخمر وكذا اوضح صلاة الخمر على يده  
الصبي وتلبس الرجل في اللاب وغيره بلكراهية اجماعا ما سداه بالفتح اي مائة من التوب  
بالفارسية تان و تار ا بسم بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الراء وفتحها وكات البين المجلد  
عزى او معرب كما في الصحيح والقاموس وجمته بالضم ما دخل بين السدي بالفارسية ياف  
و يود غيره سواء كان مغلوبا او غالبا او موبيا بالخمر كالقطن والكتان والصوف فان  
الاعتبار لآخرة الوصفين وقيل لا يلبس الا اذا غلب الخمر على الخمر والصحيح الاول كما في المحيط  
وقد نظم تان ز ا بسم يود از غير ياف مرد را شايد كه بوشد في خلاف ويكس بالاجتماع  
عكس اي كمنه ا بسم وسداه غيره في حب فقط فلا يلبس في غير اللاب اجماعا وكره السدي  
الصبي ذهبها او غيره اليها بعباده والائتم على اللبس لان الفعل مضاف اليه وفيه اشعار  
بانه يكره كل لباس خلاف السنة والمستحب ان يكون من القطن او الكتان او الصوف على وفاف  
السنة بان يكون ذيل القميص الى انصاف الساق ومنهني النكم الى رؤس الاصابع وفيه قد  
شبه كما في السنف واجب الالوان البياض ولبس الاخضر سنة كما في الشريعة ولبس الاسود  
مستحب كما في الخاصة ولا يابس بالثوب الا في الزاهدي وينظر الرجل جوارا الى اي عضو  
من اعضاء الرجل او بعضه فيكون في اسمها كما في غير موضع من الكشف والنظر كما يتعدى نفسه  
ينعدي ما في كما في الاسباس والاولى تنكر الرجل لثيابه يوم ان الن في عين الاول وكذا الكلام  
فيما بعد وفيه اشعار بانه لا يابس بالنظر الى الاخر والصحيح الوجه وكذا الخوة وكذا الموم بالثياب  
كما في الخمس وذكر الزاهدي انه لو نظر الى عورة غيره باذن لم يثم ونظر المرأة عورة او امته مستحبه او  
كنايته من المرأة ومن الرجل الاجنبي سوى ما كان بين السرة وغيره حال كونها مستترة الى الركبة  
في المغطوف مع العاطف على كونه لا يفرق بين احد اي بين احد واحد لان بين بعض  
الغفر كما في باب الخلف من المعنى والغاية داخل تحت المعنى لان الصدر جند من اول رها  
فالركبة عورة والسرة لا خلاف الا في عصية الموزي من اصحابنا ولهذا لو كشفت لايكر عليه الا  
بالرفق بجلد العورة العليظة فانه يوجب الحج لانه جمع عليه وما دون السرة الى العانة عورة  
خلاف للفضل كما في الكافي وغيره وينبغي ان ينكر على كاشفه برفق فانه مجتنبه لانه لا يكره ان في  
الكرمان ينكر على كاشف الفخذ ويعنف ولا يوجب لانه ليس بعورة عند اصحاب الطوايف وفي  
المداية عزى الى حنيفة ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى المحرم حتى لا يابس لها النظر الى ظهره او  
بطنها وجنبها وينظر الرجل من حريمه نساء او رضاء او مصاهرة ما يتكلم وكذا بالسفاح على الصحيح  
كما في الترمذي ومنه غيره ولو مكاتبه او مديرة او ام ولد او معتقة البعض عذرة في ما وراء  
الظهر والبطن والفخذ مع ما يتبعها من كوكبين والوجين والاليتين والركبتين فينظر الى الشعر  
والرأس والوجه والاذن والعين والصدر واليد والكشف والعصيدة والسعد والكف والكف  
السلف والقدم وينظر عند من مفاصل في امته الغير الى سوى السرة الى الركبة كما في المحيط وينظر الرجل

من طرفة الاجنبية الى الوجه وهذا في زمانهم واما في زماننا فمنع من الشابة وينظر العبد والسيدة الى  
الوجه في العبد كالاجنبي وقيل كالحرم كما في الترمذي وفيه اشارة الى انه يحل النظر الى وجه الاجنبية  
الا انه مكره كما في امان الولوالجي وهذا اذا لم يكن من شهوة والافحام كما في نادرة الفتاوى و  
القيين تغيب اي الكف والقدم وينظر الى ذراعها في رواية كما في طرانة والاطلاق ناظر الى ان  
المنفصل كالمفصل والاصل فيه ان كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر بعينه كشم راسها  
وقد اوردتها وعظم ذراعها وساقها كما في الزاهدي وفي المرأة والامانة اشارة الى انه ينظر الى  
الصغير بين منما كما فصل كذا في الزاهدي والسكلام مشير الى ان الخوة كالنظر وان كان معها غيره  
كما في حج المداية ويدخل العبد على سبيله بلا اذنها بالاجماع كما في السنة والى انه لا ينظر الى ثيابها  
الرقعة التي تصفها كما في المشايخ والى انه لا يابس بان يتكلم مع المرأة والامانة بالاجتماع اليه كما في  
صيد المبسوط وسرطاحل النظر اليها واليه الامن بطريق القيين غير شهوة اي ميل النفس الى  
منها او منه او المس بها او له مع النظر بحيث يدرك الشفرقة بين الوجه والبطن والتمتع بالخمر بالقبيل  
الى القبل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف اللوطيون اصناف صنف ينظرون وصنف  
يصافون وصنف يعملون وفيه اشارة الى انه لو علمته الشهوة او ظن او شك حرم النظر كما في المحيط  
وغيره وفي السراجه لا ينظر امرأة الى بطن امرأة غير شهوة الا عند الضرورة فانه ينظر الى الوجه وغيره  
ولو عن شهوة كالقضاء اي حكم القاضي عليها او لها كما في المشايخ والشهادة اي ادارتها عليها او  
لها او غيرها وذكر شيخ الاسلام الامام ابن التيام عند الخجل اذ قد يوجد من لا يستحي وفيه اشارة الى انه  
لا ينبغي ان يقصد القاضي او الشاهد قضاء الشهوة بل تجردكم واداء الشهادة وتحملا كما في  
المحيط والى ان الخجل لم يصح بدون النظر ولو شهد شاهدان انها فماتت كما في العمادي وذكر في النسبة  
اذا سمع صوتها واخبرت به نساء عندها ووثق بذلك كان له ان يشهد به وهو مختار واردة  
الكلام فحينئذ لا يابس بالنظر اليها ولو عن شهوة عملا بالسنة لا قضاء للشهوة كما في المضمرات  
وارادة الشري التجارية فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه مضطر ليعلم مقدار ثيابها وارادة المداوة  
كالاحتقان والافقصاد قال الاجنبي كالحرم منه ويدخل فيه معالجة الغائبة عند الولادة وسكت  
العنة والبكارة وينظر المداوى الى موضع المرض بقدر الضرورة بان تترس سائر المواضع وبعض  
بصره او كذا ذلك وينبغي ان يعلم امرأة نذورها لان نظرها الجدة الفنية والاختان ليس بضرورة  
ولذا قيل يجتن الكبر نفسم ان امكن والالم يقبل الا اذا امكنت النكاح او شرا جازنه والظاهر  
انه يجتن وكان ابو حنيفة يرى لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة ولذا قيل يباح كشف الفخذين  
في الحمام ويكره في سائر الناس كما في الزاهدي والنسبي الذي قطع خصاه وعجوه كالمجبوب  
والمنحنت المتر في بنى النساء والمنشبه بهن في تحلية الوطى وتلبس الكلام عن اختيار  
كالخجل في الامتناع عن النظر لان الخصى قد جامع وقيل هو اشد جماعا والمجبوب يستحي وينزل  
والمنحنت خجل فاسق وفيه اشعار بمنع من النظر الى الخصى في الكبري ومن يجوز من النظر  
من فلة التجربة والديانة وينظر الى كل اعضاء جسم كل سبعا الوطى فينظر من زوجته ومملوكة

م



وبالعكس الى جميع البدن من القرن الى القدم ولو غشوة لان النظر دون الوطى للرجال وعز  
 ابن عمر النظر وقت الوفاق ابلغ في تحصيل اللذة وفيه إشارة الى جواز تجديدهما للوطى في بيت  
 وقيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن اكثر من عشرة افرع كما في الميتة والى ان المظاهر لا  
 ينظر الى فرج المظاهر منها على ما قال ابو حنيفة وابو يوسف لكن ينظر الى السرة والظهر والصدر منها  
 كما في قاضي خا والى انه لا ينظر الى امته الجوسية والوثنية والمزوجة والمكاتبه والمنسكة فانهم  
 كالأجنبيات كما في الزاهدي ويتكلم بالمقصاة فانه لا يكل وطئها وينظر اليها والى ان لكل ان ينظر  
 الى عورة نفسه والاولى ان لا ينظر قال علي رضي الله عنه من اكثر النظر الى سرة عورتها فليس له  
 من ثواب الصدوق رضي الله عنه انه لم ينظر الى عورتها قط كما في الكرماني وما حل نظره اى كل عضو  
 نظر من حل بينهما الوطى اليه حل منه في زمن كل عضو الاخر فلا بأس بمس الزوجة فرجها و  
 الزوج فرجها ليحرك فان فيه رجاء ايج عظيم على ما قال ابو حنيفة كما في الزاهدي وغيره ولو قال  
 وكل من حل بينهما الوطى مستعضونه كان مغنيا عن الجمل السابقة ايضا لان المس فوق النظر  
 ولو كان الضمير للرجل كما ذهب اليه الناطقون فيه لا احتياج الى قيد عدم الشهوة والضرورة لا الاحتياج  
 القاضى والشاهد والناسخ وغيرهم واشكل بمس وجه الاجنبية وكفها وان جاز مصافحه عجز  
 غير مشناه وفي رواية بشرط ان يكون الرجل ايضا غير مشتهى كما في الكرماني ولا بأس جارية  
 عند شراؤها وقال شيخنا انه يباح بلا شهوة وجاز مس الرجل من نظر اليه من الرجل والمجموع  
 وعنه ابن مفضل لا بأس بان يظلم عورة غيره بالنورة كما في ان وقيل اذا كان الازار كسيف  
 جاز عجز الفخذ فوفيه واخذ الخلدواني والاحتياط تركه واما مس ما تحت الازار على ما يعتاد  
 لليلة في الحمام فحرام كما في الزاهدي واذا حدث مالك ملك من رقبته ويدا بشرا او بهيمة او  
 رجوع عنها او ضلع او صلح او كتابة او عنق جبر عبد او صدقة او وصية او ميراث او سبي  
 او فسخ بيع بعد القبض او دفع بجنابة او نحو ذلك واخر كذا في الملك عما اذا رجعت الابقية  
 او ردت المفصولة او فكت الترهين المهرونة او عجزت المكاتبه او انتقضت الاجارة  
 او نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حينئذ بخلاف كما في المحيط وملك الامة اعم من ان يكون كالا  
 او بعضا حتى لو اشترى نصيب شريكه منها وقد حاصت عندها ما راسبتهى كما في النظم  
 ولو كانت بكرا او مشربة فمن لا يطأ اصل مثل المرأة والصبي والعين والمجبوب او مشرا  
 كالحرم رضا او مصاهرة او نحو ذلك وعز الى يوسف اذا تيقن بفرار جملها من البايع  
 لم يستبرأ كما في الصنوي وم على المالك وطئها ودواجه كالغيلة والمعاينة والنظر الى  
 فرجها بشهوة وغيره ومحمد لا يحرم في المسبية دواجه كما في الكبرى حتى يستبرأ المالك او  
 الامة اذا بنى للمقول اى يطلب براءة رجما من كل فالاستبراء واجب لو انكره عند بعضهم  
 للاجماع على وجوبه كما لو انكر المهر وفين في الصبية رضي الله عنهم وقال عامة العلماء انه لا يكفي  
 لشهوته كبر الواحد كما في النظم وسبب قدوث الملك كما ذكره المصنف وغيره وهو المرد بما  
 ذكره المصنف في جبار الشرط ان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك وظن بعض

ان القولين منه فاسدان مستلزاما قال قاضي خا ان البيع اذا انقضى يجب بعد القبض  
 استبرأ وقيل لم يستبرأ فان الاول يدل على فساد قوله الاول والثاني على الثاني وهذا  
 ظن فاسد فان في الاول وجود حدث الملك وفي الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض يتم  
 ببيع كما لا يخفى وقال في الاسلام ان سببه ارادة الوطى وقال صاحب الخصاصة ان عدله  
 استحدث حل الوطى ملك العين في فرج فارغ من جنه الغير وشروطه حقيقة الشغل كما في الجبلي  
 او يوهه كما في الخاين وحكمته صيانة ماله عن الخطأ بما الغر ولا يجوز ان يكون الحكم موجبه منع  
 بخلاف السبب فانه سابق كما في الكرماني بحضه كالملة بعد القبض من التبايع او وكيد فلو وضعت  
 المشتركة في يد رجل حتى ينقذ الثمن فحاصت عنده لم تحسب منه كما في الخاين فلا عبرة بحضه  
 واقعة في انشاء سبب الملك كالشراء او في انشاء القبض او بعده قبل الاجارة في بيع الفضول  
 او قبل التصحيح في البيع الفاسد كما في المدائيه وهذا رواية الاصول وقال الفقيه انه قول  
 الطرفين ورواية عن ابى يوسف وعنه انها كافيه عنه كما في النظم فحين قبض فلو شترى شيئا  
 لا يعلم حينئذ به عاهة اول الشهر عشرة ايام كما في المحيط ولو ارتفع حبسها قبل القضاء اياها  
 ترك حتى استبان انها غير حامل على ما في الاصول وقيل بهذا قول الشيخين وقيل قولهما  
 انه لا يقرب منها سنتين وقيل اربعة اشهر او ثلثة اشهر وقال ابو مطيع نسخت اشهر وعنه  
 محمد اربعة اشهر وعشرة ايام وعنه نصفه كما في النظم وعليه عمل الناس اليوم كما في الخزانة  
 وهو ارفق بالناس والا جوط سنن كما في الكبرى ويستبرأ بشهر تام بعد القبض كما في كفاية  
 السعبي وينبغي ان يكون فيه خلاف الى يوسف فلو حاصت في انشاء الشهر انتقل الى الحضه  
 كالحالة في ذات شهر الى صغيرة او ايسر لقيام الشهر مقام الحضه وبوضع لكل بعد القبض  
 في الحامل ولو لم ير النافان وضعت قبل القبض استبرأ بعد النفاس خلافا لابي يوسف كما في  
 الظهيرية وغيره وانما قدر بعد القبض اذا المعطوفان بشرط ان كان في القيود فمن الظن ان الحسن  
 تقدم قول بعد القبض على قوله بحضه ورضح حيلة اسقاطه الى الاستبراء وفيه اشعار بان الغربة  
 ترك الحيلة ولذا قال محمد انها تتركه مطلقا خلافا لابي يوسف والماخوذ قول ان علم المشترى  
 عدم وطى ما يبعها في هذا الظاهر الذي يوجد فيه سبب الملك وقول محمد ان علم وطئها كما في المدائيه  
 وقيل الفضيل قول محمد واما عند ما فاطمة تباح مطلقا كما في الخصاصة وانما قيد بعدم الوطى  
 لانه لو وطئها فيه ثم باع قبل القبض لم يجز ان يحال له قوله عم لا يكل لرجلين يؤمنان بالله واليوم  
 الاخر ان يجتمعا امرأة في طهر واحد كما في التجنيس وبالطهر لانه ظاهر حال المسلم فلو وطئ  
 في طهر لم يكره الحيلة وهي الى الحيلة ان لم تكن تحتها المشترى حرة ان يملكها الى بيع المشترى  
 الامة بانكاح البايع ثم اى بعد النكاح يستبرأ بها النكاح ولا يلزم الاستبراء لان بالنكاح ثبت له  
 الغرض الدال شرعا على فراق الرحم ولم يحدث بالبيع المالك الرقبه وذكر في المتن انه عنده  
 واما عند ابى يوسف فالاستبراء واجب واما عند محمد فمستحسن وفيه اشعار بان الاستبراء  
 القبض والدخول قبل الشراء كما قال الخراساني وقال الخلدواني يستبرأ القبض كسبا بوجوبه القبض



حكم الشراء فساد النكاح فانه لا يجمع مع ملك العبد وقال لم يخفى في بشرط الدخول تصير محنة له  
بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخل بها لم يكن عند الشراء منكونه ولا معنة لان فساد النكاح سابق  
على الشراء فعليه الاستبراء بدون الدخول لتحقيق سببه كما في الظهيرية وما ذكرنا ظن ان المختار  
عند المصنف قول الشري الذي هو الامام فلا عليه ترك اختيار قول الخلو في ما ظن وهي ان كانت  
تحته وانه لان نكاحه لم يجر حينئذ ان ينكحها قبل السبع او القبض الرجل الا الذي لم يكن تحته  
وجه باجح البائع او المشتري على ان يكون امره بغير المشتري في التطليقتين وهذه حيلة لدفع  
ان لا يطلقها ثم يشتري المشتري ان كان البائع او يقبض ان كان المشتري ثم اى بعد الشراء او قبض  
بلادخول يطلق الا قبل قبض المشتري او بعده فالمصنف اشار الى بيان روايتين بلان وجه احدهما  
على الاخرى فانه اشار الى ان وقت وجوب الاستبراء وقت الشراء وهو رواية الجليل ثم اشار الى  
ان وقت قبض وهو رواية الاصل فلو طلقها قبل قبض المشتري لم يستبرأ على رواية الجليل  
واستبرأ على رواية الاصل بخلاف ما لو طلقها بعد قبضه فانه لم يستبرأ على الروايتين جميعا  
فمن الظن ان رواية الاصل اصح وكلامه لا يدل عليه وانما قيد بالدخول لانه لو طلق بعد الدخول كان  
عليها حبس فبطلت المدة فلا يحصل غرض المشتري وانما يجب الاستبراء في اثنين الصورتين  
لانه لم يحدث بالبائع الملك الرقبة فانها في الاولى في بد الزوج وفي الثانية في بد البائع وبشرط  
الاستبراء حدوث ملك الرقبة والبد جميعا كما هو فاستقام ضابط وجوب الاستبراء على ما ذكره المصنف  
في قوله اذا حدث الى اخيه ولم يخط الى قبوله اذ ذكرنا في انشاء الكلام مخاضا ومن فعل بشهوة  
احدى دواعي الوطى كالغلب والمس وغيرهما ولم يذكر الوطى لان كتاب النكاح قد اغناها عنه  
بامتنع لا يجمعان نكاحا فاختار او بنت وامها نكاحا او رضاعا وكلمة حال لا صفة كذا في المتن  
فانه مما اختلف فيه ولم يجوز به البعير ثم عليه وطئها بدواعيه اى وطئ كل منهما مع دواعيه حتى  
يحكم احدهما بالاخر عمن ملكه كالاعاق والسبع كلا او بعضا او العينة او المكتبة او النكاح الصحيح  
او غيرهما في حينئذ حل وطئ الاخرى بالواحد اى كمن المشتري ان لا يبسطها حتى يفضي حصة على الحرمة  
بالاخر عمن الملك وهذا احد انواع الاستبراء المستحب ومنها ما اذا اراد ان يبيع جارية و  
منها ما اذا اراد تزويجها ومنها ما اذا تزوجها فان المستحب ان لا يطلقها الا بعد الاستبراء وقبل  
هذا عنده واما عند محمد فلا يطلق الا بعد الاستبراء وكذا الجواب في ام الولد والمدة اذ ازوجها قبل  
العنف ومنها اذا اراد امه او امته تزويجها لم يحل فلو حلت لا يطلق حتى تضع ومنها ما اذا زنى  
ببنت امه او بنتها او خالتها او بنت اخها او اختها بلا شبهة فان الافضل ان لا يطلق  
امرأته حتى تستبرأ الزنية بمحضة فلو زنا بها بشبهة وجب عليها العدة فلا يطلق امرأته حتى ينقضي  
عدة الزنية ومنها ما اذا اراد امه او بنتها تزويجها فلا يفضل ان يستبرأ وهذا عنده واما عند  
محمد فلا يطلق الا بعد الاستبراء الكل في النظر وكذا ان يوطئ الرجل ثم يوطئ امرأته او عضوا منه و  
هذا قول الطرفين وقال ابو يوسف لا بأس به كما في العداة ويحل بالتبعية قبض المرأة ثم امرأة  
او حرة فانه مكره عند الفقهاء والوداع كما في المنية وهذا اذا كان عن شهوة اى على وجهه الجاز

عند الكل كما في فاضل خاين وخبر بعض الشيخ لا بأس به اذا قصد البر ولم يخف الشهوة كما في المختار  
والامام مشير الى انه لو قبل وجهه فقيه او عالم او زاهدا او زاهدا للدين فلا بأس به كما لو قبل به  
سلطان عادل لم يحدله وبخبرهم تعظيم اسلامه والكرامة فلو قبل لنيل الدنيا فمكره كما لو قبل  
به نفسه كما في المحيط وقال الصدر الشهدان يقبل به الغير لا يرضى على المختار كما في النكاحي و  
قال شرف النائية لو طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه فدية لقبيل لم يجب وقيل اجاب كما في  
المنية لان الصحابة رضي الله عنهم يقبلون اطراف النبي صلى الله عليه وسلم كما في المختار وقال الفقيه ان  
القبلة حرمته تحته كقبيل بعضنا بعضا على البدل ورحمة كقبيل الوالد ولده على الخنز وشقيقة  
كقبيل الولد اباهما على الرأس ومودة كقبيل الاخ اخاه على الجبهة وشهوة كقبيل الزوج زوجته  
على النكاحي في البستان ومن القبلة قبلة الدابة كقبيل الحمار والمصحف وقبيلة عمر وعثمان كل  
غداة وقيل انها بدعة كما في المنية والحكام مشير الى ان من قبل الارض بين يدي سلطان او  
امير او حاكم بنية التحية لا يجوز فانه كبره كما في المحيط وذكر في الكراه المبسوط ان من سجد غير الله  
على وجه التعظيم كفر وفي الظهيرية انه يكفر بالسجدة مطلقا وفي الزايدى الايام في السلام الى قريب  
الركوع كما لا يسجد ولا في المحيط انه مكره الاختفاء للسلطان وغيره ومكره عند الطرفين لا عند ابي  
يوسف عنده فالكسرة اى جعل كل من الرجلين به في عنق الاخر في ازار سائر ما بين السرة والركبة  
واحد اخر اذا كان معه مخميص او جبة او غيره فان كل واحد لم يكره بالاجماع وهو صحيح  
وقال الامام ابو منصور ان الكسرة منه باعلى وجه الشهوة واما على وجه الكرامة في الزنا كما في  
الكافي وفي الاكتفاء اشارة الى ان المصافحة لم تكره بل هي سنة فدية متواترة وقال صلحتم من  
صالح اخاه المسلم وجكره تناثرت ذنوبه وهي الصاق صفي الكف بالكف وايقال الوجه بالوجه  
كما قال ابن النابغة فاذا اصابع ليس بمصافحة خلافا للروايات كذا في الصلوة المسعودية  
والسنة فيها ان تكون بكفا يد يدي كما في المنية وبغير حائل من ثوب او غيره كما في طهارة وعند الفقهاء  
بعد السلام كما في الشريعة وان باخذ الاربعة قال صلحتم اذا صافحتهم فزوا الاربعة فان فيه عرفا  
يشعرب منه المحبة والى ان القيام بغيره لم يكره وانما المكره محبة القيام ممن يقام له كما في مشكل  
الانار وعمر ابي القاسم الحكم انه يقوم بلا غيبا لا للفقراء وكان صلحتم بكره القيام لتعظيم  
الغير كما في النهاية وذكر في الزايدى لا يكره ان يقوم لاحد في المسجد تعظيما له وكذا الوقوف الفار  
في خلال قراءة تعظيما له وفي الظهيرية لا يجوز ان يقوم القارى العالم او لايه او لاستاذ  
المعلم وفي كثر العباد لا يقوم لاحد في المسجد فانه قال صلحتم لا تعظموني في بيت ربي ولهذا  
اوصى السلف لتلا من زم ان لا يقوموا في المسجد اذ ارسوا وقية اشارة الى جواز ما  
نعرف في زماننا من قيامهم في غير المسجد عند اتمام الدرس وكراهه وبطل بيع العذرة بفتح  
العين وكسر الدال الى الغالب وكذا ما لا يبيع كل ما انفصل عن الادمى كالسنة والنظر فانه في الادمى  
ولذا وجب دفنه كما في التماسني وغيره خالصته غير مخلوطة وصح بيعها مخلوطة بان يحل اليها  
كقول الرب او الرهاد دون العكس فان حل الخمس ممنوع هكذا اطلق في المحيط والبدانة



والاختيار لكن في موضع من المحيط والكافي والتطهير انه صح اذا كان غير غالبا عليها فحينئذ اما ان  
يجل المطلق على المقيد او يجلا على الروايتين او على الرخصة والاحسان على ما علم غنية السنية  
وصيده وفي زيادات الغالب ان المطلق يجري على إطلاق الا اذا قام دليل التقيد نصا او دلالة  
فاحفظه فانه للفقهاء ضرورة وصح الانفعال بها الى العزلة المحلولة فلا يتفجع بالخاصة على الصحيح  
كما في البداية فتوكلت الى الضياع بنية تطهير السكك ثم تخط بالتراب فتقوى الارض به يجوز ولو  
نقل بنية تقويتها حرم كما في المنية وصح بيع السرقة بالكره موبس سرقة بالبيع لانه يتفجع به  
لاستئثار الربيع وان كان جبا وكذا بيع ما انفصل عن غير الا في كافي الكفاية ويكره بيع طين الاكل  
وخاتم الحديد والصفو وكذا في القينة وصح تصدق البهايم بالكره اي نزع خصبة لحيوانات كالسور  
والفوس وذكر شيخ الاسلام ان حصا النوس حرام واما حصا غيره فلا بأس به ان كان فيه  
منفعة والآخر اجماع كافي المحيط لا يصح ويحرم حصا الا في كافي بالانفاق لانه قطع النسل بلا منفعة  
ونيزال عذرة الحامل السكر عند الولادة ببضعة او درهم ولومات الحامل والولد في شق بطنها  
من الجانب الايسر ولو عكس قطع الولد اربارا ولا يجوز اسقاط ولد مضى مدة نفع فيها الروح  
من مائة وعشرين يوما واما قبل مضيتها فذكره عند بعض المساجد وحل عند بعض كافي المحيط  
وبعاج الجاحل المحوفة والخصاة في المشاة الا اذا قبل لا يجر اصله ولا بأس بنصف اذن  
الطفل من البنات كافي التطهير وذكر قاضي خاين ان احد الاوين ان قطع اصبعها اذ من  
الولد لم يضمن لانه معالجة وصح انه لا يجر اي ثمار يربد الدم الى البطن والانه لا يجره من غير  
الحبل الا حسن النوسة لان الحبل اسم جمع يستوي فيه الذكر والانثى وفيه اشعار بانه لا يجره  
الفوس على الثمار وقد صح كافي شرح الطحاوي وصح سنة الاثنتي عشرة ايام وام الولد مستدركة  
بالا لانه بلا حرم ويكره سنة في زمان تغيب الف و عليه الفتوى كافي السراج وفيه إشارة الى  
انها لا يجره غير الحرم في الاثنتي عشرة ايام والاركان وقيل عولجت عند الامن من الشهوة والى ان الحرة لم  
تصح ان تشاق سنة ايام بل حرم واختلف فيما دون الثمان وقيل انها تشاق مع الصالحين  
والصبي والمعتود غير مجرب كافي المحيط وصح عنه لانه لا يجره العصب الى العصور المستخرجة من العنب  
من متخذة اي ممن علم انه متخذة من كسب الحريم من رجل لا ضمال ان يلبس امراته كافي الكرماني والفضل  
ان لا يبيعها وقيل ان لا يكره عنده اذا باعه من ذمي لا يشر به مسلم والا فكرهه بالاتفاق كافي الحاشية  
وغیره وفي الجواهر عن العيون اريد البيع من الجوس واما من المسلم فكرهه لانه اعانة على المعصية  
فيه إشارة الى انه لو لم يعلم انه متخذة لم يكرهه بلا خلاف والى ان يبيع العنب والكره منه لم يكره  
بلا خلاف كافي المحيط لكن في بيع الحزانة ان يبيع العنب على خلاف وكرهه وحرم استخدام القضي اي  
استعمال خصي يبلغ خمسة عشر سنة في الدخول في الحرام واما قبلها فلا بأس به كافي الكرماني وغيره  
وكرهه اقراض بقال كبراء وغيره شيئا من البهرا والدرهم خوف ان يملك لو كان في يده مثلا بشرط انه  
ياخذ منه اي البقال ما شاء مما يحتاج اليه كسبه حتى يستوفي ما يقابل لانه فرض جبهه نفعا وهو ان  
منه حال لا يلا ولو اودعه ثم ياخذ منه لم يكرهه الا انه لو ضاع هلك عليه كافي الكرماني فتو تفرق بينهما

فيل الا فرض ان يعطيه كذا اذ اجماعا من متفق فانهم اقرضه لم يكرهه بلا خلاف كافي المحيط واليه  
كلامه الا ان التخصيص بالاقراض غير ظاهر فانه لو قال اشترت مائة من تمر للزوجة وجعلها  
منه كل يوم خمسة امانا فبيعه فاسد واكراه كرهه كافي الكرماني والتخصيص ان يبيع من الخبز فانه  
مثلا بمقدار الخبز المذكور وصفه حتى يصير دينه في الذمة وسلم لما لم يشره منه ما اراد ان  
يدفع اليه من كذا البهرا كافي الحزانة وكرهه وحرم اللعب بكسرة الام وسكون العين وفتح اللام و  
كسر العين وسكونها مصدر لعب بالكسر والاسم اللعبة بالضم ما يلعب به كافي القاموس  
فاللعب ما لا فائدة فيه اصل كافي الكشف بالند وهو اسم موبس ويقال له الذر ذرية ايضا فيفتح  
المدال والكسرين والشير اسم ملك وضع له الذر كافي المهمات وفي زين العوب قبل ان الشير  
معناه لثو الخلد وفيه نظر فالواهو من موضوعات شيا بورين ارد شيرنا في ملوك الساسانية  
وهو حرام مسقط للعدالة بالا اجماع فانه كبيرة والشطرنج بكسرة السين المدحلة والمجبة ولم يفتح اللعبة  
كافي القاموس موبس شيرنج يعني ان حرم اشغل به ذهب غناه الديني و جاء الغناء  
الا في كافي به فوجوه وكبره عندنا وفي اباحته اعانة للشيطان على الاسلام والمسلمين كافي الكافي  
وذكر في التنجيس والمزبد وغيره ان لو قال ان هذا اللعب لمتدب الغم غير محرم ولو حرم  
الكتاب والسنة او القياس فامراته طالق وقع الطلاق لانه حرام بالنار والقياس وفي  
النوازل الشافعي انه مكرهه غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان او اقترن به قمارا وحش او  
اخراج صلوة عن وقتها عمدا وفي اجابته انه بالاضرار صا كبيرة وفي عمده لا يرد شهادته ان لعب  
به في الاحايين مرة وفي روضته من دلو على اللعب بالشطرنج ردت شهادته بلا اقران شئ  
موجب للتحريم و ابو حنيفة لم يره بأسا بالسلام عليهم من ذلك وقال لا يكره اياه ولا تحقارا  
لهم وكرهه وحرم الغناء بالكسر والمد اسم من الغيبة في المجمل غني عن غيبة وغناء وبالفارسية  
سرو وكفن كافي اجارة الكرماني وعرفانه ريد الصوت بالا لخال في الشعر مع انضمام التضييق  
المناسب لما لم يتحقق الغناء بفقدان قيد الشدة كون الا لخال في الشعر وانضمام التضييق  
بالا لخال ومناسبة التضييق لما هو مجموع من انواع اللعب وكبره في جميع الاديان حتى  
يمنع المشركون من ذلك كافي الاخبار وغيره وفي المضمرات من اياج الغناء يكون فاسقا وفي  
شرح سيرة الكبير للامام الشافعي انه كان صكهم بكره رفع الصوت عند قراءة القرآن والوعظ في  
بعض الذين يدعون الوجد والمجبة مكرهه لا اصل له في الدين ويمنع الصوفية مما ينادونه  
من رفع الصوت فان ذلك مكرهه في الدين عند قراءة القرآن والوعظ فاطنك عند سماع  
الغناء وفي الجواهر ان السماع والقول والرقص الذين يفعل المنصوفة في زمانها حرام لا يجوز  
القصود للجلوس اليه و هو والغناء والمزامير سواء ومنها ما فعلوا غير ما فعل هؤلاء  
في العوارف سماع الغناء من الذنوب وما اباحه الا انه قليل من الغفلة وفيه اباحه لم يعلنه  
في الماجد والبقاع الشريفة وقال صكهم كان يلبس اول من غني وما فعل عنه صكهم انه  
سمع الشعر لا يدل على اباحه الغناء وكان النصر ابادي كثيره الوروج بالسماع فعوب في ذلك



فقال هو خير من ان تعقد وتغيب الناس فقال ابو عمرو وغيره من اخوانه هيهات يا ابا القاسم زلة  
 السماع من كذا وكذا سنة تغيب الناس وقال السري شرط التواجد في زعقته ان يبلغ الى  
 حد لو ضرب وجهه بالسيف لاشيع فيه بوجه ومار وواعنه صلحتم من حديث التواجد فقد علم  
 اصحاب الحديث في صحته ونجاسه في سري انه غير صحيح وفي المتابعين ان مجرد الغناء والاشماع اليه عصية  
 وكذا قراءة القرآن بالالحان حتى قال شيخنا الثاني والسابع ايمان وخبرنا في ج قال مثل هذا  
 الفاري احسن فقد كره والاطلاق مستعمل في النفي للنفس ونفسه كلاهما ممنوع وفي شهاد  
 الذخيرة ان النفي لا يستعمل في غير مكره عند عامة المشايخ وفي المحطاه الناس من جوز ذلك في  
 العوس والوثنية لا اعلان ومنهم من قال اذا نفي لبس تفيد نظم القوافي وبصير مضيق اللسان  
 لا يابس به وقال بعضهم النفي لنفسه دفعا للوحشة لا لكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك  
 مكره عند علمائنا وحمل ما ورد في الاحاديث على انشاء الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ  
 وفي المضمرات من ابداع الشعر كالقاسم والفظ الغناء مستعمل في النظر في كتب الاشعار لا في كتب  
 اللسان لا يابس به على ما قالوا كما في فاضل حال وفيه اشارة الى ان مجرد النظر مكره عند بعضهم  
 وانما حصر الغناء بالكره مع انه التعميم فيما بعد ايتها ما يمنع عنه اذ هو يشيع بين الناس ولذا  
 ايجز الى بعض الاطباء وكل لهو الى لعب وعجت فالشك في معنى كما في الله شريفة النافذات والاطلاق  
 شامل لنفس الفعل واستماعه فالفعل كالرفض والسموية والصفيق والتقليد وضرب  
 الاوتار من الطنبور والبربط والرباب والقانون والمزمار والصنج والسرنا والبوق وما يقال  
 بالفارسية سفيد مده فان كلها مكره وانه لا ينافي الكفار وكذلك ضرب النوبة لتفاحه و  
 المبالاة فلو ضرب للنوبة فلا يابس به كما اذا ضرب في ثلثة اوقات لتذكر ثلثة نغيات من  
 الصور لمناسبة بينها فبعد العصر لاشارة الى نغية الفجر وبعد العشاء الى نغية الموت  
 بعد نصف الليل الى نغية البعث كذا في الملاعب مما امام البيهقي و ينبغي ان يكون بوق طمام  
 يجوز كضرب النوبة وفي الاختيار لا يكره ضرب الدف في غير العوس نظيره المارة او الصنج في غير  
 النطق وعز طمس لا يابس به في العوس يشتم وفي السراجية هذا اذا لم يكن له جلاجل ولا يقر  
 على هيئة التطريب وقال التوربيني في النخبة انه عام على قول كنه المشايخ وما ورد في ضرب  
 الدف في العوس كناية عن الاعلان ونماه في البستان وبكره عمل الشعوذة والنظر اليه كما في  
 المضمرات ولا يابس بحبس الطنبور والبربط في بيته ولكن يحفظها ويؤخره ارسالا في السكك  
 واما امساك الطماوات في برجهام مكرهه اذا ضرب بالناس وقال ابن مقفل يجب على صاحبها  
 ان يحفظها ويحفظها وفي شرح السري لا يكره ان قال صلحتم لا يحضر الملايكة شيئا من الملاهي  
 سوى النصال والردان الى المسابقة بالرمي والعوس والابل والارجل وفي الكبرى يجوز  
 المسابقة لو كان البول من جانب فاذا كان من الجانبين حرام لانه قمار الا اذا دخلوا محلا و  
 فربس يمين ويسبق فقال كل منهما ان سبقني فلنك كذا وان سبقك فلي كذا وان سبقه  
 فلنأخذ له فحينئذ يجوز ويحل ان اعطاه فلا يسخن وفي الملاعب لو شرط المحلل انه ان سبقهما

الا اذا دخل محلا فربس

اعطاه احدهما او كل منهما شيئا جاز وفي الكافي ان المنفعة عند اختلاف الجواب كالراحي ولا يجوز  
 في الطير والبغل لكن في الاختيار انه يجوز وفي المنفعة لعب بالصولجان يربد الفوسية يجوز  
 وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المصاحبة لتحصيل القدرة على المقابلة دون التلوي فانه  
 مكرهه واما الاستماع فكما استماع ضرب الدف والمزمار والغناء وغير ذلك فانه عام ان سمع  
 بغنة يكون مقدورا ويجب ان يجهل ان لا يسمع لغو له عم استماع صوت الملاهي معصية  
 واللبس عليها فسق والتلذذ بها مكره وهذا اما لتخليط الذنب كما في الاختيار او لانه  
 كما في النهاية وبكره من الواعظ الغناء الكرم وضرب الرجل على المنبر والقام والعقود والنزول  
 منه والصعود عليه في وسط الكلام كما في خيرة الفتاوى وتوارد ذكره في بعض الكتب فيمنع ان  
 يذكر او لا يفضل سائر الصحابة لئلا يشبه الروافض كما في العيون وكره جعل الغل الى الطوف في  
 حديد الجامع للبدن الى العنق الخاضع تحت الراس في عتق عبدة لانه عقوبة اهل النار وقال  
 الفقيه ان في زماننا حجت العادة بذلك اذا خيف من الاثبات كما في الكرماني بخلاف التقييد فانه  
 غير مكره لانه سنة المسلمين في المتمدين وكره احتكاك راحة اجناس الشيء انظار الغلاء و  
 الاسم الحكرة بالضم والسكون كما في القاموس وشراء اشتراء طعام وكحه وجبه الى الغداء  
 اربعين يوما وقيل شهر او قبل اكثر من سنة وهذه المقادير للبيع والتعزير لا لتمام فانه يتفاوت  
 بمقدار حبس قوت البشري ما يقوم بدنه من الرزق كالبه والشعر والذرة والارز والدخن  
 والتمردون العسل والسمين كما في التخبيس وغيره وقوت البهائم كالنبت والفت وهذا عند  
 الطرفين وعليه الفتوى وقال ابو يوسف انه حبس كل ما يضر بالعمامة ولو ذهب او فضنه  
 او يوبا او غير ذلك كما في الكافي وشرط بعضهم الاشارة وقت الغلاء بنظر زيادة كما في  
 الاختيار فلو اشتهى في الرخص لا يضر بالناس لم يكره حكره كما في التمر ناشي في بلد او ما في حكمه  
 كالرستان والقوة يضر الاحتكار باجل بان كان صغيرا فلو لم يضر وكان كبيرا لم يكره لانه حبس  
 ماله فلا يكره لو اشتهى في غير البلد ولو في بيته وجلبه اليه وجبه وهذا عنده وفي رواية  
 عن ابي يوسف واما عند محمد فبكره ان كان في بيته ومنه وعز الى يوسف انه يكره ان اشتهاه  
 من نصف ميل كما في المحيط والاصل قوله صلحتم المحكم ملعون الى معذرة درجة الماير و  
 لابراد المعنى الثاني للعن وهو الابعاد عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون الا في حق الكفار  
 اذا العبد لا يخرج عن الايمان بارتكاب الكبيرة كما في الكبرى لانه حبس عليه ارضه بل خلاف  
 اذ لم يتعلق بها حق العامة ثم صرح بما اشار اليه في السابق فقال ولا غلته كجلوته اي  
 جلبها المالك الى بيته من لدا ولو في بيته لانه يتعلق حق العامة بما جمع في البلد وقد بناه لطلب  
 وسحب ان يبيعه فانه لا يخلو عن كرامته كما في التمر ناشي وبكره تسخير قدام اي تعزير الامام او  
 القاضي الثمن للطعام وغيره على الناس اي ارباب العقوبين ولو محكمين قيام بيع ما  
 فضل عن قوته وقوت عياله على اعتبار السعة في ذلك بمثل القيمة او بعين تيسير فان باع  
 فيها والا امره مرة اخرى ووعظا وهدد فان قبل فيها والاحب وعزاه على ما يرى فلو

لا تأثم في امر



سعه في الخوف لم يكن لشري لقوله عم لا يكل بال امرئ مسلم الا يطيب نفس منه الا اذا تعدى  
الارباب اي تجاوز اصحاب القونين من جهة اي قية ذلك القونين فاجابنا بان يسجلوا  
بضعف القيمة كما اذا شربوا لبنين و باجوابا بانه لا بأس حينئذ ان يسجلوا منها بمشورة  
اهل الرأي فان باع بأكثه فاسعه حاز وامضاه الفاضل وان لم يبعه اصلها لم ياكل  
عندهم وهو الصحيح ونما في التماسي والمحيط وغيرهما وفيه إشارة الى ان الشجر في  
القونين لا غير وبه صرح العنابي والاسامي وغيرهما كنه اذا تعدى ارباب غير القونين وظلموا  
على العامة فسمع عليهم لما لم يبا على ما قال ابو يوسف فيجب ان يجوزوا العلم وقيل تنبأ لا  
حكما بل منازع قول فرداي خبر واحد من كيف ما كان ذلك الفرد كان او عيدا ذكرنا او شئ  
سلما او كافرا لا او فاسقا وما في كنه كما في اذا ما وقدم وفيه اشعار بانه يترجى زيادة العدد  
لانه خبر كنف في الشهادة فانه اثبات لا ينزع في المعاملات جميع المعاملة بالضم من العمل فعمل  
بمعلق به قصد وهي حق العبد عرفا فالمعاملات خمسة المعاولات المالية والمناكحات  
والمحاصات والامانات والتركات فلو قال احد انه باع زيدا بغير علم او كره او ادعى عليه او  
ادعى او ورث فقبل قوله ولم يبع ولم يشتر بانه فلو قال واخر كافر خادما لم يشتر بانه  
المعهود من مسلم او كفا في قبل قوله في حق الشراء منه وحينئذ حل اكل بالبيعة لانه خبر صادر  
عن عاقل فتح الكذب عنده لان قبحه عظمي وان قال ذلك الكافر بشره من جو سبي قبل وجم  
الكل وفيه إشارة الى انه ملك فبيته لم يكن له الرجوع كما لو اشتراه واخر احد انه ذبحته  
مجوسا والى ان حكمه الرأي لم يشترط في خبر الفاسق وليس كذلك فانه لو قال الى قد  
اشترت هذه الطائفة من فلان او وهما لي او تصدق بها علي او وكلني بها واكبر رايه انه  
كاذب لم يقبل قوله كما لو استوى الوجهان كما في الكشف وغيره والى انه انما يقبل قول الفرد  
اذا لم يكن له منازع فلو راي رجل جارية في يد رجل يدعي انها ملكه ثم راي في يدها يدعي ان هذا  
الرجل ظلمي وعصيا مني لا ينبغي ان يشترها لانه قد ثبت له منازع هو الفاضل باقراره  
كما في المحيط وقيل قول فردا منازع قد شرط العدل الى عدله اي كونه منزها عما يعتقده حمة  
في الديانات جميع ديانة تالكس لغة دين دار شن وعرفا حق الله تعالى وهو على قسمين  
عبادات حمة الصلوة والزكوة والصوم والحج والجهاد ومزاج حمة مزجة فقل النفس  
وخرجة اخذ المال وخرجة منك السر وخرجة تلب الفرض وخرجة خلع البيضة كالحج  
منه غير حاسة الما فانه يقبل ولو ختم عبدا واحدا فلم يشرب ولم يتوضا به بل ينيم و  
كالأخبار عن الحل والمعة اذا لم يكن فيه زوال الملك وكالأخبار عن رتبة مهال رمضان او  
كالأفقا ورواية الاحاديث والشرائع كما في الزاهدي ولا يخفى انه صحيح ان يكون مثالا  
جميع اقسام الديانات وفيه اشعار بان قبول قول المفضي غير العدل لم يجب وبشكل باخي  
القنية ان في رواية الحديث والفقه عنده نية لفظا في وقت السماع والرواية الى  
حين الرواية وعندهما لا يشترط ذلك وفي خبر الفاسق نجاسة الماء وكونه وهو لم يذكر

صدر عنه كبره او اطلب على صغيرة والمستور الذي لم يدع عذاته وفسقه في وفي رواية الحسن  
عنه ان المستور كالعقل لكن الاصح هو الاول فان كان كبر رايه انه صادق فيم ثلثه فلو نوا  
لم يكره وان اراه فاحوطا في العكس نوا كما في خبر الكافر وان وقع في قلبه ان الحاكم صادق  
فان اراه فاجب والصبي والمعونة الى النافض العقل كالكافر وفي اهل الاهواء تفصيل ثمانية  
في الكشف وحتم على الشري إشارة الى انه طلب كفايا في الشريعة كما لا يخفى واعلم ان من جعل  
الحق متعدد كما المعزلة اثبت للعامة لليار من كل مذهب ما بهواه وخر جعل واحدا كعلمائنا  
الزم العامة اما ما اوردنا في الكشف فلو اخذ من كل مذهب مباحه صار فاسقا تاما كما في  
شرح الطحاوي للفضة سعيد بن مسعود فيجب في المذهب الصلابة الى اعتقاد كونه حقا وصوابا  
كما في الجواهر ومثابنا قالوا ان مذهبنا صواب كتميل للخطا ومذهب غيرنا خطا كتميل للصواب  
كما في المصنف فمقدار ما يحتاج اليه لاقامة الغرض من الفقه في بيضة وتعلم كماله كالادان  
منه وبكره التعلم للبيات ومنه الكلام وراه في الحاجة كما في خاتمة المفتين وذكر في العمان  
ان من اشتغل به نسب الى البدعة وتعلم المنطق كشر بل وفي قوت القلوب جعل للمبالغة  
المنطق علما وفي الجواهر ان الاشتغال بعلم الجدل يضيع العمر وفي البستان ان في التعلم  
والتعلم للعبية اجا وفي تحفة المسترشدين انه لا يجوز ان يعلم ويتعلم ويستمع ويكتب كل  
علم ضد السنة كالنجوم او فاضل الدين كاقول بنفوذها الفلاسفة او غيره للدين الباطل او  
المعتقد الفاسد وفي الظهيرية لا يجل النظر في كتب المعزلة ولا امساكها وفي الزاهدي  
الكتب اذا جرت عن الاستفهام بها تسمى عنها اسم استدعاء والرسول والملازمة ثم ذكر في الباقي و  
ان الفاضل في المال الجاري كما في اودقها فلا بأس به ودر من المصحف وفي المنية لا يجوز ان يجلد  
القرآن بالمصحف ولو استعمل المورقون كواعده الاخبار والتعليقات في المصحف كت  
التفسير والفقه فلا بأس به ولو استعمل في كتب النجوم والادب بكرة وفي الخفة اخذ الفال في  
المصحف مكره وفي الخزانة لوجع لطلب العلم بلا اذن ابيه لم يكن عاقا وفي الخفة بكرة  
ليس ما كان شعرا للمحافل في الدين ويستحب اجابة الدعوة الا اذا كان منكرا في بيته وطريقه  
او ماله غير حلال او قصده رياء وفي الزاهدي يستحب ان يعلم اطفاره ويقض شارب ويجلق  
عائنه وينظف بدنه في كل اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في حمة عشر يوما والزاهدي لا يراعي  
التم وفي المسعودية يتداني تعليم اليد بسجدة اليمنى ويحكم بايديها والرجل بخنصر اليمنى و  
يخنم بخنصر اليسرى وفي الهندية قص الشارب ان يوازي خوف الشفة العليا وفي السراجية  
للأباس ان ياحظه اطراف الخنة اذا طالت وبكره للجوس للمصيبة ثلثة ايام او اقل في المسجد  
واما في غيره فخرصة للرجال ومنع الفراء عنه ولا يعطى لهم شئ كما في المنية وبكره ان ياحذ الصائفة  
في هذه الايام وكذا اكلها كما في خيرة الغناوي ويستحب زيارة القبور فيقوم بخلاء الوجه قبا وعبدا  
كما في الحياة ويقول عليهم السلام ويدعوه مستقبل القبلة وقيل الدعاء انما ياولى وقال  
الشري لباس بالزيارة للنساء على الاصح كما في الخزانة وذكر في المحيط ان زيارتها وان لم تكره



الان الاول هو انك كتاب **الاشربة** اوردها كرايته لانها اقرب من طام في  
 الاشربة جمع الشرب اسم من الشرب اي ما يشرب ما كان او غيره صلا او غيره وفي الشربة ما دم  
 منه وهو اكثر من عشرة بعض اصحابنا والمضاف محذوف اي شرب الاشربة واصولها انما  
 كالعنب والتم والزبيب وطلحات كالبه والذرة والدخن والطلاوات كالسكر والفانيد وحل  
 والالبان كل من الاصل والرياح والمخزوم العنب خمسة انواع او ستة وفي التمر ثلثة ومن الزبيب  
 انسان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين في مطبوخ سباني ففصل في مطبوخ سباني  
 القوان من الدلائل العشرة سكرها في عداد الاوانات والشمية بالرجس والكون من عمل الشيطان  
 والام بالاجتناب ونعيق الفلاح به وايضا العداوة وايضا البغضاء والصد عن ذكر الله والصد  
 عن الصلوة والنهي بصيغة الاستعظام الموصى بالتمديد السديد ولذلك سميت بالاشربة لانها شرب الاثم  
 حتى يصل عقلي كذا كذا الاثم يذهب بالعقول والاشربة لانها مأخوذة من الحمة بالضم وهي مادة العجين  
 واصله وهي ام الطبايب بالنص في المبسوط قال سكرتم اذا وضع الرجل قدحا من خمرة على يده  
 لعنة ملائكة السموات والارض قال شربها لم يقبل صلوة اربعين ليلة وان داوم عليها فهو  
 كعابد الوثن والاولى تاخير ليل يلزم الاستدراك ونقديم حكم الشئ على نفسه وهي اي الحمة  
 فانها من الموشات السماعية الواجبة الثانية والاولى لا اعتراض به ليل ان الوصل التي بكسر  
 النون وسكون الباء والهمزة وكسر الشين على القلب والادغام اي غير النضج كما في المغرب  
 فالنضج ليس بخر فلو طخت لم يبق خمرا وفي خلاف كما قيل في البداية فمن قال انه لم يبق خمرا لم  
 يجز باكل الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يجز شارب العرق مالم يسكر ولا يجز في بيته قال  
 واسد لا شرب طمخ وشرب العرق على ان يبنى الايمان على العرق ومن قال انه ينبغي خمرا فافسد  
 الحكم واليه ذهب الامام الشريفي وعليه الفتوى كما في نعمة الفناوي ونقل الزاهد في المبسوط  
 انه لو صب فيها سكر او فانيه حتى صار صلا اصل لزوال حرارة وفيه اشعار بانها لو زال مرة طمخ  
 بالطحين حل كما في الفتية من ماء عنب اخر از غير العنب فلو اخرج الماخذ فقله بعد عصره كان بمنزلة  
 النضج كما قال بعض المشايخ ولذا قال بعضهم انه بمنزلة طمخ حتى يجز شارب فطره منه كما في الحكم على  
 اي ارتفع اسفله اذا صلا الارضاع كما في المفاتيح واشتد اي قوى بحيث يصير سكر او قرف  
 بالزبد بالتحريك اي رماه بحيث لا يسع فيه شئ من الزبد فيصفو ويرق فلو لم يقدف به حل عند الكل  
 عند بعضهم في النظر قال بعضهم انه حل عنده ولم يجل عنه ما قيل ان المختار انه يجوز الاستدراك  
 بحرم ولا يجز دون القذف به احتياط كما في النهاية وان قلت حاله طمخ اي حلت حال كونها  
 فليست اخر از عرقا قال بعض المعزلة ان طمخ هو اكثر السكر لا القليل فانه حرام بالاجماع كما في  
 الذخيرة ولو ترك القيد الاولين اكتفاء بما ياتي من قوله اذا غلت واشتد وذكر القيد من  
 الاخيرين لانه كان اقيد واحضرا كطلاء بالسكر والمدفانه حرام وان قل فالمقصود من التشبيه  
 مجر دلتهم في هذا الوصف لا المبالغة حتى يلزم ان يكون المشبه به احمى واشهر وفي التشبيه  
 شامخ والعطف احسن كما ظن وهو ما عنب خالص كما هو المتبادر فلا يشمل الجعة ولا الجبوري

كما سباني طمخ قبل الغليان بالنار او شمس قد مر قبله وقيل اذا صب بالطحين منه فطما  
 ونصفه نصف وادنى شئ منه باذن والكل حرام كما في الاختيار وغيره والباقي كسكر النحل و  
 فتح كما في الفتاوى معرب باده وهو طمخ كما في الفائق غلط كما في غلط نجاسة طمخ و  
 الطلاء كالبول كما في البداية وفيه ان نجاسة الطلاء خفيفة في رواية وهو مختار الامام الشريفي  
 والفتوى على الاول كما في الكبرى وفيه اشعار بان طمخ نجس العين كما قالوا وفي الكرماني وغيره  
 ان جوب طمخ كان عصية اظهر اثم صارت باعترافه صفة طمخية فلم تكن نجس العين والاولى  
 ترك بيان نجاسة طمخ لان كتاب الطهارة يغنيه وكان عليه ان يوضح بيان نجاسة الطلاء لانه  
 لا يكون نجسا الا اذا اشتد ويمكن ان يقال انه قد مر للاشعار بان نجاسة النضج خفيفة  
 كما هو مختار الشريفي في المبسوط وان كان في البداية انما غليظان في رواية ومثل نضج التمر اي  
 السكر ونضج الزبيب يبين اي غير مطبوخين فانما حراما ان لو غليظين والنضج اسم مقول  
 المزبد او الثاني في المغرب يقال نضج الزبيب في طابيته ونضج اذا افاه فها يبتل ويخرج  
 للفاوة وقال ابن الاثير انه شرب مخزوم زبيب او غيره من غير طمخ واليه اشار في الصحيح  
 والاساس فلا حاجة الى قيد يبين والسكر يفتحن مخصوص بعصير الرطب فيكون التمر اليابس  
 كالزبيب حراما عن الرطب بعد ان يكون بقية النضج لكنه بوجه من اظهره افا لاولى اما  
 ان يقال ونضج البسر والرطب والتمر والزبيب كما في الذخيرة واما ان يترك النضج مختارا كما في ربا  
 الكافي ان التمر اسم جنس من ينضج صورته الى ان يدرك والمختص بعصير البسر النضج بالضاد  
 والحاء المعجمين من النضج وهو كسر الشئ المجوف اذا غلت الطلاء والنضج والظرف متعلق  
 بحرم واشتد فان كلها اذا كان صلا حل اتفاقا واذا اشتد فذلك عند خلافهما  
 اذا قدت بلزبه حرام اتفاقا وترك هذا القيد لانه اعتمد على السابق وحرمه طمخ ومن قلت احمى  
 حرمته هذه الثلاثة وان كثرنا للقطعية والظنية فيكون مستحبا لانه دخل في الايمان بتصدق  
 مجموع ما نزل عليه وم فان حرم واحد كان حرم الكل كما في الكرماني فيفسق شاربها ويحرم طمخ  
 منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها فيمنها اذا كانت لم لم فقط فلا يفسد مستحل هذا الاشربة  
 ولا يفسق شاربها ولكن يفسد ولا يجز الا اذا سكر ويجوز بيعها ويضمن متلفها فيمنها عند  
 وقال لا يجوز البيع ولا يضمن المتلف وعمر الى يوسف يجوز بيعها اذا طمخ فذهب اكثر من النصف  
 وافل حرم التلثين والفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد المتلف لثمة واما  
 اذا قصدنا وهو يعرف بالقوانين فالفتوى على قولها الكل في المضمرات وفيه اشعار بكونه الانتفا  
 بالطمخ لكل وجه كما في المنية ولو خاف العطش الممكث فان سكرها لم يجز الا اذا شرب زائدا على  
 قدر الحاجة كما في الزاهد وحل العصية الممكث في التلث سباني كرون بان طمخ بالنار او شمس  
 حتى يذهب ثقله ولا يغير ما خرج من القدر من شدة الغليان من الزبد فلو طمخ عشرة اصوع من  
 العصية فذهب بالزبد طمخ سباني حتى يذهب ستة اصوع وبقي التلث مجل كما في الكافي  
 ويبغى ان يطبخ موصولا فان انقطع الطمخ لم يعد فان كان قبل غيره جردت الحرارة وغيره

حل شربها



حل والاحرام وهو المختار للفقهاء وان يكون سفل قدره مستويا كاصلا وان يقسم ارتفاع  
 القدر ثلثة اقسام متساوية ويجعل على كل علامة فتحة ويطلع الى ان يرجع الى العلامة السفل  
 كما في خاتمة المفتين العيني اذ اخرج العصير الزبيبي والتمري فانها جلالا بادي طبع وفيه شعار  
 بان المثلث ماء عذب فالصل وذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالطحين لم يرق بالماء وانه كخبي  
 اشتد يسمى مثلثا الا انه مخالف لعلامة الكتب فانه يسمى باسمي اذ كذا جهورى كسفال الجهور  
 والمسمى منسوب الى حميد فانه صنعه وابو يوسف ويعقوبى لانه اخذ له نارون الرشيد و  
 الخبي معرب تحت وفي الروضة والطلب انه مثلث صلب عليه من الماء بغير مذهب عنه من العصير  
 ويشترط بعضهم ان يطحين بعد صب الماء واليه ذهب الفضلي وعليه الفتوى كما في المسمى او قاذف  
 بالزبد كما في المحققين وعنه فادام صلوا حل شره بلا خلاف واذا قذف بالزبد حل عند الشيخين بالم  
 سكر ويكره عند محمد وان لم يكن مستحلا كما في النظم وعنه مثل قوله ما وعنه انه مكروه وعنه انه موقوف  
 كما في المداينة وبه اخذ الفقيه وهو الصحيح كما في شرح مجمع البحرين والاول اصح كما في النهاية والظهير  
 وقاضى خان والكبرى وقفاوى اهل سمرقند والمسمى كما في خاتمة المفتين وهو الصحيح لان المسمى  
 موقوفة في العقبى فينبغي ان يحل من حبه في الدنيا المؤذجة غيبا كما في المضمرات وسيل المزم  
 نفيق الصحابة رضي الله عنهم وكان عمر رضي الله عنه استشار الناس فيما يسمون الطعام ويعقوبى  
 على الطاعة في ليلالى رمضان يعطى الفقراء بعد الطعام فقال رجل من انصارى انما يصنع شرا  
 في صومنا والى بالمثلث فصب عمر عليه ماء فشر به ثم تناول عبادة امر العماران تحفة للناس  
 لا سحر كما في الكرماني وحل بغير التمر اسم جنس كما في تناول البابس والربط والعسر و  
 تجدد حكم الكل كما في الزاهدى والبيد شراب بخدمة التمر والزبيب او العسل او البر او غيره  
 بان يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه شئ من النبد وهو الاقفا كما انشبه اليه في الطبقة وغيره  
 وبغير الزبيب حال كون بغيرهما مطبوخا اذ يطحين فالتوفيق بينه وبين النقيع بالطحين وعدمه كما  
 في النعمة وان اشتد ذلك البند وقذف بالزبد وفيه خلاف المثلث كما في النظم وغيره ولا يخفى انه  
 حال كسابقه فلم يتعلق بالمثلث فلم يغض عما سبق من قوله مشد كما ظن وخبر الى طيفه للاحرام ديانة  
 ولا اشرب مودة وغيره كعبه انه كان يشرب في ليلالى رمضان للفقوى على العبادة كما في الكرماني وخبر ان  
 مقابل لو اعطيت الدنيا بخلاف ما شرب مسكرا وما افيتت بحرمه البنيون مطبوخا وقال ابو  
 يوسف في نفي من البند مثل الجبال وكيف لا وقد اختلفت فيه الصحابة كما في النجيب وعنه  
 الشيخين ان بغيرهما لا يحل الا اذا ذهب ثلثاه بالطحين كما في الكشف اذا شرب طرف حل مالم  
 سكر الى يغلب العذبان به من المثلث والبند بين ظن منه فلا يشترط بالاجتماع السكر الموجب للحرام  
 عنده وما اسكره القدر الاخير هو المحرم عندهما لانه العلة معنى كما في الحقائق وغيره وذكر في الكشف  
 ان القدر المسكر حال مكروه عند ابى يوسف فاحرام هو السكر كحسب شره بانه لو ولا طيب  
 اى خفة توجد لشدة السور فان نوى بالشرب واحدا منهما فالجوس والمشي اجم اشرب قطرة  
 والنية ويجوز وان لم يسكر كما في المضمرات وغيره وفيه استغفار بان عينه خلال كما في السراجية

فان قصد به سحر الطعام او الفتوى في الديالى على القيام او في الايام على الصيام او على الفصال  
 لاعلاء الاسلام او التداوى لرفع الامام فهو المحل للتحذاف بين علماء الامام وفي الكشف قال محمد  
 كل مسكر مكروه ولم ينفذ بالاحرام وينبغي ان يكون مثل المسمى من ذلك العام وحل بالانفاق  
 للبطان الى ما الزبيب والتمر او الرطب او البسر المجتمعين المطبوخين اذ يطحين فلو جمع بين  
 ماء العنب والتمر والزبيب لا يحل ما لم يذهب منه بالطحين ثلثاه كما في الكافي وانما ذكره مع  
 انراجه فيما قبل ليكون ردافا لاصحاب الظواهر فانه لا يحل عندهم وحل عندهما خلافا لمحمد  
 بغير العسل يسمى بالنبيذ بكسر الباء بنقطة وفتح الناء وبغير النين وبغير البسر يسمى بالمزك بكسر  
 كما في المغرب وبغير النقيع يسمى بالجمعة بكسر الهمزة وبغير النين وبغير البسر يسمى بالمزك بكسر  
 وسكون الراء كما في المغرب وغيره وفيه نظر ان بغير البسر وان لم يطحين اذا شرب للبطان والبند  
 وان اشتد ذلك وقذف بالزبد وسكر بانه لو وطب فالحل لبطان مقيد به وفيه إشارة الى انه  
 لو شرب واحدا منها لا يوجب بلا خلاف وحاصل ان شرب بغيره للربط والحلاوات بشرط حل  
 عند الشيخين فلا يحد السكران منه ولا يقع طلاقه وجمام عند محمد بن محمد ويصح كما في الكافي وطلب  
 الفتوى كما في الكفاية وغيره وفي الاكتفاء رد الى ان لبن الابل اذا اشتد لم يحل وهذا عند محمد  
 وعنه انه مكروه واما عندهما فالحلال والسكر منه حرام بلا خلاف ولقد والطلاق على الحذف فانه  
 في التمر ناسي والى ان لبن الرماك الى الفوسه اذا اشتد لم يحل وهذا عنده على ما قبل والاصح  
 انه يحل كما في المداينة وذكر في المداينة انه يحل عند الصاحبين وبكره كراهته تحريم عند عامة المشايخ  
 على قوله وعنه كراهته تنزيه ونما في التمر ناسي والى ان البند الى احد نوعي سحر العقب حرام لانه  
 يزيل العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع اخر منه فانه مباح كالاقبول لانه وان اخل العقل به لكنه  
 لا يزيل وعليه يحل كما في المداينة وغيره من ابحاث الشيخ كما في سفره الدياب ونما في شفاء الجيران  
 للعلامة القاسمي وحل حل حرم ولو كان بطلان اى عمل كالحل والمخ والماء والسمك وانما النار  
 عندة ونقلها الى الشمس عند بعضهم والصحيح عنده انه لو لم يكن لصاحبها حرمه ونوع الشمس  
 عليها لا ينقل كرفع سقف لا يحل ثقلها فلو صب حرم في حله اساء ولم يفسد كما في التمر ولو خلط بالتمر  
 بالخل وصار حامضا يحل وان غلب التمر واذا اخل فيه بعض الحموضة لا يصير خلا عنه حتى يذهب  
 تمام المارة وعندهما يصير حلالا كما في المضمرات ولو وقعت في العصير فارة فاجتنب قبل السقي  
 وترك حتى صار حراما تخلت او خلها بخل وبه افتى بعضهم كما في السراجية ولو وقعت قطرة حرم  
 في حلة ماء لم يصب في حب خل لم يفسد وعليه الفتوى ولا ينبغي ان يتعد ترك العصير حرمه الى غيره  
 خلا والصحيح انه لا بأس به لان وجود المسمى ليس بغيره وانما الصحيح الانقاع فلا يكون باحاده  
 المسمى فاصد الصحيح وكان بعض السلف اذا ارادوا ان يخلوا بخل في اسفل الخابية خلوا لى  
 بخص ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط غير واجبة في الحكم كما في النعمة ولما ذكر ان البند المشد  
 حلال ولو بهم ان زيادة الاشتداد الحاصل بسبب الاوعية الثلثة توجب حرمته ازال ذلك  
 التوهم فقال وحل الاشتداد الى ان يذهب التمر والذرة وكوه بان يلقى في الدباء بالضم والمد التمرة

القاسمي







الى المذبح والذبح من الغشاء وقطع الرأس مرة واحدا الشفة بين يديه بعد الاضحية فانه قال صلحتم  
 ابيتم البهايم الاخرجة فالفها وازفها وحفرها وسفادها ولان عمر ضي السعد على هذه  
 بالذرة حتى يرب كفاي صيد المبسوط وهذا لا يخلو عن اشعار بان ضرب الذرة جازية فمما كرهته  
 تنزيهه بشرط طحل الذبح كون الذبح مسلما او كذا بيا عيا او غلبا او ذميا ولو كان الكفاي  
 جوبا فكل ذبح الذبح كذبح الابيض بل كذا كرهته كجذبه وطبخه وان كان غيره اولى كما في الميتة او  
 كان الشخص الكفاي امرأة حايضة او فاسا او جنبا كما في النصف او جونا او معقونا او  
 صديبا ولو اذبحه جوبا يعقل الى علم التسمية او كون طحل بها كفاي الكرماني او كون طحل  
 بقطع الاوداج كفاي المحيط وبصط اي بقدر على قطع الاوداج من ضبط اي حفظ بالجرم  
 كفاي الكرماني واعلم ان كلامه المعطوفات السابقة واللاحقة مفيد بقيد الفعلين او التثنية  
 اصل في الضمير كما تقرر من الظن انما قيدان للصبى ويجزم انما في المقابلة او كان الذبح  
 اقل من اي صاحب خلقه وجلبه فطعمها لثان واحترز به ما تنقح من ابن عباس انه لم يجر  
 ذبحه او اقرى اي اكرم فانه معذور في ترك التسمية لاحتمال من سماه اسم غير محصل جمل  
 لا كونه فان لا مخصوصه به كما ذكره الرضوي فليس في التسمية في شئ كما ظن لا كتاب له كالتثنية  
 والحري والمجوسي واما ذبح الصبي فغير مكروه عنده لانه ممن يعقبي ومكروه عندهما  
 لان منهم من لم يفرق بين وعبد الشمس على ما ذكره الكرماني وفيه انهم لم يفرقوا الا بادر بسكن  
 عظموا التائيد كاتين اعتقادهم فوقع عنده ان عظمهم عظيم يستقبل وعندما عظيم  
 عبادته واعتباره او في فانه لا يفر على مله ولا تارك التسمية اي ذكر الذبح اسم الله المجدي على التثنية  
 عند الذبح بعد تعالي عدا لا سيما وفيه اشعار بان التسمية بشرط طحل ويدخل فيه كل اسم  
 من اسمائه فلو قال اسدا وغيره من ابداله جاز كما في الميتة فلو سمي ولم يولد الذبح لم يكل كفاي الكرماني  
 الحسن بسم الله في النصف والتثنية عند التعالي بسم الله واسم الله وكذا عند الطلوع الى  
 انه كره يرمع الواو كفاي المحيط وما قال النفاي هو المند اول منقول من ابن عباس كفاي المداينة  
 وانما قلنا ذكر الذبح لانه لو سمي غيره لم يكل كفاي المحيط وانما قلنا المجد لانه لو قال اللهم اغفر لي  
 لم يكل لانه دعاء كفاي المداينة وانما قلنا على الذبحة لانه لو سمي عند الذبح لا فتاح عمل لم يكل  
 وانما قلنا عند الذبح لانه اذا فصل بينه وبين التسمية يكل كثيرا لم يكل وقال الرضوي لو حذر  
 الشفة لم يكل فلو سمي على ذبحة وذبح غيره لم يكل وانما قلنا بعد تعالي لانه لو سمي وذبح لحدوم  
 الامم او غيره من العظماء لا يكل لانه ذبح فطعمه لا يدركه واما الاضحية بين يديه لياكل بل  
 يدفعه الى غيره بخلاف ما اذبح للضيف فانه بعد تعالي واما ايضا بين يديه لياكل انظر في  
 الزاهد وان سمي التسمية عند الذبح صح اكله لانه معذور وجم الذبح ان عطف على اسم  
 اسد غيره كوسم اسد واسم فلان لان يجر يد التسمية فربما كفاي الميتة وفيه إشارة الى انه  
 لو رفع الغير لم يجرم وكذا الوضوب وفيه اختلاف الشيخ كفاي القرطبي والى انه لو قال بسم  
 اسد ومحمد رسول اسد بالجرم كفاي المداينة لكان في التثنية ان تذكروه والى انه لو اعدا للجار و

في ذبحه  
 في ذبحه  
 في ذبحه

قال بسم الله ونام فلان لم يجرم كفاي المحيط وكذا الذبح كفاي النهاية او اذبحه كفاي المحيط ان  
 يوصل الذبح بالتسمية الدعاء او غيره وكذا ان لم يعطف ذلك الغير كوسم اسد اللهم تغفر  
 ثم فلان او اللهم اغفر لي او بسم الله صلى الله عليه وسلم وحل الذبح ان فصل غير التسمية عنها  
 صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضحية وقبل التسمية كالدعاء قبل من ثم اضحية وسمى وفيه  
 رمز الى انه لو دعا بين الاضحية والتسمية او بعد التسمية كره وفي النسخة ينبغي ان يدعى قبل  
 التسمية او بعد الدعاء عنها منفصلا عنها او بعد الذبح لورود الاثر ونسب الى من كذا الاصل الى  
 قطعها وفيها الكائنة في اسفل عنقها عند صدرها لان موضع الذبح عنقها لانه عليه وما سوى ذلك  
 للخلق عليه لم يعلق فانه لا يجرم من الذبح كفاي المبسوط وكذا ذبحها لمخالفة السنة كفاي المداينة  
 وغيره وهذا ضابط ضروري لموقف الكرماني فاحفظه وفي البقرة والغنم عكس اي ذبح وسق فحما  
 وكذا كرمها فان اسفل للخلق واعلاه سواد في اللحم منها والذبح اليسر وفي المضمرات السنة ان يجر  
 البعير قائما وينح الشاة مضطجعة وكذا البقر كفاي الخاصة وذكر في النصف ان ادب الذبح ان يصح  
 بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة ويشترط ثلاث قوائم فخما وينح باليمين ويجوز الشفة و  
 يسرع في الذبح واجاء الشفة على اللحن وكفى في الخلية لخرج والرمي ولو يوميا في العمران في نعم الى  
 كل حيوان النسي وان لم يكن له بيان وحلال كالدجاجة والحمامة والابل والبقرة والغنم والظار  
 الوحشي والطي والنعيم فيختار في الاصل الايل والشاة والابل والبقرة كفاي القاموس  
 لا وحش اي صار يحنن وحشا ومتى لم يكن ذلك لمكان الضرورة فلو علق دجاجة بشيء لا تؤخذ بها  
 حل وفيه اشعار بان لو قبل بنية الذكاة لم يجرم عليه ولم يكن اخذه كما لو نحر الولادة على بقة  
 فادخل يده في فرجها جارحا الوالد بلا قدرة على ذبحه كفاي المحيط في غيره او سقط النعم في بئر  
 وكل هوة ولم يكن ذبحه من لغيره اذ ذبحه او ذبحه على اوجهه فان وجأه وقد اشكل  
 عنده انه مات منه اكل فان علم انه لا يموت منه فأت لم ياكل كفاي الذبحة فلو سقط شاة في  
 بئر فطعن حل ضاها للحسن كفاي المداينة لا يكل في الجرح بل يجرم ليجل في صيد استأنس لانه  
 لا حاجة اليه الا اذا نحر وحشا ولا يكل عنده حين ميت وان ثبت سلوه فوجد في بطنه  
 من شاة او بقة او ناقة او غيره او قال اذا تم خلقه يكل لانه يفتل به حتى يفصل بالمقاصص و  
 يتقوى بغيرها وينفخ بنفسها قلنا لا نسلم بل ببقية اسد بل اغدا او الغدا يوصل اليه  
 كيف شاء كفاي الكرماني والاول هو الصحيح كفاي المضمرات ولا يكل دوناب ومخلب  
 اي كل حيوان يصيد بالسن التي خلف الرابعية وبالمخلب الذي هو ظف كل سبع من الاشياء  
 والطائر كفاي القاموس وانما قلنا يصيد اخر ازاعم البعير والنعامة فان لسانا با ومخلبا من  
 سبع يفتحين وسكون الباء وضما هو حيوان منتحب من الارض فيحفظ من الهواء جازع  
 قائل عادة فيكون شاملا لسباع البهايم والطيور فاحاجة الى قوله او طير جمع طائر وفيه إطلاق  
 على الواحد المراد منها ولعل ذكره لموافقة الحديث سبع دوناب كالاسد والذئب والتمر و  
 الغمد والمخلب والصنغ والعنبل والسمور والاهلي والوحشي والضب والتمير والسحاب







له سائر الفطرة وربا يومهم كالمحكوم عليه بالوجوب انها واجبة على من وجب عليه الفطرة  
لا غير وليس كذلك فانه مسلم وجني مقيم فلا يجب على المسافر الحاج اذا كان حرا ولو لم يهل  
مكنه كما في شرح الطحاوي لكن في المبسوط ان على اهل مكة النجاسة وان حجوا وينبغي ان يعلم  
ان حجهم فخرج المسافر من الوطن مسقطا لاصحته كما في صلوة المسافر من الزاهد  
والمقيم متساوون لمن اقام في الامصار والسواد والقي والبادي من اهل الكلاء وغيرهم كما  
في المضمرات وهي عبادة شريفة في الخاصة لوضعيها بضمير مشبهة فيهم فواو في الصدوق  
بالف درهم ثمانية اسم جنس شامل للمضام الذكر النكس والانس النجاسة والموت التيسر والعز  
والذكر منها افضل اذا كان حيا لان طيب وانفع والمتبادر ان تكون اهلته ونحوها  
غير مانع فلو كانت وحيدة لا يجوز واذا كانت بينهما فاجرة الا ان كان في المحط لكن في النظم قوله  
من الظبي فلاروانية في الاصول وقال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان شاء الله تعالى في الحار  
لو ولدته من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز وقيل يجوز ان شاء الله تعالى في الحار  
للمركب والواجبة تشبهها بالمضامين وفي التنكير اشعار بانها لوضعيها بالكرم واحد فلو اوجب  
واحدة الا ان المختار وجوب الكل كما في الجوانه وذكر في النظم ان الزائد على الواحدة تطوع  
عند العامة وقيل انه لم لا يصير التطوع اضحية وبانه لو اشترى اى سبعة سبعة شياه على ان  
يكون لكل واحدة لاصحها فاضحيا بها جازوا بالاختلاف كما في المحيط خمر ولا غير ولو عظيمة و  
في النظم قال بعضهم يخرج من الشاة خمسة سبعة ولا تأخذ به وبوجه نوع منها لجاموس فيخرج  
سبعة على المختار كما في المضمرات والثناء للوحدة فجاز الذكر والانس وهي افضل كما في الجوانه  
وبغير اسم جنس والانس افضل وفيما ذكرته في من الادنى الى الاعلى فان الافضل البعير ثم  
البقر ثم النضار ثم المعز ثم الكلب ثم الاسمن واكثر سنا وكل ما كان اكثر ثمننا فافضل وقال  
الحري اخي الافضل لاهل البادية الابل ولاهل القري البعيرة البقرة ولاهل الامصار  
الكنتس كما في النظم وقيل شاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة وسبع شياه افضل  
من بقرة كما في المحيط وقيل البقرة افضل تعظيما للشعائر وقيل بعير بالاح عندهم منه الى كل  
منها حري من فخر دونهما عند عامة العلماء وقيل سبعة اضحية منه والباقي تطوع كما في النظم  
والقنوي على الاول كما في قاضي خان وفي التنكير اشعار بانها لوضعيها بالكرم واحد فلو اوجب  
بينهم جاز كما في المنية الى سبعة هذا عند العامة وقيل يجوز البعير عشرة كما في النظم ان  
لم يكن له من اقل من سبع حتى لو كان له اقل منه لم يخرج وصار طامعا فلو كان نصب الكل  
او البعض سباعا او اكثر جاز عنهم جميعا وان كان بين اثنين نصفين جاز على الاصح لان  
نصف السبع تابع لنصفه الا سباع كما في البداية وكذا جاز على الاصح لو كان بين ثلثة او خمسة  
او ستة كما في الزاهد وفي الكلام اشعار بانها لوضعيها بالكرم واحد فلو اوجب  
لكل سباعا جاز الا انه غير ظاهر الرواية وخبر الشيخين ان كان لكل صغار او كبار او  
فعل بامرهم يجوز وان فعل بغير امر الكل والبعض لا يجوز غير احد اتفاقا وخبر الحسن

مغشرة

ولو عظم

لوضعيها بالكرم واحد فلو اوجب  
القائم يجوز نفعه فقط واعلم انه اذا لم يجد الاضحية الا بعين فاحش قال نجم الاثنية لا  
يلزمه شر او لا ولو لم يجد في وطنه ايضا قال يلزمه المنى لظهورها الى موضع يمضون اليه  
لشري الشاة عادة وقال غيره يلزمه المنى الى موضع يجد منه الشاة وان كان بعيدا لم يلزمه  
على مدة السفر والاول اشبه بالصواب كما في المنية ونقص اللحم الى بعض شتمته بين  
الشر كما وزنا لانه يبيع لا يقسم جازا لاحتمال الربا وتخليص بعضهم بعضا بهما لم يكن لانه  
بهية مشاع يقسم الا اذا قسم معه اى اللحم شئ من كذا كراعه جمع كراع هو ما دون الثعب  
من الدواب او جلده او رأسه او شيء فيقسم جازا لانه صرف للجنس الى خلافه فلو كانوا سبعة  
وجعلوا اللحم سبعة والرأس مع قسم واحد والاكراع مع اربعة وللبدن مع اثنين جاز كما  
في الظهيرية ويشترط التخييل كما في قاضي خان وفيه اشعار بانها لو اخذ بعضهم اللحم والسقط  
بعض اللحم اكثر من السبع جاز لان الزيادة بازاء السقط كما في المغني وصح في ظاهر الرواية  
للمحاجة اليه وعمل الى يوسف لا يصح اشتراك سنة غنية او فقيرة جملة او متفرقة في بقرة  
او سبع شياه مشربة موجبة بالان او لا اضحية اى تضحية المنية كما في قاضي خان  
وذا الاشتراك قبل الشراء اى شراء الغني او الفقير احب اخر اربعة الخلف فان اشتراك  
بعده قبل لم يجر حرم الفطر لانه اوجبها بالشراء فضمن حصته الشاة وقبل الغني اذا شارك  
تصدق بالثمن لان ما زاد على السبع غير واجب عليه وبالشراء قد اوجب على نفسه وعمل الى  
خليفة ان الاشتراك بعده مكروه كما في الاخبار ونقص الباب او الوصى على الاصح من  
مال طفل غني وقال محمد وزفر ان الاب من مال نفسه كما في البداية وقيل لا يصح على  
الاصح من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب والصحيح انه يصح على ما قال القنوي و  
يلد كالاب عند عده كما في الاخبار والكلام مشعر بانها لا يجب عليه ان يصح من طفل فقير في  
ظاهر الرواية وعنه انه يصح عنه وقيل يصح عند الشيخين لا عند زفر كما في المحيط والقنوي  
على الاول كما في الكفاية وعنه ينبغي ان يصح عنه ولده وولده ذكر او انثى ولا يصح  
عن زفره وام ولده بالانفاق كما في النظم فبكل الطفل ما يمكن من اضحيته وما بقي من  
اكله من اللحم وغيره يبدل بما يتفق بعينه كالشوب لابل الاستملاك كالاباريز وسباني  
وفيه رد الى انه لا يصدق الوصية من اضحيته والاضحية كما في الخاصة والى انه لا ياكل  
غيره ولا يبدل بالمطعم لكن في جامع الصغار ان الاب او الوصى او الجد يطعم الصبي  
وعياله وخادمه وماكل الابوال منه ويجوز ان يشترى بذلك اللحم مطعوما للصبي كاطر وان  
صح من مال نفسه فهو كاضحية واول وفيها الى التضحية بعد صلوة العيد للحديث وفيه اشارة  
الى انه لا يصح قبل ما بعد الامام وكذا بعده قبل السلام في ظاهر الاصول والى انه يصح  
بعد سلام واحد وغيره الحسن ينبغي ان لا يصح قبل التطه والى انه لو كان الامام محمدا او  
جنبنا جاز الاضحية وان اعبد الصلوة لانهما معتمدة عندنا في كما في النظم والى انه لو كان

محدوم



الصلوة لعنة او بعد جازت بعد الطلوع وهو المختار لانه صار حينئذ كالسواد كما في الواقع  
وذكر في المحيط انها لم تجز في اليوم الا بعد الزوال واما في اليوم الثاني والثالث جازت قبل  
لان يصلي فيها على وجه القضاء ولو شك في يوم الاضحية فاجب ان لا يؤخر الى اليوم الثالث  
والا فاجب ان يتصدق كله ان دج في مصر لان الصلوة على اهلها ولو قدمت اخلا النشال  
في الصلوة ثم العبرة لمكان الاضحية فلو كانت في السواد والمضي في مصر جازت قبل الصلوة  
وفي العكس لم تجز الا اذا بعثت الى ما بين القصر من خارج مصر فيجوز المضي بها بعد الطلوع فاما ان  
العبرة لمكانها وهذه جملة النسخة قبل الصلوة كما في المدينة وغيره واول وقتها بعد طلوع فجر  
يوم النحر العاشرة ذي الحجة ان دج في غيره الى غير مصر القوي والرباطات والبوادي لكن في  
النظم وغيره ان اهل البوادي لا يصحون الا بعد صلوة اقرب الائمة منهم وفي المحيط ان الوقت  
لاهل مصر بعد الظن وغيره بعد طلوع الشمس واعلم ان في المنين ان اذ النسخة عبادة  
لا تجز في غيرها بالمصر وغيره بل بشرطها فاول وقتها في حق المصري والقوي طلوع الفجر الا انه  
بشرط لاهل مصر تقدم الصلوة عليها فمقدم الجواز لفقد الشرط لعدم الوقت كما في المبسوط  
والبيهقي في المدينة وغيره ولعلنا اشار الى ما اختار بعضهم ان وقت الوجوب في حق المصري بعد  
الصلوة او بعد مضي وقتها اذا لم يصلوا بعذر لا ما ذكرنا كما في الزاهد في واجه اى اذ وقت  
النسخة ان دج في مصر او غيره قبل غروب الشمس من اليوم الثالث الثاني عشر لانه لان العشر  
افضل ثم الحادي عشر ثم الثاني عشر كما في السراج وفيه اشعار بان النسخة تجز في الليلتين  
الاخيرتين لا الاولى اذ الليل في كل وقت تابع لنها مستقبل الا في ايام الاضحية فانه تابع  
لنها ماض كما في المضمرات وغيره وفيه اشكال لان ليلة الرابع لم تكن وقتها بل خلاف  
الا ان يقال المراد فيما بين ايام الاضحية واعتبر الاى اذ وقتها للفقهاء وصده الغنى فلو  
استغنى في احد الاولين واقتصر في الاخر وانقص النصاب بالسرقة او الانفاق او غيرهما  
سقط الاضحية ولو اقرضتم استغنى وجبت ولو ضحى في احدهما فقير ثم استغنى في الاخر  
اعاد على المختار كما في المضمرات وقبل لم يجد به ناهذا كما في الذخيرة وغيره والولادة والموت  
خلو ولد في اليوم الاخر فعلى ابيه الاضحية له كما هو ولومات في الاخر سقطت حتى لم يجب عليه  
الا بقاء ولومات بعد الاخر فبالعكس والمورد امثلة فانه لو اشترى مقيم فيه الضحية  
فسافر في الاخر جاز بها لانها لم يجب عليه كما في المحيط ولو اسلم الكافر في الاخر او بلغ الصبي او  
اقام المسافر وجبت كما في المنية ولو قدم مسافر عليه وعزم الاقامة فيه خمسة عشر يوما لم يزم  
الاضحية وصلوة العيدين والجمعة على ما قال قاضي خان في اماله كما في جرح المحيط والوعثي فيه  
او ارث سقطت كما في الزاهد وكراهه الزيد كراهه نسيه في الليل الى كل ليلة مختل بين  
هذه الايام لاحتمال فقد شرط الزيد وغيره فيسحق في النهار كما في النهاية وبعضها اذا  
مضى ايام النحر ولم يصح الغنى او الفطر الناذر للاضحية بان قال نذرت ان اضحي شاة او  
اضحي ولم يسم شيئا فانه يقع على الشاة كما في الطحاوية او قال فيما ملكه اضحي به او على اضحي

او بعد على ان اضحي كما في الكفارة ويقضي بغير شئ الاضحية بان نوى عند الشراء ان يضحي به فاللام  
متعلق بالناذر وشئ جميعا يتصدق بها الى يقضي بتصدق الاضحية الواجبة بالنذر او بالنية  
عند الشراء ولم يتصدق على امه وزوجه وكذا زوجته كما في المنية والاطلاق مشر الى ان  
الفصل والكثير سواء في ذلك فلو اوجب على نفسه عشرة اضحيات لزمه الكل على المختار وقيل  
اشان كما في المضمرات حية لان الارادة انما عرفت في زمان مخصوص وهذا بيان الاضحية  
كما في الطحاوية فان يتصدق بغيرها اذ افاض يتصدق بها كالنصر في العين فيما هو المقصود  
كما في الذخيرة وان ذبحها وتصدق بها جاز فان كان فيها حية اكثر يتصدق بالفضل ولو اكل  
منها شيئا عزم قيمته وان باعها بما يغنيان الناس يتصدق بيمينها وبما لا يغنيان بالفضل  
كما في المحيط واعلم انه اذا هلكت تلك الاضحية وجب اخي عند ائمة بخاري وكذا عند غيرهم ان لم  
تكن معينة والافلاشي عليه فان اشترى اخي فوجه الاولى فالافضل عندهم ان يضحي بقصد  
ويضحي بالافضل عند ائمة بخاري ان كان غنيا والافلاشي كما في النظم وغيره ويقضي الغنى غير  
الناذر الاضحية يتصدق قيمتها اى قيمة ما يصح الاضحية كما في الطحاوية او قيمة شاة وسط كما  
في الزاهد والنظم وغيرهما شئ الاضحية او لا بشئ وانما اشترى الى اضافة العمل لان شاة  
الغنى مع النية غير موجب عند اكثر من وذكر الزاهد انه لو لم يصح حتى مضى الايام فلا شئ عليه  
وروى انه يتصدق بقيمة شاة واعلم ان وجوب الاضحية بالشاة افضل اختلف فيه الروايات  
والشايخ فقال بعضهم ان كلام الزيادة دال على ان شاة الموسم والمعسر موجب لها وكلام  
النوادر على انه غير موجب على ما روى في المحلل السجيني وذكر شيخ الاسلام ان شاة الموسم  
غير موجب بانفاق الروايات وشاة المعسر موجب في ظاهر الرواية وروى الزعزعي انه غير  
موجب وهو المختار عند الشافعي وذكر المحلوان ان شاة المعسر غير موجب في ظاهر الرواية وروى  
الطحاوي انه موجب كما في الذخيرة وذكر في المصنف ان من اشترى شاة بعينته بالنية عند  
الطحاوي ولم يتعين عند الجمهور الا ان يقول على ان اضحي بها او اضحي بها والمختار ما في المتن على  
ما دل عليه كلامه انه المقتضى وصح الحديث بعينتين وهو في اللغة هو جنس الضان ما لم يسم  
وصح المعز ما دخل في السنة الثانية والثالثة والابل لما سمته وقبل غير ذلك كما قال ابن  
الناثير وفي الشريعة ما دل عليه اكثر طول عند اكثر من في الكافي وقيل اكثر في المحيط بما دخل في الشهر  
الثامن وفي طحاوية هو ما دل عليه سنة اشهر وشئ او ما يجوز اذا كان عظيم الجسم اما اذا كان  
صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل في السنة الثانية وفي المحيط معنى كونه عظيما انه اذا رآه انسان بظنه  
نبيا وفي الزاهد ما هو عند الفقهاء ما لم يسم سنة اشهر وذكر الزعزعي انه ما يكون ابن سبعة  
اشهر وعنه ثمانية او تسعة وما دونه حمل واما قال الضان لانه لا يجوز من المعز وغيره بل اخص  
كما في المبسوط وكوه لكن في الطحاوية العنود المعز كالجنح الضان مما دل عليه اكثر المحلوان وصح  
الغنى كالكرام وهو ما لا يفي بنية الكسرة والكون هي الاضاحس الرابع التي في مقدم النظم فصاعدا  
اى فربما السحس حال كونها زائدة على الشئ في غيره اى الضان وهو اى الضان ابن قول من الضان



والمرء الا حصر الغنى والاحسن مع الخبز وهو من الصنفان ابن سنة شهر وهو من العر جول  
ابن جول من البقر وعند جمهور الفقهاء هو ما دخل منه في الثالث كما في الكافي وابن جهم من  
الاحوال من الابل وهكذا نظم الشايبان جول وابن صنعة وابن جهم من ذوق ظلف وحف  
لكن في كتب اللغة هو من ذوق ظلف ما دخل في السنة الثالثة ومن ذوق حنف في السادسة وهكذا  
في المحيط الا انه قال هو من الغنم ما دخل في الثانية ثم قال هذا كله قول الفقهاء فهم يوافقون اهل اللغة  
في الاكثر وفي الزاهد من الابل ما دخل في الخامسة والاول اصح وفي الاكتفاء اشعاره لا يذبح  
للحدي وللجل والعجل والفصيل كما في المضمرات ولا الوحشي الا ما ذكرنا في الذبائح ومنه في صحيح  
القول لا يذبح النقي جنت من الشاة وغيره وكذا الجربا لان الجرب في الجند وانما تخرج اذا  
كانت سميت بن كافي الكافي ولما قيل ان يقول يستدرأك الغني بالحقف وجاء في لافان لها  
خلفة وكذا العظم التي ذبح بعض قريتها بالكسر او غيره فان يذبح الكسر الى الخ لا يذبح وكذا الغنم  
التي لا اسنان لها تعطف وهذا في ظاهر الاصول وعنه الى يوسف ان ذبح الكسر لم يذبح وعنه  
ان ذبح اكثر من النصف جاز كما في النظم وينبغي معقولة اللسان المعنفة وقال الزنجري  
انما الشاة لا البقر لانه ياخذ العلف باللسان والشاة بالسهم في المنية وخصص بالنقص  
فيذبح الى جرة من الخبز والصغيرة الانبيس وكذا التي بها الكلى والسعال كما في النظم واعلم ان  
الكل لا يذبح من عيب وبما المستحب ان يكون سليما من العيوب الظاهرة فاجوز منها جوز مع الكثرة  
كما في المضمرات لا يذبح عفا ولا في عظمها من الذال كما في النظم ولا باس بلبنة ولا كما اذا كان  
لها بعض الشحم كما في المحيط وقال المصنف اني اذا شاة من الشاة او البقر في غير وقتها وكان في  
عظمها جاز ذبح بعض الذبائح لا يذبح للثني لانه لا يذبح عليها كما في المنية وعجاها لا تشي  
سرحها العرجاء الى المنسك الى المذبح فلو شئت بثلاث قوائم ووضع الرابعة وضعا  
خفيفا على الارض واستعانت بها بما يلجأ ذكره شيخ الاسلام كما في الكرماني واعلم انه  
لا يذبح غنم لم يكن له احد من ظلمات او ذبحت بافة او ما في البدنة فلا يذبح الا اذا ذبح  
كلنا بها كما في المذابة ولا يذبح في المذابة التي لا تأكل الا الحنف كما في الظهيرة ولا يذبح عندها ما ذبح  
من الاضحية الا من ثلث او ثلثا او ثلثيها او ثلثيها الواحدة او لاكثر من ذلك وكل وعنه  
ان البرع مانع وعنه ان الثلث وعنه ان الزيادة على النصف وهو قولها وفي النصف عندها ولما  
واختار ابو الليث انه اذا بقي الاكثر منها فذبحه جاز وعنه الفتوى كما في الزاهد وذكر في  
نادره الفتاوى ان كل عيب مانع اما ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه  
يجوز بالاجماع وان كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وعنه لا يجوز وهكذا في النظم وطريق  
معرفة المقدار في غير العين ظاهر واما فيها فقد قالوا ابشدر المعيبة بعد منع العلف يوما او  
يومين ثم يذبح العلف منها قليلا قليلا فاذا رآه من موضع اعلم به ثم يذبح الصحيح و  
يقرب العلف هكذا فانفاوت بين الموضوعين ان ثلثا فالذبح اهل ثلث وان خففا  
نصف وعلى هذا ذكره الزاهد والكلام مشير الى انه لا يذبح التي ليس لها اذان او احد بها

وعنه الطرفين انها اذا خلقت بلا اذان جاز كما في المحيط والى انه لا يذبح ما ذبح من الاذنين على ما قال  
ابو علي الرازي وقال ابن سماعة انه يجمع كما في المنية والى انه لا يذبح العجا والعور والمقطوعة الالية  
والذنب فلو خلقت بلا ذنب فعن ابى يوسف انه لا يجوز كما في المحيط والمروم الذنب العظم الطويل  
فالشعر لم يعتبر الا عند خمر الوبرى فانما منه كما في المنية والاصل في العيوب على ما قال بعضهم ان  
كل ما ينزل المنفعة على الكمال والحال على الكمال فهو مانع كما في المحيط وهذا كله اذا كان معيبا عند الشراء  
واما اذا كان بعده فقد منع في حق الموصى لا العسر في رواية ابى سليمان واما في رواية ابى حفص فغير  
مانع اصلا كما في النظم وعنه وان مات قبل الخرافة سبعة مما اشترى كوا في بدنه وقال ورثته وهم كبار  
لمت الباقية احر واما عن ذوق الميت وعنه صح عنه وعنه استحسانا وعنه الى حنفية انه صح وتصدق  
الورثة حصص الميت وذكر الزعفراني انه صح عنه الطرفين واما عن ابى يوسف فالميت ان اجبها  
بعينها اجبر الورثة على التصفية عنه والا فلا وفيه اشعار بان لو اشترى في المصحة ولم يذبح حتى مات  
كان ميراثه فالورثة ان كانوا سبعة فصوا ارباعا من النظم كبقية ذبحها  
ثلاثة من الصحيح ومنه وقران في طافه يذبح وكذا لو ذبح سبعة من تلك وعنه الا حصار ووجه  
الصبر والخلق والعقيقة او النطع فانه يذبح في ظاهر الاصول وعنه الى يوسف الا فضل ان  
يكون من جنس واحد فلو كانا مختلفين وكل واحد متقرب جاز وعنه الى حنفية انه يذبح كما في  
النظم وان كان احدهم اى الشراك في هذه الصورة او غير كافر او مبدع الجاهل لا يذبح ويكون الكل  
طاهرا لانه ليس بمنقوب وفيه اشعار بان لو كان بعضهم منقوبا وبعض حرة فقتل العام الماضي  
جاز عنهم وكان الفاضل منقطع فينصرف لفضله بغير شاة وسط كما في النظم وبما كل الغنى  
غير الموجب على نفسه الاضحية كما هو المتبادر منها اى من تلك الاضحية فلا ياكل الغنى الموجب بالنذر  
او غيره وكذا الفقير النادر او المشتري بها لا الفقير النادر كما اشترى بالمال والاطلاق دال على انه  
لو شىء بغيره لم يذبح من مال نفسه جاز لكل المصنف هو المختار لانه المالك والثواب للميت و  
كذا لو شىء عنه بغيره من ماله والمختار ان لا ياكل لانه المالك الميت فيصدق كما في المضمرات وفيه وبكل  
اى يعلم الغنى المذكور من بيتا شىء با وبيت من بيتا فقير او غنيا مسل او ذميا مسل او ذميا  
النصف بثلثها على الفقراء وانما اذا ضايف بثلث اى من اقارب والادخار بثلث كالا لية و  
النظم للعبال هذا هو السنة والدرجة للمقصد من واما درجة السالفين فان ياكل منه بغير ما  
يقطع ثم ينصرف بالباقي وان ياكل ويذبح كله ولعله وهدا درجة العوام كما في كفاية الشعب  
وفيه اشعار بان لا ينقص من الثلث وهو شىء كما في الكافي وسيح ان ياكل منها المصنف كما  
في الذخيرة ويبقى ان يصر الى فقراء الرساق ان كان الاضحية فيه فان المعتمدين مكانها كما في  
الحاشية وبيت من ذبح اى ذلك النصف ويجوز ان يرجع الى الذبح لى ياكل الى طه عليه نفقة  
جماعة طرف ذبح توسعة عليهم اى العيال وفيه اشعار بان لو كان عليه نفقة واحد لم يكن تركه ذبا  
ذبح لرجل بيده ان اسن ان النصفه ان علم بشرا بطلها وفقد على ذلك والاحسن امر غيره به  
وفيه رفع حفي الى انه يستحب ان يحضر النصفه بنفسه لانه قوله باول فطرة من ذمها بالخير ومن

فلو كانوا

استحسانا



الادب ان ينوي بها التوب ويربطها قبل ايام التوبة فان فيه اجرا عظيما ويجتهد في استئناسها واستغفارها  
 ويقلدها ويحفظها وان يكون الذراع طاهرا كما في الزاهد في تيمم الادب في الذراع وكذا في  
 كفاي النضج لا ينفع فيه ولا يفرج جاز كخلاف المجوس ويصدق بجلده لانه جلد او يجلد الى  
 يستعملها كاجاب والمخيل والغراب او يتخذ فرسا او كساة او خفا او نظما او غيره فلو عمل  
 جوبا واجه لم يجز وعليه نصدق الاجرة كما في الظهيرة او يبدله اي يبيع الجلد ما ينتفع به باقيا  
 كقوت يلبس وقدر يطبخ به وقيل لا يجوز بيعه بالنوب كما في قاضي خاين قال يبيع الجلد بعد ذلك  
 مما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك كالدرهم والمطعمات يصدق بجمته لان القوة انتقلت  
 اليه وفيه استعارة بكرة هذا البيع وبانه لا يبدل اللحم بما يفي والصحيح انه كالجلد فلو اشتراه  
 به جاز ولو اشترى ما لا ينتفع به الا بعد استهلاكه لم يجز وقيل لو اشترى به طعاما جاز كما في الكرماني  
 وذكر الزاهد ان قول الطرفين واما قول اليوسف فالبيع فاصد باطل لانه كالوقوف وفي  
 المحيط لا يابس ببيعهم بالدرهم يصدق بها وليس له ان يبيعه بها لينفقها على نفسه ولو  
 فعل ذلك نصدق بها وفي المنية لو اشترى بجم الاضحية شيئا مأكولا فأكله قال علي بن احمد لم يجب  
 عليه النصدق بجمه استعانة وقال ايضا اذا دفع اللحم الى فقير بينة الزكاة حسب عظم الزكاة وقال  
 صاحب المحيط لا يجب في ظاهر الرواية لكن لو دفع الى غني ثم دفع اليه ينيها يجب واعلم ان لكل  
 ان يجر صوف اضحية ولان كل لبنا وان فعل يصدق بذلك ولا يرفع جلد او راسها اذ  
 القصاب ولا يجلد له ان يركب ولان كل عليها فان فعل ذلك ونقصها نصدق بذلك به وكذا  
 ان اوجها في السراجية ولو غلط انسان ودفع كل منها ثاة صاحبه باذنه دلالة صحيح كل  
 منها واخذ كل مسلوحة من صاحبه فلا عزم فلو اكلنا ثم علفا فجلد كل وان تشا بعد ذلك  
 ضمن كل لصاحبه قيمته ثاة ويصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام وصح النضحية  
 لنفسه ثاة الغصب ثم ولده الصغير او اكبر او جده المأذون المستوفى الدين او غيره  
 لان الغاصب ملكها بنسب الغصب اي ملكه بالصحة مستند الى يوم الغصب السابق  
 فكان النضحية واردة على ملكه وقيل انما يجوز اذا ادى الضمان في ايام التوبة وعما في يوسف  
 وزفره لا يبيع كما في الكبري وبما ذكره من اذ الهداية ظم ان ليس بينه وبين ما في الكافي من انه ملك  
 عند اداء الضمان شي من الثمن كما ظن فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما اعتمد الكافي عليه  
 وذكر الاداء فقط فندره وفيه اشارة الى انه صح ما سبق في احد وعما في يوسف لم يصح كما في النظم  
 لا يصح النضحية بشاة الودعة والعارية والصناعة والمضاربة والزوجه والزوجه والرهين  
 والموكل بالشر او لفظ كما في النظم لانه في ملك الغير فانه لا يملك الا بعد البيع وقيل يصح الودعة  
 كما في الظهيرة واليه اشار شيخ الاسلام كما في الذخيرة فقال المص متواردا يبيع ان يصح اذ  
 يصير فاصبا بمعدلات البيع كما لا يخفى ومنه الرجل فالبيع وارد على الملك ودرج الغصب  
 جواز ان يكون نحو الاضحية لحفظ ولو سلم كان البيع واردا على الغصب لا الودعة ولا يخفى  
 انه غير موجه لكونه متعاقبا على السند ولو سلم منه لكونه مستمرا في ردود بان الماد الاضحية بنية

ذلك  
 كذا

الكرماني

الذبح كما صح به الظهيرة وان الذبح وارد على الودعة صورة والملك المستند معنى على ما ذهب  
 اليه المصنف من ان يبيع بغيره بالذبح بانقر ان الملك في الغصب لا يثبت بدون التغير  
 لا ينتفع به بل يتخاوا الضمان وفي شئونه كلام وصحهما الى المفضولة والودعة اتفاقا  
**كتاب الصيد** عفت به الاضحية لانها واجبة وذات اسباح الا اذا كان  
 لغيره فيكون مكروها وهو مصدق صا كضرب وعلم اذا اخذ فهو صايد وذلك مصدق وسعى  
 المصيد صيدا وهو على ما قال المطرزي حيوان تمنع متوشش طبعه لا يمكن اخذه الا بجلبة  
 فخرج عنه بالتمنع مثل الدجاج والبط اذا لم اذ منه ان يكون له قوائم او جناح حال يملك عليها  
 ويقد على التوارخ بينهما وبالمشوش مثل الحمام اذ معناه ان لا يلبس الناس ليل ولا نهارا  
 وبطبعه ما توشش من الابلات ودخل متوشش به بالظن لا يمكن اخذه الا بجلبة اي  
 لا يملكه احد في القماموس وغيره الصيد يمنع لا مالك له فالصيد اعم من الظلال فيشكل ما قال  
 ابن الاثير قبل ان يقال للشيء صيد حتى يكون مستفاد لا مالك له اعم من المأكول صيد المأكول  
 ارباب وغالب وكلام الكرماني حانظ الى انه يطلق على الادمي واذا ركب قصيد الباطل  
 اي الشجاعة وسببه الشجاعة وحكم الملك عند الاخذ ولو حكم ثم الصيد يمين بالحيوان و  
 السم فاشار الى الاول فقال بكل صيد كل ذي ناب كالكلب والهدوء والنمر والاسد وابن  
 عرس والذئب والخنزير وغيره واذي كذب كالصقور والباري والسائق والحلابة وغيره وفيه  
 استعارة بان مال الناب له ولا يملك لم يجل صيده بل اذ لانه لم يجر كما في الكرماني والراجح الاتي  
 معن عن التفصيل فالاداء صيد كل سبع واريد ما صا بالناص والمخلب دون ماله ناب و  
 مخلب كما مر في الذبائح بشرط علمها اي علم كل ذي ناب وكل ذي مخلب اخذ الصيد بطريق الشرع  
 فكل ما ذكرناه السباع ان علم كل صيد من وعما في يوسف انه يستثنى منه الظنير لكونه  
 نجس العين وكذا الاسد والذئب لانها لا يعلمان للغير قيمته ولما سته وقد يفتق الحداة  
 بالذئب الكلى في المضومات وغيره ففي ظاهر الرواية يمكن تعليم الكلى بشرط العلم لم يخرج الاسد و  
 الذئب والحداة كما ظن وما قال السخاقي ان الاسد والذئب لا يتصور فيها التعليم فقد  
 قال في البيع بخلافه والظنير عند ابي حنيفة ليس نجس العين على ما في التجرير وغيره على  
 ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد صل صيده بالاتفاق والباء متعلق بجمل وفيه استعارة  
 بان الصيد ملك باخذ من وان لم يعلم كما في المنافع والاولى بوجوه الضم ووجهها اي قطع  
 السبعين في احوال الصيد ليحقق ذكاة الاضطرار فلو خنقا او جنى اي حارب على صيده  
 حتى قتل لم يجل قبل هذا عند محمد واما عند جما النحل والفتوى على الاول كما في الذخيرة ويستثنى  
 منه الباري والصقور فانما لو قتل جنى او خنقا صل بالاتفاق كما في النظم في ما في قاضي خاين  
 ان الخارج شرط ومقتول الباري حلال لم يجل احد على ظاهر الرواية والاخذ على غير كاطن  
 والاكتفاء مشير الى ان الاداء ليس بشرط ومنه من استمر ان كانت الجاهة صغيرة كما  
 في المحيط وغيره وبشرط ارسال اسم او كتابي السبعين فلو اقلت من صاحبه فاحضر صيدا

والضمان الدال على قطع قصده لطاف  
 حسن المصطلح الاختتام بلا شك  
 في دون الكلام



ففضل لم يوكّل كما لو قيل بلا علم بالرسالة لانه لم يقطع بوجود الشرط كما في الصنع في سماء حال  
مما يضاف اليه الاشارة في شدة طائر ان التسمية به فلو تركها عند اخذ الرسالة ثم زججه معها  
فانزجها واخذها وقيل لم يوكّل وفيه نكاح طاهر من اشتراط شرط الذبح فلو ارسل محسوس او من  
او صبي لم يعقل لم يوكّل بخلاف الاخر كما في المحيط وغيره على منعه بالفوائم او لئلا يحين  
منع من اي منعه اي على صيد يوكّل بصفة اخرى في شدة طائر الاشارة على الصيد ولو غير معين  
فلو ارسل على صيد واخذ صيدوا اكل الكل ما دام في وجه الاشارة كما في قاضي خان وشيخ ط  
ان لا يشارك في وجه السبع المعلم بفتح اللام المنفردة لا ياكل صيد من سبع غير معلم او معلم  
غير معلم او تارك التسمية عند اكله فلو ارسل السبع المعلم وشاركه في غير المعلم في وجه صيد  
لم يوكّل لانه اجتمع فيه السبع والحجم والاحراز عنه يمكن فخرج الحرم احتياطا ولو شاركه في اخذه  
دون الحرم كراهية حرم على الصحيح كما في المحيط وفيه اشعار بان لو رده عليه ذمي او  
محسوس او دابة حل كما في الاختيار لكن بشرط ان لا يشارك في الردم لاكل صيده كالمحسوس  
والطائر وبشرط ان لا يطول مدة شدة طائر او ففته اي توقف المعلم بعد الاشارة فلو كان واخفى  
العقد في ارساله حتى يراه اخذ الصيد وقيل اكل وكذا الكلب لو وقع مثله ولو ارسل البازي  
فكث ساعة على الكلب ثم اتبع الصيد وقيل فلا بأس باكله ولو اكل خبز بعد الاشارة او بال لم  
يوكّل كما في المحيط فالاولى ان لا يشغل بعمل اخر بعد الاشارة كما في النظم وغيره على ان عدم  
الطول امر غير مضبوط والاصل ان شرط هذه الحارسة خمسة العلم والطير والارسال وعدم  
الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط سادس هو ان لا يقدر على طلبه بعد الاشارة كما في النظر وغيره  
ويعلم المعلم بضم الباء والميم يترك اكل الكلب في ذوى الناب هو في الاصل كل سبع عقور  
غلب على التاج كما في القاموس في شدة طائر تركه الاكل دون سائر السباع كالقند وغيره  
كما ظن لانه شرط فيه الترك والاحابة داعيا ومرسل جمعا لان عادة الاس والنفار  
كما في الاختيار والكرمان وغيرهما وذكر في النظم وغيره ان القند مستثنى منهن فانه كالكلب  
فلا يجد ان يكون المعنى ترك اكل السبع الكثير استعمال وهو الكلب والعقد لا غير ولذا لم  
ينع عن حكم البواني ثلاث مرات متواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام ولم يعتبر الا في الاحتمال  
ان الترك للسبع او خوف الضرب فيجعل في الرابع وهذا ظاهر الرواية عن الصحابين ورواية عنه  
واما ظاهر الرواية في علم السبعين فالنصوص فيه الى رأي المعلم او الصيادين اذا المقادير  
لم تعرف اجتهادا وانما قال اكل لانه لو شرب من دم الصيد لم يضر وانما ترك مفعوله بيع للبدن  
العظم واللحاح والظفر وغيره كما في قاضي خان وغيره ورجوع البازي بدعيه اي يعلم علم ذي الحلب  
عنه مما يرجع الى صاحبه بدعيه اياه والاحسن اجابة الصفة داعيا ومرسلان كلا  
منها شرط كما في الكرماني وغيره والصفة كل ما يصيد به من الطائر والبازي بالتخفيف والتبديد  
نوع من الصفوة كما في القاموس وغيره فان اكل في حالة الاضطراب شدة طائر كذا بعد تركه  
اي الاكل لئلا يخرجه المرات تبين جملته اي ظهر انه لم يضر معلما وانما ترك الاكل للعلم فلا يوكّل

فانزجها واخذها وقيل لم يوكّل وفيه نكاح طاهر من اشتراط شرط الذبح فلو ارسل محسوس او من

ظاهر رواية الصحابين

في النظم

ما قد صاد ذلك الكلب قبله سواء قد ادلا وقبل اكل منه ما صاد قبله ثلثة ايام او اكثر كما في النظم  
وقد بقي في ملكه في البيت او المغارة والارض الاخر فيحرم ما بقي منه ولا يحرم عندهما و  
الاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشعار بان لا يحرم ما اكل اذ الحكم بالطهارة لا يتصور الا في محل  
فان لم يبق في المحل بالاكل كما في الكرماني واليه اشار في الكافي وغيره وههنا اشكال فان  
الحكم بالشئ لا يقتضي الوجود الا في ان الحكم به لانه الامنة المقتضية عند دعوى الولد فيها لا  
يوكّل ما يصيد بعدة حتى يتعلم ترك الاكل ثلثا او يحكم المفوض على المذمومين فلو لم يباري  
من صاحبه لم يصاد لم يوكّل لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من الشئ فقال بشرط  
الكل بالرمي اي رمي المسلم او الكفا في السهم الى منع منوش بوكّل التسمية عند الرمي  
في شدة طائر الذبح ايضا فلو رمي صبي او مجنون لم يعقل او محسوس سميا وقيل صيد لم يوكّل  
وبشرط طير فلو رده السهم لم يوكّل لفقد الزكاة وعدم شرط الاداء مع الخلاف السابق  
في النظم وبشرط ان لا يقدر الرامي او ما مورده على طلبه اي الرمي اليه ان عاب عنه ربه مما حمله  
سهمه اي حمله اياه وقد توهم في نسب المص الى الوجوه في ذلك بظن ان التماس معنى لطلب  
غير وارد فان باب المحار الشايح مفتوح وهو ملزم لمعنى التماس الذي هو التكلف في  
الطيران وانما اخرج حمل السهم فيه اقتداء بفتح الاسلام الرامي اذا لم يشغل بعمل اخر واتباع  
اثر الصيد فوجده وفيه سهم ولا يكون به ان السبع اكل احتسابا وانما شرط التماس ليقين ان  
الرجع بالرمي لا بسبب اكرامه او وقعه على حجر حتى لو علم ايضا ان الطير يرميه اكل وان لم  
يتجامل كما في الكرماني ونظام التفصيل في المحيط وفيه اشعار بان لو فقه عنه ثم وجده مبتلا  
يوكّل وبان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة انها مقدرة بنصف يوم او ليلة فان  
طلبه اكثر منه لم يوكّل وفي الزيارات ان طلب اقل من يوم اكل كما في المضمرات ولما فرغ من بيان  
حكم المرسلي والمحملي اليه يمتثل في شرح في حكمه حين فقال وان اذكره الى الصيد المرسلي  
او الرامي في الاضطراب والسبع او السهم حال كون الصيد جازا ذكاة فان تركها اي التذكية  
عند احتياطات حرم وهذا اذا تمكن من ذكبه بان يكون في الوقت سعة ومعه آلة الذبح فاذا لم  
يتمكن منه بان لا يجد الالة اصلا او يجد لكن لا يبقى في الوقت ما تمكن من تحصيل الالة والاستعداد  
للذبح لم يوكّل في ظاهر الرواية وغيره الشئ بان يكل وهذا اذا كان فيه من الحياة اكثر مما في  
المذبوح بعد الذبح واما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيجعل اجماعا كما في الهداية وغيره والكلام  
مشبه الى انه لو مات قبل وصول الذبح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكل وبه نأخذ  
كما في النظم كما اذا قتل اي مثل منة فقل معارض بوجوه لانه لا يتحقق الجلد في الاغلب والاهل  
كما في الاختيار والمعارض كالحباب سهم له اربع قذود فاق فاذا رمي به اعترض كما في المثال  
او سهم لا يربش وقطع الطرف من غليظ الوسط يصيب بعضه دون حده كما في القاموس  
او بندقة بضم الباء والذال طينة مدورة يرمى بها ثقيلة ذات حدة وان حده لا يحتمل  
ان يكون بنقله وفيه اشعار بان لو كانت خفيفة ذات حدة حل لانه قتل بالحدة فالحل



ان الموت ان كان بالرجح يقينا كجلى وان كان بالنقل لا كجلى كماله وقع الشك اخباط فان  
 رماه بسيف او سكين فان جرحه بالرجح وان اصابه الفناء او المفضل لا كجلى الكل في  
 الاختيار او رمى صيدا بيا او بجر يا وجرحه فوق الصيد في ماء لا احتمال الموت بالماء او وقع  
 بلا حيلة بعد الرمي على سطح او شجر او حائط ثم وقع على الارض لانه من رده والاصل انه متى  
 دخل على الصيد عسى ان لا يוכל وهناك كذلك لانه لا يجوز ان يقتل الزدى والسقوط فلو  
 وقع في الهواء على السطح او الارض او الاجر المبسوط ومات حل ويعتبر في الحل والموت البرزخ  
 اى الاخر بالصياح على كوكب ومنه لانه كالارسل فيما لم يرسل منه فلو انعت احد هاتين  
 على صيد فانه جرحه زاد طلبه بزره مسلم حل وبرزخ مجوس لم يكل كما اذا لم يزره ولو اجتمعا الى الزر  
 والارسل من مسلم او كفاي وجوسى او وثنى او من د او محرم او تارك التسمية بغير الارسل  
 لانه اقوى من الزر فلو ارسل مجوس لم يוכל وان زجره مسلم بخلاف العكس وهذا اذا زجره  
 المجوسى في ذبابة فلو وقف ثم زجره لم يוכל كما في الذخيرة وان اخذ من رسل غير ما رسل اليه من  
 الصيد حل لوجود الارسل ولا يشترط التعيين كما هو وفيه اشعار بانه لو اصاب غم ما راه  
 حل كما في قاضى خان ولذا الورم صيد فاصابه ونفذه ثم اصاب اذنه ثم دخل الكحل كما في النظم  
 كصيد رعى السم او السكين اليه فقطع عضو منه كاللينة ومات فانه حل المقتطوع منه من  
 الصيد لا العضو المقتطوع منه بالرجح وفيه اشعار بانه لو رمى الى سمك حل المقتطوع ايضا لان  
 منه ضلال وبان العضو بان تمامه او تعلق بجلده فهو كجلى لا يمتنع بالعلاج والاحل الكحل  
 ونسكه العضو ناظر الى انه فليس بحيث يتوهم بقاء الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكحل وعلى هذا  
 الاصل بدور المسائل كما في الذخيرة فان قطع الصيد اثنان او اكثره اى ثلثاه مع حذره وتلثم مع  
 رائسه او قطع نصف راسه او اكثره الى الراس او قد اى شق طولاً نصفين اكل كله اى  
 المقتطوع منه والمقتطوع لانه لا يجزى حينئذ وفيه اشعار بانه لو قطع عرضاً نصفين حل الكحل  
 بالطريق الاولى لان الاول اوج من القلب الى الدماغ كجام واذ ارمي صيده صيده صيده  
 فقتله الا ان كان الصيد يجوز ان يسم بعد الرمي الاول فهو اى الصيد الاول لانه ائتمه وفيه من  
 الى انها لو رميا معا او اخذها بعد الاق فتبلى اصابة الاول فقتله كان لهما معا كما في النهاية و  
 الى انه لو علم ان القتل بالاول ملكه بالطريق الاولى اذ القتل بضاف اليه وبما في الدية ورم  
 عليه لا مكان القتل بالثاني وضمن الثاني لانه اى الاول قيمته اى الصيد بالثاني مجر وحاشية  
 الاضافة لا حال من المضاف اليه كما ظن ان كان الاول ائتمه اى اذ جرحه جرحه الامناع جاره  
 ما يدل عليه من روم وضمن والا يكن الاول ائتمه بان يبقى من شفا فماته الثاني فقتله فله الثاني لانه  
 الاخذ وحل تخفف الزكاة ويصاد فوارا ما يוכל من الحيوان وما لا يוכל كالذئب والخنزير ليرفع  
 الشتر الغنم والزرع وانما اخذ منه صيد بيا صيد غير الكول اشعار به عابيه حسن الاقسام فانه  
 دال على عدم البقاء **كتاب اللقيط واللقطة والابق عفت**  
 به الصيد لانه في الغالب اسلم منه ملكا ووجه الجمع والترتيب مما لا يخفى والمعن لفظ اللقيط

واللقطة اللقطة وابق الابق فاللقطة اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو اخذ شئ من الارض قد  
 رايته ولم تدرو قد يكون من ارادة وقصد كما في المفائيس فتوشى ماخوذ من الارض وشتر فاطفل  
 لم يعرف سبه بطرح في الطريق او غيره خوفا من الفقر او الزنا واللقطة بضم اللام وفتح القاف  
 سماها مبالغة الفاعل وبسكونها قياسا مبالغة المفعول كما في الطلبة وقال اللار بركى لم يسمها  
 بالسكون لغير التيسر كما في المذهب وانما قيل له بالفتح بجعل كالداعي الى اللقطة وقيل انه اسم  
 للملحوظ وبالسكون للملحوظ والاول اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس انها بالضم والفتح  
 او السكون وبفتحين اسم مفعول من اللقطة وكان الناء للنقل فنى لغة الاخذ او الماخوذ و  
 شتر عامال بلا حافظ لم يعرف مالكه سواء كان من الحيوان او العوض او الطيور والابق صفة من ابق  
 العبد كسمع وضرب ومنع ابقا وابقا ذهب بلا خوف ولا كد على او استخفى ثم ذهب كما في القاموس  
 وشتر عامال من البشر فمن ملكه لسوء خلقه ثم شرع في بيان احكام كل من يافى بانه لا اول  
 فقال **رفع** اى اللقيط وان لم يحف بملكه **احب** وافضل لما فيه من الرجم وان حبف بملكه بان  
 وجهه في الماء او بين يدي سبع **حب** رفعه وبخض وفي قاضى خان انه يجب لو علم عدم الملك  
 وبخض لو علم الملك لا محالة كاللقطة فان اخذ بلا خوف **احب** ومع خوف **حب** وذكر في الذخيرة  
 ان اخذ بغير ان خاف الملك ومباح ان لم يحف وذا جلا خلاف ثم طار برأيه ان الاخذ  
 افضل وقيل الترك وقيل الاخذ من العدل افضل وفي المشايخ قيل ان الاخذ افضل في الحيوان  
 والترك في غيره وقيل الاخذ في الغنم والترك في الابل والبقر وفي المضمرات الاول اصح وفي قاضى  
 خان هو الصحيح سيما في زماننا والامام مشير الى اننا نوال مالنا بطلب صاحبها كالنواة وقشر  
 الرمان والسائل الباقية في الارض بعد رفع المصلو وملكه بالماخذ على المختار كما في كراية الريه  
 وما يطلب فهو ما يجب انه يؤخذ ام لا ثم يعرف كماله و هو اى اللقيط في جميع الاحوال في  
 الشهادة والشكاح والاعناق والملاحة والخر ونحوه لانه ادمى الاق وقت الحكم بحسب ردها في تحت  
 احد على انه رفيع فانه حينئذ يكون عبدا ولحقه بنة قيمته على المستقط اذا كان اللقيط صغيرا  
 او بنية على اللقيط او تصدقه اذا كان كبير كما في النظم ونقطة اى اللقيط بالرفع في بيت  
 المال فلو انفق اللقيط بلا امر الامام شرع فيه وبما رجع على بيت المال اذا مات في صفه  
 وعليه اذ كبر كما في النظم وفيه اشعار بان جرد الامم بالاتفاق يكفي لدخول كمال بعضه والاصح  
 انه لا يرجع الا ان يامر ويقول على ان يكون ذلك دينا عليه كما في الكراية وجنابته من الدية و  
 نحو في بيت المال كما ان دية لو قتل خطأ لبست المال وفي العهد من مام ان يقتل فانه وان  
 يصالح على الدية وقال ابو يوسف ليس له الا الصلح كما في النظم وارنه اى تتركه فان ببت المال  
 ليس من الوارث في شئ كما تقرر في محله له اى لبست المال لعدم الوارث النسبى والسببى الا  
 اذا جعل الامام ولأه له المستقط فانه كان له لان من العلماء من قال انه كالمعتق ولو والى  
 اللقيط للمستقط او غيره بعد البلوغ جاز الا اذا نكده ولأه لبست المال بان جنى فعقل عنه بيت  
 المال فانه لا يجوز كما في المحيط ولا يؤخذ اللقيط جرحا اخذ المستقط لانه سابق اليد فانه ان

ولقد ورد



يدفع الى غيره باختباره فلو دفع اليه لم ياحظه منه لانه اقبل حقه بالاخبار كما في قاضي حنبل  
ثبت استحسانا نسبة محمد والدعوة ممن يدعيه في المنقطة او غيره اذ لم يدع المنقطة واللفظ  
حي فاذا مات لم يصرف الخبر الاباحي وفي تخصيص النسب اشارة الى انه لو ادعى انه عبده  
لم يصرف وفي ذكر الفعل استعار بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم تصدق ثم قيل هذا اذا  
كان لها زوج والا فثبت نسبتها كما في المحيط ولو كان من يدعي زوجين جاز او عبد بن  
زوجتهما معاسوا اما البينة او لا وسواء وصفا او لافاة صار والد النكاح بينهما وبين ثانه  
لعدم الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت الماتان لم يثبت النسب من واحدة منهما كما قال  
واما عنده فثبتت منها لكن عند التعارض لا بد من حجة هي نصاب الشهادة في رواية واحدة  
في رواية فان اقامت البينة ثبت نسبها كما في المحيط والى انه لو ادعى اكثر من رجلين لم يثبت منه  
هذا عند ابو يوسف واما عند محمد فقد ثبت من الثلث لا الاكثر وعبر الى حيفه ثبت من الاكثر كما  
في النظم او كان من يدعي من يصف سميا الى الرجلين حق الاداء الا ان يصف احدهما فان ظاهر  
ان النسب ثبت منهما ولو وصف احدهما وكون العطف بالواو لا يغني عن الحق شيئا كما ظن  
علامة ملصقة به اي بحمد القبط وفيه رد الى انه لو وصف واحدا ولو في بعض ثبت منها  
كما في المحيط فمن الظن ان كون الوصف مطابقا للواقع محذور كما رد الى انه لو اقام احدهما البينة  
بينه ثبت منه بالطريق الاو في كما في المضمرات او كان المدعي عبد افكون معطوف على رجلين  
والفصل ليس بقادر على ما ظن وكان القبط ١٩ لانه قد نكح له حرة فلا يبطل طهره الظاهرة  
بالشك كما في البداية وفيه استعار بانه لو ظهر ان زوجته امه كان عبدا كما قال ابو يوسف و  
اما عند محمد في كما في الذخيرة والكلام مشير الى انه لو ادعى عبده و هو فالنسب ثبت منه لانه العبد  
كما في الكافي او كان المدعي ذميا وكان القبط مسلما بغير الدار ان لم يكن الى ابو جعفر في دعواه  
اي الذين يمين كصهر لم اوقره او متعبد كبت نار او كنبه وفيه اشارة الى انه لو ادعى مسلم  
او ذميا فالنسب من المسلم والى ان اسلام القبط وكفره باختبار المكان وهذا ظاهر الرواية وفي  
رواية اعتمد الواحد لان البينة اقر وفي رواية الاسلام نظر للتصغير كما في الاخبار والى انه لم يعتبر  
الزنى وممن اعتبره فلو كان عليه زنى اهل الشرك كان كافرا ولو وجده مسلم في المسجد كما في المحيط  
واما من المال عليه اي القبط كان له عملا بالظاهر وفيه استعار بانه لو شهد على دابة هو عليها  
كان الكل له ومحمد ان كان حاله بتمسك عليها كان له والا فلا كما في المحيط صرف اليه اي صرف  
المنقطة الى ما يحتاج القبط اليه من الطعام والكسوة وغيرهما فالاولى بام القاضي فانه  
قيل لا يحتاج الى امره فان المال له وينصرف في نفقة مثل كما في الاخبار والمنقطة من  
الاجنبيين وبطلان فائدة التقدم بعض منه وصرفه لانه يقع محض ولذا يملك امره وجوبه  
وسليم في حقه نظرا لاجوز له النكاح لعدم القرابة والسلطنة فانكح السلطان ومعه في  
بيت المال وفي الذخيرة لا يامره بالحننة والاضمن ان يملك وقيل هذا اذ لم يعلم ان المنقطة و  
الاضمن ولا تصرف ماله اي تصرف في ماله من التجارة اعتبارا بالام ففي الكلام تسامح ولا اجارة

اي القبط لا يخذ الاجرة لنفسه اعتبارا بالام كخلاف الام فان لها اجارة وانما العاد كمن لا ارادها  
قال القدر في ان له اجارة والاول اصح كما في الاخبار ثم شرع في الثاني من مباحث الكتاب  
فقال واللفظة المعروفة ولو كثرة امانة بالاتفاق لا يضمنها المنقطة الا بالبعد او المنع  
بعد الطلب ان استشهد عند القدرة شاهدين على اخذه ليرد على ربها فلو وجد في طريق او غيره  
وليس فيه احد استشهد عند الطرفة فاذا اظفر ولم يشهد ضمن الا اذا نكح الاستهاد خوف  
ظالم كما في قاضي خال وقيل اذا اعتقد مع الاستهاد انه يخذ لنفسه فهو ضامن ديانة كما  
في المحيط وكيفية الاستهاد ان يقول استهداني اخذتها للرد او من سمعتم انه يطلب شيئا او لفظه  
قد لوه على او عندي لفظه كما في الزاهد وغيره والا يشهد عليه ضمن بعد الملاك عنده لانه  
غاصب في الاخذ ان محمد المالك اخذ للمرد اي انكر قول المنقطة الى اخذتها للمرد البك وقال  
محمد انها لم ضمن لانها امانة على كل حال فالقول للمع البين والابو يوسف مع محمد في الاصح  
والاول الصحيح كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان البائع والصبي سواء في الضمان بترك الشهادة  
فاشهد ابو له او وصيه وعرف ثم تصدق كما في المنية والى انه لو صدق المالك لم يضمن واما بالاتفاق  
كما لو اقر انه اخذ لنفسه فانه ضامن بالاتفاق والى انه لو رد الى مكانها ثم هلك لم يضمن  
قال للحكم هذا اذ اردنا قبل ان ينقل عن ذلك المكان والا فثبت ضمن ومحمد لم يمتنع في ثبات  
خطوات ثم رد بهي وقيل هذا التفصيل فيما اذا اخذ لنفسه واما اذا اخذ للمرد فضمن اصلا  
كما في المحيط وعرفت اي وجب توفيق النقطة التي شقي كالدنوب وكجوه في ذكره المصالحان بنكوي  
جهرا في كل جمعة من ضاع له شيء فليطلب عندي كما اشير اليه في الذخيرة فلا حاجة الى ذكر حثتها  
وصفها في مكان وجدت تلك النقطة فيه فانه اقرب الى الوصول وفي المجامع الى مجامع  
الناس كابواب المساجد والسواق فانه الى وصول الخبر اقرب مدة لا يطلب بعد ما يريها  
يظن ان صاحبها لا يطلب بعده هو المختار كما في الاخبار وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف  
وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية انه عفا سنة غيبة كانت او حصة وعبر احتياجا الى  
كان اقل من عشرة درهم ومنها بقدر ما يرى في المضمرات وعلم انه عرف الماخنين واكثر  
سنة وافل الى عشرة شهور او الى ثلثة عشرة والى دواين ثلثة وذا القابو ما وعبر الضمى انه  
عرف مادون درهم يوما وفيه خولس ينظر بمنته وسيرة ثم يصعد في كف فقير كما في الكرماني  
وفي كونه تصدق مكانها او اكلها ان احتاج كما في المضمرات وفي كونه غيب اكله ساعة  
ولو غيبا كما في النظم اخلف في النفقة من قدر المدة بالحوال وكجوه فقبل عرف كل جمعة وقيل  
شهر وقيل سنة اشبه كما في المحيط وقال للكلو ان لا يمكن في غير التوفيق بالاستهاد ومثله في  
السيرة الكبرى وفي لفظ المجبول اشعار بانه لو عرفها غيره بامه جاز اذا عرف في الذخيرة وجاز في غيرها  
الى ايمان وله امته اذا ما مشوا وان هلك في يده لم يضمن كما في المنية وعرف بالاسبق في النقطة  
تطلب الى ان يحاق فسادا الى امدته بظن انها قد فيها ولا خلاف في ذلك فلو وجد  
الحكم والدين او الفواكه الرطبة وكجوه عرف الى تلك المدة كما في المختار ولم ينسأول النصار



الباقة تحت الاستجار في الامصار والمخبر رانها اذا لم يكن مما سبق يجوز ولا خلاف في ذلك  
اذا كانت في الربا سبق وامام على الاستجار فلا يؤخذ في موضع ولا بائس بالانفاق عن  
التفاح والكرمي الذي في نه جارك كما في المحيط لكن في النظم لو كانت مما لا يفي باعها بام  
القاضي ثم حفظ منها ثم اى بعد معنى مدة التوفيق بصدق المنقط بها ان شاء ايضا  
لحق الى المستحق بقدر الامكان فان التواب يصل اليه الا ان الافضل ان يحفظ لحي صاحبها  
فان التصرف رخصه وحفظه عتبه كما في الكرماني وفيه اشعار بان بعد المدة لم يدفعها الى  
الامام وفي النوادر يدفع اليه فان قبل فله التصديق والا فراض من غنى كما في الذخيرة فان جاء  
ربها بعد التصديق اجاز وكان التواب له او ضمن الاخذ المنقط او الفقيه اذا هلك فاذا  
لم يهلك اخذها من الفقير وقال ابو جعفر اذا تصرف بام القاضي لم يضمن وليس بصواب  
فانه لو تصرف القاضي ضمن كما في الذخيرة والاكفاء مشير الى انه لم يجب على المنقط الا بصاء  
وان كان يبره وجود المالك وقال شرف الامة انه يجب عليه كما في المسئلة والى ان كلامه  
المنقط والفقير لم يرجع على الاخر بعد التضمن كما في الكرماني وما انفق المنقط على الا بوجوه  
المنقط في مدة التعريف بلا اذن حاكم اى سلطان او قاض يرجع فلا يرجع الى ربها وما انفق  
عليها باذنه فنودى على ربها فله الرجوع وهذا ليس من عطف الموقوف ولو سلم الفصل لم يبره  
كما ظن وفيه ايماء الى ان الحاكم انما امره بالانفاق بعد ما تحقق كونه لقطعة وذلك بالبينة وان  
قال لا بينة لى فان قال له انفق عليها ان كنت صادقا فحينئذ له الرجوع والا فلا والى ان  
مجرد ادم الحاكم بالانفاق يكفي للرجوع والاصح انه لا يرجع الا ان يجعله دينا عليه كما في النهاية  
اج القاضي ولو حكم كما اذا اذن المنقط ان يوجه ماله منقعة وامكن احارته للمالك في رأى  
القاضي في كوابل لقطعة وانفق عليها فمردل الاجارة لسبق المالك والاولى عليه فان ما ذكر  
كالا بى في ان اوجه للقاضي وانفق عليه فمردل الاجارة كما في البداية لكن في المحيط انه انفق  
عليه حيث جرت الحال لانه لو امره القاضي بالكسب ابق ثانيا وفي الاختيار لوجب السلطان  
مدة ولم يجز اياه باعه وانفق عليه حيث بيت المال وجعل دينا عليه او في ثمنه ولا بوجه خوف  
اللاباق ويحتمل ان يكون التشبيه في الانفاق بالاذن وبلا اذن وهل يصرف القاضي الراد  
انه عديم ابق بلا بينة اختلف المشايخ فيه واذا صدق كسبه بطريق التعريف كما في المحيط ومالا  
منقعة له من لقطعة اذن القاضي للمنقط بالانفاق عليه ان كان الانفاق اصح للمالك من  
البيع ورجع عليه باذنه او يجعله دينا وهو الاصح قالوا انما امره بالانفاق بيمين او ثلثة على  
قد ما يرى رجاء ان يظهر ما كرها فاذا لم يظهر امره بيمين لان دارة النفقة متصلة فلا نظر  
في الانفاق مدة مبدى كما في البداية والامكن الانفاق اصح لاستخفاف النفقة باج القاضي  
او ما موره وحفظ الثمن للمالك وفيه ايماء الى ان المالك اذا جاءه لم ينقص البيع فنوجب بلا امر  
القاضي كان له تنفيذ البيع قائم وتضمن البايع او المشتري بالثمن فان كان في المحيط والمنفق  
عليها بشرط الرجوع او برونه خسر ما اى اللقطعة عن ربها اذا جاء لاخذ النفقة لانه كما يبيع

فان امتنع بيعت كالرهن فان هلكت اللقطعة في يد المنقط بعد البيع سقطت النفقة فلو هلكت  
قبل البيع لم تسقط لانها امانة فان بين مدعيها علامتها اى ان وجد رجل دراهم مثلا وادعى  
اخر انها له وسمى وزنها وعددها ووعاها ورباها حل للمنقط الدفع الى هذا المدعى وان لم  
يصرفه فنودى دفع اليه اخذ منه كفيلا وفيه اشعار بان لا يجب على الدفع ولا خلاف فيما اذا لم يصرف  
واما اذا صدق نفي الجبر اختلاف المشايخ ثم لو دفع اليه وجاء اخر واقام بينة انها له اخذها من المدفع  
اليه ولو هلكت كان له تضمين كل و يرجع المدعى على الاصح على المدفع اليه وهو لم يرجع  
على المنقط بل اخلاف كما في المحيط ولا يجب الدفع الى مدين العلامة بل اجماع والاحسن وجب  
بجبره وينفع المنقط بها اى باللقطة بعد التوفيق حال كونه فقيرا كما ينفع بها فقير اخر يصرف اليه  
والاطلاق مشعر بان ينفع بها بلا ادم الحاكم وذكر في النظم وغيره انه لم ينفع عند العامة وينفع  
عند بشر للمحك وفي الظهيرية لو باع الفقير وانفق الثمن على نفسه ثم صار غنيا لم ينصرف  
بمثله على المخير والامكن المنقط فقير تصدق بها بعد التعريف ولو بلا اذن القاضي وقدم ولو  
كان تصدق على الفقير من اصله الما بالاء والاحبات وقدمه من البنين والبنات وعرضه من الزوجات  
كما في الكافي وغيره لكن في الكامل وغيره ان مال اللقطات يصرف الى ادوية المرضى الفقراء ونفقته  
ونفقة اللقطه وجنابته والغان المولى ودفنهم وكفاية خمر غير الكسب وغيره يصالح المسلمين  
لا الى حريه بل نفقة واعلم انه لو اخذت امانة مائة مثلا لم يكن ملانها لم يكن لثانته ان تنفع  
بها الا اذا تصدقت على ابنها الفقير مثلا ثم تنسبها عنها فحينئذ تنفع بها وكذا في الكسب اذا  
سرق وترك مكعب عوضا قبل هذا اذا كان المكعب الثاني مثل الاول او اوجد واماما اذا  
كان ادون فينتفع به لا يخلف لانه راض بذلك ومن اخذ سرج حمام فباذنه فمردل اخرا يصرف  
الى نفسه فقير والى فقيره غنيا وحل بشره اوجه من الفقير كما في الظهيرية ثم سرق في الاخر من المباحث  
فقال وذهب اخذ الا بى لان فبا جبا الحق المالك لمن قوى عليه اى قدر على اخذ الا بى فلو ادعى انه  
عبد واقام بينة قبلت ولخصم هو القاضي عند بعضهم وينصب له خصما عند بعضهم ولله دفع اليه  
الا ان يخلف بائنه ما ببيعة ولا واهبته ولو ادعى بلا بينة واقر الا بى باذنه دفع اليه على سبيل  
الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل التخيير عند بعضهم كما في الذخيرة واخذ منه الكفيل لانه  
دفع مال ليس كمنه بخلاف الاول ولذا اخذ الكفيل منه روايات والاحوط ان ياخذ كما في المحيط وترك  
الصالح وهو المملوك الذي لم يجد سبيلا الى منزل ما كره قبل احب اى قال بعض المشايخ انه افضل  
لانه يستقر مكانه الى ان يجده ما كره وقال بعضهم ان اخذه احب لئلا يصل اليه يد الكافى وفيه  
اشعار بان ياخذ بها ويحفظها والمدفع الى الامام وقال الامام المولى لا يدفع اليه وقال السمرى  
ينبغي ان يدفع كما في المحيط واعلم ان الصالح في النفقة كالا بى كما فصلنا لانه لا يبيع كما في  
النفق وغيره ووجب على المالك لرداه اى الا بى فان الراد لا يستعمل في الصالح من مدة  
السفر او اكثر اربعون درهما لغيره فلو صالح على ثمن لم يجز الزيادة بخلاف الصالح على الاقل  
كما في المشايخ ولو كان الراد رجلين نصف المبلغ بينهما كما انه لو اشترى الا بى من رجلين







المستحق للشهادة بالاسلام والطهارة والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك وانما جعل على  
كفوله بنونا بنونا استعار الكمال المبالغة فيشير الى ان القضاء مثل الشهادة فيما ذكرنا  
من اشتراط شروط الالهية وكذا في شروط النحل وهي المشاهدة والضبط والاداء وفي شروط  
النحل العقل اي حسن النظر في العاقبة والضبط اي حسن السماع والفهم والفظا الى وقت الاداء  
والعدالة اي الاجتناب عن مخطورات الدين وفيه رمز الى ان كل شاهد صالح للقضاء ولو  
جاهل فلو لم يصح غيره كان واجبا عليه ولو وجد الصالح مخير فيه ولو كان اصح فمستحب  
ولو كان غيره اصح فمكروه ولو علم حجة عنه فحرام كما في الاختيار وغيره وبصواب اي بقدر القضا  
ويجوز قبول الشهادة من الفاسق الى المسلم الذي اقدم على كبيرة او اصر على صغيرة وفيه  
استعار بغير بيان قضاء المستور صحيح بلا فيه كما في الكشف وبان العدالة شرط الاولوية  
هذا ظاهر الرواية وفي النواذر غير اصح بان لا يجوز كما في الاختيار لكن لا يقبل الفاسق  
القضاء وجوبا وفيه استعار بان الوالي انما في نفسه كذا ذكره المصنف واليه اشار ما في قسمته  
المدنية من ان القاضي يجب ان يكون عدلا لانه من عمل القضاء والتقليد جعل العدالة في  
العقل وشروط الحكم والى يكون فلان قاضيا في موضع كذا ولا يقبل شهادته الى لا يجب قبولها  
لكن يجوز كما في كشف المنار وذكر المصنف انه ياتى بالقبول فان العدالة شرط لوجوب  
القبول لا لصحة وفيه إشارة الى ان القاضي والمفتي اثنان بالرواية المروجة كما افاده  
القاضي الامامي والى انه لا يقبل فتوى الفاسق لانه من الديانات وقيل يقبل لانه يخرج  
عما ينسب الى الخطا كما في الاختيار ولو فسق العدل الى صار فاسقا بالرئاسة او شرب  
الخمر او الزنا او غيره بعد كونه عدلا يعزل الى يجب على الوالي عزله فلا يعزل به كما في التعلية  
وغيره وذكر في المدنية والمفتي انه يستحق العزل يعني يكتفى بدخول او كتمان الشهادة العادلة المذكورة  
على ما في النهاية وهذا ظاهر الرواية وعليه من استأجنا كما في الوفاة وهو الصحيح وعليه الفتوى  
كما في الوافيات وفيه استعار بان حكم نافذ بعد العزل كما قال ابن دوي وذكر لخصاف  
انه باطل فيما ارشى لاني غيره وبه اخذ الحلواني والحسيني كما في العبادي وقيل يعزل  
القاضي لصيرورته فاسقا وهذا مروي عن الائمة الثلاثة ومن اخذه اي القضاء بالرئاسة  
مكتسبة اسم من الرئاسة بالفتح كما في المقاميس من لغة ما يوصل به الى الحاجة بالمصانعة اي  
بان تصنع له شيئا ليصنع لك شيئا كما قال ابن الاثير وشريعة ما اخذه الاخذ ظلم  
بحكمة يدفعه للدافع اليه من هذه الجهة ونعمه في الكرماني فالمرشئ الاخذ والراشي الدافع  
لا يصير قاضيا على الصحيح فلو قضى في اجتهادية لم ينفذ فلما قضى ان يبطل كماله قضى  
بالشفاء عند بعضهم كما في الفصولين واعلم ان ما دفع اما للتودد وهو صلاح الجانبين  
واما لصيرورته قاضيا وهو ام منها واما خوف على نفسه او ماله وهو ام على الاخذ  
بلا خلاف جلال للدافع عند الاكثرين واما ليسوى امه عند الوالي فان كان ذلك  
الامر اما فحرام الجانبين وان حل الامر على الاخذ ان اشترط وحلال للدافع

القبول  
العدالة  
شروط  
البلوغ  
والعقل  
والطهارة

عند بعضهم واما عند ابن الاثير يستأجره مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال للدافع وكذا  
لما اخذ عند الاكثرين ومكروه عند غيرهم والرئاسة لا ملك ولذا كان له الاستعداد ولو اصر  
امر كما في المفتي والنهاية وغيرهما والاجتهاد وان قال بعضهم شرط الاولوية مكن يجب ان  
يكون عالما بالفقه موثوقا به وعبر الى يوسف ان المتورع اجب الى من المجتهد وان كونه عالما  
بالمعنى يعني وقيل يجوز تفويض الجاهل والاولى ان يكون عالما كما في الاختيار والاجتهاد لغة  
تحمل للمجتهدي المستغنى وشريعة بذل الفقيه تمام طاقته بحيث يحسن نفسه العجز عن المزيد  
عليه لتحصيل ظن حكم شرعي وشرطه ان يكون عالما بمعالي مفاد خمسة اية وثلاثة آلاف  
حديث واردة في الاحكام لغة بان يعلم معاني المفردات والمركبات وخواصها في الاستفادة  
فيستطاع علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان بحيث يعرف تلك خطابات العرب  
وعادتهم في الاستعمال وشريعة بان يعلم المعاني الموشرة في الاحكام وان يكون عالما  
بافساحها في الخاص والمشتكر والمجمل وغيرها وبافساح مسند الحديث وعالم بالرواية الاثرية  
كالمتعذر في هذا الزمان لكنه الوسائط فالاولى الاكتفاء بقدر الائمة النفاة كالطحاوي وغيره  
وعالم بوجوه القياس بشرائطها واحكامها وافساحها وعالم بالاجل ومواقفه لاخترا  
غير محال عنه وهذا اذا اجتهد في جميع الاحكام واما اذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جائز عنه  
العام فشرط العلم بوجوه القياس وما يتعلق بذلك ولا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه  
وان حصل به منصب الاجتهاد في زماننا يجزى دمارسة كما في الكشف وغيره ولذا قال  
الامام الحسني لو اجتمع حفظ البسيط مع العلم بمذهب المتقدمين في اصد كان له  
هذا المنصب كما في شرح ادب القاضي وقيل المجتهد من قدر على اثبات حجة قوية كتابية او  
جبرية او قياسية لصحة قوله كما في النظر ولا يطلب القضاء الى لا يبطل احد اليه بالقلب  
وفي استعار بانه لا ينبغي ان يبطل اليه باللسان بالطريق الاولى في غاية البيان الطلب  
بالقلب والسؤال باللسان وفي المصنفات ان الطلب من الامام والسؤال من الناس وكلما هما  
مكروه وبانه لا يجزى الميسر بالشفاء كما في الخطا ص قال ابن عمر رضي الله عنهما الى اعوذ بالله ان يحلني  
فاحياء وقال النبي صلى الله عليه وسلم كان قاضيا تقضي بالعدل فيالحق ان ينقلب منه كفا فافادة  
راجع بعد ذلك وقال عليه السلام من جعل قاضيا بين الناس ففرد في غير سكين رواها  
الترمذي وثنا بن بعض الحديث ان من جعل قاضيا بيني ان يموت جميع دواعي الجبنه وشهوة  
الروية مؤكدا لذلك فانه فلما يوجد المتصف به عند المنصف واما بدخل فيه اي لا يدخل في  
القضاء الامر يتبع عدله اي يعتمد عليه والاحسن بعدله وفيه إشارة الى ان الفاسق لا يدخل  
فيه وكذا العدل الذي لا يتبع عدله وذكر قاضي خان انه يكره عند اصحاب شريعة الى ان لا يبال  
بالدول حينئذ لانه فرض كفائة مع ذلك واجب الترك كما في الكرماني والاكتفاء مشع بانه  
حاز على اجازة في الكرماني والخصاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار الجيفة وقد استغنى  
عنه حتى ضرب اسواطا محمد اياه حتى فبرضا وخمس بوما وقال مشايخ بلاد الباس به

يعرف

لغة



نسخ

او كان صلياً له امناء نفه الجور وغيره المنع كما في الخلاصة ومن قبله القضاء سال عن المعول  
او واحد من ثقاته والاشان احوط ديوان اي حيلة فيها المحاضر والسيارات والصكوك  
وتنصب الغوايم وتقدر النفقات وغيره دونت الكلمة الى ضبطها اصله دواء وان قد بوا  
من الضعيف الى ابدال الواو باء استنفاً كما في الازاهير واليه يشير في الصحيح وغيره لكن  
في القاموس انه مكسور ويقع جمع الصحف وكتاب يكتب فيه اهل الجبس والعطية واول  
من وضعه عمر رضي الله عنه وقال ابن الاثير انه فارسي محبوب وانما اضيف الى قاض فله  
لانه لا يبال ما في يده لضمه من الديوان اذ لا يؤمن عليه الزيادة والنقصان وانما سأل  
يخرج اليه للعمل به كما في الاخبار فمن في الخلاصة انهم اجمعوا انه لا يعمل بما يجدر في ديوانه وان  
كان محتوماً وانما ما في ديوان نفسه فان كان ذاكر الشك في دونه يعمل به والا فلا وقال جمل به  
مطلقاً وفيه إشارة الى ان المعول يجبر على دفع الديوان ولو ملك وفيه خلاف كما في ما ملك  
للضم والصحيح انه يجبر في صورتين ولا خلاف انه يجبر اذا كان من بيت المال والى ان للسلطان  
عزله بلا رتبة بل الى حيفه انه لا ترك على القضاء اكثر من حول كيداً ينسلي العلم فيقول بالفساد  
فكك لكن اخبرني عليك سنيان العلم فادسه ثم عد البنا حتى تفكر ثانياً كما في شرح ادب  
القاضي وفيه اشعار بان القاضي لا ينبغي ان يشتغل بغير القضاء ولو سألوا عن القاضي  
المفكر في حق المحبوس للمطالبة او غيراً يقول القاضي المعول فانه صار كشهادة الفرد بل  
بأمر المحبوس او بينة المدعي فان لم يكن حضم بنيادي عليه اذا جلس الى امام كسره يري من  
يطلب فلانا المحبوس كمن قال حضر جمع بينهما والا باخذ منه كفيلاً به بالنفس ان وجده  
والا تجلبه كما في شرح ادب القاضي وفيه اشعار بان شهادته على فعل نفسه لم يقبل فلا بد ان  
يشهد على قضاء شهادته ان سواه لم يثبت كما في المبسوط وكذا لا يعمل بقوله بل بالقرار  
او البينة في غلة الوقت كما اذا قال ثبت عندي ان ضيقه كذا او فف على كذا وحكمت به  
ووضعتها على يدي امين وامره بانفاذ ارتفاعها الى مصرفها وحرفه الامين فانه لم يعلم  
بقوله ان محمد الواقف او وارثه ولم يبق عليه البينة كما في المغني وغيره والفتاوى كمال يحصل  
من كونه ربح ارض او كرايتها او اوجه علام في المعوق والودعة الاداء او ذواله بالدين  
اي بتسليم الودعة اليه منه الى المعول فان قال دفعته اليه كذا مال فلان فاقرب به او بالرفع  
وقال لا ادري لمن هذا قيل قول المعول وكان المال فلان وفيه اشعار بان لو انكر ما قال  
المعول كان القول للمتكبر كما في الكرماني ولك ان تصرف الاستثناء الى الوقف ايضاً فانه لو  
قال ان هذه الضيقة وقف على كذا دفعتها الى فلان وصدة انقرة المقتدر المعول كما  
في المغني وغيره ويؤخذ القاضي مال السليم بشرط ان يكون المستقر من حسن المعاملة غير طوع من  
اهل المصر ولا يجدر باخذ مضاربة ولا ما يشترى بنافعاً للسليم والاعتين عليه المضاربة  
والشراء وفيه إشارة الى ان الوصي لا يقضه وكذا الاب وفيه روايتان كما في الذخيرة والى انه  
لا يشترى بنفسه ولا يستقرضه والى ان له ان يقض مال الغائب وكذا مال الوقف كما في الخلاصة

والمسح

والمسح الجامع الى الناس للصلوة ولكم اولى من مسجد الى مسجد السوق والدار والطريق جلوسه  
الظاهر غير المقتضى على الغباء وغيرهم وقال في الا سلام هذا اذا كان الجامع وسط البلد كما في  
والا فنجار الوسط منها والخاص وغيره الثاني باب المسجد او يخرج اليها احد فينظر في خصوصتها كما  
في خصوصته الدابة واذا دخل المسجد سجد ان يصل للنجدة ركعتين والاربع افضل ثم يدعو الله  
تعالى ان يوفق الحق وينقل القبلة بوجهه وفي زماننا يستظهره الى الحجاب ويجلس  
مع قوامه الفقهاء الامناء المشورة وفيه اشعار بان لا يقضي ما سبى ولا قابلاً ولا متبكي  
تغلبها لام القضاء وان جاز ذلك كما في المغني واطلاقه منبر الى ان يوم البطالة والاسرة لم  
يتعين وكان في زمانه يوم السبت وفي زمان الخلفاء دأبهم بين الاثنين والثلاثاء وفي  
زماننا يوم الثلاثاء كما في شرح ادب القاضي لكن في زماننا يوم الجمعة ولا يقبل بهدنة اي مال لا  
يعطى الاكراماً لانها اذا دخلت الباب خرجت الامانة من الكوة فلو فيها رداء ان تمكن والى  
وصفها في بيت المال كما في الكرماني وفيه اشعار بان للمغني والوالي قبول الهدية لانها من حق  
المسلم وروي انه من الوالي رشفة كما في الزاهاذي الا حمدي رحمه فانه صلة الرحم او ممن  
اعناد قبل القضاء من الاجنبى جهادته لانه جى على عادته قد أعهد في العرف بين الاقرباء  
او بين المعتادين وكذا الاقارب المعهود فلوزاد على ذلك لم يقبل الا اذا زاد ماله فلا يقدره كما في  
المغني اذ لم يكن له مال الا في الرجم والمعتاد خصوصاً والا فلا يقبل وفيه روى انه يقبل في بناء  
لعقد البكر ونصف للشب الا اذا لم يكن له مال في كفاي كالحج المنيعة ولا يحضر القاضي دعوة  
ولو لم يقرّب او معتاد الادعوة عامة لا تختص لاجل لان الاجابة سنة بثمانية وقيل انها  
كالعرس والختان وقيل ما زاد على عشرة والاول الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بان  
لا يحضر خاصة من دام من التفصيل وقيل لا يحضر بالقرب عند الشخبين كما في المغني و  
يسوي وجوباً بين الخصمين في الاصل مصدر ثم سمي به الخي صم وبطلق على الجمع وعلى  
اصل الخياصة ان يتعلق كل خصم الاخر بالضم الى جانبه كما في المفردات جلوساً بمنزلة  
او ظرف فيسوي بين المسلم واليهودي في مكان المحبوس بلانقذ لم يتاخره وكذا بين السلطان  
وخصمه في مجلد وهو على الارض ولا يجلس احدهما على بنية والاخر على بساطة فيجئوا  
بين يديه على نحو قدر الذراعين لسماع الكلام بلارفع الصوت ولا يرفع ولا يرفع ولا يجنبى  
تغلبها كما في المغني واقبال الى نظر افلا ينظر الى احدهما ولو عالماً ولا يواخذ بما لا يكون في  
وسعه من ان يمتني بالقلب ان يظهر حجة احدهما كما في المبسوط ولا يبار احدهما الى لا يحكم  
معه سراً لانه ينكسر به قلب الاخر وفيه اشعار بان يسوي بينهما كلاماً كما في السراجية  
ولا يضيف الى احدهما فلان يس بان يضيفهما جميعاً لانقاء المسيل حينئذ وفيه اشعار بان  
لا يأس للامام ان يضيف بعض الناس كما في المبسوط ولا يضيف لاصد هالاه كجرتي  
على خصمه وفيه إشارة الى انه لا يعطيه اصلاً فانه مكروه لغيره ولا يخرج معه الى مع احدهما  
من ارض فيه تبع فيه الوقاية والاحسن تركه في الدواب ولا يجازيهم لانه يذهب بمهابة القضاء



ولا يشترط اليه اي احد من مستدرك باقبال كما لا يخفى ولا يلحقه حجة لانه اعانة له ولذا لا ينبغي  
احد منهما فيما يخص اليه كما في الحزانه ولا يلحق الشهادة الشاهد اليه كبره بغيره بقوله تشهد  
بكذا لانه اعانة وفي شرح ادب القاضي لا يجوز ان يقول له كيف تشهد لانه يشبه التلغيف  
بل يقول بم تشهد واستحسنه اي التلغيف ابو يوسف فيما لا يتم بالكون والفتح اسم من  
الانعام فيه اي في موضع ليس فيه ظن الاعانة كما اذا ترك لفظ الشهادة او الاشارة او حصر  
في الكلام او لم يستفد زيادة علم بتلقيه كما في الكرماني وفيه اشعار بان كبره التلغيف فيه  
عند الطرفين وينبغي ان يقضي بقوله لانه اكثر مهارة في مسائل القضاء كما تقرر والى انه لا يكره  
تلغيف احد الشاهدين بمراد بالاجماع اعلم ان في الاختيار وغيره انه لا يقضي وقد حدث  
فيه هم او نفاس او غضب او جوع او عطش او حاجة انسانية ويقعد طر في النهار و  
بعد عنه اعوانه بحيث لا يسمعون ما بينه وبين الخصمين ويجوز رد هاتين طوع الصلح  
وتجسس الى منع القاضي ويقرر في سجنه للضم ولو سألما سفيما صديقا وفيه خلاف وفيه اشعار  
بانه لا يمنع من الطعام واللباس والزوار والوطى والحداد والماء والاكثاب ويعني بالمنع  
عند الآخرين وغيرهما مما هو منع كما في الواقيات والمضارع يوحى الى انه لا يخرج عن السجن  
للمصلحة وللحج والقطر وعلوة الجنازة وغيره كما اذا مات احد من اقرانه الا اذا لم يوجد  
يفتعل والده او ولده ولو جلس فيه متعنا طين عليه الباب واعطى الخبز والماء خبث  
و السجن المضمر والى ان كجس في موضع وخيش ليس له فيه فرس ولا احدى تاس  
به والاضافة الى القاضي على انه لا ينبغي ان يجس في سجن المصوص الا اذا خاف الفوار  
منه فانه يجوز اليه جئنه والاكثاف مشير الى انه لا يضرب ولا يغفل ولا يكوف ولا يجرد ولا يقيد الا  
اذا خاف الفوار الكل في الخلاصة واجرة السجن والسجن على رب الدين واول من احده  
في الاسلام على رضى الله عنه بناءه في العواقب وسماه ناعفا فومنه الناس فبني اخ سماه  
مجتبا بالى العجوة وكسر الياء المشددة ونحما موضع التذليل وجس سابق زمانه في  
المسيح والى هله كما في شرح ادب القاضي وغيره مدة رايها مصلحة على الصحيح لتفاوت الناس  
في احتمال الصبر على الحبس حتى انه اذا مضت سنة اشهر ووقع عند القاضي انه  
متعنت يديم الحبس وان مضى شهر او مادونه ووقع انه عاجا اطلقه كما في الكرماني وكذا لو  
لم يظلم عشرة عنه لكن اخبر به نفة من اصدقائه او جيرانه واخبار الاثنين اوط ولا يستط  
لفظ الشهادة الا اذا جى بينهما منازعة في البسار والاعسار واذا اطلق لا يمنع من الملازمة  
كما في المعنى وانما قلنا على الصحيح لان مدة الحبس قبل شهر وقبل شهران وقبل ثلثة اشهر و  
قبل اربعة اشهر وقبل سنة اشهر كما في الاختيار واعلم ان كل موضع قالوا ان الرأى الى  
القاضي فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد كما في الواقيات المسامية بطلب ولي الحق ولو  
دانفا كما في الحزانه وفيه ايماء الى انه لا يجس الا بعد الطلب كما في الواقيات ان امتنع المقر  
عن اللبثاء اي امتنع عن ايقاف الحق الثابت عن الاقرار به بان اخر مرة بعد اخرى وام القاضي

بالايماء وفيه ايماء الى انه غنى فحينئذ يجب للبس الذي هو جازا لمحاظلة المعنى او ثبت الحق بالبيئة  
كعلم القاضي ببيارة كما في الحزانه فحينئذ يجب للبس لان البيئة لا تكون الا بعد المحاظلة وفي هذا  
الكلام اشارة الى انه لا يسأل القاضي المدعى عليه المك مال كما قال بعضهم والصوره عند  
الخصاف ان يساله فان اقر بالمال حبسه والا فقد قال المدعى ثبت ان له مالا حتى احبسه كما  
قال بعضهم وهكذا في النواذر عن اصحابنا والى انه لا يقبل البيئة على الافلاس قبل للبس  
وبه افنى العامة وهو الصحيح ويقبل في رواية وبه افنى الفضلي ويقبل بعد للبس قبل  
المدة عند الخصاف كما في شرح ادب القاضي فيما رثه من الدين بعقد صدر منه او غيره كالكفالة  
اي مثل المكفول به وبديل الاجارة والمهر وغيره مما ليس ببدل مال حصل له ويستثنى منه  
المهر الموهب وبديل الكفالة كما ياتي وما ذكرنا ان دفع ظن بغيره باليس بدل مال حصل في  
يده كالكفالة او مثل بدل مال حصل المال له كالتنمين وبديل القرض وفي نفقة مسته ونفقة  
ولده لا يجس في دينه اي لا يجس الابوين في دين الولد وكذا الجددين وهذا ظاهر الرواية وعنه  
الى يوسف انه يجس لمنعه للحق كما في المعنى وفي غير ما في غير الصور اشكال كضمان المتلفات  
وارش الجنابات واعناق الاماء المستركات وبديل الكفالات والمهور الموهبات ونفقة  
سائر القربيات لا يجس اذا ادعى فقره بان قال الى فقير اذا اصل في الانسان هو الفقر الا  
اذا قامت بينة من المدعى بصدقه اي بغيره فانه يجس مدة غلب على الظن انه لو كان له  
مال اعظمه فلكم يظهر بخلي سبيله كما اذا قامت البيئة بقره كما في الاختيار واعلم ان المجوس  
المعنى اذا امتنع عن قضاء الدين فان كان الدين والمال دراهم يودى القاضي منه بلا خلاف  
وان كان الدين دراهم والمال دنانير او عروضا او عقارا يستدبر حبه الى ان يبيع دنانيره  
بنفقه ويؤدى ولا يبيع المروض والعقار اصلا وهذا عنده واما غرضه فما يبيع القاضي  
دنانيره وعروضه وفي العقار موابتان وان كان له ثياب يلبسها ويكن الى عيش باقل  
منها جميعا ويؤدى بما سوى ما يشترى مما يعيش به وكذا المسكن ولا يواجه في ظاهر الرواية  
وعنه الى يوسف لو كان له عمل اجرة وادى دينه بما سوى قوته وقوت عياله كما في المعنى وغيره  
واذا شهدوا الى شهده رجلان فصاعدا فيشمل شهود الزنا على خصم حاضرا وتنبه بخبر  
المعجم فهو ما جرى بحضرة القاضي من وصف الدعي واسامى الشهود وعلامهم في المغرب بالمال حكم  
بما تلغى القاضي بسبب الشهادة بقول مخصوص وهو قضيت على فلان فلان بكذا او مثل  
حكمت او انقضت وكذا ثبت عندى او ظم او صح على الصحيح كما في الفصولين وذكر في كفاية  
الشروط ان حكمت معناه ربيت عليه الاحكام وقاينه اعلام من له الحق بحقه او ثكنه من  
الاستيفاء كما في حدود الكافي فلو قال اطلعت حكمتي او رجعت خبر قضائي او وقعت على للبس  
من الشهود لم يعتبر كما في الحزانه وفيه ايماء الى انه لم يحكم بحده علمه بفضته حق امد كالتزنا والشرب  
وكذا الحق العباد خلافا لما هو هذا اذا علم قبل نفقه القضاء او مانعه فحكم به كما وعامة في  
الحزانه والى ان احضار الخصم لازم فان امتنع عن الحضور عذره القاضي بما يرى من ضرب



اوصف اوجس او عيسى وجهه كما في الاخبار والى انه وجب عليه الحكم حينئذ حتى انه لو راه وانه  
 فسق فبانم ويجزل ويجز كما في الرجوع من الشهادة كما في الكافي ولو لم يره ذلك لكان كما في الكفر ما  
 والى ان طلب الحكم ليس بشرط فانه من الادب والى ان يجد الشهادة ملزم للحكم على القاضي ولا  
 يتوقف على التزكية كما في المداينة وغيره والى ان قول القاضي احكم ليس ملازم فانه احباط  
 يهل غثه ايام ان قال المدعي عليه لي دفع كما في الخبر ومنه والى ان المصير لا بشرط للنفاد كما في  
 النوادر وبما ذكره من المشايخ وظاهر الرواية انه شرط كما في عامة المذاهب واللات وكتب القاضي  
 به الى الحكم لامضاء فاض اذ ادعى رجل على رجل الف واقام بينة وحكم بها ثم اصطلح ان يأخذ  
 منه في بلد اخر وخاف ان ينكر وكتب به لامضاء فاض ذلك البلد وقبض اشعار بان الكتابة  
 واجبة عليه سيما اذا عطف على حكم لكن في المبسوط انها غير واجبة ولا باس ان يكلف القاضي  
 الطالب صحيفة يكتب فيها كما لا باس بان يجعل ذلك من حيث المال ان كان فيه سعة و  
 على هذا ارجح الكتاب وهو ان يكتب فيه الحكم مع سابقه السجل اي المسمى بالسجل كسر  
 السين والجميم وشهد بالامام والصفوان مع الشهد والفق مع سكون للجميم وانخفض وكسر  
 مصمما لغات فيه كما في الكشف وهذا لغة اصلية وقيل معرب كما في المودات في الاصل الصك  
 كما في الصحيح وهو كتاب الاقرار وكفه وذكر في كفاية الشروط ان احد اذا ادعى على غيره فالتكليف  
 المحضر واذا اجاب واقام البينة فالتوقيع واذا حكم فالسجل واذا شهدوا على غائب  
 كان في محلة اخرى او قرية او بلدة وبشرط في ظاهر الرواية مسيرة السوف كما في المغني وعن ابي  
 يوسف يجوز فيها لا يرجع في يومه وعليه الفتوى كما في الظاهر انه لا يحكم بها فان الحكم عليه غير  
 جائز عندنا كما بان بل يكتب عطف على محلة لا ما سمي كذا بالحكاية وكتاب القاضي الى القاضي  
 فهو ما يكتب فيه شهادة الشهود على غائب بلا حكم للحكم المكتوب اليه في روايته عن ابي  
 يوسف فالاحسن ترك المكتوب اليه فانه يبعث الخضم او المدعي به الى المكتوب اليه حتى يحكم كما  
 في الكفاية الا في حقه وقود اي يكتب في كل حق الا في حقه لحدود وقصاص لان المكتوب  
 اليه لم يشاهد الشاهد وفيه اشارة الى اشتراط انه من قاض معلوم والى انه يكتب في  
 النسب والنجاش والدين والامانة والمقصود والمضاربة والمنقول والعقار كما في الاربي  
 وغيره ثم ذكر شرطه وثلاثه واجبة كناية الاسم في داخل فقال فيه القاضي الكاتب وجوبا على  
 المنقول ككتاب الشهود عند المكتوب اليه ان كتاب فلان القاضي وبشرط ان لا يمس بل لا يمس  
 هو العلم ولو بالاختبار كما في المشايخ ويحكم على الكتاب بعد طهارة ولا اعتبار بالختم في اسفل فلو  
 انكسر خاتم القاضي او كان الكتاب منشورا لم يقبل وان ختم في اسفله كما في الذخيرة وانما قال  
 عندهم اي الشهود لانه بشرط ان يشهدوا عنده ان الختم يحضرهم كما في المغني وفيه اشعار بان شرط  
 الختم ولو كان الكتاب في يد الشهود وهذا ليس بشرط الا اذا كان في يد المدعي وبه يعني كما  
 ذكره المصنف ويسمى في محسب صحيح حكمه فيه فلو سلم في غير ذلك المحسب لم يصح كما في الكفر ما  
 اليهم الى الشهود وينبغي ان يكتب كناية اية مثل عبية وبسم الى المدعي كما في النهاية وانما لم

كتاب القاضي الى القاضي

المنقول

لم يفعل

ذكر حفظ شهادتهم وقت التحمل الى الاداء لانه شرط في جميع الشهادات عند ابي حنيفة كما في  
 المغني وعند ابي يوسف يكفي ان يشهدهم القاضي على ان هذا كتابه وختمه فلا بشرط القراءة  
 عليهم ولا الختم عندهم ولا التسليم اليهم وفيه اشعار بان الشروط الثلاثة عند الطرفين كما في المداينة  
 وعن ابي عبيد الله يوسف ان الختم ايضا ليس بشرط فيكفي ان يشهدهم ان هذا كتابه وهذا  
 اوسع وان كان الاحتياط فيما قال كما في الذخيرة ثم القاضي المكتوب اليه لا يقبل اي لا يأخذ  
 الكتاب من المدعي الا بحضور الخضم الى وقت حضوره لانه لا لزوم كما في الاخبار وبه يعني لكن في  
 الذخيرة ان حضوره شرط لقبول البينة على الكتاب لا بشرط قبول الكتاب وفيه اشعار  
 به بانه بعد تحقق الشروط والوصول والدعوى والاشعار بغيره من الكتاب على القاضي وان قيل  
 استغنى عن الكتاب وحضور البينة الى الشاهد من على انه اي المكتوب كتاب فلان القاضي  
 وفيه اشعار بان تسمية الكتاب الى المدعي كما ذهب اليه ابو يوسف فاختر ههنا ما هو المعمول  
 عند القضاة كما في النهاية فراه علينا او اخبرنا به وختمه وسلمه البناكل خبره وفيه رمز  
 الى مذهب الطرفين وقال ابو يوسف ان الشهادة كافية كما مر والى انه لا يلزم ان يسأل  
 عنهم ان القاضي الكاتب عادل ام لا وهذا ظاهر الرواية وفي النوادر انه لا يلزم فلو قالوا ان غير  
 عدل لم يقبل كما في المغني فيصير الى المكتوب اليه وقيل يجوز ان يفتي بلا حضوره كما في الاخبار  
 وفيه اشعار بجواز الفسخ قبل ظهور عدلهم كما قال ابو يوسف خلافا لما هو الصحيح كما في الكافي  
 وفيه اشعار بالختم وبلزومه ما فيه لانه ثبت عنده ما في الكتاب الا ان يقول الخضم لست بفلان  
 الذي شهدوا به واقام البينة ان في هذه القبيلة اثنين بهذا التمس كما في الخاضة ان  
 بقي الكاتب قاضيا فلو مات او غفل حين وصول الكتاب لم يقبل لانه كشاهد فخلافا  
 لابي يوسف فلو قبله ثم رفع الى قاض اخر امضاه وكذا اذ مات بعد الوصول قبل القراءة  
 واما بعد فليقبل على الصحيح كما في المغني وفيه اشعار بان لزوم كتابة التاريخ والالم يقبل كما في  
 الخلاصة ولا يعمل به اي بذلك الكتاب غيره اي المكتوب اليه الا اذا كتب داخل الكتاب بعد اسمه  
 الى المكتوب اليه الى كل من يصل اليه اي كتب من فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان  
 والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه يعمل به غيره وان جعل استخانا للحاجة اليه  
 وعند ابي يوسف يجوز ان يكتب على هذا الوجه ابتداء سريلا على الناس وعليه عمل القضاة  
 اليوم ولا يجوز عندنا لان اعظام الكاتب والمكتوب اليه لم يحصل به وفيه اشعار بان لو  
 كتب اسمه في العنوان لم يقبل خلافا لابي يوسف كما في الاخبار وان مات الخضم بنفقة  
 القاضي الكتاب على وارثه لقائمة مقامه ولو هرب الخضم من هذا البلد بعد ثبوت الدين  
 عند القاضي المكتوب اليه كتب كتابا الى قاضي بلده فنيه الخضم وكذا ان انت الى القاض فلو ورد  
 كتاب صحيح في الحق مثلا وقيل المكتوب اليه بشرط مع موافقة الخلية جعل المكتوب اليه في حق  
 الا في خارج الرصاص حتى لا يتعوض له احد في الطريق ثم يرفع الابن الى المدعي على قضاء  
 وبما ذكره كفيلا بالنفس ثم يكتب ما يري الى الكاتب فاذا وصل اليه امر بالعادة البينة



ثم يقضي بالابق ثم يكتب الى المكتوب اليه ليبر الكفيل وعنه الى يوسف انه لا يقضي به لان المظفر غائب  
بل يكتب ما جرى عنده بشرطه ويكتب اليه الا بيق معه يحكم به عليه وكذا في البارية الا ان المكتوب  
اليه يبعثها مع المدعي على يد امين كما في المعنى وغيره والمرأة تقضي في جميع الحقوق وان كره  
كما في الاختيار الا في حدود في ظاهر الرواية اعتبارا بالشهادة وعنه انها لا تقضي اصلا كما في  
الذخيرة ولا يستخلف قاض على القضاة ولا ينفذ قضاة خليفته وعنه انها لا تقضي ولو لم ينفذ  
وقال الطحاوي انه نافذ فلا يطله حاكم اعتبارا بالحكم كما في حكم الزاهري وهو لا يוכל وكل لان  
المفوض اليه به وثق وفي الكفاية اشعار بان المفوض وامام للجامع ان يستخلف غيره كما في الكافي  
الا من قوض اليه من قاض او موكل ذلك الاستخفاف او التوكيل بان قال ول او وكل من شئت  
وقه روى الى انه لم يستخلف بالاذن دلالة فلو جعل قاضي القضاة كان له الاستخفاف لان معناه  
المستخرف في القضاة تقليدا او خلا وقال الامام السعفي ليس له الاستخفاف كما في العمادي والى ان  
القاضي اذا اذن بالاستخفاف فاستخلف رجلا واذن بالاستخفاف جاز له ان يستخلف ثم وم  
كما في الخلاصة واذا عرفت ذلك ففي القاضي او الوكيل المفوض اليه بقية الوالي الذي قوض اليه  
الاستخفاف او التوكيل ففيه حذف الصلة اعني اليه ولو قيل بكسبه الوكيل لم ينفذ خلاف الاصل بانه  
الى نائب القاضي او الوكيل لا ينفذ نائبه بغيره ان عزل المفوض اياه الا اذا قوض اليه ذلك كما  
في الكبرى وجوز ان يكون العزل مضافا الى المفعول فلو عزل الوالي قاضيا او موكلا وكسبه لم ينفذ  
نائبه ومثله ان عزل نائب القاضي والقاضي لا ينفذ الا اذا علم به وعنه الى يوسف انه لم ينفذ  
الا اذا نصب احد مكانه كما في المعنى وفيه روى الى ان النائب ان عزل بغير نفسه وهذا اذا رضى  
الوالي به واقام غيره مقامه وكذا امام الصلوة نفسه كما في الجواهر ولا ينفذ النائب بموته اي  
المفوض فان لم يعنى الامام على ما هو المذهب عند الكوفي مع انها داخلة على الجملة نائب الاصل  
حقيقته وهو الوالي او الموكل فهذا دليل المستلزم وفيه اشارة الى ان نائب القاضي ان عزل  
بموته كما في حديثه الناطقي ولم ينفذ عنه كثير من المشايخ والى ان قاضي امير ان حية ان عزل بموته  
لكن لم ينفذ قاضي الوالي بموته كما لم ينفذ او اذ في المعنى فلم يحسن ان الاصل كذا الوصل  
وفي القاضي او الوكيل غيره الى غير المفوض اليه ذلك ان الاستخفاف او وكل ثم فعل نائبه ما  
احرم به من نحو القضاة والنكاح والخلع والكتابة دون نحو الطلاق والعناق ولهذا لم يصح ولو  
عنه الاول عنه اي بصفة غير المفوض اليه على ما قال بعض المشايخ في نحو البيع لكنه لم يصح عنه  
العامه الا باجازة او فعل نائبه بغيره واجاز غير المفوض اليه هو التوكيد او كان الموكل  
قد راي عين الثمن ولو حكم كسبه الاحارة في عقد الوكالة صح فعل النائب وان كان الاول  
غائبا الكل في وكالة الصغرى وباعمل به اليك واعتقادك بوجوب غيره ويكون الغير وكسبه الموكل  
ولما لم ينفذ الثاني بعزل الاول ولا بموته وكلاهما ينفذ بموت الموكل والقضاة يحكم ببيع  
صاحبه فيه على خلاف مذهب ابي جهم انه او اعتقاده ناسيا غير ذاك مذهب لا ينفذ عنه  
وعليه الفتوى وينفذ عنه كما في الكافي وذكر في الخلاصة انه ينفذ عنه خلافا لابي يوسف والرواية

حال كونه موكل بل هو كمال لان نائب المفوض

عنه محمد وقال بعضهم الخلاف في انه هل يجوز له ان ينفذ بقول غيره كما عند ابي ابي حنيفة وعنه محمد ينفذ وفي  
الصغرى لو قضي به الى غيره ناسيا لم تذكر بطلان اخذ برأيه في المستقبل ونفذ قضاءه عنده خلافا  
لابي يوسف او عامدا لا ينفذ اي لا يجوز بل يبره عنه وعلية الفتوى وعنه روايتان كما في الكافي  
والفتوى على انه ينفذ كما في الصغرى وقال ابو علي السعفي انه لا يجوز عند الشيخين ولا يجوز عند محمد وقال  
الامام طه الدين لارواية عن محمد وذكر ابو بكر الرازي انه لو قضي بخلاف مذهب مع العلم لم يجر في  
قولهم وذكر الخلاف في بعض المواضع في حل الاقدام عليه كما في المعنى وغيره والقضاة على وقافة  
اي وقافة مذهبهم يجعل الحاكم المستخلف فيه مجمعا عليه اي يصير ما اختلف فيه متفقا عليه بحيث  
لا يبره قاض من قضاة المسلمين عند جميع المجتهدين كما هو المشهور لكنه مشكل فان فيه اشارة  
الى ان العبرة بحقيقة الاختلاف كما قالوا الا ان محمد اعتبره استنباه الدليل ولذا نفذ القضاة بشهادة  
رجل واحد ائمن في الحدود والفصاح اعتبارا بطائفة النص في سنه ائمن ولم ينفذ فيه  
خلاف بعبارة كما في الذخيرة والى ان خلاف الشافعي وكوه معتبر كما ذكره السعفي وغيره لكن  
لخلاف لم يعتبره الا اختلاف الصدر الاول والى ان لا ينفذ ط كونه عالما بانه مجتهد فيه والصحيح  
انه يشترط كما في الخلاصة وكن نفى بانه لا ينفذ ط كونه في الصغرى والى انه لا ينفذ ط ان يكون  
القاضي مجتهدا كما قال لخصاف لكن ذكر الامام السعفي انه قد استمر ط كما في الجواهر وذكر في الذخيرة  
ان حكم القاضي في محل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم غير اجتهاد على رواية السير  
الكبير وسبب انه لا يقضي بما يخالف قول اصحابنا وفي الانساب عن احمد بن حنبل اذا كان في  
مسئلة قول العلماء الثلاثة لم يسع لاحد ان يخالفهم والى ان القضاة في مجتهد فيه كقضية الجاهل  
نافذ في حق المقضي عليه وله وان كانا عالما وفي الجواهر خلافه لكن قال ابو يوسف لا ينفذ في  
المقضي له العالم والى ان حكم القاضي نافذ في الشافعي ولو لمده عيا وقيل ينفذ حكمه ان اعتقده  
المدعي والا فلا كما في الصغرى قال خص هذا القضاة ورفع على قاض احد ان بمضيه اي  
ينفذه ويجعله حكما نافذا لازما وبما منه واجب له بوجه بالقضاة فليس له ان يبره فلو  
فرغ الى ثالث امضى قضاء الاول ورد الثاني كما في المعنى وغيره وفيه اشعار بانه لو رفع ما قضي  
على خلاف مذهب الى قاض احد لا بمضيه وفي العمادي انه نافذ ليس لغيره نقضه ولا نقضه عنه  
محمد خلافا لابي يوسف لكن في السعفي لو قضي قاض على قول من اقاويل العلماء كان صحيحا وليس  
لاحد من القضاة نقضه الى يوم القيامة الا بما خالف الكتاب من الحكم كالقضاء محل مائة وكذا التسمية  
عند الكاظمة المصنف وغيره والاصل ان يمثل بالقضاة بتقديم الوارث على المدعي فان الاول  
نافذ عند الطرفين كما في المعنى وغيره او السنة المتواترة او المشهورة كالقضاء ببيع درهم  
بدرهمين وبيع طرقة بنفس عقد المظلة ومن الظن الفاسد ان الدفع مذهب مالك والشافعي  
والاوزاعي والالتفات القضاة به وقد سبق تمام الكلام عليه والاجماع كالقضاء بمائة النساء  
فانهم اجمعوا على بطلانه وكفر مستحسنا كما في المضرات وفيه اشعار بانه ينفذ في كتاب  
ثم بالسنة المتواترة ثم المشهورة ثم الاحاد ثم اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين ثم لو لا يقضي

لما اشتهر



يقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد اذا انفقوا على امر لا يقضي  
يقول غيرهم كما في المعنى ففي الاكتفاء نفي نقصه وان كان المناسبا بالكتاب ترك الكل والكتاب  
هو المنزل المتواتر على نيب صلى الله عليه وسلم والسنة ما صدر عنه فمقتضى قول او فضل او غير  
والاجماع اتفاق المجتهدين في هذه الامنة في عصر علي ام وهذا مختار جمهور وقال للبصاص و  
لما جاني انه اتفاق جماعة سيوخ العلماء اجماعا اجتهادا بهم وهذا مختار الشريفي وقال بعضهم  
اتفاق الجمهور وهو مختار السدائيه والكافي ونماه في الكشف وان كان نفس القضاء ان قضاء  
الاول حكم مختلفا به بان قال بعض اصحاب العلماء انه نافذ وبعضهم انه غير نافذ بناء على ان الحكم مختلف  
فيه وغير مختلف بسبع المذهب فانه في المصدر الاول مختلف فيه ثم المتأخر وان اجمعوا على انه لا يجوز  
فقال علي وانا ان الاجماع المتأخر رافع للخلاف المتقدم وقال غيرهم انه غير رافع وكذا الحكم في كل  
حادثه اختلفوا في اختلافه يصير مجمعا عليه عندنا بامضاء اجماعنا وان جئنا بسبب ابطال  
وسطل بابطال الدخ فليس لاحد بعده امضاؤه بخلاف ما سبق فان له امضاءه لا غير كما في  
المعنى وغيره فمن الظن انه مجرد توضيح فانه مما اختلف فيه وقدم انه صار بالقضاء مجمعا عليه  
والقضاء اجزمه وحصل عنده بغير ظاهري الى قضاء وباطني الى دانه وعندهما لا ينفذ باطنا  
وعليه الفتوى كما في الطائفتين ولو كان القضاء بشهادة زور وكذب اذا ادعاه الى ادعى الحارثية و  
الحل بسبب معين هو اما العقود كالسكك والبيع وكوفا كما اذا ادعى انها امره واقام شهودا زورا  
عليه ونقض به فانه يحل الوطى عنده ولا يحل عندهما وكما اذا ادعى ان بيع هذه الحارثية منه او  
اشترى وعنده لو كان الشئ مثل قيمتها نفذ باطنا والافلولم يقيم البايح البيعة وحلف المشتري وور  
الحارثية على البايح حل له الوطى ان غرم بالقلب على ترك القسومة وفي البيعة وسائر التبرعات  
منه عنه روايان واما القسوخ كالطلاق والافالة وكوفا كما اذا قضى بشهود زورانه طلقها  
لما نام ثم رجعت بزواج بعد العدة فانه يحل له الوطى ظاهرا وباطنا عنده وان علم ان الزوج لم  
يطلقها ولا يحل للاول ظاهرا وباطنا واما عندهما فيحل له ولا يحل للثاني اذا علم وخبر الى يوسف  
انه يحل للاول سر او محمد يحل ما لم يدخل بها الثاني وله ان هذا القضاء منقضي لانشاء عقد  
ولذا شرط حضور الزوجين في السكك عند العامة وقيل انه لم يشترط لانه ثبت القضاء و  
الثبات افتضاء غير ثابت بشرط واجمعوا ان القضاء في معقدة الغير ومنكوحته لا ينفذ باطنا  
كما اذا ادعى جارية ملكا مطلقا ونقض بشهادة الزور فانه لم ينفذ باطنا فلم يحل له الوطى  
تعد جعله انشاء لكثرة اسباب الملك ولذا قال بسبب معين ولا يقضي عندنا على غائب  
في المجلس والبلد لان القضاء بالبيعة وهي لم تفعل الا اذا سلمت غير الطعن والطاعن غائب  
وقية اشعار به لواقم ثم غاب قضى عليه وهذا مجمع عليه واطلاقه مشير الى انه لو اقيم البيعة ثم  
غاب لم يقض عليه وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف وهو ارفق للناس على ما قال الشريفي والى انه  
لو نوجه عليه حكم ثم انقضى لم يقض عليه عند ابي حنيفة وقال محمد نادى على بابه ثلثة ايام كان  
زوج والا فاضى عليه والى انه يقضى للغائب وليس كذلك فان في المبسوط وغيره انه لا يقضى

على الغائب ولما لم يفرغ من كونه فوضي وهو لا يرى ذلك كان نافذاً عند الشجين وعليه الفتوى فلورفع  
الى قاض اية ليس له ان يطله وفيه اشعار بان نفس القضاء فيه ليس كجهد فيه بل كجهد  
فيه سبب القضاء وهو ان البينة هل تكون حجة بلا خصم وقال الامام عليه السلام ان نفس القضاء  
مختلف فيه فيتوقف على امضاء اية الكل في العادى الا حجة ثابتة حقيقة باباية الغائب  
اياءه وكوبوا اسطة كوكبيله وابيه ووصيه ووصى ووصيه والى الاب ووصيه ووصى  
وصيه على الترتيب او من غا باباية القاضي كوصى القاضي والمستر اى الوكيل الذى نصبه  
القاضي لسمع عليه لضمونه لمن اختفى في بيته ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما بعث القاضي  
امناه الى باب داره فتودى او حكى الى محكم بانه نائبه بان كان مابدى على الغائب من نحو  
الاشتر اشياء مابدى على الحاضر كخو الملك كما اذا ادعى دارا على حاضره اشترى اياها من  
الغائب فانه ان صدق الحاضر لا يسلمها القاضي الى المدعى فانه قضاء على الغائب وهذا جلة  
لرفع دعوى الخارج وان انكره الحاضر فاقام بينة عليه فضى القاضي بها عليه وهذا قضاء  
على الغائب ايضا ولذا لو حضر لا يحتاج الى اعادة البينة فالحاضر ينتصب خصما عنه حينئذ  
وفيه اشعار بانه ان لم يكن سببا لم يقض عليه كما اذا قال احد لعبدان مولاك وكلنى ان احكمك  
اليه فاقام العبد بينة ان مولاه اعتقه فانه يقضى بها على الحاضر لقضيه عن العبد لا بالعق  
على الغائب فان العتق وان كان موجبا لانزال الوكالة بان وجد بعد الوكالة لكنه فلا واجب  
بان لا يكون هناك وكاله فلا يكون العتق سببا لانزال الوكالة لا يقضى على الغائب ان كان  
مابدى على الغائب سببا مابدى على الحاضر لان الشرط ليس باصل بالنسبة الى المستر وط  
بخلاف السبب فان قضى فقد قضى على الغائب ابتداء كما اذا قال رجل لامرأة ان طلق فلان  
امرأة فانت طالق ثم اقامت المخاطبة بينة ان فلانا طلق امرأته وهو غائب فارها  
لم تقبل ولم يقض باطلاق على الغائب وقبل ثبتت والاول اصح وفيه اشعار بانه لو علق  
بما لا يقضى على الغائب كما اذا علق طلاق امرأته بدخول زيد الدار ثم اقامت بينة انه دخلها  
ثبتت وقضى باطلاق والحاصل ان الشرط ان كان مضرا في حق الغائب لا ينتصب للحاضر  
خصما عنه والا فانه انتصب وقامه في العادى ومع محكم الخصم اى جعلها حاكما على نفسها  
ولو احدهما قاضيا وفيه اشعار بان الحكم لا يحكمه الا غيره الا بضاهاهما في المعنى ثم صلح بالضم و  
الفتح قاضيا بمنزلة اى صلح قضاؤه وشهادته وطرح محكم لمرة والفاسق كما هو وقبه رمز الى انه  
لو لم يكن اهما لتحكيم ثم صار اجمالا وقت الحكم لم ينفذ حكمه كما اذا كان عبدا او ضيبا او  
كافرا فاعتق او بلغ او اسلم كما في المعنى في غير حد من طرد وكالزنا وشرب الخمر والسفوة  
واللعان والغدق فتوكل فيه كان باطلا بخلاف فالظرف متعلق بالتحكيم وتودى  
قضايا فلا يصح حكمه وهذا رواية عنه ومختار للخصاف لكن في روايه الاصل فتصح  
ذلك فباضا على غيره من الحقوق وهو الصحيح كما في شرح ادب القاضي وغيره فبالطلاق  
والعتاق والكتابة والكفالة والسفوة والشفقة والديون وابسوح وكذا غيرهم كجهدات



كالطلاق المضاف وهو الصحيح من المذهب الا ان كثير من منا يجادل في استحقاقه في القوي به كسما  
 نجاسة العوام كما في المعنى وذكر في الخلاصة ان حكمه في التبين المضاف وسائر المجتهدات نافذة على  
 الاصح لكن لا يفتي به وفي الخلاصة انه لو استفتي فيها فافتى بطلان التبين وسعه ان  
 يأخذ بقضائه فان فتوى الفقيه على حكم المولى ولو لم يأت الى الخصم حكمه كالمولى بالبينه او  
 الاقرار او النكول لانه لا ولاية عليهما ووجه اخباره اي الحكم باقرار واحد منهما بعدالة شاهد حال  
 ولا يثبت له حال بقاء ولا يثبت له الحكم كما اذا قال لاحد منهما اقرت عندى وقامت بينة له بكذا  
 فعزلت فالان قد حكمت به لانه عليك فانكر المقتضى عليه الاقرار واقامة البينة نفذ حكمه لانه  
 يملك انشاء الحكم في حال ولا يثبت له قبل ان يقول حكمت به لم يصدق في ذلك وفيه إشارة الى ان  
 اخباره باقرارهما وعدلتهما صحيح والى ان الاخبار بعد الحكم لم يصح بلا بينة لان قضاء الولاية كما في  
 الهداية لكن في المبسوط انه لم يصح بعد القيام بمجلس الحكومة لانه صار كغيره وفي المعنى انه لو  
 اجبر على الحكم وفدا نكره نفذ لان الحكم كالمولى وكل منهما اي الخصم ان يرجع عن حكمه قبل حكمه  
 عليها فالعزل غير محتاج الى الاتفاق بخلاف الحكم ولذا لو حكم بعده لم ينفذ لكنه لو اجاز العزل  
 بعد الحكم جاز فان رفع حكمه اي الحكم الى قاض مولى المصاه ونفذه ان وافق حكمه مذهب به الى  
 اعتقاد القاضي فلا يفسخ بعده وراى بطلان ان خالف مذهب فلا يفسخ بعده وان كان مجتهدا فيه  
 وقال الطحاوي ليس للقاضي ان يبطل حكم الحكم كما في الزايدى ولا يصح القضاء والشهادة لمن  
 يكون بينما اي بين القاضي والمقتضى له او الشاهد والمشهد له ولا دور وجبة على يقتضى ولا  
 يشهد للولد وان سفل ولا للوالد وان علوا ولا الزوج ولا للزوجة وبالعكس فلو قضى للزوجة  
 او ابنة وامضاه كان باطلا وقبل جاز ذلك ان وافق مذهب به وفيه استعارة بان القضاء و  
 الشهادة يصحان عليهما ونسب الاخر والتم والحال ومن بينهما رضاع بلا ولد لم يشرع في مسائل  
 شتى فقال وضع الايضاء الى جعل الغير وصيا له بعد موته بما علم الوصي بايصا له حتى لو باع  
 شيئا من التركة جاز وهذا ظاهر الرواية وعمر الى يوسف انه لا يصح له ان يبيع ما عله لا يبيع التوكيل بل  
 علم حتى لو باع شيئا من مال الموكل لم ينفذ اتفاقا وشروطه جبر عدل او مستورين يملك  
 المجلس الانية ولا يقبل خبر فاسقين لان خبر الفاسق واجب التوقف ويقبل عندهما وقبته  
 اشعار بانه لا يشترط لفظ الشهادة لعل الوكيل الى وكيل يعلق به حتى الغير فاذ لم يعلق به كوكيل  
 ثبت وكالته في عقد الرهن لم ينفذ ولو اقر به عدلان وسباني بنمة الكلام في الوكالة وعلم  
 السيد شريطه عدل او مستورين لعلم السيد بجنايته مجده حتى لو اقر به فاسق او مستور فباعه  
 لم يكن مختارا للعداء عنده ولعلم الشفيع بالبيع للفقار حتى لو اقره ببيع غير عدل لم يبطل شفيعه عنه  
 ولعلم البكر البالغ بالبيع اي بالبيع الولى بالافلواجر به فاسق وسكنت لم يكن رضاعه  
 ولعلم سلم في دار طرب لم يراه اليها بالشرع طرف علم فلو اقر به بالصلوة وغيره في العبادات  
 عدل او مستور ان لزمه ذلك كما لو اقر به فاسق وطهده واما اذا كذب فلا يلزمه عنه خلاف  
 لها كما قال مشايخنا والاصح عندنا انه يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء ما فاته

من الصلوة والصوم وغيرهما بخلاف الفاسق لانه مانور بالتبليغ من جهة صلته الا فيليب  
 الشاهد الغائب كما في كشف المنار والتمتة في الكرايم لا يشترط جاذب ذلك الصحة التوكيل  
 فيقبل فيها خبر واحد ولو كانا خلاف خلقوا غير معنى الا لزام وقبل وجوب قول قاض عالم  
 عدل قضيت انا بهذا العقار لزيد مثلا نفقة التمة وهذا ظاهر الرواية وعمر محمد انه رجع الى انه  
 لم يقبل وبه اخذ كثير من المشايخ وقالوا ما احسن هذا في زماننا فان القضية فدا عنه و  
 ديننا كما في الكافي وغيره وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في شئ كما في الكرايم  
 وقبل قول جابر عدل ان بين سببه بان قال في صد الزنا مثلا استفتيت المهر بالزنا  
 كما هو المعروف ثم حكمت عليه بالزنا فلم يبين سبب لم يقبل قوله لانه ربما ظن بظن غير  
 الدليل ولعل الجمل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان السبب لا يقبل قول غيره  
 من عالم او جاهل فاستفتي وفي الظن عليه اياه الى ان السكوت عن تمة المسائل اولى فان  
 مقبول القول اعز من كل كتاب **الشهادة** او رد بعد القضاء لانه  
 مع التناسب اشرف منها ذاتا هي لغة خبر قاطع كما في القاموس والمختصر مع المشاهدة  
 بالبصر او البصيرة كما في المفردات او الاخبار بوجه الشئ اعز من شهادة وعيان يقال شهد عند  
 الحاكم لفلان على فلان بكذا شهادة فهو شاهد وهم شهود كما في المفردات وغيره وشريعة  
 اخبار اى اعلام حتى اى حال او غيره مما يثبت وبسقط الا انه يستعمل في العادة في حق المالة لا  
 غير كما في اقرار الكرايم للغير اى حصل للغير من كل الوجه كما هو المتبادر فيخرج عنه الاخبار فانه اخبار  
 به لنفسه في يده وكذا ادعى الاصيل لانه اخبار لنفسه في يده وكذا ادعى الوكيل فانه ليس  
 باخبار للغير من كل الوجه كما ظن على غير ما يخرج الاقرار اذ هو اخبار على نفسه ويدخل فيه  
 الشهادة بالزنا والبيع وكذا ما في المصنف من شهادة بالحد للشارع على الزاني والتمش للشارع  
 على المنكرات والشهادة بغيره من المال ليست بشهادة حقة ولذا لا يشترط لفظ الشهادة  
 على راي والقول بانها شهادة بالصوم او الفطر للشارع على المكلف يكون اخبارا حتى لا على  
 نفسه ويجب ان يرضى اداء الشهادة في غير الحدود وكذا المضاف او المجاز المرسل يطلب المدعي  
 وان لم يبين المحل فلا باس بالحد من التحمل ان لم يبين والا فواجب لان حقه قد ضاع كما في  
 الاخبار ويستثنى منه ما اذا خاف على نفسه من سلطان او غيره وكذا ما اذا علم انه قد عذبه بما هو  
 باطل في الواقع وكذا ما اذا علم ان القاضي لم يعدل على ما قال خلف بن ابوب او لم يقبل شهادته  
 على ما قال ابوبكر الاسكاف كما في المضمرات وفيه اشعار بانه لو امتنع عنه اذ لم ياعظه ظاهر  
 صار انما فلو علم انه ان لم يشهد به يوجب حق المشهود له صار فاسقا كما في الخلاصة فلو شهد  
 بعده لم يقبل كما في الذخيرة وسنة اى اخفاء الشهادة في الحدود افضل من اظهارها لانه  
 اشاعة فاحشة ويقول وجوب ما في شهادة السرقة اشهد انه اخذ ماله وللشخص قال لا يقول  
 سرقة والا لضعف حق العمد بالقطع كما ياتي ونصا بها اى اقل الشهود للزنا اربعة رجال للمباينة  
 في السنة على اربعة اشين وللغزو في النفس والطرف وبما في الحدود غير الزنا السرقة والحد

فانه



واللعان والشرب رجلان لا رجل وامان لكن في القضاء انه نافذ بملك الشهادة لا بشهادة  
 الدليل ونصابها للبكارة وجودا وعدما فان شهدت انها بكر بوجوب في العنين ثم يفرق بينهما  
 وان شهدت ان المبيعة ثيب بجلب البائع على البكارة ثم يرد البيع اذا ارشدها بالبكارة  
 والولادة فشهدت انها ولدت هذا المولود فلو شهدت على استئصال الصبي لم تقبل عنده  
 في حق الارث خلافا لهما وتقبل في حق الصلوة بخلاف وعيوب النساء وتو جاري قبالا  
 نطلع الرجال عليه امة واحدة والاحوط امانان والاجب ثلاث والمخرج بخلاف اربع  
 كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو شهد رجل بالعذراء والولادة والرفق لم تقبل والاصح انها  
 تقبل ويجعل على ان بصره ورفع عليها بلا قصد او مع قصد الشهادة كما في طرته والى ان ما يطع  
 عليه الرجال لم يكن شهادته تاما كالشهادة على جاحات النساء في الحمام كما في الكرماني  
 وغيره في الحقوق ما لا كان او غيره كالنكاح والرضاع والطلاق والعاق والبيع والوكالة  
 والوصاية وغيره رجلان او رجل وامانان او فحشا وان وفيه اشعار بان لا تجميع بالزانية  
 على الاثنين وان كان العمل كما في دعوى الاختيار ويستثنى منه حوادث صبيان المكنت فانه  
 يقبل فيها شهادة المعلم منفردا كما في التجبس ومنه ما في وجوب لكل اى لوجوب قبول شهادة  
 الرجال والنساء في الحدود وغيره في الحقوق العدة لغة الاستقامة وشرا لا الاثارة جارعا  
 هو محرم في دينه وسباني التفصيل وفيه اشعار بان لا يجوز القبول قبل الابطال في طرته و  
 البهوت والاسلام وبانه جاز القبول بعد اقبل العدة كما في كشف المنار وغيره الا ان القامى  
 انما ذكره المص في القضاء وفي الزايدى اذا ذكرى القاضى الصدق في شهادة الفاسق يقبل  
 والا فلا ونظر لكل لفظ الشهادة فلو قال اعلم او استيقن لم يقبل شهادته وفي قياس  
 الكسوف ان الاداء يصح بلفظ يبنى عم الوكالة والتحقيق كلفظ اشهد وما سواه في المعنى وقال  
 العراقي انه ليس بشرط في شهادة النساء في الولادة وغيره والاول هو الصحيح كما في الكافي وفيه  
 اشعار بان اللفظ شرط لنفس القبول لا لوجوبه بخلاف العدة كما في الكافي وغيره وانما لم يقبل  
 به ههنا لما اشار اليه في القضاء كما لم يقبل في البيان تساهل كما ظن فيسأل القاضى عما  
 ستر او علانية عندهم حال الشاهد جاره واهل سوف فان لم يوجد فاهل محله ممن  
 كان عدلا صاحب خبرة بالناس غير طامع ولا فقير وينبغي ان يكون فقيها يعرف سبيل الجرح  
 والتعديل وفيه اشارة الى ان الجرح والتعديل مقبولان بعد الشهادة والى ان تعديل المشهود  
 عليه صحيح الا اذا كان فاسقا او مستورا لانه وان كان اقرا على نفسه الا انه يوجب القضاء  
 على القاضى والى ان القاضى اذا عرف جرح الشاهد او عدالة لا يسأل عنه كما في المحقق فلو عدل  
 في فضيه لم يستعمل في احدى الا اذا طالت المدة وتكلم فيه والصحيح قولان سنة اشهر النقول  
 الى القاضى كما في المضمرات فيسأل عنه كما سوا الا مطلقا غير مفيد لبعض الخصم وعدمه و  
 بكون دون حق واما عند اى حليفة فيسأل اذا طعن الخصم الا في الحدود والقود واختلف انه  
 اختلاف زمان او برهان وبه اى باعنه ههنا انه يسأل بلا طعن يعني كما في المشاهير وذكرى

التحقيق

زيادة العدة مقام العدة  
 قصير القاستان بسبب زيادة  
 العدة بمنزلة شاهد واحد عدل  
 محقق

الاخبار اني ثبتت كسيرة كسب الى بكر الرازي فلم اجده انه رجع قوله على قول غيره الا هذه  
 المستند لفساد الزمان وكفى السؤال سر اى كفى سره بان يبعث غالبا الى المكي رسول او كتابا  
 فيه اسماء الشهود والنسب وصلاحهم ومخالصهم فكتب تحت العادل عدل والمستور مستور  
 الفاسق التدا علم فحتم الكتاب ثم يقول القاضى للمدعى في غير العدل زدي شهودك ولا  
 يقول جوا ولا يجاب الى العلانية بان يجمع القاضى بين المكي والشاهد ويقول للمكي  
 اهذه الذى عدته وفيه اشعار بان يعنى بكفاية السر فان الاصل اشترك المعطوفين في  
 العقد ومحمد ان تركية العلانية بل او فتنه وتركية السراحدة شريخ وعليه الفتوى كما  
 في المضمرات وغيره وبشكل ما في الاختيار انه يسأل سر او علانية وعليه الفتوى والاشان  
 احوط والواحد كاف في تركية اى تعدل الشاهد سر بان يقول المكي هو عدل وثقة  
 وقيل كلاهما ليس بتعديل ولو قال لا اعلم منه الا جرحا كان تعدلا على الاصح بخلاف اذا  
 قال لا اعلم منه الا جرحا علمنا فانه ليس بتعديل على الاصح وان بلغ الفاظ عدل ثقة جاز  
 الشهادة كما في المحقق وفيه اشعار بان يعنى تركية السر غير واحد او امة واحدة بخلاف  
 العلانية فان اهلية الشهادة والعدد شرط فيها كالعدة في الكل كما في المداية وفيه فتركه  
 ليس كما ينبغي والاشان احوط والواحد كاف في تركية الشاهد اى في نفسه كلامه بلغة  
 اخرى الى القاضى وهذا مصدر ترجم فالتاء اصلية ومنه ترجمان بضمين او فحتمين او  
 فتح الناء وضم الجيم المقصود للسان كما في القاموس وترك الاضافة اولى اذا لاشان احوط  
 في تركية المدعى والمدعى عليه كما في التمرناشي وغيره وفي الرسالة اى فيما نقل من كلام  
 القاضى الى المكي وفي العكس وهذا عند الشيخين واما عند محمد فشرط العدة في تركية  
 والترجمة والرسالة وعنه لا بشرط العدة في تركية السر ولو كان حقا لا يشترط الا بشهادة  
 الرابع اشترط الرابع عنده كما في المحقق ولا يشترط لصحة الشهادة الا شهادتان فان الشرط العلم  
 فمجرد ان يشهد بكل ما سمعه او ابصره كالبيع والاقرار والطلاق والغصب والقذف و  
 القتل مما ثبت بدون القضاء فلو تو سط رجل بين رجلين وقال لا تشهد عليهما  
 بما سمع منا حل له ان يشهد به كما في الصغرى وفيه اشعار بان الا شهاد ليس يلزم في حق كفى  
 في الكبرى انه في المداية والبيع ورض الا اذا كان المال قبلا كرههم لان في الزك خوف تلف  
 المال الذي فيه تلف البدن الذي هو جوام وقال استدان انه ذنب الامي حق لم يثبت الا  
 بالقضاء مثل الشهادة على الشهادة فانه شرط فيها كما في ولا يشهد في واقعة من راي  
 حظه فيها وعلم انه نقض فانه والحال انه لم يذكر فيها شهادته وعلمه بالمستأبنة الخط و  
 هذا عنده واما عندهما فيشهد وعليه الفتوى كما في الخافق وقال نجم الاية انه يشهد اذا  
 يتقن انه خطه ولا يوجد شهادته في المنية وقيل لا خلاف في الشاهد اما للخلاف  
 في القاضى اذا وجد شهادته في ديوانه وفيه اشعار بان لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة  
 او اخره قوم ثقة وفيه لخلاف كما في المداية وقال للخصم ان شرط صحة الشهادة عنده



ان يذكر طائفة ومبلغ المال وصفه وتاريخه والافان شهد فزور وعنه الى يوسف ان يكون  
الشك مستودعا والافان شهد وان تبين ان خاتمه وعنه محمد ان يذكر خطه وبه يفي كما في الخبر  
ولا بالتسامع من قبل حذف الفصل كقول تعالى وتسد سيجد من في السموات الالية فلما  
تسامع فيه كاطن والفتنة لا يشهد بسبب التسامع لا العيان وهو لغة الفصل في الخبر وشهدا  
وهو ما حصل في العلم بالتواتر او الشهرة او غيره ولو واحد اذ كان في الكافي وغيره وما سياتي  
لا يجوز في مخالفة الالية النسب فانه جاز ان يشهد ابن فلان بن فلان بن فلان  
من سماع من جماعة عنده او عدلين عندهما وقبل يشهد به عدل وفي الغيب لم يقبل  
الا اذا شهد عنده عدلان من طائفة على الصحيح كما في شرح ادب القاضي وغيره والموت فانه  
لو شهد به من سماع من قوم عنده بعضهم ومن عدل عندهما بن وحيد لم يقبل القاضي شهادته  
جاز ان يجزيه عدل لا يشهد به معا ولو كثر واحد بالموت والا في الحياة اعتبر العدل ولو كان  
كلما عدل لا اعتبر الموت كما في النهاية والسكاح فانه يشهد به من سماع من جمع عنده وعلى  
عندهما وقبل يشهد به عدل كما في المحيط وذكر في المنية انه لو اخبر واحد جماعة انه حضر مجلس  
عقد فلان ثم حجه جاز لهم ان يشهدوا به والدخول باقر انه لا يحكم كالعدة وغيره وفي الخلاصة  
لا يشهد بالتسامع في الدخول ولا يثبت الاثبات للثبوت وولاية القاضي ان يكون قاضيا في ناحية  
كذا فانه لو سمعه من الناس جاز ان يشهد به وفي اصل الوقف ان يشهد ان هذا الشيء وقف  
على موضع او جماعة كذا وفيه اشارة الى ان ذكر المصنف شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل  
شهادته على ما ذكره المصنف في كافي الكافي لكنه ليس بشرط على المختار ان كان وقفا فاما  
فيصرف الى الغنم كما في خاتمة المصنفين وذكر في الظهير اذا كان وقفا مشهورا لم يعرف  
واقعه لم يقبل بل ذكره على المختار وفي النخبة انه شرط بكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة  
مستأنفة على التسامع كما طعن فقال لا يشهد به على المختار وان لم يكن خبره رواية على شرط  
اي شرط الوقف بان يصرف الى المدرس كذا والى العارة كذا امثالا وفيه اشعار بان يشهد  
على اصل الوقف وشرطه لم يقبل لانهم صاروا منسقة بالشهادة على شرط كما في الاسترغني  
والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما في الجواهر والاكثاف مغير الى انه لا يشهد بالتسامع  
في الفصل ولا في المهر وقبل فيها ولا في الطلاق والعاق والولاء خلافا لابي يوسف كما في  
الخلاصة والى انه لا يشهد به في الاملاك واسبابها كالبيع والهبة والصدقة كما في الذخيرة اذا  
خبره طرف في اي يشهد بالتسامع في هذه الامور اذا خبر الشاهد رجلان او رجل وامرأتان فينشط  
العدد ولا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة على ما قال بعضهم كما هو الظاهر في الاختيار  
وذكر في العماد انه يشهد بالتسامع اذا سمع من محدودي القذف او النسوان او العبيد و  
صدق ظاهرا وكذا في الصبي المجنون لكن لا يشهد به ان كان واحدا فكل ما شرط والا فكل  
م شروح فيما ليس من الشهادة بالتسامع بل بالعيان فقال ويشهد بالتسامع  
راي جالس اي كل من راى رجلا في ناحية مجلس مجلس القضاء لاجل حال كون الجالس

يدخل عليه الخصوم اي المدعي والمدعى عليه انه قاض اي شهد الراي على ان ذلك الجالس قاضي  
هذه الناحية وكذا يشهد راي رجل وامرأة يسكنان بيتا واحدا بينهما انبساط الازواج كالمعاينة  
والقبيل فان في السماع الانبساط سباج شدن على الزمان في عملا بالظاهر وكذا يشهد راي  
شئ وعارف مال باوصاف كحدوده وحقوقه سوى الرقن الكبير فان غير المعبر عنه في الرقن  
كالمساع وغير الالية الثلثة ان كان كبير كذا في الذخيرة في يد منصرف عرف بوجهه واسمه ونسبه  
فان مظهره راي لا يخلو عن اشارة اليه كالملاك بالضم جمع المالك وهو المالك اي تصرفا مثل  
تصرف المالك لا تصرف النائب كالمضارب والوكيل على انه اي ذلك الشيء منك اي المتصرف  
وفيه رمز الى انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك الشيء الذي اليد وقيل انه ليس بشرط  
وبالاول نأخذ والى انه لو لم يهر المالك والمالك او راى المالك وعرف ولم يهر المالك لكن سمع  
من الناس انه لا يشهد به ملكه كما في النهاية ثم استدر ك ما يوهى صدر الكلام من جواز التقيد  
بالتسامع فقال لكن ان قال الشاهد في كل من لفت المسموعة او الواحد الراي عند قاض  
ان شهادتي بالتسامع او حكم اليد اي حكم تصرف المالك عن تلك الشهادة بطلت شهادته على  
الصحيح لان ترك الاطلاق ينشئ عنه اعتراؤه الشبهة في تلك الشهادة كما في الكافي وغيره وهذا  
قول الالية الثلثة كما في قاضي خال لكنها لا تبطل في السكاح والنسب اذا قال سمعته من قوم  
لا ينصرونوا طويهم على الكذب وكذا في الموت اذا قال اخبرنا به نفة وكذا لم يبطل الوقف على ما قال  
المصنف في كافي العماد ومن شهد على موت زيد بغير يمينه الالية فلا تسامع فيه كما طعن انه اي بناء على  
انه حضر وكجز كسهر كسر العدة على انه لا تقبل وقن زيد او انه قسلى عليه قبلت شهادته و  
هذا عيان بالكره الى معانية الموت كما لا تسامع لانه لا يدفن ولا يصلى الاعلى الميت فكانت  
شهادة على الميت وهذا اذا لم يكن الشاهد متما في خبره بان لم يكن من ورثته ولا موصى له والا  
فلا يعتمد على خبره كما في العماد وغيره والاحسن نقده على قوله ويشهد راى مجلس محال  
بغير فصل وقيل الشهادة جواز من اجل الالهواء الذين خالفوا في العصرية  
من اهل القبلة وكانوا استخرفن في رغبة الكفون للحنين وطاعة والزم وعائشة والمعاوية  
رضي الله عنهم والرافضة الملعونون الاخوان على الصديق وغيرهما من الاخيار رضوان الله  
الى يوم القوار والقديرة النافون للعضاء والقدر عن تعالي ولجبرية النافون لقدر العبد  
والمعظلة القائلون بجلو الذات عن الصفات والرجية النافون لضر النافع الامان ثم  
صار كل فرقة اثني عشرة ثم اثنتان وسبعين فرقا كلهم في النار الاله الغد بهم التوحيد كما في  
التسديد وغيره من شروح العمادية لا يقال انهم بهذه الاعتقادات صاروا فاسقين فكيف  
يقبل شهادتهم مطلقا لاننا نقول لاسم انهم فاسقون فان الفسق لا يطلق على فعل القلب  
كما في الكرماني والعام اشارة الى ان كل من كثر منهم كالمجسمة والخارج وعلاوة الروافض والقائلين  
وعلاوة الروافض وخلق القرآن لا تقبل شهادتهم على المسلمين كما في المشارع وغيره الى يوسف  
من كونه لم يقبل شهادته كما في المحيط الا لخطابة طائفة من الروافض رئيسهم ابو الخطاب محمد بن

عليهم



اي و هو **صليبي بن موسى** بالكوفة لانه قال ان عليا الاله الاكبر وجعفر الاصغر فانه لم يقبل  
شهادته لانهم يستخرجون الشهادة لكل من خلف عنده وقبل يرون الشهادة ليعتصموا به واجبه  
والا هو اجمع هو مصدريه اذ اجبه واستناده ثم سمي به المهوتي والمشتق محمودا كان  
من موما ثم غلب في المذموم ومنه اهل الاهواء وهم ليسوا بالطائفة بعينها فانه يقال علي  
خالف السنة بنا ويل فاسد كما في الكرواني وتقبل الشهادة الذمى العدل على منتهى في الكفر فلا  
يقبل شهادته على المسلم ولا الشهادة الكاذبة منه على احد اذ الكذب حرام في جميع الاديان  
كما في الهداية وان خالفنا ما كان نصارى والمجوس وعلى المستامن وان اختلفا دارا اذ  
الذمى كالمسلم في قبول الشهادة عليه ما ومن المستامن على منتهى اظهار ما في موضع الاحتياط زيادة  
الايضاح اذ كانا دار واحدة فلو كانا من الروم والترك او الهند لم تقبل كما لا يقبل شهادة  
المستامن على الذمى كما في الكافي وعلى عدوه عدو له اي فرج كنهه وجن بصره وقبل ان يعرف  
بالعرف كما في خزائن المفاتيح بسبب الدين اي بام ديني لا بغيره كاهل الاهواء كما في الاختيار  
ولا يخفى انه مستند كما قبله وما جوده والباي خلف عدو ولا يجوز ان يظن ثم اشار الى قبول العدل  
على القول الصحيح كما في الكافي وغيره فقال ومن اجنب الكباية اي كل فرد من افراد الكباية كما في اكثر  
الكتب لكن في بعضها للخاصة المختار اجتناب الاصرار على الكباية فلما ركب كبيرة مات قبل  
شهادته واختلوا في الكبيرة والاصح انه ما كان مستغنيا بين المسلمين وفيه منك حنة الدين  
كالاعانة على المعصية وضرب المراميه والطبايع كما في الخاصة والمحيط والذخيرة والكافي و  
المضمرات والكفاية وغيره اذ الكتب المعينة واليه اشار المصنف في الشرح ثم اشار الى رد من  
قال من الشافعية ان الصغيرة بالاهل لا تضر كبيرة فقال ولم يصح على الصغاية اي لم يعم على  
كل فرد من افراد الصغاية والصغيرة خلاف الكبيرة وقد بين وانما جميع والامام يرد الى الجنس  
ليخص على انه كما استمر البعد عن فعل كل كبيرة استمر البعد عن نية كل صغيرة كما في التمهيد  
فمن الظن ان الحسن الصغيرة وغلب صوابه على خطائه اي كنه حنته بالنسبة الى صغيرة  
فمن اجنب الكباية فان فعل ما به حنة وسعيا وسعيا صغيرة فتعدل وان حنته و  
صغيرة ليس يعدل وكان عليه ان يرد قيدا اذ هو ان يجنب الافعال الدالة على  
الدناءة وعدم المروءة كالبول في الطريق كما ذكره المصنف في الشرح ولا ريب فيه فان ترك المروءة  
ليس كبيرة على القول الاصح في الكبيرة وقد صرح به في قضاء الخاصة فتدبره بدخوله في  
الكباية باطل والافلف الذي لم يجز بعذر الكبر وخوف الهلاك فان الثقلان في اليوم السابع  
الى عشر سنين فلم يفرج الا اذا ترك استخفافا ولطفي اي المنوع للخصبة وولد الزنا لانه  
فاسق الاب والعمال بالضم والتشديد امراء السلطان وقبل المواجهون أنفسهم وقبل ان  
كان العامل وجهها ذمارة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته والافلا وقال الجمهور انهم  
اخذوا الصدقات وقالوا ان في زماننا لا تقبل شهادتهم لغلبة الظلم كذا في الكافي والصحيح  
انهم ان كانوا عدولا لا تقبل والافلا وذكر المصدر الشهيد لا تقبل من الرئيس والباقي في

من

عشر سنين

ولا يقبل من شهادة من لا يقبل على العالم لان الشهادة من التزكيات ولا ولاية له على العالم  
والمراد من العالم من هو مستخرج المعنى من التزكيات ولا ولاية له على العالم  
على ان لا يقبل من الشهادة من لا يقبل على العالم لان الشهادة من التزكيات ولا ولاية له على العالم

السكة والبدر والفراف كما في المحيط وشهادة عمال الوقف لا تقبل على الصحيح كما في الجواهر لا تقبل  
من الاعشى في شئ من الحقوق سواء كان مسموعا او غيره دينا او عينا منقول او عقارا او سواء  
كان اعمى وقت التحمل او وقت الاداء واما اذا لم يكن اعمى وقت التحمل فان كان المشهود منقول  
فمقبول له بالاجماع وان كان دينا او عقارا فلا تقبل عند الطرفين خلافا لابي يوسف وهذا  
فيما لا يخفى في السماع والافتقار بالاجماع كما في الذخيرة وانما يعرف كونه بضرب وقت  
التحمل بما اذا عرف القاضي الوقت الذي تم فيه ونارخ المسمى سابقا على ذلك والافلا  
يقبل قول الشاهد والمدعي في ذلك كما في المنسوط ولا يملك قول او مدعيه ومكان  
او ام ولد او معتق البعض لانه ليس من اهل الولاية على الغير ومن حدود في ذوق اي القذف  
وان تاب لان تمام حده به شهادته وقبلة اشارة الى ان الشهادة قبل القذف وعنه  
قبل اكثره وعنه لم تقبل بضرب سوط واحد والى ان شهادة المعز التائب مقبولة كما في  
الكافي والى ان الحدود في الشرب وكحه تقبل كشهادة الفاسق بعد التوبة وقبل لم يقبل شهادته  
الا بعد سنة اشهر وقبل بعد سنة والصحيح انه مفوض الى رأي العدل او القاضي كما في الكفاية  
والاكفاء مشعرا به لو اقام بعد الدارجة من الشهود على صدق مقالته صار مقبول الشهادة  
وهو الصحيح كما في الكرواني الا انه حدى في قوف حال كفه فاسلم فانه يقبل شهادته على المسلم  
اذ بالاسلام حدث العدالة وقبلة اشعار لو شهد قبل الاسلام لم يقبل شهادته على الذمى  
كما في الكافي ومن عدو على عدوه بسبب الدنيا اي بام ديني لا بغيره كاهل الاهواء كما في الاختيار  
الهداية والمحيط والخاصة والاختيار وغيره اذ المنة اولات فلو شهد موزي رجل  
بالضرب وغيره عليه لم يقبل وفي معالم السنن وغيره من كتب الحديث انها من العدو وتقبل اذا  
كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب المنة لكن لا يخفى انه لا يجازى ما في كتب من يها على  
ان نفسه فد قال ان الاول من مذهب المناجحين فعلم انه الصحيح في زمانهم وزماننا ومن سجد  
لعبده ومكانه وام ولد له لانه شهد نفسه فقبل على احد منهم ولو شهد له فردا  
القاضي ثم اعترف فاعاد لم يقبل لانه الكذب ولا تقبل الشهادة من شريك لشركه فيما يشتركان  
من التجارة ظف الشهادة والاولى يشتركان فيه فانه لا يصح الاخذ بالاختصاص والاضافة  
للعبد اي شريك العنان فانها لا تقبل للشريك المفاوض لانه لا يكون الا في جميع المال وفيه  
اشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركان فيه كالنكاح والوصية والحدود ومن خفف بقية النون  
على المشهور والكسر فصح كما في التهذيب ثم نشره فقال يقبل الردى في التشبه بالمت  
في الزين والتكليف من الرجال واما اذا كان في كلامه لين او في اعضائه تكسر فهو كالحشي  
فتقبل اذا كان معه رجل وامرأة لا امرأتان ومن تاجت في مصائب الناس ولو بلا وجه فتقبل  
من ناحت في مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي وغيره وينبغي ان لا تقبل لان صورها  
حرام كما ياتي والنوع النذبة بالبكاء وتعداد المحاسن ومعينة اي من تغنى وتغن شعرا في  
ظلمة او غيره طرمت صورها كما في الذخيرة وغيره لكنها المحترمة بالتعني بين الناس فيمجد التعني

على

شهادته



لم يسقط العدة كما في الكرماني ومنه من الشرب الى المص على شرب الاشارة المسكرة غير الحرام  
 المحدث المحدث وم على الدخول والموى دون النواوى وانما الشرب الايمان ليعظم فيه الشرب  
 والالم يخرج من العدة وانما استثنى الحرام لان مد من شربها بالامور سابقا لعدالة كمال في الكرماني  
 وخواتمة المفتين واليه شرب في الذخيرة والمضمرات وفيه اشارة الى ان مد من السكر يخرج  
 عن العدة كما في المحيط وذكر في النظم انها لا تقبل في شارب الحرام والمسكر بل تناول في الاختيار  
 وغيره انها تقبل عند محمد بن شارب التقي من شارب الا اذا سكر او شرب على الكدو وفيها  
 قال المص انها تقبل من مرض شرب الحرام يقول الاطباء لا علاج له الا الحرام لان في حرمها خلافا  
 كلام ما ذكرنا على ان الاصح انها ام نعم لو شرب لفضل شئ في حلقه وكثره مما ينفعه لا محالة كان  
 مباحا كما في التمر شارب وغيره واقول ان الحارس مجلس العجز كالمص كما في الحرام ومن يلعب  
بالطيور اي يطير لان اللعب وام فمن امسكها بل تطير فعد كمال في الكرماني وكذا لو حلقها  
 للعب وقال شيخ الاسلام انه ليس يعدل لانها حينئذ تحتل بغيره فينتصرف في تلك الغير كما في  
 الذخيرة واللعب بالكنز مصدر لعب بالكنز يلعب بالفتح اي فعل ففلا غير فاصد به بعضه  
 صحي كما ذكرنا في الكشف انه لا ينفذ فائدة اصله والطيور جمع الطير جمع الطالير  
 او بمنزلة الطيور بالضم موب دبه به فانه يشبه بالية الحمار ويدخل فيه الحمار وكثره في الحرام  
 المستشفة بين المسلمين دون كثر الحمار وحرب القضيبة الا اذا ضم مع كثر الرقص وكذا  
 الحمار في البلد لقوم ابيه الا للتعظيم او الاعتبار كما في الكرماني او يعني حراما لاجل للناس لا  
 لنفسه لرفع يتم ففضل في المعنى فانه كالمالك بالتعني لغة وعرفا ورد الشهادة لاعلان  
 الفسق لا الفسق كما في الكرماني او يتكلم ما يجذب كالتزنا والسرفه واللواطه عند ما يدخل  
 فيه الغزف قبل الحد فانه كبيرة مسقطه العدة وبه يعني كما في الكرماني لكن بشرط اعلان الكبيرة  
 كما في النظم وكثر ما ذكره لتفصيل ما اجمل في القول فلا وجه لظن ان الظاهر تركه لانه مستفاد  
 منه او يدخل الحرام وجمع الناس مرة بل ازار لان ابداء العورة فسق كما في النظم وانما يسمى بالحرام لانه  
 معروف يقال سجد الغرس اذ اعق والازار بالكنز ما ليس عند القول في الحرام او بالكل الرباع العلم  
 بذلك كما قال الامام الشافعي والظاهر انه غير محتاج اليه لان العلم ما حوز في مفهوم المعصية  
 وشروط في الاصل الايمان فان الربا يفيد الملك بالقبض والملك مبيع لا كل فكان ناقصا في كونه  
 كبيرة كما في المحيط وغيره ويقام بالبدن والشرط اي يلعب بالبدن ويقام بالشرط فقد غلب  
 تنبها كدبانه بناء على الاستنهار فليجب التزنا في ما لم يقبل شهادته بلا خلاف بخلاف  
 لا لعب الشرط فان يقبل الا اذا وجد واحد من الشروط الثلاثة احدها مام والثاني ما  
 اشار اليه بقوله او يفوت الصلوة عن وقتها بما اي بالشرط وانما شئ الضمير كما في المداينة  
 لانه بنى على سابق كلامه او على قوله تعالى يخرج منها التولود والمجان وانما لم يذكر الثالث  
 وهو اكنار الخلف عليه بالكذب لانه معلوم فلا يسهل في التقييد وتركه وذكر في الجواهر  
 ان حجر اللعب بالشرط فادع وقبل هذا اذا اخذت صفة فقد قبل روجها القلوب

ساعة فساد ولا ينع بان موت الصلوة والصوم وغيرهما من الواجب ليس بفادح او يبول على  
 الطريق بين الناس او ياكل غير السوفى فيه اي في الطريق بين قوم غير سوفى وكذا غيرهما  
 المباهات الفاحشة في المروة كصحة الارذال وافرط المخرج وطرف الدنية كالدابة والحيات  
 والحجامة بلاء مودة كما في الكشف ويدخل فيه المشي في السوق بالسر او بل وحده كما في الاختيار  
 او يظهر سب واحد من السلف اي الصبي اية رضى الله عنهم لظهور فسقه ونعم ما قيل فطعن في  
 علماء الامم لا يلو من الامم كما في الكرماني ولذا قال ابو يوسف لا يقبل شهادة من يشتم اصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لانه لو شتم واحدا من الناس لم يقبل شهادته فهذا اولى كما في المحيط فعلى هذا لا يسعد ان  
 يكون السلف شاملا للجهنمين كلهم كما ذكره المص وغيره على ان السلف في الشرع كل من يقبل  
 منه به في الدين كما في حنيفة واصحابه رحمهم الله فانهم سلفنا والصحيحة والناجحين رضي الله عنهم  
 فانهم سلفهم كما في الكفاية ولم يوجد اصل لما في المستصفى انه جمع سالف والمشتورانه في الامم  
 مصدر سلف اي مضى وسلف الرجل ابوه وجميع اسلاف وفيه اشارة الى انه لو كنتم سبهم  
 قبل شهادته فان الفادح الاعلان والى ان سب احد من الصحابة ليس بكفر كما في خزائن المفتين  
 وغيره لكن في مجموع النوازل لو قتل احد من سبب الشيعة وبلغها رضى الله عنها لم يقبل  
 فانه كافر لان سبها ينصرف الى سب النبي عمو وفيه استعاريان اللعن والسب بمعنى وهو  
 التكلم في عرض الانسان بما يوجب وفيه اختلاف كما في الخلاصة وغيره والى انه لو شتم اهل البيت  
 واولاده قبل شهادته الا اذا كان في كل يوم وكل ساعة كما في المحيط والى انه لا يقبل شهادة اشرف  
 العراق لانهم متعصبون كما في الحرام وفيه استعاريان بانه لو نقل حنفي الى الشافعي لم يقبل  
 شهادته وان كان عالما كما في اوجوه الجواهر واعلم انه قدم في القضاء ان لا يشهد به بينهما ولا  
 او زوجة وفي المسئلة من تحم الائمة لا يشهد له خادمه وكاتبه ومشفقه ورعيته والمنكح في حادثة  
 الرعية وقسمه الغوايب وكذا ركب يجر العمد لانه قد خط بنف ودينه وكذا امة سكن دار  
 الحرب وكثر سوادهم وعددهم وشبههم بغيره بغيره لا يقبل بشهادة ركب الحج النخاعة وغيره  
 وهو الصواب ولا يقبل من شهود المدعي عليه الشهادة عندنا خلافا لاختلاف وهو رواية عن ابي  
 يوسف حال كونها مشتملة على جرح اى جرحه بجرده الى لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع  
 المصونة عن المشهود عليه ولذا يقال له المصود وهو اى طرح المجرم ما يفسق اي نفس المجرم  
 الشاهد اي شاهد المدعي المعدل فان ظنم لم يجر قبل التعديل لاسيما اذا جرح كما ذكره المص  
 وفيه ان مداد الفقهاء ان القاضي لم ينتفت الى هذه الشهادة ولكن يسأل عن شهود المدعي  
 سرا وعلاية فاذا ثبت عد التهم تقبل كما في المضمرات ولانه ذكر في خزائن المفتين انه لو شتموا  
 على رجل حق فاقام المشهود عليه انه استأجرهم لهذه الشهادة لم تقبل لانها شهادة على النفي  
 وابطال ادلوى ولم يوجب اي والحال ان الخارج لم يوجب بهذا الجرح على الشاهد او المدعي  
 حقا للشرع كوجوب الحد او العبد كوجوب المال فلما وجب تقبل كما في مثل قول الخارج هو  
 اي الشاهد فاسق او اكل ربا او شارب خم اوزان في وقت او مغراني شاهد زورا وان

الكرمانى







الشارح جاز هذا القول من الشاهد بالاجماع لان يد هؤلاء كيد المالك ولذا فرغ على السابق وليس  
بمدالك ولذا قال بلا جاز فتركه ليس باحسن نظر الى القائل كما ظن ثم شرع في شهادة الفروع فقال  
وتقبل استحقاق الشهادة على الشهادة فضاها الكثرة الحاجة في كل حق الا في حصة الحدود  
او قود فانها لم تقبل فيه لشبهة الزيادة والنقصان تبدأ اول السنة وفيما استعار بانها تقبل في  
التعزير وهذا رواية عن ابي يوسف وعنه ابي حنيفة انها لم تقبل كما في الاختيار وشرط لها ان يقبل  
شهادة الفروع عند حضور الاصل لادانها باحد من الاسباب بموت ابي يموت الاصل كما في المنة  
وغیره لكن في قضاء النهاية وغيره ان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فروع فبشرط حياة  
الاصل او مرض لا ياتي معه مجلس الحكم وفيه استعار بانها تقبل اذا كان الاصل مخدرا كما في المنة  
وكذا اذا جلس الاصل في سجن الوالي واماني سجن القاضي فبشرط خلاف كما في المحط او سفر شرعي  
في ظاهر الرواية وعليه الفتوى فلو كان الفروع بحيث لو حضر الاصل لمجلس الحكم امكنه البينة في منزله  
لم تقبل شهادته وتقبل عند الكثرة المشايخ وعليه الفتوى كما في المصنوعات ولو كان الاصل في المص  
لم تقبل عنده وفي رواية عن محمد وتقبل عندها كما في الحرة وشرط لها شهادة عدد من اثنين فصاعدا  
عن كل اصل من رجلين او رجل وامرأتين فلا يشهد على شهادة رجل اقل من ثياب الشهادة وفيه  
استعار بانهم لا يشهدون على شهادة امرأة وقد جاز ذلك وان لم يقض حتى تشهد امرأة اخرى  
مع رجل اذ كما في قاضي فلان وامانه لا يشهد اصل على شهادة نفسه ومع رجل اذ على شهادة  
اصل اذ كما في النهاية لا يشترط تغير فروع هذا الاصل وفروع ذاك الاصل فيشهد رجلا  
مرة على شهادة احد الاصلين ومرة على شهادة اصل اذ وفيه استعار بان لا يشهد اصل  
على شهادة نفسه وفروعان على اذ وقد جاز ذلك كما في النهاية ويقول الاصل الى اصل كل  
من الفروع عن التحصيل استشهد عند الحاجة امر من الاستهاد فلو استشهد رجلا ومناك رجل بسبعة لم يجر  
لان يشهد على شهادتي فلو لم يذكره لم يجر خلافا لابي يوسف فانه معلوم كما في المحط الى استشهد له  
اي بان فلان بن فلان بن فلان اقر عندي له بالهد درهم وثلثه بدل من المحرور وفيه استعار بان  
يجب ان يقول عند الفروع وقت التحصيل كما يشهد عند القاضي فان مجلس الاستهاد مجلس  
القضاء كما استبرأ في النهاية وغيره لكن في الشارح ان تاجير هذا القول عن الام ليس بحتم  
ويقول الفروع اي فروع كل عند القاضي استشهد ان فلانا استشهد على شهادة بكذا اتقده على ما ياتي  
ليس بحتم وقوله فلانا مشعور بوجوب ذكر اسم الاصل كما سمع ابيه وحده كما في الحرة وقال فلان بن  
استشهد على شهادتي بكذا هذا مما لا بد منه خلافا لابي يوسف كما في قاضي خالف فيحتاج الاستهاد  
في العمى او الغارسي الى ثلاث شهادات او كفافات والاداء فيها الى خمس منها والاخر  
ان يقول ويقول الاصل استشهد على شهادتي بكذا والفروع استشهد على شهادة فلان بكذا اعلى ما قال  
المصو وهذا اختيار الفقيه الى جعفر والي اللث والامام الحسن وهو اسهل والبسر وذكره محمد في  
السيرة الكبرى كما في المحط وغيره وهو الاصح كما في الزايد في يحتاج الاستهاد والاداء الى شهادتين او  
كافين وفي الاختيار الا حسن ما ذكره والاحوط ما قال للخصاف ان يقول الاصل استشهد بكذا و

استشهدك على شهادتي بكذا والفروع استشهد ان فلانا استشهد عندي بكذا واستشهدني على شهادة فاعني  
ان استشهد على شهادته ليكون العدم الاختلاف فيحتاج الاستهاد على خمس شهادات والاداء  
الى ثمان وصح تعديل الفروع الذي هو تعديل عند القاضي الاصل الذي لم يعلم عدالة بان قال هو تعديل  
وعنه محمد انه لا يصح تعديل نفسه وفيه ايماء الى انه لو قال الفروع ان الاصل ليس بعدل او لا اعرف  
لم يقبل شهادته كما قال للخصاف وعنه ابي يوسف انه يقبل وهو الصحيح على ما قال للعلوي كما في  
المحط والى انه يجب ان يكون الاصل عدلا فلو حوسب الاصل او فسق او عني او اراد لم يقبل  
شهادة فروع كما في الحرة والى انه لو غاب كذا سنة ولم يعلم بقاؤه على عدالة قبل شهادة  
فروع ان كان الاصل رجلا مشهورا كما في الذخيرة وصح تعديل احد الشاهدين الفروع الذي هو  
عدل عند القاضي الفروع الا الذي لم يعلم عدالة لانه اهل التركة وقيل ان تعديل لا يصح لانه  
متم بانه يريه بنفسه شهادته كما في الذخيرة وغيره ولا يخفى انه معن عن السابق وتسايل لتقبل  
الاصل فروع اذ حضر وفروع ذلك كما في القدر والى ان الاصل قبل موته او بعد حضوره  
الشهادة في هذه الحالة يبطل شهادة الفروع فان شهد لم يقبل فان التحصيل بشرط وفيه ايماء  
الى ان التحارة الاستهاد مبطل والى ان الاصل لو روى الفروع عن الاداء لم يعمل به وفيه خلاف  
كما في المحط والى ان حضور الاصل يبطل شهادة الفروع وفيه خلاف كما في حضوره بعد القضاء  
بناء على ان القضاء بشهادة الاصل والفروع كما في قضاء المنة وحرام اقرار حقيقة او  
حكما بل اكره انه يشهد زورا بالضم اي كذا بشهر اي بعث به القاضي الى اهل سوفه وقت الصلوة  
اجمع ما كانوا وان لم يكن سوفيا في اهل محلة وقت العصر اجمع ما كانوا ويقول امين القاضي  
ان القاضي يؤتم السلام ويقول انا وجدنا شاهدا زورا فاحذروه وحذروا الناس ولم يجر  
ولم يضرب وهذا عنده واما عندهما فيضرب ثم يشهر وقيل لا يشهر كما في اللقائين ويعني بقوله  
وقال لا يضرب وجعا وكبس تاويا ولا يسود بالاجماع كما في السراجية ولا يبلغ غيره الى اربعين  
عنه محمد وخلافا لابي يوسف وقال الحاكم ابو محمد الكاتب ان رجعا تاويا لم يجر بلا خلاف ومضرا  
يجز بالضرب بلا خلاف والى انه لم يعلم محل الخلاف ثم اذا شهد او عزر فتاب فان كان فاسقا تقبل  
شهادته على الخلاف وان كان مسورا لم تقبل اذ وكذا عدل في رواية عن ابي يوسف وعنه انها  
تقبل وعليه الفتوى كما في النهاية وانما تم الاقرار ليس مثل ما اذا شهد بموت زيد او قتلته ثم ظهر حيا  
او بربوة هلال ثم مضى ثلثون يوما ولم ير الهلال بل اعلمه او بولادة امرأة ثم ظهر انها بكر او لقطع  
نحر ثم يوجد قابلا وفي الاقرار اشارة الى انه لو قال غطت او اخطأت اوردت شهادة بثلثة  
او غلط او غيره لم يشهر ولم يجر والى انه لا يثبت بالبينة اصلا لانه في الشهادة كما في الكافي وغيره  
والاكفاء مشير الى ان التعزير بالادارة والاطافة في الاسواق مع الضرب لم يجر في غير شاهد  
الزور الا ان القاضي الامامي قد نزل عن العدة انه جاز في غيره كذا الصلوة **فصل**  
لا رجوع صحيح عنها اي الشهادة لا عند قاض لانه فسق الشهادة وفيه اشارة الى ان الرجوع  
لا يكون الا بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت عما شهدت او شهدت بزور فلا يثبت الرجوع

النهاية



باقامة البينة ولا يستحق الشهود ولا بالافعال اذا جعل لانشاء الرجوع والى انه شرط مجلس  
القضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد عنه كما في النهاية والاكفاء مشعر بان صحة الرجوع لا  
يتوقف على القضاء بالرجوع او بالضمان على ما قال بعض المشايخ كما في الصوري فان رجعا  
عنها قبل الحكم بها سقطت الشهادة غير الاعتبار فلا يجوز ان يحكم بها ولم يصحنا الى الرجوع ان  
لانها لم يتلقا شئنا لكنها قد شتر كما في الكافي وان رجعا بعدة اى تحكيم لم يفسخ الحكم لان الاول  
يرجع بالقضاء وضمننا عندهما وكذا عنده على الاصح كما في الحاشية ما انكفاه من المال وانكفاه بها  
اى بهذه الشهادة ان كلا فكل وان بعضا فبعض الا اذا عوض لانها انتفاء للشهود عليه بالشهادة  
والاكفاء مشير الى انها لم يعور او قد عور او لعله انتفى بالسابق والى ان المدعى لم يضمن لان  
الحكم ماضى ولا القاضي لانه لم يجرى في الحكم ولذا لو امتنع عنه بعد التعديل بالثبوت وجوز ويقل كما في الكافي  
اذا قبض المدعى ظرف ضمنا مدعا من الدين للرجوع او العين غيرهما كما في المدية لكن في الاختيار  
انما ضمنا بغير العين بدون القبض لانه يملك بغير القضاء بخلاف الدين فانه لا يملك الا بالقبض  
والعبرة في ضمان الرجوع في الشهود وعدمه للباقي منهم لا للراجع ولا يقضى الى الحكم بالضمان  
مع بقاء الحق للمسحق كما اذا شهد اربعة ورجع منها اثنا فان رجعا احدى ثلثة من الشهود لم  
يضمن ذلك الا احد الرجوع لبقاء الحق وان رجعا اربعة من الاثنين الباقين ضمنا نصف المقضون  
لان الاتفاق بضايف اليها وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعا الى الرجل والعشرة على الغيب  
فعلى الرجل سدس من المال وعلى العشرة خمسة اسداس من عند اى حصة فان كل اثنين منهم  
كرجل والزائد على هذا وعلى كل رجل والعشرة نصف عندهما لانهن وان كثرن كرجل وان  
رجعن الى العشرة فقط بل يرجعون منه فكل من نصف اجماعا لان الاعتبار بما يقع من النصف وضمن  
الفرع لا الاصل ان يرجع الفرع هو للعطف والاصل جمعا لان شهادة الاصل على وقال محمد  
ان له ان يضمن كلا منهما وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع فقط لم يضمن الا هو والى انه لو رجع الاصل  
فقط لم يضمن احدهما ونعم في المضمرات وضمن المكي اذا رجع فلو قال في شهودنا  
انهم ارجعنا بعد الرجوع قالهم عبدا وقد علمت ذلك ضمن الدية وقال الدية في بيت المال ويجوز  
ان يكون المعنى ضمن الفرع ان يرجع هو والاصل والمكي فان شهدا على العلة كما في الكشف  
لا يضمن عند جميع شهود الا حصان اذا رجع لانه اثبت للزاني خصالا حميدة هي كونه ا  
مسما دخل بامرأة بنكاح صحيح وذاليس بموثر في اثبات الزنا الموجب للزجر وضمن عند زفر  
لان مكمل العقوبة كالموجب وضمن شهود البين اى بين في ضمن شرطية اذا رجع لا شاهد  
الشرط منها فلو شهد شاهدان قال لرجل بغير المدخل بها ان دخلت اذ رافقت طائفتا وشهد  
اخر انها دخلت فغضى عليه بنصف المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شهود البين فقط لانه السبب  
المستلزم لو رجع شاهد الشرط فقط ضمن عند بعضهم منهم ثم اسلم لم يصحح بانه لم يضمن والى ان الشرط  
كما في الكفاية فالصحيح في قوله اذا رجعا للمكي وشاهد الا حصان واليمين والشرط كما ان الظروف  
للصلى وعدمه مستغفرا من الغفام ولا يخفى فيه من عاين جنس اقسام كتاب

افره ههنا واحدة من الشهادة لانها جثمان الا انها فاصدة هو في اللغة اثبات الشئ باللسان او  
بالقلب او بهما صفة الانكار ودون الجحود فانه يختص باللسان كما في المفردات وفي السريعة اخبار  
اى اعلام بالقول فلو كتب او اشار ولم يقل شئنا لم يكن اقرارا ويصل فيه ما اذ كتب الى  
الغائب اما بعد فله على كذا فانه كالقول بشرعا كما في الصوري بحق اى ما ثبت وسقطا من  
وغیر لكنه لا يستعمل الا في حق المال كما في المخرج عنه ما دخل من حق التعزير ويخولاه عليه اى يخرج  
على المخرج ويخبر عن الانكار والدعوى والشهادة ولا ينقص على ما ظن باقرار الوكيل والولى  
وكوفا لنباتهم من باب المنوبات شرعا وحكمه ظهور المقربة اى المخبر به للمقولة عليه لانه لا اثبات له  
لا اثبات المقربة لهذا اللفظ ولذا قالوا ان المقولة اذا علم ان المقولة كاذبة في اقراره ثم اخذت منه  
لم يحل له ديانة الا اذا اخذت من طيب نفسه فانه يملك مسند اعمالي الكفاية وغيره وانما يكتفى بالاثبات  
عن النفي وجمعها مبالغة في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كما في العبادى وغيره وانما  
اطلق اشارة الى ان تصديق المقولة لم يشترط وان اردت بده ولو صدقته ثم رده لم يصح الرد  
كما في الكافي ولو رده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في الزاهدى ولما كان الاقرار خيرا فصح اى  
فقد صح الاقرار بالحق لا بالباطل فليس يملك فتؤمر بالتبسم اليه لا يصح الاقرار بطلاق او عتق  
مكره لانه ليس بانشاء ولا اقرار صح ولو لم يكره وفيه اشعار بانه لو اقر بهما اذ لا او كاذبا بل اكره  
يصح ذلك وفي اكره القاضي قال انه لم يصح ديانة ولو اقره فان اقرار العبد وان صح في اليد و  
القيود لكنه لم يصح بالمال مكلف فان اقرار المجنون والصبي لم يصح الا اذا كان ماذونا وصح  
اقرار السكران كما ساقى بحق صح اقراره ولو كان ذلك الحق مجبولا لا يدرى ولو كان انشاء لم يصح  
لانه يملك مجبولا وفيه اشعار بان المقولة اذا كان مجبولا لم يصح فلو قال الزيد على الف  
انصح درهم لم يصح لان زيدا في الدنيا كثر وكذا لو قال لك على احدنا الف درهم لان المقضى عليه  
مجهول كما في الكفاية والمتبادر من جنس الجلالة فلو اقر واحد من الناس لم يصح ولا حد هذين صح كما  
في الكرواني واطلاق الجلالة لا يخلو عن شئ فان كل تصرف ينشأ صحته اعلام الحق فيه لم يصح  
الاقرار به مجبولا فلو اقره باع او اقره شئنا لم يصح اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا لم يشترط  
كما اذا اقره غصب او اودع ما في كيس ونعم في الكافي ولزمه فيما اقره مجبولا بديانة ولو مضى  
فلو لم يبين اقراره القاضي على بيانه بما له قيمة من المال ان كذبه المقولة فيما بين يديه والا لم يكن  
عليه شئ اذ فلو قال له على شئ وبين يديهم صح ولو قال غصبت منه شئنا وبين زوجته او  
او ولده او كفارة تراب او فطرة من ماء لم يصح على الاصح والقول له اى للمقرع كمينه ان ادعى  
المقولة انه منه اى مما بين لانه المنكر والكلام مشير الى انه لو انكر الاقرار مجبولا واردا قامة البينة  
عليه لم يقتل لان حمله المشهود به يمنع صحة الشهادة ونعم في الجواهر والخفة لا يصدق  
المقرع في اقل من درهم في قوله على مال او مال قبل لان مادونه من الكسور لا يطلق عليه اسم  
المال عادة ولو قال درهم او دينية كان عليه درهم او دينار تام لانه ذكر المصغر لصغر قيمته ولا  
يصدق في اقل من النصاب العشرين او المائتين في قوله على مال عظيم من ذهب او فضة



تبرجی  
یعنی و درجۃ ایضا و ہو بن ایضا

لأنها بالعين الأولى من الدين وقوله المدعى الالف عليها تنزهها أم معناه أخذ بالوزن الالف الثواب  
لك على أو قضيتها وكما مثل انتقدها أو أقعد فبقضها أو أبرأني منها أو تصدفت بها  
على قرار إذا انصافاً أنه سخرية لأن الأصل إعادة ما في السؤال فالضمير للالف الواجب فلو  
سخره لم يكن إقراراً كما في الاختيار والكافي وغيرهما لكن في الصغرى قضيتك إقرار وعرج إلى سوف  
الإنابة التي منها ليس بإقرار ومائة ودرهم أو درهمان أو صاع من البر وغيره مما يكثر في الزمة  
أو مائة وثلثة أنواب أو أفراس أو غيره مما يقبل في الزمة درهم في الأول لأن النقد مائة  
درهم وإنما الكفوا به لأنه مما يكثر وجوبه في الزمة من الموزون والكيل والمعدود والمتقارب و  
شباب في الثاني لأنهم ذكروا بعد عدد دين ما يقصر ما كلفته وعشرين ثوباً بالدرهم والثنائ  
فإن لم يستدبر من ثمن أو بمعنى الواو بغيره الثاني وإنما عدل صورة لئلا يتوهم كون الحكم أن يكون  
عند الاجتماع فمن الظن أن الواو أحسن وأعلم أن الأصل في الباب أن يخرج من ثمن فثبت  
في الزمة ولو عينا وغيرهما من الموزون والكيل والمعدود والمتقارب يصلح مثلاً بالوصف  
فثبت في الزمة إذا عيّن وأما كحل الحيوان والثوب فلم يصلح مثلاً فثبت في الزمة إذا  
لم يكن بمقابلته مال كما في النكاح والعقاق والسلم والديات فثبت في الزمة كما في النهاية  
وغيره وفي مائة وثوب أو مائة وثوبان أو فرس أو فرسان أو غيره مما يقبل في الزمة ثوب وثوبان و  
يعبر المائة المبيعة إذا العطف لم يوضع للبيان كما في الكافي لكن في قاضي حان لوقال الف وثوب  
أو شاة أو غير أو فرس لزوم الثياب أو الشياه أو الأجرة أو الأفراس والأفرار بدلية يعصب  
دابة كائنه في اصطبل إلى بيت الدابة ومنتهى أصليه إذا الزائدة لم تكن في أول بنات الأربعة  
الأدراج على الفضل يلزمها أي يلزم الأقرار على المدة الدابة فقط فلا يلزم الاصطبل عندهما  
خلافاً لما جربنا على تحقيق الغصب في العقار وفيه اشتعار بأنه لو أقر بثوب في منزل أو  
خطة في جوالق لزماه معاً بخلاف كما أشبه إليه في الدابة يوسف أي الأقرار بسيف يلزم  
جفنه وجماله إذا السيف اسم الكلج الفصل أي الحديد والفضن بفتح الجيم وسكون الفاء العلقنة  
والثائب بالفتح جمع الخالة بالكسرة يشد به السيف على الخاصرة من قطعة حديد طويلة وقال  
الاصمعي أنها جمع لما واحد من لفظة وكانه مخنار المص والافالما سبب المدة وفيه اشتعار بأنه لو  
أقر بما لم يزنه الخلفة والفض لأن الاسم ينطوي على الكل كما في الدابة وصح إقراره بالكل أي حمل  
شاة أو جارية بأن أوصى مورت زيد بكل جارية لرجل فوزنها زيد ثم أقر بحملها لرجل وهاهنا  
بالوصية فلو لم يعلمها لم يحمل الأقرار ولا حظ منه الكذب كما في الكرماني وضع الأقرار على الحمل  
أن بين سبب الملك صالحاً لتصح الأقرار له بأن قال لاني بطن فلانة على ألف درهم من جهته  
دين كان لأبيه مات وانتقل إليه أو ميراث ورثه منه أو وصية له من غيره فاستملكها فإن  
بين سبباً غير صالح بأن قال إنه باع مني هذه الدار بكذا أو أقرضني أو وهب مني كذا الألف  
شيء إذا لا يتصور شيء منه من الجبن وإن لم بين سبباً أصلاً لا يصح عندنا يوسف خلافاً  
لحكم كافي الدابة قال ولدت أم لعل لاف من نصف لعل لول من حين تحقيق سبب الملك



كموت الموصى والمورث فلهي الحق في المال وان كان غلاما وجارية فالحال بينهما في الوصية وانما  
في الارث وان كان ميتا فنولوا ثلث الموصى والمورث وفيما اشار الى ان الام لو كانت معصنة فولدت  
لاخل من سنين من موت احدهما استحق الولد ما اقر لانه كان في البطن والى انما لو لم تكن معصنة فولدت  
لاكثر من سنة اشهر لم يسمي كما اشار اليه النهاية وغيره وان اقر بقرض او قرض او ودعة او عارية  
قائمة او مستهلكة بشرط الجار ثلثة ايام كقولهم ان على كذا علي ان ياتي ثلثة ايام صح اقراره بذلك  
فلزمه المال لوجود الصيغة المقررة كقولهم او عندى وبطل بشرط اي شرط الجار فانه للفقهاء الذي  
لا يكون الا في الاشياء والاقرار اخبار ولذا لو اقر المدعي عليه بشئ ثم ادعى انه كذب لم يكلف المدعي  
المقر له ان يثبت كذابه فيه عند الطرفين خلافا لما في يوسف وعليه الفتوى كذا ذكره المصنف  
وغيره واستثناء كسبي ووزني وعددي من اقراره صح ذلك الاستثناء استحقاقا فصح  
الاستثناء عن الجنس اي من حيث الثمن فلو قال له على مائة درهم الادبارة او فدية خطه او  
خمين جوز الزم المائة الاجبة الدنبار او خطه او جوز وقال محمد لم يلزمه شئ لان اقراره بالثمن الاستثناء  
لعدم الدخول وفيه اشارة الى انه لا يصح الاستثناء عن خلاف الجنس اي من حيث كونه لم يصح مثلا  
فلو قال له على مائة درهم الادبارة او شاة لم يلزمه شئ عندهم لانه لم يدخل في الشئ منه والى انه صح  
استثناء الكل من الكل وهذا اذا اختلف اللفظ ولذا لو قال بشئ طوارح الاثنية وفلانة  
وفلانة لم تطلق واحدة منهن كما في الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعنه ابي يوسف لو قال  
له على الف درهم الاحسمانة وشمسانه لم يصح كما في الذخيرة والى انه لو قال له على مائة درهم ان  
اكرمني لم يصح لانه مجموع عما اقر به على انه اخبار عن ثبوت الشئ في الماضي والتعقيب عما في المستقبل  
كما في الكريمان لا يصح استثناء التابع للمستثنى منه لانه ليس بدخل فيه مقصودا فانه كالوصف  
للموصوف كالسقاء التابع للدار والعص الحاتم والحق للبيستان فلا يتناول صد الكلام فيكون  
الكل للمقوله الا اذا اقام المقر بينه على ذلك كما في قاضي خان وغيره والمتبادر انه لو اقر ببناء دار  
لدخل ما تحته من الارض وكذا لو اقر بالحق فقبل مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا يقاد ذلك النخل  
يدونها وقبل مقدار ما يخذ ظله في كبد السماء وقبل مقدار غلظه وقت الاقرار كما في الظهيرية  
دين صحته اي الدين في صحته ومن الظن انه من قبيل حب ربانك مطلقا اي غير مقيد باحد الدينين  
المعروف السبب والمعلوم بالاقرار ودين مرضه الذي غلب على الظن انه مات فيه حال كونه مقيدا  
سبب حصل فيه اي المرض وقد علم ذلك السبب بالاقرار بالمشاهدة ويقال له المعروف السبب  
كما اذا اشترى شيئا وقبض المبيع واقره الفاضل او الناس او استقرض شيئا وقبضه كذلك  
او استاج شيئا او استملك مال الانسان او تزوج امرأة بمهر متباك كذلك سواء اقر الدينين  
اي متوابعين في الدرجة فلا يرجح احدهما في القضاء على الاخر وقدما اي دين الصحة ودين المرض  
المعروف السبب على من ثالث هو اقر به ولو غنيا في يده في مرضه لانه يبد بالافوى فالافوى و  
قدم الكل اي كل من دين الصحة ودين المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرار فالكل افوى فانه  
اكثر استمالة على الارث فان حق الورثة لا يتعلق بالتركه الا بعد الفراغ عما يحتاج اليه وان شغل الكل

لم

اي كل منها ماله فمن الظن ان تنكير الكل السبب بقوله ان شغل وفيه اشعار بام ان الاقرار ليس بملك  
والام بقره الا بعد الثلث لا يتصدق بالورثة ولا يصح ان يخص الى غيره الميراث باختياره غير  
اي ذاب من الدين الاولين من غير تفضله دينه اي دين ذلك الغريم لان فيه ابطال حق الغير  
ومن الظن ان الظاهر ترك القصر وفيه رد الى انه لو خص الصحيح غير ما يملك لصحة ونحوه في حجر  
النهاية ولا يصح اقراره بدين او عين لوارثه عند اقراره فلو اقر كاسب بدين لم يلزمه لكن في العادى  
وغيره انه لو اقر بعض مسلم لابنه الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامه بدين المهر صح وفيه  
اشارة الى انه لو اقر لوارثه ولا جنى لم يصح وقال محمد ان اقراره لا جنى بقدر نصيبه صح والى انه  
يصح اقراره لوارثه وسأني وذكر في الجواهر انه لو حكم حاكم بصحة الاقرار لوارث لم يحكم ببطلانه  
لم يصح ميراثا الا ان يصح في الحقيقة اي يرضى بقية الغلام بذلك التخصيص وبقيت الورثة بذلك الاقرار  
فيكون الاستثناء متعلقا بالمستثنى من على ما ذكره المصنف ومن الظن ان لفظ التصديق  
يرد فان باب المجاز مفتوح كما ذكرنا كنهه بشكل ما ذكره في التوضيح ان الاستثناء اذا تعقب لم يلزم  
المعطوفه ينصرف الى الكل عند الشافعي والى الاخر عندنا وهو المذهب عند محققى البصرة  
كما في الرضى وفيما ذكره اشعار بان التصديق المعبر به يكون قبل الموت واليه اشار تعجب صاحب  
الهداية حيث قال لانه يتحقق حق الورثة بماله في مرضه وهكذا اجاب ابنه نظام الدين و  
حاشا عماد الدين كما في العادى لكن في وصية الظهيرية ان لاروايه في التصديق قبل الموت لكن  
في خاتمة المفتين انهم لو اجازوا قبل موته لم يعتبر ولهم ان يرجعوا والمعتبر بقية في بطل اقراره  
لغلام رجل سبه وبولده مثله ان ادعى بنوته وصدقه الغلام بعهدة اى الاقرار بالبنوة  
ثابتة بينهما وقت الاقرار لانها غير ظاهرة فيكون اقراره لوارثه لا يبطل اقراره لامه اجنبية  
ان يكمل تلك المدة بعده لانها لم تكن وارثه عند الاقرار ولو اقر رجل ببنوة غلام اى ولد كبير  
فبشئ البنت جعل سبه في ماله هو فيها وهو المأدوم مجبول النسب في كل موضع كما في المنية  
لكن في عناق الكفاية ان المأدوم جعل سبه في ماله يتولد فيه فان عرف سبه فيه فهو من النسب  
وبولده مثله اى الغلام مثله اى المقر بان يكون الرجل اكبر منه باثنتي عشرة سنة ونصف والمرأة  
اكبر منه بتسع سنين ونصف كما في المضمرات وصدق الغلام في مدة حياته ومماته عطف  
على اقر دون غيره ولا حال اخر فاعلمه والارز لم ترك الغلام وانصاف بالتصديق حال الاقرار ثبت  
منه سبه اى الغلام فصا كغيره من الورثة ولا يورثه الكارهم سبه والمتبادر ان يدعى انه غلام  
نصف فلوا دعى انه غلام ابنه لم يثبت سبه وكان كالاقرار بالادع كفاية في الذخيرة وانما اشترط جهالة  
النسب لان النسب لم يثبت من شخصين وانما اشترط التصديق اشارة الى انه لم يثبت سبه  
بمجرد الاقرار والى انه بشرط ان ذلك المقر العقل فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما في المشايير  
وكانه المأدوم في عناق قاضي خان ان اشترط تصديق المقر قول بعض المشايخ والصحيح انه لا  
يشترط اى تصديق غير العاقل بشرط تصديق الزوج مع الشرايط الثلاثة الماضية او منها كونه  
قائما بمرجل او اعادة في اقراره اى الزوجة بالولد اى الذكر والانشاء في الزام النسب على



الزوج وفيه اشارة الى ان احد هذين الامرين انما شرط اذا قام النكاح بينهما واما اذا كانت معدة  
لنشر طه نصرة او حجة تامة عنده واما عندهما فيكون شهادة واحدة كما في دعوى الكافي والى  
انها لو لم تكن ذات زوج ولا معدة ثبت النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات  
زوج او لا كما في النهاية ولو اقر رجل بنسب من غير ولد قريب بينهما كالاخ والعم والجد وابن الابن  
لا يصح اقراره بالنسب وان اوجب النفقة والضيافة ولا بد لثبوت النسب من البينة كما في الخفة  
وفيه اشعار بان يصح اقراره بالوالدين واشترط فيه الشرايط الثلاثة كما في الكافي والحدائق  
في النهاية والخاصة وغيرهما من المتداولات انه لا يثبت نسب الام بالاقرار وبرت هذا المقر  
لانه ذلك المقر لانه وان بطل الاقرار في حق النسب لا يلزم النسب على الغير لكنه صحيح في حق الارث  
الا اذا كان مع وارث ولو بعد اذ ارحم فانه لا يثبت المقر له حينئذ فلو اقر باخ وله عمه او اخا كان  
الارث لها دون لانه لم يثبت نسب لانه ارحم الوارث المعروف ولو اقر باخ وليس له وارث اذ  
كان المال له الا اذا ارجع عنه اقراره فانه حينئذ يثبت المال كما في المضمرات ومن اقر باخ له وابوه  
ميت شاركه اي شارك المقر في الارث المقر له سواء كان معه وارث اذ اول لانه يؤخذ باقراره فياخذ  
المقر نصف ما قبض المقر من التركة بلا ثبوت نسب لانه وانما ذكره رد الماروي عن ابي يوسف انه  
ثبت نسب من الميت اذا كان هو الوارث لا غير كما في المضمرات ولو اقر احد ابني ميت له الميت  
على ادين الف درهم مثل امتد اما قبل خروجه وكلمة نصفه لم يثبت بعضا به نصفه اي اقر بنصفه  
نصف الدين جسمانية وكذا بان اقر فلان شي له اي ليقوم الدين لان الاقرار يقضي اقرار الدين  
على الميت وهو غير ممنون والنصف الباقي جسمانية لا اقر من الابن وفيه اشارة الى انه لو اقر  
بقبض الكل وكذا بان الابن الا اقر فان حلف كان له ان يرجع الى المدعيون بالنصف ثم المدعيون الى المقر  
به اذ انكر ابوهما الفاعلنا والى انه لو اقر احد هاتين علي ابهما اخذ الدين نصفه نصيب  
وهذا عند الفقهاء في البيت وقال غيره اخذ الكل نصيبه كما في الخاصة ولا يخفى ما في ذلك  
الا في الاخر من رعاية حسن الاختتام **كتاب الدعوى** اذ باقر الاقرار وضعا  
لانها تكون مؤثرة عنه طبعا هي واحدة الدعوى بفتح الواو وكسر الكاف في اول المعاني غير ممنونة  
لان الفاعل الثاني ثبت اسم من الادعاء مصدر ادعى زيد على عمرو ما لا يطلبه لاختلاف العين او الدين  
كما في الكوفي فزيد المدعي وعمرو المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به فهو كما في المغرب وقال شيخ  
الاسلام وغيره انها اضافة النسخ الى نفسه حال المسألة والمنازعة كما في النهاية فيمن شتره بين  
معنيين كل منهما اعم من المعنى الشرعي وهو اجبار عند القاضي او الحكم فانه شرط كما في الاختيار  
بحق معلوم فانه شرط وفي شمول دعوى المنفعة خفاء والاطلاق في الموضوعين لا يخلو عن شيء  
له على غيره اي للمخبر على غير المخبر بخصومه كما بان في وجه الظن انه منقوض بدعوى الوكيل والولي والصبي  
لامر في الاقرار ولما كان مدار الباب علم المدعي والمدعى عليه فشرهما مع الاشارة الى الحكم فقال  
والمدعي شرع عليه لا يجبر الى لا يكره على هذه الخصومة اي الخاصة وطلب الحق فلا يشكك بالمكان  
فيه مخاصمته وجهه اذ قال قضيت الدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على هذه الخصومة اذ انكرها

والمدعي عليه من جبر على هذه الخصومة والى الباب فلا يشكك بوجهي التيمم فانه مدعى عليه معني فيها اذا  
اجره القاضي على الخصومة للتيمم وانما عنيها بذلك وعدل عما يقضي التيمم اشارة الى اخذ  
المشاخ فيها فقبل المدعي من لا يجبر بحق له على غيره والمدعي عليه من جبر بان لا حق لغيره عليه وقيل  
المدعي من يمتنع خلاف الظاهر والمدعي عليه من يمتنع بالظاهر وهي انما تصح فيه اشعار بان  
الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحيحة ما يتعلق به احضار الخصم ووجوب حضور المطالبين  
بالجواب ووجوب الجواب اذا انكره والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعي والفاسدة بخلاف  
ذلك بان لا تكون مرفوعة لشيء على الخصم اذا ثبت كمن ادعى على غيره انه وكيله او يكون المدعي  
مجهولا في نفسه كما في الكفائية بذكر شي ابي قول دين او عين علم جبر اي جبر ذلك الدين وقدره  
بان يقال عشرة مثاقيل من الذهب او مكانيل من الخطة وفيه اشارة الى انه لو كانت صورة دعوى  
بما عجز عنه تفرير لم يسمع كما استدل في الحاشية والى انه لا يشترط بيان النوع كالمترتبة والصفة  
كالجيد والسبب كالبيع والقرض كما يشعر به ظاهر المدانية الا انها شرط كما في الذخيرة وغيره وذكر  
في مداريات البينة ان بيان قدر الكافز وصفه ومقدار المال شرط في دعوى قبالة في يد الدائن  
ولا يشترط بيان عدد المخطوط وذكرا انه اي الشيء المعين بقرينة قوله في يد المدعي عليه اي في نفسه  
بحيث ينتفع به من عينه فمن الظن انه سهل في البيان حيث شرط صحة الدعوى مطلقا ذكره  
للجنس والقدر وهو مختص بالدين وفي الاضافة اشارة الى انه لو احدث يده على عقاري في يده  
لم يصح بهذا اذ ايد ولد الوعلم به القاضي اقره بالتسليم اليه والى انه لو اقر شيئا من رجل على ملكه  
ثم ادعى واقام بينة على ذلك تقبل لانه خارج بالحقيقة كما في العادى وفي دعوى المنقول يبريد  
على ما ذكره للجنس والقدر وانه في يد المدعي عليه قوله بغير حق لاحتمال ان يكون محسوسا بمثل  
التمسك على ما قالوا كما في المدانية وفيه اشعار بان يبريد في العقار ايضا عند بعض المشايخ كما في  
قاضي خان والحاشية وهو المختار عند كثير من اهل الشريعة وفي الكلام رد الى انهم لو شهدوا انه  
ملك المدعي بلا ذكرانه في يده بغير حق لم تقبل والاصح انه تقبل كما في خاتمة المفتين وفي دعوى  
العقار لا يثبت اليد اليه المدعي عليه بالاحتج بينة تامة فتدعى انه ملكه بلا ذكرانه في يده بل يصح  
وان اقر به ذو اليد وقيل ان اليد تصح بالاقرار كما في المدانية فيجوز على الملك حينئذ فلو اقر به  
امر بترك التعرض لكن لا تقبل البينة على الملك بدون اثبات اليد بالبينة وفيه اشارة الى ان هذا  
لحكم جاز فيما ادعى العقار بسبب وقد صح هذا الدعوى بالاقرار باليد والى ان في المنقول  
يثبت اليد بالاقرار والى انهم لو شهدوا انه في يد المدعي عليه لم تقبل في ظاهر الرواية ومنهم من جبر انها  
تقبل واعلم انه اذا شهدوا انه في يده بسا لم القاضي انهم شهدوا على سماع او معاينة لانهم بما  
سمعوا اقراره انه في يده وهذا لا يخفى به فانهم لو شهدوا على البيع مثلا بسا لم عن ذلك فارها  
شهادة بالملك للبايع والملك لا يثبت بالاقرار الكلي في العادى او علم القاضي باليد فانه بمنزلة  
حجة الا في بعض الاحكام كما في المطولات والمطالبة به اي انما تصح بمطالبة المدعي المدعي عليه  
عينا كان او دينا منقولا او عقارا لان في فائدة الدعوى اجبار القاضي المدعي عليه على ايضا حق

في المدعي



المدعي وذلك لم يصح دعواه ما لم يقبل للقاضي فيه حتى يعطينيه وقبل تصح وهو الصحيح على  
ما قال ابو نصر كما في الخصامة وغيره واحضاره اي باحضار المدعي عليه ما يدعيه المدعي مجلس  
ملك اذا ثبت المدعي اذا شهدوا انه في يده قبل هذه سنة فانها تقبل لان الثابت لانه ول  
بالشك ان امكن احضاره بان لا يكون له حمل وموتة كالمسك والزعفران فان لم يكن  
بان يكون له حمل بان يكون كمال لا يحل انسال الى مجلس القاضي الا بالاجرة او لا يمكن رفعه  
بيد واحدة او يختلف سوره في البلدان على الخلاف لم يجز على الاحضار فان كان حصة او قطيعا  
او رعي فلقاضي ان يحضر بنفسه او يبعث امينا يسمع الدعوى والبينة ويقضي ثم ان كان  
خارج المصمة فيضه كما في العادي وذكر في الحاشية انه لو شهدوا بشئ مغيب عن المجلس قبلت  
وان امكن احضاره بخلاف ما قال بعض الجاهل انه لا تقبل البينة اليه اي المدعي المدعي عند  
الدعوى والشاهد عند ادائها والخالف اي المدعي عليه عند الاستحلاف لانه شرط الاعلام  
بافضي ما يمكن وذكر في القاعدي الاحتياط ان يرجع الخالف بين الاشارة بالاصح وبيل سم  
الاشارة والمشار اليه فيقول كذا ما يدعي محمد بن جندب جندب كذا دعوى يمكن جندب ادنى ليست  
لنيل ما يؤول بالاشارة ثوبه فيكون صادقا في بينة كذا في الحاشية وذكر في حاشية اي انما يصح بذكر  
قيمة مال ان يحضر احضاره بالملك فلو لم يذكر ما لم يصح الدعوى بانفاق الروايات كما في بين  
قضاء الخصامة وفي اشارة الى انه لو كان قانما تصح وهو الاصح كما في محاضر الخصامة والى انه لا  
يشترط ذكر اللون والذكور والانثى والسن في الدابة وفيه خلاف كما في العادي وقال السيد  
ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعي لازمة اذا اراد اخذ عنه او مثله في المشي واما اذا  
اراد اخذ قيمته في الغنم فيجب ان يكتب بذكر القيمة كما في محاضر الحاشية وذكر لحد وجميع الحد  
وهو ما يجز به عقار غير محال لا يغير كالدور والارض والسور والطريق والنفه لا يغير حدها  
لانه يزرع وينقص ويجز وهذا عنده خلافا لما هو المختار عند شمس السلام الاربعة  
او الثلثة عند النخلة لوجود الاكثر على ان الطول يعرف بذكر للدين والعرض باحد جانبي  
قد تكون مثلثة وخم الى يوسف بكفي الاثنان وقبل الواحد في دعوى العقار لانه عرف بها  
وفيهم روي الى انه يبدأ بما شاء منها وعند الشيخين بالمعرب ثم المشرق ثم الشمال والى انه يجز  
ولو مشهور وهذا عنده خلافا لما فلو لم يجز وقضي بصدقه ذلك نفذ والى ان ذكر المصروف والى  
والمحلة لا يلزم كما قال بعضهم وذكر في غيباني انه لو سمع قاض يصح هذه الدعوى والاحسن  
ان يبدأ بالاحتم دار في ملكه كذا في محلة كذا في ملكه كذا في العادي وانما اشترط ذكرها اذا  
انكر المدعي عليه واما اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يامره بالتسليم اليه لان الجاهل لا ينظر  
بالاقر كما في القاعدي وبذكر اسما اصحابها الى الحدود واسما تسليم اي اباة الاصحاب  
الى اسما الحدود الى اجداد الاصحاب والاحسن اسما اصحابها الى اجدادهم فيقول في كل  
حد ينتمي الى ملك فلان بن فلان وقال ابو يوسف لم يشترط ذكر الحد واليه ذهب بعضهم

المدعي

والاول الصحيح فلو قضى بالثاني نفذ والعبرة لا ارتفاع الاشارة كفلوا شتم رجل لا يحتاج الى ذكر  
النسب وفي اضافة الاصحاب اشعار بان ذكر المال كقول الزين ارض المملوكة في يد  
الفلاني ولو انفي باليد يصح على المختار ولزبن ارض وقف على مسجد كذا في يد الفلاني و  
لزبن ارض من تركه الفلاني لا ارض ورثة فلان لجهال كذا في العادي واذا صححت الدعوى بما  
ذكره سال القاضي الخصم اي المدعي عليه عنها اي غير حقيقة هذه الدعوى للوقوف بين القضاء  
بالاقرار والبينة ولما حصل ان القاضي اقر المدعي بالسكوت واستنطق المدعي عليه بما  
الخاص بالمدعي وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة انه قال القاضي للمدعي اخبرني بحقيقة هذا  
اصنع فان النمى السؤال عن جوابه سال عنه وفيه روي الى انها اذا فسدت قال له ثم تصح دعواك  
وانما ذكر معاملة القاضي مع الخصم قبل اظهار الدعوى اشارة الى انه ان شاء سكت  
حتى يبتدئ المدعي بالكلام او يحكم او لا وقال كذا فان حشمة القضاة قد منعها عن ذلك و  
هذا اصح مما اختاره بعض القضاة من السكوت لان في التكلم تنبيه الفقه كما في قضاء المصطفى  
فان اقر الخصم بما يدعيه المدعي اقرارا بالعبارة او الكناية فانها احدى اللسانين وذلك كما  
اذا برى من الموضع ولم يقدر على التكلم لضعفه فكذب اقراره او انكر انكاره كما او غير صحيح كما اذا  
قال لا اقر ولا انكر فانه انكار عندهم وما روي انه اقر غير ظاهر فيجب حتى يقر فعلا على  
اشبه اليه في المنية وسال القاضي المدعي في صورة الانكار بينة على ادعاه قضى في الصور  
عليه اي الخصم وفيه توسع قال القضاء بالاقرار الزام للزوج عن موجب ما اقر به لانه حجة  
بنفسه بالبينة جعلها حجة لتوقف جهتها على القضاء والكلام مشير الى ان المدعي عليه لو  
سكت فاقام المدعي بينة لم يقض عليه وفي رواية قضى كما في المنية والى انه لو انكر واقام  
بينة ثم اقر قضى عليه بالبينة كما قال بعض المشايخ والاقراب الى الصواب ان يقضي بالاقرار  
على ما قاله في العادي وان لم يقم المدعي بالبينة بان يقول لاشهد دلي او بهم غيب  
او مرضي حلفه اي الخصم وفيه اشارة الى انه انما يثبت التحليف على صحة الدعوى بخلاف  
فيما لا يشترط فيه الدعوى من حقوق الله تعالى كالطلاق والعتاق والابلاء والظهار ووجوه  
المصاهرة والوقف وغيرها ونما في العادي والى انه لو حلف المدعي لم يعتبر وان كان في مجلس  
القاضي فيحلف القاضي كما في شهادات البينة لكن في طلاق الحاشية لو قال انت علي و ام وقال  
لم انوبه الطلاق فالقول قوله مع البينة بخلافه اياه وينبغي ان يقيد التحليف فانه انما وسعه  
ان يحلف اذا ظن ان المدعي مبطل في دعواه واما اذا ظن انه صادق فلا يحلف بل يدفع المال  
اليه وكذا اذا شك انه صادق لا ينبغي ان يحلف كما في قاضي خال ان طلب التحليف خصمه فهو كمنكر  
عرفا بين المدعي عليه والمدعي وهو المرد فهو حسن فهو استحلف المدعي بعد ما حلفه القاضي بما  
طلبه حلف ثانيا فلا يحلف قبل طلبه وهذا عند الطبري وكذا اعني الى يوسف الا في فلان منها  
تحليف النفي انما يبطل شفعته ونما في العادي وينبغي ان يشترط ان كان له دين على  
المكنت فانه يحلف قبل طلب الوصي والوارث بالاجماع انه لم يستوف دينك فليمت بوجه كما في طلاق

بين



وغيره فان كان لا يمتنع عن الحلف مرة او سكنت عنه بلا اذنه من غير او طرأ او غيره وقضى له عليه  
بالحال بالنكول الى سبب الامتناع عنه مع ذلك القضاء ونفذ عنه عامة المشايخ وهو  
الصحيح لانه بمنزلة الاقرار فلو قال بعد القضاء انا احلف لم ينفذ اليه وفي الواو ههنا وفي ثم ثمة  
دون القاء اشعار بان لا يشترط القضاء على فور النكول فيجوز ان يحلف يومين او ثلثة ولو بعد عرض  
اليمين ثلثا كما قال للخصاف وقال غيره انه يشترط وفيه اشعار بان لا بد ان يكون النكول في  
جلس القضاء دون غيره كما في العادي وقوله بالنكول اشارة الى ان السكوت يسمى بالنكول ايضا  
لكنه حكمي وهو كالتقضي في الحكم على الصحيح كما في الهداية والكافي فمن الظن انه مستدرج بل موهم  
كما لا يخفى ولا يبعد ان يكون قوله نكل مثل النوعي النكول وقوله سكنت معناه سكنت عن  
جواب المدعي على ما ذكرنا من الروايتين وعرض اليمين على المدعي عليه في صورة النكول ثلاثا ثم لم يقل  
بان يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلثا فان حلف والاقضيت عليك بما ادعاه ثم يقول  
احلف باسم الله عليك هذا المال الذي يدعيه وهو كذا وكذا ولا يثنى منه فان ابى ان يحلف  
يقول كذا لك ثم ولم ثم القضاء عليه بدعوى المدعي اوطأ واولى فلو ليس بام لازم في ظاهر  
الرواية وعنهما ان العرض ثلثا لازم فلو قضى بعد العرض مرة لم يصح واليه ذهب الحاكم كما في  
قضاء المنيبة ولا يرد اليه من مدعي عليه على مدعي وان كان له شاهد واحد وكل خصمه  
للمدعي المشهور الكائن كالمسواة البينة على المدعي واليمين على من انكر او المدعي عليه وفيه  
اشعار بانما هو اصطلي ان يحلف المدعي ويضمن المدعي عليه المال كان الصلح باطلا و  
المدعي على دعواه كما في النهاية ولا يحلف المنكر عنه خلافا لما في تسعة امور صورة واكثر من  
عشرين معنى تكلم اي نفس الكلام او الرضي به او الامره به فلو ادعى احد الزوجين بطلب بينة  
كما حلف الا انه لم يحلف عنه بل بخلق حتى وجد البينة ولما دفعه فحلف انها  
ان كانت امرأتك فني طالق ويحلف عندهما فنفذ اي يوسف بالسكوت تووير ازل نكرده  
وعند محمد بالسكوت وي زن تو نيت درين حال وهو اخطا كما في الفاعل ورجعة بان يدعي  
احد الزوجين بعد العدة على الاخر ان رجوعها ووطي بعد العدة فان ادعى الرجعة في العدة ثبتت  
بقوله في الحال وفي في ابلاء اي في الرجوع في مدة الابلاء بان يدعي اهدا على الاخر بعد مدة الابلاء  
انه فاء ورجع اليها في مدة فان اختلفا قبل المدة ثبتت الفاء بقوله واستيلاد اي طلب ولد  
بان يدعي احد الامه والمولى والزوجة والزواج انها ولدت منه ولد اجابا او ميتا كما في قاضي  
حان تكن في المشايخ ان دعوى الزوج والمولى لم تصور لان النسب ثبت باقراره ولا علة  
لانكاره بعده ويمكن ان يقال انه يجب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه تصويبه هم ورف  
بان يدعي احد المعروف والنسب والمجهول النسب على الاخر انه عبده ولم بالنسب النسبة  
والحال كما اشهر اليه في العادي وانما اعني به ان النسب لا يكون موافق للحال فهو اعد  
بغيره فكل من عليه هذه الدعوى كما لا يخفى على وافق الممنوع من البطلان الظاهر انه لم  
يظهر وجهه ونسب ثبت باقرار المنكر بان يدعي احد المعروف والمجهول انه ولده فلو ادعى

ههنا

انه اخوه او اخوة او خاله او عمه لم يستخف بلا خلاف كما في الكافي او ولد اي والاه العاقبة او ولاء  
الموالاته بان يدعي احد المعروف والمجهول على الاخر انه معتق او مولا فلو حلف عند ابي حنيفة  
في هذه الامور لان المقصود من الاستخفاف القضاء بالنكول والنكول جعله بذلا وابطا  
صيانة عن الكذب لتمام والبذل الجري في هذه الامور ويحلف عند جهالا فلو جعل النكول اقرا  
صيانة عن اليمين الكاذبة والاقرار يجري في هذه الامور فيحلف على صورة انكار المنكر لا على دعوى  
المدعي فيقول بالمدعي ما بينكما كلام قائم والفتوى على قولهما كما في الكافي والمنقضي وهكذا في  
الاخبار معدل بغيره المملوك وذكر في النهاية قال المناهضون ان المدعي اذا كان متعنا  
بأخذ القاضي بقوله ما مطلقا بقوله ولا يحلف عندهم في حد هو فالحق حق الله تعالى  
كحد الزنا والشرب والسرقة او مغلب حقه تعالى كحد القذف فان حق العبد فيه مغلوب فلو  
ادعى احد قذف بالزنا لم يحلف وكذا في حال اذ ادعت على الزوج بالقذف لانه كالحق  
سدرى بالثبوت والاكتفاء مشعر بان لم يحلف في غير ما ذكر وفي النظم وقاضي خان انه لا يحلف  
في اكثر من عشرة بن صورة سواء لم يستثنى من الامور التسعة فقال الا اذا ادعى على المجهول اي  
لا يحلف منكرو فتا في شي منها الا في وقت ادعاء مدعي في ضمن واحد من المذكورات مثل  
النكاح والرجعة وفي ابلاء والنسب والاستيلاد والولاء والرق مال فانه يحلف فيه بلا خلاف  
لانه محض حق العبد ولذا يحلف في دعوى العتق والتفريق كونه مجي في ادعائها النكاح او الرجوع  
وتفريق في الادعاءين او ادعاء كونه ولدا او ام ولد او معتقا او عبدا وارث في ادعاء  
الزوجية او القربة من الميت ولما احتاج الباقي من المستثنيات الى تفصيل اشارة الى  
وصف بالاتفاق السارق عند اذنه اذ المال وضمن بالتسديد ان نكل ولم يقطع يده  
لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف القطع وبما ذكرنا في تفسير كلامه ظهر انه  
توهم من قال انه نسخ في الاستثناء ولحق ان يقول الا في النكاح والنسب ادعى فيها  
مال والحسن ان يقدم طرد اللعان على الصور المختلفة ويؤخذ النكاح والنسب فيقول  
الا اذا ادعى فيها مال كما لا يخفى انتهى ولما اخرج الكلام الى ما حلف فيه بلا خلاف ذكر بعض  
منها على طريق الاستيناف فقال وحلف الزوج بالاتفاق اذا ادعت الزوجة طلاقا بلا بينة  
لها عليه فثبت ان نكل الزوج نصف المهر قبل الدخول او كله بعده وكذا حلف بالاتفاق منكر  
القود في النفس او في الاطراف فان نكل في دعوى النفس جسدي بقى فيقتض منه اوصى  
يحلف فيطلق عن الجبس والابليس ابد وان نكل فيما دونها اي النفس يقتض منه لان  
الطرف جينزة كالمال في وقاية النفس ويجري البذل في المال لغاية قطع الخصومة فيجري  
في الطرف ولا يرد قطع السارق بالنكول كما ظن لان الخصومة شرط فيه فلا يكون البذل الذي هو  
نكر الخصومة سيما كما اشار اليه الكرماني وقال ان النكول اقرار فيه شبهة فيلزم الدية في الصوتين  
وان قال المدعي اني بينة حاضرة في المصروف في المجلس وطلب حلف الخصم لا يحلف لخصمه عنده  
ويحلف عند ابي يوسف في الصوتين وقول محمد مضطرب والاول الصحيح كما في الراد وفي اشارة



الى ان حلف اذا قال انهم غيب مسافة السهم كما في الزا هدى فلو حضر واقبلت شهادتهم وان شرط  
عند التحليف ان لا يسمع بعده كما في شهادات المنية والى ان لو كان له بينة عادلة حاضرة ولم  
يقبل بذلك كان له ان يستحلف كما قال سيف الائمة لكن قال شرف الائمة هذا اذا اظن ان  
يكل واما اذا اظن ان يحلف كاذبا فلم يعجز في التحليف كما في قضاء المنية وبفضل التكفيل بغير  
اي توضيح المدعي عليه كقول سيفه وله ان يطالب ويكيل بالخصومة ومع ان يكون الواحد كفيلا  
وكسرا وان اعطاه فله ان يطالبه بالتكفيل بنفسه الوكيل وان كان المدعي متوقفا لظن بطالبه  
مع ذلك كفيلا بالعين ليجزى الكفاية واطلاق منية الى ان القاضي يكفله ولو لم يطلبه المدعي  
وهذا اذا كان المدعي جاهلا بالخصومة واما اذا كان عالما فلا يكفله القاضي بل يطلبه كما في العلم  
والى ان كلفه ولو كان الخصم معروفا والمدعي حقيقا وعنه محمد انه لا يجزى عليه اذا كان معروفا لا  
يكفي نفسه والمدعي حقيقا لا يكفي بذلك القدر كما في الكرماني ثلثة ايام مودة عن ابى حنيفة و  
يكفي الى جلدوس القاضي مجلسا اجماعا ولو سبعة ايام وهذا ارفق للناس كما في الكرماني الا  
ان هذا في الزمن الاول واما في زماننا فالاول ارفق لانه مجلس كل يوم كما في النهاية و  
هو الصحيح كما في البداية فان ابى عنه اعطاء التكفيل لازمه اي دار المدعي او امين مع الخصم  
ثلاثة ايام جئت داره الا اذا دخل داره فانه مجلس على الباب ولا ينفذ عن الوضوء والغسل والغذاء  
والعنف ولا عن العمل الا اذا ادى مؤنته وله ان يلزمه بولده واجاهه فان الراي الى المدعي  
على الصحيح كما في قاضي خان وغيره ويستثنى منه المدونة فانه لا يلزمها الا امانة كما في البداية  
وجز الفضة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعي يحتاج الى طلب الفهود وغيره  
كما في قضاء الذخيرة ونظامه في الكفاية ويلزم المدعي لخصم الغريب المسافر قدر مجلس الحكم  
لا غير فان اقام بينة والا يحلف او يدعه في حيلة معطوف على قوله يكفل لانه معطوف على  
المنصب في لازمه كما ظل المص لا غيب بغيره ان الغريب يلزم ويكفي ان ابى غيره غير التكفيل  
فلا يكفل الغريب الا في اول المجلس الى اجماع المجلس او الزيادة ضرر بالمسافر لكن في قاضي خان  
انه يكفل بل يوصل الى اجماع المجلس وفي قوله انه يكفل يوما وعنه الاختلاف القول المنكر لاقامته  
لانها اصل والحلف الذي يعرض بالشكول عنه يكون بالمدون غير فلو حلف القاضي به تكفل  
فقد قضى به لم ينفذ كما في الكفاية وغيره ويستثنى اصحاب الاعذار ولذا لا يحلف الا في حق الا  
بان يقول القاضي له عليك عهد الله ان كان له عليك هذا فبشر بنعم ولا كما في التبايع  
وغيره لا يحلف بالطلاق والعنف وكذا ما فانه اجماع فان لا ينافي لخصم على التحليف به  
قبل صحيح ذلك التحليف بهما في زماننا لكثرة التحليف بالمدعي فان لم يصح ذلك فزوب دماؤهم و  
اموالهم وفيه اشعار بان اكثرهم لم يخلعوا بهما والراي الى القاضي والاول ظاهر الرواية فلا يميل  
القاضي الى غيره على الصحيح كما في قاضي خان وغيره ولذا قال المدعي حلف بالطلاق اختصوا  
في كفه كما في سب المصنوعات ونظامه من في الامان ويعلق جوارا القاضي بصعابته بلا عطف والا  
لتعدد البينين فيقال على المشهور وقد ذكره المص بامد الطالب الغالب المدرك المملوك

قصة

على الذي لا يموت ابد الكفن في المتوسطات تدد فان الاسماء توفيقية وفي الحاصنة والذخيرة و  
غيرهما لا يعلظ عند اكثر المشايخ وفي قاضي خان انه لا يعلظ بان يقول بالمدعي الرحمن الرحيم  
وقيل لا يعلظ الصالح وينبغي للقاضي ان يعظم حمة السجدي او لا وينلو عليه ان الذين  
يشهدون بعهد الله واما زعمهم فلا يقبل الا في كفاية الاختيار لا يعلظ وهو ما بالزمان في الوقت  
الشريف كقول الجعفي واذا في ليلة القدر لان فيه تاخير المدعي ولا المكان الشريف كمين  
الركن والمقام وبين الروضة والمنبر للجامع والمسجد وعنه ابى يوسف انه يوضع المصحف  
في حجره ويقرأ الآية المذكورة ثم يحلف في مكان من مكان في المصنوعات ويعلظ غير المسلم باعتقاده  
تجنيده حلف اليهودي بالمدعي الذي انزل التوراة على موسى وحلف النصراني بالمدعي الذي انزل  
الانجيل على عيسى بن مريم والمجوسي بالمدعي الذي خلق النار وقال الشيخان ان المجوسي حلف بالمدعي  
وعنه انه لا يحلف الغوث الثقات الا بالمدعي كما في الكافي وفيه اشعار بان يحلف بالمدعي وحده لان التفتيش  
لزيادة تأكيد كما في الاختيار والوثني وغيره من المشركين بالمدعي وحده لانهم قالوا ما نعلمهم الا بقرنا  
الى المدعي فلا يعلظ بالخصم وغيره كما في الكرماني ولا يحلف أحد من الفرق الاربعة في معادتهم  
ومكان عبادتهم للنبي عن نسطور ويحلف على الحاصل من سبب هو فصل به نفع بالاقالة او  
الاسترضاء وسبباني نحو بالمدعي ثابت بينكما سبب قائم في الحال اذا ادعى انه استراه او ما بينكما  
تحتاج قائم في الحال اذا ادعت النفقة فلو ادعت النكاح كان المثال على مذهبهما في التحليف  
كما هو او بالمدعي ما بهي باين منك الا ان اذا ادعت الطلاق البائن فلو ادعت رجعا حلف على  
السبب لكنه خلاف ظاهر الرواية فانه يحلف على الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب الحاصل  
كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن فعل اخر من الاعمال المسببة لا يحلف على السبب الى  
الفعل المرتفع فلا يحلف بالمدعي مائة من نحوه مثل بالمدعي ما يحتمها وما طلقها بائنا لانه قد  
بطئ عليه الاقالة والخلع والنكاح تجنيده ينصير المدعي عليه وهذا كله عند الطرفين واما عنده  
فيحلف على السبب الا اذا قال المنكر للقاضي لا يحلفني على السبب فان الانسان قد يبيع ثم  
يقبل فانه حلف على الحاصل كما في البداية لكن ذكر في الذخيرة وغيره لا يحلف الا على الحاصل  
في ظاهر رواية اصحابنا وعنه ابى يوسف انه لا يحلف الا على السبب وعنه انه يحلف على ما  
انكره من الحاصل والسبب وهذا حسن الاقوال عند الملوك وعلى اكثر الفضاة وقال في الامام  
ان القاضي يحلف على ما به من الحاصل والسبب الا ان ينصير المدعي من راى المدعي عليه  
الموجب طلقه على الحاصل فيحلف تجنيده على السبب بلا خلاف نظر انه كد عوى شفعة بالحوار  
فان المنية الى المدعي عليه اذا كان شافعا حلف على الحاصل بالشفعة لانه لا يرى ذلك  
فينصير الشفعة لنفسه فيحلف على السبب ما استمر به ومن الظن ان المدعي عليه قد ينصير  
بطلان الشفعة بتاخير الطلب لانه لا بد للقاضي من الاضرار باحدهما والاولى به المدعي  
عليه لانه متمسك بعرض السقوط والمدعي بالحاصل حيث اثبت حقه بالسبب  
الموجب له من الشراء وكذا يحلف على السبب بلا خلاف في دعوى سبب اي فعل



لا شك ولا يرفع برافع لانه ليس مما يتصور به والاحسن الا ان يقول الا ان يتصور المدعى اولا  
 يتكرر السبب كعبد سم يدعى على سببه عتقة فانه يحلف ما عتقه لانه لا يعود رقيقا فبتكر  
 الاعتناق والمدة لا يسترق بل يقتل والهرب الى دار الحرب ثم السبي نادر الا انه رواية عن ابي  
 يوسف وفي الظاهر انه يحلف على الما حصل كما في الذخيرة ويحلف في المكان ما اذا بنى على جايها  
 غيره او اوجى ميزابا على سطحه او رمى ترابا في ارضه او سقى في ارضه نه فانه مما لا شك  
 فيحلف على السبب كما في الاختيار وفي الامانة ولو مسلمة والعهد الكافر اذا ادعى اعتقها  
 يحلف سببه ما في ظاهر الرواية على الما حصل بها وهو في الحال لان الرق يتكرر عليها  
 بالردة والحق والسبي وعليه بنقض العهد والحق والسبي وعنه ابي يوسف انه يحلف على  
 السبب ونماه في الذخيرة ويحلف على العلم اي علم المدعى عليه بالمدعى ثم ورت سببا غير عين  
 علم ذلك يعلم القاضي او اقرار المدعى او بينة المدعى عليه فادعاه اذ فقال له القاضي باس  
 ما تعلم ان هذا العين له وفيه ايمان الى انه لا يحلف وارث الدين قبل وصوله اليه خلافا لخصم  
 والاول المختار عند الفقهاء وقاضي خان كما في العلم والى انه لو لم يتحقق كونه ميراثا حلف  
 على البنات لتحقق سببه كونه العين في يده كما في الذخيرة والى انه لو حلف على البنات اعتذر لانه  
 اخفى من العلم ولو نكل عنه قضى عليه لكن في هذا التفرع اشكال كما في هم العمدى ويحلف على  
 البنات بالتخفيف اي قطع ما ادعى من المدعى ان واسبب شئ له اي المدعى عليه او استراه  
 المدعى عليه بلا بينة ثم ادعاه المدعى بلا بينة انه له فالمدعى هو له والمشتري يحلف باس ليس ملكا  
 للمدعى وفيه ربح الى انه لو وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجهه وعلى فعل غيره من وجهه كما في  
 العقود حلف على البنات وهذا مشكل على البنات الا انه يبرح جانب البرادة لزيادة التزجر  
 ويستثنى من هذا الاصل الرد بالعيب فانه لو اشترى عبدا ثم ادعى السرقه في يد البائع حلف  
 على البنات مع انه فعل الغير وقيل التحلف على فعل الغير انما يكون على العلم اذ قال المدعى عليه  
 لا علم لي به فيحلف على البنات الا انه لو اقر الوكيل بالبائع ان الموكل قبض الثمن وانكره  
 الموكل حلف الوكيل على البنات باس قد قبضه الموكل الكل في الذخيرة والى انه في كل موضع  
 يجب التمعن على البنات فيحلف القاضي على العلم لا يعتبر وكذا لو نكل لم يعتبر نكوله كما في العمدى  
 وضع فداء الخلف والصالح عنه اي حلف الخلف كما اذا توجه حلف المدعى عليه فاعطى المدعى  
 مثل المدعى او اقل او صالحه غير دعوى الخلف على اقل من المدعى فانه يصح ذلك وبسقط  
 ولما لا الاستحلاف بعده وانما يصح صيانة لم منه قال دم ذبوا عنه اعزكم باموالكم وقد روى  
 ان عثمان افترى يمينه فقبل في ذلك فقال اخاف ان يصيب الناس بلاء فقال انه  
 بسبب يمينه الكاذب كما في النهاية وفيه اشعار بانه لا يجوز ان يبيع اليمين لانها تكون مالا فلا  
 يستخلفه بعد ذلك كما في الكرماني **فصل في اختلاف** ولو اختلفا في المشتري  
 مثلا والاول لا يستخلف في قدر الثمن او المبيع فقال البائع ان الثمن الفان او عبدا وقال  
 المشتري الف او عبدا ان حكم القاضي لمن يبرهن ان اقام البرهان واليمين على ما ادعاه فان

في سببه كعبد سم يدعى على سببه عتقة فانه يحلف ما عتقه لانه لا يعود رقيقا فبتكر

الكل مدع واليمين مرفوعة وان اختلفا فيه وبرهنا حكم لمثبت الزيادة الى البائع اثبت زيادة  
 الثمن ومنه المبيع لان مثبت الاقل ساكت ولا يفي الزيادة فمضد بخلاف مثبت الاكثر  
 فلا يعارض وان اختلفا فيها اي في قدر الثمن وقدر المبيع فقال البائع انها الفان و  
 عبدا وقال المشتري الف وعبدا ان وجب حجة البائع في الثمن اولى لانها مثبتة الزيادة و  
 حجة المشتري في المبيع اولى اي ولى وحقيق بالقبول فان هذا الوزن مشتري بين اصل  
 المعنى والزيادة كما في طلاق النهاية والكرمان وغيرهما فلا بد ان يدل على جواز قبول حجة  
 الاقل ولم يقبل اصلا وان اختلفا في احداهما او كليهما وجب اخرا اقامته حجة رضى واحد  
 وكل منهما اذا قبل له ان لم ترض فسخ البيع بزيادة يدعيه الا في الضمير المنصوب للزيادة  
 فانه مصدر والا يرض واحد منهما كما في الفان اشترى البائع والمشتري في الخلف باس ما  
 باع بالف وما اشتراه بالغير فيكتفي بالنفي كما في الاصل وذكر في الزيادات انه حلف  
 باس ما باع بالف ولقد باع بالغير وما اشتراه بالغير ولقد اشتراه بالف فيضم البنات الى  
 النفي للتاكيد والصحيح هو الاول لان الايمان وصفت على ذلك لانها متعلقة بالمشكر و  
 فيه اشارة الى ان الخلف يصح قبل قبض المبيع وهذا استحسان فان المشتري يدعى وجوب  
 تسليم والقباس ان لا يصح لانه ملك المبيع والى انه لا يصح بعد قبضه قياسا واستحسانا كما في  
 المضمرات وحلف المشتري اولا في الصور الثلاث على الصحيح لانه المشكر المطالب بالثمن اولا  
 وعنه ابي يوسف ان البائع حلف اولا وقيل يرفع بينهما كما في الكافي وفيه ايمان الى انهما لو  
 اختلفا في المبيع فقد حلف البائع اولا فلو اختلفا في الثمن حلف اولا ثم يدعى اولا وان ادعى  
 معا حلف من شاء وان شاء اخرج بينهما والى انها لو اختلفا في جنس العقد فقال احدهما بالمبيع  
 والاخر بالهبة او جنس الثمن فقال احدهما انه درهم والاخر انه دينار لم يتجافا وهذا عند شيخين  
 والمختار ان يتجافا كما قال محمد والتميز من البيع هو بيع العين بالثمن فلو كان بيع عين  
 بعين او ثمن بتمن حلف ابدا شاء لاستواءهما في الاكثار والكل في الاختيار وفسخ بطلب  
 احدهما القاضي البيع بعد الخلف فان لم يطلعه نكرا حتى يصلى على شئ وفيه اشعار بان لم  
 يفسخ بنفس الخالف وقيل يفسخ والاول الصحيح كما في الكافي ومن نكل منهما عن الخلف  
 لزمه دعوى الاخر منهما لان النكول حجة في دعوى الاموال ولا يخالف احدا اذا اختلفا في غير  
 المعقود عليه وبه كما اذا اختلفا في الاجل اي في جنسه او قدره لانه راجع الى وصف الثمن  
 وكذا الفاعذ زفه وكما اذا اختلفا في شرط الخيار اي في جنسه او قدره من ثلثة ايام او اقل  
 وكما اذا اختلفا في قبض بعض الثمن او كله ولم يذكره لانه موقوف عنه باعتبار انه صار بمنزلة  
 سائر الدعاوى وفيه اشعار بانها لو اختلفا في قبض بعض المبيع حلفا وبهالا يحلفان كما  
 اذا اختلفا في الخط والالاء ومكان دفع المسموع كما في الكافي وحلف منهما المشكر او مشكر  
 الاجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن ولا يتجافان بعد الاختلاف في قدر الثمن بعد ذلك  
 كل المبيع في يد المشتري على الصحيح لانه خالف بعد القبض ويتجافان عند محمد ويفسخ



في البيع والشراء  
في الميراث والطلاق  
في النكاح والطلاق  
في العتق والعتق  
في الجوارح والعتق  
في العتق والعتق

العقد على قيمة الملك يوم القبض وهذا شامل لوجه غير ملك المشتري او زيادته زيادة مصل  
متولدة او غير متولدة او منفصلة متولدة فانه لا يتجلى لغيره عند البيع او يتجلى لغيره عند قبض  
على العين في المنفعة المتولدة من الاصل كما سمن وعلى العين او القيمة في منفعة غير متولدة  
منه كالصنع وعلى القيمة في المنفعة المتولدة كالنخل والمانع منفصلة غير متولدة منه كالنخل  
فيتجلى لغيره لان المبيع موجود في احد الجانبين كما في الهدية وحلف المشتري في هذه الصورة  
لانه منكر لزيادة الثمن وبعد هلاك بعضه اي لا يتجلى لغيره اذا اختلف في قدر الثمن غير القبض  
بعد هلاك بعض المبيع في يد المشتري وحلف المشتري في هذه الصورة ايضا كمال عليه العطف  
الا ان يرضى البائع بترك حصته المالك منه اصلا فيصير كان العقد وقع على القائم فقط فانه يتجلى  
ويشترى على القائم فنصرف الاستثناء الى الخالف على ما قال عامة المشتري ولا يوجد ان يصرف  
الى تحليف المشتري المراد في كلامه ان حلف المشتري الا ان باخذ البائع القائم صلى ولا باخذ شيئا  
اخر فترك حصته المالك عند البائع فباخذ منها ما اقر به المشتري مع القائم فانه لا يحلف المشتري  
في اثنين صورتين على ما قال بعض المشتري في يخرج قوله وقال محمد انها تحالف على القائم وقيمة  
المالك فبرداي وقال ابو يوسف تحالف على القائم والقول قول المشتري في قيمة المالك مع  
البمين ونماه في العادي وانما قلنا في يد المشتري لانه لو هلك في يد البائع تحالف على القائم غير  
كما في المضرات ولو اختلفا في الموضع والمستاجر قبل قبض المنفعة لما بان في بدل الاجارة  
درهمين او درهم او المنفعة شهر او شهرين او فيها معا بان قال الموضع اجرتك الدار شهر او شهرين  
وقال المستاجر استاجرتها شهرين بدرهم فان لم يقم بيته تحالف قبضه الاجارة لا احتمال  
القبض بل قبض المنفعة كما في البيع فان كلا منهما عقد معاوضة والمنفعة كالبيع والوجه  
كالتمن فحلف الموضع او لا ان اختلفا في المنفعة والمستاجر ان اختلفا في الاجارة وان كل  
ثبت قول صاحبه وان برهن قبل وان برهن فبيته المستاجر ان اختلفا في المنفعة و  
بيته الموضع ان اختلفا في الاجارة وبيته كل في فضل برعيه ان اختلفا فيها كما في الهدية وفي  
التشبه استعار بانه يحلف او لا من يدعي او لا ان اختلفا فيها وان ادعى ما يحلف من شئ  
وان شاء اخرج بينهما كما في البيع ولو اختلفا في بدل الاجارة بعد قبضها اي المنفعة لا يتجلى  
بالاجماع وهذا ظاهر عندنا واما عند محمد فلان المنفعة لا تقوم الا بالعقد وقد ارفع بالتخالف  
والقبض ولو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة بعد قبض بعضها اي المنفعة كما قلنا في  
اعتبار البعض بالكل ونسخت الاجارة فيما يعي من المنافع لا مكان الفسخ وهذا لا ينافي  
ما مر ان هلاك بعض المعقود عليه يمنع التخليف عند المتيقن لان الاجارة تنعقد ساعة  
فساعة على حسب حدوث المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بمنزلة معقود عليه فيما بقي من المنفعة  
كمعقود عليه غير مقبوض فتحالف في حقه بخلاف ثمة فان الكل معقود عليه والقول للمستاجر  
مع البمين فيما مضى اي في المنافع المقبوضة كلا او بعضها فمذاق المحدثين كما في  
الزاهد والمضرات وغيرهما واذا اختلف الزوجان ولو صغيرين او مملوكين حال بقاء

الهدية

النكاح او بعده في مباح اهل البيت اي فيما ينفع به من نفسه او مما حصل منه كالعتق وغيره  
وادعى كل انه لا ينافي فيها بل اختلف مع البمين ما مضى لهما اي ما يخص بالنساء عادة كالامانة  
والدرج والحر والحر والحر الا اذا كان صانعا او بائعا وله كذلك ما مضى كالعتق والعتق  
والقبض والسيف والكتاب الا اذا كانت صانعة او بائعة اوله عند الطرفين مع البمين  
ما مضى لهما معا كالعتق والاولى والغنى والمواشي والمنازل والكروم والمزارع لان  
الاموال في يد حقيقه واما عندنا فمما منه قدر جهار مثلها وله الباقي مع البمين وقية رزق في  
الي ان الزوج لو كان حيا فمما منه وان كانت نطفة والى ان الزوج لو كانت محلة فهو لها و  
ان كان بعينها والى ان لو انقطعت سبيل او حشيشا كان بينهما كما في الخلاصة وان مات  
احدهما اي الزوجين ثم اختلف الورثة مع المولى في المتاع فالمشكك اي ما يلزم مع البمين  
عندنا حنفية لان البذل وقال محمد انه للرجل او لو آثرته وقال ابو يوسف ان ما جاز به  
مشترى فيها او لو آثرته والباقى له او لو آثرته وفي الاكفاء استيعابا ما مضى له او لها فنوله  
او لو آثرته او لها او لو آثرته بل اختلف كما في الكفاية وعمر زفر والشافعي ان المشكك بينهما و  
عندهما ان المتاع كله كذلك واليه ذهب مالك وقال ابن ابي ليلى ان المشكك للزوج حيا ولو رثته  
متى وقال ابن شبرمة ان المتاع كله له الا ما على المرأة من الثياب وقال الحسن البصري ان  
المتاع لصاحب البيت الا ما على الرجل فمما منه ثمنه كتاب الدعوى او سبعة واعلم ان  
لو ادعى بعد موت ابنته ان لها زكاة كان عارية لها والزواج ان كان ملكا فالقول لكتاب  
على المختار الا اذا استمر العرف يدفع لغيره ملكا كما في الخلاصة وان كان احدهما مملوكا والاخر  
حر او كليهما اذا اختلفا في الحياة منها والكلي لهما اذا اختلفا بعد الموت منها كما في عامة شرح  
الحامع وذكره الرضا انه سبوا والصواب ان الحرة مطلقا وهذا عندنا واما عندنا فالحكاتب و  
الاذون كلهم لان لهما يد معتبة كما في النهاية وقوله لكل مشترى ان الخلاف فيما اذا اختلفا  
في مطلق المتاع على ما ذكره في الاسلام كما في المصنفين لكن في الخلف ان الخلاف فيما اذا اختلفا  
في الامانة المشككة وسقط عندنا حنفية دعوى الملك المطلق اي غير المقيد بالسب بان  
يقول هو ملك لي غصبته متى او اخذت من الغاء او غصبته متى فلان واحترز به عما اذا قال  
غصبته متى او ادعتك او اشتريت منك فانه لم يسقط كما في الخلاصة وفيه اياه الى انها تسقط  
وكوكان المدعي عليه معروفا بالجيل خلافا لابي يوسف كما في الهدية ان برهن ذو اليد فان لم  
يرهن لم تسقط خلافا لابن ابي ليلى وقال ابن شبرمة انها لم تسقط بالبرهان وفيه اشعار  
بانها تسقط اذا علم القاضي او اقر المدعي او برهن على اقراره بالودعة مثلا كما في الخلاصة  
ان المدعي بالبيع والامان للعهد اي مدعي قائما فان هلك لم تسقط لانه صار دينا محل الزمة  
فينتصب خصما كما في النهاية وودعة ولو حكم كما اذا برهن انه وكله بال حفظ كما في النهاية او  
ضل منه فوجهه كما في الاقضية وفيه اياه الى انه لو قال نصف الدار لي ونصفها وديعة و  
برهن تسقط في هذه النصف كما في فاضل خان او عارية او رهن او موهبة او مقصود

السائل



ولو حكم كما اذا برهن انه اشترعه او سرق منه كما في الخلاصة من زيدا اخر اذ لم يوفه المدي  
بالاسم والنسب فان لم تسقط وان وفه الشهود به كمنهم لو لم يوفوا الا بوجهه يسقط عنه  
الى حيفه خلافا لمحمد كما في النهاية وغيره ففي ذكره شي وبهذه المسئلة تسمى تحت كتاب الدعوى  
لاستعمال على قول الى حيفه وابن ابي يوسف وابن ابي ليلى وابن سبويه ومحمد كما ترى  
وحجة الخارج عن التصرف وغيره في الدعوى الملك المطلق اي ملك العين او ملك المرأة  
بلا ذكر السبب كالشراء او الزوج كما ياتي الحق اي حقيق عندهم لانها اكثر اشارة من حجة  
حجة ذي اليد اي المتصرف في الملك لشبهت الملك له وفيما ذكرنا اشعارا بان لو ادعى كل منهما  
امراة وهي في يد احدهما وبرهنا فالخارج الحق قياسا على ملك العين وقبل ذي اليد او على  
كل حال لتبين ذو سبب هو الزوج ونماه في العادي وان وقت احدهما فقط ان حال يكون  
للخارج او ذي اليد عين وقت ملكه وهذا عند الطرفين واما عنده فالوقت الحق كما في العادي  
والتوقيت تحيد الاوقات والوقت في الماضي اكثر استعمالا كما في الفاموس ولو برهن  
خارجان قضى لهما اي لو اقام برهنا بين اثبات على دعوى عين في بئنا لث ملكا مطلقا قضى  
القاضي بينهما نصفين وكذا ان وقت احدهما فقط بقية العطف وقال ابو يوسف ان  
برهان الوقت الحق وقال محمد ان الاحق برهان المطلق كما في الكافي وفي النكاح اي في دعوى  
رجلين نكاح امراة ليست في يد احدهما وبرهنا عليه سقط اي البرهان ولم يقض لواحد منهما  
لتعذر التجميع والاشتراك وهي الى امراة من صدقة اي اقرت انه زوجها دون الاخر اذ  
النكاح ثبت بالتصادق وان ارضا بالتشديد وكوز الخفيف كما ياتي والمعنى ان وقت  
الخارج وذي اليد والخارجان او الزوجان في الملك المطلق او بالسبب واحدهما سابق  
فالسابق الحق كما اذا دخل احدهما بها او كانت في يده وفيه اشعار بان مجرد دعوى سبق كفي  
كما قال بعض المشايخ وذهب اخرون الى انه لا بد من بيان نحو الاول في رجب والثاني في  
شعبان ونماه في العادي وذكر في الخلاصة انه لو وقت احدهما شهر والاخر ساعة فالساعة اولى  
واربع الكتاب وورقة اي وفيه كما في الفاموس وقبل التاريخ تصالف التاريخ وقبل موع  
ماه روز واصطلاحا خفيف وقت الشئ بان يسند الى وقت حدوث امر شائع كظهور مله او  
دولة او غيره كظوفان وزلزلة لينسب الى ذلك الوقت الزمان الثاني وقبل هو يوم معلوم  
نسب اليه ذلك الزمان وقبل هو مدة معلومة بين حدوث امر ظاهر وبين اوقات حوادث  
او كما في نهاية الادراك وان اقرت تلك المرأة بالنكاح لمن لا حجة له اي لاحد من عيبي خارجين  
لا يثبت لاحد منهما شيء له للتصادق فان برهن الاخر بعد الاقرار لاول قضى له اي للمبرهن  
بقوة البرهان فان برهنا بعد الاقرار وارخا فالسابق اولى وان لم يورخا فالمعدل وان لم  
يعدل احد قضى للمقر على الاتمس كما في العادي وان برهن احدهما ان يورخا احد الخارجين  
بالدعوى وافاته البرهان على امراة محمدت النكاح وقضى له ثم برهن على النكاح الاخر الذي لم  
يورخ لم يقض له لانه يلزم منه انتفاض القضاء بمثل الا اذا ثبت ذلك الا بالبينه سبقه

ع

اي سبق هذا النكاح فانه يقضى له لانه ظهر خطاه الاول وفي تخصيص الخارجين اشعار بان لو ادعى  
الخارج نكاحا فبرهن وقضى له بالنكاح ثم برهن ذو اليد قضى له وقال بعضهم انه لم يقض  
له كما في العادي كما لم يقض تحت الخارج نكاحا على ذي يد ظهر نكاحه اي لو ادعى نكاحا فثبت  
ثم برهن يقضى له ثم ادعى الخارج نكاحا لم يقض له الا اذا ثبت الخارج سبقه بالبينه فانه  
يقضى له وان برهنا على شراء تمام شئ فمردى بد فكل نصف نصف النصف وانه اذ قد برهن  
في تلك النصف والاطراف مشعرا بان لو ارخ الكل على السواء او لم يورخا كان للخارج ان  
كان تاريخ احدهما سبق فلا سبق كما اذا ارخ احدهما فالمرور وفوله مردى يد منه الى ان الشئ  
يكون في يد البائع فلو كان في يد احد المشتريين كان ذي اليد اولى وان ارخ غيره والى انها ادعى  
تلفي الملك من جهة واحدة فلو تعلقها من جهتين قضى بينهما عنده وللمورخ عند ابو يوسف و  
غيره المورخ عند محمد كما ذكر شيخ الاسلام وقال الضرسى انه بينهما عند الكل والى انها خارجين  
فلو كان احدهما ازيد فان تلف من جهة فله ذي اليد والا فللخارج الا اذا سبق تاريخ الكل في  
العادي ولو ترك احدهما الشئ بعد ما قضى له لم يأخذ الا حقه لان بالقضاء النسخ العقد في  
حق كل في النصف وفيه اشعار بان لو رضى احدهما باخذ الكل بكل الثمن قبل القضاء كان له  
اخذ الكل والشراء الحق من جهة مع قبض وصدقة مع قبض ورهن مع قبض فلو اجتمع الشراء  
وواحد من هذه الثلاثة في دعوى عين منهما على ذي يد فالشراء اولى من غيره لانه لا يحتاج الى  
القبض الا اذا ارخ احدهما فانه اولى فلو كان العين في يد احدهما فذو اليد اولى ولو كان في  
ايديهما فهو بينهما الا اذا كان احد التاريخين اسبق والنكاح كالشراء مع كل منهما وفيه اشارة  
الى ان الثابتين لو اجتمعوا فكانا شرطين والى انها لو اجتمعا مع الرهن فهو اولى لانه قبل  
الترقي الى الاعلى ونماه في العادي وبيع الوفاء الحق من البات كما في التجسس والشراء و  
المهر سواء فلو ادعى ان هذا العين اشتراه مردى يد وادعت ان ذي اليد زوجها على هذا العين  
فمن بينهما كما ذهب اليه ابو يوسف والشراء الحق عند محمد ولها عليه قيمة العين كما في المداينة وكذا  
الغصب والودعة سواء فهو بينهما اذا ادعى غصبه فذو اليد والاخر ودعته له ولا ترجح له على  
على اخرى كمنه الشهود فدعوى لها شاهدان مساوية لانه ثلثة او اكثر من الشهود لان  
كلما منهما علة تامة بنفسها ولذا لا ترجح لقياس بغيره وحديث بحدوث واية بانية ولو ادعى  
احد خارجين نصف دار وادعى الاخر منها كلها فالرجح لاول على مذهبه اعتبار المنازعة  
فانه لا منازعة الا في النصف فنصف النصف وقال الثالث لاول والباقي من الثلثين  
لثاني اعتبار اللقول فان فيه تضافا وكلا فيقول من اثنين الى ثلثة وان كانت الدار المدعاة  
معها وفي ايديهما مئى اي كلها لثاني اي المدعى الكل نصف منها وهو ما في يد الاول بالقضاء  
لان الثاني خارج ونصف منها لانه لا يبال بالقضاء لانه في يد الثاني بل منازعة محلا للمسلم  
على الصلاح وفيه اشعار بان القضاء على نوعين قضاء ترك وقضاء الزام ويسمى قضاء الملك  
والاحتقاق ايضا والفرق من وجهين احدهما انه لو صار مقصبا عليه في جادته بهذا القضاء



لم يصرف فيها مقصدا له ابد بخلاف قضاء الكرك فانه يصير المقضي عليه مقصدا له بعد اقامته البينة  
والثاني انه لو ادعى ثالث واقام بينة قبلت في هذا القضاء واما في قضاء الالتزام فلم يقبل  
الا اذا ادعى ملك جهة المقضي له كمالى اجزاء الموات من الكفاية والكرمانى ولو برهن خا جيل  
على نتائج دابة ومنهجهما الى اقام كل منهما بينة على روية الولد عقيب امه ولا يشترط الشهادة  
على روية انفصاله عن امه كمالى المضمرات والنهاية والكرمانى لكن في المغرب ان قوله لو اقام  
بينته انها تحت عنده اى ولدت ووضعته والتناج بالكسر وضعه بجهة ولدته سمي به  
المنسوج وارضاه قضى لمن وافق تاريخه منها اى حول نتائج الدابة فانه شاهد لبينة وان  
اشكل منها بان لم يعلم فلما منصفه لسقوط التوقيت وقبة اشارة الى ان السن لو وافق  
التاريخى فهو بينهما وكذا اذا خالفهما وقيل زهاترت البينتان ويقضى لذي اليد فضا ترك  
وانما قال خارجا لانه ان برهن خارج وذو اليد فانه من هو وافق السن وان اشكل فبان  
ذو اليد وان خالف زهاترت عند عامة المشايخ وترك في يد ذي اليد كمالى النهاية وانما قال نتائج  
دابة لانه لو برهن انها ابنة فهو اى من اسبق تاريخا عنده وقال انه بينهما كمالى المضمرات واما  
فرض مما خوى في اثبات الملك من البينة شرع فيما ضعف في البدق قال وذو اليد تسمى المستعمل  
المصرف فيه الدال على انه مالك له فهو اى بالدعوى من بين اى اخذ من الطين ما يبنى به  
في ارض فانه ذو يد لها جهة الاستعمال فيكون الحق بتلك الارض من غير كماله حقه فيها او  
عكس او بنى ومثل اللابس ثوب فانه مستعمل له اى بالمعكوس لا مثل اخذ الكرم  
غيره من الاطراف لنقصان الاستعمال بالنسبة الى اللابس ومثل الركب فانه اى  
بالمركوب للاستعمال لا مثل اخذ الحمام بالكسر وهو اى حو حقه اخذ الذئب ومثل ركب  
في السبع فانه المستعمل للمركوب ولو كان الركب اثنين فبينهما لارديفة لانه غير مالكة عادة  
كمالى المشايخ وقال الاستيعابى انه رواية عن ابي يوسف والظاهر ان الدابة بين الركب و  
الردف ومثل من هو ذو حمل على دابة فانه المستعمل لاحقه علق عليها كوزة لنقصان التصرف  
ولما حصل ان كل مثبت منها اى من صنفه فانه المستعمل دونه ومثل من اتصل بالباطل المتنازع  
فيه بينا اتصال تبرع بان يكون انصاف لبنات الحائط المتنازع فيه من اخله في انصاف  
لبنات الحائط غير المتنازع ان كان من حوله او يكون ساحة احدهما بالجيم كقبة في الدابة  
ان كان من حلقب كمالى الحافى او بان يكون الحائط المتنازع فيه من الجانبين متصلين بطين  
لاحد هما والحائطان متصلان بالحائط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه على ما قال الكرجى او بان  
يكون الحائط المتنازع فيه متصلا احدهما بطين وانصاف الحائط اذ لم يعبر على ما روى  
عن ابي يوسف وعليه اكثر المشايخ كمالى الكرماني وقول الكرجى النسب بمعنى التبرع جهار  
سوكردن وقبة اشارة الى انه ان لم يكن متصلا بينهما فهو بينهما سواء كان في ايدهما او  
لم يكن والى انه ان انفصل بينهما سواء كان اتصال تبرع او ملازمة ويقال اتصال  
جوار ايضا والى ان كان احدهما اتصال تبرع والا الاتصال ملازمة فهو لصاحب الاتصال

لو لم  
فمن بينهما

التبرع لانه المستعمل للحائط المتنازع فيه والى انه ان لم يكن لاصحهما اتصال ولا اتصال  
بطرفي المتنازع فيه او بطرف منه فهو بينهما وليس كذلك فان صاحب الاتصال اولى  
الكل في الذخيرة او وضع عليه اى الحائط المتنازع فيه المستعمل فان كان عليه جزوع و  
لما اتصال ملازمة فالحائط لصاحب الجزوع وقبة اشارة الى انه ان كان عليه جزوع  
واحد وللآخر بوار او لاشي عليه فهو لصاحب الجزوع وان كان اقل من ثلثه وللآخر ثلثه فهو  
له وان كان لكل عليه لجزوع فلكل بقدره وانما في العمادى والجزع ما نسب منه الفصن منقوص  
على المقصود ولا اعتبار في التبرع لوضع ثلاث او اكثر من خشبات صغيرة او فضات على  
الجزوع عليه اى الحائط فان كان لاصحهما عليه خشبات بلاشي للاحق فالحائط بينهما وحاصل  
الباطل والمتعلق به سواء لان يحجز للكلوس لم يصرف غاصبا فيقضيه لهما كما اذا حبس  
معا عليه لمن معه وفي يد ثوب لا على وجه اللبس وطرف مع اى فانه يقضى لهما ورويت  
واحدة دار كدى بيوت منها في حق استعمال واحتجوا بالمرور ووضع الامتعة ومب  
الوضوء وكسر الخطب وغيرها كما ان ذابيت كدى بيوت في حق الطريق لانه لا ترجع بكثرة  
العلة كماله والساحة قضاء بين الدار **فصل في دعوى النسب** مبينة  
اى جارية لى لا ينزع الامارة كما هو المتبادر ولدت في يد المشتري لا قبل من نصف حول منه  
بيعت فادعى البائع الى بايع المبيعة ولو اكدت من واحد الولد ثبت بالاتفاق نسبة اى الولد  
منه الى البائع لتيقن العلوق قبل البيع في ملكه مع دعوة لم ينظر بالبائع واما ذكرنا في الصدر  
ظهر زيادة ما نحن فيه واجب عليه ان يقول من ذبيعت وقد ملكها سنتين احراز عا اذا  
بيعت مرتين فولدت لافل من سنة اشهر فانه حينئذ لم يتيقن ان العلوق في ملك البائع  
الاول او الثاني والظاهر مشعر بان لو ادعى قبل الولادة لم يثبت نسبة منه بل هو موقوف  
فان ولدت حيا ثبت والا فلا كمالى الاختيار وفي لام البائع اشارة الى ان الجارية لو كانت  
بين جماعة فاشترى منهم واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت نسبها منهم عند ابي حنيفة  
وليس وزفر وقال ان كانت بين اثنين ثبت النسب والا فلا كمالى النظم والاطلاق  
مشعر بان المشتري لو لم يصدرق البائع وقال لم يكن العلوق عندك كان القول قول البائع  
اذا الظاهر شاهده فان برهن احدهما ببينة وان برهن بالبينة المشتري عند ابي يوسف  
لانها تثبت صحة البيع وبينة البائع عند محمد لانها تثبت نسبة الولد كمالى النسبة وثبتت  
اميرها الى يكون المبيعة ام ولد لتثبت النسب ويقضى البيع حينئذ لطلان بيع ام الولد  
اتفاق ويرد البائع الثمن على المشتري ولو ادعاه اى البائع الولد بعد عنقه اى اعتاق المشتري  
المبيعة ولو عنقا حكما كما اذا دبرها ثبت نسبة من البائع ويرد البائع الى المشتري حصته اى  
حصته الولد لاصحة الام حال كونها من الثمن بان يقسم الثمن على قيمتهما فاصحاب الولد يراد  
اليه وما اصاب الام بمسكه لانه سلمها الى المشتري وهذا عندهما واما عنده فبجميع  
لخصنين البه لان البائع لما ادعى الولد اقر بكونها ام ولده فاخذ باقراره فبجميع اليه وهو



الصحيح من مذهبه كما في الكرماني ولا يعتبر دعوى ذلك المشتري الولد اي اذا ادعاه البائع قبله  
معه فان دعونه اولى للاستناد الى العلوق وفيه استغفار بانه لو ادعاه المشتري قبل دعوى  
البائع ثبت نسبة منه وحمل على الشك ولا يعتبر دعوى البائع بعد موت الولد فلما ثبتت  
نسبة منه ولا امينها وفيه اشارة الى انه يعتبر دعونه بعد موت المبيعة ويرد الثمن كله  
عنده وحصة الولد عندهما على ان ام الولد متفومة ام لا او بعد غفلة اي اعتناق المشتري  
الولد اذا لم يصدر البائع في دعواه كما في المبسوط وغيره فلو صدق المشتري في دعواه  
اعتبرت بعدة وكذا لا يعتبر دعوى البائع لو ولدت لأكتر من اقل من نصف حول منه بيعت  
فبشمل ما اذا ولدت لنصف حول كما في الخاصة وغيره واقل من سنتين لاحتمال ان لا يكون  
العلوق في ملكه الا اذا صدق المشتري فانه ثبت النسب منه والامية ويصح وقال محمد بن  
يونس النسب بلا تصديق كما وفيه اشارة الى انها لو ادعياه اعتبر دعوى المشتري لقيام  
الملك المحتمل للعلوق كما في الاختيار ومبيعة ولدت بعد سنتين او اكثر هي ام ولدها اي البائع  
كما حمله لأمه على السداد اذ صدق المشتري فحينئذ لا تصير المبيعة ام ولدها ولا يعنى الولد  
ولا يفسخ البيع فلو لم يعلم وقت البيع لم يعتبر دعوى البائع الا اذا صدق المشتري لوقوع الشك  
في العلوق وقد صح دعوى المشتري ولو ادعياه لم يعتبر دعوى احد هما للشك والمسلم والذي  
والمر والمكاتب فيه سواء كما في الاختيار ولا يخفى ما في تصديق المشتري في اية الكلام ثم انما  
الى السكوت المناسب للافتحام **كتاب** **الصالح** عقب به الدعوى  
لوقوعه بعد ما غالباً هو لغة اسم بمعنى المصاحبة والصالح خلاف المخاصمة وتخصم كما في المذهب  
وبغيره واصطلح الصالح وهو استقامته لخال على ما يدعيه العقل والصالح المستقيم لخال  
في نفسه كما في الكرماني وانما ذكر الضمير لكونه مما يذكر ويؤثر كما في الصالح وسنرى بعد ذلك  
بان الصالح لم يتحقق الا بالايجاب والقبول فلو قال المدعي عليه صالحني غير ذلك اذ افعال  
المدعي فقلت لم يتم الصالح الا اذا قال المدعي فقلت نعم فقدم الصالح به فيما اذا كان المصالح عنه  
عليه ما لا يتعين بالتعيين كالدرهم والدنانير لانه اسقاطه بعض الحق والاسقاط قد تم  
بالمسقط كما في النهاية يرفع بالارضى بالبدلين اي المصالح عنه وعليه النزاع اي انه ادعى المدعي  
المدعي عليه يقال نازعته اي جازته في المضمونة كما في المجل وبه يخرج سائر العقود كعقبة الدين  
ممن عليه الدين والبدل شرطه كالدعوى الصحيحة وغيره الى انه يصح بعد الدعوى الفاسدة  
قال بعض المشايخ لو كان المدعي مجهولاً ولا يصح الصالح لانه انما يصح لرفع المضمونة وانه يتحقق  
في الفاسدة وقال بعضهم انه لا يصح لانه انما يصح لاقتناء العين المترتبة على الصحيحة وتماثل في  
قضاء الكفارة وذكر في الزايدى انهم قالوا ان الصالح صحيح بعد الفاسدة وهي ما يمكن بضميها  
بخلاف الباطلة كما اذا ادعى على احد مال ليس عليه فصالحه على بدل معلوم ولذا لا دفع حتى يثبت  
كما في الخاصة وغيره والى انه امر مندوب مفوض الى متوسطين ولا ينبغي للقاضي ان يباشر  
بنفسه الا اذا كان وجه القضاء غير مستبين او وقعت المضمونة بين بدلين او قبيلتين هو

في النظم

او محرمين فان وقعت بين اجنبيين قضى بينهما كما في الذخيرة وصح الصالح ونبت الملك للمدعي  
في البدلين وقد ثبت غير الملك للمدعي عليه كوقوع البراءة من القصاص باقرار كما اذا ادعى  
عليه ما لا فاق به المدعي عليه ثم صالحه عنه على شئ اخر المال او المنفعة فانه قد صح ذلك بالاتفاق  
والطرف مستقر او لغو للمصاحبة ومع سكوت كما اذا ادعى عليه ذلك فسكت عن الاقرار  
فصالحه ومع اقرار كما اذا ادعى ذلك فانكره المدعي عليه ونفاه فصالحه فانه قد صح عندنا  
حتى قال الامام ابو حنيفة ان هذا الصالح يجوز كما في النظم ومنه الى منصور الماتريدي ان  
السلطان لم يعمل في ايقاع العداوة والبغضاء في بني آدم مثل ما عمل في ابطال الصالح على  
الاخذ كما في النهاية فالاول الى الصالح باقرار كبيع ان وقع الصالح غير مال بالمال فبقي اعتبر فيه  
ما اعتبر في البيع فقيمة الاول الشفعة اذا كان احد البدلين عقاراً فان كان ما وقع عليه  
الصالح مثلباً اخذه الشفع بمنزله في اليد وان كان قيمياً اخذه بقيمة بخلاف ما اذا كان  
البدلان عقاراً فانه لا شفعة في واحد منهما لانها ملك المدعي بالافقار كما في شرح الطحاوي  
وفيها لطايف فلكل من الصالحين خيار الشراء والروية والعيب في احد البدلين ويعبره  
كالبيع جهالة البدل الى المصالح عليه وفيه اشعار بصفة الصالح على معلوم ولو غير مجهول و  
بعد صحته على مجهول ولو غير معلوم فلا بد من بيان المصالح عليه بذكر مقداره فحسب فيما اذا  
صالحه على درهم او دنانير او فلس لان معاملات الناس تفتي عن اتيان الصفة فيقع  
على النقد الغالب وبذكره مع الصفة فيما اذا صالحه على اليه او شئ من مكسب او مورد عمل  
حمل له وبذكره مع مكان التسليم فيما له حمل وذكر الصفة والذرع والاجل فيما اذا صالحه  
على ثوب وبالاشارة والتعيين فيما اذا صالحه على حيوان كما في العادي لكن في قاضي خان ان  
المصالح عليه او عنه اذا كان مجهولاً او اخرج منه الى التسليم بفسده للجهالة والافقار فلو ادعى  
حقاً مجهولاً دار فصالحه على حق مجهول من ارض لم يجز ولو صالحه ان يترك كل منهما دعواه جاز  
ولو ادعى حقاً مجهولاً دار فصالحه على مال معلوم ليس المدعي عليه المدعي لم يجز ولو صالحه  
عليه لترك المدعي دعواه جاز ولو ادعى حقاً معلوماً فصالحه على مجهول كان على هذا التفضل  
وما استحق بمينة من بعض المدعي في يد المدعي عليه رد المدعي اليه حصته اي حصته ما استحق  
من بعض العوض الى البدل وفي الكلام ايما الى انه لو استحق كل المدعي رد المدعي كل العوض  
والى انه لو دفع المدعي شيئاً الى ذي اليد واخذ المدعي منه ثم استحق لم يرجع المدعي الى المدعي  
عليه بما دفع اليه لانه راعى انه اخذ حقه وانما دفع اليه لدفع المضمونة كما في العادي وما استحق منه  
اي من بعض العوض في يد المدعي وفي بعض النسخ رد البدل رجوع المدعي عليه بحصته من المدعي  
وللمدعي ان يرد الباقي ورجع بكل المدعي كما استحق كل العوض وهذا اذا كان المستحق لم  
يجز الصالح فان اجاره وسلم العوض للمدعي رجوع المستحق بقيمة على المدعي عليه كما في شرح  
الطحاوي والاول كاجارة ان وقع الصالح غير مال بمسقطه لوجود معنى الاجارة من تلك  
المضاع بعض فشرط التوقيت الى تعيين مدة الانقضاء فيه اي فيما هو كاجارة من الصالح



فلو ادعى دارا فصالحه على خدمه عمده او ركوب دابة او سكنى داره او لبس ثوبه او زراعه  
ارضه كل ذلك سنة جاز الصلح لجاز عقد الاجارة على هذه الاشياء وفيه اشارة الى انه  
لو صلح على سكنى بيت معين ابد او حتى يموت بطل الصلح كما في النهاية والى ان  
اشترط التوقيت انما هو فيما يحتاج الى التوقيت كما ذكرنا واما اذا لم يشترط طحا  
وقع الصلح على مال على نقل هذا الشيء من يده الى غيره وبطل ان بطل الصلح على مال منفعه  
لموت احد هما الى المدعى والمدعى عليه في المدة التي وقت بها فلو كان المدعى لم يستوف  
من المنفعة رجع على دعواه وان استوفى بعضها منها سلم حصتها من المنفعة فيه المدعى عليه  
والباقي منه كسبها وهذا اكله عند محمد واما عند ابو يوسف فلا يبطل بموت احدهما فلو مات  
المدعى عليه استوفى المدعى جميع المنفعة كما في حياته ولو مات المدعى قام الوارث مقامه في  
الانقطاع به وفيه استعاريته لو ملك محل المنفعة بطل الصلح بالاطراف الاولى واذلا خلاف  
كما لو مات احدهما وقد وقع الصلح على ركوب دابة او لبس ثوب او اناس يتفاوتون فيه فلا  
يقوم الوارث مقامه كما في المصنفات وانما فيه القسمة بين الاقارب بالصلح على مال لا لو صلح  
على منفعة بالمال كان الاكثار كالاقارب فلو ادعى محمد في دار او ميسل على سطح او شرباني  
فاقر او انكر ثم صلح على شئ معلوم جاز كما في الشفيع والاشارة الى الصلح بالسكوت و  
الصلح بالاكثار معا وضمنه في حق المدعى فانه زاعم انه اخذ لعوض حقه وقد ايمى ان اخذ ايمى  
اي بدل من المدعى وقطع نزاع في حق الاكثار الى المدعى عليه فانه زاعم انه لاحق عليه للمدعى فلو  
ادعى احد القذف او النكاح او حق الشرب فانكر الاكثار فاقضى بيمينته بالحل له ذلك المال  
وفي خلاف المشايخ ولو ادعى مالا عند قاض فانكر الاكثار وحلف ثم ادعاه عند قاض  
او فانكر مضبوط بينهما بشئ لم يصح الصلح عندهم لان اليمين بدل عن المدعى فاذا حلفه  
فقد استوفى البديل وصح عند بعض المتأخرين وفي رواية عنه كما في المنية ويستثنى منه  
مالا يمين عنه كما اذا ادعى نكاح امرأة منكورة له فصالحته على مال فان هذا الصلح جائز بالاتفاق  
كما في قضاء الكفاية فلما استنفذ للشرك وغيره على المدعى عليه في صلح عذر دار لانه زاعم انه  
على اصل حقه ولا يلزم زعم المدعى لان المالا يوافق الا بيمينه الا ان الشفيع نائب عن المدعى  
فلو اقام الشفيع بينة على المدعى عليه ان المالا دار للمدعى او حلف فشكل كان له الشفيع  
في تلك الدار كما في شرح الطحاوي بل الشفيع على المدعى في الصلح على دار عذر دار او غير فانه  
معاوضه في زعم المدعى وان كذبه المدعى عليه وما استحق من المدعى في الاجاب في كتمان الاول  
انه يرد المدعى حصته من العوض وان استحق كل المدعى يرد كل العوض ويرجع بالخصوص الى  
المستحق لانه زاعم انه نائب عن المدعى عليه وما استحق من العوض بينهما رجع المدعى الى الدعوى  
اي دعوى حصته من العوض وان استحق الكل يرجع الى الكل لان البديل هو الدعوى وملك  
البديل مثل التسليم كالاستحقاق في الاقرار والاكثار والكلام مشير الى الرجوع الى الدعوى  
العوض انما يكون في مجرد الصلح فلو ادعى دارا فصالحه على ثوب مثلا فقال المدعى عليه

منك

منك هذا الثوب بهذه الدار ثم استحق الثوب رجع الى دعوى المدعى كما في البداية ولو صلح بالاقارب  
واخوه على بعض دار او متاع او غيرهما اعيان يدعيها لم يصح هذا الصلح في رواية ابن سميعة  
عنه محمد لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه واباه عن الباقي والاباه عن اعيان باطل  
فلو وجد بينة ان الكل له جاز له اخذ الباقي وبه ائني شيخ الاسلام والامام ظهير الدين يكن  
في ظاهر الرواية انه يصح دعوى الباقي وقوله ان الاباه عن اعيان باطل معناه بطل الاباه  
عن دعوى اعيان ولم ينص على المدعى عليه ولذا لو طهر تلك اعيان حل له اخذها لكن  
لا يسمع دعواه في الحكم وفي اضافة البعض الى الدار استعاريته لو صلح على بعض  
الدين صح وبه ائني دعوى الباقي وهذا في الحكم واما ديانته فلم يبرأ ولو طهر به اخذه وفي  
ضم الدار اشارة الى ان بدل الصلح لو كان بينا دار اخرى صلح الصلح وليس له دعوى  
الباقي باتفاق الروايات كما في الذخيرة والمجيب وغيرهما وصح اي حلفه صحت الصلح ان  
يزيد المدعى عليه في البديل شيئا اخر حال يكون عوضا عن باقي الدار او يبرأ المدعى عن  
دعوى الباقي ويقول براءت عنها او غير خصوصي فيها او غير هذه الدار فانه لو وجد بينة بعد  
ذلك لم يقبل اذ بذلك سقط حقه وعنه ابن سميعة عن محمد انه لو قال نحو ابرئك عنه او عن  
خصوصي منه كان باطلا وله ان يجاهم الا ترى انه لو قال لرجل في يده عبده يبرئ عنه لم  
يسمع منه دعواه ولو قال برك من كان له ذلك وانما ابراه عن ضمانه كما في المحط والذخيرة  
وما في غيرهما من ابطال الصلح واقسامه شرعا فيما يجوز منه وما لا يجوز فقال وصح الصلح بالاقارب  
واخوه غير دعوى المال سواء كان مقصوبا او ودعة او عارة او رهن او نحو ذلك على بدل  
من خلاف جنسه كما اذا صلح على ثوب مقصوب مستهلك على كثر من قيمته فانه جائز عنده  
واما عندهما فلا يجوز الا مما يتغابن فيه فلو كان البديل من جنس لم يجز ان يكون اكثر من  
قيمته وتامد في المحط وغيره دعوى المنفعة المعمودة فلو وصى بسكنى داره لرجل ثم مات فادعى  
الموصي له السكنى فصالحه السكنى على سكنى دار اخرى او دراهم مسماة جاز كما لو وصى بكنية  
عبده منه وهو خارج من الثلث فصالحه الوارث غير الخدمة على الدراهم او على خدمه او على  
ركوب دابة او لبس ثوب ثم ادعى انما قلنا بالعهدة لانه لو ادعى استيجر عبيد والمالك سكر ثم  
تصالحا لم يجز كما في المصنفات غير المبسوطة وغيره دعوى الخيانة في النفس في الفل وفي دورها  
من نحو شيخ الراس وقطع البذر كما كانت الخيانة او خطأ الا انه لو صلح في العمد على كثر من الدية  
جاز بخلاف الخطأ وهذا اذا صلح على واحد من المقادير الثلاثة فانه لو صلح على ميسل او  
موزون جاز بالغة ما بلغت وكل ما يصلح به بدل الصلح عذر المدعى فلو صلح على حجر او  
خزير سقط الفصا ص بلا شئ وفي الخطأ وجب الدية ولو صلح بعفو عذر دم او جاز كما في الاخبار  
وعنه دعوى الرق كما اذا ادعى على جوهول النسب انه عبده ثم تصالحا على شئ معين كما في الكرماني  
وعنه دعوى الزوج النكاح على امرأة وكان الصلح في الاول عتقا بالمال فان صلح باقر العبد ثبت  
الولاء والا لا يثبت الا بالبيعة على انه عبده وكان في دعوى الثاني حلقا موجبا للعودة لالا



كان الصلح بانكار فلو كان مبطلا في دعواه لم يكل البذل وبانه وهو المختار وهذا عام في جميع انواع  
 الصلح كما في النهاية وغيره وفي تخصيص الرق إشارة الى انه لا يصح الصلح فيما اذا ادعى العبد  
 المولى اعنته فضاكه على مال انه يبرأ منه هذه الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج ان الصلح  
 لا يصح غير دعوى الزوجة النكاح فاما بعد مستغنى عنه وان المرأة لم تكن ذات زوج او ذلك  
 لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها العدة ولا تجوز النكاح مع زوجها كما في المحامد  
 ولم يجز الصلح غير دعوى النكاح على مال ولو بعض مهر او الارزاق او الرشوة او العوض منه  
 في التوفيق وقيل يجوز الصلح غير هذه الدعوى بان اشتهر البذل ما جعل زائدا على المهر اذا اشتهر المهر  
 سابقا فلم يجز ان يعتبه بعض المهر بدل الصلح كما ظن والاول اصح كما في الاختيار وفيه اشعار بانه  
 لو ادعت الطلاق عليه فضاكه على مال على ان تكذب نفسها او تبرأ منه الدعوى بطل الصلح كما  
 في المحيط ولا يجوز الصلح غير دعوى الحدود فلو اخذ زانيا او سارقا او شاربا لم يوسد ان  
 واراد ان يبرأه الى الحاكم فضاكه على مال ان لا يبرأه اليه بطل الصلح ورد عليه كما في الكرماني  
 وكذا اذا اخذ قاذف المحض والمحصنة فضاكه الا ان حده سقط بالصلح الواقع قبل الرفع  
 الى الحاكم بخلاف سائر الحدود واما بعد الرفع فلا يسقط اصلا وفيه اشارة الى ان الامام او القاضي  
 اذا صلح شاربا لم يبرأه على مال وعفى عنه لم يصح ورد المال اليه كما في قاضي خان والى ان الصلح يجوز  
 غير دعوى التوفيق وفيه اختلاف المشايخ كما في الصلح غير حد الغذف وقدم والى انه لا يصح واخذ  
 غير حق العامة كما اذا صلح عما اشترعه الى الطريق نعم لا مام ذلك اذا كان فيه صلاح المسلمين  
 ويضع ذلك في جيب المال وتامة في الذخيرة وبطل صلح كان هو اى ذلك الصلح كبيع في انه  
 مبادلة ملك بملك مع اقرار على الوكيل او اليه يرجع حقوق العقد وهذه المسئلة قد ذكرنا  
 في الوكالة وبطل بالبيع في صلح كبيع في انه ليس بمبادلة ملك بملك كالصلح اى كبذل صلح بدم عند  
 قد ذكره في الوكالة كما ذكر ان بدل صلح بانكار على الموكل او على بعض دين يبرأه اى ذلك البعض  
 على الموكل لانه اسقاط محض فكان الوكيل سقرا محضا فلا عليه الا اذا ضمنه فحينئذ يواخذ  
 بعقد الضمان وان صلح مدعيه بصلح فصولي بغير ايم المدعي عليه وضمن البذل وقال كتمه عي  
 صلح فلانا على اني ضامن او صلح او اوصاف الفصولي الصلح الى ماله حقيقة كما قال له  
 صلح فلانا على الف من مالي او صلحتك على الفى او عبيدى او صلحتك على الفى او صلحتك على الفى او صلحتك على الفى  
 فلان على كذا او اشار الى عقد من الذهب او الفضة او عرض سواء وقال هذه الالف والعبد  
 او اطلق الصلح على القيد بن وقال صلحتك على الفى او عبيدى ونحوه الى سلم البذل صلح في ر  
 هذه الصور الخمس بلا جازة المدعي عليه والبذل في الكل على الفصولي بلا رجوع الى المدعي عليه  
 واطلاقة منية الى ان اقرار المدعي عليه وانكاره سواء في الكل وليس كذلك فان في صورة  
 الضمان ان كان المدعي عليه مقرا بنوقف على اجازته والى ان المدعي ان كان جينا او دينافسوا  
 الا انه ان كان مقرا او المدعي عينا نفذ الصلح على المصالح وصار منية بامه المدعي وفى قيد  
 الفصولي اشعار بانه لو صلح بامه نفذ الصلح على المدعي عليه وعليه البذل الا ان في صورة

الضمان البذل على المصلح عند الامام المذلولي وذكر شيخ الاسلام انه عليه وعلى المدعي عليه ايضا  
 فيطالب المدعي به ايها الشاغل في المحيط وان اطلق ولم ينفذ البذل ان اجازة اى الصلح  
 المدعي عليه بملأ فافلا لانه مستعانة لم يقصد ان الشرطية جوا ولا ول كما نفى لزوم البذل  
 المدعي عليه كما قال بعضهم وقيل صح الصلح على الفصولي ولم ينوقف الا اذا لم يذكر البذل كما  
 في الكفاية والآخر المدعي عليه الصلح رد وبطل سواء كان المدعي عليه مقرا او لا والبذل  
 عينا او دينافسوا المدعي على جنس ماله عليه اى جنس الحق للمدعي على المدعي عليه البيع  
 او الاجارة او القرض او العصب او غيره ولا يجزى ان الصلح على جنس الحق صلح على بعض  
 الدين منه فليس فيه تسامح كما ظن اخذ لبعض حقه وحط اى اسقاط وبراءة لباقيته من  
 الحق فلو قال المدعي المدعي عليه المنكر صلحتك على مائة الف عليك كان اخذ مائة  
 وبراءة من تسامحه وهذا قضاء لا ديانة الا اذا زاد ابراءك ولو غصب الف واخذها فضاكه  
 الحاكم على جنسية فاعطاه الفاصب من تلك الالف او غيره جاز الصلح قضاء وعليه  
 رد الباقي ديانة وان اظهره فان تحدد الغصب ثم صلح فذلك لكن لو وجد بعده بينة  
 عليه صح قبضت وان كان مقرا فعليه رد الباقي وان ابرأه في ضمن الصلح لانه ابرأه  
 العين كما في الظهيرية لا معاوضة لافضائه الى الربا وفيه اشعار بانه لو صلح على خلاف  
 جنسه كان معاوضة فلو صلح من الدار على الدارهم واقر فاقبل القبض صح سواء كان  
 غير اقرار او انكار او صلح من كره حظه على عشرة دراهم وتوقا قبل لم يصح لانه اقرار عن  
 دين بدين بخلاف الاول فانه اقرار عن عين بدين او دفع مال لاسقاط الدين ولا  
 ينتم ط فيه القبض كما في الذخيرة ثم فرغ على الاصل المذكور ثلاث مسائل وقال قطع الصلح  
 عن الف حال على مائة مائة فانه اخذ مائة واسقاط لتسوية ولو كان معاوضة لم يصح  
 لمكان الربا او عن الف حال على الف مؤجل فانه اسقاط لنصفه للمذلول ولو كان معاوضة  
 لزوم بيع الدراهم بالدينار ثمانية وفيه اشعار بانه لم يصح على مائة مؤجلة وفي صرف  
 الظهيرية لو كان المستوفى جازا للقرض فالمائة الى الاجل او عن الف جازا على مائة  
 زبوف فانه اسقاط لبعض الاصل ولو وصف الجوده بلا معاوضة ثم ابتدأ بكلامه فربما  
 غير عاطف على صح كما ظن وابداه كلام النهاية بعده فقال ولم يصح الصلح عن دراهم حاله على  
 دينار مؤجلة لانه بيع دراهم بالدينار ثمانية ولا عن الف مؤجل على نصف حاله فان  
 النقد خير من النسيئة او عن الف سوداى دراهم مضروبة من نفقة سودا مغلوبه الغش  
 على نصف بفضا لانه ربا فلو صلح عن الف بعض على نصف سودا صح لانه اذا كان الذي  
 يستوفيه ادون من حقه فهو اسقاط واذا كان ازيد فقدر او وصفا فمعاوضة كما في النهاية  
 وخم امر الى المذبول الذي امر الله باء نصف دين عليه اى الامور المذبول غير اطرف  
 الاداء على اى بشرط انه يرى مما زاد على نصفه ان قبل الامور ذلك النصف يرى من  
 النصف الا في الحال فان وفى باء ذلك النصف غيرا فيها وان لم ينف به عاد دينة

بالدراهم



كما كان عندنا لانه ابراهيم عليه السلام ولا يعود عندنا يوسف لانه ابراهيم عليه السلام وعلى المعاصي  
وانما قيل الامر بالاداء لانه لو قال ابراهيم عليه السلام ان تعطيني ذلك النصف عند الفقد  
برئ عندكم وان لم يعط لاطلاق الاباء كما في الحرة وغيره وحل فيه خلاف في الظاهر لو  
قال حططت عنك النصف على ان تنقذ الباقي اليوم فقبل برئ عندنا بخلاف الاباء يوسف  
وانما قيل بعد لانه لو قال ابراهيم عليه السلام انك برئ مما زاد فقبل برئ عندكم وان لم  
النصف لانه ابراهيم عليه السلام ولو علق البراءة بالشرط صرحا او كراهة بغيره فالتعلق بمعنى كما مر  
كان او اذا او متى ادبت الى كذا نصفا مثلا كذا دينه فانت برئ من الباقي لا يصح الاباء وان  
اداه اذ في الاباء معنى فليس ينافية التعلق كما تقرر فيه اشعار بان لو قدم كذا في  
الظهير لو قال حططت عنك النصف ان نقضت الى نصف فان حط عندكم وان لم ينقذ  
ولو صرح احد ربى دين الى احد الشريكين في الدين ثم نصفه المخصص به على ثوب او عرض  
او اربع شريك غير المصالح غير الى مدونه بنصفه المخصص به وغير النصفين لانه لا يترك  
او للدين او احد شريك نصف الثوب ثم شريك المصالح وجنبه غير المصالح كما لمصالح ان  
ينزع الغريم بربع الدين ولو ضمن المصالح بربعه ليس له الخيار كما في الكرماني وانما قال صالح  
لانه لو استمرى ثوبا كان له ان يتبعه بنصفه او يأخذ ربع الدين من شريكه وليس له على الثوب  
سبل لانه ملكه بالعقد وانما قال احد ربى دين اشارة الى اشتراك الدين وهو ان يلزم بسبب  
متحد مثل ثمن البسج ان كان الصفقة واحدة وهما متساويان في قدر الثمن وصفته فلو كان  
البسج عشرين نصيب احد منهما اكثر وفرض احد هاهنا ثمانية ثمانين لا بد ان يتركه ومن ثمن الثمن  
المورث بان باع رجل عبدا ومات قبل قبض الثمن وله وارثان ومثل قيمة المستملك  
بان غصب رجل عرضا مشتملا على رجلين ثم استملكه والى انهما لو استمرى كافي عن كل واحد  
الموروث ففصل احد هاهنا على شئ لم يشتركه الا في سواد كان المصالح مائة او مائة لاني  
المصالح باع لنصيبه وانما قال على ثوب لانه لو صرح على جنس حقه من الدراهم او الدينار  
كان لشريكه ان يشاركه فيها بخلاف ما اذا صرح على عرض فانه للمصالح خيار عطاء النصف  
او ربع الدين والحكام مشير الى انه لو استوفى احد هاهما نصيبه من الدين كان لثانيه شريكه  
في المعقوض الا اذا وهب الغريم له مقدار حصته فقبض ثم ابراهيم الغريم حصته من الدين كما قال  
نصير او باع من المدبول كذا زبنا بمقدار حصته من الدين وسلم اليه الزبني ثم ابراهيم الغريم  
من حصته وطالبه بثمان الزبني كما قال ابو بكر الكلبي في النهاية وفي الحكم على الشريك المقتضى  
لشريكه اذ رعاية لمقتضى المقام **فصل** في رفع النزاع لان حق العبد اقدم والامام للعهدة اي بيان حد الزنا والقذف  
وان اشتمل كل على رفع النزاع لان حق العبد اقدم والامام للعهدة اي بيان حد الزنا والقذف  
والشرب والتعزير تغليظا دون حد السرقة وقطع الطريق بقية الثاني ولما المنع والحاجة  
بين الشنن وتاديب المذهب كما في الفاموس ثم بين حده من عاقلة الحد بتمامه  
بقية مقام التعريف فتشمل الحد والشنن وقيل المراد دون التعزير وهذا باحث لاظهار

في مقام الاضمار عقوبة اي جوارا بالضرب او القطع او الرجم او القتل والمناد ان لا يشتمل  
على العيادة فمن الظن انه شامل للخروج والكفارة وغيرهما مما فيه معنى العيادة والعقوبة  
معها وانما سمي بالعقوبة لانهما شملوا الذنب من عقبة يعقبه اذا تبعه مقدره مبينة في الكتاب  
او السنة او الاجماع يجب ان يرضى على الجانبين حقا لله تعالى اى عظميا وامثالا لانه تعالى قال  
لنطق المؤمن والثابت الباقي خلاف الباطل الذي هو المناسي والمضاف ما اخص به الغير  
ما طلب منه رعاية جانبه على وجه يليق به فحق امر امثال امره وانتقام ضارته وحق الانسان  
كونه نافع له او اذ فاعاله للضرر عنه كما في الكرماني وذكر في الاصول ان حق الله ما يتعلق به  
النفع العام كونه الزنا فانه يتعلق بها سلامة الانسان وصيانة الفرج وغيرهما بخلاف  
حق العبد كونه ماله فانه يتعلق بها صيانة المال بما حقه بخلاف الزنا ويدخل  
فيه ما هو خالص حق الله كحد الزنا والشرب والسرقة وقطع الطريق وما غلب فيه حق الله  
على حد القذف فان نفعه عام ولذا لا يجري فيه الارث والعفو وفي التنية قال عيسى النائبة ان  
حق العبد فيه غالب الا ان الامام يستوفيه والاول الظاهر كما في المدة فلا يحرم بغيره ولا يفصل  
لنفس او طرف حد اما الاول فلانه مقدر ولا يجب حفاضة كما اذا ارتكب منكرا غير  
جناية على انسان ولا موجب للحد كما في الفرية واما الثاني فلانه لا يجب حفاضة تعالى  
العقبة حق العبد فيه ولذا لا يجري فيه الارث والعفو كما في المشايير وذكر في الحقايق ان من  
الحمد وده القصاص وقيل المنة والقصاص مرفوع جملا على المحل ويجوز بالفتح على ما ذكره  
الرضي ومن الظن جواز النصب جملا على اللفظ لان رسم لفظ ردة وتزني بالقصاص  
بالياء والزنا بالهمزة تجزئة والاول جازية وطى الذكر لا يني من الادنى بل اعز وملك كوطى  
للمجانبة ولفظ وشرا وطى المحرم لعينه وهو الموجب للحد واليه اشار فقال وطى اى غيبة  
حشفة او اكثر من الرجل في قبل اى فرج اننى فلو لم يدخل الحشفة لم يجد لانه ملاصقة وكذا الوطى  
صبي او مجنون باجنبة لان الاصل لم يجد فكذا التبع كما في الظهير واما لو وطى رجل صبيته  
فحد لا غير ولو لا بطعام او اجنب لم يجد حده خلافا لما والاول الصحيح كما في المضمرات  
ولو لا بطعام او امة او منكوبة لم يجد بل خلاف كما في المحيط خال ذلك الوطى عن  
الملك اى ملك النكاح واليمين احراز وطى جارية مشتركة ومنكوبة نكاحا فاسدا فان  
الوطى المترتب على عقد لم يكن زنا منه والوجه كما في النهاية وسبقت اى الملك كوطى معنونة  
الباين وجازية الابن والاب وسباني غامر واعلم ان حد الزنا مشروطا بغيره الرضا فلو وقع  
باكره لم يجد وعليه الفتوى كما في المضمرات والاكره الى وقت الاجماع كما في الحرة ومنها كون  
الموطوءة حرة فان بوطى المينة بعزرها السك والاسلام ودار الاسلام والتكليف وغيرها  
مما استفصل وبنيت الزنا عند الحاكم ببساطة اربعة من الرجال العدول في مجلس واحد فلو  
شهدوا او اثنان او ثلثة لم تقبل وحده القذف كما لو شهدوا واحد بعد واحد في اربعة  
مجالس وكذا لو شهدوا الفاسق لانه تعالى امر بالتوقف في خبر الفاسق وانما منع من العمل به



كما في النسخة بالزنى دون الوطى او الطلح او غيره واللام كيد الشاهد ولا المشهود عليه كما في النهاية  
فيسألهم بعد الشهادة الامام الى السلطان او نائبه او القاضي وفيه استعارة بوجوب السؤال  
كما في نسخ الطحاوي وقال قاضي طحان ينبغي ان يسأل ما هو اى الزنا احر ازاع زنا العين  
واليد والرجل فانه يطلق عليه توسعا وكيف هو احر ازاع زنا الابطال والفتنة والديرة كما في المصنفات  
او غيرهما من الوجوه لا غير وقبله الاكراه والاول اصح فانه محذور البسوط كما في النهاية فان  
قلت ان السؤال عن الماهية يعني غير ذلك فالاحسن صورة الاكراه كما ظن قلت ان هذه  
الاسئلة هو الاستقصاء وكما لم يلد في الاحتياط لدر الخلق عدم ادراك الحدود ما  
استطعن كما في الكافي وغيره من المشاهير فالاحسن الاحتياط في الكل فهو شهيد واحد بالاكراه  
الباقى بالمطوعة لم يكد المشهود عليه ولا الشاهد وقال كيد الرجل والشهود كما في الكافي و  
ابن زنى احر ازاع الوطى في دار الطلب او البغي ولان اتحاد المكان شرط الاتى انه لو شهد انه  
وطئها في هذه الدار واثنان في اخرى لم يقبل بخلاف ما اذا شهدا انه في مقدم البيت واذا  
في موضعه فانه يقبل لا مكان التوفيق كما في المحيط ومضى زنى احر ازاع التقدم وايضا لو شهد  
اثنان انه في ساعة من النهار واثنان في اخرى لم يقبل وقالوا بهذا اذا كان التوفيق لم يكن والا  
تقبل كما اذا امتد الساعة الاولى الثانية كما في المحيط ومن زنى احر ازاع وطئ يكون احدهما احر  
او المنيه او الواطئ مستأنا وايضا لو شهدوا انه زنى بامرأة لم يجر فوطئ لم يجر فوطئ لو اقر انه لم يجر فوطئ  
حرك كما في المحيط وغيره من الظن ان السؤال عن الماهية يعني عند فقه اخطا فان يمتواكلها وقالوا  
بعد السؤال عن الماهية فبعضه تسامح رائد اى رائد ذكره في فقهها متحر كما الب اشراق ضيخان  
كامليل الى الشبهة الذي يتخلل به في المحل بضم الميم والحاء الى خصوصه للكل وعلو اضم  
العين اى احر الناس عن عدالتهم كما في المصنفات ثم اوعينا فلما يكتفى بظاهر العدالة عند حكم  
به اى تجد الزنى وهو الرجم في المحسن والجلد في غيره والاعتماد مشعر بان المشهود عليه لم يفر  
بالزنى بعد شهادتهم فتوافق به بعد مرة سقط الحد اذا الشهادة انما تقام على الجاحد فاذا اقر  
تعد الحكم بذلك كما في الزاد وقاضي خان وثبت الزنى باقراره الى الزانى وفيه اشارة الى انه يشترط  
في الاقرار ما يشترط في البينة من الاختيار والتمسك والعقل والبلوغ وغيره وفي الاختيار لو اقر الذي  
بوطئ الذميمة حد واعلم انه لو تاب الى الله من ذلك لم يعلم الامام به لاقامة الحد عليه والتمسك به  
كما في الكبرى وغيره اربعة اركان كما في قصته ما عرضت له في اربعة مجالس ثم تجالس المهر  
ثم يذهب حتى يتوارى عن بصر الامام ثم يجي ويقر وقبله مجالس الامام والاولى عنه وهو  
الصحيح فلو اقر اربعاً في مجلس كان كافراً واحداً والاطلاق مشير الى انه لو اقر اربعاً في اربعة ايام او  
اربعة اشهر ثبت به الزنى كما في المصنفات رده الامام وقال ابك دادا وجنون او غير كلمة الا  
المره الرابعة وفيه تسامح كما صح به المصنف وكان لم يطلع عليه من الاختصار وفي الكلام اي الى ان  
الاقراء لم يعتبر عنه غير الامام حتى لو شهدوا بذلك لم يقبل لانه ان كان منكراً فقد رجع عن  
الاقراء والا فلا عبرة بالشهادة كما في الخفة والى ان الرد واجب وفي الظهيرية ينبغي ان يطرده

في كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للامام ان يزجر الاقرار ويظلم الكراهية وبما ينبغي قياسه عن  
الامور لم يثبت كماله وقبله لا يسأل عن الزمان لان التقدم مانع الشهادة لا الاقرار والاول اصح  
انه زنى في صباه كما في الكافي وفيه استعارة بوجوب السؤال كماله وفي السراجية ينبغي ان يسأل  
فان بين ما مر حسب اى استحجب بلفظه الى الامام رجوعه الى المقرب بلعلك تستدركه من قبل  
او نظرت او باشرت او تزوجت فان رجع المقرب اقراره قبل حده اى قبل الحكم بالحد او بعده  
قبل الشروع فيه او بعده في وسطه او بعده قبل الموت حتى سبيل الاحتمال صدق كما في الخفة و  
الا يبرح حد الامام او المقرب على بناء الفاعل او المفعول وفي الاكتفاء اشعار بان لو اقر احدهما  
الامر فادعى الاخر النكاح لم يكد واحد منهما وعليه المهر لو ادعته قبل الحد وكذا لو كذب احدهما  
الاخر في الزنا لم يكد عنده وحد المقرب عندهما كما في المحيط وغيره وهو اى الحد الثابت بالبينة او  
الاقرار غيره ما بعده من قوله رجم وبه يتعلق المحسن بمكة الصادق ففتحها قال المصنف  
احصنها وزوجها اى اعفها ففى محصنة بالفتح واحصنت فزجها ففى محصنة بالكسر والاحصان  
في الاصل المنع وكلام الكرماني يدل على الكسر حيث قال انه من احصن اى دخل في الحصن كما يقال  
يعوق اذا دخل في العراق والاسنان بصير اذا خلا في الحصن عند وجود الصفات فطمس الدال  
عليه شرعا الى امر مكلف اى عاقل بالغ مسلم فلا يبرحم بالوطئ عباداً ومجنوناً او صبياً او كافراً  
لو جاز بل جلد كما ياتي وفيه اى يوسف انه يبرحم الذمى النبي الزانى وعنه يبرحم الكلبى  
وطئ امرأة بنكاح صحيح حتى لو وطئ بنكاح فاسد او ملك بمهر لم يبرحم بالاجماع وعنه محمد لو  
خلها بامرأة ثم طلقها وقال بوطئها والمرأة منكورة له كان محصناً وعنه اى يوسف لو تزوج  
امرأة بلاولى ودخل بها لم يصير احدهما محصناً كما في المحيط وغيره وبما بصفة الاحصان  
فيه تسامح فان المراد كونه حاكفاً مسلماً والمعنى والى ان كلامه الزوجين قبل الوطئ  
يكون حاكفاً مسلماً فلو تزوج المرأة المذكورة بامرأة او صبية او مجنونة او كافرة ودخل بها لم  
يصير محصناً كما لو كانت الزوجة محصنة والزوج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام والعنف  
والتكليف فحينئذ يصير محصناً بهذا الدخول وعنه اى يوسف انه لا يشترط الدخول على صفة  
الاحصان وعنه انه اذا دخل بها قبل العنق ثم اعتقا صار محصنين كما في الاختيار وانما لم  
يذكر المحصنة لان الاحصان من الاحكام المشتركة وهذه الكلام كلام غيره دال على ان شرط  
بقاء الثلثة الاول عند الحد دالة واضحة بلارب تحلو الكتب عنه سوى المبسوط وهم اعلم  
ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول بالنكاح الصحيح بامرأة هي مثلهما التكليف  
فشرط اهلية العقوبة كما في الكفاية وغيره رجمه اى رجم المحصن بالجرم في قصته اى ارض  
فارغة واسعة حتى يموت متعلق برجمه حديث ما عرضت له من رجمه وعنه اى يوسف انه قال  
انزل السداة الرجم الشيخ والشيخ اذا زنيا فارجموهما البينة بخلافه اسد ورسوله اسد  
عنه حكمهم وهذا مما قالوا انه قران نسخ لفظه وبقي معناه وعليه اجماع العلماء كما في الاختيار  
واريد بالشيخين على ما في المصنفات النبي من الرجال والنساء وفي الغاية روى انه لو شفع



في رجب فرب انبه وهذا اذا ثبت بالبينة واما اذا ثبت بالاقرار فلا يتبعه فانه يرجع بخلاف  
الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما في شرح الطحاوي والى انه لا يثبت لكل من رجم ان يتعد مقتل  
لانه واجب الفضل الا ان يكون ذارحم منه فان الاولى ان لا يتعد لانه نوع من قطيعه الرجم  
كما في الاختيار ويبدأ به شهوده اي يجب زيادة الشهود بالرجم لانهم يخافون على الماداء  
وفيه ضرب احتمال الذبح كما في المحيط فان ابوا اي الشهود كلا او بعضا خرم الرجم او غابوا او  
ماتوا او جنوا او فسقوا او قذفوا كلا او بعضا او عمو او خسو او اوردوا سقط الرجم عنه  
وخر الى يوسف لو ابوا كلا او بعضا او غابوا رجم ولم ينظروهم وخر محمد لو كانوا رضى او  
مقطوع الايدي يبدأ به الامام كما في الاختيار ثم يرمي الامام والقاضي ثم الناس المؤمنون  
الذين عاينوا اداء شهادتهم او اذن لهم القاضي بالرجم وخر محمد لا يسمع ان يرموه اذ لم  
يعاينوا ادا الشهادتهم وذكر الطحاوي انهم اصطفوا منه صفحا كالصلوة فكل رجم قوم انصرفوا  
وبقدم غيرهم ورجعوا كما في المضمرات واما ان الناس على الانسان اشارة الى انه يجب ان يشهد  
عذابه طائفة متجاوزة عن الواحد والاثني لان الفرض التمشير كما في المدارك وغيره وفي  
شرح النواويز ان الفرض اما ذاك او دفع التهمة عن الحاكم او منع المجرم من جرمه واما  
امتنان من يشهد وفي التجميع ان محمد افسر الطائفة في الالة الكريمة بالواحد فصاعدا وقال ان  
شهوده مستحق اعانة الامام واما انه للمجور ووعظا للناس وفي المقام سيد الامام اي  
يرجم في حق الحق خاصة الامام حل كونه مبتدأ فهو ضمن من شايء ليس فيه شايء كما ظن ثم  
الناس وعمل المجرم بعد موته وكفى وصلى عليه وكيف لا وقال صلتم في ماخر رايته  
ينغمس في انهار الجنة الى غيره من اثبات الفضائل وهو اي الحد غير المحصن اي الزان  
فقد سائر الشروط فليس جلده بالغنى اي الضرب على جلده بالسكر والتحرك يقال جلده  
اي ضربه بالسوط كما في القاموس مائة مرة جلده وان كانت المنة مملوكة جدا وسطا اي  
متوسطا بين المولم في الغاية وغير المولم وفي المضمرات ضربا موطا غير قابل ولا جازع لان  
المقصود المانة جاز بسوط ذكره بعد ضمن الفعل للموصف الاتي وهو جلد مفقود بغير  
به قبل اصل الخط نسي به لكونه مخلوط الطاقات بعضها ببعض كما في المفردات لا تارة  
اي لا قاعدة في طرفه كما في الاساس والصحيح وغيرهما ولا ذنب له كما في المذهب قال المطراني  
وابن الاثير بالفارسية صحه جيرة او لا شوك له كما في البناء والاول هو المشهور وانما  
اصح كما في النهاية والكل مجاز من حمل الشجر واعلم ان الحد في زمن عمر رضي الله عنه بالسوط باجماع  
الصحابه كما في المستصفى واما قبل فتارة بالسوط وتارة بالشوب وتارة بالنبع وتارة بالعصا  
وتارة بالجرير المطية كما في حديث المشكاة يرمي بياضه اي بجره الرجل عنها ليجد زيادة الملام  
فينزعج وتلك مستأنفة الالازار فانه لا ينزع لكشف العورة ويحق على جميع بدنه ويعطى كل  
عضو حظه من الضرب لانه نال اللذة الاراسية اي اعلى رأسه فان الوجه داخل فيه وقال ابو  
يوسف بغير الراس وعنه بغير سوطا واحدا كما في المضمرات والواجب وجهه وفرجه وكف

السلوك وفي المضمرات لا يقع الا على عضو مفصل وهو البطن والصدر والوجه والرجل حال  
كون المجرم قابلا في كل حد من الحدود لانه حينئذ يكون الجالد اقدر على التوفيق جلد ابلامة للسوط  
في العضو بعد الضرب او بللمه للجلد حال رفع السوط حتى جاوز الراس او بللمه للمضروب  
في الارض فان الكل غير جائز على اختلاف كما في المحيط والقول الاخير مني وتأكيده بقوله فانما  
على ان المفهوم ليس بقطعي فلم يكن مغنيا عنه كما ظن والاكتفاء مشعور بان لا يمسك ولا يثبت  
لان الملام يزيده الا ان يعجزهم فثبت كما في الذخيرة وهو للعبد فنانا كان او مدبر او مكاتب  
او مستنق نصفها وهو خمسون جلدة وقال بكامل حد المستنق لانه حديدون والفنة  
والمدة واما الولد كالعبد وان كان الزاني حرا او الاولى ترك هذا الكلام لانه سيذكره  
قبيل بحث التعزير ولا يجد سيد عبده وامن على اول الامام او نائبه لانه متمم بانه نقصان  
ماله ولا ينزع ببايها اي ثياب المرأة لانه عورة وهذا الصحيح ما علم الاستثناء الا القوامي  
السايس الذي من جلود الغنم وغيره او كسوا اي الثوب المملوء بالظن او الصوف او غيره فانها  
ينزعان الا اذ لم يكن لها غير ذلك وكذا المرأة جالسة في كل حد كما علم لانه اسير وجاز في الرجم  
لغيره الى السرة او الصدر لانه رجا تضطرب فتكشف العورة وفيه اشعار بان كلاما من  
الحد ونكره حسن كما في المحيط وذكر في الهداية ان الحد حسن لا يحمله لانه ينافي التمشير وهذا  
يصح بما علم والايح بين جلده ورجم في المحصن وعند اصحاب الظواهر وغيرهم بجلده ثم يرمي  
ولابن جلد ونفي اخرج من جلده في غير المحصن وقال الشافعي بجلده مائة ونفي سنة ولنا ان  
الحد في الابناء المائة في النسلان ثم نسخ بالجس في البيوت ثم نسخ بجلده مائة ونفي  
في البكر بالبكر اي في حد زني رجل لم تزوج بامرأة لم تزوج وجلده ورجم في النيب بالنيب  
ثم نسخ بجلده مائة في كل ثم نسخ واستوفى حكم الرجم في المحصن والجلد في غيره كما في الكافي  
الاسياسية اي مصلحة المسلمين ونفي لانه لا حد فانه يجوز سياستهم بلع بين الجلد والنفي  
كان نفي فقط لانه نفي عمر رضي الله عنه نصيرين للحج من المدينة الى البصرة وهو غلام صبيح الوجه  
افتق به النساء ولحسن لا يوجب النفي الا انه فعل سياسة فانه قال ما ذبحي يا امير  
المؤمنين فقال لا ذنب لك واما الذنب لي حيث لا اطهر دار الهجرة عنك كما في الكشف و  
غيره وفي اشارة الى ان السياسة لا تجلص بالزنا بل يجوز في كل جنابة والرائي فيه الى الامام  
على ما في الكافي كقتل مبتدع يتوهم منه انتشار بدعة وان لم يكن بكفره كما في التمهيد والسياسة  
مصدر ساس الوالي الرعية اي امرهم ونهائمهم كما في القاموس وغيره فالسياسة استصلاح  
الخلق بارشادهم الى الطريق المني في الدنيا والاخرة فني من الانبياء على الخاصة والعامة  
في ظاهريهم وباطنيهم وحر السلطين والملوك على كل منهم في ظاهريهم ولا غيرهم والعلما وورثة  
الانبياء على الخاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيره ويرجم المريض المحصن في الحال  
ولا يجلد المريض غير المحصن الا بعد البراءة اي الصحة فانه يجلس المريض حتى يبرأ يجلد وفيه  
اشارة الى انه اذا كان مريضا وقع اليأس عنه برئه بقاء الحد عليه نظير اكل في المحيط والى



انه لا يكفر في طهره واليه الشك في خوف السلف كما في شرح الطحاوي والى انه لو كان ضعيف  
لخلفه وخيف عليه الملاك حدها خفيفا مقدار ما يحل كما في الظهيرية وذكر في قاضي  
خان في شرح التاويلات انه حينئذ جاز في حد الزنا وكفه ان يجمع الاسواط فيضرب به  
واحدة بحسب اصابه كل واحد منها وترجم الحامل بعد الوضع الى وضع الولد ان كان له رب  
والابعد الاستغناء عنها صيانة عن الملاك وفيه اشعار بان لا تجنس الحامل وهذا اذا  
ثبت بالافراز فان ثبت بالبينه تجنس محققا في الدب وان قالت باحتمال فان قالت  
النفاء بذلك حبست سنتين ثم رجعت كما في الاختيار ووجد بعد النفاس سواء كان ساعة  
او اكثر لانها مضمونة ولذا نفذ تصرفها في الثلث حينئذ كما في الظهارة فلو اتفق بالمريض  
جاز والى بعض كالمصحة حتى لا ينتظر في وجهها غير الحيض كما في المحيط ويذكر الى يرفع طهر  
عن الواطى بالشبهة اي بسبب الشبهة اسم من الاشتباه وهي ما بين الحرام والحلال و  
الخطا والصواب كما في فائدة الادب وبه يشعروا في الكافي من انما ما يشبه الثابت وليس  
بثابت والافترق لما فيه المصم ما في الفاموس وغيره انما الالتباس وهي انواع  
منها شبهة العقد كما اذا تزوج امرأة بلا شهود وامته بغير اذن مولاه وامته على حدة ومجوسية  
وجنسية في عقدة او جمع بين اثنين او تزوج بجارمة او تزوج العبد امته بغير اذن مولاه  
فوطئها فانه لا حرج في هذه الشبهة عنده وان علم بالجملة لصورة العقد لكنه يجوز وامته  
فذلك لا اذا علم بالجملة والصحيح هو الاول كما في المختصرات وفي موضع من اذ ان تزوج  
بجارية بعد عندها او عليه القنول وذكر في الزخيرة ان بعض المشايخ ظن ان نكاح الحرام  
باطل عنده وسقط طهر شبهة الاشتباه وبعضهم انه فاسد والسقوط لشبهة العقد  
ومحمد قد ابطال الاول وصح الثاني ومنها شبهة في الفعل اي الوطى لاني المحل فانه حرام  
عند الفاعل ويسمى شبهة الاشتباه اي شبهة المشتبه المعترف في حقه لا غير ثم نشر هذه  
الشبهة فقال اي بسبب ظن غير الدليل على فعل الفعل وليس عليه كرامة اي كوطى امته  
ابوه اي ابوه وجهه او امه وامته زوجته والمطلقة تلان او على مال في العدة وام ولده  
بعد العتوق في العدة وجارية مولاه فان في وطئها شبهة وظن بكل الانتفاع اذ لا نوع  
حق في هذه المحال فلا يجد الواطى ان ظن بالضم وعلم انها اي الموطوءة في هذه الصور  
حل لهذه الشبهة لكن يجب العفو ولا يثبت النسب وان ادعاه لانه زنا في نفس  
الامر وفيه اشارة الى انه لو قال احد هما الى ظننت انه حلال لم يجد احدهما لان الفعل  
خرج من الزنا بهذه الشبهة فالزنا فيما بطن كل منهما حل كما في الاختيار ومنها شبهة  
في المحل اي الموطوءة وتسمى شبهة ملك وشبهة حكمية اي بقيام دليل نافي للحكمة والى  
سبب وجود دليل ينفي انه حرامه ويثبت الحل مع قطع النظر عن المانع كرامة اي كدليل انه  
ابن ابن ابنة وان سفل فانه صليم اصناف مال الولد الى الاب بلام التملك انت وما لك  
لا يملك ولم يثبت حقيقة الملك فيثبت شبهة عملا بحرف الام بقدر الامكان ومثل معده

الكتاب والمبيعة بوجاهة قبل التيم والمبيعة بوجاهة قبل التيم وبعده والمبيعة بنظر الحاشي  
والمهمولة قبل التيم والمهمولة في رواية وامته عبدة المذنون والمكاتب والامته المستتركة  
فلا يجد الواطى وان اقر بالجملة وقال علمت انها حرام على قيام الدليل النافي للحكمة كما لا يخفى وحده  
الواطى بوطى امته اجنبية او محرم او ذى رحم محرم غير الولاد والمستحارة والمستعارة سواء ظن انها  
او حرام عليه لعدم قيام الدليل واعلم انه لو زنى بامته وقتها كان عليه الحد بالزنا والقيمة بالقول  
عندها وامته الى يوسف فغلبت القيمة بالحد لانه لم يبق زنى حيث اتصل بالموت كما في  
المحيط ووطى اجنبية وحده في فرائضه وان ظن انها امته لعدم الشبهة وان كان الواطى  
هو اعلى لا مكان تميزه الا اذا دعا فقال اننا زوجتك لانه اعتمد على دليل هو اخبارا ولو  
احاطه ولم تغل انما لانه حد لانها تميزه بالتفحص كما في الاختيار لا يجد ويجب عليه بوطى اجنبية ان  
زنى اي بعثت اليه وقلن اي النساء هي زوجتك لانه اعتمد على اخبار من ولا يجد في سني  
من حد الزنا والشرب والسرقة والغدق للقيمة اي الامام الاعظم الذي ليس فوقه امام الا الزجر  
لم يكن من جوار هذا الا ان محمدا لم يذكر ما اذا فزفت انسانا وقالوا ينبغي ان لا يجب اذ المغلوب فيه  
حق الله تعالى كما في الظهيرية واليه اشارة كلام الهداية وغيره فاطلاق المص لا يخفى في حق وبقيص  
للقيمة في القتل وبوضو المال المتلف لان الزجر فيه ولي الحق وفيه اشعار بان لا يشترط القضاء  
لاستيفاء القصاص والاموال الا اذا انكر المال كما في قوله في ميراثه **فصل**  
**حد القذف** من قذف اي نبت بالافرمه او صا بشهادة رجلين فذنه الى سبته الى الزنى  
بنفسه والتحقق في اللعان محصنا او محصنة اي اياها قرار القاذف او بينة المقذوف مكلفا  
عاقلا بالغ عاقل عاقل الزنا الشرعي فيحد قاذف والى المجوسية والمطاهر عنها والمحرمة  
باليمن والمعدة عن غيره والاثنين ملكة اليمن والمشتراة شر فاسد لان هذا الواطى ليس  
بالزنا فحان محصنا ولا يجد قاذف والى المنكوسة عاقل فاسد والاب الواطى جارية ابنة والمكره على الزنا  
وغيرهم لانه حرام لعنه وان لم يأن لم يمس او التلطف فلم يكن محصنا كما في الاختيار وفيه اشارة الى  
انه لو قذف مجبوا او رقبا لم يجد بخلاف ما لو قذف عينا او حضا او عذرا لنصير الزنى كما  
في المحيط والى انه لا يلزم ان يكون الشهود عدولا كما في التجنيس وغيره والى ان الواطى بالنكاح  
ليس بشرط والى انه لو قال رجل لا رجل لعن ان ياراني فقال ان فلانا يقول كذا ياراني  
لم يجد بالانكاح لم يقد فابا نفسه كما في النظم بصر كذا اي قذف بجمع الزنا كزنت او انت زان  
او ياراني او ياروسي او ياجلب وكذا لو قال للمرأة ياراني لانه نكحني واما لو قال للرجل يا  
زانية فلم يجد عند الشيعين وحده عند محمد لا احتمال كقول الناء للمباغنة وكذا لو قال ياراني بالهرة  
وان اراد الصعود على سني وفيه اشارة الى انه لو قال لها وطئتك فلان وطئها اما او جامعك  
فما حرام اما او زنت قبل ان تخفي او تولدي او زنت بغيرك او رجبك لم يجد والى انه لا يجد القاذف  
ياي لسان عبا كان او فارسا او غيره كما في المحيط والى انه لو قال بالواطى لم يجد عنده خلافا  
لما كان في قاضي خان واعلم ان الزاني هو الرجل والمرنية المرأة وسميت بالزانية كالمراضية



بمعنى المصيبة مجازا كما في المداية وهذا القول للتأكيد والاستغنى عنه بقوله قذف او قذفه  
بمعنى اني كنت لانيك اي ولدا لانيك الذي خلقت من مائه حقيقة وكجوه ليست لانيك  
كما في الظهيرة وفي ترك التقييد بحالة الغضب ههنا والتقييد في الشرح استغناء باختلاف الروايات  
في الاختيار اما صده لانه صرح في القذف كما زانية فالتقييد لغو وفي قاضي خال عن ابى  
يوسف انه قذف ولو في حالة الرضا ولم يقيد به في المشايخ ولا في المداية والكاظمي ممن  
ظن انه مصرح فيها وتركه من سواه الناسخ سهوا او لست بآب فلان وهو ابي القلان ابو  
في حالة الغضب لانه ناف لتسببه من ابيه حينئذ فكانه قال انك ولد الزنا فيصير قاذفا لانه  
يشترط ان يكون ام محضنة لا غير وانما قال وهو ابو لانه لو قال لست بآب فلان واراد به  
الجدة لم يجد لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير تلك الحالة لم يجد لاحتمال  
المعانية دون القذف بمعنى انك لا تشبه اباك في محاسن الاخلاق كما في المداية وغيره ففي  
ترك القيد تسامح صدق وجب عليه حد القذف بهذه الالفاظ فتوجب الشوط او جنة المبتدأ  
وفيه استغناء بانه اذا كون القاذف عاقلا بالغ فلا يجد المجنون والصبي لانهما ليسا من اهل  
العقوبة فآبى في المداية والرجل في العبد سوطا على الوجه الذي قد تفرق على اعضائه وينزع  
عنها الحشو والخرق ولا يجد من الثياب لان سببه غير مقطوع به فلا يقام على الشدة بخلاف  
حد الزنا كما في المداية حد الشرب اي المشروب من ظم بمقدار ما وصل الى جوفه ومنه غير بالسكر  
فانه فانما هو سوطا على الوجه السابق فينفق بعد التجرية في المشهور وعنه محمد انه لا يجد اظهار  
للتخفيف فانه لم يرد به نص لانه باجماع الصحابة رضي الله عنهم كما في المداية لكن في قاضي خال  
انه يجد الحد في سوا ويل وصده وكذا في حد الشرب في ظاهر الرواية والاكثاف مشعربان  
التوبة لا تلزم على الحدود الزاني والشارب وهذا في الحكم واماد بانه فلا ريبه كما في الجواهر  
والطلب اي طلب استيفاء الحد بقذف الميت للموالد والوالدة وان علوا وكره الامام الا انه  
لم يذكر نكاحا شترآك وفيه ريب الى ان حد القذف لا يقام الا بطلب المقدوف دفعا للعار  
عنه وعن الوارث والى انه لو قذف جارية مات بعد ما قضى بالحد سقط الحد في القاذف  
وليس لاحد ولاية المطالبة به وكذا لو مات المقدوف بعد ما اقيم عليه بعض الحد سقط الباقي في المخط  
والولد في الذكر والاشقي وولده من ابن الابن وان سقط وفي الكلام اشارة الى انه لا يطلب بالاب  
الام وام الام وولد البنت والاف والاحت والعم وغيرهم كما في المخط والذخيرة والمعنى وفيه في  
منشئ ان ولد الابن وولد البنت فيه سواء في ظاهر الرواية وفي المداية وغيره ان الطلب لولد  
السنة عند الشيخين خلافا لمحمد والى انه لو عفا احداهم كان للباقي الطلب والى ان الاقرب لا بعد  
في ذلك سواء كان في المشارع ولو كان الطالب محررا والميراث كما اذا قذف ابن اباه او العكس  
او كان الطالب كافرا فان له الطلب بالقذف وكذا اذا كان عبدا ولا يطلب احد من العبد  
والولد سيرة ولا اباه بقذف امه اي بقذف السيد والاب ام هذا لانه لم يعاقب السيد  
والاب بسبب العبد والولد وفي اشارة الى انها لا يطلبان السيد والاب بقذف نفسها

والاصول لا تجد بقذف النوع والى ان الابن لا يطلب به الجدة وان علوا والام وان علت كما في الزايد  
وليس فيه اي حد القذف ارث غير المقدوف سواء مات قبل الشروع في حد القاذف او بعده  
لا يحق للمقدوف من القاذف فحد بعد العفو الا ان يمنع الامام عن التصوم كما في الخيرة واستحسن  
للامام ان يقول قبل الاثبات اعرض عن هذا كما في القاعدي ولا موضع له عنه فلو صالح على مال  
رد الامام وحد وفي قوله لا يبارى فيقال الا لا يبارى بل انت هذا اي القائلان به لان كلا  
منهما قذف صاحبه وفي قوله لو يبارى او يبارى فالت لا يبارى انت حدت عرسه لانهما  
قذفه ولا لعان وان قذفه لانه ما حدث لم تنق اهل الشهادة هي شرط اللعان وان قالت  
العوس في جواب قول الزوج لبا باني او يبارى زنت انا بك بعد ابي سقط الحد واللعان عنها  
لان هذا الجواب يحتمل التصديق والقذف وانما خصت العوس لانه لو وقع بين رجل وامرأة لم يجد  
هو بل هي لانها صدقت كما في المخط احد يخرج الى حال كونه مع رجل فتم ولومته فقبل منها فلو  
قامت او سكر منها او شرب حد بشرط الا اذا اختلطت بما يج غالب عليها بحيث زال طهرها و  
رجحما حينئذ لم يجد الا اذا سكر كما في الذخيرة او حال كونه سكران وهو عنده زائل العقل بالكلية  
بمشروب او غيره فهو لم يعرف الرجل من المرأة فلا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال من  
بات سكران بات عروسا للشياطين فعليه ان يغسل اذا اصبح وهذا المشرب الى ان السكران  
منه لا يجنس بشي كما في الظهيرة وعنه جهم لا يعرف زنا او غيره عند الاكثرين او من كان اكثر  
كل كلامه هذا بانه هو المشهور وعليه الفتوى وعنه ابن مغال من لا يعرف ما يقول واتفق ائمة  
على انه يستقر سورة وخبر الى يوسف يستقر سورة الكافرون فان منهم من سكر وقذف في سورة  
الغوب فترك انما انت منها فحتمت كما في التم وغيره واختلف ان السكر سرورا وعقله فارضة  
لانه ان غالبية على العقل بمباشرة بعض اسبابه كما في الكشف بنبيه اي بشرب حاصل من  
تمر او زبيب او عسل او فانيد او لبن او حنطة او شعير او ذرة او غيره مما في الفواكه والطلاوات  
والحبوب وقيل لا يجد الا بالسكر بما سوى التمر والزبيب والاول مروى عن جميع اصحابنا وهو  
الاصح كما في القاعدي واذا سكر بما يتخذ من الطلاوات والحبوب لا روايته فيه فقبل بحد وقيل لا  
يجد وفي الاكثاف اشارة الى انه لا يجد بسكر البنيج عند الشيخين خلافا لمحمد الابان طوك كلين  
الرمك وقيل بحد ولا روايته فيه كما في التماسي والى انه لا يجد بسكر البنيج عند الشيخين خلافا لمحمد كما  
في الخيرة والاول الصحيح كما في قاضي خال والثاني يقتضي لغو الزمان كما في الزمانية وقد مر منه  
في الاشارة والى انه لا يجد ما حصل من نحو الاقنون وجوز بوي واليه اشار في من البردوي واختلف  
انه مسكر ام لا وقد اقر القاذف به اي بشرب ظم او النبيذ المسكرة واحدة عند جهم ومنه في  
مجلسين عند الجا يوسف والاول الصحيح كما في المصنفات صاحبها اي عاقلا فلو اقر به سكران  
لم يجد وان وجد منه رجح لم يطل اقرار السكران بالحد ودلالة هذه من انما اهدم استعاده على  
كلام كما في قاضي خال وغيره وانما ترك في الوقاية هذا القيد لان في التمه وغيره ان السكران  
كالصالح في احواله وافعاله الا في الردة فانه لو ارتد لم يبين امره او سكره اي بشرب

ان

ان



للمر أو النبيذ المسكر جلال فلو شهد به النساء لم يكدر كماله وفيه إيمان إلى أنه لو شهد أحد بهما بالسكر  
من لطم أو الألف بالسكر من النبيذ أو أحد بهما بالسكر والألف بالسكر لم يكدر كماله إذا شهد بهما  
القاضي عن ما يشهد به لطم قال كل مسكر يسمى بهما مجازاً ثم كيفية الشرب ثم عرفه بأنه ثم مكانه  
لاحتفال الأكرام والتفادى وكونه في دار للباب فإذا عينا ذلك نسب إلى الشارب حتى يسأل  
عدو التما كفا في قاضي حال وعلم في كل من صورة الأقرار والشهادة ثم به مضاف إلى القاطن أو  
المفعول إلى شرب ذلك لطم أو النبيذ طوعاً إلى شرب طوع فلو شرب بالأكراه والعطش أو  
مقدار ما يرويه فسكر لم يكدر لأن ذلك السكر بام مباح وقالوا لو شرب مقداره وزياده ولم يسكر  
حد كفا في حالة الاختيار ثم الأكراه لم يثبت إلا بحد فلو شهد عليه بالشرب فقال كرمته عليه لم  
يرفع الحد عنه كفا في قاضي حال كذا إذا أخذ بالبرج أو السكر مع الأقرار أو مع الشهادة فيفسد  
البرج أو السكر مع كل منهما عند الشبهين وأما عند مجرد فلا يشترط البرج أصلاً والأول الصحيح كما  
في المضمرات وفيه إشارة إلى أنه لا يكدر إذا أخذ بالبرج مع السكر بالشهادة بالشرب كما سيذكر  
وفي الحاشية أنه لا يكدر ولا أن من أقر بالشرب وشهد عليه به لم يكدر بل إن كفا في قاضي  
حاشان وأما بنى الفصل للمجول للتعظيم فثبت إلى أن الحد ودل على أنه سدقاً لا مام والولاية  
والقضاة من بعده كفا في المحيط فلا يكدر قاضي الرستاق وبقية والمنفعة وأية المساجد على ما  
قال شرف الأئمة المكي في المنية وإطلافة منه إلى أنه لو شرب لللال ثم دخل الحرم صد لكن لو أتى  
إلى الحرم لم يكدر لأنه قد عظم كلف ما إذا شرب في الحرم فإنه قد استخف كفا في العادي ويستثنى  
منه الأجاس فإنه لم يكدر سواء شهد عليه أو أشار به بإشارة معودة تكون أقراراً وكذا الذي  
فإنه لا يكدر إلا إذا القذف عندهما وكذا عند أبي يوسف إلا إذا شرب والسكر وكذا أنه قد فاد  
لو وجب عليه حد قبل ارتداده أقيم عليه الحد الشرب كما لو شرب في حال رده كفا في قاضي  
حاشان صاحباً فلو شهد على السكران لم يكدر فيجب حتى زال سكره تحصيل الغرض لأنه جار لا يكدر  
البرج بلا أقرار ولا شهادة فإن من استكره أكل السجول والنفاق يوجد منه راحة لطم أو مجرد التعبد  
فإنه قد يشرب لطم طوعاً أو مجرد السكر لأنه قد يسكر من المباح وفيه تنبيه على أنه لا يكدر إذا أقر  
بالشرب أو السكر كفا في قاضي حال ولا يكدر الشهادة لكن يجوز مجرد البرج على ما قال علماء النجاشي  
كفا في المنية ويجوز السكر لثمة الفسق كفا في قضا المحيط ويجوز الأقرار كفا في المحيط ويجوز الشهادة  
على ما قال يوسف الصغير النجاشي وقال ثم الأئمة لو أخذ سكران يوجد منه راحة لم يكدر بحد  
ولا يؤخذ التعزير إلى روال السكر كفا في القنية ولو شرب النبيذ بلسكر عزر كفا في قاضي حال ولا  
يكدر إن رجح الأقرار بالشرب لصحة الرجح من حقوق استحقاقه منه كذا أي بسبب شيا  
موجب حد لطم ودمت فاد هو لغة بمعنى القديم كفا في الصحيح وشرفاً ما سباني قريباً من  
أما أنه زد ذلك الشاهد خبره أو هو أو الاستناد مجاز عظمي مبالغة فلا حاجة إلى حذف مضاف كفا في  
وفي شغار بان الناحية لثمة مانع القبول لافيه من ثمة الفسق بالناحية وأما قال قريباً من  
أما أنه لو كان بعيداً من أن كان في موضع لا يكون فيه قاض أو كان لهم من أوافع

لم يروى كما يمنع التفادى قبول الشهادة يمنع إتمام الحد بان يهرب بعد إقامته بعض الحد ثم أخذ بعد  
التفادى كفا في الذخيرة التي قد فاد لم يرد لأنه لم يتمكن من الشهادة إلا بعد الدعوى فيعزى إلى  
وفي الأكفاء استغار بان التفادى مانع لقبول الشهادة في حد الشرب والزنا وكذا في السرقة  
فإن للشاهد أن يشهد قبل الدعوى لأجل حبس السارق إلى أن يجي المسروق منه ففي  
الناحية نعت إلى أنها معتبرة في الضمان فيقبض به لا بالقطع كما قال وطعن من الضمان أو  
التقضي من السرقة بالنصب أو الرفع إلى المسروق وإن أقر به أي كد متفادى ولو قرباً من  
أما أنه حد ولو حقا فاد فإن التهمة في الأقرار غير معتبرة إذا لا الإنسان لا يعادي نفسه وهو أي  
التفادى للشرب بزوال البرج عند الشبهين وبعضهم شهد عند محمد اعتباراً بآثار الحد وكفا في المضمر  
وذكر في قاضي حال أنه بمعنى شهر فزوت الشرب في ظاهر الرواية وأما اعتبر الزوال لأن الزالة  
بالمعاجلة غير مانعة للحد كفا في الذخيرة والغيره أي الشرب كالزني والقذف والسرقة بمضى  
شهر إذا لم يكن بينه وبين القاضي هذه المسافة على ما روى عن الأئمة الثلاثة وعند بعض  
شهر وعند من غرض إلى رأي الإمام كفا في المضمرات وعند سنة وعند أيام كفا في الحاشية وعند محمد  
ثلاثة أيام كفا في المحيط وذكر في التظم أن التفادى قدر عشرين يوماً من وقت الوجوب إلى وقت  
الامضاء والأول أصح كفا في المضمرات وإن شهد به نأى شهر أربعة بزنا زان وهي أي الزنية غائبة  
حد الزاني ولم ينظر حضور الزانية كفا في العكس لعدم اشتراط الدعوى لنبوت الزاني وفيه استغار  
بأنه لو أقر بزنا وهي غائبة حد كفا في المحيط وإن شهد بسرقه من غائب لا يكدر بالقطع لأن الشهادة  
على السرقة شهادة بملك المسروق للمسروق منه وذلك تقبل بلا دعوى وفيه إيمان إلى أنه لو أقر  
بسرقة من غائب قطع وهذا استحسان وفي القدر إلى أنه ينظر حضور المسروق منه والطلب  
بما عند جما خلافاً إلى أبي يوسف كفا في المحيط ونصف حد العداي حله للزنا والقذف والشرب  
فما يرد ما لا ينصف من القطع والقفل للسرقة وقطع الطريق وكفى حد واحد لجنات كثيرة  
أحد جسرهما إذا زنى ماراً أو شرب ماراً أو سرق ماراً أو قذف واحد أو أكثر بكلمة واحدة  
أو أكثر ماراً فإنه كحد واحد الكلى نوع حصول لأنه جار به ولذلك لو أقيم على القاذف تسعة و  
سبعون سوطاً فقد أقر لم يضرب بالأسوط واحد لثمة اضل وظهور الكذب فإذا اختلفت جنسها  
كما إذا زنى وقذف وشرب وسرق كحد واحد على حدة فلو اجتمع ذلك مع قتل براء  
بحد القذف ثم قتل وسقط الباقي كفا في الاختيار وعند محمد إذا ضرب بعض الحد في لطم أو الزنا ثم  
شرب أو زنى باجدي يضرب حد من قبل كفا في المحيط وأما التعزير الذي هو بالسوط فإنه قد يكون  
بغيره كما باني وهو في الأصل المنع ولم يتفرع للمعنى الشرعي المدا عتداً على ما علم من تعريف  
الحد أن التعزير عقوبة غير معتبرة حقا فاد تعالى أو العبد وسببه مالبس فيه حد من المعاصي أما  
فعل كفا بين بعض من السوابق متفرقا وأما قولي بوجه مبين ههنا تسعة وتسعون سوطاً  
أي ضرباً بالسوط عنده وأما عند أبي يوسف فثمة وسبعون وفي رواية تسعة وسبعون وهي  
أصح وقول محمد مضطرب وعنه إلى أبي يوسف لو رأى القاضي تعزير مائة أخذ بالانه وإن ضرب



اكثر من مائة جاز وعنه ان التعزير على قدر عظم الجرم كما في المحيط والنجرة وغيرهما وافقته من  
 الضربات كما في الكافي او واحدة كما في الحاشية او ما يراه الامام كملامة وضربه على ما ذكره من الجنا  
 كما في الهداية والاصل انه ان كان مما يجب به الحد فالأكثر والامفوض الى رأي القاضي كما  
 في قاضي خان وغيره وصح لمام **ج** ان جسد من عليه التعزير مع الضرب لان طبع من  
 التعزير قد ضم مع الضرب وفيه تنبيه على ان لمام الجاني في التعزير بغير الضرب كاللطم و  
 التعزير والكلام العنيف والشم غير القذف والنظر بوجه عبوس والواضوع والى  
 يوسف انه يجوز باخذ المال الا انه يدالي الصاحب ان تاب والاصرف الى ما يراه الامام  
 وفي مشكل الآثار ان اخذ المال حرام منسوخا وقيل ان التعزير مثل العلم والعلوية بالا لعل  
 بان يقول بلفظي انك تفعل كذا وتعزير الامام والردافين به وبالجملة الى باب القاضي وغيره  
 السوفية وكذا هم بها وبالجملة وتعزير الاحنة بمن وبالضرب كما في الزاهد وغيره  
 وفي الكرماني اذا كان ظاهرا ذموا جني اول مرة لم يعزف فاذا فعل مرارا عذرا فانه يمكن ظاهرا  
 فاذا تعفف عن محارم رب **هـ** اذا ذاك بدعي في الامام ظاهرا **و** ضربه اي ضرب السوط للتعزير  
 فليس الضم للتعزير والاحتياج ما بعد الى تحلف كما ظن اشدي ضرب به الحد حيث صفة  
 الضرب عند البعض وحيث يلج على عضو واحد عند ابن كافي في شرح الطحاوي وقيل  
 ليس في المسئلة روايتان فان التعزير في اكثر التعزير وبلغ في ذلك كما في المحيط وكيفية  
 ان يجرد عنه ثيابه الا السراويل وفي موضع آخر لا يجد الا العتق والشم وضرب فاما على كل عضو  
 مضروب في الحد بل الامم كما في قاضي خان ثم ضربه للزنا استدلالا بجنايته العظم ومثله كذا  
 ضربه للسرقة استدلالا بجنايته بقتيله ثم ضربه للقذف استدلالا بشدة الاول او في لفظ  
 والباس به معنى فان الفعل مشترك او عارضا مستعملا في وقته غير مرة والاكتفاء مشعوبان  
 التعزير لا يتقادم وجاز عقوبته من جانب المجني عليه عند الطحاوي ومن جانب الامام عند غيره  
 ووفق بان الاول في حق العبد والثاني في حق السيد كما في المنية وهو ان التعزير يجب بحد  
 اي طعن غير المحض فيكون القذف مجازا مسلما او تعزيرا بقتله بافاسق وغيره ويجوز ان  
 يكون حقيقة والمعطوفات من قبيل الاستغناء مثل مملوك عبدا وانه او كافر بزيادة ولو  
 صرحا مثل يازاني وهو ليس بزان وكذا بافاسق بابن الفاج يا ابن الفجة التي يهتف بها الفجور  
 وكذا ام زاده فانه قذف لمام كما في القنية وفي الجواهر انه حرم على الصبي والاطلاق مشعوب  
 بان الصبي لو قذف بامام او باني فحد عز كما قال لا الحشسي وعنه الزهري ان لم يعز ووفق بانه عز  
 في حق العبد ولم يعز في حق السيد تعالى كما في الزاهد وفيه مسامحة بيا فاسق يا ابن  
 الفاسق يا مجرم يا شارب الخمر وكذا الوفا بالامام في العوان فان العوان في العرف هو الساعي  
 والظالم كما في الجواهر با كافر الاحسن با كافر باسدا حرة ازا عاقل بعضهم انه لو قال با كافر لم يجب  
 عليه التعزير لانه يغالي سمي المؤمن كافر بالباطل غوث كما في المضمرات وهل يكفي فيه خلاف  
 والمختار انه لو اعتقد هذا الخطاب شتما لم يكفي ولو اعتقد الخطاب كفا كفا لانه اعتقد ان السلام كفا

كما في العبادي وما في المواقف انه لم يكف بالاجماع اريد به اجماع المتكلمين باسارق بالصل يا خاين يا  
 مخنث يا دوث يا جيفة يا قذر يا بليد يا وطيان كما في الحاشية انه ضمن في التجسس لم يعز بيا قوطيا  
 الراضي بغير محارمه والقذف لا يخو عا بما الى انه لو قال يا ناكس يا ابله يا لاني لم يجب عليه  
 شيء كما في قاضي خان وهل يجوز ان يجيب المخطئ المعكول بمثل ما قال في التجسس ان كان  
 كله لا توجد الحد يجوز كما اذا قال له يا خبيث الا ان التجاوز افضل وامثلة في المثال ما  
 ذكره الفاظ دالة على افعال اختيارية محممة تعد عارا منسوبة الى من لم يتصف بها واخر  
 بهما في افعال خلقت كفتح الصورة والسيرة وعمالا يكرم ولوعا كزيادة العمة وعمالا بعد عارا  
 كلعن الزندلوقا لكبس او طيب او صلب يا حمار او يا حجام او يا مقام لم يعز كما اشار اليه  
 المص وصرح به قاضي خان وغيره والاشتمال الاضبط ما في شرح الطحاوي في تركب شكر او اذى  
 مسما او معا هذا بغير حق بفعل او قوله وجب عليه التعزير الا اذا ظلم كذبه فانه لم يجب عليه  
 واليه اشار بقوله لا يعز بيا حمار يا خنزير يا كلب يا قرد يا ذئب يا بق و قال الفقيه ابو  
 جعفر انه في الاضمة اما في الاشتمال فان التعزير واليه اشير بقوله وقيل لا يعز بيا حمار وامثاله  
 الا اذا قال له علم بالعلوم الدينية على وجه المزاح فانه يعز فلو قال بطريق المزاح كقول لانة  
 اهل العلم كفو على المختار كما اذا قال له اي ابله اي نادان اي ناكس كما في الفتاوى البديعية الا  
 انه يشكل بما في الخلاصة وغيره ان سب الثنتين ليس بكفر او علوي اي منسوب الى علي  
 سواء كان من اولاد فاطمة او لم يكن ولعل المراد كل متيق والافاق خصيصا بغير ظاهري على ما ذكرنا  
 عن الفقه وفي التقديم وقيل اشعار بان الاول اصح كما في المضمرات وهو مروي عن محمد  
 وهو الصحيح كما في قاضي خان وغيره الا انه اختار في السراج الثاني وهو مروي عن ابو يوسف  
 وهو الصحيح كما في الفتاوى المضمومة الى الاختيار وقيل يعز به في حق الكل فانه بعدونه سببا  
 كما في الاختيار ومن حذا وعز بالضم للعظيم فانه ذلك بهد وبطل دمه لانه مأمور من  
 الشرع فلا ينقيد بشرط السلامة وفيه اشعار بان اقامة التعزير لمام عند العلم الثلاثة  
 وقيل لكل واحد وهذا انما يتقدم اذا اشتغل بالجناية فانه نهي منكر صنفه واما بعد العوار فلا  
 يعز الا باذن الجاني فلو عز بلا اذنه فلهما تسب ان يعز المعز بكم الزنا كما في المنية وان عز  
 بزوج لترك الصلوة او الغسل او الاجابة او الزينة او الخروج من البيت او غيره **ح** ثمان  
 لا يهرزها لانه مطلق فيه فينقيد بشرط السلامة وفيه اشارة الى ان المولى يعز عبده  
 ولو بالخشب والى ان المعكول وضرب الصبي لم يعز دمه الا ان ياذن الاب الا ان يضرب ثلثا  
 او اقل ولا يضرب بالخشب وان اذنه الاب وعليه ان يضربه اذا بلغ عشر سنين للمصلحة  
 باليد لا بالخشب الكل في المنقطة والكلام دال على الاختتام والابتداء لانه مشعوب بالسكوت والكلام  
**كتاب السرق** عفت بحد ولا تثنى منها مع الضمان هي اي السرقة  
 كالسرق بالكمس مصدر سرق منه شيئا بالفتح اي خاضعة الى حيا فاختار ما لغيره والاسم السرقة  
 بالفتح والكسر كما في القاموس وشرقة نوقان لانه اما ان يكون ضررا بئى الحال او به وبجامة

وفيه التعزير اشعارا



المسلمين فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني بالكبرى بين حكمهما في المأخذ لانهما اقل وقوعا  
اشتهر كما في التعريف واكثر اشتراط فقرهما فقال اخذ مكلف بطريق الظلم كما هو المتبادر  
هذه الاضافة فاحترز به عن شيئين فلا يقطع الصبي والمجنون ولا غيرههما اذا كان موافقا  
وان كان الاخذ الغير عند اليوسف يقطع الغير ولا يقطع باخذ المصحف والكتب والآلات  
الملكوت كما ياتي لاحتمال ان ياخذ للقرابة والنهي عن المنكر فمن الظن بطلان التعريف منها  
حقبة بالضم والكسر فلا يقطع بالاخذ مكابرة فانه غصب كما اذا دخل بها راويا عن شائني  
في دارها بمقتضى او بغيره وكل من صاحب والسارق عالم بالاخذ فلو علم احدهما قطع كما لو  
دخل بعد العتمة واخذ خفية او مكابرة مع سلاح او لا والصاحب عالم به ولو كان به نارا  
فغصب البيت سر او اخذه مغالبة لم يقطع فدر عشرة دراهم بوزن سبعة يوم السرقة و  
القطع فلو انقص عن ذلك يوم القطع انقص العين قطع لانه غير مضمون على السارق كما  
قال في الخلاف ما انقص لسرق فانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه وعن محمد انه يقطع وذكر الطحاوي  
ان المعبر يوم الاخذ وعن محمد لو اخذ نصف دينار فتمت عشرة قطع ولو اقل لا والمتبادر  
ان يكون الاخذ بمكة فلو اخرج من طراز اقل من عشرة ثم دخل فيه وكل لم يقطع مضروبة فلو اخذ  
نبرا وزنه عشرة وقيمة اقل لم يقطع فنقوم باخذ نقد راج بنهم ولا يقطع بالشك ولا  
بنقوم واحد او بعض من المقومين مملوكا فلا يقطع باخذ غير المملوك اذا قطع من مملوك باليد  
محرزا اي ممنوعا عن وصول يد الغير اليه وهو في الاصل المحمول في طراز اي الموضع المخصص  
بالاستيلاء تنزع فيه مملوكا ومحرزا فلا يقطع باخذ الاجمى لجهل حال غيره ولا بالاخذ من السيد  
والعينة وبنت المال بمكان اي بسبب موضع مع حفظ الاموال كالدور والدكاكين  
والخانات والجناب والصندوق والمذنب ان حرز كل شيء معتبر كجزء من كل شيء لا يقطع به  
باخذ ولو لم يكن اصطبل بخلاف اخذ الدابة وحافظ اي بسبب شخص يحفظه فلا يقطع بالاخذ  
عن الصبي والمجنون ولا ياخذ شاة او بقة او غيره من مخرجيها راع ولا ياخذ المال من ثايم  
اذا جعله تحت راسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام فيه خلاف ومن شروط القطع  
ان يكون المال متقوما وان لا يكون مباح الاصل وتوافيقا وان لا يتسارع اليه الفساد وان  
يكون يد الممسوق منه صحيحة فلا يقطع بالاخذ من السارق وسباني الكل في اننا المسائل  
احاط المحيط بكل ما ذكرناه من المسائل فان اقر المكلف بما الى السرقة طابعا كما هو المتبادر فلو  
اقر مكرها كان باطلا ومن المتأخرين من افني بصحة وكيل ضربه لغيره كما في خاتمة المضمين وتسل  
الحسن عنه قال ما لم يقطع اللحم لا يقطع العظم لكن في الواححات لا يعني به لانه خلاف السخرج  
وفي التجنيس عن عصام ان امير اسأله عن سارق اتي به وهو منكرف فقال عليه بين فقال لا امير  
سارق ويمن ثايم بالسوط فاحضره عشرة حتى اقر قاتلي بالسرقة فقال سبحان الله ما ريت  
جورا اسنبة بالعدل من هذه عتدهما ومربان عند اليوسف وعنه الرجوع اليها كما في  
الكافي او شهد بها رجلان عدلان فلم تقبل شهادة النساء وتقبل شهادة رجل واحد اثنين

اشتهر

في حق المال كالشهادة على الشهادة كما في المحيط وغيره وسألهما اي وجب على الامام او نائبه  
ان يسأل المنة والشاهد ما بهي الى السرقة احرازه نحو الغصب والسرقة الكبرى وكيف هي لان  
الاخذ قد يكون بلا قطع كما اذا دخل يده في الدار واخرج المتاع ومعنى هي لان التقادم مانع  
القطع اذا ثبت بالبينونة دون الاقرار كما ذكره المصنف قبل ولذا اطلق ههنا فلا عليه كما ظن و  
ابن هي فانه لا يقطع بالاخذ في داره والسرقة لا تسرق لانه لا يقطع بلا نصيب اذا كان  
المسروق منه غائبا عن مجلس القضاء كما في المحيط فلا يطلق لا يجوز شي ومن سرق اخرازا  
عن الاخذ من السارق وذو رحم محرم وكوه وبنينا اي بين المنة والشاهد جميع ما سأل قطع  
السارق يده سواء كان موقرا او غيره جزاء لكسبه قال اقر بها ثم يهرب ان كان في فوره لا يمنع  
لصحة الرجوع عنه بخلاف ما اذا شهد عليه بها ثم يهرب فانه يمنع في فوره ولو اقر رجلان بسرقة  
ماية درهم فقال احدهما هو مالي لم يقطع واحدهما كما في المحيط وان شارك في الاخذ جميعا اي  
ما فوق الواحد واصاب كلاهما بالقسمة على السواء قدر نصيب من عشرة درهم مضروبة  
قطعوها الى قطع الامام ذلك للجمع وان اخذ بعضهم دون كليم نوجد الاخذ من الكل معني فانهم  
معا ونون فان اصاب كلا اقل من ذلك لم يقطع وفيه ايه الى انه لو سرق واحد عشرة من عشرة  
انفس من جز واحد من كل درهم قطع لكمال النصيب في حق السارق كما في الظهير لا يقطع  
سأله اي ياخذ شي خفي خبيس في اعيان الناس من التفتحة كحكة اللسان كما في القاموس يوجد  
مباحا في الاصل ما فيه من الشبهة العامة ولانه لا يجري فيه الشك في دارنا فقطع ما يوجد مباحا  
في دارهم كالسراج والعلاج والابنوس والعود والفضة والذو لؤلؤ والياقوت فانها عشرة  
في دارنا وعشر محمد لا يقطع في العلاج والابنوس بل لا يقطع في اللؤلؤ والياقوت  
كما في المحيط كحبة غير معمول فقطع بالمعمول كاخذ السرير والباب وحشيش طوك فلا يقطع  
بالكلاء والطلب بالطريق الاولى واختلف في القطع باخذ الوسمه ولنا كما في شرح الطحاوي  
وسمك طري او فريد وصيد بري او جري طير كان او غيره كالهجاء والبط والعند وعنه الى  
يوسف انه يقطع في كل شيء من المذكورات الا في الطين والثراب والسرقة في كافي المبرانية  
وعنه ابو بصير يفسد بها لا يفسد سنة كما اشير اليه في المضمرات كطين واشربة غير مطبوخة ونزير  
وخير طري او فريد وقال شيخنا لا يقطع باخذ الطعام في سنة العظا وان كان لا يفسد  
وجز وكذا في الغصب اذا كان يفسد ولو حرزا فان لم يفسد وكان محرزا يقطع كما في المحيط فاكنه  
رطبة ولو حرزة وفي الواقعات يحكم في النمر الطلب والمخار ان لا يقطع به ومرة اي لا يقطع به  
على شجرة كالجوز واللوز لعدم الاجازة وانما قيد بالشجر لانه لو كان في طراز قطع كما في المضمرات  
لكن في النظم لو سرق نمر طراز قطع بخلاف غيره من الثمار فانه لم يقطع لانه يفسد بها ويطلع  
لا يفسد بها كالقيد منه واما ما يفسد منه فداخل في الفاكنة الرطبة فلم يدخل مطلقا بطبخ  
في الفاكنة الرطبة ولا في اليابسة على الشجر كما ظن ورجع لم يفسد وان كان له حائط موقوف  
او حافظا وفيه اشعار بان لا يفسد وجمع في سائر قطع لانه صار محرزا ولذا الواضحة للفظ



من السبل لم يقطع كما في الواقعات واشتهر مطربة الى مسكرة لانه لا قيمة لشيء من المسكرات عند بعض اصحابنا كما في الكرماني وفي التقدير اشعار بانها لو كانت خلا او دب او عسلا او كزهره قطع وحينئذ لم يقطع وعنه لو اخذنا الفضة فبعت عشرة فبعت بدينار لم يقطع بتبعية ما فيه فلو كان فيه غسل قطع كما في المحيط والالت لم يقطع كالف والمزمار والطنبور والندو الشطرنج وطبل الدوم وكذا طبل الخواقة فانه لا يقطع باخذه على المخار كما في الواقعات **وصليب** بالفتح شئ مثلث يتخذ النصارى قبله والى ان يثلث ايذانا كما قالوا في ثلث ثلث وقيل خشبات تقسم بعضها الى بعض زعموا ان عيسى دم صلب على مثل فته كوابه كما في المعاملة العين من ذهب او فضة سواء كان في معبد لهم او في بيت لهم وهذا عندنا وكذا عندنا يوسف الا اذا كان في البيت فانه يقطع وفيه ايام الى ان لا يقطع باخذه الصنم ولو حفر في الجدران وباب مسجد الا في باب دار فانه يلزم منه بالطريق الاولى ان لا يقطع باب المسجد لانه كجزء من باب الدار ما فيها بخلاف باب المسجد كما في الهداية **وسحف** وصبى ولو كانا حليين اي حزينين بالذهب او الفضة قدر عشرة وهذا عندنا لان الكاف واللمد والحلبة ينع ولا ماليتها للحر ولا للكنوب وقطع عندنا يوسف اذا بلغ الحلبة نصيبا وعبد الصغير الذي لا يجر عن نفسه فانه يقطع به لتحقيق السرقه بخلاف الكبير فانه غصب او ضراخ ويقطع عندنا يوسف ولو صغيره لا يقطع ولا يشك ودقة الفقه وقد تكسر جماعة الصحف المضمومة كما في القاموس فيشمل المصحف وكتب العلوم الشرعية والاداب ودواوين فيها حكمه دون دواوين فيها اشعار مكرهه وكتب العلوم الحكيمه فانها داخلان في الالاء لو كانا اشعارا اليه الزاد وغيره الا دقة الحساب تضم الى ما تشدد السنين جمع صاحب اي دقة فخرج حساب به فان المقصود منه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحيط انه يقطع به لانه لا يحتاج اليه اذ ليس فيه احكام الشرع ولا ما يتوصل به اليها بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه والادب وقيل يقطع بكتب الادب لانه ليس فيها احكامه وفيه اشعارا بانه يقطع بكتب الشعر والدواوين مطلقا وكذا كتب الحكمة وفي المحيط انه لا يقطع بكتب الحديث والشعر وعنه الى يوسف انه يقطع ولا يقطع بكتب الوقف ولا في كتب وقرآنه لانه مباح الاصل كما في الاولى ان يذكر قبله لا يقطع اخل في الصيد كما نص عليه المحيط وجبانه اي لا يقطع بجبانته في كونه دعيه في يده مال الغير بقصور المحرم ونهب اي غارة لال لانه اخذ على انبه ونبتل اي اخذ الكفن عزيمت في قبره سواء كان الكفن مستونا او زائدا او اقل وسواء كان القبر في الصحراء او البيت ولو مفضل وقيل يقطع اذا كان مفضلا والا صح انه لا يقطع عندنا لم يمتد الى المحرم في القبر وعنه الى يوسف انه يقطع بالكفن المنسوب او الاقل ولو كان القبر في الصحراء كما في الكشف من الظن ان الانسب المحرم والمنسوب والمنسوب لان المعنى جبانته لا يقطع باخذه ما كان ونهب ونبتل غير بالاحذ ولا يخفى انه غير ادوم مال عامة كمال بيت المال وما لاي لا يقطع في ذلك المال

شركة كمال الغنية فان لم يصبها من بيت المال والمغنى فيقع في المحرم مثل حقه اي لا يقطع باخذه مثل دين له على غيره من دراهم او غيره لانه استوفى حقه سواء كان حالا او مؤجلا لان الحق ثابت وان قيل لاجل المطالبة وفي المثل اشارة الى انه لو اخذ امواله حقه او اراد يقطع والى انه لو كان حقه دراهم فاخذها بغير قطع وهو رواية عن ابي يوسف كما في الزاهدى والصحيح انه لم يقطع لان النقود في حكم جنس واحد كما في الزهري والى انه لو كان اخذ عروضا قطع لانه ليس له الاخذ الا ببيعها وعنه الى يوسف انه لم يقطع لان له ان ياخذ رهنا او قرضا حقه عند بعضهم كما في الهداية وفيه ايام الى ان لا ياخذ من خلاف حقه عند المجتهد في المالية وهذا اوسع من يجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبنا فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كما في الزاهدى ولو لم يرد الى لو اخذ مثل حقه مع زيادة عليه عما له لم يقطع لصيرورته شرا بكمه ارحمة وما قطع به وهو كماله اذا سرق مالا فقطع به فيه فزده الى ما له ثم سرق ثانيا ولم يتغير المسروق عن الحالة الاولى حقيقه فانه لا يقطع وعنه الى يوسف انه يقطع كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو سرق هذا المال مع شئ اخر قطع والى انه لو باعه ما له بعد الرد ثم سرق قطع لانه يتغير حكمه كما قال مشايخنا وراى الله ولم يقطع عند مشايخ العراق لانه لم يتغير حقيقه والى انه لو سرق غزلا وقطع به فيه فزده على ما له فتمسكه المالك وجعله ثوبا ثم سرق قطع وكذا في كل عين قطع فيه فرد على المالك فاخذت فيه صنعة لو اخذت الفاصب في المصنوع انقطع حق المالك الا ترى انه لو سرق ثوب ثم قطع فيه ثم نقصه فسرقة النقص لم يقطع لان هذا الصنع لا يقطع حق المالك لو وجد من الفاصب كما في المحيط وما لاي رجم محرم كالاخوين والعين من بيته لانه غير محرم فلو اخذ ما له من بيت غيره قطع لانه عز وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امه او اخذ من صاعا قطع وعنه الى يوسف انه لم يقطع كما في الهداية والى انه لو اخذ من مال امه او ابه او ابنه او زوج ابنه او امه او زوجته قطع وهو لم يقطع بلا خلاف كما في النظم واصنافه مال للمهر فبشمل ما اذا كان المال لغير ذي الرحم فانه لم يقطع كما في الهداية فمن الظن ان الاحسن مال من بيت ذي رحم محرم يشمل هذه الصورة ولا يقال زوج اخذت من بيت زوج لانه لا يقطع فيه عرسه معه وما لاي عرس من بيت عرس لا يسكن فيها زوجها لانها طيبها في الاموال عادة وفيه ايام الى ان لو اخذت من بيت امه او بالعكس ثم طلقها وعنه المرافعة انقضت عدها لم يقطع اعتبارا لانه لا يقطع لكونه لو اخذ اجنبي من اجنبيته او بالعكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجية مانعة كما في المحيط وما لاي سببه من بيت سببه وسببه من بيت سببه ولم يذكره لانه لا يقطع لانه لا يقطع لانه محارم بل من بيت محارم وعنه بيت عرس السيد وزوج سببه ومكانه وعنده المادون وما لاي مصيصة من بيت مصيصة من دار فلو كان اذن الصبي بال دخول في بيت اخذ فاخذ منه ففي القطع روايتان كما في المحيط وفيه اشعار بان لو اخذ من بيت غير ما دون فيه قطع



بالاتفاق ولو اعتمد على ما في قوله وبنت اذن كان جائز او معتم أي غيبته لان رغبة نصيبا  
ولا يخفى ان الاخذ ان كان من العسكر فالمعتم داخل في مال الشركة والا ففى مال العتمة وقال اخذ  
من حمام سواء كان له حافظ ام لا وهذا اذا اخذ منه منار او اذا اخذه ليل فقد قطع  
وضمن الحمام ان امر بالحفظ كما في المضمرات وفيه استعار بان لو اعتاد الناس دخول  
الحمام في بعض الليل فهو كالنهار كما في الاختيار والما حصل الحمام عما في ما اذن فيه لان في  
السراجية لو اخذ حمام ورب المال حافظه قطع عند أبي حنيفة ولم يقطع عند محمد وعليه الفتوى  
ومن بيت اذن للناس في دونه لا خيال للحر فلو اخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحب  
فيه لان المسجد انما يصير حرا بالي فلو اخذ من ثلث ثلث او ثلثان من ثلث ثلث لكان ذلك  
واما السبا فقد قطع الا اذا اعتد الدخول فيه بعض الليل فانه لم يقطع لوجود الاذن كما في  
الاختيار ولا يقطع ان اخذ من حجر حجر الدار لان يد المال كفاية حينئذ والدار بمنزلة  
الثبوت وكونه مما كان حرا بنفسه واهل ينتفون بصره انتفاع المنزل لا السكنه و  
الافنى ذات المقاصير كما في الكرماني او ان اخذ وناول الى اعطى له هو خارج من الدار المعين  
لان الاخذ لم يوجب منها وهذا عندنا واما عند غيره فمقطع الداخل والاول الصحيح كما في المضمرات  
وعلى يوسف ان ناوله وقد دخل الخارج يده فيها فمقطع على احد مناهما وبه اخذ كثير من  
المتأخرين كما في الزخيرة او ان ادخل بده من الباب او الثقب في بيت واحد فانه لم يقطع  
بالاتفاق وعلى يوسف انه يقطع كما في النظم وفيه اجماع الى انه لو دخل فيه ووضع عند الباب  
او الثقب ثم خرج واخذه قطع وفيه اختلاف المتأخرين كما في الزخيرة والى انه لو اخذه من  
السبح الاسفل قطع وذا بالاتفاق وكذا في الاعلى وفيه حض والافال قطع عند العاتمة كما في  
النظم او ان طرصة اى شق ما فيه الدرع خارجة من كغيره طرف خارجة او طرف على الاول  
يكون الصرة من خارج الكم منضلة به وحينئذ لم يقطع بالبطر والاخذ لعدم طرزه وعلى الثاني اما ان  
يكون من داخل الكم فلا يقطع بطر خارجة كما هو الا اذا حصل رباط وادخل بده في الكم واخذه فانه قطع  
كما اذا كان الصرة خارجة غير مبطنة وادخل بده في الكم واخذه لوجود طرزه واما ان يكون من  
خارج الكم مبطنة على ظاهره وحينئذ يقطع بالبطر لانه اخذه من طرزه وهو الكم وعلى هذا لو  
حل الرباط واخذ لم يقطع لان الدراع من خارج الكم وعلى يوسف انه يقطع بكل حال لان حجر  
ما يكمل او صاحبه او ان سرق اى اخذ حبل الجليم والاحسن بعير او لومع لئلا يقطع القطار بالكسر  
اى من الابل المقطورة والمقرب بعضها الى بعض على نسق واحد كما في القاموس او حبل بالي  
المكسورة اى جوالق مملوءة المتاع واقفا على ظهر دابة وان لم يكن من قطار كما اشير اليه في المحيط  
وغیره فمن الظن ان الاحسن تقدم الطرف على حمل البضاعة على ان الاصل اشتراك المعطوفين  
في القيد واما لم يقطع وان وجد النساق او القنادير والراكب لان كلاهما قاطع مسافة  
او نافع لمتاع الحافظه وقطع السارق من القطار وغيره ان حفظه ربه الى حفظ المسروق من  
الحيوان الالهى والجلل والمتاع ماله وغيره وفيه اجماع الى انه لو سرق شاة او بقرة او بئرا للحرى

مع الرعي لم يقطع قطع والافلا وبما في كثير من المتأخرين والى انه لو اخذ متاعا من بيت السوق ليل  
وعند حافظه قطع والافلا بخلاف ما اذا كان طرزه بالمكان فانه يقطع بالافلا وان لم يكن موافقا  
كما في المحيط او نائم الحافظه عليه كمن مع المسروق من طرزه او غيره فان على نجي المصاحبة كما في  
القاموس وغيره فما زاد المص وغيره من قيد او غيره زاد ففيه استعار بان المتاع كجزء من الحافظ  
في حال نومه سواء جعل تحت راسه او جنبه او بين يديه وهو الصحيح وقيل لو نام وهو  
هو بين يديه لم يقطع كما في المضمرات فلو جلس في الضيق او المسجد او الطريق وعنده  
متاع فهو محذور وفيه التقاليد ان المتاع اذا كان تحت يده قطع وعنه محمد لو كان عليه ثوب  
او داوود او منطف وكذا لو سرق من ثايبه صاحبها في المحيط وان شق لئلا يوصل الى جوالق على الارض  
او على ظهر حمل لم يقطع واخذ منه شيئا اى اخرج منه سيرة ما قيمت عشرة دراهم فصاعدا  
فلو خرج الشيء بنفسه ثم اخذه لم يقطع لان الاخراج من طرزه شرط او ان ادخل بيده او شيئا  
اخر فعلق بالمتاع في صندوق او لم او جيب او غيره واخذ منه واخرج من مقصورة اى  
حجرة دار فيها مقاصير الى صحنها اى لو اخرج السارق من منزل من منازل دار كسيرة في كل  
منها مساكن على حدة كالمدارس والخوانق والحنانات الى صحن هذه الدار التي ينتفون  
به انتفاع السكنه قطع لانه اخرج من طرزه اذ كل مقصورة حرة او سرق واخرج صاحب  
مقصورة منها صاحب مقصورة اخرى الى مقصوده وان لم يخرج الى صحنها بخلاف ما اذا  
سرق صاحب بيت من سوت دار صغيرة في كل منها مساكن فانه لا يقطع ما لم يخرج من الدار او  
دخل السارق في حوز او الفى شيئا منه في كوى الطريق لصحن الدار او غيره ثم خرج واخذ ذلك  
الشيء لانه صار حرا من طرزه وعلى اجماع الى انه لو اخذ غيره قبل ان يخرج او بعده لم يقطع  
خلافه لانه في النظم او حمله على كوى حمار فصادف واجهه لئلا يصادف بصفاته ليسون  
وفيه راء الى انه لو الفى في منزله في طرزه اخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن فربما ترك المالك  
صحنه خرج قطع وفيه اختلاف المتأخرين كما في المحيط والى انه لو علف على طائر الى بيته لم يقطع  
كما لو ابتلع ديارا خرج كما في الحارصة وغيره والى انه لو خرج من طرزه لم يقطع وكذا لو حمل  
على كلب فخرج بلا سوط والى انه لو دخل من بطا وترك بابه مفتوحا فخرج الدابة بنفسها فذهب  
بها من السكنه لم يقطع وان صاح حتى خرجت فان كانت نورا قال هشي هشي يقطع وان  
قال هوش هوش لم يقطع وان كانت حمارا قال هبه به قطع وان قال بير بير لم يقطع كما  
في النظم ثم شرع في كيفية الحد فقال يقطع بين السارق الى اليمنى من يديه فان اليسرى لم  
يقطع في المرة الاولى بالاجماع واطلاقه مشعر بان اليمنى لو كانت مثلا او مقطوعة الاصابع  
قطعت وهذا ظاهر الرواية وعلى يوسف انه لم يقطع من زندق الزاد وسكون النون  
هو الرسع وحجم اى يمس في الدهن المعنى وجوبه لان الدم لا يقطع الابه والحدز اى غير  
متكلف ولنه لا يقطع في الحر والبرد الشديدين واجه الدهن على السارق كاجرة الحداد ومقيم  
الحد كما في اذ كر اهية التماسنى ثم يقطع رقبته اليسرى من الكعب وحجم ان عاد الى السفرة



وهذا كله اذا كان اليد اليمنى موجودة فان كانت دايمية او مقطوعة قطع الرجل اليسرى او لا كما  
في الاختيار فان عاد الى السرقة سرق ثالثا او رابعا لا يقطع اليد اليسرى ولا الرجل اليمنى  
وفي اشعار بان يقطع لكل من قطع اليد والرجل ان يكون كل من اليد اليسرى والرجل اليمنى  
صحيحة فلو كانت احدهما مقطوعة او شللا او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة الارهام  
او الاصابع او ثلثة في رواية سوى الارهام او بالرجل عرج لا يقطع المشي لم يقطع  
لغوات خيش المنفعة بطشا او منبها كما في الاختيار واليهما يشير في شرح العلي وى لكن  
في المحيط شط في قطع اليد اليمنى ان يكون اليسرى والرجل اليمنى صحيحين فلو قطع اليد اليسرى  
لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى  
لانه لا يفتقر خيش المنفعة بطشا بل يعز اسحسانا على ما قال بعض المشايخ كما في الكافي  
او يضرب كما في الاختيار ثم يسجن مجلد اخى بنوب ومدة التوبة مفوضة الى راي الامام وقيل  
ممنوعة الى ان يظلم سيما الصالحين في وجهه وقيل بحسب سنة وقيل الى ان يموت كما في الكفاية  
ومما ان يقتله سياسة كما في المضمرات ونشر طحة السرقة الثابتة بالاقرار والشهادة خصوصه  
الملك ولو صلى كالا ب والوصى والوكيل ومنولى الوقت او خصوصه دى يد بالتوبين حافظ  
الى ذى بدامين او ضمن كالودع والمستغفر والمساو والمضارب والمستبضع وكجوة من القاص  
والقاص على سوم الشراء او بغير فاسد وتشتني منه الراهن فانه لا يجامى الرهن الا بعد  
قضاء الدين واخرى بالي فظاع السارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصومه احد ولو مالكا  
لان يده ليست بصحيحة فالاولى خصوصه بد صحيحه وهى بملك ويد امانة كيد المودع وبه كان  
كيد القاص على السوم ونامه في الاختيار وما قطع به من المال ان بقي في يد السارق او غيره  
بالشراء وكجوة رد الى المالك لا يزل عنه ملكه ورجع على السارق بملكه بما دفعه اليه والابن  
بان ملك او استملك لا يضمن السارق او لا يملك المسروق منه فضمن السارق  
وعنه لو استملك ضمن وخم محمد انه ضمن ديانة لا قضاء ولو استملك غيره ضمن ويرجع بما دفع  
على السارق وفي المتن ان كلامهما غير ضامن وهذا كله بعد القطع واما قبل فلو اضرار  
القطع لم يضمن كما اذا قال المالك انا ضمنه لم يقطع كما في المحيط ثم شرع في السرقة الكبرى فقال  
ومعصوم بالعصمة المؤبدية وهو مسلم او ذمي او عبد قطع الطريق على معصوم الزايم المارة  
من مسلم او ذمي في صحراء او ارض على مسافة فصاعدا دون القوي والامصار ولا يضمنه هذا  
ظاهر الرواية وعنه الى يوسف ان من قطع الطريق من زرايم على اقل خمسة السهم او المصير  
وعليه الفتوى وفما لشر المتخلة المعين كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان  
هذا في زمانهم واما في زماننا فنحقق قطع الطريق في القوي والامصار وعنه الى يوسف من زرايم  
في المصر وبين القوي فان كان بالسلام كيد وان كان بغيره فلا اذا كان بالنسل واما قال  
معصوم اشارة الى انه لو كان واحدا لانه قوة لم يكن للمارة مقاومة ولو امرأة وعنه محمد لو  
كان فيهم امرأة بائنة اقيم لحد عليها دونهم وعنه الى يوسف ان عليهم لحد وناوخر ابي نيفة انه

لا حد على احد كما قال محمد وفي القدرى الجمع اصحابنا لانه لا حد على المرأة كما لا حد على الصبي و  
المجنون وذو رحم محرم من احد المارة وان بائنه ولا على من كان احد منهم معه فبشرط لم  
كونهم كلهم مكلفين اجنبين اذ الشبهة دارنه كما في الذخيرة وغيره فالاطلاق لا يخرج عن  
شيء والتعلق بجواز فان المعنى قطع المارة من الطريق كما في الكرماني وقطاع الطريق المقصود  
كما في القاموس فني جمع قاطع كطال وطالب واما قال على معصوم لانه لو قطع على  
مستامن اخلف في وجوب حده والمشاورة انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يجد الطريق في  
صعق كدار كما في الاختيار وغيره فاخذ هذا المعصوم القاطع قبل اخذ مال المعصوم منه وقيل  
قيل له عذر وحسب حتى يتوب ويظهر سيما الصالحين عليه ويموت لانه خوف معصوما وفي قاضي  
خان عذر وحسب سبيل وقيل ان الامام لا يزال يطلبه حتى يخرج من دار السلام كما في الاختيار وان اخذ  
فاقطع المال ونصيب كل من القطاع نصيب من عشرة درهم في ظاهر الرواية وعنه من درهما  
في رواية الحسن كما في الظهيرية قطع يده ورجله من خلاف الى يده اليمنى ورجله اليسرى بملك قتل ثم  
رد المال الى بقى والامام ضمن وفي الاكفاء اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة فلو تاب  
قبل ان يأخذ واسقط عنه الحد لكن بقي حق العدة من المال او القصاص كما في الاختيار وفي  
الاخذ من الى انهم لو لم يأخذوا باليهم ولو لم يلزم ان يتبعوهم فان اخذوا مال احد كان لهم ان  
يتبعوهم وان غاب الا اذا استملكوه وان قتلوا احد لم يتبعوهم الا اذا حضر وليه كما في  
المحيط وغيره وان قتل القاطع معصوما بملك اخذ مال منه قبل حده الى سياسته لا فصاحبا  
لانه لم ينفذ الى عفو الاولياء لانه حق المالك وان قتل معه اى مع اخذ المال قتل بلا قطع  
وعنه انه يقطع ويؤخذ الفضل يدفع الى اهل حتى يدفعوه او يصلب بان يغير خشيته في الاصل ثم يبرأ  
عليها خشيته اخرى فيضع قدميه على تلك الخشيته ويبرأ من اعلاه خشيته اخرى ويبرأ عليها يده  
ثم يقطع بالرمح تحت نديه اليسرى ويحرك الرمح حتى يموت به كما في المضمرات او قطع اليد  
والرجل من خلاف ثم قتل او يصلب عنقه واما عندهما فقتل او يصلب ولا يقطع وعنه الى يوسف  
لا يترك الصليب للنفس وعنه الى خشيته ان الامام ان يقتل ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية يترك  
على الخشيته ثلثة ايام ثم يجلى بينه وبين اهل حتى يدفعوه لضرب الناس بركه وعنه الى يوسف  
انه يترك حتى يسقط عبرة وهذا كله اذا اخذ قبل التوبة ورد المال فلورجع وتاب ورد المال لم  
يترك يرفع الى اولياء المقتول ليعقلوه فصاحبا او يصلحوه واما اذا تاب ولم يرد المال  
فقتل حده وقيل لم يجد بل دفع الى اولياءه كما في المحيط وغيره واما حكم على ذلك اشارة الى الختم و  
الشروع فان قتل قطع الطريق اصحاب المسافر على السيرة **المسافر**  
عقب بالسرقة مع اشتغال كل على الفضل ترقب الى الاعلى فان قتل الكفار اعظم اجرا وهو في اللغة  
بذل ما في الواسع من القول والعقل كما قال ابن الاثير وغيره وفي التربة قتال الكفار وكجوة من  
ضربهم ونهب اموالهم وهدم معابدهم وكسر اصنامهم وغيره والمهاد الاجتهاد في تقوية الدين  
ينجو قتال المشركين والذليين والمزبدن الذين هم اجنب الكفار لا يحد الا فراد الباعين



فالعلم للمعد على ما هو الاصل والاكثر قد سمعوه بالسيرة اسم في السير كما في الطلبة ثم  
نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على طريقة المسلمين في المعاملة مع الكافرين والى  
وغيرها ولا اراد بيان ما هو الاصل مما ذكر عدل من الاضمار الى الاظهار فقال الجهاد فرض عين  
بشرط القدرة على القتال والصلاح والزاد والراحلة وغيره كما في فاضل خان وغيره وحكم ان  
يلزم كل واحد اقامته ولا يسقط باداء البعض فالمعنى فرض على كل ذات بشرط ان يحجم الكفار  
المذكورون على دار من ديار الاسلام اي استولوا اليها بغتة لانفس المسلمين او ذرارهم واموالهم  
فان علم فرضا بوجوب منعه وفروا على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم وفي جوارحهم ففرض  
كفائة فندب في حقهم الا اذا حجبوا الاقربون او تكاسلوا فانه صار فرض عين في حقهم ايضا ثم  
الي ان يفرض على اهل الشرق والغرب جميعا فمن قام به سقط عنه ومن لم يقم بلا عذر انتم فالجهاد  
فيل العلم بالنفس لم يجب على احد فان الانسان لم يجزى بما لم يعلم به وبعد العلم وجب على هذا  
الترتيب لو يكفي ان يكون الجهاد فاسقا او عبدا كما تشير اليه في الرخصة والمجيب والمغني وغيرها  
هذه في زماننا وما في الاشارة فالصحيح ثم الموقوفة الحسنة ثم النفس اذا قبلوا ثم البذرة ثم في غير  
الاسم لم يرد في جميع الايمان والامان سوى العلم كما في الكرماني فيجوز كل مسلم حتى المرأة والعبد  
اول من الزوج والسيد لان هذا الفرض واجب وفرض كفائة اي فرض كل كفافة ومقيم له  
وان كان فرضا على كل احد بطريق البديهة براء اي ابتداء المسلمين وقال بعض المشايخ ان  
الجهاد قبل الهجوم واجب وقبل تطوع والصحيح الاول يجب على الامام ان يبعث سريته الى  
دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية اعانته الا اذا اخذ الحراج فان لم يبعث كان  
كل الامم عليه وهذا اذا غلب على ظنه انه يكافئهم والافقاسياج قتالهم بخلاف الامر بالمعروف  
كما في الزاهد والاطلاق مشعر بجواز الابتداء به في شهر طرم واحد من دولته من وجب  
وذا العقدة وذو الحجة والمحرم وان كان الافضل ان يبتدأ به في غيرهما كما في فاضل خان ثم  
استبرأ الى حكمه فقال ان قام اي انتصب به بعض من المسلمين العالمين به سقطت الباقيين  
اي ما في هؤلاء المسلمين والافقاسي به بعض منهم انما هو الى جميع المسلمين العالمين به سواء  
كانوا كل المسلمين شرقا وغربا او بعضهم وفيه رخص الى ان فرض الكفائة على كل واحد من  
العالمين به بطريق البديل وقبل ان فرض على بعض غير معين والاول المختار لانه لو وجب  
على البعض لكان الامم بعضها مبهما وذا غير معقول والى انه قد يصير بحيث لا يجب على احد  
وحيث يجب على كل احد وحيث يجب على بعض دون بعض فان ظن كل طائفة من المسلمين  
ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لم يرد منه ان لا يقوم به احد وان ظن كل  
طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض ان غيرهم لم يفعلوا وجب على  
الغير ان يفي به وجب على الاخرين دون الاولين وذلك لان الوجوب ههنا منوط بظن المكلف  
لان تحصل العلم بفعل الغير وعدمه في امثال ذلك في غير النقص فالتكليف به يؤدي الى  
الحرج وتامه في نتائج العقول والى انه لم يجب على الجاهل به وما في حاشي الكشاف للفاضل

الفتاوى اني انجب عليه ايضا في لف للمزاولات لا يفرض على صبي لانه غير مكلف كما يجوزون  
وعبد لان حق المولى مقدم على فرض الكفائة وفيه استعارة بان لا يخرج الولد الى الجهاد بل اذن  
احد الوالدین مثل المدبون بل اذن الدارين كما في المراهة سواء كان له زوج او لا  
لان من قرنها الى قدما عورة وفي الجهاد قد اكتشف شي من ذلك كالحالة كما في المحط فلا يخص  
بالزوجة كما ظن واعني ومفقد نصيب الميم وفخ العين اي الذي اقعه الداء وانقطع اي الذي  
قطع به لعدم القدرة على الجهاد وفيه اشعار بان من عجز عنه بسبب من الاسباب لم يفرض  
عليه كما استمر اليه في الاختيار واعلم ان من امات هذا الباب معرفة الامام والدارين فالامام  
من يبعه اهل الحل والعقد ونفذ حكمه فيهم فوافقه او فلا يصير اماما لا يدين كما في النظم وغيره  
ودار الاسلام ما يجري فيه حكم امام المسلمين ودار الحرب ما يجري فيه امر رئيس الكافرين كما في الكافي  
وذكر في الزاهد انها ما غلب فيه المسلمون وكانوا فيه امنين ودار الحرب ما خافوا فيه من  
الكافرين ولا خلاف ان دار الحرب نصير دار الاسلام باجاء بعض احكام الاسلام فيها واما  
صير ورثها دار الحرب فعقد بانه منعه بشروط احدا احكام الكفر استنها را بان حكم  
الحاكم حكيم ولا يجوزون الى فضاة المسلمين كما في الحجة والثاني الاتصال بدار الحرب بحيث لا  
يكون بينهما مدة من بلاد الاسلام بل يحقهم المدد منها والثالث زوال الامان الاول اي لم يتيقن سلم  
او دمي فيها اعنا الامان الكفار او لم يبق الامان الذي كان للمسلمين باسلامه وللزمي عقد  
المنة قبل استيلاء الكفرة وعند هذا لا ينشأ الا الشريعة الاول وقال شيخ الاسلام والامان يجالي  
ان الدار محكومة بدار الاسلام ببقاء حكم واحد فيها كما في العمادي وغيره فلا جبايات تجعل هذه  
البلاد دار الاسلام والمسلمين وان كانت للملايين واليد في الظاهر لولا الشياطين رسلها  
تجعلنا قننة للمعوم الظالمين وبجانبه حجب من العوم الكافرين كما في المنصف وغيره ثم انشا  
الى تفصيل الجهاد وتبيين شروطه وغيره فقال فيجاء صرهم اي يحيط الامام مع التابعين بالكفار  
في ديارهم او غيرهم في موضع حصين ليلا يتفوقوا والفاعل ضمير المشرك مع الغير بشهادة لنا وعلينا  
ويجوز ان يكون ضمير غالبا للامام وكذا قوله ويدعوهم الى الامان والاسلام ليعلموا اننا لما  
وانتقل فتوقفت قبل الدعوة انتم بلا شيء من الدية والكفارة وقيل ان هذا اي وجوب الدعوة  
في ابتداء الاسلام واما بعد ما انتشر في مسجته لزيادة التاكيد بشرط ان احدهما ان لا يكون  
في التقدم ضرر بالمسلمين كالاستعداد للقتال والتحصن والاحتياط كجيلة فان دفع الضرر عنهم  
واجب والثاني ان يطع فيهم ما يدعوههم اليه كما في المحيط فان ابوا عجز قبول الاسلام فالى الحجة  
يدعوا اليها منهم كاهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان في الحج دون العرب والمسلمين كما  
باني وبين كنية لجزيرة وزمان اذ اربها ليل يفضي الى المنازعة فان سبوا الحزبة فلهن لنا غصنة  
الداء والاموال وعليهم ما علينا من النقص بهما كما في الضمانات وان ابوا عجز قبول الحجة  
بقائهم الامام بعد الاستعانة بغيره تعالى فانه الناصر لولاءه والظاهر لادعاء بما يستلزم  
في خوض السيف ورمي السم ونصب المجنوق وان كان فيهم مسلم اسير او ناه او طفل



الا انه لم يقصد بهم بالهلاك وعمل الحسن انه لا يجرى ولا يهدم حصنا فيه احد منهم والاول ظاهر  
الرواية وهو الاصح كما في المصنفات وقبل لا يكره حمل رثو سهم الى دار الاسلام ان لم يكن به  
وهن كما في قاضي خان او كان فيه فراغ فكتب المسلمين بان كان المقتول من قواد المستر كين او  
عظماء الميارين كما في الظهيرية وبذلك سيجرم ولو منفرده وروى عنهم ولو عند المصاد وغير ذلك  
كما يقضون كغيرهم بيوهم وقتل رواهم ويخرجونهم من بلادهم بفتح المعجزة وسكون الهمزة  
هو نقص العهد كما اذا عمد الى الجار بهم في زمان كذا ثم يجارهم فيه فلو لم يجرهم وخادهم بفتح  
المعاريض بان يظلم مع مباردين شيا يصح خلافه جاز فان عليا يوم الخندق قال لعمر بن عبدود  
لم تشترط ان لا تسجن علي بغيرك فمن هؤلاء الذين دعوتهم فالتفت كما لم يستعد له فغضب  
على سابقه فقطع رجليه كما في الظهيرية ولا يحل بالضم وهو جبانة وسرقة من الغنيمة مثل ان  
لا يظلم شيئا مما عنده هو او غيره ويجوز ان يحل به بها بعض الاسارى الى دارهم والمقتول  
في الاصل للثبوت في كل شئ خفية كالاغتيال على ما قال ابن الاثير ولا مثله في الجرم جرمه بان  
يسود وجوههم او يقطع بعض الاعضاء كالاذن والاذن كما في المغرب وقال ابن الاثير المثنية  
بالضم اسم من المثل بالفتح هو قطع الالف او الادل او الذكر او شئ اخر من الاطراف وانما انشئ  
من المثنية اذا كانت بعد انظف بهم واما قبل فلا بأس به لانه في ذمتهم كما في الاختيار وبما قبل  
عاجز عن القتال حقيقة او حكما كاصحاب الصوامع والرايين وشيوخ فان واعى ومقدور  
مفلوج ومفلوج اليمنى او اليد والرجل وامارة وصبي ومجنون وفيه اشعار بانه يقتل مقطوع  
اليدين اليسرى والايمن والاصم ومن يجهن ويغيب في حال افاقته لانه من يقال الامارة ملكة  
اي ذات تلك فانها تقتل بغير فرق فوجهها او ذراعي في الحارب او ذمال جثث اي جثث الكفار  
على وجه المسلمين به اي الراي او المال فان احدا من هؤلاء الزائدة على العشرة المذكورة اذا  
كان ملكا او ذراعي او مال يقتل فانه كالمقاتل يتعدى ضرره الى المسلمين وقال كمارومي  
عنه ان اصحاب الصوامع والرايين يقتلون وبعض المشايخ وفق بينهما بالاختلاف وعدمه  
تمامه في المحيط وبما قبل اب كافر بدلا ولا يقتل لهما اف وفيه رد الى انه يبتدأ بقتال كل ذي جرم  
سوى الاب والام والجد والجد فانه لا يبتدأ به لكن يلجئ الى موضع ويستمسك به حتى  
يجي غيره فيقتله الى انه اذا قصه قتله ولم يكن له ربه من قبله فبأنس يقتل على ما قالوا كما في المحيط  
واجاز مصنف الى دارهم خوف الاختلاف ان غلبوا وذكر الطحاوي ان النبي قد كان لغزو  
شي منته وفي زمانه قد كثروا لم يستحقون به لانهم مقرون بانه كلامه تعالى الا ان الاول اصح  
لانهم فعلوا ذلك مخالفة للمسلمين كما في المحيط ولا يبعد ان يراى به ذو الصنف فيشمل كتب  
التفسير الحديث والفقه فانما يمتد له المصنف كما في الاختيار وغيره وامارة ولو يجوز او جازية  
لمنفعة المسلمين كدواة الجرح وسقي الماء وغيرهما الا في جسد يوم من على المصنف والمائة من  
الاختلاف والاستمتاع فانها كجزء من الا ان اخراج الشاة مكرهه وفيه اشعار بان اخراج  
مع السرية مكرهه كما في المحيط وقد فرق ابو حنيفة بينهما بان اقل ثلثين رجلا في السرية مائة

وقال ثلثين اقل اربعة آلاف واقفا او بعيانية كما في قاضي خان وان ابوا عنه بصالحهم الامام ان  
كان الصالح خيرا كما اذا نزل بعض حصونهم ولم يكن له قوة فاراد ان يجر الى غيره فانه بصالحهم  
على ان لا يقتلوا لان هذا جهاد ومعنى فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصالحوا فيه ترك الجهاد  
صورة ومعنى اوناخره ويصالح بالمال اي باخذه عنهم او دفعه اليهم عند الحاجة اي الاضاح  
الى احد مما فلا يصالح بدون ذلك والمال اما فاذ غلبته نجس لم يقسم الباقي لانه اخذ  
بعد المحاصرة فلو اخذ قبلها بان ارسل اليهم رسولا كان جزية فيصرف الى مصرفها ولا تجنس  
كما في الاختيار وينبغي ان الامام الصالح اي نفسه جوارا ان كان هو اي السيد يقع له من  
الوفاء وانما انه السيد على النقص اشارة الى ان شراط علم ملك الكفار بالنقص او مدة يبلغ  
الى ملكهم كخراخر الغدير قال ابن الاثير السيد نقص العهد والفاوة الى ان كان بينه وبينه فموضت  
تلك المدة ولم يعلم به ملكهم فانهم لان النقص منه فلم يكن عذرا كما في الكافي ويقال لهم الامام  
قبل يندى اي نقص الصالح ان خافوا جميعا وفيه اشعار بان شراط علم ملكهم بتلك المدة فلو قطع  
بعضهم الطريق في دارنا بلا علم لم يكن نقضا الا في حق ذلك البعض فلا يقابل الا بالابه كما  
كما في البداية وصحيح المنة لم يلغ اسلامه بل مال فانه كالجزية ولا جزية عليه لان في ذلك تفرغ على  
الارتداد وان اخذ منه المال بالصالح لا يرد اليه لانه مال غير معصوم ولا يساوي كبره كبره التخرم  
ان يملك بوجه كالبه سلاح منهم مما استعمل للنقل ولو صغيرا كالبه وحده وما في ملكه من  
لحمه والديناج فان تملك مكرهه لانه يصنع منه الراية وحيل منهم لئلا يتقوى به الكفار فلا  
باس بملك الثياب والطعام والرضاض ونحوها كما لا بأس لنا جنانا ان يدخل دارهم بان  
ومع مثل سلاح وهو لا يرد به بعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتبع ضنون له ولا يمنع عنه  
كما في المحيط ولو كان البيع بعد الصلح لانه قد يبتدئ بفتح امان في وجهه من الحرة  
المسلمين ان يربل للثوف غير كاف او اكثر ولو اهل بلد او حصن وبما قصدهما بابه لسان  
فلو قال انت امن اولئك امانة الله او ذمة الله او عهد الله او لا بأس عليك او لا تخف او مرسى  
لا يقاتل احد من المسلمين ولو قال الكافر فقال لا تقتلك وفيه الكافر اول الكلام لا غير كان امانا  
من امن يؤمن اي ازال للثوف كما في المحيط والمشهور انه كالا من بالسكون والفتح مصدر من  
بالكسر وانما خص بالخلاف لان ذلك غالبا فصح امان العبد المقاتل كما في النظم فان كان الامان  
خبر المسلمين بان امن واحد من اهل حصن لفتح امضاء وان كان نشر اليهم يندى اي نقص الامام  
ذلك الامان واعلمهم بذلك كما وادب ذلك المومن اذا علم ان ذلك مني نشر عاقل لم يعلم ذلك  
لم يؤذ وباعثه جمل عذرا في دفع العقوبة كما في المحيط ولما امان الذي السجين للمسلم لانه  
منهم وكذا امان اسيرونا ج مسلمين معهم اي وقت كونها مصاحبين للمسلمين فيكون طرفا  
لاصفة كما ظن فانه لم يسمع صفة في كلامهم وكذا امان من سلمت في دارهم ولم يهاج  
اليها وكذا امان صبي عاقل ولو لم يهاج وعبد مجبور عن القتال وصح امانها عند محمد و  
اضطرب قول ابى يوسف وفيه اشعار بان صح امانها ما دونها وبما خلاف في العبد واما الصبي



فقد اختلف فيه ولم يصح عند العامة كما في الاختيار لكن الاصح انه صح اتفاقا كما في البداية وغيره  
وامان بخون لانا نستهط لصحة الامان ان يكون المؤمن محتاجا بهذا الكفار كما في  
الاختيار واما اجرة عن الصبي لان اقره ان الصبي العاقل بالمسلم احسن من اقره ان المجنون  
به فتقدم على الصبي ليس باحسن كما ظن **فصل** ما فتحه السلا عنوة لفتحة  
اسم في الفتوة كالتصوير في الشخص اسير الى قهر احرار اعداء الاسلام اهله فانه غشري وعما اذا  
صلحوا فانه بالاجابة او غشري فتسمة الى المضمون القابل للفتنة بينهم الامام بين المسلمين  
اي جيشنا الفاضل وجنيد يكون نفس السلا وغشرية وفيه استعار بانه يسترق نساؤهم  
وذرايرهم ويرفع نفس المغفرة ثم يقسم الباقي بينهم وسباني ما يستاهل للقتال او اقره اهل  
عليه اي من عليهم بتلك الرقاب والنساء والذراري والاموال كجربة على رؤسهم وواج  
على ارضهم كما فعله عمر رضي الله عنه وقالوا الاول اولى عند حاجتهم والثاني عند عدمها وخبرة  
لهم في الزمان الثاني فانهم يعلمون لهم كما في الاختيار وفيه استعار بانه حازان يقسم الكل  
الا الاراضي فانه جعلها بمنزلة الوقف على المنافسة ابد الحيا في المضمرات وفي الكفاية اياه الى انه  
لا يجوز ان يمل عليهم بقايمهم ويقسم ارضهم وسائر اموالهم ولا بالرقاب والارض ويقسم  
سائر الاموال الا اذا دفع اليهم المنقولات فانفسهم لهم الزراعة فانه جنيد يجوز ولا يكره  
كما في المحيط وغيره وخير الامام في حق الاسرى بين ثلثة قتل الامام الاسرى الذين نأخذهم  
منه المقاملين سواء كانوا من العرب او النجم وفيه استعار بانه لا يقتل النساء والذراري بل  
يستقرن المنفعة للمسلمين كما في التحفة وغيره والام في الاسرى للعهد الى اسرى كائين منهم  
فمن عطفه على قسم او اقره وليس من حذف العائد في شئ كما ظن والاسير لا خيد والمفيد  
المسجون ويجمع على الاسرى بفتح الغنة وسكون السين وعلى الاسارى بضم الغنة وفخها  
كما في الفاتوس لكن السماع للضم لا غير كما ذكره الرضي وغيره من المحققين فليس يلزم كذا ظن  
او استقام الى الاسرى المقاملين ثم قسمهم كما ذكره او قسمهم احرارا امانيا من مشركي  
العرب والمسلمين ذمة لنا اي حقا واجبا لنا عليهم من الجزية والخراج فان الذمة للحق والعهد  
والامان وسمى اهل الذمة له قوله في عهد المسلمين واما انهم كما قال ابن الاثير وقيل ان الذمة  
ليكونوا اهل ذمة لنا وتعي منهم اي لم يجر اطلاق الاسرى بلما شئ من الاسترقاق والذمة و  
تعي قراءتهم اي اخلا قمت بديل هو امانا وهذا لا يجوز في المشهور ولا باس به عند الحاجة على  
في السلب كغيره كما في البداية وقال محمد لا باس به اذا كان بحيث لا يجرى منه انسلاخ  
الغالي كما في الاختيار واما اسم مسلم وهذا لا يجوز عنده ويجوز عندها والاول الصحيح كما في الزلا  
لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وعنده انه يجوز وفي الاختيار قال الكرجي انه لا يجوز عند  
ابن يوسف الا قبل الفتنة ويجوز مطلقا عند محمد ونفي ردهم الى دارهم الى دار الحرب بعد  
الحق والغدا لما فيه من تقوية الكفار واما تحجب بهما اشارة الى ان المنهي ليس مجرد المن  
والغدا واطلا قمت من الحبس وقسمه معهم عه الى لا يجوز قسمته الغنيمة في دار الحرب وهو

في المشهور

المشهور من ذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاجازة وعنه الى يوسف الاجاب ان لا يقسم كما  
في المضمرات وقبل بكرة كرايته ختم عند ما كرايته تنسبه عند محمد كما في البداية والحاصل ان  
القاسم ان كان هو الامام او كان الفتنة عن اجرتها فالحاق في الكراية والافقي النفاذ  
بناء على ان الملك بالاستيلاء او الاجازة كما في الكراية الى ابد اعاد الى فتنة ابدان بان لم يكن الامام  
ما قبل الغنيمة فاودعها الغنائم ليخرجوها الى دار الاسلام باجره بغيره ولا يجبرهم  
على ذلك في رواية وان لم يكن لهم ما يحل ذبح واجر في وقت وفي المحيط انه يقسم بينهم حتى  
كلف كل في حمل نصيبه على ما قالوا الرواية بغير معين المقاملين بالخدمة وقبل المقامل بعد  
المقاملين ويقرب منهم وهو في الاصل الناصر كما قال ابن الاثير وممدو وهو الذي يرسل  
الى الحبس ليزيد او في الاصل ما يزداد به الشئ ويكثر لطفه اي طوق المدد الامام منه اي في دار  
الحرب كغنائم في اي مشايه ان له في استحقاق المغنم وفي حكم الرد من عرض منهم او صار  
بحر وحاصل شهود الواقعة او اسره العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز قبل الفتنة  
كما في قاضي خان فلو فوج بلدهم بلادهم او احرز المغنم بدارنا او قسم في دارهم او بيع فيها  
ثم قطعهم مدد لم يشاركهم كما في الاختيار وقوله ثم مشر الى انه لو قاتلهم في دارنا كان للمقاتل  
والمتعين للمدد لطفه بعد القتال كما في المحيط لا يشبه المقامل سوي في اي رجل منسوب  
الى سوق العسكر لم يقابل فانه لا شئ له فيه لانه فاجر فان قاتل فاحمل الغنائم وفيه امان الى  
انه لو دخلت امرأة دارهم لخدمة الزوج او عبد لخدمة المولى ولم يقابل ليس له شئ كما  
في الاختيار ولا غنمات من قبل قسمته المغنم بغيره قوله ثم اي في دار الحرب فلا يورث  
شئ من المغنم واما غنمات بعد ذمة فبورث بلا خلاف كما في المحيط وغيره وبورث قسط مغنم  
محجز به غنمات ولو قبل الفتنة هنا اي في دار الاسلام لتخصيص سبب الملك هنا  
بجواز ثم الا ان كلامه لا يجوز في شئ وجعل من اموالهم لنا اي لعسكر الاسلام وحتفهم  
كف ثمن وذراريهم وعبيدهم دون اجيرهم ثم اي في دار الحرب طعام كائنه والسمسم  
والزيت والفاكهة مطلقا والبصل والسكر وغير ذلك مما يוכל عادة للغيث فان  
الطعام لغة ما يוכל عادة للغيث اما مقصود او لا صلاح الغيرة والشاة مطعونة مأكولة  
وان لم يتيسر اكلها الا بالزنج كالبه والشجر واللحم واما ما ثبت فيها من الادوية فان كان له فنية  
لا يباع الانتفاع به والاقياس والشرب والطعام ولم يذكره لظهوره وعلق كالنبيذ والفت  
وغيرهما مما ياكل الدواب ولا باس بان يعلفها البه اذا لم يوجد الشجر لان كل ما يبيع الانتفاع  
به بجبهة اخرى ودهن كاسمن والزيت للاكل والاستصلاح بخلاف مثل دهن السفيج  
فانه لم يוכל لكن جاز الانتفاع به لاجا في وخطب كالحطب والقصب وغيرهما مما  
اعد لاجا فان كان معدا لا يخذ القصاص وله قيمة لا يباع احرافه وسلاحه ومناعه و  
دواب مما به حاجة الى ذلك الطعام وغيره فان الاصل الاشتراك في القيد فكلا يباع  
اخذ المأكول والمشروب وغيرهما الا مقدار ما يحتاج اليه واذا استعمل السلاح وكفه بده



الى المغنم وهذا اذا لم ينههم الامام عن الانتفاع بذلك لانه اذا نهاهم لا يباح ذلك اذ ينهى بدل  
على انه غير محتاج اليه ويجوز ان يكون الضمير في نه راجعا الى السلاح لانه اقرب والانتفاع  
به معتبر بالاحتياج باتفاق الروايات الا انه يوجب ان يكون مقتضى الاحتياج بالاحتياج وليس كذلك فانه لو  
وجدت مستغارا ومناجرا او مشترى لم ينتفع ببناء المغنم لدفع ابره الشديد الكل في  
الحظ لا يحل لتأني شي مما ذكر بعد الخرج منها الى دارهم والدخول في دارنا لان ابا حنيفة  
للفقوة وادام ترفع حينئذ فلو فضل شي منها رده الى المغنم اذا لم ينههم والا فالحال للفقته فان  
انتفع به بعد الخرج تصرف بغيره غنا وخراسان من اسلم في دارنا وكان اياه وولده  
الصغير والكبير وجميع امواله منه فان الكل يكون فينا وخرج مستأمن منا دخل دارهم فانه  
وان كان مثل من اسلم منه في جميع ما ياتي الا ان ودعته عند جدي لم يضر فينا في رواية ابن ابي  
كا ولاده ولو كبر الا انهم مسلمون عصم عنه من الفضل حقا بعد ويسمى بالعصمة الموقوفة فلا  
يسرق ويجب الكفارة بغير خطا وهل يصير معصوما عن الفضل حقا للعبد فيكون مضمونا  
بالانكاف ونسبى بالعصمة الموقوفة في ظاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يجب بغيره  
القصاص وخطا الدية وخرج الى يوسف عليه الدية والكفارة وظل بالتبعية فاولاده  
الكبار وزوجته وحينئذ يكون فينا لان الجنين يسرق بتبعه الام وان كان مسلما  
بالاصالة وما لا معه منه من المنقول واما العقار ففي رواية او بالاولاد وادع معصوما مسلما  
او ذميا لانه في يده فكأنه غصب مالا وكان عند احد هما كان فينا عند ابي حنيفة خلافا لما  
ولو ادع مالا عند جدي كان فينا لانه خرج عن يده الكل في الحظا ويضرب من اربعة اقسام  
المغنم للفارس ولو امة لبش سمان سهم لنفسه وسهم لغرس عنده واما عند هامة  
سهم ولغرسه سمان وللراجل ولو امة هم سهم بالنصف والكلام مذهب الى ان العربي والبرذون  
سواء والى انه لا يباح شيئا للبعير والبغل والمار والى انه لا سهم للراجل على فرس وقال ابو  
يوسف يسهم فرسان كما في الاخياري وينبغي للامام ان يبيع من لبش عند دخول  
دارهم ليعلم الفارس من غيره فيقتسم بينهم بغير استحقاقهم ويعتبر في الاستحقاق وقت  
مجاورة الدار على قصد القتال وهو يفتح الدار وسكون الراجل مدخل دارهم وفي الكل  
باب السكة الواسع وفتح الراجل منه فقبل السكون لغير النافذ والفتح للنافذ كما في القاموس  
لا يعتبر وقت السكون والوقت اي وقت التقاء الصفين للقتال وخرج ابي يوسف انه  
يعتبر هذا الوقت والاول ظاهر الرواية فمن ملك فرسه بعد المجاورة ففارس وولوا بعد  
بعدها فاجل وفي رواية فارس وخرج جاوز فارس ما جاءه اوردته او آجوه فاجل في ظاهر  
الرواية لانه لم يقصد القتال عند المجاورة وخرج ابي حنيفة انه فارس للمجاورة ولو جاءه بعد  
المجاورة ثم اشتري او اوهب له آجوه كان فارسا ولو جاءه في وقت القتال كان راجلا  
على الاصح وبعد القتال فارس بالاتفاق وخرج جاوز بغرس كبره او صغيره او مريضه فاجل  
ولو غصب فرسه قبل المجاورة ثم اخذه بعد ما كان فارسا استحقاقا ولو جاوز مستغارا

كان فارسا بخلاف ما اذا استغارا بعد ما كان في الحظا وغيره وللمغنم المحتاج والمساكين  
وابن السبل اي سهم واحد من خمسة اقسام المغنم والمعدن والركاز مختص بهؤلاء الثلاثة  
غير مني وزعمهم الى غيرهم ينصرف الى جميعهم او بعضهم كما في النفث والسراجية وغيرهما وقيل  
استغارا بان سبب استحقاق هؤلاء الثلاثة احتياج اخلاف سببه من النعم والمساكنة وكونه  
ابن سبل كما في المضمرات وفيه استغارا بانه لا ينصرف الى الفقير لكن ياباه قوله وقيل هم  
ذوي القربى اي فقرا اقره بالنبى عدم من بني المطلب وبني النشم دون بني نوفل وعبد المطلب  
منه كجوير وعثمان فيقدم اليهم منهم على النبي من غيرهم والمساكين على المسكين وابن  
السبل على ابن السبل لتقديم في النصف والاولى ان يقال خمس الغنيمة والمعدن والركاز  
للمحتاج وذوي القربى منه اولى ولا شيء من خمس لغنيهم لان سهمهم سقط بموتهم صلح  
وبقي سهم فقراهم كما قال عامة العلماء منهم الكرخي وقال بعض اصحابنا ان سهم ذوي القربى  
مطلقا سقط بموتهم واما سهمهم فقد قال عامة العلماء انه لا فتاح الكلام ثم كما وقال ابو  
سعيد البردعي ومجاهد وعطاء بن ابي ناسر انه لعمارة البيت الحرام وانفق اصحابنا ان سهم  
صلح سقط بموتهم كسهم الصفي وهو الذي اخذ من راس الغنيمة قبل خمس لنفسه  
اولا بل بئنه لانه اخذه صلح لاجل النبوة وهذا ما قاله السدي واعلموا اني غفتم من شي  
فان مدحمة وللرسول ولذوي القربى واليتامي والمساكين وابن السبل ان كنتم امنتم بانه  
كما في النظم وخرج دارهم فاعاد ما لا الى نبيه منهم خمس اي اخذ منه خمس والباقي للمغني  
لما من لا منفعة له اي لا قوة له مانعة للمغني عن ارادة السوية او الجماعة له من الانصار و  
لا اذن له من الامام فانه لا يحسن ويكون الكل له لانه لم يدخل منه لاحراز الدين بل لاكتساب  
الدنيا والكلام مذهب الى انه لو اغاروا احد بل اذن وله قوة خمس وهذا عند ابي حنيفة خلافا  
لابي يوسف بناء على الخلاف ان اقل السرية واحد او تسعة كما في النابيع والى انه لو اغار  
واحد او اثنان باذن بلا قوة خمس في المشهور لا التزام الامام النصفه بالاذن كما في البدنية  
لكن في المضمرات لو اغار ثلثة او اقل لم يحسن في ظاهر الرواية وخرج ابي يوسف انه لم يحسن  
الا اذا بلغوا تسعة وفي النظم انهم قالوا لا يحسن عنده الا بالاذن او الجماعة ويحس عند هامة  
بالاثنين ولو اقل من اثنين واعلم ان الاغارة في الاصل سرقة عدو الفرس ثم قيل للمنيب كما  
في الاساس والمنفعة بفتح النون وقد يسكن كما في المغوب وقيل بالفتح جمع مانع كما قال ابن  
الانبار وبسخت لتمامه على ما في قاضي خان وغيره ان يهمل وقت القتال المباح كذا نصنا  
عليه فلو قبل المنفل من لا يباح فتلك كرامة غير فائدة لم يباحقت النفل كما في الظهيرية وفيه  
اشارة الى انه يجوز التنفل قبل القتال بالطريق الاولى والى انه لا يجوز بعده لكن بعد الفسحة  
لانه استقر فيه حق الغائبين والى انه يجوز في خمس اللغني فان خمس للمحتاج والى انه  
لا تنفل يوم الفتح اذ فيه ابطال حق الغير ولا ينبغي ان يطلق التنفل بل استغنا يوم الفتح  
لكن ان اطلق في التنفل وهو يعجز عن لغة الزيادة ثم سميت الغنيمة به لانها زائدة



على محلات هذه الامه فان الغنائم لم تكن حلالا على سائر الامم وفي الشريعة ما يخص به الامام  
بعض الغنائم كما في المحيط وغيره ثم اشار الى تفسير التنزيل فقال فيحصل لاصحابه  
زائدا على سهمه من الغنيمة بان يقول مثلنا مثل قنبر او جاء باسير وبذهب او غيره من الاموال  
فله سلبه او بعضه وكله وفيه اشارة الى انه ينقطع حق باقي الغائبين بالتنزيل لكن الملك لم  
يثبت الا بعد الاجازة عنهما واما عند محمد فقد ثبت بحجج التنزيل فلو قال من اصحاب جارية  
قنبر له فاصحابها واستبرأ لم يكن له وطهرها ولا بيعها في دارهم عند مخالفا لما حكى في الكافي  
والى انه لا ينبغي لامام ان ينقل جميع المأخوذ لان فيه قطع حق الضعفاء قالوا هذه الاموال  
فان فعله مع سيرة جارية ان يكون المصلحة في ذلك كما في الاختيار والى انه لو علم ذلك  
بان يقول من قبل قنبر فكذا فضل الامام كان له النقل استجسا ناعدا بالعموم بخلاف القياس  
كما لو قال احدكم فقتل انسان كان النقل لهما استجسا ناعدا لافاسد كما في المحيط وغيره كالسلب  
جميعا فلا تجس الا ان يقول فله سلبه بعد خمس فانه تجس وكذلك ان جعل له الربع او  
النصف او الثلث مطلقا لم تجس الا ان يقول فله الربع بعد خمس كما في الاختيار وغيره  
ومثل نحوه في السلب كالجبرن والاواني والنباب والاسير وغير ذلك والسلب يقتضين  
بمعنى السلب اي ما يخرج من الانسان وغيره فهو مكره اي المقتول وما عليه اي المقتول  
مكره من الحجام والسرير والنباب والاسير وغيره بخلاف ما عدا امرك او مكره  
الامانة وغيره فانه ليس بسلب بل هو من غلبة الغنائم فيقسم بينه وبين غيره  
**فصل** في ملك بعض الكفار كفار الصين بعضا من غنائمهم  
كالخطا بالاستيلاء التام لان العاصم هو الاسلام والذمية وفيه اية الى ان جرد استيلاء  
على ارض على ارضي مثبت للملك كما قال بعض المشايخ واليه اشار محمد وقال بعضهم انه مثبت  
بشرط اعتقاده مثبتا للملك واليه اشار محمد ايضا وعنه في النوار ان الحامي لا يملك في بياب  
بالاستيلاء اصل كما في المحيط وملك بعضهم اموالهم في اموال بعض امة منهم وملك كلهم  
اموالها بالاستيلاء اي الغلبة والارزاد اربابهم لا يضياع قال الاستيلاء لا يفتقر الى ان يملك  
ولذا لو اسير الترك امرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان ادخلوها  
فيها فهي رقيقة وان اسلمت هناك كما في المحيط واطلاق الدار ميسر الى انه لا يثبت طاعة الارزاد  
بدار المالك حتى انه لو استولى كفار الترك والمنز على الروم وادوا بالسنه ثبت الملك  
لكفار الترك كفار الهند كما في الخلاف لا يملكون بالاستيلاء التام حرنا واباعة في المكاتب  
والحرر وام الولد لان الاصل هو الحرية ويستحق الاستيفاء عن طاعة شهما وعبدنا الا ان  
الفن الخارج منها اليهم فاخذه المالك بلا شيء الا ان يقسم فان الامام حينئذ يعطي قيمته من  
بيت المال وهذا عندنا واما عند جماهيري فملكوه والصحيح هو الاول كما في المضمرات وفيه اشعار  
بانه ان اخذوه من دارنا ملكوه واذلا خلاف لا يفتقر الاستيلاء وحكم الامه كذلك الا انه  
لم يذكره في الشراك وفيه اشارة الى انهم يملكون عبيدا بالبشر لكن يجبر على بيعه اذا كان مسلما

استيلاء الكفار

في سلبه وملكه كمن يملك بالاستيلاء والارزاد حرهم بالاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك  
من اهل طرب الى مسلم هدية من ارضهم ملكه الا اذا كان قراية له ولودخل دارهم مسلم بامان  
ثم اشترى من احدهم ابنة ثم اخذها الى دارنا فله ملكه واكثر المشايخ على انه لا يملكه في دارهم وهو  
الصحيح وعنه محمد انه يملك حتى لا يجبر على الرد وعنه ابي يوسف يجبر وقال الكوفي ان كان يرون  
جواز البيع فالبيع جائز والا فلا كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار و  
ليس كذلك فانهم ارقا فيها وان لم يكن ملك لاحد عليهم على ما في عنان المستصفى و  
غيره وملك بهما ما هو ملكهم بالاستيلاء على مباح بلا عصبه وهذا الى كوننا ما لکن طهرهم  
مالهم بالاستيلاء وقد علم ما سبق ومن وجد مالا في يد الغائبين بعد الاستيلاء اخذه بلا  
سعي ان لم يقسم بين الغائبين وبالقبة اي ضيعة اخذ الغائب ان قسم انشاء وهذا اذا لم يضر  
الغائب فيه فلو باع اخذه باليمن في ظاهر الاصول وعنه محمد له نقص البيع واخذ القيمة كما  
في النظم واصنافه المال للعمود اي المال الذي يملك الكفار فلو دخل في دارنا جري بامان وسرق  
خمس طعنا او متاعا واخذه الى دارهم ثم اشترى به مسلم واخذه الى دارنا اخذه بملكه  
وكذا لو ابق عبد اليهم ثم اشترى به مسلم كما في المحيط وفيه قول بالغلبة اشعار بان لو كان المال  
مثليا لم يباخه بل بعد القسمة لانه غير مفيد وقامه في البداية واخذه باليمن ان شره منهم  
اي من الكفار تاج باليمن ثم ارجع النوا لو اشترى به بالعرض اخذ بقيمة العرض كما في الكافي و  
في قوله اخذه اشارة الى انه اذا مات المالك لا سبيل لوارثه لان الخیار لم يورث وهذا كله  
اذا استولوا على المالك القديم فلو استولوا على الناجح ثم اشترى به ثانيا اخذه باليمن ولو  
وهو به باليمن والغنيمة جميعا كما في المحيط وغيره وعنه محمد اي لاهل طرب اسلمت فاجابا الى جاء  
دارنا وجبرنا او ظمنا اي غلبنا عليهم عن العبد في صورتين لانه استولى على نفسه واخر  
بدارنا وهذا اذا جاءنا من غلام مولاه فلو جاءنا بامان باه الامام ووقف ثمنه لمولاه وفيه اشعار  
بان مولاه يكون كافرا في دارهم فلو جاءنا مسلما جاء عبده مسلما او كافرا كان عبدا كما في المحيط  
وبان الكفار لو استولوا على دارنا فاسير حر في عبدا مسلما لم يملكه اوديره ثم ظمنا عليهم  
فانه عنق كما في قاضي خان كعبه مسلم اودى منه كافرا مستامن هناك في دارنا وادخله في  
دارهم فانه عنق عنده خلافا لما وفيه اشارة الى انه لو باع الحامي حريتنا او ظمنا عليهم كان  
حرة عنده وفيه عندنا كما في المحيط ولا يبع من تاجنا في دارهم لانه دخل بامان فانه عنق  
عنه الا اذا اخذ منهم مالا واخذ غيره بغيره بغيره اي الملك فانه يتعرض تاجنا لم لانهم نقضوا العهد  
وفي قيد الناجح اشارة الى انه يباح التعرض براء بالسر وان اطلقه طوعا كان في البداية وما  
اوجه الناجح من دارهم بطريق التعرض براء ملكه بالاستيلاء ملكا اما لانه حصله بالغير حتى  
لو كانت جارية كره وطهرها فتمسك في البيع بخلاف ما اذا اشترى منه فاسدا فانه لا يكره  
وطهرها بالبيع بصدق به لانه ملك حينئذ سلبه ذلك ولا يمكن من التمكين حر في من  
الاقامة هناك في دارنا سنة نصر الاطلاع علينا وقيل اي قال الامام له اي لحر الى ان

يوم



بعض ائمتنا سنة تضع عليك الجزية الى المال الذي يوضع على الذي وهي فعله لانه اذا كانت  
وكفت عن قتله وبسبب الجراح وخراج الراس وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع  
ما وقع على بعض المحدثين ان في ذلك تعزير الكافر اعظم الجرائم وهو الكفر فرددوا به دعوة  
الى الاسلام باحسن الكلمات وهو ان يسكن بين المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع  
رفع شدة في الحال فان اقام هناك سنة وقيل له ذلك فهو دمي وفيه إشارة الى ان اشتراط  
القول والمدة لصيرورة ذمها كمال عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام المبسوط دلالة على انه  
صار ذميا بمجرد اقامته سنة وفي قاضي خال انه يضرب مدة على قدر ما يرى والى ان لم يزل  
المستأنس لم يصير ذميا بنفسه بل بوجوب الذممة كما في بعض نسخ المبدية قبل باب النفقات ما ظن  
انه يصير ذميا كما في بعض نسخ المبدية فسرولاه في مسوالاتنا شيخنا في النهاية وغيره والارضية  
الكتابية المستأمنة لنفسه ذممة بنفسه بزوج الذي كما في عامة الكتب ثم اشار الى بعض حكمه  
فقال لا يترك الذي الى ايرجى الى دارهم بعد اقامته سنة وما كان الحجة على ضم بين اشار الى الاول  
منها فقال ولا يتغير جزية وضعت بصلح لان في التغيير ترك الوفاء بالعهد فلا يتعدى بالتغيير  
كما لا يتغير ما وضع على بني تغلب من المصاعفة وعلى بني جرجان من الخلل فيه وله في جزية  
بينهما ولد قارعه معا وكبر الولد فتوب بينهما فيؤخذ منه نصفه من هذا ونصفه من ذلك كما في السريجة  
وكذا لومات الالبان معا واذا اذات احد هما فيؤخذ منه مثل جزية الاخر كما في النظم ثم اشار الى  
الضرب الثاني فقال واذا اطلبوا على صيغة المجهول كقولهم واقر واعلى ملاكم بوضع على كنان يهودي  
او نصراني او صابى فانه اخذ الدين من التوراة والابجيل جميعا عند بعض المشايخ ووجه التوراة و  
التوراة عند اخرين ولا يوضع على صابى عند هما لانه ليس من اهل الكتاب كما في قاضي خال  
وعلى تجوسي لانه في حكم اهل الكتاب الا في المناكحة واكل الذبيحة ونسب اى عابدون وهو  
ما له صورة كصورة الادمي معموله من جواهر الارض او طيارة او خشب والصنم صورة بلا  
جنه كما قال ابن الاثير عجي هو خلاف العربي وان كان فضيحا بخلاف الابحجي فانه الذي في  
لسانه عدم اقصام بالعربية وان كان عربيا كما في المغرب وفيه اشعار بأنه بوضع الجزية  
على العربي والنجي من الكتابي والمجوسي وفي الاكتفاء اشارة الى انه لا يوضع على المبند ولا  
يسرق وان كان كافرا لكن بياح فتله اذا ظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وقيل بوجه فقال  
بعضهم لا يقبل نوبة الاباحية والشيعة والقائمة والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم  
ان تاب المبند قبل الاخذ والاطهار تقبل وان تاب بعدهما لا تقبل كما هو قياس قول  
ابي حنيفة كما في التمهيد السامي وقال الكوفي وغيره ان المبند الغير الداعي الغير الداعي كما لكتاني  
ان لم يكن بدعته كفا او الا فيفضل كالمند وقيل انه كفا في زمانه صلعم كذا في الجواهر طمعه الى  
عني ذلك الفرق الثلاث في امة السنة وكذا في التوسط والفقه كما في المضمار لكل سنة ثمانية  
واربعون يوما ويوضع على المتوسط منهم نصفها اى اربعة وعشرون وعلى الصغير منهم ثلث  
ربعها اى اثني عشر والاحسن ان يقال وتوسط نصفها وفقر ربعها وفيه اشارة الى ان الفقير

هو الذي يعيش بكسبه في كل يوم فلو فضل من قوته وقوت عياله اخذ منه الربع والا  
فلا والى ان غيره من لا حاجته الى اكتسب للنفقة في الحال والحق ان المتوسط يحتاج  
الى اكتسب في بعض الاوقات بخلاف الغني وهذا قول عيسى بن ابان كما في المحيط وقيل  
الفقر المحترف والمتوسط من له مال ويعمل بنفسه والغني من له مال يعمل باخوانه وقيل  
الفقر من له اقل من ما ينبغي درهم والمتوسط من له الزائد عليه اى اربعين والغني من له  
الزائد عليها وقيل الفقير المكتسب والمتوسط من له نصاب والغني من له عشرة الاف  
درهم وقيل الفقير من له اقل من النصاب والمتوسط من له الزائد عليه الى عشرة الاف  
والغني من له الزائد عليها كما في النظم والصحيح في معرفة هؤلاء كل بلد هو فيه فمن عدة  
الناس فقير او متوسط او غني في تلك البلدة فهو كذلك كما في التكماني وهو المختار  
كما في الاختيار لا يوضع على وثني عني منسوب الى عرب اسم جمع لهذه الطائفة  
اقاموا بالبوادي او المدن فيشمل الاعراب فان ظهر عليه اى غلب المسلمون على  
هذا الوثني فطفله وعمره اى الطفل والمرأة من هذه الطائفة في كشى ما اخذه من اموال  
الكفار سواء كانت غنيمة او جنة او طول صلح او اجا ولا امره عطف على وثني فيكون  
مقيدا بما بعده كما هو الاصل فالمعنى لا يوضع على من يذ فان ظهر عليه فطفله وعمره في كما  
في عامة المندوات فمن الظن ان الوجه تاجر القيد ويدخل فيه الزنديق اى الملقب بالمبطن  
لكنه ان كان في الاصل مسلم والا يوضع عليه الجزية كما في التجنيس وقال بعضهم ان  
المند اذا ظهر الشيخ بقول امام الوقت فكالمند وان لم يظهره فكالباغي وقال بعضهم  
انه مطلقا كالمند وقال بعضهم انه كالباغي ولا خلاف في وجوب القتل معه ولا يستأمن  
عنه لان وضع اللفظ لا يعفده ولذا قال ابو حنيفة اقتلوا الزنديق وان قال ثبت  
واما امواله ودينه ففي لاهل الاسلام وتمامه في الجواهر فلا يقبل منها اى من ذلك الوثني  
والمرتد الاسلام والسيف اما العوب فلانهم بالعوا في اذانه صلعم واما المرتد فلا كفر  
بعد اطلاقه على محاسن الاسلام ولا يخفى انه لو اكنى به وترك قوله ولا على وثني ولا مند  
لكان احضر ولا على راي اى عابده من النصارى لا يالط الناس اى يعتزل عنهم و  
يترهب في الدنيا ويترك ماله ويتخذ المشاق حتى ان منهم من يحصى نفسه ويضع سلسله في  
عنقه وغير ذلك من انواع التعذيب وعمر الى حنيفة انه يوضع عليه الجزية اذا قدر على العمل وهو  
قول ابي يوسف كما في الكافي لكن في قاضي خال انه يوضع الجزية على الربايين والقتبيين  
في ظواهر الرواية وعمر محمد انها لا توضع وفي المحيط توضع عليها عند اهلها وصبي ومجنون  
ومعونه وامرأة عذراء من بني تغلب فانها توضع عليها والشيخ القاني في حكم المرأة  
ومملوك فتا كان او مديرا او مكانا او ام ولد او امه واهلها ومن اى طال مرضه و  
مفلوج والاصل فيه ان الجزية لا تسقط القتل فمن لا يجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهو لا  
لا يجب قتله فلا جزية عليهم الا اذا كانوا ذوي اموال يعيشون به فانهم واجبة الجزية كما



في الاختيار وفيه شعار بانه لا يوضع على مقطوع اليد والرجل كما في النصف وقيل لا يكتب الى القدر  
على تحصيل الدرهم او الدينار ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجارية واعلم انه لو ادر ك  
الصبي وافاق المجنون وعنف العبد وهر المريض قبل ان يضع الامام الجارية على اهل الذمة الى في  
اول السنة وضع عليهم جزية هذه السنة وبعد وضع الجزية لا يضع عليهم حتى يمضي هذه السنة  
كما في الاختيار وتسقط الجزية بعضا وكما بالوقت على الكفو فلا يؤخذ عنه تركه كما يسقط الباقي  
من جزية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فقيرا او مريضا نصف سنة او اكثر كما في المحيط وتسقط  
بسبب الاسلام ايضا وفي اهل الجزية بخلاف اهل الذمة فانهم معطوف على تسقط بالتكرار  
اي تكرر الطول ولو مصر على الكفو فان مضى حول او اكثر بل اخذ الجزية لا يؤخذ الا مضى عنه لانها عقوبة  
فتد اخل ويؤخذ عنه بما لان الاستعداد بذكر السبب ويجب في اول السنة عندهم لانها جزاء القتل  
وبعد الذمة سقط الاصل فوجب خلفه في المال الا انه يحاط بآداء الكفو عنه في آخر الحول  
تخفيفا وباداء تسقط شهر من عند ابي يوسف في آخرها وتسقط شهر عنه محمد في اية كما في  
المحيط ويجوز تعجيل جزية سنة او اكثر وينبغي ان يؤخذ على وصف الزل فيكون الاخذ قاعدا والركن  
قائما ويؤخذ بتبعية وبهذه افعال الجزية باعد واسد ولو جئنا اليه على يد نائب لم يؤخذ  
منه على الاصل فيكلف ان ياتي به بنفسه لانها عقوبة وعندهما يجوز البناء لانهما للزجر بتقصير  
المال كما في الاختيار وفيه ولا تجزئ الكفاية بصفة ولا كفاية ولا تجزئ المجوسى بيت نار في  
دارنا اي دار المسلمين عن عمر رضي الله عنه الى امير من احد اهلها في البلاد المفتوحة حتى تاسان  
وفيها كما في قاضي خان والدار شاملة للمصار والفوى والغناء الا انه لا تجزئ في الامصار  
في ظاهر الرواية وعنه ابي حنيفة ومحمد انه لا تجزئ في القوي ايضا لان فيه اعلان الكفو كما في  
المحيط وقيل لا يمنع عنه ذلك في قري لا يفام فيها للجمعة والحدود وهذا في قري اكثر اذ منه  
واما في قري المسلمين فلا يجوز وهذا في ارض العجم واما في العرب فيمنع عنه ذلك في القوي و  
الامصار كما في الاختيار وفي كلامه اشارة الى انه لا تقدم القديمة من ذلك لاني القوي والسود  
والا في الامصار وذكر محمد في العشر والمزارع انها تقدم في امصار المسلمين وفي الاجازات انها لا  
تقدم فيها وهو الاصح عند الجمهور الى كما في قاضي خان وهذا كله في دارنا الفخمية واما في  
الصلحية فتقدم في المواضع كلها في جميع الروايات كما في التتمة والبيعة بالكسبة النصارى  
واليهود وكذلك الكسبة الا انه غلب البيعة على عهد النصارى والكسبة على اليهود واما جبا  
كليب وكسنت كما في موضعين من النهاية ويحتمل ان يكونا عيبين فالبيعة من البيعة كالجسنة لانها  
نوع بيع على نحو قوله تعالى ان السدا شترى من المؤمنين انفسهم الابية والكسبة وانكسب بمعنى  
الاستنارة فغلبت بمعنى الفاعل والنساء لتنفل لان العابد فيها استنارة الناس ولا يخاطبهم ولم  
اعادة البناء المنهزم من البيعة والكسبة ولا يخلو ظاهره عن ايماء الى انهم يبنونها في الموضع  
القديم على قدر البناء الاول فلم يكن لهم ان يخرجوا الى موضع اخر ومنعوا الزيادة على الاول  
كما في قاضي خان واكتفاؤه ايماء الى انهم منعوا اظهار القوا احسن والربا والمرة الطنابير

والغناء وكل لم يحرم لان هذه الاشياء كباية في جميع الامان ولا يكونون من اظهر سبع للحر و  
لظنير كما في الاختيار ومنه الذي هو اى وجب بتميزه عن المسلم لانه وجب تعظيم المسلم وتكفيره الذي كما  
في الاختيار وفيه اى لباسه فلا يلبس ما يخص باهل الدين والعلم كالرداء والعمامة بل يخص  
خشناه اكثر من جيب على صدره كالثياب كما في المحيط ومنه في حرته ومنه على سرج حرته كجوف  
المصناف والابليزم انتشار الصخرة وسلاحه فلا يركب الذي قيل لان ركوبه عز ولا يحمل  
لانه جمال الا حاجة كما سقنا الامام بهم في الذمة عن المسلمين وفيه اشارة الى انه لا يمنع  
عن ركوب الخمار لان ركوبه ذل ولا البغى لان نتيجة الخمار وانه ذل كالخمار وقالوا الاول  
ان لا يركبوا الا لضرورة كالمضى واذا ركبو اقبلت لوانى مجامع المسلمين كما في التمر ناشى ولا  
يعمل بسلطه اى لا يستعمل ولا يملك فان فيه عزه ويظهر الذي بالشد فوق ثيابه الكسبة بضم  
الكاف وبالجم هو ما يشد على وسطه من علامة بهما تزارع عن المسلم وينبغي ان لا يكون رقيقا  
كجبت لا يقع عليه الصبر الا بدقيق النظر وان يكون من الصوف او الشم وان لا يجعل بعلقة  
بشده كما يشد المسلم المنطقه بل بعلقة على العيمن والشمال كما في المحيط وكسنت النصارى  
قلنسوة سوداء من اللبد وزارع من صوف يجعل ذلك يحيط عليه مشدود على  
وسطه واما العمامة والزنا منه الا ليمس فزينة تمنع عنه كما في قاضي خان ويترك على سرج  
كالخاف في العينة فيكون فرجوس سرجه مثل مقدم الاكاف وقال بعض المشايخ يكون على  
مقدم شئ من الخشب كالرمان والاول اصح لانه اوفى لرواية الجماعة كما في المحيط ومنه  
نساوهم عن نساء المسلمين في الطريق وكما في بحث من في ناحية الطريق والمسلمات  
في وسطه ويحتمل ان يزار من تحت لفه لانه المسلمات ويحتمل اى يجعل علامة على دورهم لئلا  
يستغفر اى السائل لهم عند اعطائهم كما هو العادة وظاهر الكلام مشدود لانه لا يكتفى بعلامة بل  
بعلامتين وثلاث وفيه اختلاف وقال بعضهم انه يكتفى بعلامة واحدة اما على الراس كالقلنسوة  
الطويلة المضربة واما على الوسط كالكسبة واما على الرجل كغسل كالجنا وقال بعضهم لا بد من  
ثلاث لان التميز لا يحصل بواحدة لا محالة وقال بعضهم ان النصارى يكتفى بعلامة واليهودى  
بعلامتين والمجوسى بثلاث والاحسن ان يكتفى الكل بثلاث كما قال شيخ الاسلام وذكر طائفة  
ان كان الدار صلحية اكتفى بعلامة وان كانت فتحية فلا بد من الثلاث كما في المحيط والمقصود  
التميز على وجه يخلو عن معنى التعظيم والزرية فيكتفى في كل بلدة بما عارف اهلها من العلامة و  
عامه في متفرقات وصايا التمر ناشى ومصرف للزجر الجزية لا العشرة كما في المشايخ الا في  
النظم وقاضي خان ومصرف ما اخذ منهم اى من الكفار سواء كانوا اهل الذمة او اهل الحرب بل  
وجب كسنتهم الى الامام وصدفه بنى تغلب وحل بنى تاجر ان وعشرة السمان ونصف عشرة  
الذمي مصاحف خبر المنداء جمع مصالحة بفتح الميم والامام وهى ما يعود دفعه الى الاسلام والمسلمين  
كسنة النصارى مثل جماعة من المهاجرين الذين يحفظون موضع الحيا فانه يفاضل بين دار  
الاسلام ودار الحرب فسد النفر حفظ موضع ليس وراة اسلام وفي الاصل السدة بضم و



الفتح التوسيع وقيل بالفتح ما كان خلفه وبالفتح ما كان صنفه والفتح بالفتح والتوسيع  
المبني موضع الخافضة من فروع البلدان كما في القاموس وفيه استعارة بانه يفتح الى جملة كخطوط  
الطريق في دار الاسلام من النصوص ومنه بناء مسجد وحوض ورباط وجسر بالكسر والفتح  
الفتحة كما في المفاتيح وهي ما يبنى على الماء للعبور والجسر ما يجبر به النهر وغيره مبنيان كانا وغيره  
كما في المغرب وغيره وهذا بناء على اضافته بناء مرجح على ما ذكره المصنف انه ما يتخذ من كوكب المشتري  
فيخرج والفتحة ما يتخذ من كوكب الاية فلا يرفع وهذا موافق لما في شرب قاضي خان ويذكر فيه  
كرري انهار عظام غير ملوك كالنيل والنجون ورزق اي نصيب العلم وما يلقى للمفسرين و  
المحدثين والمفتين لا غير كما في الكبري والمجانية وغيرهما فالامام للعهد والرزق بالكرسي اسم  
الرزق بالفتح مما يتفق به كما في القاموس وقال الراغب الرزق يقال للعطاء الجاري  
دونبا او دينا وللنصيب وما يصل الى الجوف وينفذ به وغامه باني في العاقلة والعمال  
بالضم والتشديد جمع العامل وهو الذي يتولى امور رجل في ماله وملكه وعلمه كما قال ابن الانبار  
في فضل فيه المذكر والواو اعطى بحق وعلم كما في المنية وكذا الوالي وطالب العلم والمحب والقاضي  
والنحوي المفتي والمعلم بل اوجه كما في المضمرات وذكر في النظر قاضي خان ان الفتحة والعلوي و  
المعلم والقاضي والامام والمؤذن من اهل الخارج عند الفضلي واصحابه ولبسوا منهم غيرهم  
والمفتحة الى المجاهد بن في سبيل الله فان ثبت باعتبار الجماعة ولا شك انهم كالعامة داخلون  
في العمال فان تخصصت لشرع ودرهم الى اولاد العلماء والعمال والمفتحة لانهم لو لم يصف  
اليهم لانما جوا الى الانساب لم يفلتوا عنون الى اعمال المسلمين والمفتحة وان كانت  
اقرب الا ان جمعة الضمير ياتي غنة ظاهرا والاسم تقدمه لانه يصف العلم والامانة في الظهيرة  
وفي النافي استعارة بان يصف الى غيرهم كاعوان العمال وفي الرزق بانه لا يخل لهم منها الا  
مقدار ما يكفهم فان قطر سلطان في ذلك كان عليه الاثم واستخفى اسم الظلم كما في شرح  
الطحاوي والاطلاق في مشوج ازال صرف الهم وان كانوا اغنياء وليس كذلك فان ليس  
للاغنياء نصيب من بيت المال الا الفاضل والقاري ومعلم الزمان والفتحة كما في النجاشي و  
ما قرع عن بيان احكام الحربي والذم في شرح في المرتبة فيا الى الاعلى فقال ومن اراد ان يترك  
من الاسلام ونحو العباد بانه قد موقوف مطلق مكسور العين عرض كل يوم عليه السلام  
وان تكرر منه ذلك وفي النواذر عن اصحابنا انه اذا تكرر منه ضرب ضربا به حاتم حبس الى ان  
يظهر توبته وحشوه وانما قال عرض الاسلام عليه وهو سجن لاساني على انه قد كثر مثله في كلامهم  
منها ما في المحيط انه لا يجر عرض الاسلام عليه ثم قال وهو سجن غير واجب لانه يبلغ الدعوة وفيه  
اياء الى ان اليهودي اذا تضرع او بالعكس لم يجز على الاسلام كما اذا نجس احدهما فان الكفر  
كله ملية واحدة كما في المفاتيح وغيره وكسفت شجرة التي عرفت له في الاسلام فان  
استعمل بعد العرض للتفكير بسبب المرتبة ثلثة ايام لانه مدة ابلاء العذر وفيه استعارة بانه  
لواحي عن الاسلام بعد العرض ولم يستعمل في الحال في ظاهر الرواية وعلم الشيخ بن سنج

ان يجلس على ستمال لرجاء الاسلام وقال علي رضي الله عنه لان يهدى السربك رجلا واحدا فيه  
من ان يقبل ما بين المشرق والمغرب كما في الكرماني فان تاب بعد الايمان بكل الشهاد  
فيها ونعمت وانما لم يذكر الكلمة وقد في المبسوط والابيضاح وغيرهما لان ذلك ظاهر معلوم  
والا جنب عنه قتل وجوب بالترك الاسلام كما في حديث البخاري وفيه استعارة بانه لو غاب بياض  
الانبياء عليهم الصلوة والسلام قبل توبته كما في شرح الطحاوي وغيره لكن في شفاء القاض  
عن اصحابنا وغيرهم من المذاهب لطفه ان توبته لم تقبل وقيل بالاجماع وهي الى التوبة  
بالشكرى والافصال عن كل دين سوى الاسلام لانه لا دين له حتى يكلف بالشكرى عنه وفيه  
استعارة بانه لو قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله لصار مسلما كما في الروضة وغيره ولا  
يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم انه الاسلام على ما قال الشيخ الجليل وبشرط معرفة  
اسم صليهم دون معرفة اسم ابيه وجده على ما قال عيني الاية كما في المنية او بالشكرى كما انقل  
اليه من الادب ان تبرأ حقيقيا كما قال الكفاي لا اله الا الله محمد رسول الله وبشر ان عبدني او  
حكما كما انكر ردة فانه يرجع منه الى الاسلام كما في النعم وفيه استعارة بانه لو نكح ما هو  
كوثم اني بكلمة الشهادة على وجه العادة بل رجوع عما قال لم يرفع كونه وهو المختار كما في الظهيرة  
وفي غير وقت اي المرتبة قبل الوضوء اي عرض الاسلام عليه ترك ذنب كمال بل صحتان ووجه على  
القائل لان الارتداد يبيح القتل وينزل ملكه الى المرتبة بالردة غير ماله والامور فاقالى ان  
يتبين حاله لانه ميت حكم والموت ينزل الملك على الحي وهذا غرضه وهو الصحيح كما في المضمرات و  
اما عند ما قلنا ينزل لانه مكلف محتاج فان اسم عاد ملكه كما كان لانه صار كالحى ولو اجابه الله  
مينا كان الحكم كذلك الا انه خلاف المعتاد كما في الكرماني وان مات او قتل او طلق بدارهم وحكمهم  
اي حكم القاضي بالحق عنق مديرة عن ثلث ماله وام ولده غير كل وصل دين مؤجل عليه  
فدزم او اذوه في الحال وكسب اسلامه الى ما حصل من سبعة حال كونه مسلما لو اراد المسلم  
الى مسلم كان وارثا له وقت توبته حقيقة او حكما سواء كان موجودا وقت الردة او لا كما اذا  
علق بعد ايمانه مسلمة له على ما لا يروى محمد بن ابي حنيفة او وارثا له وقت الردة وان  
لم يبق الى وقت موته ولا يبطل استحفاؤه بالموت فان وارثه يخلفه على ما روى ابو يوسف  
عنه او وارثا له وقت ردة وبقي الى وقت موته فمن حدث بعد ذلك لا يثبت على ما روى الحسن  
عنه وهو الاصح كما في الكرماني وغيره فلعلى اخبار الرواية الاولى لانفاق الصاحب وكسب  
ردنه في المسلمين في موضع في بيت المال عنده واما عند ما قلنا انه مسلم لان ملكه لا ينزل  
والكلام لا يخلو عن استعارة بان الاحكام الثلثة يتحقق بحكم بالحق ولا منوقفت على  
قضاء القاضي الا ان محمد اذ نص ان القاضي يحكم بالعنف ويجعل الدين حالا ويقسم المال  
بين الورثة وما ذكره من الحكم بالحق قول عامة المتأخر وقال بعضهم لا يثبت قضاء  
القاضي بالحق وقضاءه بشي من احكام الموتي عنده واما عن ابى يوسف فهو  
لوارث وقت القضاء بالحق وعند محمد فله وقت اللحق ونما في المحيط وقضى دين كل حال من



حاشي الاسلام والردة من كسب تلك الحلال ففرضي بالزم في حال الاسلام من كسب السلام وما في  
حال الردة من كسبها على ما روي زفر عنه واما على ما روي ابو يوسف عنه فقد قضى من كسبه فان  
لم يقب فمن كسبها وروى الحسن عنه عكسه فان كسبه حق الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح  
هذا اذا ثبت الذين يغير الاقرار والا فليس كسبها واما عندنا فما نقض في بونه من كل الكسبين  
لما هو وهذا اذا كان له كسبان والا ففرضي بما كان بلا خلاف كما في المحيط وبطل ما حكاه اي لم  
يسقط كساح المرتبة في حال الردة بلا خلاف ولو كانت الزوجة ذميمة لان النكاح يعتمد المنة  
المتقنة وقبيلنا من ان النكاح المرتبة باطل وذكر في الظهيرية لم يبين في الكتاب ان النكاح  
باطل او فاسد وكذا اذبح حقيقة او حكما اذا اصاب بالكلب والرمي مثلا ونكح المسكين او في  
لانها مبنيان في النكاح والذبايح وصح طلاقه بلا خلاف كطلاق واقعه بعد فراقه الا ان في صحة  
الطلاق الرجعي بعد البائن في العدة على انه يجوز ان لا يقع الفراق كما اذا ارتد امعا فان الطلاق  
غير مقفوق الى تمام الولاية كما في النهاية وكذا استنباطه كما اذا جازت امته بولده فادعاه فانه ثبت  
نسبه له وصارت الامة ام ولد له لانه لا يحتاج الى تمام الملك وكذا قبول البينة وتسلم الشفع  
ولحق على عبد ما دون كفا في الاختيار وبوقف بعبه وان لم يكن فيه خيار ومعاملة كالمسلمين  
والغنائق والحرية والشراء والاجارة والرهين والعت والوصية الا ان المتبادر المعاملات  
للمتة المشهورة الشاملة للنكاح الباطل والبيع ان اسلم بغيره وان مات او قتل او قتل بدار  
الطلب وحكم به اي بالحق بطل ذلك التصرفات والطلاق منه الى ان تصرف المرتبة بنوقف  
في كسبين جميعا وهو الصحيح كما قال الحسن وقال بعض المشايخ ان تصرفه في كسب الردة نافذ  
في ظاهر الرواية وموقوف في رواية الحسن والاول اصح كما قال شيخ الاسلام وهذا كذا عند  
ابي حنيفة واما عندنا فما نقض فانه نافذة في الكسبين الا انه عند ابي يوسف كالمسلمين في غير  
من كل حال وعند محمد كالمسلمين في بعض من ثلثه والطلاق بينهم في تصرفات ونقض في كل ما  
واما بعد قبض الحكم فموقوف بالاجماع كولاية على اولاده الصغار كذا في المحيط فان جاء  
الى دار الاسلام بعد الحاق مسلم قبل حكمه بغيره فانه لم يرد اصله وكان مسلما دائما فلم  
يعتق مديته وام ولده ولم يجل ما اجل من دينه وصمن الوارث ما انتف عند العامة وقبيلنا  
الى ان ما كان مع واره يعود الى حكمه بلا قضاء ورضا من الوارث كما في المحيط والى ان لا  
يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالمسلمين ودسوا  
صدر الشرب كما في شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالبون به مثل الصلوة والصوم والزكوة وال  
النذر والتكفارة فيقضي اذا اسلم على ان قال خمس الاية لان كسبا معصية والمعصية بالردة لانه قد كان في  
قاضي خان وغيره وعنه ابي حنيفة لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط  
عنه القضاء كما في التتمة والتم وذكر في التتمة اني ان سقطت عند العامة ما وقع حال الردة  
وقبيلنا من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين ففي هذه الاقوال دلالة قاطعة على انه  
لم يثبت من ابي حنيفة في ذلك شي فهدر ما اجترأ التفتازاني في شرح الكشاف من العطن

على امام المسلمين وقال انه في غاية الضعف ما حجة ابو حنيفة بقوله تعالى الذين كفروا ان ينتموا  
بغير علم ما قد سلف على ان بعض طول العمر ثم ارتد ثم اسلم لم يبق عليه ذنب لان المدا  
الكفر الاصل على انه لو سلم بنوت ما ذكره عنه ابي حنيفة لاسم لان المدا الكفر الاصل فان  
وضع الفصل للتجديد فالمعنى والى ما علم من حديث من كسب الكفر كقولنا ولان كسبه الى الذين  
ظلموا فان المعنى الذين وجد منهم الظلم على ما ذكره الرخشي وغيره ويستثنى مما ذكر  
قضية الحج فانه لو حج ثم ارتد ثم اسلم وجب عليه اعادته ان وجدته طه كما في شرح الطحاوي  
وغيره وان جاء من دار الحرب بعد ابي بعد حكمه وماله موجود مع ورثته اخذت اذ الوارث  
خلف وبطل حكمه بوجوه الاصل وفيه ربح الى انه لا يعود الى ملكه وبشروط فيه القضاء او  
الرضا فان الوارث ملكه بالموت والقراءة وهي باقية بالعود والى انه لا يضمن الوارث  
ما انتفد وليس له على المقتول سبيل لكن لو كانت ابنة عبد القادي بدل الكتابة كانت  
على حالها بعد العود كما لو دبره ابنة كفا في المحيط ولا تفصل مرتدة حرة كانت او امة عندنا و  
عند ابي يوسف انما تفصل كما في النظم ثم ان ابنته بغير علمه وكسب ونظم كل يوم لغة  
وشرية وتمنع من سائر المنافع حتى تسلم او تموت وعنه ابي حنيفة ان طرة يخرج كل يوم و  
تضرب تسعة وتمش في سوطا وعنه ان الامة تحبس في منزل المولى وتؤدب كاطرة و  
تخدم حتى تسلم كما في المحيط وصح نصرهما في ما لها كالبيع والعتة وغيرهما فان اسلمت في  
دارنا والافان مات او لحقت بدارهم فالنصف باطل عنده صحيح فغيرهما وفي التتمة  
ان كان نصر فاصح من المسلم صح منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح من ان تحت البينة للامة  
كالبرود صح عندهما وكذا اعنده عند بعض المشايخ ولم يصح عندهما بين لانهما في حكم المسلمين  
بسبب طهر على الاسلام الا يري انها لا تنصرف في الحرة وكسبا اي كسب اسلامها او رجوعها  
لوارثها لانه لا ميراث لزوجها لانها بائنة بالردة ولم تكن مشرفة على الملاك حتى تكون  
قارة فترث وفي النظم انه يرث منها عندنا استحقاقا اذا ماتت قبل العدة ولا يرث عندنا فقياسا  
وترث المرتدة من الميراث بلا خلاف وصح عند الطحاوي ان رجلا وصي ببن اسلم بغيره او بالبيع  
ثم ارتد قبل البلوغ يعقل اي يعلم بكل التوحيد وانما يغالي واصدا وان الاسلام سبب النجاة  
او ان البيع خلاف الشري وحديثه يحرم عليه امراته ولا يفي وارثا وانعكس الحكم عند ابي  
يوسف وفي رواية عنه وفيه ايمان الى انه لم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح ردة المجنون  
والسكران ولم يشترط ابي يوسف ان ارتد اذ السكران صحيح والخلاف في حق احكام  
الدين واما في الامة فلا خلاف في ذلك لان العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف  
حكم الشريعة والعقل كما في الاصول وصح اسلامه اي رتب احكامه من عصية النفس والمال  
وحل الذبح ونكاح المسلمين والارث من المسلم وغيره على اقرار الصبي العاقل وضد جميع  
ما اخبره النبي صلى الله عليه وسلم من انه لا يملك ما اقر به الصبي غير مكلف بالامان وهو الصحيح  
وقامه في الاصول وبغير ذلك الصبي عليه اي على الاسلام ان ارتد وكسب ونقض ولا تفصل



على ذلك الصبي ان ياتي به السلام لانه كالمدة ليس به اهل الحاربة ولا كان القتال مع الباغي فرض  
كفاية كالقتال مع المرتد عقبه به فقال والنفاة جمع الباغي من البغي وهو النجاء وزعم  
لله وانما جمع في مقام لانه قتل يوحده واحد يكون له قوة لخروج قوم مسلمون غير فاسقين  
هو المتبادر حرجو اباداء الامارة كما في التمهيد ح طاعة الامام الى الطائفة العدل كما في  
المحيط وغيره وهذا في زمانهم واما في زماننا فالحكم للفتنة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يرى  
العدل من الباغي كما في العبادي وغيره وفيه رخصة الى انهم يكونون اهل البغي وان كان منفعة  
الامام اقل من منفعته لان المنفعة لا تعلم في حق الشريعة كما في الكشف والى انه يشترط ان يكونوا  
طالبين انهم على الحق والامام على الباطل مستمكنين بغيره وان كانت فاسدة لانهم غير  
فاسقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شبهة فمن في حكم المصوص والى انه يشترط ان يكون  
الامام والقوم مسلمين والى انهم من يكونون للكيفية كما في شرح النوازل فان طاعة الامام  
فرض والى ان الامام لا يطاع في معصية بالنص والاجماع كما في المحيط والى انهم لا يخرجون  
لظلم الامام بغيره الاضافة فان ظلمهم جاز لم يخرج عليه اذا كانوا اني عشر الف كلهم  
واحدة لتبطل عليهم حينئذ بوعده صحت فلو كانوا اقل من ذلك لم يسعهم لخروج بعد من يقبل  
الفتنة كما في المصنفات فيدعوهم استحسانا الى العودة الى الطاعة وبكشف شبهتهم لانه اهل  
الامر من فان يخرجوا الى مالوا الى جز ومكان جمعين من افراد شتى هل لنا عند علمنا  
فقالم بدأ اي قبل ان يبدوا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرح النوازل وجب  
كسر منعتهم بلا سلاح ان امكن والا فلا بأس بالقتال بالسلاح وفي الكشف لم يغيروا  
على الخروج لا يفرح من اهل القتل وليس والا يجب على كل من له قوة القتال ان يقابلهم  
الامام وفي العدة وري ان بدأ بالقتال فانهم والا فلا يخرجون الاجاز على حرجهم الى انهم  
قتل المجروح منهم ان كان له قبضة وتبع مولاهم اي نذهب خلف من قهر منه ونقتل ان كان  
لهم قبضة اي جماعة يحققون بهم فان لم يكن لهم قبضة لا يجزى ولا يتبع وفيه اشعار بانهم لو  
اسر منهم لم يقتل ان لم يكن له قبضة والاقتل كما في المحيط وفيه اشارة الى وجوب الاجاز وكذا  
قتل الاسير كما في اصول ح الاسلام لكن في المبسوط انه لا بأس بها ولا بأس فيهم  
وشجرتهم وزمنهم واعمالهم وامرهم لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فلهذا اولى كما في  
الاخبار وعلى هذا ينبغي ان يقتل ذراري ومال كما اذا كان مع الكفار وجب ما لهم بلا  
قتل كما فعل علي رضي الله عنه الى ان يوبوا فيه عليهم بعد كسر منعتهم لانهم مسلمون و  
سئل في طلب سلاحهم وجلبهم عند الحاجة فلو كانا غير محتاج اليهما وضع السلاح عند سائر  
اموالهم وباع التيسر وجب منته لاحتياجه الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال و  
باع قتل مورثا له عادلا ان ادعى ذلك الباغي حصينه يريه اي كونه على الحق الى الان يري  
ذلك الباغي من هذا العادل المقتول لانه قتل من يقتل في رعيته ولذا ليس عليه قصاص و  
دية وكفارة وقال ابو يوسف لا يبرئ لانه قتل بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى بطلانه

لم يبرئ لانه قتل بغير حق والى انه لو قتل عادلا لم يجب شئ لانه قتل بغير حق في رعيته وكذا لو  
انلف منجاة امواله كما في المحيط كتاب بان قتل عادل باغيا فانه يبرئ لانه قتل بغير حق وفيه  
اشعار بان قتل العادل قتل ذي رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتل الادفعا لئلا يكلف نفسه و  
يحتاج الى امسكه ليعقل غيره ولا يجب شئ من القصاص وغيره يقتل باغ مثل اي باغيا اذ لا  
دار البغي كدار الحرب ولا يبرئ بقوله مثل الى انه يجب شئ يقتل عادلا كما اشار اليه بل الى ما لم ي  
من حسن الختم لاشتماله على لفظ الا كتاب كتاب  
عقب بالجماد مع اشتماله على الصيانة لانه من العبادات المأمنة وهي جمع جنات بالسر  
في الاصل اخذ التمهيد من الشجرة نقلت الى احداث الشرع الى الشرع الى فعل محرم كما اشار اليه  
في المغرب واما جمعت لان المحل الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض وبسبب قذفا  
او شتم او غيبة ومنها بالمال وبسبب غصبا او سرقة او خيانة ومنها بالنفس وبسبب  
قتل او اذى او صلبا او خنقا ولا منها بالطرف وبسبب قطع او كسر او شتم او  
فجاء ثم عرفت باللام المبطل للجمعة اشارة الى جنس المعنى المصطلح المراد مما يتعلق  
بالنفس والطرف ولما افقون بعضهم بكتاب القصاص وهو تنبع الدم بالقتل وما  
كان تفصيل للقصاص ان القتل خمسة اولى من احوال سلفا انه ثلثة العمد وشبهه والظلم  
الشمائل لما يجرى مجراه وما هو بطريق النسب بغير المصنف مقدم الاقوى فقال القتل العمد  
اي قتل عمد موجب للضمان اخر اذ لا يقتل قطاع الطريق وطريق والمدة من اي طرف  
المكلف ما يجرى من ضربه كما هو المتبادر واخره من الموت والما فيه القتل وهو ازياف الروح  
واذا اجراها بالضرب وهو اساس جسم جسم بعنف لانه اذ خفي بخصوص به تعالى  
افهم محسوس مقامه كما قالوا فمن الظن انه مساح في بغيره فان المراد قتل حصل بغيره  
على ان نفس القتل بالقتل لا يلبق قصدا اخر اذ لا يقتل بالخطا والصبي والمجنون ولذا  
كان العمد والظلم منها سواء بما يفرق الاجزاء كذا السلام الى طرف اخر اذ لا يشبه العمد  
كنار ولو كانا كشتور محمي بل انما كانا قتلوا اخر في قتل به على الصحيح ولو قتل بغيره في  
قدر فيه ما مغلي جديات من ساعته او فيه ما حارفا بغيره او لفظ وملك  
ساعة ثم مات قتل به كما في الظهيرية ومثل محدد ولو كان جرحا شرب كرمج لاسنان له وسهم بلا  
نصل وقصب وغيره مما وقع به الزجر وفيه اشعار بان ما يتخذ منه السلاح كالخنجر والصفي و  
الفضة لم يشترط فيه الخنجر فقطل اذا ضرب بعمود حديد او بنحاس وعنه اي شبهة انه لم يقتل  
واشترط في غيره فقطل اذا ضرب بغيره وقتل بغيره كما في الكرماني ولو قتل بالابرة او  
المسكة لم يقتل وعليه الفتوى فالمعتبر للحد والحد كما في نية الواقعات وبه اي بالحد باجم  
وان عفي عنه الولى لنصف فيه وفيه رخصة الى ان التوبة واجبة عليه كما في المنية وتقدم الظرف مشعر  
بانه قد لا يباح كما اذا راي مسلما يبرئ فقتله اذا لم يمنع عنه ومنع عن القتل خوف ان لا يصير  
انه رضى وتخي الى يوسف لوراي مع محرمه قتل كما لوراي محصنا فضام ولم يبرئ وعلى



هذا جميع مرتب الكبار والظلم بآدمي شيء القيمة وقال ابن شجاع ان قتل الاعوانه سبحانه في ايام  
الفترة فان امتناعهم ضروري كما قال في الزايد وغيره وذكر في الجواهر انه وجب قتل  
الادمي المودى وجب لئلا يعلو عليه القود الى القصاص الا ان يعفو الولي او يصالح على  
من ماله والعفو افضل ويستثنى من ذلك ما اذا قتل الاب ولده والمولى عبده كما ماني وفي الكفا  
استعار بانه لكفارة فيه لانها فيما كان دية ابن لظفر والاباحة وهو كسيرة مخضنة كالردة  
والقتل شبه العمد ويقال له شبه الخطاء ضرب بقصد ابعده ما ذكر في الايقون الا انه في  
الرحا والعصا والسوط واليد وغيرهما لم يكن جارها وله اسمي شبه العمد وفيه في شبه  
العمد الا انه قتل عمدا لا القود لكن لو تكرر منه القتل كان له ايام ان يقتل سياسته كما  
في الاختيار وفيه الكفارة لانه شبه الخطاء من حيث الالة كما ذكره الطحاوي وغيره في شبه  
وقال ابو الفضل الكرماني اني وجدت في كتب اصحابنا ان الكفارة فيه عنه لانه ما باب  
التخفيف والامم كامل هنا والاول الصحيح كما في الكفاية ودية مغلطة من اية اهل فقهنا  
بالدية في غير الابل لم يتغلط على العاقلة الناصرة للقاتل واعلم ان ما ذكره احكام الامم و  
القود والكفارة كما لزم في العمد وشبهه عنه لزم عندنا ان العمد عندنا ضرب بقصد ابعده  
يقتل به غالباً وشبه العمد بما لا يقتل غالباً فلو غرق بالياء القليل ومات ليس بعد ولا شبه عمد  
عندهم ولو اوجق بالنار كان عمداً عندهم ولو اوقع في بئر او من سطح او جيل ولا يبرح من الحاجة  
كان شبه عمد عنه وعمداً عندنا كما في الطحاوي وبغني بقوله كما في التهمة وهو اى ضرب بقصد  
ولو بالسوط فيما دون النفس من الاطراف محذور وجب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون  
النفس شبه عمد لان اختلاف الالة لم يثبت الا في اثنان النفس ثم شرع في القسم الثالث  
من التهمة فقال وفي القتل الخطاء الذي هو ضرب بقصد الى محل مباح في الواقع او في ظنه و  
فدا صاب غيره فهو ينقسم الى قسمين فعلاً او قصداً فالاول كريمة الى القاء السم عن صا  
محكمة اى الى هدف وجاز الخطأ عند التعيين على راي فاصاب ادمياً مسلماً او ذمياً او جانياً  
لم يعلل باسلامه او ذمياً كذلك وكذا الورمي زيد فاصاب عمر واثم اشار الى الثاني فقال او  
كريمة مسلماً او ذمياً طنة صيد او جانياً فلو ضرب به كخسبة قصداً فاصاب عينه فذهب  
بصره وجب الدية وعمر محمد لو قصده عضواً من اعضائه فاصاب عضواً من كان عمداً او  
ان اصاب عضواً من غير فخطأ كما لو قصده رجلاً فاصاب رجلاً فاصاب رجلاً فاصاب رجلاً فاصاب رجلاً  
ثم بين الرابع فقال وفي ما جاز من القتل بجراه الى الخطاء وهو ضرب بلا قصد كان اى او  
غيره سقط او من حصل خسب اولين سقط عنه بده على ادمي اى اوقات المسقوط عليه  
كفارة جبه الطرف المتقديم ودية عليها اى العاقلة وفيه استعار بانه لاشي عليه سوى الدية  
والكفارة وذلك لانه ليس بهما اثم القتل العمد واما انك نكر التثبت والخير حالة الرمي و  
النوم بان رمي ونام في موضع يتوهم ان يصير قاتلاً لانه لم يثبت الرخصة بطريق السلامة  
والمباح مقيد بهذا الحكم ورمي الطريق ثم اوقع بالكفارة وفي الكلام رضى الى انه لو قتل خطأ

نفس من كل وجه وجب الكفارة فلما كفارة لو ضرب بطن حامل فالت جنيناً مات به ولو خطا كما  
ماني لانه جاز الامم من وجه ونما في الهداية وسنوجه فلا يبق ان يقال عليه بالتناقص بين  
الكلمتين ويجاب بالامكان كما اجابوا وسند كران فيه كفارة في رواية وفي قاضي خان لو  
وقع سكيناً الى صبي فضر به او غيره بلا اذن الدافع لم يضمن وهو قال الحسن ان قتل غيره  
فالدية على عاقلة ويرجع العاقلة على الدافع وان ادب صبيته فالدية والكفارة عندنا في جنيف  
ولا كفارة عندنا في يوسف ولو ادية مؤدب باذن الاب كفو عنه ضارفاً لهما ولو ادب امرأته  
فما عليه عنه ثم اشار الى الحسن فقال وفي القتل بسبب كسر في غير ملكه وهلك  
احد بالتوقع فيه وكفه اى كونه كوضع حجر والنوم في غير ملكه وهلك احد بسبب دية  
عليها اى على العاقلة لانه سبب الهلاك وفيه استعار بانه لا يضمن به القتل ولذا لا يجب  
الكفارة لانه جاز الفصل ولذا لا يتعد بغيره ولا فعل هنا بخلاف الدية فانها ضمان  
المحلى ولذا لا يتعد بغيره الفاعل لكن بانم بالسبب كاطف فلو جرح في موات غير طريق لم  
يضمن ولو جرح في طريق وكبس بما هو من اجه الاصل ثم فرغ اذ ضمن ولو كبس باليس  
من اجه انما كالطعام ضمن للماطر ولا ادرت للقاتل من المقتول فيما ذكره من انواع القتل الا هنا  
اى في القتل بسبب لان المسبب ليس بقاتل ولا يضمن فيه بخلاف الخطاء ومن الظن منع  
للمضر بانه يثبت القاتل العادل للباغي والصبي والمجنون وعمد بما خطا فان هذا الباغي ادعى  
لحقه كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في المكلف كما استقر بالله في الصدر ونقصان الصبي  
بكسر الصاد فانه مقصور ولو كان مقصوداً كان محمداً كما في الصحيح والاضافة بيانية و  
الاثارة والرق والمجنون والعمر والزمانه هما اوصاف في نقصان الاطراف وكذا النوى ونقصان  
طرف من الاطراف كالعين واليد والرجل والاضافة لامية ولذا اعيد النقصان به وباطل  
في باب القود والقصاص فان العبرة للشيء في العضة والاحراز بالدار فيقاد البائع بالبيع  
والرجل بالامانة واليد بالبعد والعاقل بالمجنون والمسلم او الذمي باصديهما والصحيح بالمعيب سواء  
كان اعمى او زماً او اخرج او غيره وفيه استعار بانه لا يقد الذمي بالذمي والمستامن وعمر الى  
يوسف انه يقتل بالمستامن وبانه يقد المستامن بالمستامن وقيل لا يقدانه استحساناً  
لانه على قصد الرجوع الى دارهم كما في الاختيار ولا يقد بمملوك اى لا يقتل المولى ولكن يوزر  
بقتل قن ومدير ومكاتب وام ولده ولو كان المملوك مشتهراً كالبين القاتل وغيره فخر فيه وذكر  
في الخزانة ان لا رواية فيه وعمر الهند والى انه يقتل ولا يقد بالولد وعبد اى عبد الولد كخبر  
مشهور مخصوص او ناسخ للكتاب كما في الكرماني وفيه استعار بانه لا يقتل الام والحر والحرمة  
بقتل الولد ولده وعبد وان علواً وسفلاً كما في الهداية وبمكاتب له وقا اى مال واف  
ما كان عليه من بدل الكتابة وله وارث وسيد ايضا لا يشبهه والى القود فلو لم يكن له ولاء  
كان القود للسيد سواء كان له وارث او لا لانه عبده ولو كان له ولاء ولا وارث له  
غير السيد فذلك عند الشيخين ولا قود عند محمد كما في الهداية لكن ذكر شيخ الاسلام ان اذا كان



في قيمة المكاتب وفاقا بالبدل لا يقد وجب قيمته على القاتل لان موجب العمد وان كان هو القود  
الا انه يجوز العمد الى المال بغير رضى القاتل مراعاة لمصلحة القود ما لم يجد مثل حقه كمال  
لان وجود القيمة انفع له كما في الكفارة ويسقط قود ورثة ابي اسحق احد علي ابيه مثلا فلو قتل  
ابا احدا وارثه ولد ذلك الاب سقط القود عن ابيه طرحة الابوة وكذا لو قتل واحد من  
اخوانه لم يقتص منه بغيره لانه ورث جزاءه دم نفسه مع الاخوة ولو قتل احدا من اولاد  
وام اباها عمدا او الاخوة عمدا كان الاول ان يقتل الثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه  
ورث جزاءهما النصف من دم نفسه وسقط عنه ذلك القدر والغلب الباقي مالا فيغرم لورثته  
الثاني سبعة اثمان الدية ولو ان رجلين قتل كل واحد منهما ابن الاخر عمدا او كل يهت الاخر  
سقط القود عنهما عند ابي يوسف وضمن كل منهما الدية في ماله وقال الحسن يوجب كل منهما وكلا  
بقتله وقال زفر القاضي يبدى القود ايهما شاء وسقط القود عن الاخر الكل في المضمرات و  
لا يباد الا بسيف الى لا يقتل القاتل شي الا بجدية مجرد كالخنجر والسكين وان قتل القاتل  
بالنار او الحجارة كما في الكسف وفيه اشعار بان لو اراد ان يقتل بحد او عصا او سوق دابة  
عليه او الفاه في البر او غيره من انواع القتل منع ذلك ولو قتل حمارا لانه صار  
مستوفيا حقه كما في شرح الطحاوي ويستوفى الكبير قبل كسر الصغير قودا الى اذ اقل رجل له  
ولي كبير وصغير كان لكبير ان يقتل قاتله عنده لانه حق لا يجزى واما عند ابي حنبل  
فذلك حتى يبلغ الصغير ثلثه من شتر وفي الاصل ان كان الكبير ابا الصغير استوفى القود بالاجماع  
وان كان اجنبيا بان قتل عبد شتر بين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الكلام  
اشارة الى انه لو كان الكل صغيرا ليس يلاحق وان لم يكن استوفى كما في جامع الصغار فقتل  
ينظر بلوغ احدهم وقبل يستوفى السلطان كما في الاختيار والقاضي كالسلطان والى انه  
لو كان الكل كبارا ليس لبعض ان يقتص دون البعض ولان يوجب استيفاءه لان في  
خينة الموكل احتمال العفو فافصا ص يستحقه يستحق ماله على من ارضى استحقا ويدخل فيه  
الزوج والزوجة كما في الخاصة والى انه لا يشترط القضي في استيفائه كما في الخاصة ولا الامام  
ويشترط عند قاضي القضاة وبه قال بعض اهل الاصول بكن الفقهاء على الاول كما في المنية  
والى انه لو كان القاتل خطا لم يكن بكبير الاستيفاء حصته نفسه كما في الجامع وفي قتل مسلم  
مسلم كان في صف المسلمين ظنة المسلم مشركا الى كافر عند النفاة الصنفين من المسلمين  
والمشركين الكفارة والدية لا القود لسقوط عصمته بكنه سوادهم قال قتادة كثر سواد  
قوم فمؤثرهم اى من تولى بزيهم ولم يتخلق باخلاصهم فكيف حال اهل زماننا المتزايين بزيهم  
والمخلفين باخلاصهم كما في الزاهد وفيه اشعار بان لو كان المسلم في صف المشركين  
فلا كفارة ولا دية لان من في صفهم مباح الدم كما في التمهات وفي موت حصل بقتل  
نفسه المقتول وبقتل زيد وسبع كالاسد وبقتل حية من ارجع جاحات او اكثر  
ثلث الدية على زيد لانه مات بثلاثة انواع من الجنابات نوع هو فضل نفسه به في الدنيا حتى

بقتل بلا صلافة ومعيرة في الافة حتى يعاقب بالاجماع ونوع هو فضل السبعين هدر فيها  
ونوع هو فضل زيد معتبر فيها فيكون ثلث الدية عليه في ماله لانه اثلث لثمة بقتل المعبر  
والدم عند فلاسني على عاقبته ولا يعتبر عدد الجنابات حتى لو جرح رجل عشرة جاحات واجه  
جاحه كان الدية بينهما نصفين كما في الكرماني ولا سني بقتل مكلف لدفع ضرره شتر بالفتح  
والتخفيف سبعة اى مده على مسلم قصد قتله ليل او نهارا في مصر او غيره وفيه رخصة الى انه  
لم يجب قتله لعينه كما ان قتل الخبي لم يجب لعينه بل لاعتلا كلمة اسد والى انه لو ترك المشهور  
عليه قتل الشاهر مع امكانه كان انما وهما اكله اذا لم يمكن دفعه بغير القتل كالتهديد و  
الصباح والاف القود عليه بقتل كما في الكرماني وغيره والى انه ان لم يثبت شتر سبعة فقتله  
القود نقصا ولم يكن عليه شتر ديانة كما في اقرار الخاصة او شتر عصا ولو صغيرا عليه  
الانهارا في مصر فانه لو قتل المشهور عليه بالعصا فيه عمدا فقتل به عند ابي حنبل لان القود  
يلحقه فلا ضرورة الى دفعه بالقتل بخلاف النسل مطلقا والنهار في غير المصر فانه لا يلحقه فاضطر  
وعند ابي حنبل به لانه قتل لدفع الضرر وهذا اذا كان عصا ملبسا مبطيا في القطع واما اذا  
كان غير ملبس فيجوز ان يكون كالسلاح عندهما فيقتص به على ما قالوا كما في الدية والدية  
تجب في ماله الى القاتل لا العاقلة في قتل غير مكلف كالصبي والمجنون غير سيف او عصا  
وعنه الى يوسف انه لا سني عليه به والقيمة تجب في ماله في قتل رجل او غيره من الدواب صال  
عليه لانه اثلث مالا معصوما فقتله غير مسقط للعصمة لعدم الاختيار ولما بين فضاقتل النفس  
شتر في قصاص الاطراف لان الجرح تابع للكل فقال وجب القود فيما دون النفس من  
الاطراف ان امكن الممانعة بين الفعلين في المقدار اذ هي الاصل في الباب فان لم يمكن  
لا يجب الا الدية لقطع اليد فخذ من المفصل من الرسغ والمرفق والمنكب وفيه اشعار  
بان لا يقطع ما بين الرسغ والمرفق او ما بينه وبين المنكب لم يجب القود لانه كسر العظم و  
لا ضابط له كما في الخفة وغيره وقطع الرجل من المفصل من الكعب والكعب والورك و  
يشمل المفصلان لمفصل اصابع والرجل والاطلاق دال على انه لا عبرة بكسر اليد والرجل و  
صغيرهما لث وبها في المنفعة كما في الزاهد وقطع ما دون هو مالا من الالف دون  
نصفه كما في المنوب فلا حاجة الى ذكر الالف وفيه اشعار بان لا يقطع القصة او بعض  
الحارن ليس فيه قود بل حكومته عدل كما في الزاهد وذكر في المضمرات لو قطع الالف من  
اصل العظم وجب القصاص وان وجد الرجل وفي رواية الى سليمان ان وجد رجل طيب  
فالدية وقطع الاذن من اصلها وكذا قطع الصم السخية والعضوف فلو كان القاطع  
صغير الاذن او مقطوعه فلا نصف الدية كما في التمهات وفي قتل نجيعة لغة جاحه في الراس فوفه  
او طرفا جاحه منه كالجهته والذوالحجي والذفن كما في الاختيار ثم استعملت في غيرها كما  
قال ابن الاثير فالمراد كل جاحه في الراس او غيره يمكن الممانعة اى ممانعة شجرة الشج  
المنحرج في المقدار فحشيد بواضع ما ياتي من ان لا قود في الشجج الا في الموصحة فانه اراد



المعنى السعوى لكنه لا يجوز استدراك فيه والاولى ان يقال انه من غير اختلاف الرواية فانه يقال  
في ظاهر الرواية في الموصلة في موضعها الشراج الست وبه اخذ عامة المشايخ وروى الكرخي في  
اصحنا ما ياتي ان لا يقد الا في الموصلة وبه اخذ بعض المشايخ فيستوفى على مساحة الشجرة طولها  
وعرضها ومكانها فلو كانت في مقدم الراس او مؤخره او وسطه انقض الشراج من ذلك  
الموضع بان يقد غوره بمسبار ثم يعمل حديدة على قدره فيقطع به مقدار ما قطع وفيه استعار  
بانه لا يقد ما دون الموصلة كما ياتي لعدم امكان المائلة واذ بالاجماع كما في الذخيرة وغيره وبما  
ذكرنا ظم ان الكل معطوف على الموصول السابق ولو عطف على قطع كما ظن فقد توهم تكرار امكان  
المائلة وفي كل عين قايمة حربية ذهب صوبها بغير او غيره بحيث لم يدمع اذا كانت مفقودة  
لغايتها الشمس او لم يهرب من الحية او قال ذلك طيبان وغيره الى انه لو ابيض بعض الناطة  
او احمرها فحدث او سبل او شئ مما يوجب بالعين ليس فيه فصاص بل حكومة عدل والى انه لو  
ذهب بياضه ثم احمر لم يكن عليه شئ وقالوا بهذا اذا صار كما كان واما اذا عاد دون ذلك  
ففيه حكومة والى انه اذا كان عين المجنى عليه اكره من عين المجاني او اصغر فهو سواء لكن لا ينقص  
من العين اليمنى اليسرى ولا بالعكس بل فيه الدية الكل في الذخيرة فيحصل على كل جفن من  
عين ينقص فيها الى مخصوصته حافظه من الانضمام ثم على كل وجه سوى عين ينقص  
فيها فظن رطب الى خفة منه مبلولة ويقابل عينه المقتض فيها جراحة قريبة من تلك  
العين محاجة بحيث هما شديدا حتى ذهب الضو على ما روى عن علي رضي الله عنه لا يجب  
الغود بل الدية على الصحيح كما في الخاصة ان قلعت العين الى نعت لم وفها لانه لا يمكن  
المائلة في ذلك ولا يجب في عظم لتعذر المائلة الا السن استثناء متصل فانه ليس  
بعضب على المختار واللام للعمد الى سن اصلية فانه لا فصاص في السن الزائدة متفقد  
وفي رواية الغدوري يرد ان قلعت وانما اطلق ولا يقد والا بعد ما به موضع السن المجاني  
لاحتمال السرية وقالوا ينظر سنة اذا كان المجنى عليه صغيرا الى الغالب ان نبت و  
قال بعض المشايخ انه ينظر سنة مطلقا لاحتمال فينبغي للقاضي ان ياخذ منه بقدر  
ثم يوجب سنة من وقت القلع فاذا مضت سنة ولم تنبت انقض منه كما روى عن ابي  
حنيفة وينبغي ان ينقص الضرس بالضرس والثنية بالثنية والثاب بالثاب ولا يؤخذ  
الا على بالا سفل ولا بالعكس لانه فان المساواة وبه ذهب البردبسائمان سائدين على قدر  
الكسور الى اللحم بل تجاوز ان كسرت فلو دخل بها يجب من الاسود او الاخضر او غيره من ينقص  
وفيه الدية الكل في الذخيرة ولا يجب الغود فيما دون النفس بل الدية بين رجل وامرأة فلا يقطع  
طرفها بظرفه ولا بالعكس لان الاطراف كالاموال وقاية للنفس وبينها تفاوت في دية  
الطرف فيتعذر الغود لتعذر المساواة كما في اكثر الكتب لكن في الوافات يقطع الطرف  
يدرجل كان له الغود لان الناقص يستوفى بالكامل اذا رضى صاحب الحق ولا بينه وعبد  
ولا بين عبيد بن تفاوت القيمة ولا في الجارية التي هي حرة بلغت جوف الراس او البطن

ينسخ

على قالوا كما في المدة وفيه استعار بالاختلاف وانما سميت بها لانها حصلت الى الجوف  
وفيه نبت الدية فتوقفت الى الجانب الاخر صارت جابتين وفيها ثلث الدية فيكون  
في اعلى الصدر والبطن والظهر والجنبين كما في الذخيرة فلا تكون في العنق والخلق والعجز و  
الرجلين كما في الاكل ولا يجب في ظاهر الرواية في اللسان وفي الذكر كلها او بعضها لانها  
مما ينقص وينبسط فلا يمكن المائلة وعبر الى يوسف انه ينقص بقطع الكل لا مكان المائل  
والاول هو الصحيح كما في المضمرات وعبر الى حنيفة انه ينقص اللسان ان امكن وينقص  
برأسه وفي اللسان ان الاخر من الحكومة كما في النخلة وفي الاكتفاء روى انه ينقص بقطع  
كل الشفة بخلاف ما اذا قطع بعضها فانه لا ينقص لانه متعذر كما في المدة والى انه ينبغي ان  
ينقص بالثنتين لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظهير الاخر للشفة في حنيفة ذكره في ذكرها  
نقص لان لها حدا بخلاف ما اذا بقي شئ منها فان فيه الحكومة وجير المجنى عليه بين الغود والدية  
ان كانت يد القاطع ناقصة من حيث الصفة بان كانت شلاء او مجرحة بحيث يوهن في  
البطش او من حيث القدم بان فانت اصبع او اصبعان لانه يتعذر استيفاء حقه كما لو قال  
برهان الائمة الجبار فيما اذا كان ينقص بالناقصة واما اذا لم يكن ينقص بها فالدية كما اذا لم يكن  
للقاطع يد أصلا وبه يفتي وفيه إشارة الى انه ينقص فيما اذا كان ظفره مسودا لانه لا يوجب  
نقصا في البطش كما في الذخيرة والى انه لا يجب اذا كان النقصان في يد المجنى عليه بل فيه حكومة  
ولو سقط المعية قبل اختيار المجنى عليه او قطعت ظم فلا شئ له كما في المدة او كانت  
الشجة شتوي وشمس ما بين قمر في اي جاني راس الشجر بان كانت بين الاذنين لا  
شتوي ما بين قمر في الشراج وكذا الحكم في العكس تعذر الاستيفاء وعلى هذه الشجة بين  
الجمية والقفا وفي ذكره من ينبت على ان الشجة ثابت في غيرهما فالرجل كاليد فيما ذكرنا  
واما الاثاف فان كان اصغر واصابه شئ لا يجدر الرجوع به فله الجبار كما لو كان اذنه صغيرة او  
مستقوفة ولو فقي عيب وفي بعضها بياض كان له ان ينقص وان ياخذ الدية كما في الذخيرة وان  
سقط سنة المتحركة بالوكز ولو بعد ثلثة ايام وفيه الحكومة ولا يحمل على التحرك السابق لان الوكر  
اذا السبين على ما قال شيخنا كما في المينة وهذه الاجنحة الاشعار بالجلفاف وبسقط الغود  
ولا يجب للوئى شئ من الزكوة يموت القاتل لغوات محله وبسقط يعفو ولي من الاولياء  
بسبب صلح على مال ولو قبل موته لان الغود حقه فلا الاسقاط والتعويض مطلقا  
عنه ان الصلح على اكثر من الدية باطل وفيه روى الى انه لو عفي عن نصف الفصاص لم ينقلب الا  
بل سقط الكل كما في المينة والى انه لو اذعن القاتل الف درهم على انه يعفو عنه يوما الى الليل  
فهو عفو وصح جانبه لان التوفيت بلغوا في ذلك والى ان القاتل وان برى عن الفصاص لانه  
لم يبرأ من الظلم والعدوان ديانة والى ان العفو يكون افضل من الصلح كما يكون افضل من الغفل  
الكل في الظهيرية وبه كله في العمد واما في الخطا فالصلح على اكثر من الدية باطل لان الدية امر  
مقدر فالزيادة ربا واعلم انه لو كانت الفتنة جماعة فعفى الولي عن واحد منهم او صلح لم يكن له

على



يقترن بغيره  
وبالمتن

ان ينقض غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قاضي خان وغيره ان له اقتصاصه والباقي في غير  
العاقبة والمصالح من الاوليات حصته الدية في ثلث سنين لان انقلاب القود ما لا حيث تغدر  
استيفاءه بالعفو والصالح والطلاق مشعر بان لو قتل الباقي كان له حصته من الدية وان وجب عليه  
القصاص وهذا اذا علم بالعفو والصالح ومنه دم المقتول والافعل الباقي الغافل نصف الدية  
من ماله لا القود للخبثه كما في شرح الطحاوي وينقض جمع بغيره اي يقتل القود بالطلاق لورود ال  
في ذلك وفيه استعارة بان شرط الصالح لزوم الروح من الكل حتى يكون الكل قاتلا على الكمال  
فلو اعانوه عليه بنحو الامساك والاخذ ليس عليهم القود كما في الزاهد وفيه رمد الى انه لو  
اشترك رجلان في قتل رجل احدهما بعصا والاخر بحد عذرا وجب الدية عليهما مناصفة كما في  
قاضي خان والاولى ان يوفى الجميع بلام العمد فانه لو قتل فردا جمع واحد منهم ابوه او جنو  
ليس عليهم القود اصل كما في جواهر الفقه وغيره وبالحسن بان يقتل فردا جمع فانه يقتل  
بهم على الكفاية بل لزوم مال لان الزم هو في لا يخفى فيصير الكل احدا يحقه فان حضر في هذه الصورة  
ولي واحد قتل له اي لاجل ذلك الولي بلا حضور الاخرين وسقط في الباقي لقوات محل الاستيفاء  
ولا يقطع بدين سيد الى لا يقطع بدين رجلين قطعا بدين رجل لعدم الممانعة لان كلا قاطع بعض  
اليد فغيرها نصف الدية لانه دية واحدة وفيه استعارة بانه يقطع بدينين لكن لما ان  
ياخذ منه نصف الدية ايضا ولو قطع واحد منهما بدينه فقل في نصف الدية لقوات المحل  
كما في الهداية ويؤيد به ولو محجرا اقر بقود اي يقتل عمه لانه غير متم منه وفيه استعارة بانه لو  
اقر بخطا لم يجر ولو ما ذنبا لانه اقر بالدية على العاقلة ومن رمى سمها عمد الى رجل فنقض  
السهم منه الى رجل اخر فانا يقتض الرامي الاول من الرجلين لانه عمد وعلى عاقلة الدية  
لشأنه لانه خطا والفعل بتعدد يتعدد الاثر فاذا رسل سمها فسمي رميا واذا رمى في الجذع فحما  
واذا رمى في التركيب فكسر او اذات منه فقتل واذا نفذ السهم الى غير الرمي اليه صار جناية  
فعل او هو مخطى فيه كما في الكرماني ومن قطع بدينه بالضم او شج راسه او جرح فقتل عن  
قطعه او شجته او جرحته الى قال عفو عن ذلك ولم يقيم معه ما يحدث فكم ولم يضل عن  
جنايته فقات العاقلة منه الى جرحته فقتله ضمن قاطعه او جرحته دية في كل ماله لان العفو  
عن القطع عفو عن موجب وهذا في العمد المتبادر واما في الخطا فالدية على العاقلة كما في شرح  
الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطا ولو عني مريض عن الجناية الواضحة عدا او  
خطا سواء ذكر معه ما حدث عنها او لم يذكر او عني العطف كذلك او للاحاطة وما يحدث من السرية  
منه الى القطع فمات منه فهو اي عفو المجني عليه عفو عن موجب قتل النفس فسقط القود  
لان كلا منهما شامل للمقتصر والساري ثم فصل الاجمال فقال فاقطع اي العفو في الخطا  
يعتبر من ثلث ماله الى مال العاقلة لتعلق حق الورثة به فان خرج من الثلث والافعل العاقلة  
ثلث الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد اخطا قطعا وفيه استعارة بانه لو  
عفا الصحيح لم يعتبر من الثلث والعمد من كل الى العفو في العمد يعتبر من كل ما يتعلق بالعاقلة

في الجمل من مال هو الدية لانه لم يتعلق حق الورثة به واما من عرض له وموجب القود الساقط  
بالعفو الدال عليه اجماله فدعا لتوهم وجوب الدية في هذه الصورة الا ترى انه لو لم يقتل القطع  
بما يحدث منه وجب الدية في مال القاتل عذره واما عندهما فموقوف على الدية فلا شيء عليه  
كما في شرح الطحاوي فسقط ما ظن ان موجب قود ليس بمال فلا وجه للقول بانه من كل  
الحال والقود بنيت بداهة اي ابتداء بطريق الخلاف للورثة اي لكل واحد منهم فاقسم الكل مقام  
المورث في ابتداء وقوع ملك القود لهم لان شرعية القود لتسفي صدورهم والميت  
ليس باهل له لا يثبت القود للورثة ارضا اي بطريق الورثة بان يثبت للمورث ابتداء  
ثم انتقل اليهم وهذا عذره خلاف لما لان القود يجب خصوصا على نفس المقتول فيكون محفلا  
كالمعوض فلا يصير احدهم حصما للبقية اي قايما مقامهم في اثبات حقهم بل او كان وبه عذر  
خلاف لما على ما ذكره الاصلين فلو اقام احد الابنين حجة يقتل ابيه احدهما غايبا اذ  
حال تحضر ذلك الاخ بعيدا اي حجة عذره خلاف لما والاولى اعاد وفيه اشارة الى انه يقتل  
حجة للاحاطة لا ان يقتل الاحتمال العوض عنه لكنه يحبس لانه منهم والى انه لا يقتل بالقود ما لم يحضر  
الغائب لان المقصود من القضا الاستيفاء والظاهر لا يتمكن منه بالاجماع كما في الكفاية وغيره  
وفي الخطا من قتل ابيه وفي الدين لابي عليه لو اقام الحاضر حجة على ذلك لا بعدد الغائب  
اذا حضر لان الحال بنيت للورثة ارضا عندهم وفيه اية الى انه ادعى كل الدين واقام حجة على كل  
وقضى القاضي بكل والى انه اخذ القاضي الحاضر والغائب فلو ان ثبت قدر نصيبه منه وكان  
القاضي متعددا اعاد الحجة واما خض الدين لان في اعادة الحجة للعقد اختلاف وان كان لا يصح  
ان يعيد بها في العادي والعبرة في حق الضمان حال الرمي لا الوصول لانه ليس باختياره ولم  
يصر جانيا الا بالرمي يجب الدية عذره على من رمى ولو خطا سمها مسلما الى السلم فارتد  
المسلم فوصل السهم اليه فقات لانه قتل مسلما لا كافرا واما سقط القود لنبهته اعتبار الوصول  
ولم يجب على الرامي شيئا عندهما لان بالردة اد سقط بقومه ويجب القيمة عند الشئ على  
من رمى الى عيب خطا فاعتق فوصل واما عند محمد ففضل ما بين قيمته من ماله الى غيره من كفاية  
الهداية وذكر في الكافي انه ان صفة المحل فداعته عن الوصول فلو كان صبي في الحبل ورمى اليه  
فدخل لحرم فوصل لم يجل واما ختم على الوطء استعارة بانه عني الختم  
**الديات** عطف بالنيات كقوله موجبة للديات في الجمل فني اجرة لاجل دية محذوف الفاء  
كالعادة مصدر ودى القاتل المقتول الى اعطى ولبه المال الذي هو بدل النفس ثم قبل النفس  
ذلك المال دية وقد يطلق على بدل ما دون النفس من الاطراف من الارش وقد يطلق الارش  
على بدل النفس وكونه العود واما جفت اشارة الى تنوعها ثم عدل عن الاضمار الذي يشير  
الى المعنى المصدرى الذي يبحث في النفس عنه الى ما يؤخذ من الثاني في سنة العمد والخطا والجارى  
حجرا من المال فقال الدية عذره واحدة من السنة من الذهب الف دينار اي مثقال مضروب و  
من الفضة عشرة الاف درهم بوزن سبعة وثمانين مائة وعندهما وفي رواية عنه واحدة من



السنه ثلث مذكورة ومن الغنم الفان ومن كل دية البقر والتمل ما بيان وقاية الخراف انه لو صار على كل  
من مائتي حلة لم يجر عندهما وجاز عذره لانه صار على البس من جنس الدية وقدم الصحيح ما ذهب  
اليه ابو حنيفة كما في المضمرات وفيه رخص الى انه يغير واحدة منها بالرضا او القضاة وقال  
شيخ الاسلام ان التعيين الى القاضى وعلى الاول على القضاة والى كل النوع اصول كما  
قال ابو بكر الرازى وهذا ظاهر من مذهب اصحابنا وغيره النجى الابل هو الاصل فلا يصار الى  
غيره من القدرة الا بالرضا وفى المقنول وعندنا الجرح يقتضى بالذئابة والدرهم باعتبار قيمته الابل  
وان زادت على الالف او العشرة وعند الاولين لا يلزم الزيادة ثم الابل لا تجب من سن واحد  
بل من اسنان مختلفة كما بانى واما الغنم فيجب ان يكون قيمته كل حصة دراهم وخمسة الى حنيفة  
لو قضى بها كان كلها ثيابا من الصان والمخز وقال محمد الشيبانى في المعز والخنزير من الصان  
كالاخيه واما البقرة والحملة فقيمة كل كون حسب درهما كما فى المحبوس وغيره والحملة ازار وردا  
وقيل فى زماننا بل للحملة خمس وسراويل والاول المختار كما فى النهاية وهذه الى الدية من الابل  
فى شبه العمد كما مر اربع الى اربعة اصناف خمس وعشرون من حيث محاضراته عليه قول  
كذلك من حيث يكون مما تم عليه جلالا ومن حقه مما تم عليه ثلثة احوال وجدة مما تم عليه اربعة  
احوال وهى الى الدية فى شبه من الابل اربعة الدية المعطاة ويقال لها المعطاة الواجبة من  
حيث السن دون العدد فلا يرد على مائة والتعليق فى نوع واحد وهو الابل دون الاولين  
وهذا كاعند الشيبانى واما عند محمد فى الثلاث ثلثون جذعة وثلثون حقة واربعون شاة كما  
خلفه بفتح اللام المعجى وكسر اللام حامل من النوق والدية فى الخطا وما جرى مجراه احماس منها الى  
الابل المذكورة عشرون من كل بنت محاض وبنت لبون وحقة وجذعة ومن ابن محاض فان هذا  
انقص فيها خطا البقى وكفارهما الى كفارة شبه العمد والخطا وانما عدل عن لامة العمد الى الاضحية  
وفى التوابع اختلاف الكفار بين على ان فى كفارة شبه العمد اختلاف كما مر عن رتبة الى اعناق  
رتبة كاملة وفيه اشارة الى ان التعنى يجب ان يكون سالم الاطراف من العين والذئب واليد و  
الرجل وغيره والى ان يكتفى الرضخ للجنين كما بانى الضريح به مؤمنة لا كافر به بخلاف سائر الكفارات  
فان جرحه ذلك وقت الاداء لا الوجوب صلح شهر بن بنية السيل ولما الى متابعين فلو افطر  
بوما منها وجب عليه الاستيناف وفى الاكتفاء اشعار بان لا يجوز فيه الاطعام كخلاف غيره من  
الكفارات وصحح الكفارة رضى سالم الاطراف مسلم بالتبعية ولذا لم يكتف بالسابق و اشار  
اليه فقال احد ابوابه سلم لاصح للجنين الذى فى البطن لانه لم يدخل تحت الرقبة المطلقة ثم اشار  
الى تفاوت دية الرجل والمرأة فقال والمرأة نصف الرجل فى دية النفس لمرءى صغير  
رضيها وما دونها الى وفى ارشئ ما دون النفس كما بانى لانه فى قتل المرأة خطأ ومنه  
الاف وفى قطع يد الفان وخمسائة وهذا اذا كان له دية مقدرة واما اذا لم يكن مثل ما فيه الحكومة  
فمنهم من قال انها كالمقدرة وقال بعضهم انه يسوى بينهما عند اصحابنا كما فى الظهيرة والاشمل  
سنانى والذكر ولم يرد الجنين الذى دية جسمه ذكر كان او انثى فانه مستثنى لما بانى والدمى

والمسألة من رجوا وامارة كالمسلم فى دية النفس وما دونها فانها على عاقلة ان كانت والى  
مفعلى الجاني لانه كالمسلم فى المعاملات كما فى الكرمالى ثم فصل دية ما دون النفس فقال يعنى ارباب  
الالف كلا او بعضا وقيل فى الاربعة حكومة عدل على الصحيح كما اذا جنى على الالف وصار كمن  
لا ينقص منه بل من دية فاطلاقه لا يخلو عن شئ فانه لو قطع المارن ثم بقيت الالف فان كان  
قيل البر فدية واحدة وان كان بعده فى المارن دية وفى الباقي الحكومة كما فى الظهيرة و  
الحشفة كلها او بعضها لانها اصل منفعة الابلاخ والالف العقل بالضرب على الرأس فوق  
الادراك فان العقل يؤربص به الانسان عواقب الامور والدماغ كالغضلة او الزيت كما فى  
الكرمالى واحدى اللواس الظاهرة من السمع والبصر والشم والذوق وغيره ان فى الشم الحكومة  
ويعرف تلغها بتصدق الجاني او نكوله او الخطاب مع الغفلة وتقريب الكربة واطعام الشئ  
المروءات لم يتوصل للباطنة لان فى ثوبها كلاما كما فى الكلام واللسان كله او بعضه ان منع  
الانلاف اذا اكثر ظروف الى جوف المعجى فان تحل بالاكفة فالحكومة وقيل يقسم على عدد  
الظروف فى تحل به منها حصة الدية بحسب سواها كان نصف او ربعا او غيره وهو الاصح وقيل  
يقسم على جوف اللسان الالف والنار والنا، والجيم والذال والرائس والسنين والصاد  
والطائين واللام والنون فان تحل بالنصف فقط سقط نصف الدية وقيل عليه و  
هو الصحيح كما فى الكرمالى والالف النجى بالخلق والنصف خطا بان يقطنه مباح الدم ثم يظهر انه  
غير مباح الدم وهذا اذا فصل شعرا فان كان كوسى يضم الكاف وفخما فدية الحكومة الا اذا  
كان على ذقنه شعرات يسيرة فانه لاشئ فيه وهذا اذا اجل سنة ولم يثبت فان ثبت  
بعضها فدية الحكومة كما فى الذخيرة وفى الاكتفاء اشعار بان لو حلق شارب لم يجب الدية  
بل الحكومة فى الصحيح كما فى الكافى وسنة الرأس المذكور والاشئ اذا لم يثبت فلو قطع صغيرة  
امارة لم يجب الدية بل الحكومة فى الحال وغيره لاشئ عليه الا انه يؤدب كما فى الظهيرة والمختار  
عند الطحاوى ان فى الحكومة كما فى المنية والمبادرانه يقتضى كجلى النجى والشعر عدا ركن فى  
الكافى وغيره انه يستوى فيه العمد والظلمة اذا فرق فى شئ من الشعور والاضافة مشعرا لانه لا  
يلزم شئ بقطع شعر الصدر والساعدين والساقين كما فى الظهيرة كل الدية من واحدة من  
الانواع الثلاثة لانلاف جنس المنفعة او الممال الذى فى الادمى كاتلاف النفس بغيره كما  
يجب كل الدية فى انلاف اثنين مما كان فى البدن انسان كالجانب والعين والشفين  
والنخمين والاذنين واليدين والرجلين والالبتين والالبتين والشرين واللمنين  
ويستثنى منها ثوبا الرجل وصلتا بها فان فى الاولى الحكومة وكذا فى الثانية لكن دون الاولى  
ولم يوجد فى الظاهر ان فى انلاف ثنى لامة عدا اعضاءا كما فى الظهيرة وفى احداهما الى الاثنين  
نصفها الى الدية وكما فى اشعار العيين الاربعة جمع شعرا بضم وهو وفاعلى العين  
من الحفن لاما عليه من الشعر وهو العمد ويجوز ان يرد محارفا فان فى قطع كل دية كاملة كما فى  
قطع الحفن مع الاهداب كذا فى الدية وفى احداهما الى الاستفاد حقيقته او محارفا بغيرها فانها

من



اربعة وفي كل اصبع من اصابع اليد او الرجل عشرة اى الدية فان في جميع الاصابع دية كاملة  
فبعض دية كل عليها اعشار او في كل مفصل الاصبع غير الارهام ثلثة اى ثلث العشر وفيه  
اى مفصل الارهام نصفه اى نصف العشر لانه ينقسم دية كل اصبع على مفصل فان كان  
ثلاثا كما في غير الارهام فثلاث وان كان اثنين كما في الارهام فنصف كما وجب نصف العشر  
في كل سن لم ينبت فان كان المجنى عليه عبد ف نصف عشر قيمته وان كان حرا ف نصف عشر  
دية فان نزع جميع الاسنان وهي في الاغلب اثنتان وثلثون خطا فعليه دية وثلاثة  
اخماس دية هي ستة الاف درهم فان نزع ثلثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر الفا  
وان نزع ثمانية وعشرون فدية وجمد دية هي اربعة عشر الفا واطلاقه مشعوبة لو اجم  
السن او اخضر او اسود وجب الارش وكذا ان اصف على المختار وهذا اذا لم يقطع والا  
فان لم يقطع شي فيه والا فبعض الارش الكل في طرانه واعلم ان من الناس من لا يواجد اربعة  
فيكون اسنانه سنا وثلثين كما في الرضوي وغيره وان اسنان الكوسج ثمانية وعشرون  
كما قال ابو حنيفة وهذا اعلمة يعرف بها كما في النهاية وكل عضو كالعين واليد والرجل  
كالرؤية والبطن ضرب وكفه كادخال نورة في العين فدية كاملة ولا توجد في شجرة  
من الشجرات كالكسرة جمع الشجرة بالفتح وقدمت الا في الموضحة الدية لانه لا يواجد في شجرة  
وهي شجرة الجلدة التي بين اللحم والعظم وتوضع العظم كما في الذخيرة عند التحقق المألفة بانها  
السكن الى العظم فانها تقاد وفيها اى الموضحة خطا نصف عشر الدية والميتاد وان  
يكون المشجور غير اصبع والا فبعض الحكومة لان جلده الفص رتبة من غير كما في الذخيرة  
وفي الهاشمية وهي شجرة تكسر العظم من السنم وهو كسر شي او عظم عشرة اى الدية سواء كان  
اصبع او غيره وفي المشجور ان لو كان اصبع فدية ارش وون ارش الهاشمية والى بقية  
بالخط كما في التي بعد لان كل شجرة لا توجد فيها فالعظم والظلم فيه سواء كما في الذخيرة  
المسجلة من التسجيل بفتح القاف وكسرا وهي شجرة يخرج منها العظم كما في الظهيرية او كسر  
العظم من موضع الى موضع كما في الذخيرة او تحلل العظم كالنقل وهو كسر شي كما في النهاية  
عشرة ونصف اى عشر الدية ونصف عشر الدية الف وخمسة اى درهم مائة والامة  
بالمد وهي شجرة تفصل الى ام الدماغ الى الجبل الذي تحت العظم فوق الدماغ كما في الظهيرية  
انما يذكر الدامعة بالمعجزة وهي شجرة تفصل الى الدماغ لان بها هلاك النفس عادة في نفس  
لا شجرة كما في الدامعة لكن عني يوسف فبها ثلثا الدية كما في المضمرات والى بقية وهي  
شجرة تفصل الى الجوف والفقر والماد جالفة الراس فان حكم جالفة غيره فمتمتها اى  
ثلث الدية وفي جالفة فقدت الى الجانب الاخر ثلثا اى ثلثا الدية ثم شرح في اول الشجرات  
وبين حريته كالسابق كما ترى فقال والمأصلة بالمحملات والمأصلة وهي شجرة تحص  
الجلد اى تشقه بلا اخرج شي منه كما في قاضي خان وقال الطحاوي ولا تدية كما في الذخيرة  
والدامعة والدامعة فالدامعة بالمحمل شجرة تظهر الدم بلا تسيل والدامعة ما تسيل كما في

شجرات

اصبع او غيره بيان

لوف المقوعة

المدية والكافي واكثر المدية اولات وفي الذخيرة الدامعة على ما ذكره الطحاوي شجرة تسيل الدم وعلى  
ما ذكره شيخ الاسلام ما تسيل كثر ما يكون في الدامعة السيلان فالدمية على ما ذكره ما يدعى الجلد  
سواء كان سائلا او غير سائل وعلى ما ذكره الطحاوي ما يدعى ولا تسيل وفي الظهيرية هي ما يدعى  
من غير ان يسيل وهو الصحيح والدامعة ما يسيل كدم العين والباصعة بالصاد المعجمة والعين  
المحملة وهي شجرة يتوضع اى يقطع قبل لحم وفيل يقطع للجلد والمأصلة وهي شجرة تقطع اكثر  
لحم بلا اظهار جلدة رقيقة بين اللحم والعظم والسمحاق بكسر المعجمة وسكون الميم وهي  
شجرة تظهر تلك الجلدة وفي الاصل اسم تلك الجلدة كما في الظهيرية حكومتها بالاضافة  
الى حكم مقوم وما قومه به من قدر التفاوت او غيره كما ياتي وقد مر في الثنايات وجه مخالفة  
للسابق ثم اشار الى نفسه الحكومة فقال بمقوم عبد اى يوضع المقوم كون المجنى عليه عبد  
بلا هذا الاثر اى صحيحا ثم يقوم معه اى مع هذا الاثر اى صحيحا او غيره لانه نقصان فقد  
الى مقدار التفاوت بين العقبين هو الى القدر هي اى الحكومة فان قوم بغير الاثر الفاو  
معه تسعائة يكون قدر التفاوت عشر الالف هو مائة درهم فيؤخذ من الجاني عشر الدية وهو  
الف درهم وبه اى ما ذكره مامروى عنهما وقاله الطحاوي ومشايج بنج واخاره الطحاوي  
يعني كما في الكافي وغيره الا ان الكوفي ضعفه بانه يودي الى ان موجب هذه الشجرات التي  
فوق الموضحة اكثر من موجب الموضحة بان كان نقصان قيمتها اكثر من نصف عشر الدية فالصحيح  
ان ينظر كم مقدار هذه الشجرة من الموضحة فان كان نصفا فنصف ارش الموضحة وكذا ان  
كان اقل او اكثر لانه ثابت في الموضحة فدر غير الثابت الى الثابت وقال الصدر الشهيد انه  
يعني به ان كان الشجرة على الراس وبالاول لان كانت على غيره كما في الظهيرية والاصح انها ما  
يرى القاضى بمشورة اهل البصرة لانه اعم كما في المضمرات وقبل انها قدر ما يحتاج اليه من  
الثقة الى ان يبرأ وقبل ينظر الى ارش ذلك العضو كماله والى ما نقصه تلك الجالفة انه والا  
فخذها لاشي عليه وعند محمد بن عمر فدر ما انفق الى ان يبرأ او عني يوسف حكومة العدل في الام  
ونامة في الذخيرة والمشهدور انه عز في كل جالفة كانت كما في التمر تاشي ويجب عند العرفان في  
اصابع يدمع نصف الساعد وهو ما بين المرفق والكف نصف دية للاصابع لانه كبد وحكومة  
عدل لنصف الساعد وعني يوسف الساعد تابع للاصابع وفيها الدية وفيه اشارة الى  
ان في اصابع رجل مع نصف اساق دية وحكومة وهذا على ذلك الخلاف والى ان الاصابع  
مع نصف العضد والخذ على هذا الخلاف والصحيح فوالها كما في الذخيرة والكف تابع للاصابع  
ومعاصدها فلو قطع الكف مع كل الاصابع او بعضها او مفصل وجب الارش ولا شئ في  
الكف عذره وهو الصحيح ولما عذرها فكذلك اذا كان مع الكف ثلثة اصابع فصاعدا واما اذا  
كان مع اصبعان او اصبع او مفصل فنظر الى ارش الكف وهو الحكومة وارش الاصبع  
فالواجب الاكثر منها كما في الذخيرة والعبرة للاصابع نفسه لسابق مع التسليم على ان الحكم  
لم يتغير بكل الاصابع او بعضها فان الامانة والى الجنس ومن الظن انه لا يبدل لسابق

يجب ان يكون المقود ارش ذلك  
العضو وهذا القول اذا كان على الجالفة



قال ابو باني عنه كتابين في المعاني وكذا ان الواحد حسن لانه لم يعلم حكم الاثنين حينئذ  
في اصبح ليد اورصل زائدة قطعت عمدا وخطا، ولولا فطع منها وعين صبي وبانه  
ذكره حكومت عدل لولم يعلم الصحة اي صحة هذه التثنية بما دل من الدليل على نظره اي العصبى وكلامه  
اي بسلامه فيكون معطوفا على كلمة ما وكونه ذكره للبول فلا يكفي بان الاصل هو الصحة وفيه  
اشارة الى ان العصبى في غير ما ذكره الالف واليد والرجل وغيره كالبالغ في العقود بالعمد  
والدبة بالخطا، والى انه ان علم الصحة به وجب كمال الارش والى انه لو استعمل ففيه الدبة  
وقال محمد ان فيه لكونه كما في الذخيرة ولا يقدح في المحجى عليه في الطرف الا بعدد لانه ربما  
يسرى الى النفس فالحال بسبق على سني بالبر او الهلاك لم يدر انه اي جناية فيترتب عليه الحكم  
والاصل في كل الجنابات عمدا او خطا ان يستأني حولا فاعل فضلا بوافقه فيه او كماله  
ففيه ملك كما في الكرماني وغيره وعمد العصبى والمجنون والمعنوه لا السكران والمعنى عليه خطا في  
الحكم فوجب الحال في الطالبين وفيه اشعار بان لو جن بعد الفصل قتل وهذا اذا كان الجنون غير  
مطبق والافسقط العقود كما ذكره شيخ الاسلام وعنه انه لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه  
بالقود وفي المتن ان لو جن قبل الدفع الى ولي الفصل لم يقتل كما لو وعته بعد الفصل وفيه الدبة  
في ما له كما في الظهيرية وعلى العاقلة اي عاقلتها الدبة في الطالبين وفيه اشعار بانها لم يجب في ما لها  
وفي شرح الطحاوي ان الجنانية ان كانت في النفس فعلى العاقلة وكذا ان كانت في طرف  
الطرف الدبة بلغت نصف عشر الدبة فصاعدا واما اذا كانت في العبد ولم تبلغ نصف عشر  
وهو خمسة في الرجل وباتان وخمسون في المرأة ففيها العاقلة لا بد وجوب كفارة وبلا  
9 مان ارث الا ان الاول عقوبة والثاني اعداؤه بينها وبين العباد فلا يلق بهم ويحكم  
المذنب من حيث ابيه لاختلاف الدينين لاجزاء للردة وحر ضرب ولو زوجا بطن المرأة  
ولو زوجة يجب عزة بالنسوة خمسائة درهم حقيقة او حكمية كما اذا كانت فسا او امه  
او عبدا قيمته ثلث فاقى ادى اجر على القبول والى سميت بها لانها اول مفاديه الدبات وعزة  
الشيء اوله كما في الظهيرية وفيه اشعار بانها لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية يجب  
كما في العمدى والافضل ان يكف ويبتغى لانه ارتكب محظورا كما في المداية على عاقلة اي  
عاقلة الضارب لعله وفي رواية عليه كتابي ان الفتاة لولا امنها مذكر او مؤنثا و  
لا يستوى في الميت المذكور والموت كما ظن واية لام الارض الميتة وفيه اشعار بانها لو اُلقيت  
ميتة او اكثر وجب عزة في كل كما في الذخيرة والكلام من غير الى انه اراد بالميت الحيوان كما  
امره او امه علقته فربما او من المهور وهو جواز القيمة فان حبة الجنين شرط وجوب  
العزة كما في العمدى ويجب دية كاملة ان الفت حيا مات لحي لان الضارب قاتل لحيته  
عمدا وفيه ما الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح الطحاوي وغيره والى انه لو اُلقيت حيا مقطوع  
اليدين كان فيه نصف الدية على العاقلة كما في الذخيرة ثم شرح فيما اذا ماتت الام فقال عزة لحيين  
ووجه في خمسة الاف جدد درهم لانه ان الفت الام ميتة فينت الام بالضرب ودية الام فقط

سنة بطن امرأة

لاغة للجنين وان ماتت الام فالقت بعد الموت ميتا لا احتمال ان يكون موته بالا خفاق في الرحم  
بعد الموت ودينان ان ماتت الام فالقت حيا مات لحي لا ذقت نفيس وورث لحي حية دية  
الام لانه مات بعد وفيه اشعار بانها لو اُلقيت حيا مات ثم ماتت الام وجب دينان والى  
بنت حية دية لحي كما في شرح الطحاوي وما يجب في الجنين حية الغرة او الدية وهو بالفتح الولد  
في البطن حية جن الى ستر فهو وارثه لانه بدل نفسه سوى ضاربه الجنين فهو  
مستثنى منقطع لانه ليس بوارث فانه قاتل له وقد استبرأ في الجنابات وغيره ان يجب الكفارة  
عليه فلا شيء عليه بترك النحر كما ظن وفي جنين الامه اي في جنين مملوك الفتنة الامه ميتة  
بالضرب فالاصفة للعد نصف عشر قيمته هذا المكان على لونه وبهية فرض حيا في الذكر  
اي وقت كونه مذكرا وعشر قيمته في الانثى لان قيمة الذكر في العادة اكثر من قيمة الانثى وان  
ت وبا في السن والحال وعمر الى يوسف لاشي عليه الا اذا انقضت الولادة الامه فانه  
يضمن النقصان حينئذ وفيه اشارة الى ان ما في الجنين على الضارب حالا والى انه  
اذا لم يكن الوقوف على كونه ذكرا او انثى فلا شيء عليه كما اذا بلغ بلارأس لانه انما يجب القيمة  
اذا نفع فيه الروح ولا ينفق من غير الرأس كما في الذخيرة واعلم ان المعنوية في الجنين حال الضرب  
حتى انه اذا علقه مولاه بعد الضرب ثم القى حيا لم يجب الا القيمة كما في العمدى وما استنبط  
من الجنين بعض خلفه كالظفر والشعر كالنام خلفه في وجوب الغرة والقيمة وغيرهما لانه  
يمتاز حينئذ عن العلقه والدم وفيه اشعار بان استنباط بعض الخلق شرط للحكم المذكور  
فلا يجب شيء بالقاذورة جارية النجاسة او دما كما في الميتة لكنه يشك ما مر وذكر في العمدى  
ان المعنوية في جنين الامه معوفة الذكورة والانوثة وضمن الغرة بالنصب عاقلة امه  
كما في الزبادات او المرأة نفسها كما في المتنق بنا، على قالوا ان لا عاقلة للبحر والاول  
الجنين را الا اذا لم يكن لها عاقلة فانها عليها في سنة كما في العمدى اسقطت جنينا ميتا فلا يجب  
شيء باسقاط ما لم يشفع فيه الروح ولم يستن بعض خلفه فانه حينئذ يكون نقطة او مضغة  
او علقه ومذنها مقدرة بمائة وعشرين يوما فان زل من كل منها اربعون يوما على ما قال  
بعض المشايخ وقال علي بن موسى ان اسقاطه مكروه لان الماء الواقع في الرحم مانع فيه  
كما في الذخيرة عمدا او اذ فلو شرب للمداوى شيئا بوجب السقوط لم يجب شيء حية الغرة  
الا في رواية ولامة الكفارة الا في رواية وورثت الا في رواية كما في العمدى او فعل كضرب  
البطن او حمل النضيل او معالج الفرج او غيره فانه لا يفسد الاسقاط لا بوجب شيئا منها بلا  
اذن زوجها فان كان مع الاذن لم تضمن الغرة الا انها تأثم وعليها النوبة والاستغفار  
**فصل في حجة في الطب من احدث في طريق العامة** اي طريق العامة نافذة وافتة  
في الامصار والغري دون الطريق في المفاوز والصحارى لانها لم يكن العدول عنها غالبا  
كما في الزاهدي وسباني لطاف وطريق العامة مالا يحصى قومه او مائة كالمه وروم بنوا  
ودوا في ارض غير مملوكة فني باقية على ملك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول



مختار الامام الطوسي كمال العبادي كنفه الى مستراح او ميرة ابا المايه كفي في الجاهل بحري  
ما من حشبه او غيره وان لم ينقل عنه وخبر ابن الاعراب انه من وزب الماء الى سال وقيل هو  
فارسي معناه بل الماء مغرب بالهزة دون الياء وانكر ابن السكيت ترك الهزة اصلا كما  
قال المطرزي والاولى تركه اعتمادا على ما يحل ما بعده او جرحنا بضم الجيم وسكون الراء  
وضم الصاد المعجمة والنون وهو جنس قبل معناه البرج وقبل الميزاب وقيل جرح جرح  
منه الى بطن البناء عليه كما في المغرب او دكانا عري او فارسي من في الصلوة وسعد ذلك  
الى جازله الاحداث فان الجاهل غير مضيق كما قاله المطرزي ان لم يصير بالناس فان صر  
بهم لا يسعه كما في النهاية وفيما ذكر ابا المايه الى انه يحل له ذلك ويحل له الانتفاع بها وان منع  
عنه كما في الكرماني وقال الطحاوي انه لو منع عنه لا يباح له الاحداث وما لم يبال انتفاع والتك كما  
في الذخيرة والتمس والجلوس للبيع على هذا التفصيل كما في التمهيد في كل واحد من  
كما في الذخيرة او حمار ذلهم واصنعهم كما في النهاية لكن فيه فتنة او حمار او ساطم ولو كان كما  
في الكرماني نقضه اي ابطال ذلك الحديث بعد التام وكذا قبله كما هو مذهب وهو الصحيح وقال  
محمد لم يمنع الاحداث لا النقص وقال ابو يوسف ليس له المنع والنقص وخبر محمد ان كثر العبد  
والصبيان نقضه وان لم يصير بهم وقال ابو القاسم الصفار له نقضه اذا لم يكن له مثل  
ذلك الحديث والافه منعت حيث لم يبدأ بنفس فلا يمتنع الى خصومته وهذا اذا علم  
احداثه واما اذا لم يعلم فقد جعل حديثا حتى كان للامام نقضه وخبر ابو يوسف انه ينقض  
ان ضربهم وهذا كله اذا احدث لنفسه فان احدث للمسلمين كما اذا بنى مسجد في بعض الطريق  
ولم يصير لهم لا ينقض كما في العبادي وخبر احدث في طريق الى صفة غير نافذ ذلك الطريق وهي  
ما يحصى قومه او ما تترك لهم وروم بنو ادور في ارض شتركة بينهم كما في الذخيرة لا يسعه  
احداث ذلك بل اذا دل الشركاء سواء كان ضربهم ام لا لانهم لا يملكهم فلو احدثه كان  
لكل نقض وهذا اذا علم احداثه ولا يقدح في ذلك ما يكون له احداث نقضه كما في العبادي و  
ضمن عاقلة اي احدثه من مات بسقوطها الى بسقوط واحد من هذه الاشياء  
عليه لانه منع بشغل هو الطريق كما في الذخيرة لكن في النهاية وغيره لو اصابه الطرف  
لما رجع من الميزاب ضمن لانه منع واما اذا اصابه الداهل فلا يضمن كما اذا اصابه الطرف  
فانه لم يضمن الا النصف سواء علم ان الطريق اصابه او لم يعلم وفيه اشعار بان لو رجع  
بلا موت فان بلغ ارضه ارض الموصلة فهو على عاقلة وان لم يبلغ فعليه وفي الاكتفاء  
اشعار بان لا يجب الكفارة ولا حكم من المثل كما في الذخيرة كما ضمن العاقلة الدية لو  
وضع احد كبريتا في الطريق او حفر بئر في الطريق الى طريق العامة او الى صفة  
فيلحق به اي السقوط نفس اي ادعى لانه منع في ذلك وفيه اشارة الى انه لو وضع حرا  
في الطريق او المتاع او المشقة او ربط الدابة او الف الميزاب او فخذ بلسه او لم يرض  
او رشح الماء ضمن في كلها وهذا اذا لم يعلم الحار بالرشش بان كان احمى او بلغا فان علم

لم يضمن وقيل هذا اذا رشح جميع الطريق فلورشح البعض لم يضمن والى انه لو انتفع بمكة  
ولو يوصي لم يضمن كالكفا والطين او للطلب او ربط الدابة او الف في فناء داره  
ولو في غير النافذ لكن لو بنى حربة اهل او حفر بئر الصب الماء ونصب دربا على  
رأس ضمن وان اجمع على ذلك اهل كلام لان العامة فيه نوع حق فان لم ان يدخله عند  
الرخام حتى تحف الكل في الذخيرة والى انه لو حفر في حفارة في غير محال الناس لم يضمن لانه غير  
متعد واما لو حفر في طريق الحفارة ففي شرح صدر الاسلام انه لم يضمن وفي المبسوط انه  
ضمن والى انه لو حفر في فناء القوي ضمن كما اشتهر اليه في الحنية ولو بنى حفرة في نهر لم يضمن  
وان بنى في نهر العامة ونعم المشي عليه ضمن والافلا كما في الكرماني وبهذا يبين انه انما ضمن  
في حفر البئر ووضع حجر اذا لم يتعد الواقع المور كما قال الزاهد لا يضمن العاقلة ان تات  
الواقع فيها جوعا او عطش او جوعا او عطش او جوعا او عطش او جوعا او عطش او جوعا او عطش  
النهاية وهذا عنده واما عند ابو يوسف فقد ضمن بالعلم لا غير وخبر محمد ضمن بالعلم وعلى هذا  
اذا احدث رجلا وادخل بيتا وسد عليه الباب حتى مات جوعا او عطش والعنوى على قول  
ابن حنبله كما في الخاصة وان تلف به اي بذلك حداث الكنف والحصن والدكان و  
وضع حجر في الطريق بئس ضمن ذلك الحديث والواقع والواقع هو ان لا يكون له العاقلة  
فان ضمائم خلاف القياس ثم شرح في ذكر شرط النقص والضمائم وقال ان لم ياذن  
به اي ذلك الاحداث واجوبه الامام الى السلطان وذلك لانه غير متعد حينئذ فان  
الامام ولا يذم عامة على الطريق اذا تاتت العامة فكان كمن فعله في ملكه وقال مشايخنا  
انما جازله الماذن اذا لم يصير العامة بان كان الطريق واسعا واما اذا كان ضيقا فلا يجوز  
كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بنى في طريق او سوق باذن الامام كان مثل البناء  
باذن المالك وهذا في اسواق الكوفة واما في بلادنا فالسوق لا صاحب لها انبت فلا يكون  
لانه فائدة وقيل الماذن يستقيم اذا كان فيه طريق نافذ لان الطريق اذا كان نافذ يكون  
التمتع في ذلك الى السلطان كما في فناء المفتين ولما اخرج الكلام الى القتل سببا ذكر  
للأبطل المائل وان كان جمادا لا ينافي ما في الكتاب فقال مبتدئا بمبتدئا اخره ما بالي في ضمن  
ورب حاربا اي مالك حذر حقيقي او حكمي كالواقف والقيم وصورة انه اذا مال حاربا فهو  
من نحو المسجد او الدار فطلب غير احدهما لم ينقصه حتى تلف نفس به ضمن عاقلة الواقف  
كما في الخاصة وغيره مال عما هو اصله من الاستقامة وغيره في شغل المنفعة والواهي الى  
طريق العامة او الى صفة فهو في قبيل الاكتفاء كقوله وطلب بالفتح نقضه او اصلاحه و  
صورة الطلب ان يقول انه مائل او نحو فانه نقضه وفي ضمير الى بطن المائل اياه الى انه لا  
يصح الطلب قبل الميل لانعدام التعدي كما في الكرماني وغيره ولعدم الاطلاع عليه ظن ان  
الاحسن الفاء مقام الواو وفي الاكتفاء اشعار بان شرط الضمان هو الطلب لا الاستعداد  
وانما ذكره ليتمكن من اثباته عند الكاره وصورة ان يقول اشهد والى قدمت اليه في يدهم



حابطه كما في الكافي وذكر في المنقذ انه لو قال له اهدم هذا الحائط فانه ما يل كان اسرها واختلف  
ما اذا قال ينبغي لك ان تهدمه فانه مشورة وفي الكرواني عن محمد انه يجب الاستهاد على ثلثة  
اشياء حتى يضمن على التقدّم وعلم كون الحائط ملكا للمقدم اليه وعلى كون المالك يسقط الحائط  
مسوا واحدا وتوحيدها بخاصة او ذمّي واحد كذلك وامارة وبشرط الطلب من واحد من  
العائلة في طريق العامة ومن الخاصة في الخاصة لا شتر كفي المور كما في الذخيرة وذكر في شرح  
الطحاوي انه يشترط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصوصية فيه ممن ظرف طلب بملك  
نقصه فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للنقص لكن في الاستحسان يصح ذلك  
لانه ممكن من الطلب من الشر كاد يجتمعوا على نقصه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط  
كما في قاضي خاں كالراهن فانه يملك النقص بملك رهنه لانه ملكه فان كان مفلسا بيع  
الرهن وقضى الدين من ثمنه حتى ينقصه الا اذا لم يوجد المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى  
القاضي فام الحكم بالبيع بالنقص ان كان حاضرا والا اذن المرتهن به حتى اذا لم ينقصه يكون متعديا  
كما في الكرواني ومثل الولي من الاب او الجد والوصي وام الصبي فيسقط حابطه الصغير بعد الطلب  
حذو ليه كان الضمان في مال الصبي فلو بلغ او مات الولي بطل الطلب فلا يضمن بالنقص بعده  
كما في الهادي ومثل المالك لانه مالك على نقص حائطه فان لم ينقصه حتى يتلف شيئا فان كان  
ادميا يبيع في اقل من قيمته وحر قيمته الادمى وان كان غيره يبيع في قيمته بالغة ما بلغت اعتبارا  
بالخيانة للقيمة كما في الكرواني والعبد الناج قال له ولالة النقص سواء كان مديونا او لا فان  
اتلف ادمى فالدية على عاقلة المولى وان كان غيره ففي ذمته العبد يبيع فيه فكم ينقص الحائط  
عطف على طلب في مرة اي زمان اوله بعد الطلب واذا قبل السقوط بملك نقصه اي بدوم  
قدرة ربه على نقصه في تلك المرة كما يشترط المصارع فلا تساهل في اطلاق المدة كما ظن  
فان حصل ان يشترط الضمان دوام القدرة بعد الطلب الى وقت السقوط حتى لو ذهب ربه  
بعد الطلب بطلب من يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان مدة التمكن من اخضرار  
الاجراء مستثنى في النسخ كما في الذخيرة وغيره ولو جرح بعد الاستهاد بطل الاستهاد لانه لم يبق  
له ولالة الاصل بعد الجنون فكذلك اذا افاق ولا يعود الا باستهاد مستقبل كما في الهادي ضمن  
رب الحائط مالا بالنشون تلف به اي بسبب الحائط المائل وفي الهادي لو سقط على حائط  
الحمار فهدمه ضمنه الحار الحائط ونكر النقص عليه واخذ النقص وضمنه النقصان وضمن عاقلة  
النقص التي تلفت به لانه صار متعديا بتدخل هوا العامة لا يضمن من طلب ينقص حائطه  
فباع حائطه ونقصه المشتري فسقط الحائط لانه قد زال التمكن من الهدم بالبيع كما في الداية فلا يشترط  
القبض كما في عامة الكتب فهو قيد التعاقب ولا يضمن المشتري لانه لم يطلب منه واطلاق البيع  
يدل على انه لو رد على البائع بقضاء او غيره او بخيار بشرط او رتبة للمشتري لم يضمن الا اذا طلب  
بعد الرد كما اذا كان الخيار للبائع فانه بعد نقص البيع ضامن كما في الظهيرية او طلب في وقع  
طلبه ممن لا يملك اي نقص كما كودع وكوة من المرتهن والمستاجر والمستعير والغاصب وغيره

فانهم لا يملكونه ولا يخفى ان ما بين المستلزم من مفهوم ما سبق من الاصلين وان مال الحائط  
الى دار احد من مالك او سكن باجارة او غيره فاضافة الدار لادنى ملاك قد الطلب لرفع الضر  
وقبه اما الى انه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احد من اهل الدار ضمن لانه من  
العامة لكن لو طلب من غير اهلها ضمن ايضا لانه صح الطلب فيما مال الى الطريق كما في الظهيرية  
واعلم انه لو اجل للقاضي رب الحائط يوما او اكثر لم يصح فلو تلف شيئا بالسقوط ضمن ربه لان  
الحق للعامة ونصرف القاضي في حق العامة نافذ فيما ينطعم لاجلها بضرهم كما في الذخيرة بخلاف  
تأجيل احد من اهل الدار اياه فانه صحيح فلم يضمن كما في المصنوع وان بني الحائط ما قبل الى  
الطريق او الدار ابتداء ضمن ما تلف بما طلب من احد لانه منع هذا الفعل لنقل الهواء  
وان طلب النقص بالضم احد الشركاء في حائطه مائل او حفر احد بهم به في دار مشتركة  
بلا اذن الباقين وتلف شيئا بالسقوط فالضمان عنده للنقص والمال بالخصه للحائط  
والدار فان كانوا ثلثة ففي الحائط ضمن ثلث المال والعاقلة ثلث الدية وفي الحلق ثلثي المال  
والدية لانه لم ينعد الا في الحصصين لشركتيه وضمن عندهما النصف في المشتكين لان  
النصف قسمان معتبر وهما **حصة الهبة** و**حصة الركب**  
الساير في الطريق ما تلفه وادته من النفس والمال بان ضربه برأسها او كرمته اي عضته  
باسنانه او حبسته اي ضربه بيدة او وطئته بها او بهر جملها اي وضعت عليه او صدمته  
اي ضربه بجذبة لان السير في الطريق مباح نظر الى حقه معتد بشرط السلامة نظر الى حق غيره  
ولم توجد مع امكان الاخر ازا لا ما لم يثبت برجلها بالحاء المملة اي ضربت بها فتودم باب  
استعمال المقيد في المطلق لاحد قبيل علفتها بجنا واما بآراء كما ظن يقال بفتح الداية اي ضربته  
بجذرها كما في المغوب وغيره او دبرها او ما تلف بما رآته اي بالقادر وزنها او بالث  
الداية الركب عليها في الطريق حال كونهما سائرين في زمان الاتفاق باحد من هذه الافعال  
فيما قد ان يجمعها وانما لم يضمن بالنقص والروث والبول لان الاخر ازعها غير ممكن وانما  
فقد بال لانه لو تلفت في العمد وضمن ان قدر على منع والا فلا كما في احكام السكاري من  
العادي او اوقعتها في الطريق لغة فصحة كما مر في الوقف لذلك اي للروث والبول فلو  
اوقف بغيرهما فوضعا من بطلانها في كل الوجوه الا اذا اوقفها باذن السلطان فانه لم  
يضمن به كما في شرح الطحاوي فان اوقفها في سوق الداية لم يضمن لانه باذن السلطان كما اذا  
اوقفها في المقار في غير المحجة فانه لم يضمن ولو بغير اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما في خيار  
وقبه اشعار بان الركب في ملك نفسه لم يضمن بفعل الداية وهذا في غير الوطى فانه بمنزلة  
فعله فيضمن وبان السابق والقائد لا يضمنان اصلا سواء كانت واقفة او سائرة كما اذا  
لم يكن الصاحب معها كما في الذخيرة او ما اصابته الداية بيدة او رجلها في سير الطريق حصاة  
او حجر اصغر او هو غير الحصاة في العرف او كوة من النواة والقبارة وكوة فقهاء اي شق  
عينا فانه لم يضمن لانه لا يجز عنه وقبل وعنف على الداية في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة



وضمن الركاب بالركب الى باصانة لحر الكبر ففقد العين لانه يحترق زعنه والسابق والقائد من  
العقد بقبض السون فمؤخر امام وذلك من صلف والمزلف كالركاب في الضمان بالكل الا  
النفقة على ما قال مشايخنا واذ من مشايخ العراق الى ان السابق بضمن بالنفقة ايضا وفي  
الاصل ما يدل على القولين والاول الصحيح كما في الكفاية وفيه اشعار بما لا يجمع سابق وقائد  
كان الضمان عليهما نصفين لان احدهما سابق للكل والاخر فائده وكذا لو اجتمع السابق و  
الركاب وقبل ضمن الركاب خاصة لانه مباشر كما في الاختيار ولو اجتمع السابق والقائد و  
المزلف والركاب ضمنوا ارباعا كما في التمسيد الا ان الكفاية اي كفارة نفقة النفس في الوطى  
دون غيره بقرينة اللام فلا تساهل في اطلاق الكفارة كما ظن على الركاب فقادون السابق  
والقائد والمزلف لانه مباشر وهم مسببون وفيه اشعار بان الدية في جميع هذه الوجود على  
العاقبة والمال في مال الخاني وبان الكل يبرنون سوى الركاب في الوطى كما في الكافي واذا  
اصطدم اصل اصطدم اي تضارب بالجد فارسا في ناضن عاقلة كل منهما لورثة الاخر  
دية الاخر لانه على الفضل صدقة كل فلو كانا عاقدين ضمن كل من المصطدمين نصف دية  
الاخر وهذا اذا كانا جارين واما اذا كانا عبيدين فمهر في الخطاء والعهد واذا كان احدهما حرا كان  
الموجب على عاقلة في العمد نصف قيمة العبد فباخره وفي الفضل وفي الخطا كل قيمة فباخره  
ورنه لم وانما حصل فارسا لانه لو اصطدم راجلان فان وقع كل في وجه فلا شيء على  
واحد منهما وان وقع احدهما على فقاها والاخر على وجهه فدمه جدر ودية الاول على عاقلة الاخر  
وان وقع على فقاها فذبة كل على عاقلة الاخر كما في الخطا صفة وغيره وان ارسل في الطريق كلبا فاصاب  
شئنا فانفذ في فوره اي فورا لارسال ملاسكون وميل الى جانب اذ ضمن المرسل ان ساق  
اي كان بمشي خلفه فلو ارسل الى صيد لم يضمن كما لو سكن ساعة او مال ثم سار اليه او لم  
يسقه وعمل الى يوسف انه ضمن بكل حال وبه اخذ المشايخ كما في الكفاية وعليه الفتوى ولو اغراه  
حتى يعض رجله لم يضمن عنده وضمن عند محمد ان ساق او قاد كما في الخاصة لا يضمن في ارسال  
الطير اي الباري المسوق المصيب في فوره لانه لا يجهل السوق فوجوده كعدمه وعمل الى يوسف  
انه يضمن ولا في خلاف الدية من الكلب والنور والغنم ونحوها المستقلة اي النافذة من المال  
فانها لم يسبقها وفيه ربح الى انه لو عضة كلب عقور ضمن ان تقدم اليه قبل العض كالحيوان كما  
في النهاية والى انه لو اكل الكلب عتبت كرم لم يضمن لانه انما يضمن اذا اشبهه عليه فيما يخاف  
منه التلف للنفس على ما قال نجم الائمة والى ان الراعي لو بيت الغنم في ارض مزارع بانها  
فنام بنفسه زرع الغنم لم يضمن احد منهما على ما قال النجاشي كما في المنية والى انه لو ارسل دابة  
فاقتدت زرعها في فوره ضمن المرسل الا اذا عالت بمس او سفل او ولد طريق اخر فانه لم يضمن  
لان سيرة مضاف اليها كما في الكافي واذا اجتمع الركاب والسابق والقائد والناسل في طاعن  
دابة بعود ونحوه بلا اذن الركاب واخويه ضمن هو الى الناحس ما تلف الدابة في كل الوجوه صحي  
بمنه النفقة اي الضرب باليد او الرجل لانه منعه وعمل الى يوسف انه ضمن هو والركاب في

في الوطى مناصفة وفيه ربح الى ان الركاب لو تلف بالناحس فدينه على عاقلة الناحس والى انه  
لو هلك الناحس به فدمه جدر والى انه ان تخسها الركاب فلا في النفقة والى انه ان تخسها  
الناحس باذنه فوطيت في فوره فالبه عليه ما لم يرجع الى الركاب به ذلك على الاصح لانه لم يجره  
به وبهذا كله اذا كان الناحس عاقلا فان كان صبيبا فعلى عاقلة وان كان عبدا فعلى رقبته  
يرفع بها او بقدر الكل في الكافي وانما حصل الناحس لانه لو وضع يده على ظهر دابة النفقة لم  
يضمن كما في المنية ويجب في فقه العين نسيئة كذا القصاب ما نقص الفقا حقه الغنم فتقوم  
صحيحة العين ومفقوة العين بضمن الفضل ويدخل فيه الحمامة والدجاجة وغيرهما من الطيور  
وكذا الكلب والسنور كما في الذخيرة وفي فقه العين كذا البقر والظن وراى ما عذر البعير للبحر  
والظن والنعل والفرس والبرذون ربع القيمة اي ربع قيمة البقرة واخوته فان القيمة في البهايم  
كالدية في الانسان وفي العين الواحدة منه ربع الدية وهذا اذا كانت مما يحل عليها والا  
فضمن النقصان كما في الفصل على ما قال في المنية وفيه اشعار بان وجب نصف القيمة  
في فقه العينين على ما قال في الاسلام وذكر ابو بكر ان المال ك ان شاء ترك الجنة عليه و  
ضمن جميع القيمة وان شاء امسكها وضمن النقصان وانما حصل بالعين لان في قطع لسان  
النور والظن ضمان النقصان على ما نقل عن شرف الائمة وعنه جميع القيمة كما في المنية وفي  
اذن الدابة وذنبا ضمان النقصان وفي اليد والرجل منها القيمة وعليه الفتوى كما في الذخيرة  
واما اضاف الشاة الى القصاب ولم يضمن البقرة اقتداء بحمد في الجامع مع الاشارة الى ان  
الحكم لم يكتف بالاضافة فبسنوى فيه بقرة القصاب وشاة غيره كما في النهاية فذكر للاضافة  
لم يكن احسن كما ظن **فصل جنابة الرقيق** وعليه ان جنى عبدا او امته على ٩٠ او  
مملوك في النفس والطرف خطا ولو جنى كما اذا جنى صبي عمه او عبدا عمه في الطرف فان  
جنابته عليه خطا حكما كما في الكافي دفعه سبعة الى ولي الجنابة بهما بسبب الجنابة فملك  
الولى او فداها بارسنها الى الجنابة فامسك عبده وفيه اشعار بان الجنابة للسيد فلو ان يخنار  
ابا منها وان كان الاصل هو الدفع واخيرا في الاسلام انه العدة والاول الصحيح لانه لو هلك العبد  
برئ المولى كما في الكرواني وهذا عندهما واما عذبه فالعدا لانه التابت بالنقص فلو اخذاه ولم  
تقدر عليه اداة متى وجد عنده واما عندهما فعليه الدفع حينئذ حاله لان التاجيل في الاعيان باطل  
والعدا في حكم العين لانه بدل فان وهبه السيد لجنابة او باعه بوجاهة فانه بالعدا  
لم يصح جنابة لعدا الا اذا سلم كما في الهداية او اعتقه او دبره او كانه او استولاه الى الجنابة  
والحال انه لم يعلم السيد بها الى الجنابة عنده هذه النقصات ضمن الارشس او القيمة الماقبل  
بزيادة اللام من قيمة اي قيمة الجنابة تغيبا فيشمل ام الولد ومن الارشس فمن تفضيله مكررة  
وليس فيه مانع نظري ولا معنوي كما ظن وفيه من غيره وان تصرف السيد واحدة من هذه النقصات  
وقد علم السيد بها ثم ضمن الارشس لان كلا منهما دليل اختيار الارشس وفي الاكتفاء اشعار  
بان لو زوجه او وطئها او اجا او دبرها لم يكن مخارا لارشس وعمل الى يوسف ان في كل



منها سوى الاول اختياره كما في الذخيرة ثم شرع في الجناية على العبد فقال ودية العبد المجنى عليه  
من لظم او العبد خطا قيمته وكذا دية الامة قيمتها فوجب تلك للفقيرين على العاقلة ان لم  
تبلغ دية لظم فان بلغت قيمة العبد او جاوزت هي دية لظم عشرة الاف درهم وبلغت  
قيمة الامة او جاوزت هي دية لظم خمسة الاف نقص من كل من القيمتين اظهار الفضيلة لظم  
على العبد عشرة دراهم بالنقص عند الطرفين وعنه في الامة خمسة الاف الا تحت دراهم كما  
في المحظوظات النجاشي وغيرهما ولم ينقص من كل خمسة في رواية عنها كما ظن فانه سهوهم وجهين  
وعنه الى يوسف انها قيمة كل منهما بالغة ما بلغت والاصل ان الواجب في هذه الصورة اما  
صالح النفس وهو قولها او ضمان المال وهو قوله فالدية على العاقلة في ثلاث سنين عند ما  
وعلى الجاني حال اعذره والاول الصحيح كما في الذخيرة وعنه الى يوسف ان القيمة ان زادت على  
الدية فقد اراد على العاقلة والباقي على الجاني كما في الظهيرية وفي الغصب قيمة ما كانت الى ان  
غصب مملوكا فقتل عدا او خطا فعليه قيمة بالغة ما بلغت بالاجماع لان ضمان الغصب  
مقابل بالمالية اذ الغصب لا يرد الا على المال وما قدر في الجناية على طرف لظم دية لظم بين  
ما والاخر ارض لظم قدر فيما على طرف العبد فقيمة فوجب في موضع العبد نصف عشر قيمة  
بالغة ما بلغت لانه يجب في لظم نصف عشر دية وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وخبر محمد  
انه نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسة مائة فحينئذ ينقص منه درهم وفي اليد نصف  
القيمة بالغة ما بلغت وخبر محمد نصفها الا اذا بلغت خمسة الاف فحينئذ ينقص خمسة دراهم كما  
في النهاية والكرمان وغيرهما وفيه اشعار بان ما لم يقدر له شيء من الارش اخذ النقصان و  
الارش والنقصان كلاهما على الجاني كما في شرح الطحاوي فذكره حسن ثم استثنى عن هذه  
الصنابطة ما قال وفي حق عيني عبد دفعه سيده الى الجاني واخذ قيمة صحبي او امسكه الى  
العبد بلا اخذ بدل النقصان عنده واما عند ما دفعه واخذ القيمة او امسكه واخذ النقصان  
وانما خص بالعنين لان في حق العين الواحدة نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة الاف فحينئذ  
ينقص منه خمسة دراهم كما في شرح الطحاوي وينبغي ان يكون هذا قول محمد واما في ظاهر الرواية  
فنصف القيمة بالغة ما بلغت لانه الاصل الا ان في الكافي يجب في نصف القيمة اتفاقا  
ان جنى ماله او ام ولده خطا ضمن السيد الاقل من قيمته أي قيمة كل منهما بوصف التدبير والاستعداد  
يوم الجناية وعامة في الكفاية ومن الارش فوجب اخذها فان جنى المذنب او ام الولد جناية  
اخى شارك في الجناية الثانية وفي الاولى في قيمة دفعت اليه الى ولي الاولى ان دفعت  
بقضاء لانه استوفى وفي الاولى زيادة على حقه فلا يتبع ولي الثانية السيد وليس في جناية  
اي المذنب او ام الولد الا قيمة واحدة لانه ليس للسيد الارقية واحدة وجميع ولي الثانية عطف  
على شريك السيد فاحد من نصف القيمة ثم رجع السيد به على ولي الاولى او اشترى ولي الاولى ان  
دفعت اليه بلا قضاء وهذا اعذره واما عند ما فلا يتبع السيد كما اذا دفع بقضاء وفي الغاء  
اشارة الى انه ان جنى ولم ضمن حتى جنى اخى فلولي الثانية ان يبيع السيد لا خلاف سواء دفع

بقضاء او غيره كما في الذخيرة ومن غصب صبيا او اى من اذهب بلا اذن الولي او غيره بالغ غير  
معه غير نفسه فان عمر لم يثبت به الغاصب حكما لان لسانه يعارضه ففي الكلام مجاز كما  
في النهاية مات الصبي معه اى في يده موتا في دية بل عليه وبه بالضم والمدد بالفتح وسكون  
الهمزة بلا مد او جنى بلاتنوين اى برخص من الامراض لم يضمن الغاصب وان مات ذلك الصبي  
نصا عقه اى ناسق طعن السوء او كل عذاب منكم كما في القاموس فيشمل الجاني السيد  
والبر والشد يد والغرق في الماء والزدي من مكان عال كما في قاضي خان وغيره او كلف جنة  
اى عضها في المغرب انه بالثمن المعجزة وفي الصحاح انها والمهلة بمعنى وهو اخذ الدم  
بمقدم الحسنان وقال ابن الاثير المهلة الاخذ باطراف اللسان والمعجزة بجميعها ضمن عاقلة الدية  
لانه نقله الى مملكة بحداف عام فانه لا دخل للمكان في ذلك كما في صبي او ربح عدا اى جعل  
عنده عبدا ودبوة فقتله الصبي وتوعدا فانه ضمن عاقلة الدية اى القيمة وانما امره الترية  
اعتمادا على ما امر ان دية العبد قيمته واشارة الى ما ذكرنا ان الواجب في العبد ضمان النفس  
كما قالوا وانما خص الصبي لانه لو غصب كبر وقبلة ضمن وان لم يقبلة لم يضمن وانما قيد بالظم  
لان بالعبد ضمن في الوجهين فان املك الصبي مالا من طعام او غيره سوى العبد بلا  
ايداع او اقرض او اعارة ضمن حاله بالاتفاق وان املك عبدا اى بعد الايداع والاخص وهو  
لا يضمن عند الطرفين واما عند ابي يوسف فقد ضمن والظن في صبي عاقل مجبور واما  
غير العاقل فلم يضمن به عندهم كما في شرح الجامع لصدر الاسلام وقاضي خان والنجاشي  
وضمن بالاتفاق كما في شرح البداية وشرح الجامع لغير الاسلام وهو الصحيح لان فعله معتبه  
كما في الكافي واما الحادون بالتجارة وبقبول الوديعة فقد ضمن به بالاجماع كما في النهاية  
**فصل الفاتنة ميت** فانه موصوف جنة صلف وهو  
اعم من الرجل والمرأة ولظم العبد والكبير والصغير ولو سقطت انا من الخلق ولما نأ قصه فلان  
شيء يفته كما في الكافي وذكر في الظهيرية ان وجد الجنتين قتيلا في محلة فلا قسامة ولا دية به  
جرح اى جرحه او اكثره ففعل ادمى او اضره ضرب او ضيق بفخمين وكسر السن هو عصر الخلق  
او به جرح دم من اذنه او عينه فانه فعل ادمى ولذا لم يغسل ان وجد في المحلة هكذا وانما  
انه الميت على القتل لارادة التفصيل والا كان مغنيا عنه في الذخيرة ان الميت من لبس  
به اضر القتل والقتل من به اضر القتل ونواخص واعم وجد ذلك الميت في محلة بفخمين اى  
مكان نزول كما في المعزوات فيشمل المسجد والمحلة العرفية والدار وغيرهما بان في كلامه  
فمن الظن انه ساج في اطلاق الخلف على اهل المحلة واحترزه عن الشارع والسجن وكما  
كما لا قسامة فيه واعلم ان المحلة عرفا ما يسكن فيه اهل مسجد من الماكن على ما اشار كلامهم  
في الوصية لظم ان او وجد الكثرة اى الكثرة الميت ولو بل راس او نصفه مع راسه في محلة فان  
وجد نصفه مشقوقا بالطول او اقل من النصف مع الراس او عضومه فلا قسامة فيه  
حال كونه لا يعلم بالبينة او الاقرار قاتل اى الميت او كثره وقد ادعى وليه القتل عمدا او



خطا على جميع اهلها الى تلك المحلة او على بعضهم باعبارهم او لا باعتبارهم وعنه الى يوسف اذا  
ادعى على بعض فلان قسامة حلف خمسون رجلا او مكلفا ولو ادعى او محمدا في قذف  
فلان من على المرأة والعبد والعبي والمجنون منهم الى من اهل تلك المحلة كما في عانة الكتب  
وفي الظهيرة ان الفامة على عاقلة وفي المضمرات انه رواية عنه بخلافهم المولى الى ولي  
الميت والمحلة صفة خمسون وفيه اشارة الى انه لا خيار للمام في ذلك والى ان يكون  
اختيار الفاق والشبان والاضل والمشيخ الا ان الاظهر من بينهم بالفضل كما في الكافي  
ثم اشارة الى كيفية الحلف فقال بابتدأ اي حلفوا باي لغة ما قلناه اي الميت في حلفه لم يشتمل  
على ضمير مبتدأ بل الحلف تقدير لاجل او اشتمال المحلة او المولى عليه كما ظن ولا علم له  
فالامانة فينبى تعاقب بطمخ فالحلف كل واحد بايديهم فقلته ولا علم له فالتكليف في  
الظهيرة وغيره من المتداولات وفيه اشارة الى انه لا يحلف بصيغة طمخ لانه لا ينبغي ما اذا  
باشرة احد منهم وحده ولا يبرء اذا قتل جماعة واحدا فان كلا منهم قاتل ولذا اقتل في العهد  
وكفر في الخطاء واجتمع الفعليين في البين مطرد عندهم الا اذا ادعى المولى على واحد منهم وشبهه  
عليه اثنان منهم قال كيفية عنه الى يوسف ان يحلفها بايديهم فقلته لانه انما يحلف  
على العلم ليظهر والقاتل اذا علموا او بها يظهر انه فلا يحتاج اليه كما في الكرماني وغيره لا يحلف  
المولى وان كان منهم لانه غير مشروع ثم اي بعد الحلف قضى على جميع اهلها بالدية لذلك  
الميت ١١٩ وعبد التخصيرهم في حفظ المحلة فالقامة والدية على اهلها كما في كثر المتكلمين  
وذكر في الظهيرة ان كليلة على العاقلة وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القامة عليهم و  
الدية على عاقلةهم وعليهم جميعا وفي الكافي ان الدية على عاقلةهم في ظاهير الرواية وما في  
كثرة الترخيع انه يقضي بها على اهلها فيجوز ان يبرء على عاقلة اهلها وان ادعى المولى الفضل  
على واحد من غيرهم اي غير اهل المحلة سقطت القامة والايان عنهم كما سقطت الدية فان  
اقام البينة على ذلك العزم والاحلف وان كل يحبس عنده حتى يحلف او يقر وعندهما  
يقضي بالدية كما في شرح الطحاوي والقامة بالفتح اسم من الاقسام بالكتبه معنى الحلف عن  
قيل لايمان تقسم على اهل المحلة كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يقسمون كما في الكرماني وغيره  
وقال الراغب وغيره انها في الاصل ايمان تقسم على اولياء المقتول ثم يقال ذلك لكل من  
فان لم يكن خمسون فيها اي في تلك المحلة كثر الحلف عليهم اي على من كان فيها منهم الى ان يتم  
لخمسون فان كان واحد يحلف خمسين حرة وقس على هذا او قسما شعار بانه ان كانوا  
خمسين لم يكر الحلف على احد كما في الكافي ومن كل منهم عزم البين والى عنها حسن الناكل  
حتى يحلف او يقر فان ايسر عن الحلف قضى بالدية وعنه الى يوسف انه لا يحبس ويقضي بذلك  
كما في شرح الطحاوي وذكر في المحط والذخيرة والكرماني وغيره بان طمسها بعد واما في الخطاء  
فلا يحبس بل يقضي بالدية على العاقلة لا يحلف ان جاز الدم من انفه وفيه كذا في الداية  
وغيره وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الراس فان علما من الجوف فقتل او دبره

١٢٥  
او ذكره او غيرها لانه يخرج منها بلا جعل احد وفي قبيل وجد على دابة يسوقها رجل فانه فالحلف  
بالدية على عاقلة كذا الجمل محمد بن عبد المسيح من قال ان هذا اعم من ان يكون للدية مالك  
معروف او لم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مالك فغلبت القامة  
والدية ويعرف ذلك بقول السابق او القايد وعنه الى يوسف هذا اذا كان يسوقها مخفيا  
فان ساقها بنار جها را فلا شيء عليه واما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن  
معها احد كانت على اهل المحلة وبجي هنا التفصيل السابق الكل في الذخيرة والراي على  
دابة عليها قبيل والقايد لها كالسابق في وجوب القامة والدية ويمكن ان يقال ان فيه  
اشارة الى ان اجتماعهم كالانفراد في وجوبها لانه في ابدريهم كما في الكافي وفي قبيل وجد على  
دابة بين قريتين او سكبين او محلبين او قبيلتين كان القامة والدية على اقرها  
من القبيل وهذا اذا كان في موضع لا يكون موكلا لاحد والا فاعلى لك وفيه اشعار بان لو وجد  
بين ارض قريتين وبوت قريته كانتا على الاقرب ولا يحلف على وجهه اشعار بان لا يحلف  
الى ان صوت اهل بيعة البية والا فلا شيء على احد والاحسن ترك قوله على دابة فانه لو وجد قبيل  
بين قريتين في موضع لا يكون موكلا لاحد وبلغ صوتهم اليه كانتا على الاقرب الكل في الذخيرة  
وان استوفيا فغلبهما كما في التماسي وفي قبيل وجد في دار رجل عليه القامة ان خمسون  
حلفا وفيه اشعار بان لافامة على العاقلة اصلا وهذا قول الى يوسف واما عنه بها فان  
غاب العاقلة فكذلك والا فغلبهم ايضا كما في الكافي ونرى اي يعطى الدية عاقلة ان ميت  
انها اي الدار الى الدار الى الدار بالجنة الى البينة اذا انكروا وقالوا انما ودبعت وفيه اشارة  
الى ان اقر رضى البديلين كحجة على العاقلة والى انه لا شيء عليهم بخلاف ظاهر البيه وفي الاوضح  
ان ما ذكره قول الطرفين واما عنه الى يوسف فلا يحتاج الى حجة ويحكي مجر دال كني وندى  
عاقلة ورثة اي ورثة القبيل ان وجد في دار رجل لان الدار لتورثه وقت ظهور القبيل  
فالدية على عاقلةهم وهذا الصريح كما في المبسوط وفيه اشعار بان في وجوب الدية على عاقلة  
القبيل وهذا اذا اختلفت عاقلة الوارث والقبيل فان اخذوا فبعضوا حتى يقضي في الدية  
ديون القبيل وينفذ وصاياهم ثم يحلفه الوارث كما اذا قتل الصبي او المعتوه اباه فانه  
يجب الدية على عاقلةه ويكون ميراثه كما في الكفاية وظاهر كلامه ان القامة على الورثة  
لا على العاقلة كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انها عليهم وهذا على قوله واما على قولها  
وفي رواية عنه فقد سدد دمه لان الدار في يده حالة القبيل فكانه قتل نفسه كما في الاخبار  
وغيره والقامة على اهل الاراضي لظنة اي على ما كذبها القذماء وهي بالكسر في الاصل  
ما احتفظه للمام اي اقره وميزه من اراضي الغنمة اعطاه لاحد كما في الظهيرة دون  
السكان كالمستأجرين والمستعمرين والمنتمين والذين يكونون بالبيت او المهر او الوصية  
او غيره من اسباب الملك وان كانوا بقبضتها فان باع كلهم اي كل اهل لظنة فعلى  
المنتمين دون السكان والاصل ان كان في محلة سلاك قريته وحديثة وسكان



فالقصة على القصة دون الخبيرة لانه ان يكون ولاية تدبير المحلة اليهم واذا كان فيها ملك  
 حديته وسكان فعلى المدينة وهي اذا كان سكان فلا شيء عليهم وهذا كله عندنا واما عند  
 الى يوسف فالفرق الثلثة سواء في وجوب القامة وقامه في شرح الطحاوي قبل هذا في  
 عرفهم واما في عرفنا فعلى المشتري لان التدبير اليهم كما ان التدبير في الكرماني وفي قبيل وجد في دار  
 او غير ما كان ملكا منسوبة بين القامة والدية على عدد الزموس فان كان نصفها الزيد  
 وعشرة العرو والباقي ليكر فالقمة عليهم والدية على عاقبتهم الختان متساوية لان صاحب  
 القليل والكثير سواء في لفظ التدبير وكذا الوجود في نه منسوبة وفي الفلك ونحوه كما  
 كالعجلة كانتا على من قبة من السكان والمطام والمادما والملك وغيرهم سواء على ما قال بعض  
 المشايخ ومنهم من قال اذا كان للمالك فالقمة عليه والافضل السكان كما في الذخيرة  
 وفي سحر محلة كانتا على اهلها لان تدبير اليهم واصناف المسجد مشيرة الى انه لا فائدة  
 في مسجد للجامع ومسجد للشارع لان القامة انما تكون لقوم معينين وفيه الدية على بيت  
 المال وهذا اذا لم يعرف بانيه والافالقة عليه والدية على عاقلة كما في التمر تاشي والى انه  
 لو كان مسجد للغباء لم يكن الحكم كذلك بل القامة والدية على بانيه وان لم يعرف فعلى عاقلة  
 صاحب اقرب الدور منه كما في الذخيرة وفي سوق مملوك الخس مملوكة كانتا على المالك  
 عندنا وعلى السكان عندنا الى يوسف كما في الكافي ويدخل فيها سوى قرية من المحال كجمع  
 الناس فيها في جميع الايام او بعيدة بكن فيها في الليالي او فيها دار مملوكة فانما على اهلها  
 لتقصير حفظهم كذا في النهاية وفي سوق غير مملوك بان كانت بعيدة يجمعون فيها للتجارة في  
 بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن ولا دار مملوكة ويدخل فيها سوق السلطان  
 فانما العامة المسلمين كما في السنة والسنارح الى الطريق الاعظم فوله شرع الطريق اي  
 بين او على التجوز وحقيقة طريق شرع فيه عامة الناس وفي السجن والطامع لا فائدة في شيء  
 منها والدية على بيت المال لان تدبيره الى الامام وعندنا الى يوسف كلاهما على اهل السجن وفيه  
 استعار بان رباط العامة وجسر العامة كالشارع كما في الهداية وغيره وكذا الاراضي المملوكة فانها  
 كالموات كما في نه الذخيرة ولو وجد قبيل في موضع مباح كالقضاء الا انه في ايدى المسلمين  
 كانت في بيت المال كما في قاضي خان واما الاراضي التي ربا مالكا اخذوا والظلمة فينبغي  
 ان لا يكون القبيل فيها ممدرا لانه ليس على الفاضل دية كما في الكرماني وغيره وذكر في الذخيرة  
 لو وجد في طريق عظيم غير مملوك كان الدية على اقرب المحال التي تشرح الى هذه الطريق وفي  
 سيرة بنسبة البناء والراء وتكفيها وهي صواء لا تجارة بغيرها الى لا يسكنها احد ولا يبيع  
 اليها صوت من مصر او قري فان بلغ اليها فعلى اقرب ذلك وهذا اذا لم تكن مملوكة والافضل  
 عاقلة المالك وفي الكرماني ان الفطع عن تلك البرية حق العامة فمدرو والافضل بيت المال  
 او في ما يكره اي ذهب القبيل ممدرا لانه ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه اشارة الى ان  
 نه ذلك المالك كالموات فلو كان النهر صغيرا لا فائدة من موافق فالقامة على اهلها و

الدية على عاقلةهم والى ان القبيل في وسط النهر فلو كان في شط فعلى بيت المال والى انه لو احتسب  
 في شط لم يكن ممدرا فني على اقرب القوي ان يسمع صوت اهلها والافضل بيت المال وهذا  
 كله اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والافضل لكل حال الكل في الذخيرة وتختلف  
 بفتح الدمام وهو الذي يتخلف في القامة منسوبة لانه موصوف جزه حلف ولم يسقط  
 اليهم عن هذه القول وان كان يريده بالمد ما قبله ولا عرفته له قاتلا غير زيد  
 لجواز ان يكون القاتل قاتلا مع غيره زيد يعر قهم واما زيد فخارج بالافضل وبطل  
 شهادة اهل المحلة كلاً او بعضا بقول غيرهم رجلا بعد دعوى الولي القتل على  
 ذلك الغير للثبوت فلا يثبت القتل بشهادتهم الا انهم يبرؤون عن القامة والدية  
 كما لو ادعى على غيرهم بل اقامة بينة وهذا عندنا واما عندنا فلا يبطل بناء على  
 الاصلين المجمع عليهما احدهما ان من انصب خصما في حادثة ثم عزل عنه فشهد لم  
 يقبل شهادته في تلك الحادثة كالوكيل اذا خاصم ثم عزل والثاني ان من كان له  
 عريضة ان يصير خصما ثم بطلت تلك العريضة فشهد لم يقبل او يقبل واحد منهم بعد  
 الدعوى لانه حصار اهل المحلة خصما بالدعوى عليه وفي رجلين كانا في بيت ليس فيه  
 غيرهما وجد احدهما قبلا ضمن الرجل الاخر دية عندنا الى يوسف خلافا لما في نه عسى ان  
 يقبل نفسه وله انه لو لم يبرء وفي قياس قولنا الى حنيفة يكون القامة والدية على  
 صاحب البيت وفي قبيل قرية امرأة كركر للطف الى ان ينتم حسون عليها اي على تلك  
 المرأة عندنا واما عندنا الى يوسف فالعاقلة يدخلون معها في اللطف وفي الكرماني ان  
 موضع المسئلة فيما اذا كانت عاقلة غيبا والافضل خلون معها في القامة او فيما اذا  
 قتل في دار امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها وتدى عندنا عاقلة اقرب القبائل  
 اليها في النسب وظاهره انه ليس عليها شيء من الدية وهو اختيار الطحاوي وقال  
 المتأخرون انها تدخل معهم في الدية **فصل المعاقلة** العاقلة صفة غالبة  
 من العقل الدية كما قال ابن الاثير او جمع عاقل وهو الذي يغرم الدية لانهما نفع الدماء اي  
 تمسك من ان تراق كما في الطبقة فان اصل العقل الامساك كما في المفردات وقال  
 المطرزي وغيره ان العاقلة جماعة تغرم الدية اهل الديوان بالكسر ويقع اصله الواو وهو  
 كتاب فيه اهل الجيش واهل العطا كما في القاموس وقال البيهقي في الاثر اهل الدية في المال  
 موضع ضبط حسابات الناس من دونه اي ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالمعنى  
 كتاب كمردة الشياطين والاول الصواب من اي اللجالي يومئذ اهل ديوان اهل  
 مصرهم لانه مصر امة فنعقل عن اهل سوادها وقيل بعض عن اهل مصر امة ولا يعقل اهل البادية  
 عن اهل مصر كما في التمر تاشي فعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان من الغواة فالغواة و  
 ان كان من الكتاب فالكتاب وكذا غيره بوجه العقل من عطا اهلها وظاهره ان  
 كما يثبت لامن اصول اموالهم فينبغي العطا ما فرض للانسان في بيت المال كل سنة لا طاعة

قال في نه هذه  
 المحلة خلعها



والرزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر او يوم مما يكفيه كما في الكرماني وذكر  
في الظهيرية ان العطية ما فرض للمقاتلة والرزق ما فرض لهم من الفقهاء المسلمين فان اجمع  
العطية والرزق في احد اوجه العطية كما في الاخبار حين وجبت العطيات من  
بيت المال وفيه اشارة الى ان الدية تؤخذ من ثلاث عطيات ووظائف سواء اعطى في  
شهر او سنة او ثلاث سنين والى ان لا تؤخذ مما وجبت في السنين الماضية قبل القضاء لان  
الوجوب بالقضاء لان من عليه غير معلوم كما في الكافي والعاقلة حيث اى قبيلة لظاني وهي  
بنو ابي واحد من سبب من اهل الديوان يؤخذ من كل عطية لهم في ثلاث سنين اى  
من ثلاث عطيات في شهر او اكثر او اقل ففى معنى من كفاية الفاموس والسنين بمعنى  
العطيات كما اشير اليه في الكافي وغيره ثلثة دراهم عند بعض او اربعة منها عند بعض  
فبؤخذ من كل وظيفة درهم او درهم وثلث درهم على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل لا يناد  
في هذه السنين على اثني عشر درهما والاول الصحيح كما في المصنفات وان لم يتسع لى ذلك  
بان يكونوا اقل من نصف حصته كل عاقل او اكثر من ثلثة او اربعة صم اليه الى الخاقب  
الاحل الى القابل نسب الاقرب فالاقرب على ترتيب العصبات الاخوة ثم بنوهم  
ثم الاغمام ثم بنوهم مثلا ان كان لظاني من اولاد الحسين رضي الله عنه ولم يتسع حصة صم اليه  
قبيل طس رضي الله عنه ثم بنوهم فان لم يتسع بان القبيلتان لضم غصبل ثم بنوهم كما  
في الكرماني وآباء القليل وبنوهم لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون والى  
الضمان والمجانين والعبيد من عشرة لا يدخلون منهم وليس احد الزوجين عاقلة  
لاؤ وذكر طس من قبيل الاكتفاء فان اهل الديوان ان لم يتسعوا ذلك صم بهم اقله واوون  
من هذا المصنف العصبات ثم اقرب القبايل ثم وهم كما في الذخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره موافق  
للهداية لكن في الكرماني ان العاقلة هم الذين يتناصرون فاهل الديوان ثم اهل المحلة ثم  
اهل القرية ثم العشرة من قبل ابيه ثم اقرب القبايل بضاف اليهم ثم وهم الى ان يكفى  
الباقى من الدية بعد الضم فهو على لظاني لا تسمى والقائل كاحد منهم من العاقلة فترى مثل  
احدهم ولو امرأة او صبيا او مجنونا على الصحيح وقيل لا شئ عليهم من الدية وان كانوا  
قائلين لان وجوب جزاء الدية باعتبار اراء ائمة العاقلة والامام لم يعمد الى القائل الذي  
من اهل العطاء فالذي لم يكن من اهل العطاء فلا شئ عليه من الدية عندنا كما في النهاية والعاقلة  
للمعنى لغة الناجى سيرة لانه منهم بالنقص ومولى الموالاة مولاه وحيه اى حتى مولاه  
اعتبار للمعقود والمعتبر للعاقلة في العجم اهل النصرة بان كانوا بحيث لو وقع واحد منهم  
امر قاموا معه في كفايته فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له سواء كانت النصرة بالقرعة كالالفه  
بقرعة والصغار من بكلاء ووالسرايين بسهم قدر اولاد يكون بالقرعة كطبة العلم فان بعضهم  
عاقلة بعضهم هذا قول بعض المشايخ ووجه افعى لظواني ومحمد بن مسلمة وقال النقيب ابو  
الليث انه لا عاقلة للجم وبه افعى الفقيه ابو بكر وابو جعفر والمغربى لانهم لا يتناصرون

وصنعوا ان بهم وليس لهم ديوان كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان كلامه ناظر الى ان الدية ليست كور  
في الصدر لم يعتبر الا في عاقلة العرب وان الناصر لم يكن منظورا اليه الا في حقهم والمشايع  
تستحق كفاية فان الاصل في الباب التناصرون فان كان بين اهل الديوان او العشرة او  
المحلة فيها وان كان بين الكل فاهل الديوان ثم العشرة ثم اهل المحلة فالعاقلة في زماننا  
من تناصروا في الحوادث ومن لا عاقلة له من العرب والجم كاللفظ وظاني والذى وغيره  
الاولى ومسلم لا عاقلة له فان الدية في مال الذمى كما في الذخيرة تعطى الدية من بيت المال ان  
كان موجودا ومضبوطا والا لم يكن كذلك فعلى لظاني فيؤدى في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة  
على ما قال الناطقى وهذا حسن لانه من حفظه اذ في كبره من المواضع انه يؤدى في ثلاث سنين  
كما قال الزاهدى ومنه الى حنيفة انه على لظاني مطلقا ولا يجب في بيت المال بالاجماع والاول  
في ظاهر الرواية وهو عليه الفتوى كما في لظاني صفة وغيره وقال الزاهدى انه على لظاني في زماننا  
لان العشاير فيها قد نفقت ورحمة الناصر قد انقضت وبسوت اموالهم قد انهدمت  
وتجلى العاقلة ويؤدون بالقضاء ما يجب من الدية على القائل بنفس القيل اى قبل الخطاء  
وشبه العمدة واحترز به عياي وفيه اشعار بان الدية يجب او لا على القائل ثم على العاقلة بالتخفيف  
ولذا لو اقر بالفضل لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة كما في فاضل قال لا يتحملون ما يجب بصلح  
خرجدم عند فانه على القائل عمدا حال الا اذا اقبل واقر بقتل خطأ لم يصدق اى القائل العاقلة  
في ذلك الا اقراره على المقر في ثلاث سنين وفيه رمز الى انهم لو صدقوه كملوا لانه يثبت  
العقل بتصادقهم والى ان القائل والولى اذا تضادوا فان قضى قاض كذا بالدية على عاقلة  
بالمقتضى وكذا بها العاقلة فلا شئ عليهم ولا على العاقلة كما في البداية فلو اقر بالفضل عند فاضل  
فان قام الولى التبعة على ذلك المقر قبلت لانها ثبتت ما لم يثبت بالاقرار وجوب الدية  
على العاقلة كما في النهاية وغيره ولا يجب بقتل عمدا سقط ثوبه بغيره كما اذا قتل رجلا و  
احدهما صبي او معقود والآخر عاقل بالغ او ادهما كجدير والا فبعضا فانه ينصف الدية  
بينهما او ما يجب بسبب قبل ابيه عمدا فانه وجب القود بنفس الفضل الا انه سقط جزاء القوة  
فوجب الدية على الاب في ثلاث سنين صيانة للدم من الدرر ولا يتحملون جناية عمدا على  
خطا فانه على مولاه او جناية عمدا في النفس والطرف فان العمد لا يوجب التخفيف في العاقلة  
فوجب القود به ولا يخفى انه معنى عاقل الا انه اراد التفصيل ولا يتحملون ما دول ارسن  
الموضحة من بدل طرف هو اقل من خمسمائة وبها ارسن الموضحة فانه لو كان خمسمائة او اكثر  
تحتوا وانما قلنا من بدل طرف لانه من فضل عمده خطأ وفيه اقل جزاء منها تحتوا فان  
القيمة في العبد قائمة مقام الدية في لظاني ان كفايته بل تحمل الواجب بما ذكره بدل الصلح  
وغيره على لظاني فغلبا فبشمل على المولى من جناية العبد ويكون للعطف جمل على جمل  
لا يتحملون وفان بدنا الاشغال الى الاسم وفي لفظ لظاني الدال على القطع رعاية حسن المحتتم  
**قالب** **الكره** عقب بالديات مع انها يثبت ان خلاف الرضا



لا زنا بالقديم احيى كما لا يخفى هو في اللغة حمل ان على ام لا يبرده طيقا او طرا عا واسم منه  
المكره بالفتح وفي الشريعة فعل سوا بقرينة الالف والفعل ببناء قول الحكمي كما اذا ام يقتل رجل  
ولم يبرده بسنن الا ان المأثور يعلم به لانه لئلا انه لو لم يقتله لقتل الام او قطعه فانه كراهه كما في  
الذخيرة بوضع بغيره اي بوضع انسان بغيره ما يسوءه من الفعل كما في الصحاح وغيره لكنه محار و  
لطفه او فقت الشيء على الارض كما في الاساس بفتوت ذلك الفعل رضاه المقابل لكراهته  
ثم الفاتت الرضا به نوعان صحيح الاختيار وفاسده وبسبب ان بالقاص والحاصل وغيره  
والجملتي وانما الرضا بطريق الاكتفاء فقال بوضع اختياره او بغيره اختياره وبما يصير اليه  
كالتمديد بالفعل او القطع فلا اختيار هو القصد الى امر مقرر وللفاعل مئة ددين الموجود  
العدم بترجيح احد الطرفين على الاخر فان استعمل الفاعل في القصد فلا اختيار صحيح والافعال  
وبما ذكرناه من الاكتفاء اضمحل باطل من ساج التمييز بين العام والخاص والاكتفاء غير  
سما في الكلام الغرض بذكر الجملتي في الشر وقوله استعار بان الاكراه لم يتحقق مع الرضا  
وهذا صحيح قياسا وانما استحسانا فلان لو لم يبرده بغيره اياه او ابنه او اخيه او غيره من ذوي  
رحم محرم منه لبيع او بئنه او غيره كان كراهيا استحسانا فلا ينفذ سني من هذه النسخ فانه كما  
في المبسوط مع بقاء اهلية اي الاكراه بقسم الصحيح الاختيار وفاسده لا ينافي اهلية الوجوه  
والاداء لانها ثابتة بالزمن والعقل والبلوغ والاكراه لا يخفى بشي منها الا اني انه متعدد بين  
فرض وخطر ورضة ومرة بآثم ومرة بنباب وشروط تحقق الاكراه اربعة فمرة الحاصل اي المكره  
بالكسر على البقاء ما يهدد في خوف به والا كان هديانا سلطانا كان الحاصل او لصا اي ظالما  
متغلبا غير سلطان وانما ذكره بلفظ النص بتركه كعبارة محمد وان كفي به ولذا سمى بعض  
الى الخليفة وقاهل انما سماه في كتابه لصا فاعلمه وطلب كتابه فلم يجد كتاب الاكراه  
فندم على ذلك واعتذر الى محمد ورده بحبل وانما لم يجد لانه القاه ابن سمان في بيته داره حين  
وقف على ذلك ثم تأسف محمد عليه اذا لم يجد حظه فوجده على حجر ناني من طلي البئر وهذا  
من كراماته رحمه الله تعالى كما في المبسوط وغيره واطلاقه مشير الى ان الاكراه يتحقق لوجوه اي ظالم  
في المكان واي زمان وهذا عندنا وما عندنا فلا يتحقق الا في سلطان ومحمد داه  
ثم ان من ساج اختلاف الالاختلاف اما في جميع الاحكام او فيما سوى الزنا او باعتبار  
الزمان كما في الذخيرة وخوف الفاعل اي المكره بالفتح البقاعه اي البقاء الى ما يهدد به  
بان ظن انه يوقعه والحاصل ان يكون حقيقيا كما اذا كان حاضرا او حكما كما اذا كان  
غائبا ورسوله حاضرا فاعلم منه خوف المرسل واما اذا غاب الرسول ايضا فلا  
اكراه كما في الذخيرة واما اختيار الفاعل هنا على المكره والحاصل من على المكره برفع الالف  
ولكون المكره به اي ما يهدد به متلفا حقيقيا او ممكنة كسلف كل المال فانه شقيق  
الروح كما في الزايد اي او متلفا غصوا ولو صغيرا كما لا تملكه فانه كالنفس حية وهو الاكراه  
بتمديد نفس النفس او عضو الجملتي بغيره ليم من الجاه الى كذا اذا اضطره اليه فهو الموت

لم يتأسف

لا اضطار وفيه التنبيه على احد قسمي الاكراه الجلي وتمديد تعليلهما ثم اشار الى الاخر غير الجلي و  
تمديد غيره فقال او كونه موجبا كما في جناية عدم الرضا كالضرب الشديد وطعن الذي كنه  
الاختصاص بين الذي يراه لك كما اذا مدخل للراي في المقدار كما في الكرماني وهذا اذا لم يكن  
وامنصب ومرة والاضرب سوط وطعن يوم وكلام حسن كراهه كما في حق القاضي  
وعظم البلد كما في النهاية وهذا اذا كان بغير حق فلو طعن او قيد بحق فاقه بال او غيره  
لزمه ذلك كما في الذخيرة وقوله موجبا غامضا الى انه لو هدد امه انه على التبري من المملوك  
او التسري او التزويج عليها كان كراهيا وهو ليس باكراه كما في قاضي خان وكذا التهميد  
بالشم كما في الزايد وفي قوله بعدم الرضا انما يعلم من المقام ان الكلام في المكره  
به وقد علم ذلك من هذا الاكراه والشرط الرابع كون الفاعل متغلبا كراهه عليه من الفعل قبل  
اي الاكراه اذا لم يمتنع عنه لم يكن كراهيا لفوات ركنه وهو فوت الرضا كما اشير اليه في  
الاختبار وفيه دلالة على ان هذا الشرط مستدر كمالا يخفى خطه اي الفاعل المالك كاعتان  
عبده واتلاف له وبعده فانه يمتنع عن ذلك لئلا ينفذ او يخطي ادمي اذ كان مال اذ يوجه  
من الوجوه او يخطي الشئ كالمالك المبتدع والدم وشرب الخمر فلا يستر كخطي اذ ولا يفرغ من حد  
الاكراه ومنه انما يبرهن في احكامه المتقدمة عليها فقال فلما ذكره بالجملتي او غيره اي باحد قسمي  
الاكراه من التهميد بنحو الشك او الضرب على ريع وكونه من العقود كالاجارة والهبه وغيرها  
او اقرار بشي منها فسخ ما فعل من العقود والاقارب بان يقول كنت كاذبا في الاقرار او اوصي  
بان يقول كنت صادقا فيه فالفسخ والامضاء محار في الاقرار ذلك ان يجعل في قبل  
الاكتفاء وفيه اشارة الى ان عقود المكره لم تكن باطلا والى انه يلزم تصرفات المكره مولا  
فعلها الا اذا احتمل الفسخ فانه غير لازم وله الخيار بعد زوال الاكراه كما في الكافي والى انه  
لو اكره على اداء مال فباعه حاربه لاجل جاز البيع فلو قال للحاصل من ابن اودي فقال ريع  
جاريك فلان كان مكره وهذه حيلة لمن ابتلى بذلك كما في الذخيرة ولو اكرهت بالضرب  
على الاقرار باستيفاء المهر فافترت جاز عندنا حنيفة واما عندنا ابو يوسف فان يهدد بشي  
بجل به الدم واثار عليها بالسلاح وكونه بطل الاقرار ولو اثار بغير السلام جاز وعند  
محمد ان يهدد بغيره ووعيد الخلو في موضع لا يقدر على منعه بطل كما في الخزانة والى  
ان الخيار في الفسخ للمكره لا للطالب على ما ذكره الخزانة كما في المنية لكن في الظهيرة لو كان  
البائع مكره بفسخ المشتري قبل القبض لا بعده ولو كان المشتري مكره بفسخ الفسخ  
للكل قبل القبض واما بعده فلم يمتنع ويملكه اي المبيع الذي سلمه البائع كراهية الاتي  
المشتري ان قبض وفيه استعار بان بيع المكره فاسد الا انه صار نافذا بالاجارة والتمن  
امانة في يد البائع كما في الزايد فيصح اعتاقه وكونه من تصرفات لا يمكن نفقه كالتدبير  
والاستيلاء والطلاق وفيه رمز الى انه لا يصح بيعه وهبته ونصفه وكونه من تصرفات  
يمكن نفقه ولا ينقطع حق الاسترداد وان تداولته الابدى بخلاف غير ما من العقود



الفاسدة لان الاستدلال على الحق الشرع و هذا الحق العبد الى المكره وهو مقدم طاعة وغنى الرب  
تلك كما في الكرماني والى انه لو باع مكرها والمنتهى غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض واماني  
العكس فانه اعتاق كل منهما قبل وان اعتقا معا قبل فاعتاق البائع اولى كما في الظهير  
وكذا في المشتري قيمته الى المعتق يوم الاعتاق ولو مكرها كما في الزاهدى فان قبض  
البائع المكره منه اي من المبيع طولا او سلم المبيع طوعا نفذ البيع فليس له الفسخ وقيل  
اشارة الى انه لو قبض المثل مكرها لم يكن اجازة فزده ان كان قابلا لا يملكه لانه امانة والى انه  
لو سلم المبيع مكرها فانه يفسخ لانه غصب من المثل كما في المداينة وغيره من كتب الفروع والاهل  
فلا يلحق بالمص ان يحكم بان المداينة لم يذكر حكمه وانه يفسخ وبك القبة والماخص تسليم  
المبيع لانه لو سلم الموهوب طوعا لم يفسخ لان الاكره على المنة اكره على التمسك او الموهوب  
لا يخرج عن الملك بدون خلاف البيع وحصل وجوب بالمعنى من قسمه شرعا وكل المنة  
وخوفا من الاشرية والاطمية المحرمة كسب الدم واكل لحم الميت لان حاله اليه كما لم يفسخ في  
خوف تلف النفس او العضو وقيل اشعار بان لو اكره بغير المعنى لم يفسخ بغيره بل يفسخ بغيره  
يهود يضرب سوطا او سوطين لم يعقبا الا ان يقولوا ضربن على عينيك او ذكر كذا في النهاية  
وقال بعض ائمة ان الحبس في زماننا لا يفسخ ببيع النكاح او التنازل عنه لانه مكره كما في الكشف  
ويستغنى ان يبيع عند التمسك باخذ كل المال حتى ان يضره من التنازل على النكاح او غيره  
لانه امتنع عن مباح والقي نفسه في حكمة وكذا الامم من المصلحة ولم يتناول وكلها ظاهر  
الرواية ونحوه الى يوسف انه لم ياتم في كليهما لانها الامم من المصلحة كما في الكافي وذكر شيخ  
الاسلام ان المكره انما اذا علم بالابطال ولم يتناول واما اذا لم يعلم فمفردا وان يكون في  
سعه منه لانه يجوز بالجلس فيما فيه خفاء كما في الذخيرة ورجع ولم ياتم به اي بالمعنى اظهر  
الكفر واجاؤه على اللسان كما لو كانت مطمئنة قلبه بالاجاب ان غير متغير عقيدته فان  
المشركين اكرهوا عما راضى الله عنه على سبب صلتهم معه طمئنة القلب به فقال  
صلى الله عليه وسلم ان عادوا اعداى ان عادوا الى الكراهة فعد الى طمئنة قلبه وانه الى انه لم  
يرخص بغير المعنى وكفى باطلا الكفر به ولو قال باطل طمئنة قلبه والى انه لو لم يخط بباله سوى ما  
اكره عليه لفظ الكفر لم يكره قضا وديانة فلو شتم نبيا صلى الله عليه وسلم وقال لم يخط  
ببالي شي لم يكره قضا وديانة واما اذا شتم وقال انا خط ببالي رجل من النصارى فقد  
كفر قضا وديانة كما في الذخيرة وبالصبر عن الكفر على التلف اوجه الى صار ما جورا وشهدا  
فالامتناع عن التكلم بالكفر افضل وان قتل الاثرى انه صلى الله عليه وسلم سمي جيبيا سيد الشهداء  
حيث اكرهه المشركون على سبب صلتهم بغيره على ذلك ورجع الى ان مال سلم او ذمى  
بالاكل او غيره وبالصبر اوجه وصار شتمه كما في عامة الكتب لكن في الذخيرة علقه بالرجاء  
لانه ليس هذا بظن حاله المصلحة من كل وجه حيث ان العذر هنا قبل العباد وقيل انما  
بان ترك الامتناع افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير شتم من شتمه بغير المعنى الكرماني

وذكر في فاضل حان ان النكاح والفعل سواء وبانه رخص به شتم مسلم كما في المضمرات وبانه  
لو اكره به على الاقرار على مسلم يجرى ان يسهه كما في الظهيرية وضمن في صورة التنازل الى المثل  
لان الفاعل له له وفيه رضى الى ان المثل ضامن في صورة الاكره على اكل مال مسلم كما في النسخة  
لكن في الخاصة ان الفاعل ضامن في والى انه ضمن بالاكره على اكل طعام نفسه وهذا  
اذا لم يكن جابعا والا فلا شيء عليه كما في الكشف والى انه لو اكره بغير المعنى لم يفسخ بغيره  
بالسلم ولو اختلف ضمن المثل لا يفسخ به قتل اى مسلم وبالصبر اوجه لان قتله لا يباح  
بحال وبفاد هو الى المثل فقط الى الفاعل عند الطرفين وبفاد الفاعل عند زفر ولا يفسد  
واحد عند ابي يوسف لكن يجب الدية على المثل في ثلاث سنين وبكره الميراث دول  
الفاعل لكنه بائنه ويقتل ويبرأ منه بانه وبما قبله للمقصود بالقتل ولو هدد بغير المعنى  
فقتل مسلما كان القود على الفاعل عندهم وعز المثل كما في الظهيرية وصحح كذا الى  
الفاعل ولو هدد بغير المعنى لان النكاح مما يباح مع الذل وفي الاكفاء اشعار بان لو اكره  
بالمكره زاد على ماله المثل لم يجب الزيادة كما في الذخيرة وطلاق واحدة او اكثر وعنفه الى غناه  
ولو صلى كما اذا اكره حتى يجعل الطلاق والعنف بيد الزوجة والعبد او غيره فانه صح  
طلاق المفوض اليه وعنفه ويرجع المأمور على الام بنصف المهر الى المبطا وبقيته العبد  
ولو اكره بوعيد القتل على الطلاق او العناق فلم يفعل حتى قتل لها لم يفسخ عنه ابطال  
ملك النكاح وانلاف المال كما في الظهيرية ورجع الفاعل بغيره العبد على المثل ولو حصر  
لانه تلف المال ولا سعاية على العبد والولاء للفاعل لانه المعتق وهذا الى الرجوع بالقيمة  
اذا اكره بالمعنى واما بغيره فلا ضمان فيه كما في الظهيرية ورجع الفاعل بنصف المهر  
المسمى على المثل او بالمتعة اذا لم يسم ان لم يبطا الفاعل زوجته ولو صلى كما اذا لم يخط  
بها فان الخلو في ذلك كالوطى وقيل اشارة الى ان بطلافة بعد الخلو لم يضمن المثل شيئا  
لاستقرار المهر قبل الاكره كما في المضمرات والى ان المثل اجنبى فلو كان زوجته لم يكن ربا  
عليه شي وهذا اذا اكرهت بالمعنى واما بغيره فعليه نصف المهر كما في الظهيرية وصحح نذره  
بكل طاعة كالصوم والصدقة والعنف وغيره لانه مما لا يجنى القسيخ فلا يتأني فيه اشر  
الاكره وبمبته بشي من الطاعات او المعاصي او غير ذلك عام وظهارة بان قال لامرأة  
انت على كذا امرى فنجم عليه قهرها حتى يكفر ولا يرجع على المثل بشي في الصور الثلاث  
ورجعه الى لو اكره ان يرجع امرأته فراجعها صح لانها استدامة النكاح وابلأوه بان  
حلف ان لا يقر بامرأة وقيل فيه اى في الابلأ لانه كالرجعة واسلامه حقيقة لانه  
انما يتحقق بالنصب والاقار وقد عبر باللسان عما في القلب لا سلم في السموات والارض  
طوعا وكرا بطلان له لو رجع عن اسلامه هذا لان في اسلامه شبهة مدارية للقتل  
لا يصح ابرأوه عن دين لانه اقر بغير ارجح الزمة وقدم ان الاقرار بغير صحيحة ولا ردة عن  
الدين حتى لا تبين امرأته منه لانه من الرخصة في اظهار الكفر وهذا اذا اكره بالمعنى والمباخر



فقد صح رده فبين امرائه كما في الظهيرة وان زنى رجل بشرة ابط حتى جميع الاوقات عندهم  
الاذا اكرهه السلطان الى اذا اكرهه ذلك الرجل فانه لا يجد عندهم وانما ذكر السلطان اشارة  
الى ان الاكره عنده لم يتحقق الا ان السلطان كما اشار سابقا الى انه يتحقق عندهما من  
غيره فمن الظن انه يتحقق المستثنى والمستثنى منه وعليه ان يقول وان زنى لا يجد وفي كونه عامة  
كتب الاصول والوقوع انه اذا زنى كجدا فيا كما قال اولاهم رجع الى انه لا يجد سمي انا  
وهذا اذا اكره بالجميع واما بغيره فيجد بلا خلاف كما ياتي في القسمين بلا خلاف وفي تركه  
الضم اشعار بانها لو زنت بالاكراه لم تجد ولو بغيره لم يجد كما قالوا وفي لفظ اخر رجع الى ان  
الزنا لم يرض بالاكراه وله بالجميع حتى ان صير اجاب كالفصل الكل في الذخيرة والى ما عليه رعاية  
حسن الاختتام كما لا يخفى على هذا ذوى الاهتمام **كما**  
عقب بالاكره مع استمرار كل منهما في المنع لانه اذى بالتقدم في زمانه فكيف في زماننا و  
المنع به عن الاذن لانه فك لم يكن تابعا له هو كذا كانت طاء في اللغة مصدر جرح عليه اذا  
منعه فهو جرح عليه وقولهم الجرح بغيره كذا على حذف الصلة او على اعتبار الاصل فان اصل  
جرحه ثم استعمل جرح عليه ومنه ما سباني من كلامه وفي الشريعة منع نفاذ القول الى لزومه  
فانه ينفذ عقد المحجور موقوفا والام عمدة الى قول شخص مخصوص فلا يصدق على  
منع القاضي نفاذ اقرار المكره مثلا واخر به في الفعل فانه لا يجد فيه لانه لا ينفذ الى اعتبار  
الشرح بخلاف القول والاولى لزوم القول فان النافذ اخرج من اللازم كما في التوضيح على انه غير  
جامع لقول صغير عاقل وطمح به فانه لا يبيع اصل كما سنده واسبب سبب الجرح والمنع  
من العوارض المكتسبة الصغر والبلوغ والعنف فان الصغير في اول الفطرة عديم العقل فالحق  
به المجنون وفي الاخر الناقص فالحق به المعنوه فلا يبيع قول الصغير والمحقق به اصل كالبصير  
وتحريمه ولا ينفذ قول العاقل والمحقق به الا باذن الولي فالمراد بالمجنون الذي لا يبيع اصل  
اذ المتيقن كالعاقل والرق لانه ضعف حكمي خا، للكفر استءاء وحفا للعبد بقاء، فيبقى  
رفيقا بعد اسلام ولا ينفذ قوله كالاجارة وكذا الا باذن مولاه لتعطل منافع خدمته  
باستغاله بالتجارة فضمنوا الى الصغير والمجنون والرقين بالفعل كالتلف مال الغير  
اذ الصانع قد يجب بلا قصد كضمان النائم المستلف بالانقلاب وادى الى وقت العتق  
الاقرار اني اقر العبد بمال لاهد لانه مكلف فنفذ اقراره في حق نفسه لاني حق مولاه  
ولذا يقع طلاقه لانه لا يبطل به ملك مولاه وفيه اشعار بان اقرار الصغير والمجنون وطلاقهما  
لا يصحان اصلا وجعل اقرار العبد كجود لانه مركب من ذات مختص بمعنى العقل والنظر  
والعظمة وغيره ومال محل معد لا قامة مصالح العباد في المولى يتعلق باختياره وغيره  
ما عتبار الاول فيجد ويقاد وفيه اشعار بان غير العبد المحجورين لا يجد ولا يقاد كما هو  
لا يجد في مكلف عن التصرف في ماله كالشراء بسطة بغيره في اللغة الحقة وفي الشريعة  
تدبير المال واتلافه على خلاف مقتضى الشريعة والعقل فان كتاب غيره من المعاصي سب

لغيره والزنا لم يكن من السفه المصطلح في شئ واطلاقه مشر الى ان السفه لا يجد عن تصرفات كمثل  
الفسخ وبوته فيها الزل كالبيع والاجارة وما لا يكتله ولا يوثق فيه الزل كالنذر واليمين  
وتحريمه لانه محاط بطلب كالرشد وهذا عنده واما عندهما فيجرح عما يكتله لا غير نظر الاله لازجا  
ثم لا يصير السفه محجورا عند ابى يوسف الا بالقضاء ولا يصير مطلقا الا باطلاق القاضي  
وعنه محجور بدون طح وينطلق بترك السفه كما في الكرماني وغيره والمختار قولهما على  
اشبه اليه في التوضيح ولا يجد بسبب فسق لا يثبت فيه المال فان الفاسق اهل للمولية  
على نفسه واولاده عنده جميع اوصافه وان لم يكن حافظا لماله كما في الكرماني ولا بسبب  
دين وان زاد على ماله فيطلب الغرامة القاضي طح عليه لئلا يهرب ماله ولا يصدق ولا  
يقولهم اذ وهذا عنده واما عندهما فيجرح عليه هذه التصرفات وتحوها مما يؤدي الى ابطال  
حق الغرامة فان طح بالدين لا يوثق لافيه ولذا جاز بعه بمثل القيمة واما بالغبن مثل فلو بيع  
ولو بغير افسخ المشتري وازال الغبن ثم المتاجر اختلفوا انه اختلفا منه او مبني على  
مسئلة القضاء بالا فلا يس وهذا لا يكتله القضاء بالا فلا يس ثم طح بناء عليه عنده لان  
القضاء بالا فلا يس لا يتحقق في حالة الحياة خلافا لما في نسخة طح عندهما القضاء  
بالا فلا يس ثم طح بناء عليه وطح بالسفاه يعزم جميع الاموال وبالدين يخص المال الموجود حتى  
ينفذ تصرفه في مال حدث بعده بالكتيب ولا يثبت طح بالدين عندهما الا بالقضاء كما في  
الذخيرة وطح حرج الافناء مفت ما جن وهو الذي لا يباي ان يحرم صلا او بالعكس فيعلم  
الناس جيدا باطله كتعليم الرجل او المرأة ان يرد فيسقط عنه الزكوة او يبين من زوجه  
كما في الذخيرة ويدخل فيه المظني الفاسق كما في المنقط والذي يعني عن جمل كما في قاضي خان  
وفيه اشارة الى ان كل حيلة تؤدي الى الضرر لم تجز في الدابة وان جاز في الضوى وعليه  
يجعل ما جاء من الكراهية فكل حيلة تؤدي الى الضرر تجوز كما في المجتبس والحاج من المحجور  
والاسم المجانية بالضم فيها وجه المعالجة طبيب جاهل وهو الذي يسقي المرضي دواء  
مهلكا كما علم به اول كما في الذخيرة او ظن به دواءه كما في الظهيرة وخر الاكثر انكارا لمقتضى  
وهو الذي يخذل كراه الا بل وليس له ابل ولا ظمير كحل عليه ولا مال يشتر به وعند اوان  
الخروج كجفي نفسه كما في الذخيرة او الذي مات دابة في الطريق ولم يجد دابة اخرى بالشراء  
والاستنجار فيؤدي الى اتلاف مال الناس كما في الكافي فيجوز هو لا، المفرون لا دابة  
والا دابة والاموال اضرا بالخاص للعامة وهذا رواه النوادر عن ابي حنيفة وظاهر  
الرواية انه لا يجد المكلف طح كما في الظهيرة وادخل الصغر غير رشيد اي غير صا في  
العقل فلا يبايظ المال لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فحينئذ يسلم اليه و  
ان لم ير رشدا لان هذا الحسن لا ينفك عنه الرشيد الا نادرا وكلم في الشرح للغة وهذا  
عند ابي حنيفة على ما قال بعض المتأخرين وقال بعضهم انه ما استند اليه محمد وليس له به  
له لان اشترط الرشيد للتبليغ كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بلغ رشدا ثم صار



سقبها لم تجز عنه خلافها كما في الكافي وصح تصرفه اي تصرف غير رشيد في ماله من البيع وكونه  
قبل اي قبل مضي هذا السن وهو خمس وعشرون سنة وبعده اي بعد مضيه بسم الله ماله  
بلا رشيد كما اشار اليه السابق وهذا كله عنده واما عندهما فلا يصح تصرفه قبل ولا بسم الله بلا  
رشيد وان بهم لكن لو جرحا بغيره وتصرف في ماله قبل العلم بالحق صح عندهما كما في الذخيرة و  
حسب القاضي بطلب الدائن المدينون لماله بسم الله اي بقضاء دين عليه كالمهر والكفالة  
لا البيع ماله لاجل كماله لان البيع غير متعين لذلك لا مكان القضاء بالاستبراء و  
الاستبراء اصل واخذ الصدقة وغير ذلك كما في الكرماني وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي  
ان يبيع ماله الابيضاه وهذا عنده واما عندهما فيجوز اذا امتنع عن بيعه وهذا في المدينين  
لما مضى خلاف بين المشايخ على قولهما واما في الغائب فلا يجوز عنده بعضهم كما في الذخيرة  
وتنهي دراهم دينه في دراهم الى لو كان دينه دراهم وله دراهم فمضي القاضي ذلك من  
وما ذاك ولو لم يرضاه بالاجماع لان للدائن حق الاخذ من حبه بلا رضاه فللقاضي ان  
يعينه وقضي دينه الى دينه دينه في دينه ماله وبيع القاضي كلامه دراهم ودينه  
لقضاء الاله منها استخبا لا لانها متخذان في الثمن والقياس ان لا يبيع ولذا لا يكون  
له ان ياخذه جبر الى جبره قضاء بخلاف حيس للحن كما في الكرماني لا يبيع عنده القاضي ليدنه  
عرضه وعفاره لا غرض الناس في الاجبان وبيع عندهما فببدا بالنقد ثم بالعروض  
ثم بالعقار وفي رواية يبدأ بالتلف في العروض ثم بالم يملك منها ثم بالعقار كما في النهاية  
ولا يبيع دستا من ثياب دينه وقبل يستين ليكون بدلا عند العمل كما في الكافي ولا  
يبيع مكنه كما في النصف وغيره وحق اقلس ومعه وفي زهده عرض ستره بل ادائه ثمنه فباعه  
اسوة اي مشارك للفقهاء في ذلك فيبيع ويقسم ثمنه بينهم بالخصص اذا كان الدين  
كله جالا واما اذا كان الدين بعضه جالا فببدا ببيع ما بين خروا الحال ثم بعد القضاء الاجل  
شاركهم فيما بقوا بالخصص وفيه اشارة الى ان المبيع ان كان في يد البائع فبالبيع  
اولى من التوا كما في المحكمات ولما كان الصنف اسباب للحج بين نهائيه فقال ويلوغ  
الغلام الى صيرورته كمال لوجامع انزل كما في الكرماني بالا حكام خواب دبرن باب الاجبال  
ابن كردن والانه ان جد اسندن اب ويلوغ الجارية الى انني الغلام بالا حكام و  
الخص والخص بين ابن سندن وهذا لا يكون بلا انزال منها ولم يذكر الانزال و  
الاحسن ان يقول بلوغ الصغير بالا حبال والانزال والاحكام والصغيرة بهما وبالخص  
والخص فان لم يوجد فهما شئ من الاصل وهو الانزال والعلامة وهو الباني في حين اي  
فيبلغان حين يتم لهما خمس عشرة سنة كما هو المشهور به يعني لقصور اعمار اهل زماننا  
وهذا عنده وحق الى يوسف حين نبت له العانة ونبت لهما الثدي واما عنده في حين يتم  
لها سبع عشرة سنة وله ثمان عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية ثمان  
عشرة مع الطعن في التاسع وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال صدر

الاحكام لا خلاف بين هذه الروايات لان خمس عشرة للغة على اهل الزمان والروايات  
لزيادة الاحتياط كما في المضمرات وغيره وادنى مدته اي البلوغ الى الغلام اثنا عشرة  
سنة وادنى مدته لهما اي الجارية تسع من سنين على المختار كما في احكام الصغار فصد  
اي الغلام والجارية حينئذ اي حين اذ يتم لهما هذه المدة ان اقر به اي بالبلوغ بان  
قالا احلنت مثلا لان ذلك يعرف من جهتهما وفي اقرار الاحكام انه لا يصح اقراره  
قبل اثنتي عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون كمال كحل مثل عادة وفي الثامن عشر  
من كتاب الخلاصة ان حد المراهق اثنا عشرة سنة او ثلث عشرة وفي العمادي عن  
محمد لا يصدق غلام اخضر ثار به وبن عانة وهو اقل من خمس عشرة سنة كما لا يصدق  
جارية ثم خلفها وهي اقل منه ولا يكفي ما في الاشارة الى انه ياطر وابنه الاذن في  
هذا المقام من رعاية حسن الختم ووجه تعقيب ما في كلامه **فصل**  
في كونه في كونه من النسخ وفي بعضها به كتاب الماذون اي الاذن فهو مصدر مفعول  
ان كان الظاهر انه صفة الا انه يحتاج الى حذف المضاف والصلية كما في الكرماني يقال  
هو ماذون له وهي ماذون لهما وتترك الصلة ليس في كلام العرب الاذن لغة اعلام باجازه  
ورخصه في الشيء وشريعة فكلمة اي ازالة السيد ما عارض للعبد من منع نقاد النظر  
الصغار او الدائمين بينه وبين النافع في ماله بناء على حق له في رقبته وكسبه كما في الذخيرة  
واستقاط الحق الثابت للسيد في الرقبة والكسب مستدرك لزيادة الايضاح ثم  
يصرف العبد الاولي ان يقال الاذن ان يملك جبر عبده فيصرف على فكه فيعطف  
على فعله وبنه على انه لا يصير مطلقا بحمد الفك بل يعلم به الا ترى انه لو اذن له ثم  
نصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كما في الذخيرة لنقص السيد بطريق الوكالة باهليته وهي  
كون الانسان كمال لوباشته التصرف استفاد موجب شرعا وفيه اشارة الى ان العبد  
قبل الاذن وبعده اهل للتصرف الا ان حق السيد مانع لانه قبل الاذن واما بعده  
فببدا كالمعك ملك السيد ولذا يصرف ما استفاد الى قضاء دينه ونقصته ويكون  
ما استغنى عنه للمولى والى ان الملك على نوعين منقول ومستقر فثبت لغيره كما في  
الكافي والاو ان يعرف الاذن على وجه يتناول ازالة جبر الصبي والمعتوه وغيرهما و  
لعله اكتفى به واما اشار الى غيره مقابلة ثم وقع على التصرف لنفسه ثم فكلمة في جزمه  
فقال فلم يرجع بالعبد اي يحق التصرف بطلب الثمن فعلة بمعنى مفعول في عبده اي  
لغيره على سببه لانه يتصرف لنفسه بخلاف الوكيل ولو اذن يوما وكونه في اليوم المعين  
والليس والشهر والسنة او مكانا فهو ماذون الى ان يخرج لان الازالة استقاط لا يقبل  
التوقيت كالطلاق فلان قبل ينبغي ان لا يكون له ولاية في الساقط لا يعود  
قلت بقاء ولا يلهي بقاء الرق فكان في الحجة امتناع عن الاستقاط فيمنع قبل  
لان الساقط يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن بالشروط جازية كاضافة الى المنفصل



كما في الذخيرة ولو اذن السيد عبده في نوع من التجارة عمداً في سائر احوالها حتى لو اذن بشراء  
لحم ونحوه بشرائه الزكواني اذنا بشرائه الزخيرة وان لم يكن العبد مستديراً الى التصرف في غيره  
لحم والسيد عالم به فان قلت انه ازال لحم في حق تصرف فاصح قلت نعم الا انه بوجوب الرضا  
بتعطيل منافع مطلقاً والتخصيص لغيره كما في الكرماني ويثبت الاذن له كما اذا قال له  
اذنت لك في التجارة الى في كل تجارة او قال له اشترى ثوباً وبعه او قال ارج نفسك  
من الناس فانه صار ماذوناً لانه امر بالعقد المتكررة بخلاف ما لو قال اشترى ثوباً بالكسوة  
او ارج نفسك من فلان في عمل كذا فانه لم يصير ماذوناً لانه امره بعقد واحد وقرصم ان  
يكون استخرا ما فلو لم يصير مستخدماً صار ماذوناً لانه امره بامر واحد بعقد واحد كما  
اذا غضب العبد من اعماله السيد ان يبيعه فانه صار ماذوناً لانه لم يكن ان يجعل  
استخرا ما للسيد وهذا ظاهر ولا للمالك لانه لم يعمل له وعلى هذا الاصل في كل جنس  
هذه المسائل كما في الذخيرة ويثبت دلالة كما اذا اراد بالقلب سببه ببيع ماله او مال غيره  
بما صحى او فاسداً واشترى بذلك ولو حرم او سكت بل اني فانه يصير ماذوناً فيما يتقبل  
قبضه تصرفه فانه لا يفتا ببيع من مال سببه في الحال لانه لا بد فيه من الاذن بالقبض  
ما اذا اشترى من ماله ونحوه في الذخيرة وفيه اشعار بان له لو حلف ان لا ياذن عبده  
للتجارة فراه كذلك حيث وهذا ظاهر المذهب وعنه الى يوسف انه لا يثبت كما في  
العمادى وينبغي ان يستثنى عبد كان سببه قاضياً فانه اذا اراد ببيع وشترى و  
سكت لا يصير ماذوناً والتصرف الذي يباشره لا يثبت كما في الظهيرية فيبيع الى غيره  
بعد اذ اذن ببيع وشترى كذلك ولو كانا بغير فاحش لانه تجارة وهذا عنده وما  
عندهما فلا يصح بالغير الفاحش لانه مبيع وعلى هذا الصبي والمكان الماذونان و  
بوكل الماذون احداً بهما اى بالبيع والشراء لانه قد لا يتفرغ بنفسه وفيه اشعار بان  
يبضع اذ البضاعة تؤكل بالبيع كما في الذخيرة ويبرهن الماذون شيئاً ماله ويبرهن شيئاً  
من مال غيره لان الاول ايقاد والثاني استيفاء فيكونان من انواع التجارة ويتقبل ما اخذ  
الارض الموات من الامام للاجبا كما في الكرماني او باخذها او ارض الصلح منه مساقاة كما  
في المغرب وباخذها الى باخذ الماذون من الامام او غيره ارضاً مجزية فزارعة لانه ان كان  
البذر من قبل فهو مستاجر الارض ببعض الخارج وفي العكس موجه نفسه من ربح المال  
ببعضه وفيه اشارة الى جواز دفع الارض فزارعة لانه ان كان البذر من قبل فهو  
مستاجر والا فهو كمال في الذخيرة وبما ذكرنا من المعنى المتبادر لا يغني عما قبله كما ظن و  
يشترى بذر يزرعه الى كوزان يزرع وان اقتاج الى شراء البذر بالذال المعجى وهو حسب  
البطل وغيره كالبشر وغيره عتاقاً لانه وكالة لا مفادضة لانها كفالة ووكالة معا  
وما دون ذلك الكفالة الا اذا اذن بهامه واحدة فارتفع واما اذا اذن بالمفادضة  
مرة واحدة فلن يزرع وجه كما لعدمه ونحوه في الذخيرة ويدفع المال مضاربة وباخذة مضاربة

لتخصيص

لتخصيص البرج ويستاجر ما يحتاج اليه كالايجار والادارة والبيت والارض وغيره او يوجه نفسه  
فيما يراه من الاحمال ويعود بوجه كانه لان الاقرار من انواع التجارة كما في المداية وفيه اشعار  
بان الماذون بالتجارة ماذون باخذ الوديعة كما في المحيط وخبرة كمن في وديعة للقايق  
خلافه وعصب الى يفرغ بغيره من احداهما ودين الى يفرغ من واقع بسبب التجارة عليه  
لاحد سواء كان اجنبياً او والداً او اولاداً او زوجة وهذا عندهما واما عنده فلم يصح  
اقراره بالاجنبى كما في التظم فلو اقر بجنائنه او ماله لم يصح فلم يؤخذ به الا بعد العلق كما في  
الكافي ولو كان الاقرار بماله لا يصح لان المصحح لما اقر به هو المودون الاذن واليه  
ما فيه وهذا عنده واما عندهما فاقاره بعد كماله لا يجوز لان الجمل البطل السيد ولذا لم يعتبر به  
المجرب ويهدى طعاماً الى ما كولا لا للديارهم والديارهم لا لتجلب القلوب بسبب القبول لا  
كثيراً فان كان مال التجارة عشرة الاف درهم فبهدى عشرة وان كان عشرة دراهم فافضل  
خبره ان على ما قال بعض المشايخ كما في الذخيرة ويضيف من يطعمه من تجلب كما  
في المداية وفيه اشعار بان يضيف استخرا ما فانه لم يطعمه ايضا لميل فلوب الناس  
كما اشير اليه في الذخيرة والمال والضيافة البسرة لا الكثيرة والفاسل بينهما ما افنى محمد  
بن سطة مما ذكرنا في المداية على ما في الذخيرة وفيه روى الى انه لا يتصدق اصل على ما قال  
بعضهم كما في الخاصة والى انه لا يرب اصل لكن في الذخيرة انه لا يتصدق ولا يرب درهما  
فصاعداً او يملك ماذون ذلك والى ان المجرب لا يهدى احداً ولا يضيف وعنه الى يوسف  
لا يباس بدعائه بعض رفقائه الى قوت يومه لا قوت شهره لان مولاه ينصرف باعطائه  
ثانياً وكذا لعدم الاعطاء لانه قد ضاع حينئذ كما في الكافي ويضيف من يعامله الماذون  
من التجارة لاسمائه فلوهم وقدم المادحة الضيافة ففسد في حق العامل وكخط الماذون  
من التمنى الى من مبيع يعقب اى بسبب عيب واحد في مبيع قد راعه بين التجار  
لانه من صنيعهم كما في الكافي وفيه اشعار بان لا يخط الكرماني فاعلم بينهم لكن في شرح  
الطحاوى ان الخط اذا لم يكن فاحشاً يجوز اجماعاً واما اذا كان فاحشاً فغير عنده خلافاً  
لها وبانه لا يخط بغير عيب وهذا بالاجماع كما لا يبرأ على ما في الخاصة ولانه وجب رقيقه  
من العبد والامة لان الشراء ليس تجارة فلا ولاية له في ذلك الا باذن المولى وهذا  
عند الطرفين واما عند الى يوسف فبزوج امته كما في الذخيرة ولا يملك الماذون رقيقه  
وان لم يكن عليه دين لان الكفاية ليست تجارة وفيه اشعار بان لا يفتق اذ العتاقة  
فوق الكفاية كما في المحيط وكل دين مستأجره يتعلق به فبته وجب على الماذون تجارة  
هى مبادلة مال بمال بمنزل بمن وجب بالبشر او باستحقاق المبيع بغير التسليم الى المشتري  
او بملك قبل ومثل نقصان مبيع اذا عيب وامتنع رده بسبب آو وجب ما هو  
معناه اى في حكم التجارة لكونه وديعة اى ضمناً كما اذا اودع رطل ماذوناً مالا ثم طلب  
منه فانكره ثم هلك ثم اقر به فانه ضمن لان المودع صار غاصباً بالحق وضمن الغصب



في ضمان التجارة لان المضمونات تلك باء الضمان والقوم بالضم ما يلزم اداؤه من الدين وعصب وامانة كالعارية ومال الشركة والمضاربة والاجارة تجزأ الى محمد المادون الامانة فان العصب غير مفيد به والوديعة اخض منها وانما ذكرنا ضمان المداينة والوفاية وحقق اي مذهب وجب على المادون بوجوب جارية مشترية بعد الاحتياط ظرف وجب فان هذا العقد وان وجب بسبب الوطى الامانة مستند الى الشراء وانما سقط عنه لانه يكون في حكم الشراء واحتربه عما وجب عليه بالزوج في المهر فان الزوج ليس في معنى التجارة كذا في الكرواني وبما ذكرنا ظاهرا ان مثال لما هو في معنى اوجه صرح النهاية والكفاية فمن الظن انه لا يتطابق بين الامثلة وفي كلامه شائع فانه مثال لدين وجب تجارة على ان يجوز ان يكون ذكر الامثلة كالتميز السابق مشوشا يتعلق ذلك الدين برقبته اي المادون وفيه اشعار بانه لو باع سببه بعد الدين كان باطلا فقبل معناه انه سيبطل لانه موقوف على اجازة الغمما وقبل انه فاسد لانه لو اعنفه المشتري بعد القبض لصح ولزمه قيمته فلا يكون موقوفا كما في الذخيرة ببيع فيه اي بيع القاض المادون في ذلك الدين بطلب الغمما وان لم يرض بذلك سببه كماله عليه اطلاقه وهذا اذا كان السيد حاضرا قال غاب لا يبيعه لان لظفر في رقبته هو السيد وبعده ليس حكمه فان لم يستعما المادون كما في الذخيرة وايضا لا يبيع اذا قضى السيد ديونه كما في المداينة وقوله ببيع مشعرا بانه لا يبيع الامارة دفعا للضرورة المشتري فلو لم يرض الدين بطلب الباقي بعد العتق وانما يبيع في النفقة مدة بعد اجازة فانها وجبت شيئا فشيئا كما في النكاح ويقسم كمنه بينهم بالخصص الى بمقدار نصيب دين كل واحد منهم ثم ان فضل من دينهم شيئا منه فلا يسد وان لم يكن في الثمن وفاء فبالباقى ويتعلق بكسبه اي المادون واجبه اشعار بانه يشترط حضور المادون في بيع كسبه لانه لظفر فيه ولا يشترط فيه رضاه ولا حضور سببه كما في الذخيرة قد حصل ذلك الكسب قبل ذلك الدين او حصل بعده ببيع فيه ويقسم بالخصص ويتعلق بما يشبه كسبه كما اذا وهب له وانهب اي قبل تلك المنة والاولى ان يقدم بيع الكسب على الرقبة فانه لا يبيع المادون ان كسبه يفي بديونه لان الدين ابدى بقضائه انيسر الما ليدن والكسب اليسر من الثمن وهذا اذا كان الكسب مالا حاضرا او اذا كان غائبا يبرجى فزومه او دنا يبرجى فوجه فلا يبيعه القاضي الا اذا لم يقدم المال او لم يخرج الدين ولم يقدر مدة ومن المنتج من قال مدته مفوضة الى راي القاضي وعنه الى بكر البليخي ان مدته ثلاثة ايام كما في الذخيرة وهذا كله على قول العلماء الثلاثة واما عند زفر فلان يبيع رقبته ولما انتهت لانه لا خج لغمما في ذلك لا يتعلق ذلك الدين بما اخذ سببه كسبه قبل ذلك الدين لانه فرج عنه حاجته في ذلك الوقت وفيه اشارة الى انه يتعلق بما اخذ بعد الدين فبسته ومنه كما اذا كان على المادون دين جسمانية وكسبه الف اخذ السيد ثم طقه دين جسمانية اذ كان

فانه يسهل المالك السيد لان كلاهما نصف المالك صاير لاداء الدين فيكون اخذه المالك يخرق كما في الكرواني وطول المادون بما يبيع من دينه اذ يبيع رقبته بعد عتقه اذ لم يلزم في القبل العاجل بالبيع والكثير الاجل بالسعاية لاني لم يجمع بينهما ولا في الطلب من السيد لانقطاع تعلقه به وللسيد اخذ غلة اي اجرة مثله بعشرة دراهم في كل سنة مثل ما مع وجود دين عليه استحسانا وفيه اشعار بان للسيد ان يأخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين وان يأخذ اكثر من غلة مثله قبل الدين وان لا يأخذ الاكثر بعده وان وضع الضريبة بعد الدين كما في الكرواني والباقي من غلة مثله للغمما فيقسم بينهم بالخصص ويحج المادون غير المدين عندهم ان ابق لان الاباق يمنع ابتداء الاذن فكذا يمنع بقاءه فلا يلزم شي من نص فانه كالبيع وهل يعود الاذن ان عاده الاباق لم يذكره محمد واختلف المنتج فيه والصحيح انه لا يعود كما في الذخيرة وفيما ذكرنا اشارة الى انه لو اذن الاباق لم يصح الاذن لكن في المداينة اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن العبد المفضوب فانه قد صح الامانة لا يبطل اذنه به ونقل في الذخيرة بانه لو اقر العاصب او كان للمالك بنية حاضرة عادلة فقد صح الاذن والمال اذا اومات سببه لان الاهلية لازمة في ابتداء الاذن فكذا في بقاءه وقد فقدت بالموت او جرح سببه ويجوز ان يكون الضمير للمادون فانه انخرجه ولم يجرأه بالافاقه كما في المضمرات جنونا مطبقا بالكسر الى دائما فان جن غير دائم فالعبد على اذنه لانه يكون حينئذ غلبة الميرض كما في الكرواني وعنه الى يوسف ان المطبق اكثر السنة فصاعدا وعند محمد سنة فصاعدا كما في الذخيرة وعند ابى حنيفة يفوض الى راي القاضي وبه يعني فان مست الحاجة الى التوفيق فافتي سنة كما في تنمة الوافات او حق سببه او المادون فانه على الخلاف الذي كما في المضمرات بدار الحرب منه او حكم القاضي على بالحق فانه حينئذ يموت حكما حتى يقسم ماله وهذا عندهما واما عنده فيجوز الارتداد صار نص فانه موقوفه كما هو او جرح سببه عليه اي المادون ويجوز ان يكون جرحه ميبسا لمفعول وعليه مفعول ما لم يسم فاعله فعلى هذا قد ايد ما ذكرناه جواز ارجاع الضمير للمادون بشرط ان يعلم المادون بالجر هو للعطف واكثر اهل سوقه فان جرح بحضره رجل او رجلين او ثلثة لم يجر لانه كان مادونا بالاذن عاما فلو كان الاذن خاصا بان اذن بحضره معدودات انجر بالجر ان يعلم العبد والمعدودات كما انجر بحضره عليه اذا اذن بحضره لغيره وبثبت الاذن كجر الواحد اجماعا واما لجر فكذا لك عندهما واما عنده فيشترط احد وصفي الشهادة العدالة والعدد وذكر هذا الاشتراط في الزيادات بل ذكر الخلاف والظاهر انه قول محمد وحينئذ يكون ذلك منه رجوعا عنه كما في الذخيرة ويحج الامانة المادونية ان استولت سببه استحسانا خلافا لزم اعتبار البقاء بالابتداء وضمن سببه حينئذ قيمتها اي قيمة المستولدة المديونة للغير لا بها لا يتبع بفعل سببه او انما لم يضمن اكثر من القيمة لانه انما حبس رقبته لا غير ولو شمل دينه اي دين المادون

الحج



ماله ورثته جميعا لم يملك سيده ماله في يده من المال عنه لانه منصرف لنفسه وانما وقع  
المال للسيد بلاضافة بعد فخر حاجته واما عندهما فيملك ماله لانه في حق الرفقة وهي ملك  
السيد بلاضافة ولذا لكل وطن المادونة وتعلق حق الغما بها لا يمنع ملكيتها للسيد و  
انما وضع في احاطة الدين بالرفقة والكسب معالانه ان لم يستوفى بها فقد ملك بلاضافة  
كما في الكافي ثم وقع على هذا الاصل مستثنى فاشار الى الاولى فقال فلم يعنى عبد  
معه باعتدائه اي اعتناق السيد عنه وعنق عنه كما في صورة عدم الاحاطة عند الكل  
ثم يضمن السيد عنه بما قيمته اذا كان موسرا ويسعى المعتق اذا كان معسرا ثم يرجع عليه كما  
في الكافي ثم شرع في الثانية فقال ويبيع هذا المادون ماله من سيده بالقيمة اي بمثل  
القيمة واكثر لانه عنه منهم في ذلك وفيه ايما الى انه لو باع من سيده باقل من القيمة ولو سيرا  
لم يجر ولو باع من اجنبي جاز لعدم النعمة وهذا عندنا واما عندنا فبيع من سيده  
مطلقا الا ان السيد يجره من ازالة الغبن وبين نقض البيع ويبيع من اجنبي بالغبن السيد  
لا الفاحش وقبل الصحيح ان قوله كقولها كما في الكافي ويبيع سيده ملكه منه اي من هذا  
المادون بها اي بمثل القيمة او باقل منها عندهم لان فيه نفع الغما فان باع سيده ماله  
من هذا المادون باكثر من القيمة ولو سيرا انقض السيد البيع او حط العضل عن القيمة  
صيانة لحق الغما كما في المبسوط بلا ذكر خلاف لكن في المحيط وغيره انه عندنا واما عندنا  
فالبيع فاسد وان اسقط المحاباة وكان الغبن يسرا وبطل منه اي سقط عنه فانه هذا  
المادون ممن يبيع باعه سيده منه ان سلم السيد مبيعها اليه قبل قبضه الى قبض المثل  
او بالسليم بطل حق السيد في المجلس وهو لا يستوجب على عبده ديناً وفيه اشارة الى  
انه لو كان المثل عرضا كان السيد مطالباً به منه كما اذا اودعه عنده او غصب منه كما في  
الكرواني وغيره وفيه اشعار بان لو اخذ العبد من مال سيده شيئا ثم اعتق كان للسيد  
مطالبته عنه او جزاءه وله اي للسيد حبس مبيع عنه لئلا يستيفاء منه عن  
المادون فان المبيع وان زال عن ملكه الا انه قد بقي ملك السيد حتى وصل اليه المثل وانما فيه  
المادون بالمدون اشارة الى انه لو لم يكن مدبونا لم يجر بيعه من السيد ولا يبيع منه  
كما في المعنى وصرح اعتنا اي اعتناق السيد عنه المادون ما دون ما يونا لبقاء ملكه وفيه اشارة  
الى ان اعتناق غير المدون صحيح بالطريق الاولى وضمن سيده لنفسه ما الاقل من قيمته و  
من دينه لانه انفق حقه فلان كان الدين اكثر فطلب بالباقي بعد العتق وفي التفسير  
بالعبد اشعار بان لو اعتق المديون وام الولد مادونين لم يضمن لعدم اعتناق الحق عن  
اذنه وجره فهو مادون استحسانا فصح تصرفه رعايته كما هو الاصل في المعاملات  
من العمل بالظاهر وفيه اشعار بان لو اخبر بالاذن كان مادونا وان لم يكن عدلا لاجابة  
الناس عما اسير اليه في المداينة وغيره ولا يباع هذا العبد ليدنه صيانة لحق السيد  
الا اذا فر سيده بآذنه او اقاموا البينة عليه فانه يباع حينئذ وفيه اشعار بان يباع

عنه

كسبه بدون اقراره لانه حق العبد بخلاف الرفقة كما في الكافي وتصرف الصبي اي جميع تصرفاته  
اذا كان عاقلا ان يقع له من كل الوجوه كالام فانه نافع بلاضر في الدنيا والاخرة واما من عجز  
ميراث ابيه الكافر ومعارفته عجز زوجته الكافرة لا يضاف الى الاسلام بل الى كونهما وان سلم  
فما من الحكماء اللازمة دون الاصلية التي احدها سعادة الدارين والالتفات الى قبول البينة  
وكذا قبضتها والصدقة وغير ذلك صح بما اذن من الولي له لانه كالبالغ فيه وتصرفه ان ضلته  
من جميع الوجوه كالطلاق والعتاق وتو على مال فانها وضعت لازالة الملك وهي ضرر محض  
ولا يضره سقوط النفقة بالاول وحصول النوايا بالثاني وغير ذلك مما لم يوضحه لذلك  
او الا اعتبار للوضع ومثلها البينة والصدقة وغيرهما لا يصح ذلك من انعقاد او اذن  
الصبي من قبل الولي بذلك التصرف لان الصبي مظنة الاستفان لا الاضرار وفيه اشارة الى  
انه لو اجاز هذه التصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصح لا يشاء  
العقد صح كما اذا قال بعده او عتقت ذلك الطلاق او العتاق فانه يقع كما في جامع الصغار  
والى ان لا يصح هذه التصرفات من غيره كالأب والوصي والقاضي الا فيناظره له ويستثنى موضع  
الضرورة عنه قواعد الشرح ولذا لو تحقق حاجة الى الطلاق او العتاق من جهة دفع الضرر  
صح ذلك حتى انه اذا كان مجبوا وبخاصة امرته فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا  
عنه بعض اصحابنا واذا كانت وليه نصيبه من عتق مشترك بينه وبين غيره واستوفى  
بدل الكفارة فقد صار الصبي معتقا نصيبه ولذا ضمن قيمته نصيب شريكه ان كان  
موسرا كما في اصول الحشر وما نفع من تصرفه مرة واحدة كالبائع والشراء فانه بالنظر  
الى حصول الغنم نفع والى زوال الملك ضرر وكذا الاجارة والتملك وغيرهما وعلى تفاديه  
باذن وليه فانه صح انعقادا حتى لو اجاز ذلك بنفسه بعد البلوغ صح كما في الجامع بينه طال  
بعض ابي يوسف البيع بائنا ائلا لملك لو اجاز ذلك والشراء جالبا له وبغير الغنم اليسير  
من الفاحش فان كل صبي اذا لقن البيع والشراء يتلفهها على ما قال شيخ الاسلام كما  
في الذخيرة وغيره وولي اي ولي الصبي في النفس والمال ابوه ثم وصيه اي وصي الأب  
من خلفته له بعد موته في الحفظ والتصرف فبهما ثم وصي وصيه كما في العمدى ثم جده  
اي جد الصبي اب الأب وان عل لا اب الام ثم وصيه اي وصي الجد ثم وصي وصيه ثم وصي  
وفي اشعار بان الوالي من قبل الاول بالبطريق الاولى او وصيه اي من نصيبه القاضي  
للولاية في ماله وانما عدل من كلمة الترتيب الى التسوية اشعار بصحة ولاية كل من الوالي  
والقاضي ووصيه بعد موت وصي الجد واشار في هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام  
للتصغير وكذا اذن اجنه وعنه وخاله لانه ليس له ولاية التصرف في ماله ونظام الكلام  
في اصول الاحكام ولو اقر الصبي المادون للولي او غيره بامعه من كسبه من عتق او دين  
او ارثه اي ما ورثه عن ابيه او غيره صح ذلك الاقرار في ظاهر الرواية لانه بالاذن  
كالبالغ وعنه انه لا يصح لان الحاجة في صحة الاقرار بامعه للحاجة اليه في التجارة وهي



مفقودة في الموروث كما في النها ولا يخفى ما في لفظ الصحة والارث والوصية من الاشعار بالانما  
ويكفي فيما يدرجه مع المناسبة للشروع من رعاية حسن الاختتام كما **الوصايا**  
عقبه بالذوق لانه متعلق بما بعد الموت واما جميع الوصية اشعارا بكونها اوعاها وان  
كان الامامة في جنس الابناء هي في الوصية لغة اسم من الابناء كالوصاية بالفتح والقصر  
والوصاية بالفتح والتكسر يقال اوصيت اى فوضت الى زيد لم يكن اوصيا فموصى وذلك وصى  
ويقال له الموصى اليه وعمر وموصى له والخال موصى به ويقال له الوصية كما في النهاية والفاصول  
وشريعة **اجاب** اى الزام شئ من مال او منفعة بعد ثبوت الوصية وهذا شامل للبيع والاجارة  
والهبة والعارية وغيره بعد الموت يخرج لكل فانها **اجاب** في حال الحياة واما سمي بالوصية  
لان الميت لما اوصى به وصل ما كان جزءا من حياته بما بعده من امر مائة يقال وصيت الشئ  
بالشئ اذا وصلته به كما في الكواشي وندبت الوصية عند الجمهور في وجوه كثيرة لذكر التفاسير  
فرضت عند بعض في حق الوالد بن والافدين غير الوارثين ووجبت على الغني عند بعض في حق  
الكل والاول الصحيح كما في الزايدى باقل من الثلث اى ثلث ماله وفيه اشارة الى ان التعليل في الوصية  
افضل لما روى عن الشيخين لم يدين ان الوصية بالثلث احب البناح الوصية بالربع وبالربع  
احب منها بالثلث والى ان الوصية النافذة في الشرح الى الثلث **الاجابة** الورثة لما في الاختيار عند  
عنى ورثة ماله او عند استغنائه اى صبر ورثته اغنيا بخصته من ميراثه بان يرث كل منهم  
اربعة الاف درهم على ما روى عنه ابي بصير كل عشرة الاف درهم على ما روى عن الفضلي كما في  
الظهيرية وقيل بخير عند احد هذين لا يستمال كل منها على فضيلة هي صدقة وصلة وهذا كله  
اذا لم يكن عليه حقوق والاف لا لازم صرف كل الثلث الى ذلك كما في الزايدى وغيره كنه كما  
اى انما مثل نذر ترك الوصية لمن سأل اياه بها وهو الاستغناء بماله وجنبته لم يكونوا  
اغنيا فعلى هذا يكون الاضافة للعدد كما هو الاصل وفيه رمة الى انه اذا اكل قليل لا ينبغي له ان  
يوصى على ما قال ابو حنيفة وهذا اذا كان اولاده كبارا واما اذا كانوا صغارا فانه لا يفضل مطلقا  
على ما روى عن الشيخين كما في قاضي خاں والى انما نذبت اذا كان للموصى مال بلا تقييد من احد  
تجوز في العبد فلان نذر اذا لم يكن له مال سواء كان عليه نعمة او لا لكن في كنية لو كان عليه  
نعمة بل مال نذبت ولم يأنم ترك الابناء وفي الزايدى انما مباحة كالوصية للاغنيا من ر  
الاجانب ومكرهت كالوصية لاهل المعصية ومنسجحة كالوصية بالكفارات وفيه الصياح  
والصلوات وصحت الوصية بالثلث وغيره لكل اى ما في بطن ابنه من انسان وغيره من  
الحيوانات فلو اوصى بما في بطن دابة فلان يستحق عليه صح كما في شرح الطحاوى وغيره وفي الاكفا  
اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انما شرط للموصى له للموصى به كما في ر  
النهاية ومباني اشارة اليه فمن الظن انها لا تصح بدون وصية واحدة اى بالكل مما في بطن  
دابة او جارية اذا لم يكن للابن من السيد كما في شرح الطحاوى ان ولدته الانثى من الجارية  
والدابة وهذا قيد للقبضين جميعا لا في من مائة اى مدة الحمل وهو في الادمى سنة اشهر وفي

الغيب احد عشر سنة وفي الابل والحمل والمارسنة وفي البقرة تسعة اشهر وفي الناقة خمسة اشهر  
وفي السور سنة والى وفي الكلب اربعون يوما وفي الطير احد وعشرون يوما كما في الاستيفاء  
من وقتها اى وقت الوصية فانه يشترط الصحة الوصية وجود الموصى له وكذا وجود الموصى به  
حقيقة او حكمي بان يكون على خط الوجود كخبرة البستان ما عاش كما في النهاية غير المبسوطة ونذكر  
ما يستثنى منه فكان صاحب المستصفي غفل عن ذلك حين قال بان شكل ذلك الشرط بنمرة  
البستان وكذا اصحاب الكفاية حيث حكم بالاختلاف لما في التمر ناشئ انه صح الوصية بما في  
البطن اذا ولدت لافى من سنة اشهر من وقت موت الموصى لانه لا ينافي ما ذكره الوجود عند  
الوصية كما لا يخفى وهذا لم يؤد ما في المستصفي كما نحن وكذا لم يؤيد ما في الكافي انه لو اوصى بثلث  
ماله بلامال ثم اكتسب سحني ثلث ما يملكه عند الموت لانقران الموصى به اذا كان معينا او غير  
معين وهو شايع في بعض المال بشرط وجوده عند الوصية وان كان شايعا في كل بشرط  
عند الموت كما اذا اوصى بمائة غنمي او مائة مالى فانه بشرط وجوده في الاول عند الوصية وفي  
الثاني عند الموت ونما في النهاية غير الذخيرة وغيره وفي الكلام اشعار بان ان ولدت الجارية  
سنة اشهر فصاعدا من وقتها لم يصح الوصية لجواز حدوث الحمل بعد الوصية الا اذا كانت الجارية  
معترة فان الوصية تصح اذا ولدت الى سنين قياسا على النسب كما في المضمرات وصحت  
هي اى الوصية والاستثناء في وصية بانه لا يحملها فالامه للموصى له ولعل بوزنه الموصى  
لانه صح اقرار الحمل بالوصية فكر الاستثناء على ما نقر والاستثناء منقطع ولا ينفصل التام  
الوصية بل الى الملازمة وهرنا كل جزء امة ونا بوجها فصار كاستثناء البس من الملازمة  
وهو جنسي لانه نذر بانه بهم كما في الكرماني وهرنا اشكال فان الحاجة لم ينشطوا فيه تلك الملازمة  
والفقهاء جوزوا الاستثناء فغير من بمره الطاهر بهم كما في الكافي وغيره وصحت من مال السلم  
للمسلم لانه كما سلم في المعاملات وقبالة الى انما لا يصح منه للحري ولو سلمت مائة  
اجازة الورثة وفي الذخيرة انما يصح لحري متنا من في ظاهر الرواية وعمر الى يوسف انما لها  
نصح كما لا يصح لحري في دار الحرب حتى لو خرج البناح ما لم يكن له من ذلك شئ وان اجازة الورثة  
ومتهم من قال انما نصح له وهذا اذا كان الموصى في دارنا واما اذا كان في دارهم ففي صحتها  
اختلاف المشايخ بناء على ان الحري كالميت في حقنا فيجوز ان ليس من اهل البر فلا يجوز وصية  
بعكسه اى من الذي لم يمس لماله وينبغي ان يكون وصية الذي لم يمس على ما فصلنا في  
المضمرات يجوز وصية المتنا من المسلم والذي لم يمس اجازة الورثة الكائنين في دارهم واما  
اذا كانوا في دارنا متنا من قوم كالمسلمين في المعاملة وصحت بالثلث والافى لا يجزى  
غير الوارث وان لم يرخص به الورثة لا يصح الوصية في اكثر من اى باكثر من الثلث فان في بعض البنا  
كما في الفاكوس ولا يصح بشئ لوارثه اى الموصى له يثبت مقبول عند الجميع فلو اوصى له والجبني  
كان له النصف وبطلت للوارث كما في الخلاصة ولو اوصت بثلث لمارز وجها كان الكل نصف  
بالارث ونصف الوصية كما في قاضي خاں والمراة المورث من كان وارثا وفوت الموصى



كما في عامة الكتب فلو اوصى لمن كان وارثا وقت وصية الموصي ثم صار غيره وارثا وقت موته  
صححت كما اذا اوصى لزوجته ثم تطلقا ثلثا او واحدة ومضى عنها ثم مات الموصي وبالعكس  
لم يصح كما اذا اوصى لاجنبية ثم تزوجها ومات وهي زوجة وفيه اشعار بان لا يصح لعبد  
وارثه ومديره وام ولده لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم  
واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا وارثا ان يوصى له بشئ من ماله ينفع به في حياته فالوجه  
ان يملك المالك غيره ثم يوصيه ذلك الغير لذلك الصغير وينبغي انتفاعه بالملك ما دام جيا  
كما في النصاب ولا يصح لاجل فائه اي قاتل الموصي سواء كان وارثا او غيره وارثا والقول  
عند ابي حنيفة مباشرة اي قاتل مباشرة لا قاتل نسب فانه صح الوصية لخاله بغير موته  
فيها وبذلك يستثنى الصبي والمجنون القاتلان فانه يقع الوصية لهما باجازة الورثة كما في النظم  
الا باجازة ورثة اي ورثة الموصي الوصية بالكره في الثلث للاجنبي وبني للوارث والقائل  
فانها تقع لاسقاطهم حقيهم وعند ابي يوسف وزفر لا يقع للقاتل ولو اجازوا والاجازة  
المعتبرة ما يكون بعد الموت حتى لو اجازوا قبله كان لهم الرجوع عنها والمباذير من الورثة  
حيث يكون اجازته معتبرة بان يكون عاقلا بالغاصحي حتى لو اجازها صغير منهم ومجنون لم  
يصح واما المريض فقد صح وصيته اذا برأ والافهم له ابتداء الوصية حتى لو كان الموصي له وارث  
لم يصح الاجازة ورثته ولو كان اجنبيا صححت من الثلث كما في المضمرات وفيه اشارة الى انه لو  
لو لم يكن وارثا للموصي بالكره لاجنبى صح وصيته كما في الخاصة والى انه لو اوصى لقاتله ولا  
وارث له صح الوصية له وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف فلا يقع والى انه لا يصح لعبد  
القاتل ومديره وام ولده ومكانه الا باجازة الورثة كما في النظم واعلم ان الناطق ذكره  
بعض اشباحه ان المريض اذا عين لواحدة الورثة شيئا كالدار على ان لا يكون له في سائر  
التركة حق يجوز وقبل هذا اذا رضى ذلك الوارث به بعد موته فيمنع يكون تعييل الميت  
كتعييل باقي الورثة معه كما في الجواهر ولا يصح من جسي ولو عاقدا او هافا وكذا من مثله  
ممن كان في اهليته خلل كما مجنون وفيه اشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر مجرا لا يعتبر  
مضا فالى ما بعد السقوط كما اذا قال اذا بلغت فثلث مالي لفلان كما في الكرماني والى ان يجوز  
الذي يبلغ غير رشيد صح وصيته استحسانا كما في النظم ولا من مكان وان ترك وفاء لانه  
ليس من اهل التبرع قبل هذا عنده واما عند ابي حنيفة وفيه اشعار بان لا يصح من العبد  
اخره كما في قاضي خاين وقدم الدين عليها الى الوصية لان اداءه لازم بخلاف الوصية  
وفي اشعار بان لا يصح من مستغرق الدين الاباء الغرما كما في الكافي وتقبل الوصية بعد  
موته اي موت الموصي لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية وبطلان اي بطل قبولها  
في حياة الموصي فلو موصى له رد هذه الوصية بعد موت الموصي بلا خلاف وبطل رد ما في  
حياته فلو قبلها بعده عندهم خلا فالزفر وفيه اي بالقول المذكور لا يبرئ المالك الموصى به  
فالقبول شرط لائنة الموصى له للموصي به لا لصحة الوصية كما هو وهذا اذا كان الموصى له

اهل القبول والا فلا يحتاج الى القبول كما في الزخيرة وفيه اشعار بان لا يبرئ طاع المالك  
القبض ثم استثنى ما يملك يدون القبول فقال الا اذا مات موصيه ثم مات هو اي الموصي  
له بلا قبول منه للموصي به ولما رد فتوة قبيل الاكتفاء فتوالى الموصي به يكون ملكا لورثته  
اي ورثة الموصي له استحسانا لانه صار ملكا للموصي له في اخره من اجزاء حياته بالباس  
عن القبول فيكون لورثته وفيه اشارة الى انهم لو وردوا لم تبطل والقياس ان الورثة  
بمنه لانه في الرد والقبول وقيل الاستحسان ان لا يبطل الوصية والقياس ان تبطل  
وله اي الموصي ان يرجع عنها الى الوصية لانه تبرع لم يلزم الا بالقبول بقول صح كرجع  
عما وصيت لفلان او ابطلت او تركت او ما اوصيت له ففلان لا كاخترت او  
هي ام او ربا كما في قاضي خاين او فعل يقطع ذلك الفعل حق المالك منه لانه صار  
الموصي به شيئا اذ بهذا الفعل كما في العقب فانه قال فان خصص وغير اسمه واعظم  
منافعه ضمنه وملكه فلو اوصى بصوف ونحوه ففعل او تمسك فنقص او تبرع ففعل او دفع  
فجزء لكان رجوعا كما في النظم او فعل بغيره ذلك الفعل في الموصي به ما يمنع من رايه  
اي الموصي به الالبه اي مع ما يمنع من ذلك الزائد كالتسويق الموصى به يسمى اي كملطه  
به وهو المانع عن تسليم التسويق الى الموصي له المانع السمن وكذلك الثوب اذا صبغه  
مثل البسة في ساحة او دار موصى بها بخلاف التخصيص والدم فانه ليس رجوعا اما  
لوطنها فرجوع كما في المضمرات ومثل نصف ينزل ملكه كالبيع فانه فعل مستقل على تصرف  
ينزل ملك الموصي وهو المانع عن التسليم ومثل البسة في ازاره الملك والطلاق مستغنى  
لو عاد الى الموصي بالشر او الرجوع عن البسة او نحوه لا يعود الى الوصية كما في البدية والاصل  
ان الرجوع عن الوصية على النوع ما يجعل الفسخ بالقول والفعل كالوصية بعين ومالا  
يتم له الا بالقول كالوصية بثلث المال فانه لم يرجع عنها الابان قال رجعت ومالا يتم له  
الا بالفعل كالبيع لعبد قال له ان مت فمضى فانت فانه مدين مقيد ومالا يتم له بواحد  
منها مثل ان يبيعه ثم يبرئه مطلقا كما في الظهيرية لا يرجع عنها بقبول ثوب موصى به لانه  
قد قبض عند اعطاء الغير عادة ولا يجوز داء اي نحو الوصية والكارا حتى لو اقام بنية عليها  
بعد موت الموصي قبلت كما في الجامع لكن في المبسوط انه يرجع نحو ما قبض له قول الى يوسف  
والاول قول محمد وهو الاصح كما في الكافي وقيل انه ليس من اختلاف الروايتين فافى  
الجامع محمول على المحذور عن غيبة الموصي او صورة الرجوع وما في المبسوط على المحذور  
حضوره او المحذور الحقيقي كما في الكفاية وتبطل بهمة المريض مرض الموت ووصيته لمن  
تكرها من امرأة بعد اي البسة او الوصية ثم مات فان كل تبرع من المريض وصية ولا وصية  
للو ارث كما هو وفيه اشعار بان صح اقرار المريض لمن يكرها بعده خلا فالزفر ولم يصح اقراره  
لزوجته بالاجماع لانها وارثه الا ان يصدق بقبلة الورثة ولو في حياة الموصي كما في العادى  
كاقراره اي بطلان مثل بطلان اقرار المريض ووصيته وبه لانه كما في ابي عبد



ولو مدينون او مكاتب ان اسم الابن او متحق العبد بعد ذلك الاقرار او الوصية واليه قبل مو  
الموصي لان في الاقرار ثمة الاشارة لبعض الورثة وفي اشعاره لو صار غيره وارث بعد  
الاقرار بان امر لاجنه ثم ولد له ابن ثم مات الموصي الاقرار كما في العادي وبهية معقد بضم  
الميم وفتح العين وهو الذي لا حراك به واداء في حصره وقبل يومين الاضواء كما قال  
المطري وقال ابن الاثير يوم لا يقدر على القيام لزمانته ومفهوم اي رجل اهل النصف  
ومصدره الفاعل كما في المغرب وقال ابن الاثير هو داء موقوف يرمى به بعض البدن واسل  
اي الذي في يده فساد وافتة ومسؤول اي الذي اصابه السيل بالكسرة وهو موقوف في الرية بل فيها  
حي دقيقة من كل ماله خبر بهية اي حصة كل منهم معتمدة على كل مال كل منهم ان طال مدة الى مدة  
كل من هذه الامراض بان يمضي سنة من اول ما اصابه على ما قال اصحابنا كما ذكره ابو العباس  
وبعضهم قالوا ان عد في العرف متطاولا ومتطاولا والا فلو لم يخف موته بواحد منها بان  
لا يزداد ماله وقت وفاته والاكين واحد منها بان لم يطل مدته بان مات قبل سنة او خيف  
موته بان يزداد ماله يوما فبما تمسك ثلثه اي معتمدة على ثلث مال كل منهم لانه في حكم المريض و  
قالوا اذا اضناه المريض حتى صار صاحب فرائض ومخرج القيام بمصالحه الخ رجعة وازداد  
كل يوم فهو من الموت فالمسؤول الذي طال مرضه ولم يضمنه كالصحيح وقال محمد بن  
سليمان ان كان لا يبرح برؤيه بالتدوي فكله المريض والا فكله الصحيح كما في طلاق العادي وعن  
شمس الاسلام انه في حق الفقيه ان لا يقدر على الطهر الى المسجد وفي السوفى ان لا يخرج  
الى الدكان وفي المرأة ان لا تقدر على السطح وقال الفضلي ان لا يخرج الى حوائج نفسه وعليه  
الاعتماد كما في الخاصة والمختارة من كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فرائض  
كما في بهية الذخيرة وان اجمع الوصايا الى اخلفت قوة كما اذا اوصى بغيره وواجب فعل  
لدينا ولعبد كج الفرض واداء الفرض والاضحية والصدقة فلو كان بالثلث وفاء بالكل ينقذ  
الكل كما اذا اضاق عنه واجاز الورثة فاذا اضاق بلا اجازة قدم الفرض الى الاقوى منها  
وان اذاه الموصي فبدا بالفرض حتى العبد ثم حتى السيد ثم الواجب ثم الفرض كما روى عنهم  
وذكر الامام الطحاوي في انه بدأ بالفرض ثم الكفارات ثم بدأ بالكفارة الفرض ثم البيهني ثم  
الظهار ثم الاطعام ثم النذر ثم صدقة الفطر ثم الاضحية وقدم العشرة على الطهر ونما في الذخيرة  
وان تساوت الوصايا بقوة بان يكون الكل فرائض حتى السيد او حتى العبد او واجبات  
او نوافل فاذا اضاق الثلث قدم ما قدم الموصي اذا الظاهر انه بدأ بالاجلهم وعنه لو كان الكل  
فرضاً حقا سادتها بدأ بالاجلهم بالزكوة ثم الكفارة ولو كان نفعاً كالوصية بالزكوة والعق والصدقة  
بدأ بما بدأ به في ظاهر الرواية وعندهم بدأ بالافضل الصدقة ثم الحج ثم العتق كما في الذخيرة وان  
اوصى بحج للفرض الحج الى بيت الوارث او الوصي رجلاً الحج عنه حال كونه ركباً والاولى  
تقدمه على غيره من طلبة اي الموصي ان بلغ نفقة من الثلث ذلك الحج الموصى به والابيض  
من حيث يبلغ النفقة حج ركباً عنه استحسانا اداء الوصية وفيه ايجاب الى انه ان دفع المال الى

عبد فباذن مولاه ففرض الا انه لا يستحب للخل فيه والى انه ان كان في المال المدفوع وفاء  
بالركوب ثم شي واستبقى النفقة لنفسه فموجباً من النفقة لانه لم يحصل ثوابها  
له والى انه لو اوجبه القوي التي قريبة من بلده صح لانها في حكمه والى انه ان لم يبلغ النفقة باجماع  
بلده فقال رجل الى الحج عنه هذا المال ما يشاء لا يكرهه كما في النفقة فان مات حاج الى ان قصد اداء  
الحج الفرض خارجاً من بلده وسار ثم مات في طريقه واوصى بالحج عنه حج ركباً عنه ثم بلده ان يبلغ  
نفقته ذلك عنه واما عندنا فما نحن حيث مات كما في الكافي وروى ابو سعيدان في حيث مات  
بلد في كافي حج المصفي والحكام منية الى انه ان لم يبلغ النفقة ذلك حج من حيث مات وذا  
بما خلاص كما في كتابه واعلم انه ان اوصى بالحج عنه فان حسن طريقه والا فله الى ما يراه  
الفقيه من وجه اليه كما في الميتة وفي وصيته بثلث ماله لزيد الاجنبي وسدسه لآخره وللحال  
ان الورثة لم يجزوا ما زاد على الثلث من السدس بثلث اي يجعل الثلث على ثلثه  
اسم لما ياتي وفي وصيته بثلثه اي بثلث ماله لزيد وكله لآخره ولم يجزوا بثلثه اي يجعل  
الثلث على سبعمائة وقال يربع اي يجعل على اربعة اسهم لاصل اشار اليه فقال ولا يضرب  
الموصي له بالثمة الثلث عند الاضحية ويضرب عنه بها والموصي له ان اوصى بالثمة  
من الثلث ولم يجزوا فافني باطله في الاكثر عنه كونهما وصية بالاسم اصيل لا يتغير  
مشروعه وحالته عند ما لانه قصد تفضيل احد على اخر في الوصية فوجب اعتباره ما ر  
مكن والاول الصحيح كما في المضمرات وفيه اشعار بان يضرب الموصي له بالثلث  
عندهم ففي المسئلة الاولى بثلث بالاتفاق اذ الثلث ضعف السدس فقد اوصى لزيد  
سبعمائة ولآخره سهم وان اجازوا الغنم نصف ماله عليهما اثنان بما خلاص وفي المسئلة  
الثانية ينصف عنه لبطال الوصية بالاكثرة فيبقى الوصية بالثلث للكل فيكون الثلث  
بينهما ويربع عنه بها لان اصل المسئلة ثلثة عائلة الى اربعة فيكون لصاحب الثلث سهم  
ولصاحب الكل ثلثة اسهم لانه وان اجازوا فغندهما بثلث الكل كذا ولا يضرب فيه  
عنه فقال ابو يوسف قداس قوله ان يسدس بطريق المنازعة لانه سلم الثلث لصاحب  
الكل فكان ثمة اعلم في الثلث فينصف فالثلث الذي هو السدس لصاحب الثلث  
والباقي لآخره وقال طرس ان هذا يخرج قبيح لا ستواء سهم صاحب الثلث في حالة  
الاجازة وعدمها وهو السدس فالصحيح ان يربع بطريق المنازعة بان الغنم الثلث اول  
وهو اربعة من اثني عشر بينهما نصفين لان اجازتهم غير مؤثرة في قدر الثلث فيبقى  
الثلثان ثمانية اسهم يدعيها صاحب الكل ونحوها سبعمائة منها لصاحب الثلث لثمة  
له الثلث ثم السنة لصاحب الكل ويتنازعان في السبعمائة فننصف فنحصل ثلثة اسهم  
لصاحب الثلث والباقي لآخره كما في القابوق وغيره وقوله لا يضرب مع وفاء من حجاز الى  
الموصي له بالثمة الثلث قابلاً صلة للموصي له وصلة الفعل مع مقوله محذوف تقديره  
لا يضرب ذلك الموصي له عدداً في عدد فلما يضرب ربع في ثلث ولان ثلثة ارباع فيه في هذه



الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث وثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لما فانهما يصيران  
 في الثلث فحصلان لذلك الصاحبين فاربعا بالضرب المصطلح بين الحساب وهو يحصل عدد  
 نسبة الى احد المضروبين كنسبة الاخر الى الواحد على ما ذكره المصنف مخفرا به وان لم يكن محتاجا اليه  
 ما اصطلح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي انه ضرب بمعنى الاخذ والاعطاء فعلى الاول موقوف  
 والثاني مجهول حذف مع قوله مع الصلة تقديره لا يضرب فيه شيئا والمعنى لا يباخر منه اولا  
 يعطى شيئا حكم وصيته باكثر من الثلث بل حكم وصيته بالثلث في قوله ضرب بسهم على  
 الجزاء او فيه الى اخذ منه نصيبا قابلا منقطع بالفعل واداة ومكمله والارام في الموصي اخذ  
 الى الموصي له باكثر من الثلث ومن الوهم جعله وها قد لا يحذف ما دل عليه الامم الا في ثلاث  
 صور فانه يضرب في الثلث بالاكثرة عند ايضا في المحاباة الى في صورة التفضيل عن قيمة  
 المثل في الوصية بالسبع والزيادة على قيمته في الشراكم اذا اوصى بربعين بان يساع عبدان  
 له ثلثة احداهما ثلثون فاربعة عشر والآخر ستون فاربعة عشر ولا مال له سواهما  
 لم يجز الورثة فانه يثلث الثلث ثلثون فزيد موصي له بالثلث عشرة وعمر بالثلثين  
 عشرين وان اوصاه باكثر من الثلث في السعاية الى كسب القن كما اذا اعتق هذا الميراث  
 هذين العبدان فانه وصيته بالثلث فيعتق من الادنى ثلثة عشرة ومن الاعلى ثلثة عشر  
 فيعيان في شئتين على قدر نصيبهما وفي الدرهم المرسلة الى اي في الوصية بدينارهم مطلقه  
 غير مقيدة بكسبه الكسور كالنصف والربع وغيره كما اذا اوصى بربع له تسعون دينارا  
 منها ثلثين وعمر وستين فانه يثلث الثلث ثلثون والقياس على المسئلة السابقة  
 ان ينصف في الكل عند الا انهم متفقون في التثلث لانه اضاف الوصية فيها الى عين  
 في اعيان ماله فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معنى فلا يعتبر في حق الضرب عملا باللفظ بخلاف ما  
 اذا اضاف الى الزيادة على الثلث بان اوصى بالنصف مثلا فانه يتناول حقه لفظا ومعنى  
 فاعلم بمن يصب ابنه او ابنته صحت الوصية سواء كان له ابن او بنت او لم يكن وفي  
 ماله ابن واحد ثلث بلا اجازة وفي اكثر من واحد مثل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث فانه يحتاج  
 الى الاجازة وينصبه اي نصيب ابن او ابنة بلا ذكر مثل لا تصح وتبطل لانه وصية بماله الغير  
 بخلاف مثل النصيب وفيه اشارة الى انه فيما اذا كان له ابن او ابنة او اما اذا لم يكن فقد صحت كما  
 في المضمرات والعبرة اي اعتبار كونه من الكل او الثلث بحال العقد كالسبع والثلثة وكما في النحر  
 الذي فيه نوع ترفع بقرينة المقام المجزئ المضي للمحكم في الحال لا بعد الموت والظرف متعلق  
 بالعبرة فالاولى تقديره لثما يفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي الذي هو طلبة اعني بحال العقد  
 فان كان النصف او العقد في حال الصحة لمن كماله بعينه والاشيك في الصحة بل في المرض فمن  
 ثلثة متعلق حق الورثة به وانما تعرض للعقد لانه لو اقر مريض لاجنبي يدين نفسه كماله وكذا لو  
 اقر لامرأة من ماله لثا لزيادة والمقام مشعر بانه لو كان المريض بماله لثا لزيادة في العادي و  
 التصرف المتصاف الى موته الى الذي يقيد حكمه بعد موته لا يثني مثل ان يقول هذا العبد حر او هذا

بعدمي يعتبر الثلث لثام وان كان هذا النصف في الصحة فان العبرة بحال الاضافة لا العقد فلو  
 قال في صحة او مرضه ان حدث لي حادث ففعلان كذا كان وصيته ومرض اي كل مرض صح  
 المريض منه كالصحة فلو اوصى بشي صادت باطلة لانه ظهر بالصحة ان لا يتعلق بحال حق احد  
 وهذا اذا قيد المريض بان قال ان مت من مرضي هذا او اما اذا اطلق ثم صح بفايته وان عاش  
 بعد ذلك سنين كما في النعمة واعطاء اي المريض فانا او مكاتبنا او مدينا امته اخره وصية  
 ومحاباة في الاجارة والاستيجار والمهر والشراء والسبع بان يبيع مريض ماله مثلا اجنبي  
 ماله او ماله بغيره كذا في الثلث والحسن فانه يبيعها فانه مقدمه على جميع الوصايا غيره و  
 الاعناق عندهما فان حالي لم اعتق او عكس فالحاباة اولى عنده والاعتاق عندهما كما في  
 المداينة وهن غنما ماله مع العتق وكذا صدقة وابنه او حتى لو مرض ابن وله ام لهما عليه دين  
 مات ثم ابراهمه صح في الثلث لانه صار اجنبيا بالموت كما في الميت وصيته بالكفالة وطهرا  
 اذا قال لغيره خالعي على الف على ان يضمن او بعد كذا على ان يضمن مائة فان الالف والمائة  
 عليه لا على الخالع والمشتهى في الضمان ثم في الكفالة كما في الكرماني وصيته الى كالا صيته في انه في الثلث  
 لانها تصرفات مجزئة فالاولى ان يمثل بها بعد القاعدة المتقدمة **فصل**  
 جارة اي جارية الموصي اذا اوصى له بشي من تصدق داره به اي بداره فيها ساكنا قال ابو حنيفة وزفر  
 لانه بمعنى المجاور وهو الملاصق ومن شارك غيره في مسجد محله استحسانا كما قالوا في رواية عنه  
 لانه لما عرفنا كما في الاجنبار وما روى ان حق الطار اربعون دارا مينا وثلثا لا وخلفا ضعيف  
 كما في الكرماني وغيره والصحيح الاول كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان المسم والكافر و  
 والصغير والكبير والذكر والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه الفق والمدير وام الولد لان  
 سكنى هؤلاء لا يضاف اليهم كخلاف المكاتب فانه جار كما في الذخيرة وذكر في المداينة انه يدخل  
 العبد الساكن عنده لا عندهما وصحة بالكسرة على فقهه محمد وابو حنيفة كل ذي رحم محرم محرمة  
 اي كل ذكر في اقربا زوجه الموصي وان اعتدت من رجب عنده مائة فيدخل الوفا واخواتها وغيرها  
 وقال الطحاوي هذا في عرفهم واما في عرفنا فلا يدخل فيه الابواب واحدا كما في المغرب وينبغي ان  
 يخص هذا اللفظ الصهر واما لفظ خسر فينبغي ان لا يدخل فيه الابواب في ديارها وحشيتها فيجب  
 كل زوج ذات رحم محرم من الزوج البنت والاخت والعمة والكهين وقبل هذا في عرفهم واما  
 في عرفنا فلما تناول الازواج المحرم من بيا كان او بعد اخر او بعد كما في الكافي وذكر في القاموس  
 انه الصهر وفي المغرب انه عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالأب والابن وعند العامة زوج  
 البنت وينبغي ان يفتي به في ديارنا لانه المشهور واهل حرمه اي زوجته اعتبارا للعرف و  
 اللغة قال الغوري والازهرى اهل الرض اخص الناس به ولا اخص بالناس من الزوجات  
 كما في الكرماني وهذا عنده واما عندهما فكل من يؤوله في امراته وولده واجنه وعنه وصبي اجنبي  
 بقوته في منزله كما في المغرب ولا يدخل فيه رفيقه كما في الاجنبار والاصول اهل بيته  
 الى بيت النسب وهو كل من ينصل به من قبل ابائه الى اقصى اب له في الامم مسلم كان

وصية بداره والمجاور



او كذا فرما او بعيدا او غيره لان الال والاهل يستعملان استعمالا واحدا قبله في جده  
وابوه لالاب الاقصى لان مضاف اليه كما في الكرماني ولا اولاد البنات واولاد الاخوات  
ولا احد من قرابة ام الموصي اذ النسب انما يعتبر من الالابا ولما الوارثية لاهل بيتهم لا يدخل فيه  
ولما لان يكون ابوه من قومها كما في الكرماني واقاربهم جميعا وادوارهم او ارحامهم او  
النسب محرمه فضا عدا فان اقل الجمع اثنتان في الوصية وبه قال فخطوبه وهذا الموضع  
بالام والافلافل واحد لمراد الى الجنس وهذا عند الشيعين واما عند محمد فاشان كما في المداينة  
وقبه اشارته الى انهم اذا كانوا لا يحصلون فالوصية جائزة وبه يعني لان المستحب عند  
بعضهم ان يجري بالاجماع منهم كما في نية الواقعات من ذوي رحم ليست بعصبة ولا  
صاحبة فرض سواء كانوا صغارا او كبارا احرارا او عبيدا ذكورا او اناثا مسلمين او كافرين  
فدخولهم فيه الجدة والجدرة وولد الولد في ظاهر الرواية وعند الشيعين انه لا يدخل الجدة  
وولد الولد وقبه اشارته الى انه لو لم يكن له ذور لم يطل الوصية عنده لانه لا وصية للمعزوم  
كما في الكرماني بقدم الاقرب فالاقرب من ذور الرحم غير والد البن والولد استثناء من محرمه  
فضا عدا لان الوصية في الوصية من يتوب الى غيره بوسيلة ونفوسهم بنفوسهم فلو وصي  
بغيره وخالفه فليعين عنده واما عند جماهير فانه يدخل فيه كل قريب ينسب اليه من قبل  
الاب او الام الى اقصى اب له في الاسلام فلو ترك عما خالفه كان النصف للعم والعمات في الكرماني  
لانه لا مستحق اقرب منها وبذلك عند جماهير ولو ترك عما وعمة وضالا وخاله كانت لاولاد البن  
عنده لاستواءهما في الوصية ورجعت عندهما كما في المداينة وغيره والصحيح قوله كما في المصنفات  
فاعتبر الوصية في هذه الوصية لانه اشياء لم يعتبر المحمية والاقربية وطلعت لان المقصود  
صلة الوصية فمقتضى من يستحقها كما في الكرماني واليه اشار في الاسرار وغيره لكن في المبسوط  
ان طلبة شرط متفق عليه وفي الوصية لاجل ولد زيد الذكر والابن والواحد والكنية سواء  
وقبه اشارته بانه يدخل تحت الوصية لانه ولد حتى انه يرث وانه لا يدخل اولاد الابن الا  
الاخذ ولد الصلب فان كان له بنات وبنوا بن فليبنات عملا بالحقيقة ولا يدخل اولاد البنات  
اصلا في ظاهر الرواية وعند محمد انهم يدخلون كما في الاختيار وفي الوصية لاجل ورنه اي ورنه  
زيد ذكر واحد منهم كان يبين فان كانت ابنا وبنات بنات بينهما وان فقد اولاد الصلب  
يدخل فيه اولاد البنين وفي دخول اولاد البنات روايتان كما في الذخيرة وفي بني فلان اسم قبيلة  
كبنى بنمى الاني مبتدأ خبره بغيرهم بنحافان كانوا ذكورا او مختطفين فكل يدخل تحت  
الوصية اجماعا اذا كانوا لا يحصلون واما الاناث فببعض ان يدخل علي ما قالوا وقبه اشارته  
الى انه لو كان فلان ابا خاصا لا يدخل المختطفون في الوصية وهذا عند الشيعين واما عند  
محمد فيدخلون وهذا رواية عنه وحكي الكرماني رجوعه ويدخل الذكر على خلافه كما لا يدخل  
الاناث بلا خلاف واذا فقد ولد الصلب دخل اولاد الابن ذكورا او مختطفين ولا  
يدخل البنات المنفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنات ولو ذكورا لاني رواية عن محمد كما

البن

في الذخيرة وبما ذكرنا ظهر ان المصنف لا يبي على قوله الاول كما ظن وقيل انه قال اخر ان فلانا اذا  
كان خاصا فالوصية المذكورة خاصة كما في الكرماني وبطلت الوصية لوالية بلا بيان قبل الموت  
فمن لم يعقوب بكنية النساء ومعقون بفتحها لان المولى مشترك صا على شكر الانعام  
ولما سفل زيادة للكرام عندهم انها جائزة لكن عن جرح الوصية للاعلى وعند محمد انها لمن  
اصطلم عليه لان الجلالة قد زالت بذلك كما في الكرماني وكلالة مستعينة بانه لو كان له  
معقون بالفتح لم يطل في من اعتقوا في الصحة والمرض ولا ولادهم من الرجل ورو  
النساء سواء اعتقه قبل الوصية او بعدها ولا يدخل مديونه واحبات اولاده وعزالي  
يوسف انهم يدخلون كما في الكرماني وينبغي ان يكون حكم هكذا فيما اذا كان له معقون  
بالبكس وصحت الوصية بالمناقب كما اذا وصي بخدمته مدة معلومة وابدالها بملك  
المناقب كما في حالة الحياة وقبه اجماعا الى انه يجوز للموصي له ان يخرج العبد من موضع الموصي الى  
موضع اهل ولا يخرج الى مصر كما في المداينة والى ان يخرج بالرقبة له وباطنه لغيره والنفقة  
على صاحب الخدمة فان خرج لخدمته بالمريض فان كان بحيث يبرجى برونه فذلك والا فلي  
صاحب الرقبة كما في النية وسكنى داره مدة معلومة كسنة وشهر وابدالها في الاجارة واما  
خص الخدمة والسكنى اشعارا بانه لا يجوز للموصي له ان يوج العبد والدار كما في المداينة وصحت  
بعلتها الى غلة العبد والدار واجنما ونفعهما مدة معينة وابدالها بوجها ما تصرف في بدل  
الاجارة وقبه اشعار بان له ان يستخدم بنفسه ويكن لان الغلة والنفقة سواء في المقصود  
والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما في المداينة قال خرجت الرقبة الى رقية العبد  
والدار من الثلث سلك الرقبة اليه الى الموصي له يستخدم ويكن ويستغل مدة الوصية  
والا يخرج من الثلث شملت الدار وانا او غلة اثنان بان يكتن الموصي له ثلثا منها و  
الورثة الباقي او يستغل الموصي له منها يوما والورثة يومين حتى يستكمل الزمان وقالوا  
ان القسمة بالاجزاء اولى لانها العدل للتسوية بينهما اذ انا وزمانا بخلاف المداينة فان فيها  
تقدم احد زمانا كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار كتميل القسمة والا فالمداباة لا غير  
كما في الظهيرية والاكفا مشعر بانه ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من الثلثين الا  
رواية عن ابي يوسف كما في الزاهد واليه يابا العبد فيخدم الموصي له يوما وللورثة يومين  
ويستغلون منه كذلك لانه لا يجري وهذا اذا لم يكن له مال اخر والا فيخدم الموصي له على  
قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة يخدم الموصي له يومين و  
للورثة يوما وعلى هذا الاعتبار كما في الاختيار وبموت في حياة موصيه اي اذا مات الموصي  
له في حياة الموصي بطل الوصية لانه لما ملك بالقبول بعد موت الموصي وبموت بعد موته  
اي موت الموصي بعد الموصي به الى ملك الورثة اي ورثة الموصي لان الموصي له ر  
استوفى ما وصي له وصحت الوصية بجملة سنة وحينئذ ان مات الموصي وقبه  
اي بستانه مرة كان له اي الموصي له هبة اي الهبة الى اذنه فقط لما يحدث لانه لا يقال



حقيقة الاعلى الحادثة وان ضم ابراهيم الى قوله بسنة ابدية هذه النمرة الموجودة و  
ما جرت به النمرة في المستقبل وفيه اشارة الى ان لم يكن فيه نمرة ولم يضم ابراهيم الى قوله  
وهذا في القياس واما في الاستحسان فلا يتصل ويقع على ما جرت به الى ان يموت الموصي  
كما في الكفاية وهذا مختار الكرماني كما في علته بسنة او ارضه فله هذه وما جرت به  
عاش الموصي له سواء ضم ابراهيم او لا اذ الغلة تقال على ما جرت به ايضا وهي شاملة للثمار  
والاوراق وقوائم الخلف والمطبخ وكذا في معنى النزل وكذا الوصى بنزل كرمه في ثلاث  
سنين فمات ولم يحل الكرم فيها شيئا يوقف الكرم حتى ينصرف بنزل ثلاث سنين وهذا  
قول محمد بن سلمة موافقا لما قال ابينا واذ به نصير الى انها بطلت كما في النمرة وصحت  
بصوف عنه وولد الموصي وبنها الى الموصي له ما كان على ظهره او في بطنها وصرفها في وقت  
موت الموصي والولد والبن ضم ابراهيم لان الموصي له الموصي له لا يستحق بعقد ما جرت به  
النمرة والغلة فانما يستحقان بالمساقاة والاجارة ويورث بيعة ونسب جعلنا في  
الصحة اي اذا صنع في الصحة يهودى او نصراني معصية او اوصى احد بها نصيها الى اوصى  
لعدم لزوم الوقف وعندهما تكونه اما بالمعصية او الوصية بجعل احد بها نصيها الى اوصى  
احد بها نصي معصية عنه ولا يصح عندهما لانه اوصى بمعصية بخلافه بنوا علي زعمهم  
وقال شيخنا ان هذا الخلاف فيما اذا اوصى بالبناء في القوي واما في الامصار فلا يصح بل  
خلاف كما في الكرماني وقال السيد الكرماني الظاهر ان المراد بالقي مالم يس فيها شيء من شعاع  
الاسلام فان كان فيها شيء منها فلا مصار وفيه اشارة الى انه لو اوصى بما هو موقوفه عنده  
وعندهم جميعا كالصنف نصي بالاجماع او بما هو معصية كذلك كالوصية للمعصية او بما هو  
موقوفه عندهم كالصنف نصي بالاجماع لانه معصية ليس بوقفة في زعمهم وهذا كله اذا  
اوصى مطلقا فان اوصى بقوم باعيانهم وسميهم نصي بالاجماع لانها تملك طاعة  
كانت او معصية لكن في المرض من الثلث وفي الصحة من الكل كذا في الحقايق

**مصلح الوصي** ومن اوصى وقوف الى زبد عند الموت او قبل بان  
قال تبارك دار ابن خزيمة ان خود را بعد موتي اوصى خزيمة بن كجور والسناد كذا كن الى  
تعددهم او قسم باجرى او كونهما كما في الحاشية وغيره وقبل زيد ابصاء عنه اي في حضرة الموصي  
وعليه فان رد الوصي الابصاء بوجه من الوجوه عنه الى في علمه رد ابصاءه وانه حتى انه  
اذا قبل بعه لا يصح قبوله ولا يرد عنه بان لم يرد في حياته اصلا او رد فيها بل علمه لا يرد  
لانه اعتمد عليه فيتضر بالرد وقال الخصاص لورده القاضي بده بل علمه لم يصح قبوله بعه لانه  
قضى في محضه فيه لانه قد رد بده بل علمه عند بعضهم واختلفوا في منع بانه لو جعل رجلا وصيا  
في نوع صار وصيا في الانواع كلها كما في الزخيرة وغيره واما ادى القبول بطريق الشرطية  
اشارة الى ان قبول الوصاية ليس بيمين بل لا ينبغي ان يقبل لانه على خطر وعن ابي  
يوسف الدخول فيه اول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة سرقة وعلم الحسن لا يقدر

الوصي ان يجعل ولو كان عمره من الخطاب وقال ابو مطيع ما رايت في مدة قضائي عشرين سنة عا  
يجعل في مال ابن اخيه كما في التهمة فان سكت زيد عن الرد والقول فمات موصيه فله الى الموصي  
ردة اي رد الابصاء وصحة الى قبوله لانه مسترجع بل عذري في الرد لانه لو قبل صار وصيا  
لا يخرج عن الوصاية الا باخراج القاضي كما في العمادى ولما فرغ من القبول بالقول شريح  
في القبول بالفعل فقال ولزم الابصاء ببيع سبي الى بيع الوصي الساكت شيئا من التركة  
بعد موت الموصي لوجود دلالة القبول وان جعل الوصي وقت البيع به الى بالابصاء لانه  
اثبات خلافة فقصر صريح بل علمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها اثبات ولاية فلا يصح تصرف  
الوكيل مع الجليل بها قال رد هذا الوصي الساكت الابصاء بعد موته اي موت الموصي ثم  
قبل الابصاء صح قبوله خلافا لورده لانه ينصرف الوصي بالقول الا ان ضرره بغيره بنواه الا اذا  
نقد قاض رده فحينئذ لا يصح قبوله بعه لانه حكم في محضه فيه وعرض الوصي الى عهده ولو باذن سيده  
او كافر ولو دنيا او فاسق مخوف عليه في المال بده الى بدل ابصاءه القاضي وجوب بغيره  
ثم الابصاء الى مسلم صالح لان العبد كجرك والكافر بعد واليه والفاسق بينهم بالجنة وفيه  
اشارة الى انه لو اعترف العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق كان الوصية ماضية لزوال موجب  
التبديل كما في الاختيار والى ان هؤلاء صاروا اوصياء وذلك صح تصرفهم قبل التبديل و  
في الاصل ان الابصاء باطل واختلفوا في معناه فقيل انه سبيل بابطال القاضي في جميع  
هذه الصور وقيل سبيل في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا وقيل سبيل في الفاسق  
لان الكافر كالعبد كما في الكرماني ومن اوصى الى عبده الفتن صح ذلك الابصاء ان كان  
ورثته كلام صغار لانه ابصاء بل مانع الى منصرف وهذا عنه واما عهدهما فلا يصح كما اذا  
كان بعض الورثة او كلامه كما رآه لانه قد يخرج عن حق الابصاء بمنعهم او بعه وقبل قول محمد  
مصنوب كما في الهداية واما خص العبد اشارة الى انه صح الابصاء الى المكاتب بخلاف  
كما في الاختيار وعرض الوصي الى عاهة غير عهده وكافر وفاسق ثم القيام بها اي بالوصاية  
ومصاح الصغير والنصرف في ماله ضم القاضي اليه بغيره من امين معين له صيانة حق  
الصغير وفيه اشارة الى ان وصي الاب لا يبدل القاضي الى غيره ولو خافنا بل يضم اليه  
امينا كما قال بعض المشايخ وفي الزخيرة قال بعضهم يخرج الامين العاهة عن الوصاية وروى  
الصحيح انه يضم اليه غيره واما الخابن فقد قال بعضهم يخرج عنها واليه اشارة محمد وقال  
محمد لا يخرج اصلا بل يضم اليه امينا فاعلم الخيانة لانه مخير الميث وفي التهمة لو انهم  
القاضي وجوب ابصاءه عن الوصاية عند ابي يوسف وبضم اليه غيره عند ابي حنيفة والفتوى  
على الاول والى انه لا يضم اليه غيره الا بعد ذلك كالجحيم وكذلك الخيانة والفسق كما في الجامع واعتمد  
على السابق حيث لم يستثن العبد والكافر والفاسق مع انه وجب عهده كما في الاختيار  
ويبقى وجوب امين عن الخيانة بعدد على القيام بها وفيه اشارة الى انه لو عزل القاضي  
وصيا عدلا كافي لم يغزل كما قال بعض المشايخ انه يغزل بغزله لانه لا ينبغي ان يغزل



واعلم انه اذا امتنع عن الوصاية لا يجزى عليها الا ان لا يخرج عنها الا باجازه القاضي كما في قضاء  
الخاصة ومن اوصى الى اثنين بعقد واحد او بعقدين لا ينفذ واحد منهما بالقيام به الا عتدا  
الموصي على راي الاثنين وهذا عند الطرفين واما عند راي يوسف فينفذ كل منهما بذلك لان  
كل منهما منفرد بالحل في حق الموصي وعنه الى القاسم الصغار ان الخلاف فيما اذا اوصى اليهما  
بعقد واحد او بعقدين فينفذ كل منهما على خلاف وهو الاصح وتأخذ كما قال الفقيه ابو الليث  
لكن في المبسوط الاصح ان الخلاف في الفصلين مع ان بنوت الوصية بعد الموت وهذا  
انما يكون لهما معا كما في اكثر ما في غيره وهذا اقرب الى الصواب فلو مات احد هذين الوصيين  
وجب ان ينصب وصيا اخر على غير الموصي وهذا على الخلاف عند مشايخنا ومنهم من  
قال انه على الوفاق قال ابو يوسف انه يخصص بالمقتضى الموصي من الشراف كل منهما على الاصح  
لكن فيه اشعار بان لو اشترى علي وصي لم ينفذ احدهما بل اخلاف مع انه على الخلاف وعنه الى يوسف  
ان المشتري ينفذ دون الوصي كما في الزخيرة الا يشترى كفته الى كفت الموصي فانه ينفذ واحدهما به  
بلا خلاف وهذا مستدرك بقوله وكتبت اليه ما يحتاج الموصي اليه من التكفين والتعفير والدفن  
وغير ذلك لانه رجا قباب احدهما وبانتظاره فسد الميت والخصومة في حقوقهما عليه وماله  
فلومات رجل وترك ورثة ودين له او عليه فادعى رجل ان الميت اوصى اليه والى فلان الغائب  
وحجوه الورثة والورث فاقام القاضي حجة على ذلك قضى القاضي بوصايتها كما في العادي وقضا  
دينه الى دابته اذا كانت التركة من جنس الدين والا فلا ينفذ احدهما كما اشترى اليه في قاضي  
خان ويضرب فيه المخرج كما في الزخيرة وحفظ الدين في النهاية ليس في قضاء الدين الاحتفاظ  
المال الى ان يقضى الى الدين وطلب الى طلب دين له على مديون وهذا مستدرك بالخصوص  
وعليه بدل كلام صاحب الزخيرة وسرنا حاجة الطفل من الطعام والشراب والكسوة وغير ذلك  
والا تهاب له اي قبول الميت للطفل اذ في التأخير خوف الملاك واعتناق عبد عيني اي عيني  
لعدم الاحتياج فيه الى الرأى بخلاف اعتناق الميسر بعين فانه يحتاج اليه وورد وديعة وتنفيد  
وصية حال كونها معتدتين لان لصاحب الحق اخذه بلا دفع الوصي وفيه اشارة الى انه ينفذ به  
المغصوب والمشتري وبقيته ما يكال ويوزن كما في قاضي خان وجميع اموال ضابطة اي مشرف  
على الملاك ويبيع ما كاف نفقه من كفو المطعوم والمشروب وفي الاكتفاء اشعار بان لا ينفذ  
فيما سوى الكسوة من البيع والرهن والقتضاء الدين والدية والصرفه والاجارة وغيره فانه  
قال بعضهم ينفذ بتنفيذ الوصية بابواب اليه كما اذا اوصى بان ينصرف بنسب المسكين وقال  
المشواي انه على الخلاف كما في الزخيرة وذكر في قاضي خان انه ينفذ باجارة التيمم على تعليم ولعل  
على الخلاف في النصف ان احدهما لا ينفذ عند الطرفين وزفر وطرس فيما سوى <sup>في</sup> التجهيز ونسبة  
الحاجة والخصومة وقضاء الدين والوديعه والوضيعة ومثل في النظم ووصي الوصي وصي  
في ماله ومال موصيه اي اذا اوصى الى اخيه فهو وصي في تركته وتركته الميت الاول لان  
الا بصا اقامه الغير مقامه فيما له ولايته وله ولاية التكنين ويجوز ان يكون اللام للعهد والمعنى

اذا اوصى احد هذين الوصيين عند موته الى حي منهما لان ينصف وحده وهذا ظاهر الرواية  
وعنه الى حنيفة ان لا ينفذ لانه ما رضي ينصفه وحده كما في الهداية ولا يبيع وصي مال الصغير ولا  
يشترى الا بما يتغابن فيه اي بالغبن اليسير وهو ما يقوم به مقوم لانه لا يجوز عنه خلاف الغبن  
الفاحش فانه محذور ولو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما اشترى اليه في الميتة و  
لا يبرء التصرف بمثل الغيبة فانه جائز بالطرفين الاول والاطراف مشير الى جواز بيع كل شئ من  
التركة منقول كان او عقارا وهذا في ظاهر الرواية كما في الزخيرة وقال المشواي ان بيع العقار لا  
يجوز عند المتأخرين الا اذا رغب فيه المشتري بضعف الغيبة او احتاج الصغير الى ثمنه لنفقة  
او كان على الميت دين لا وفاق له الا بئنه او في التركة وصية مرسلة يحتاج في الفاذا الى ثمنه او بغيره  
خير له بان كان حائوا او دارا يخاف عليه النقصان او موته يربو على ارتفاعه فحينئذ يجوز بيع  
عقاره كما في الظهيرية والفتوى على قوله كما في التكملة الى جواز بيع مال نف من غيره ماله لنفقه  
بالغبن اليسير الماله لا يجوز اصله عند محمد وفي اظهر الروايتين عن ابو يوسف واما عند حنيفة و  
في رواية عنه فيجوز اذا كان فيه للصغير منفعة بان يبيع منه ما يساوي الغائبا ثمانية ويشترى منه  
ما يساوي ثمانية بالف على ما قال بعضهم كما في الزخيرة وقال بعضهم يبيع ما يساوي ثمنه عشر  
بعشرة ويشترى ما يساوي عشرة بخمسة عشر كما في الجامع وذكر في الميتة انه لو باع من نفسه ما  
يشترى اليه العناد ولا يجزى من نفسه به جاز عند مشرف الا انه لم يجز عند غيره لكن لان يبيعه  
من غيره بمثل الغيبة ثم يشتريه بنفسه والمبتدأ من كلامه انه لا يبيع عقاره بغير اذنه لان فيه  
اتلاف منافع كما ذهب اليه كثير من المتأخرين وعنه صاحب الهداية انه جاز لان فيه استنفاء  
ملكه مع دفع الحاجة كما في العادي والمالك يحصر التصرف في الوصي اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا  
خاف من القاضي على ماله فانه جاز لو اهدى اهل السكة ان ينصرف فيه ضرورة كما دفع به ابو  
نضر البوسري وهذا استحسان منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى وغيره ويرفع الوصي ماله الى مال  
الصغير مضاربة لانه من التجارة وفيه اشعار بان لا يأخذ مضاربة وعنه محمد انه جاز لانه  
اذا اخذه على ان له عشرة فله اهم من الربح فانه مضاربة فاسدة ولا اوجه وعليه هذا القيس  
ينبغي له ان يوجب نفسه في عمل في اعماله باقل الاور كما قال الحنفي ولو استأجر شيئا من ماله  
الصغير لنفسه ينبغي ان يجوز عند حنيفة اذا كان باجرة لا يتغابن فيها كما اذا استأجر شيئا  
من ماله لنفسه كما في الزخيرة وشركة بان يشارك به غيره وبضاعة ووديعه وعاربه وخياله الى  
يقبل الوصي حواله دين الصغير على مديون على الاصل اي من اقدر على ادائه المديون وفي اشارة  
الى انه اذا كان سواء لا يجبال كما ذكره المجبوني وفيه اختلاف المشايخ كما في الكفاية واصل  
اسم تفصيل في ملو بالضم ملوءة بالمد الى صار ملوا وغنيا لا على الاصح وهذا اذا ثبت الدين  
بحدانية الميت حتى لو كان بمداينة الوصي احوال وان كان المديون اعمى كما في اكثر ما في ولا  
يقرض الوصي مال الصغير لانه متبرع الا انه لو اقرض لم يكن منه جبانة بسبب في العمل  
وفي الاكتفاء اشعار بان لا ينفذ ماله لنفقه وهذا اذا كان له وفا كما روي عن محمد وعنه







لا حاجة الى خرقه على اليد عند التيمم وهذا اذا كان الميم محموا والافقه ييم بالحق كخافي الكرماني ولا  
 يحضر الخشني حال كونه متراهاقا بين اثنتي عشرة سنة غسل ميت الى لا يغسله لاحتمال واما  
 خصل الماهق ليكون قربة للسابق على استئنا اليه ونزب سجدة فيه الى ستره ثوب عند  
 الدفن لاحتمال كونه انثى وسنة فيه واجب وبوضع الرجل الى جنازة ثوب الامام لانه ذكر يقين  
 فهو افضل ثم بوضع هو الى الخشني ثوب الرجل مما يلي القبلة لاحتمال كونه رجلا ثم بوضع المرأة  
 ثوب الخشني لتباعد النظر الاصل الامام عليهم وفيه اجماع الى ان لا يغسل عند احتياج الجنائز ان  
 يغسل على كل منفرد لانه بعد من الخلاف كما في المنية واذا كان الخشني مشكلا فان تركه الى الخشني  
 ابو الميت وترك ابنا ايضا فله الى الخشني سهم واحد من تركته ولابن سهمان لانه لم ينفق  
 الا نصيب النثى وهو في هذه الصورة سهم فلان يراد على ذلك شي بانك وفيه اجماع الى ان له  
 اخس الخالين واسواهما وذا في صورتين الاولى ما يفرص فيه الخشني انثى كما ذكره المصنف والثانية  
 ما يفرص فيه ذكر او هذا مشتمل على صورتين احدهما ما يكون فيه الخشني محرم وما اذا تركت زوجا  
 واخا لآب وام وخنثى لآب فانه ان كان اخا لآب له سهم وهو السهمين بمكة للثنتين ولكل  
 من الزوج والاخت نصف فتقول المسئلة خمسة الى سبعة وان كان اخا محرم لانه نصيب  
 لم يبق له شي بعد فرضهما وهو نصفان ولارب ابنة اخس الخالين فيفرض كونه ذكر او ثمانية ما  
 يكون غير محرم كما اذا تركت زوجا واما وخنثى لآب وام فانه ان كان الخشني اخا لآب وام  
 فله نصف كالزوج وللام ثلث فتقول المسئلة خمسة الى ثمانية وان كان اخا لآب له سهم وللزوج  
 نصف وللام ثلث ولا يخفى انه اخس الخالين لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلثة السهم  
 من ثمانية فيفرض كونه ذكر ايضا وهذا اعني الى حنيفة واما عندنا فمما في كفاي الهداية لان  
 محمد اجمع الى حنيفة في عامة الروايات كما في الكفاية وهذا اظهر كما في المضائق وذكر في النظم ان  
 ابو يوسف معناه في ظاهر الاصول وفي الكفاية انه قوله الاول وفي الفرائض السرجية ان ما ذكرناه  
 قول الى حنيفة واصحابه وعليه الفتوى ولما كان الشعبي من اساندة الى حنيفة وله في هذه الباب  
 قول مبهم فشره ابو يوسف تفسيره من احدهما اقرب الى الصواب وهو مخنجره والثاني ما اخذ به  
 محمد كما في المضائق وغيره ذكره المصنف فقال وفيما اذا ترك الخشني ابوه وابنا عند الشعبي يفرق الشبان  
 له الى الخشني نصف النصيبين اي نصف مجموع حظ الذكر والانثى وهذا محتمل لنصف نصيب كل منهما  
 منفردا او مجموعا فان شئت الى غيره بقوله وهو الى نصف النصيبين بمعنى نصيب ذكر اعند  
 الانفاذ وكذا النصيب انثى عند الانفاذ ثلثة للخشني والباقي لابن خمسة سهم السهمان عند ابو يوسف  
 يخرج اومرهما وذلك لان لابن عند الانفاذ كل الميراث ولبنات نصف فكان نصف  
 الكل اثنتين ونصف النصيب واحد والمجموع ثلثة اربع فان الخشني اربعة فتقول الى سبعة فجعل  
 للخشني ثلثة ولابن اربعة وهو الى نصف النصيبين بمعنى نصيب كل منهما عند الاحتياج  
 خمسة للخشني والباقي لابن خمسة سهمهما عند محمد كخافي فان لابن مع الابن نصفان  
 ولبنات مع الابن ثلثا فكان للخشني مجموع نصف النصيبين من الربع والسدس

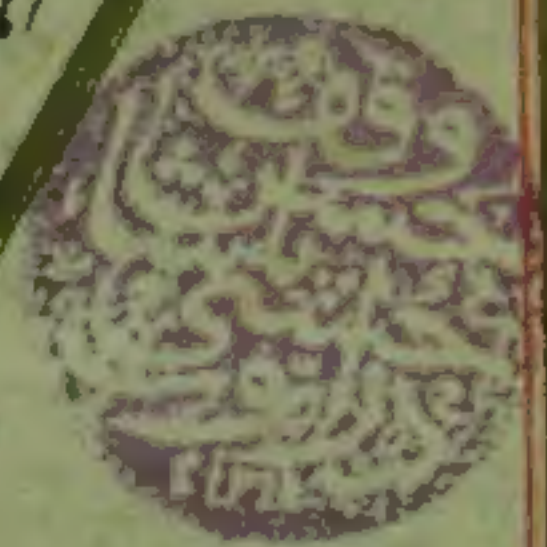
لمرة 3

ويحتاج الى عدد يكون محمدا لذلك وهو اثني عشر للخشني منه خمسة هي ربع وهو ثلثة وسدس  
 وهو اثنان وللابن السبعة الباقية وحصة الخشني على التسعة الاول ازيد فانما اذا ضربنا سبعة في  
 اثني عشر يحصل اربعة وثلاثون ثم نضرب الثلثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلثون ثم نضرب  
 في سبعة يحصل خمسة وثلثون والاول وهو ستة وثلثون ازيد على الثاني وهو خمسة وثلثون  
 بواحد احرار اربعة وثلاثين والتحقيق في كتب الحساب وفي تقدم قول ابو يوسف استعار  
 بان نصيبه المتخار عن المصنف لكن في الهداية خلافا فانه قدم قول محمد في الدعوى واخره في الدليل  
 واذيل على اختياره كما في النهاية ولما كان هذا ارباب المشايخ ابراهيم سائل حكمة مختلف في احوالهم  
 عنه كره العا والافهم المصنف في ذلك فقال **في ثلثي** اي منقولات هي جمع شئيت فعمل  
 بمعنى فاعل حمل على فعل بمعنى مفعول كبرص ومضى ولذا جمع على فعل كما تقرر كتابه الاحرس  
 الاصل ما يعرف به نكاح وطلاق وبيعة وسراوة وفوده كالبيان لان الكتابة ممن نأى  
 كالمطاب ممن دنا وفيه اشعار بانه لو كتب ذلك مستبها سوما الى محرم او معنونا كما اذا  
 كتب على الفوطيس او غيره موم كما اذا كتب على ورق او شجر او ارض كان كالمطاب  
 الا ان في غير الموم لابد من النية ولا يصرف قضاء في الموم انه لم ينو فلو كتب غير مستبين  
 كما اذا كتب على ماء او هواء لم يصح شيء من ذلك وان نوى كما في الخلاصة وغيره وفيه اشعار  
 بانه يقاد بالكتاب من الغائب كالآخرس وقد ذكرنا انه لا يقاد فاما ان يكون من اختلاف الروايتين  
 او اختلاف حكم الآخرس والغائب في الكتابة كما في الكفاية وغيره واما في اشارة بالرأس  
 او الطاب او العين او اليد بما يعرف به نكاح مضاف الى الفاعل او المفعول وطلاق وبيعة  
 وسراوة وفوده كالبيان والنطق بذلك لان هذه الاحكام محتاج اليها فانها محقوق  
 العباد في الجملة واطلاقه مشبه الى ان الالباء معتبر مع القدرة على الكتابة لان كلاهما محتمل  
 ضرورة فلا يعتبر ما قال بعض اصحابنا انه لا يعتبر كما في الهداية ولا يجد الآخرس المقر بالهذف  
 او السرقة او الزنا والشرب بطريق الالباء او الكتابة ولو مرسومة لانه لا يجب العفو عنه على  
 المقر على نفسه بما يوجبها الالباء وقالوا في معتقل اللسان بضم الميم وفتح القاف اي في  
 محتبس عن الكلام وغير قادر عليه ان امس ذلك الاعتقال الى سنة وعنه الى الموت وعليه  
 الفتوى على ما قالوا كما ذكره المصنف وغيره وعلم اشارة الى اشارة الى ما يبره من النكاح وغيره  
 فكذا الى المعتقل مثل الآخرس في اعتبار الكتابة والالباء لان عارض الصمت يبرج زواله ساعة  
 وساعة فلا يعتبر كالاغما فلو اصابه فاج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام فاشار  
 او كتب وقد طال ذلك سنة فنومثل الآخرس وقال محمد بن مفاكش الميرض اذا لم يقدر على  
 الكلام لصعفه لانه عاقل فاشار برأسه الى وصيته ففتر صح وصيته وقال اصحابنا انها لم  
 تصح كما في العادي وفي علم اسم جمع للشاة مدبوبة فيها اي سبها ميتة واحدة او اكثر هي  
 اقل من المدبوبة كحرى الى طلب الاخرى وهو الصواب وهذا اذا لم يكن هناك علامة يعلم  
 بها المدبوبة الميتة والا فلا تجزى وعليه ان باخذ بالعلامة كما في الكرماني واكمل ان اطمأن



قلبه على ان هذه شاة مذبوحة في حال الاحتيار بان يجد مذبوحة ببقين لان القلب  
 ساقط الاعتبار وفعالهم وفيه اشارة الى انه لو كان الميتة اكثر او نصفين لم يؤكل مع  
 الاطمان والى انه لو اضطر الى اكل بكل حال سواء كان الميتة مساوية او اكثر او اقل  
 كما في الهداية وانما خضع الغنم اشارة الى ان في الغنم الطاهرة والنجس المختلفين تجري  
 بكل حال سواء كان الغنم للطاهرة او النجس او كانت ميتة وبنين لان حكم الشاة  
 اخف والى ان في انا مختلط بانا غيره وهو غائب لا يجزى بل ينتظر حتى جاء صاحبه كما في  
 الرغيف المختلط برغيف غيره وقيل تجزى فيها وقيل ينصرف في واحد منهما كما في طعام  
 مشترك صاحب غائب فانه قد رفع قدر نصيبه عند الاحتياج كما في الذبحة وغيره ولا شك  
 انه ختم على حسن اوجه الانهائه فانه ذكر مسائل الاخرس والمعتقل والغنم المذبوحة  
 في اخر الكتاب ثم نبه على ما اختاره مما هو المعول عليه في الباب وهذا وان فراغني  
 بحمد الله تعالى على نواته نغما كثيرة عن تبيين ما هو العدة لغفران سيئات غفيرة  
 يوم التروية سنة احدى واربعين وتسعائة من الهجرة النبوية على صاحبها  
 افضل السلام والحيات اللهم حقق رجاءنا في غفران السيئات وبلغنا به مكان  
 جيبك الى اعلى الدرجات فانك اكرم الاكرمين وارحم الراحمين ثم  
 قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة في يوم الاحد في اواخر

شهر ربيع الاول سنة ست وستين والالف من الهجرة من  
 له العز والشرف على يد العبد الفقير شيخ محمد بن الشيخ  
 كمال الدين البروسوي غفر الله له ولو اذنيه  
 واحسن اليهما واليه وطيع المسلمين و  
 المسلمين بكرمة سيد المرسلين  
 امين يا رب العالمين  
 وصلى الله على سيدنا  
 محمد وآله  
 اجمعين



به که خواند خط من اميد می دارم ازان از بهر اي روح من یک فاتحه خواند روان

Süleyman ve U. Kuruphanesi

Hatıra Hüsnü Ps.

368